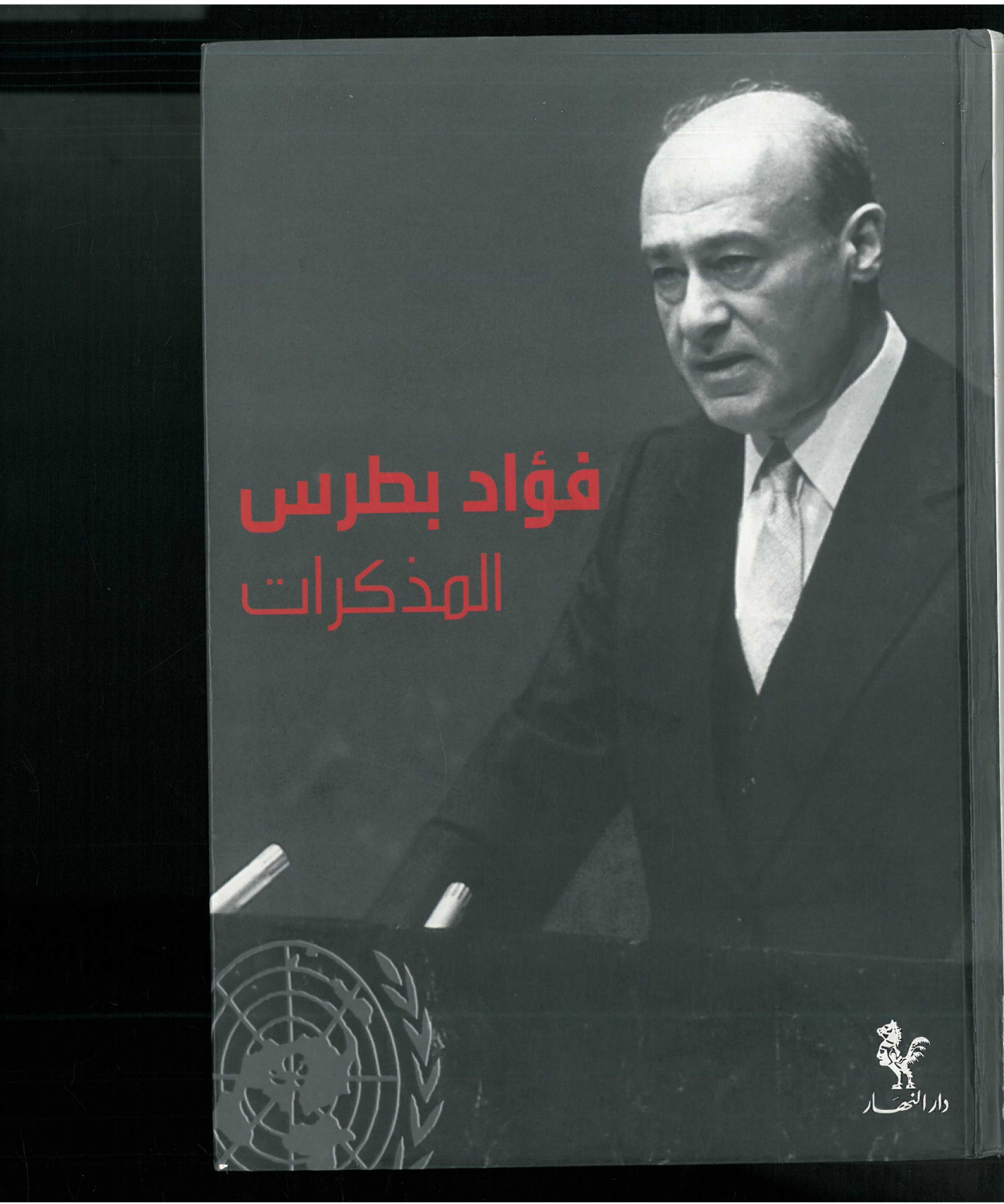

فؤاد بطرس
المذكرات
دار النهار

صدر لفؤاد بطرس
عن دار النهار

- كتابات في السياسة، ١٩٩٧.

- *Écrits politiques*, 1997.

فؤاد بطرس

المذكرات

المدخل لخليل رامز سركيس

إعداد

أنطوان سعد



إلى تانيا، شريكة حياتي،

وأولادنا: مارا وريما وجورج

الطبعة الأولى، كانون الثاني ٢٠٠٩

ص.ب. ٢٢٦-١١ بيروت، لبنان

فاكس ٩٦١-١-٥٦١٦٩٣

darannahar@darannahar.com

ISBN 978-9953-74-226-7

المحتويات

مدخل

فؤاد بطرس إنه صنَعَ نفسه سيرةً في سِفْر مذكّرات. مِن الألف إلى الياء خَطَّ أبجديَّةَ حياته روحاً وحرْفاً. خطَّطَ لمسيرته. وعاها. تأهَّب لها. حاول. تأمَّل. عزَم. أقدَم. من المدرسة إلى الجامعة، فإلى وظيفةِ أيَّام العسْر، فإلى القضاء، فالمحاماة، فإلى السياسة ومناصب الحكْم، تلك رحلة العمر. فكان منها ما قد كان وما لا يزال معظَمُ أثره وتأثيره إلى اليوم. حتى إذا تقاعد «المعلَّم»، مثلما بات يُلقَّب، لم يتقاعس، بل استوطن شبابَ التسعين، لم يفتأ يدأب، يجدّ، يتمثَّل، يتعالى ثابتَ الخطو على أرض الواقع. وكَدُّه أن يبقى عيناً تُراقِب، وضميراً يُحاسِب في كبيرة وصغيرة. نهجُه وَمْضُ ألمعيَّة تكتنهُ فحوى المواقف والأحداث، تُحاور، وقد تُجاور، لكنها لا تُجاوز حدودَ جغرافيتها ومنطقَ التاريخ، إذ تأبى أن تُخاطر، فالمغامرة غير واردة في جدول أعمالها.

فؤاد بطرس هو، في جوِّ مذكرّاته، كتابٌ برأسه. لبنانيٌّ أصيل يتذكَّر، فيُذكِّر. يعتمد، في الأكثر، صيغةَ المثنَّى. روحُ دستوره أنا والإنسان الآخَر، وإلاَّ فلا آخَر ولا أنا. كلا الاثنين سِرُّ معيَّةٍ هي المرقاة إلى صيغة الجمع، فصيغة منتهى الجموع تفاعلاً متكاملَ العناصر على مستوى الإنسان أفراداً وجماعات - أو هذا في مُرتجى الكينونة والمصير.

نحن هنا، عند مدخل المذكّرات البطرسيَّة، في حضرة المَرْجع الثقة والعهد اليقين. إلى مثل ذلك - وما أنْدرَه! - نحتاج، بُغيةَ التنسيق، لا التوفيق، بين المتناقضات في مؤتلَفٍ يصون، ما أمكن، وحدةَ الوطن، سلامَه، سلامتَه نصّاً وشخصاً.

مذكّرات فؤاد بطرس، وقد انطلق فيها من سيرته إلى سيرة لبنان، في مدى الخاص والعام إجمالاً وتفصيلا، - مذكّرات بطرس، هذه، شهادةُ صدْقٍ موضوعيَّةُ التقصّي، منطقيَّةُ التعليل والاستنتاج، مترابطةُ الفصول، في عفويَّةِ تلاحم وانسجام، وسْطَ مجرى الأحداث

إيجاباً، أو سلباً، أو بين بين. وربما بدا لي، في هذا النحو، أن حكمة المؤلِّف ارتأت، في أحيان، أن تراعي مبدأ التوازن في سيرها على نهج ٦ و٦ مكرَّر، عند إصدارها أحكام البراءة وأحكام الذنب على بعض «أبطال» المسرحيّة المضحكة المبكية.

هكذا قرأتُ فرافقت، بين سطور المذكِّرات، منجَزاتِ رجلِ دولة اعتنق لبنان، وعاصر نصفَ قرن من تاريخنا الحديث، فشارك في مراحل منه حاسمة مشارَكةً مسؤولة توخّى بها، وهو القاضي السابق، ما لعلّه يكشف الحقيقة، أو ما يعتقد أنه الحقيقة، رجاءَ أن ينصف أهلها، ليس يخفى على فطنته عمق الفجوة، أو الفجوات، ما بين الحقيقة والواقع في بلدٍ صعبِ المراس جُبل سوادُه على المخالَفة والتحدّي في ما قد يقال له «صراع الأضداد». فأدرك صاحب المذكِّرات أن الصراحة الصحيحة هي تلك التي قلّما تَسْتر عريَها وعُرْيَ سواها. وأدرك، أيضاً، أن قوّة لبنان ليست في ضعفه كما قد يُظَن، بل هي، مِن خلال جدليَّة التنوُّع والتعدُّد، في ما لا يفتأ يثير بلبنانِ الأمس واليوم والغد كثيراً من أزمات التعطيل والتخريب ومن معجزات الحيويَّة والصبر والاحتمال.

ولقد تعلَّم فؤاد بطرس فعلَّم أن السياسة، التي لا تبني المستقبل إلاّ على الماضي، سياسةٌ بلا مستقبل، وأن السياسة السليمة تَرِثُ السلف وتستعير الخلف، أو يصبحَ لبنانُ شبْهَ سلعة في سوق السياسة الدوليَّة، أو الإقليميَّة، أو المحليّة، وفي لعبةِ تداخلِ المصالح وتشابكها في ما أمسى إمراً مألوفاً لدى أقطاب العصر.

حيال هذا الإمر، ينبغي التذكير بأن فؤاد بطرس طالما نبَّه إلى أن سياسة لبنان الخارجيّة قلّما يمكن فصلها عن سياسة لبنان الداخليّة خوْفَ أن تضطرب أحواله، فتتفاقم أزماته، فلا تلبث الشياطين أن تخرج من عنق الزجاجة وكأنْ لا خلاص.

فؤاد بطرس متشائم في مذكِّراته وفي أغلب حالاته ومواقفه؟ ربما. لكنّه لم يبقَ متفرِّداً بالتشاؤم الوطنيّ بعدما أخذ الأكثرون يجارونه، وخصوصاً في «سعادة» هذه الأيام. فلمسوا أنّه بنى مجمل أعماله على أساس الواقع لا على غيبيّات الأسطورة، فعوَّل على العقل والقلب معاً، ونبذ دواعي الغرائز والأهواء.

هكذا رأى فؤاد بطرس. هكذا قال. هكذا فعل. فاستحقَّ ثقةً تقارب الإجماع لا في لبنان فحسْب، ولكن، إلى ذلك، في أُمهّات المراجع العالميَّة التي عرفتْه واختبرتْ مزاياه.

فوجب له الشكر، ولمذكِّراتهِ القدْر والعرفان.

لندن — **خليل رامز سركيس**

مقدّمة

لم يكن مقدراً لي، لا بحسب الأعراف والتقاليد اللبنانية ولا انطلاقاً من نهج تربيتي، أن أمتهن السياسة بل أن أتوجه نحو عالم الأعمال أو المهن الحرة. وإذا كنت خرقت الجدار الذي يفصلني عن امتهان السياسة، فمرد ذلك إلى شخصيتي التي صقلها نشاطي المهني بدءاً من تدرّجي كمساعد قضائي، ثم كقاضٍ لدى القضاء المختلط وتعاملي مع قضاة فرنسيين كبار في عهد الانتداب، على مدى أربع سنوات، قبل أن ألج طريق المحاماة ومن ثم أفتح مكتباً أمّن لي نجاحاً وشهرة.

أما دخولي عالم السياسة عملياً، فيعود إلى مبادرة من الرئيس فؤاد شهاب الذي اختارني في سنة ١٩٥٩ وزيراً للتربية الوطنية والتصميم، بعد لقاء بيننا بدا عابراً في منتصف الأربعينات، يوم كنت قاضي تحقيق لدى المحكمة العسكرية، غير أن الأيام أثبتت أن هذا اللقاء أسس لمرحلة طويلة من التعاون والإيمان المشترك في محاولة لبناء الدولة القوية والعادلة التي ترعى مواطنيها، وتؤمن لهم حقوقهم وتطالبهم بواجباتهم.

هذا النشاط السياسي الرسمي الذي استمر – ولو متقطعاً – لغاية سنة ١٩٨٢، تتمحور حوله مذكراتي. وقد تأخرت كثيراً، لا بل ترددت قبل أن أبادر إلى تحريرها. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى أني لم أدوّن خطياً وبانتظام ما عشته من أحداث في هذا الإطار إلا منذ عام ١٩٧٦، بحيث كان علي بالتالي أن أعوّل على ذاكرتي فيما يتعلق بالمرحلة السابقة، إضافة إلى مراجعة الصحف والمؤلفات وبعض الشخصيات السياسية، وهي مهمة تولاها الأستاذ أنطوان سعد. وقد يكون أيضاً لمزاجي المتحفظ دور في ترددي هذا. في أية حال، استقر رأيي على الكتابة نظراً للحال المأسوية التي يتخبط بها لبنان منذ ثلاثة عقود وتطوراتها الغريبة، وبعد إصرار أصدقاء كثر عليّ بأن أساعد الأجيال الصاعدة على إدراك واستيعاب مرحلة عسيرة ودقيقة من تاريخ بلادهم.

أستهل هذه المقدمة بالإشارة إلى بعض الآراء التي تعبر عن مفهومي للسياسة بوجه عام.
في رأيي، إن السياسة حسبما مارستها وفهمتها تنطلق من إدراك الحقائق والأحداث بهدف استكشاف المستقبل والسعي للإسهام في تكوينه أو تحسينه وفقاً لمصلحة الوطن، وفي أسوأ الأحوال السعي إلى أن لا تتولى هذه المهمة قوى مناهضة تحقيقاً لمصلحتها. وقد كان راسخاً في ذهني أن القومية والوطنية بحد ذاتهما لا يتصفان بالسياسة بالمعنى العلمي الصحيح، بل يشكلان إطاراً للعمل السياسي.

لقد علمتني التجربة أن ممارسة السياسة من حيث علاقتها بالمشكلات ذات الطابع العام هي أقرب إلى الفن منها إلى العلم بمعناه الضيق، وهذا الفن يتجلى في حسن اختيار الاتجاه الذي على الدولة أن تسلكه تحقيقاً لاستقلال وازدهار وحرية مواطنيها وسعادتهم.

إن طابع الفن هذا، بمعناه التجريبي والبراغماتي، يبقى راجحاً بالرغم من ضرورة استعانة السياسي بأدوات عدة ذات طابع علمي واجتماعي وتكنوقراطي، لا سيما عندما تبلغ الحال منتهى التشويش والاضطراب، وتتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية، كما هو الواقع في لبنان، إلى حد دفع بعض أهل الفكر والمؤلفين إلى تعريف الأزمة بأنها «حرب الآخرين في لبنان».

هذا الوصف، إذ يركز على دور «الآخرين» وتدخلهم المباشر وتصادمهم، لا يهدف إلى تبرئة ساحة اللبنانيين، سواء اشتركوا مباشرةً أو استخدموا كأداة مطواعة بيد الأوصياء والفاعلين الرئيسيين، بحيث ينبغي محاسبة اللبنانيين أُسوةً باللاعبين الأساسيين. وإن لم يكونوا أصحاب التوجيه والمرجعية العليا.

هذا التشابك والتفاعل في حقل السياسة بين لبنان ومحيطه الخارجي، أرى من المفيد التذكير بأنه ظاهرة قديمة العهد تعود إلى يوم كان لبنان جزءاً من الأمبراطورية العثمانية. إذ ارتأى المستشار النمساوي «مترنيخ» حينذاك أن يذكّر سفيره في اسطنبول في كتاب وجهه إليه في سنة ١٨٤٤ أنه «عندما يسود السلم والاستقرار في لبنان يسودان كذلك في البلدان المجاورة».

أما اليوم، فلبنان لا يكون وفياً لنفسه ما لم تكن سياسته مبنية داخل العالم العربي على التضامن العربي في مواجهة إسرائيل تحقيقاً لحل عادل، وعلى رسالته الحضارية كنقطة التقاء بين الشرق والغرب وكنموذج لتعايش الحضارات على أرضه في ظل نظام ديمقراطي سليم. إن رسالة لبنان هي في الواقع المبرر الرئيسي لوجوده.

وبالانتقال إلى نشاطي السياسي داخل الحكم - وهو جوهر هذا المؤلف - فإنه يتمحور حول مرحلتين رئيسيتين:

١ - المرحلة الأولى: وزارة العدل بين ١٩٦١ - ١٩٦٤

يوم كنا نسعى جاهدين إلى إرساء الدولة على أسس حديثة وسليمة فإذا بإجرام سياسي يهدد المشروع برمته.

٢ - المرحلة الثانية: وزارة الشؤون الخارجية في ١٩٦٨ ومن ١٩٧٦ لغاية ١٩٨٢ ووزارة الدفاع من ١٩٧٦ لغاية ١٩٧٨ إضافة إلى تولي نيابة رئاسة الحكومة.

وهي مرحلة واجهت فيها الدولة والوطن مؤامرة ذات جوانب عديدة لا تزال تتفاعل يندمج فيها الداخل بالخارج وتهدد الكيان في أساسه.

وفيما خلا هاتين المرحلتين كان نشاطي في الحقل البرلماني الصرف محدوداً -إذ قضيت معظم مدة ممارستي النيابة عضواً في الحكومة- بحيث اقتصر النشاط النيابي على المشاركة في التشريع، وعلى مناقشة السلطة التنفيذية، ومعارضتها عند الحاجة. وقد عمدت لهذه الغاية في ١٩٦١ إلى تأليف جبهة نيابية تحت إسم «الجبهة النيابية المستقلة» التي ضمّت بين ١٠ و١٢ نائباً مرموقاً من ذوي الميول المختلفة توافقوا على أن يوحدوا مواقفهم بالنسبة إلى جوهر علاقاتهم بالحكومة، ومشاريع التشريع الأساسية، تعبيراً عن الروح الشهابية. وقد توليت الأمانة العامة لهذه الجبهة لغاية ١٩٦٨ حيث انتهت ولايتي النيابية وزالت الجبهة من الوجود، مع أفول نجم الشهابية.

أبرز ما حصل خلال المرحلة الأولى هو محاولة انقلاب القوميين في نهاية العام ١٩٦١ بعد أسابيع من توليّ وزارة العدل حيث انهمكت بذيول المحاولة والملاحقات والمحاكمات وبمشروع إعادة تنظيم الجسم القضائي واختيار عدد كبير من المحامين المتمتعين بالعلم والنزاهة لملء المراكز الشاغرة.

في تلك الأيام الصعبة كنت مؤمناً بأنه إذا انجرفت السلطة إلى العنف لمعالجة الأحداث فلا بد أن ينعكس ذلك على صدقيتها. إذ لا مفر لها إذذاك من اعتماد الكذب والدوران سعياً لإخفاء تجاوزاتها. وأعتقد أن أهم ما تمكنت من تحقيقه هو جعل الكلمة الأولى للقضاء لا للعسكر. وأجد لزاماً عليّ الإقرار أنه لولا مساندة الرئيس شهاب لي، بشقيها الضمني والعلني، لما كان تيّسر لي تحاشي الانعكاسات المسيئة للجسم القضائي الذي قام بواجبه خير قيام في ذلك الظرف الدقيق، الأمر الذي سهّل عليّ تحسين تنظيمه.

بالنسبة إلى المرحلة الثانية التي توليت فيها نيابة رئاسة الحكومة وترأست الدبلوماسية اللبنانية خلال ١٩٦٨، ثم من أواخر ١٩٧٦ إلى أواخر ١٩٨٢، إضافة إلى حقيبة الدفاع الوطني بين ١٩٧٦ و١٩٧٨، أرى ضرورة للتذكير بأن علاقاتي الوثيقة بالرئيسين في حينه شارل حلو والياس سركيس على التوالي، مقرونة بحرصي على لبنان ومصيره وبإدراكي ما يهدده دفعتني

إلى عدم توفير أي مجهود من أجل مواجهة الأحداث ومعالجتها. وقد تمكنت من الوقوف بقوة أمام التحديات الإسرائيلية ومن تحقيق إنجازات دبلوماسية كان أبرزها استصدار قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٢ تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٦٨ الذي أدان إسرائيل للمرة الأولى والفريدة لاعتدائها على مطار بيروت، ورقم ٤٢٥ تاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨ لاعتدائها على أرض لبنان. ناهيك عن مراجعات مجلس الأمن في آب ١٩٨٢ لمواجهة الاجتياح الاسرائيلي وصولاً إلى الاتفاق مع دول أجنبية لدخول قوات دولية لبنان تأميناً لجلاء اسرائيل ولمغادرة القوات الفلسطينية الأراضي اللبنانية في ١٩٨٢.

في تلك الأجواء، كان عالقاً في ذهني أن العمل الدبلوماسي يهدف بالدرجة الأولى إلى إقناع الآخرين بأحقية مطالبك وبخطة عمل معينة حيال الأحداث، وفي حال الفشل، السعي إلى ضبط هذا الغير، ووضع حدّ لما تنطوي عليه سياسته من مطامع وتهديدات للبنان، وصولاً إلى استعمال القوة في النهاية، إذا تيّسر ذلك، عبر التحالفات أو مجلس الأمن عند الضرورة.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، كان لا بد من السعي إلى التوفيق بين الحزم والمرونة من جهة، وبين الغطرسة والتواضع من جهة أخرى، واللجوء إلى التسوية عند الضرورة القصوى، شرط ألا تكون مُخزية. على أن لا يغيب عن البال أن وحدها خبرة الدبلوماسي المجرَّب تؤهله لأن يُعالج الحالات الطارئة إذا ما فُرِضَ عليه اتخاذ موقف قبل أن تكتمل معطياته أو تتوضح.

هذه المقتضيات على تنوعها، وما تفرضه من مرونة، حملت السياسي الفرنسي أوليفيه دورميسون Olivier d'Ormesson على أن يجزم دون مواربة «بأن من يفتقد المرونة لا يصلح للدبلوماسية».

لقد تميّز نشاطي على رأس وزارتي الخارجية والدفاع في عهد الرئيس الياس سركيس بجهود ومساع مستمرة لا تُحصى، لتهدئة الأوضاع والدفاع عن لبنان أرضاً ووطناً، الأمر الذي اضطرني مُكرهاً، في بعض الأحيان، إلى مواجهة دول شقيقة أو صديقة تخاذلت، ولم تكترث لقضايانا، أو أخفت أهدافها الحقيقية عبر المناورة والتحايل.

إن ما ساهم في تعقيد الأمور هو التشابك والتفاعل بين المشاكل الدولية والإقليمية والداخلية مع ما تنطوي عليه هذه الأخيرة من تناقضات بسبب أوضاع لبنان الخاصة. هذا وكان عجز الجيش عن الاضطلاع حينذاك بكل ما يُطلب منه مظهراً من أبرز المظاهر المستعصية للأزمة اللبنانية مع العلم بأن هذا العجز كان يُشكّل في آن واحد أحد أسباب الأزمة وإحدى نتائجها الملموسة.

وكان من الطبيعي أن تضطرني هذه الاعتبارات أحياناً إلى أن أتصدى بصورة طارئة

لمشكلات متعلقة مبدئياً بوزارات أخرى بقدر ما كان لها صلة بعناصر الأزمة، الأمر الذي دفع البعض من الصحافيين والسياسيين إلى اتهامي بأني أسعى إلى احتكار السلطة برمتها. في حين كنت أعتبر أنه مفروض عليّ - ضمن حدود معينة - أن أتعامل مع المشاكل المشار إليها بالشكل الملائم لا سيما أن رئيس الدولة كان يُعوّل عليّ للقيام بهذه المهمة الاضطرارية المتكاملة مع مهمتي الرئيسية.

وإلى جانب العداوة بين لبنان واسرائيل وتشعباتها، كانت الأزمة التي قامت بيننا وبين الشقيقة سوريا بسبب وجود جيشها على أرضنا، وارتباط بعض الفئات والمنظمات بتوجيهاتها بمنتهى الدقة، فضلاً عن أبعاد الأهداف من تدخلها، بشؤوننا. وهي أزمة لم يكن بوسعنا تجاهلها فكنت دائماً في هاجس معالجتها تجنباً لأية خضة لا تُحمد عقباها. وكنت في بعض الأحيان أوفق في ترتيب الأمور. أضف إلى هذه الأزمة، مشاكلنا العديدة مع المقاومة الفلسطينية بمختلف فروعها وتنظيماتها وعلى رأسها منظمة التحرير. لقد كان لبنان غارقاً في تداعياتها إلى حد بعيد، وقد بذلنا في محاولاتنا لحل هذه المشاكل الكثير من الجهود والوقت.

أردت من هذه المذكرات أن تكون شاهد صدق على مرحلة مهمة ومفصلية من تاريخ لبنان في وجوهها المأسوية وأزمته الكبرى مع إسرائيل، وهي أزمة واجهها المجتمع الدولي تارةً ببعض الاهتمام وتارةً تهرب من معالجتها. فهذا المجتمع لم يثبت - لا سيما الدول صاحبة القرار - على اتجاه سياسي واحد، بل عدّل في سياسته تبعاً لمصالحه المتغيرة في بعض أوجهها، واضعاً لبنان أحياناً في مأزق أصعب من المآزق التي كان يتخبط بها. أما العالم العربي وأقولها بمرارة، فبما أبداه من تجاهل واستخفاف وتهرب من المسؤولية تجاه كثير من المشكلات، لم يُنصف لبنان إلا نادراً. وإذا صدف أن ساهم في إصدار قرار ينطوي على بعض التجاوب تبرأ من تنفيذه مُستّراً عجزه بحجج واهية، فيما كان يحرص على مراعاة تارةً منظمة التحرير، وطوراً سوريا، خشية الانعكاسات على مصالحه وعلى حسن علاقته بهما.

عزائي الوحيد حيال هذه الأحداث المؤلمة التي عشتها أثناء وجودي في الحكومة أني لم أستسلم قط ولم أرضخ للضغط الهادف إلى الموافقة على أي تدبير أو التزام حاولوا فرضه على لبنان لا يتلاءم واقتناعاتي. أما ما لا أزال آسفاً على عدم تمكننا من تحقيقه، فإنه لم يكن قط في متناول اليد، وفي بعض الأحيان حتى في متناول الخيال، وهو الطموح في توفير الاستقرار للبنان والغد الأفضل للبنانيين في ظل ظروف قاهرة. ولنا في فشل المحاولات التي أجريناها وأجراها من أتوا بعدنا لتأمين الوفاق الوطني أو حكومة الوحدة الوطنية، خير دليل على ذلك.

حيال هذه الأجواء، يحز في نفسي أن أسجل بأن المواطنين بصورة عامة، إلى أي فئة أو

طائفة انتموا، قلّما تبنوا المواقف المبتغاة، عندما ارتكبت مجموعاتهم السياسية والطائفية في مناسبة أو أخرى أخطاء عكست فساد تصورهم. كما أن تصرفهم دلّ إجمالاً على أن التجارب التي عشناها جميعاً قلما اتخذوا منها عبرة بحيث ظلت الأكثريات في كل مجموعة تتمسك في أكثر الأحيان بالطوباوية وبنظريات بالية أو منحرفة. الأمر الذي ساعد على استمرار الأزمة بشكل أو بآخر لا سيّما وأن الأطراف اللبنانيين تسابقوا أحياناً على الارتباط بالخارج وتنفيذ سياسته.

وأخيراً أود أن أنوه، بأني بالرغم من كل الصعوبات والعقبات لم أيأس في أية لحظة، ولكني كنت دائماً أنظر إلى الأمور بواقعية وإذا كنت أراها سوداء، فلأنها كذلك، مما حدا بالبعض لنعتي بالمتشائم. بيد أن الفرق كبير بين التشاؤم المُلازم للاستسلام، والواقعية التي تُشكل حافزاً للسعي والعمل الدؤوب حتى نيل المبتغى. أما التفاؤل المبني على معطيات غير صحيحة، فهو وجه من وجوه الضلال، وتغليب للخيال على الواقع وللتمنيات على الحقائق، وعند الاستحقاق تكون الخيبة الكبرى حيث لا ينفع الندم.

ويطيب لي، في خاتمة مقدمتي، أن أستذكر رجال دولة كباراً رحلوا بعدما طبعوا تاريخ لبنان بطابع نفتخر به كلبنانيين. وأعتقد أنه بغيابهم، وبغياب الأسلوب الذي تميزوا به، فقد لبنان الكثير من جوهره ومن نمط الحياة الذي يعكس أحد مبررات وجوده. فإذا بنا اليوم نرى أنفسنا مضطرين للتساؤل والبحث عن مفهوم واحد سليم للبنان والاستقلال والسيادة والوفاق والحكومة والدولة والوطن وكل ما يتفرع عنها، فعسى أن نوفق يوماً في إعطاء الأولوية للمواطنية على أي رابطة أخرى.

كما أرى أنه لا بد لي من أن أُعرب عن اعتذاري لكل من ورد اسمه في هذا المؤلف، من سياسيين أو غير سياسيين، في شكل لم يرقه أو في سياق اعتبره مغايراً لموقفه أو لنظرته إلى الأحداث التي يأتي على ذكرها. وقد يكون على حق، لكن حسبي أنني لم أرد الإساءة إلى أحد، بل سعيت إلى أن أكون شاهداً للفترة السياسية التي توليت خلالها مسؤوليات رسمية، وأن أروي ما جرى بأوفى نسبة ممكنة من التجرد، مع قدر كبير من المراعاة لذكرى أشخاص رحلوا، والتكتم حول مسائل رأيت أنه لم يحن الوقت بعد لكي تُعلن نظراً لارتباطها في شكل مباشر أو غير مباشر بلاعبين لا يزالون فاعلين في الحياة السياسية اللبنانية أو بمسائل لا تزال دقيقة، ومن المحرمات في القاموس السياسي اللبناني.

الأشرفية في ٢٠٠٧/٠٥/٠٧

القسم الأول

البدايات

يوم ولدتُ في حي الفرنيني في الأشرفية، في الخامس من تشرين الثاني من العام ١٩١٧، كانت الحرب العالمية الأولى قد دخلت عامها الأخير، عامها الأصعب على لبنان الذي عانى مجاعة مخيفة خلّفت البؤس والموت. وكانت بيروت، الولاية، على قاب قوسين أو أدنى من أن تطوي نهائياً صفحة من تاريخها استمرت قروناً، لتفتح أخرى هي حقبة الانتداب الفرنسي الذي جاء يقيم دولة لبنان الكبير تحقيقاً لحلم المسيحيين في وطن يعيشون فيه أحراراً متساوين مع غيرهم في الحقوق والواجبات. وكانت عائلتي من جملة المؤيدين لتلك الحقبة الجديدة.

والدي، جرجي أسعد بطرس، كان تزوج، قبل ثمانية أعوام، والدتي، أثينا شويري، التي كانت تصغره بنحو ثلاثين عاماً، وانتقل من المصيطبة، مسقط رأسه، ليستقر في الأشرفية. أسس مع آل داغر، في أواخر القرن التاسع عشر، أحد مصارف بيروت القليلة باسم «بنك داغر وبطرس» وكان ميسوراً في مقاييس ذلك الزمان. وعائلتنا - على ما علمت فيما بعد - تعود جذورها إلى بلدة عين حليا الواقعة على السفح الشرقي من سلسلة جبال لبنان الشرقية. نزح عنها أحد أجدادنا، في القرن الخامس عشر، إلى منطقة جبة بشري، ومنها أتى إلى بيروت، في أواخر القرن السابع عشر، جد عائلة جنحو التي تتحدر منها مباشرة عائلة بطرس، واستوطن منطقة المصيطبة.

كان أبي رجلاً قاسياً ودقيقاً، علمته الأيام، وهو المصرفي، أن يحسب للأمور كل حساب. وأعتقد أنه بسبب عمره المتقدم، وكان تجاوز الخمسين عندما ولدت، أراد أن يعلمني أن أتكل على نفسي، لا بل أن أتجاوز دائماً قدرتي. فهو كان يعلم بأنه سيكون سبعينياً قبل أن أبلغ

العشرين وبأنه قد لا يكون إلى جانبي لمساعدتي إن احتجت يوماً إلى عضد. في المقابل، كانت أمي مصدر الحنان والعطف والرعاية لي ولشقيقتي مارسيل التي تصغرني بسنة وشهرين. كانت تخاف عليّ كثيراً، كيف لا، وأنا وحيدها الذي انتظرته سنوات طويلة.

أدخلني والداي، وأنا في الخامسة من عمري، مدرسة الراهبات اللعازريات التي كانت تقع في ساحة البرج بالقرب من بيتنا. لا زلت أذكر اليوم الأول الذي أوصلاني فيه إلى المدرسة وتركاني فيها لأنني بكيت، وبكيت كثيراً، فأتت الراهبات وكفكفن دمعي وطيّبن خاطري وطمأنّني إلى أنني سأعود بعد الظهر إلى أهلي. وسرعان ما شعرت بجو دافئ وتعودت التعاطي مع أطفال من سني، وأعتقد أنه كان لهذه الحادثة أثر بالغ في حياتي وأن انخراطي في الحياة الاجتماعية بدأ في تلك السنة.

تزامن انتقالي إلى مدرسة، القلب الأقدس، «الفرير»، في الجميزة، في العام التالي، مع وصول مربية فرنسية إلى بيتنا. وكانت عادة استقدام المربيات الفرنسيات آخذة في الانتشار بين العائلات البيروتية الميسورة وتعتبر علامة رقي ورغبة في المزيد من الارتقاء لأبناء وبنات تلك العائلات. فبيروت كانت مقر المفوضية السامية الفرنسية للبنان وسوريا، واللغة الفرنسية لغة الإدارات الرسمية والمعاهد والصحف والمؤلفات وغالبية الأعمال المسرحية والفنية ونافذة اللبنانيين على الحضارة الأوروبية والفكر الإنساني. وكانت هذه اللغة قد تسللت واستحالت اللغة الأولى للعائلات الأريستوقراطية في بيروت والاسكندرية وحتى اسطنبول وغيرها من المدائن الكبرى الواقعة على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، منذ أواخر القرن التاسع عشر. وكانت باريس، آنذاك، قبلة المثقفين وملجأ دعاة التحرر والترقي والتخلص من مختلف أشكال الاستبداد والتخلف.

أدرك والدي أهمية أن نواكب العصر الفرنسي البادئ في لبنان فارتأى أن يمنحني مع أختي فرصة التأصل في الثقافة الفرنسية على رغم المستوى الراقي لمدرسة الفرير التي كان يشرف على دروسها أخوة فرنسيون. فاستقدم لنا مربية فرنسية، تيريز موريو، وشجعنا أختي وأنا على التخاطب باللغة الفرنسية ووفر لنا إمكانية شراء الكتب والمؤلفات والمجلات التي تناسب سننا دونما اعتبار للكلفة والأثمان. كان همه الوحيد أن نتعلم ونتفوق.

كانت الأنسة تيريز، كما كنا نسميها، على قدر كبير من الرقي والثقافة. أمضت سنوات الحرب الكبرى في لندن مما وسّع آفاقها. قامت، في الأعوام الخمسة التي قضتها في منزلنا، بدور أساسي على مستوى تلقيني أصول اللغة الفرنسية ونمط تفكير الفرنسيين وفتح نافذة لي على الحداثة الأوروبية، وبتحضيري في شكل جيد لدخول الجو المدرسي ومعرفة

كيفية الاستفادة منه، إضافة إلى بعض الإلمام باللغة الإنكليزية. لكن أهم من ذلك كله، حبّبت إليّ ثقافة فرنسا وآدابها وفكرها. فأضحت الفرنسية لغتي الأولى ونافذتي الأساسية على الفكر الإنساني.

شكلّت مدرسة الفرير الإطار الكبير الأول لإطلالتي على الحياة والناس. فخلال السنوات العشر التي أمضيتها في رحابها، توسعت دائرة علاقاتي الشخصية، إذ كان عدد التلامذة في الصف يتراوح بين الثلاثين والأربعين صبياً. ففي تلك الأيام، لم تكن «الفرير» تستقبل سوى الذكور، وكان المربون فيها رجالاً فقط. اختبرت في تلك المدرسة معاني الصداقة والانفتاح ونسج العلاقات مع آخرين وضرورة حسن التعاطي معهم. كانت اهتماماتنا طلابية بحتة، وقلّما تكلمنا في السياسة، ولم نكن منقسمين على أساس طائفي على رغم وجود تلامذة مسلمين. والمسلمون هم، في حينه، زملاؤنا الذين كانوا لا يحضرون القداس ودروس التعليم المسيحي، هذا كان الفارق الظاهر بيننا وبينهم. وقد تظاهرنا مرة معاً ضد قرار حصر التبغ والتنباك الذي أصدره المفوض السامي الفرنسي.

كنت مع أهلي نتبادل الزيارات والواجبات الاجتماعية مع عائلات مسلمة تشدنا إليها رابطة صداقة. أما أقدم ما تعود إليه ذاكرتي في موضوع الإشكالات الطائفية، فهو الأحداث التي شهدها جبل الدروز في سوريا وامتدت إلى بعض أجزاء لبنان والتي نجم عنها ضحايا ودمار بين العامين ١٩٢٥ و١٩٢٧. كنت أسمع أبي وأصدقاءه يتكلمون عنها في الصالون عندنا في البيت، وأذكر، أنه طوال هذين العامين، ساد اللبنانيين قلق من احتمال تفاقم المشكلة واتساع رقعة المواجهات وانضمام المسلمين اللبنانيين إليها، لكن الثقة بوعي فرنسا وبقدراتها الكبيرة، كانت تطمئنهم بعض الشيء.

تفوقت في دراستي، من العام الدراسي الأول وإلى نيلي شهادة البكالوريا، القسم الثاني، وقد مكنني ذلك من القفز إلى الصف الثامن دون المرور بالصف التاسع. كنت في الطليعة دائماً وفي كل مواد التدريس ما عدا مادة اللغة العربية التي كنت أثناء الحصص المخصصة لها، أقوم، في كثير من الأحيان، بحل تمارين الرياضيات. إذ كنت أتطلعُ إلى امتهان الهندسة أو الطب أو سواهما من الاختصاصات التي تقوم على المواد العلمية على رغم تفوقي أيضاً في اللغة الفرنسية. ولعل أكثر ما أذكره عن مرحلة الدراسة هو أنني كنت أعود إلى بيتنا بدفتر العلامات وبالي منشغل بالملاحظة التي سأسمعها من أبي الذي لم يثن يوماً على تفوقي، لأن في اعتقاده أن هناك دائماً ما هو أكثر يمكن تحقيقه لا بل يجب تحقيقه. فعندما كنت أقدم إليه الدفتر كان ينظر إليه ويتفحصه بترو وتمعن، من

فوق إلى تحت، ويقارن بين العلامات الجديدة والقديمة وإذ كنت الأول في الصف لم يكن بإمكانه إلا أن ينظر إلي ويقول: «بإمكانك أن تأتي بأفضل». كنت أحزن لعدم نيلي الثناء منه، وكنت أذهب إلى والدتي ناقلاً امتعاضي: «ماذا يمكنني أن أفعل أكثر؟» وعندما كانت تفاتحه بالأمر كان يجيبها بأن عليه أن يحثني حتى أخرج أفضل ما عندي.

حاولت والدتي دائماً أن تعوض عليّ هذا الحرمان بكثير من التشجيع والاعتزاز بأدائي. أما ثناء والدي الذي لم أسمعه منه قط فلم يصلني إلا متأخراً أي بعد وفاته. وأطلعني عليه أحد أصدقائه المقربين إليه الذي قال لي: «عندما كان يُفتح موضوع المدرسة والأولاد، في المجالس العائلية أو الاجتماعية كان والدك يتكلم عليك بفخر واعتزاز كبيرين مؤكداً أنه مرتاح جداً للنتائج التي كنت تحققها ولنظرتك للأمور وبالتالي لمستقبلك الواعد بالنجاح».

لم نكن عائلة تمارس الواجبات الدينية بانتظام، وإن كنا مؤمنين في العمق بالتعاليم المسيحية ووجود الله وضرورة محبة القريب والاهتمام بالمعوزين. كنا نذهب إلى الكنيسة للمشاركة في الواجبات الاجتماعية، الحزينة منها والسعيدة، وفي الأعياد الكبرى التي يصحبها التقدم من الاعتراف والمناولة. في المقابل، كانت أيام الآحاد العادية، أيام راحة ومناسبة للاجتماعات العائلية. وعلى رغم اهتمام مدرسة الفرير بالتنشئة المسيحية لطلابها، فقد ترسخ في ذهني أن الأهم هو الجوهر وليس كثرة التضرع، ولهذا كنت في مجمل حياتي مؤمناً بحقيقة الله وجوهر الدين أكثر مما كنتُ ممارساً للشعائر الدينية.

كانت طفولتي حقاً هانئة سعيدة، وأيامي مفعمة بالأوقات الفرحة والمناسبات الجميلة التي أتذكرها بكثير من الحنين، كما أذكر بيروت العتيقة التي لم يبق الشيء الكثير من معالمها، ومن طابعها الخاص الذي تميزت به في النصف الأول من القرن العشرين.

كان كل شيء جميلاً إلى أن بدأت مرحلة صار أبي فيها يعود من عمله متجهم الوجه، ذلك أن وضع مصرفنا بات في تراجع مستمر. كان للأزمة الاقتصادية الكبرى التي ضربت العالم سنة ١٩٢٩، انعكاسات سلبية على القطاع المصرفي في لبنان من ضمنها مصرفنا الذي أصيب بنكسة مالية، في مطلع الثلاثينات، أدت إلى توقفه مع مصرفين آخرين، عن العمل بصورة نهائية، أحدهما، على ما أذكر، «مصرف كرياكوس وزهير». كان لهذا الحدث وقع كبير في حياتي لأنه بدّلها تبديلاً جذرياً جعل ذلك المراهق، ابن العائلة الميسورة الذي لم يقلق يوماً على كيفية تأمين حاجياته وكمالياته، رجلاً لم يبلغ الخمسة عشر عاماً، تُلقى على كتفيه أعباء عائلة مؤلفة من والد مريض ووالدة وجدة وشقيقة لا تزال على مقاعد الدراسة. حصل ما لم يكن بالحسبان وانهار كل شيء مع ذلك المصرفي الذي تحول بين ليلة وضحاها من رجل

ميسور قوي إلى عجوز مصاب بمشاكل في القلب لم يقو على العمل أكثر من سنتين بعد إفلاس مصرفه. لقد شاخ فجأة.

كانت كل أموال أبي مستثمرة في المصرف المفلس الذي هو كناية عن شركة تضامنية. وكان القانون يسمح بتخصيص مبلغ شهري للمفلس في حال تثبتت المحكمة من أنه لم يسئ التصرف ولا يملك مدخولاً آخر ولا يدّخر مبالغ وأن أمواله كلها كانت مستثمرة في الشركة المفلسة. فكان أن خصصت لنا المحكمة تعويضاً شهرياً، لم يكن كبيراً لكنه كان أكثر من ضروري حتى نستطيع أن نلبيّ حاجاتنا الأساسية. وظلّ هذا القرار ساري المفعول إلى أن تم الاتفاق بين المؤسسة والدائنين، مقترناً بصلح Concordat. في ظل وضعنا الجديد، كان لا بد من إجراءات جذرية للحد من النفقات وتمكيننا من التكيف مع مدخولنا المحدود. بعد تلك الأزمة، اتخذت حياتنا حجماً مختلفاً صغيراً مقارنة بما كانت عليه في الماضي وتبدلت في شكل جذري ترك أثراً كبيراً في طريقة تفكيري.

كانت الصدمة كبيرة بالنسبة إليّ. «لماذا وصلنا إلى هنا؟»، كنت أتساءل ليلاً وأنا في فراشي. وأسرح في الفرضيات: «هل كان أبي قادراً على تفادي المصير الذي أصابه لو أبدى المزيد من الحرص وبُعد النظر؟» وكنت أخلص دائماً، دائماً، إلى معاهدة نفسي على تجنب تلك «الآخرة»، مهما كلف الأمر. فصرت أفكر وأخطط وأجتهد لوضع أسس ثابتة لمستقبلي تُجنبني مواجهة مصير مماثل لمصير والدي عندما أتقدم في العمر. لم تجعل مني تلك الأزمة شخصاً عاجزاً عن الإقدام والمبادرة إنما ساهمت في تكوين شخصيتي وعلمتني أن أنظر إلى البعيد وأن أتريث قبل اتخاذ القرارات فلا أقدم على خطوة قبل أن أشبع الموضوع درساً. وصرت لا أتوقف في بحثي عند حدود الظاهر بل أتعداه إلى أبعد مدى يمكن أن أصل إليه في عقلي.

كان عليّ، بادئ ذي بدء، أن أعيد النظر في مخططي الأساسي القائم على التوجه إلى اختصاص يقوم على المواد العلمية مثل الهندسة والطب وغيرهما، على رغم أنني كنت أهوى الرياضيات والفيزياء. فهذه الاختصاصات تتطلب التفرغ للدراسة النظرية والميدانية، وأنا لم تعد عندي إمكانية التفرغ. فعليّ أن أعمل من أجل تأمين أقساطي الجامعية والمساهمة في معيشة العائلة التي أصبحت مسؤولاً عنها، وعشت في هذا الهاجس إلى أن بدأت في العمل. وفي استعراض للخيارات المتاحة أمامي، وفي عملية حسابية بسيطة أجريتها مئات المرات لم يكن مفتوحاً أمامي إلا باب المحاماة، في هذا الاختصاص فقط، يمكنني أن أعمل وأتابع دروسي الجامعية في الوقت عينه. ونظراً إلى وجود ميل عندي للعلوم الإنسانية أيضاً، لم أشعر في حينه بأنني أختار مهنة تخالف ميولي

ومزاجي: إذن، إلى كلية الحقوق سأذهب. لكن قبل ذلك عليّ أن أنهي دراستي الثانوية بنجاح مماثل لنجاحي السابق، عليّ أن أثبت لنفسي أولاً، ولوالدي ثانياً، ولعائلتي ثالثاً، وللجميع رابعاً، أن تلك الكارثة لم تنل مني.

لم يمض وقت حتى استرجعت كامل شجاعتي وثقتي بنفسي وبقدراتي الفكرية والعلمية. كنت متيقناً أن لا شيء ينفعني إلا النجاح، والنجاح بتفوق، فقط لا غير. كان الاستحقاق الأول أمامي امتحانات البكالوريا الفرنسية، القسم الأول، الفرع العلمي، وكانت تقام، في تلك الأيام، في بيروت، دورة واحدة للبنان وسوريا فاشتركت فيها واحتللت المرتبة الأولى بين الناجحين من طلاب البلدين. كان فرحي بهذا النجاح عظيماً، ورأيت فيه دليلاً قاطعاً على أنني لا أزال على جدارتي. كافأتني إدارة مدرسة الفرير بإعطائي منحة للعام الأخير من دراستي فيها. فاخترت صف الفلسفة، بدلاً من الرياضيات، لاتخاذي القرار النهائي بدخول كلية الحقوق. واحتللت، نهاية العام الدراسي ١٩٣٥، مجدداً المرتبة الأولى في امتحان الفلسفة اللبنانية، وأذكر أنني نلت في مادة الفلسفة الفرنسية علامة ١٨/٢٠، وعندما تقدمت من الامتحان الشفوي، كان الأساتذة يقولون لبعضهم هذا هو الذي نال ١٨/٢٠، لأنه نادراً جداً ما كان تلميذ يحوز هذه العلامة في مادة الفلسفة الفرنسية. وكان من جراء ذلك أن درجت وزارة التربية فيما بعد، على مدى سنوات عدة، على تعييني عضواً في اللجنة الفاحصة لامتحانات البكالوريا اللبنانية - مادة الأدب الفرنسي. وقد أتاحت لي هذه اللجنة التي كنت أصغر أعضائها سناً أن أتعرف إلى شخصيات ثقافية وأدبية مهمة، أذكر منهم الشاعر هكتور خلاط الذي ربطتني به علاقات صداقة ومودة. فرحت جداً بما حققت من نتائج في الامتحانات الرسمية في ذلك العام، وشعرت بأن الدنيا أخذت تبتسم لي من جديد.

ذهبت بثقة إلى عميد كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية، الأب رينيه موتيرد، وشرحت له وضعي واضطراري للتغيب عن ساعات الدراسة نظراً لحاجتي الماسة إلى العمل. وعلى رغم صرامة القواعد والأنظمة في الجامعة اليسوعية، قُبل طلبي، وعلمت أن تفوقي المدرسي لعب دوراً أساسياً في إقناع الكاهن الفرنسي الذي لم يستطع أن يقفل طريق المستقبل أمامي لا لسبب إلا لأنني غير قادر على التفرغ للدراسة. وهكذا، لم أكن أتردد إلى كليّة الحقوق في الجامعة إلا يوم الامتحان.

بات من الملح، أكثر فأكثر، أن أجد عملاً يؤمن للعائلة مدخولاً ثابتاً. فصادف أن تأسست دائرة جديدة تابعة للمفوضية الفرنسية ووزارة الاقتصاد سميت «دائرة الموازين والمكاييل

وقمع الغش»، وتم الإعلان عن مباراة لاختيار خمسة موظفين لملاكها. وكانت مادة الرياضيات أساسية في برنامج المباراة، فاضطررت إلى دراسة مواد الرياضيات في البكالوريا الجزء الثاني العلمي وحدي في مدة ثلاثة أشهر، بعدما كنت درست الفلسفة في العام الأخير من دراستي. فذهبت إلى أستاذ الرياضيات الذي كان يعلمني في مدرسة الفرير في صف البكالوريا القسم الأول، وأطلعته على البرنامج المطلوب، وشرحت له مدى حاجتي إلى الوظيفة التي كان أجرها يفوق أجر سواها من الوظائف الرسمية.

- متى موعد المباراة؟ سألني بهدوء، وهو يقرأ شروطها.

- بعد ثلاثة أشهر، أجبته بصوت خافت يعكس تهيّبي أمام التحدي الذي أنا في صدده وهو دراسة برنامج سنة كاملة في مدة ثلاثة أشهر.

- سوف تشارك في المباراة وتفوز. سأعطيك الآن الكتب التي تحوي برنامج الرياضيات والفيزياء في صف الرياضيات الذي فاتك خلال السنة الفائتة. ادرسها وحدك وأنا واثق من نجاحك لأني أعرف، تمام المعرفة، قدراتك في مادة الرياضيات.

ذهبت يومها تواً إلى المنزل وبقيت أسيره طوال ثلاثة أشهر، أجالد وأدرس بعزم كبير وإصرار على الفوز. شعرت، في تلك الفترة، بأن هذه الوظيفة هي ضالتي لأن راتبها يفوق رواتب موظفي القطاع العام المبتدئين بما يساوي السبعين في المائة، وأنا أحتاج إلى هذا المدخول، لذا عليّ أن أنجح. لكن، بقيت عقبة يجب تخطيها: كان عمري ثمانية عشر عاماً والمفوضية العامة الفرنسية والإدارات اللبنانية لا تقبل بتوظيف إلا من أتم الحادية والعشرين من عمره. ونظراً لحاجتي الماسة إلى هذه الوظيفة، تمكن أحد أصدقاء العائلة من تعديل سن الولادة عبر معاملة رسمية، مستغلاً بعض الالتباس في القيود الرسمية. فأضحى تاريخ الولادة في بطاقة الهوية سنة ١٩١٤ بدلاً من ١٩١٧، وبذلك لم يعد أمامي إلا تحدي الحصول على أعلى النقاط في الامتحانات. يوم المباراة، كنا أربعين مرشحاً، وكنت المتباري الوحيد الذي يحمل شهادة في الفلسفة بينما كان سائر المرشحين يحملون شهادة بكالوريا في الرياضيات أو دبلوم في الهندسة.

صدرت النتائج وكنت الثاني بين الفائزين الخمسة. وبدأنا العمل، في العام ١٩٣٦، على تطبيق قرار المفوض السامي الصادر في العاشر من أيلول ١٩٣٥ والقاضي باعتماد النظام المتري في القياس والغرامي في الوزن بدل الذراع والرطل وغيرهما، ابتداء من أيلول العام التالي. فواجهتنا صعوبات جمة لأن الناس لم تقبل بسهولة التخلي عن المقاييس والمكاييل القديمة التي تعوّدت استعمالهما. أذكر خصوصاً المشاكل «الطويلة والعريضة» في سوق

النورية، كل ذكرياتي عن هذه السوق سيئة، لأننا كنا نصطدم يومياً بأصحاب الدكاكين المخالفين فيعلو صراخهم معترضين على التدابير المتخذة بحقهم، وكان برفقتي دائماً ثلاثة من رجال الأمن لحمايتي ولحجز المكاييل المحظورة. وفي نهاية الأمر، فرضنا النظامين الجديدين، وتعوّدهما الناس شيئاً فشيئاً.

يوم تقاضيت مرتبي الأول، شعرت بأنني بدأت السير على الدرب الصحيح لتحمل مسؤولية عائلتي، وشق طريقي نحو المستقبل. كان ذلك بمثابة انتصار تمهيدي لي في معركتي الطويلة مع الحياة. لم يجعلني الراتب المميز أرتاح إلى وضعي، وأقبل بما توصلت إليه، بل على العكس، اعتبرت أن هذا النجاح الجيد الناتج عن جهد محدود يمكن أن يؤدي بي إلى أبعد بكثير إن أنا بذلت جهوداً إضافية. وأعتقد أيضاً أن هذا النجاح أعاد إلي بعض الثقة بعدالة الحياة، بعد النكسة التي حلت بعائلتي. انصرفت إلى العمل، وإلى المطالعة وتثقيف نفسي. وبين العمل والتثقيف الذاتي والاستعداد للامتحانات، انحسرت حياتي الاجتماعية إلى أدنى مستوى. إذ عندما كان أصدقائي وزملائي من الطلاب يعيشون حياة لهو، ويذهبون للسهر في الملاهي، ويدعونني لمرافقتهم، قلّما تجاوبت معهم لأنني كنتُ غير قادر على مجاراتهم في وتيرتهم مفضلاً البقاء في المنزل ومطالعة كتب القانون وسواها. بيد أني كنت أتذوق، بين الفينة والفينة، هذا الجانب من الحياة لكن دون إسراف.

في الواقع، كنت أتقاضى راتبي في آخر كل شهر، وأعطي والدتي بين ثمانين وخمسة وثمانين في المئة منه، وأحياناً أكثر، وأحتفظ بالباقي لنفسي لأنفقه على السينما واللهو والمجلات والكتب، وإن لم يتبق ما يكفي لذلك، كنت أقول لنفسي «لاحق بعدين أعمل كل اللي بدي ياه».

كان عزائي في حينه أنني اخترت الصواب بين التملص من واجباتي كابن وبين أن أتحمل مسؤولية عائلتي المؤلفة من والد طريح الفراش، حالته في تدهور مستمر، إلى أن توفي سنة ١٩٣٧، ومن والدة وجدة وشقيقة. كنت أعمل بجدية تقتضيها الوظيفة ذات الراتب المميز، وأعود إلى البيت في آخر النهار لأقف على حاجات العائلة وأطمئن لحال كل من أفرادها. وعندما يحل شهر آب كنت أستفيد من العطلة لأدرس عشر ساعات في النهار استعداداً لامتحانات كلية الحقوق في تشرين الأول. وبقيت على هذا المنوال إلى أن نلت الإجازة في الحقوق الفرنسية سنة ١٩٣٨.

قبيل نيلي الإجازة في الحقوق، بدأت أسعى لنقلي من «دائرة الموازين والمكاييل وقمع الغش» إلى العدلية لأعمل كمساعد قضائي متى نلت الإجازة، فيكون ذلك بمثابة تدرج في

الجسم القضائي. كان هدفي منذ البداية ممارسة مهنة المحاماة لكن لم يكن بمقدوري، وأنا المسؤول عن عائلتي، المجازفة والتدرج في مكتب أحد المحامين لثلاث سنوات لقاء بدل زهيد. لذا سعيت للالتحاق بالعدلية لكي يبقى راتبي على حاله معتبراً القضاء مرحلة انتقالية تمكنني فيما بعد من احتراف المحاماة، طبعاً من غير أن أستبعد في البداية احتمال البقاء في الجسم القضائي في حال استهواني. غير أنه لم يكن، في تلك السنة، من مكان شاغر في ملاك المساعدين القضائيين، لكن نظراً لإلحاحي، جرى نقلي من وزارة الاقتصاد إلى وزارة المالية حيث بقيت نحو ثمانية أشهر في دائرة الصرفيات، انتقلت بعدها إلى العدلية في أيلول ١٩٣٩. وهناك أمضيت الشهرين الأولين في دائرة الترجمة التي كانت تضم عدداً من المساعدين، أذكر منهم رشيد الصلح الذي كان متدرجاً في حينه وأصبح فيما بعد رئيساً للوزراء. ثم نُقلت إلى محكمة الاستئناف المختلطة حيث عُينت مساعداً قضائياً، وكانت تلك المحكمة أعلى سلطة قضائية، رئيسها رجل مثقف ومميز وذو شخصية فذة، له مؤلفات عديدة في الأدب والقانون اسمه جان روسيه Jean Rousset.

كان هذا القاضي الفرنسي رجلاً مميزاً خدم كضابط في سلاح الطيران الفرنسي إبان الحرب العالمية الأولى وأصيب في رجله إصابة بالغة أفقدته القدرة على طيها. وبحكم طبعه الخاص وشخصيته، فرض هيبته على هيئة المحكمة والعدلية وكل من يدخلها من محامين ومتقاضين. وشغل عملياً دور همزة الوصل بين العدلية التي كانت لا تزال تحت الوصاية الفرنسية والسلطة اللبنانية. وبعدما تسلمت وظيفتي بعشرة أيام تقريباً، التقيت به في رواق العدلية، وألقيت عليه التحية فلم يردها. التقيت به ثانية وحييته وتجاهلني أيضاً. فاستأت من تصرفه، وقررت أن أتجاهله متى صادفته. وسنحت لي فرصة رد الاعتبار بعد بضعة أيام، في رواق العدلية حيث كان ماراً فتابعت سيري دون أن أنظر إليه. فاستدعاني إلى مكتبه وسألني: «لماذا لم تلق عليّ التحية عندما التقينا؟» فأجبته دون تردد: «ألقيت عليك التحية مرتين خلال هذا الأسبوع ولم تردها، لذا لم أجد موجباً لإلقاء التحية مجدداً عليك». فظهرت عليه أمارات التعجب وانتهت المقابلة دون أن يعلق على كلامي.

نشأت بعد ذلك صداقة وثيقة العرى بيني وبين روسيه، على رغم الفارق الكبير في العمر والخبرة بيننا، استمرت إلى ما بعد أن تركنا الجسم القضائي. وبعد مدة من العمل سوية، اختبر روسيه قدراتي فتبناني. ولم يكن مضى على وجودي في قلم المحكمة سنة حتى بدأ يكلفني بوضع حيثيات الأحكام فبرهنت عن جدارة وطول باع في المسائل القانونية. وقد قال لي بعض المحامين البارزين، في تلك الفترة، من أمثال النقيب جان جلخ، إن روسيه أسر إليه

بأنه يعتبرني المستشار الثالث في المحكمة وليس فقط الكاتب. وقد حفظ الصديق فارس الزغبي في ذهنه صورة لي من تلك الحقبة، دوّنها في مذكراته على الشكل التالي:

> وهنا، في محكمة الاستئناف المختلطة، كان ثمة شاب نحيف، طويل القامة، متحفظ، يضفي، بمقدار المحكمة، هيبته على جميع الحضور. كرئيس لقلم الكتاب في العدلية، كان يعاون رئيس المحكمة في الجلسات عبر تدوين المحاكمات، ويدير أيضاً القلم حيث كان يسود صمت شبه ديني. والصخب الاعتيادي للمحامين المتدرجين اليافعين، كان يقف عند عتبة باب مكتبه، في حين أنه كان يطلق لنفسه العنان في المكاتب الأخرى. عمله كان مقتصراً على كبار المحامين الذين، لدى خروجهم من مكتبه، لم يتوانوا عن الإشادة به، ممتدحين كفاءة هذا الشاب المتخرج من كلية الحقوق، ولغته الفرنسية الأنيقة ومظهره اللائق متوقعين له مستقبلاً باهراً.[١]

كانت تجربة العمل في الجسم القضائي إبان الانتداب الفرنسي مميزة لأنها كانت في شكل خاص تتسم بالاحتراف والجدية المطلقة. فالسلطة القضائية لا تقوم فقط على إنصاف المتقاضين بموجب القوانين المرعية لأن مفهوم العدل يتخطى النص القانوني. ما حاول القضاة الفرنسيون إرساءه في لبنان هو تقليد العدالة بكل قيّمها وبخاصة استقلاليتها التي هي إحدى أهم ميزات النظام الديمقراطي. وعندما كنت مساعداً قضائياً شهدت العديد من النماذج التي تؤكد حرص هؤلاء القضاة على مبدأي الاستقلالية والنزاهة في القضاء. وهذا ربما ما جعلني شديد الحساسية والحرص على استقلاليتي أثناء ممارستي كقاض، وفيما بعد، على الدفاع عن استقلالية القضاء عندما شغلت منصب وزير العدل.

ومن التجارب التي أثرت في إلى حد كبير قضية توزيع الإعاشات سنة ١٩٤١. في ذلك العام، كانت الحرب العالمية الثانية مندلعة والخطوط البحرية غير آمنة وحصل نقص في بعض المواد الغذائية. فاعتمد نظام التقنين، وأصبح الاقتصاد موجهاً، إذا جاز التعبير. كان يتم توزيع المواد الغذائية بموجب رخص بالتعاون بين المفوضية الفرنسية ووزارة الاقتصاد اللبناني. وتعالت أصوات بعض اللبنانيين منددين بالغبن اللاحق بهم جراء سوء عملية التوزيع ملمحين إلى دفع تجار معروفين رشاوى لبعض الموظفين الكبار. فكُلّف المستشار الأول في محكمة الاستئناف المختلطة، القاضي الفرنسي بروسبير تمبال، بتولي التحقيق، فاستدعاني إلى مكتبه، وطلب مني أن أتولى ضبط المحاضر والترجمة في هذه القضية.

بدأ القاضي الفرنسي تحقيقاته واستدعى العديد من الموظفين الفرنسيين واللبنانيين وفي

١. Pharès Zoghbi, *À livres ouverts: une vie de souvenirs*, Dar an Nahar, 1998, p. 82

مقدمهم المستشار الاقتصادي للمفوض السامي، وكان يدعى منيان Magnin. وبعدما حقق مع هذا الأخير طلب مني تحضير مذكرة توقيف بحقه، وحق غيره من اللبنانيين والفرنسيين المتورطين في هذه الفضيحة. كانت قضية مهمة جداً في حينه تناولتها الصحافة وحازت اهتمام الرأي العام. بعد نحو خمسة عشر يوماً وفيما كان التحقيق لا يزال مستمراً، استدعاني القاضي الفرنسي، وقال لي: «لقد طلب المفوض السامي أن يراني، إنها المرة الأولى التي يستدعيني فيها منذ مجيئي إلى لبنان قبل ثلاث سنوات. أعتقد أنه يود أن يكلمني بقضية منيان، سأخبرك بما سيدور بيننا، متى عدتُ».

بعد ساعة، عاد المستشار الفرنسي إلى مكتبه فوافيته وأخبرني أن المفوض السامي قال له باختصار إن قضية المستشار الاقتصادي دقيقة جداً لأنها تتعلق بسمعة فرنسا ومصلحتها وهيبتها في لبنان والمنطقة برمتها، وإنه لا يجوز التهاون في هذا الصدد، وبالتالي لا بد من إيجاد حل لهذه القضية يحفظ ماء الوجه لفرنسا. وكان جواب القاضي الفرنسي على ما قال لي: «سعادة المفوض السامي، مهمتك في لبنان تقضي بالحفاظ على مصالح فرنسا وهيبتها ومكانتها، أما مهمتي فهي إصدار الأحكام باسم الشعب اللبناني لإحقاق العدل. لا علاقة لي إذاً بما تطلبه مني وهذا شأنك أنت، أما أنا فلا أتأثر بالاعتبارات التي تفضلت بها».

كنتُ مساعداً قضائياً لم يتجاوز الثالثة والعشرين من عمره، وقد أثرت في هذه القضية أيما تأثير لأن القاضي تمبال سار بالتحقيق إلى خواتيمه وحوّل منيان إلى المحاكمة، فحُكم عليه بالسجن مع شركائه اللبنانيين، على رغم مسعى المفوض السامي الذي كان طوال فترة الانتداب الرجل الأقوى في لبنان بصلاحيات شبه مطلقة، في وقت، كان الجميع فيه، لبنانيين وفرنسيين، يتسابقون لنيل الحظوة لديه. لقد ربطتني بهذا القاضي الفرنسي أيضاً صداقة قوية، وأذكر أنني في أحد الأيام، أعربت أمامه عن نفاد صبري لكي أنجز تدرجي وأنتقل إلى صف القضاة. فقال لي: «أنت شاب، يجب أن تدرك قيمة الشباب التي لا يضاهيها شيء. المشكلة ليست في الشيخوخة بحد ذاتها، إذ إن المرء لا يدرك أنه يشيخ لكنه يكتشف فجأة أنه أصبح هرماً. وهذا أمر مؤلم لا يمكن مواجهته بسهولة». واليوم، بعدما أصبحت من فئة الشيوخ، أدركت أكثر من قبل كم كان هذا الرجل حكيماً وعميقاً في تفكيره.

وفي الفترة التي قضيتها كمساعد قضائي حصلت حوادث كثيرة جعلتني أعتبر أن الاستقلالية هي الصفة الأهم التي يفترض أن يتحلى بها القاضي وأنه في غيابها لا يبقى للقضاء من معنى. أذكر منها قضية كبيرة متعلقة باقتتال بين أهالي قريتي مارون الراس وعيترون سقط بنتيجته قتلى وجرحى، أحيلت على المجلس العدلي المختلط الذي كان يرأسه

القاضي جان روسيه. وفي ذلك الوقت، استدعاني إلى مكتبه حيث وجدت الرئيس أحمد الأسعد فعرفته حالاً لأن صورته بطربوشه كانت تملأ الصحف، ولكن ما فاجأني هو وجوده في مكتب الرئيس روسيه. كنا في بداية فترة بعد الظهر، قبل نحو ساعتين من انعقاد الجلسة المخصصة للنظر في هذه القضية. طلب مني روسيه أن أقوم بدور المترجم وأسأل الرئيس الأسعد عن سبب زيارته. فأجابني أنه جاء قصر العدل ليراجع في قضية النزاع بين القريتين الجنوبيتين وليوضح بعض المسائل دفاعاً عن حق أحد الفريقين، وتوسع بعض الشيء في هذا الشأن.

توليت ترجمة ما قاله الرئيس الأسعد بألطف طريقة ممكنة لمعرفتي بتزمت روسيه لناحية تدخل السياسيين في الشأن القضائي متوقعاً أن تكون ردة فعله قاسية. فما كان منه إلا أن قال لي بلهجة تعكس انزعاجه: «قل للرئيس الأسعد، أنه لولا عمره المتقدم ومكانته، لكنت طلبت منه أن يخرج من الغرفة حالاً». وقمت بترجمة هذا الكلام لكن بكثير من اللباقة والتلطيف، ومع ذلك انزعج الأسعد جداً وخرج من المكتب وهو مستاء جداً من كلام القاضي الفرنسي. ولما انعقدت جلسة المحاكمة، هممتُ بقراءة مضبطة الاتهام كما هي العادة لدى افتتاح الجلسة، فأشار روسيه عليّ بيده بالتريث. وتوجه إلى المحامين والحضور بالقول إن عليه أن يخبرهم ما حصل معه قبل الجلسة وقص عليهم كل ما جرى في مكتبه مع الرئيس أحمد الأسعد. ثم نظر إلي وطلب مني أن أبدأ بتلاوة مضبطة الاتهام.

في العام ١٩٤٢، وعند فتح باب تعيين قضاة جدد لملء المراكز الشاغرة، تقدمت بترشحي خطياً عبر القاضي روسيه الذي رفع المراسلة إلى رئيس الجمهورية ألفرد نقاش مع إضافة التعليق التالي:

> إني أحذر في العادة من أن يكون لي مرشحون شخصيون. ولكن في حالة السيد فؤاد بطرس، أجد لزاماً علي أن أتخلى عن هذا الموقف المبدئي.
>
> إن السيد بطرس يبرهن عن حسن تدبير، واستقامة، وفطنة في المسائل القانونية تجعل منه مرشحاً من الطراز الأول لشغل منصب قاضٍ.
>
> ليست مصلحته الشخصية، بل مصلحة العدالة اللبنانية هي التي تقتضي تعيينه قاضياً دون إبطاء.

أواخر سنة ١٩٤٢، عُينتُ قاضياً لدى محكمة البداية في بعبدا التي كان يرأسها ألبير فرحات من حمانا، وكان من القضاة المميزين علماً واستقامة. وبعد نحو ثلاثة أشهر، شغر مركز الاستنطاق في جبل لبنان بعدما جرى تعيين شاغله عبد العزيز شهاب محافظاً في

الجنوب، فجرى نقلي إليه. وإثر تسلمي مهامي، قمت بزيارة بروتوكولية لمحافظ جبل لبنان فؤاد بريدي الذي كان نافذاً بفضل علاقته بالرئيس إميل إده، ووصل به الأمر، في انتخابات العام ١٩٤٣ النيابية، إلى التصادم مع «السلطان» سليم، شقيق الشيخ بشارة الخوري إلى درجة حملت «السلطان» على صفعه.

اكتفيت بزيارة واحدة للمحافظ بريدي، وتجنبت مجاراة بعض القضاة الذي درج على زيارته مرة أو مرتين في الأسبوع لارتشاف القهوة وتبادل وجهات النظر، لأنني كنت أعتبر أن هذا الأمر سيخلق ألفة بين القضاة والمحافظ وسيسيء بالتالي في شكل أو آخر إلى استقلاليتي كقاض. فلم يرق ذلك لبريدي الذي سعى إلى نقلي من مركزي. وحين وصلت المسألة إلى القاضي روسيه، اتصل بي، وطلب مني أن أمر به متى استطعت، ولما قابلته استوضحني سبب انزعاج المحافظ بريدي مني فقلت له: «بكل بساطة، لأنني لا أزوره ولا أحقق طلباته، وأنت تعرفني». عندها أجابني بهدوء: «لا تهتم».

بقيت مستنطقاً في جبل لبنان حتى خريف العام ١٩٤٤، إذ نقلت حينذاك إلى بيروت كعضو في محكمة البداية المختلطة. لم يكن ذلك مألوفاً، لأن هذا المنصب لم يكن يسند عادة إلا إلى الذين أمضوا نحو عشر سنوات في سلك القضاء لدى المحاكم الوطنية. لم يراع روسيه هذا العرف، وبما أن رئيس المحكمة البدائية المختلطة آنذاك بنوا آرين Benoit Arène، لم يكن يعرفني شخصياً، فقد اتخذ موقفاً متحفظاً مني لأنه ظن أن الرئيس روسيه يقوم بعمل محاباة.

بعد مضي نحو أربعة أشهر على تعييني في المحكمة المختلطة، وفي سياق المذاكرة في قضية تجارية دقيقة، أذكر أنها كانت تتعلق بمطعم العجمي، كان لي رأي فيها مخالف للرئيس آرين، وقلت له، في غرفة المذاكرة: «ليسمح لي حضرة الرئيس أن نقارب القضية من زاوية أخرى»، وقدمت وجهة نظري، فأنصت لما أقوله واكتفى بالقول: «هذا مدعاة للاهتمام، خذ الملف وادرس الموضوع من وجهة نظرك، وحضر مشروعاً بهذا المعنى، وسنرى». تأجلت القضية أسبوعين وقمت بدراستها جيداً، وحضّرت مشروعاً مناقضاً لمشروعه، فهنّأني رئيس المحكمة بعدما تبنت المحكمة مشروعي، وذهب يقدم اعتذاره لروسيه قائلاً إنه اعتقد خطأً أن هذا الأخير سارع إلى تعييني في المحكمة المختلطة على سبيل المسايرة. إثر ذلك، ساد بيني وبين الرئيس آرين جو من التفاهم والصداقة.

بعد الاستقلال بدأت السلطات اللبنانية تتسلم تباعاً الإدارات والمرافق العامة من الفرنسيين، ومن ضمنها القضاء المختلط. ويوم جرى تسلم قصر العدل، في كانون الثاني



حفل الزواج.



مع مارا وتانيا وجورج.

١٩٤٦، أذكر أن شعوراً بالاعتزاز تملكني ممزوجاً بالعزم على العبور إلى سلطة قضائية قادرة على الاستمرار في دورها من غير الحاجة إلى وصاية الفرنسيين. وُكلفت في ذلك التاريخ، إضافة إلى وظيفتي لدى المحكمة المختلطة، بالاستنطاق العسكري لدى أول محكمة عسكرية لبنانية. وكنت في الوقت نفسه ملحقاً بدائرة الاستشارات في العدلية. في الواقع، كنت أقوم بثلاث مهمات في وقت واحد، ما سمح بإعطائي تعويضاً مالياً إضافياً على راتبي. فكنت أعمل في المحكمة المختلطة قبل الظهر، وأذهب إلى المحكمة العسكرية بعد الظهر، وأنصرف إلى الاستشارات في الأوقات المتبقية حيث كنت ألتقي القاضيين شفيق حاتم رئيس دائرة التشريع والاستشارات، وأنطوان بارود معاونه. وبذلك تيسر لي أن أزامل قاضيين من خيرة القضاة اللبنانيين علماً وأخلاقاً ونزاهة.

لمست في المحكمة العسكرية ازدياد محاولات السياسيين للتدخل والتوسط لمحازبيهم ولكنني تصديت لها حتى أصبح معروفاً، في أوساط كبار المسؤولين، أمثال الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح والوزير هنري فرعون أني «اللي ما بينحكى معو». وصار هؤلاء يقطعون الطريق على كل المراجعات التي تردهم بشأني بمثل هذا القول. وأخبرني الرئيس بشارة الخوري بعد سنوات عديدة من اعتزاله، في إحدى الجلسات الكثيرة التي عقدتها معه، أن كثيراً ما كان بعض الدستوريين يتذمر مني يوم كنت قاضي تحقيق في بعبدا، ويتهمني بأنني «كتلوي»، فيما كان بعض الكتلويين يشيّع بأنني «دستوري»، وأنه عندما بلغته هذه الشكاوى المتناقضة، تأكد إذّاك من أنني حيادي ومستقل، فلم يعد يحاول التدخل معي. أما الرئيس جان روسيه فكان يقول عن نزعتي الاستقلالية: «بطرس، يا لهذه الاستقلالية الشرسة». Boutros, quelle indépendance farouche!.

في أحد الأيام من سنة ١٩٤٦، اتصل بي رئيس المحكمة العسكرية العقيد عزيز غازي طالباً مني الحضور إلى المحكمة قبل ظهر اليوم التالي لكي أكون إلى جانبه والمدعي العام الرئيس ميشال تلحمي في استقبال وزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان وقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب اللذين كانا يزوران المحكمة للمرة الأولى، بعدما أضحت لبنانية. استقبلناهما كما تقرر، وجلنا معهما في أرجاء المكان حيث عاينا الدوائر التي يتكون منها القضاء العسكري. وقبل رحيلهما، وقف الوزير أرسلان وقال: «تردني أخبار في بعض الأحيان عن توقيف أشخاص ظلماً. ماذا يسعني أن أفعل لرفع الظلم اللاحق بهم؟»

رئيس المحكمة لم يكن رجل قانون بل عسكرياً ولم يعرف بما يجيب، والمدعي العام كان رجلاً لبقاً ويميل إلى الإنطواء على نفسه وتفادي الخوض في المسائل المحرجة، فآثر الصمت.

وساد صمت وجيز حتى شعرت، على رغم كوني الأصغر سناً، بأنه تقع عليّ مسؤولية الإجابة عن هذا السؤال، فقلت:

– معالي الوزير، يمكنك لفت نظر مفوض الحكومة إلى الوضع المشكو منه، فيتحقق من الأمر ويُحضّر مطالعته لقاضي التحقيق وفقاً لما يقتنع به ولهذا الأخير الحق في البت في طلب إخلاء السبيل بعد الاطلاع على كل المعطيات.

– لماذا لا أراجع المحقق مباشرة؟

– لا يمكنك ذلك لأن المحقق قاضي حكم، خلافاً لمفوض الحكومة، ومبدأ فصل السلطات يمنعك من التدخل مع قضاة الحكم.

كان اللواء فؤاد شهاب، قائد الجيش، يصغي بانتباه إلى الحديث الذي لم يكن – وأظن أنه لا يزال – غير مألوف، في الأوساط اللبنانية. فابتسم وهز رأسه وحدّق بي كإشارة موافقة وتقدير لجوابي. وانتهى الأمر عند هذا الحد، لكني لم أكن أتصور أنه سوف يكون لموقفي هذا الأثر الكبير على مستقبلي وعلى علاقتي مع الرئيس فؤاد شهاب بعد نحو ثلاثة عشر عاماً.

ذات يوم من العام نفسه، طلبني المدعي العام في المحكمة العسكرية، إلى مكتبه وكان رجلاً نزيهاً وإنما متحفظاً يتحاشى المغامرة. ولما حضرت، قال لي إن هناك مشكلة في قصر العدل في بيروت طالباً مني معالجتها. وعندما استعلمت، تبين لي أن الشرطي المولج بتفتيش الداخلين إلى العدلية ضبط مسدساً في حوزة أحد المواطنين فجرى توقيفه. بعد ذلك تدخل المحامي نعيم مغبغب لأنه كان من مرافقيه أو معارفه متسائلاً عن سبب اعتقاله، فقيل له إنه ضبط وفي حوزته مسدس غير مرخص. عندها أخرج مغبغب مسدسه قائلاً هذا أيضاً غير مرخص. وكان العرف المتبع في العدلية في ذلك الوقت توقيف كل من يحمل سلاحاً من دون رخصة لمدة خمسة أيام، إن لم تكن له سوابق، ومن ثم إحالته على المحكمة العسكرية.

أُحرج العناصر الأمنيون في قصر العدل، فنعيم مغبغب سياسي نافذ قريب من الوزير كميل شمعون، وقد شارك في معركة الاستقلال متولياً قيادة فصيل الحرس الوطني الذي تعهد الدفاع عن حكومة بشامون يوم اعتقلت السلطات الفرنسية رئيس الجمهورية بشارة الخوري ومعظم أعضاء الحكومة ورئيسها رياض الصلح. كما خاض مواجهة مسلحة في السابع والعشرين من نيسان ١٩٤٤ أصيب خلالها وهو يدافع عن المجلس النيابي ويمنع محاولة رفع علم فرنسا على باب المجلس. إذاً كان نعيم مغبغب في حينه بطلاً شعبياً لم تمض على أعماله البطولية في نظر اللبنانيين سوى بضعة أشهر. لذلك كان موقف عناصر مخفر العدلية

حرجاً جداً ولم يكن أمامهم إلا خياران: إما مراعاة القانون والحفاظ على هيبة السلطة القضائية أو مراعاة الأوساط السياسية والشعبية.

تفادياً لهذا الموقف المحرج، اتصلوا بالمدعي العام العسكري عارضين مشكلتهم وسائلين عن حلّ لها. فسألني هذا الأخير رأيي قائلاً: «ما العمل؟» فأجبته بلا تردد: «يحوّل إلى النيابة العامة» وبلهجة حازمة أضفتُ: «يسري عليه ما يسري على غيره، لا يمكن للقضاء أن يقبل بهذا التحدي، وإلا فلسنا نعامل المواطنين بالمساواة التي تقوم عليها العدالة». وما هي إلا دقائق حتى أُحضر نعيم مغبغب، ومحضر توقيفه إلى مكتبي، مرفقاً بطلب المدعي العام بملاحقته، وكان يبدو عليه الاستغراب الشديد. فأخذتُ إفادته، وطلبتُ من الكاتب تحضير مذكرة توقيف وجاهية بحقه. ومراعاةً لمقامه كمحام وكشخصية سياسية بارزة، أعطيت توجيهاتي بعدم تكبيل يديه بالأصفاد وبعدم نقله إلى السجن في شاحنة السجناء، بل بسيارته الخاصة برفقة بعض رجال الأمن.

بعد خمسة أيام، وفقاً للأصول، تقدم المحامي نعيم مغبغب بطلب إخلاء سبيل مقابل كفالة مالية، فاستجيب طلبه. وقبل أن تمضي ساعة على إطلاقه، دخل الحاجب ليقول لي إن الأستاذ نعيم مغبغب يطلب مقابلتي. ولما لم أكن أعرفه قبل هذه الحادثة، ظننت أنه آت لمعاتبتي، ومع ذلك استقبلته لأنه لم يكن أمامي خيار آخر. وعندما دخل إلى مكتبي، صافحني ودعوته إلى الجلوس. وحينما استوى في مقعده، قال لي: «حضرة المستنطق، أتيت لأقول لك إني أحترمك وأهنئك لأنك تصرفت معي كما تتصرف مع أي مواطن، هذا هو العدل وهذا هو القضاء الذي نريده». وقد قدّرت كثيراً هذا الموقف وصاحبه، وعبّرت له في المقابل عن شكري وتقديري لأنه تقبل المسألة بروح مواطنية عالية.

لكن حال القضاء، بصورة عامة، في تلك الفترة بدأت للأسف بالتراجع خصوصاً لجهة استقلاليته، وبدأ أهل السلطة السياسية يتدخلون ويطلبون خدمات لمحازبيهم والاقتصاص من محازبي أخصامهم. ساء وضع الجسم القضائي إلى حد كبير فصرنا نسمع هذا أو ذاك من القضاة يقول «السلطان» يريد كذا أو للرئيس الرغبة الفلانية، أو لجماعة هذا الزعيم أو ذاك مطالب أو تمنيات معينة متعلقة بسير التحقيق. لقد تغير التعاطي بصورة إجمالية مع القضاء، وصارت تحصل مراجعات مباشرة في مكاتب القضاة، لم تكن تحصل أيام الفرنسيين أو على الأقل لم أسمع بها ولم أرها.

في تلك المرحلة، أحال المدعي العام العسكري ميشال تلحمي عليّ ملفاً يتناول ضابطاً في الشرطة القضائية طالباً التحقيق في شأنه وإصدار مذكرة توقيف بحقه بتهمة تجاوز

حدود الوظيفة واستغلالها. ولما مثل أمامي الضابط الملاحق، نظر إلي وهو على وشك البكاء، وقال: «والله العظيم، التهمة مركبة، أنا هنا لأسباب سياسية، لأني متعاطف مع الكتلة الوطنية». أثّر بي محياه المكسور والمحبط. فطرحت عليه بعض الأسئلة وأخذت إفادته ورجّحت بنتيجتها أنه بريء وأنه في أية حال لا يستحق التوقيف الاحتياطي كما كان يود من أرادوا الإيقاع به.

التفت صوب الكاتب سليمان الزين، فرأيت أنه في صدد تحضير مذكرة توقيف بحق هذا الضابط عملاً بطلب المدعي العام العسكري، فطلبت منه التريث. وذهبت إلى مكتب هذا الأخير مستوضحاً، وما أن فاتحته بالموضوع حتى قال لي دون مواربة: «هذا أتتني توصية بشأنه من فوق بغية توقيفه». فأجبته: «أقنعتني الآن بأن المسألة مش راكبة». وخرجت من مكتب ميشال تلحمي واتصلت على الفور بمدعي عام الاستئناف يوسف شربل الذي كان بمثابة مدعي عام التمييز اليوم، وأعربت له عن رغبتي في الاجتماع به في الحال. فدعاني إلى موافاته إلى منزله في حي الآباء اليسوعيين في الأشرفية. وبعدما شرحت له ما توفر لدي من معطيات قلت له: «القضية مش راكبة والظاهر أنهم يقتصون منه لأسباب سياسية. ضميري لا يسمح لي بتوقيفه وإن ذهب إلى السجن فلن أتمكن من النوم لأن الرجل مظلوم. سأطلق سراحه، لكني ارتأيت أن أبلغك بقراري قبل ذلك، حتى لا تفاجأ».

حاول القاضي شربل أن يناقشني بالأمر فأصررت على موقفي قائلاً له: «لقد أعطيتم القضية طابعاً سياسياً وأنا لا أستطيع أن أنظر إليها من هذه الزاوية». عندئذ، قال لي: «انتظرني قليلا». ودخل إلى غرفة ثانية وعاد بعد نحو عشر دقائق مبتسماً وهو يقول: «اتصلت بالنمرو واحد - وكان يقصد رئيس الجمهورية بشارة الخوري - وأخبرته عن موقفك، فأجابني: «الله يساعدنا على فؤاد بطرس ليعمل كما يرى مناسباً». عندها شكرته وعدت إلى العدلية، وقد مال النهار، وأطلقت سراح الضابط المطلوب توقيفه الذي لم يكن له من ذنب سوى تعاطفه مع جماعة الكتلة الوطنية.

في الثلاثين من آذار ١٩٤٦، وفيما كنت أستجوب، في المحكمة العسكرية، رجلاً من الجنوب سيق إلى السجن بتهمة إطلاق النار من سلاح غير مرخص خلال حفل زواج، صودف، في البسطا، مرور موكب الرئيس رياض الصلح، العائد من زيارة إلى فرنسا، إثر توقيع، في الثالث والعشرين من الشهر نفسه، اتفاق جلاء الجيش الفرنسي عن لبنان. فاستقبل بالعيارات النارية الكثيفة من غير أن تتصدى قوى الأمن لمطلقي النار أو تنظم محضراً بالواقعة، فلم يعد يطاوعني ضميري على توقيف شخص عادي بتهمة إطلاق النار في

قرية نائية ابتهاجاً بزواج شقيقته، في حين يطلق المئات الرصاص في العاصمة دون أن تحرك القوى الأمنية ساكناً. وقلت للموقوف: «هم يطلقون النار وأنا أطلق سراحك». وبعد برهة طلب وزير الدفاع أحمد الأسعد أن أوافيه إلى مكتبه في وزارة الدفاع ولما قصدته قال لي:

- لا أرغب في التدخل في شؤون القضاء ولكني استغربت أن تكون أخليت سبيل الموقوف الذي أطلق النار من سلاح غير مرخص.

أدركتُ عندئذ أن المدعى عليه ينتمي سياسياً إلى خصوم الوزير الأسعد فقلت له: - معالي الوزير، هل كانت نافذة مكتبك مقفلة؟ ألم تسمع مئات العيارات النارية؟ أنا قاض، وظيفتي تطبيق العدالة وهذه لا تتحقق إلا بالمساواة. لم يطاوعني ضميري لذلك لم أعمد إلى توقيف هذا الرجل البسيط وأتجاهل مئات المخالفين تحت أعين رجال الأمن.

- بارك الله فيك، ما تواخذني، قالها الأسعد بلهجة صادقة.

رجّح حذري من تدخلات السياسيين في القضاء قراري بترك الجسم القضائي لأنها كانت تمس هيبته في وقت كان يكبر فيه طموحي في تحقيق إنجازات أكبر والارتقاء بحياتي المهنية إلى درجات لم يكن الجسم القضائي ليوفرها لي. وكنت أرى أن في القطاع الخاص فرصاً أوفر لأن المجال أرحب والخيارات مفتوحة على رغم أن لا شيء مضمون فيه. وسنحت فرصة الاستقالة، في نهاية العام ١٩٤٦، عندما صدر قانون يقضي بمنح تعويضات للقضاة والموظفين الذين يستقيلون من الوظيفة. كان الهدف منه إخراج القضاة والموظفين المُعينين في فترة الانتداب الفرنسي المتعاطفين بغالبيتهم مع الكتلة الوطنية والرئيس إميل إده، وقد لجأت الحكومات المتعاقبة مراراً إلى هذا الخيار للتخلّص ممن لا يوالون الممسكين بالسلطة.

عندما قررت الاستقالة، استدعاني المدعي العام يوسف شربل وطلب مني ألا أستقيل ووعدني في حال بقيت في القضاء بأن يتم تعييني رئيساً للغرفة المدنية لدى محكمة استئناف بيروت في التشكيلات القضائية المقبلة. فأجبته بأنني أريد أن أتحرر.

عندما تركت سلك القضاء، كان مضى على وجودي في العدلية نحو سبع سنوات مارست خلالها كقاض طوال أربعة أعوام، وأصبحت معروفاً في أوساط المحامين. فلم أجد صعوبة في تلقي عروض للعمل في مكاتب كبار محامي ذلك الزمان الذي كانت فيه مهنة المحاماة وقفاً على قلة من الشخصيات الفذة المتبحرة في الثقافة والقانون فضلاً عن اللغتين الفرنسية والعربية. اخترت أن أعمل مع المحامي فؤاد رزق الذي انتخب فيما بعد نقيباً للمحامين وتولى وزارة العدل في عهد الرئيس شارل حلو. وكان الدافع الأساسي لهذا الاختيار أن رزق كان يصدر مجلة قضائية **المحامي** تنشر الأحكام وتعلق عليها، وكان هذا الأمر يستهويني. فأمضيت

ثلاث سنوات في هذا المكتب حيث باشرت مزاولة مهنة المحاماة وشاركت في إصدار المطبوعة القضائية. وفي مكتب الأستاذ فؤاد رزق التقيت لأول مرة بالمحامي الشاب رشيد كرامي الذي كان تسجل كمتدرج إلا أنه كان قلما يأتي إلى المكتب. وشعرت في حينه بأنني أدخل عالماً جديداً متسع الآفاق كان يجدر بي أن أدخله قبلاً، لو لم تحل أوضاعي الخاصة دونه.

بعد السنوات الثلاث في مكتب الأستاذ رزق التي دخلت فيها في صميم مهنة المحاماة، توليت خلالها إضافة إلى قضايا المكتب بعض القضايا لحسابي الخاص، بدأت أرى أن الوقت حان لكي أستقل وأفتح مكتباً خاصاً بي. وإذا ببعض المحامين والقضاة من أصدقاء المحامي جورج بشارة يعرضون عليّ تولي مكتبه بعدما توفي فجأة، وكان محامياً ناجحاً ذا شهرة في عالم الحقوق ورجلاً محترماً معروفاً بأخلاقه الحميدة. فوافقت وعقدت شراكة مع المحامي محمد الجارودي الذي كان يعاون الأستاذ بشارة وأجرينا اتفاقاً مع عائلته لمدة خمس سنوات يتناول توزيع عائدات المكتب الذي أصبح اسمه مكتب فؤاد بطرس ومحمد الجارودي للمحاماة.

بحكم الآفاق المفتوحة لمهنة المحاماة، صرت على تماس مع السياسة والسياسيين. أثناء عملي كقاض، كانت مقاربتي لمسائل الشأن العام تقتصر على المراقبة البعيدة لما يجري وعلى قراءة الصحف والتداول مع بعض الأصدقاء في أمور الساعة. لم أكن أسمح لنفسي بأكثر من ذلك لأنني اقتنعت بضرورة أن يعمل القاضي في شكل متواصل على تحصين نفسه، وعلى وضع حاجز بينه وبين الأمور والمؤثرات الخارجية، وليس فقط أن يطلب من السياسيين ألا يتدخلوا في شؤون القضاء. ولهذا لم أقابل شخصيات سياسية نافذة إلا بعدما تركت العدلية وانصرفت إلى عملي في مكتب المحاماة حيث كان زميلي محمد الجارودي منغمساً في السياسة إلى حد كبير ومتابعاً بدقة لشؤونها وتفاصيلها، وما لبث أن خاض انتخابات ١٩٥٣.

على المستوى الشخصي، أقدمت في العام ١٩٥٣ على الزواج من تانيا شحادة. تزوجت في سن متقدمة نسبياً مقارنة مع أبناء جيلي لأنه كان عليّ أن أرتب أوضاعي على النحو الذي أشرت إليه. وبين العامين ١٩٥٤ و١٩٦٠، رزقت ابنتي مارا وريما وابني جورج.

بعد فسخ الشراكة مع الأستاذ محمد الجارودي في نهاية العام ١٩٥٤، انكببت على العمل في مهنتي لكن من غير أن أهمل الشق الاجتماعي والعلاقات العامة. وصرت مع بعض الأصدقاء نعقد حلقات حوارية أكاديمية الطابع ضمت محامين وصحافيين ونتناول المواضيع المطروحة على المستوى العام ونكوّن بنتيجتها اقتناعات. لكنني لم أتحمس للانضمام إلى تجمع

سياسي أو حزب لأن مزاجي لا يتوافق مع الأحزاب ولأني لم أعرف حزباً سياسياً يحمل طابعاً غير طائفي ويستجيب في الوقت نفسه إلى ميولي الليبرالية. صحيح أن الحزبين السائدين آنذاك، أي الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية كانا يتّسمان بحد أدنى من التمازج الطائفي لكنهما لم يرتقيا في الواقع إلى مستوى التعبير عن تطلعات اللبنانيين في شكل جامع. وعلى رغم تمكن الدستوريين من تحريك شريحة كبيرة مختلطة من الرأي العام اللبناني في الفترة الوجيزة التي سبقت الاستقلال وتلته، فإنهم سرعان ما اضمحلت ديناميكيتهم بعد سنوات من ممارسة الحكم.

أسارع وأقول لم أنخرط في حزب ذي طابع طائفي ليس لأنني أعتبر أن الأحزاب الطائفية سيئة حكماً بل لأنها تنظر من زاوية واحدة، وأنا لا أستطيع أن أشاطرها هذا المنطلق. لذلك ارتحت منذ البداية للثنائية التي شكلها الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح. وأملت في العام ١٩٤٣ أنهما سوف يتمكنان من وضع الأسس لبناء لبنان كوطن بعدما وضع الفرنسيون بعض الأسس لبناء الدولة اللبنانية.

وما كان ليتم الاستقلال وليقوم لبنان كدولة ناشئة حاضرة في الأسرة الدولية لولا الميثاق الوطني الذي توصلا إليه والصيغة المميزة والممتازة التي جاءت كترجمة أولى لهذا الميثاق. لقد قدّر جيلنا هذا العمل وثمّنه إلى أبعد حدود وكان همنا أن يكون التطبيق على مستوى هذا التصور فيمارس الاستقلال في شكل يمكننا من خلق دولة تتمتع بصفات مثالية وتجمع اللبنانيين على مختلف تياراتهم وانتماءاتهم، وترتقي تباعاً إلى أن تبلغ المستوى المطلوب. للأسف، اصطدم هذا التصور بعثرات جمة، لكن الفكرة بحد ذاتها كانت برّاقة وجديرة بالتضحية والاهتمام، وتبنيناها بحماسة ودون تحفظ.

لم يكن الطرح الآخر، الخائف من الاستقلال ومن رحيل الفرنسيين، ليحمل على الاطمئنان. لم أكن مدركاً تماماً بعد ما هي المقومات التي يحتاج إليها لبنان لكي يكون دولة مستقلة بالمعنى الصحيح. لذا كثيراً ما تساءلت بيني وبين نفسي ومع بعض الأصدقاء المقربين: «الاستقلال إلى أين؟» ولكني كنت على يقين أن طرح الاستقلال مع معاهدة أبدية مع فرنسا ضرب من الوهم. فهذا الحل غير عملي وليس فيه شيء من الواقعية.

قبيل جلاء الفرنسيين، بدأت أرى عوامل الخطر على لبنان خصوصاً لأن نظرة بعض اللبنانيين كانت تختلف عن نظرة البعض الآخر إلى حد التناقض في كثير من المجالات. الانقسام المسيحي – الإسلامي الذي شهدت تجلياته منذ أواسط الثلاثينات عند قيام تظاهرات ومؤتمرات داعية إلى الانفصال عن لبنان وإلى ضمه إلى العمق العربي، لم يجعلني

أشعر بالحاجة إلى بقاء الفرنسيين. فقد اعتبرت أن الميثاق الوطني الذي توصل إليه الرئيسان الخوري والصلح جيّد من حيث انطلاقته إنما يحتاج إلى التعزيز المتواصل لكي يصل إلى مستوى متقدم من الاندماج فلا يعود كل طرف ينظر من زاوية مختلفة عن الآخر. كنت أتكل على عاملي الوقت والممارسة متسائلاً عمّا إذا كانا سيجعلاننا نتقدم أو نتراجع في مسيرة بناء الدولة اللبنانية الحاضنة لجميع أبنائها والمستجيبة لكل تطلعاتهم.

بدا لكثيرين في مطلع عهد الاستقلال أن الميثاق الوطني سوّى الأمور، وأن الطائفية التي هي علة وجود لبنان وعلته في آن واحد، وجدت في الإعلان المتبادل «لا للشرق ولا للغرب» وفي صيغة المشاركة في السلطة السياسية المستنبطة الحل المنشود للتنوع الطائفي القائم على الأراضي اللبنانية. أما موضوع إلغاء الطائفية الذي كان أيضاً مطروحاً في ذلك الوقت، فاعتبرته وهماً لأن الطائفية جزء من تكوين لبنان ومن هويته، وفكرة غير ناضجة البتة. ولم أقتنع كذلك بالطرح الداعي إلى تحقيق العلمنة الشاملة في النظام السياسي والإداري اللبناني لاقتناعي بأنه غير ممكن لعدم توافر النضج اللازم. وكنت، في كل مرة يطرح فيها هذا الموضوع، أستذكر قولاً لمونتسكيو مفاده أنه «لا يمكن تغيير طبائع شعب وشيمه بنص قانوني». لذلك اعتبرت أن الميثاق الوطني هو الفرصة الوحيدة المتاحة أمام اللبنانيين، وأن المطلوب هو جعله ثقافة لبنانية عامة تتبناها جميع شرائح لبنان لكي تؤدي إلى تدرجه في الحقلين الوطني والسياسي وتمكّنه من معالجة الطائفية وسواها من الأمراض التي تتنافى مع فكرة الوطن والوحدة الوطنية والدولة بمعناها الصحيح.

انطلقت مسيرة العهد الاستقلالي وواجهت استحقاقات تسلّم المرافق العامة وجلاء القوات الفرنسية واتفاق النقد مع فرنسا واشتراك لبنان في تأسيس جامعة الدول العربية وانضمامه إلى الأمم المتحدة والعلاقات مع سوريا والانفصال الجمركي معها وغيرها من الاستحقاقات الكبيرة الملقاة على كاهل الجمهورية اللبنانية الشابة. ثم أتت انتخابات ١٩٤٧ التي مهدت الطريق للتجديد للرئيس بشارة الخوري في العام ١٩٤٨ على رغم اعتراض شقيق زوجته ميشال شيحا وابنه وصديقي منذ العام ١٩٤٧ ميشال الخوري الذي هجر البيت الوالدي مدة سنة تقريباً اعتراضاً على مبدأ تعديل الدستور للتجديد. وقد كنت بدوري مقتنعاً تماماً بنظرية ميشال شيحا المحذّرة من خلق سابقة كهذه في لبنان الذي يشكل حالة ديمقراطية استثنائية في منطقة كانت في معظمها محكومة من أنظمة ملكية غير ديمقراطية. لهذا بدت لي عملية التجديد للرئيس بشارة الخوري غير سليمة، وتضامنت مع الموقف المبدئي المعارض للتجديد، على رغم تقديري لكثير من الخصال التي تمتع بها الرئيس الخوري.

جرت عملية التجديد في خضم التعبئة الجماهيرية اللبنانية والعربية للقضية الفلسطينية بعد وقوع ما عرف آنذاك بنكبة فلسطين. وكانت جلسة مجلس النواب لإقرار تعديل الدستور في الثاني والعشرين من أيار ١٩٤٨ أي في اليوم السابع على دخول القوات العربية، ومن بينها اللبنانية، إلى فلسطين للدفاع عن أهلها بعد انسحاب الجيش البريطاني. وتوالت الهزائم العسكرية العربية، وتدفق اللاجئون الفلسطينيون صوب الأراضي اللبنانية خوفاً من الموت وبنتيجة الأعمال الحربية، على دفعات كبيرة بلغت عشرات الآلاف. ولم يكن أمام لبنان إلا استقبالهم لأن القضية ليست سياسية فحسب بل إنسانية مرتبطة أيضاً بالوجدان التاريخي والديني لقسم كبير من اللبنانيين.

كنتُ مدركاً، منذ البداية، لما يمكن أن يترتب من نتائج وأعباء على دخول الفلسطينيين إلى لبنان، لأنه منذ اليوم الأول لمجيئهم ارتفعت أصوات محذرة من تأثيرهم على التوازن في التركيبة اللبنانية، وعلى سوق العمل وقامت سجالات بين الكتائب والنجادة حول وجود الفلسطينيين وارتدت المسألة منذ ذلك الحين طابعاً طائفياً. وبتُّ أتساءل مع آخرين كيف يفترض التعامل مع الفلسطينيين؟ وهل سيبقون تحت السيطرة أم لا؟ خصوصاً أنه بدا لي من خلال تفاهم الأسرة الدولية حول مبدأ قيام دولة إسرائيل أن حل القضية الفلسطينية ليس سهلاً، وقد يستغرق أجيالاً عدة. وفي الواقع، لم أستطع أن أتصور طريقة سريعة لإيجاد الحلّ المنشود لهذه القضية المستعصية، وهذا ما عزز مخاوفي من تداعيات وجود الفلسطينيين بأعداد كبيرة في لبنان على واقعه الداخلي ذي التركيبة الهشة، ولكن كان لا بد من استقبالهم، ومن تفادي كل خطاب يزيد من حدة التوتر بين اللبنانيين.

تجاوز لبنان مسألة وجود الفلسطينيين لبعض الوقت آملاً في أن تأتي الأيام بحل جذري لقضيتهم يقيه شر توطينهم على أراضيه. وانصرف اللبنانيون إلى مسائلهم الداخلية وفي مقدمها الخلاف على التجديد لرئيس الجمهورية. كما أثيرت في منتصف العام ١٩٥١ اعتراضات على القانون الصادر في الثاني من نيسان ١٩٥١ الذي يربط الأحوال الشخصية بالمحاكم الروحية والشرعية. وتركزت الاعتراضات التي أثارتها نقابة المحامين في بيروت وبعض القوى العلمانية اليسارية على كون هذا القانون يرسخ الفروقات الاجتماعية بين الطوائف ويمنع الانصهار الوطني. وتقدمت نقابة المحامين من الحكومة، في بداية خريف العام ١٩٥١، بمشروع قانون للأحوال الشخصية يحد من صلاحيات المحاكم التابعة للطوائف طالبة إحالته إلى مجلس النواب.

بيد أن الحكومة تريثت وماطلت لأشهر، فلجأت نقابة المحامين إلى التصعيد معلنة الإضراب المفتوح في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٥٢. شاركتُ في الإضراب لكن من غير

أن أتوهم، يقيناً مني بأنه لا يمكن أن نطلب من شعب أمراً لا يتلاءم مع درجة نضجه. واستمر الإضراب حتى الخامس من نيسان من العام نفسه، إلى أن قررت النقابة تعليقه بعدما أحالت الحكومة مشروع القانون المذكور على المجلس النيابي والذي لم ينطو في الحقيقة على تعديل جذري للمشروع الذي عارضه المحامون والمثقفون في البلاد. في الواقع، لم يخب ظني من هذه النتيجة لأنني، على عادتي، لم أتوهم.

صيف العام ١٩٥٢، تصاعدت المواجهة بين السلطة والمعارضة، وعمدت الحكومة إلى تعطيل عدد من الصحف ما دفع بالجسم الصحافي إلى مقاطعة المسؤولين الرسميين. وبعدما تعذر على الرئيس بشارة الخوري تكليف رئيس حكومة، قدّم استقالته بتوجيهه رسالة إلى رئيس مجلس النواب على رغم استمرار تمتعه بأكثرية برلمانية موالية له. لم أستغرب في حينه ما حصل لأن المسلك الذي سلكه الرئيس بشارة الخوري فضلاً عن التجاوزات التي حصلت في عهده، كان من الطبيعي أن يؤدي إلى هذه النهاية المؤسفة بالنظر إلى تكوين لبنان وعقلية اللبنانيين ومزاجهم. فالرئيس بشارة الخوري الذي عرفته جيداً بعد تركه الرئاسة، بحكم صداقتي مع نجله ميشال، رجل محترم ذو ثقافة واسعة وذكاء حاد، لعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقلال، وقدّم الكثير للبنان في سنوات حكمه الأولى، غير أنه استنفد في السنتين الأخيرتين من حكمه رصيده الكبير عند اللبنانيين ولا سيما من جراء استغلال بعض محيطه لمنصبه.

خلف كميل شمعون بشارة الخوري في الثالث والعشرين من أيلول ١٩٥٢. وكان سياسياً محترفاً ولبقاً. تميّز عهده بالازدهار ومهرجانات بعلبك وحركة عمران وثقافة، وكان شخصية تتمتع برؤية سياسية مميزة لها نظرتها الخاصة للوضع الإقليمي والدولي ولتأثير بريطانيا العظمى والولايات المتحدة في لبنان والشرق الأوسط. ولكن تبين، فيما بعد، أن نظرته لم تكن مطابقة تماماً لمجرى التاريخ واختلطت فيها، كالعادة، الأوهام والتمنيات مع المعطيات الموضوعية والوقائع الميدانية. وكنت، في تلك الفترة، خصوصاً بعد استقلالي في مكتب المحاماة، أتداول مع مجموعة من الأصدقاء، أذكر منهم مانويل يونس، وسليمان الزين ومحمد الجارودي، في كل المسائل السياسية المطروحة. وقد كونت هذه المجموعة الصغيرة نواة «حركة التقدم الوطني» التي تأسست سنة ١٩٥٩، وشكلت لي الاحتكاك الأول المباشر مع عالم السياسة.

لم تكن تنقصنا يوماً المواضيع المطروحة على الصعيد الوطني. فالشارع كان يحفل في شكل شبه يومي بأحداث كبيرة ارتدى معظمها الطابع الطائفي الخطير الذي يهدد الوحدة

اللبنانية. من مطالبة الرئيس عبد الله اليافي وبعض الشخصيات الإسلامية في الأول من آب ١٩٥٣ بإجراء مراجعة للدستور بغية توضيح صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، إلى الجدل الحاد الذي دار في مجلس النواب حول الطائفية والعروبة ولبنان، في الثالث من تشرين الثاني من العام نفسه، إلى التظاهرات المترافقة مع أعمال شغب سقط فيها قتلى وجرحى احتجاجاً على منشورات اعتبرها بعض المسلمين مسيئة للإسلام، إلى الرسالة المفتوحة التي وجهها بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب، إلى رئيس الجمهورية، في التاسع عشر من آب ١٩٥٤، التي يقول فيها «إن المسيحيين على استعداد للتحالف مع الشيطان لحماية استقلال لبنان»!

كان الشارع يغلي. وكان غليانه يزداد حدة في كل مرة تتباين فيه سياسة الرئيس كميل شمعون مع سياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي تمكن في سنوات قليلة من إيقاظ حلم الوحدة لدى الجماهير العربية. وتفاقمت المشكلة مع قيام حلف بغداد الذي حاربه عبد الناصر بقوة إلى أن انهار عملياً بسقوط نوري السعيد. وكأن الخلاف على السياسة الإقليمية لم يكن يكفي، أتت انتخابات العام ١٩٥٧ التي اعتراها الكثير من الشوائب لتصب الزيت على النار خصوصاً بعدما أشيع أنها ترمي للتجديد للرئيس كميل شمعون الذي رفض أن يعلن عدم نيته في تجديد ولايته. وبدأت أحداث العام ١٩٥٨ في نيسان في الشوف وصور وزغرتا، وفي أيار انتقلت إلى طرابلس والمصنع وغيرها من المناطق واشتعلت المواجهات بين القوى اللبنانية المناصرة للرئيس كميل شمعون والقوى ذات النزعة العروبية المناصرة للرئيس عبد الناصر. فيما بقي الجيش اللبناني في ثكناته وفي محيط بعض المرافق والمؤسسات العامة وبخاصة القصر الجمهوري في القنطاري للمحافظة على سلامة الرئيس شمعون عملاً بأوامر قائده اللواء فؤاد شهاب. وكان ما كان من اقتتال وقتلى ودمار إلى أن رست السفن الحربية الأميركية على الشاطئ اللبناني حيث أنزلت وحدات من مشاة البحرية في الخامس عشر من تموز ١٩٥٨ فاستكان الوضع الأمني، وبدأ البحث عن الحل السياسي للأزمة وانتخب الجنرال شهاب رئيساً للجمهورية في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٥٨.

في خضم كل هذه الأحداث، كنت أشعر بأن سياسة الرئيس كميل شمعون القائمة على الانحياز إلى حلف بغداد، والتطلع نحو الولايات المتحدة تتنافى مع دورنا، وتتجاوز طاقتنا بالنظر إلى موقعنا الجيوسياسي. فمن جهة، نحن بلد قائم على التعددية الطائفية، ومن جهة ثانية، يقع لبنان بين سوريا وإسرائيل، أي على تماس مباشر مع الصراع العربي - الإسرائيلي،

القسم الثاني

مع الأمير

وليس بإمكانه التزام جانب الحياد في قضية عميقة التأثير في الوجدان العربي – الإسلامي. لذلك رأيت في حينه أنه كان يفترض على بلد كلبنان أن يعي خطورة الوضع، ويحاول بوسيلة أخرى تفادي المأساة التي حلّت به في النهاية.

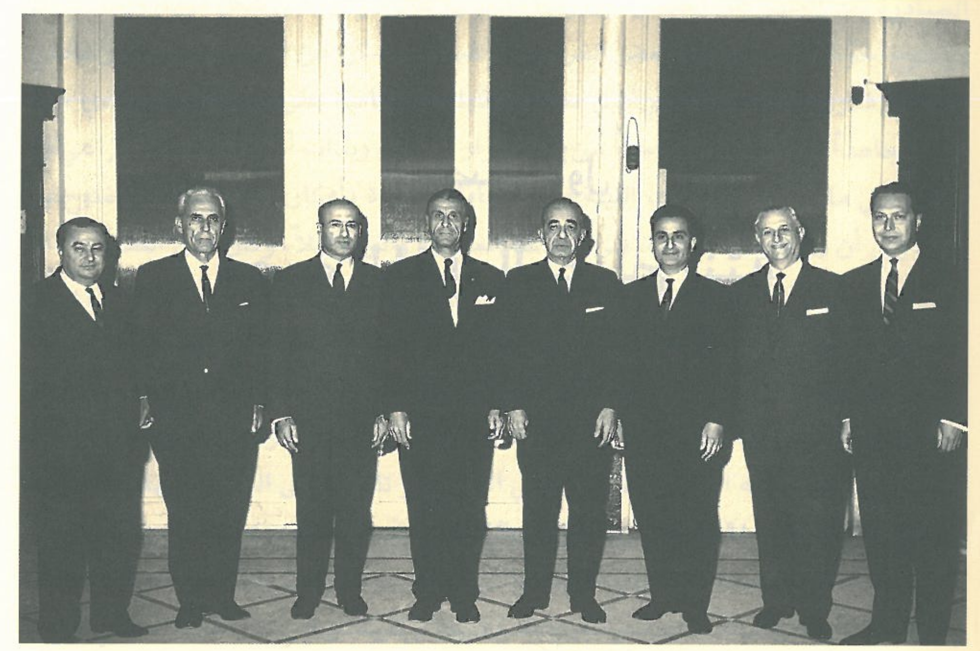
لقد هزّت أزمة العام ١٩٥٨ لبنان في شكل جدي ووضعت مصيره ومصير وحدته على المحك. إذ أعادت هذه الأزمة المخاوف المسيحية إلى السطح. وسمعنا كثيرين ينتقدون اللواء فؤاد شهاب لأنه لم يقبل بإنزال الجيش لقمع الثورة دفاعاً عن هيبة الدولة وللحفاظ على الأمن والاستقرار. وسمعنا آخرين يقولون إنه لو بقي الفرنسيون في لبنان لما كان حصل ما حصل. واعتبرت آنذاك أن هؤلاء ينكرون بهذا الكلام على لبنان قابليته للحياة كدولة مستقلة من دون رعاية أجنبية. لم أظن يوماً أن حل مشكلة لبنان يقوم على وجود دائم لدولة غريبة على أراضيه تسيّر شؤونه وتحمي نظامه. لكنني بدأت أشعر بعد تلك الأزمة، وقد عززت الأحداث التالية هذا الشعور، بأن البطريرك الياس الحويك والرئيس إميل إده، مع ما لهما من فضل على ولادة لبنان، لم يكن نظرهما بعيداً، وكان حرياً بهما أن يضحيا ببعض الطموح لمصلحة تأمين الاستقرار والسلام والديمومة.

أما السؤال الذي شغل بالي ثلاث سنوات، والجواب عليه يشغلني منذ ستة وأربعين عاماً، فكان: لماذا لم يُنزل اللواء فؤاد شهاب الجيش في العام ١٩٥٨ ليضع حداً للاقتتال الداخلي ويثبّت هيبة الدولة ويوطد الاستقرار والأمن؟ وقد طرحته على صاحب العلاقة سنة ١٩٦٠ بعدما توثقت علاقتي به. وكان الجواب ألماً مخزياً باح لي به الرئيس فؤاد شهاب كمن يبوح لصديق له عن مرض عضال أصيب به ابنه: «لو أنزلت الجيش، في ذلك الحين، لمواجهة الانقسام الطائفي، لكان في استطاعتي أن أضمن وحدته سبعة أيام، أما في اليوم الثامن...فلا أعرف».

كان كل شيء في حياتي قد أصبح مهيأً لدخول المعترك السياسي عندما دعاني الرئيس فؤاد شهاب إلى الاجتماع به ذات ليلة خريفية من العام ١٩٥٩. اجتماعياً، وثقافياً، ومهنياً كنت قد بلغت حداً مقبولاً من الاستقرار والنجاح، لكأن القدر لعب دوره في أن أكون في الوضع المناسب، يوم قرر الرئيس شهاب تجاوز طبقة سياسية راقبها طوال ربع قرن، وعرف محدوديتها وعدم قدرتها على أن تقوم بدور إرساء أسس الدولة القوية والعادلة، بمعناها الحديث، التي كان يراها سبيلاً أوحد لترسيخ الأمن والاستقرار والازدهار في لبنان ولتحرير أبنائه تدريجياً من تقديم مختلف الولاءات على الولاء للوطن.

كان هو يفتش وأنا كنت قد نضجت، وحصل اللقاء بيننا. وانطلقت مذّاك رحلتي مع الشأن العام إلى جانب رئيس للجمهورية هو عن حق وجدارة أمير في النبل، ومعلم في الوطنية، وقائد في مقدم لواء المواطنين الباحثين عن خير شعبهم.

وجدت نفسي معه معاوناً على أهبة الاستعداد للانتقال من مهمة إلى مهمة. غالباً ما كانت ثقتي الكبيرة به وبصدقيته وبُعد نظره هي الدافع الأساسي للانقياد إليها دون تردد من جهتي. فلطالما عرفتني خاصتي بأني صعب المراس، قليل الميل إلى المجازفة، وإذ بي مع «الجنرال» مقاتل في الصفوف الأمامية، أسابق في حمل لواء المشروع الذي آمن به ونقل عدواه ومن ثم رايته إلينا، نحن الذين وقفنا إلى جانبه، وعاوناه، وآمنا بما آمن به، وبقينا معه حتى النهاية. وقد أسمانا اللّبنانيون بالشهابيين تيمناً به وبنهجه الذي فاخرنا، ولا نزال، بانتمائنا إليه.



مع الزملاء في اللائحة الانتخابيّة سنة ١٩٦٠ وفي وسطهم الشيخ بيار الجميّل.



مع الرؤساء فؤاد شهاب وصبري حمادة وصائب سلام.

الفصل الأول

قصة اللقاء الذي لم ينته

رنّ جرس الهاتف في مكتبي، عصر الثلاثين من أيلول سنة ١٩٥٩، وأنا منشغل بإعداد مطالعة قانونية بعد نهار عمل طويل. فاجأني الاتصال لأنني كنت طلبت من سكرتيرتي ألا تحوّل لي المكالمات لحاجتي إلى التركيز على ما أقوم به. وعندما سألتها ببعض الانفعال عن سبب مخالفة طلبي، قالت بلهجة تعكس ارتباكها: «الأستاذ الياس سركيس من القصر الجمهوري يطلب مكالمتك». طبعاً، كنت أعرف أنه مدير عام غرفة الرئاسة، ولكن لم يسبق لي أن قابلته شخصياً. وبلهجته اللطيفة الهادئة التي تعكس صورة عن أخلاقه الدمثة وطبعه الهادئ والراقي، عرّفني عن نفسه، وطلب أن يجتمع بي، «في الحال إذا أمكن»، بعيداً عن القصر الجمهوري ومكتبي، لأمر مهم. فاتفقنا على الاجتماع في مقهى في منطقة فرن الشباك بعدما تبادلنا المعلومات عن لون الملابس التي نرتدي.

وعندما حصل اللقاء، أخبرني أن الرئيس فؤاد شهاب يفكّر في توسيع الحكومة الرباعية التي استقال منها عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده، وأن اسمي مطروح كممثل عن الأرثوذكس وأضاف قائلاً: «عندما يجتمع بك الرئيس شهاب سيطلعك على تصوره في هذا الشأن». ثم سألني عن مكان إقامتي، فأخبرته أنني متوجه إلى عاليه حيث أمضي مع عائلتي فصل الصيف. عندها قال لي: «أفضّل ألا تصعد إلى الجبل هذا المساء، ابق في بيروت لأنك، على الأرجح، ستتلقى مكالمة هاتفية ليلاً».

عدت إلى المنزل، واتصلت بزوجتي في عاليه، وأخبرتها بأنني سأبقى تلك الليلة في بيروت بداعي العمل. فسألتني: «هل لبقائك في بيروت علاقة بما ورد في الصحيفة

الصادرة بعد الظهر عن احتمال توزيرك؟» أجبتها عن سؤالها في شكل مبهم وانتقلت إلى موضوع آخر. وانصرفت إلى بعض القراءة من غير أن أتمكن من التركيز، على غير عادتي، لانشغال فكري بما حصل معي قبل ساعات قليلة وانعكاسه على نمط حياتي الذي طالما عملت جاهداً من أجل أن يبلغ حداً من الاستقرار أراحني وبدأت أتعوّده. واستمر نزاعي بين التأمل في ما ستؤول إليه تلك الليلة وبين محاولة العودة بأفكاري إلى الكتاب المفتوح بين يديّ، إلى أن رن جرس الهاتف، في الساعة العاشرة والربع ليلاً، وكان على الطرف الآخر من الخط ناظم عكاري، مدير عام رئاسة الحكومة، يدعوني إلى المجيء إلى منزل رئيس الجمهورية في جونية. سألته عن العنوان فأجابني: «اتجه إلى ساحة جونية، ومتى وصلتها استدل على بيت الرئيس». توجهت على الفور إلى ساحة جونية حيث سألت بعض المارة عن مقصدي ووصلت إليه بعيد الحادية عشرة ليلاً. دخلت منزل الرئيس فوجدته في قاعة الاستقبال وإلى جانبه الرئيس رشيد كرامي الذي نظر تلقائياً إلى الرئيس شهاب فيما هما ينهضان لاستقبالي، وقال: «الأستاذ فؤاد بطرس».

صافحت كلاً منهما ثم دعاني الرئيس شهاب لمرافقته. ومشى أمامي بخطوات واثقة عكست ثباته وتنشئته العسكرية، واتجهنا نحو غرفة جانبية حيث عقدنا اجتماعاً ثنائياً، دام نحو نصف ساعة، أعتقد أنه الأهم لي معه على رغم أن علاقتنا، ابتداء من ذلك التاريخ، امتدت في العمق وفي الزمن، واستمرت حتى اليوم الأخير من حياته. لا بل يمكنني أن أقول أنها لم تنته بوفاته، وإنما اتخذت بعداً آخر.

أجلسني قبالته، وشرع يشرح لي الخطوط العريضة لمشروعه الرامي إلى بناء لبنان على قواعد صلبة. وأخذت، وأنا مصغ بانتباه وسرور كبيرين إلى ما يقوله، أتأمل ملامح وجهه المتناسقة وألاحظ كيف أن هذه الملامح تعكس مشاعره، وتؤكد جديته وإيمانه والتزامه المطلق ببناء دولة عادلة قوية يثق بها جميع اللبنانيين فلا يعودون منتمين إلى طوائفهم أكثر مما ينتمون إلى وطنهم. وأذكر أنه قال لي في نهاية ذلك اليوم الطويل كلاماً لن أنساه ما حييت: «عندما كنت قائداً للجيش، مكثت سنوات عديدة على الشرفة أراقب كل ما يجري. لقد اطلعت على أمور كثيرة ولم يخف عليّ شيء، وأعرف الكثير عن اللعبة السياسية، ويمكنني تقييم رجال السياسة جميعاً لأنني راقبتهم وعرفتهم جيداً. وما رأيته أزعجني، وزرع في خوفاً كبيراً على مصير هذا البلد ومستقبله. سأقول لك أمراً: نحن لم نتمكن بعد من بناء وطن بمعنى أمة، يجب أن نسعى إلى إنشاء دولة سليمة، حتى إذا تمكّنا من ضمّ اللبنانيين إليها، يصبح ممكناً أن نرتقي إلى وطن. أريد منكم أن تساعدوني لإقامة دولة بالمعنى الصحيح.»

وفي معرض حديثه عن أهل السياسة ووضع الإدارات الرسمية قال: «في لبنان، المصلحة الخاصة والفساد والمراوغة والإقطاع، أمور مستشرية جداً بحيث بات من الصعب على المرء إيجاد شخص خلوق ونظيف الكف لكي يوليه المسؤولية». وتوقف عن الكلام لحظة، ثم أردف: «لحسن الحظ، لدينا قطار في لبنان، وأظنه الشيء الوحيد الذي يسير في شكل مستقيم في هذا البلد».

من جهتي، لم يكن في وسعي إلا أن أشكر للرئيس شهاب ثقته بي. ولم يسعني، بعدما أطلعني على مشروعه الكبير في سبيل بناء الدولة في لبنان، إلا أن أسأله:

– ولكنك يا فخامة الرئيس لا تعرفني، فكيف تجازف بتعييني وزيراً؟

– صحيح أنني لا أعرفك شخصياً، ولكني أعرف أشياء كثيرة عنك، وعن عائلتك، جعلتني آخذ هذه المجازفة. ولي ثقة كبيرة بأنك ستكون على قدر المهمة التي سأوكل بها إليك.

تطرقنا في الوقت المتبقي من المقابلة إلى الحقيبتين الوزاريتين اللتين ستسندان إليّ أي التربية والتصميم. وقد أوجز لي الرئيس ما يتوقع مني تحقيقه في هذين المجالين.

شعرت بأن التيار مرّ فوراً بيننا وبأن حياتي اكتسبت بعداً جديداً. دخلت منزل رئيس الجمهورية مواطناً يراقب، عن بُعد، سياسته الرامية إلى إخراج البلاد من التشنج الطائفي الذي كانت تعيشه منذ أكثر من سنتين، وخرجت منه شريكاً في مشروع إنقاذي وددتُ لو أن جميع اللبنانيين يشتركون فيه.

كنت قد تابعتُ مستجدات السياسة اللبنانية، في السنتين الأوليين من حكمه، من خلال الصحف والإذاعة والندوات واللقاءات مع بعض السياسيين في ذلك الحين. وكنت متعاطفاً مع طروحاته وممارساته ومؤيداً لها معتبراً أن ثمة فرصة حقيقية متاحة للبنان للخروج من وضعه الصعب، لأن الرئيس شهاب برهن عن روح وطنية متجردة في أكثر من مناسبة: في العام ١٩٥٢ عندما تولى رئاسة الحكومة الانتقالية لمدة خمسة أيام أمّن خلالها إجراء انتخابات رئاسية، وفي العام ١٩٥٨، عندما رفض زجّ الجيش في المعارك الداخلية مكتفياً بالدفاع عن المؤسسات الدستورية ومرافق الدولة ورئاسة الجمهورية.

أما بعد ذلك الاجتماع الليلي المهم، فقد تكوّن لدي اقتناع راسخ بأن الرئيس فؤاد شهاب يحمل مشروعاً إنقاذياً حقيقياً يجدر بكل لبناني أن ينخرط فيه ويبذل ما في وسعه لتأمين فرص إنجاحه لأن فشل هذا المشروع سيزيد من تدهور الأوضاع. كنت قبل ذلك اللقاء مواطناً يكرّس وقته لأعماله وشؤون عائلته ويريد الخير لوطنه وأبناء شعبه، وبعده، أصبحتُ رجل سياسة شديد الالتصاق بما يجري في البلد، قدره أن يحمل قلقاً دائماً على مصير الوطن

ومستقبل الحرية والديمقراطية فيه وأن يحاول مع من يحاول تحقيق الأهداف الوطنية والخير العام ويسعى من أجل سلامته.

في اليوم التالي، حضرت إلى القصر الجمهوري في زوق مكايل وعقدنا اجتماعات عدة مع الفريق المعاون لرئيس الجمهورية الذي شارك في جانب منها. وأذكر أن الوزير موريس زوين احتج يومها على إسناد حقيبة البرق والهاتف إليه معتبراً أنها ليست وزارة مهمة لا سيما أنه تولى وزارة التربية سابقاً، فأجابه الرئيس: «كيف تقول إنها غير مهمة وقد استغرقنا تحقيق اتصال بك أكثر من أربع وعشرين ساعة لأن هاتفك معطل؟ من خلال هذه الوزارة يمكنك أن تصلّح خط منزلك وجميع خطوط الهاتف».

انصرفت في الأيام الفاصلة بين الدعوة للاجتماع برئيس الجمهورية مساء الثلاثين من أيلول، وصدور مرسوم توسيع الحكومة يوم السابع من تشرين الأول ١٩٥٩، إلى ترتيب أوضاع مكتبي كي يتمكن من متابعة عمله بغيابي. وبما أن المحامي بهيج طبّارة كان الأول بين معاونيّ وأقدرهم، في تلك الأثناء، كلفته بإدارة المكتب، وقد تحمل المسؤولية بكل جدارة لسنوات طويلة في كل مرة عينت فيها وزيراً في عهود الرؤساء شهاب وحلو وسركيس.

بعد إعلان التشكيلة الحكومية التي ضمتني إلى الرئيس رشيد كرامي رئيساً ووزيراً للمال والدفاع وإلى الوزراء حسين العويني، وبيار الجميل وفيليب تقلا، وموريس زوين وفؤاد نجار وعلي بزي، عكفت على الاضطلاع في العمق بشؤون الوزارتين اللتين أسندتا إليّ، أي التربية والتصميم، مع أنني، في الواقع، أوليت وزارة التربية اهتماماً أكبر من الاهتمام الذي أوليته لوزارة التصميم.

برزت أمامي، منذ اليوم الأول، مشكلة إصرار بعض الفاعلين في التيار الشهابي على إقصاء رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد افرام البستاني والمدير العام لوزارة التربية فؤاد صوايا لأنهما من مناصري الرئيس كميل شمعون. وقامت، في حينه، حملة قوية لاقتلاع كل من يتم اعتباره من مؤيدي الرئيس السابق للجمهورية. وقفت في وجه هذا التيار، وتمكنت من إقناع الرئيس شهاب بعدم إقالة البستاني وصوايا لأنهما كانا يتمتعان بالكفاية والنزاهة. وقد عملت ما في وسعي لجعل الوزارتين تسيران وفق الأصول والقوانين وعلى قدر كبير من الدقة والتنظيم. وكان أبرز ما قمت به في وزارة التصميم تعيين مجلس التصميم الذي حرصت على تشكيله من أشخاص يتمتعون بالكفاءة.

إلى جانب اهتمامي بالوزارتين المسندتين إليّ، تمكّنت، من خلال موقعي الجديد، من معرفة الكثير من خفايا الحياة السياسية المتعلقة بأحداث العامين المنصرمين من عهد

الرئيس فؤاد شهاب الذي أخذت علاقتي به تتوثق أكثر فأكثر. وقد اطلعت منه على ظروف تشكيل حكومة عهده الأولى، في الرابع والعشرين من أيلول ١٩٥٨ برئاسة رشيد كرامي التي عارضتها القوى المسيحية لأنها لم تحترم شعار «لا غالب ولا مغلوب» الذي رفعه الحكم إيذاناً بانتهاء الأزمة المشتعلة منذ التاسع من أيار. وقال لي الرئيس في حينه، إنه استحسن تشكيل الحكومة الكرامية الأولى لأن المعارضين، وعلى رأسهم صائب سلام وكمال جنبلاط، أصروا على أن يشكل رشيد كرامي الحكومة وأن تضم معارضين وحياديين فقط، تاركاً للأحداث أن تبرهن للجميع بأنه يستحيل على أية فئة أن تستبعد الأخرى.

وأسرّ إليّ الرئيس شهاب في أحد الأيام بأنه لم يكن بعيداً عن أجواء «الثورة المضادة» التي شنها حزب الكتائب بالتعاون مع القوى الموالية للرئيس السابق كميل شمعون وأنه كان مرتاحاً إليها، وأسهم، في شكل من الأشكال، في وصولها إلى خواتيمها المرجوة. وألمح أمامي إلى أن مساهمته تخطت حد عدم استعمال الجيش لقمع المتظاهرين لأنه كان مقتنعاً بأن التوازن في لبنان أمر حيوي وبأن فرص نجاح مشروع بناء الدولة الحديثة القوية ستكون ضئيلة ما دام هناك فئة لبنانية ترى نفسها على هامش الحياة السياسية اللبنانية. وكانت «الثورة المضادة»، وأعمال العنف التي نجمت عنها، قد شلّت البلاد حتى الرابع عشر من تشرين الأول حين شكّل الرئيس شهاب الحكومة الرباعية التي أطلق عليها رئيسها رشيد كرامي اسم «حكومة الخلاص الوطني» وقد ضمت إليه حسين العويني وبيار الجميل وريمون إده، وحازت الثقة بإجماع الخمسة والأربعين نائباً الذين حضروا الجلسة.

تمكنت تلك الحكومة من إعادة الاستقرار إلى البلاد بعدما عملت على إصدار عفو عام وإلغاء كل رخص حمل السلاح. ثم أصدر الرئيس شهاب مرسومين في الثالث من كانون الأول أنشأ بموجبهما مجلسين: واحد استشاري وآخر تنفيذي لإعداد مشاريع لإصلاح الإدارة العامة. ويمكن القول إن هذه الحكومة على رغم كونها مصغرة جداً ولا تضم معظم الطوائف اللبنانية، نقلت البلاد إلى حال السلم وحققت الكثير من الإنجازات، وكان يمكنها بكل سهولة أن تستمر حتى موعد انتخابات العام ١٩٦٠ لو لم يستقل منها الوزير ريمون إده لاعتباره أن الأوضاع الاستثنائية التي أوجبت تشكيلها انتهت ولأنها برأيه غير قادرة على متابعة تنفيذ الإصلاحات بغياب ممثلي الطوائف الأخرى. وكان إده تقدّم باستقالته في الثالث والعشرين من حزيران، ولكن الرئيس شهاب جمّدها. ثم جدّد عميد حزب الكتلة الوطنية طلبه بالاستقالة مطلع أيلول ١٩٥٩، وأصرّ عليها بعد الانتخابات الفرعية التي جرت في السابع والعشرين من أيلول لملء المقعد الشاغر باغتيال النائب نعيم مغبغب احتجاجاً على تدخل

الأجهزة الأمنية في الانتخابات لمصلحة النائب سالم عبد النور المحسوب على كمال جنبلاط.

على مستوى السياسة الخارجية، انتهج الرئيس فؤاد شهاب سياسة عربية مغايرة لسياسة سلفه، قامت على التفاهم مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر على قاعدة تناغم لبنان مع سياسة مصر العربية وإلى حد ما الخارجية مقابل عدم تدخل القاهرة أو دمشق في الشؤون الداخلية اللبنانية. وقد كرست هذه القاعدة القمة الوحيدة التي عقدها الرئيسان اللبناني والمصري في اجتماع الخيمة الشهير على الحدود اللبنانية-السورية في الخامس والعشرين من آذار ١٩٥٩. وعلمت فيما بعد أن الرئيس شهاب هو صاحب فكرة الاجتماع، وأرسل الضابط أحمد الحاج إلى دمشق يطلب عقد قمة على الحدود فلم يوافق المسؤولون السوريون مقترحين من جهتهم أن يتم اللقاء في دمشق. فأعاد رئيس الجمهورية الكرة لكن مع المسؤولين المصريين الذين وافقوا فوراً على الاقتراح وعملوا على تحقيقه. وأطلعني لاحقاً الجنرال فرنسوا جينادري الذي رافق الرئيس شهاب إلى اجتماع الخيمة على تفاصيل ذات دلالة كبيرة.

يومذاك، وصل الرئيس اللبناني إلى منطقة الحدود قبل نظيره المصري وكان في استقباله رئيس المخابرات السورية عبد الحميد السرّاج. بعد نحو عشر دقائق، حطت الطوافة التي تقل الرئيس عبد الناصر على بعد أربعين أو خمسين متراً داخل الأراضي السورية. فنظر السرّاج إلى الرئيس شهاب وقال له: «لقد وصل سيادة الرئيس عبد الناصر، ألا تود أن تستقبله يا فخامة الرئيس؟ فأجابه: «لقد حطت طوافة الرئيس عبد الناصر على أرضه، كيف لي أن أستقبله في بلده؟ ثم لا تنس أن سيادة الرئيس، قبل وصوله إلى السلطة، كان عقيداً أما أنا فلواء». وهكذا كان الاستقبال على الحدود بين البلدين، والاجتماع في خيمة نصفها في لبنان ونصفها في الجمهورية العربية المتحدة.

أرسى اجتماع الخيمة، بالشكليات التي تم احترامها، معادلة ثابتة شكّلت صمّام أمان للاستقرار في لبنان حتى هزيمة العام ١٩٦٧: احترام سيادة لبنان من جانب القطب العربي الأبرز مقابل تفاهم على أن لا تتعارض السياسة الخارجية اللبنانية مع السياسة العربية والدولية التي تنتهجها الجمهورية العربية المتحدة ولكن من غير أن يفرض ذلك على لبنان التخلي عن صداقاته مع العالم الخارجي. وقيل لي إن الرئيس عبد الناصر وعد نظيره اللبناني بأن يسعى مع الجماعة التي تتعاطف معه في لبنان كي لا تخلق أي مشاكل للحكم والسلطة. وفي الواقع، انعكس اطمئنان القاهرة اطمئناناً للقوى الإسلامية والقومية في لبنان إلى أن الرئيس فؤاد شهاب لن يدخل في أحلاف مناقضة لتطلعاتهم، وسيلتزم

بالخط العربي العام المواجه لإسرائيل. فيما ارتاح المسيحيون اللبنانيون، بعض الشيء، إلى اجتماع القمة على الحدود لأنه عنى أن الجمهورية العربية المتحدة بشخص الرئيس جمال عبد الناصر، عبّرت عن احترامها لسيادة لبنان، وعن نيتها في اعتماد حدود لتدخلها في شؤونه الداخلية، ولأنهم شعروا في ذلك الحين بأن ما حصل في لبنان من أحداث قبل أقل من عام ولّى إلى غير رجعة.

لقد بدا فؤاد شهاب، من جهته، منفتحاً على العالم العربي بقدر ما كان متمسكاً بكرامة لبنان وسيادته واستقلاله. ولم يمنعه هذا الانفتاح من المجاهرة بصداقته مع الفرنسيين ومن الحفاظ على علاقاته الجيدة معهم على رغم الموقف العربي العارم المناهض بشدة لفرنسا إبان الثورة الجزائرية. وكان يعتبر أن دور لبنان في العالم، لا سيما في جامعة الدول العربية، يقوم على دعم القضايا العربية من غير الانزلاق إلى الانحياز إلى طرف ضد آخر. ولطالما اعتقد الجنرال أن السياسة الخارجية لكل بلد ليست سوى انعكاس لظروفه الداخلية وعندما لا تؤخذ هذه الظروف بالاعتبار فهذا يعني أن البلد يسير نحو الخراب. وقد حاول أن يطبق هذه القاعدة الذهبية طوال فترة ولايته.

لم أعتقد يوماً أن الرئيس فؤاد شهاب أتى إلى السلطة حاملاً مشروعاً متكاملاً مفصلاً بمقدار ما كانت لديه رؤية عامة لما يجب القيام به من أجل لبنان. لمستُ لديه، منذ البداية، إيمانه بأمرين: النهج والهدف. والأول، برأيه، هو السبيل الأكيد إلى الثاني، لأن الوصول إلى المواطنية الحقيقية والدولة القوية العادلة التي لا تتنازعها الحساسيات الطائفية والمناطقية والعشائرية، يمر حكماً ببناء الدولة على أسس عصرية، بحيث تتكوّن من أجهزة مستقلة خاضعة للمراقبة والمحاسبة وتجري التعيينات فيها وفق معايير الجدارة وخدمة المصلحة العامة بعيداً عن المحسوبيات والمحاصصة التي تجعل المواطن رهينة للزعامات التقليدية والطائفية، والموظف تابعاً لها لأنها هي من وفّر له المنصب. واعتبر أن بناء لبنان مستقل، ومستقر، ومزدهر يقتضي مراعاة التوازنات القائمة من غير المساومة على المبادئ الوطنية الأساسية.

وشدّد الرئيس شهاب أيضاً منذ بداية عهده على التوازن في مجال التنمية الاقتصادية بين المناطق اللبنانية محذراً من مغبة تغذية شعور الحقد لدى الطوائف الفقيرة تجاه الطوائف التي تتمتع بوضع اقتصادي جيد. لذلك ركز جهوده على الإنماء المتوازن لإرساء نوع من التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد لدفعها إلى التعلق بلبنان. وبغية وضع توجهه هذا في موضع التنفيذ، استعان بخبرات فرنسية رائدة، وفي مقدمها المدبر

جان لاي والأب لويس جوزف لوبريه، مدير مركز إيرفد الذي كان يُعنى في تلك الحقبة بالبحوث في سبيل التنمية.

ولعب الانتدان لاي intendant Lay دوراً رئيسياً في الفريق الرئاسي الذي كان يهتم بوضع التفاصيل العملية لتوجهات الرئيس الذي خصّ هذا الضابط الفرنسي السابق بتقدير بالغ لأنه خريج الجامعة الوطنية للإدارة في فرنسا ومارس الرقابة المالية داخل الجيش الفرنسي، على مدى سنوات طويلة. وكثيراً ما كان يقال في أروقة القصر الجمهوري، وفي الأوساط السياسية الأخرى، إن «كلمة اللانتدان لاي ما تصير اتنين عند الرئيس». فهو كان معجباً جداً بآرائه ويضع فيه ثقة شبه عمياء ويعتبره منزهاً عن كل غاية باعتبار أنه غريب ولا صلات لبنانية له تؤثر في حكمه وأدائه. وقد انضم إلى الفريق الرئاسي في مطلع آب ١٩٥٩ كل من القاضي في ديوان المحاسبة الياس سركيس والمهندس شفيق محرّم بدرجة مدير عام. وفيما تركز عمل الأول على الشؤون السياسية والإدارية والقانونية، اهتم الثاني بالمسائل الفنية المتعلقة بإدارات الدولة. أما الأب لوبريه فقد أتى به الرئيس شهاب، في آذار العام ١٩٥٩ ليضع مخططاً عاماً للتنمية في لبنان.

استمرت الحكومة الرباعية برئاسة كرامي في عملية تهدئة الأوضاع ووضع النصوص القانونية الهادفة إلى إطلاق البرامج الإصلاحية وفي مقدمها مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي. وبعدما تقدّم العميد ريمون إده باستقالته، بدأ الحديث جدياً عن توسيع الحكومة وضم نخب جديدة إليها. وكان ميل الرئيس شهاب إلى تجديد الطبقة السياسية وصار يطلب إلى معاونيه أن يبحثوا عن شخصيات من خارج النادي السياسي التقليدي أثبتت نفسها في الحقل الخاص. وفي هذا الإطار، قام المدير العام للأمن العام توفيق جلبوط بإعطاء اسمي إلى دوائر رئاسة الجمهورية مع بعض المعلومات عن سيرتي الشخصية، وفق ما علمت فيما بعد. وكنت قد التقيت بمدير الأمن العام بضع مرات خلال اجتماعات حركة التقدم الوطني في منتصف العام ١٩٥٩. وأخبرني الرئيس شهاب في أحد اجتماعاتنا اللاحقة، أنه ما إن قرأ موجز سيرتي الذاتية حتى تذكر لقاءه بي في العام ١٩٤٦ في المحكمة العسكرية، وقال لفريقه المعاون: «عرفته، أريده معنا».

كما طرح رئيس الجمهورية اسمي أمام الصحافي الكبير جورج نقاش، وكان صديقاً عزيزاً، فكانت شهادته بي على مستوى الصداقة التي جمعتنا، وعلى الحاج حسين العويني الذي أجابه: «كيف لا أعرفه، وكل أعمالي يهتم مكتبه بشقها القانوني. ثقتي به كبيرة، ولا داع لأن أبدي رأيي فيه، لكن دعني ألفت نظرك إلى أن فؤاد بطرس إذا ما اقتنع بأمر ما عبثاً تحاول إقناعه بعكسه».

كان الحاج حسين يتمتع بشخصية غنية، لأنه كان يحمل في شخصيته تناقضات ومفارقات عدة. جسّد بشخصه وأدائه الحوار والتفاهم والتسوية. وأعتقد أنه النموذج اللبناني الأول لكل هذه الصفات خصوصاً لأنه آمن دوماً أنه لا يجوز ترك المشاكل لتبلغ حد الانفجار، ولا بد من إيجاد حلول لها بالحوار الهادئ، ومعالجتها قبل أن تتفاقم. كان أباً صالحاً، وجداً صالحاً، وفي الوقت نفسه، تمتع بوعي وإدراك كبيرين للأمور السياسية.

لم أكن من رواد السرايا ومراكز الحكومة، ولم يسبق لي أن زرت وزير العدل سوى مرة واحدة بناء على طلبه عندما كنت في الجسم القضائي. وعلى رغم ذلك، لم أشعر بالاستغراب وأنا أدخل الوزارتين اللتين عهدتا إليّ، بل بالمسؤولية مقرونة بالعزم على الإسهام في أداء المهمة الهادفة إلى نقل البلاد إلى مصاف الدول الراقية حيث الإدارات شفافة وتعمل في سبيل راحة المواطن.

شاركت في حياتي السياسية في الكثير من الحكومات، وغالباً ما كانت تضم شخصيات على مستوى عال جداً من المسؤولية والترفع، ولكن كان ثمة طابع خاص للجلسات الوزارية برئاسة الرئيس فؤاد شهاب التي كنا نعقدها في القصر الجمهوري في ذوق مكايل أو في منزله في جونية، وكلاهما، في المناسبة، متواضعان. ولا زلت أذكر الطاولة التي كنا نتحلّق حولها في منزله كم كانت عادية، فلم نشعر يوماً بالعلياء أو التصنع الذي قد يؤثر في ذهنية المسؤول. وخلال الاجتماعات، كنت أشعر بتقارب فكري وتواصل مع المجتمعين حول تلك الطاولة ونحن نفكر بمصلحة الشعب اللبناني برمته، وكان ذلك الشعور مهماً جداً بالنسبة إليّ. ولم تمس البساطة هيبة الدولة والحكومة في شيء. في أية حال، ما لا شك فيه هو أن هيبة الدولة في تلك الآونة كانت أقوى بكثير من أي وقت آخر.

أولى الرئيس شهاب، كما سبقت الإشارة إليه، المناطق المحرومة البعيدة عن بيروت اهتماماً كبيراً. ولطالما لمست لديه حساً مرهفاً للعدالة الاجتماعية، وهو الأمير الشهابي المتحدر من عائلة حكمت لبنان نحو قرن ونصف. لهذا السبب اتهمه البعض بالتأثر بالأفكار الشيوعية مع أنه على الصعيدين الفلسفي والعقائدي كان مسيحياً مؤمناً وممارساً ومناهضاً للماركسية. فيما ردّ بعض آخر سبب اهتمام الرئيس شهاب بالمناطق الإسلامية إلى أن جده كان مسلماً يُدعى حسن واتهمه بالانحياز إلى غير المسيحيين. كل هذه الأقاويل مردها إلى أن السياسيين التقليديين والرأسماليين المنتفعين من الوضع السائد شعروا بالتهديد من جراء الإصلاحات التي باشر بها العهد الشهابي والتي من شأنها أن تقفل في وجههم وسائل تقديم الخدمات لمناصريهم والاستفادة من الهدر والصفقات.

وقد أسهمت علاقاته غير الجيدة بالزعماء الموارنة وبخاصة بالرئيس كميل شمعون ومن ثم بالعميد ريمون إده، وفي النصف الثاني من العهد، بالبطريرك بولس المعوشي، في تكوين انطباع بأن ثمة هوة تفصل الرئيس شهاب عن الرأي العام المسيحي. فالعهد الشهابي بدأ في مواجهة مع الرئيس السابق للجمهورية الذي كان يتمتع بتعاطف المسيحيين القوي بعد أحداث ١٩٥٨، ولم يعمد إلى التصرف بالطريقة التي يستسيغها المسيحيون الذين لم يفهموا في حينه أن التوجهات الوطنية الجامعة للسياسة الشهابية تصب في نهاية الأمر في مصلحتهم كما في مصلحة سائر اللبنانيين. وكان فؤاد شهاب يقول، في معرض حديثه عن عدم تفهم الرأي العام المسيحي لسياسته ومعارضتها في كثير من الأحيان: «المسيحيي لازم تعملن مصلحتن غصب عنن». وازداد تدهور علاقة الرئيس شهاب بالرأي العام المسيحي عندما ساءت علاقاته بالبطريرك الماروني بولس المعوشي الذي كان أيّد بقوة مجيئه إلى رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٨. وكان البطريرك المعوشي، كما هو معروف، صاحب شخصيّة قويّة، وسياسيًا بمقدار ما كان إكليريكيًا، وربما أكثر، وكان يعتبر أنّه لا بدّ من تلبية مطالبه، أياً تكن.

في المقابل، كان يُعرف عن فؤاد شهاب، المختلف عنه في المزاج وطريقة التفكير ومقاربة المسائل، حرصه الكبير على كرامته، وعلى مقام الرئاسة، وعدم قبوله بأن يُمسّ بتاتًا، مع العلم بأنه كان متواضعًا جدًا على المستوى الشخصي في تعامله مع الناس. وأدى تراكم الأمور إلى تدهور العلاقة، فحصل التباعد بينهما. وقد حاولت مرة أن أعمل على ترتيب العلاقة بين الرئيس والبطريرك بالاتفاق مع الرئيس بشارة الخوري. فزرنا سوية البطريرك المعوشي وتناولنا الطعام إلى مائدته، ولكن بدا لنا من مواقف سيد بكركي وآرائه في المسائل المطروحة آنذاك على بساط البحث أن أمر تقريب وجهات النظر مع القصر صعب للغاية، فصرفنا النظر عن الأمر.

لاحظت منذ اجتماعي الأول مع الرئيس فؤاد شهاب في مكتبه في القصر الجمهوري إيمانه المسيحي القوي والبارز الذي كان ربما في أساس نزاهته التي يشهد له بها الجميع. فعلى طاولة مكتبه النظيف لم يكن هناك إلا ثلاثة أشياء: صورة للسيدة العذراء ونظاراته وقلمه. وعندما أوكل إليّ مهمة استقبال بطريرك القسطنطينية المسكوني أثيناغوراس الذي زار لبنان بين الحادي عشر والخامس عشر من كانون الأول ١٩٥٩، لمست احترامه للمقامات الروحية وحرصه على تأمين كل مساندة تطلبها الكنيسة.

عندما اجتمعا وتبادلا الآراء ووجهات النظر، شعرت بأنهما تفاهما على الفور وبأن التيار مرّ بسرعة بينهما. وقد عبّر البطريرك أثيناغوراس، وهو شخصية مميزة على قدر كبير من

الانفتاح والمحبة، عن تأثره بفكرة الاحتفال بالقداس في كنيسة مار جرجس في ساحة النجمة بحضور رئيس الجمهورية الذي قام بزيارة البطريرك في مطرانية الأرثوذكس في الأشرفية بعد القداس. وأسرّ إليّ الضيف الكبير في ذلك الحين بأن عينيه اغرورقتا بالدموع خلال الاحتفال الديني، لأنها كانت المرة الأولى في حياته التي يحتفل فيها بقداس بحضور رئيس دولة مسيحي. فهو مقيم في تركيا في شكل دائم.

عشية مغادرته لبنان، أعرب البطريرك أثيناغوراس أمام رئيس الجمهورية وأمامي عن قلقه من جراء محاولة التيارات اليسارية التأثير على المجمع المقدس لكنيسة الروم الأرثوذكس الأنطاكية لا سيما من خلال مطارنة درسوا في موسكو. ولفت نظر الرئيس إلى أن اليساريين، بتوجيه من الاتحاد السوفياتي يحاولون الاستفادة من انتخابات أساقفة مقبلة لتعزيز حضورهم في المجمع المقدس ومحاولة السيطرة عليه. فأبدى الرئيس شهاب اهتماماً كبيراً بما طرحه الحبر الأرثوذكسي ووعده بأنه سيقوم بما يجب لمعالجة هذا الأمر الخطير. وطلب مني الاهتمام بالموضوع والتعاون مع من يلزم لوقف التمدد اليساري وتأمين التوازن المطلوب داخل المجمع المقدس الأرثوذكسي الأنطاكي حفاظاً على استقلاليته.

فيما بعد تحدثت مع الرئيس في ما يمكن القيام به في هذا الصدد وتوافقت معه، على خطة عمل أتحفظ عن الكشف عنها على رغم مرور أكثر من خمسة وأربعين عاماً عليها. وأكتفي بالقول إننا نجحنا في ما رمينا إليه من غير أن نسيء لأحد أو ينزعج أحد من الدور الذي قمنا به والذي لا يخالف القانون ولا أزال أعتقد أنه كان مفيداً جداً لاستقلالية إدارة الكنيسة الأرثوذكسية وحرية قرارها. وقد أفسح هذا الدور في المجال أمام وصول أساقفة تعتز بهم الكنيسة الأرثوذكسية وسائر اللبنانيين وعلى رأسهم من أصبح غبطة البطريرك الحالي أغناطيوس الرابع هزيم، وكذلك سيادة المطران جورج خضر. ولا أزال أذكر جيداً وداع البطريرك أثيناغوراس الذي رافقته إلى المطار حيث أبدى تأثره البالغ بحفاوة الرئيس فؤاد شهاب واهتمامه الكبير بالأمور التي أطلعه عليها وطلبها منه.

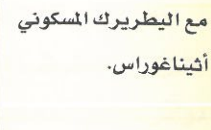
هذه المسألة عمّقت علاقتي برئيس الجمهورية وعزّزت ثقته بقدرتي على معالجة أمور دقيقة بطريقة هادئة بعيدة عن فضول أهل السياسة والصحافة. ولكن حدث، في العام ١٩٦٠، ما جعل ثقته بي كاملة. ففي أحد اجتماعات فريق العمل الرئاسي التي كنت أحضر معظمها، قدّم المدبر لاي مشروع قانون لتنظيم مرفق رسمي، ولاحظت أن ثمة خللاً فيه. فقلت: «ليعذرني لانتدان لاي لكني لست موافقاً على المشروع». وبينت مواضع الخلل. تمسك المستشار الفرنسي بما قاله فناقشته متمسكاً بدوري بوجهة نظري وسط نوع من الذهول

ساد المجتمعين الذين يعرفون أن لانتدان لاي في نظر الرئيس شهاب أهم خبير ولا يمكن أن يخطئ، ولسان حالهم كيف يجرؤ فؤاد بطرس على المساجلة. بدا الانزعاج واضحاً على وجه رئيس الجمهورية، ورفع الجلسة ببعض العصبية ومضى كل منا في سبيله. وراح بعض أعضاء الفريق الرئاسي، كالوزير فيليب تقلا مثلاً، يقول لي: «لماذا تصرفت على هذا النحو؟ شو صاير عليك؟» فأجبتهم: «هذا ما أنا مقتنع به، ولا يمكنني أن أتراجع عما أقتنع به». مرت ثلاثة أو أربعة أيام على الحادثة، وإذ بي أفاجأ باتصال هاتفي أجراه معي لانتدان لاي بمكتبي في وزارة التربية قائلاً لي: «سيدي الوزير، صباح الخير، أنا مدين لك بالاعتذار، بعدما تعمقت في درس الموضوع، تبين لي أني كنتُ مخطئاً وأنك كنت مصيباً، سأخطر بذلك الرئيس شهاب». ولم تمضِ ساعة حتى اتصل بي الضابط المرافق لرئيس الجمهورية من القصر، وأبلغني موعداً لاجتماع الفريق الرئاسي في اليوم التالي. وعندما اجتمعنا، وفيما المشاركون يتساءلون عن المجرى الذي قد تتخذه المناقشة، استهل الرئيس اللقاء بالقول: «قبل متابعة البحث في المواضيع المطروحة على جدول الأعمال، ينبغي الاعتذار من الوزير فؤاد بطرس لأنه تبين للانتدان لاي أن الوزير بطرس كان محقاً في وجهة نظره من الموضوع الذي ناقشناه الأسبوع الماضي».

أذكر أنه بعد يومين من هذا الاجتماع، ولدى انتهاء جلسة لمجلس الوزراء في القصر الجمهوري، لحق بي الياس سركيس وسرنا سوية، وأخبرني أن الرئيس شهاب أوصاه بأن يعود إليّ لأخذ رأيي في كل مسألة دقيقة تطرح أمامه. وابتداء من ذلك اليوم أصبحت أشعر بأن ثقة رئيس الجمهورية بي أصبحت كبيرة جداً، وكثيراً ما أصبح الفريق الرئاسي يأتي إلى منزلي للوقوف على رأيي في مسائل سياسية وقانونية وتنظيمية مطروحة في القصر، سواء كنت في الحكومة أو خارجها، وكنت ألمس أن الرئيس شهاب يعلق أهمية كبيرة على موقفي وغالباً ما كان يأخذ به.

وفي أحد الأيام، على إثر اجتماع للحكومة اتخذ خلاله بعض الوزراء مواقف اتسمت بالتعصب الطائفي، وفيما كنت أهم بالنزول من القصر الجمهوري، إذ بأحد مرافقي الرئيس يلحق بي قائلاً: «المعلم بدو يشوفك». وكان الفريق الرئاسي يسمونه «المعلم» عندما يتكلمون عنه، و«مون جنرال» عندما يتوجهون إليه بالكلام. فصعدت إلى مكتبه ووجدته واقفاً في وسط الغرفة والانزعاج باد بوضوح على وجهه. وما أن رآني حتى بادرني بالقول، وكان يكلمني بالفرنسية عندما نكون وحدنا: «هل لك أن تقول لي، وأنت من يفهمني، ما الذي يجمع بين هؤلاء وبيني؟ ما هو الجامع بين الجماعة التي نطلق عليها اليوم اسم نواب

ووزراء وبيني؟ ماذا أفعل في هذا المكان؟» فشعرت للتو بمدى الألم الذي يعتصر قلبه، وحاولت قدر الإمكان التخفيف من كآبته، وقلت له: «فخامة الرئيس هذا لبنان، لبنان تعددية، الأشخاص مختلفون والطوائف يختلف بعضها عن بعضها الآخر، وأنت تفهمهم وتعرف أن هذا التباين هو مصدر قوة وضعف للبنان في آن واحد. المهم أن يتعلموا كيف يكملون بعضهم بعضاً بدل أن يتنازعوا. وأعتقد أن هذا هو دورك بالتحديد، أن تعلمهم كيف يتكاملون وأن تكمّل ما ينقصهم». جادلني في البداية، وبعدها سكت. ومع مرور الوقت وازدياد معرفتي به، لاحظت أن الرئيس شهاب ظلّ يستغرب كثيراً عدم الإحساس بالمسؤولية لدى بعض السياسيين الذي يطلق مواقف طائفية أو شخصية بهدف المزايدة واجتذاب الشعبية غير آبه بما تتركه من آثار سلبية على الحياة السياسية في لبنان. وكان يشعر، من الداخل، وكنا نشاطره هذا الاقتناع، بأنه لم يكن من طينة هؤلاء.





مع البطريرك المسكوني أثيناغوراس.

استعراض حرس الشرف.



الفصل الثاني

الخدمة العسكرية

اعتباراً من نهاية العام ١٩٥٩، أي بعد مرور نحو عام على انتخاب الرئيس فؤاد شهاب، بدأت الاستعدادات الجدية لوضع مشروع قانون الانتخاب الذي يعرف اليوم بقانون الستين. فمنذ إعلان نتائج انتخابات العام ١٩٥٧ التي اعتبرت المعارضة أن الرئيس كميل شمعون تدخّل فيها من أجل تأمين أكثرية نيابية قادرة على تعديل الدستور باتجاه يفسح في المجال أمام إعادة انتخابه، لم تتوقف المطالبة بتعديل قانون الانتخاب الذي وضع في عهده وبحل المجلس النيابي الموالي له على وجه الإجمال وبإجراء انتخابات جديدة.

بعد عودة الاستقرار والأمن إلى الربوع اللبنانية وبدء مسيرة بناء الدولة الحديثة والإدارة الرسمية العصرية، وفي شكل مواز للدراسات التي كان يجريها الأب لوبريه للواقع الاجتماعي اللبناني، فتح الرئيس شهاب ملف قانون الانتخابات التشريعية أمامه وشرع يبحث في السبل التي تجعل هذا الاستحقاق مدخلاً لمصالحة لبنانية حقيقية وقاعدة للحوار المسؤول بين ممثلي فئات الشعب اللبناني.

عقد مجلس الوزراء في السادس من كانون الثاني ١٩٦٠ جلسة برئاسة الجنرال وقرر بعد خمس ساعات من المداولات اعتماد البطاقة الانتخابية والعازل الإلزامي للمقترع في قلم الاقتراع. وفي مجلس الوزراء المنعقد في السادس عشر من الشهر عينه الذي استغرق أيضاً خمس ساعات، تقرر رفع عدد أعضاء مجلس النواب من ستة وستين إلى تسعة وتسعين نائباً بعدما صوت ستة وزراء مع القرار وعارضه الرئيس رشيد كرامي والوزير بيار الجميل. وتم تأجيل البت في تقسيم الدوائر الانتخابية إلى جلسة لاحقة بسبب اختلافات في وجهات النظر حول تقسيم بيروت.

وفي حين كان بعض الوزراء يحبّذ الإبقاء على تقسيم العاصمة إلى دائرتين انتخابيتين «تعزيزاً لحظوظ القوى والشخصيات المعتدلة»، شدّد رئيس الجمهورية على ضرورة اعتماد دوائر «تؤمن انتخاب ممثلين حقيقيين للفئات الشعبية حتى يصبح صوت الجميع موجوداً في البرلمان». وأضاف الرئيس شهاب: «أريد أن يتحاور ممثلو المتنازعين بعد انتخابهم ديمقراطياً فيما بينهم داخل مجلس النواب لكي يتصالحوا، لا أن يكون مجلس النواب في واد والفئات المتخاصمة في واد آخر وتكون المصالحة زعبرة وضحكاً على الذقون فتذهب كل الجهود سدى». وبعدما أبدى كل طرف رأيه في الموضوع رفع الرئيس شهاب الجلسة إفساحاً في المجال أمام المزيد من المشاورات أدت في نهاية الأمر إلى التوافق على التقسيمات الانتخابية التي اعتمدت أربع دورات متتالية وأمنّت استقراراً سياسياً للبلاد.

أقر مجلس الوزراء مشروع قانون الانتخابات في الثالث من آذار ١٩٦٠، وأحاله إلى مجلس النواب. وأصبحت البلاد في أجواء إجراء انتخابات في نهاية ربيع أو مطلع صيف العام نفسه. فتصاعدت الأصوات المعترضة من النواب والقوى السياسية المطالبة بتأجيل اعتماد البطاقة الانتخابية لأنها اعتبرت أن الوقت لا يكفي لتوزيعها على الناخبين. ونزولاً عند رغبة المعترضين، اجتمعت الحكومة في الثاني والعشرين من آذار، وقررت تأجيل اعتماد البطاقة الانتخابية، وشددت، في المقابل، على وجوب اعتماد العازل. وأقر مجلس النواب، في العشرين من نيسان، قانون الانتخاب الذي قسم بيروت إلى ثلاث دوائر وألحق دائرة برج حمود بالمتن الشمالي، ودمج الدائرتين الشوفيتين وجعلهما دائرة واحدة، وألحق راشيا بدائرة البقاع الغربي.

أعلن الرئيس شهاب في الرابع من أيار قرار مجلس الوزراء بحلّ المجلس النيابي ودعا الهيئات الناخبة إلى انتخابات على أربع مراحل تبدأ في الثاني عشر من حزيران. وتقدّم الرئيس رشيد كرامي باستقالة حكومتنا وكلّف رئيس الجمهورية الرئيس أحمد الداعوق تشكيل حكومة حيادية من غير المرشحين للإشراف على الانتخابات النيابية المقبلة. في هذه الفترة كنت طريح الفراش، في طور النقاهة من وعكة صحية، أراقب التطورات من منزلي، وأستعد ذهنياً للعودة إلى مكتب المحاماة بعد غياب أكثر من سبعة أشهر. وقد فاتحني زواري، وفي مقدمهم المدير العام للأمن العام توفيق جلبوط، ثم رئيس الشعبة الثانية أنطون سعد، بموضوع ترشيحي للانتخابات النيابية المقبلة، فأعربت عن رفضي لهذا الأمر لأنه يتعارض مع نمط الحياة الذي درجت عليه وأردته لنفسي ولعائلتي. فأنا تربيت في عائلة منفتحة على الناس إلى حد معين وشديدة التمسك بمدى من الخصوصية لم تكن تدخله إلا قلة منتقاة

أصبحت مع مرور الزمن من أفراد العائلة. وقد تبنينا، زوجتي تانيا وأنا، نمط الحياة هذا وتعوّدناه عليه ولم يعد من السهل علينا التخلي عنه. وكانت تانيا تشجعني على هذا الخيار لأنها تعلم بأن دخول الندوة البرلمانية تعني خسارة المدى الخاص إلى حد كبير.

بعدما تبلّغ الرئيس فؤاد شهاب موقفي من جلبوط وسعد، أرسل الأستاذ الياس سركيس إلى منزلي ليفاتحني بموضوع الترشح مباشرة، وعندما جددت رفضي قال لي سركيس: «روح شوف المعلم بدو ياك تنزل بالانتخابات». وبعد أن تحسنت حالتي الصحية في غضون الأيام التالية، أجريت اتصالاً بالقصر الجمهوري وطلبت موعداً لمقابلة الرئيس. وما أن دخلت مكتبه حتى بادرني بالقول: «هل تظنّون أنني سوف أبقى وحدي في هذا السجن فيما يذهب كل واحد منكم ليهتم بأعماله؟ هذه المسألة غير مقبولة، وإن لم يكن إلى جانبي جماعة أثق بها ويمكنني الاتكال عليها فلن أستطيع أن أعمل شيئاً وكل ما اتفقنا عليه سيظل حبراً على ورق ولن يجد سبيله للتحقيق».

طبعاً، سرني جداً ما قاله الرئيس لي واستمعت إليه بطيبة خاطر لأنه ينم عن تقديره لي، ومعروف أنه بمقدار ما ارتفع مقام معطي الإطراء وازدادت صدقيته، بمقدار ما يكون للتقدير تأثيره. بيد أن ذلك الشعور بالافتخار الذي شعرت به لم يحملني على الموافقة على خوض الانتخابات النيابية في بادئ الأمر، وشرعت أشرح له ظروفي وأسبابي التي تدفعني إلى الرفض وقلت له: «لست متحدراً من عائلة سياسية ولست متعوّداً على العلاقات الشعبية، ومزاجي قد لا يتوافق ومتطلبات هذا الموقع».

استمع إليّ رئيس الجمهورية وكنت أقرأ في عينيه، فيما أتكلم، عدم اقتناعه بما أقول وإصراره على طلبه، وما إن أنهيت مطالعتي حتى قال لي: «إن دخولك المعترك السياسي وخوضك الانتخابات النيابية هما بمثابة خدمة عسكرية إلزامية. لقد اختبرتك كوزير في الحكومة وتبيّن لي أنك تتمتع بعقل سياسي، عليك أن تضحي براحتك من أجل البلد. ليس في لبنان خدمة عسكرية إلزامية، فاعتبر إذاً أن العمل السياسي النيابي بمثابة خدمة عسكرية عليك أن تقوم بها وإلا فأنت تخون بلدك ولا تقوم بواجباتك تجاهه. أما بالنسبة إلى متطلبات الموقع النيابي، فليست المسألة صعبة إلى هذا الحد وستتعوّد مع الوقت».

واستمر الحوار بيننا على هذا المنوال: الجنرال مصر على موقفه موضحاً لي أن ليس بإمكانه أن يستمر بتعييني وزيراً من خارج المجلس النيابي في حكومات عهده، وأنا كذلك تمسكت بموقفي المتحفظ لأن متطلبات العمل النيابي في لبنان لا أستسيغها. وعلى رغم أنه مشهود لي بعنادي وتمسكي بموقفي، فإنه لم يكن من السهل عليّ البقاء على معارضتي لمبدأ

خوض الانتخابات النيابية. ففي النهاية، هذا فؤاد شهاب الذي لم أر له مثيلاً في الطبقة السياسية اللبنانية لجهة نظافة الكف والاستقامة والتمتع بالرؤية السياسية الواضحة وبالقدرة الفعالة لوضع هذه الرؤية موضع التنفيذ، وهو يطلب مني أن أقف إلى جانبه في مشروع وطني صعب التحقيق لكنه حيوي ولا يمكن للبنان أن يعرف الاستقرار الحقيقي والازدهار الدائم من دونه. لهذا وافقت في نهاية الأمر، وأنا عالم بما سيخلفه هذا القرار من واجبات وعناء لا يتوافق مع مزاجي الشخصي ومع تطلعات عائلتي إلى حياة هانئة وهادئة وعادية بعيدة عن ضجيج السياسة.

قررت خوض الانتخابات النيابية، ولم يكن يفصلنا عن الدورة الأولى المخصصة لبيروت التي ترشحت عن أحد المقاعد المخصصة لها إلا أقل من شهر. كان الخيار الطبيعي أن أتصل برئيس حزب الكتائب اللبنانية بيار الجميل الذي زاملته في الحكومة وكنا سوية في موقع الموالاة للعهد والداعم لمواقفه. واجتمعت به وتفاهمنا سريعاً على التفاصيل لأن الجميل كان يعرف أن القصر يُحبّذ هذا التحالف. وتولى حزب الكتائب تنظيم المعركة الانتخابية بماكينته الانتخابية المنظمة بالتعاون مع حزب الطاشناق وماكينته ودفعت كسائر المرشحين غير الحزبيين مساهمتي في تغطية كلفة المعركة الانتخابية. والترشح على لائحة تحالف الكتائب والطاشناق في دائرة بيروت الأولى في الستينات، كان يعني أن الفوز سهل ومضمون ولا داع لانتظار الانتخابات لتقبل التهانئ.

وبعدما أعلنت ترشيحي، كان هناك رجل أعمال محترم اسمه بولس فياض يريد أيضاً أن يتقدم بترشّحه عن المقعد الأرثوذكسي في الأشرفية. فقام بزيارة رئيس الجمهورية وقال له: أريد أن أترشح للانتخابات، وأتمنى أن تساعدني». فأجابه بأنه لا يتدخل في العملية الانتخابية. عندها سأله بولس فياض دون مواربة: «ماذا عن ترشيح الوزير بطرس؟» ردّ الجنرال قائلاً: «أنا لا أتدخل بينك وبين الوزير بطرس في الانتخابات ولكن سأقول لك شيئاً أنا، في الواقع، أصلي لكي يفوز الوزير بطرس، ألا يحق لي برأيك أن أصلي لهذا الغرض؟ وهل تعتبر أنه تدخل في الانتخابات؟» وقصد فيّاض متروبوليت بيروت المطران إيليا الصليبي، وقال له بأن الرئيس شهاب حيادي في الانتخابات وأخبره قصة اجتماعه به كاملة. وقد رواها لي المتروبوليت بعد سنوات عدة، بعدما توطدت علاقتي به.

انتهت المعارك الانتخابية في الثالث من تموز وأسفرت عن فوز خمسة وأربعين نائباً جديداً وخروج أربعة وثلاثين نائباً من بينهم الرئيسان سامي وتقي الدين الصلح وبيار إده وغيرهم.

وبعد بضعة أيام، زرت الرئيس شهاب وما إن دخلت إلى مكتبه حتى بادرني بالقول باللغة

الفرنسية: «أنت تعزيتي الوحيدة في هذه الانتخابات. كنت أتمنى لو فاز ثلاثة أو أربعة نواب من قماشتك». وفهمت مما قاله أنه كانت لديه رغبة في وصول بعض الأشخاص المثقفين المؤمنين ببناء دولة قوية وعصرية وديمقراطية إلى الندوة البرلمانية لكن الحظ لم يحالفهم.

صعدت بعد ذلك إلى منزلي الصيفي في عاليه لتمضية بعض الوقت مع العائلة. وفي الخامس عشر من تموز، زارني الياس سركيس وقال لي: «إن انتخابات مكتب المجلس النيابي بعد ثلاثة أيام، وصبري حمادة أخذ مواقف مؤيدة للعهد ولكن كما تعلم هو بحاجة إلى شخص متعلّم ولديه ثقافة قانونية ويجيد لغات أجنبية يكون إلى جانبه. أنت هو الشخص الذي لديه هذه الصفات، لذلك يريدك المعلم نائباً لرئيس مجلس النواب وهو سيكلم الرئيس صبري حمادة ولن يكون إلا راضياً». وافقت في الحال، لأن من شرب البحر لا يغص بالساقية. وخضنا انتخابات مكتب المجلس وفاز الرئيس صبري حمادة بالرئاسة وفزت بنيابة الرئاسة بأكثرية ملحوظة في مواجهة منير أبو فاضل.

بعد يومين، أي في العشرين من تموز ١٩٦٠، وفيما كانت البلاد لا تزال تعيش في أجواء نتائج الانتخابات التشريعية وتنتظر أن يتقدم الرئيس أحمد الداعوق باستقالة حكومته التي شُكّلت للإشراف على إجراء العملية الانتخابية، صعق البلد في الساعة الواحدة والنصف بخبر استقالة رئيس الجمهورية عبر إذاعة لبنان ومما جاء في البيان:

> (...) في الحقيقة ما نزلت عند إرادة الشعب التي عبرت عنها أكثرية نوابه، وما قبلت بشرف الرئاسة الخطير إلا إيماناً مني بأنني ألبي نداء الواجب فاضطلع بمهمة شاقة في أحلك أيام وأحرج ظروف عاشتها بلادنا.
>
> ومنذ الساعة الأولى حدّدت بيني وبين نفسي نطاق هذه المهمة ومداها وانصرفت إلى أدائها بكليتي، عقلاً وقلباً، مستعيناً بالله تعالى ومتعاوناً بثقة وإخلاص مع مجلس النواب والحكومات. ولقد شاءت العناية الإلهية أن لا تخيب آمال شعبنا وأن يتجلى طيب عنصره، فانقشعت غيوم الأزمة وامحت آثار المحنة بأسرع مما كان يظن، فجلت الجيوش الأجنبية عن أرضنا وعادت المحبة تشد قلوب اللبنانيين إلى بعضها(...) ثم عملنا على وضع تشريعات أساسية هدفت إلى إرساء أجهزة الدولة على أسس واضحة وسليمة، وأصدرنا في المهل المعينة لها، هذه التشريعات وستؤتي ثمارها بعدما يألفها المواطنون والموظفون.
>
> وكان يجب أن يكون آخر المطاف في المهمة التي قبلت الاضطلاع بها، تأمين تمثيل نيابي واسع فيدخل إلى الندوة عدد كاف من ممثلي الفئات اللبنانية جميعها، فلما رأينا جو البلاد مهيأً لمثل هذا العمل أقدمنا عليه، وانتخب الشعب المجلس الجديد.
>
> والآن، وقد توفرت الأسباب لعودة الحكم إلى دورته الطبيعية أعتبر أنني قمت بالواجب

> الذي من أجله أولتني الأمة ثقتها، وأنني أنجزت المهمة التي أخذتها على عاتقي. لذلك، قررت، وأنا مرتاح الضمير، أن أعتزل منصب الرئاسة، مفسحاً في المجال أمام ممثلي الأمة لينتخبوا منذ مطلع عهد مجلسهم الجديد رئيساً جديداً للدولة(...)

ولم تنته إذاعة بيان الاستقالة الرئاسية حتى ضجت البلاد من أقصاها إلى أقصاها وهرع تسعون نائباً والعديد من الشخصيات من بينها بعض رموز المعارضة مثل عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده إلى منزل الرئيس في جونية، ونزل الناس إلى الشارع يطالبونه بالعودة عن استقالته ويؤكدون له دعمهم لمشروعه الإصلاحي. كنتُ من بين النواب والسياسيين الذين تركوا كل شيء وحضروا في الحال إلى منزل الرئيس وهم مذهولون، لإبلاغه بأنهم سيتقدمون بدورهم باستقالاتهم من مواقعهم إن هو أصر على الاستقالة. في ذلك اليوم الحار، غص بنا منزله الصغير في جونية الذي شهد الكثير من الكلام والمناشدات والإشادات بالرئيس وبمشروعه الإصلاحي المرفقة بتمنيات بعودته عن الاستقالة.

عند الثامنة إلا خمس دقائق مساء، سحب الرئيس شهاب استقالته، وأعلنت الإذاعة في الساعة الثامنة أن رئيس الجمهورية نزل عند رغبة ممثلي جميع الكتل النيابية والتظاهرات الشعبية ورأى أن «من واجبه أن يستجيب لتمنيات الأمة وممثليها ووافق على إكمال عهده». وفي اعتقادي أن الرئيس قرر الاستقالة ليقول، لمن كانوا يعتبرون أن مجيئه هو فقط لتأمين الأمن وتجاوز مرحلة الاقتتال نهائياً، إنه غير متمسك بالرئاسة وعلى استعداد لكي يفسح في المجال أمامهم للتقدم إلى السلطة. وأستطيع أن أجزم أن الرئيس شهاب لم يتوهم من الدعم الكبير الذي أظهرته الطبقة السياسية له. فقد أخبرني الرئيس الياس سركيس فيما بعد أن الرئيس قال له، في نهاية ذلك اليوم الطويل، بعد رحيل السياسيين من منزله: «كما رأيت، يريدونني أن أبقى في الرئاسة ووعدوني كلهم بتأييدي في تنفيذ مشروعي الإصلاحي، ولكني لست مخدوعاً، أعتقد أنهم لن يدعوني أحقق ما أصبو إليه».

تحدثت مع الرئيس فيما بعد عن أسباب إقدامه على الاستقالة، وقد أخبرني أنه اعتبر حينذاك أن مجلس النواب انتخبه للقيام بمهمة إعادة البلاد إلى الاستقرار والنظام بعد أحداث سنة ١٩٥٨، وأنه أنجزها بإجراء الانتخابات النيابية سنة ١٩٦٠. وقد رأى بالتالي أن عليه العودة إلى المجلس النيابي لمعرفة ما إذا كان لا يزال يرغب في بقائه في سدة الرئاسة الأولى بعدما أتم المهمة الموكلة إليه، تماماً كما حصل سنة ١٩٥٢ عندما تسلم رئاسة الحكومة الانتقالية وأمّن عملية إجراء الانتخابات الرئاسية بهدوء ونجاح بعد استقالة الرئيس بشارة الخوري. وقد عاد بعدها إلى موقعه في قيادة الجيش اللبناني لممارسة دوره في شكل طبيعي.

بدأت اجتماعات المجلس النيابي وشعرت خلالها بأن البرلمان يفتقر إلى الاحتراف وبأن بعض الزملاء ليسوا على المستوى المطلوب خصوصاً لناحية أسلوب التعاطي فيما بينهم فكثيراً ما كانت الجلسات تنقلب إلى مشادات كلامية حادة تصحبها كلمات نابية لا تليق بأعضاء السلطة التشريعية. لم يكن قد مضى على انتخابي نائباً شهر واحد، حتى ضجت البلاد بأخبار وزير في الحكومة قيل في حينه إنه كان يستفيد من موقعه في شكل غير مقبول ويتصرف بالسلطة على هواه. انزعجت جداً من هذه الأخبار، وتوجهت إلى الرئيس شهاب وأخبرته بما سمعته. فقال لي: «عندي ملف على طاولتي يتضمن معلومات أكثر من التي بحوزتك، ماذا تريدني أن أفعل، هل أقول له اذهب إلى منزلك، أو أرسل فرقة عسكرية مصفحة لتوقيفه وأتسبب بمشكلة وطنية؟ هذه القضية تعالج سياسياً، على المعارضين في مجلس النواب أن يعالجوا الموضوع سياسياً وبرلمانياً».

في نهاية الاجتماع قال لي: «أنت نائب رئيس المجلس، وعلى رغم أنك دخلت حديثاً المجلس النيابي، فإن لك احترامك، وسمعتك جيدة. لماذا لا تفكر في إنشاء كتلة نيابية تضم أشخاصاً محترمين، ويكون لكم رأي بالمسائل المطروحة والمشاكل التي تعاني منها الحكومات وتعالجونها على صعيد سياسي، فتنزعون الثقة ساعة ترون حاجة لذلك، وتغيرون حكومات إلى ما سوى ذلك من وسائل تتيحها الحياة الديمقراطية من أجل تحقيق الإصلاح السياسي». وما إن خرجت من عند الرئيس شهاب حتى بدأت بالتفكير ملياً بإنشاء كتلة نيابية تضطلع بالدور المشار إليه، وصرت أستعرض في ذهني أسماء بعض الزملاء الذين كانوا يشاطرونني الهم في إصلاح الوضع السياسي وتعزيز الحياة الديمقراطية في لبنان. وقد كانت لي في تلك الفترة مقالات ومواقف عدة تحذّر من تحكم اللامبالاة والاستهتار بالأصول الديمقراطية وقواعد العمل السياسي العصري والصحيح، وتطلق فكرة تشكيل نواة برلمانية تهدف إلى تطوير الحياة السياسية اللبنانية، ومنها مقالة نشرتها صحيفة «لسان الحال» في التاسع عشر من أيلول ١٩٦٠ تحت عنوان «معليش»، ومما جاء فيها:

(...) يبدو لي أن كثيراً من أبناء هذا الوطن يدينون بفلسفة «معليش».

الفكرة السائدة إجمالاً في أكثر الأندية السياسية اللبنانية تنطوي على نوع من الاستسلام للواقع. فمعليش إذا سادت المحسوبية على المقدرة. ومعليش إذا تغلب القوي على الضعيف صاحب الحق. ومعليش إذا قامت الزعامة على الاستسلام المنافي لأبسط قواعد الكرامة الإنسانية. ومعليش إذا كان هناك فئات محرومة لا يسمع أحد صوتها. ومعليش إذا تفشت الرشوة. ومعليش إذا كان وراء كل صفقة فضيحة، ووراء

أكثر التدابير الإدارية مصالح خسيسة تتستر بستار المصلحة العامة. ومعليش إذا كان الموظف فاسداً(...)

أما المنضوون تحت راية «المعليش» فمنهم من يؤمن بها ما دام هو وأتباعه يستفيدون، ومنهم من يسلم بها على مضض اعتقاداً منه أن هذا الواقع ليس إلا انعكاساً لذهنية اللبنانيين، وأنه من الصعب، بل من المستحيل أن يتغير اللبناني الوسط بين ليلة وضحاها.

(...) النظام الذي يعيش فيه لبنان هو نظام شبه برلماني. أي أن البرلمانية اللبنانية لا تستحق هذه التسمية إلا لأنه ليس في المؤلفات الدستورية باب خاص لتعريف النظام اللبناني أو ما يماثله. فلبنان ينفرد في هذا النظام، والبرلمانية التي نمارسها بعيدة عن البرلمانية الحقيقية، هذا فضلاً عن أن مجلسنا النيابي لا يزال في معظمه مجموعة وجهاء بالمعنى الذي نبذته الشعوب المتحضرة.

فإذا لم يكن من قوة موجهة لهذه الديموقراطية، سواء من داخل المجلس أم من خارجه، فإنها تفقد كل معنى وتغدو فوضى عامة، والجميع يقدرون نتائج هذا التدهور وخصوصاً في بلدان الشرق.

إن الفئات المفكرة لا تؤمن بأن السياسيين اللبنانيين الذين تعاقبوا في المجلس أو على كرسي الحكم قد استنفدوا طاقتهم على تقويم الاعوجاج، فلا بد إذن من محاولة مخلصة يقدم عليها أشخاص من طينة الذين يرجى منهم خير.

وبديهي أن حوادث سنة ١٩٥٨ التي يصر بعضهم على وصفها بالثورة إنما هي بعيدة عن الثورة بمفهومها الحقيقي، لأنها لم تقم على رغبة عميقة في تبديل أساليب الحكم، وبالتالي لم تؤد، ولم يكن بإمكانها أن تؤدي، إلى تغيير سياسي أو نفسي يستحق صفة الثورة.

(...) لسوف يأتي يوم، فيه تتضاءل، بل تضمحل قدرة المخلصين من مسؤولين وغير مسؤولين على التسليم بفلسفة «معليش». لكن أشد ما نخشى هو أن يحدث هذا في وقت يصعب معه العمل التوجيهي الصحيح، لأن ديمقراطيتنا تكون أصبحت في خبر كان.

بدأت بطرح فكرة إنشاء كتلة نيابية مستقلة تسهر على الارتقاء بمستوى الحياة البرلمانية في لبنان على بعض النواب الذين يقارب تفكيرهم تفكيري مثل شارل سعد وعلي بزي. وأخذنا نتذاكر معاً ونستعرض أسماء النواب الذين يمكن أن ينضموا إلى الكتلة. وراحت الفكرة تتبلور شيئاً فشيئاً إلى أن التقيت مع بعض الزملاء على فكرة إنشاء تكتل نيابي أسميناه «الكتلة النيابية المستقلة» يكرس نفسه من أجل «تعزيز الحياة البرلمانية، وهيبة السلطة، وإرساء الدولة على قواعد ديمقراطية حقيقية. وأعضاؤه ليسوا معارضين ولا موالين. وبإمكان حكومة تعلو فوق الشبهات أن تتكل على تعاوننا»، كما أعلنت في المؤتمر الصحافي الذي عقدته الكتلة في الثامن من كانون

الأول ١٩٦٠. وحضر المؤتمر عشرة من الأحد عشر نائباً الذين شكلوا «الكتلة النيابية المستقلة» وهم علي بزي، خالد شهاب، فضل الله تلحوق، رفيق نجا، شارل سعد، جميل لحود، إميل مكرزل، بشير الأعور، وابراهيم عبد الله، فيما تغيّب إميل بستاني بداعي السفر. وشغلتُ الأمانة العامة للكتلة منذ تأسيسها وحتى خسارتي في انتخابات العام ١٩٦٨.

بعد تشكيل الكتلة وإعلان ولادتها، رأينا أن من واجبنا القيام بزيارة مجاملة لبعض المواقع الأساسية في البلاد، من بينها رئيس الحكومة صائب سلام. وأذكر أنه ورد على لسان الرئيس سلام في حينه أن كتلة «المستوزرين» ترغب في زيارته، فكان جوابي عند حضورنا إلى السراي أن كتلة المستوزرين تقوم بزيارة رئيس الزاهدين. وقد تركت هذه الدعابة بعض الأثر على علاقتي بالرئيس صائب سلام الذي زاد انزعاجه مني بسبب دور الكتلة النيابية المستقلة في إسقاط حكومته الأولى.

لعبت هذه الكتلة دوراً مميزاً على مستوى التشريع والحفاظ على القيم الديمقراطية والسلوك البرلماني، واتهمنا البعض بأننا منحازون إلى العهد. في المقابل، كثيراً ما تذمّر الرئيس صائب سلام من مواقفنا، وفاتح الرئيس شهاب بموضوعنا متمنياً عليه أن يتدخل معنا لكي نخفف عيار الانتقاد للحكومتين اللتين ترأسهما في العامين ١٩٦٠ و ١٩٦١. وكان رئيس الجمهورية سألني ما إذا كنت أرغب في المشاركة في الحكومة الثانية التي ترأسها صائب سلام في الثلاثين من أيار ١٩٦١ بعدما نال الوهن من الحكومة التي شكّلها في الأول من آب ١٩٦٠. فأجبت الرئيس بأنني أفضّل عدم المشاركة لأنني ألمس بأن هذه الحكومة لن تعمّر طويلاً ولن تنجز الكثير لأن الرئيس صائب سلام دخل في خصومات مع الكثيرين من أقطاب الحياة السياسية اللبنانية آنذاك، مما نال من رصيده بعض الشيء.

ويمكنني القول إنه اعتباراً من هذه الحقبة من حياتي السياسية، أخذ فهمي للمسألة اللبنانية يتبلور وتتضح رؤيتي لواقعنا المركب ونقاط قوته ومكامن ضعفه والعوامل الخطيرة التي تهدد استقراره. وبحسب اعتقادي، فإن فهم الشهابية العميق للواقع اللبناني كان السبب الأبرز لنجاح هذه التجربة في تقديم النموذج الأكثر واقعية وفاعلية للحكم في لبنان. وفي المحاضرة التي أعطيتها في «الندوة اللبنانية»، في التاسع والعشرين من أيار ١٩٦١، تحت عنوان «تأملات في السياسة اللبنانية: أسس حياتنا الوطنية»،[2] قدمت قراءة أجد أنها لا تزال صالحة حتى يومنا هذا على رغم ما جرى من أحداث جسام وحروب ومآس وعلى رغم كل ما

٢. محاضرة ألقيت باللغة الفرنسية، منشورة في فؤاد بطرس، **كتابات في السياسة وعهد الندوة اللبنانية**. صدر الكتابان عن دار النهار.

قيل وكتب عن المسألة اللبنانية خصوصاً على مستوى فهم بعض أسباب اندلاع الحرب سنة ١٩٧٥. ومما جاء فيها:

(...) لقد بعثت أحداث سنة ١٩٥٨ يقظة في ضمائرنا بصفتنا مواطنين وأحراراً، وكم من قائل إن هذه اليقظة أصبحت مصدر أرق... فالأمر الذي لا يمكن إنكاره هو أن الميزان السياسي لم يعد يشير إلى الاستقرار المستمر، وأنه ينبغي لنا من خلال اهتزاز إبرته، أن ننظر إلى الأوضاع بعامّة، لنستخلص منها نتائج عملية وصحيحة (...)

إن الديمقراطية اللبنانية ديمقراطية سياسية تنزع إلى التحول تدريجاً إلى ديمقراطية اقتصادية واجتماعية، وهي تشكل واقعاً بفضل الاهتمام البالغ الذي توليه السلطات اليوم بعض المناطق وبعض الفئات من المواطنين، ولكن النظام البرلماني اللبناني يبدو اليوم للعقول المتطورة صورة مشوّهة للنظام البرلماني الحقيقي (...)

ولما كان رئيس الجمهورية عاملاً أساسياً في الاستقرار السياسي، وتجسيداً للوحدة الوطنية التي لها في لبنان معان أدق مما هي عليه في أي بلد آخر، فإنه يُشكّل القاسم المشترك بين مختلف الفئات اللبنانية، وينبغي له أن يحافظ على وضعه هذا.

(...) لا شك أن صلاحيات الرئيس مهمة، وينبغي له أن يلجأ إليها في بعض الظروف. ولكن الإصرار على استعمالها غالباً ما يؤدي إلى إضعاف المؤسسة الرئاسية نفسها. وفضلاً عن ذلك، يشكّل دور الحَكَم أحياناً الوسيلة الوحيدة لاستمرار اللعبة، في بلد تتعايش فيه وتصطرع ضمن نظام الحرية السياسية أشد النزاعات تناقضاً، وتنطلق فيه أكثر الشهوات تنوعاً من قيودها (...)

في الواقع، لا يتابع اللبنانيون إدارة شؤونهم السياسية متابعة جدية، باستثناء بعض ردات الفعل التي لا تثيرها إلا مسائل ذات طبيعة خاصة. وهم على خلاف ذلك، يُظهرون حساسية بالغة تجاه الموضوعات التي تتعلق بالطائفية، أو بالمصالح الإقليمية، أو المشاكل السياسية التي تختص بالعالم العربي وتجد في لبنان صدى حقيقياً. ومرد ذلك في نظري، إلى أن اللبناني لا يزال قبل أي شيء ابن ضيعة معينة، أو جماعة، أو عشيرة، أو طائفة (...)

الخطير في رأيي هو أن الدولة بشكل عام تمارس ما تسميه «السياسية»، وأن الإدارة تمارس السياسة أكثر مما تمارس الإدارة، وأن المواطنين يمارسون السياسة على طريقتهم (...) إن ممارسة السياسة بالمعنى الذي أعنيه، هي الانصراف إلى مناورات دقيقة لقلب وضع من الأوضاع رأساً على عقب، على حساب امرئ، ولصالح امرئ آخر، وهي تجميع زُمر حول أحد الأشخاص لتزوّده ما يسمى قوة شعبية، وهي استعمال الحيلة وحرب العصابات بحس نقدي لاذع حيناً، ولكن خال من الطابع البنّاء (...)

الوحدة الوطنية. لم يسبق لعبارة مثلها أن استعملت، وانتشرت، واستُغلت، ولُحنت،

استجابة لأهداف نبيلة ومشروعة، تارة، ولتغطية أخطاء وتجاوزات وإخفاقات، تارة أخرى.
ولما كانت الوحدة الوطنية منبثقة من الميثاق الوطني سنة ١٩٤٣، فهي التعبير الملموس عنه، ونتيجته الأساسية.

سيداتي سادتي.

لقد لاحظتم من دون شك أنني ذكرت ميثاق ١٩٤٣ بصفته عملاً مؤسسياً من أعمال حياتنا الوطنية، بالطريقة التي ذكرت بها الدستور، مثلاً. وفي بلد يعتمد القانون المدوّن، قد يبدو من المفارقة لمن ليس مطلّعاً على مشاكلنا، أن نجعل في مستوى واحد تسوية شفهية ووثيقة مكتوبة. ولكن المفارقة ليست إلا ظاهرياً. فإن ميثاق سنة ١٩٤٣ هو في الواقع ابتداع عرفي يمثل ما أردنا أن نكون عليه، أي المركز الهندسي لخط منحن قليل الانتظام. وأصبح هذا الابتداع ممكناً لأن رجلين يمثلان فئتيهما خير تمثيل كانا على موعد من تلك المواعيد التي تدبرها العناية الإلهية في تاريخ الشعوب، فاقتنصا الفرصة وحرصا بفضل ذكائهما وقوة عزيمتهما على إقامة دولة مستقلة.

لقد وضع رجال الميثاق سنة ١٩٤٣، أسس الوحدة الوطنية، وأسبغوا على الكيان اللبناني توازناً داخلياً، واعترافاً دولياً، ولكننا لا نجد بينهم، من حاول أن يضفي على النتائج التي يقتضيها ميثاق ١٩٤٣، شكلاً ديناميا وحيوياً (...) فقد تمت التسوية على مستوى عال، ولم يُبذل أي جهد لتترسخ جذورها في الشعب والجماهير (...)

إن القاعدة الذهبية التي ينبغي تدوينها على واجهة صرحنا الوطني، هي إرادة العيش المشترك في بلد سيّد ضمن العالم العربي الذي نرتبط به ارتباطاً وثيقاً، ولكن في جو من الحرية والليبرالية المنظمة، من أجل تأمين سعادة الفرد ورفاهه المادي والمعنوي. وستتيح هذه القاعدة، بصفتها قاعدة مقدسة لا تمس، لمهارة شعبنا وعبقريته أن تتفتحا في نطاق من السيادة، وفي جو علينا تنقيته كل يوم أكثر فأكثر.

في هذه الفترة أيضاً، ترأست وفداً برلمانياً ضم النواب عبد العزيز شهاب، وإميل البستاني، ونهاد بويز، وشفيق مرتضى، ورينيه معوض، وفؤاد نفاع، ورشدي فخر، وسليمان عرب، فضلاً عن الملحق الصحافي في مجلس النواب إحسان أبو خليل، إلى المؤتمر البرلماني العالمي الذي انعقد في طوكيو سنة ١٩٦٠. شكّل هذا المؤتمر أول مناسبة لي للمشاركة في إطار دولي يجمع سياسيين من مختلف البلدان. وعقدت اجتماعات مع عدد من أعضاء الوفود وكانت لي مداخلات في اللقاءات العامة حول الأوضاع البرلمانية والسياسة الدولية. وشملت أعمال المؤتمر زيارة للإمبراطور الياباني هيروهيتو في قصره. وعدت مع الوفد إلى بيروت وفي جعبتي خبرة جديدة واتصالات مع العديد من البرلمانيين من الدول المشاركة الذين طلبوا مني فيما بعد الترشح إلى منصب رئيس المؤتمر البرلماني

العالمي ضد المرشح السوفياتي في لقاء عقد في جنيف. وفاز بالرئاسة المرشح السوفياتي بفارق صوت أو صوتين فانتخبت نائباً للرئيس.

صدقت توقعاتي في شأن حكومة الرئيس صائب سلام الثانية. ولم تكن قد مضت ثلاثة أشهر على صدور مرسوم تشكيلها حتى قامت معارضة قوية ضدها أثارها خصوم رئيس الحكومة البيروتيون وفي مقدمهم عدنان الحكيم الذي دعا إلى التظاهر احتجاجاً على «لافتات استفزازية علّقها مناصرو سلام بحماية قوى الأمن الداخلي». وانضم ريمون إده إلى المعارضين للأداء الحكومي، وقد اتصل بي بعض هؤلاء طالبين انضمام الكتلة النيابية المستقلة إلى مطلب إسقاط الحكومة. دعوت الكتلة إلى اجتماع في السابع من أيلول ١٩٦١ تداولنا فيه في المستجدات، وأصدرنا بياناً انتقدنا فيه الطرفين لعدم تحليهما بروح المسؤولية: أخذنا على الحكومة سوء استعمال السلطة وعلى المعارضة الاستفزاز والدعوة إلى التظاهر والعنف. وكانت الأزمة كفيلة بإسقاط الحكومة لكن الرئيس شهاب قرر أن يجنبها تلك النهاية فأعطاها بعض الدفع الذي مكّنها من تجاوز قطوع السقوط في الشارع. وفيما بعد، قدّم الرئيس صائب سلام استقالته في الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩٦١.

بعد يومين من استقالة الرئيس سلام، اجتمعت بالرئيس شهاب في القصر الجمهوري فطلب مني الانضمام إلى الحكومة المنوي تشكيلها وتولي حقيبة العدل. حاولت إقناعه بعدم إسناد هذه الوزارة إليّ لأنني محام وعندي مكتب للمحاماة وهناك ملفات كثيرة لموكلين لي ضد الدولة اللبنانية، ولا يمكنني بسهولة التخلي عنهم، وإذا لم أفعل فسأجد نفسي في تناقض مع مبادئي. فقاطعني قائلاً: «نحن في حاجة إليك في وزارة العدل وأعرف أنك ستفعل اللازم لتأمين استقلالية القضاء».

أمام إصراره، طلبت أربعاً وعشرين ساعة للتفكير ووجدت أنه ليس بإمكاني إلا أن أقبل.
ومع صدور مرسوم تشكيل الحكومة في الحادي والثلاثين من تشرين الأول، تفاهمت مع الأستاذ بهيج طبارة الذي حلّ، مرة أخرى، محلي في إدارة مكتب المحاماة، على عدم قبول ملفات قضائية جديدة ضد الدولة اللبنانية أو أي إدارة عامة، وطلبت من رئيس مجلس شورى الدولة القاضي جان باز تجميد الأحكام في كل القضايا العالقة التي سبق أن تولاها مكتبي ضد الدولة والإدارات العامة، طوال الفترة التي سأقضيها في وزارة العدل، وقد تجاوب مع رغبتي. ضمت الحكومة التي ترأسها رشيد كرامي الوزراء فيليب بولس، مجيد أرسلان، فيليب تقلا، جوزف سكاف، رفيق نجا، علي بزي، عثمان الدنا، كامل الأسعد، إدوار حنين، بيار الجميل، كمال جنبلاط، رينيه معوض.

منذ اليوم الأول، وجدت الحكومة نفسها أمام مأزق التعامل مع الحكومة السورية المنبثقة من الانقلاب الذي أطاح الوحدة المصرية – السورية. فقد كانت الحكومة السورية تستعجلنا لإيفاد بعثة وزارية لتقديم التهنئة بعدما أعلن رئيس الحكومة السابق صائب سلام اعتراف لبنان بها. وفي المقابل، كنا نريد الحفاظ على علاقاتنا الجيدة مع القاهرة وعدم استثارة الشارع الإسلامي الناصري في بيروت الرافض للانقلاب ولما نتج عنه لأنه هزّ حلم الوحدة العربية الذي ولّدته الجمهورية العربية المتحدة. قررنا في اجتماع الحكومة الذي عقد في الثامن من تشرين الثاني ١٩٦١ تطبيع العلاقات مع الدولة السورية، وحاول الرئيس رشيد كرامي إيفاد مدير عام الأمن العام توفيق جلبوط لترتيب المسائل المشتركة، لكن دمشق أصرت على أن يسبقه وفد رسمي على مستوى وزاري. عندها جرى تشكيل وفد ضمني إلى الوزير رفيق نجا والأمين العام لوزارة الخارجية بالوكالة وقائد منطقة بيروت العقيد عبد القادر شهاب.

توجهنا في الخامس والعشرين من تشرين الثاني إلى العاصمة السورية حيث اجتمعنا مع رئيس الحكومة السورية الموقتة عزّت النص الذي أسمعنا بأنهم كانوا يفضلون أن يقابل النظام السوري الجديد بحماسة أكبر من قبلنا، واسترسل في شرح ما قام به المصريون من إساءات ضد الشعب السوري أثناء الوحدة السورية–المصرية على المستويات كافة. أما نحن، فأوضحنا للمسؤول السوري موقف حكومتنا مما جرى في سوريا وانعكاساته على لبنان. وقال الوزير رفيق نجا الذي كان يرأس الوفد اللبناني إلى سوريا: «أصارحك القول يا دولة الرئيس إنني أمثل في لبنان فئة صدمت بأحلامها وأمانيها عند وقوع الانفصال. إننا كنا نحلم بوحدة شاملة بين بلدان العرب ورأينا شيئاً من هذا الحلم يتحقق يوم تمت الوحدة بين سوريا ومصر. ولكن هذه الصدمة ما لبث أن عقبها تفكير في سوريا ذاتها وقلنا إنكم ولا شك أدرى بشؤونكم منا. لذلك أقول لك يا دولة الرئيس إن حلقة المطبلين والمزمرين تضيق يوماً عن يوم». كان كلام رفيق نجا متزناً ولائقاً، فلم أجد ضرورة إلا أن أضيف قائلاً: «إن جميع التيارات والفئات ممثلة في لبنان. وقد تنقسم الآراء وتتضارب عندنا ولكن أمراً واحداً يمكن أن تثقوا به هو أن عاطفتنا نحو سوريا الشقيقة لا يمكن أن تتبدل، وهي عاطفة الأخ لأخيه».

في اليوم التالي، تلقى الوزير نجا رسائل تهديد مجهولة المصدر، وألقيت قنبلة على منزله في بيروت، لم تحدث إلا أضراراً مادية. لم تؤثر التهديدات، ولا المتفجرة، على رفيق نجا وخياراته الوطنية المبنية على إيمانه العميق بلبنان ومستقبله ودوره. فقد تميّز هذا الرجل بالاتزان والاعتدال وببعد الرؤية وبفهم جيّد للواقع اللبناني وقد عمل ما في وسعه على

المساهمة في إيجاد حلول عبر الحوار لكل المشاكل التي كانت تواجه السلطة. وكنت أشعر أننا متناغمان في أسلوبي التفكير والعمل.

أول استحقاق داخلي واجهته حكومة الرئيس كرامي كان إيجاد تسوية لإضراب المحامين المستمر منذ السابع عشر من نيسان ١٩٦١ احتجاجاً على تدريس الحقوق في الجامعة العربية في بيروت خلافاً للمرسوم الاشتراعي الصادر في كانون الثاني من العام ١٩٥٩ الذي يحصر تدريس الحقوق بالجامعة اللبنانية. استند المحامون في مطالبتهم إلى المرسوم الاشتراعي المذكور الذي أقفل بموجبه الرئيس رشيد كرامي سنة ١٩٥٩ كلية الحقوق في الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة ALBA. وأخذت الأزمة طابعاً طائفياً خصوصاً بعد أن بدأت المرجعيات الدينية تعيد فتح كليات حقوق رُخّص لها بموجب فرمانات من السلطنة العثمانية صدرت في نهاية القرن التاسع عشر. حاول الرئيس رشيد كرامي حلّ نقابة المحامين فتصدينا له بيار الجميل وفيليب بولس وأنا، وأصررنا على ضرورة إيجاد حل وسط للأزمة.

في الواقع، كنت متفهماً لوجهة نظر المحامين، ولكن الوضع السياسي في لبنان حينها لم يكن يحتمل المزيد من التصعيد الطائفي في ظل استمرار شلل السلطة القضائية لأكثر من سبعة أشهر. فاجتمعت عشرات المرات مع المحامين محاولاً تدوير الزوايا. ورحت أقنعهم بأنه يمكن وضع شروط وقيود تحفظ مهنة المحاماة، ولكن لا نستطيع أن نرفض إلى ما لا نهاية إنشاء الكلية. فاقتنع بعضهم وتصلّب بعضهم الآخر. وأقر مجلس النواب في الثاني والعشرين من كانون الأول ١٩٦١ قانون تنظيم التعليم العالي في لبنان الذي حفظ للدولة حق إعطاء الإجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية.

لم يشكل هذا الحل الوسط حلاً واقعياً للمشكلة لأن المعاهد التي قررت إعادة تدريس الحقوق لم تقفل أبوابها. ورفض المحامون القانون لكن محاولة الانقلاب التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي بعد ثمانية أيام خضت البلاد ودفعت بهم إلى تعليق إضرابهم والانهماك في الدفاع عن آلاف المعتقلين الذين امتلأت بهم السجون.

الفصل الثالث

انقلاب القوميين

كان انقضى منتصف ليل الثلاثين من كانون الأول ١٩٦١، عندما جاءني اتصال من أحد كبار ضباط الجيش اللبناني يعلمني أن ثمة محاولة انقلاب يقوم بها القوميون السوريون. ونصحني بأن أترك المنزل وأمضي ما تبقى من الليل في مكان آمن ريثما تستتب الأوضاع. لم نضع الوقت، انتقلت مع زوجتي على الفور إلى منزل شقيقتها التي تقطن في مكان غير بعيد عن بيتنا. وانتظرنا الصباح لنستمع إلى الإذاعة ونعرف بعض المعلومات عمّا يجري في البلاد. ثم توجهت إلى منزل الرئيس شهاب في جونية حيث وجدته مستاء وحزيناً وسط عدد من الوزراء والنواب فتحدثنا في ما جرى وفي ما يجب فعله بعد أن كان ما كان.

بدا الرئيس منذ البداية مصراً على عدم إعلان حال الطوارئ في البلاد أو اللجوء إلى الأحكام العرفية التي يلجأ إليها عادة الرؤساء الذين ينجحون في إحباط محاولة الانقلاب ضدهم للاقتصاص من المناوئين لهم. بل على العكس، لمست منه إصراراً على التمسك بالقوانين العادية والأعراف الديمقراطية، وإعادة الهدوء إلى الوضع وطمأنة اللبنانيين بأسرع وقت ممكن.

استتب الأمن في غضون ساعات قليلة، وانطلقت القوى الأمنية في حملة مطاردة للقوميين استمرت أكثر من عشرين يوماً، وأسفرت عن اعتقال أكثر من عشرة آلاف شخص لم تتسع لهم السجون، فجرى احتجاز كثير منهم في الثكنات التابعة للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. وعاش اللبنانيون لأكثر من أسبوع في حال من الذهول والقلق لأن الانقلاب وصل إلى مشارف وزارة الدفاع ولأن حملة الاعتقالات طالت أعداداً كبيرة، وقد رافقها بعض التجاوزات

من جانب الجيش والقوى الأمنية، وهذا أمر طبيعي في ظل أوضاع مشابهة. وحكي عن تعذيب وسوء معاملة لبعض السجناء، وقد يكون بعض ما قيل في حينه صحيحاً إلى حد ما، ولكن الأكيد أيضاً أن الأمور ضُخمت كثيراً، فيما حرصت شخصياً بما ملكت من طاقة وصلاحيات على التصدي للتجاوزات وقمت بجولات ليلية مفاجئة على بعض مراكز الاعتقال للحد منها. وكنت أسعى قدر المستطاع إلى أن تكون زياراتي مباغتة حتى تؤدي إلى النتيجة المتوخاة أي فرض احترام أصول التوقيف وتأمين حقوق السجناء.

بدأت الإجراءات القانونية باجتماع طارئ عقدته صباح الأول من كانون الثاني ١٩٦٢ في مكتب مفوض الحكومة لدى القضاء العسكري القاضي جورج ملاط بحضور مساعديه والمحقق في المحكمة العسكرية منيف عويدات ومدعي عام التمييز إميل الهنود ورئيس محكمة التمييز العسكرية مسعود حنين. وقررت في الثالث من كانون الثاني انتداب الهيئات القضائية التالية:

١- القاضي نبيه البستاني للتفرغ والقيام بمهام النيابة العامة التمييزية في قضية القوميين.

٢- القاضي نجيب كفوري، مع عدد من القضاة للتفرغ للقيام بالتحقيقات الاستنطاقية.

٣- تكليف القاضي جورج ملاط ومعاونه جورج أبو مراد للقيام بمهام النيابة العامة العسكرية.

بدأت التحقيقات الأولية وكان الرأي العام اللبناني ينتظر بكل شغف النتائج التي تأخرت أشهراً طويلة. وأدركت منذ البداية أن صدقية العهد على المحك. وتساءل الجميع عما إذا كان سيتم احترام الأصول القانونية ويحظى القوميون بمحاكمات عادلة أم أنه سيتم الاقتصاص منهم تحت عنوان أمن الدولة الذي تهدد. إصراري كان منذ اللحظة الأولى على ضرورة احترام الأصول القانونية فتنشئتي في ظل القضاة الفرنسيين وممارستي للقضاء على مدى أربع سنوات، علمتاني أن نزاهة القضاء وحياديته هما المؤشر الأول على رقي الشعوب وهيبة الدول.

لذلك أعطيت التعليمات للقاضي نبيه البستاني الذي جرى تعيينه فيما بعد مدعياً عاماً أصيلاً للتمييز -بعدما تولى المنصب بالوكالة وأثبت جدارته- بالإشراف المباشر على التحقيق والحرص على الحؤول دون تجاوزات الأجهزة الأمنية العسكرية وتدخل السياسيين. وفي تلك الفترة، كان القاضي البستاني يزورني يومياً تقريباً لاطلاعي على مجريات التحقيق. وقد جاءني يوماً، والارتباك باد عليه، وقال لي إن مدير عام غرفة رئاسة الجمهورية الياس



مرافقاً الرئيس شهاب إلى مطرانية الأرثوذكس في بيروت.



في مناسبة رسمية بين الرئيس شهاب والمطران إيليا الصليبي. ويُرى بين الحضور من اليمين إلى اليسار: رشيد بيضون، جميل لحود، نقيب الصحافة عفيف الطيبي، رفيق نجا.

سركيس اتصل به من القصر الجمهوري وطلب منه بعض المسائل المتعلقة بموقوفين مما يصعب تحقيقه متسائلاً عما يفعل، فقاطعته قائلاً: «إنس الأمر كلياً واتركه لي».

اتصلت بالقصر الجمهوري وطلبت موعداً عاجلاً من الرئيس شهاب، فأُعطيت موعداً بعد ظهر اليوم نفسه. وعندما اجتمعت بالرئيس قلت له: «يا فخامة الرئيس، عندما أردت تعييني وزيراً للعدلية تأخر التعيين أربعاً وعشرين ساعة لأنني لم أكن أريد هذه الحقيبة. أنا أتفهم أن يكون للرئاسة مطلب أو ملاحظة أحياناً، لكن أن يتكلم القصر مباشرة مع القضاة، حتى قضاة النيابة، فهذا أمر لا يجوز، فإذا كانت لديكم مراجعة ما اتصلوا بي وأنا أرى إذا كان يمكن أخذها بالاعتبار والتجاوب معها أم لا». أصغى الرئيس شهاب إليّ بانتباه شديد، واستوضح مني تفاصيل شكوى القاضي نبيه البستاني، وأخذ سماعة الهاتف واستدعى مدير عام غرفة الرئاسة. وعندما دخل سركيس طلب منه الرئيس أن يستمع إلى ما لدي وكنت أفضيت به إليه قبل دقائق. وعندما أعدت كلامي وشكواي حول التدخلات مع القضاة، حسم رئيس الجمهورية الأمر قائلاً: «خذ علماً، أنت والآخرين، إذا كان لنا من مراجعة تتعلق بالعدلية فلا أحد منكم يتحدث إلى أي من القضاة بل تتوجهون إلى وزير العدل وتعرضون عليه الموضوع وهو يقول لكم انسوا الأمر أو يسأل عنه مع من يلزم وكل ما يقوله لكم تفعلونه». ومنذ ذلك الحين، جرت الأمور وفقاً للأصول. حتى إني أذكر أن مدعي عام التمييز لم تطأ قدمه القصر الجمهوري إلا لأداء القسم في حضرة رئيس الجمهورية بعدما جرى تثبيته في مركزه على رأس النيابات العامة.

وقد واجهت تجاوزات السلطات الأمنية بالحزم نفسه. ففي أحد الأيام، شكا لي مدعي عام بيروت سعيد البرجاوي صعوبة التعامل مع قوى الأمن خاصة أثناء ملاحقة القوميين لأنهم كانوا يماطلون أحياناً في الإجراءات أو في التبليغ عن التوقيفات وفي بعض الأحيان، يماطلون في إخلاء سبيل المحتجزين احتياطاً لديهم بعد صدور قرارات إطلاقهم. فجمعت في مكتبي المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء نور الدين الرفاعي ومدعي عام التمييز نبيه البستاني والقاضي سعيد برجاوي، وتوجهت للجميع بالقول: «تفضلوا، اعرضوا المشكلة». استعرض القاضيان ما يجري من إهمال أو تجاوزات من قبل القوى الأمنية فنظر الرفاعي إلي وقال: «أنت تعرف، يا معالي الوزير أن هناك ظروفاً تقتضي بعض الأحيان إطالة التحقيق». فقلت له: «يا بك، أنا لا أقبل أن تحصل هذه التجاوزات تكراراً، إذا كان عناصر قوى الأمن يتهاونون بحقوق المحتجزين، وقرارات إخلاء السبيل، فأنا أقول لك منذ الآن بأنني سأطلب من النيابات العامة أن تلاحق الضابط أو المسؤول عن التهاون بتهمة حجز حرية مواطن وبالجرم المشهود

دون حاجة لإذن ملاحقة. وإنني أطلب منك أن تنقل هذه التوجيهات لجماعتك حتى لا نتصادم فيما بيننا».

شعرت بأن المدير العام لقوى الأمن الداخلي لم يكن مرتاحاً إلى ما سمعه مني. وعلمت فيما بعد أنه زار القصر الجمهوري وانتقد موقفي معتبراً أنه يمس هيبة قوى الأمن. فاستدعاني الرئيس فؤاد شهاب، بعد أيام، إلى مكتبه، وسألني عن الأمر. وأخبرته عن شكوى القضاة المبررة وعن خطورة تجاهل موجبات القانون ومبدأ الحريات العامة والشخصية، وجددت إصراري على ضبط الأمور في تلك الظروف الدقيقة. وبدا لي أن الرئيس قد اقتنع بوجهة نظري. وقد تأكد لي ذلك بعدما عرفت لاحقاً أنه اجتمع مرة ثانية مع اللواء نور الدين الرفاعي، وقال له بأن عليه أن يراعي الظروف والأصول القانونية «وبأنه لا يجوز أن تتواجه مع العدلية».

أول تعليق رسمي على محاولة انقلاب القوميين، أعلنته في السادس من شباط ١٩٦٢، في مؤتمر صحافي في وزارة الإعلام. وفيه أطلعت الرأي العام على تفاصيل المخطط الانقلابي القومي الذي كان يهدف إلى اختطاف رئيس الجمهورية وكبار ضباط الجيش اللبناني واحتلال وزارة الدفاع ومرافق حيوية أخرى فضلاً عن إعلان إقالة الوزراء والنواب وإقامة نظام «لا يتوافق مع مبدأ احترام الحريات العام الذي يقوم عليه النظام اللبناني». وشرحتُ للرأي العام خطة الانقلابيين للحصول على اعتراف عربي ودولي بالانقلاب ومفاعيله وألمحت إلى المساعدة المالية التي تلقاها القوميون من بعض الجهات الخارجية وقد جرى ضبطها مع بعض الموقوفين. ولكنني لم أذكر أية دولة بالاسم لأنه لم تكن هناك رغبة، لدى الرئيس شهاب والحكومة، في إثارة مشكلة مع الأردن وبعض الدول العربية، على رغم أن العاهل الأردني حسين كان أعلن قبل نحو عشرين يوماً أن «الهلال الخصيب حقيقة ويشكل جزءاً مهماً من الأمة العربية».

سألني صحافي مصري من الحاضرين في المؤتمر: «معالي الوزير لو كنت صحافياً، واطلعت على معلومات تقول بأن الأموال المضبوطة هي أردنية وتسمع تصاريح الملك حسين فماذا تستنتج؟» فذهلت مع الحاضرين من هذا السؤال المباشر وظن الجميع أنني سأضطر أخيراً إلى تسمية الأشياء بأسمائها. لكن أتاني الجواب الذي أنقذني ولم يحرج الحكومة: «يا حبيبي لو كان بمقدوري أعمل صحافي ما كنت عملت وزير». فعلا التصفيق في القاعة وتمكنت من تجاوز هذا المطب. وقد أعجب الرئيس شهاب وزملائي في الوزارة بهذا المخرج الذي وفر علينا الكثير من الإحراج.

جرت التحقيقات الأولية بسرعة قياسية. وأفرجت السلطات القضائية عن آلاف المعتقلين القوميين بعدما ثبت عدم مشاركتهم في عملية الانقلاب. وفي السابع من آذار، أعلنتُ أنه لم يبق قيد الاحتجاز إلا خمسمائة وخمسة وعشرون موقوفاً أحيلوا أمام القضاء. وأصدر قاضي التحقيق نجيب كفوري القرار الظني في قضية الانقلاب في التاسع من أيار وطلب الإعدام لمائة وسبعة وتسعين شخصاً من بينهم مائة وعشرون فاراً من وجه العدالة. وارتفع عدد المتهمين إلى مائتين وأربعة وثلاثين بصدور قرارين ظنيين آخرين متعلقين بالقضية. وحُدّد الأول من حزيران ١٩٦٢ موعداً لبدء المحاكمات، في قصر الأونيسكو، أمام المحكمة العسكرية برئاسة العقيد جميل حسامي وعضوية أربعة مستشارين ثلاثة منهم عسكريون وقاض مدني واحد. وفي سياق المحاكمة، وقعت مشكلة بين العقيد حسامي وبعض المحامين من بينهم الأستاذ مخايل الضاهر، فعمد رئيس المحكمة العسكرية إلى منعهم من الدخول إلى قاعة المحكمة فتضامن المحامون وقاطعوا الجلسات. وزارني نقيب المحامين فيليب سعادة وأطلعني على وجهة نظرهم. فاضطررت حينئذ للتدخل وطلبت من العقيد حسامي إفساح المجال أمام المحامين لحضور الجلسات، لأن هذا حق مقدس لهم.

لم تمنعني الأحداث الكبيرة التي زلزلت البلاد من القيام بواجبي داخل وزارة العدل والسلطة القضائية، وفيما كانت تجري محاكمة القوميين قمت ببعض الإصلاحات في السلطة القضائية من غير أن أهمل مسؤولية الإشراف من بعيد على حسن سير المحاكمات. في مطلع العام ١٩٦٢، كان مضى على تركي القضاء خمسة عشر عاماً، لكني كنت على بينة مما يحتاج إليه هذا القطاع من دعم وتعزيز وغير ذلك من الإصلاحات والتدابير التي من شأنها أن تؤمن حسن سير العدالة وتضمن حقوق المتقاضين. فقررت في بداية الأمر أن أقوم بحملة مناقلات واسعة شملت مائة وستة وعشرين قاضياً بعد الاستئناس برأي مجلس القضاء الأعلى. وقد واجهت هذا القرار اعتراضات كثيرة في قصر العدل ولدى بعض الوزراء دفاعاً عن مصالح أتباعهم. وعندما حاول الرئيس رشيد كرامي عرقلة صدور المراسيم الثلاثة المتعلقة بالمناقلات، هددتُ بالاستقالة إن لم تتم الاستجابة لمطلبي. وبعد أخذ ورد، صدرت هذه المراسيم في الرابع والعشرين من آذار ١٩٦٢.

لم أكتف بهذا التدبير الإداري بل سعيت إلى ما يضمن تطوير الجسم القضائي وتحديثه على المدى الطويل. ورأيت أن ثمة ضرورة لوضع قرار إنشاء معهد القضاء موضع التنفيذ بغية إعداد القضاة الجدد لكي يكونوا على المستوى المطلوب وعدم الاكتفاء بتعيين محامين كلما دعت الحاجة لدى حصول نقص في عدد القضاة. وبالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى،

عملت على تنفيذ مشروع إنشاء معهد القضاء الذي تتوزع الدروس فيه على ثلاث سنوات تجمع بين النظريات الحديثة في العمل القضائي والتطبيق العملي، على أن يتولى قضاة متقاعدون وغيرهم مهمة إعطاء الدروس.

صدر مرسوم إنشاء معهد القضاء في الثامن والعشرين من آب ١٩٦٢، واعتبرت في حينه أن هذا المعهد سيحدث نقلة نوعية في السلطة القضائية اللبنانية. وبانتظار أن تبدأ الدروس وتنهي الدفعة الأولى من القضاة الجدد تخصصها، بعد ثلاث سنوات، كان لا بد من ملء فراغ كبير في ملاك القضاء. لذلك قمت بتعيين نحو ثمانين قاضياً، اخترتهم من بين المحامين، في سابقة لم تشهدها المحاكم اللبنانية لا من قبلي ولا من بعدي. غير أن هذا التعيين أثار موجة من الاعتراضات لأن نسبة القضاة المعينين فاقت ثلث عدد القضاة العاملين في الملاك، ولكني لم أتوقف عندها. وأثبتت الأيام أن معظم من عينتهم كانوا على مستوى كبير من الجدارة والنزاهة والجرأة، وقد اختير بعضهم فيما بعد لأعلى المناصب القضائية مثل فيليب خير الله ومنير حنين وغيرهما. والقاضي خير الله كان محامياً يعمل في مكتبي فاستدعيته وقلت له: «فيليب، أنت مزاجك أقرب إلى القاضي منه إلى المحامي، فما رأيك في أن تصبح قاضيا». فأجابني قائلاً: «أعتقد أنك مصيب».

أصدرت المحكمة العسكرية، في الثامن عشر من أيلول ١٩٦٢، أحكامها بحق السوريين القوميين الذين نظموا الانقلاب وحاولوا تنفيذه وقضت بإعدام تسعة وسبعين متهماً، من بينهم ثمانية وستون غيابياً. وكان من الطبيعي أن يطعن القوميون في الأحكام أمام محكمة التمييز العسكرية التي اضطر رئيسها القاضي مسعود حنين إلى الاعتذار لأسباب تتعلق بعلاقة قربى مع مدعي عام التمييز السابق القاضي إميل الهنود. استدعاني الرئيس شهاب، وسألني عمن يمكن تعيينه بالوكالة في هذا المنصب الحساس لملاحقة هذه القضية في تلك الفترة الحرجة. فقلت له إن هناك قاضياً ممتازاً يدعى إميل أبو خير يتمتع بكل المواصفات المطلوبة خصوصاً لجهة القدرة والاستقلالية والسمعة الحسنة ونظافة الكف. وأردفت: «لكن مزاجه وأسلوبه يختلفان جداً عن مزاج العسكر وأسلوبهم، ولن يكون من السهل أن يتفقا». ودخلنا في جدال بعض الشيء حول هذه النقطة، إلى أن قلت له: «أعتقد أن هذا ما علينا القيام به في سبيل مصلحة البلاد ومصلحة العهد وسيذكر التاريخ اسمك بأنه أثناء ولايتك كان القضاء مستقلاً وعادلاً ولم يقتص من خصومك لأنهم خصومك». اقتنع الجنرال بوجهة نظري وصدر مرسوم تعيين القاضي إميل أبو خير رئيساً لمحكمة التمييز العسكرية بالوكالة في الثاني من تشرين الأول ١٩٦٢.

وعندما أرسلت بطلب القاضي أبو خير الذي كان صديقاً جديراً بالثقة، واجتمعت به في الوزارة، وأطلعته على نيتي في تعيينه رئيساً لمحكمة التمييز العسكرية، أجابني: «ما هذه الهدية الملغومة التي تقدمها إليّ؟» فقلت له بلهجة واثقة: «لا تخش شيئاً، أدّ واجبك وحسب، ولن يتعرض لك أحد، وسوف أدعمك في ما ستقوم به».

لم يرق التعيين لبعض ضباط الشعبة الثانية وأركان العهد الشهابي في الجيش لأن القاضي إميل أبو خير كان معروفاً باستقلاليته وتحفظه حيال النهج العسكري. لذلك كان من الطبيعي أن تحصل اختلافات في وجهات النظر، ولكني حرصت على ألا يشعر الرئيس الجديد لمحكمة التمييز العسكرية بأي ضغط. وعملاً بالقاعدة التي اتفقت عليها مع الرئيس شهاب، كانت كل شكاوى وملاحظات قيادة الجيش تبحث معي وحدي. وبناء على رغبة رئيس الجمهورية، صرنا نجتمع في حضرته، كل أسبوعين أو ثلاثة، أنا ووفد من قيادة الجيش، لاستعراض مسألة المحاكمات الجارية. وغالباً ما كان يحضر عن الجيش قائده، عادل شهاب، ورئيس الأركان يوسف شميط، ورئيس الشعبة الثانية أنطون سعد، حاملين اعتراضاتهم على أسلوب القاضي أبو خير. أما أنا فكثيراً ما كنت أثير مسألة الضغوط الممارسة على الموقوفين، وغيرها من التجاوزات، وأدافع عن القاضي أبو خير وطريقة عمله. كان الجنرال شهاب في هذه الاجتماعات مستمعاً أكثر منه متكلماً. ولم يكن يرمي من خلال مداخلاته إلى الفصل بينهم وبيني بقدر ما كان يهمه أن يطري الجو لكي نتمكن من أن نتعايش. لم يكن ينحاز إلى وجهة نظري ولا إلى وجهة نظرهم بل كان يحاول تنفيس الاحتقان فيما بيننا خصوصاً متى كان يشعر بأنهم لا يستسيغون كثيراً أفكاري وأسلوب عمل الرئيس إميل أبو خير.

كل من عايش المرحلة التي شهدت محاولة انقلاب القوميين يذكر مدى القلق الذي ساور المسؤولين والمواطنين على السواء. وقد تعاظم هذا الشعور مع استمرار حملات المداهمة التي قامت بها الشعبة الثانية واكتشاف مخازن أسلحة وانكشاف تفاصيل المخططات التي أعدها القوميون. ومما لا شك فيه أن محاولة الانقلاب عزّزت موقف المكتب الثاني ودوره في صلب النظام اللبناني الذي بات ابتداء منذ ذلك التاريخ يشعر بأنه مهدد. وشكّل إجماع اللبنانيين على إدانة الانقلاب مظلة للشعبة الثانية للمضي في سياسة إحكام القبضة على الوضع اللبناني بحجة سدّ الثغرات التي يمكن لأعداء لبنان النفاذ منها. لكن بعض ضباط المكتب الثاني عمدوا أحياناً إلى تضخيم الأخطار التي تهدد النظام والعهد وحاولوا التدخل في تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية كما في الصحافة والجمعيات والأحزاب. تنبه رئيس الجمهورية لهذا الأمر وحاول دائماً الموازنة بين الضرورات الأمنية ومقتضيات الحياة

السياسية الديمقراطية في لبنان. وتجربتي الشخصية في ملف محاكمات القوميين أكدت لي أن الجنرال لم يكن يترك الحبل على الغارب لضباط الشعبة الثانية الذين لم يرتاحوا إلى طريقتي في الإشراف على الملف ولا إلى الثقة التي كان يوليني إياها الرئيس شهاب.

لم يكن رجال المكتب الثاني وقوى الأمن الداخلي المنزعجين الوحيدين من أسلوب عملي بل شاطرهم هذا الانزعاج في مرحلة ما الوزير كمال جنبلاط. إذ طلب مني عبر رئيس الحكومة رشيد كرامي التدخل لمصلحة بعض القوميين الموقوفين من أبناء الشوف، فلم أستجب لمطلبه. ومع تكرار هذا الأمر، بدأ جنبلاط يعبّر عن انزعاجه وساد العلاقة بيننا فتور إلى أن انقطعت، ولم يعد يكلّم واحدنا الآخر حتى في جلسات مجلس الوزراء، بعدما أخذت صحيفة حزبه تتعرض لي بالنقد الجارح، على رغم أن علاقتي به قبل ذلك كانت جيدة. إذ كنا نتبادل الآراء حول بعض المقالات السياسية أو الأدبية، وكنا نتلاقى على المستوى الفكري والثقافي. وكان يروقه التحاور معي لأنني، على حد تعبيره، لست مثل بعض الوزراء غير المثقفين الذين كان يقول عنهم: «بالكاد يقرأ الجورنال (الصحيفة) فكيف تريدني أن أتكلم معه وعن ماذا أتكلم معه؟» لقد استخف كمال جنبلاط، في الواقع، بالعديد من رجال السياسة في ذلك الزمان. واستمرت القطيعة بيننا مدة من الزمن، إلى أن قرر يوماً السفر إلى الهند لتمضية بعض الوقت مع معلمه الروحي. وأذكر أنه في نهاية جلسة لمجلس الوزراء قال: «فخامة الرئيس، أريد أن أذهب إلى الهند حيث سأمضي نحو شهرين وهاأنذا أستأذنكم، وأستأذن مجلس الوزراء». في اليوم التالي، اتصل بي الرئيس شهاب وطلب مني أن أمر به. وعندما دخلت إلى مكتبه قال لي:

– أمس، بعد مجلس الوزراء، دخل كمال جنبلاط إلى مكتبي وإحزر ماذا طلب مني.

– ماذا طلب منك؟

– إحزر، لن تصدق ما هو مطلبه.

– ماذا يا فخامة الرئيس؟

– قال لي وأخذ مني وعداً واستحلفني بألا أسلّم وزارة الداخلية بالوكالة، أثناء سفره، إلا لك. استغربت مطلبه، وسألته لكنك لا تتكلم مع فؤاد بطرس فكيف تطلب إسناد الوزارة إليه؟ فأجابني جنبلاط: «هذا شيء وذاك شيء آخر. أنا أثق بفؤاد بطرس وهو شخص محترم ونظيف وأعلم بأنه لا يعمل إلا بحسب ما يمليه عليه ضميره. أريد من فخامتك أن تعدني بأنك ستعينه وزيراً للداخلية بالوكالة ولا تعيّن سواه». هذا ما قاله جنبلاط بالحرف الواحد.

– فخامة الرئيس(...)

– لقد وعدته، هل تريدني أن أنكث بوعدي وتسوّد لي وجهي؟

وصدر مرسوم تعييني وزيراً للداخلية بالوكالة وقمت بالواجب الملقى عليّ إلى أن عاد الوزير الأصيل بعد شهرين. فاجتمع بي وشكرني وعادت المياه إلى مجاريها بيننا. ليس من السهل العبور إلى شخصية كمال جنبلاط ووصفه بطريقة مختصرة. كان رجلاً مثقفاً يتمتع بأفق واسع وطموح كبير جداً. لعب دوراً سياسياً مهماً تخطى إطار زعامته الدرزية التقليدية. وأخذت ممارسته للعمل السياسي أبعاداً دولية وإقليمية على صعيد الاشتراكية الدولية والنظريات اليسارية وعلى صعيد العالم العربي. في المقابل، كانت له مواقف داخلية في لبنان لا تتجاوز حدود منطقته الانتخابية. كان يجوز للرجل السياسي في تلك المرحلة الاتفاق مع كمال جنبلاط أو الاختلاف معه تبعاً للظروف، ولكن لم يكن من الجائز أن ينكر عليه أنه شخصية سياسية بارزة لا يمكن تجاهلها وتجاهل دورها الأساسي في المعادلة الداخلية والإقليمية وفي المجتمع الدولي. الغريب في كمال جنبلاط أنه كان قادراً على أن يتحدث عن السياسة والتيارات الفكرية العالمية وفي الوقت نفسه أن يشتكي من النيابة العامة ويطلب وساطة من رشيد كرامي أو غيره من رؤساء الحكومات من أجل نقل موظف صغير وتحقيق مطلب مختار بلدة نائية، أو الحصول على توصية للتساهل مع ناخب في الجبل موقوف على علاقة بالقوميين. لذلك كنت أجدني قادراً على التفاهم معه عندما كان يبحث في القضايا العمومية أكثر مما كنا نلتقي في القضايا الصغيرة.

ومن التجارب التي عشتها في وزارة العدل التعاطي مع مسألة تعرض النائب نسيم مجدلاني لاعتداء شطب وجهه بالسكين. وكان رد الفعل الأول عليه من الرئيسين كميل شمعون وصائب سلام اللذين اتهما الشعبة الثانية به. في تلك الأثناء، كان شقيق الرئيس شمعون، إميل، قاضياً جزائياً منفرداً في بيروت، وقد أحيلت الدعوى إلى غرفته، بعدما أصدر قاضي التحقيق قراراً بالظن على الفاعل بجنحة. فاتصل القاضي شمعون بمكتبي في الوزارة وطلب موعداً لمقابلتي. ولما زارني سألته عن سبب الزيارة، فأجابني بأن للقضية طابعاً سياسياً وعرض لي مطلب الجهة المدعية باعتبار الفعل جناية وبالتالي عدم اختصاصه للنظر في الملف. فقلت له في الحال: «يكون للقضية طابع سياسي ما دامت خارج قاعة المحكمة، أما منذ اللحظة الأولى لدخولها تصبح قانونية فقط. الملف بيدك ويعود إليك الفصل في المسألة فإذا اعتبرت الاعتداء على المجدلاني جنحة تصدر الحكم المناسب، وإذا اعتبرته جناية، تعلن عدم صلاحيتك للنظر في هذه القضية. فلا مكان إذاً للسياسة في القضاء. لماذا تراجعني، هل درجت على التدخل معكم كقضاة؟»

انتظرت البلاد بفارغ الصبر قرار محكمة التمييز العسكرية في قضية انقلاب القوميين بين السابع عشر من كانون الأول ١٩٦٢ والخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣. وكان الرأي العام اللبناني يتوقع أن تُثبّت المحكمة حكم الإعدام. ولكني منذ البداية توقعت أن يعارض أبو خير هذا التوجه نظراً لمعرفتي بطريقة تفكيره وكنت أعول عليه حتى يأخذ قراراً بالمعنى القانوني الصرف وليس بالمعنى الانفعالي السياسي الذي كان يتحكم ببعض القضاة من عسكريين ومدنيين.

ثبتت محكمة التمييز العسكرية حكم الإعدام بحق ثمانية أشخاص فقط لكن بالأكثرية مع مخالفة الرئيس أبو خير، بعد مداولات استمرت أربعة أيام، اعتبرت قياسية في حينه، حاول خلالها الأعضاء العسكريون الأربعة إقناع أبو خير بالموافقة على الإعدام ولكن دون جدوى إذ أصر على اعتبار الجرم سياسياً. وأعتقد أن الرئيس شهاب، في قرارة نفسه لم يكن مقتنعاً أيضاً بصوابية حكم الإعدام، وقد تبين لي ذلك أولاً من خلال مناقشاتي معه حول هذا الموضوع وثانياً لأنه وافق على تعيين القاضي أبو خير رئيساً لمحكمة التمييز العسكرية المعروف بآرائه المناهضة لذهنية العسكر، وثالثاً لأنه لم يبادر إلى تنفيذ الحكم. وفي الواقع، أصدر الرئيس شهاب في اليوم ما قبل الأخير من عهده عفوا خاصاً عن القوميين الثمانية المحكومين بالإعدام بدّل فيه العقوبة بالسجن المؤبد.

وأذكر أنه في مستهل مجلس الوزراء الذي عقدناه على إثر صدور حكم محكمة التمييز العسكرية، وقبل الشروع في جدول الأعمال، قال رئيس الحكومة رشيد كرامي: «فخامة الرئيس نهنئك ونهنئ أنفسنا بأننا انتهينا من هذه القصة اللي وجعتلنا راسنا لمدة طويلة واسترحنا منها الآن وانتهت». وأثنى على هذا الكلام الوزراء كمال جنبلاط، وبيار الجميل وعلي بزي. فنظر إليهم الرئيس فؤاد شهاب وقال: « الحق معكم نشكر الله على أننا ارتحنا من وجعة الراس التي شغلت بالنا كل هالوقت، وأصبحنا قادرين على التفكير بأشياء أخرى، ولكن أريد أن أقول لكم شيئاً، إن الله كان راضياً على لبنان، لأنه لو لم يكن راضياً لما صادف أن فؤاد بطرس هو وزير العدلية في هذا الظرف المأساوي». فوجئ رئيس الحكومة وأعضاؤها بموقف الرئيس ونظروا إليّ جميعهم وهزوا برؤوسهم موافقين وسكتوا، وهم في الواقع كانوا يجهلون تماماً ما واكب هذه القضية من صعوبات ومن تنسيق بيني وبين الرئيس شهاب. ولم تكن مفاجأتي أقل من زملائي لأن الرئيس لم يشكرني مرة واحدة على عملي وعلى المجهود الذي بذلته لكي تكون المحاكمة متمتعة بقدر كبير من الاستقلالية والجدارة، وشعرت بأن الرئيس شهاب، بهذه الالتفاتة، وفاني حقي وكافأ أتعابي.

ولا بد لي، في هذا الإطار، أن أستذكر أشخاصاً ساهموا في شكل مباشر في حسن سير العدالة والمحاكمات وتنظيم وزارة العدل، وفي مقدمهم رئيس مجلس القضاء الأعلى بدري المعوشي والقاضيان شفيق حاتم وأنطوان بارود اللذان كانا يتوليان مهمة الإشراف على القضايا والاستشارات في الوزارة، وقضاة التحقيق والنيابة العسكرية الذين تولوا هذه القضية.

صحيح أن محاولة انقلاب القوميين لم تكن إلا ضرباً من الجنون لأن جميع مقومات نجاحها المحلية والإقليمية والدولية لم تكن متوفرة، لكن النتائج التي ترتبت على لبنان من جرائها كانت مؤذية. لم يكن من أمل في نجاح الانقلاب حتى لو نجحت الخطة لأن الغالبية الساحقة من اللبنانيين لم تكن لتتوافق على النظام الذي كان سينبثق منها. فبالنسبة إلى المسيحيين كانت الفكرة القومية السورية مرفوضة بوجه عام، فيما اعتبر المسلمون أن الهدف من الانقلاب كان تطويق سياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر المتحالف مع العهد الشهابي. غير أن المكتب الثاني انزلق في مطبات السياسة تحت عنوان حماية النهج مما أثار حفيظة السياسيين وفي مقدمهم عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده الذي شنّ حرباً سياسية قاسية ضد الشعبة الثانية التي اتهمها في مجلس النواب في الثامن عشر من تشرين الأول ١٩٦٢، بمحاولة «إرساء نظام بوليسي في لبنان». ابتداء من ذلك التاريخ، بدأ الرئيس فؤاد شهاب يفقد شبه الإجماع الذي تمتع به منذ وصوله إلى سدة الرئاسة الأولى. وبعد ريمون إده وكتلته النيابية، انتقل إلى المعارضة صائب سلام وحلفاؤه نسيم مجدلاني وسليمان فرنجية، ومعروف سعد وعبد الله المشنوق. وصارت جلسات مجلس النواب تشهد تبارياً في انتقاد الأجهزة الأمنية ودورها.

وفي اعتقادي اليوم أن من اتهموا العهد الشهابي بإقامة نظام بوليسي لم يكونوا يعرفون ما تعنيه اتهاماتهم بالضبط، لأنه بالمقارنة بين ما كانت تقوم به الشعبة الثانية أيام الرئيس شهاب وما قامت به الأجهزة الأمنية بين مطلع التسعينات ومنتصف العام ٢٠٠٥، تبدو ممارسات الشعبة الثانية أشبه «بالولدنات». وقد بلغني أن عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده، أشد معارضي العهد الشهابي ضراوة، اعترف في المرحلة الأخيرة من حياته أن ما كان يشكو منه، في الستينات، لا يمكن مقارنته مع ما جرى في لبنان في الآونة الأخيرة، وبأن عهد فؤاد شهاب كان بالنتيجة أفضل عهد في لبنان مبدياً أسفه لمعارضته.

ومع تسليمي بأن المكتب الثاني في عهد الرئيس فؤاد شهاب ارتكب بعض التجاوزات في تعامله مع المواطنين خصوصاً في سياق مواجهة انقلاب القوميين، ولكن شتان ما بين تلك

الأخطاء والمخطط الذي نفذ بعد سنة ١٩٩٠ وأوشك أن يقضي على الممارسة الديمقراطية بصورة مطلقة في لبنان. وفي أية حال، لا يجوز التعميم وانتقاد الأجهزة الأمنية كلها في العهد الشهابي فالأمن العام الذي كان على رأسه العقيد توفيق جلبوط، أحد ضباط الجيش المميزين، بقي بمنأى عن كل اعتراض ونقد. فهذا الجهاز الأمني قام بواجبه، على أكمل وجه، دون المساس بحقوق الفرد وحرياته، إلى حد أدى في إحدى الحالات إلى تصادم مباشر بينه وبين الشعبة الثانية في الجيش مما اضطرني للتدخل، بناء على رغبة الرئيس شهاب، وفرض الاحتكام إلى القضاء واستقلاليته للفصل في المشكلة التي كانت سبب التباين.

مما أذكره عن تلك الفترة أيضاً، قيامي بزيارة إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٦٣ دامت شهرين ضمن «برنامج عالمي للتداول الثقافي وتبادل الآراء» بعدما تلقيت دعوة من وزارة الخارجية الأميركية نقلها إليّ سفير واشنطن في بيروت آرمين ماير في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٣، موضحاً أنها توجه عادة إلى عدد محدود من الشخصيات المهمة في العالم. وفي رسالة جوابية، كتبتها، في الثاني من شباط، وافقت على الدعوة ولكن دون تحديد موعد لها لانهماكي ببعض المهام الوزارية. ثم ما لبثت أن سافرت إلى الولايات المتحدة التي اجتزتها من الشرق إلى الغرب برفقة زوجتي والأستاذ كميل نوفل، الترجمان في البيت الأبيض، الذي عهدت إليه الخارجية الأميركية مهمة مرافقتي في تنقلاتي كلّها.

اجتمعت خلال الشهرين اللذين استغرقتهما الزيارة، وكانت الأولى لي إلى أميركا الشمالية، بنظيري الأميركي روبرت كينيدي، ومعاوني وزير الخارجية، وبرئيس المحكمة العليا الأميركية الذي كان رجلاً يتمتع بشخصية مميزة، وقد دعاني إلى حضور إحدى جلساتها للاطلاع على طريقة عملها. كما التقيت عدداً كبيراً من حكام الولايات وكبار الموظفين الحكوميين وأعتقد أنه قد تسنى لي التعرف إلى النظام الأميركي ومنطقه وطريقة تفكير أهل السياسة هناك إضافة إلى بعض التقاليد المتعلقة بالحياة العامة مما أفادني كثيراً عندما توليت وزارة الخارجية فيما بعد وتعاطيت مع الدبلوماسيين وكبار المسؤولين الأميركيين.

الفصل الرابع

اسطورة التجديد

حلّ رئيس الجمهورية فؤاد شهاب مجلس النواب في الثامن عشر من شباط ١٩٦٤ ودعا الهيئات الناخبة إلى الانتخابات بين الخامس من نيسان والثالث من أيار. اتهمت المعارضة، على الفور، الرئيس شهاب بالعمل على انتخاب مجلس نيابي مطواع مستعد لتعديل الدستور من أجل إعادة انتخابه. وبرّر رئيس الحكومة رشيد كرامي قرار حل المجلس بالقول إن لوائح الشطب المعدّة في العام ١٩٦٣ لإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، لا يمكن اعتمادها بعد الخامس عشر من أيار ١٩٦٤. وتقدم كرامي باستقالة حكومته التي ضربت رقماً قياسياً في العمر، سنتان وثلاثة أشهر وتسعة عشر يوماً. وشكّل الرئيس حسين العويني حكومة حيادية من غير المرشحين ضمت عشرة وزراء للإشراف على الانتخابات.

ترشحت مجدداً في دائرة بيروت الأولى على لائحة تحالف حزبي الكتائب والطاشناق التي فازت كاملة بالتزكية، فيما كانت المفاجأة في البلاد سقوط الرئيس كميل شمعون في الشوف وعميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده في جبيل. وارتفعت أصوات، من بينها صوت البطريرك الماروني بولس المعوشي، تندّد بتدخل الشعبة الثانية في الانتخابات، وتحذّر من تعديل الدستور لتجديد ولاية الرئيس فؤاد شهاب المشارفة على الانتهاء، لأن غالبية النواب الفائزين كانوا من مؤيدي النهج الشهابي وسبق أن أعلنوا، في أكثر من مناسبة، رغبتهم في التجديد له. انتهت الانتخابات في الخامس من أيار، واجتمع المجلس الجديد، في الثامن منه، وانتخب رئيسه ونائبه ومكتب المجلس، وبعد الجلسة توجه خمسون نائباً إلى القصر الجمهوري وطلبوا من الرئيس شهاب أن يقبل بولاية ثانية. شكر الرئيس شهاب الوفد النيابي على موقفه لكنه رفض

فكرة التجديد في شكل قاطع، معتبراً أن ليس هناك أحد لا يستغنى عنه. وأمام نواب آخرين زاروه، في السادس عشر من أيار، للغرض نفسه، قال شهاب إنه يعتبر أن في إصرارهم على إعادة انتخابه إساءة بالغة إليه.

وتوالت المواقف المؤيدة لولاية شهابية ثانية، وكان أبرزها من الرئيس رشيد كرامي والوزيرين كمال جنبلاط وجورج نقاش. واجتمع مجلس النواب في السادس والعشرين من أيار ١٩٦٤ وصوت، بغالبية تسعة وسبعين صوتاً مقابل أربعة عشر، على توجيه تمن نيابي، بناء على المادة السابعة والسبعين من الدستور، إلى رئيس الجمهورية بقبول إجراء تعديل للمادة التاسعة والأربعين منه تمهيداً لإعادة انتخابه لولاية ثانية. وعارض هذا الموقف كتلة حزب الكتائب اللبنانية المؤلفة من أربعة نواب، ونائبا حزب الكتلة الوطنية، والنواب الثمانية المنتمون إلى كتلة حزب الوطنيين الأحرار. ردّت الحكومة تمني التعديل إلى مجلس النواب لإعادة الدرس مما يعني، بحسب المادة السابعة والسبعين، أن على المجلس التصويت مجدداً عليه لينال ثلاثة أرباع أصواته ويحال إلى رئيس الجمهورية الذي لم يعد أمامه إلا القبول به أو إصدار مرسوم يحل بموجبه مجلس النواب ويدعو إلى انتخابات جديدة في غضون ثلاثة أشهر. كانت غالبية الثلاثة أرباع مؤمنة لكن، إزاء الرفض القاطع لرئيس الجمهورية، انقسمت الأكثرية المؤيدة للتجديد إلى ثلاثة أقسام:

- الأول وضم كتل كامل الأسعد وجوزف سكاف وجان عزيز، اعتبر أنه لا يجوز المضي بالمسألة بعدما رفض الرئيس التجديد، والاكتفاء بانتخاب رئيس يؤمن الاستمرارية.
- الثاني، وهو الأكبر، وضم خمسة وخمسين نائباً هم في شكل عام نواب طرابلس وعكّار وصور والكورة وبعلبك والبقاع الغربي، وجبهة النضال الوطني والدستوريين والأرمن، أصر على مطلب تجديد ولاية الرئيس شهاب.
- أما القسم الثالث فكان كتلتنا النيابية المستقلة التي، تجاوباً مع موقفي، تريثت قبل إعلان موقفها من متابعة المطالبة بالتجديد مع تأييدها فكرة انتخاب رئيس جديد للجمهورية يحافظ على النهج الذي أرساه الرئيس فؤاد شهاب.

في هذه الأثناء، قام رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد بزيارة إلى رئيس الجمهورية وفاتحه برغبة الأكثرية النيابية في التجديد له، وسمع منه مباشرة رفضه القاطع لها. ثم ما لبث أن دعا، في السابع والعشرين من حزيران، النواب إلى القبول بما يطرحه الرئيس شهاب من انتخاب لرئيس جديد للجمهورية يستكمل ما شرع العهد الشهابي بتنفيذه، ولم يبد حماسة لعقد جلسة تشريعية لإعادة التأكيد على رغبة مجلس النواب بالتعديل الدستوري بغالبية ثلاثة

أرباع المجلس. إزاء مماطلة الأسعد، وجّه ثلاثة وخمسون نائباً، في الحادي عشر من تموز، عريضة نيابية مطالبة بفتح دورة استثنائية للمجلس النيابي والمضي بمشروع التجديد إلى نهايته. استجابت الحكومة وطلبت فتح دورة استثنائية ممتدة بين الثاني والعشرين من تموز والثامن من آب، وحدّد رئيس مجلس النواب جلسة تشريعية في الثلاثين من تموز. وفي اليوم المحدد، تغيبت المعارضة والكتلة النيابية التي يرأسها الأسعد ولم يكتمل النصاب وسقط نهائياً مشروع التجديد لرئيس الجمهورية.

واكبتُ عن قرب مسألة التجديد مذ أن بدأ طرحها جدياً، لأن الصحف أثارت الموضوع منذ الخامس والعشرين من آب ١٩٦١، وقد ردت عليها أوساط الرئيس شهاب، في حينه، بأن رئيس الجمهورية ليس في وارد التجديد أو التمديد وأنه كتب على مفكرته الشخصية بتاريخ الثالث والعشرين من أيلول ١٩٦٤ كلمة واحدة: حرية. ومع اقتراب موعد الاستحقاق الدستوري، صار الحديث عنه يأخذ حيزاً أكبر من المناقشات. وعندما طرحت فكرة العريضة النيابية لجمع تواقيع لعريضة التجديد، بدعم من قيادة المخابرات، ذهبتُ إلى الرئيس شهاب وتحدّثنا في الموضوع فسألني:

- هل تتمنّى لي التمديد؟
- صدقاً، لا أدري.
- في الواقع، أنا لا أفكّر في هذا الأمر مطلقًا.
- ما هذه العريضة التي تُعدّ إذًا؟
- دعهم يفرّجون عن أنفسهم، ولا تنس أن لهذه العريضة مفعولاً واحدًا جيدًا لا أكثر.
- وما هو هذا المفعول؟
- إنّها سوف تحول دون وصول رئيس للجمهورية من الطرف الآخر يخرّب كل ما أنجزناه، وهذا أهمّ ما في الأمر.

كان همّ الرئيس شهاب أن يتم الحفاظ على ما وضعه من أسس لإنشاء دولة حديثة وبناء مؤسسات مثل مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والضمان الاجتماعي ومصرف لبنان إلى ما سوى ذلك من دوائر رسمية أنشئت لعصرنة الدولة وأجهزتها. ورأى بعض معاوني الجنرال أن تجديد الولاية هو الحل الوحيد حتى لا يذهب كل ما بناه العهد الشهابي أدراج الرياح. بيد أن الرئيس استبعد هذا الخيار الذي يمثل في رأيه خروجاً على مذهبه السياسي القائم على التجرد واحترام روح الدستور وليس فقط نصه، وهو الذي اشتهر بالتزمت في ما خص الالتزام «بما يقوله الكتاب».

أما دافعه الآخر لرفض خيار التجديد فكان ما حصل مع الرئيس بشارة الخوري الذي انتهى عهده في شكل مأساوي على رغم كونه أبرز من عمل على إنهاء الانتداب الفرنسي واستقلال لبنان. وكثيراً ما استذكر أمامي لقاءه الأخير مع الرئيس بشارة الخوري في القصر الجمهوري قبل أن يضطر إلى الاستقالة واصفاً الألم الذي كان يعتصر قلبه وهو يرى ليس فقط أن حكمه قد انهار بل أن رصيده الكبير قد ضاع أيضاً. ولم تكن عزة نفس الأمير فؤاد شهاب لتسمح له بمجرد التفكير في المضي بمخاطرة قد تفضي به يوماً إلى مصير مماثل لمصير الرئيس الخوري، أو تجعله موضع اتهام من قبل الطبقة السياسية التي كان لا يخصها بتقدير كبير بالسعي وراء الرئاسة والمناصب.

غير أن هاجس الحفاظ على ما أنجزه واستكماله جعله يصغي إلى طروحات القائلين بضرورة التجديد ولا يعارض العملية علنياً إلى أن اقتربت المسألة من خواتيمها، على رغم أنه لم يبد أمامهم حماسة أو موافقة على الأمر. وكان الرئيس رشيد كرامي والوزير كمال جنبلاط وضباط المكتب الثاني من المتمسكين بشدة بفكرة الولاية الثانية لشهاب وأصروا على متابعة العملية إلى النهاية علّه يستجيب لمطلبهم إن أصرّ مجلس النواب على تمنيه في تعديل الدستور بأغلبية ثلاثة أرباع المجلس. وقد يكون هؤلاء افترضوا أنه لن يبادر إلى حلّ المجلس المنتخب قبل أقل من شهرين.

ترك الرئيس شهاب عملية التجديد تسير، على رغم إصراره على رفضها، لأنه أراد أن يظهر للعلن شبه إجماع اللبنانيين على تأييد ما أنجزه العهد، الأمر الذي سيجعل الطبقة السياسية تسلّم له بلعب دور أساس في استحقاق انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وربما أراد من خلال ذلك أيضاً أن يعطي دليلاً جديداً على تجرده وترفعه عن المناصب برفضه التجديد الذي قُدّم إليه من دون صعوبة، وبشبه إجماع شعبي وسياسي حقيقي لم يتوفر لأي رئيس آخر للجمهورية.

رافقت الوفد النيابي الكبير إلى القصر الجمهوري بعد انتخابات رئاسة المجلس وصوّتُ لمصلحة التجديد، مع يقيني بأنه لن يقبل به وذلك لأنني من مؤيدي سياسة الرئيس شهاب ولأنني رأيت في الخطوة نوعاً من إعلان التقدير والاعتبار لهذا الرجل المميز الذي أعطى لبنان الكثير من قلبه وفكره، وأعطى اللبنانيين عهد استقرار وازدهار وأملاً في بناء دولة حديثة تعامل الناس كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ولا يكون ولاؤهم إلا لدولتهم.

إسقاط الرئيس شهاب لخيار التجديد، وضع جميع أعضاء الفريق الرئاسي أمام مسؤولية إيجاد الرئيس العتيد للجمهورية الذي يحمل على منكبيه مهمة استمرار النهج الذي أرساه.

وبعدما كانت الآراء متفقة على التجديد، انقسمت حول هوية الخلف: الجيش وبخاصة الشعبة الثانية، أرادا النائب عبد العزيز شهاب، بعض آخر من أهل السياسة، فكّر بوزير الاقتصاد والتصميم فؤاد عمون وآخرون بالنائب جان عزيز. وأخذت الصحف تتداول أسماء بعض الشخصيات السياسية الشهابية كمرشحين للرئاسة مثل النائب جميل لحود ووزير التربية شارل حلو، فيما اكتفى رئيس الجمهورية الذي شارفت ولايته على الانتهاء بالتفرج على ما يجري من غير أن يقول كلمة واحدة.

أول من راجعني في خصوص ترشيح شارل حلو كان الشيخ ميشال بشارة الخوري الصديق المشترك بيني وبين حلو، فأخبرت صديقي ميشال بأنني كنت أفكر أيضاً فيه، واجتمعنا نحن الثلاثة في منزل الأخير ثم أخذت الاجتماعات بيننا تتوالى تحضيراً لمعركة الرئاسة.

في هذه الأثناء، أعلن رئيس حزب الكتائب اللبنانية بيار الجميل ترشيح نفسه للرئاسة الأولى، وبدا أنه يتوقع مني أن أؤيده باعتبار أنني متحالف معه في الانتخابات النيابية. ولكني استمريت بدعم شارل حلو ليس بسبب الصداقة التي ربطتنا بل لأنني اعتبرت أن الظرف دقيق جداً ويتطلب مجيء شخص يراعي التوازنات القائمة، ولا يثير حساسيات، ويتمتع بعلاقات دولية قوية خصوصاً مع الفاتيكان وفرنسا، ولا يشكل تحدياً لأحد ولأن تولي رئيس حزب الكتائب اللبنانية منصب رئاسة الجمهورية، في ذلك الوقت، بدا لي في غير محله فضلاً عن أنه مستحيل. وقلت لبعض المسؤولين الكتائبيين الذين فاتحوني بالموضوع: «إنني أقدّر الشيخ بيار، وأنا رفيقه في انتخابات بيروت ولكن لا يمكن أن تؤول رئاسة الجمهورية إلى كتائبي أو أي حزبي آخر. فلبنان يبطل أن يكون لبنان إذا وصل كتائبي إليها أو شخص من النجادة إلى رئاسة الحكومة». وقد تسبب موقفي الداعم لشارل حلو ببرودة بيني وبين بيار الجميل دفعت ثمنها لاحقاً في الانتخابات النيابية في العام ١٩٦٨.

اجتمعت بالرئيس فؤاد شهاب واستعرضنا أسماء المرشحين فاستبعد تلقائياً اسم النائب عبد العزيز شهاب لا لسبب إلا لأنه من آل شهاب. كان يخشى بأن يتهم بالسعي إلى إعادة تأسيس إمارة شهابية مقنّعة. واستبعد أيضاً ترشيح الوزير فؤاد عمّون لأنه من دير القمر ولا يتمتع بنفوذ شعبي في منطقة يحوز فيها الرئيس السابق كميل شمعون شعبية واسعة، مما قد يجعله عرضة للخضوع للنفوذ الشوفي المنافس أي لكمال جنبلاط، وبالتالي للرئيس المصري جمال عبد الناصر، وهذا أمر كان يخشاه الرئيس شهاب. أما بيار الجميل فكان رئيس الجمهورية يرى أن ترشيحه سيكون استفزازاً للشارع الإسلامي وتحدياً له وأن عليه البقاء

كقوة مسيحية تحافظ على التوازن وتمكّن الرئيس العتيد من أن يحكم من غير أن يكون خاضعاً لضغوط الشارع الإسلامي ذي الامتدادات الناصرية. ولم يتبق في سلة المرشحين الجديين سوى شارل حلو الذي يتمتع بالصفات المشار إليها آنفاً. فاستحسن رئيس الجمهورية فكرة ترشيحه لأنه اختبره لفترة في رئاسة مجلس السياحة ثم في الحكومة واعتقد بأنه مقتنع بالسياسة الشهابية في الحكم وبأنه بالتالي سيتبناها خلال ولايته ويعمل بموجب مبادئها.

سألني الرئيس شهاب عما إذا كان النواب سيسيرون بانتخاب حلو رئيساً للجمهورية فأجبته بان رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد سيتبناه لأن مطلبه الأساسي هو ألا تصب التطورات في مصلحة انتخاب عبد العزيز شهاب الذي يعارضه بالمطلق، وبالتالي يمكن الحصول بسهولة على موافقته على شارل حلو. ورويت للجنرال، في شكل ملخص، ما جرى بين الرئيس الأسعد وبيني عندما زرته في بحمدون قبل أيام، وأخبرته أنني لم أقل له إن رئيس الجمهورية يستبعد عبد العزيز شهاب حتى أترك الأمر معلقاً وأبقي الرئيس الأسعد على استعداد للمساومة لكي يحول دون وصول من لا يريده إلى الرئاسة الأولى.

استمع الجنرال بسرور وأنا أقول له إنني أعالج المسألة على الطريقة اللبنانية، وأعطى موافقته على انتخاب شارل حلو خلفاً له مع الإشارة إلى أنه يترك للنواب بالنتيجة حرية انتخاب من يرونه مناسباً وأهلاً لمسؤولية استكمال تنفيذ مشروع بناء الدولة. وأستطيع أن أجزم أنه، على عكس ما اعتقده البعض، لم يحصل استمزاج لرأي الرئيس المصري جمال عبد الناصر في عملية اختيار شارل حلو، وأقصى ما يمكن أن يقوم به الرئيس شهاب في هذا المجال هو أن يكون قد فكّر ما إذا كان خليفته شخصاً لا يريح الرئيس عبد الناصر ولا يستطيع أن يتفاهم معه. لا بل بلغني فيما بعد، أن الرئيس شهاب، بعد ظهور التباين في المواقف بينه وبين خلفه، قال للنائب مخايل الدبس إنه عاتب عليّ، وعلى الوزير فيليب تقلا، والضابط توفيق جلبوط، لأننا أقنعناه بتزكية شارل حلو لرئاسة الجمهورية، فكيف يكون عبد الناصر قد اختار حلو، على ما حاول خصوم الشهابية تصويره في ذلك الحين؟

بعد الاتفاق مع الرئيس شهاب، اجتمعت مع رئيس مجلس النواب كامل الأسعد وقلت له: «هناك أمل في الحؤول دون وصول عبد العزيز شهاب إذا تمكنا من تأمين توافق على شارل حلو»، فأبدى موافقته في الحال، ودعا النواب، في السابع من آب، إلى جلسة انتخاب رئيس للجمهورية في الثامن عشر من الشهر عينه. وعقدنا، كنواب مؤيدين للنهج الشهابي اجتماعات عدة للتفاهم على مرشح واحد ندعمه للرئاسة. والتقينا، ثلاثة وخمسون نائباً، في



الرئيس شهاب، صبري حمادة، رشيد كرامي، فيليب تقلا، علي بزّي، فؤاد نجّار، فؤاد بطرس.



الكتلة المستقلة تخرج من الاستشارات النيابية الأولى في عهد الرئيس حلو (١٩٦٤/٩/٢٥)

الثالث عشر من آب، في منزل شارل سعد وتعهدنا خطياً بالالتزام بالمرشح الذي نتفق عليه. وبعد ثلاثة أيام اجتمعنا في فندق الكارلتون وأعلنا دعم وزير التربية شارل حلو ليكون الرئيس الرابع للجمهورية بعد الاستقلال، والرئيس الثاني للمرحلة الشهابية.

اجتمعنا في ساحة النجمة في اليوم المحدد، وفاز شارل حلو في الدورة الأولى بشبه إجماع النواب، وحاز اثنين وتسعين صوتاً مقابل خمسة أصوات لبيار الجميل الذي أصر على الاستمرار في ترشحه «من أجل المبدأ» الديمقراطي ووجدت في صندوق الاقتراع ورقتان بيضاوان. تميزت الجلسة الانتخابية في البرلمان بالهدوء الذي يلي العاصفة، إذ كانت البلاد قد عرفت في الشهرين اللذين سبقا الانتخابات الرئاسية جواً من التشنج نتج عن السجالات التي دارت حول الاستحقاق الرئاسي. بعد انتهاء العملية الانتخابية، ألقى الرئيس المنتخب كلمة شكر للنواب على الثقة التي محضوه إياها، وقال إنه يعي مسؤولية أن «يخلف رئيساً كبيراً اختار أن ينسحب بعد أن أنقذ البلاد، وأرسى أسساً متينة وسليمة على المستويات الداخلية والعربية والدولية». وأعرب حلو، وكانت هذه الكلمة الأهم بالنسبة إلينا، كنواب مؤيدين للنهج الشهابي، عن التزامه «بمواصلة المهمة» التي بدأها الرئيس فؤاد شهاب.

بعدما هدأت الأجواء وقبل حفل التسليم والتسلم بين الرئيسين شهاب وحلو، زرت الرئيس شهاب في منزله الصيفي في عجلتون، وتحدثنا عما جرى في الأسابيع المنصرمة، واستشرفنا المرحلة المقبلة وتحدياتها. وفجأة، ومن دون مقدمات، قال لي: «بتعرف، إذا كان شارل حلو يحسن التصرف فإنه سيعينك وزير خارجية، أنت الآن دورك أن تكون وزير خارجية». استغربت كثيراً ما قاله، وسألته: «فخامة الرئيس، لماذا لم تعيّني أنت وزير خارجية في أيام ولايتك؟» فأجابني: «لأنك أنت لم تكن رجل سياسة، ولم تكن تعرف حقيقة الوضع السياسي الداخلي في لبنان، كي يكون المرء وزير خارجية ناجحاً لا سيما في لبنان عليه أن يعرف الوضع الداخلي بطريقة صحيحة. أما الآن وقد أصبحت تعرف تفاصيله بدقة، فإني لو كنت مكان شارل حلو لعينتك وزير خارجية. سوف أقول له ذلك».

الفصل الخامس

شهاب والشهابية

سوف يبقى فؤاد شهاب في مخيلتي ذاك المارد الذي اقترنت أحلامه ومواقفه واقتناعاته بأعمال ومشاريع ملموسة حاولت في مرحلة من الزمن وضع أسس ثابتة للبنان كدولة تؤمن تطلعات جميع أبنائه. تسلّم من سلفه زمام السلطة في البلاد وهي منقسمة ومشرذمة، تسودها أعمال عنف وأجواء من عدم الاستقرار. وسلّم خلفه دولة موحدة مستقرة قائمة على إدارة عصرية تحكمها ذهنية جديدة ويحركها حلم واقتناع بإمكانية تعايش سلمي بين المجموعات اللبنانية في تناغم وتسامح وتفاعل فتجعل من لبنان وطناً بكل ما لهذه الكلمة من معنى. قامت استراتيجية الرئيس شهاب خلال سنوات حكمه على المعادلة التالية: إشعار كل مجموعة لبنانية أن حضورها غير منتقص وأن خصوصياتها مأخوذة بالاعتبار ومحترمة، وفي المقابل، تحترم المجموعات الدولة اللبنانية بكامل مؤسساتها ككيان وطني مترفع حيادي ومستقل يعمل في سبيل الخير العام. كان مدركاً أن ما يحاوله غير قابل للتحقيق بين ليلة وضحاها وأنه يحتاج إلى فترة طويلة لكي يصبح راسخاً في أذهان اللبنانيين وملموساً في سلوكهم. وقد قال لي يوماً: «أنا لا أريد القيام بثورة لتغيير الوضع القائم لأني لا أريد العودة بالبلد إلى الوراء، بل أهدف إلى تغيير الأمور بصورة طبيعية وفي شكل تدريجي».

حاول الرئيس شهاب أن يشعر المسيحيين بأنهم يعيشون في دولة حرة، سيدة، مستقلة. لا يتدخل في شؤونها الداخلية أحد ولا تفرض عليها سياسة محاور تلزمها بالتقوقع وتجرها إلى الحرب. منذ اليوم الأول لولايته، أضحت سيادة لبنان شبه هاجس تحكم بخيارات فؤاد شهاب السياسية كلها. وابتداء من اجتماع الخيمة الشهير ورمزيته ودلالاته، تمسك بهذا التوجه

ودافع عنه بطريقة ذكية جعلت الرئيس المصري جمال عبد الناصر لا يطلب من لبنان ما يطلبه من سواه من الدول العربية، وأعتقد أن عبد الناصر أدرك أن للبنان خصائص وطاقة محددة ليس بإمكانه أن يطلب أكثر منها. والفضل في ذلك يعود في اعتقادي بمعظمه إلى فؤاد شهاب الذي عرف عبر تصرفاته السياسية ونزاهته وترفعه كيف يقنع نظيره المصري بأن يراعي الوضع اللبناني ويحترم حقه في حرية التحرك لا سيما في القضايا المتعلقة بالشؤون الداخلية، وكذلك في القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية بقدر ما هي خارج نطاق العالم العربي.

أذكر تحديداً كيف أن عبد الناصر تفهم موقف لبنان الذي لم يقطع علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا إبان الأزمة الجزائرية، ولم يحاول أن يفرض رأيه بطريقة أو بأخرى. ومن الأمثلة على تمسك الرئيس شهاب بسيادة لبنان وكرامة أبنائه ما أخبرني إياه اللواء أحمد الحاج عن طريقة وداع الرئيس اللبناني لنائب الرئيس الأميركي ليندون جونسون الذي زاره مطلع الستينات. إذ عندما خرج جونسون من مكتب الرئيس فوجئ الحاضرون أن الرئيس شهاب توقف عند عتبة باب المكتب ولم يرافق ضيفه إلى أبعد مكتفياً بالقول: «وداعاً، حضرة نائب الرئيس». وتولى كبار موظفي القصر الجمهوري مرافقة الضيف الأميركي إلى الخارج، فنظر الرئيس شهاب إلى اللواء الحاج، وكان في حينه نقيباً، وقال له: «هذا نرافقه إلى هنا فقط، لو كان الضيف الرئيس كينيدي لكنت رافقته إلى الخارج. موقع رئاسة الجمهورية ليس ملكي إنه ملككم وعليّ أن أحافظ عليه من أجلكم».

في المقابل، تفهم الرئيس شهاب نبض الشارع الإسلامي المتعاطف مع القضايا العربية الكبرى وفي مقدمها القضية الفلسطينية. والتزم خط التفاهم مع الرئيس عبد الناصر مجسد آمال الشعوب العربية وتوقها في حينه إلى نهضة في وجه إسرائيل التي يدعمها العالم الغربي. فتمثل لبنان في جميع المؤتمرات المخصصة لتعزيز القدرات العربية وشارك فيها مشاركة فاعلة وحافظ دائماً على الالتزامات والقرارات على قدر ما كانت تسمح له إمكاناته بذلك مثل تحويل مياه الينابيع التي تصب في نهر الأردن وبحيرة طبرية وإنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل وغيرها من الإجراءات.

على الصعيد الداخلي، أولى الرئيس شهاب المناطق النائية ذات الأغلبية الإسلامية اهتماماً كبيراً قد يكون الأكثر فاعلية حتى يومنا هذا، لاعتباره أن لا إمكانية لاستمرار السلم والاستقرار إن تعمقت الفوارق الاجتماعية بين اللبنانيين. ولطالما اعتبر أن من الصعب أن تطلب الدولة ولاء من لا تشعره بأنها مسؤولة عنه ومضطلعة بشؤونه ومهتمة بمشاكله ومصيره.

ومن المعروف أنه في عهد الرئيس فؤاد شهاب ولدت معادلة ٦ و٦ مكرّر في الوظائف العامة، أي اعتماد المناصفة في التوظيفات، بعد أن جرى تطبيقها في الجيش اللبناني أثناء قيادته له. وكان المسلمون قبل ذلك يشكون من طغيان العنصر المسيحي في الإدارة ويطالبون بكوتا ثابتة لإنصافهم. لم تصل المسايرة للمسلمين إلى حد التراخي، بل كان فؤاد شهاب يمارس صلاحياته كاملة وفق ما نص عليه الدستور. ولم يتساهل في الأمور الأساسية، ومن كان يتعدى حدوده اصطدم به.

حدود المراعاة للطوائف كانت تنتهي عند باب الإدارة وبالتحديد عند بوابة مجلس الخدمة المدنية المدخل الوحيد لولوج الوظيفة العامة. لقد أراد فؤاد شهاب أن يبني دولة القانون بالمعنى الصحيح حيث تكون هناك مؤسسات تعمل باستقلالية تامة ومن غير الارتهان لرجال السياسة أو الطوائف فأنشأ وحصّن مجلس الخدمة المدنية، وديوان المحاسبة، وهيئة التفتيش المركزي. ولا أذكر، طوال عهده، أن قراراً واحداً لمجلس الخدمة المدنية أو لغيره من الأجهزة تم نقضه أو تجاوزه في مجلس الوزراء الذي كان يحرص بدوره على تعيين أناس موثوق بعلمهم ونزاهتهم في هذه المناصب الحساسة. وكان الرئيس شهاب يجيب عندما يراجعه أحد بقرار ما اتخذته هذه الهيئات، بالقول: «إنهم يعرفون ما يقومون به». وفي مجالسه الخاصة كما في الاجتماعات الرسمية، كان يشدد على أهمية استقلالية أجهزة الدولة ويحض الجميع على احترامها معتبراً أن احترام المسؤولين للقانون هو ما يصنع هيبة الدولة وليس فقط احترام المواطنين له. وأذكر أن وزيراً ونائباً كسروانياً أعرب عن انزعاجه، على هامش أحد اجتماعات الحكومة، لأن قوى الأمن الداخلي حررت محضر ضبط بحقه في ساحة الشهداء لأن سيارته كانت متوقفة في مكان ممنوع، فانتفض الرئيس شهاب وقال له: «لماذا تحتج؟ تريد تطبيق القانون على الآخرين، ولا تريد تطبيقه على نفسك؟»

أما ما جعل أسلوبه في الحكم ساحراً، ومستقطباً للعديد من الشخصيات والفعاليات السياسية، فهو طبعه الشخصي الذي مهر طروحاته بخاتم الصدقية. كان فؤاد شهاب مارداً في الكبر، وعزة النفس، والوطنية، والنزاهة، لكنه في المقابل، لم يكن متعجرفاً، بل لطيفاً ومهذباً ومتواضعاً إلى أقصى الحدود. تميّز بالتحفظ وبحفظ الحدود بينه وبين الآخرين، فلم يكن يعطي سره بسهولة. لم يكن خجولاً ولا وقحاً فظاً، كان يتكلم باتزان فيقول الحقيقة دون أن يجرح، ويحلّل الأمور بترو، وبُعد نظر، وما لم يكن يعرفه وغير متأكد من معلوماته حوله لا يتكلم فيه إلا بعد أن يشبعه درساً. وفي ما خص علاقاته مع الناس، أظن أن تقويمه للأشخاص على وجه الإجمال لم يخطئ. ولم يتوقع من الإنسان

أكثر من طاقته وقلّما شعرت بأنه توهم أو بالغ في توقعاته. عندما كنا نجلس معاً، كان يجري تقويماً لأداء الوزراء المشاركين في الحكومة، ولطالما اتسم تقويمه بالعدل والمنطق المعقول فكان لا يتهجم ولا يقسو عليهم، وفي الوقت عينه، لم يكن متساهلاً معهم. ومن مميزاته أيضاً التجرد، ومراعاة المبادئ القانونية بكل دقة، والتقشف فلم يحب السهرات والحفلات والدعوات على مختلف أنواعها، وكانت حياته أقرب إلى التنسك، حتى إنه دُعي في وقت من الأوقات، «ناسك صربا». وكان هاجسه الدائم أن يستفيد لبنان من تجارب دول العالم المتقدم وأن يشغل مكاناً متقدماً في الأسرة الدولية.

باختصار شديد، تلك كانت ذهنية الرئيس شهاب واستراتيجيته في الحكم التي على أساسها نشأ عليها ما عرف بالنهج الشهابي أو بالشهابية التي صارت، على الأقل بالنسبة إلينا، نحن من آمنا بأسلوب عمل فؤاد شهاب، مذهباً في السياسة ومثالاً في الأخلاق والتجرد والترفع التي يفترض أن يتحلى بها كل وافد على الشأن العام. حاول أخصام الرئيس فؤاد شهاب أن يشوهوا صورة عهده وأن يلصقوا به زوراً أنه كان عهد طغيان الأسلوب العسكري والمخابراتي على الحياة السياسية. ولكن أمانة للتاريخ لم ألمس يوماً أن الرئيس شهاب حاول أن يفرض طريقة تفكير العسكريين بل أراد أن يستوحي السياسيون من الحياة العسكرية روح الانضباط والالتزام والعمل الجماعي والتضحية من أجل بلدهم في وطن طالما اتصف سياسيوه بالمزاجية والأنانية والشخصانية والتضحية بالوطن من أجل مصالحهم ومستقبلهم السياسي.

ولا أزال متأكداً من أن خريطة الطريق لبناء الدولة اللبنانية الحديثة والقوية والوطن الذي يعيش فيه جميع أبنائه في استقرار ورفاهية لا يمكن أن تكون إلا متطابقة مع تلك التي وضعها فؤاد شهاب والتزم بتطبيقها أثناء ولايته الرئاسية. نجح الرئيس شهاب في وضع الدعائم الصحيحة والمتينة لكن المشكلة أن رواسب أحداث العام ١٩٥٨، والظروف التي سادت المنطقة في العصر الناصري، لم تسهل توطيد الوفاق الوطني الحقيقي. فبقي كل شيء سطحياً، واستمر التباين في العمق في المواقف والآراء حول المسائل الكبرى. حاول الرئيس شهاب دائماً أن يراعي هذا الوضع بانتظار أن تترسخ روح المواطنية عند اللبنانيين ويتعزز الشعور بالانتماء إلى الوطن. كانت هناك رؤية ورغبة عند الحكم في كل ذلك، لكن الشعب لم يكن ناضجاً لهذا الأمر، فيما الطبقة السياسية، بوجه عام، التي كان يسميها «بأكلة الجبنة» لم تكن ناضجة وطنياً ولم تكن مستعدة للتضحية بالمصالح الشخصية والحزبية الضيقة في سبيل الخير العام ومستقبل البلاد. وأعتقد أن جوهر المشكلة تمثل بأمرين: قصر المدة الزمنية قياساً مع



مع صائب سلام في افتتاح نادي البولينغ سنة ١٩٦١.



حجم الانجازات التي قام بها وخطط لها العهد، والتي كانت بحاجة إلى المزيد من الوقت والظروف الملائمة كي تأتي بالثمار المرجوة، من جهة، وعدم قدرة النهج الشهابي على اختراق حواجز التعبئة الشعبية التي جعلت الناس يتفاعلون كجماعات طائفية لا سيما عندما غاب العنصر الناصري وطرحت مسائل خلافية، من جهة ثانية.

وكثيراً ما كنت ولا أزال أتساءل ويسألني البعض من حولي: لو قبل الرئيس فؤاد شهاب بالتعديل الدستوري الرامي إلى إعادة انتخابه، هل كان تمكن من تحصين لبنان ضد الأزمات التي عرفها بعد العام ١٩٦٧؟ لا أدعي أن فؤاد شهاب كان وجد حلولاً لكل المشاكل التي وقعت تباعاً في لبنان خصوصاً أنه لم تحصل مشكلة كان مصدرها الأساسي والوحيد لبنان بقدر ما انعكست التعقيدات الإقليمية على الوضع اللبناني الهش والفاقد المناعة. فالظروف والمعطيات الموضوعية كانت ستؤدي إلى النتيجة عينها تقريباً، أياً كان رئيس الجمهورية. ففؤاد شهاب لم يكن يمتلك العصا السحرية التي كانت وحدها كفيلة بإنقاذ الوضع اللبناني المتجه، منذ هزيمة العام ١٩٦٧، بخطى متسارعة نحو الانفجار. ربما كان استطاع الرئيس شهاب، بشخصيته المتزنة وهيبته وتجرده، أن يخفف من حدة بعض الأمور أو يربح وقتاً ويؤخر وقوع القدر المشؤوم الذي ما لبث أن ضرب اللبنانيين، وأن يحول دون الأسوأ الذي عانينا منه في بعض المراحل.

لم يعرف الرأي العام اللبناني فؤاد شهاب في الخمسينات والستينات حق المعرفة. أما أجيالنا الطالعة فلا تعرف الكثير عن هذا الرجل الذي كانت له يد بيضاء في محاولة بناء الدولة اللبنانية وتحقيق الحلم اللبناني وترسيخ وطن يأخذ فيه كل مواطن من أبنائه حقه كاملاً من غير منة رجل السياسة وزعيم الطائفة ووساطة نافذ. وسيبقى النهج الشهابي مدرسة في الوطنية، والتجرد في سبيل الخدمة العامة، والانتماء إلى لبنان من غير أن يبدو هذا الانتماء تخلياً أو تنكراً لهوية أو ذاكرة أو تراث أو إيمان، ولكنني أتساءل عما بقي من إنجازاته.

كم من مرة، في هذه الأيام، أتذكر فيها فؤاد شهاب مترحماً ومتحسراً. وحين أفكر فيه وأقارن أداءه وإنجازاته بأداء بعض من شغلوا مناصب رفيعة في الدولة منذ ذلك الحين، أشعر بالخيبة. كان تقديري له كبيراً خلال الفترة التي عملت فيها إلى جانبه، ولكن بعد كل هذه السنوات، أستطيع القول، بكل ثقة، إنني لمست لمس اليد أنه أكثر المسؤولين تمتعاً بوضوح الرؤية في مجال فهم الواقع اللبناني واستنباط مشاريع حلول للمشاكل التي تطرحها التعددية الطائفية والثقافية والحزبية والاجتماعية. وفي استعراض لكل العهود الرئاسية منذ

الاستقلال إلى يومنا هذا، نجد أن الرئيس فؤاد شهاب هو الرئيس الوحيد الذي باشر مشروعاً واضحاً لبناء الدولة وتحديثها واستمر بتنفيذه وصيانته بترفع وإيمان ومواظبة حتى الدقيقة الأخيرة من عهده على أمل توطيد الركائز التي يقوم عليها الوطن، كما سعى للمجيء بخلف يمضي قدماً في عملية استكمال تنفيذ المشروع.

وأود أن أختم هذا الفصل بفحوى حديث جرى بين الرئيس شهاب وبيني في أحد الأيام لدى استعراضنا الطاقات الوطنية لبعض أفراد الطبقة السياسية والمعايير التي يعتمدونها في عملهم، فكانت النتيجة أننا عجزنا عن إيجاد جواب عن السؤال التالي: «أين السياسيون الذين إذا ما اصطدمت مصلحتهم الخاصة بالمصلحة العامة يعطون الأفضلية للثانية؟»

إن فؤاد شهاب يستحق أن يُصنّف في طليعة رجال الدولة، وهؤلاء قلة في لبنان. وإذا أردنا اختصار ما يؤهله لهذا المقام نقول إنه عمل في سبيل لبنان الغد والأجيال القادمة مزاوجاً بين الواقع والحلم معتمداً التخطيط في الحقلين الاجتماعي والاقتصادي، مما حدا بالبعض إلى القول إن فؤاد شهاب هو من أدخل الهم الاجتماعي إلى السراي في لبنان بعدما كان غريباً عنه.

كان فؤاد شهاب جندياً من جنود الجمهورية، وأحد أنصار الديمقراطية. وربما جعله إيمانه بالمؤسسات يتألم من عيوبها وتقصيرها، ويتمنى بشدة أن يراها تتكيف، في نطاق الشرعية المؤسسية، وإجماع الأغلبية، مع مقتضيات التطور في عصرنا. وكان الرجل يخفي وراء تحفظه المطبوع بالحياء مروءة قلّ نظيرها، وكان الجذاب، الوفي، الصادق، الشديد الاحتشام والشهامة، الذي يجتنب غالباً الكشف عن دخيلة نفسه، بفضل نمط تفكيره وأجوبته الفولكلورية الحاضرة، فكان على محدثيه إدراك ما يستأثر باهتمامه، واكتشاف ما يشعر به. وقد حاول ذلك الكثيرون ولكن لم يفلح إلا من كان ذا حدس سليم، ولطالما افتخرت بأني كنت في عداد القلة التي كان لها حظ أن تكون من معاوني رئيس كبير للجمهورية، بشهادة خصومه قبل أصدقائه، هو فؤاد شهاب.

القسم الثالث

العهد الشهابي الثاني

كان لدينا أمل كبير في أن يكون عهد الرئيس شارل حلو امتداداً لعهد الرئيس فؤاد شهاب، ولكن حسابات الحقل لم تتطابق مع حسابات البيدر. صحيح أن الظروف لم تكن ملائمة، لا بل كانت صعبة للغاية، غير أن الصحيح أيضاً هو أن الرئيس الجديد لم يكن مصراً على المحافظة على النهج بصورة كاملة، وربما على كامل عدة العمل التي قام عليها العهد الشهابي. ومنذ العام الأول من ولاية الرئيس حلو، بدا أن ثمة توجهاً لديه للتمايز عن خط النهج. فتعاطف مع عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده ضد مرشحة الشهابيين نهاد سعيد، في انتخابات جبيل الفرعية التي شكّلت مناسبة لبداية الافتراق بين الرئيسين فؤاد شهاب وشارل حلو. ولكنني على رغم هذا الاختلاف، لم أتخل عن الرئيس حلو، بل سعيت إلى الإحاطة به، وتحويله عن التبرؤ من الشهابية، وفي الوقت نفسه، مساعدته على النجاح بمهمته خصوصاً عندما بدأت الأمور تزداد تعقيداً. ويمكن الحديث عن مرحلتين في عهده: ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧، وما بعدها. في المرحلة الأولى، كان الطابع الشهابي طاغياً على العهد بوجه عام، من حيث اتجاهات السياسة الخارجية والمعادلات السائدة في البلاد وطريقة إدارة الدولة، وفي الثانية، بدأ الشرخ يتسع بين الرئيس حلو والقيادات الشهابية في ظل تبدل جذري في المؤثرات الإقليمية على الواقع اللبناني.

بعد تجربة جديدة في وزارتي الدفاع والتربية في العام ١٩٦٦، أناط بي الرئيس شارل حلو حقيبة الخارجية سنة ١٩٦٨، ومنذ ذلك الحين، حصل نوع من الارتباط بيني وبين هذا الموقع، ومذّاك لم يعد يطرح اسمي للتوزير إلا وتكون الخارجية هي الوزارة المقترحة. لست أدعي أنني كنت أفضل من غيري في هذا الموقع ولكني أعتقد أن الرئيس فؤاد شهاب كان محقاً عندما قال لي ذات يوم إن وزارة الخارجية تقتضي، إضافة إلى الانفتاح على الخارج وإدراك تعقيداته، فهماً عميقاً للوضع الداخلي، وربما هذا ما نجحت فيه، وأهلني لرئاسة الدبلوماسية اللبنانية في أكثر من ظرف تاريخي دقيق ولسنوات عدة لاحقة.

الفصل الأول

تتمة العهد الشهابي

عاد الرئيس المنتخب شارل حلو، في الثاني عشر من أيلول ١٩٦٤، من مصر حيث شارك في اجتماع لجامعة الدول العربية على مستوى القمة، وانتزع قراراً، بدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بعدم دخول قوات عربية إلى لبنان من دون الحصول على موافقة برلمانه، على رغم أن السوريين والعراقيين حاولوا السير بغير هذا الاتجاه. واتصل بي، في اليوم التالي، وطلب مني أن أمر به للتداول في أمر الحكومة الأولى التي سيشكلها في عهده. وكانت صداقتي مع حلو ترقى إلى ما قبل العهد الشهابي واستمرت خلاله.

أثناء الاجتماع، أخذ يستعرض ما جرى خلال القمة العربية التي عقدت في الإسكندرية والدور الذي قام به والدعم الذي لقيه من عبد الناصر، وكنت، فيما هو يتكلم، ألاحظ فيه الميزات التي طالما لفتتني فيه. كان شارل حلو رجل فكر وثقافة، لا سيما في مجال الثقافة الفرنسية، وقد تسلّم لفترة رئاسة تحرير صحيفة لو جور، وشغل منصب وزير مفوض لدى الفاتيكان وعيّن وزيراً في حكومات عدة. فكانت شخصيته مزيجاً متماسكاً، وأحياناً متنافراً، من الصحافة والسياسة فكانت الصحافة غالبة في مزاجه تارة، والسياسة طوراً. وكان يواجه نفسه في بعض المرات بنقد صحافي لاذع، مما دفعني إلى الاعتقاد بأنه كان يتمتع بنوع من التكامل المزدوج في الشخصية. اختزن عبر سنوات المطالعة التي أحبها، الكثير من المعلومات، لكن الأيام كشفت أن جانب الفكر والتحليل لديه غلب على جانب المبادرة والإقدام حتى حجبه كلياً في نهاية الأمر. لقد بلغ حلو أعلى الهرم السياسي بفضل مواهبه، وانتقائيته فيما وفّرت عليه ظروفه العائلية والاجتماعية الشقاء

الذي يطبع سيرة المناضل، فكان من الطبيعي أن تجذبه التيارات السياسية الأكثر تعارضاً، مع ما يستتبعه ذلك من نتائج معروفة.

بعد الانتهاء من سرد مفصل لوقائع قمة الإسكندرية، تطرق شارل حلو إلى الوضع الداخلي متحدثاً عن استعداداته لتشكيل الحكومة وسألني بدبلوماسيته المعهودة:

-أية وزارة تريد؟

– لقد عدت إلى مكتب المحاماة إثر انتهاء الانتخابات النيابية والرئاسية بعد غياب عنه دام نحو ثلاث سنوات، وإذا غبت عنه لفترة أطول فسيتعرض لخسارة كبيرة يصعب تعويضها.

– لكنك تعلم أنني بحاجة إليك.

– شكراً لثقتك، فخامة الرئيس، بيد أنه من الضروري أن أنصرف إلى الاهتمام بمكتبي ولدي اتجاه لتحسينه وتطويره.

– قد يكون من الضروري أن تكون معنا في التشكيلة الحكومية الأولى التي عليها أن تتابع ما كان بوشر بتنفيذه خلال حكم الرئيس فؤاد شهاب.

– أمهلني سنتين وأنا بعدهما على استعداد لكل ما يلزم.

حاول الرئيس حلو أن يقنعني بشتى الوسائل بتوزيري، وألمح إلى أنه سيعينني وزيراً حتى لو رفضت. فقلت له: «الأمر مش وارد، إذا عينتني فسأتقدم باستقالتي، وأنت تعلم بالطبع أنني سأكون إلى جانبك في كل ما تطلبه مني». وشعرت بأن الرئيس المنتخب قد تفهم دوافعي، وانصرفت بعدما تمنيت له النجاح وأكدت مرة جديدة على استعدادي لكل مساعدة لإنجاح العهد المشرف على بدايته. وكنت آمل أن تكون ولاية الرئيس حلو، إلى حد ما، امتداداً للعهد الشهابي وأن تشهد استكمال ما قد بدأه الرئيس فؤاد شهاب، ولم أتوقع أبداً أن ينتهي على النحو الذي انتهى إليه.

بقيت خارج الحكومة حتى نيسان ١٩٦٦. انصرفت خلال هاتين السنتين إلى العمل في مكتب المحاماة وإلى الاهتمام بمسؤولياتي النيابية. فأعدت تنظيمه، وعقدت شراكة مع معاوني الأستاذ بهيج طبارة الذي برهن، خلال فترة تولّيّ وزارة العدل، عن كل جدارة وأمانة. وعملنا على توسيع الأعمال وعلى التعاون مع محامين جدّد وبذلنا الجهد الكبير لكي نحسن موقعنا المتقدم بين مكاتب المحاماة لأن السنوات التي قضيتها في الوزارة جعلت المكتب يحجم عن قبول كل الملفات المتقاضية ضد الدولة اللبنانية والإدارات العامة. أما في مجلس النواب، فقد تابعت مع الكتلة النيابية المستقلة مراقبة أعمال الحكومات التي شكلت في عهد الرئيس شارل حلو، إضافة إلى المهام التشريعية الاعتيادية.

استقال الرئيس رشيد كرامي في الثلاثين من آذار ١٩٦٦. وأجرى الرئيس شارل حلو استشاراته النيابية فسمّى اثنان وأربعون نائباً رشيد كرامي وتسعة وعشرون صائب سلام.

وفي محاولة منه للتخفيف من احتقان الانقسام النيابي حول هوية رئيس الحكومة، كلّف حلو عبد الله اليافي الذي كان رجلاً سياسياً لائقاً، حضارياً، أبعد ما يكون عن التشنج الطائفي، يتميز بالقدرة على الاستماع والتفكير ويؤمن بالحوار وسيلة لبلوغ الحلول المعقولة، ومما لا شك فيه أن خلفيته العلمية والثقافية قد طبعت أسلوبه في التعاطي مع الآخرين.

دعيت إلى المشاركة في الحكومة، وأسندت إليّ وزارتا الدفاع والتربية إضافة إلى موقع نائب رئيس مجلس الوزراء. وكان الرئيس حلو يرى أنني أصلح لوزارة الخارجية وقد فاتحني بالأمر، لكن الوزير فيليب تقلا - وكان صديقاً لي وله - عبّر عن رغبته في تولي هذه الحقيبة مرة أخيرة. فقال لي رئيس الجمهورية: «الخارجية ما راح تركب هالمرة، في الحكومة المقبلة سنرى». وصدر مرسوم تشكيل الحكومة في التاسع من نيسان برئاسة اليافي وأنا نائباً للرئيس وضمت: كامل الأسعد، وبيار الجميل، وكمال جنبلاط، وإدوار حنين، وفيليب تقلا، وبشير عثمان، وجميل لحود، وصبحي محمصاني. وأثار اختيار رئيس الجمهورية لليافي استياء بعض الشهابيين الذي رأى فيه خطوة إضافية يخطوها بعيداً عن الشهابية، بعد دعم عميد حزب الكتلة الوطنية في الانتخابات الفرعية في العام ١٩٦٥، خلافاً لرغبة الشعبة الثانية. فيما اعترض عدد من النواب على مخالفة رأي الأكثرية النيابية، وبدأ التلميح إلى ضرورة إجراء تعديل دستوري يلزم رئيس الجمهورية بنتيجة الاستشارات البرلمانية.

عاشت حكومة الرئيس عبد الله اليافي ثمانية أشهر سنة ١٩٦٦، شهدت البلاد خلالها ثلاثة أحداث بارزة: اغتيال رئيس مجلس إدارة صحيفة **الحياة** كامل مروة في السادس عشر من أيار، ووقوع أول اشتباك مسلح بين الجيش اللبناني ومسلحين فلسطينيين في الثاني والعشرين من حزيران، وتوقف بنك إنترا عن الدفع في الرابع عشر من تشرين الأول.

أثار اغتيال الصحافي البارز كامل مروة في تلك الفترة موجة عارمة من الاستياء في البلاد خصوصاً لأن من اغتالوه أعلنوا أن دافعهم إسكات معارضة مروة للرئيس المصري جمال عبد الناصر حليف الحكم اللبناني منذ أيام الرئيس فؤاد شهاب، ولكن هذا الاعتبار لم يحل دون إصرار حكومتنا على الدفع باتجاه اعتقال جميع المتورطين بالجريمة. وشخصياً تأثرت جداً لفقدان كامل مروة الذي ربطتني به علاقة صداقة.

الحدث الثاني البارز كان حصول اشتباك، هو الأول من نوعه، بين دورية للجيش

اللبناني ومجموعة مسلحة فلسطينية في الجنوب على مقربة من الحدود، أسفر عن مقتل فلسطيني وجرح آخر. وقد استفاق لبنان، صباح الثالث والعشرين من حزيران ١٩٦٦، مذهولاً على وقع هذا الخبر. يومذاك، توجهت إلى وزارة الدفاع، واطلعت على التقارير الواردة إليها من الجنوب، واجتمعت بالمسؤولين وكونت صورة واضحة عما جرى، وأشرفت على صياغة بيان رسمي صدر عن وزارة الدفاع شرح للرأي العام تفاصيل ما جرى على الشكل التالي:

صادفت دورية من الجيش اللبناني، في الساعة الحادية عشرة والربع من ليل الثاني والعشرين من حزيران، عناصر مسلحة قرب خط الهدنة مع العدو. وعندما طلبت الدورية من العناصر تسليم أنفسهم إليها، قام هؤلاء بفتح النار على الدورية التي ردت على مصادر النيران. وأسفر الاشتباك عن مقتل أحد المسلحين وجرح آخر اللذين لم تعرف هوياتهما لأنهما لم يكونا يحملان أوراقاً ثبوتية. وتم ضبط بندقية رشاش وأربعة قنابل يدوية وذخائر وخمسة كيلوغرامات من المواد المتفجرة.

أما الحدث الثالث الذي هزّ البلاد لزمن طويل، وكان له أثّر كبير على كامل القطاع الاقتصادي اللبناني، فكان توقف مصرف إنترا عن الدفع. وكان هذا المصرف الذي رأس مجلس إدارته يوسف بيدس مؤسّسة ماليّة ضخمة للغاية ذات امتدادات داخلية وخارجية، لها استثمارات في العديد من المجالات. وقد خلّف إفلاسه أثرًا كبيرًا على السوق اللبنانيّة والأوضاع الاقتصاديّة. لكنّنا تمكنّا من تجاوز الأمر بسرعة بفضل تشريع جديد أصدرناه لمواجهة موضوع المصارف التي تتوقّف عن الدفع. فمرّت تلك المرحلة بدون أيّ ضرر يذكر. أخذ البعض على الحكومة، في حينه، أنّها سمحت بسقوط مصرف إنترا، وقال بعض آخر إن بعض الدول العربية الغنية أرادت إسقاطه فسحبت ودائعها، وبعد كل هذه السنوات، أود توضيح هذه المسألة نهائيًا. في الواقع، نحن لم نكن نرغب البتة في سقوط المصرف لكن أصحابه أنفسهم، وخلافًا لما زعموا، لم يتصرفوا بشكل يدل على رغبتهم الصادقة في استمراره.

عندما نشأت المشكلة، قام أعضاء مجلس الإدارة، وكانوا بمعظمهم من رجال السياسة وأصحاب رأس المال، بمراجعة المصرف المركزي والحكومة للبحث في إمكانية ضخ الأموال للبنك، بحجة أن المشكلة مجرد أزمة سيولة. فوافقت الحكومة ومصرف لبنان على درس القضية ومراجعة موازنة المصرف وإمكاناته قبل اتخاذ القرار المناسب في صدد تأمين السيولة المطلوبة. وحضر وفد من أعضاء مجلس إدارة المصرف، برئاسة النائب نجيب صالحة، رئيسه بالوكالة، إلى مجلس الوزراء بصحبة محاميهم وطلبوا سيولة تتراوح بين مئة

مليون وأربعمائة مليون ليرة لبنانية لكي «يتمكن المصرف من أن يستمر في العمل، لأنّنا نملك الإمكانيات اللازمة ولسنا في حالة عجز مستعصية». تكلم النائب صالحة بثقة كبيرة باسم أعضاء مجلس إدارة المصرف، وكانوا جميعاً من كبار الأثرياء المعروفين في لبنان. اقتربت من رئيس الجمهورية وتكلمت معه بصوت خافت: «بما أنّ المصرف يملك الإمكانيات اللازمة، على حدّ قولهم، أقترح أن نوافق على التسليف في حال كفل أعضاء مجلس الإدارة شخصياً تسديد المبلغ للدولة».

وافق الرئيس شارل حلو على الفكرة، فطلبت الإذن بالكلام وقلت لهم: «يمكنكم تحديد المبلغ المطلوب بالضبط مع حاكم مصرف لبنان. وبما أن مصرفكم مليء ولا خطر عليه، على حدّ قولكم، سنسلّفكم المبلغ ونقوم بالترتيبات اللازمة لتسدّدوه بشكل مريح، شرط أن تكفلوا شخصياً بالتضامن إعادته إلى المصرف المركزي.» فنظر إليّ أحدهم، وقال: «نحن لا نوافق على هذا الشرط.» فسألته: «ولمَ لا؟ قلتم للتو إنّ المصرف مليء وموجوداته تفوق ديونه وإنّ المشكلة تقتصر على أزمة سيولة موقتة، فما الضرر إذًا، في كفالتكم مصرفًا مليئًا؟» فأجابني بصورةٍ عفوية وصريحة: «نحن نجهل ما هي الالتزامات التي يمكن أن يكون يوسف بيدس قد اتخذها خارج لبنان، ولا نعرف بالتالي ما قد نواجهه في المستقبل». عندها قلت له بلهجة لا تخلو من السخرية: «أنت شريكه وتجهل ما وقّع عليه من التزامات، فكيف تطلب منّا توريط الدولة في قضيةٍ كهذه وتعريضها لخسارة هذا المبلغ؟» ثم توجّهت إلى رئيس الجمهورية وقلت له: «فخامة الرئيس، بصفتي محامياً ورجل سياسة، ووزيراً في هذه الحكومة، أنا لا أوافق على التسليف، إن لم يكفل أعضاء مجلس إدارة المصرف تسديده. وفي حال ارتأت الأكثرية الحكومية الموافقة على الأمر، خلافًا لرأيي، فسأستقيل». وافق مجلس الوزراء على اقتراحي وربط إمكانية مدّ مصرف إنترا بالسيولة بكفالة أعضاء مجلس إدارته متضامنين.

وعقد مجلس الوزراء في التاسع عشر من تشرين الأول، اجتماعه الثالث في غضون خمسة أيام للبحث في أزمة البنك المذكور، وأحال إلى مجلس النواب مشروعي قانون يحملان صفة معجل مكرر الأول يرمي إلى صرف خمسين مليون ليرة من المصرف المركزي لصغار المودعين، والثاني يجيز للبنك المركزي مدّ المصارف بالسيولة وفق شروط معينة. وقرر مجلس الوزراء إعداد مشروع قانون لإعادة تنظيم القطاع المصرفي في لبنان بحيث تتعزز الرقابة على المصارف بغية حماية حقوق المودعين. وانتهت أزمة بنك إنترا بأقل قدر ممكن من الأضرار بعد أن وقعت البلاد في حال من الهلع دفعت الحكومة في السادس عشر من تشرين الأول إلى

إقفال المصارف ثلاثة أيام ريثما تهدأ النفوس قليلاً حتى لا تتفاقم المشكلة وتطال مصارف أخرى من جراء التهافت على السحوبات.

إضافة إلى هذه الأحداث الثلاثة البارزة، قمت بواجباتي اليومية في وزارتي التربية والدفاع. على صعيد التربية، أنشأت، بموافقة الرئيس عبد الله اليافي الذي كان أيضاً وزيراً للمالية، جهازاً للرقابة على المدارس الخاصة، في العاشر من أيلول ١٩٦٦. وكانت أبرز مهماته السهر على مستوى التعليم في المدارس وتقيد الإدارات بالقوانين. وسعيت، مع كبار موظفي الوزارة إلى تحديد أسعار الكتب المدرسية لحماية أولياء الطلبة من أشكال الاستغلال كافة. كما ألّفت لجنة لدرس مشروع تحديث برامج البكالوريا اللبنانية واعتماد كتب موحدة في بعض المواد في المدارس اللبنانية، وعندما اجتمع أعضاؤها وقع بينهم خلاف حول كتاب التاريخ. فقررت أن أجتمع معهم مع أنني كنت عازماً على ألا أحضر هذه الاجتماعات، وشاركت في سلسلة لقاءات محاولاً أن أشكّل عاملاً إيجابياً لتقريب وجهات النظر، إلى أن تمكنا أخيراً من الاتفاق على كتاب تاريخ موحد، وبرامج حديثة، وأرسلناها إلى رئيس الحكومة عبد الله اليافي للموافقة تمهيداً لتحضير مرسوم.

بعد بضعة أيام، اتصل بي الرئيس اليافي وقال لي: «يا فؤاد، وصلني البرنامج وأريد أن أهنئك على هذا العمل الجيّد، ولكن كي أوافق عليه يجب أن أنقل سكني إلى مكان آخر. أقول لك بصراحة أنا مقتنع به ولكن جوي ومحيطي لا يسمحان لي بذلك في الوقت الحاضر». فوجئت بما قاله وأجبته: «أنا آسف، شو بقلك أنا ما بقدر أعمل غير هيك». وكانت النتيجة أن أوقفت كل شيء، من دون ضجة، ومنذ ذلك الوقت لا يزال الاتفاق على كتاب التاريخ أمراً متعذراً.

استقبلنا، في هذه الفترة، الرئيس السنغالي ليوبولد سنغور وقدمنا إليه دكتوراة فخرية من الجامعة اللبنانية. ومع أنني تعرفت إليه في هذه المناسبة الرسمية، فقد بقيت الاتصالات بيني وبينه فترة طويلة. وكان شاعراً عظيماً ورجلاً مثقفاً وعلى مستوى رفيع من الحس الإنساني المرهف. وقد قلّدني وساماً سنغالياً وقدم لي مجموعة من مؤلّفاته.

ولعل الدور الأبرز الذي لعبته خلال توليّ حقيبة الدفاع في وزارة الرئيس اليافي، مشاركتي في اجتماعات مجلس الدفاع العربي المشترك، الذي عقد في مصر برئاستي ممثلاً لبنان. كانت الدورة صاخبة جدًا، وحصل خلالها تصادم عنيف بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك أحمد الشقيري وممثل الأردن. اضطررت يومها إلى رفع الجلسة مرتين لإيقافهما عن الكلام لأنّهما بلغا درجات كبيرة من الحدة. وتطرق البحث، في تلك

الاجتماعات، إلى إمكانية وقوع الحرب بين العرب وإسرائيل. وكان الرأي السائد بنتيجة تقارير القيادة المشتركة المؤلفة من علي علي عامر، قائد القوات العربية الموحدة، وعبد المنعم رياض، رئيس الأركان، أنّ الوضع جيد على الصعيد العسكري، وأن لا داعي للقلق مطلقًا على هذا الجانب. تمثّلت سوريا في هذا الاجتماع بوزير خارجيتها إبراهيم ماخوس وكان يرافقه رئيس الأركان عفيف بزري. وفي سياق المناقشات، قال ماخوس إنه بالنظر إلى إمكانية اندلاع حرب والمخاطر التي قد تترتب عليها، تطالب سوريا بالسماح لها بإدخال فرقة عسكرية إلى مناطق معينة في البقاع للدفاع عن أرضها في حال وقوع هجوم إسرائيلي.

لم أكن أتوقع هذا الطلب مطلقًا. وكان الوقت قد قارب الظهيرة، فأجبت الوفد السوري: «إني أرغب في مناقشة هذا الطلب شخصياً، ولكن يتعذر عليّ ذلك بكوني رئيس الجلسة، لذلك سأرفعها إلى ما بعد الظهر وأسلّم الرئاسة إلى أحد أعضاء الوفد اللبناني لأتمكن من الكلام». وكان وفد لبنان يتألف من الياس سركيس ورئيس الأركان يوسف شميط، وسفير لبنان في القاهرة. ورفعت الجلسة، وما إن نزلت عن المنصّة حتى تقدم منّي حسن صبري الخولي، ممثل الرئيس عبد الناصر، ومحمود رياض، وزير خارجية مصر آنذاك، ودعواني إلى الغداء ومناقشة الموضوع.

أثناء تناول الطعام مع الخولي ورياض، أكدت لهما إنني لا أوافق البتة على الطلب السوري، وتناقشنا في المسألة، ثمّ استأذنا وغادرا لمراجعة الرئيس عبد الناصر بالأمر. بعد فترة من الوقت، عادا ليقولا لي: «لا داعي لأن تتنحّى عن الرئاسة في جلسة بعد الظهر، فالقيادة العسكريّة الموحدة ستطلب الكلام وتشرح للوفد السّوري أنّ دخول فرقة عسكريّة إلى المنطقة تلك، لا يفيدنا عسكريًا في شيء، بل على العكس فإنه يضرّنا، ولهذا السبب لا مجال للاستجابة إلى طلب مماثل». عدتُ، بعد ظهر ذاك اليوم، وترأستُ الجلسة وأعطيتُ الكلام للقيادة المشتركة فتحدّث رئيسها مستعيناً بخريطة، وشرح للمجتمعين أن المسألة لا تصحّ ولا تجوز، من وجهة نظر عسكرية بحتة. حاول العميد بزري، رئيس هيئة الأركان السّورية مناقشته، لكن حججه لم تقنع الحاضرين واتُخِذ القرار فوراً برفض الطلب. وعدت إلى بيروت وأطلعت كبار المسؤولين على ما جرى معي في مصر، وكان ارتياحهم يعادل ارتياحي لأننا لم نضطر إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع سوريا، ولا توريط لبنان في مواجهة غير متكافئة مع إسرائيل.

بنتيجة المعارضة الشرسة التي قادها الرئيس رشيد كرامي والوزير كمال جنبلاط، وبعض الشهابيين، تقدّم الرئيس عبد الله اليافي باستقالة الحكومة في الأول من كانون

الأول ١٩٦٦. وكلف الرئيس شارل حلو الرئيس رشيد كرامي تشكيل حكومة صدر مرسوم تأليفها في السادس من كانون الأول، وعدت مجدداً إلى عملي في مكتب المحاماة وفي مجلس النواب. وحافظت على علاقتي بالرئيس حلو، ومتردداً إلى القصر الجمهوري بانتظام وبخاصة حينما كان يدعوني الرئيس للتباحث معه في المستجدات السياسية المحلية والإقليمية وفي ما كان يطلب رأيي به.

على وجه الإجمال، شكلت السنوات الثلاث الأولى من عهد الرئيس شارل حلو نوعاً من امتداد لعهد الرئيس فؤاد شهاب لأن أسلوب النهج الشهابي في الإدارة بقي قائماً، إلى حد ما، والمعادلات السياسية اللبنانية والإقليمية والدولية المتحكمة بالبلاد بقيت هي الأخرى قائمة على وجه الإجمال. ولكن ما خبأه الزمن لمنطقة الشرق الأوسط في حزيران ١٩٦٧ كان له أبلغ تأثير على لبنان.

الفصل الثاني

تداعيات هزيمة ١٩٦٧ على لبنان

لم يكن وقع هزيمة حزيران ١٩٦٧ على لبنان أقل وطأة سياسياً واجتماعياً من وقعها على الدول العربية التي خاضت الحرب ضد إسرائيل. ربما لم يدفع لبنان الثمن البشري والمادي الهائل الذي دفعته سوريا ومصر، وبدرجة أقل الأردن، لكن انعكاسات تلك الحرب عليه كانت قاتلة. فقد نالت الهزيمة من صورة عبد الناصر الزعيم العربي القادر، باعتقاد الجماهير العربية، على اجتراح معجزة التضامن العربي ومواجهة إسرائيل والانتصار عليها. وبعدما شكّل الرئيس المصري المظلة العربية-الإسلامية للحكم الشهابي بين العامين ١٩٥٨ و١٩٦٧ الكفيلة بتأمين موالاة القيادات والقواعد الشعبية الإسلامية في لبنان لرئيس الجمهورية اللبنانية، لم يعد بإمكان عبد الناصر إلا أن يبحث عن الحل الوسط بين الشارع الإسلامي اللبناني الذي فقد ثقته بالأنظمة العربية وبات تواقاً إلى رد الاعتبار للعرب وتسجيل انتصار ما، ولو كان وهمياً، على إسرائيل، وبين حكم لبناني يشعر بأن الأرض بدأت تهتز تحت قدميه.

اشتعلت حرب حزيران ١٩٦٧ في شكل مفاجئ، وشنت إسرائيل هجماتها الخاطفة براً وجواً على سوريا ومصر والضفة الغربية والأردن في آن واحد. وأعلنت الحكومة اللبنانية في الخامس من حزيران حال الطوارئ، وأوقفت حركة الطيران في مطار بيروت الدولي، وأقفلت المصارف ثلاثة أيام والمقاهي والمطاعم حتى إشعار آخر، ومنعت كل تجمع أو تظاهرة. وفي اليوم التالي، فرضت الرقابة العسكرية على الصحف التي صدرت كلها بعناوين تؤكد انتصار الجيوش العربية على القوات الإسرائيلية. ولكن الإذاعات الأجنبية كانت تؤكد عكس ذلك. وبدا أن ما كان يصور على أنه انتصار ساحق، هو في الواقع هزيمة نكراء مدوية.

لم أكن مثل كثيرين أتوقع هذه الهزيمة، لقد فوجئت بها فعلاً، نظرًا لمعرفتي بأنّ الرئيس عبد الناصر كان يعد الجيش المصري عدة وعدداً ولأنه كان دائماً يتفادى الحرب بانتظار بناء القوة العسكرية العربية القادرة على مواجهة إسرائيل، ولأن الأجواء التي كانت تشيعها الدوائر العسكرية في الدول العربية خصوصاً تلك المواجهة لإسرائيل، تفيد بأن الجيوش العربية بلغت حداً كبيراً من الاستعداد والتجهيز والجهوزية. وكنت متأكداً من أن الرئيس عبد الناصر قادر على تفادي الحرب من دون أن يضحي بكرامته أو كرامة مصر، ومن أنه لن يشن الحرب إلا إذا كان واثقاً من النصر أو، على الأقل، من التعادل مع إسرائيل على الصعيد الحربي.

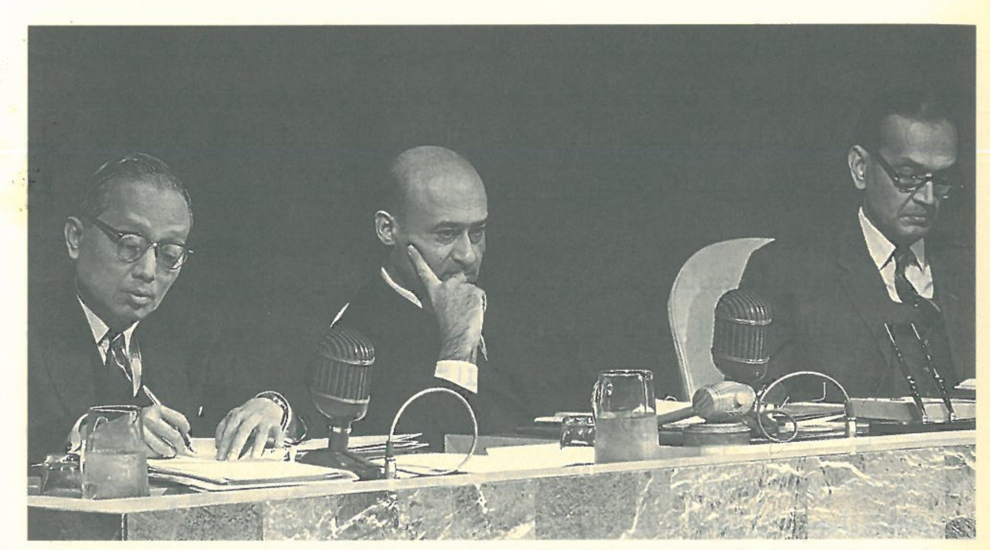
قبل إعلان الهزيمة بساعات قليلة، استدعاني الرئيس شارل حلو على عجل، فحضرت إلى القصر حيث وجدته متجهماً، وسألته عن الحال وعما إذا كان هناك من جديد. فأجابني بأن الرئيس جمال عبد الناصر يطلب إليه أن يعلن لبنان الحرب على إسرائيل، ويفتح الجبهة معها لعل ذلك يؤدي إلى تخفيف الضغط على قواته التي أضحت في حال صعبة جداً. وسألني الرئيس حلو رأيي عما يمكن فعله في هذا الظرف الصعب لأنه من المعروف أن قدرة لبنان العسكرية تكاد لا تذكر وفي حال إعلانه الحرب فلا أحد يمكنه التكهن بالنتائج الوخيمة التي يمكن أن تترتب على هذا القرار. استمعت بانتباه إلى ما قاله الرئيس، وأنا أقدر حراجة موقفه، لأنه ليس من السهل عليه تجاهل نداء عبد الناصر الذي يتمتع بتأييد لدى كثير من المسلمين اللبنانيين المحبطين والغاضبين إلى أقصى الحدود، والذي ساند الحكم في لبنان منذ العام ١٩٥٨. وفي المقابل، لم يكن من الوارد مطلقاً التفكير بإعلان الحرب على إسرائيل، بعدما انهارت الجيوش العربية المعدة للقتال في ساعات معدودة، ولا فائدة إذاً ترجى من ذلك. هذا فضلاً عن أن لبنان كان خائفاً من تهديدات وجهتها له الدولة العبرية، في السابع من حزيران، رداً على قيام مجموعات فلسطينية بإطلاق عدد من الصواريخ انطلاقاً من الجنوب اللبناني على شمالها. وقلت للرئيس شارل حلو: «قرار إعلان الحرب على إسرائيل قرار كبير، ولن يلومك أحد إن أخذت، نصف نهار، للتفكير وإجراء مشاورات مع الفاعليات السياسية اللبنانية، وأعتقد أنه بعد هذه المهلة ستكون المعارك قد انتهت ولا حاجة بك عندئذ لإعلان الحرب». وفي الواقع، هذا ما حصل فلم يكن مضى على هذا الاجتماع ساعات قليلة حتى توقفت الأعمال الحربية بين الجيوش العربية والقوات الإسرائيلية.

أعلن الرئيس عبد الناصر تنحيه عن السلطة، مساء التاسع من حزيران، وتدفق على الفور عشرات ألوف الشباب العرب في شوارع العواصم والمدن العربية مطالبين عبد الناصر بالعودة عن استقالته. لم تشذ بيروت، خصوصاً في شقها الغربي، عن القاعدة

ونزل ألوف الشبان يتظاهرون ويكسرون واجهات المحلات التجارية. كانت الصدمة كبيرة جداً بالنسبة إلى الشعوب العربيّة التي آمنَت بعبد النّاصر، وقد شعرت، في حينه، أنّها يتيمة وعاجزة عن إيجاد شخص آخر تلتفّ حوله. وفي الواقع، عاد الرئيس المصري عن استقالته وكنتُ أعتقد أنّه سيفعل ذلك لأنّ رجلاً في مكانته، يحمل قضيّةً كالتي حملها ويمثل ما مثله في وجدان الجماهير العربية، لا يعقل أن يتنحّى فجأة في ظلّ ظرف صعب لأنّ غيابه كان سيخلّف فراغًا مخيفاً.

لكن على رغم تمسك الشعب المصري خصوصاً والعربي عموماً ببقاء الرئيس عبد الناصر في منصب الرئاسة، فقد نالت الأحداث من هيبته وبدت فجأة عليه أمارات الشيخوخة. من جهة ثانية، شعرت الجماهير العربية، وبخاصة الفلسطينية، بأن الأنظمة العربية غير قادرة على تحقيق طموحاتها لأن الفساد والتخلف والرجعية، على حد اعتبارها، تتحكم بهذه الأنظمة وتعيث فيها فساداً ولهذا تسقط دائماً في الامتحان. لكن الجديد بعد هزيمة العام ١٩٦٧، كان أن النظام المعتبر تقدمياً، كالنظام المصري الثوروي الذي بناه ورأسه عبد الناصر، بدا عاجزاً كغيره على الوقوف في وجه إسرائيل. وقد بات الرئيس المصري مهتماً باجتذاب دعم الشعوب وتأييدها أكثر من اهتمامه بقيادتها على النحو الذي درج عليه قبل حزيران ١٩٦٧. وهذا ما جعله، بعد ذلك التاريخ، يدعو الحكم اللبناني والفلسطينيين واللبنانيين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية إلى ما يشبه تربيع الدائرة: إذ كان من جهة يريد الحفاظ على سيادة لبنان وسلامته وعدم تعريض أراضيه للاجتياح الإسرائيلي وفي جهة أخرى، السماح للمقاومة الفلسطينية بشن عمليات فدائية ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، والتنقل بحرية وإجراء التدريبات العسكرية للمنظمات الفلسطينية المسلحة.

بيد أن الوضع في لبنان لم يتدهور مباشرة بعد الهزيمة العربية، فقد انشغل الرأي العام اللبناني والعربي بالمحاولات التي قامت بها الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧ والقاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران الأخيرة. وقد عيّن الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت سفير السويد لدى الاتحاد السوفياتي غونار يارنغ مبعوثاً خاصاً له إلى منطقة الشرق الأوسط لكي يضع بالتوافق مع أطراف النزاع روزنامة واضحة لتطبيق القرار الدولي المذكور. وصل يارينغ إلى بيروت في الثاني عشر من كانون الأول في مستهل جولة شرق أوسطية قادته إلى مصر وإسرائيل التي اشترطت عقد معاهدة سلام مع مصر لكي تنفذ الانسحابات التي ينص عليها القرار ٢٤٢. وبدا أن مهمة المبعوث الدولي إلى الشرق الأوسط انتهت قبل أن تبدأ.



في الأمم المتحدة إلى يسار الأمين العام يو ثانت.



إلى يمين نيقولاي بودغورني، رئيس مجلس السوفيات الأعلى، واندريه غروميكو، وزير الخارجية السوفياتي (حزيران، ١٩٦٨).

في هذه الأثناء، توافق الرئيسان شارل حلو ورشيد كرامي، في مطلع شباط ١٩٦٨، على استقالة الحكومة والإتيان بحكومة تشرف على إجراء الانتخابات. وتقدم الرئيس كرامي باستقالته في الخامس من شباط وصدر في الثامن منه مرسوم تشكيل حكومة برئاسة عبد الله اليافي تضم عشرة وزراء هم إضافة إلى الرئيس اليافي وإليّ: هنري فرعون، رشيد بيضون، سليمان فرنجية، عثمان الدنا، إدوار حنين، جان عزيز، أنور الخطيب وخالد جنبلاط. وأسندت إليّ حقيبتا الخارجية والمغتربين والسياحة، بالإضافة إلى نيابة رئاسة مجلس الوزراء. ومنذ ذلك الحين، لم أعد أدعى إلى تشكيلة حكومية إلا وتسند إليّ حقيبة الخارجية.

حدّدت حكومتنا، في السابع عشر من شباط، مواعيد إجراء الانتخابات بين الرابع والعشرين من آذار والسابع من نيسان ١٩٦٨. وكان الزعماء الموارنة الثلاثة كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده أعلنوا في الأول من شباط من منزل كاظم الخليل قيام الحلف الثلاثي. وقرروا خوض الانتخابات المرتقبة بلوائح موحدة في معظم أقضية جبل لبنان، تحت شعار محاربة هيمنة الأجهزة الأمنية على الحياة السياسية في لبنان، والوحدة الوطنية والإصلاح السياسي وغيرها من العناوين الرامية إلى اجتذاب اقتراع الناخبين اللبنانيين. ووقع، في تلك المرحلة، الخلاف الأقوى بين الرئيس شارل حلو وقادة الشعبة الثانية، وتحول إلى نزاع مستتر دائم بين الموقعين. وقد حاولت قدر الإمكان التخفيف من حدة هذا الخلاف لكني لم أوفق دائماً إلى ذلك.

ذات يوم اتصل بي الرئيس شارل حلو وطلب مني أن أزوره. وعندما اجتمعت به قال لي: «أشعر بأن هناك تبايناً يزداد بيني وبين الشعبة الثانية، وأنا لا أريد ذلك. سأجتمع بهم وأحاول التفاهم معهم، وأريد أن تكون حاضراً علّ ذلك يساهم في حل الإشكال أو تكون على الأقل شاهداً على المداولات». ثم اجتمعنا في القصر الجمهوري بعيداً عن الأضواء بحضور رئيس الشعبة الثانية غابي لحود، وسامي الخطيب، كما حضر حاكم مصرف لبنان الياس سركيس، وجرى التداول في موضوع الانتخابات النيابية المقبلة.

قال الرئيس شارل حلو، في مستهل الاجتماع: «لا يجوز أن يحصل تباين بيننا في الانتخابات ويكون هناك مرشحون أنا مقتنع بهم وأدعمهم، ومرشحون آخرون أنتم مقتنعون بهم وتدعمونهم. لنحاول التفاهم على خطوط كبرى ومعايير للتعاطي مع موضوع الانتخابات وأسماء المرشحين المناسبين». وأعطى أمثلة عن بعض المرشحين المدعومين من الشعبة الثانية في مختلف المناطق، وتساءل عن مغزى اختيارهم على رغم افتقارهم للشعبية والمؤهلات

وأضاف: «اشرحوا لي كيف أن عدم مجيء هؤلاء إلى البرلمان هو خسارة للشهابية؟ يمكن اختيار آخرين على مستوى معين ويكونون في الوقت نفسه مؤيدين للنهج. لنأخذ مثلاً نتفاهم عليه، إذا قلتم لي فؤاد بطرس في بيروت أقول لكم لا مانع عندي، لأنني أعرف أن وجوده ليس مثل عدم وجوده في مجلس النواب، أما أشخاص دون المستوى المطلوب، فلا يجوز أن نختلف بسببهم».

وطرح الرئيس حلو اسمين أو ثلاثة يستأهلون الدعم بنظره، فأبدى مسؤولو الشعبة الثانية تحفظاً على خلفية مواقفهم بعد هزيمة العام ١٩٦٧. وبدا لي من النقاشات التي دامت ثلاث ساعات أن الاجتماع لن يفضي إلى الاتفاق المنشود. ذهبت بعد يومين إلى منزل الرئيس شهاب ووضعته في أجواء الاجتماع بين رئيس الجمهورية والشعبة الثانية. فأجابني:

- معي خبر.
- لا يجوز أن يترك الوضع على حاله، فخامة الرئيس، وكنت أتمنى أن يحصل تفاهم.
- عندهم معلومات تجعلهم يتخذون هذه المواقف. أنت لست بمطلع على كل شيء. وأنا لا أريد أن أدخل في التفاصيل.

وفي الفترة التي كان يستعد فيها أقطاب السياسة اللبنانية لانتخابات العام ١٩٦٨ النيابية التي يمكن الاعتبار أنها كانت الأقسى والأشد توتراً في الستينات على الأقل، تابعت باهتمام حركة مبعوث السلام الدولي إلى الشرق الأوسط الدكتور غونار يارنغ. فاجتمعت به أكثر من مرة ولاحظت أنه رجل صبور يريد أن يبقى متفائلاً على رغم العقبات الكبيرة التي كانت تعترض مهمته. وقلت له في أحد لقاءاتي معه منتصف شهر آذار: «إذا ساعدتك الدول الكبرى فإنه قد يصبح من الممكن أن تنجح بمهمتك، وإلا فإنني لا أرى فرص نجاح كبيرة». وهكذا كان.

كان من الطبيعي أن أتقدم بترشيحي على لائحة تحالف حزبي الكتائب والطاشناق كالمعتاد. وكنا لا نزال في بداية الموسم الانتخابي، عندما فاتحني المحامي هنري طرابلسي بموضوع عقد اجتماع سري بين الرئيس كميل شمعون وبيني للبحث في موضوع انتخابات بيروت. فأجبته على الفور بأن لا مانع مطلقاً عندي من الاجتماع بالرئيس شمعون، ولكن الالتقاء به في هذا الظرف السياسي والانتخابي الدقيق، وفي شكل سري، هو أمر ليس من عاداتي وسيبدو كأنه مناورة مخفية ضد الشهابية أو ضد الجماعة التي أتعاون معها. وعندما أطلعت الرئيس فؤاد شهاب لاحقاً على ما جرى بيني وبين المحامي طرابلسي، قال لي: «كثيرون مكانك ما كانوا حتى ترددوا في قبول الاجتماع بكميل شمعون لضمان فوزهم بالمقعد النيابي».

عندما خضت معركتي الانتخابية الثالثة، لم يخطر في بالي أن الإشكال الذي وقع بيني وبين بيار الجميل سنة ١٩٦٤ على خلفية عدم تأييدي له في معركة رئاسة الجمهورية، لا تزال له ذيول. ولم أشعر، في الواقع، أن حزب الكتائب اتخذ موقفاً سلبياً تجاهي إلا قبل أيام من يوم الانتخاب. فقد وصلتني أخبار أن ثمة توجهاً عند الكتائب لتشطيب اسمي واسم أنطوان صحناوي عن اللائحة لمصلحة مرشحي حزب الوطنيين الأحرار ميشال ساسين ونصري المعلوف وقد كان الضابط سامي الخطيب الوحيد الذي حذّرني من مثل هذه اللعبة. وعندما أردت أن أراجع بيار الجميل قيل لي إنه دخل إلى مستشفى القديس جاورجيوس للمعالجة من ألم ديسك، فتسرب الشك أكثر إلى نفسي وبدأت أتوقع الأسوأ. كما سرت شائعات مغرضة زعمت أنني ذهبت سراً إلى مصر واجتمعت بالرئيس جمال عبد الناصر، واتفقت معه على أمور سرية مشبوهة، بينما لم أترك لبنان دقيقة واحدة ولم يحصل اجتماع بيني وبين الرئيس عبد الناصر على الإطلاق.

خلال اليوم الذي جرت فيه انتخابات دوائر بيروت الثلاث، في الرابع والعشرين من آذار ١٩٦٨، زادتني نسبة الاقتراع المتدنية في دائرة بيروت الأولى تشاؤماً حيال إمكانية الفوز بولاية نيابية ثالثة، إذ عرفت أن الإقبال الأرمني على الصناديق ضعيف جداً من جراء فوز مرشحي الطاشناق بالتزكية. وفي المساء، عند إعلان النتائج غير الرسمية للانتخابات، أدركت أن رئيس حزب الكتائب رأى أن الوقت حان ليرد لي ضربة لم أوجهها له، ففاز مكاني ميشال ساسين بفارق ١٠٣٩ صوتاً خسرتها في الصناديق التي فاز فيها مرشحو حزب الكتائب الذي كان أوعز بالتصويت ضدي. شكّل سقوطي في الانتخابات مفاجأة للكثيرين من بينهم وزير الداخلية سليمان فرنجية الذي ظن أن ثمة خطأً في احتساب الأصوات وطلب إعادة الفرز قبل إعلان النتائج رسمياً. وذكر بعض الصحف في حينه أن وزير الدولة هنري فرعون دفع أربعمائة ألف ليرة تم توزيعها على بعض الناخبين لكي يقترعوا ضدي. ارتأيت، بعد هذه النتيجة، أن عليّ الاستقالة من الحكومة، فوجهت كتاباً موجزاً إلى الرئيس شارل حلو مؤرخاً في الخامس والعشرين من آذار ١٩٦٨، جاء فيه:

> فخامة رئيس الجمهورية المعظم بواسطة دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم،
> تفضلتم وعهدتم إليّ بحقيبة في الوزارة الحالية بوصفي نائباً في المجلس النيابي. وإني أرى لزاماً عليّ، في ضوء نتائج الانتخابات في دائرة بيروت الأولى، أن أرفع لفخامتكم استقالتي من الحكومة شاكراً لكم ثقتكم الغالية وراجياً قبول فائق احترامي.
>
> **فؤاد بطرس**

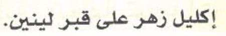
رفض الرئيسان شارل حلو وعبد الله اليافي استقالتي، واتصل بي كل منهما معرباً عن رفضه لها. وطلب الرئيس حلو مني البقاء على رأس الخارجية لمعاونته في المرحلة التي بدأت تستجد فيها معطيات سياسية جديدة. أما الرئيس اليافي فقال «إن ثمة حاجة إليك في الأمم المتحدة قريباً». واستدعاني رئيس الجمهورية عند الخامسة من مساء السادس والعشرين من آذار، واجتمعت به ثلاث ساعات متواصلة في القصر الجمهوري في سن الفيل حيث شرحت له الأسباب التي تدفعني إلى الاستقالة. ثم اجتمع الرئيسان حلو واليافي واتفقا على رفض الاستقالة في اجتماع مجلس الوزراء. وأوردت الوكالة الوطنية للأنباء في نشرتها الصادرة بعد ظهر السابع والعشرين من آذار، الخبر التالي:

> بحث فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ شارل حلو، صباح اليوم، مع رئيس الحكومة الدكتور عبد الله اليافي موضوع استقالة وزير الخارجية الأستاذ فؤاد بطرس، وقد تقرر عدم قبولها وردّ الأسباب الواردة في كتاب الاستقالة، وذلك نظراً لما يتمتع به الوزير بطرس من كفاية ومؤهلات، ولما يؤديه من خدمات في الحقل العام، خاصة في هذه المرحلة التي يجتازها لبنان والشرق العربي.

بعد الخلوة التي عقدها حلو واليافي وصدور هذا البيان الموجز عنها، التأم مجلس الوزراء قبل ظهر اليوم نفسه، وتحدث رئيس الجمهورية في مستهله عن استقالتي وأسبابها، وأبلغ الوزراء أنه قرر رفضها «والتمسك بالوزير بطرس للاستفادة من كفاءاته». وذكر بعض الصحف في اليوم التالي أن الرئيس شارل حلو «خص وزير الدولة هنري فرعون بتأنيب شديد اللهجة لثبوت تدخله بشكل مكشوف في هذه الانتخابات لمصلحة بعض المرشحين».

خاضت كل الأطراف انتخابات العام ١٩٦٨ النيابية بحدة بارزة، واستعملت كل الوسائل المشروعة، وفي بعض الأحيان غير المشروعة، للفوز بالأكثرية في المجلس النيابي استعداداً لاستحقاق كبير منتظر هو انتخابات رئاسة الجمهورية المرتقبة بعد سنتين. وكانت النتيجة أن تقاسم المجلس النيابي الشهابيون ومعارضوهم مناصفة تقريباً مع أرجحية صوت واحد لمستعجلي رحيل النهج الشهابي. وشكّلت انتخابات رئاسة مجلس النواب، في التاسع من أيار، المؤشر الأول لاتجاهات المجلس المنتخب. إذ فاز مرشح المعارضة كامل الأسعد على مرشح الشهابيين صبري حمادة بخمسين صوتاً مقابل تسعة وأربعين. وكشفت هذه الانتخابات أن الكباش سيكون قوياً في المرحلة المقبلة وأن المواجهة ستكون قاسية بين الطرفين اللذين لمسا أن لا قدرة لأحدهما على حسم معركة رئاسة الجمهورية لمصلحته بصورة أكيدة.

مع انتهاء العمليات الانتخابية، بدأ الهم الآتي من الجنوب يرخي بثقله على الوضع



إكليل زهر على قبر لينين.





مع سايروس فانس، ناظر الخارجية الأميركية.

السياسي في بيروت. إذ نفذت التنظيمات الفلسطينية عمليات فدائية، تبعتها تهديدات إسرائيلية، أعقبتها، في الثاني عشر من أيار ١٩٦٨، غارات على القرى الجنوبية المتاخمة للحدود، وبخاصة قرية حولا، خلّفت قتيلة وجرحى من المدنيين اللبنانيين. وأنذرت إسرائيل لبنان خصوصاً بعد المواقف التي أطلقها رئيس الحكومة عبد الله اليافي في اليوم نفسه عندما أكد رفع المعوقات أمام حركة الفدائيين في لبنان، داعياً الشباب اللبناني إلى الالتحاق بالمقاومة من أجل استرجاع فلسطين. وفي الخامس عشر من الشهر نفسه، وفي الذكرى العشرين لإعلان دولة إسرائيل قال اليافي «إن الحكومة ستعطي السلاح لمن يريدون أن يقاتلوا لتحرير فلسطين». وأضاف أمام آلاف المتظاهرين المحتشدين أمام السراي الحكومي: «أنا أول الفدائيين». وكانت بيروت، في تلك الحقبة، تغلي كسائر العواصم العربية غضباً من الحال التي وصلت إليها الأنظمة القائمة خصوصاً في ما يتعلق بما شكل ويشكل القضية المركزية أي القضية الفلسطينية. وبدا لي ولجميع المراقبين أن لبنان مقبل على مرحلة جديدة لطالما حاول تفاديها، وهي الانغماس المنفرد والمباشر في الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط.

وفي محاولة لتجنيب لبنان الكأس المرّة وتداعياتها، قمت بتكليف من الحكومة، بجولة على عواصم دول القرار شملت لندن وواشنطن وموسكو والفاتيكان وباريس لتوضيح وجهة نظر لبنان وحث القوى العظمى على المزيد من الاضطلاع بمسألة النزاع العربي-الإسرائيلي وإيجاد حلول التي يمكن أن تجنبنا المصير الأسوأ.

لقد كانت الستراتيجية اللبنانية قائمة على مبدأ أن لبنان دولة مساندة لا دولة مواجهة بموافقة جميع الدول العربية وفي مقدمها مصر التي كانت تقود في ذلك الحين الفريق العربي في صراعه ضد إسرائيل. ولكن، منذ العام ١٩٦٨، أضحى لبنان دولة المواجهة الدائمة مع إسرائيل في حين أن الدول العربية الأخرى المحيطة بإسرائيل كانت تتجه شيئاً فشيئاً نحو تطبيع الوضع مع الدولة العبرية سواء عبر اتفاقات فك اشتباك أو اتفاقات سلام خصوصاً بعد حرب ١٩٧٣.

الفصل الثالث

جولة على عواصم القرار

قبل البدء بجولتي، اجتمعت بكل من رئيس الجمهورية شارل حلو ورئيس الحكومة عبد الله اليافي مطولاً للوقوف على رأيهما في المسائل التي سأثيرها مع المسؤولين في البلدان التي سأزورها. وقد لمست لدى الرئيس حلو قلقاً كبيراً من المنحى الذي اتخذته الساحة اللبنانية بعد هزيمة العام ١٩٦٧ التي وصفت آنذاك بالنكسة على رغم أنها كانت كارثة في أقل تقدير. وقمت بإعداد مذكرة من أربع عشرة صفحة أشرح فيها تطورات الوضع الأمني والسياسي وأثير انتباه المسؤولين الذين سألتقي بهم، إلى العدائية التي تبديها إسرائيل حيال لبنان مطالباً بالمساعدة على الحفاظ على معاهدة الهدنة الموقعة بينه وبينها سنة ١٩٤٩. وكنت عقدت في الثالث والعشرين من أيار اجتماعاً مع مراسلي الصحف الأجنبية لكي أشرح لهم وجهة نظر لبنان بالنسبة إلى الوضع في الشرق الأوسط والاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وهدف الجولة التي سأقوم بها على عواصم الدول العظمى.

غادرت لبنان ظهر السادس والعشرين من أيار ١٩٦٨، بعدما أوضحت في حديث صحافي على أرض المطار بأن «الغاية من هذه الرحلة مزدوجة، فمن جهة تهدف إلى شرح ملابسات الحوادث التي وقعت على الحدود وأبعادها (...) ومن جهة ثانية، إن هذه الرحلة ستكون مناسبة لأن يُسمع لبنان صوته في المحافل الدولية والعواصم الكبرى في ما يتعلق بموقف العرب من أزمة الشرق الأوسط، ومن الحلول الواجب اعتمادها انسجاماً مع مقررات الأمم المتحدة، وبصورة خاصة بضرورة إنفاذ قرار الثاني والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٦٧ (القرار ٢٤٢) برمته وبكامله دون مواربة ودون مخادعة (...) إن لبنان

سيدعم موقف الدول العربية دون أي تردد وبتضامن كلي وكامل». ورداً على سؤال عما إذا كنت سأزور العواصم العربية بعد جولتي على عواصم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والفاتيكان، أجبت: «في أعقاب عودتي من هذه الرحلة أعتبر أن من أولى واجباتي أن أزور القاهرة وعمّان على الأقل، لأتداول معهما بشأن النتائج والانطباعات وما يمكن أن تسفر عنه زيارتي للعواصم المعنية».

وصلت لندن مساء وأعلنت أننا في لبنان نؤيد الدول العربية في السعي إلى تسوية سلمية للقضية وفقاً لنصوص قرار مجلس الأمن في تشرين الثاني الماضي. واجتمعت في السابع والعشرين من أيار مع نظيري الإنكليزي مايكل ستيوارت ساعة كاملة، في مكتبه في مجلس العموم البريطاني. وأدلى ستيوارت بعد الاجتماع بتصريح أشاد فيه بدور الدبلوماسية اللبنانية وقال إن بلاده تدرك أن سياسة لبنان كانت عاملاً مهماً في استقرار الشرق الأوسط. من جهتي، قلتُ إنني لمست لدى وزير خارجية بريطانيا كل الاهتمام بالمواضيع التي حدثته فيها وإننا نأمل أن تسهم هذه الاتصالات في توفير الخير للبنان وللعرب جميعاً لأن هذه هي أمنيتنا. وفي اليوم التالي، أرسلت برقية مرمزة إلى الخارجية اللبنانية من سفارتنا في لندن جاء فيها:

رقم-١٦ سري للرئيسين قف. اجتمعت بوزير الخارجية ستيوارت مساء أمس بحضور السفير دمشقية وعرضت عليه بإسهاب وجهة نظر لبنان وفقاً لمضمون المذكرة المنظمة مني مشدداً بالإضافة إليها على ضرورة مساندة العرب في موقفهم المحق في أساس القضية وذلك بممارسة الضغط اللازم على إسرائيل بتظاهرها بقبول القرار دون قبوله ولخطورة الموقف في المنطقة إذا استمرت الحالة على ما هي عليه وكذلك تضامن لبنان الكلي مع الدول العربية فيما يتعلق بهذا الموضوع قف. أبدى الوزير ستيوارت تفهماً كلياً لموقف لبنان وبدا لي أنه مطلع على تفاصيل هذا الموقف وبنتيجة تبادل وجهات النظر الذي استمر ساعة أكد ما يأتي:

أولاً: يتفهم موقف لبنان من حجج إسرائيل المستندة على تسلل الفدائيين المزعوم ويوافق أنه لا يجوز أن يُطلب من لبنان إلا أن يبذل جهده لمراقبة التسلل وألا يسمح بإنشاء مراكز تدريب في أراضيه وأفاد أنه سيتابع ممارسة الضغط اللازم على إسرائيل في هذا السبيل.

ثانياً: وافق على وجهة نظر لبنان والأمين العام بشأن موضوع الهدنة ولكنه أضاف بأن القضية قانونية ومعقدة وأنه مع استعداده لدراستها لا يستطيع أن يضمن شيئاً بخصوصها.

ثالثاً: أبدى إعجابه بلبنان وبتعايش أبنائه وباتزان مواقفه وبرغبته في تأمين الاستقرار

في المنطقة وانطلاقاً من ذلك أضاف بأنه يأمل ألا يُقدم لبنان على تقديم أي شكوى بخصوص حادث الثاني عشر من أيار لأن ذلك سيؤدي حتماً إلى إيجاد جو يعرقل مهمة يارنغ ويعرضها للفشل الأمر الذي يهدد السلام في العالم.

رابعاً: تحدث عن مباحثاته في موسكو مع السيد غروميكو وأنها تطرقت إلى أزمة الشرق الأوسط وأنه لمس لديه استعداداً وتشجيعاً بأن يعالج يارنغ الموضوع مرحلة مرحلة لأن في ذلك أملاً في النجاح وأكد أنه تم التفاهم بينهما على التعاون لدعم مهمة يارنغ وعلى استمرار التشاور فيما يجدر إجراؤه بهذا الصدد.

خامساً: وافقنا الرأي بأن إعلان إسرائيل بقبول تنفيذ قرار مجلس الأمن يسهل مهمة يارنغ وأن بلاده بالرغم من مساعيها مع إسرائيل لا تستطيع أن تضمن ذلك وأنه ربما توصل يارنغ إلى نتيجة إيجابية عن غير هذا الطريق وقد أبديت تحفظات بهذا الشأن للأسباب المعروفة قف.

شعوري الشخصي أن الوزير متفهم موضوعنا ومقتنع بوجهة نظرنا وأنه مدرك لأبعاد ودقة أزمة الشرق الأوسط ولما يترتب عليها من نتائج وأنه يسعى بصورة خاصة مع الاتحاد السوفياتي إلى حصر الموضوع وإلى تذليل العقبات إذا أمكن قف. إنه بصورة إجمالية متفائل بإمكانية الحل السلمي وإن حكومته عازمة على ممارسة الضغط على إسرائيل لعدم خلق مشاكل لنا قف.

وفي اليوم الأخير من إقامتي في لندن، عقدت مؤتمراً صحافياً، أردت من خلاله أن أكون صريحاً مع الرأي العام البريطاني والعالمي. وقلت فيه إن تطبيق إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ منوط بالضغط الذي يمكن أن تمارسه بريطانيا والدول الكبرى عليها. واستبعدت إمكان إيجاد تسوية في الشرق الأوسط تنتهي بعقد صلح مع إسرائيل معتبراً أنه بعيد المنال «وجيلنا يرى أنه لن تكون هناك أبداً مفاوضات أو معاهدة صلح. إن أقصى ما يمكن للعرب قبوله هو قيام حالة عدم حرب».

غادرت لندن في التاسع والعشرين من أيار، متوجهاً إلى نيويورك للاجتماع بأركان منظمة الأمم المتحدة. وقد صحبني في هذه الرحلة إضافة إلى الدكتور خليل مكاوي، المستشار في وزارة الخارجية الذي اعتمدته أميناً للسر لما يتمتع به من مؤهلات، سفيرنا في لندن نديم دمشقية لأنه سبق له أن كان سفير لبنان في العاصمة الأميركية وذلك نظراً لعدم وجود سفير مقيم للبنان في ذلك الوقت. واجتمعت في الحادي والثلاثين من أيار مع الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت ورئيس الجمعية العمومية لهذه المنظمة الدولية، وكذلك مع المبعوث الشخصي للأمين العام السفير غونار يارنغ.

وقد ركزت المحادثات على شرح موقف لبنان الذي يتعرض لاعتداءات من إسرائيل التي تضرب عرض الحائط كل مقررات الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي كنت فيه أدافع عن وجهة نظر لبنان، وعن القضايا العربية، أثار بعض النواب من بينهم شفيق الوزان، في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، موضوع ما يجري تداوله من أخبار مفادها أن هدف جولتي غير بعيد عن قضية تدويل لبنان وتحييده. فرد الرئيس اليافي، وهو المطلع على تفاصيل الجولة، على هؤلاء النواب في الجلسة عينها ونفى هذه الشائعات في شكل قاطع مؤكداً أن ما أقوم به يصب في خانة التضامن مع القضايا العربية وفي مقدمها قضية الشعب الفلسطيني.

رداً على هذه الأجواء، أدليت بحديث إلى الوكالة الوطنية للأنباء في الأول من حزيران، قبيل مغادرتي إلى العاصمة الأميركية، نشرته الصحف اللبنانية في اليوم التالي، كشفت فيه عن محاور اجتماعاتي بكبار مسؤولي المنظمة الدولية. وقلت إن اجتماعي بالأمين العام للأمم المتحدة كان مفيداً جداً لأنني أكدت له التضامن القائم بين لبنان والدول العربية وبينت له كيف أن إسرائيل خلافاً لجميع القواعد والأعراف القانونية الدولية تعمدت نقض اتفاق الهدنة مع لبنان ومع سائر الدول العربية. ومن واشنطن، أرسلت إلى الخارجية اللبنانية برقية أوجزت فيها محادثاتي مع الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت الذي طلبت منه أن يبلغ مضمون تقرير المراقبين عن حادث الثاني عشر من أيار إلى مجلس الأمن، وقد وعدني الأمين العام بأن يستدعي سفير إسرائيل ويبحث معه الوضع. وفي ما يتعلق بالدور الذي كان يقوم به مبعوث السلام إلى منطقة الشرق الأوسط، ذكرت في البرقية التي أرسلتها إلى الخارجية أن الأمين العام قال لي التالي:

أولاً: اجتمع بيارنغ مرتين في الأسبوع الثالث من أيار ومرة واحدة في الأسبوع الرابع منه فأعلمه يارنغ بأنه لم يحرز أي تقدم في مهمته.

ثانياً: سيعود يارنغ فيجتمع إليه يوم الثلثاء في الرابع من حزيران وعندها على الأمين العام أن يختار بين أمرين: إما أن يطلب إلى يارنغ تقديم تقرير مكتوب إليه وعندها يضطر الأمين العام إبلاغ مجلس الأمن والعودة إلى المجلس المذكور وهذا أمر غير مرغوب فيه، وإما أن يكتفي الأمين العام بتقرير شفهي وعندها ليس هنالك ما يلزمه بأن يقدّم تقريراً للمجلس وهذا ما يفضله الأمين العام في هذه المرحلة.(...)

رابعاً: إذا استمرت إسرائيل في إصرارها على المحادثات المباشرة فليس من أمل بمهمة يارنغ.

خامساً: ليس هنالك من موافقة إسرائيلية على قرار مجلس الأمن بالشكل الذي يطمئن إليه العرب ويتناسب مع منطوق القرار.

سادساً: يخشى أن القضية لن تتحرك قبل تشرين الثاني أي إلى ما بعد انتهاء انتخابات الرئاسة الأميركية فقط.

اجتمعت في الثالث من حزيران بوزير الخارجية الأميركية دين راسك الذي أقام غداء على شرفي في مقر الخارجية الأميركية. في هذا اللقاء، شددت على أهمية الدور الذي يقع على عاتق الولايات المتحدة للمحافظة على سلامة الدول الصديقة فأجابني: «يمكنني أن أؤكد لمعاليكم بأن الولايات المتحدة تعترف بحدود لبنان الجنوبية وتعلّق أهمية كبرى على المحافظة على استقلاله وسلامة أراضيه. وإن الولايات المتحدة تقبل دون تحفظ تأكيدات لبنان بعدم تورطه في أعمال الإرهاب عن طريق التدابير التي يتخذها في هذا الصدد». ثم سألني الوزير راسك عما إذا كان لبنان يولي الفدائيين التأييد السياسي. فأجبته مبيناً التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة اللبنانية لمنع التسلل وعدم السماح بإنشاء مراكز تدريب أو العمل انطلاقاً من لبنان مضيفاً أن «عمل الفدائيين في الأراضي المحتلة هو عمل مقاومة وطنية لا يمكن إلا تأييده وقد أثار إعجاب الدول والعالم منذ الحرب العالمية الثانية وهو الوسيلة الوحيدة أمام الشعوب التي تغتصب أراضيها». وقلت أيضاً لراسك: «يجب أن يكون هناك دور للاتحاد السوفياتي في عملية السلام نظراً لموقعه الجغرافي ولعلاقاته الوثيقة مع بعض الدول العربية». فأجابني دون مواربة: «نحن نريد أن نجد وحدنا الحل لقضية الشرق الأوسط ولا نقبل بأن يتدخل أحد». وقد جعلني كلام وزير الخارجية الأميركية أتيقن أن مهمة المبعوث الدولي يارنغ محكوم عليها بالفشل.

وعندما التقيت بمساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط لوسيوس باتل لفتّ نظره إلى أن قيام إسرائيل باحتلال جزء من لبنان سيؤدي إلى نتائج خطيرة تنعكس مباشرة على علاقات الولايات المتحدة بأصدقائها في المنطقة فينقلب أصدقاؤها أعداء ويزداد الأعداء تصلباً في عداوتهم. أبدى باتل تقديره للصعوبات التي يلاقيها لبنان في صدد ردع أعمال الفدائيين مشيراً إلى أن نشاط هؤلاء مثار قلق دائم للجانب الأميركي.

وفي ما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط، قال إن على جميع الفرقاء البحث عن الوسائل لإيجاد حلول سلمية مؤكداً أن حكومة بلاده حاولت مساندة مهمة يارنغ، ولكنها أصيبت مراراً بخيبات أمل، ومع ذلك ستستمر في مساعدة المبعوث الشخصي للأمين العام مع الأمل في أن يتخذ الفرقاء مواقف واقعية، فيتمكنوا من إيجاد وسيلة ما للتفاوض. وكان لي اجتماعات في واشنطن أيضاً مع نائب وزير الخارجية الأميركية أوجين روستو وبعض أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، لم يخرج مضمونها عن إطار المباحثات التي أجريتها مع الوزير

راسك ومساعده لشؤون الشرق الأوسط لوسيوس باتل. وعقدت مؤتمراً صحافياً في ختام زيارتي إلى واشنطن اقترحت فيه أن تحدد الأمم المتحدة موعداً نهائياً لإسرائيل لتطبيق القرار ٢٤٢ وأملت في أن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها لديها. وأكدت أن لا خلاف بين الدول العربية حول النزاع العربي- الإسرائيلي وأنه لا لبنان ولا أية دولة عربية أخرى تستطيع تسوية القضية مع إسرائيل على انفراد.

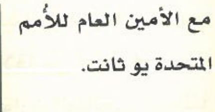
غادرت العاصمة الأميركية في الرابع من حزيران ١٩٦٨ متوجهاً إلى موسكو مروراً بمطار هيثرو في لندن. وعندما حطت الطائرة في مطار العاصمة الإنكليزية، أبلغنا قبطانها أن السيناتور روبرت كينيدي شقيق الرئيس جون كينيدي قد اغتيل. أحزنني هذا الخبر لأنني كنت تعرفت إليه سنة ١٩٦٢ عندما مرّ بلبنان برفقة زوجته آتياً من طهران وأمضى أربعاً وعشرين ساعة عقدت معه خلالها اجتماعاً تداولنا فيه في الشؤون السياسية والقضائية. كما اجتمعت به أيضاً سنة ١٩٦٣ خلال الزيارة التي قمت بها إلى الولايات المتحدة، تلبية لدعوته.

بعد استراحة، انطلقنا إلى موسكو التي وصلناها بعد ظهر اليوم التالي، حيث كان في استقبالي في المطار نظيري السوفياتي أندريه غروميكو ونائبه، والأمين العام للخارجية السوفياتية ومدير البروتوكول ومدير شؤون الشرق الأدنى في الوزارة إضافة إلى سفير لبنان نعيم أميوني ورؤساء البعثات العربية المعتمدة لدى الاتحاد السوفياتي. اجتمعت في السادس من حزيران بغروميكو مدة ساعتين وفيما يلي أبرز ما دار بيننا من حديث:

- أهلاً وسهلاً بمعالي الوزير، ليس أمراً مألوفاً أن نحظى بفرصة رؤية وزراء لبنانيين في موسكو. (...)

- أشكر السيد الوزير، في الواقع، تأثرت للاستقبال الذي خصصت به. أعلم أنه ليس من المألوف أن يزور وزير لبناني موسكو ولكن ما يهم هو أن الخطوة الأولى قد اتخذت. ليس هناك من سبب مانع لكي تتكثف الاتصالات بيننا على رغم أن المسائل المشتركة بيننا ليست عديدة. لبنان بلد صغير (...) سأقسم عرضي لقسمين: الأول عن لبنان والثاني عن المنطقة، وعندما أسمع جواب السيد غروميكو على القسم الأول سأستعرض القسم الثاني. بعد أحداث حزيران ١٩٦٧، اعتبرت إسرائيل أن اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ قد فقدت أهميتها، وهذا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ومعاهدات الهدنة. في أية حال، هذه نظرية السيد يو ثانت نفسه. وإذا كان يمكن إيجاد تبرير للموقف الإسرائيلي بالنسبة إلى الجمهورية العربية المتحدة والأردن حيث خطوط وقف إطلاق النار تفيد إسرائيل أكثر من خطوط الهدنة فإن لا تبرير لها مطلقاً بالنسبة إلى لبنان. وهذا ما يدفع إلى القول بأن الموقف الإسرائيلي تحركه طموحات توسعية (...) إسرائيل تتهم لبنان بتسهيل مرور





مع الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت.



جانب من المشاركين في احتفال تكريم الرئيس السنغالي والشاعر الكبير ليوبولد سيدر سينغور، ويُرى المكرم جالساً بين الرئيس شارل حلو والرئيس عبدالله اليافي.

الفدائيين إلى إسرائيل. هذا الاتهام خاطئ. ليس على الأراضي اللبنانية مخيمات تدريب للفدائيين ولبنان يمنع هؤلاء، على قدر ما يستطيع، من العمل انطلاقاً من أراضيه.
السيد الوزير غروميكو يعلم أن تركيبة لبنان خاصة. نحن بلد التوازن الطائفي. يربطنا داخلياً ميثاق وطني. ونحن أعضاء في جامعة الدول العربية ومتضامنون إلى أقصى الحدود مع العرب في مواقفهم في وجه إسرائيل. إنما نحن لدينا أسلوب خاص. لهذا لم نسمح أن تقام على أراضينا مخيمات للإرهابيين. (...) لبنان لا يمكنه أن يسمح لنفسه بالمضي في المغامرة والمخاطرة باحتلال لأراضيه. على حدودنا الوضع ليس خطراً وإنما يبدو لنا دقيقاً. ومن أجل هذا السبب وبعد الهجوم الإسرائيلي علينا في الثاني عشر من أيار ١٩٦٨، قررنا التوجه إلى مجلس الأمن(...) وقبل التقدم بشكوى، قرر مجلس الوزراء الاتصال بالأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن وكلّفني هذه المهمة. وهدف الجولة التي أقوم بها هو التالي:

١- إطلاع الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن على حقيقة الوضع في لبنان.
٢- معرفة وجهة نظرهم.
٣- تمهيد الطريق أمام شكوى إلى مجلس الأمن إذا بدا ذلك ضرورياً.

- نتفهم جيداً ما يشغل الحكومة اللبنانية. والتجربة دلت أن لا بلد له حدود مع إسرائيل يمكنه أن يشعر بالاستقرار طالما أنه لم يجر إيقافها عند حدها ولم تمح آثار عدوان حزيران ١٩٦٧. تدل الوقائع أن إسرائيل تتجاهل قرار الأمم المتحدة القاضي بانسحاب قواتها من الأراضي العربية التي احتلتها. وإذا كانت إسرائيل قادرة على انتهاج هذا السلوك فلأنها تحظى بدعم الولايات المتحدة الأميركية. إسرائيل تتصرف كأنها دمية الأميركيين. إنها سلاح بيد الدوائر المعروفة في الولايات المتحدة وبيد المجموعات الصهيونية. الاتحاد السوفياتي أدان ولا يزال يدين هذا السلوك على رغم أن الأميركيين لا يقرون بذلك علناً (...) لا نعرف إذا كان لبنان قد لفت نظر الأميركيين إلى مسؤوليتهم عما آلت إليه الأمور وما كان جواب هؤلاء على ذلك. (...) الأميركيون والرئيس جونسون يتحملون المسؤولية الكبرى عن استمرار النزاع. (...) العرب في غالبيتهم اليوم أصبحوا واقعيين. إنهم يستخلصون العبر السياسية وحتى العسكرية. وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام(...) نحن نعلم أن هناك مجموعات متطرفة بين العرب لكنها ليست أكثرية. على العرب أن يوحدوا أنفسهم لكي يتمكنوا من النضال السياسي في إطار الأمم المتحدة وخارجه(...) نحن دعمنا وندعم أيضاً مهمة السيد يارنغ. لكن يارنغ لن يتمكن من فعل شيء إن لم تتعاون إسرائيل والحكومة التي تدعم التصلب الإسرائيلي.(...)
- نحن نعلم أن الالتحام العربي هو مسألة يجدر أن تحتل الأولوية، ونحن نعمل في سبيل تحقيقها. ولكن علينا أن نكون واقعيين. لبنان يعي الاختلافات الموجودة بين الدول العربية

وعليه أن يأخذ ذلك في حساباته(...) وهو يعمل دائماً على تقريب وجهات النظر بين المختلفين(...) وجهة نظر اللبنانية الرسمية هي أن الولايات المتحدة تتبنى نهجاً يناسب إسرائيل أكثر مما يناسب الدول العربية وأن علينا أن نمارس ضغوطاً قوية على الرأي العام الأميركي لحمله على أن يكون أكثر إنصافاً للعرب.(...)

وكان لي لقاء مهم في الاتحاد السوفياتي مع رئيس مجلس السوفيات الأعلى نيقولاي بودغورني عند الساعة الخامسة من بعد ظهر السابع من حزيران ١٩٦٨ حضره وزير الخارجية السوفياتية أندريه غروميكو. بدأ بودغورني حديثه بالعموميات والسؤال عما إذا كنت زرت الاتحاد السوفياتي سابقاً، ولما علم بأنها زيارتي الأولى ألح عليّ بالمجيء مرة أخرى لفترة أطول لأنه بلد كبير. وانتقل سريعاً إلى السياسة وسألني السؤال التقليدي الذي يسأله المسؤول للدخول مباشرة في صلب موضوع الزيارة. فأجبته في شكل مباشر أيضاً: الأزمة مستمرة. ولهذا ارتأيت أن أزور العواصم الأربع للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وتوجه إليّ بسؤال مباشر آخر:
- ماذا استنتجت من زيارتك للعواصم الأخرى؟
- استنتجت أن وجهات النظر ليست واحدة، والمعطيات ليست واحدة. الجميع يقولون إنهم يريدون حلاً سلمياً، ولكن لكل طرف منظار مختلف، والأقوال والأفعال لا تتطابق.
- ما هي برأيك وسيلة العمل الفضلى؟
- إيجاد مخرج عملي يُمَكّن السيد يارنغ من التصرف.
- موقفنا من النزاع معروف منذ البداية، من جانب الدول العربية. ولا أحد بإمكانه اتهامنا بعدم التحرك في شكل دائم للدفع باتجاه حل النزاع. نحن مستعدون لكل شيء. وقد أعلنا دعمنا لقرار مجلس الأمن، ولكن كما تفضلت وقلت لا ينظر الجميع من منظار واحد نحو الحل(...) نحن مستعدون للتدخل ولكن يجب مراجعة الآخرين، الولايات المتحدة، أنتم على علاقة جيدة بالولايات المتحدة حاولوا التأثير عليها. إذا استمرت الولايات المتحدة بدعم المعتدي، لن يكون بالإمكان تحقيق تقدم نحو الحل. ومن جهة ثانية، العرب ليسوا موحدين(...) في العالم العربي كل يقول: ليعمل كل طرف لنفسه. كل واحد يشعر بالاطمئنان إذا لم يمسه أحد، ولكن ما أن يُستهدف يطلب النجدة.(...) إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة تواصل حالياً اعتداءاتها في النقاط الضعيفة من العالم العربي، أي ضد الأردن ولبنان. وهي لا تجرؤ على مهاجمة مصر أو حتى سوريا اللتين تعملان على تعزيز إمكاناتهما الدفاعية (...) الوضع عندكم دقيق وكذلك في فيتنام. بعض الدول تقول أن هذا الأمر لا يعنيه. نحن نقول، وأنتم تقولون، هذا لا يعنينا، ولكن هذا ليس عدلاً.

- (...) على رغم كل الاختلافات في المواقف فإن الدول العربية متوافقة على اعتبار إسرائيل عامل اعتداء من الواجب توقيفه والاختلافات هي في الأسلوب الواجب إتباعه. بالنسبة إلى لبنان، إنه بلد صغير بتركيبة طائفية خاصة. ظروفه تحتم عليه الابتعاد عن كل تطرف. الرأي العام اللبناني يؤيد حلاً سياسياً للنزاع الدائر. ظروف الجمهورية العربية المتحدة وسوريا مختلفة، عدد سكانهما أكثر ولكن على رغم تسلّحهما تمكنت إسرائيل من احتلال أراضيهما. أسباب الهجمات الإسرائيلية على الأردن متعددة وليس مصدرها الأردن فقط. إن النظام الأردني يجتاز أزمة دقيقة للغاية. وفي ما خص الولايات المتحدة، الرأي في لبنان يفضل العمل على الرأي العام الأميركي ومحاولة تغيير اتجاهاته القائمة على دعم إسرائيل بدل أن يهاجمها مباشرة ويزيد من عدائيتها للعرب. لبنان يسعى لأن يكون عنصر وئام ولأن يقرب المسافات بين الدول العربية. وهو يحجم عن الانحياز لطرف ضد آخر عند وقوع خلاف. وفي هذا الاتجاه، يحيّد نفسه عن كل تأثير خارجي. ولأجل هذه الأسباب ولأنه بلد يتميز بالحياد والوسطية، يعتقد لبنان أنه يتمتع بحق الحصول على دعم «الكبار» ليبقى موجوداً. ونحن نعتقد أيضاً أن الاتحاد السوفياتي سيأخذ هذه المعطيات بالاعتبار لكي يبقى موجوداً.

- (...) نحن نشاطر الشعب اللبناني رغبته في العيش بسلام وإن من حقه أن يطالب دعم القوى العظمى لضمان حقه بالوجود. (...) ولا يمكننا إلا أن نحييّ رغبتكم في العيش بسلام مع جيرانكم. وما نأمل فيه هو أن نرى علاقاتنا مع بلدكم تتطور في شكل متناغم في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها. وبالنسبة إلى السياسة الخارجية، نلاحظ أن لدينا وجهات النظر نفسها مثلاً في قضية عدم انتشار الأسلحة النووية إلى ما سوى ذلك من قضايا. طبعاً هناك اختلاف في الرأي بيننا حول بعض المسائل ولكن لكل الحق في أن يكون له رأيه ونحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين (...)

وفي معرض الحديث عن الاعتداء الإسرائيلي على لبنان في الثاني عشر من أيار، قال بودغورني: «لو كان لبنان متحالفاً مع الاتحاد السوفياتي لما كانت إسرائيل تجرأت على مهاجمة لبنان». فأجبته دون تردد: «تربطكم صداقة قوية مع سوريا لا بل أنتم على تحالف معها، وها هي إسرائيل تهاجمها وتحتل قسماً من أراضيها». وفي الحال، بدا الاستياء على وجه وزير الخارجية أندريه غروميكو الذي لم يشارك في الحوار حتى ذلك الحين، وتكلم باللغة الروسية مع بودغورني. وأخبرني فيما بعد سفير لبنان لدى موسكو نعيم أميوني الذي حضر معي هذا الاجتماع أن وزير الخارجية السوفياتية كان يعاتب الرئيس السوفياتي على إثارة هذا الموضوع وعلى إفساحه في المجال أمامي لكي أسجل نقطة عليه.

حمّلني رئيس مجلس السوفيات الأعلى نيقولاي بودغورني تحياته إلى الرئيس حلو والحكومة والشعب اللبناني. فشكرت له استقباله، وأعربت بدوري عن أملي في أن تتعزز العلاقات بين لبنان والاتحاد السوفياتي في المجالات التي أشار إليها. ثم غادرت الاتحاد السوفياتي يوم الأحد في التاسع من حزيران متوجهاً إلى روما التي وصلتها مساء اليوم نفسه، وكان في استقبالي ممثل عن الحكومة الإيطالية وسفراء الدول العربية المعتمدون لدى روما وأركان سفارتينا في الفاتيكان وروما. وفي اليوم التالي، أدلى رئيس الحكومة عبد الله اليافي بتصريح بعد اجتماعه بالأمين العام لوزارة الخارجية نجيب صدقة، قال فيه:

> إن المعلومات الواردة إلى وزارة الخارجية عن مهمة وزير الخارجية الأستاذ فؤاد بطرس تشير إلى أن حصيلة جولته كانت جيدة. وكانت جهوده في شرح القضية العربية وكشف الخطر الصهيوني مثار إعجاب الأندية السياسية والسلطات الرسمية التي باحثها الوزير.

استقبلني قداسة البابا بولس السادس في الحادي عشر من حزيران ١٩٦٨، بارتياح واضح. فقداسته الذي يُمثّل موقعاً عالمياً لا مصالح سياسية له وغايته تحقيق السلام والوئام بين الشعوب ربطته بالرئيس شارل حلو علاقة صداقة يوم كان الثاني وزيراً مفوضاً للبنان لدى الكرسي الرسولي وكان الأول مسؤولاً في الدوائر الفاتيكانية. عرضت للبابا الوضع في جنوب لبنان والشرق الأوسط وسلمته رسالة طويلة من الرئيس اللبناني تشرح في شكل مسهب تطور الأحداث منذ اتفاقية الهدنة الموقعة في العام ١٩٤٩ مروراً بتداعيات حرب العام ١٩٦٧ وصولاً إلى الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان. ويقر الرئيس حلو في رسالته بأن ليس في مقدور البابا أن يساند طرفاً في النزاعات ولكن «نظراً للظروف الحالية»، يدعوه إلى التدخل المباشر وذلك للأسباب التالية:

> - المواقف التي يطلقها المسؤولون الإسرائيليون لا يمكن تبريرها إلا بوجود مصالح اقتصادية وعسكرية لدى إسرائيل التي لا تشير إلى سلوك عدائي للبنان ضدها. التهديدات الإسرائيلية تعكس فقط نيات توسعية مبنية على منطق الاستقواء. لذلك قضية لبنان وقضية الدفاع عن الحق ليستا فقط مترابطتين بل هما، في هذه الحال، متطابقتين.
> - لبنان تجربة سلمية وأخوية للطوائف المسيحية والإسلامية المجتمعة في الإيمان بإله واحد والمصممة على العيش معاً في مناخ من الحرية والعدالة والمحبة. وتدخل الأب الأقدس ليس فقط من أجل مسيحيي لبنان بل أيضاً من أجل إخوانهم المسلمين ونموذج

الوحدة الذي يعطونه، هذا النموذج الذي يحمل على المستوى الوطني والعالمي (وعلى المستويين الإنساني والإلهي) قيمة دائمة وبعداً شمولياً. وكل مسّ بالتركيبة الجغرافية، الاقتصادية أو السياسية لهذه التجربة الثمينة والناجحة في شكل رائع، سيبدو مساً بالتقدم البشري.

- بدفاعه عن قضية لبنان، ستكون للكرسي الرسولي فرصة أكيدة لكي يعطي مبادئه قاعدة ملموسة ولكي يضخ القيم الروحية التي يمثلها في الواقع الزمني الذي يريده أفضل.
- في النزاع العربي-الإسرائيلي، كل المرجعيات الدينية والسياسية الإسلامية أخذت جانب الحق في القضية الفلسطينية التي هي أيضاً قضيتنا. الكرسي الرسولي امتنع عن اتخاذ موقف سياسي. ولكن في حالة لبنان المهدد في سيادته وفي سلامة أراضيه سيبدو تدخل الكرسي الرسولي طبيعياً وضرورياً ومتوافقاً مع عقيدته. (...) وسيتعاظم إذ ذاك إشعاع الكرسي الرسولي في العالم العربي وفي العالم أجمع. (...)

حملت رسالة الرئيس شارل حلو إلى البابا أيضاً اقتراحات حول ما يمكن للكرسي الرسولي أن يقوم به من أجل الدفاع عن قضية لبنان كمثل إجراء اتصال بالدول العظمى والتدخل لدى الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت وإعطاء توجيهات للصحافة الفاتيكانية لتوضيح وجهة نظر لبنان، واتخاذ موقف رسمي من أمانة سر دولة الفاتيكان لمصلحة لبنان وسيادته.

وختم الرئيس حلو رسالته بالتأكيد على أنها باسم الشعب اللبناني بكامله معتبراً أنه «بهذه المراجعة الاستثنائية، يقوم رئيس الجمهورية اللبنانية بواجبه تجاه وطنه في هذه الحقبة الدقيقة من تاريخ لبنان». ثم قلّدني البابا بولس السادس في قاعة الاستقبال، صليب بيوس التاسع الأكبر. وأشاد في كلمة ألقاها أمام الوفد الذي رافقني بلبنان وبالدور الخاص الذي لعبه ولا يزال يلعبه في الشرق الأوسط وفي إعطاء المثل الرائع في التعايش والتعاون الأخوي على أرض واحدة بين طائفتين دينيتين هما المسيحية والإسلام. ورأى أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ «يشكّل خطوة إيجابية في الطريق إلى حل القضايا الخطيرة والعاجلة التي ما زالت معلقة».

أما كلمتي فبدأتها بشكر البابا على الاستقبال والعبارات «النبيلة» التي تضمنتها كلمته وأضفت: «ولا شك في أن الوئام المنسجم بين مختلف الطوائف الدينية في لبنان الذي ألمحتم إليه قداستكم، سيجد إلهاماً جديداً في مقررات المجمع الفاتيكاني الثاني حول وحدة المسيحيين والتقارب مع المسلمين. (...) ولهذا يتمتع الكرسي الرسولي بنظر جميع اللبنانيين بسلطة ونفوذ يخولانه توجيه الناس والشعوب نحو الحلول التي تتفق ومثل العدالة العليا».

وكانت لي، بعد هذا الاحتفال الذي حضرته معي زوجتي تانيا، اجتماعات مع بعض المسؤولين الفاتكانيين وسفراء الدول العربية، وأدليت بحديث إلى وكالة الصحافة الفرنسية

تمنيت فيه أن «تمارس القوى العظمى والرأي العام العالمي التأثير اللازم على إسرائيل لحملها على تنفيذ قرار الأمم المتحدة الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧»، أي القرار ٢٤٢. وتركت روما متوجهاً إلى باريس، المحطة الأخيرة من جولتي على عواصم القرار، حيث كان من المقرر أن ألتقي بنظيري الفرنسي ميشال دوبري الذي حالت أحداث أيار ١٩٦٨ في فرنسا دون تمكنه من موافاتي لوجوده في منطقته الانتخابية، جزيرة الريونيون. لذلك قرر الرئيس شارل ديغول أن يستقبلني شخصياً.

وصلت إلى باريس في الثالث عشر من حزيران، في اليوم الأول الذي استؤنف فيه العمل في مطار مدينة باريس التي كانت لا تزال منشغلة بتداعيات التظاهرات الطلابية التي حصلت في أيار ١٩٦٨ والتي هزتها في العمق. اجتمعت في اليوم التالي بالرئيس الفرنسي شارل ديغول الذي طالما استهوتني شخصيته وأعجبت بمناقبيته، بحضور سفير لبنان في باريس فيليب تقلا. شكرته بداية على تحديد موعد لي بسرعة لافتة واستقباله لي على رغم انشغالاته وانشغاله بما يجري في فرنسا منذ أسابيع. أجابني: «انشغالات، الله يعلم، كم لدي منها، أما انشغال بال فليس لدي مطلقاً. الفرنسيون ضجروا، وهذه وسيلة لهم لكي يعبّروا عن مزاجهم العكر». ثم تكلمنا عن لبنان وقد لفتني أن الرئيس الفرنسي لا يزال يذكره جيداً إذ أخذ يسألني عن بعض الشخصيات التي كان يعرفها، مما أضفى على اللقاء جواً من المودة.

ثم تطرقت إلى هدف زيارتي، ووضعته في أجواء التطورات على حدودنا الجنوبية والاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية. وبعدما انتهيت من عرضي للأوضاع، قال لي: «إذا قامت إسرائيل بالاعتداء على لبنان بقصد ضم أرض لبنانية، فليكن لبنان على يقين بأن فرنسا ستضغط على مجلس الأمن من أجل القيام برد عسكري إذا لزم الأمر. وإذا لم يكن بإمكان الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها فسترسل فرنسا قواتها الخاصة لتدافع عن لبنان». ثم استوى الرئيس الفرنسي في مقعده ونظر محدقاً في عينيّ وأردف: «ولكن، لسوء الحظ، إذا نشبت أزمة في لبنان بسبب نزاع بين البسطا والجميزة، لا فرنسا ولا أحد بإمكانه أن يفعل شيئاً من أجلكم، وسيكون على اللبنانيين الاعتماد على عبقريتهم للخروج من مثل هذا المأزق».

عدت في السادس عشر من حزيران إلى لبنان، وكان سبق وصولي إثارة بعض النواب الأرثوذكس حملة عليّ غير مباشرة تحت ستار الاعتراض على مبدأ عدم تمثيل الأرثوذكس في الحكومة بوزير من داخل المجلس النيابي. وكان على رأس المعترضين نائب بيروت نسيم مجدلاني ونائب طرابلس فؤاد البرط، وقد زار بعضهم متروبوليت بيروت المطران إيليا الصليبي الذي أفهمهم، عبر الإشادة بأدائي وصفاتي، أنه غير مرتاح لتوجههم. فقال له

النواب إنهم يقدّرونني كثيراً لكنهم يفضلون أن يكون الوزير الأرثوذكسي في الحكومة المقبلة من داخل مجلس النواب. لم أعر هذا الأمر اهتماماً يُذكر لأنني كنت أعلم أن وراءها النواب الأرثوذكس الطامحين إلى الاستيزار، ربما بتشجيع من الرئيس صائب سلام، ولأنني انهمكت فور عودتي بإعداد ملخص عن جولتي على عواصم القرار لإطلاع رئيس الجمهورية والحكومة ولجنة الشؤون الخارجية البرلمانية على نتائج الاتصالات التي قمت بها.

ظهر الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦٨، عقدت لجنة الشؤون الخارجية النيابية جلسة برئاسة الدكتور أمين الحافظ وحضور النواب أعضاء اللجنة والأمين العام لوزارة الخارجية نجيب صدقة. استهل الحافظ الاجتماع بالإشارة إلى دقة المرحلة التي يجتازها لبنان والعرب وبالترحيب بي وتهنئتي على سلامة العودة. وأعطاني الكلام فقرأت نصاً أعددته يوجز الانطباعات التي كونتها خلال جولتي على عواصم القرار. ومما جاء فيه:

(...) كانت الروح التي سادت هذه المحادثات مستمدة من اعتبارات عديدة، منها أن الدول الأربع الكبرى تتحمل مسؤوليات خاصة ومتساوية بموجب ميثاق الأمم المتحدة في المحافظة على الأمن الدولي وعلى استقلال وسلامة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، وأن لبنان حريص على توثيق علاقاته الودية بها جميعاً، وأن الأمم المتحدة التي وضعت يدها على قضية فلسطين منذ أيامها الأولى، مسؤولة عن تتبع تطوراتها والحؤول دون تفاقم شرها، وأن سلسلة الاعتداءات التي ما انفكت إسرائيل تقوم بها منذ أن وجدت لا تمتهن حقوق العرب فحسب، بل تتحدى المجموعة الدولية بكاملها (...)

إن لقضية فلسطين وجوهاً عديدة. وأهم ما تتميز به حالياً على الصعيد السياسي، هو أن مجلس الأمن الدولي أصدر قراراً إجماعياً في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧ رسم فيه الخطوط الكبرى للحل السياسي المرتقب (...) وما من سبيل للخروج من المأزق إلا إذا كانت الدول التي حضّرت القرار ومهدت له ووافقت عليه أثبتت أنها لا تزال وفية لنفسها وأنها مستعدة للمضي في السبيل الذي رسمته بيدها حتى تبلغ فيه مرحلة التنفيذ العملي (...)

ويسرني أن أنقل إليكم أني لمست حيثما حللت، تفهما طيباً لموقف لبنان وتقديراً لصراحته وصدقه وحسن نيته. وقد رحّب المسؤولون بمبادرة لبنان إلى الاتصال بهم على المستوى الذي تم الاتصال عليه. وأعربوا عن إيمانهم بفوائد الحوار، متمنين أن تثابر الدول العربية على اعتماده (...) وكانت ردة الفعل التي تلقيتها وتلقتها سفاراتنا في البلدان المعتمدة فيها، مشجعة ومطمئنة. وهي تدل على أن الرأي العام العالمي، سواء في المحافل المسؤولة أو في الأوساط الشعبية، يرى أن طبيعة تكوين لبنان، وسجايا أهله تجعل منه مثالاً رائعاً للتفاهم والتعاون والتآخي مهما تعددت الصعاب وأن الدور الذي يقوم به في العالم العربي

وفي المجموعة الدولية هو دور جدير بالتقدير والاعتبار، وأن مقومات سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه لا تتوخى مصلحة أبنائه فحسب، بل تتوخى أيضاً نصرة المبادئ الخيّرة التي تقوم عليها المجموعة الدولية، وأن أي مساس بسلامة لبنان واستقلاله يعتبر مساساً بهذه المبادئ بالذات (...)

وكانت مداخلات من النواب الحاضرين ومنهم خليل الخوري وجوزف أبو خاطر وريمون إده الذي دخل في صلب المشكلة: «الوضع بيننا وبين إسرائيل لا يمكن أن يتحسن. الفدائيون ينتظرون أن يُسمح لهم من وقت لآخر بعملية حتى لا نتهم بالخيانة. فإذا قررت إسرائيل العدوان أو ضرب القرى المجاورة يجب أن نعرف ما علينا عمله». وأنهى إده مداخلته بطرح سؤالين: «هل بإمكان الحكومة أن تتخذ قراراً بمنع الفدائيين من التسلل؟ وهل تطلب حضور البوليس الدولي إلى الحدود لأن هذا من شأنه أن يمنع تكرار الاعتداء على الحدود ويعيد الثقة إلى المواطنين مما قد يؤدي إلى عودة الازدهار الاقتصادي؟» ثم تحدث النواب رفيق شاهين وسليم لحود ونصري المعلوف وحبيب مطران وعبدو صعب. بعد مداخلات النواب أعطيت حق الرد وفي معرض إجابتي على سؤالي العميد ريمون إده أمعنت في وضع الأصبع على الجرح: «ليس هناك تسلل، ولو فرضنا أن هناك تسللاً فهذا ليس السبب الحقيقي الذي يدفع إسرائيل إلى العدوان، وقد تكون الخلافات الداخلية الإسرائيلية السبب الرئيسي. نحن في لبنان ليس عندنا قواعد لتدريب الفدائيين (...) ليس هناك جيش في العالم يستطيع أن يتأكد مئة في المئة أن ليس هناك تسللاً، وعلى كل حال فالجيش اللبناني يقوم بواجبه خير قيام. أما في ما يتعلق بالبوليس الدولي والضمانات فهذا الموضوع من الأهمية بمكان، ويجب أن يبحث على ضوء ما يتوافق عليه اللبنانيون بمختلف فئاتهم». ثم عُرض اقتراح بشكري على المجهود الذي قمت به فأقرته لجنة الشؤون الخارجية.

انشغلنا بعد ذلك بمصير حكومة الرئيس عبد الله اليافي التي تعرضت لمعارضة قوية من جماعة الحلف والرئيس صائب سلام، لكن دعم الرئيس شارل حلو لها بالتحالف مع أركان النهج أعطاها زخماً مدّد عمرها بضعة أشهر كان لي خلالها مهمات صعبة أخرى.

الفصل الرابع

وزير للخارجية في الحكومة أو خارجها

اعتباراً من النصف الثاني من تموز ١٩٦٨، بدأ النظام البعثي في سوريا يأخذ منحى متشدداً تجاه لبنان. فقد أطلق بعض المسؤولين تصاريح تتهم لبنان بالتآمر على سوريا وبالتواطؤ مع معارضي النظام المقيمين في بيروت. وفي الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، اعتمدت دمشق تدابير رمت إلى التضييق على لبنان وبخاصة على التجارة معها والترانزيت عبر أراضيها. وجرى فرض تعرفة خمسين ليرة سورية على كل شاحنة تدخل بضائع إليها ومئة ليرة للتي تعبرها إلى الدول المجاورة. كما رفعت الضريبة على البضائع المستوردة من لبنان.

ارتفع صراخ الهيئات الاقتصادية من جراء التدابير السورية التي ترافقت مع مواقف تصعيدية من دمشق ترفض الوساطات الجزائرية والسعودية لحل الأزمة الناشئة «طالما أن الحكومة اللبنانية لم تُسكت الأصوات الصهيونية والامبريالية وتقضي على أوكار الجواسيس التي تعشش في لبنان وتتآمر ليس فقط على سوريا بل على القضية العربية»، على حد تعبير وزير الخارجية السورية إبراهيم ماخوس.

وبعدما امتنعت الحكومة اللبنانية عن الرد وعن التصعيد في المواقف إفساحاً في المجال أمام الوسطاء العرب، قررت بيروت أخيراً المواجهة الصامتة. فرفعت تعرفة الضرائب على البضائع الآتية عبر الأراضي السورية وفرضت على الشاحنات السورية الخارجة من لبنان دفع مئة ليرة لبنانية. ومساء الثالث من آب، وجهتُ برقية احتجاج إلى نظيري السوري الدكتور إبراهيم ماخوس، اعتبرتها الصحف اللبنانية «شديدة اللهجة وإنذارا» بوجوب إلغاء التدابير السورية للحؤول دون استفحال الأمور ودون الدخول في

مرحلة جديدة من العلاقات لا يكون فيها خير لأي من البلدين ولا لأي بلد عربي، على ما جاء في البرقية. ولعبت الجزائر بشكل خاص دوراً لاحتواء الأزمة ونشرت الصحف أخباراً كثيرة عن الوساطة الجزائرية بين لبنان وسوريا.

زارني سفير الجزائر في وزارة الخارجية، في السادس من آب ١٩٦٨، وقال لي ما معناه أن الحديث عن الوساطة يحرج بلاده لأن «الوساطة لا يمكن أن تقوم إلا بموافقة الطرفين، ولكن صريحين سوريا لم توافق». فأجبته: «ما دامت المشكلة بين دول شقيقة فلا شيء يمنع من قيام الجزائر، لنقل، بمسعى لتقريب وجهات النظر بين لبنان وسوريا». وفي السادس عشر من الشهر عينه استقبلت سفير السودان في لبنان وسوريا مصطفى المدني الذي حاول بدوره القيام بوساطة بين البلدين. فزار إبراهيم ماخوس في اليوم التالي وصرح بعد المقابلة بأن بلاده «ستكتفي، في الوقت الحاضر، بهذا القدر من الوساطة، وعلى لبنان أن يأخذ بعين الاعتبار ما يواجه سوريا من تحديات». أما ماخوس، فشدد على أن حكومته ترفض أية وساطة مع لبنان قبل أن تُقدم السلطات اللبنانية على «إخراس الأبواق الصهيونية والاستعمارية وأوكار التجسس التي تتخذ من لبنان مركزاً لها».

إزاء تصلب الموقف السوري، لم يكن أمامنا إلا المعاملة بالمثل والتشدد أيضاً في الإجراءات لكن مع إبداء بعض المرونة. إذ بعدما رفعنا الرسوم على البضائع السورية، أبلغت سلطات الأمن اللبنانية الحكومة السورية في الثالث والعشرين من آب أنها أبعدت من لبنان عدداً من اللاجئين السياسيين غير المرغوب فيهم. وأدى قرار المواجهة الذي اتخذه لبنان المترافق مع بعض المرونة فضلاً عن الوساطات العربية إلى إقناع دمشق في نهاية الأمر بالدخول في مفاوضات مع لبنان في محاولة لبحث المسائل العالقة والتوصل إلى تفاهم بين البلدين. وساد جو من التفاؤل بأن يؤدي لقاء محتمل بيني وبين نظيري إبراهيم ماخوس على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، إلى كسر الجليد وإعادة الحوار المقطوع بين بيروت ودمشق.

لكن وزير الخارجية السورية فاجأ الجميع، قبل ثلاثة أيام من انعقاد الدورة العربية، عندما أعلن عدم مشاركته شخصياً في اجتماعاتها وتكليف المدير العام في الخارجية السورية تمثيل سوريا في اجتماعات القاهرة. وقد أبديت أسفاً على غيابه عن الاجتماعات، وأنا أغادر مطار بيروت، في الثلاثين من آب، في التصريح الذي أدليت به: «إنني سعيد بأن أترأس الوفد اللبناني إلى مجلس الجامعة العربية. وسوف نبذل كل جهدنا لكي تكون المناقشات مفيدة لما فيه خير لبنان والدول العربية. ومما لا شك فيه أن العلاقات اللبنانية-



دكتوراه فخرية لأمبراطور الحبشة، هيلاسيلاسي. من اليمين: العميد أحمد مكي، فؤاد بطرس، الرئيس حلو، الامبراطور هيلاسيلاسي، رئيس الجامعة فؤاد أفرام البستاني، العميد ادمون نعيم، العميد قيصر نصر.



مع الإمام موسى الصدر.

السورية التي تستأثر باهتمام المسؤولين تهمنا ونضعها في مرتبة واحدة من أجل مصلحة البلدين. ونأمل أن تتاح لنا الفرصة لكي نقوم باتصالات لإزالة كل إبهام وسوء تفاهم حول هذه العلاقات. وحبذا لو أن الدكتور ماخوس كان موجوداً في القاهرة، لكانت فرصة سعيدة أن نجتمع به. وسنقوم بما يمليه علينا الواجب وحرصنا على المصلحة العامة».

ثم فوجئنا مجدداً بمشاركة الدكتور ماخوس في اجتماعات القاهرة. وبمبادرة من وزير الخارجية الأردنية عبد المنعم الرفاعي وباهتمام من وزير الخارجية المصرية محمود رياض، التقيت وماخوس، على هامش أعمال المجلس. بدأ وزير خارجية سوريا الجلسة بمعاتبة لبنان على إعطاء معارضي نظام البعث حق اللجوء والسماح لهم بإطلاق التصريحات ضد السلطة القائمة في دمشق. فأجبته بهدوء:

– أتمنى ألا تضطر أنت يوماً إلى اللجوء إلى لبنان. كثيرون كانوا قبلك ينتقدون استضافة لبنان لمعارضيهم الفارين من سوريا خوفاً على حياتهم بعد حصول انقلاب. ثم بدورهم عندما يحصل انقلاب ضدهم يأتون إلى لبنان طلباً للجوء كانوا ينتقدون بيروت لأنها منحته لأسلافهم.

– هؤلاء لا يستحقون الاستقبال بل الرش.

– بماء الزهر؟

– بالرصاص.

– في الحقيقة أنا غير مؤهل للتكلم في هذا الموضوع، ويمكنك أن تفاتح به أحد رؤساء العصابات المعنية بالرش، سأبحث في بيروت عن رئيس عصابة، وأرسله إليك.

صمت الدكتور إبراهيم ماخوس للحظات، كأنه يفكّر بما قلته أو يستدرك ما قاله، ولا بد أنه أدرك انجراره في كلام لا يليق به وبموقعه كنائب رئيس وزراء، ووزير خارجية. واستعاد هدوءه وبدّل من لهجته. وصار يأخذ على المعارضين السوريين المقيمين على الأراضي اللبنانية استغلالهم سماح الدولة اللبنانية وقيامهم بنشاطات مشبوهة تعكر صفو الأمن والاستقرار في سوريا. فشرحت له أننا لسنا قادرين على أن نخلّ برسالتنا ودورنا كبلد ملجأ للمضطهدين من أجل أفكارهم وأن نمس بحرية الصحافة وبوسائل التعبير كافة. فإذا سلمناه المعارضين وسلمنا شاه إيران شهبور بختيار الذي كان يطالبنا بإلحاح بتسليمه إليه نكون قد نحرنا لبنان. وانتهى لقاؤنا الأول ببوادر إيجابية استكملناها في اللقاء الثاني الذي تم بناء على مسعى مني.

تحقق بذلك الحوار المباشر الأول بين بيروت ودمشق بعدما كان تبادل الآراء يتم عبر الوساطات والمذكرات والنشرات والبرامج الإذاعية ومقالات الصحافة. واتفقنا ماخوس وأنا

على التعمق بدراسة الملفات التي أثرناها بواسطة لجان متخصصة تضم خبراء من البلدين. وقد أبدى الوزير السوري انزعاج بلاده من الصحافة اللبنانية التي كانت تنتقد النظام البعثي بشدة، وألمح إلى أنه إذا اتخذنا إجراءات تجعل الصحف اللبنانية تحجم عن انتقاد النظام السوري فإن ذلك سينعكس انفراجاً على مستوى العلاقات بين البلدين وعلى مستوى الإجراءات المتخذة على الحدود اللبنانية - السورية. وودع أحدنا الآخر بالمصافحة والعناق ما أضفى أجواء ارتياح في القاهرة وبيروت ودمشق. ثم أدليت بتصريح عبّرت فيه عن ارتياحي لسير المباحثات ووصولنا «إلى أقرب نقطة تفاهم مع الجانب السوري. وقد تمكنا من إيضاح معظم النقاط التي كانت معقدة».

حرصت بعد كل اجتماع مع ماخوس على أن أرسل إلى وزارة الخارجية ملخصاً عن المباحثات مع انطباعاتي عنها. وكان الرئيس عبد الله اليافي، بصفته وزيراً للخارجية بالوكالة يجتمع يومياً بالأمين العام للوزارة نجيب صدقة للاطلاع على ما كان يجري في المحادثات مع رئيس الوفد السوري وفي اجتماعات مجلس الجامعة العربية. وبناء على الأجواء الإيجابية التي نقلتها إلى بيروت، جمّدت الحكومة اللبنانية جميع التدابير المتخذة لمواجهة الإجراءات السورية على الحدود مع لبنان.

عدت إلى بيروت في الرابع من أيلول ١٩٦٨ وعكست أجواء متفائلة في التصريح الذي أدليت به على المطار فور نزولي من الطائرة. وقلت: «لا بد من لقاء بين السلطات اللبنانية والسورية على مستوى حكومي بعدما تطورت القضايا بينهما كما تعلمون. وقد أتاحت لي زيارة القاهرة وانعقاد مجلس الجامعة العربية فرصة الالتقاء بالزميل معالي الدكتور إبراهيم ماخوس، واجتمعنا مرتين. كان لقاؤنا صريحاً للغاية، وساده جو من الإخاء والتفاهم على ضرورة إزالة أي سوء تفاهم بين البلدين ووضع أسس ثابتة متينة لعلاقاتهما. وتم الاتفاق على متابعة المباحثات بين بيروت ودمشق على مستوى وزاري أو على مستوى آخر. ولدي من الأسباب ما يجعلني أتوقع الوصول إلى نتيجة في وقت معقول». وفي اليوم نفسه، وضعت مجلس الوزراء في أجواء اجتماعات جامعة الدول العربية والاجتماعين اللذين عقدتهما مع نظيري السوري. وارتاح رئيسا الجمهورية والحكومة ومجلس الوزراء إلى الانفراج الذي تحقق في العلاقات اللبنانية-السورية. وبعد ثلاثة وعشرين يوماً من المباحثات، وقع البلدان اتفاقاً جمركياً في الثامن من تشرين الأول، ألغت دمشق بموجبه جميع التدابير التي فرضتها، في نهاية شهر تموز، على البضائع والشاحنات التي تدخل الأراضي السورية.

مع نهاية أيلول ومطلع تشرين الأول ١٩٦٨، بدأت حكومة الرئيس عبد الله اليافي تهتز.

وبعدما أصبح النهج والحلف معاً ضدها، تقدم اليافي في التاسع من تشرين الأول باستقالتها. وفي الاستشارات النيابية، رشح النهج الرئيس رشيد كرامي والحلف الرئيس صائب سلام فاستعان الرئيس شارل حلو من جديد بالرئيس عبد اليافي، وكلفه تشكيل الحكومة الجديدة. لم تسهل الكتل النيابية مهمة الرئيس المكلّف ولم تقبل بحكومة رباعية وفق ما كان يشتهي الرئيس شارل حلو الذي رأى إذّاك أنه لم يعد أمامه سوى الاستقالة فتقدم بها في التاسع عشر من تشرين الأول إلى رئيس مجلس النواب كامل الأسعد. لكن هذا الأخير رفضها وسعى مع الكتل النيابية التي فوجئت بقرار رئيس الجمهورية ولم تكن مستعدة له، من أجل تسهيل أمر تشكيل الحكومة الرباعية المؤلفة من اليافي رئيساً وحسين العويني وبيار الجميل وريمون إده وزراء. ولكن منذ البداية شعر اللبنانيون بأن عمر هذه الحكومة قصير.

رجعت إلى مكتب المحاماة كما في كل مرة أترك فيها الوزارة، مع فارق بسيط هذه المرة، هو أنه لم يعد عندي انشغالات برلمانية. ولكن ذلك لم يمنعني من متابعة ما يجري في البلاد ومن مشاركة الكثيرين القلق على مصيرها في ظل الحدة التي بدأت تأخذها الانقسامات الطائفية. ووقعت في نهاية تشرين الأول ومطلع تشرين الثاني أحداث خطيرة ولّدت في قلبي خوفاً على لبنان وتشاؤماً حيال مصيره لم يفارقني منذ ذلك الحين. راقبت بكثير من الخيبة الانقسام بين يمين لبناني، مسيحي الطابع، يضع سلامة لبنان في رأس سلّم أولوياته ويريد إبعاده كلياً عن الصراع الدائر في الشرق الأوسط، وبين يسار لبناني، إسلامي الطابع، يعمل على انغماس لبنان كلياً في الصراع ويطالب بفتح الجبهات مع إسرائيل وإطلاق حرية التدريب والتحرك والعمل للمقاومة الفلسطينية.

بدا لي أن كل ما عملنا عليه مع الرئيس فؤاد شهاب لكي يكون الانتماء الأول للمواطن اللبناني للدولة، يتهاوى أمام أعيننا. ففي التاسع والعشرين من تشرين الأول، اصطدمت دورية للجيش اللبناني في الجنوب بمجموعة فلسطينية مسلحة وسقط قتيل من الفلسطينيين وجرحى من الطرفين. وفي اليوم نفسه، ضبطت الشرطة ستة صواريخ مع أربعة فلسطينيين. وفي السابع من تشرين الثاني، وقعت اصطدامات بين طلاب الكتائب وطلاب يساريين، وفي الحادي عشر منه، نظمت تظاهرة دعم للفدائيين، سرت شائعة بعدها أن المتظاهرين أحرقوا العلم اللبناني. وقد أثارت هذه المعلومات موجة استنكارات عارمة في الأوساط اللبنانية وبخاصة المسيحية، ودعت المدارس الكاثوليكية في بيروت وطرابلس إلى الإضراب في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٦٨، تعبيراً عن هذا الاستنكار.

وفيما السجال حول حرية العمل الفدائي في لبنان يتصاعد، فوجئ اللبنانيون في التاسعة

والنصف من مساء الثامن والعشرين من كانون الأول، بعملية إعتداء إسرائيلية على أرض مطار بيروت. فقد حطّت أربع طوافات عسكرية، وأنزلت وحدة كوماندوس تولت تفجير ثلاث عشرة طائرة مدنية تابعة للميدل إيست. وانسحب المعتدون دون أن تطلق عليهم رصاصة واحدة. خلّف هذا العمل الإرهابي ذهولاً وصدمة وشعوراً بالإذلال عند اللبنانيين، مواطنين وسياسيين وعسكريين. فيما برّرتها إسرائيل بأنها ردّ على قيام فدائيين، زعمت أنهما مرّا ببيروت، بهجوم على طائرة إسرائيلية في مطار أثينا قبل يومين.

اتصل بي رئيس الجمهورية في الليلة نفسها طالباً مني موافاته في اليوم التالي إلى القصر الجمهوري بعد الاجتماع الطارئ للحكومة الذي دعا إليه فور معرفته بحصول الاعتداء. وبالفعل التأم مجلس الوزراء في اليوم التالي وقرر «إرسال وفد إلى الأمم المتحدة للدفاع عن وجهة النظر اللبنانية في الشكوى التي ستتقدم بها الحكومة أمام مجلس الأمن الدولي». وتم الاتفاق على أن يكون الوفد برئاستي وعلى أن يضم الوزير السابق بيار إده، نائباً للرئيس، والسفراء إدوار غرة ونديم دمشقية ونجاتي قباني. وعندما اجتمعت بالرئيس حلو في الموعد المحدد، أبلغني تكليفي بمهمة الذهاب إلى مجلس الأمن في نيويورك والدفاع عن قضية لبنان ضد إسرائيل.

غادرت لبنان صباح الثلاثين من كانون الأول ١٩٦٨، برفقة بيار إده، وأدليت في صالون المطار بحديث قلت فيه: «إننا سنبذل جهدنا لأن نكون على مستوى الأحداث، وأن نبيّن ما هو واضح للرأي العام الواعي، أي أن لبنان كان عرضة لاعتداء غاشم لا مبرر له، وأن الأفعال التي أقدمت عليها إسرائيل قبل يومين في مطار بيروت الدولي هي أفعال تشجبها شرعة حقوق الإنسان، وشرعة الأمم المتحدة ومبادئ العدل الدولي، لا بل الآداب الدولية. وإني أعتقد مخلصاً بأنه لن يكون هناك أي صوت إلا ويحكم على إسرائيل بسبب هذا العدوان الذي لا مبرر له». وفي الوقت الذي كنا فيه متجهين نحو نيويورك، عقد مجلس الأمن جلسته الأولى بحضور سفيرنا إدوار غرة الذي كان تقدم بشكوى ضد إسرائيل التي اتهم مندوبها لبنان بإيواء الفدائيين وتأمين مراكز تدريب لهم.

وصلنا مساء اليوم نفسه إلى نيويورك حيث استقبلنا في المطار السفير غرة الذي قال لي: «معالي الوزير، الجلسة الثانية لمجلس الأمن بعد ساعة من الآن، ونظراً لضيق الوقت، أعددت لك خطاباً باللغة الإنكليزية، فشكرته على ذلك وقلت له إني سوف أتكلم باللغة الفرنسية مرتجلاً لأني لم أتمكن من كتابة خطاب. وعند التاسعة ليلاً انعقد مجلس الأمن برئاسة المندوب الأثيوبي ليج ماكونين الذي دعاني كما دعا مندوب إسرائيل إلى الجلوس إلى طاولة

المجلس. ثم أعطاني الكلام فارتجلت بالفرنسية كلمة شرحت فيها شكوى لبنان وما يتعرض له من اعتداءات وتجن من قبل إسرائيل. ومما جاء في مداخلتي:

(...) لا أرى لزاماً عليّ هنا أن أقوم بالدفاع عن بلدي وعن طريقة تصرفه كعضو في المجموعة الدولية والأمم المتحدة. لبنان يمكنه أن يفخر، وعن حق، بأنه كان عضواً ناشطاً إلى أقصى الحدود، من جهة، وبأنه احترم مبادئ الشرعة أيضاً إلى أقصى حد، من جهة ثانية. حتى هذه الساعة، لم يكن مرة موضع شكوى أو احتجاج من جانب مجلس الأمن. اتفاقيات الهدنة التي وقعها وقرارات وقف إطلاق النار المتعلقة بالشرق الأوسط التي اتخذها مجلسكم احترمها بلدي بحذافيرها. لهذا السبب، ومن دون شك، فُجع الرأي العام الدولي من العدوان الإسرائيلي الذي ارتكبته ضده.

وفي وجه الموقف المسالم للبنان، لم تتوقف إسرائيل عن استعمال كافة الوسائل التي في حوزتها، بما فيها القوة والعنف والوسائل العسكرية، لتستفز لبنان وتتحداه وتهدده في مصالحه الحيوية(...) ومنذ ثمان وأربعين ساعة، أشعل حريق يحتوي، بما لا يقبل الشك، خطراً على السلام والأمن في المنطقة.

(...) الاعتداء موصوف، علني، وعن سابق تصور وتصميم استهدف منشأً مدنياً ولم يشكل خطراً فقط على الحياة والممتلكات بل أيضاً على أمن مركز أعمال دولي (...) عندما تحاول إسرائيل، دون جدوى، تبرير العدوان والتهديد للسلام والتحدي لاتفاقيات الهدنة ولقرارات وقف إطلاق النار بحجج واهية، من الواضح أن هذه الحجج ليست متماسكة، فبحسب هذه الاتهامات، لبنان مسؤول عن أعمال مرتكبة خارج أرضه، وبدون علمه، وبالطبع دون موافقته، قام بها لاجئون فلسطينيون اكتسبوا صفة اللجوء بعد أن طردتهم إسرائيل من وطنهم باتجاه لبنان أو غيره من الدول العربية. (...)
الجبهة الوطنية لتحرير فلسطين التي تقول إسرائيل إن مرتكبي اعتداء أثينا ينتميان إليها، أعلنت في الثامن والعشرين من كانون الأول أن الفدائيين أجريا تدريباتهما خارج الأراضي اللبنانية وأنهما لم يأتيا إلى لبنان إلا قبل يومين من عملية أثينا. هنا، يتبادر إلى ذهني سؤال أود أن أشرككم فيه: لو أن هذين الفدائيين، بدلاً من أن يمرا بلبنان، توقفا في مطار آخر، في روما، في باريس، في ميلانو، في لندن، أو في أي مكان آخر، هل كانت إسرائيل لتعتبر أن السلطات في هذه الدول هي المسؤولة عن حادثة أثينا؟ وهل كانت فكرت في تدابير انتقامية ضد المطار الذي توقف فيه الفدائيان؟ في أية حال، إن نظرية القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدولة عن أفعال قام بها سكان هذه الدولة، من تلقاء أنفسهم، خارج أراضيها، ليست تحتاج إلى برهان: لا مسؤولية بالطبع. ولا أحتاج إلى دليل سوى الموقف الإسرائيلي نفسه عندما رفعت الأرجنتين شكوى ضدها إلى مجلس الأمن في مسألة القضية «إيشمان». وزير خارجية

> إسرائيل في حينه أسهب في طرح نظرية، تجدونها في أرشيفكم، مفادها أن إسرائيل تعتبر أنه لا يمكن اعتبارها مسؤولة عن أفعال قام بها مواطنوها خارج أراضيها، فكيف عندما يكون المرتكبان من غير المواطنين اللبنانيين؟

ثم أعطى الرئيس الدوري لمجلس الأمن الكلام لمندوب الجزائر الذي كان طلب الإذن لإبداء ملاحظة، فقال إن مجموعات تابعة للصهيونية العالمية تحاصر مبنى الأمم المتحدة وتهتف بشعارات مناهضة للعرب. وأضاف: «إننا لا نعارض أن تعبر مجموعات عن رأيها، بطريقة أو بأخرى، وإنما نحن نسجل أن التظاهرات ضد العرب تجري على أبواب مقر هذه المنظمة. ومكانها يجب أن يكون على الجانب الآخر من الشارع. وعلى البلد المضيف أن يتخذ التدابير اللازمة لكي يحترم مقر المنظمة ولكي يتمكن مجلس الأمن من التداول بكل هدوء». ولفت رئيس المجلس نظر مندوب الولايات المتحدة إلى ما يجري في الخارج فوعد الأخير بالتحرك في الاتجاه الذي أشارت إليه الرئاسة. ثم توالت مداخلات أعضاء مجلس الأمن التي صبت كلها في خانة استنكار ما حصل في مطار بيروت.

أعطي مندوب إسرائيل الكلام فحاول أن يستدر عطف الحاضرين، خصوصاً الرئيس الدوري لمجلس الأمن عبر الإشارة إلى وجود طائرات مدنية، غير إسرائيلية ومنها طائرة أثيوبية، قرب الطائرة الإسرائيلية التي استهدفها الفدائيان الفلسطينيان في مطار أثينا. وجعل يستشهد بما أوردته الصحف العالمية عن فظاعة ما جرى هناك. وأسهب في الكلام عن حال الإسرائيليين القلقين على المستقبل والخائفين من هجمات الفلسطينيين إلى ما سوى ذلك من محاولات للتخفيف من نقمة الأسرة الدولية على ما قامت به دولته ضد لبنان. فرد عليه مندوب الإتحاد السوفياتي وانتقده على تكرار ما قاله في الجلسة الأولى وأكد له وللحضور بأنه «لو أراد ممثل لبنان، في بداية هذه الجلسة، أن يذكر ما قالته الصحف العالمية عن العمل الوحشي الذي ارتكب ضد لبنان لما كانت جلسة واحدة تكفي». ثم أعطاني رئيس الجلسة حق الرد الذي أتى بمثابة الضربة القاضية لممثل إسرائيل:

> إن النغمة الحزينة المصطنعة لممثل إسرائيل لا تخفي فقر وهشاشة حججه. فبدلاً من أن يرد على الحجة بحجة، تحاول إسرائيل توسيع دائرة النقاش لإخراجه عن الموضوع الذي اجتمع مجلس الأمن من أجله. في المحصلة، لأن إسرائيل عانت قبل عشرين عاماً، ولأن سكانها اليوم يخافون على مستقبلهم، فإنها تعطي لنفسها الحق بجعل العرب يعانون، ويستشهدون، وباحتلال أرضهم واغتصاب أرزاقهم، وبتعريض السلام لمخاطر كبيرة. وأنا أيضاً، أستطيع أن أؤكد لكم، أن مواطنيّ بعيدون جداً عن الطمأنينة، والسعادة، والاكتفاء.

> إن التهديد الإسرائيلي الدائم يرخي بثقله عليهم لأن إسرائيل التي هي عكس الحمل الذي تدعيه تجعل وضعهم لا يحسد عليه.

وكانت مداخلة لممثل المملكة العربية السعودية ثم لممثل إسرائيل، وبعدهما رفع الرئيس الجلسة عند الواحدة بعد منتصف الليل وحدد الساعة الثالثة بعد الظهر موعداً لعقد الجلسة الثالثة لمجلس الأمن للنظر في الشكوى اللبنانية. لدى ارفضاض الجلسة، توجه مندوب فرنسا في مجلس الأمن نحوي قائلاً لي: «قلت لسفيركم قدمني إلى وزيركم الذي يتكلم الفرنسية أفضل مني». وامتدح الدبلوماسي الفرنسي المنطق المتسلسل الذي اتبعته على رغم أني كنت أرتجل المداخلة.

وفي مستهل الجلسة الأخيرة، أعلن الرئيس أن الاستشارات الجانبية المكثفة قد أفضت إلى مشروع قرار يصدر عن مجلس الأمن يحظى بإجماع الأعضاء. وأمل في أن «يكون للقرار الصادر بالإجماع التأثير الإيجابي على الجهود المبذولة في سبيل الوصول إلى حل سلمي ودائم للشرق الأوسط». وطلب من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في مجلس الأمن تلاوة مشروع القرار:

> إن مجلس الأمن الذي،
> درس جدول الأعمال المنشور تحت الفقرة س/أجندة/ ١٤٦٢،
> أخذ علماً بمضمون المذكرة التي قدمها المندوب الدائم للبنان (الوثيقة س/٨٩٤٥)
> أخذ علماً بالاستطلاعات الإضافية التي قدمها رئيس أركان القوات الدولية،
> استمع إلى مواقف ممثل لبنان وممثل إسرائيل المتعلقة بالهجوم الخطير الذي حصل ضد مطار بيروت المدني الدولي،
> استنتج أن العمل العسكري للقوات المسلحة الإسرائيلية ضد المطار الدولي المدني في بيروت كان عن سابق تصور وأعد له بعناية، (...)،
> ١- يدين إسرائيل على عملها العسكري المخطط له الذي ينتهك الموجبات التي نصت عليها الشرعة والقرارات المتعلقة بوقف إطلاق النار؛
> ٢- يعتبر أن من شأن الأعمال المقصودة من العنف أن تهدد السلام؛
> ٣- يوجه إلى إسرائيل تحذيراً علنياً بأنه في حال تكررت هذه الأعمال فإن على المجلس أن يستعمل تدابير أخرى لتنفيذ قراراته؛
> ٤- يعتبر أن للبنان الحق بتعويض يناسب التدمير الذي لحق به واعتبرت إسرائيل مسؤولة عنه.

وعرض الرئيس الدوري لمجلس الأمن، المشروع على التصويت فحصل على إجماع

الأعضاء، وصدر حاملاً الرقم ٢٦٢. وكانت تلك المرة الأولى التي أدان فيها مجلس الأمن إسرائيل بالإجماع. ثم كانت مداخلات من بينها مداخلتان لممثل إسرائيل ولممثل الاتحاد السوفياتي. وحان دوري، وأعتقد أن جميع الحاضرين كانوا ينتظرون مني فقط أن أشكر مجلس الأمن وأعضاءه على قرار إدانة إسرائيل. في الواقع، لم أخيّب ظنهم، فشكرت لهم موقفهم لأنني كنت أعلم بأن لا مجال في الظروف السائدة للحصول على أكثر مما حصلنا عليه، غير أنني أضفت:

> لكن هذا القرار يستدعي مني، للأسف، التحفظ، لأنه لم يصل إلى النتائج التي كان يفترض أن يصل إليها، بناء على الاستنتاجات التي توصلتم إليها، ولأنه تردد أمام أن يطلب تطبيق الفصل السابع من الشرعة في حق إسرائيل. هذا الإحجام المقصود الذي يمكن تفهمه لو أن التعاطي يتم مع بلد مبتدئ في الانحراف على المستوى الدولي، لكنه غير مفهوم مع بلد ذي سوابق غير قابل للإصلاح مثل إسرائيل. منذ زمن طويل والأخلاق والآداب العالمية مهشمة من إسرائيل، والقرارات الأفلاطونية، ولو أنها صادرة عن مجلسكم، وكل القرارات المكدسة ضدها، لن تنفع بالنتيجة إلا في تزيين أرشيف مجلس الأمن.
>
> صحيح أن في القرار مقطعاً يحمل تحذيراً علنيا لإسرائيل تحت طائلة اتخاذ قرارات زجرية بحقها. هنا في الواقع، يكمن صلب الموضوع لأنه عندما هاجمت إسرائيل المطار المدني الدولي في بيروت، لم تكن تجهل أنها بذلك تنتهك القانون الدولي واتفاقيات الهدنة وقرارات وقف إطلاق النار. ولكنها اختارت عن قصد هذه المخاطرة وهذا التحدي المتجدد لمجلسكم وللأسرة الدولية.
>
> وللاقتناع بوجهة النظر هذه، يكفي تصفّح الصحافة الإسرائيلية ومواقف المسؤولين الإسرائيليين إثر الحادث أو بالأحرى العدوان. وبسبب أن إسرائيل مطمئنة إلى ردة فعل الشعوب والحكام، فإن هذه المواقف قالت إن أمنهم المزعوم -غير مفهوم هنا ماذا تفعل كلمة أمن- يتقدم على استياء الرأي العام العالمي. وهل لدينا الحق بعد كل هذا أن نصدق أن إدانة أفلاطونية ستؤدي إلى كبح إسرائيل؟ (...)

كان لقرار مجلس الأمن الوقع الجيد على رغم اعتبار القاهرة وبعض الأطراف أنه ناقص. ووردتني برقيات تهنئة على ما أنجزته. وفيما كنت أعد نفسي للعودة إلى لبنان، اتصل بي الرئيس حلو وهنّأني على عملي، وطلب مني البقاء بضعة أيام إضافية في نيويورك لأنه من المحتمل أن «تتخربط» الأمور، وتكون ثمة حاجة إليّ هناك. وبعد يومين، قرأت في الصحف أن رئيس الحكومة عبد الله اليافي خطب في الجماهير البيروتية الغاضبة المحتشدة حول

السراي مدافعاً عن حق الفدائيين في المقاومة معتبراً أنه «مشروع ومقدس». فاستغربت هذا الموقف، واتصلت على الفور بالرئيس شارل حلو وقلت له: «لقد أعلنت موقفاً في مجلس الأمن يؤكد أننا لا نشجع الأعمال العسكرية الفلسطينية انطلاقاً من أرضنا، واستحصلت، بناء عليه، على قرار يدين إسرائيل بالإجماع. واللغة التي يتكلم بها الرئيس اليافي تعني كأنه ينسف كل ما عملته. أرجو منك أن تبلّغه بأنه إن لم يتوقف عن إطلاق مثل هذه المواقف سوف أضطر إلى أن أُقفل راجعاً إلى لبنان». وأعاد رئيس الجمهورية الاتصال بي، وقال لي بخصوص مواقف الرئيس اليافي: «خلص مشي الحال». وبالفعل توقف رئيس الحكومة عن الخطب الشعبوية الانفعالية التي يمكن أن تسيء إلى مصالح لبنان أحياناً.

تلقيت الكثير من اتصالات التهنئة على أدائي في اجتماعات مجلس الأمن لكن رسالة أثّرت بي أكثر من غيرها وجهها إليّ شخص أميركي لا أعرفه كان أمضى فترة من حياته في لبنان على ما ذكر في رسالته التي هنأني فيها على خطابي. وبعد أيام اجتمعت خلالها بالأمين العام للأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية، عدت إلى بيروت في العاشر من كانون الثاني ١٩٦٩، حيث كان في استقبالي في المطار وزير الخارجية الرئيس حسين العويني لتهنئتي وإبداء تقدير الحكومة لأدائي. وقبيل مغادرتي المطار، أدليت بتصريح قلت فيه إنه كان لقرار مجلس الأمن «أفضل صدى خصوصاً أنه صدر بإجماع الأصوات وهذا قلّما يحدث في الأمم المتحدة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المناقشات التي دارت قبل صدور القرار والتي تبلورت أثناءها وجهة نظر الدول وكانت جميعها مؤيدة للبنان وتنطوي على شجب العدوان الإسرائيلي، فإننا ندرك عندئذ أن صدى القرار كان ممتازاً جداً». وبعد المطار، توجهت تواً إلى القصر الجمهوري واجتمعت برئيس الجمهورية وأطلعته على نتائج المهمة ووضعته في تفاصيل الاتصالات التي قمت بها على هامش اجتماعات مجلس الأمن الدولي.

ومن المؤشرات على تقدير النادي السياسي اللبناني والرأي العام لما أنجزته في الأمم المتحدة، حفلت الصحف قبل عودتي من نيويورك وبعدها بالمصادر التي تؤكد وجود اتجاه لتوسيع الحكومة الرباعية أو تشكيل وزارة جديدة وإسناد حقيبة الخارجية إليّ. غير أن ظروف البلد والتنافس الحاد بين الحلف والنهج أسفرت عن تشكيل حكومة برئاسة رشيد كرامي في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٩ لم يكن من مجال لكي أشارك فيها.

الفصل الخامس

الحرب آتية لا محالة

سكنت البلاد ابتداء من العام ١٩٦٩ روح شيطانية. وبغض النظر عما إذا كان مصدر الشر الناس أو الأرواح، فإن التشنج بدأ يصبح سيد الموقف. لم تعد التصاريح في نظر المتنازعين كافية وصار النزول إلى الشارع هو الدواء الوحيد الذي يصفه السياسيون لدى مصادفتهم لأية مشكلة. بدأ العام بمعارضة الحلف القوية لحكومة كرامي ذات الطابع النهجي وقرر أركانه في خلوة عقدوها مبدأ الدعوة إلى إضراب عام مفتوح. ودعوا في المذكرة التي قدموها لرئيس الجمهورية إلى حل الحكومة. ورد على جماعة الحلف خصومهم الذين اتهموا حركتهم بالطائفية، وبالرغبة في إبعاد الجيش والدعوة إلى الإتيان بالقوات الدولية بهدف تحييد لبنان في الصراع العربي-الإسرائيلي. وقدّم الرئيسان حسين العويني وعبد الله اليافي مذكرة إلى الرئيس حلو أكدا فيها أن تشكيل حكومة وطنية مستحيل على قاعدة مطالب الحلف.

وعلى إثر اشتباك وقع بين الجيش اللبناني وفدائيين في منطقة كفركلا في السادس عشر من نيسان، دعت أحزاب وتيارات يسارية إلى الإضراب والتظاهر في الثالث والعشرين من الشهر نفسه، متهمة الجيش بالعمل على تصفية القضية الفلسطينية. وفي يوم الإضراب، وقعت صدامات عنيفة بين المتظاهرين وقوى الأمن، بدأت في صيدا وسرعان ما انتقلت إلى بيروت الغربية وبر الياس في البقاع، وسقط قتلى وجرحى من الطرفين. وفي اليوم التالي، أعلن الرئيس رشيد كرامي استقالته في مجلس النواب معتبراً أن البلد منقسم حول وضع الفدائيين وحركتهم وأن على اللبنانيين أن يحددوا سياسة موحدة حول هذه المسألة «وإلا فلن تستطيع حكومة أن تواجه الأزمة». ووقعت البلاد

في فراغ حكومي على رغم موافقة كرامي على تصريف الأعمال. وزاد في حدة المأزق التدخل السوري المحرض للشارع الإسلامي على معارضة الحكم والمسهل لمرور المجموعات الفلسطينية والسلاح نحو الحدود الجنوبية اللبنانية.

جرت محاولات عديدة لترتيب الوضع الداخلي منها محاولة قام به مبعوث خاص من الرئيس المصري جمال عبد الناصر. كما أن قائد الجيش العماد إميل البستاني توصل مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، في التاسع من أيار، إلى مشروع اتفاق من خمسة عشر بنداً، لكن الرئيس حلو رفضه في شكل قاطع لأنه كان ضد مبدأ توقيع اتفاق خطي بين الدولة اللبنانية وميليشيا ولأنه لا يريد أن يكون له التزام مع منظمة التحرير لا يتم التوصل إليه بالتشاور مع الدول العربية.

تفاقمت الأوضاع وكثرت الاشتباكات المسلحة بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية، وأعلن كرامي وقف تصريف الأعمال وتحمُّل مسؤوليات مناقضة لأرائه السياسية واعتقاداته الدينية. وأعلن الزعماء المسلمون، من دينيين وسياسيين، بعد اجتماع عقدوه في دار الفتوى برئاسة المفتي حسن خالد، في الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩٦٩، أنهم يربطون بين مشاركتهم في السلطة وبين إلغاء التدابير التي تحد من حركة الفدائيين. ووصلت بذلك الأزمة إلى ذروتها، ولم يكن بإمكان الرئيس شارل حلو إلا قبول وساطة جديدة للرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي دعا إلى اجتماع يُعقد في القاهرة بين رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات ومسؤولين كبار لبنانيين. وبعدما كان مقرراً أن يترأس الوفد اللبناني الرئيس رشيد كرامي، لم يذهب إلى القاهرة سوى قائد الجيش العماد إميل البستاني والأمين العام للخارجية نجيب صدقة والرائد سامي الخطيب.

عندما توجه الوفد اللبناني، في الثامن والعشرين من تشرين الأول، إلى العاصمة المصرية اجتمعت برئيس الجمهورية الذي بدا منذ البداية متشائماً مما ستؤول إليه المحادثات، وقال لي، بعدما استعرض مطالب الفدائيين وحلفائهم اللبنانيين والظروف الداخلية والإقليمية: «لقد باتوا الآن في القاهرة فلنر ما يمكن القيام به للخروج من المأزق والحائط المسدود». وأخذت ألتقي الرئيس حلو كل يوم تقريباً للبحث في مستجدات المباحثات الجارية في القاهرة. وفي الحادي والثلاثين من الشهر نفسه ترك الأمين العام للخارجية نجيب صدقة مصر بحجة أنه مريض وعاد إلى لبنان بضعة أيام. وقال لي صدقة لاحقاً، أنه أبلغ الرئيس شارل حلو، سبب انسحابه: «بعدما اطلعت على مشروع الاتفاق، لم يعد بمقدوري تقبل المسار الذي أخذته الأمور، ولا أريد أن يكون اسمي وارداً في هذه العملية. أنا رجل دبلوماسي، وما

حصل يتنافى مع نظرتي وموقفي، وإذا كانت إمكانات لبنان لا تسمح له بتجنب ما سيأتي فأفضّل أن أبقى بعيداً عن الموضوع».

كان العماد البستاني يجري اتصالات يومية بالرئيس حلو ويضعه في أجواء الاجتماعات. وقبيل توقيع الاتفاق، اتصل بي الرئيس واستدعاني ليأخذ رأيي به وقد تقرر أن يبقى سرياً للغاية. وفي الواقع، لم يطلع عليه في ذلك الحين معظم السياسيين اللبنانيين. وقال لي وهو يعطيني الورقة التي كُتبت عليها بنود مشروع الاتفاق: «هذه القصة وجعة راس وهذا هو مشروع الاتفاق الذي يجري العمل عليه وأنا لا أستطيع أن أقبل به فما هو رأيك؟» أخذت الورقة من يد الرئيس وقرأتها بهدوء وتمعن وقلت له: «سأجيبك بكلمتين إما أن لا تقبل به، وتندلع المواجهات الآن، وإما أن تقبل به الآن وتندلع الحرب بعد خمس سنوات، عليك أنت أن تختار ولن أزيد».

لم يكن بمقدوري أن أقول أكثر، كل ما رأيته أمامي هو أن الحرب على الأبواب. هل كان من الأفضل أن تندلع في ذلك الوقت؟ لا أستطيع أن أجيب بنعم أم بلا لأنه لم تكن عندي معطيات كافية عن الوضع العسكري ولم أكن المسؤول لكي آخذ القرار وأتحمل مسؤولية تبعاته على البلد وأهله. في تلك الفترة كنت متشائماً جداً، وكنت أتساءل كيف أصبحت المنظمات الفلسطينية فجأة بهذه القوة وكانت قبل ثلاث سنوات، أيام كنت في وزارة الدفاع، تحت سيطرة القوات المسلحة الشرعية. قبل اتفاق القاهرة، كنت خائفاً من انفجار الوضع، بعده، أيقنت أن الانفجار آت، لا محالة. وبالنتيجة، وقّع لبنان ذلك الاتفاق، ونُفّست الأزمة وشكّل الرئيس رشيد كرامي حكومة في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٩. ولكن الاتفاق لم يحل دون الاحتكاكات التي سرعان ما كانت تتحول إلى مواجهات دامية بين الفلسطينيين وقوى الأمن وبين الأولين والأحزاب المسيحية، كما حصل، في الأشهر الأولى من العام ١٩٧٠، في بنت جبيل والكحالة وحارة حريك والدكوانة وغيرها. ورداً على عمليات الفدائيين، قامت إسرائيل باجتياحها الأول للبنان، في الثاني عشر من أيار، وتسببت بموجة النزوح الأولى من الجنوب، إلى بيروت وضواحيها.

في هذه الأجواء المتشنجة التي تنذر بعاصفة مدمرة وشيكة، فتح موضوع استحقاق رئاسة الجمهورية. وفي الحادي عشر من تموز ١٩٧٠، رشّح الرئيس رشيد كرامي، باسم نواب «النهج»، الرئيس فؤاد شهاب. ثم أعلن رئيس حزب الكتائب بيار الجميل ترشحه، في الحادي والعشرين من الشهر نفسه. وتقاطرت الشخصيات السياسية إلى منزل الرئيس فؤاد شهاب تحثه على قبول الترشيح مؤكدة له استعدادها لدعم مسيرته في شكل كامل. وبدا من خلال استطلاع آراء النواب أن فوز الجنرال بالانتخابات مضمون ولكن ما لم يكن

مضموناً هو مصير البلد بعد الانتخابات الرئاسية. وكانت لي أكثر من مناقشة معه حول موضوع ترشحه، لمست خلالها ميله إلى الرفض بسبب ما آلت إليه الحياة السياسية في لبنان بعد هزيمة عبد الناصر من تغلغل للمنظمات الفلسطينية وتعاطف القيادات الإسلامية معها المبالغ فيه. وكان فؤاد شهاب يردد في مجالسه الضيقة جداً: «تريدون أن تخلصوا الوضع أعطوني صلاحيات وحاسبوني». ولكنه كان يعلم أن دون ذلك عقبات كثيرة إذ شاهد كيف أن رئيس الحكومة يرفض إنزال الجيش ويهدد بالاستقالة في كل مرة كان الرئيس حلو يحاول الإمساك بالوضع الأمني.

بعد النقاش المستفيض مع الرئيس شهاب حول موضوع خوض الانتخابات الرئاسية، توصلت إلى اقتناع كامل بأنه لن يقدم على هذه الخطوة، وكنت بدوري مقتنعاً بصوابية هذا الموقف. في غضون ذلك، دعا الرئيس رشيد كرامي جماعة «النهج» إلى فندق الكارلتون في تموز ١٩٧٠ حيث تم البحث في دعوة الرئيس شهاب رسمياً إلى ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية، واقترح بعضهم على النواب المبادرة إلى انتخابه حتى لو لم يتقدم بترشيحه. استمعت بانتباه إلى كل ما قيل من غير أن أتفوه بكلمة لأن مضمون أحاديثي مع فؤاد شهاب في موضوع الاستحقاق الرئاسي يفترض أن يبقى طي الكتمان، لا بل لم أظهر معارضة لسماعهم وقبلت بتكليف الحاضرين لي بنقل تمنيهم إلى الجنرال والسعي لإقناعه. فقصدته في مطلع آب في منزله الصيفي في عجلتون، لأبلغه التمني. وفور وصولي، وكان قد عرف بالطبع كل ما جرى في الكارلتون، استقبلني وبادرني بالقول:

- ألم نتوصل معاً إلى اتفاق على عدم التقدم بترشيحي بعد نقاشاتنا الطويلة؟ لماذا لم تبلغهم ذلك؟

- دعنا نعاود بحث المسألة مرة أخيرة، لعلنا انطلقنا في المرات السابقة من اعتبارات مخطئة.

- المسألة واضحة، يا فؤاد، لبنان مقبل على مشاكل واضطرابات وربما على حرب. كيف يعقل أن نواجه هذه الأمور؟ إن رئيس الجمهورية لا يملك صلاحية استخدام الجيش، إذا كان رئيس الحكومة غير موافق، وإذا اعتكف هذا الأخير تعطلت البلاد كلياً. أنا قائد جيش سابق ورئيس جمهورية سابق، لن يرحمني الرأي العام إن عجزت عن معالجة الأمور. أتريد تشويه صورتي ليقال، بعد أن أترك هذه الدنيا، إن فؤاد شهاب فشل في إنقاذ البلاد؟ إذا كانوا يريدون عودتي والسعي جدياً لإصلاح الأمور فعلاً، فليحرجوني عبر تعديل الدستور بشكل يجعلني حاكماً وليس فقط المسؤول الذي يحمل وزر المشاكل ولا يملك فعلياً زمام الحكم.

- إن اتجاه الطبقة السياسية الآن نحو تعديل الدستور لتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية.

- إني على علم بذلك. لهذا لا أجد من داع أو جدوى من عودتي.
- لقد اقتنعت بكلامك، فخامة الرئيس، لكن دعني أطرح عليك السؤال التالي: أنت تعتبر الياس سركيس ابنك الروحي، فلماذا تتركه يترشح على رغم المشاكل الصعبة التي تذكرها؟
- لا بد من رئيس للبنان، هل نترك البلد بلا رئيس؟ والياس سركيس أفضل من سواه، أضف إلى ذلك أن الرأي العام سيرحمه ويقدر ظروفه أما أنا فلن يرحمني.

بعد أن تداولنا مرة أخيرة في المسألة، قلت للرئيس شهاب بأن من الضروري أن يصدر بيان عنه يشرح أسباب عدم قبوله بالترشح للانتخابات الرئاسية وبكلام أدق عدم قبوله بالمنصب لأن الفوز به، على الأقل بالنسبة إلينا، كان مضموناً. فكلفني بكتابة بيان العزوف عن الترشح بالفرنسية وإرساله إليه. وصباح اليوم التالي، جلست وزوجتي في منزلنا في عاليه ونصصت عليها البيان باللغة الفرنسية. ثم أرسلته إلى الرئيس فؤاد شهاب الذي كلّف حاكم مصرف لبنان الياس سركيس بترجمته إلى العربية مع تعديل بسيط، ونشر في الرابع من آب ١٩٧٠ وجاء فيه:

> أمام الضغوط التي تعرضت لها بغية ترشيحي للرئاسة الأولى، رأيت من واجبي، قبل اتخاذ قرار نهائي بهذا الصدد، أن أتفحص بروية معطيات الوضع العام وانعكاساتها على مختلف الميادين، وذلك لأتبين الإمكانات التي يمكن أن تتوفر لي لخدمة بلدي، وفقاً لمفهومي الشخصي لهذا الواجب، ولما يتطلبه هذا الوضع من أجل مستقبل البلاد ومستقبل أبنائها.
>
> وفي ضوء الخبرة التي اكتسبتها خلال ممارستي المسؤوليات المتعددة وخاصة في رئاسة الدولة، وانطلاقاً من تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال نظرتي الخاصة لمعنى السلطة، وللمهمات التي يجب أن تؤديها الدولة، والهالة التي يجب أن تلازمها، ونظراً لما يمكن أن يتلاءم وأسلوبي الخاص في العمل، ولما يأمله ويتطلبه اللبنانيون من رجل خبر الحكم، يبدو لي الموقف على الشكل التالي: إن المؤسسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي، لم تعد في اعتقادي تشكل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفقاً لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين، ذلك أن مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعياً وراء فعالية الحكم، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة وموقتة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني.
>
> إن الغاية من هذا العمل الجدي هي الوصول إلى تركيز ديمقراطية برلمانية أصيلة صحيحة ومستقرة، وإلى إلغاء الاحتكارات ليتوفر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار

> نظام اقتصادي حر سليم، يتيح سبل العمل وتكافؤ الفرص للمواطنين، بحيث تتأمن للجميع الإفادة من عطاءات الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق.
>
> إن الاتصالات العديدة التي أجريتها والدراسات التي قمت بها عززت قناعتي بأن البلاد ليست مهيأة بعد، ولا معدة، لتقبل تحولات لا يمكنني تصور اعتمادها إلا في إطار احترام الشرعية والحريات الأساسية التي طالما تمسكت بها. وبناء على ذلك، واستناداً إلى هذه المعطيات قررت ألا أكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية. وفي هذا الوقت الذي أعلن فيه قراري هذا أتوجه بالشكر إلى السادة النواب والسياسيين والهيئات الذين أولوني ثقتهم متمنياً لهم التوفيق في خدمة لبنان.

كان الياس سركيس، بعد عزوف الرئيس شهاب، تلقائياً مرشحنا إلى الرئاسة في العام ١٩٧٠ على رغم الأسماء الأخرى المتداولة للرئاسة وفي مقدمها اسم صديقي الشيخ ميشال الخوري الذي كنت ولا أزال أكن له كل محبة وتقدير. غير أننا كشهابيين، لم نفكر بغير حاكم مصرف لبنان، وقد أشارت الدلائل الأولية كلها إلى فوزه، وإن بفارق غير كبير، إلى أن أعلن سليمان فرنجية ترشحه بعدما فاتحه بالأمر الرئيس كميل شمعون وأقنعه به. وفي الواقع، كان رجل الأعمال جورج أبو عضل، صديق الوزير سليمان فرنجية، اتصل بي قبل ذلك وقال لي إن هذا الأخير على استعداد للتفاهم مع سركيس ودعمه، وقد يكون من المفيد ترتيب لقاء بين الرجلين قبل جلسة الانتخاب. وكنا قد حددنا موعداً، ولكن بعدما أقنع الرئيس شمعون فرنجية بالترشح، اتصل بي أبو عضل مجدداً لإبلاغي قرار سليمان فرنجية بخوض الانتخابات الرئاسية قبل ثلاثة أيام من الموعد المقرر بين فرنجية وسركيس. وكان ما كان من انتخابات هي الأكثر تنافسية بتاريخ الجمهورية اللبنانية والتي فاز بها الرئيس سليمان فرنجية بفارق صوت واحد.

انتهى عهد الرئيس شارل حلو، وانتهت معه رسمياً مرحلة الشهابية، والمفارقة هي أن أركان المرحلة الشهابية، وفي مقدمهم الرئيس فؤاد شهاب، هم من أوصلوا حلو إلى رئاسة الجمهورية، ولم يكن ليصل إليها، على الأقل في تلك الفترة، من دون دعمهم. في المقابل، لم يعمل شارل حلو ما ينبغي لدعم الشهابية بل مال نحو خصومها مثل العميد ريمون إده في العام ١٩٦٥ في الانتخابات الفرعية، وساند الحلف في انتخابات العام ١٩٦٨، وعمل ما في وسعه في الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٧٠ لكي يكون للمعارضة، أي لتكتلي الحلف والوسط، مرشح واحد. لم أفهم موقف حلو في حينه إلا من باب الرد على تصرفات بعض ضباط الشعبة الثانية الذين لم يحسنوا التصرف معه. فقد شعر مراراً بالمساس بموقعه وبمحاولة تجاوزه بشكل دائم، لذلك لم يترك فرصة تفوته إلا اغتنمها لكي يثأر لنفسه. تنبهت لهذا الأمر

باكراً ولفتُ نظر الرئيس فؤاد شهاب إليه ولكن ثقته بضباط المخابرات كانت كبيرة جداً. قلت له مراراً: «فخامة الرئيس، غابي لحود رجل جيّد، ومخلص، ولكن المرحلة وما حفلت به من أحداث حمّلته أعباء لا يستطيع أي فرد أن يتحملها بمفرده».

لم يكن في الواقع حول الرئيس شهاب الكثير من الأشخاص الكفوئين الذين كان بإمكانه الاتكال عليهم. لذلك حصلت أخطاء غير مقصودة من جانب جماعة الشعبة الثانية لأنهم أيضاً لم يتنبهوا إلى ضرورة تبديل مسلكهم تبعاً لتطور الظروف والأحداث في لبنان والمنطقة لا سيما بعد حرب ١٩٦٧. لكن الرئيس شهاب بقي يدافع عنهم حتى اليوم الأخير من حياته. وفي زيارة له، قمت بها قبل ساعات من وفاته، في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٧٣، قال لي: «يا فؤاد، كان معك حق، حمّلنا جماعة الشعبة الثانية أكثر من طاقتهم، ربما كنا مخطئين من هذه الناحية». وفيما أغادر منزله، رافقني الرئيس شهاب إلى الخارج وكنت أتحدث عن تدهور الوضع السياسي والاشتباكات مع الفلسطينيين، وتشعب المسألة اللبنانية وتداخلها مع الأزمات الإقليمية الصعبة، اقتربنا من السلالم فنظر إليّ مبتسماً وقال بما يشبه الوصية: «احمله بالطول مش بالعرض»، في إشارة منه إلى نظرتي المتشائمة حيال مستقبل لبنان.

كانت تلك آخر الكلمات التي سمعتها من الرئيس شهاب الذي لم يكن يبدو عليه في ذلك اليوم وهن أو علامات مرض. وفوجئت بعد أقل من ثلاث ساعات بنبأ وفاته الذي آلمني كثيراً وأحزنني. ومما كتبته عن الرئيس الراحل بعد ثلاثة أيام في جريدة **الصفاء** تحت عنوان «فؤاد شهاب الحبيب غير المحبوب»:

> التاريخ حابك الأساطير ومفككها، لم يكن يوماً موضوع التماس ملح كما هي الحال منذ رحيل اللواء فؤاد شهاب.
>
> فئة كانت حتى الأمس لا تزال تتكر السياسي، تبادر إلى دفع الراحل الكبير في عالم المستقبل متوخية إراحة الضمير، وحل المشكلة من طريق استبعادها بإلغائها، في وقت واحد.
>
> (...) في بلد غالباً ما تطبع فيه المساواة العلاقات الإنسانية، وتشكّل فيه المحاباة شكلاً من آداب السلوك، كان من الصعب على فؤاد شهاب، وقد رُفع إلى القمة، ألا يعاديه قسم من رجال السياسة، ومن الرأي العام لا سيما وأن الرجل كان يتمتع بسمو في الرؤية، وبُعد نظر، إذا ما أضيف إلى حصافته في الحكم، واستقامته الفكرية والأخلاقية، أحلّه في مستوى يشعر خصومه فيه بالانزعاج بسبب تنشئتهم أو نزعاتهم(...)

صحيح أن شارل حلو كان الرئيس الوحيد بتاريخ لبنان الذي تسلّم زمام حكم البلاد، وهي

على قدر كبير من الاستقرار والازدهار. ولكن من الصحيح أيضاً أن ما عرفته المنطقة ابتداء من هزيمة العام ١٩٦٧، أشبه بالزلزال الذي بدّل كل المعطيات، وأخرج لبنان من الاعتدال الذي وفره له تفاهم النظام اللبناني مع النظام القائم في القاهرة. لا أحبذ الافتراض في قراءة الأحداث التاريخية غير أنني أميل إلى الاعتقاد بأنه لم يكن بمقدور أي شخص مكان شارل حلو في رئاسة الجمهورية أن يجترح المعجزات ويجنب لبنان الكأس المرة التي شربها في آخر الأمر.

انصرفت ابتداء من نهاية ولاية الرئيس شارل حلو في العام ١٩٧٠، كلياً إلى مكتبي للمحاماة، ولم تكن لي إلا زيارات مجاملة نادرة لرئيس الجمهورية سليمان فرنجية قبل اندلاع أحداث ١٩٧٥. وكانت أجواء البلاد في السنوات السابقة للحرب لا تحملني على التفاؤل خصوصاً مع استمرار تدفق المقاتلين الفلسطينيين عبر الحدود مع سوريا بعد أحداث أيلول الأسود في الأردن، واستمرار المواجهات بين الجيش والمقاومة الفلسطينية التي بلغت ذروتها في العام ١٩٧٣ عندما اندلعت معارك عنيفة حاول فيها الجيش استخدام الطيران لإعادة الهدوء والانضباط إلى المخيمات، ولكن الدول العربية ضغطت بقوة على الرئيس فرنجية وحملته على إيقاف العملية.

كانت الفترة الممتدة من العام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ مزدهرة على مستوى أعمالي، فقد ثبّت مكتبي خلالها مركزه كأحد المكاتب المهمة في بيروت، وقد تدرج وعمل فيه محامون بارزون منهم من تبوأ فيما بعد أعلى المناصب في السياسة والقضاء من أمثال أمين الجميل ومنير حنين وسيمون كرم وفيليب خير الله وزكريا نصولي واسكندر غبريل وجوزف مغبغب، وفؤاد السعد، كبريال طراد، ونقولا أسود، وبهيج طبارة الذي كان خير معاون ثم شريكاً لسنوات عديدة تحمل خلالها كامل المسؤولية خصوصاً في كل مرة كنت أُعيّن فيها وزيراً، وغيرهم ممن تدرج أو تعاون معي في المكتب. وقبيل اندلاع أحداث العام ١٩٧٥، عرض أحد مكاتب المحاماة البارزة في نيويورك علينا شراكة وتعاوناً في منطقة الشرق الأوسط، واستأجر الطابق الذي فوق مكتبنا مباشرة في بناية الكمال، وبحثنا في إمكانية فتح مكتب مشترك بيننا في الخليج. وكنا على أبواب آفاق جديدة واسعة عندما دهمتنا الحرب وأوقفت كل شيء.

القسم الرابع

الأمل في السلام



مع البابا بولس السادس.



مع وزير العدل الأميركي، روبرت كيندي (الولايات المتحدة، ١٩٦٣/٥/٢٠)

تفاقمت الأحداث ووقعت الكارثة، وتحولت العاصمة والعديد من المناطق اللبنانية مسرحاً لأعمال حربية خلّفت عشرات آلاف الضحايا ودماراً هائلاً. استحالت بيروت الزاهية ركاماً وأنقاضاً، واستفاقت عواصم القرار، وتدخلت مع اللبنانيين للتوصل إلى ما يؤدي إلى وقف لإطلاق النار، واستعادة الأمن والاستقرار، والبحث عن حل سياسي للأزمة. ووصل إلى سدة رئاسة الجمهورية حاكم مصرف لبنان الياس سركيس في عملية انتخاب مبكر، ومعه سعينا إلى إعادة بناء الدولة بكل مؤسساتها لا سيما جيشها وأجهزتها، وإلى إعادة الثقة إلى اللبنانيين بمستقبلهم ومستقبل وطنهم.

لم تمنعني صعوبات التركيبة اللبنانية وتعقيداتها من الانغماس كلياً في مشروع الإنقاذ الذي قاده الرئيس الراحل الصديق الياس سركيس بصدق وأمانة وشجاعة وحكمة. لم تكن عندي أوهام، وإنما أمل وإصرار كبير على النجاح في تحقيق ما كان يصبو إليه اللبنانيون من استعادة السلام في وطنهم. عملتُ، إلى جانب كثيرين، لإعادة بناء الجيش وتوحيده ولتفعيل حضور لبنان في المحافل الدولية، وساهمت في مشروع الوفاق الداخلي بين المتقاتلين، وكدنا ننجح في المهمة التي ألقيت على عاتقنا، لكن الظروف كانت أقوى منا والعواصف الإقليمية مزقت شراع سفينة الإنقاذ، بعدما فوت الفرقاء المحليون الفرصة الضئيلة التي سنحت لنا بين نهاية عام ١٩٧٦ ومطلع سنة ١٩٧٨.

الفصل الأول

سركيس رئيساً مع وقف التنفيذ

عبّرت مراراً عن مخاوفي من سير الأحداث، فكان أن وصفت بالمتشائم، وبلغني أن رئيس الجمهورية سليمان فرنجية كان في طليعة المعلقين على تصريحاتي غير المتفائلة. وقد رأيت منذ مطلع السبعينات أن لبنان أبعد ما يكون عن الاستقرار: قوى فدائية فلسطينية تتدرب وتتنظم، وتقتطع منطقة لها من الجنوب، سميت «فتح لاند»، وتنفذ عمليات ضد إسرائيل التي كانت تتوعد وتقصف، فيما الجبهات العربية مع إسرائيل ساكنة؛ قوى لبنانية يسارية متحالفة مع الفلسطينيين تضج في بيروت والمناطق وتدعو إلى قلب النظام؛ وقوى لبنانية يمينية تتدرب وتعارض التمدد الفلسطيني وممارساته؛ وسجالات حادة حول عروبة لبنان قاربت حد تبادل الاتهامات التي وصلت إلى حد التخوين.

لم يكن البلد في حاجة إلى نبي ليعرف أنه مقبل على كارثة وقعت في الثالث عشر من نيسان ١٩٧٥. يومها شعرت أن الاستحقاق الذي طالما سعى اللبنانيون إلى تأجيله حلّ أخيراً. فمنذ توقيع اتفاق القاهرة وأنا أتوقع الانفجار في أية لحظة. وزاد من قلقي إقدام السوريين على ضبط الوضع الفلسطيني في المخيمات الموجودة على الأراضي السورية مع تشجيع الفلسطينيين على التسلل إلى لبنان وتنفيذ عمليات ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضيه. في المقابل، كانت الدولة العبرية تزيد من تهديداتها وعملياتها العسكرية ضد المخيمات الفلسطينية والمدن والقرى اللبنانية. لم أعد أنتظر أن يؤدي وقوع حدث مهم إلى خربطة الوضع في لبنان. لقد بات الانفجار ممكناً في أية لحظة.

لم أكن حيادياً متفرجاً مكتفياً بالتعليق، كأن الأمر لا يعنيني. لكني، بعد نهاية ولاية الرئيس شارل حلو، أصبحت خارج دائرة الحكم ولم تعد لي قدرة التأثير في الأحداث. فشاركت سائر اللبنانيين خوفهم مما يجري ومن القدر القاتل الذي تأكد لي أن لا مفر منه. وعلى رغم التباعد الكبير بين أركان «الجبهة اللبنانية» وبيني منذ انتخابات ١٩٦٨، والاختلاف العميق في طريقة التفكير وأسلوب العمل، فإنني تعاطفت مع قضية مواجهة الانفلات الفلسطيني وإن كنت غير موافق على كل ما رافقها من تجاوزات وممارسات وخيارات غير واقعية ومضرة بالتركيبة اللبنانية. وأعتقد أن الحرب فُرضت على هذا الجانب، وما مواقف الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي محسن إبراهيم، في أربعين الأمين العام السابق للحزب الشيوعي جورج حاوي إلا خير دليل على ذلك.

انفجرت الأحداث وبدأت أعمال القتل والتهجير والخطف، وبدا أن حقداً تاريخياً دفيناً وجد، في النزاع على السلاح الفلسطيني وفي الخلاف على هوية لبنان، ترجمة له. في ذلك الوقت، لم تتوفر لي، من أجل محاولة تهدئة الأوضاع، سوى وسيلة الكتابة. ونشرت لي صحيفة **لوريان لوجور** في السادس عشر من تموز ١٩٧٥، بعد انتهاء الجولة الأولى من أعمال العنف التي عرف لبنان الكثير منها فيما بعد، مقالة أردت من خلالها التأكيد على وجود أرضية مشتركة بين اللبنانيين من المجدي العمل على توسيعها. واخترت لها عنواناً حاولت من خلاله تلخيص المشكلة، فيما شكل صلب الموضوع رؤيتي إلى أسباب النزاع الدائر في لبنان:

لبنانيون و/ أو عرب؟

(...) إن السؤال المطروح بهذه الصورة يبدو على صلة باضطراب نفسي لدى الجماهير. فلمَ نجهد في تحديد المفاهيم وتصنيفها في بوتقة عقلية، أو شبه علمية، فيما غايتها أن تعاش أكثر من أن تحلل، ويمكن القول إنه لا ينبغي لها أن تغذي مجادلاتنا، بل أن توطد تماسك بلد هو في أمسّ الحاجة إلى هذا التماسك أكثر من أي وقت؟ (...)

من المجازفة على مستوى الصرامة العلمية، أن أدّعي الإجابة عن السؤال المطروح بهذه الصورة، إجابة دقيقة. فإن كل إجابة تسعى إلى أن تكون شافية، تستدعي على المستوى نفسه إجابة مضادة أو اعتراضاً لا يتم الفصل بينهما إلا استناداً إلى الهوى، أو إلى الالتزام السياسي الطائفي. ولن يسهم حوار عقيم كهذا في توضيح الأفكار.

ففي ما يختص ببلدنا الذي جعلت منه الجغرافيا نقطة اتصال، وممراً، وموضع التقاء، وملاذاً، كان التاريخ زاخراً بالغزوات، والفتوحات، والاحتلالات (...) فنتج عن ذلك اختلاط أجناس لا يمكن إنكاره (...) وليس من السهل أن نسم اليوم حصيلة ذلك، إلا إذا

قلنا إن السكان هم من أصل سامي، تعرضوا لتقلبات كثيرة، ومن ذلك ما حمله الفتح والاحتلال العربيان. وقد توطن العرب أنحاء البلاد بدرجات متفاوتة(...)

يبرز في لبنان، من حين إلى آخر، تحد متبادل، يدور موضوع التعارض الظاهر بين القومية اللبنانية والعروبة، في ما يختص بالبلد وسكانه. وفي مرحلة الأزمات الوطنية، وعندما تتزعزع على الخصوص دعائم الميثاق الوطني، يصبح التحدي أشد حدة، ويتلازم مع الرفض والتأكيد على الغيرية(...)

فهيكلية بلدنا هي في أساسها إرادة عيش مشترك، مستمدة من موافقة حرة على الانتماء إلى لبنان، مصدرها التشارك في اللغة، والتاريخ، والأغراض(...).

كيف نفسر في هذه الظروف قيام نقاش، من حين إلى حين، يمهد لأزمة أو ينتج منها، يخشى منه أن يحرّك الأهواء الطائفية، ما بين لبنانية رافضة لأية عروبة، وعروبة رافضة لأية لبنانية. إن تاريخ لبنان على درجة واحدة من الارتباط بالبحر الذي يقوم على شواطئه والبلاد الداخلية التي هو امتداد لها. (...) أية محاولة لتجاهل هذه الخاصة المزدوجة في «جانوس[٣]» الشرق الأوسط هذا مرفوضة لإنكارها جزءاً من تراثنا التاريخي والوطني(...).

لبنان هو مثال مجتمع طائفي متعدد يشكّل رجع صدى لما يجري في العالم العربي، وهو حلبة تسوى فيها - عن طريق المجابهة - تناقضات الدول العربية ونزاعاتها، ولا سيما ما يتصل بالقضية الفلسطينية. ففضلاً عن ذلك، يتحكم بالعالم العربي عاطفياً هاجس ميثي، هو هاجس الوحدة التي ترفع رايتها عدة دول عربية، كأنما تريد أن تريح ضميرها، لمعرفتها بصعوبة تحقيق الوحدة واقعياً.

وإذا اجتمعت هذه الظروف واستغلت، أمكنها أن تولد جواً من عدم الاطمئنان، وتهديداً للنظام أو الكيان، لا سيما أن بعض أجزاء المجتمع اللبناني المتعدد، التي لها خصوصيتها، ترد مؤكدة غيريتها، كأنما تحركها غريزة بقاء تنبثق من أعماقها، بصفتها أقليات في بلاد المشرق. ويعبّر شعور الدفاع والرفض هذا عن نفسه بتأكيد نزعة لبنانية جافلة، رافضة في ظاهرها لأي انتماء آخر. وبديهي أن ردة الفعل هذه تسبب، بدورها، رداً معاكساً يتمحور حول العروبة الصرف.

والعروبة المناضلة أميل في الوقت الراهن إلى اعتماد توجهات حركة يسارية هي خليط من رأسمالية الدولة والاشتراكية المكيّفة، ومن ظواهرها الحد من الحريات السياسية، لمصلحة قيام حريات اقتصادية موعودة(...) إن القضاء على هذه النزعات قضاء مبرماً، يبدو من باب التمنيات فحسب، وربما كان تجريدها من الأهواء أقرب إلى متناولنا. فما

٣ - كان جانوس حارساً للأبواب والممرات في الميتولوجيا الرومانية، وكان ذا وجهين أحدهما للداخلين والآخر للخارجين.

بال بعضنا يهرعون وراء سراب وحدة يصطدم بالحقائق الجغرافية السياسية، والوطنية، وبعضنا الآخر إلى التشبث بخصوصيتنا التي سبقت استقلالنا، أو إلى التلويح بشبح الرفض المتطرف(...).

لم يع اللبنانيون في بداية الأحداث أن حرباً طويلة قد اندلعت في بلادهم، وكانوا في معظمهم يظنون أن العملية لن تدوم أكثر من شهرين أو ثلاثة. ففي لاوعي اللبنانيين اقتناع راسخ بأن العالم سيهب لنجدتهم وإعادة الأمور إلى نصابها. من جهتي، شعرت بأننا دخلنا في نفق مظلم، الله وحده يعرف متى وكيف سنخرج منه. وكنت أقول لمن التقيت بهم في ذلك الحين: إن القضية كبيرة وطويلة جداً وأتمنى أن يخرج لبنان منها دون أضرار جسيمة. لقد أدركت في حينه أن مرحلة خطيرة جداً من تاريخ لبنان بدأت وأن التنبؤ سلفاً بتطوراتها ونتائجها، وموعد انتهائها هو مجازفة كبرى.

اندلعت المواجهات من جديد في نهاية آب ١٩٧٥، وأخذت في تشرين طابعاً مأسوياً، مما اضطرني إلى إرسال زوجتي وابني إلى فرنسا فيما بقيت وابنتاي، مارا وريما، في لبنان مدة من الزمن. لكننا لم نلبث أن سافرنا بدورنا إلى باريس حيث أمضيت أسبوعاً انشغلت خلاله في تأمين الجامعة المناسبة لابنتي والمدرسة لابني، وعدت إلى بيروت. وبقيت زوجتي مع الأولاد إلى أن جرى تعييني وزيراً في مطلع كانون الأول ١٩٧٦.

استمرت الأحداث الدامية مطلع ١٩٧٦ ورافقتها على مدى أربعة أسابيع محادثات بين رئيس الجمهورية سليمان فرنجية والقيادة السورية ورئيس الحكومة رشيد كرامي، أفضت إلى ما عرف «بالوثيقة الدستورية» التي شكلت الورقة التوافقية الأولى لإنهاء النزاع اللبناني. وقبيل توقيعه عليها في الرابع عشر من شباط، استدعاني رئيس الجمهورية وأطلعني على مسودة الاتفاق طالباً مني إبداء ملاحظاتي عليها. فقمت بما طلبه مني، وأذكر أن هناك بنوداً كنت موافقاً عليها، وأخرى وضعت ملاحظات حولها. أيد الزعماء المسيحيون والمسلمون الوثيقة الدستورية لكنها لم تؤد إلى السلام المنشود. وأذكر أنني التقيت بالرئيس كرامي، في تلك الفترة، في منزل أحد الأصدقاء، وبدا متفائلاً من احتمال إنهاء النزاع الدائر في البلاد. فقلت له: «دولة الرئيس، بعد ما بلّشت، أعتقد أن الحل لا يزال بعيداً».

لم تكذبني الأحداث فقد استؤنفت المعارك العسكرية والمواجهات السياسية. ووقع ستة وستون نائباً، في الثالث عشر من آذار، عريضة يطلبون فيها استقالة الرئيس سليمان فرنجية «حفاظاً على الشرعية وعلى فاعلية المؤسسات الدستورية». وأتبع كمال جنبلاط العريضة بتحذير مفاده أن إصرار فرنجية على البقاء في الحكم سيؤدي إلى «ثورة شاملة». لم أقتنع

بالعريضة المطالبة بالاستقالة ولكن رأيت أن من واجبي التحرك، فزرت الرئيس وفاتحته بالموضوع بهدوء. وقلت له: «يقولون، فخامة الرئيس، إن استقالتك تحل المشكلة، هل فكّرت بالأمر؟» فأجابني على الفور بلهجة واثقة: «أنا أثق بك وبرأيك، إذا كنت مقتنعاً بأن استقالتي تحل الأزمة، فأنا على استعداد تام للتقدم بها». فطلبت مهلة لإجراء مشاورات قبل الإجابة. وغبت عنه نحو عشرة أيام، قمت خلالها ببعض الاتصالات، وتأكد لي أن العملية لم تكن سوى لعبة ولن تحل المشكلة المستعصية وعدت إلى الرئيس فرنجية وقلت له إن عليه البقاء في سدة الرئاسة لأن الاستقالة لن تنفع، فالمشكلة أكبر بكثير.

كما استدعاني رئيس الجمهورية، في السادس والعشرين من الشهر نفسه، إلى مقره الموقت في الكفور ليسألني رأيي في شأن التقدم بشكوى إلى مجلس الأمن فقلت له أيضاً بأن هذا الأمر لن يحل الأزمة لأن الأسرة الدولية تعتبر أن المشكلة التي نعاني منها داخلية، فضلاً عن أن هذا الإجراء سيزيد من الفرقة بين اللبنانيين. وتابعت قائلاً: «لو افترضنا أنّ الولايات المتحدة وافقت على إرسال جنودٍ إلى لبنان، سيمارس الاتحاد السوفياتي حقّ الفيتو لإسقاط القرار. إنّ السلبيات تشوب هذه الخطوة من جميع الجهات، ومثل هذا المسلك سوف يؤجج الخلاف ويزيد حدة التصادم بين اللبنانيين.» وبعد هذا الحديث، اقتنع الرئيس فرنجية بوجهة نظري وصرف النظر عن الموضوع.

وفي محاولة لتخفيف الاحتقان، جرى التفاهم، بين واشنطن ودمشق وسائر القوى اللبنانية، على إجراء انتخابات رئاسية مسبقة. وعدلت المادة ٧٣ من الدستور بما يجيز انتخاب رئيس الجمهورية قبل ستة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس فرنجية على أن يكمل هذا الأخير ولايته. وبدا السباق نحو الرئاسة الأولى تحت نظر المبعوث الأميركي دين براون الذي قام بمهمة دبلوماسية شاقة بين شهري نيسان وأيار ١٩٧٦. وكان الدبلوماسي الأميركي وصل إلى لبنان، في الحادي والثلاثين من آذار، موفداً فوق العادة من حكومته للحلول موقتاً محل السفير في بيروت جورج غودلي، الذي اضطر للمغادرة بسبب المرض. وفي إطار لقاءاته مع المسؤولين وقادة الرأي في لبنان، اجتمعت ببراون في منزل القائم بالأعمال الأميركي جورج لامباركس حيث تناولنا طعام الغداء، وتداولنا في الوضع اللبناني المتأزم. وأهم ما أذكره من هذا اللقاء هو الانطباع الذي كونه عن الزعماء اللبنانيين لا سيما المسيحيين منهم. فقد أسرّ إلي بالقول: «زعماؤكم لم يؤثروا في، ولم يعطوني الانطباع بأنهم مدركون بالفعل لما يجري. كل همهم أن يسألوني عما إذا كانت الولايات المتحدة سترسل قواتها العسكرية إلى لبنان للإمساك بالوضع. وقد أجبتهم بأن هذا الأمر غير وارد فأخذوا يلحّون بالسؤال عن موقف

بلادي إذا بدأت عملية إبادة للمسيحيين. عندها قلت لهم لا تضعوا بين الاحتمالات نزول قوات أميركية في لبنان، في حال بدا أن خطر إبادة يتهدد المسيحيين سوف نرسل لكم عندئذ سفناً لإنقاذكم لا جيوشاً».

وقد اعتبر بعض الساسة اللبنانيين في حينه أن ما قاله براون هو دعوة لتهجير المسيحيين من لبنان في حين أن الرجل كان يجيب على افتراض من خلفية التعجيز والتأكيد على أن لا اتجاه لدى الولايات المتحدة لإرسال قوات عسكرية لصد الهجمات الفلسطينية كما كان يأمل بعض الزعماء المسيحيين. واستفاد هؤلاء الساسة من كلام دين براون لكي ينسجوا أسطورة لتعبئة الرأي العام المسيحي.

في الواقع، كانت الظروف مأساوية لأن القوى الفلسطينية واليسارية ضغطت بقوة على المناطق المسيحية مطلقة القذائف والتصريحات النارية التي تؤكد أن «طريق القدس تمر بجونية» وأن الحرب مستمرة حتى سقوط النظام اللبناني. ساد الهلع في المناطق المحاصرة، وبدأت إمكانات الصمود تتضاءل شيئاً فشيئاً. وبدا لرئيس الجمهورية سليمان فرنجية ولأركان «الجبهة اللبنانية» أن المستقبل القريب قاتم، وأن لا وسيلة لتجنب الكارثة سوى دخول القوات السورية إلى لبنان لوقف الزحف الفلسطيني -اليساري. لم يكن يخفى على أركان الجبهة الدور الذي لعبته سوريا عبر منظمة الصاعقة في أكثر من موقع لمساعدة «الحركة الوطنية» ولكن أعيتهم الحيل بعدما رفضت الولايات المتحدة مطلب التدخل العسكري الغربي. ولم يعد أمامهم إلا القبول بالاستعانة بسوريا التي كانت أصبحت فعلياً داخل الأراضي اللبنانية والتي كانت تشعر بأن منظمة التحرير و«الحركة الوطنية» تنفذان سياسة خاصة بهما ولا تأخذان بالاعتبار مصالح دمشق.

كان الرئيس فرنجية، كما سائر الزعماء المسيحيين، يدرك جيداً معنى دخول الجيش السوري إلى لبنان. لذلك عمد إلى إجراء استشارات واسعة مع الفاعليات السياسية قبل طلب دخول هذا الجيش رسميًا إلى لبنان، ربما كي لا يحمله أحد في المستقبل مسؤولية هذه الخطوة. واستدعى ممثلي الطوائف واستقبل كل وفد منهم على حدة، وكنت من جملة من استدعاهم من ضمن مجموعة من رجال السياسة والنواب الأرثوذكس، لاستشارتنا في هذا الموضوع فعرض الوضع والتطورات العسكرية وتباحث معنا في الخطوات التي يمكنه اتخاذها لمواجهة تهديد «الحركة الوطنية» والفلسطينيين الذين وصلوا إلى الجبل والمتن وباتوا يشكلون خطراً حقيقياً. وقال لنا: «إنّ منطقتي المتن وكسروان مهدّدتان، ماذا يسعني أن أفعل، برأيكم؟»

أصغيت جيداً إلى ما أفضى به رئيس الجمهورية في ذلك اليوم ولم أكن أجهل دقة الموقف. وشعرت بأن الغاية من سؤاله كانت إقناع محاوريه بأن خيار طلب تدخل الجيش السوري هو الوحيد المتاح أمامه. وسألته: «هل قمت بمساعٍ سياسية عربية أو غربية للحدّ من الخطر المحدق بلبنان؟» أجابني: «لقد اتخذت خطوات كثيرة وطرقت أكثر من باب، ولم تسفر كلّ المساعي الدبلوماسية عن نتيجة، أمامي حلّ واحد بعد هو دخول السوريين لوضع حدّ لتقدّم الفلسطينيين». أجبته: «ما من حل آخر أمامك، سيدخل الجيش السوري إلى لبنان، ولكن يعلم الله فقط متى سينسحب». فعلّق قائلاً: «نكون، على الأقل، قد ربحنا المزيد من الوقت لدرس الأمور بروية، وعندئذٍ لكلّ حادثٍ حديث.»

بدأ التداول باسم حاكم مصرف لبنان الياس سركيس لرئاسة الجمهورية جدياً منذ مطلع نيسان، وفي السادس عشر منه، رشحه الرئيس رشيد كرامي فيما كان رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ورئيس حزب الكتائب بيار الجميل أعلنا تأييدهما لوصوله إلى الرئاسة وتبعهما في ذلك الرئيس كميل شمعون. في غضون ذلك، كان حاكم مصرف لبنان مقيماً في فندق الكارلتون بحكم مركز عمله وعدم القدرة على التنقل بسهولة بين منزله في الحازمية ومقر البنك المركزي في شارع الحمرا. اتصل بي وأعلمني عن نيته في الانتقال لمدة يومين إلى الأشرفية لإجراء بعض الاتصالات، فأمّنت له منزلاً لاستضافته واجتماعاته مع فاعليات المنطقة الشرقية.

كان مضى على آخر لقاء بيننا فترة غير قصيرة، وثمة كثير يقال. فوضعني في صورة الاتصالات التي أجراها مع الفاعليات في المنطقة الغربية ومع المبعوث الأميركي، وكان يشعر بأن لديه فرصة كبيرة لكي يصل إلى الرئاسة. استذكرنا معركة الانتخابات الرئاسية السابقة، وقال لي: «في العام ١٩٧٠، كنت أشعر بأني لن أفوز، على رغم أن كل الأوراق الرابحة كانت في يدي، أما هذه المرة، وعلى رغم كل العقبات، أشعر بأني سأربح». وأعرب لي عن رغبته في التعاون معي إلى أقصى الحدود، متى وصل إلى سدة المسؤولية. وجرى كل شيء مثلما كان متوقعاً وانتخب، في الثامن من أيار، رئيساً للجمهورية. وانتقل إلى منزله في منطقة مار تقلا في الحازمية حيث تقبّل التهانئ. وفيما كنت أهنئه بانتخابه بين عشرات المهنئين، أسر إليّ بأنه يريد الاجتماع بي على انفراد متى انتهى من الاستقبالات. وبالفعل اتصل بي بعد أربعة أيام طالباً مني الحضور إليه، فتوجهت إلى منزله على الفور حيث قال لي بأن عليّ التفكير ملياً بالعمل الواجب تنفيذه: «أريد منك التفكير في ما يجب أن نفعل». وعندما ناديته بفخامة الرئيس لأول مرة تعجب ونظر إليّ مستغرباً وقال: «ولو يا فؤاد، هل نسيت أننا أصدقاء؟»

فأجبته: «أنت الآن فخامة الرئيس، وعليّ أن أعتاد أن أناديك هكذا، فربما زل لساني في محضرك أمام الآخرين وناديتك باسمك، وهذا ما لا أقبله لنفسي». كما دار بيننا يومذاك الحديث التالي:

- فخامة الرئيس، قبل البحث في المسائل التي تريد، أود أن أطرح عليك سؤالاً لو سمحت.
- تفضل.
- بماذا تعهدت لسوريا؟
- قسماً بحياة أمي لم أتعهد لها بشيء، أبداً، أبداً. وكانت والدته تسكن في الطابق الذي تحت الشقة التي يسكنها، وكان شديد التعلق بها. والقسم بحياتها كان أرفع قسم بالنسبة إليه.

وأضاف: - أنا ملتزم فقط بحسن العلاقات بين بلدينا وبالأشياء التي يفرضها عليّ ضميري وتصب في مصلحة الوطن، غير ذلك لم ألتزم ولن ألتزم أبداً بأي شيء.

- حسناً جداً. بماذا تريدنا أن نتحدث؟
- أريدك أولاً أن تعلم أنك ستكون إلى جانبي طوال الوقت، بمثابة شريك في الحكم.

وعلى رغم أنه كان يفصلنا عن موعد تسلم الرئيس سركيس لسلطاته الدستورية أكثر من أربعة أشهر، بدأنا بالإعداد السريع للملفات والمشاريع الإصلاحية والوسائل الآيلة لتحقيق السلام بين اللبنانيين. وأخذنا نلتقي باستمرار لنتكلم عن الحكومة المقبلة والحوار بين المتقاتلين، وفي ذهننا، نحن الشهابيين الأقرب إلى فؤاد شهاب، أن نعيد تجربة المصالحة التي تمت بعد أحداث ١٩٥٨. وهذا يعني تشكيل حكومة تضم الطرفين المتنازعين أي «الجبهة اللبنانية» و«الحركة الوطنية»، كي تبدأ عملية الوفاق الوطني في الشكل الصحيح. وكنا مدركين أن الوضع قد تغيّر جذرياً عن العام ١٩٥٨، وأن سوريا حافظ الأسد غير مصر جمال عبد الناصر، لذلك قال لي، عندما لفتُّ نظره إلى هذا الموضوع: «يجب أن نعرف أجواء الشام».

ارتأى الرئيس سركيس أن يوفد المسؤول الكتائبي كريم بقرادوني إلى العاصمة السورية التي ربطتها علاقات جيدة مع «الجبهة اللبنانية» في تلك الفترة. واجتمعنا في الرابع عشر من أيار مع بقرادوني في الحازمية وحمّله الرئيس المنتخب رسالة شخصية إلى الرئيس السوري يشكره فيها على برقية التهنئة التي أرسلها الأخير إليه، ويطلعه على خطته للسلام التي تتألف من مرحلتين: الأولى تقضي بالطلب إلى جميع المتقاتلين، بمن فيهم المنظمات الفلسطينية، أن يعلنوا رسمياً نهاية القتال، ويتعهدوا بحل النزاع المسلح بالحوار السياسي من ضمن احترام الأصول الشرعية والديمقراطية. أما المرحلة الثانية، فتهدف إلى جمع اللبنانيين وحدهم بغية إجراء حوار حول الإصلاحات السياسية.

عاد بقرادوني من العاصمة السورية بالانطباع التالي: سوريا داعمة للرئيس الياس سركيس و«للجبهة اللبنانية»، وهي في نزاع مفتوح ضد كمال جنبلاط والفلسطينيين. وهي تحذّر من كل تدخل عربي يرمي إلى الحد من الدور السوري في لبنان، وتوافق على خطة سركيس للسلام، بالتحاور مع المتقاتلين ومع كمال جنبلاط، شرط أن يعمل على تنفيذها بجرأة وحزم ودون الخضوع لابتزاز «الحركة الوطنية».

وفي الوقت الذي كنا فيه، الرئيس سركيس وأنا، نعد الملفات ونفكر في الوسائل المؤدية إلى تحقيق السلام، كانت النار تشتعل في البلاد. وفي الثاني عشر من أيار، فتحت القوى الفلسطينية واليسارية جبهة جديدة في منطقة عيون السيمان، وبدا أن هذه القوى ماضية في مشروع قلب النظام بالقوة. فقرر الرئيس سركيس أن يجتمع بالزعيم الدرزي كمال جنبلاط في محاولة لإقناعه بقبول مبدأ وقف القتال والدخول في عملية حوار بدل حصول مواجهة عسكرية بين القوات السورية التي كانت بدأت بالدخول إلى لبنان ابتداء من الثاني عشر من نيسان ١٩٧٦، وبين القوات الفلسطينية واليسارية.

عقد الرئيس سركيس مع رئيس «الحركة الوطنية» ثلاثة اجتماعات: اثنان قبل توليه سلطاته الدستورية، في التاسع عشر من أيار، وفي الثاني من حزيران، والثالث بعد ذلك، في السادس والعشرين من أيلول. لم يكن جنبلاط متجاوباً وقد ربط انتهاء النزاع بسحب الجيش السوري وبتبني برنامج الإصلاحات التي تطالب بها «الحركة الوطنية».

أخبرني الرئيس سركيس في حينه أنه قال لجنبلاط: «إن المسيحيين غير مستعدين للتحاور معك ما دام الفلسطينيون يحتلون المناطق اللبنانية ولا سيما الجرود وقمم الجبال. فـ«الجبهة اللبنانية» لن تدخل في أي حوار تحت الحراب الفلسطينية. واعلم أنه لم يبق للمسيحيين شيء يخسرونه. بالأمس كان الفلسطينيون مشردي الأمة العربية، اليوم أصبح المسيحيون مشردي الأمة اللبنانية. إن المسيحيين يهزأون بكل الإصلاحات، وهم مصممون على رفض كل المشاريع الإصلاحية إذا لم يتم ضبط المنظمات الفلسطينية. لقد خسروا كل شيء، كل ما كان عزيزاً عليهم: أبناؤهم قتلوا، ممتلكاتهم نهبت، المصارف والفنادق والمتاجر أحرقت، وجمال بلادهم دمّر وتشوه، وحتى فرح الوجود بالحياة سلب منهم. خسروا ما يملكون، فباتوا يدافعون ليس عن موجوداتهم بل عن وجودهم. لم يعودوا متمسكين إلا بحفنة مبادئ. إنهم يخوضون حرب حياة أو موت، ولن يدعوا أنفسهم يختنقون أو يُخنقون».

في ضوء عدم تجاوب كمال جنبلاط، اضطر الرئيس المنتخب إلى الانكفاء في بيته المشرف على مخيم تل الزعتر حيث كانت المعارك على أشدها. وراقب من بعيد التطورات

الأمنية الدراماتيكية في البلاد والاشتباكات العنيفة التي وقعت بين القوات السورية والقوى اليسارية والفلسطينية، والتي استمرت شهراً بعد تسلمه سلطاته الدستورية.

قرر الرئيس سركيس القيام بزيارته الأولى إلى دمشق في الحادي والثلاثين من آب، فاستدعاني والعقيد أحمد الحاج والمحامي كريم بقرادوني وعقدنا أربعة اجتماعات عمل طويلة بين الرابع والعشرين والثامن والعشرين من آب حيث كرر قوله: «على هذا الاجتماع يتوقف مستقبل رئاستي طوال أعوامها الستة، فسوريا مفتاح الحل، وحافظ الأسد سيد اللعبة». وأمضى الياس سركيس ساعات يطرح الأسئلة ويجيب عنها ويناقشنا فيها، يحلل المعطيات ويعدد الفوائد والمخاطر الناجمة عن كل قرار، يبحث عن الطرق والأساليب للوصول إلى الحل المنشود. وبدا، في تلك الفترة، في أفضل حالاته الذهنية والجسدية ومستعداً لمواجهة فترة حرجة مفعمة بالبارود والموت.

عشية سفره، استعرضنا مرة أخيرة جدول أعمال اللقاء المرتقب بينه وبين الأسد. وكرر الرئيس الأفكار الأساسية التي سيطرحها في دمشق بدءاً من التأكيد على ضرورة أن تتخذ العلاقات اللبنانية-السورية طابعاً خاصاً وعلى أن تتحول من علاقات مضطربة ومرتجلة ومتشابكة إلى علاقات ثابتة ومنظمة ومتناسقة، مروراً بتنظيم وجود الجيش السوري في لبنان، وتحديد دوره وصلاحياته وأماكن وجوده، وصولاً إلى إقناع السوريين بعدم «دخول البسطا ليضربوا المسلمين أو صبرا ليضربوا الفلسطينيين»، وبالتالي السعي إلى حل الأزمة بطريقة سلمية. وقد عاد الرئيس سركيس في الأول من أيلول منشرحاً معتبراً أنه تمكن من التفاهم مع نظيره السوري على قاعدة أن تضبط دمشق الفلسطينيين وأن يجد هو حلاً لمسائل لبنان الداخلية.

في الرابع عشر من أيلول، تلقى الرئيس سركيس دعوة لزيارة القاهرة في الثامن عشر منه. وأعلنت إذاعة القاهرة خبر الزيارة قبل أن يتسنى للرئيس المنتخب أن يضع سوريا في جو زيارته المرتقبة إلى الرئيس المصري أنور السادات الذي كان يقوم بمبادرة لجمع الأطراف المتنازعة داخل لبنان، في مصر، التي اعتبرتها دمشق محاولة لسحب السجادة من تحتها. توقع الرئيس سركيس أن تستاء سوريا من استجابته لدعوة الرئيس أنور السادات، فأرسل كريم بقرادوني إلى دمشق لترتيب الأمر مع القيادة السورية، ولاقتراح أن يسافر الرئيس اللبناني المنتخب من مطار دمشق بعد لقاء الأسد على أن يجتمع به أيضاً بعد عودته من العاصمة المصرية. امتصصنا عبر هذا الاقتراح بعض انزعاج السوريين الذين طلبوا تأجيل الزيارة إلى القاهرة إلى ما بعد تسلم الرئيس اللبناني لسلطاته الدستورية، وفي الوقت نفسه

تمكنا من التأكيد على حياديتنا في النزاع الصامت بين دمشق والقاهرة التي كانت تحظى بثقة المنظمات الفلسطينية واليسارية. وهكذا سافر الرئيس سركيس إلى العاصمة المصرية وعاد منها عبر مطار دمشق بعد أن التقى الرئيس السوري في الذهاب والإياب. وفي الواقع، كان السفر من مطار بيروت الدولي غير ممكن وكان على الرئيس اللبناني المنتخب أن يستعمل مطار دمشق في جميع الأحوال، وكان عليه بالطبع أن يزور الرئيس السوري حافظ الأسد متى مر بالعاصمة السورية.

بعد عودته من القاهرة، لاحظ الرئيس أنني مستاء من خبر ورد في صحيفة **النهار** ذكر أنه اتصل بي من العاصمة المصرية ليسألني رأيي في أحد المواضيع المطروحة قبل أن يأخذ موقفاً منه في شكل حاول أن يترك انطباعاً بأن الرئيس سركيس غير قادر على اتخاذ قرار بمفرده. فقال لي: «لا حاجة بك لكي تستاء، فأنا على استعداد، إذا أردت، أن أدلي بتصريح أقول فيه إنني لا أتخذ موقفاً في السياسة الخارجية من دون أن أسألك. هذا لا يمس كرامتي في شيء».

مع اقتراب الثالث والعشرين من أيلول، بدأنا نضع التصور للحكومة العتيدة. وفي أحد الأيام الطويلة التي قضيناها نفكر في التشكيلة الحكومية، ونعد المشاريع، سألني: «هل تعرف سليم الحص؟» فأجبته بالنفي. وأضاف قائلاً: «لقد عملت معه عندما كان رئيساً للجنة الرقابة على المصارف. إنه رجل جيّد وقدير وأريد أن أعينه وزيراً للمالية أو للاقتصاد». وبعد أيام اجتمعت بالحص في منزل الرئيس المنتخب وبدا لي رجلاً متزناً وواعياً يختلف عن رجال السياسة بالمعنى المألوف لبنانياً. فتحدثنا بالمسائل المطروحة ولكن من غير الغوص في التفاصيل.

أيدت منذ البداية توجه الرئيس سركيس لتشكيل حكومة إتحاد وطني تضم كل الأطراف السياسية اللبنانية، لاقتناعنا بأن لا حل للأزمة اللبنانية من غير اجتماع كل أطياف المجتمع اللبناني، لكننا كنا على يقين منذ البداية أن دون ذلك عقبة كبيرة هي سوريا المنغمسة آنذاك في نزاع دموي قاس مع العديد من القوى اليسارية والفلسطينية.

الفصل الثاني

المعترك السياسي من جديد

أدى رئيس الجمهورية الياس سركيس اليمين الدستورية، في الثالث والعشرين من أيلول ١٩٧٦، في شتورا لتعذر الوصول إلى مجلس النواب المحاصر من القوى الفلسطينية واليسارية. وتوجه مساءً إلى القصر الجمهوري، شبه المدمر والمهجور منذ ستة أشهر، فراعه المشهد وترك في نفسه حزناً كبيراً. وعكفنا في الأيام التالية على إعداد التشكيلة الحكومية العتيدة التي رغب الرئيس في أن يرأسها صديقه تقي الدين الصلح الممثل لطموحات السنة من جهة والقادر على أن يتفاهم معه من جهة ثانية. كان خيارنا الأول تشكيل حكومة اتحاد وطني من أقطاب السياسة تضم الأطراف كافة، وبالتحديد «الجبهة اللبنانية» و«الحركة الوطنية». فبالنسبة إلينا، لا يعاد بناء لبنان بغياب إحدى مكوناته. وكما أن الرئيس فؤاد شهاب لم يقبل باستبعاد حزب الكتائب عن الحكم في العام ١٩٥٨، وساند، على طريقته الثورة المضادة، لم يكن في الوارد عندنا استبعاد «الحركة الوطنية» عن التشكيلة الحكومية المرتقبة.

كنا نعرف أن سوريا ليست متحمسة على الإطلاق لهذا الخيار. لذلك قال لي الرئيس: «عليك الذهاب إلى الشام لتجتمع معهم، وتشوف شو القصة، وهل بالإمكان تذليل هذه العقبة». لقد كان البلد آنذاك متروكاً لسوريا حصرياً برضى الولايات المتحدة التي أحجمت عن الاضطلاع بشؤونه إلا في ما يتناول الوضع في الجنوب.

قصدت العاصمة السورية في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٧٦ بمواكبة الرائد السوري إبراهيم حويجي، مساعد رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان محمد غانم. هدفت الزيارة إلى التداول مع القيادة السورية لمعرفة تصورها بالنسبة إلى

الحكومة، وإطلاعها على تصورنا ومحاولة التوصل إلى قاسم مشترك بيننا وبينهم. كان مضى على آخر اتصال رسمي مباشر لي مع السلطة السورية نحو ثماني سنوات شهدت سوريا خلالها تبدلات لم تنل -على رغم من جسامتها- من النظرة السورية التقليدية إلى لبنان.

أذكر أنني عندما عُينتُ وزير خارجية، لأول مرة في سنة ١٩٦٨، اطّلعت على محاضر تأسيس الجامعة العربية، واكتشفت أنه حالما تقرّر أن لبنان سيكون أحد الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية، اعترض الوفد السوري المؤلف من رئيس الحكومة سعدالله الجابري، ووزير الخارجية جميل مردم بك بحجّة أنّ لبنان دولة غير مستقلة، لم تقطع علاقاتها بالغرب بعد. وقد خلق هذا الاعتراض عثرة في طريق تأسيس الجامعة. في ذلك الوقت، كانت بريطانيا العظمى ترعى إنشاء الجامعة العربية بشكل من الأشكال. وبناء على رغبتها، تحرّك مصطفى النحّاس، ونوري السعيد وتوسّطا مع سوريا لحلّ المشكلة، وتمّت معالجة الأمر على الشكل التالي: صرّح وفد لبنان أنه لن يقبل، بأيّ شكل من الأشكال، أن يكون نقطة انطلاق لأيّ مؤامرة غربية ضدّ سوريا، وأنه يتقيّد بنظام الجامعة بحرفيته ويتعامل بروح أخوية مع العرب. وسجّل الوفد السوري على محضر التأسيس ما يلي: «بالاستناد إلى الضمانات والتطمينات التي صدرت عن الوفد اللبناني، نوافق على أن يكون لبنان أحد مؤسّسي الجامعة العربية، ولكننا نود أن نسجل في هذه المناسبة أنه لن يمرّ وقت طويل قبل أن يطالب شعب لبنان بالانضمام إلى شقيقه الشعب السوري.» هذا ما ورد في محضر تأسيس الجامعة العربية.

وصلت إلى دمشق، في التاسعة والنصف ليلاً، ونزلت في نادي الضباط حيث تناولت العشاء وأعدت لي غرفة لائقة، استرحت فيها إلى أن حان موعد اجتماعي بالرئيس الأسد في منزله في الحادية عشرة ليلاً. استقبلني الرئيس السوري بكياسته وهدوئه، وتبادلنا عبارات الود والمجاملة. وفي معرض الحديث عن توجه الرئيس اللبناني لتشكيل حكومة اتحاد وطني من رجال السياسة، نقلت عن الرئيس سركيس قوله: «انتخبت لأني لست رجل حرب، وتعهدت بالحل السياسي، وإذا بذلت جهدي ولم أنجح، فعندها لكل حادث حديث». وأضفت: «هذا لا يعني أنه يضمن التوصل إلى حل سياسي، فهو في كثير من الحالات يشك في إمكانية حصوله لكنه يبقى مصراً على هذا المسعى».

من جهته، شدّد الرئيس الأسد على وجهة نظره المشككة في نية «الحركة الوطنية» في الوصول إلى حل سياسي مشيراً إلى باخرة ضبطت على مقربة من صيدا وعلى متنها ٢٥٠٠ طن من الذخيرة والأسلحة. وتطرق إلى الاجتماعات التي عقدت بين السابع عشر والتاسع عشر من أيلول وضمت الرئيس سركيس عن الجانب اللبناني، وياسر عرفات عن الجانب

الفلسطيني، وناجي جميل عن الجانب السوري. وذكّر بموقف بلاده الذي أصر على أن يكون رئيس الجمهورية مرجع التفسير لأي خلاف مع الفلسطينيين وأن تكون قوات الردع العربية في أمرته على رغم رفض عرفات لهذا الأمر.

وشرع الأسد في مداخلة طويلة شرح فيها الدور الذي لعبته سوريا في لبنان وأسبابه: «نحن نتألم أكثر من الرئيس سركيس مما جرى ويجري. وباتت مصالحنا مهددة أينما كان من جراء الدور الذي لعبناه في لبنان في سبيل إعادة الأمن والاستقرار إليه. فها هي سفاراتنا تتعرض للاعتداء في روما وباكستان وربما غيرهما، وقد قمنا بعمليات تأديب للفلسطينيين على أعمالهم هذه. لم نكن أنانيين والمواقف التي اتخذناها تحتمها علينا مسؤولية التاريخ. نحن ندعم توجهات الرئيس الياس سركيس، ونعلم أن أي تحرك لنا لا ينسجم مع موقفه غير مريح لنا وله. وإذا اقتنع بجدوى العمل من أجل حل سياسي فليقنعنا بذلك ونحن على استعداد للتعاون. الرئيس سركيس الورقة الوحيدة، لا بل الورقة الأخيرة».

استمر الاجتماع حتى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل، وخرجت منه بانطباعين، نقلتهما، في اليوم التالي، إلى الرئيس الياس سركيس: الأول أن سوريا تعتبر أن تشكيل الحكومة أمر مفيد جداً والثاني أنها مصرة على تجاوز كمال جنبلاط والشيوعيين.

وسط استمرار عقدة التأليف بعد مرور أكثر من شهرين على تسلم الرئيس سركيس لسلطاته الدستورية، كان لا بد من زيارة ثانية إلى العاصمة السورية. فقمت بها، في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٦، في محاولة أخيرة لإقناع دمشق بالحكومة السياسية، وإذا تعذر الأمر فبحكومة غير سياسية لا تتمثل فيها «الجبهة اللبنانية» ولا «الحركة الوطنية». وقد كلفني الرئيس سركيس أن أنقل إلى نظيره السوري التوضيح التالي: «لا أستطيع أن أستبعد فئة لبنانية لمصلحة فئة أخرى. إني رئيس كل اللبنانيين». وفي الواقع، كنت أفكر، وأنا في طريقي إلى دمشق، في المعطيات الثلاثة التي عليّ أخذها بالاعتبار: الأول أن لا قدرة لنا على تجاهل سوريا وفرض رأينا عليها لأن البلاد في حال يرثى لها، والدولة اللبنانية منهارة، ومؤسساتها الأمنية والسياسية غير موجودة. المعطى الثاني، أن سوريا لن تقبل بتمثيل «الحركة الوطنية» في الحكومة العتيدة، وهي غير متحمسة لفكرة تشكيل حكومة لا سياسية يغيب عنها ممثلون عن «الجبهة اللبنانية». والمعطى الثالث، نحن لا يمكننا أن نقبل بحكومة تضم طرفاً في النزاع الدامي الذي يعيشه لبنان دون الطرف الآخر».

عرفت منذ البداية أن مهمتي صعبة جداً، وأشبه بمحاولة تربيع الدائرة، وأن أفضل ما يمكنني التوصل إليه هو التفاهم على فكرة تشكيل حكومة من غير السياسيين. غير أنني

عزمت على التمسك بفكرة تشكيل حكومة وفاق وطني لأنها الوسيلة الفضلى لحمل المتخاصمين على التحاور داخل مجلس الوزراء للوصول إلى الحل السياسي المنشود الذي يرسي السلام الحقيقي في البلاد.

نزلت هذه المرة في فندق دمشق الدولي، ومنه انطلقت للاجتماع مع الرئيس حافظ الأسد الذي حرص «عمداً»، على ما قيل لي، على استقبالي قبل مفتي الجمهورية حسن خالد، في إشارة إلى من يهمه الأمر، بأنه يولي الاهتمام الأول لرئيس جمهورية لبنان عبر تقديم من ينوب عنه خصوصاً بعد اجتماع الشخصيات الإسلامية المناهضة لدخول الجيش السوري في عرمون.

بعد عبارات المجاملة المتبادلة التي قلت فيها «إن حسن الاستقبال يشجع على الإكثار من الزيارات»، شعرت بأن الأسد يفسح لي في المجال لأدخل مباشرة في صلب الموضوع. فاستهللت حديثي بالقول: «كان الرئيس سركيس راغباً في الاجتماع بكم شخصياً للتداول بعدة مواضيع لكن عشية تأليف الوزارة ارتأى ألا يتنقل». ثم استعرضت التطورات الأخيرة معتبراً أن «دخول قوات الردع العربية إلى لبنان وتمركزها تمّا على أحسن ما يرام بفضل جهدكم وانضباط جيشكم، وأيضاً بفضل التعاون والتنسيق الوثيق بينكم وبين السلطات اللبنانية على سائر المستويات». وانتقلت بعدها إلى موضوع زيارتي وهو تشكيل حكومة تعبّر عن توجهات العهد من غير أن نتصادم مع دمشق. فأشرت إلى أننا نفكر في تأليف وزارة إتحاد وطني و«كنتم قد تفضلتم وقلتم بأن الطابع السياسي يجب أن لا تفتقده، وهذا صحيح، لذلك نحن نفكر بحكومة واسعة». فقاطعني قائلاً:

– قيل لي إنكم تفكرون بحكومة من اثنين وعشرين وزيراً.

– ليس أقل من عشرين، حتى نستطيع أن نضم المتقاتلين من كلتا الفئتين، وسائر القوى السياسية في لبنان.

– لا بد من التنبه إلى أن الفئة المسيحية قاتلت بكثرة، وفي المقابل، أقلية من المسلمين هي التي قاتلت، ولا يمكن تجاهل العنصر الذي لم يشارك في الحرب، واختزاله بما يسمى بـ«الحركة الوطنية».

– أعرف رأيكم بـ«الحركة الوطنية»، ونحن أيضاً لسنا مشغوفين بها، لكن وضوح الرؤية يقضي بألا يتم تجاهل الانعكاسات عليكم وعلينا. ويمكن القول إنه في بعض الأحيان يكون التوازن السياسي والطائفي متلازمين، ويمكن تأمينه في الحكومة العتيدة عن طريق «المرابطون» وشخص آخر غير سني.

لم أسم هذا الشخص، ولكن الرئيس الأسد فهم بالطبع أنني كنت أعني كمال جنبلاط، فتغاضى عن الأمر للحظة، وسأل عن «الخطوط الكبرى للوزارة» العتيدة. أجبت بأني لا أعرف الأسماء التي ستوزر بالتحديد «لكن المبدأ هو تمثيل الفريق المحافظ المحارب والاستعانة ببعض الاختصاصيين». وسأل الرئيس السوري عن الأسماء السنية المتداولة. فاستعرضت أسماء صائب سلام، ورشيد الصلح، ومالك سلام، وشفيق الوزان، وسليم الحص، وهو يصغي بانتباه كبير. وعندما انتهيت من تعدادها، قال: «طرابلس غير ممثلة، هناك الشمال وقد قاتل وصمد، ونحن لا نستطيع أن نترك طرابلس لعبد المجيد الرافعي ولكم مصلحة في ذلك». طرحت اسم رشيد كرامي وأجاب بأنه لا يستطيع أن يعترض على عدم إشراكه لأنه لم ينجح أثناء توليه الحكومة مضيفاً أن «لا محل له في طرابلس». وتكلم عن راشد المقدم وعن تحالفه مع قوى بارزة في الشمال. وعن مالك سلام، معتبراً أن تعيينه سوف يثير ردود فعل خطرة، على رغم تقديره لشخصه. وفيما لم يبال باسمي صائب سلام ورشيد الصلح، قال كلمة حسنة عن شفيق الوزان، أما سليم الحص فلم يكن يعرفه. وأردف الأسد: «لم أر اسم (كمال) شاتيلا في التداول، وهو مهم بالنسبة إلينا، وهناك سواه ممن لم تأتوا على ذكرهم أيضا».

وتطرق في الحديث إلى رئيس «الحركة الوطنية»: «كمال جنبلاط انتهى، لم يعد يمثّل شيئاً، إلا إذا أردتم أن تفتحوا له باب العودة إلى المسرح بالواسطة. كل يوم يراجعونا بشأنه، ولكننا رفضنا استقباله، ونصرّ على هذا الرفض. وقد قلت ذلك لأبو عمّار وأفهمته أننا لا نريد أن نتعاطى معه. وكل من يحسب على جنبلاط، ينطبق عليه الحكم الذي على جنبلاط سواء عقائدياً أو درزياً. هناك عناصر ممتازة ووطنية يجب أن نتعاون على مساعدتها وإبرازها. أنتم تراعون جنبلاط، أحمد الحاج، والرئيس وأنت، وهو لا يفهم إلا لغة القوة، ومسؤول عن كل ما حصل في لبنان. وأقول لكم مهما فعلتم له لن يرضى، وهو ليس مهتماً بأن يكون وزيراً، يريد الحكم كل الحكم، هذا هو طرحه، ولن تنفع فيه المسكّنات. لماذا تخافون مواجهة الحقائق؟ هذا الرجل عرّض لبنان وسوريا والمنطقة كلها للخطر، والجيش الذي حاربه، وحارب المقاومة بسببه، لن يتفهم كيف تسعون إلى مراعاته، وسنصبح بالأرض لدى الرأي العام السوري ولدى الرأي العام عندكم إذا عينتموه وزيراً. ثم إن «الجبهة اللبنانية» لن توافق على تمثيل جنبلاط في الحكومة، وبصورة خاصة فرنجية والأحرار، وكذلك التجمع الإسلامي وفئات أخرى ولن تستطيعوا إقناعهم بذلك. وهو نفسه لا يتوقع أن يكون وزيراً وهو يعرف أن لا حظ لجماعته بعد تدخلنا، وكل مساعيه الآن هي بالواسطة من أجل أن نرضى على

مبدأ تمثيله عبر وزير في الحكومة، وهو لا ينتظر أن يحصل على مراده. أما إذا حصل عليه فسينهض ويستغل ذلك ويلعب دوراً خطراً بالنسبة إلى لبنان وبالنسبة إليكم وبالنسبة إلى المنطقة، وهذا لا يجوز. أهدافه معروفة».

كما اعترض الأسد على اتجاهنا لتمثيل «المرابطون» في الحكومة معتبراً أنهم «شركاء» كمال جنبلاط، فأصريت من جهتي على وجوب تمثيلهم معتبراً أنهم ليسوا بالضرورة «وجهاً آخر لجنبلاط»، على ما وصفهم الرئيس السوري، وأن الظروف والمطامح جمعتهم به. فأجابني: «هم يد واحدة، اشتغلوا معاً، ومخططهم واحد، هؤلاء لا حساب لهم». وأردف قائلاً بعدما لمس إصراري على التمييز بين كمال جنبلاط و«المرابطون»: «ثم بالنتيجة، يمكن أن يكون هناك بعض الفرق بينهما، لا أعرف. في أية حال، عبد الحليم تابع هذه الأمور عن كثب».

هنا قاطعت الرئيس الأسد مكرراً سبب تمسكنا بإشراك الجميع في الحكومة، وألححت على وجهة نظرنا، ولم أدر هل اقتنع بها في العمق لكنه تظاهر بأن الأمر ليس مهماً. وعندما قلت له: «إن التصلّب سيخلق لكم مشاكل حتى على المستوى العربي»، أجابني: «كلا، حتى مصر تتفهم موقفنا، والرئيس السادات أفهم الرئيس سركيس أنه من الطبيعي أن نلعب دوراً في لبنان». ثم أردف متمنياً بأن يكون «الوزير الدرزي الأول أرسلانياً والثاني من آل حمادة». فأجبته أن ذلك «مستحيل تماما»، لكنه أصر على موقفه. عندما هدّأت الجو وقلت له: «اسمح لي أن أصارحك، يبدو أنكم تريدون أن تقضوا على جنبلاط كزعيم حزب وكزعيم درزي نهائياً». ورد الأسد بالقول: «لا نقضي عليه جسدياً بل سياسياً، أي على زعامته، سيصبح كمال جنبلاط مواطناً أسوة بأي مواطن آخر». وأضاف كأنه يجيب على استغرابي الذي أبديته: «نحن لا نمارس وصاية، ولكن هذا موقفنا، وهذه مصلحة لبنان، وإن لم تقتنعوا بها ستنشب ثورة عندكم مرة أخرى وتقضي عليكم نهائياً. لا يمكن أن تفسحوا في المجال أمام الذين لا يزرعون إلا التخريب».

ثم أثرت من جديد مسألة تمثيل الجهة الثانية بالإضافة إلى «المرابطون» وإن كان غير سني. فذكر اسم محسن دلول، واعتبره تقدمياً. حاولت النفاذ من أمام الحائط المسدود عبر هذه الثغرة، وقلت: «ما دمت ذكرته ألا يمكن التوقف عند هذا الاسم؟ أعلم أن ثمة وداً بينكم وبينه». غير أن الأسد أجابني بحزم: «إنه رجل طيب لكنه لكمال، ولا يعوّل عليه، ولا يمكننا أن نقبل به». وفي سياق الحديث، أتى على ذكر حسن صعب قائلاً إن المفتي حسن خالد الذي سيستقبله بعد اجتماعي معه، سيطالبه بتوزير صعب وباستقبال كمال جنبلاط. فأجبته: «إن

المفتي رجل طيب، ولكن في ما يتعلق بحسن صعب أو سواه، فالمفتي منتصر بمجرد أن صائب سلام ليس رئيساً للوزارة».

لم يكن من خلاف بيننا وبين الرئيس الأسد حول تمثيل «الجبهة اللبنانية» في الحكومة العتيدة. فنحن كنا نريد تمثيلها، كما نريد تمثيل «الحركة الوطنية»، بصفتها طرفاً في النزاع، لكن الرئيس السوري كان يريد أن تكون الجبهة وحدها في الوزارة مصراً على استبعاد الحركة و«مكافأة من ساندنا في المرحلة الأخيرة» فأجبته بلهجة فيها شيء من المزاح وشيء من الجد: «إذا أردنا أن نكافئ، عند تشكيل الحكومة، من ساندكم، أو ساند «الجبهة اللبنانية»، أو ساندنا لسوف نحتاج إلى وزارة من مئة وزير». ابتسم الأسد قليلاً لما قلته، وقال: «ممَّ تخافون. آن الآوان لكي تحكموا. أنتم تريدون أن تقفوا في الوسط، هذا مستحيل لأنه ليس هناك من وسط. ثمة أناس معكم، وأناس ضدكم وضدنا، لذا لا يمكنكم أن تعاملوا الفريقين على قدم المساواة، خصوصاً أنهم لا يمثلون شيئاً وأننا موجودون ومستعدون طبعاً لمساندتكم».

أثار الرئيس السوري، في القسم الأخير من الاجتماع، مسألة الوضع الإعلامي في لبنان معتبراً أنه «إذا تركتم الإعلام والصحف على حالهما فهذا أمر خطر جداً لأنه يتعلق بجيشنا ومعنوياته وانضباطيته، لذلك لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي لأن أمننا مهدد عن طريق جيشنا الموجود عندكم. إعلام الصنائع يشتمنا منذ سنة فلا بد من أن يمدحنا مدة سنتين، لا تستحوا، فلا غضاضة إذا أعلنتم علاقاتكم الخاصة وصداقتكم مع سوريا». ثم تطرق إلى موضوع جمع السلاح وضرورة وضع روزنامة واضحة لتنفيذ خطة متكاملة تؤدي إلى هذا الهدف، على أن يبدأ العمل على ضبط الإعلام وجمع السلاح فور تأليف الوزارة. وهنا تساءلت عن هوية رئيس الحكومة القادر على القيام بهذه المهمة فأجابني: «ليسأل الرئيس سركيس مرشحه لرئاسة الوزارة قبل التكليف، وليضرب رجله بالأرض، وإذا كان هذا الأخير لا يستطيع القيام بهذه المهمة فلماذا يأتي به؟ غيره سيقبل دون ريب». وختم الأسد اللقاء بالقول: «سأطلب إلى عبد الحليم أن يجتمع بك بعد الظهر وأن يبحث معك في بعض التفاصيل وسأكون في هذه الأثناء مجتمعاً بالمفتي».

اجتمعت بعد ظهر اليوم نفسه بوزير الخارجية السورية عبد الحليم خدّام الذي اعتبر أن الوضع بات جيداً في لبنان وأن المهم الحرص على استبعاد تكرار الكارثة في المنطقة. وانتقد أسلوبنا بالتفكير والعمل قائلاً: «تعالجون الموضوع بروح شهابية على قاعدة التوازن بين بيار الجميل وكمال جنبلاط، وهذه الذهنية باتت قديمة ولا تصح اليوم. جنبلاط كان وراء كل

شيء، وانهزم، ولم يعد شيئاً في السياسة اللبنانية، هل تريدون أن تعيدوه؟ هناك غالب وهناك مغلوب ويجب أن يُعامل معاملة المهزوم. لقد فرض أمراً واقعاً لا تقبل به غالبية اللبنانيين، وفي مقدمهم المسلمون الذين كانوا مغلوبين على أمرهم في ظل تحالفه مع ياسر عرفات. ستعانون من مصاعب كبرى إن أنتم أعدتموه إلى المعادلة التي خرج منها بعد الوثيقة الدستورية. لا تكافئوه على الفتنة التي أشعلها. يجب أن يكون عهد سركيس قائماً بحد ذاته، وأملنا كبير في أنه سينجح. ممَّ يخاف الرئيس سركيس؟ بتصرفه ثلاثون ألف جندي لا يعرفون أحداً في لبنان، ولا يفرقون بين الناقة والجمل. هو الأقوى على الإطلاق، إنه أقوى ماروني وأقوى سني بلا منازع. الرئيس سركيس هو اليوم مار مارون ومحمد في آن، وليس باستطاعة أحد أن يتطاول عليه. جاء المفتي يتوسط لكمال جنبلاط الذي اتهم حافظ الأسد بأنه ينفذ مخططاً إسرائيلياً ويساعد إسرائيل. لقد أساء لشرفنا الوطني، وحرّض العالم ضد سوريا فكيف يمكننا أن نغفر له؟»

تابع عبد الحليم خدّام بلهجة قاسية تعكس الاستياء السوري الكبير من كمال جنبلاط: «بالنسبة إلى «الجبهة اللبنانية» وبالنسبة إلى المسلمين تمسككم بتمثيل كمال جنبلاط سيجعل من المستحيل أن يقبلوا بالتعاون معكم، جربوا فتروا. لقد كانوا قلقين من أن نفتح له الباب مجدداً فأكدنا لهم بأننا لن نفعل ذلك. حاول الرئيس حافظ الأسد طوال سبع ساعات إقناع كمال جنبلاط بوقف القتال لكن هذا الأخير طالب بمدافع وسلاح وذخيرة ليقتل المسيحيين ويستلم الحكم. أهان جنبلاط الرئيس الأسد وحاول قلب الحكم في سوريا، لكنه هُزم ويجب أن يُعامل على هذا الأساس، ولن نقبل أبداً أن نحييه. عندنا تجربة مماثلة مع أكرم حوراني الذي كان أنظف من جنبلاط وأكثر وطنية، وانتهى مواطناً عادياً ليس إلا».

ثم تطرق بدوره إلى موضوع الإعلام محاولاً تصويره كأنه مأسوي وسيؤدي إلى انهيار الدولة في لبنان، وإلى «تدمير تفكير الناس». واستعرض ما تكتبه بعض الصحف في المنطقة الغربية، وأعطى مثالاً عنوان «المحرّر»: «رابين: لن ندخل لبنان ما دام الجيش السوري ينفذ مهماتنا» أو «شمعون يجتمع مع بيريس في جونية». وشدد على ضرورة اتخاذ «إجراءات ما ضد الجرائد، ولو تطلب ذلك إعلان حال الطوارئ في البلاد، هذا أمر مهم جداً بالنسبة إلينا. فهم يرغبون في تخريب جيشنا وحضه على عدم الانضباط والانقلاب على النظام».

في موضوع الشمال، تحدث خدّام في شكل مباشر أكثر من حافظ الأسد: «نود أن



مع وفد الفاعليات الأرثوذكسية لمقابلة الرئيس فرنجية: منير أبو فاضل، نسيم مجدلاني، المطران غفرائيل صليبي، غسان تويني، ميشال ساسين.

الصورة التذكارية لحكومة عهد الرئيس سركيس الأولى: أسعد رزق، صلاح سلمان، سليم الحص، الياس سركيس، كامل الأسعد، فؤاد بطرس، ميشال ضوميط، فريد روفايل.



نضرب سياسياً جماعة العراق. لقد ضربناهم عسكرياً، وينبغي الآن أن نضربهم سياسياً، وليس رشيد كرامي من يستطيع ذلك. لماذا لا تفكرون بالشهال فهو من المقاتلين، وله مؤيدون في طرابلس وعكار والشمال عموماً، وجوده في الحكومة يريحنا». ثم دخل في لعبة الأسماء السنية المقترحة للحكومة بالتفصيل مصراً بدوره على استبعاد «أي مرابط» وفي مقدمهم إبراهيم قليلات الذي «يشتم سوريا ونظامها يومياً ولا يصح أن يمثله أحد في الوزارة». وطرح اسم عبده عويدات، وعزت حرب الذي، برأيه، يشق «الحركة الوطنية» ويرضي المفتي حسن خالد، وشفيق الوزان وكمال شاتيلا الذي «تشرد بسببنا وبسبب الرئيس الياس سركيس»، إضافة إلى زياد الحافظ وسمير الصباغ وحسن صعب. في المقابل، لم يبد خدّام اعتراضاً على توزير سليم الحص خصوصاً بعدما أشعرته بإصرار الرئيس الياس سركيس على هذا الأمر.

وبلهجة هادئة ترمي إلى أن تعكس اهتماماً سورياً بمصلحة لبنان، قال خدام: «لا غالب ولا مغلوب»، حسب ما تريدون، فلن تستطيعوا أن تحكموا وأن تطبقوا اتفاقية القاهرة. لا يجوز، أمام الرأي العام العربي وكذلك الدولي، أن تأتوا بمعارضين إلى داخل الحكومة لأنهم سيعرقلون الحكم ويحرجونكم ويحرجوننا عبر استقالتهم إذا أقدموا عليها فيما بعد أو ما شابه ذلك. أنتم تحتاجون إلى حكومة قوية تعلن حال الطوارئ وتضرب بيد من حديد وتعيد تنظيم البلاد وتقيم الأمن والاستقرار وتضبط الفلسطينيين والإعلام وتطبق اتفاق القاهرة، وتجمع السلاح الثقيل تنفيذاً لقرارات الرياض والقاهرة. ثم على المدى البعيد، تضع خطة مدروسة بمسح لبنان وتفتيش بيوته، بيتاً بيتاً، لمصادرة السلاح المخزون، طبعاً هذا أمر مؤجل ولكن لا بد من التفكير فيه. نتمنى أن تهتموا بهذه المواضيع بالأولوية المطروحة، وإذا لم تنفذ فأبشركم بأنكم انتهيتم وانتهينا».

هنا استأذن وزير الخارجية السورية ليدخل إلى مكتبه ويجري اتصالاً بالرئيس الأسد. وعاد وأخبرني أن المفتي خالد رجّح خلال لقائه مع الرئيس السوري عزت حرب على أي «مرابط». وأشار إلى الخلاف الواقع بين «المرابطون» والتجمع الإسلامي ليشدد على ضرورة استبعاد الأولين عن التشكيلة الحكومية التي كنا في صددها. وأضاف، في هذا الإطار: «إذا أخذتم وزيراً من زغرتا لا بد حينئذ من تمثيل طرابلس. أما إذا جرى الاستغناء عن تمثيل زغرتا، وبالتالي طرابلس، فيمكن عندئذ توزير طلال المرعبي، ابن عكار، وبذلك تُحل عقدة تمثيل الشمال على نحو أفضل. في أية حال، جماعة «الجبهة اللبنانية» سيكونون متعاونين معكم. طوني فرنجية قال لي: «اتفقوا مع سركيس على الوزارة ومن لا يرضى اليوم يرضى

غداً» وداني شمعون قال: «فليؤلف وزارة قوية من غير السياسيين تحكم وتفرض نفسها» أما أمين الجميل فكان موقفه: «ما يريده سركيس، نحن معه».

بعدما لمست أن لا إمكانية للتفاهم مع المسؤولين السوريين على حكومة من السياسيين لإصرارهم على رفض تمثيل كمال جنبلاط و«المرابطون»، حاولت تمرير فكرة تشكيل حكومة من غير السياسيين تضم تكنوقراط فقط. أتى رد فعل خدام سلبياً أيضاً إذ قال: «يعتقد الرئيس الأسد أن مثل هذه الحكومة لا تقوي الوضع، أما إذا ارتأى الرئيس سركيس باتصالاته أنها أكثر خدمة لمشروعه وأكثر تسهيلاً لمهمته فسوف نتناقش فيها عندئذ، ونتمنى أن يتم الاتصال بنا». وبما يشبه رسالة الدعم إلى الرئيس الياس سركيس وفريق عمله ختم وزير الخارجية السورية المقابلة بالقول: «نحرص على أن يشعر كل من يقف ضد العهد بأنه سيُسحق مادياً ومعنوياً وسياسيا».

كانت زيارة دمشق على رغم السلبية التي واجهت تصورنا مفيدة جداً بالنسبة إليّ، خصوصاً على مستوى فهم توجهات القيادة السورية برئاسة حافظ الأسد. وأهم من ذلك ساعدتني الاجتماعات الثلاثة الأولى مع هذه القيادة على فهم شخصيتي الرئيس الأسد والوزير خدّام ومعرفة الأسلوب الذي عليّ انتهاجه لكي أتوصل إلى نتيجة معهما لاحقاً. ذهبت إلى دمشق من غير أحكام مسبقة عنهما. ولفتني في الرئيس السوري أنه ذو شخصية قوية باطنية إلى حد كبير، تعرف ما تريد، وتعبّر عن قسم من أفكارها بطريقة تصعّب النقاش معها. كان يحاول أن يقول كلاماً كأنه يضع حداً فيه للجدل. لذا كان ينبغي على محاوره أن يبقى في استنفار ذهني، وعلى مستوى كبير من سرعة البديهة والجهوزية لكي يتمكن من الرد. ليس من السهل التفاوض معه، ولكني، مع تكرار الاجتماعات، تعوّدت على طريقته، وصرت أعرف كيف يجدر بي أن أتعاطى معه. أما عبد الحليم خدّام، فوجدته رجل حوار يتمتع بطاقة جدلية، متوقد الذهن، لا تربكه التناقضات حين يريد الدفاع عن وجهة نظر طلب إليه الرئيس الأسد أن يتبناها. وهو سياسي لبق يحسن المناورة والخروج من المأزق، فإذا حُشر، خرج من مأزقه بكلمة حلوة أو بكلمة غليظة. إذا تعامل مع طرف ضعيف بالغ في التشدد، فأسلوب الدبلوماسية السورية، أسلوب متصلب، بحيث يجب على من يتعاطى معه أن يبقى معه دائماً «على سلاحه».

لم أكن واهماً حيال إمكانية التوصل إلى تفاهم راسخ بين لبنان وسوريا، إذ كنت أعرف بصورة إجمالية تاريخ العلاقات اللبنانية-السورية وما هي نظرة السوريين إلى لبنان. وكنت أعرف أن التوفيق بين البلدين ليس من المسائل السهلة. وقد لمست بشكل خاص أن لا

مجال للمقارنة بين نظام البعث الذي كان قائماً في النصف الثاني من الستينات وذاك الذي أرساه حافظ الأسد. ويمكن القول إن لا مجال للمقارنة بينهما، فالأول كان طري العود وذا طموحات محدودة لا تتخطى عموماً إطار تثبيت دعائم الحكم في سوريا. أما نظام البعث في ظل الأسد، فصارت له مشاريع كبرى مترامية الأبعاد، على نطاق عربي ودولي. ولقد وضعت مساء اليوم الذي اجتمعت فيه بالأسد وخدام، خلاصة قدمتها للرئيس الياس سركيس في اليوم التالي:

١- المعركة بينهم (السوريون) وبين الجهة الأخرى («الحركة الوطنية» والمرابطون) لم تنته ووجودهم في لبنان هو لتأمين انتصارهم وإضعاف الجهة الثانية نهائياً. هذا أمر جوهري في تفكيرهم.

٢- يعتمدون على عزل الجماعة عربياً وعلى اندحارهم عسكرياً فيعتبرونهم مهزومين سياسياً وعسكرياً ولا يوافقون على أي إجراء يعيد إليهم أي رصيد، إذ يعرقل ذلك مخططهم.

٣- يعتقدون أن مخطط الجماعة لم يتغير البتة، وهو يقوم أولاً على وضع اليد على لبنان، ومنه الانتشار في سائر الأقطار المجاورة ومنها سوريا، لذا يعتبر السوريون أن أمنهم ووجودهم أصبحا على المحك.

٤- أمّنوا، على ما يظهر، تغطية مصرية وسعودية، فيما السوفيات يلتمسون إعادة الجسور بين السوريين وبين الحزب الشيوعي اللبناني. وقد طلبوا أن تستقبل سوريا وفداً يعلن على إثر الزيارة موقفاً موآتياً لسياسة دمشق، فلم يوافق السوريون.

٥- المقاومة(الفلسطينية) و«الحركة الوطنية» تسعيان بشتى الوسائل لأن تتقيا ردود الفعل السورية ولكن سوريا، على ما يظهر، لا تستجيب إلى مساعيهم ومبادراتهم.

٦- من الواضح أن السوريين يطمحون إلى أن يتولوا هم دور الموجه والزعيم للسنة في لبنان فهم يريدون أن ينتزعوا هذا الدور من يد المقاومة ومن يد جنبلاط ومن يد اليسار، لذا أصبح عليهم أن يقووا جماعتهم في لبنان وفي مقدمهم حزب البعث.

٧- يدركون أن جميع اتصالات المقاومة و«الحركة الوطنية» تهدف إلى المساس بمركز سوريا وإلى إعادة فلتان الأمن والوضع.

٨- يعتبرون أن ثمة تغييراً حصل في الساحة اللبنانية على الصعيد السياسي وعلى صعيد المعادلات السياسية وأن الرئيس سركيس يتمتع بقوة لا يحلم بها أحد، فإن لم يستعملها في سبيل الأهداف المشتركة، تقلصت تدريجياً وضعف الرجل، وفاتت فرصة تاريخية وسوف يعقب ذلك انتفاضة ثانية، وأزمة ثانية أشد عنفاً من الأولى ولا يعرف أحد نتائجها وهم ليسوا على استعداد لأن يتركوا الأمور تصل إلى هذا الحد بحيث يعرضون مصالحهم.

٩- يبدو لي أن ثمة تفاهماً عميقاً بين السوريين وبين جبهة الكفور أو بعض أعضائها يقوم على اتخاذ موقف سلبي من التعاون سياسياً مع كل ما يتصل بالمقاومة و«الحركة الوطنية» وما يمت إليهما بصلة. وعزّز هذا الاعتقاد لدي حديث جرى بيني وبين بيار الجميل منذ شهر تقريباً، وقد كان هاجس الشيخ بيار أن يضعف الرئيس سركيس أمام جنبلاط وما يمثّل. وأعتقد أن هناك فئات تقربت منهم وتشجعهم على ذلك، وتحذرهم من موقف الحكم في لبنان من هذا القبيل.

١٠- لا يؤمن السوريون بالمعادلة القديمة: جبهة مسيحية مقابل جنبلاط وما يدور في فلكه. فيقولون إن ما يدور في فلك جنبلاط من شيوعيين ومنظمة عمل شيوعي خطير جداً ولا ينبغي التساهل معهم، وإن جنبلاط وحده أصبح غير ذي شأن فضلاً عن أنه إذا ابتعد عن الحكم تقلص تدريجياً.

١١- لديهم حساسية سياسية وشخصية وعاطفية حيال تهجمات جنبلاط على سوريا واتهاماته إياها ورئيسها، وحيال مناورات العراق ومواقف واتهامات قليلات بالمعنى نفسه. وقد نبهوا أبو عمّار أنهم لن يرحموه إذا دخل في هذه الألاعيب اللبنانية.

١٢- في نظرهم ينبغي تطبيق اتفاقية القاهرة بصرامة وهذا شرط لضبط الأمور في لبنان وشرط لجمع الأسلحة وأن أي شيء من هذا لن يحصل إذا أفسح مجال لاشتراك جماعة «الحركة الوطنية» وجنبلاط بالحكم.

١٣- يؤكدون أنهم لم يخشوا أحداً حينما كانوا وحدهم: العرب بأكثريتهم ضدهم و«الحركة الوطنية» والمقاومة وقسم من اللبنانيين وقسم كبير من الغرب والاتحاد السوفياتي ورغم ذلك لم يبالوا فكيف يمكن أن يغيّروا موقفهم الآن.

١٤- معنويات جيشهم الذي شحنوه من جراء إقدام الفلسطينيين على تفجير بعض السفارات ومعنويات الشعب السوري والرأي العام السوري الذي شُحن أيضاً ستتأثر إلى حد كبير ضد الحكم في سوريا إذا تساهلوا بموضوع «الحركة الوطنية» أو المقاومة.

١٥- إنهم على استعداد لاستعمال العنف حتى تجاه الفريق الصديق إذا دعت الحاجة ورأى الرئيس سركيس أن ثمة فائدة وطنية من ذلك.

١٦- الجماعة مستعدون أن يتجاوزوا كل الشكليات وأن يتدخلوا مباشرة وبقوة بخصوص الصحافة: القضية حياتية بالنسبة إليهم.

حينما نقلت إلى الرئيس الياس سركيس، في السادس والعشرين من تشرين الثاني هذه الانطباعات، بدا الاستياء كبيراً على وجهه، ولم يجد ما يقوله سوى «فهمت، ستكون الحكومة

غير سياسية». وأخذ على الفور ورقة كتب عليها أسماء الوزراء الثمانية الذين سيؤلفون الحكومة الأولى في عهده، وهم سليم الحص، وفريد روفايل، وميشال ضوميط، وأمين البزري، وصلاح سلمان، وأسعد رزق، وإبراهيم شعيتو وأنا متولياً حقيبتي الخارجية والدفاع ونيابة رئاسة مجلس الوزراء. وصدر مرسوم تأليف الحكومة في التاسع من كانون الأول ١٩٧٦، أي بعد نحو شهرين ونصف من تولي الرئيس الياس سركيس سلطاته الدستورية. وأعتقد أنه فضّل أن يرجئ تشكيل الحكومة إلى ما بعد انتهاء العمليات العسكرية السورية ضد تنظيمات «الحركة الوطنية» والفلسطينيين ظناً منه أن التريث سيوفر له إمكانات اختيار حكومة مستندة إلى المعايير التي يريدها.

وهكذا تشكلت الحكومة من غير السياسيين، طبعاً باستثنائي، ومن غير أن يكون للسوريين رأي في أي من أعضائها. كنا قررنا التعاون معهم على أساس التنسيق ليس أكثر ولكن مع المحافظة بالكامل على حرية قرارنا وحقوقنا واستقلالنا. لم نكن نريد أن نتجاهلهم أو أن نتحداهم وفي الوقت عينه كنا نريد التأكيد أننا أسياد أمرنا، ولا نسير إلا وفق اقتناعاتنا وما يمليه علينا ضميرنا وواجبنا.

الفصل الثالث

أمل فـي الأفق

عاشت البلاد، في الربع الأخير من العام ١٩٧٦، في حلم انتهاء كابوس حرب السنتين التي قتلت عشرات الآلاف ودمرت البلاد وأنهكت أجهزة الدولة ومؤسساتها العسكرية والمدنية. كان علينا أن نُشعر الشعب اللبناني بالأمل، وأن نعطي الانطباع بأن البلد تجاوز نهائياً الحقبة المريرة التي عاشها، على رغم أنني شخصياً لم أكن مقتنعاً بأن الأزمة انتهت لأن كل العوامل التي أدت إلى اندلاع الحرب كانت لا تزال جاثمة. وأذكر أن رئيس الحكومة سليم الحص قال، في حديث إلى تلفزيون لبنان، بُعيد تشكيل الحكومة إن الحرب انتهت وإن الجهود منصبة على إعادة البناء. وبعد أسبوع، حللت ضيفاً على البرنامج نفسه، وسئلت عما إذا كانت الحرب قد انتهت إلى غير رجعة، فأجبت: «إنشاء لله، نكون على طريق السلام، هذه المرحلة مجرد هدنة، وما زالت أمامنا مراحل طويلة، ولا أدري إذا كانت ستفضي بنا إلى السلام أو لا». ولدى عودتي إلى البيت، تلقيت اتصالاً هاتفياً من الرئيس الحص ودار بيننا هذا الحوار:

– لمَ قلت هذا الكلام على التلفزيون؟

– دولة الرئيس، هل أنت مقتنع بأن الحرب انتهت؟

– نعم، وأظن أنه يجدر بنا الآن التفكير في إعادة الإعمار.

– يؤسفني أن يكون رأيي مخالفاً لرأيك، وفي الواقع، أتمنى أن تكون مصيباً، وأن أكون مخطئاً، لكنني مقتنع بأن الحرب لا تزال في بداياتها. خبرتي تفوق خبرتك في السياسة، وقد تعلمت أن انتظر قليلاً تطور الأمور قبل أن أكوّن رأياً.

بيد أن تشاؤمي لم يجعلني يوماً انهزامياً ولم يمنعني، كما دائماً، من الانغماس كلياً في

مشروع إعادة البناء الذي أخذناه على عاتقنا. وحصل ما يشبه التوزيع للأدوار: انكب رئيس الجمهورية، بمساعدتي، على الملفات السياسية ومتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر الرياض وملاحقها مع اللجنة العربية الرباعية التي كانت تضم مصر والسعودية والكويت وسوريا والمكلفة السهر على تطبيق وقف إطلاق النار واتفاق القاهرة وإعادة السلم إلى البلاد. وانصرف رئيس الحكومة إلى الاهتمام بشؤون الإنماء الإعمار والشؤون الحياتية للمواطنين. وعكف الوزراء على أمور وزاراتهم بصدق وإخلاص ونظافة كف لإصلاح ما دمرته الحرب. ولم يعترض أحد في المرحلة الأولى من عمر الحكومة على الصلاحيات الواسعة التي مارسها الرئيس سركيس نظراً لتمتعه بتفويض محلي وعربي كاملين كرستهما قمتا الرياض والقاهرة. ولم يكن الرئيس سليم الحص الذي كان يردد بأنه ليس رجل سياسة، منزعجاً في تلك المرحلة من عدم تعاطيه في شكل مباشر بالملفات السياسية، إلى أن تطورت الأحداث ووقعت «المشاكل» ومورست عليه ضغوط من القوى النافذة في المنطقة التي كان يقطن فيها. ولم يكن السوريون خلال هذه الفترة يخصون الرئيس الحص بالتقدير معتبرين أنه، في أفضل الأحوال، «مدير مصرف ناجح، وليس رئيس حكومة»، كما قال عبد الحليم خدام في أكثر من مناسبة. أما حينما كان يستاء منه ومن مواقفه المرنة حيال قيادات «الحركة الوطنية» ومنظمة التحرير الفلسطينية، فكان ينفي عنه حتى ميزة النجاح في إدارة مصرف.

عقدت الحكومة اجتماعها الرسمي الأول في السادس عشر من كانون الأول ١٩٧٦. واستعرضت نص المشروع الأول للبيان الوزاري الذي أعدّه الرئيس سليم الحص. وعندما وصلنا إلى بند تتعهد فيه الحكومة العمل على إلغاء الطائفية في الإدارة العامة والجيش، رأيت أن من واجبي التدخل لتصويب الأمور فقلت: «استمعوا إليّ، أيها الأخوة، فأنا أكاد أكون المتمرس الوحيد في السياسة بينكم. لست ضد مبدأ إلغاء الطائفية في الوظيفة، وأحبذه كل التحبيذ، ولكن إذا التزمنا المبدأ في بيان وزاري فإنما نكون قد أخذنا على أنفسنا عهداً لن نستطيع الوفاء به في ظل الأجواء الطائفية المهيمنة. أتمنى أن تأخذوا برأيي وتصرفوا النظر عن هذا البند».

لم يرق رأيي للرئيس الحص ولبعض الوزراء الذين دعوا إلى التمسك بالمبدأ مهما ضؤل حظّه في التنفيذ. ودار نقاش حيوي في مجلس الوزراء حيث كانت غالبية الآراء تنطلق من النظريات والتمنيات والكتب أكثر مما كانت منطلقة من الواقع اللبناني، ولكني أصررت على اعتراضي على مبدأ أن نكتب نصاً ونتصرف بعكسه لاضطرارنا أن نراعي خصوصيات الوضع اللبناني، وأوضحت أن في ذلك إهانة للبلد وللحكومة. وفي نهاية النقاش، تدخل رئيس

الجمهورية حاسماً الجدل لمصلحة الحجة التي أدليت بها داعياً إلى التحلي بالواقعية ولكن مع التمسك بمبدأ الممارسة غير الطائفية قدر المستطاع من قبل الحكومة.

قبل أن يتسنى لنا القيام بما قد يخفف من الاستياء السوري من الصحافة اللبنانية الذي عبّر عنه المسؤولون السوريون مراراً، داهمت قوات الردع العربية، منتصف كانون الأول ١٩٧٦، مكاتب «المحرر»، و«بيروت»، و«الدستور»، و«النهار» و«لوريان لوجور»، وطردت الصحافيين وأساءت معاملة بعضهم، واحتلت المطابع والمكاتب. فتوجهت إلى دمشق لمعالجة هذه المشكلة، في الثاني والعشرين من الشهر عينه، واجتمعت مع نظيري السوري عبد الحليم خدّام بحضور نائب وزير الدفاع اللواء ناجي جميل، ورئيس الأركان حكمت الشهابي. وكان من الطبيعي أن يكون ملف الصحافة على رأس جدول أعمال اللقاء.

حاولت قدر الإمكان طمأنتهم إلى اتجاهنا لضبط الحالة على المستوى الإعلامي فقلت لهم: «إننا متفقون على الأساس ولكننا مختلفون على الأسلوب. الوضع الناتج عن حملات المداهمة يستقطب كل الناقمين يساراً ويميناً ولا يخدم المصلحة التي نحن في صددها. لقد ولّدت المداهمات تخوفاً على الحريات العامة لدى الرأي العام حتى في صفوف الأخصام اللدودين لجماعة «الحركة الوطنية» وحلفائهم، هناك قلق كبير من هذه السابقة ولا بد من أن نطمئن الناس على مستقبل الحريات في لبنان، وبخاصة الحرية الإعلامية والاقتصادية. فاللبنانيون قلقون من أن تكون مداهمة الصحف مقدمة لتغيير في بنية النظام اللبناني القائم على الحريات. المصلحة تقضي بأن تقوى السلطة في لبنان لا أن تضعف والغاية هي أكل العنب لا قتل الناطور. اتركوا لنا الأسلوب ومراعاة النفسية اللبنانية ما دامت النتيجة موقتة. سنعمد فوراً إلى إصدار قانون الرقابة المسبقة على الصحافة مع فرض عقوبات مشددة ثم نعدّل قانون المطبوعات، ونصدر قانوناً بإخضاع الاجتماعات لترخيص مسبق».

تطرقت في محادثاتي مع المسؤولين السوريين الثلاثة إلى موضوع انتشار قوات الردع العربية في الشوف والجنوب. وأوضحت أن هذه القوات موجودة فقط على طريق المديرج-بيت الدين-دير القمر-جسر الدامور وهي غائبة تماماً عن إقليم الخروب والشوف الأعلى حيث يوجد اشتراكيون مسلحون ووحدات فلسطينية مثل عين جالوت وسواها. كما أنه ينبغي النظر في ما يجب فعله في موضوع الوجود الفلسطيني في الدامور تمهيداً لإعادة الأهالي إلى منازلهم. أما في الجنوب فالمنطقة من الزهراني إلى الحدود شاغرة من قوات الردع فلنقم باتصالات لمعرفة هل من مجال لقوات عربية أخرى فيها. وختمت حديثي في هذا المجال قائلاً: «نحتاج إلى لواء للانتشار في الجنوب، وكتيبة واحدة في الشوف». وفي كل مرة أثرنا

فيها، أنا والعقيد أحمد الحاج، مسألة الانتشار في الشوف، كنا نسمع كلاماً عن أن هذه المنطقة هادئة ولا تحتاج إلى تعزيزات، ووعوداً بتكثيف الدوريات في المناطق الخالية من مراكز لقوات الردع العربية بانتظار إرسال المزيد من الفرق العسكرية إلى المنطقة.

ثم أثار معي خدّام موضوع التبديل في قيادة الجيش الذي كنت بدأت أفكر فيه معتبراً أن علينا أن نتناقش ونتداول في أسماء عدة لكيلا نخطئ في الاختيار. ولفت خدام إلى أن العقيد غابي لحود كفؤ وذكي، فتدخل ناجي جميل ليقول: «إنه يثير الحساسيات». وفي اللقاء مع الرئيس حافظ الأسد مساء اليوم نفسه، سمعت وجهة النظر السورية الكاملة المعارضة لوصول العقيد لحود إلى قيادة الجيش، وقد قال الأسد: «لحود يلاقي ردود فعل كبرى إذا جرى تعيينه، وسيثير حساسيات عند الجميع. وقد سمعت الكثير من الكلام من «الجبهة اللبنانية» ومن سواها بأنهم غير موافقين على تعيينه قائداً للجيش. ويجب مراعاة الرئيس فرنجية وغيره. وأرى أنه من المفيد أن يؤتى لقيادة الجيش بشخص عاش الأحداث في لبنان دون أن يشترك بشدة في المعارك». وشدد الرئيس السوري في موضوع تنظيم الإعلام الذي يشكل الموضوع الرئيسي لزيارتي على ضرورة «إبراز دور سوريا والإشارة إلى أن كل ما قيل عنها في الماضي هو كذب بكذب». وعلى هامش الكلام عن انشغالنا في كيفية تأمين حماية عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إدة الذي تعرض لمحاولة اغتيال في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٧٦، قال الأسد: «حراسة ريمون هي تشجيع للعناصر المعادية».

عدت إلى بيروت صباح اليوم التالي ووضعت الرئيس سركيس في جو ما قمت به في دمشق والتشدد الذي واجهني خصوصاً في موضوع الصحافة. وأخبرته أنني قلت للمسؤولين هناك إن الرأي العام في الوسط المسيحي يهتم بثلاثة أمور: جمع الأسلحة الثقيلة، والانتشار في الشوف، وتطبيق اتفاق القاهرة ووضع حد لتجاوزات الفلسطينيين، وأنني اتفقت معهم على لقاء بعد أسبوع أي، في التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٧٦، لمتابعة البحث في موضوع ضبط الإعلام.

في اليوم المحدد، اجتمعت بخدّام وجميل والشهابي الذين رفضوا «من حيث المبدأ» مشروع فرض الرقابة على الصحافة اللبنانية مقابل أن يخلوا مكاتب الصحف التي يحتلونها. وأصروا على سحب رخص بعض الصحف المعارضة لتوجهاتهم، وعلى وضع قانون يسمح لوزير الإعلام بإلغاء الرخصة إدارياً. تميزت هذه الجلسة بالحدة من كلا الفريقين وقد حاولت في نهايتها تهدئة الجو معللاً النفس بإمكانية إقناع الرئيس الأسد نفسه بمشروع الرقابة الذي أعددناه. قابلت الرئيس الأسد عند المساء وتباحثنا مطوّلاً بالمشروع وبدا لي أنه متصلب ومصمم

على أن يفهمني أن لا جدوى من محاولاتي لإقناعه بما كنا نراه ممكناً في لبنان في ذلك الظرف الخطير. كنا نقدّر حراجة الموقف السوري إسلامياً وعربياً ونعرف ما يتعرض له يومياً من انتقادات في الجوامع في سوريا ولبنان وبعض الدوائر الدينية والسياسية العربية. ولم نكن راغبين في استمرار التهجم، عبر الصحف والإذاعات اللبنانية، على النظام السوري والدور الذي يقوم به في فرض الأمن وإعادة الاستقرار في البلاد. ولكننا في الوقت نفسه لم نكن في وارد المس بالحريات العامة إلا لفترة محدودة وبأقل أضرار ممكنة، وهنا كانت نقطة الخلاف بيننا وبينهم. وفي الواقع، نحن تفهمنا دوافعهم لكنهم في المقابل لم يكونوا قادرين على فهم هاجسنا بالحفاظ على الحريات العامة في وقت يشارف فيه البلد على الانهيار. فهذه الحريات، في نظرهم، كماليات مضرة، من الطبيعي التضحية بها من أجل مصلحة الأمن والاستقرار في لبنان. بعد نقاش طويل، تمكنت من إقناع الرئيس السوري بالقبول بالمشروع بعدما أوحى ببعض التعديلات التي تنحو باتجاه تشديد العقوبات ومنح حق توقيف الصحف للأمن العام بدلاً من النيابة العامة. وتطرقنا في هذه الجلسة أيضاً إلى موضوع قائد الجيش وكان موقفه هذه المرة سلبياً تماماً حيال تعيين غابي لحود في هذا المنصب. وقد استنتجت من حديثه أن الرئيس سليمان فرنجية غير راغب في ذلك إطلاقاً.

في الجلسة الأولى للحكومة بعد نيلها الثقة أي في الأول من كانون الثاني ١٩٧٧، صدر المرسوم الاشتراعي القاضي بفرض الرقابة على الصحف بواسطة الأمن العام. وقد طلب مني الرئيس سركيس بعد أن تساءل الرئيس سليم الحص وبعض الوزراء عن سبب الاستعجال في إصدار مرسوم الرقابة، أن أوضح لمجلس الوزراء باقتضاب الأسباب الموجبة. فألمحت، من غير أن أسمي الأشياء بأسمائها، إلى أن هذا الإجراء هو الوحيد الذي يقبل به السوريون لكي يخلوا مكاتب الصحف والمجلات التي أقفلوها. لم أضع الوزراء في تفاصيل اجتماعاتي لأنني كنت متفاهماً مع رئيس الجمهورية بألا أبحث في مجلس الوزراء في المسائل التي طرحت في دمشق إلا بالقدر الضروري. لم أقل لأعضاء الحكومة ورئيسها إن لا مصلحة لنا في التصادم مع سوريا الشديدة التمسك باتخاذ إجراءات تحد من حرية الصحافة اللبنانية، بل قلت لهم إن ثمة حاجة لتهدئة الأجواء السياسية في لبنان لذلك هناك ضرورات تفترض الرقابة على الصحف موقتاً. في الواقع، لم أر في حينه طريقة أفضل لوضع حد لتعامل السوريين المباشر مع الصحافة اللبنانية إلا بفرض الرقابة المسبقة على الصحف. فيما كنا، ضمنياً، الرئيس سركيس وأنا، مصممين على أن نكون مرنين إلى أقصى حد مع أهل الصحافة، وعملياً لم

نتشدد بعض الشيء إلا في السنة الأولى من العهد، وذلك لتهدئة السوريين وإقناعهم بترك الصحافة اللبنانية وشأنها.

في غضون ذلك، كان الرئيس الياس سركيس والعقيد أحمد الحاج يتابعان تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأول للجنة الرباعية العربية الذي دعا إليه رئيس الجمهورية في الرابع عشر من كانون الأول ١٩٧٦، بناء على مقررات قمتي الرياض والقاهرة. وفي هذا الاجتماع، تطرق أعضاء اللجنة الرباعية إلى مسائل أربع: جمع الأسلحة الثقيلة، انسحاب جيش التحرير الفلسطيني من لبنان، استكمال انتشار قوات الردع العربية، وحمل منظمة التحرير الفلسطينية على الالتزام بتطبيق اتفاق القاهرة. وتم التفاهم مع ممثلي مصر وسوريا والسعودية والكويت على بدء تنفيذ النقطة الأولى خلال خمسة عشر يوماً، على أن ينتهي تنفيذ النقطة الأخيرة خلال تسعين يوماً. واتفق أعضاء اللجنة الرباعية المجتمعون، في بعبدا، في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٧٦، على وثيقة خطية تقضي «بالمضي في تنفيذ المرحلة التي تقضي بجمع الأسلحة الثقيلة وذخيرتها والعتاد المدرع من كل الأطراف التي اشتركت في النزاع المسلح وكذلك خروج القوات الفلسطينية المسلحة التي دخلت إلى لبنان بعد بدء الأحداث».

عهدت الوثيقة إلى قوات الردع العربية بمهمة الإشراف على التنفيذ الذي يفترض أن يشمل الفلسطينيين واللبنانيين على «اختلاف أحزابهم، ومنظماتهم، وفصائلهم»، وأوضحت كيفية جمع السلاح بحيث يتولى كل فريق جمع السلاح الثقيل وذخيرته والعتاد المدرع، ويقدم بيانات إلى قيادة الردع، ويحدد مكان الحفظ ويؤمن حراسته الداخلية. وتتولى قوات الردع العربية «الحراسة الدائرية الخارجية لأماكن التجميع كما تتولى التثبت من بقاء هذه الأسلحة في مستودعات الحفظ والحيلولة دون إعادة توزيعها واستعمالها». وأعطى قرار اللجنة الرباعية العربية «الفرقاء المعنيين» مهلة أقصاها نهاية يوم الأربعاء الواقع فيه التاسع والعشرون من كانون الأول ١٩٧٦ للتنفيذ ومهلة خمسة عشر يوماً لمغادرة القوات الفلسطينية التي دخلت إلى لبنان بعد بدء الأحداث.

انسحب جيش التحرير الفلسطيني من لبنان بحلول الثالث من كانون الثاني من العام ١٩٧٧، ولكن من غير تجريد القوى اللبنانية والفلسطينية من السلاح. وفي الواقع، اختفت المظاهر المسلحة عن الطرقات لكن الأسلحة توارت في المخازن. فقررت اللجنة الرباعية أن توجه إلى قوات الردع أوامر خطية للقيام بعمليات تفتيش ومداهمة. أثار هذا القرار استياء رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الذي بذل جهوداً كبيراً لدى مصر والسعودية

لمنع عمليات المداهمة ولإقناعهما بعدم ترك الحبل على الغارب لسوريا في لبنان. في المقابل، كانت «الجبهة اللبنانية» تضغط على الرئيس سركيس لكي يطلب إلى قوات الردع العربية دخول المخيمات لجمع السلاح منها. فيما نحن كنا واعين لضرورة الإسراع في وضع كل مقررات قمتي الرياض والقاهرة موضع التنفيذ، وفي مقدمها تنفيذ اتفاق القاهرة وضبط السلاح الفلسطيني في لبنان قبل أن تتبدل الرياح الإقليمية المؤاتية لنا، ولكن في غياب القدرات ينبغي على المرء التحلي بالواقعية والحكمة.

توالت اجتماعات اللجنة الرباعية في بعبدا وبيت الدين، واكتشفت تدريجياً أنها ستكون عقيمة، وكلاماً بكلام. وكان يحضرها وزير خارجية سورية والأمين العام لجامعة الدول العربية وسفيرا السعودية والكويت. وفي أحد الاجتماعات القليلة التي حضرها وزراء الخارجية في اللجنة الرباعية أي الأمير سعود الفيصل والشيخ صباح الأحمد الصباح وعبد الحليم خدّام، وفيما كنا نعالج موضوعاً شائكاً، بدأ خدّام يأخذ مواقف تصعيدية تحمل في طياتها تهديداً مبطناً. استمعت إليه إلى أن انتهى من استرساله وقلت له، بلهجة حاسمة: «يا أبا جمال، أريد أن أقول لك شيئاً، أنتم عندكم جيش في لبنان، وأنتم أقوياء وأقوى منا وتتقدمون علينا في هذا المجال، وبفضلكم، تمكنا من الإمساك بالوضع اللبناني تقريباً، لكن عندما ينتقل الموضوع من العسكر إلى المسائل التي تتطلب تفكيراً وبعداً، فأنتم لا تتقدمون علينا». فلاحظت بعض الذهول على سحنتي وزيري السعودية والكويت. وقد بلغني فيما بعد أن الأمير سعود الفيصل قال يوماً لصديق مشترك بيننا واصفاً أدائي في تلك الفترة: «لبنان بالأرض وفؤاد بطرس كان يتمرجل علينا».

تابعت قوات الردع العربية في تلك الأثناء انتشارها جنوباً، من غير أن تكمل انتشارها في منطقة الشوف. ودخلت فصيلة من الجيش السوري لا يتجاوز عدد أفرادها الخمسة وثلاثين جندياً، في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٧ بلدة كفرتبنيت الواقعة بالقرب من النبطية. وعرفت في ما بعد أن قائد قوات الردع العربية العقيد أحمد الحاج اتصل بقائد القوات السورية في لبنان على أصلان وطلب منه إرسال فصيلة إلى خط كفرتبنيت–مرجعيون لتأمين طريق تموين شتوية في حال انقطاع طريق ضهر البيدر بسبب تراكم الثلوج. وقد أراد العقيد الحاج في قرارة نفسه، على ما أخبرني لاحقاً، التأكد من المعلومات المتداولة في الصحف والأوساط السياسية آنذاك بشأن وجود خط يُمنع على السوريين تجاوزه.

تبين بالنتيجة أن المعلومات المتداولة صحيحة. فقد اعتبرت إسرائيل أن سوريا تجاوزت الحد المقبول الذي تفاهمت عليه مع الولايات المتحدة عندما ارتأت هذه الأخيرة أن دخول

الجيش السوري إلى لبنان هو الخيار الأقل كلفة لتهدئة الوضع فيه. ووجهت تل أبيب إنذاراً بضرب القوات السورية الممتدة جنوباً. إثر الإنذار، اتصل بي القائم بالأعمال الأميركي جورج لين وطلب مقابلتي. وعندما اجتمعنا أوضح لي أن من شأن هذا الانتشار أن يؤدي إلى أعمال حربية الجميع بغنى عنها. وقال لين إن حكومة بلاده حذّرت إسرائيل من القيام بأية عملية عسكرية في الجنوب مضيفاً: «لكن إسرائيل تتصرف أحياناً بدون أن تستشيرنا، وقد تضعنا أمام الأمر الواقع والحكومة الإسرائيلية متشددة لا تتساهل. وهي تصر على انسحاب القوات السورية إلى ما وراء النبطية، وفقاً لما كان جرى التفاهم عليه».

عقدت في غضون عشرة أيام اثني عشر اجتماعاً، مع القائم بالأعمال الأميركي الذي كان شديد القلق من احتمال اشتعال الجبهة الجنوبية. وعندما جرى اتصال بالسوريين لم ينكر هؤلاء وجود تفاهم ضمني مع الأميركيين حول حدود انتشار قواتهم جنوبا. واستدعت الأجواء المتشنجة زيارة من الرئيس سركيس إلى دمشق رافقته فيها مع مدير عام رئاسة الجمهورية كارلوس خوري وقائد قوات الردع العربية العقيد أحمد الحاج، في الثاني من شباط ١٩٧٧.

وفيما كان الرئيسان اللبناني والسوري يعقدان خلوتهما الطويلة، اجتمعنا خوري والحاج وأنا، أربع ساعات مع وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدّام، ونائب وزير الدفاع اللواء ناجي جميل، ورئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي، وممثل سوريا في اللجنة الرباعية العربية العقيد محمد الخولي. كان جدول أعمال الاجتماعين واحداً، وقد تصدر موضوع الجنوب اللبناني والإنذار الإسرائيلي سائر مواضيع البحث. وتم التفاهم على ضرورة تجنيب الجنوب أية مضاعفات واحتمالات غير مضمونة النتائج، وعلى التفكير في إمكانية إرسال وحدات من الجيش اللبناني لاحقاً إلى المناطق الجنوبية الواقعة جنوب خط الانتشار المسموح به للقوات السورية. وتطرقت المحادثات بين الرئيسين اللبناني والسوري إلى العلاقات اللبنانية-الفلسطينية في ضوء الاستعدادات الجارية لتنفيذ اتفاق القاهرة، ومدى قابلية نصوص هذا الاتفاق للتطبيق، وإلى الاستعدادات لمؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط الذي كانت الولايات المتحدة منكبة في تلك الفترة على درس إمكانية انعقاده والجدوى منه.

وبعد أن انتهينا من اجتماعنا في وزارة الخارجية السورية التحقنا بالاجتماع الرئاسي في الساعة الأخيرة منه. واستكملنا البحث في مسألة الاشتراك في مؤتمر جنيف، وتفاهمنا مع الجانب السوري على أن اشتراك لبنان في المؤتمر أمر لا بد منه، ولكن قد يكون من الأفضل ألا يشارك في مرحلته الأولى. واستعرضنا ما تم تنفيذه من مؤتمري الرياض والقاهرة بشأن

لبنان والزيارات المرتقبة للأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم ووزراء خارجية فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية.

في نهاية المحادثات، توجهت بالكلام إلى الرئيسين اللبناني والسوري وقلت: «ليس من العادة أن يصدر عن القمة اللبنانية-السورية بيان مشترك، مع أن ذلك يضفي قيمة معنوية على الاجتماع، فما رأيكما؟» أجابني الرئيس السوري: «لا بأس، تولّ أنت وعبد الحليم هذا الأمر». وفور ارفضاض الجلسة، انتحينا جانباً لإعداد البيان المشترك، فقال لي خدّام: «أريد أن أقول لك شيئاً، يا أخ فؤاد، أريد نفحة عروبية في البيان». أجبته: «أريد نفحة استقلالية في البيان، بمقدار ما تعطيني استقلالاً، أعطيك عروبة». ومما جاء في البيان المشترك في هذا الإطار:

وقد أعرب السيد الرئيس حافظ الأسد عن إيمانه الذي لا يتزعزع بمستقبل لبنان ودوره عربياً وعالمياً على رغم المحنة الأليمة التي حلّت به، كما أكد ثقته بأن تؤدي توجيهات فخامة الرئيس الياس سركيس وجهوده إلى النهوض بلبنان من محنته وإلى تآلف أبنائه والتفاهم حول أهداف واحدة وعلى وسائل تحقيقها في إطار وحدة لبنان واستقلاله وسيادته.

وكان الرئيس السوري حافظ الأسد قال أثناء استقباله نظيره اللبناني رداً على سؤال حول الوضع في الجنوب والتهديدات الإسرائيلية: «إن الرئيس سركيس هو صاحب القرار في هذا الموضوع، وهذه حقيقة يجب أن يعرفها من لم يعرفها حتى الآن. إن القوات السورية في لبنان هي بأمرة الرئيس سركيس، وإذا طلب منها أن تتوجه إلى جنوب لبنان، إلى أقصى نقطة في الجنوب، فستتوجه، وإذا طلب إليها أي شيء غير هذا فستنفذ».

بالطبع، قرر الرئيس الياس سركيس ألا يورط القوات السورية في مواجهة مع إسرائيل، فأصدر في التاسع من شباط قراراً بانسحابها إلى ما وراء خط النبطية. فاستجابت الوحدات السورية فوراً لقرار الرئيس اللبناني الذي كان القائد الأعلى لقوات الردع العربية، وربما كان هذا الأمر هو الوحيد الذي نفذته هذه القوات لرئيس الجمهورية فوراً ودون تردد.

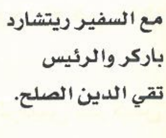
شهد شهر شباط ١٩٧٧ نشاطاً دبلوماسياً مميزاً، واستقبلت بيروت في غضون أيام شخصيات عالمية رفيعة مؤثرة على الساحة الدولية مثل الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، في السابع منه، ووزير خارجية فرنسا لوي دو غيرانغو في السابع عشر من الشهر نفسه، وبعده بيومين وزير الخارجية الأميركية سيروس فانس، وفي التاسع والعشرين منه رئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية السوفياتية ميخائيل سيتينكو. اجتمعت بالمسؤولين الأربعة ودارت معظم المحادثات حول مؤتمر السلام في الشرق الأوسط المنوي عقده في

جنيف. لكني لم أنس أن أثير معهم القضايا التي تهم لبنان مباشرة وأن أمرر لهم رسائل واضحة حول المسائل اللبنانية مثل الإشارة التي وجهتها إلى المسؤول السوفياتي معتبراً أن «فك الارتباط بين المقاومة الفلسطينية والأحزاب التقدمية مفيد جداً».

عندما تناقشت مع رئيس الجمهورية الذي اجتمع بدوره بهم في مضمون محادثاته معهم، بدا لي أنه غير واثق من إمكانية انعقاد مؤتمر جنيف على رغم المساعي الأميركية المبذولة، وعلى رغم موافقة الاتحاد السوفياتي عليه، وعزا الرئيس سركيس انطباعه إلى موقف إسرائيل المتعنت الرافض تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر وإلى موقف الوزير سيروس فانس نفسه: «فهو يستمع أكثر مما يتكلم. يريد أن يفهم أكثر مما يقترح. لا يحمل خطة دقيقة بل يكرر أفكاراً عامة».

وكان الرئيس الياس سركيس كلفني أن أفاتح وزير الخارجية الأميركية، أثناء مرافقتي له من مطار بيروت في مستهل زيارته التي استمرت أربع ساعات، بموضوع علاقة واشنطن بـ«الجبهة اللبنانية». فقلت لفانس: «إن الغموض يكتنف السياسة الأميركية في لبنان، ويظن كثيرون أن الأميركيين ينتهجون سياسة مزدوجة: واحدة معلنة تؤيد الرئيس سركيس وخياراته، وثانية غير معلنة تقوم على دعم «الجبهة اللبنانية». إنكم تتركون الانطباع بأن لكم سياسة رسمية برسم الدولة وسياسة موازية لها برسم الجبهة يجري نقلها عبر شارل مالك. إن الازدواجية لا تخدم مصلحة أميركا ولا مصلحة لبنان. فإذا كنتم راغبين في إنشاء دولة مسيحية فلنتناقش في هذا الأمر، ولنتفق. ولكن أود في هذا السياق أن أطرح عليكم سؤالاً واحداً: هل تتحمل الولايات المتحدة عبء قيام إسرائيل ثانية في الشرق الأوسط؟»

بدا التأثر واضحاً على وجه الوزير الأميركي، وقال لي: «إن الولايات المتحدة شديدة التعلق بوحدة لبنان وسيادته، وهي تؤيد بدون مواربة الرئيس سركيس وسياسته. إن واشنطن تريد أن تقيم علاقات مع الدولة اللبنانية، ومعها وحدها، ولا ترمي مطلقاً إلى إنشاء دولة مسيحية، فليس هذا من مصلحتنا، ونحن لن ندعم أية محاولة في هذا الاتجاه. وأنا على استعداد لتأكيد هذا السياسة رسمياً وعلناً». وبالفعل لم يتأخر فانس عن الإيفاء بوعده، فبعد أن تناولنا الغداء إلى مائدة رئيس الجمهورية إثر الخلوة التي جمعتهما، قال للصحافيين: «هناك بيان قصير جداً أود اليوم أن أدلي به. أولاً، أحب أن أعبّر عن تقديري العميق للرئيس سركيس ولوزير الخارجية ولرئيس الحكومة الذين التقيتهم في جولتي اليوم. لقد شعرت بأنه من المهم جداً أن آتي إلى لبنان، وأعقد هذه الاجتماعات. إن الولايات المتحدة تهتم بلبنان اهتماماً بالغاً، وهي تدعم كلياً الجهود التي يبذلها الرئيس سركيس لإعادة توحيد البلاد بعد المأساة





مع السفير ريتشارد باركر والرئيس تقي الدين الصلح.



مستقبلاً الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم.

التي عانى منها هذا الشعب. إننا نؤمن بأن سلامة أراضي لبنان وسيادته ووحدته هي ذات أهمية قصوى (...)».

كان تقييم الخارجية الفرنسية بعد زيارة لوي دو غيرانغو إيجابياً لأداء الرئيس سركيس وفريق حكمه. وقد نقل لي سفير لبنان في باريس نجيب صدقة في الأول من آذار في الرسالة الرمزية رقم ٣٥ عن المسؤولين في الكي دورسيه تقديراً كبيراً لما اعتبروه «نوعية الحكم». وأضافت البرقية: «إن المسؤولين اللبنانيين أحدثوا في نفس الوزير وصحبه أثراً بالغاً من حيث خبرتهم ومستواهم وكفاءتهم». فيما كوّن الدبلوماسيون الفرنسيون انطباعاً جيداً عن الرئيس اللبناني وأسلوب عمله معتبرين أنه يتصف «بالمتانة والصفاء والاعتدال والعزيمة الهادئة». وعن اجتماع الوزير دو غيرانغو مع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي التقى به في إطار الجولة التي قادته إلى لبنان، كتب السفير صدقة نقلاً عن الخارجية الفرنسية: إن الرئيس الأسد ركز بنوع خاص في حديثه عن لبنان على نقطتين: «الأولى أن أعز أمنية لديه هي أن تنسحب القوات السورية من الأراضي اللبنانية في أقرب وقت ممكن. وقال إنه سيسحبها حالما يطلب منه الرئيس سركيس سحبها (...) والثانية أن سوريا عارضت وستعارض بقوة كل فكرة أو مشروع يخشى منهما أن يهددا الوحدة الوطنية في لبنان».

في تلك الفترة، كانت مسيرة إعادة الأمن والاستقرار تمشي ببطء وكنا نستعجل اللجنة العربية الرباعية لتنفيذ مقررات قمتي القاهرة والرياض التي نصت على تطبيق اتفاق القاهرة الموقع بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٩، قبل أن تتبدد الرياح المؤاتية لنا في مهمة إعادة بناء الدولة التي أخذناها على عاتقنا. وكان لا بد في البداية من إعادة بناء الجيش المشرذم طائفياً والمنهك والفاقد الصدقية بنظر فئة من اللبنانيين.

الفصل الرابع

إعادة بناء الجيش وتوحيده

خلّفت حرب السنتين في لبنان مشاكل مستعصية خصوصاً في الجيش اللبناني الذي تفكك وتبعثر ضباطه وأفراده بين ملتحق بالميليشيات المتقاتلة، وبين من فضلوا البقاء في منازلهم. ولم تبق سوى قلة قليلة من الجيش ملتحقة بمراكز عملها أو بوزارة الدفاع، لا قدرة لها على القيام بالمهمات الكبيرة المطلوبة لفرض استتباب الأمن في البلاد.

توجهت إلى وزارة الدفاع غداة تشكيل الحكومة، فتوافد الضباط إلى مكتبي للسلام والتعارف. ولاحظت بعد مدة قصيرة من تسلمي مهامي أن ما من ضباط مسلمين بين من ألتقي بهم. استدعيت قائد الجيش العماد حنا سعيد وقلت له بأنني لم ألحظ وجود ضباط مسلمين. فأجابني أنهم لا يستطيعون المجيء إلى مقر وزارة الدفاع في اليرزة. وعندما سألته عن السبب، قال إنه غير قادر على ضمان سلامتهم. فانتفضت قائلاً: «أنا لا أقبل ذلك، لست وزير دفاع لجيش مسيحي، بل لجيش لبنان. فكيف تقبل وأنت قائد الجيش، أن يتعذر عليك تأمين سلامة الضباط المسلمين لكي يتمكنوا من المجيء إلى مركز عملهم. هذه الحجة لا تقنعني وأنا لا أسلم بها».

شعرت فوراً بأنه يتصرف بإيحاء ما لا يتفق واقتناعاتي. فتوجست منه وشككت في كونه يتناغم مع من يتخذون من الوضع الأمني، غير المستتب بعد كلياً، ذريعة ليتم تكريس انقسام الجيش طائفياً. وفي غضون أيام، لاحظت أن ثلاثة أو أربعة ضباط مسلمين أخذوا يداومون في مكاتبهم في وزارة الدفاع ولكن هذا الإجراء لم يكن كافياً من وجهة نظري. وبدأ يتكون لدي انطباع بأنني لن أستطيع أن أنجح بمهمتي في هذه الأجواء خصوصاً بعدما لمست أن

العماد سعيد قد ورط نفسه مع «الجبهة اللبنانية» بمواقف لا تتلاءم مع سياسة الحكومة وتوجهاتي كوزير للدفاع.

فاتحت رئيس الجمهورية بموضوع إجراء تبديل على مستوى قيادة الجيش. ولما علم الرئيس كميل شمعون بنيتي بدأ سلسلة تحركات في لبنان وسوريا للتأكد من مجيء قائد جديد للجيش يرتاح إليه إن لم يكن موالياً له. ثم أوفد ابنه داني للاجتماع بي، في مطلع آذار ١٩٧٧، ولإبداء رغبة في أن نتفاهم حتى لا نأتي ببديل يشكل تحدياً له. واستبعد داني شمعون في سياق حديثه أسماء غابي لحود، وسيمون سعيد، وجورج غريّب. واقترح عقد اجتماع في القصر الجمهوري يضم إلى الرئيس سركيس الرئيس كميل شمعون وأنا. فوافقت بصورة مبدئية. ثم اتصل بي نجل رئيس حزب الأحرار بعد ساعتين ومرر سماعة الهاتف إلى والده الذي قال لي إن ابنه نقل إليه فحوى حديثه معي وإنه موافق على فكرة الاجتماع الثلاثي مبدياً استعداده لترتيب هذا اللقاء. على الأثر، أجرى الرئيس شمعون اتصالاً بالرئيس الياس سركيس وطلب منه موعداً يحضره أيضاً وزير الدفاع، وكان له ما أراد.

اجتمعنا، في اليوم التالي، في القصر الجمهوري، وأثار الرئيس شمعون موضوع قائد الجيش، والتضحيات التي قدمها دفاعاً عن الشرعية خلال حرب السنتين، وأعرب عن تمنيه في استمراره في منصبه. فأجبته مباشرة بأنني لست في وارد القبول بإبقائه في منصبه لأسباب متعلقة بالاختلاف العميق في وجهات النظر بيني وبينه بالنسبة إلى دور الجيش ومفهوم الدولة. كرر دفاعه عنه مبرزاً خصاله وصلابته ووطنيته، فلم أناقشه ولكني تصلبت في موقفي.

انتهت الجلسة بموقف مؤيد لمطلبي من رئيس الجمهورية الذي لم يتدخل كثيراً في النقاش الدائر بين الرئيس شمعون وبيني. وفيما أنا أواكبه إلى مدخل قصر بعبدا مودعاً، التفت الرئيس السابق للجمهورية صوبي ونظر بعينيه الثاقبتين في عيني وقال لي: «فؤاد، فكّر جيّداً بموضوع إقالة قائد الجيش قبل أن تقوم بها فهذه المسألة ليست بسيطة قد تكون لها انعكاسات». فأجبته للتو: «لم أتعود أن أخشى الانعكاسات إذا كنت مقتنعاً بضرورة اتخاذ قرار يتعلق بمصلحة البلد». حاول الرئيس شمعون عندها بحنكته المعهودة أن يستدرجني لمعرفة بمن أفكر لخلافة العماد حنا سعيد، فأجبته بأنني لا أزال أفكر في المسألة.

خلال الأسبوع نفسه، زرت دمشق، في إطار التشاور المستمر بين القيادتين اللبنانية والسورية في تلك الفترة، واجتمعت بالرئيس حافظ الأسد الذي قال لي إنه علم بأنني أريد استبدال قائد الجيش لأنني غير متفق معه على طريقة العمل. ولما أجبته بالإيجاب، سألني عن

الاسم المطروح لملء المنصب. فقلت له بأننا لم نفكر، رئيس الجمهورية وأنا، في الاسم البديل. عندها قال الأسد: «تنامى إلي بأن هناك ضابطاً ممتازاً في الجيش اللبناني اسمه أنطون لحد». فأجبته: «ليس هناك من مجال لأنطوان لحد. أعتقد أن المعلومات التي وصلتك غير كاملة. ويجوز أن الرجل جيد من زاوية معينة، ولكنه في نظرنا لا يصلح لأن يكون قائداً للجيش في هذا الظرف». وعلمت فيما بعد أن الرئيس كميل شمعون كان فاتح الرئيس السوري بموضوع إيجاد خلف لقائد الجيش.

وبعد أن استعرضنا، الرئيس الياس سركيس والعقيد الركن أحمد الحاج وأنا، الأسماء المقترحة لمنصب قائد الجيش، استبقينا ثلاثة قيد التداول: حبيب فارس، وفيكتور خوري، وجوزف بيطار. وقررنا اتخاذ قرار استبدال قائد الجيش في جلسة مجلس الوزراء التي ستنعقد في الثامن والعشرين من آذار ١٩٧٧. وكان الرئيس سركيس يود تعيين غابي لحود قائداً للجيش بعدما عاد من إسبانيا، معتبراً أن هذا التعيين سيكرس عودة الروح الشهابية إلى الدولة وأجهزتها. فقلت للرئيس إنني أكن محبة وتقديراً لغابي لحود، لكن تعيينه قائداً للجيش سيتسبب لنا بمتاعب كثيرة من جراء خصوماته، وبخاصة مع أركان «الجبهة اللبنانية» التي كانت حينذاك على علاقة طيبة مع سوريا. وفي الواقع، أقلقت عودة لحود أركان الجبهة وبدا لي أنهم فاتحوا الرئيس الأسد بذلك لأنه سألني في الاجتماع الذي عقدته معه في تلك الفترة هل فكرتم بانعكاسات الاسم الذي تختارونه على «الجبهة اللبنانية»؟

قبل أيام من جلسة الحكومة المخصصة لتعيين قائد جديد للجيش، تلقيت اتصالاً في مكتبي في وزارة الخارجية من الرئيس كميل شمعون الذي سألني بهدوء: «هل فكّرت ملياً بالموضوع، وهل ما زلت على رأيك؟» فأجبته بالإيجاب. ثم أردف قائلاً: «هل نظرت إلى المسألة من كل الجوانب؟» قلت: «أنا مقتنع بأن من واجبي القيام بهذا الأمر». وانتهى الحوار عند هذا الحد. ولم يكتم الرئيس شمعون موقفه المعارض، بل أعلن في الخامس والعشرين من آذار أنه يرى بأن «الوقت غير مناسب للمس بالقيادة العسكرية». وبعد يومين، أي عشية انعقاد مجلس الوزراء، قال: «يمكن أن يتم خلال جلسة مجلس الوزراء تعيين قائد للجيش. وهذا ليس من رأيي، وقد بيّنت للرئيس سركيس الأسباب الوجيهة لهذا الموقف». أما رئيس حزب الكتائب بيار الجميل، فصرّح: «إن «الجبهة اللبنانية» تبتغي من تحفظها تجاه بعض التعيينات المقترحة خدمة الوطن ودفع مسيرة الأمن نحو السلام النهائي».

لم يكن في الوارد عندي الاقتصاص من العماد حنا سعيد في أي شكل من الأشكال، ولم أكن أريد أن أمسه في كرامته فسعيت إلى تأمين مخرج لائق له. فدعوته إلى الاجتماع بي في

منزلي مساء السبت في السادس والعشرين من آذار، وفي سياق الحديث قلت له: «تأكد لي بأنني لن أستطيع التعاون معك في قيادة الجيش، وأنا لست أبداً في صدد المس بكرامتك، وبدل أن أقيلك، أعرض عليك تسميتك سفيراً للبنان من خارج الملاك في إحدى دول أميركا اللاتينية». فقال لي إنه لا يقبل بهذا المخرج، وأخذ يجادلني ويذكرني بالدور الذي لعبه خلال الأحداث في الدفاع عن الشرعية معتبراً أن قرار إقصائه يشكل اقتصاصاً منه على قيامه بواجباته حيال لبنان. عندها احتدم الحوار، واستعملت كلاماً قاسياً فبدا عليه التأثر، فهدّأت من لهجتي وطلبت منه التفكير قبل أن يرفض ما أعرضه عليه. لكنه أجابني بأنه ليس في وارد قبول هذا العرض. اتصلت برئيس الجمهورية، صباح الأحد، وأطلعته على موقف قائد الجيش، واتفقنا على بت الموضوع في جلسة مجلس الوزراء المقرر عقدها بعد ظهر اليوم التالي، في الثامن والعشرين من آذار ١٩٧٧.

فجر ذلك اليوم، عند تمام الساعة الثانية، انفجرت عبوة ناسفة موضوعة بين المصعد وباب منزلي في الطابق السابع، فيما زوجتي وأنا كنا نائمين في الطابق السادس، إذ حتى ذلك التاريخ لم تكن هناك حراسة لمنزلي. استيقظنا من جراء ضغط المتفجرة فوجدنا أن الطابق العلوي من منزلنا حيث وضعت العبوة، مدمر كلياً، والطابق السفلي، متضرر كثيراً: الأبواب تخلعت، الزجاج في كل مكان، المياه تتسرب من القساطل، السقف مثقوب عند موضع العبوة. كان المشهد مؤلماً. هرعت القوى الأمنية إلى منزلي الذي تقاطرت إليه الشخصيات السياسية وغير السياسية. وحضر قائد قوات الردع العربية العقيد الركن، صديق الدرب الطويل، أحمد الحاج للإشراف على بدء التحقيق والإطلاع شخصياً على ما جرى.

في الصباح الباكر، اتصل بي الرئيس الياس سركيس لتهنئتي بالسلامة فأخبرته بأنني قادم إلى القصر الجمهوري. وفيما كنت أستعد لركوب السيارة والتوجه إلى بعبدا، لفت نظري ضابط في قوى الأمن الداخلي إلى وجود حواجز لميليشيا الكتائب على الطرقات المؤدية إلى منزلي، ربما ترمي إلى منعي من الوصول إلى بعبدا حيث سينعقد مجلس الوزراء. واقترح أن يرافقني في بعض الطرق الداخلية الضيقة التي يعرف أن لا حواجز كتائبية عليها، فوافقت، وانطلقنا، ووصلنا عند التاسعة صباحاً إلى القصر الجمهوري حيث استقبلني الرئيس سركيس والاستياء باد على وجهه. ثم وصل العقيد الركن أحمد الحاج فعقدنا اجتماعاً لتقييم ما حدث والنظر في ما يتوجب القيام به.

سألني رئيس الجمهورية ما إذا كنت أرى مناسباً تأجيل جلسة مجلس الوزراء ريثما تهدأ الأجواء، فأجبته: «إذا أجّلنا اجتماع الحكومة سيستخفون بنا، ولن يعود بإمكاننا أن نحكم».

وبالنتيجة اتفقت مع الرئيس سركيس على تقديم موعد انعقاد الجلسة أربع ساعات وعقدها عند الثانية عشرة ظهراً.

قبل انعقاد مجلس الوزراء بقليل، اتصل بي رئيس حزب الكتائب بيار الجميل وابنه بشير وأبدى كل منهما استنكاره للانفجار فقلت لكل منهما بلهجة مختصرة تعكس استيائي من سائر أقطاب «الجبهة اللبنانية» التي اعتبرتها، بشكل أو بآخر، مسؤولة عن المتفجرة: «أفضّل ألا نتكلم في هذا الموضوع». وسألاني عن هوية بديل قائد الجيش؟ فأجبتهما: «سأرى وأتشاور مع الرئيس سركيس». حاول كل منهما أن يقترح أسماء، فلم أعلق سلباً ولا إيجاباً على الأسماء التي اقترحاها لكنني فهمت من الحديث معهما أن حبيب فارس غير مقبول إطلاقاً. واستنتجت أن تعيين هذا الأخير سيصعّد الأمور إلى أبعد حد وقد يؤدي إلى الصدام بيننا وبين الجبهة.

شعرت في ذلك الوقت بأن الاسم الوحيد الذي يحل المشكلة هو فيكتور خوري، على رغم أن بيار الجميل لم يطالب بتعيينه بل بتأجيل الأمر إلى يوم آخر ريثما يتم عقد اجتماع بين أركان «الجبهة اللبنانية» والرئيس الياس سركيس فرفضت هذا الطلب برمته. عندها اتهمني رئيس الكتائب بأنني أسعى إلى ذر الخلاف بين أطراف الجبهة، فأجبته بأنني لست مسؤولاً إذا كانوا غير قادرين على الاتفاق على اسم فيما بينهم، لأنهم كانوا في الحقيقة غير متفقين حول هذه المسألة، وكل طرف منهم يسعى لتعيين قائد للجيش يدين له بالولاء.

اجتمعت بالرئيس سركيس بعد هذين الاتصالين، وألححت على تعيين فيكتور خوري في الجلسة المقرر عقدها في اليوم عينه. استغرب رئيس الجمهورية في بادئ الأمر موقفي المتصلب ثم ما لبث أن أدرك أن المعطيات السياسية تتطلب ذلك. فوافقني الرأي وقرر مجلس الوزراء تعيين خوري قائداً للجيش على رغم معارضة بعض الوزراء أمثال صلاح سلمان وأمين البزري بدافع من رئيس الحكومة سليم الحص. استمر مجلس الوزراء ساعة وأربعين دقيقة، واستهله الرئيس سركيس باستنكار حادث الانفجار معتبراً أنه «يستهدف في جملة ما يستهدف تعطيل مسيرة السلام في البلاد، وإنما لا يمكن أن يلهي المسؤولين عن أداء واجبهم في هذه الظروف الدقيقة». وبحث مجلس الوزراء في مشروع مرسوم اشتراعي يرمي إلى تعديل شروط تعيين قائد الجيش ورئيس الأركان العامة في الجيش وترقيتهما موقتاً، فأقره ووضعه موضع التنفيذ فوراً كي نتمكن من تعيين العقيد فيكتور خوري قائداً للجيش لأن القانون كان يحصر عملية اختيار القائد بين الضباط من رتبة عميد. بعد هذا المرسوم الاشتراعي الذي حمل رقم ٢٥، قرر مجلس الوزراء إعفاء العماد

حنا سعيد من وظيفته كقائد للجيش، وعلى وضعه بتصرف وزير الدفاع. ثم وافق على تعيين العقيد الركن فيكتور خوري قائداً للجيش.

وفيما كنت أغادر القصر الجمهوري، عند الساعة الثالثة، وقد هدّأ قرار مجلس الوزراء من روعي وخفف من استيائي، استوقفني الصحافيون، وهنّأوني بالسلامة ووضعوا الميكروفونات أمامي لكي أعلق على الانفجار الذي استهدفني، كما على قرار مجلس الوزراء بإقالة العماد حنا سعيد. فأدليت بالتصريح التالي:

قررت الحكومة انطلاقاً من زاوية تأمين المصلحة العامة في هذا الظرف بالذات، تعيين قائد جديد للجيش. وليس ذلك بمثابة انتقاص من خبرة القائد الحالي ومؤهلاته، وليس من زاوية تتعلق بشخصه، بل لأن الظرف في نظرنا يستلزم أن نتطلع نحو المستقبل وأن نتحرك لاعتبارات داخلية وعربية ودولية. لذلك قرر مجلس الوزراء تعيين قائد جديد للجيش، وتدليلاً على رغبته في عدم المساس بالقائد الحالي، تتجه الحكومة نحو فكرة إسناد وظيفة إليه في السلك الدبلوماسي.

(...) إن المقاييس التي اعتمدت في تعيين قائد جديد للجيش تتناول طاقته على القيادة من زاوية ماضيه وخدماته العسكرية ومؤهلاته، إضافة إلى كل الاعتبارات الاستنسابية التي ترافق أي تعيين في مركز حساس.

غفر الله للذين دفعتهم طبيعتهم الإجرامية إلى القيام بهذا العمل ليل أمس. ولست في وضع يمكنني من أن أتهم أحداً (...) إن الذين أقدموا على هذا الحادث استهدفوا الاعتداء على حياتي وليس مجرد الإرهاب فقط، وأتمنى ألا تتعاقب حوادث الإرهاب والاعتداءات في هذا البلد، أيا كانت الأسباب، لأنه إذا كان الأمر يتناول خلافاً في الرأي، فالإجرام لا يرجح رأياً على آخر (...)

اقترح عليّ سيادة المطران إيليا الصليبي الذي ربطتني به صداقة متينة منذ أواخر الستينات، استقبال المهنئين بالسلامة والمتضامنين معي في دار المطرانية الواقعة مقابل بيتي المدمر فوافقت. فيما أمضينا في القصر الجمهوري، زوجتي وأنا، تلبية لدعوة الرئيس سركيس، بضعة ليال بانتظار انتهاء عملية ترميم الطابق السفلي من منزلي حيث غرف النوم. أما عملية ترميم الطابق الأعلى حيث غرف الاستقبال والطعام فقد استمرت أشهراً عدة نظراً لفداحة الأضرار التي لحقت به. وفي هذا الإطار، أذكر أن رئيس الجمهورية، بعد نحو شهر من عملية التفجير، فاجأني باقتراحه في مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال تخصيص تعويض مالي لمنزلي المدمر قيمته ثلاثمائة ألف ليرة أي ما كان يوازي نحو مئة ألف دولار أميركي في ذلك الوقت. وعندما هممت بالاعتراض قال لي: «هذا حق لك، لم يكن منزلك

ليفجر لولا قيامك بمهامك». أجبته: «بأنني أعلم ذلك، ولكنني لا أريد ولا أقبل بأن يكون للدولة عليّ أي فضل». ومع إصرار الرئيس سركيس على طرح الموضوع، أوضحت بأنني أشكره ولكني أرفض التعويض رفضاً باتاً، ولو وصل بي الأمر إلى الاستقالة، ثم خرجت من مجلس الوزراء. فكان من جراء ذلك أن صرف رئيس الجمهورية النظر عن الموضوع.

تأثرتُ كثيراً لتوافد مئات الشخصيات للتعبير عن تضامنها معي، ومع المسيرة لإعادة بناء الدولة التي كنت منخرطاً فيها إلى جانب الرئيس الياس سركيس. مساء اليوم الذي وقع فيه الانفجار، اتصل بي العماد حنا سعيد ليهنئني بالسلامة فكان لي معه حديث ذو مغزى فأبدى استنكاره ونفى أية علاقة له بالمتفجرة. وفي اليوم الثالث بعد الانفجار، وكنت لا أزال أستقبل المهنئين بالسلامة في دار المطرانية، تلقيت اتصالاً من الشيخ بطرس الخوري ودار بيننا الحوار التالي:

- الحمد لله على السلامة، معالي الوزير، أود أن أزورك لأهنئك شخصياً.
- بيتي مدمر، كما تعلم، وأنا أستقبل زواري في المطرانية.
- سيأتي معي حنا سعيد.
- ليس الوقت مناسباً لذلك الآن.
- معالي الوزير، أرجو منك أن تستقبله، ولو لم أجد فائدة من هذا اللقاء لما كنت أطلبه منك. من المهم أن تستمع إليه.
- حسناً، سأستقبله في الطابق السادس من منزلي، في غرفة النوم.

وصل الشيخ بطرس الخوري والعماد حنا سعيد، في الموعد المتفق عليه. وما أن استوينا على مقاعدنا حتى بادر قائد الجيش الذي أقيل قبل ثلاثة أيام، إلى القول:

- معالي الوزير، بشرفي، لست الفاعل.
- أنت تقول إنك لست الفاعل، ولكن هناك ثلاثة ملايين لبناني لن يصدقوك ويتهمونك بالمتفجرة.
- بالله العظيم، لا تتهمني، لا علاقة لي بها.
- لماذا لم تقبل أن نعينك سفيراً من خارج الملاك.
- لم أستطع.
- لماذا؟
- لم يدَعوني.
- من؟

- الجماعة التي أتعاطى معها، جماعة «الجبهة اللبنانية» وحلفاؤهم، أنا كنت راغباً في هذا المخرج لكنهم لم يدَعوني أقبل. وقد أتيت اليوم لأقول لك بأنني لم أكن قادراً على ذلك.

إضافة إلى مئات الزائرين، وردتني برقيات استنكار من مساعد وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر، ومن وزير الخارجية الفرنسية لوي دو غيرانغو الذي استنكر «بشدة هذا العمل الإجرامي وغير الواعي الموجه ضد شخصية تلعب دوراً كبيراً في مسيرة التهدئة والمصالحة التي بدأها الرئيس سركيس». وتلقيت برقية أيضاً من وزارة خارجية ألمانيا الغربية، وسوريا، وعدد من الدول. كما استنكرت الطبقة السياسية اللبنانية بمجملها المتفجرة التي استهدفتني. وعبّر كثير من السياسيين اللبنانيين عن استيائهم ورفضهم لأسلوب التعاطي السائد. وقد استوقفني بشكل خاص تصريح النائب حسن الرفاعي الذي قال:

هذا وسام آخر يشهد بصدق وطنية وإخلاص الوزير الأستاذ فؤاد بطرس، لو كان المتآمرون يعرفون صفات وإخلاص الأستاذ بطرس لما كانوا أقدموا على فعلتهم الجبانة. إن الرجل من الذين لا يرضخون لا لقوة ولا لتهديد وإن الأعمال التي تسيء إليه لا تزيده إلا قوة وحزماً وعناداً في سبيل تحقيق الرسالة الوطنية الصادقة التي يساعد في حمل لوائها مع الرئيس سركيس وكل لبناني مخلص للبنان.

سرت شائعات كثيرة حول الجهة التي وقفت وراء المتفجرة. وأخذت أصابع الرأي العام توجه الاتهام إلى حزب الوطنيين الأحرار فيما لم يحرك الرئيس شمعون ساكناً. وبعد مرور بضعة أيام من الانفجار، اتصل بي عهد بارودي ودعاني لتناول طعام الغداء في منزله مع الرئيس شمعون مؤكداً أن رئيس الأحرار هو من طلب ذلك، فوافقت. وفي اليوم المحدد، وصلت إلى منزل بارودي الذي كان يغص بمراسلي الصحف والإذاعة والتلفزيون. جلسنا إلى المائدة، وانقضى نصف ساعة والجليد سيد الموقف، إلى أن سألني الرئيس كميل شمعون عن المنزل وحادث التفجير. فأجبته عندئذ بأنني في الحقيقة استغربت صمته حيال الانفجار خصوصاً بعدما طاولته الشائعات. فرد على ما قلته بهدوء: «سمعت اتهامات بحقنا، ولكنها لا تستأهل الرد عليها»، واسترسل في نفي مسؤوليته أو مسؤولية حزبه عن هذا العمل المشين. من جهتي، أكدت أنني لم أتهم أحداً. ثم دار الحديث طبيعياً بينه وبيني عن الأحوال. ولم يمر أسبوع حتى تلقيت دعوة غداء من النائب كاظم الخليل بحضور بعض السفراء والسياسيين وفي مقدمهم الرئيس كميل شمعون. هذه المرة، بدأ الحديث في السياسة وغيرها فور جلوسنا إلى المائدة وقد تحدثنا في اتفاق القاهرة وشتى مواضيع الساعة. وشعرت في هذا اليوم بأن الأمور أخذت تتحسن بيننا.

ومرت الأيام وأسفرت التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية عن شائعات بعضها يتهم ضابطاً في الجيش اللبناني قريباً من الرئيس شمعون، ولكنني آثرت أن أقفل الموضوع نظراً للظروف السائدة، ولأنني رأيت أن الأجدى تفادي المشاكل والسعي إلى محاولة إنقاذ البلاد من الحال التي تتخبط فيها.

شكرت الله على أنني لم أصب وعائلتي بأذى، واعتبرت أن ذلك كان كافياً لكي أنسى ما جرى خصوصاً أنني لم أدع الانفجار يحملني على التخلي عن تنفيذ ما كنت في صدده، فقمت بما اعتقدته ضرورياً من أجل إعادة توحيد الجيش ليكون أداة مشروع الدولة للسلام. غير أن معلومات دقيقة وردت إليّ بعد سنوات عديدة أن جماعة من «القوات اللبنانية» كانت هي وراء الانفجار.

ووقعت، في خضم معركة استبدال قائد الجيش، مأساة كبيرة، شكّلت الضربة الأولى لمشروع السلام الذي أخذناه على عاتقنا. فقد اغتيل، في السادس عشر من آذار ١٩٧٧، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط على طريق بلدة دير دوريت في الشوف. اتصل بي الرئيس سركيس يومها هاتفياً، وطلب مني موافاته حالاً. وعندما وصلت إلى القصر، أخبرني، وهو في حال انفعال كبير أن كمال جنبلاط قد اغتيل قبل وقت قصير.

عقدنا اجتماعاً طارئاً للحكومة بحضور قائد قوات الردع العربية العقيد الركن أحمد الحاج، وساد الوجوم على وجوه الرئيسين سركيس والحص وسائر الوزراء. استهل رئيس الجمهورية الجلسة بالاستنكار الشديد للجريمة. ثم عرض وزير الداخلية صلاح سلمان ظروف الاغتيال والمعلومات المتوافرة عنه، والإجراءات المتخذة لإماطة اللثام عن هوية مرتكبيه.

بعد مراسم دفن كمال جنبلاط في اليوم التالي لاغتياله، بدأت عصراً أعمال قتل وتشريد بحق المسيحيين في الشوف استمرت طوال الليل، وارتكبت مجازر ذهب ضحيتها نحو مئة وخمسين شخصاً. وصباح الثامن عشر، وصلت إلى القصر الجمهوري وكانت الوفود من القرى الشوفية تملأ باحاته. عقدنا، على الفور، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأنا، اجتماعاً في جو من القلق على مصير البلاد والخوف من تفاقم عمليات القتل. وخرجت من الاجتماع وكان عليّ أن أطمئن أهالي القرى في الشوف وعاليه وفي الوقت نفسه تهدئة الدروز الهائجين من جراء مقتل زعيمهم. وصرحت بأن الحكومة «تعمل بكل إمكاناتها» لضبط الأمن والكشف عن هوية قتلة النائب كمال جنبلاط. وفي الواقع، لم يكن في يدنا أية قوة عسكرية لنشرها والحؤول دون استمرار عمليات القتل ولم يكن بمقدورنا إلا الاستعانة مرة جديدة بقوات الردع العربية لإعادة الاستقرار إلى منطقتي الشوف وعاليه. وبعد الاجتماع الثلاثي، التأمت اللجنة

الرباعية العربية وقررت تعزيز انتشار قوات الردع العربية في منطقة الجبل. وقد بذل العقيد الركن أحمد الحاج جهداً كبيراً لتحقيق الانتشار بسرعة كبيرة، وقد واكب شخصياً العملية إلى أن هدأت النفوس.

وفي ما يتعلق بالتحقيق في جريمة الاغتيال، أتيح لي أن أطلع على بعض مجرياته بصورة سرية عبر رئيس الجمهورية وغيره، وأذكر أن تلك التحقيقات توقفت عند حد معين، ولم يتمكن قاضي التحقيق من متابعة عمله لأنه اصطدم ببعض العقبات التي كان بالإمكان نظرياً تذليلها لكن الظروف القائمة في البلاد حينذاك لم تكن تسمح بأكثر من ذلك.

بعد تعيين العميد فيكتور خوري قائداً للجيش، بات من الملح اختيار مدير جديد للمخابرات تمهيداً لإطلاق عملية إعادة بناء المؤسسة العسكرية الرسمية. لم أكن أعرف شخصياً الكثير من الضباط، ولكن تذكرت أنني عندما توليت وزارة الدفاع للمرة الأولى عام ١٩٦٦، تعرفت إلى الملازم الأول جوني عبدو، مدير مكتب قائد الجيش العماد إميل بستاني، وبهذه الصفة تعاملت معه بضع مرات، وقد لفتني أسلوبه في العمل ونباهته. فاقترحت اسمه على الرئيس الياس سركيس الذي بعد أن سأل عنه العقيد غابي لحود وسواه، طلب من قائد الجيش تعيينه مديراً للمخابرات.

أما عملية إعادة بناء الجيش فكانت صعبة ويتجاذبها اعتباران: الأول أن الوفاق الوطني وتحقيق المصالحة بين الأطراف هو المدخل الحقيقي لتوحيده، والثاني أن كل مشروع سياسي للبنان يحتاج إلى جيش قوي متماسك لكي يكون قابلاً للتنفيذ. وبعد تفكير عميق، توصلت إلى اقتناع بأنه لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي تجاه مسألة الجيش بانتظار أن يتم الاتفاق السياسي نهائياً لأن هذا الموقف السلبي ينطوي على أكثر من خطر ليس أقله احتمال أن نحتاج إلى الجيش في أي منعطف قد يدخل فيه لبنان. لذلك استقر الرأي في الحكومة على أن نبادر إلى درس الأرضية اللازمة لإعادة بنائه ليكون جيشاً للبنان بأجمعه. وكنت أعلم أنه لا يمكن الانتقال بين يوم وآخر من جيوش مشرذمة إلى جيش موحد، كما لو كنا نملك عصا سحرية، وأنه من الضروري عدم تجاهل الواقع على الساحة اللبنانية، ومراعاة الحالة النفسية القائمة، ومعالجتها كي يتم تجاوزها بصورة تدريجية.

لم يكن قد مضى على تعيين قائد الجيش أكثر من أسبوع، عندما توتر الجو في الجنوب وبدا لنا في حينه أن التحرك كان منسقاً بين الجنود اللبنانيين في القليعة وأهالي بعض القرى المجاورة والإسرائيليين. إذ احتل هؤلاء الجنود مواقع عدة على الحدود مع إسرائيل مما حدا بالصاعقة والجيش السوري إلى مساعدة الفدائيين في تلك المنطقة وتمكينهم من استعادة

القرى التي خسروها. ثم أخذوا يهدّدون الفريق اللبناني، ووقعت مناوشات بين الجانبين. على إثرها، قمنا باتصالات دبلوماسية لا سيما مع الولايات المتحدة، ثم زرت دمشق في الثالث عشر من نيسان ١٩٧٧ حيث قابلت الرئيس السوري حافظ الأسد، ووزير الخارجية عبد الحليم خدام والوزير مصطفى طلاس وسواهم. وقد اتفقنا في ذلك الحين على ضرورة وقف التصعيد في الجنوب، وبالفعل توقفت الأعمال الحربية هناك، في غضون ساعات.

صباح الأحد في الحادي والعشرين من آذار، وصل العقيد أحمد الحاج إلى منزلي من دون موعد. وقال لي إنه قرر الاستقالة من قيادة قوات الردع العربية، وإنه متوجه أيضاً إلى القصر الجمهوري لإبلاغ الرئيس سركيس بالأمر. وأضاف: «أرجو أن تأخذ علماً باستقالتي التي لست في وارد العودة عنها». وعندما سألته عن سبب الاستقالة أجابني: «أخشى أن الظروف الراهنة ستتفاقم وطريقة العمل السائدة حالياً لا أطيق تحملها. وأنا لا أرضى بأن أكون قائداً غير فعلي لقوات الردع فيما هي لا تأتمر إلا بدمشق. أعتقد أن استمراري في منصبي لا يفيد البلد لذلك عليّ الاستقالة». شعرت بأن العقيد الحاج مصر على الاستقالة وبأنه، بالنظر إلى مزاجه وطباعه ومبادئه غير قادر على الاستمرار في موقعه لأنه لا يقبل بممارسات قوات الردع العربية بدءاً بمداهمتها الصحف اللبنانية، وطريقة تعاملها مع محاولة اغتيال ريمون إدة، وصولاً إلى التباطؤ في الانتشار في الشوف على رغم المطالبة اللبنانية المتكررة في هذا الشأن. فتمنيت بدوري على الرئيس سركيس بألا يصر على العقيد الحاج بالبقاء في منصبه. استجاب رئيس الجمهورية وقبل الاستقالة وعيّنه مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي. ووقع الاختيار على المقدم سامي الخطيب لقيادة قوات الردع العربية، وهو شهابي ذكي، عمل بنجاح في الشعبة الثانية، ولديه خبرة واتصالات بالنظام السوري بحكم لجوئه إلى سوريا في مطلع عهد الرئيس سليمان فرنجية.

في النصف الثاني من نيسان ١٩٧٧، دعوت بشير وأمين الجميل وألبير لحّام إلى مائدة العشاء، في منزل والدة زوجتي إيلين شحادة في الطابق الرابع من المبنى نفسه الذي أسكنه لأن منزلي كان لا يزال قيد الترميم. ودار الحديث حول أمور الساعة، وكان ممتعاً ومفيداً في آن واحد، وقد خرجت منه بانطباعين دونتهما في مفكرتي على الشكل التالي: «بشير الجميل، عيل صبره، ويريد أن يحكم البلد، وأن يتحكم به في أسرع وقت ممكن، وأمين الجميل لا يطيق الاستمرار خارج الوزارة».

أواخر نيسان ذلك العام، سافرت إلى بروكسل للتوقيع مع المجموعة الأوروبية على عقد مساعدات مخصصة للبنان، وكانت مناسبة لي للمطالبة بمزيد من المساعدات على المستويين

الاقتصادي والسياسي، ولعقد اجتماعات والإدلاء بتصاريح صحفية صبت كلها في إطار تأمين الجو الدولي الملائم للبنان كي يستطيع الخروج من محنته. وعلى هامش الاجتماعات مع المجموعة الأوروبية، كان لي لقاء مع ملك بلجيكا بودوان الذي سألني عما بإمكانه أن يفعل من أجلنا. فأجبته بأن ما تقوم به بلاده داخل المجموعة الأوروبية مفيد جداً، وأني على ثقة بأنه سيكون دائماً إلى جانبنا حيثما تدعو الحاجة.

من بروكسل توجهت إلى باريس حيث عقدت اجتماعاً مطولاً مع نظيري الفرنسي لوي دو غيرانغو تخلله غداء في مقر الخارجية الفرنسية. تطرقت المباحثات إلى العلاقات اللبنانية- السورية وأكدت له أنها جيدة على رغم اختلاف طريقة مقاربة بعض المسائل، وأن سوريا تريد أن تساعد لبنان لأن لها مصلحة في تحقيق الاستقرار فيه. أما بالنسبة إلى قوات الردع العربية فهي ليست باقية على الأراضي اللبنانية على الدوام، إذ إن الحكومة اللبنانية تبني قواها الذاتية من قوى أمن داخلي وجيش بقصد أخذ مسؤولية الأمن والاستقرار على عاتقها. وسألني دو غيرانغو حول تطبيق اتفاق القاهرة في الجنوب فأجبته بأن الاتفاق غير مطبق في الجنوب ولا في أي مكان آخر، وبأن الرئيس سركيس قد وضع تفسيراً له يحفظ سيادة لبنان انطلاقاً من روحية قمتي الرياض والقاهرة.

خلال تلك الزيارة إلى العاصمة الفرنسية، انهالت عليّ المقابلات الصحفية مما أكد لي اهتمام الرأي العام الفرنسي بما كان يجري في لبنان، وتناولت في تصاريحي موضوع القضية الفلسطينية واتفاق القاهرة وضرورة التشدد في تطبيقه وإعادة الأمن إلى لبنان وضبط تجاوزات الفلسطينيين. تركت مواقفي انعكاساً جيداً على الفريق المسيحي الفاعل في فرنسا حتى أن أحد الناشطين في هذا الفريق نعتني «بالوزير الماروني الوحيد في الوزارة». ابتسمت لهذا التصنيف، ولم أعلّق عليه، وقد عكس بالنسبة إلي ما سبق أن خبرته في هذه الأوساط من قصر نظر بحيث لا يميز أقطاب هذا الاتجاه بين الخطأ والصواب وبين الممكن وغير الممكن فيطلقون الأحكام ولا يفهمون أني لا أختلف معهم حول الأساسيات إذا ما فسرت على حقيقتها بل حول الأسلوب وتشخيص الواقع بعيداً عن الأهواء والأحلام. وأذكر مرة أن الرئيس السابق سليمان فرنجية استقبلني في منزله في النقاش بصوت عال أمام مدعويه قائلاً أيضاً: «أهلاً بالوزير الماروني الوحيد في الوزارة».

عدت من باريس ووضعت الرئيس الياس سركيس في أجواء اجتماعاتي مع المسؤولين الفرنسيين والمجموعة الأوروبية. وفي الحادي عشر من أيار، قمت بزيارة غبطة البطريرك الأرثوذكسي الياس الرابع، في مطرانية بيروت، وتبين لي أنه مدرك تماماً للوضع في سوريا

ويريد مساعدة لبنان لكن إمكاناته محدودة. كما التقيت الرئيس شمعون وابنه داني في منزل والدة زوجتي، في الثامن عشر من أيار، بعدما كان خابرني الرئيس شمعون غداة عودتي، وهنّأني على تصريحاتي في الخارج وأثنى على نشاطي ومواقفي كوزير للخارجية، وقدم لي لائحة مطالبه. وفي اللقاء الذي جمعنا أعدت شرح أسباب عدم تمكني من تلبية مطالبه لأن الظرف صعب. فبدا الرئيس السابق للجمهورية متفهماً. أما ابنه داني فشرع يعتذر لأنه لم يتصل بي إثر عودته من الخارج ليهنّئني بالسلامة بعد الانفجار الذي استهدفني وقال: «بالحقيقة، أنا مستحي منك، شو بدي قول لك؟» في اليوم التالي وفي المكان عينه، التقيت مع أمين وبشير الجميل وزوجتيهما وألبير لحام إلى مائدة العشاء، وساد تفاهم بيننا على ضرورة تحقيق توحيد البلاد على أن يكون للمنطقة المسيحية بنية أساسية تمكنها من مجابهة الأحداث إذا وقعت.

ابتداء من نهاية أيار، ومطلع حزيران ١٩٧٧، تأكد لي بأن الأمور ليست على ما يرام، وأن مشروع إحلال السلام في لبنان بات أبعد من أي وقت مضى. وقد عزّز هذا الانطباع لدي عاملان: داخلي وخارجي. تمثل الأول بالاصطدام الذي وقع بين الرئيس سليم الحص وبيني، على رغم ما بيننا من مودة واحترام، حول إقالة الضباط الخارجين على الشرعية. والثاني بتملص القوى الفلسطينية من استكمال تنفيذ مقررات اللجنة العربية الرباعية، وعجز هذه اللجنة عن الوفاء بالتزاماتها في تطبيق ما ينص عليه اتفاق القاهرة.

ففي السادس عشر من أيار انقضت المهلة التي حددناها كي يتقدم الضباط المنغمسون في الحرب باستقالاتهم طوعاً لقاء حصولهم على حقوقهم المالية كاملة، على أن نبادر بعد انقضاء هذه المهلة إلى إقالة من لم يتقدم باستقالته. لكن ما حصل أن أحداً لم يستقل من الذين كنا نرغب في أن نتخلص منهم خصوصاً من الذين شكلوا واجهة لجيش لبنان العربي إلى جانب أحمد الخطيب، وقاموا بعمليات عسكرية ضد الجيش اللبناني والمراكز الرسمية والمواطنين.

شعرت منذ البداية بأن عليّ أخذ موضوع الجيش على عاتقي إزاء رئيس حكومة يشعر بأنه مضطر لأن يثبت للرأي العام الذي يمثله أنه خير مدافع عن مصالحه. لم يكن بالإمكان أن يتولى رئيس الجمهورية هذا الدور لأن عليه أن يبقى فوق كل التجاذبات الطائفية، وقائد الجيش فيكتور خوري رجل طيب لكنه لم يكن حازماً بما فيه الكفاية ولم تكن لديه بعد خبرة سياسية تمكنه من معالجة هذا الموضوع. لذلك كان عليّ أن أعالج الأمور بنفسي. ربما لو كان الرئيس سليم الحص من النادي التقليدي لرؤساء الحكومة لما كان موضع ابتزاز سياسي

مستمر، وبالتالي كان بإمكانه التعامل معي بأسلوب مختلف. ناهيك عن أن قوى الأمر الواقع في المنطقة الغربية التي كان يسكن فيها لم تكن أكثر ليونة من تلك السائدة عندي في المنطقة الشرقية. وعرفت فيما بعد أنه تلقى تهديدات جعلته يخشى على عائلته ونفسه مما حمله على مراعاة هذه القوى إلى حد ما.

بدأت الإشكالات مع الرئيس سليم الحص عندما انتهت مهلة تقديم استقالات ضباط الجيش. حدّدنا جلستي عمل للبحث في موضوع الجيش تضمني إلى الرئيسين سركيس والحص: الأولى يوم السبت الواقع فيه الثامن والعشرون من أيار للنظر في الاستقالات والثانية بعد أسبوع، في الرابع من حزيران للنظر في أمر الضباط الخارجين على الشرعية الذين لم يتقدموا باستقالاتهم. في الجلسة الأولى، عرضتُ أسماء الضباط المستقيلين مبيناً أن نسبة المسيحيين هي الثلثان ومقترحاً قبول استقالة عدد مواز لعدد المستقيلين من المسلمين. ووضعت إشارة قبالة أسماء الذين يجب علينا أن نرفض استقالتهم لأنهم من الضباط الكفوئين، ونحتاج إلى خبرتهم في عملية إعادة بناء الجيش.

اعترض الرئيس سليم الحص بحدة على ما أدليت به مشدداً على ضرورة قبول الاستقالات جميعاً لأن ثمة عدم توازن في عدد الضباط في الجيش في الأساس، ولهذا يجب ألا تؤخذ قاعدة المساواة في الاعتبار. حاولت أن أشرح له أن قاعدة تحقيق المناصفة في عدد ضباط الجيش هي في طور المعالجة منذ عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي كان أول من طلب احترام معادلة ستة وستة مكرر في تعيين الضباط الناجحين في امتحان الدخول إلى المدرسة الحربية، لكنه تمسك بضرورة قبول استقالة جميع الضباط دونما الأخذ بأي اعتبار. وتحولت جلسة العمل إلى مشادة كلامية حادة بينه وبيني، ولم ينبس رئيس الجمهورية خلالها بكلمة، وقد بدا لي أنه مصدوم من الحدة التي تميز بها خطاب رئيس الحكومة الذي اختاره على أساس أنه رجل اعتدال. واكتفى في نهاية الجلسة، بتأييد فكرة قبول استقالة من يرغبون في ترك الجيش رغبة منه في إنهاء النقاش عند هذا الحد تفادياً لمزيد من الحدة.

أما جلسة مناقشة موضوع إقالة الضباط الذين تورطوا في الحرب ضد الشرعية، فكانت متوترة للغاية وأعتقد أنه يمكن اعتبارها نهاية لفترة التناغم بين الرئيسين سركيس والحص. بدأت جلسة العمل تلك باقتراحي تسريح الضباط التسعة الذين انخرطوا في جيش لبنان العربي، فما كان من الرئيس سليم الحص إلا أن أخرج من جيبه لائحة عليها أسماء تسعة ضباط مسيحيين من الذين دافعوا عن أرض لبنان وعما تبقى من الشرعية وحالوا دون اجتياح

المناطق المسيحية. وهنا جرى نقاش حاد في المضمون وهادئ في الشكل بيني وبينه، حافظت فيه متعمداً على برودة أعصابي، وقلت له: «لا أستطيع أن أساوي بين من دافع عن الشرعية وعن أرضه وأرض أجداده وبين من حاول بالسلاح أن يساعد الفلسطينيين واليساريين على اجتياح كسروان والمتن وبيروت في طريقهم إلى القدس». وختمت حديثي قائلاً: «إن بعضهم يستحق التهنئة والبعض الآخر المجالس العرفية».

ودار نقاش مزعج عدنا فيه إلى الحرب وأسبابها، وقال الرئيس الحص: «تقولون دفاعاً عن مجموعة فؤاد مالك المسماة «جيش لبنان» إنها حاربت إلى جانب رأس الشرعية رئيس الجمهورية، وردي أن رئيس الوزراء الذي كان أيضاً وزيراً للدفاع لا يقل شرعية عن رئيس الجمهورية، وهؤلاء الضباط كانوا إلى جانب رئيس الوزراء». انزعج رئيس الجمهورية من النقاش مجدداً وبخاصة من تصلّب الرئيس الحص، وتدخل متخذاً موقفاً واضحاً مؤيداً لوجهة نظري. ثم اقترح أن نكتفي بتسريح ستة ضباط من اللائحة التي قدمتها أما الأسماء الثلاثة الأخرى فنقبل استقالتهم. وأضاف أنه يمكن لقيادة الجيش أن تستعمل صلاحياتها فيما بعد بالنسبة إلى من يستحق الإحالة إلى التحقيق والمجالس التأديبية. بيد أن الحص أصر على أنه لا يستطيع أن يتحمل ذلك، فقلت له: «لماذا تحملتُ أنا إذن إقالة قائد الجيش التي كلفتني غالياً، وكادت أن تكلفني حياتي؟ أنا أفهم أنك تقطن في محيط صعب مثلما أنا أسكن في محيط صعب، ولا أحد منا يستطيع أن يتنكر لمحيطه بالمطلق لكني أتصرف بحرية بنسبة خمسين في المئة أما أنت فبنسبة صفر في المئة». فأجابني: «كيف ذلك؟» فقلت له: «عندما تصرفت بما لا يوافق مصالحهم نسفوا بيتي».

بعدما احتدم الجدال أكثر بيننا، قررت أن أضع حداً له بعد أن بدا لي أن لا جدوى من متابعته فأنهيت كلامي بالقول: «إن الموضوع خطير للغاية، يا دولة الرئيس، لأنه يتصل بصميم الوفاق والتعايش، فإذا كان من المتعذر أن يتفق شخصان، مثلك ومثلي، فكيف يمكن أن يتفق أفراد الشعب؟ أود منك أن تفكر في هذا». ورجوت رئيس الجمهورية أن يرفع الجلسة، ففعل بعد أن قال بهدوء يعكس حزناً كبيراً وبعض الخيبة: «إن هذا البلد لن يستعيد حياته ووحدته». انصرفنا من القصر الجمهوري، وكنت على غير عادتي في منتهى الهدوء، لكني كنت حزيناً، شعرت يومها بأننا مقبلون على أزمة خطيرة. ثم رحت أفكر في الجدل الحاد الذي دار في القصر الجمهوري مع رئيس الحكومة وتذكرت أنني كنت شعرت بخطورة الموقف قبل ثلاثة أسابيع، ولفتُ نظر صديقي الشيخ ميشال الخوري إلى ذلك لكنه على عادته قال إني أزيد الصورة سواداً وأن الأمور ستسوى. من المؤسف أن حدسي كان في محله. وأمضيت نهاية

الأسبوع، وأنا أفكر بالخطوات المقبلة وكيف يستطيع الرئيس سركيس أن يخرج من المأزق وكيف تستطيع البلاد أن تصبو إلى مستقبل أفضل، وكيف أحافظ على علاقات الود بيني وبين رئيس الحكومة.

صباح اليوم التالي، الأحد في الخامس من حزيران ١٩٧٧، تلقيت في منزلي اتصالاً هاتفياً من نظيري السوري عبد الحليم خدام يعلمني فيه أنه قادم إلى بيروت يوم الأربعاء في الثامن من الجاري. وكنت قد اتصلت به قبل أيام وخيّرته بين المجيء إلينا كما وعد خلال زيارتي الأخيرة إلى دمشق وبين أن يزور الرئيس سليم الحص دمشق لأن مواضيع البحث كثيرة ومنها ما يتعلق بتطبيق اتفاق القاهرة الذي يتهرب الفلسطينيون من تطبيقه، وبالخطوات والاستحقاقات المقبلة على روزنامة اللجنة الرباعية العربية، ومشروع الوفاق السياسي الذي كنا نعمل عليه. ولما أبدى رغبة في الحضور إلى لبنان، رحبت به.

خصّصت يومي الاثنين والثلثاء في السادس والسابع من حزيران لدرس قانون الدفاع وموضوعي استقالات وإقالة الضباط. وقد تبين لي أن الخلاف قائم بين الضباط المسيحيين والمسلمين حول كل شيء تقريباً، وأن المناورات عادت بين الطرفين، وأن الفريق المسلم لا يألو جهداً، باسم تحقيق المناصفة، في السعي إلى الحصول على المزيد من الحقوق والمكتسبات داخل المؤسسة العسكرية. وما لمسته أزعجني وجعلني أكوّن انطباعاً بأننا لم نتعلم شيئاً من الأحداث الدامية التي عرفناها. وقررت ألا أسلّم بتوجه لقصّ جناحي قائد الجيش شعرت بأنه يلوح في الأفق.

استقبلت عبد الحليم خدّام يوم الأربعاء عند الحدود، وكرمناه وفق ما يقتضيه البروتوكول. ثم رافقته إلى القصر الجمهوري حيث عقدنا جلسات عمل استمرت حتى الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر، وقد شاركت والرئيس سليم الحص في بعضها. أما الاستنتاجات التي استخلصتها من المحادثات مع الضيف السوري فكانت التالية:

١- إن السوريين على رغم تذمرهم من «الجبهة اللبنانية» لا يرغبون في مخاصمتها لأنهم لا يأمنون جانب «الحركة الوطنية».

٢- إنهم يحاولون نسف «الحركة الوطنية» من الداخل ويعتبرونها أداة بيد العراق.

٣- إنهم يرغبون في مراعاة الفريق السني إلى حد ما نظراً إلى أوضاعهم الداخلية وللرأي العام السوري وربما أيضاً بسبب السعودية.

٤- إنهم يرغبون في أن يسيطروا على الجيش اللبناني وأن يتولوا إعادة تدريبه وتنظيمه.

٥- إنهم غير راضين عن القائد وعن مدير المخابرات ربما لأنهما ليسا مطواعين لهما.

٦- يقولون إنهم يرتاحون لوجود سركيس في رئاسة الجمهورية ولوجودي في الحكومة لأننا نعني ما نقول ولا نمارس المناورات الرخيصة.

٧- ينظرون إلى الرئيس الحص على أنه لا يتمتع بما يكفي من قدرة تأثير على محيطه.

٨- إنهم يريدون أن يطّلعوا على مشروع التسوية السياسية الذي نعده وأن يلعبوا دوراً في تحقيقها. وقد وعدناهم أننا سنحيطهم علماً بالمشروع متى تبلورت معالمه.

عقدنا في التاسع من حزيران جلسة عمل ثلاثية في القصر ضمتني إلى الرئيسين سركيس والحص. واتفقنا على جملة أمور متعلقة بالإصلاحات السياسية المطلوبة لتحقيق الوفاق السياسي بين اللبنانيين إلا أن بعض المسائل بقيت معلّقة وفي مقدمها حق رئيس الجمهورية في إقالة الوزارة دون توقيع رئيسها على المرسوم وحق مجلس النواب في ترشيح رئيس للوزارة. وعلى رغم محاولتنا، نحن الثلاثة، أن نتجاوز ما دار بيننا من سجال حاد قبل خمسة أيام، في موضوع إقالة الضباط، ألقت وجهات النظر المتناقضة بظلالها على جلسة العمل الثلاثية. في الواقع، شعرت بأسف اعتباراً من تلك اللحظة أن ثمة خللاً كبيراً يهدد العلاقة بيننا، الرئيس سركيس وأنا من جهة، والرئيس سليم الحص من جهة أخرى، وهذا ما لم أكن أرغب فيه.

الفصل الخامس

التملُّص العربي

ابتداء من مطلع نيسان ١٩٧٧، غدا تهرب منظمة التحرير من تنفيذ مقررات قمتي القاهرة والرياض أمراً مفضوحاً بعدما كانت المماطلة في المرحلة السابقة تندرج في خانة التسويف والتذرع وطلب المزيد من الوقت. وفي الخامس عشر منه، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية تحفظها زاعمة أن تفسير الرئيس اللبناني لاتفاق القاهرة يتضمن أموراً لم ترد أصلاً في الاتفاق. وقالت إنه تفسير من جانب واحد مظهرة اتجاهاً لعدم تطبيقه. اتخذ مندوب الكويت آنذاك السفير عبد الحميد البعيجان موقفاً مماثلاً لموقف المنظمة لأن قمة القاهرة، بحسب تعبيره «حدّدت مهمة اللجنة الرباعية بالعمل على تطبيق اتفاق القاهرة كما هو موضوع، وبما أن التفسير الذي وضع يتضمن أموراً خارجة عن الاتفاق، فإن اللجنة تجد نفسها غير مؤهلة لتطبيقه لعدم الصلاحية». وفي أيار وحزيران ١٩٧٧، بدأنا، الرئيس سركيس وأنا نخشى إخفاق اللجنة الرباعية لا سيما أننا لاحظنا أن ثمة تواطؤاً خفياً بين بعض أعضاء اللجنة وياسر عرفات والفلسطينيين.

تكوّن لدينا في ذلك الحين انطباع أن العرب عموماً والمسؤولين في القاهرة وفي الرياض والكويت خصوصاً، يشعرون بأنهم لم يستطيعوا أن يحققوا شيئاً للقضية الفلسطينية التي كانت تحظى باهتمام كبير في وجدان الشعوب العربية، وبالتالي لم يكونوا راغبين في المضي في عملية تؤدي إلى تحجيم منظمة التحرير، ولو أتى ذلك على حساب سيادة لبنان واستقراره. وقد تأكد لي هذا الانطباع عندما زرت القاهرة في الثلاثين من حزيران، والرياض في الرابع والخامس من تموز، والكويت في العاشر والحادي من الشهر نفسه،

وأيضاً حين أسر لي وزير دولة خليجية على هامش أحد آخر اجتماعات الجامعة العربية التي عقدت في القاهرة حيث وقع تصادم بيني وبين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: «إننا نعرف أنكم محقون ولكن أحداً منا لا يستطيع الانحناء لمساعدتكم لأن أرضكم باتت كأنها مغمورة بالصابون وكل يخاف أن ينزلق ويقع فوقكم إن مدّ إليكم يد المساعدة». أما الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض فقد قال لي يوماً: «إن المقاومة الفلسطينية لا تستطيع أن تتنفس إلا في لبنان، لهذا السبب لا يمكن أن نحد من نشاطها».

على رغم القرارات التي اعتمدتها اللجنة الرباعية العربية حول ضرورة تنفيذ اتفاق القاهرة وضبط السلاح الفلسطيني في لبنان، اعترض ممثلو مصر والسعودية والكويت على صلاحية الرئيس اللبناني في تفسير اتفاق القاهرة من جانب واحد زاعمين أن أي تفسير للاتفاق يحتاج إلى موافقة منظمة التحرير الفلسطينية. في المقابل، أصر رئيس الجمهورية، باسم السيادة اللبنانية، على حقه المطلق في التفسير، ودعا أعضاء لجنة المتابعة لمشاركته في إيجاد تفسير موحد للبنود المختلف عليها مع الفلسطينيين. فوافقت اللجنة بالإجماع، بعد اجتماعات عدة، على تفسير موحد ومقبول من الجميع. وأخذ سفيرا السعودية والكويت على عاتقهما مهمة إقناع ياسر عرفات الذي كان رافضاً له. عندها طلب الرئيس سركيس من أعضاء اللجنة الرباعية التوقيع على ما تمت الموافقة عليه بالإجماع حول التفسير وتكليف قوات الردع العربية تنفيذ اتفاق القاهرة. غير أنه فوجئ بطلب ممثل الكويت التريث في التوقيع وتأجيل الاجتماع بناء على طلب حكومته. ثم أعلن ممثلو مصر والسعودية والكويت في الاجتماع التالي امتناع دولهم عن توقيع التفسير المشترك لأسلوب تنفيذ اتفاق القاهرة وعن إصدار الأوامر للتنفيذ بحجة أن «الظروف غير ملائمة»، وألمحوا إلى بروز حاجة لعقد قمة عربية عادية أو مصغّرة لإعادة النظر في بعض مقررات قمتي القاهرة والرياض. وفي مساء اليوم نفسه، اجتمعت مع رئيس الجمهورية وتباحثنا في المستجدات. وطلب مني القيام بجولة على كل من دمشق والقاهرة والرياض والكويت لكي نحاول إقناع المسؤولين فيها بمساندة تطبيق اتفاق القاهرة وضبط الفلسطينيين.

قبل البدء بالجولة، زرت بعد ظهر الحادي والعشرين الرئيس كميل شمعون العائد من زيارة للعاهل الأردني الحسين بن طلال وللمسؤولين السوريين، للاطلاع على فحوى محادثاته في كل من عمان ودمشق. وقد نقل لي انطباعه بأن الملك الهاشمي حريص على «إقامة علاقات تعاون وثيقة بين الأردن وسوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية»[٤]،

٤ – شمعون كميل، **مذكرات وذكريات**، الجزء الأول، ص ١٧.

وأنه يؤيد فكرة عقد سلام محتمل مع إسرائيل، إذا كان شاملاً ولا تتحفظ عليه الدول العربية[5]. وتطرقنا إلى موضوع الوفاق السياسي ودور قوات الردع العربية في لبنان وبخاصة في ضبط المنظمات الفلسطينية التي لا تزال ناشطة جنوباً، وقد لمس الرئيس شمعون تشاؤمي حيال إمكان التوصل إلى حل لهاتين المسألتين، على ما كتب في مذكراته[6].

كان من الطبيعي أن أبدأ جولتي العربية، في الثالث والعشرين من حزيران بزيارة دمشق حيث اجتمعت أولاً بنظيري عبد الحليم خدّام الذي أثار مسألة تطبيق اتفاق القاهرة مشدداً على تمسك سوريا بمبدأ إعطاء الرئيس اللبناني حق تفسير الاتفاق. وبدا لي أن لدى وزير الخارجية السورية معطيات جديدة حول الموقف الفلسطيني من تطبيق اتفاق القاهرة وقد أكد أن الفلسطينيين سوف يباشرون في تنفيذه ابتداء من السابع والعشرين من الشهر نفسه أي بعد أربعة أيام، وأن المرحلة الأولى من التنفيذ ستشمل:

١- إخلاء الفلسطينيين للأحياء البيروتية والانكفاء إلى المخيمات.
٢- إخلاء الأسلحة من المخيمات وتجميعها في قواعد مخصصة لها.
٣- تكليف قوات الردع بالتفتيش على باب المخيمات.
٤- تسليم الكفاح المسلح الأمن الداخلي في المخيمات.

ولفت خدام إلى أن المرحلة الثانية من تنفيذ اتفاق القاهرة ستتضمن حكما «تطبيق القانون اللبناني في المخيمات الفلسطينية وما يستدعي ذلك من تسليم العدالة اللبنانية المطلوبين منها».

ثم تطرق بعدئذ إلى المسائل السياسية اللبنانية. وقال إن الرئيس سركيس لم يقرر بعد اتخاذ قرار تاريخي لأن «مشروع الاتفاق السياسي الذي يفكر فيه سيعيد لبنان إلى الوراء وبنتيجته ستشجعون الشيوعيين على استعادة قوتهم». ورأى أن على رئيس الجمهورية أخذ المبادرة والإقدام والانطلاق بروحية الوثيقة الدستورية التي نتجت عن الحوار بين الرئيسين سليمان فرنجية ورشيد كرامي برعاية سوريا في الرابع عشر من شباط ١٩٧٦. وقدّم جملة «مقترحات» تُمكّن الرئيس سركيس، بحسب رأيه، من جعل عهده عهد إنقاذ للبنان. وقال إن الفقرة الثالثة عشرة من الوثيقة الدستورية التي تنص على «العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي»، من شأنها أن تؤمن للرئيس قاعدة شعبية «وإلا فأنتم مهددون بانقلاب في لبنان». ودعا خدّام إلى اعتماد كتاب

٥- المرجع نفسه.
٦- المرجع نفسه، ص ٢٠.

مدرسي موحّد فأفهمته بأنني سبق أن حاولت ذلك في العام ١٩٦٦ عندما كنت وزيراً للتربية وقد تبيّن لي أن الأمر مستحيل. كما شدّد على إلغاء الطائفية في الوظائف العامة، وتنظيم الإعلام العام والخاص، واستبعاد فكرة تشكيل مجلس شيوخ، ووضع قانون انتخابي غير طائفي. لكني أوضحت له أن الاقتراح الأخير مستحيل على الأقل في ظل المعطيات الراهنة.

ورأى رئيس الدبلوماسية السورية أن الرئيس سركيس يحتاج لكي ينجح مشروعه الإنقاذي إلى «تشكيل حكومة جديدة تعتمد هذا البرنامج وتتعهد بتنفيذه في بيانها الوزاري، أو على الأقل تعلن التزامها بالوثيقة الدستورية». ودعا رئيس الجمهورية إلى التخلي عن فكرة عقد حوار وطني والاكتفاء باستدعاء من يريد من الشخصيات فردياً لإقناعها بالمشروع وبعدها بإمكانه أن يدعو إلى أي اجتماع يريده. وفي موضوع الجيش اللبناني قال: «لا نستطيع أن نتحمل الذين ذهبوا إلى إسرائيل أو تعاملوا معها. ما رأيكم في الاقتراح الذي طرحه الرئيس كميل شمعون وهو تسريح كل الجيش ومن ثم تعيدون إليه من ترون فيه المؤهلات المطلوبة ومن ثم تفتحون باب خدمة العلم وباب المدرسة الحربية على مصراعيهما». وعندما أثرت مسألة الضابط أحمد الخطيب ومن التحقوا به أبدى خدّام تأييده لفكرة صرفهم من الخدمة. واتفقنا على مبدأ إرسال قوة عسكرية لبنانية إلى المناطق الجنوبية التي لا يمكن لقوات الردع العربية الدخول إليها وقال: «على جماعة فتح أن يُصفّوا الوجود الرفضي هناك أو على الأقل أن يساعدوكم على ضبطهم».

ثم عقدت اجتماعاً دام ساعتين مع الرئيس السوري حافظ الأسد الذي لفتني عدم التزامه بموعد محدد لمباشرة تنفيذ اتفاق القاهرة على عكس وزير خارجيته. واستنتجت من الحديث معه أنهم سيجتمعون بالفلسطينيين بين السابع والعشرين والثلاثين من حزيران، وأنهم يعتقدون أن مصر والسعودية والكويت باتت مهيأة بشكل أفضل للمساندة في تنفيذ الاتفاق. كانت محاور الاجتماع مع الأسد هي نفسها محاور اجتماعي مع خدّام ولكن مع إبداء تساؤلات أكثر من جانبه حول وضع الجيش عندنا. فأفهمته أننا لا نستطيع أن نساوي بين الخطيب وجماعته وبين الفئة التي قاتلت دفاعاً عن الشرعية. وعندما قلت له: «إن الرئيس سركيس لا يستطيع أن يتحمل مبدأ المعاملة بالمثل بين الطرفين لأنه ليس مقتنعاً بالأمر ولا يستطيع أن يقتنع به»، بدا الرئيس السوري محتاراً بعد كلامي. واتفقت معه بالنتيجة على إرجاء البحث في هذا الموضوع إلى زيارتي التالية للعاصمة السورية المرتقبة بعد جولتي العربية. وبشأن توسيع الحكومة والدخول في حوار وطني من أجل ذلك، لم يبد الرئيس السوري معارضة من حيث المبدأ.

زرت مصر نهاية حزيران ١٩٧٧، واجتمعت، في التاسع والعشرين منه، مع الرئيس أنور السادات ووضعته في أجواء ما يحصل في لبنان من اختلاف حول تطبيق مقررات قمتي الرياض والقاهرة من جانب أعضاء اللجنة الرباعية العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وبخاصة تطبيق اتفاق القاهرة. وتبين لي من خلال النقاش مع السادات أنه راغب في إعادة النظر بقرارات القمتين العربيتين المذكورتين. فقد دعا إلى اتفاق شامل وجديد قبل تنفيذ اتفاق القاهرة وكشف عن نيته في الدعوة إلى مؤتمر قمة مُصغّر سداسي للبحث في الشأن اللبناني «نستمع فيه إلى جميع الأطراف اللبنانية ثم نجبرها على الوفاق كمدخل للحل مع المقاومة، وسنفرض هذا الحل بحيث ينضبط الفلسطينيون ولا تمس سيادة لبنان». وقال لي إنه يعتبر أن التوفيق بين اللبنانيين والفلسطينيين من جهة وبين السوريين والفلسطينيين، من جهة ثانية، أمر ضروري كي تنجح المساعي الحميدة لحل الأزمة اللبنانية.

ومن جملة ما قاله لي: «قد يكون لديكم إحراج حيال سوريا في الدعوة لقمة عربية مصغرة سداسية ولكنني مستعد أن أنادي بالفكرة وأخولكم أن تبلغوا السعودية أني اقترحتها وأني لا أرى بديلاً عنها في الظروف الحالية. متى أرادت السعودية شيئاً وصممت عليه فلا بد أن تمتثل سوريا لأنها مرتهنة تماماً للسعودية. ومتى أعلنت مصر كلمتها فسيكون لها صداها في العالم العربي».

ثم أعرب عن اعتقاده بأن اتفاق القاهرة غير قابل للتطبيق قطعاً بشكله الحالي وفي الظروف الراهنة مبدياً استعداده للنظر في تعديل هذا الاتفاق وفق مقتضيات المعطيات الحالية «لأنه ليس منزلاً بالنسبة إلي». ورأى الرئيس المصري أن «لبنان يجب أن يعود كما كان، بصيغة ١٩٤٣ أو ببديل عنها يجري الاتفاق عليه بين اللبنانيين دون أن ننصر أحداً على الآخر: لا غالب ولا مغلوب!»

وعندما قلت له إنه من غير المناسب أن تُدعى الدول العربية إلى عقد قمة جديدة من أجل بحث الأوضاع في لبنان قبل تطبيق مقررات القمة السابقة، أجابني: «لقد تغيّرت المعطيات، منذ قمتي الرياض والقاهرة. فإذا عُقد مؤتمر قمة آخر فإني أضمن شخصياً تطبيق مقرراته. وإني مستعد للذهاب إلى بيروت، وإلى البقاء فيها كل المدة اللازمة لحل الأزمة اللبنانية نهائياً. إني أستطيع إنجاز ما لم تستطع سوريا متابعته بسبب سوء تصرفها. إن القضية أكبر من سوريا ويجب أن ننقذها لأن جيشها بعدما خرج من المعركة غرق في الرمال اللبنانية». كما قال لي إن تقارير الصحافيين المصريين الموجودين في سوريا أشارت كلها إلى أن دمشق لن تقبل إلا بالسيطرة نهائياً على لبنان. ولفت إلى

معلومات لديه تفيد بأن ثمة اتصالات مهمة تجري بين الرئيس كميل شمعون والإسرائيليين. وحول مؤتمر جنيف الذي كانت تعمل الولايات المتحدة على إعداده، قال الرئيس المصري: «يجب أن تذهبوا إلى جنيف ولن أذهب إلى هناك من دونكم».

كما أثار السادات موضوع الاتحاد الكونفدرالي بين لبنان وسوريا والأردن والفلسطينيين الذي كانت دمشق تروج له في تلك الفترة. وقال لي: «إن حافظ الأسد فاتحني بالموضوع وبرغبته في تحقيقه، ولكنني قاومت ذلك بالنسبة إلى لبنان والفلسطينيين». وأخبرني أنه بحث المسألة أيضاً مع الرئيس الأميركي جيمي كارتر الذي عارض بدوره فكرة قيام هذا الاتحاد. واستطرد الرئيس المصري في حديثه عن الرئيس كارتر مادحاً خصاله ومعرباً عن ثقته به وبأخلاقه. من جهتي أوضحت لمضيفي أن أحداً لم يفاتحنا بأي توجه لإنشاء اتحاد كونفدرالي.

خرجت من هذا اللقاء بانطباع نقلته لاحقاً إلى الرئيس الياس سركيس مفاده أن السادات ليس مع الفلسطينيين، ولا مع السوريين، ولا مع اللبنانيين، إنه فقط مع السادات. وهو يتحرق توقاً إلى القيام بدور حاسم في لبنان. وهذا الدور هو، في نظره، وسيلة لتعزيز نفوذه وهيبته على ثلاثة أصعدة: المصري، والعربي، والدولي.

كنت التقيت في القاهرة قبل ظهر اليوم السابق نظيري إسماعيل فهمي الذي أخبرني أن اتصالاً بين بلاده والسعودية أجري في اليوم السابق «بعد مقابلتكم سيادة الرئيس السادات. ولقد أطلعنا المسؤولين السعوديين على وجهة نظرنا وضرورة عقد قمة مصغّرة مع علمنا أن سوريا لن تقبل بها ما لم تفض إلى إعطائها تفويضاً على بياض بتنفيذ مقرراتها بالوسائل التي تريد. وهذا أمر غير ممكن، لأنه ما من دولة عربية قادرة على إعطائها هذا التفويض. كما لن تقبل دمشق بإشراك دولة أخرى في معالجة الأزمة اللبنانية لأن ذلك سيحد من نفوذها. محكوم عليكم أن تصطدموا مع السوريين لأنهم سيطلبون منكم أن تذهبوا إلى أبعد مما تريدون. لقد سبق أن قلت هذا الكلام للرئيس سركيس في الرياض في العام الماضي». وفي موضوع الاتحاد الكونفدرالي، قال فهمي: «العمل عليه يجري بصورة غير رسمية وعلى مستوى خلق جو ملائم له لدى المواطنين والأحزاب والقوى السياسية».

كما اجتمعت في اليوم نفسه مع الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض الذي صرّح بعد مغادرتي لمقر الجامعة بأنني أبلغته أن الرئيس الياس سركيس يرى أنه من الضروري توافر حد أدنى كاف لنجاح مؤتمر القمة وأنه «يفترض أن يسبقها، في حال توافر المناخ الملائم، اجتماع لوزراء الخارجية العرب للاتفاق على جدول أعمالها». وأوضح رياض أنه بحث

معي في تطورات الموقف في لبنان والمتاعب في الجنوب اللبناني والعلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة اللبنانية والخلاف الحاصل حول تفسير اتفاق القاهرة.

عدت إلى لبنان مساء الخميس في الثلاثين من حزيران ١٩٧٧، ثم سافرت إلى المملكة العربية السعودية، في الرابع من تموز، في زيارة استغرقت يومين، شعرت فيها بأن موقف الرياض مطابق لموقف القاهرة لكن مع فارق واحد هو تسليم المسؤولين السعوديين لسوريا بدور خاص في لبنان، وامتناعهم عن توجيه أي انتقاد علني إلى دمشق. ولمست تنسيقاً في العمق بين القاهرة والرياض، مع رغبة سعودية في المحافظة على مظهر الحياد بين الأفرقاء اللبنانيين، وهذا موقف تتمسك به الرياض تجاه النزاعات العربية. وأبدى الملك خالد ووزير الخارجية سعود الفيصل ميلهما إلى عقد قمة عربية مُصغّرة جديدة بعد إزالة سوء التفاهم الواقع بين مصر وسوريا. وبدا لي أن المسؤولين السعوديين يربطون تطبيق اتفاق القاهرة بالوفاق بين المسلمين والمسيحيين في لبنان. وقد أعربوا عن نيتهم في القيام بمبادرة في هذا الاتجاه، لكنهم لا يقبلون بممارسة الضغوط على المنظمات الفلسطينية لتطبيق اتفاق القاهرة. أما ما فهمته من غير أن يقوله المسؤولون السعوديون فهو أن المملكة العربية السعودية تشترط لتطبيق اتفاق القاهرة حصول المسلمين اللبنانيين على ضمانات في شأن الإصلاحات التي كانوا يطالبون بها.

وعقدت مع نظيري السعودي الأمير سعود الفيصل جولتي محادثات قبل ظهر الخامس من تموز وبعده. وشددت في جولة قبل الظهر على أهمية إعادة بناء الجيش اللبناني خصوصاً بالنسبة إلى الجنوب لافتاً إلى خطورة تعليق مسيرة الوفاق الوطني على تنفيذ اتفاق القاهرة الذي يستلزم وفاقاً لبنانياً-فلسطينياً ووفاقاً بين العرب أو على الأقل في إطار اللجنة العربية الرباعية. وتوافقنا على أنه في حال حصل توافق لبناني-لبناني فسيسهل على الدول الأربع إعطاء الضمانات إلى لبنان وإلى المقاومة مما يسهّل تنفيذ اتفاقية القاهرة.

في جلسة بعد الظهر، قال الفيصل إنه ليست لدى بلاده مخاوف بالنسبة إلى الوجود السوري في لبنان مضيفاً بأن السوريين يعرفون ذلك. ثم استطرد قائلاً: «إن حدود دعمنا للمجهود السوري في لبنان هي الرغبة اللبنانية الممثلة بالرئيس سركيس. صلتكم بسوريا طبيعية وعلاقتكم بها خاصة. ليس لسوريا مصلحة في أن تبقى الأمور على ما هي الآن، فهي تقاسي من وجودها عندكم، هذا رأيي وهو موافق لرأيكم، وأشك في أن تكون عائقاً لإنشاء الأجهزة العسكرية اللبنانية. لا يريدونها مناوئة لهم وهذا طبيعي لكن الأمر مرهون بالإرادة اللبنانية».

وحول وجود جدوى للقمة العربية المصغرة للبحث في المسألة اللبنانية وبخاصة تطبيق مقررات الرياض المتعلقة بتنفيذ اتفاق القاهرة وجمع الأسلحة الثقيلة التي ترفض التنظيمات الفلسطينية الامتثال لها، قال وزير الخارجية السعودية: «إذا كانت القمة السداسية تحل المشكلة فليكن، ولكن تأكدوا من أنها ستحلها». وهنا وجدت الفرصة سانحة لأتساءل عن خلفيات وقف تنفيذ مقررات الرياض: «هل يجري وقف التنفيذ لإجبارنا على الاتفاق لبنانياً؟» فأجابني الفيصل: «نرفض الأولويات، أي أن يقال الوئام قبل تنفيذ اتفاقية القاهرة ولكننا في المقابل نرفض أيضاً الأولوية الأخرى أي تنفيذ مقررات الرياض فوراً. يجب أن نسير بالأمرين معاً. أنا أعتقد أنه إذا كان ثمة موقف لبناني موحد فلن تكون هناك مشكلة عربية. لكن المملكة لا تضغط عليكم لذلك».

وأذكر أنني في أثناء الاجتماع الذي عقدته مع نظيري السعودي قلت إن الوفاق بين اللبنانيين مرتبط إلى حد كبير بالوفاق بين العرب فأجابني الفيصل مازحاً: «قد يكون من الأسهل إتمام الوفاق بين اللبنانيين قبل التوصل إلى الوفاق بين العرب». وكشفت في التصريح الذي أدليت بعد انتهاء المحادثات عن محتواها، طبعاً بتعابير دبلوماسية: «لقد لمست حرص المملكة السعودية على المصارحة في كل ما يتعلق بالمشاكل المطروحة ورغبة أكيدة في أن يسود الوفاق لبنان، وأن يسود التفاهم العالم العربي بحيث يسهل من هذه الزاوية بالذات حل كل المشاكل، وإن كان بعضها يبدو مستعصياً في الوقت الحاضر».

في الكويت، لم يكن الجو أفضل والمسؤولون الكويتيون لم يكونوا متحمسين لأي إجراء لا يحظى برضى منظمة التحرير الفلسطينية. فقد اجتمعت في الحادي عشر من تموز بولي العهد الكويتي الشيخ سعد الصباح الذي قال لي إنه «كان يجب إنهاء المشكلة بين السياسيين اللبنانيين في بداية عهد الرئيس سركيس ولكن هذا لم يحصل لذلك رجع السياسيون إلى «نغماتهم» السابقة. لم يستغل الرئيس الظرف الذي كان متاحاً، فنزع السلاح لم يتم بجدية، هذا ما جعل الأمور تطول، اليوم ليس بالمستطاع فرض الحل». وعندما سألته عما إذا كان لدى الكويت رؤية للحل، أجابني: «الحل في تطبيق اتفاقية القاهرة ولكن بعد الاتفاق على التفسير. نحن مهتمون جداً بتحقيق الاستقرار في لبنان، وإذا اتفقت الدول العربية على رأي معين فلن نعارضه».

لدى عودتي إلى بيروت، اجتمعت بالرئيس سركيس ونقلت إليه الخلاصة التي كونتها وانطباعي أن الجولة لم تكن ناجحة إلا في المقدار الذي كشفت فيه حقيقة نيات الدول العربية تجاه لبنان. فهي تتعاطف معه وتريده أن يخرج من أزمته لكنها غير قادرة على تأييد كل ما

من شأنه أن يعيد الأمور إلى نصابها إذا عارضته منظمة التحرير لأن لها اعتبارات أخرى تمنعها من ذلك. وشعرت بعد هذه الجولة العربية بأننا أصبحنا عالقين في دائرة مفرغة. أما مضمون الخلاصة التي قدمتها إلى الرئيس سركيس فهو التالي:

النقاط التي يلتقي عليها الجميع ولو ضمناً، بالرغم من الفوارق في عرض الأمور والمواقف الظاهرية

أولاً، لا يريدون تحجيم المقاومة في لبنان في الوقت الحاضر وخصوصاً لا يريدون تحجيمها على يد القوات السورية واحتواء المقاومة من سوريا.

ثانياً، لا يريدون احتواء لبنان سياسياً من سوريا، وهم حذرون حيال النوايا السورية.

ثالثاً، لا يريدون أن يكون الفريق المسلم في لبنان مغلوباً وأن يفرض الفريق المسيحي اللبناني الحلول السياسية وهو في مركز قوة والفريق المسلم في مركز ضعف، لذا يعتبرون أن ورقة المقاومة تسهل إيجاد توازن ولا يرغبون في أن يكون هذا التوازن بفعل الضغوط السورية.

رابعاً، يستعملون الوجود الفلسطيني المسلح كورقة ضغط لحمل اللبنانيين على التفاهم ولعدم اندحار الفريق المسلم ولعدم تمكين سوريا من التحدث باسم المسلمين وحدها لأنهم يدركون افتقار الفريق المسلم إلى الزعامة الحقيقية. المقاومة هي ميليشيا المسلمين.

خامساً، الكويت تميل إلى التنفيذ بصورة شكلية، على مراحل، وبطريقة ترضي النفوس أكثر مما ترضي الحقيقة. على أن تتوالى الإجراءات، كمثل التكلم عن الكفاح دون الميليشيا إلخ. وقد قالوا لنا: «خذوا ما يمكن وطالبوا بأكثر فيما بعد».

سادساً، الكويت تميل إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع في لبنان لعله يستطيع أن يقوم بدور ما لكنها ترى أنه لا بد من التجديد أولاً للجنة الرباعية كي يكون لدول مؤتمر الرياض دور تلعبه بصورة شرعية دون أن تمس الجامعة ككل، وتنسب بعض المشاكل إلى التردد والتأخير، وعدم جدية لبنان في نزع السلاح، ثم تطلب أن يلعب الرئيس دوره وهو صاحب الحل والربط خصوصاً بين السياسيين اللبنانيين.

سابعاً، الهدف الوصول إلى صيغة تحمي لبنان داخلياً وسياسياً وفلسطينياً وتعيده إلى سابق عهده.

بعد هذه الجولة العربية التي حملت دلالات مهمة، تلقيت دعوة شخصية من خدام لزيارته، فقبلتها وتوجهت وبرفقتي زوجتي تانيا، في الخامس عشر من تموز، إلى الحدود السورية حيث كان الوزير عبد الحليم خدّام وزوجته في استقبالنا. ثم ذهبنا إلى بلودان، مصيّف الدمشقيين، وعقدنا في فندق «بلودان الكبير» اجتماعاً أطلعته خلاله على أجواء جولتي العربية وقلت له إنها لم تكن كلها إيجابية. وتركز البحث على كيفية الخروج من الأزمة الراهنة

في الجنوب الناتجة عن الاحتكاكات بين المنظمات الفلسطينية وجيش لبنان الحر بقيادة الرائد سعد حداد وعن الحشود الإسرائيلية التي تنذر بالمزيد من التصعيد. وقلت لخدّام: «هذه الأزمة خطيرة إذا لم تعالج بسرعة، وخطرها لن يصيب لبنان وحده بل الدول العربية الأخرى، وخصوصاً دول المواجهة». فأجابني: «التنسيق بين سوريا والمقاومة الفلسطينية وصل إلى درجة يمكن معها للسلطة الشرعية في لبنان أن تتعاون مع الفلسطينيين من منطلقات تطبيق كامل لاتفاق القاهرة. إن سوريا ستقوم من جانبها، بالتعاون مع الرئيس سركيس والمقاومة الفلسطينية، بوضع خطة للخروج من الوضع المتوتر في الجنوب، وإن أي فريق على الساحة اللبنانية سيحاول عرقلة تنفيذ الخطة الأمنية ستتعامل معه قوات الردع بالأسلوب الذي تراه مناسباً. إن كل المقررات التي صدرت عن مؤتمري القاهرة والرياض ستطبق بكاملها، والسلطة الشرعية اللبنانية ستكون هي المشرفة على الوضع، وسوريا ستدعم رئيس الجمهورية في كل خطوة يتخذها لإكمال وإنجاح مسيرة السلام في لبنان».

اتفقنا في تلك الجلسة على برمجة تنفيذ مقررات القاهرة. وقد بدا ذلك ممكناً بعدما ضغط السوريون على منظمة التحرير لحملها على قبول البرمجة. وفي الواقع، لم نختلف إلا على أمر واحد وهو اقتراح خدّام بعقد اجتماع ثلاثي في شتورا تشارك فيه ثلاثة وفود: سوري يرأسه هو، ولبناني أرأسه أنا، وفلسطيني على رأسه أبو أياد. رفضت الاقتراح لأنه يمكن أن يُفسّر على أنه عملية تفاوض تهدف إلى التوصل إلى اتفاق جديد مع الفلسطينيين أو على أنه تعديل لاتفاقية القاهرة، وأضفت: «لا تنس، أنا وزير خارجية قبل أن أكون وزير دفاع وسيُفسّر الأمر حتماً على غير حقيقته». أصر خدّام على فكرته فتركنا الأمر معلقاً بانتظار اليوم التالي إذ كان من المقرر أن نلتقي فيه الرئيس السوري حافظ الأسد الذي كما توقعت اقتنع بوجهة نظري وطلب من خدّام أن يمثل سوريا رئيس الأركان حكمت الشهابي. وبالفعل عقدت اجتماعات شتورا في الحادي والعشرين والخامس والعشرين من تموز، وقد حضرها عن الجانب اللبناني وفد عسكري برئاسة قائد الجيش، وتم وضع برنامج زمني لتطبيق اتفاق القاهرة يبدأ في الثلاثين من الشهر نفسه ويستغرق خمسة عشر يوماً.

نُفذت المرحلة الأولى بنجاح. وبدأ الكلام عن دخول قوة عسكرية لبنانية إلى المنطقة الحدودية حيث يُمنع وصول قوات الردع العربية. وعندما فاتحت قائد الجيش فيكتور خوري بالأمر أجابني بأن هذا أمر ممكن التحقيق إن أعطي الوقت الكافي، أي مهلة شهر على الأقل، للاستعداد، وإن تمكنا من تأمين توافق بين جميع الفرقاء على انتشار الجيش في تلك المنطقة.

بعد أربعة أيام على بدء تطبيق المرحلة الأولى من اتفاق شتورا، زار وزير الخارجية

الأميركية سايروس فانس لبنان للمرة الثانية خلال العام ١٩٧٧، يرافقه كبار الدبلوماسيين الأميركيين وفي مقدمهم فيليب حبيب. وهدفت الزيارة التي أتت في إطار جولة شرق أوسطية إلى البحث في أزمة لبنان والمنطقة وإزالة العقبات التي تعترض طريق مؤتمر جنيف للسلام في ظل إصرار إسرائيل على استبعاد منظمة التحرير عن المفاوضات من أجل السلام. وتناولت المباحثات التي أجريناها معه، الرئيسان سركيس والحص وأنا، عرضاً لما تم على صعيد الإعداد لتثبيت الأمن في لبنان، وإعادة بناء المؤسسات، وللوضع في الجنوب. في المقابل، أشار فانس إلى ضرورة تزويد الجيش اللبناني بأسلحة فعّالة تمكنه من القيام بالمهمات الملقاة على عاتقه.

بعد انتهاء الاجتماع بين الرئيس سركيس والوزير فانس، تناولنا طعام الغداء في القصر الجمهوري بحضور الرئيس سليم الحص والوفد الأميركي المرافق. وفيما كنا مغادرين معاً باتجاه المدخل لمرافقته إلى المطار، فوجئنا بوجود كاميرا ومراسلين صحافيين. وإذ بفانس يمسكني من ذراعي ويسألني: «فؤاد، بمَ أصرح؟» فقلت له: «قل إنكم تلتزمون بسيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه، كما العادة في أدبياتكم». وعمل بنصيحتي ولا زلت أذكر عنوان الصحف في اليوم التالي: الولايات المتحدة تؤكد التزامها بسيادة لبنان واستقلاله». لقد ربطتني بالوزير فانس علاقة صداقة مميزة، وهو رجل على مستوى رفيع من الكياسة والرقي والانفتاح، ولم أشعر يوماً بأن ثمة أمراً جوهرياً يفرّق بيننا على المستوى الشخصي، وإن كان الفارق كبيراً على المستوى السياسي، إذ لطالما صارحني بما لديه من معطيات إلى أبعد حدود الممكن.

بغية متابعة تنفيذ مقررات اتفاق القاهرة، اجتمعت بعبد الحليم خدّام في الرابع والعشرين من آب ١٩٧٧، وحضر قسماً من الاجتماع قائد الجيش اللبناني العميد الركن فيكتور خوري ورئيس الأركان السوري اللواء حكمت الشهابي وقائد قوات الردع العربية المقدم سامي الخطيب ومحافظ البقاع هنري لحود. بدأ عبد الحليم خدّام بالتذمر من حجم المصاريف الباهظة التي تتكبدها القوات السورية في لبنان، وقال إن الكلفة تبلغ ثمانين مليون دولار شهرياً فيما لا تسدد الدول العربية من خلال ما قررته الجامعة العربية سوى سبعة ملايين دولار. وأضاف: «إن لم تشاركوا في المصاريف بصورة عاجلة فلتأت قوات عربية أخرى إلى لبنان». وفي سياق الحديث عن التجديد لهذه القوات في لبنان، سألني خدّام: «لماذا لا نفكر بوجودنا وإقامتنا في لبنان بصورة ثنائية بمعزل عن الجامعة العربية؟» فأجبته بأن هذا الأمر غير وارد ولا يقبل به أحد من اللبنانيين.

أثرت من جهتي موضوع الأمن في الشوف بعدما تجددت المجازر في أكثر من موضع فيه. وسألت عن مسألة إعادة أبناء الدامور إلى بلدتهم ومنازلهم بعد استتباب الأمن فيها. فأجابني بأنه لا يعرف لماذا غيّر الفلسطينيون موقفهم وبأنه من الأفضل أن نقارب موضوع المهجرين بشكل شامل على مستوى لبنان بكامله لأن التهجير حصل في أكثر من مكان.

ثم تطرقنا إلى ورقة العمل الأميركية المتعلقة بمؤتمر جنيف للسلام الذي تعمل عليه الولايات المتحدة الأميركية، وقال رئيس الدبلوماسية السورية إن بلاده تصر على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للفلسطينيين في مؤتمر جنيف، وعلى أن يستند المؤتمر إلى مقررات الأمم المتحدة، وفي مقدمها القرار ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين. وأضاف أن سوريا ترفض أن يكون الهدف من المؤتمر الوصول إلى سلام بل إلى إنهاء حالة الحرب مشيراً إلى أن «هناك فارقاً كبيراً بين المفهومين». وأكد أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وأن الكيان الفلسطيني يجب ألا يفرض عليه بأن يكون منزوع السلاح، ويجب ألا تكون عليه سوى وصاية الأمم المتحدة من غير أن يكون لإسرائيل أي دور.

أجبت وزير الخارجية السورية بأنني لمست من خلال زيارة وزير الخارجية الأميركية سيروس فانس إلى لبنان مطلع الشهر نفسه، أن الإسرائيليين يرفضون أي بحث بالكيان الفلسطيني، ولو اعترف الفلسطينيون بدولة إسرائيل، ولا يريدون الانسحاب من الضفة الغربية وغزة ولا من سيناء والجولان. وهم يصرون على أن تبقى السيادة إسرائيلية بحيث يكون الفلسطيني مواطناً إسرائيلياً أو يهاجر. أما السلام الذي يريده الأميركيون والإسرائيليون فهو شامل وواسع إلى أقصى الحدود ولن يكتفوا بحالة إنهاء الحرب التي يعتبرها بعض الدول العربية الحد الأقصى المقبول.

لفت نظر مضيفي إلى ضرورة تجميد العمل الفدائي وإلى أهمية أن يعلن الفلسطينيون أنفسهم هذا الموقف. وقلت له: «علمت أنهم مقتنعون بوقف العمليات لأن الحشود الإسرائيلية على الحدود تقلقهم كما هي تقلقنا، لكنهم لا يوافقون على إعلان ذلك رسمياً بحجة أنهم لا يستطيعون تحمل الانعكاسات على مستوى الرأي العام الفلسطيني ومعنوياته. المطلوب وقف إطلاق النار والتعهد علناً بعدم القيام بأي عمل يهدد الأمن في الجنوب».

وهنا سأل قائد الجيش العميد الركن فيكتور خوري: «هل سيبقى الفلسطينيون في بقعة راشيا؟» فأجابه قائد قوات الردع العربية المقدم سامي الخطيب: «إنهم يصرّون على البقاء فيها». وبعد نقاش في أماكن انتشار المقاومة الفلسطينية بعد بدء المرحلة الثالثة من تطبيق

اتفاق القاهرة، بقيت ثلاث نقاط معلّقة: مركزان لاستيعاب الفدائيين في العرقوب، والقاعدة الفلسطينية في راشيا. ثم أثار قائد الجيش موضوع جيش لبنان العربي، وقال إنه سيصدر نداء للالتحاق بالقوات الشرعية ويسرّح بعض الجنود وينقل بعضهم الآخر بعد أن يكون ضباطه قد تركوه. وهنا أوضح المقدم سامي الخطيب أن المسؤول الفلسطيني أبو جهاد (خليل الوزير) هو المشرف على جيش لبنان العربي، معتبراً أن هناك «أربعة أو خمسة ضباط يسيطرون عليه ويجب أن يرحّلوا من هناك وعندها يرُسل العميد خوري ضباطاً إلى الثكنات التي يسيطرون عليها، مثل أمين قاسم وسواه، لتولي القيادة فيها وإعادة الأمور إلى نصابها».

وعن القوات التابعة للحركة الوطنية قال قائد الجيش: «ليتركهم الفلسطينيون والباقي علينا، وأعتقد أنه إذا انسحب الفلسطينيون فلن يتمرد الباقون بل سيطلبون التفاهم معنا». ثم أثار العميد الركن فيكتور خوري حاجة الجيش إلى تجهيزات عسكرية كي يتمكن من الانتشار في الجنوب مشيراً إلى أنه سيرسل ثلاث كتائب مؤلفة من ألف جندي ليتسلم الثكنات الثلاث الموجودة في المنطقة وهي صور ومرجعيون والنبطية، والانتشار في محيطها.

تم الإعلان في العاشر من آب ١٩٧٧، في بيان صادر عن قيادة قوات الردع العربية، عن إنجاز المرحلة الثانية من البرنامج الزمني لتطبيق اتفاق القاهرة المقرر في اجتماعات شتورا. وأفاد البيان «بإخراج الأسلحة الزائدة» عن الحد المسموح به بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في القاهرة عام ١٩٦٩، و«تجميعها» في نادي الفروسية في المدينة الرياضية تمهيداً لنقلها إلى الأمكنة المحددة لها، وبإغلاق المكاتب والمستودعات غير المسموح بها، و«إزالة كل المظاهر المسلحة والتحصينات داخل المخيمات وخارجها». وبدأ التطلع، محلياً وإقليمياً ودولياً، إلى استحقاق المرحلة الثالثة أي دخول القوات النظامية اللبنانية إلى منطقة الجنوب بعدما بات معلوماً أن قوات الردع العربية ممنوعة من الاقتراب من الحدود اللبنانية الجنوبية.

استمرت الأجواء الإيجابية مع مطلع أيلول ١٩٧٧. إذ اجتمعت قيادة قوات الردع العربية، في اليوم الأول منه، مع ممثلين عن قيادة الجيش اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية، للبحث في التفاصيل المتعلقة بدخول المنطقة الحدودية. وصدر بيان عن قوات الردع أعلن أنه قد تم الاتفاق على الصيغ النهائية لتفاصيل تنفيذ المرحلة الثالثة من الخطة الرامية إلى تطبيق اتفاق القاهرة. وشرعت قيادة الجيش في مهمة تحضير قوة عسكرية لبنانية بعيداً عن الأضواء استعداداً لدخول الجنوب عند انتهاء الاتصالات مع الولايات المتحدة الأميركية الرامية إلى إقناعها بالضغط على إسرائيل كيلا تعرقل هذه الأخيرة مهمة القوات النظامية اللبنانية.

وشاركت في هذه الأثناء في مجلس وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في الثالث من أيلول، في القاهرة، ووافق في ختامه على تمديد فترة عمل قوات الردع العربية في لبنان ستة أشهر بدلاً من ثلاثة وفق ما اقترحت دولة الكويت. وطلبت منظمة التحرير الفلسطينية في حينه أن يُدرج موضوع جنوب لبنان على جدول أعمال مجلس وزراء الخارجية العرب. غير أنني اعترضت على ذلك مبدياً أن ليس لدى الحكومة اللبنانية النية في الوقت الحاضر لبحث الوضع في جنوب لبنان معتبراً أن المطلب الفلسطيني انتهاك للسيادة اللبنانية. وقلتُ: «إن مجلس الجامعة العربية في دورته الحالية يمكن أن يناقش الوضع في الجنوب من حيث علاقته بالقضية الفلسطينية فقط. أما بالنسبة لعرض قضية الجنوب كقضية مستقلة، فإن ذلك من اختصاص الحكومة اللبنانية فقط، ونحن في الوقت الحاضر على الأقل لن نطلب إدراج هذه القضية على جدول أعمال المجلس». ووزع الوفد اللبناني على الوفود العربية المشاركة مذكرة تفصيلية عن أعمال قوات الردع العربية في لبنان والدور الذي قامت به لإعادة الاستقرار، فيما وجهت قيادة هذه القوات إلى مجلس جامعة الدول العربية مذكرة تشير فيها إلى أنها تواجه عجزاً مالياً مقداره مئة وأربعة عشر مليون دولار أميركي.

تدهور الوضع في الجنوب ابتداء من النصف الثاني من أيلول. قصف الإسرائيليون في السابع عشر منه، بالمدفعية منطقتي الخيام والنبطية ومحيطهما. وسرعان ما تفاقمت الأوضاع وبدأ الأهالي ينزحون عن بلداتهم نحو مناطق أكثر أمناً. أعربت الولايات المتحدة عن قلقها من جراء تصاعد أعمال العنف في جنوب لبنان التي أدت إلى عمليات نزوح من المواطنين باتجاه بيروت وغيرها من المناطق الآمنة. ودعا رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات «بعض الزعماء العرب إلى تحمل مسؤولياتهم التاريخية» إزاء ما يتعرض له الفلسطينيون في جنوب لبنان. أثارني، في الواقع، موقف عرفات الذي لولا منظماته لما تعرض المدنيون اللبنانيون إلى ما تعرضوا له من تهجير وتشريد. واستفدت من سؤال وجهه إليّ صحافي في هذا الخصوص لأرد عليه: «أنا أعتقد أن العالم العربي، وكلنا بطبيعة الحال، نتحمل المسؤوليات التاريخية في الوقت الحاضر شئنا أم أبينا، لكن لا أحد يعرف ما هو حكم التاريخ، لأننا ما زلنا قريبين كثيراً من الأحداث، ونعرف جيداً حكمنا نحن، ولكن لا نعرف ماذا سيكون حكم التاريخ».

بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار، قمت باتصالات مكثفة ومرهقة مع السفير الأميركي ريتشارد باركر لكي يتدخل لدى إسرائيل ويطلب إليها وقف القصف العنيف على القرى الجنوبية. قدّم باركر في بادئ الأمر مقترحات اعتبرناها غير مقبولة لأن إسرائيل أصرت

فيها على أن يعلن لبنان وقفاً لإطلاق النار من جهته مقابل أن توقف هي هجماتها. وأوضح السفير الأميركي أن تل أبيب تتمسك بهذا الطلب لأنها تعتبر أنه من غير الطبيعي اتخاذ قرار بوقف الأعمال الحربية من جانبها فقط، وهي في الوقت نفسه غير قادرة على إعلان هذا القرار مع الفلسطينيين لئلا يُؤخذ عليها بأنها تفاوضت مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد رفضتُ، باسم الدولة اللبنانية هذا الاقتراح، وأكدت على أن لبنان لا يزال متمسكاً باتفاق الهدنة المعقود مع إسرائيل في العام ١٩٤٩، وأنه لم يفتح النار على إسرائيل. وبعد عدة اجتماعات مع السفير باركر، تمكنا من إقناعه بسحب اقتراحه واستبداله باتفاق سري من خمسة بنود حاز على موافقة دمشق وتل أبيب:

١- وقف إطلاق النار صباح يوم الاثنين في السادس والعشرين من أيلول ١٩٧٧ عند الساعة العاشرة.

٢- إصدار بلاغ لبناني يُعلن أن الوضع هادئ في الجنوب من غير أن يشير إلى اتفاق ما لوقف إطلاق النار.

٣- انسحاب الجيش الإسرائيلي من المواقع الجديدة التي احتلها في جنوب لبنان قبل الموعد المشار إليه آنفاً.

٤- دعوة لجنة الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية للاجتماع.

٥- انسحاب الفلسطينيين إلى مسافة عشرة كيلومترات عن الحدود، ونقل الأسلحة الثقيلة إلى خارج منطقة الحدود وإلى مسافة خمسة وأربعين كيلومتراً في مهلة حدها الأقصى خمسة عشر يوماً.

نهاية أيلول ١٩٧٧، توجهت إلى نيويورك لتمثيل لبنان في الجمعية العمومية للأمم المتحدة. فالتقيت في الثلاثين منه بالأمين العام كورت فالدهايم برفقة رئيس بعثة لبنان إلى المنظمة غسان تويني الذي كان صدر مرسوم تعيينه في مركزه قبل سبعة عشر يوماً. وفي اللقاء مع فالدهايم، أوضحت أن الجيش اللبناني الذي أصيب بخضة ضخمة خلال الأحداث، لا يمكن أن ننتظر منه أن يفرض السلام بالقوة. وأضفتُ: «دوره إذاً، سيكون الحفاظ على السلام». وأبديت تفاؤلاً حذراً متسائلا «ما إذا كنا ننتظر الوفاق الوطني قبل إنشاء الجيش وما إذا كان الوفاق يجب أن ينتظر زوال الوجود الفلسطيني المسلح كما يطلب البعض». وقلت للأمين العام إن اللبنانيين الذين يدركون أن مصير السلام عندهم مرتبط بقضية الشرق الأوسط، يصعب عليهم تقبل ذلك، وأضفت: «إن إقناعهم بذلك متعذر ومؤلم فضلاً عن أنه قد يسوقهم إلى اليأس وهذا خطر وخطير».

من جهته، تحدث فالدهايم بإسهاب عن الترابط الواقعي بين القضية اللبنانية وقضية الشرق الأوسط، وأكد على ضرورة استعجال دخول الجيش إلى الجنوب مبديا «استعداده للمساعدة في ذلك بكل ما يُطلب إليه». وتكلم عن المصاعب التي تعترض سبيل مؤتمر جنيف للسلام الذي تحضر له الولايات المتحدة مبدياً تخوفه من «الذهاب إلى جنيف ثم نرى ماذا يحدث»، على ما نسب في حينه إلى وزير الخارجية الأميركية سيروس فانس، لأن ذلك قد يعطي مفعولاً عكسياً.

خلال المحادثات أيضاً، شرحت للأمين العام الدور الذي نريده للأمم المتحدة في لبنان في ظل الانقسامات بين اللبنانيين حوله: «إن اللجوء إلى الأمم المتحدة - بمختلف هيئاتها لا سيما الأمانة العامة - هو الملاذ الأخير، لذلك يجب عدم التفريط بهذا الاحتمال باستعجاله، ولا نفكر باللجوء إليه في هذه المرحلة، خلافاً لما قاله سوانا، لأننا لم نيأس بعد من إمكانيات الحلول الأخرى».

كان ذلك أول تعاون بيني وبين غسان تويني، بعد أكثر من ثمانية عشر عاماً من الفتور تخللها بعض التوتر، خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب، وخاصة بعد دخولي البرلمان في العام ١٩٦٠. وما لبثت الحدة في العلاقة أن هدأت شيئاً فشيئاً أيام الرئيس شارل حلو لتتحول إلى نوع من الفتور خلال عهد الرئيس سليمان فرنجية. وكان الرئيس الياس سركيس فاتحني بموضوع تعيينه سفيراً قبل مدة قائلاً: «يجب أن نستفيد من طاقة غسان تويني، إني أفكر بتعيينه سفيراً في واشنطن، فما رأيك؟ أعرف أن هناك نوعاً من الحساسية بينك وبينه في الماضي، وأتمنى أن تتجاوزها». فأجبته: «فخامة الرئيس تعرف وأعرف أن ما يجري في البلاد يدفعنا إلى تجاوز كل هذه الأمور الصغيرة. دعني أفكر في الموضوع».

بعد يومين، اجتمعت بالرئيس سركيس وقلت له: «المصلحة العامة تقضي أن نعيّن غسان تويني رئيساً لبعثة لبنان لدى الأمم المتحدة بدلاً من تعيينه سفيراً في واشنطن لأن وجوده في نيويورك حيث العمل أكثر تشعباً يناسبه ويناسبنا أكثر لأنه يتطلب القدرة على المبادرة». وأذكر أن الفترة الأولى من التعاون بيننا لم تكن نموذجية، من جراء الحساسية السابقة بيننا، ولكن، مع مرور الوقت، اختبر واحدنا الآخر وتعوّد كل منا الآخر، فقام بيننا تعاون صادق وبالتالي مثمر تحول فيما بعد ومع مرور الوقت إلى صداقة. واليوم عندما أتذكر تلك الأيام، أضحك في سري متسائلاً هل كان الأمر يستأهل ما كان يجري بيننا؟

قبل يومين من إلقاء كلمة لبنان في المحفل الدولي الأهم في العالم، اجتمعت برفقة السفير غسان تويني بوزير الخارجية الأميركية سيروس فانس بحضور مساعده لشؤون الشرق الأوسط

روي أثرتون، والسفير فيليب حبيب اللبناني الأصل، وسفير واشنطن لدى لبنان ريتشارد باركر.
استهل فانس الحديث بالدخول مباشرة في صلب الموضوع والتساؤل عن الموقف الإسرائيلي من استمرار وجود مقاتلين فلسطينيين في منطقة الحدود بانتظار تطبيق اتفاق شتورا القاضي بدخول الجيش اللبناني إلى المنطقة وانسحاب الفدائيين. وقال حبيب وأثرتون: «على قدر معلوماتنا وبموجب اتفاقنا مع إسرائيل فإنه ليس لديها نية للتدخل ما دام اتفاق شتورا ينفذ ونحن نأمل بأن يدخل الجيش في أول فرصة». فأجبتهما بأن تنفيذ اتفاق شتورا هو بأيدينا وسيدخل الجيش اللبناني عندما يصبح جاهزاً، وسألت الجانب الأميركي عن معلوماته عن موقف إسرائيل في اجتماعات لجنة الهدنة. وكان الجواب من السفير حبيب: «بحثنا مع الجانب الإسرائيلي هذه القضية ووجدنا أنهم سيحافظون على وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق شتورا، ولكنهم يصرون على أن يكون هنالك حماية للمسيحيين في المنطقة».

ثم انتقل سيروس فانس إلى الحديث عن مؤتمر جنيف وأوضح أنه سيتطرق إلى ثلاثة مواضيع: الحدود والمناطق العازلة، الفلسطينيون وحقوقهم، طبيعة عملية السلام. وقال: «إن إسرائيل تريد بحث جميع القضايا على أساس ثنائي، بالنسبة إلى الولايات المتحدة فإننا مرنون بهذا الشأن ونحبذ صيغة تجمع بين المفاوضات الثنائية والمفاوضات الجماعية. وأرى أن يكون هناك نوعان من اللجان، اللجان الثنائية واللجان المتعددة الأطراف». فأكدت ضرورة أن يكون لبنان حاضراً في هذا المؤتمر بسبب الوجود الفلسطيني الكثيف على الأراضي اللبنانية.

في الثالث من تشرين الأول، ألقيت كلمة لبنان أمام الجمعية العمومية التي كان عليّ أن أراعي فيها كل الأطراف بخاصة المتعاطفين مع القضية الفلسطينية وأعداءهم الذين خاضوا ضدهم حرباً شرسة دامت سنتين. وحاولت أن أتجاوز المأزق عبر التأكيد على الحق اللبناني بالسلام والأمن على الأراضي اللبنانية كما على الحق الفلسطيني في التفاتة دولية عادلة نحو قضيته. ومما قلته:

> (...) لو استطاع مجتمعنا الدولي أن يجد في الوقت المناسب، الحلول اللازمة للقضايا الخطيرة التي أصبحت مزمنة على جدول أعمال الأمم المتحدة، لما اضطرب حبل الأمن في العالم إلى الحد الذي نعاني منه اليوم، ولما اتسعت شقة الخلاف بين الشعوب في مناطق متعددة، ولما تعرض دور المنظمة لما يشبه التعطيل.
>
> (...) وإذا ظلت الأمم المتحدة، في مختلف هيئاتها، على حال من السلبية واللامبالاة إزاء ما تشهده من خرق لقراراتها، فستظل تدور في حلقة مفرغة، وستصبح منطقة الشرق الأوسط أرضاً خصبة لانفجارات متعاقبة قد تؤدي إلى مواجهات أكثر خطراً وأوسع نطاقاً.

> (...) إن لبنان، هذا البلد الصغير المسالم المنفتح على الحضارات والشعوب كافة، لبنان الفريد في العالم بتفاعل مختلف التيارات الفكرية والإنسانية والروحية على أرضه، لبنان الذي ضرب مثلاً رائعاً للتآلف والتعايش والتكامل بين الحضارات والمعتقدات، إن لبنان كان في السنتين الأخيرتين مسرحاً رهيباً لأعنف الأحداث. وأياً كانت الأسباب المباشرة للأحداث الدامية التي وقعت فيه والتي لن أخوض في بحثها اليوم، فلا ريب أن عنصراً رئيسياً من عناصر مأساته قد ولدته القضية الفلسطينية بعدما تأخر إيجاد حل عادل ودائم لها (...)
>
> إن حرب لبنان كانت في أكثر جوانبها نتيجة لظلم ارتكب ضد شعب طرد من أرضه وحرم وطنه، فانعكس الظلم ظلماً وولّد العنف عنفاً في بلد الضيافة البريء مما أصاب فلسطين. إن التسامح الذي جعله لبنان شرعة لعلاقاته مع الغير، وموقفه المنفتح من العقائد والإنسان، كأنما قد ارتدا عليه، فأصبحت ميزاته وبالاً عليه (...) لقد خيّل إلى بعض اللبنانيين يوم كان القتال دائراً على أرضهم، أن العالم تخلى عنهم وعن القيّم التي يمثلونها (...) إن اللبنانيين الذين يعانون الكثير من الاضطراب في الجنوب ومن التحركات الجارية فيه ومن التصادم الذي لا بد أن تفضي إليه، لا يسعهم أبداً التسليم بالمنطق القائل إن حل أزمة الجنوب أو سواها يتوقف على حلّ أزمة الشرق الأوسط (...)

على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، اجتمعت أيضاً مع نظيري السوري عبد الحليم خدّام الذي انتقدني لاختياري الوزير السابق غسان تويني لكي يشغل رئاسة بعثة لبنان لدى الأمم المتحدة متسائلاً: «هل كان من الضروري أن تعينه هنا؟». وبعد فترة، سمعت انتقاداً مماثلاً من الرئيس السوري حافظ الأسد الذي قال لي: «إن غسان تويني خصمك السياسي فلماذا عيّنته في نيويورك؟» فأجبته: «إذا كنت أعمل في السياسة من أجل بلدي، فعليّ أن أضع عاطفتي الشخصية جانباً وأرى أين هي مصلحة البلد. لقد رأيت في الظرف الحالي أن غسان مفيد للبنان أكثر من سواه في نيويورك، لذلك لم أتردد أبداً في تعيينه متناسياً كل ما كان بيننا من سوء تفاهم أو تنافس». كان السوريون، كما كانوا دائماً، منزعجين من الدور الذي تلعبه الصحافة اللبنانية الحرة ويتوجسون من الصحافيين البارزين من أمثال غسان تويني، وكانوا يفضّلون أن نستبعد هؤلاء عن كل المواقع الرسمية وأن نعيّن أشخاصاً يمكن التأثير عليهم بسهولة.

توجت لقاءاتي في نيويورك بلقاء مع الرئيس الأميركي جيمي كارتر بحضور وزير خارجيته سيروس فانس وبعض معاونيه. وبعدما أبدى ارتياحه لما تم تحقيقه حتى ذلك الوقت وتطلعه إلى تحرك سريع خوفاً من المستقبل، سألني الرئيس الأميركي:

- هل أنتم قادرون على إرسال الجيش إلى الجنوب؟
- نعم، عندما يتم الانسحاب الفلسطيني وفق ما هو متفق عليه.
- ما هي المشكلة التي تؤخر الانسحاب؟
- التأخير ناتج عن أوضاع الفلسطينيين الداخلية فضلاً عن التنافس القائم بين الفئات والتيارات وعن كونهم ليسوا بسلطة رسمية ثابتة بالمعنى المألوف. لقد عانينا بعض الصعوبات من جراء ذلك عندما بحثنا في وقف إطلاق النار. إنهم يحجمون عن التعهد خطياً ومع ذلك استطعنا أن نحصل على محاضر موقعة.

ضحك الرئيس كارتر وقال: «أنا أعرف عدم ميل الفلسطينيين إلى تقديم أي شيء خطي، لقد عانينا من ذلك. المهم السرعة لأن غياب قوة نظامية لبنانية ينطوي على خطر تورط إسرائيل مجدداً. ما هو الواقع الداخلي الآن؟» فأجبته بأننا نتقدم ولكننا نطلب المزيد من الدعم وبصورة خاصة من جهتين: «الجبهة اللبنانية» وإسرائيل. وأوضحت بأن «الفريق اللبناني تراود بعض أركانه فكرة التقسيم وإسرائيل تغذي هذه الفكرة». فأجاب الرئيس الأميركي بلهجة جازمة: «نحن نعتبر أن التقسيم ليس حلاً ولا نريده ونؤكد مساندتنا لاستقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه». وطلب من الوزير فانس والسفير ريتشارد باركر أن «يجريا كل ما يلزم لدعم فكرة التوحيد سواء لدى «الجبهة اللبنانية» أم لدى إسرائيل». والتفت مجدداً صوب السفير باركر وسأله:

- كيف هي علاقاتك ب«الجبهة اللبنانية»؟
- إني أجتمع بهم دوماً.
- إذاً، دعهم يفهمون هذا الموضوع.

عندما تطرق الرئيس كارتر إلى موضوع أزمة الشرق الأوسط، وقال عليكم أن تساعدونا على لعب دور التهدئة والاعتدال، أجبته:

هذه رسالتنا، رسالة لبنان، يجب أن تدركوا أن إسرائيل، إذا ما سُوي كل شيء، ستبقى جسماً غريباً في منطقتنا. أما نحن فنستطيع، بفضل تركيبتنا الديموغرافية، أن نلعب دوراً هاماً بين العرب والغرب لأننا نمت بصلة إلى الطرفين، ولكن عليكم أن تساعدونا على أن نعود إلى ما كنا عليه. ثم إن مساندتنا للقضية الفلسطينية، ليست فقط تعبيراً عن دفاعنا عن الحق وعن التضامن العربي، بل هي أيضاً، بجزء منها، دفاع عن القضية اللبنانية لأنه مهما حاولنا أن نفك الارتباط بينهما - وهذا ما نصر عليه - فإن الحل النهائي لن يأتي إلا ضمن حل للقضية الفلسطينية. لذلك نحن ندافع عنها، ونسعى إلى الإسهام في حلها. وفي هذه

المناسبة، لاحظت أن ورقة العمل التي سلمني إياها ناظر الخارجية تتكلم عن دور للبنان في لجان مفاوضات ثنائية دون الإشارة إلى لجنة المفاوضة الجماعية بينما وجودنا في هذه اللجنة مهم جداً لأنها ستبحث أمراً حيوياً بالنسبة إلينا: اللاجئون الفلسطينيون ومستقبلهم.

وحين قلت للرئيس كارتر إن عدد اللاجئين الفلسطينيين قد تجاوز الثلاثمائة ألف نسمة، بدا الذهول على وجهه، وسألني عن عدد سكان لبنان، فأجبته بأنه لا يتجاوز المليونين ونصف مليون نسمة، وأضفت: «لو وُجد في أي بلد متحضر كبريطانيا أو ألمانيا أو فرنسا مثل هذا العدد الضخم نسبياً من اللاجئين من لون واحد لكان حصل فيه أكثر مما حصل عندنا. فأبدى الرئيس الأميركي موافقته على ما قلت ثم سألني بلهجة ممازحة: «ألا تريدون الإبقاء عليهم عندكم؟» فأجبته بأننا لا نريد أن يبقى أحد عندنا وبأننا نتمنى لهم كل الخير في إطار حل لقضيتهم في بلدهم.

وهنا تدخل نظيري الأميركي وقال: «مساء أمس توافقت مع موشي دايان على أنه من المفترض أن يشارك بعض العرب في بحث مسائل معينة، كأن يشترك لبنان مثلاً في موضوع اللاجئين، وإن كان يميل إلى عدم بحث هذا الموضوع في إطار مؤتمر جنيف. وأضاف دايان قائلاً إن إسرائيل لن توافق على اشتراك لبنان في مسألة البحث في مستقبل الضفة الغربية». فعلّقت على ما قاله سيروس فانس بالقول: «إننا لا نبالي بذلك ولسنا متحمسين لهذا الأمر من حيث حضورنا، إذا تم الاتفاق على أساس آخر». ثم سألت عن مسألة تمثيل الجانب الفلسطيني في المؤتمر، وأجاب فانس بأنه من الأفضل أن نركز البحث على أسماء الممثلين الفلسطينيين بدلاً من أن نبحث في اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية أو سواها. وقال إن لديه شعوراً بأن فلسطينيين من الضفة الغربية، وإن كانوا من منظمة التحرير، مقبولون من الجانب الإسرائيلي إذا كانوا ضمن وفد عربي موّحد شرط ألا ينضم إليهم أحد من فلسطينيي لبنان. وأوضح قائلاً: «إن إسرائيل لن توافق على مبدأ اشتراك منظمة التحرير في المؤتمر ولكنها على استعداد لغض النظر عن وجود بعض الفلسطينيين».

هنا سألني الرئيس جيمي كارتر بصورة خاطفة: «هل يمكن أن يضم وفد لبنان مثلاً فلسطينيين؟» فأجبته بأن ذلك غير وارد على الإطلاق، ولم يعلق أحد على كلامي. ثم وجه الرئيس الأميركي إليّ سؤالاً عن علاقاتنا مع منظمة التحرير، وكان جوابي أنها طبيعية في ظل المعطيات الراهنة ولا يخلو الأمر من المشاكل والصعوبات. وسأل السفير ريتشارد باركر عن العلاقات بين «الجبهة اللبنانية» والمقاومة، فأجابه الأخير بأنها سيئة جداً.

عند ذلك، قال الرئيس الأميركي إنه مضطر لترك الاجتماع وإنه يتمنى لنا كل الخير،

وحملني تحياته إلى الرئيس الياس سركيس مضيفاً أنه بإمكاننا أن نطلب منه ما نريده لمساعدتنا على تحسين الوضع في لبنان. ثم انصرف وبقي فانس والآخرون لفترة، ثم اختليت بمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط روي إثرتون والسفير ريتشارد باركر.

سادت لبنان أجواء تفاؤل بإمكانية تطبيق اتفاق القاهرة في نهاية تشرين الأول مع إعلان الرئيس السوري حافظ الأسد، في الثامن والعشرين منه، أن المقاومة الفلسطينية ستنسحب قريباً جداً من الجنوب وأن الجيش اللبناني سيحل مكانها بموجب الاتفاقات المعقودة مع السلطة اللبنانية. وقال إن هذا الوعد قطعه له رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في اجتماعهما قبل ثلاثة أيام. غير أن الفلسطينيين قصفوا بصواريخ الكاتيوشا مستوطنة نهاريا وأوقعوا قتلى بين المستوطنين، فردت إسرائيل بغارات جوية وقصف عنيف في الثامن والتاسع من تشرين الثاني، أديا إلى سقوط نحو مئة قتيل ونزوح كثيف من قضاء صور. استنكرت في تصريح صحفي الاعتداء الإسرائيلي على المدنيين اللبنانيين المسالمين وعلى منازلهم وممتلكاتهم، وطالبت المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته ووضع حد لإسرائيل. ووجهت في العاشر من تشرين الثاني مذكرة، باسم الحكومة اللبنانية، إلى مجلس الأمن بلهجة متزنة ومن غير أن أطلب دعوة المجلس إلى الانعقاد.

توجهت، في اليوم نفسه، إلى تونس عن طريق باريس للمشاركة في اجتماع لوزراء الخارجية العرب على جدول أعماله موضوع تعديل ميثاق الجامعة العربية. وصلتُ إلى تونس في الحادي عشر من تشرين الثاني وصرّحت في المطار أن «العرب يتحملون مسؤوليات ما يجري في جنوب لبنان شئنا أم أبينا». ولمست للتو أن الجو متوتر، والخلافات على أشدها خاصة بين مصر وسوريا المختلفتين على عقد مؤتمر عربي على مستوى القمة كما على موعد انعقاده، والاشتراك في مؤتمر جنيف وتمثيل الفلسطينيين فيه. صباح اليوم التالي، التقيت الأمين العام للجامعة محمود رياض الذي أخبرني أن ممثل فلسطين سيثير موضوع الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب من أجل الحصول على إدانة لإسرائيل وتنديد بها. اعترضت قائلاً: «إني لم أنتظر المؤتمر لكي أندد بها وهناك ناحية أخرى ينبغي التوقف عندها، وهي العلاقات مع المقاومة في جنوب لبنان، وإني أطمح إلى قرار بهذا الشأن». فأجابني بحدة بأن هذا الأمر مستحيل مبدياً استغرابه موقفي. وفيما كنا نتساجل، انضم إلينا وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل، وأبدى تفهماً لوجهة نظري وطلب منا التريث للمزيد من التشاور.

في جلسة العمل الأولى، في الثاني عشر من تشرين الثاني، التي بدأت بتحديد جدول الأعمال، اقترح رئيس وفد فلسطين إضافة بند يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية على العالم العربي، وعندما سأل رئيس الجلسة وزير خارجية تونس حبيب الشطي عما إذا كانت هناك ملاحظات، قلت: «إذا كان ممثل فلسطين يعني بالاعتداءات الإسرائيلية على العالم العربي، الاعتداءات التي حدثت أخيراً في جنوب لبنان، فإنني أعتبر أن إدراج هذا الموضوع من حق لبنان وحده. ولي موقف مبدئي في هذا الصدد وقد أرى من المناسب أن أثير موضوع الاعتداءات على جنوب لبنان ولكنني من حيث المبدأ لا أستطيع أن أسلم بأن فلسطين هي صاحبة الاختصاص في هذا الموضوع (...) إنني أعترض من حيث المبدأ وبشدة على أن يثار موضوع يتناول أرض لبنان من غير أن يثيره لبنان (...) أرجو أن أكون مفهوماً أن لبنان وحده هو صاحب الحق في إثارة هذا الموضوع».

تدخل وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية، وقال إنه «من الصعب أن يجتمع مؤتمر وزراء الخارجية العرب في هذه الظروف دون أن يعالج قضية العدوان السافر الهمجي الوحشي على جزء من الوطن العربي». وجدّد رئيس وفد فلسطين المطالبة بإدراج الموضوع مشيراً إلى أن العالم ينتظر «على الأقل أن نقول كلمة استنكار على الضحايا». أمام هذا الانقسام في الآراء، اقترح وزير الخارجية التونسية إجراء بعض الاتصالات خارج الاجتماع، ورفع الجلسة إلى ما بعد الظهر.

اجتمعنا، ممثلو لبنان وسوريا والسعودية والكويت والجامعة العربية، في جناح وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدّام، ومنذ اللحظة الأولى تبادل المجتمعون الاتهامات المبطنة، وتوتر الجو إلى أن جرى التوصل إلى اتفاق مرحلي بين مصر وسوريا. وبعدما انصرف الآخرون، تداولت مع خدّام في مسألة إثارة موضوع الجنوب في اجتماع الجامعة، وانحاز إلى وجهة نظري قائلاً: «ليس من المصلحة إثارة موضوع الجنوب لأن النتيجة معروفة مسبقاً. فهم لن يتعرضوا لمنظمة التحرير الفلسطينية في مقرراتهم، وإنهم يتساءلون عن موقفك ويتخوفون منه». وكنت قد ألمحت في بعض الأحاديث الجانبية إلى أنني سوف أمتنع عن التصديق على مجرد التنديد بإسرائيل لأني غير مستعد للاكتفاء بذلك، وسوف أنسحب من الجلسة، وقد أعقد مؤتمراً صحفياً. شعرت عندها بأن ضعف لبنان فيه قوة، وبأنني أكدت للجميع أننا لا نخشى أن يصيبنا أكثر مما أصابنا. فقلت لخدّام: «ماذا إذا لم يوافق الفلسطينيون على الانضباط والانسحاب من الجنوب؟ عندئذ ما من أحد في لبنان يستطيع أن يقف مكتوف اليدين». فأجابني بأنه يفهم ذلك، وأضفت: «إنني مضطر إلى أن أبحث عن

حلول بما فيه طلب قوات دولية». أبدى وزير الخارجية السورية تفهمه للموقف اللبناني مؤكداً دعم بلاده لنا ومتمنياً أن نبقى على اتصال.

بيد أنه حصل في اليومين التاليين ما جعلني أعيد النظر بموقفي الصارم حيال عدم إثارة موضوع الجنوب في اجتماع تونس، فقد استؤنفت الأعمال الحربية في الجنوب، في الثاني عشر من تشرين الثاني. وفي الثالث عشر منه، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً تضمن تهديداً صريحاً في حال حصول عمليات فدائية. كما أن رئيس الجمهورية أبلغني في اتصال هاتفي، صباح الرابع عشر منه، أن المقاومة الفلسطينية التي كان من المفروض أن تعطي جواباً واضحاً بنتيجة الضغط الذي مارسه الرئيس السوري حافظ الأسد شخصياً، لا تزال تتلكأ وتماطل. في ظل هذه المعطيات، اعتبرت أن عدم إثارة موضوع الجنوب في اجتماع المجلس هو ضعف لذلك أخذت المبادرة وطلبت إدراجه على جدول الأعمال ولكن مع إلقاء الضوء على المشكلة برمتها. ومما قلته في الجلسة السادسة:

في الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر تقدم السيد رئيس وفد فلسطين (...) بطلب مآله أنه يريد أن يدرج في جدول الأعمال موضوع الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وغير المحتلة، وكان لي حيال هذا الطلب موقف مبدئي سبق لي أن سلكته لدى مجلس الجامعة وهو أن أي موضوع يتناول أرض لبنان أو شؤون لبنان أو المواطنين اللبنانيين هو من اختصاص السلطة اللبنانية وحدها، (...) ويبدو أن البعض من الإخوان الكرام في المجلس قد استغربوا موقفي الذي اعتبروه أنه ينطوي على بعض التهرب (...)

في الواقع إننا لم ننتظر التئام هذا المؤتمر الكريم للبت بأعمال إسرائيل في جنوب لبنان، وقد بادرت قبل أن أترك بيروت إلى تونس لتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى رئيس مجلس الأمن (...) ولكن موقفي هنا في المؤتمر لم يكن يهدف إلى التنديد بردود الفعل الإسرائيلية خصوصاً أنها لم تصب الفلسطينيين في أرض لبنان بل أصابت مواطنين لبنانيين وقرى لبنانية وأرض لبنانية ومنازل لبنانية والغاية من موقفي أنه إذا كان لا بد من البحث في هذا الموضوع فلا يسعني تحسساً لواجبي الوطني وللمسؤولية الملقاة على عاتقي (...) أن أكتفي بهذه الناحية فقط من الموضوع في جنوب لبنان، بل لا بد من أن أتطرق إلى ناحية ثانية متلازمة مع هذه الناحية، وهي أمر المقاومة حالياً في جنوب لبنان والتي من شأنها حسب اجتهادات المجتهدين أن تعطي ذريعة أو حجة أو مبرراً للاعتداءات الإسرائيلية(...)

أسهبت في الجلسة نفسها في شرح الوضع في الجنوب مشيراً إلى ضرورة عدم التعامل بسطحية معه، ولافتاً إلى حركة المقاومة الفلسطينية المتفلتة من كل رقابة أو اعتبار للبنان

وسلامة أراضيه وأبنائه. وكشفت عن أننا «سعينا مراراً وتكراراً مع المقاومة الفلسطينية من أجل تأمين تنفيذ الاتفاقات المعقودة بالنسبة إلى جنوب لبنان والتي تقضي بالانسحاب والتوقف عن الأعمال العسكرية ضد إسرائيل انطلاقاً من هذه المنطقة، ولكن حتى هذه الساعة لم نستطع أن نحمل المنظمة على التنفيذ.» وحذّرت من استمرار الوضع على حاله لأن «إسرائيل تهيئ لنا في الجنوب مخططاً جهنمياً». وفي جلسات مجلس الجامعة احتدم النقاش، وحاول ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية التذاكي فاعتمدت أسلوباً لاذعاً وطلبت من «الدول العربية أن تقنع المقاومة بالالتزام بالاتفاقيات بأسرع ما يمكن اللهم إلا إذا أرادت الدول العربية وكانت لديها من الإمكانيات ما يمكنها من صد العدوان الإسرائيلي على الجنوب، وبالنظر لما سمعته يوم أمس فإنني أشك في أن تكون هذه الإمكانية متوافرة في الوقت الحاضر».

ختمت مداخلتي تلك بوضع الدول العربية أمام مسؤولية التقليل من الكلام العاطفي والإكثار من التفكير والعمل الجدي: «بصورة مختصرة أطلب التقليل من الإعلان عن الشعور والمزيد من التقيد بالالتزامات واحترام السيادة، وإنني لا أقول ذلك محبة وتعلقاً بكلمة السيادة من حيث إنها سيادة، أقول ذلك لأننا أمام خطر جسيم جدا».

رد رئيس وفد فلسطين على مداخلتي بالتأكيد على حق الفلسطينيين بالمقاومة العسكرية وتوجه بالقول إلى رؤساء الوفود العربية: «تعلمون أن البندقية الفلسطينية هي رمز وعنوان للنضال الفلسطيني، وهي رمز وعنوان لاستمرارية وحيوية القضية الفلسطينية، وبقدر ما هي أمانة في أعناقنا فهي أمانة في أعناقكم». أثارني الضرب الفلسطيني على الوتر العاطفي عند العرب الذي طالما شلّ قدرتهم على التفكير والتصرف بمسؤولية خصوصاً حيال لبنان. فطلبت حق الرد وبيّنت الكثير من تجاوزات الفلسطينيين وفي مقدمها إحكام الحصار على القرى الجنوبية الأمر الذي حدا ببعض اللبنانيين إلى التعامل مع إسرائيل ثم سألت بصوت عال عن جدوى البندقية الفلسطينية لقضية فلسطين مقارنة مع الثمن الباهظ الذي يدفعه اللبنانيون: «هل لكم أن تخبروني كم إسرائيلي قُتل؟ وكم منزل دُمّر؟ وما هي الأضرار التي ألحقتموها بالعدو؟ ومقابل ذلك ماذا تكبدتم وماذا تكبد لبنان من ضحايا؟ إن المصارحة أمر مهم في هذا الموضوع، إني أفهم أن إسرائيل لا ترغب في حل مشكلة الجنوب، لأنه بؤرة لاستنزاف الجهود العربية، وأخشى أن يكون بينكم رجال- لا أقول ذلك تشكيكاً بإخلاصهم- يعتقدون، خطأ أو صواباً، أن ورقة الجنوب يجب أن تظل بأيديكم وأن تلعبوا بها، وأصبح الجنوب بذلك رهينة تارة بين أيديكم وتارة بين أيدي إسرائيل». واحتدم الجدل أكثر، مما

حملنا على عقد الكثير من اللقاءات الثنائية إلى أن تمكنا من الاتفاق على نص قرار المؤتمر فيما يختص بالوضع في جنوب لبنان.

توجهت إلى باريس في الخامس عشر من تشرين الثاني لتمضية عطلة من ثلاثة أيام، قبل العودة إلى بيروت. وهناك دعوت إلى العشاء الرئيس السابق شارل حلو والوزير أسعد رزق ورئيس بعثة لبنان إلى الأمم المتحدة غسان تويني وجورج أبو عضل. وتحدثنا عن الأوضاع المطروحة على بساط البحث، وبدا جلياً أن همّ الرئيس حلو كان تبرئة ساحته من اتفاق القاهرة باعتبار أنه ليس مضراً وأن مضمونه لا يسيء إلى لبنان. وفي اليوم التالي، وكنت مصاباً بالزكام، سمعت في نشرة الأخبار أن الرئيس المصري أنور السادات أعلن عن رغبته في الذهاب إلى تل أبيب في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٧. لم أفاجأ كثيراً لأنني كنت أسمع عن اتصالات ولقاءات تجري في الكواليس بهدف تحقيق تفاهم أو تقارب ما بين مصر وإسرائيل. ومنذ لحظة سماع الخبر، بدأت أخشى تداعيات هذا الحدث التاريخي على لبنان. وكان حدسي السياسي الأول بأنه سيكون وبالاً علينا لأنه سيعقّد كل المسألة.

صباح الثامن عشر من تشرين الثاني، أجريت اتصالاً برئيس الجمهورية الذي وضعني في أجواء بيروت المتوترة من جراء إعلان السادات، وألحّ عليّ بالعودة إلى لبنان لمواجهة تداعيات زيارة الرئيس المصري لإسرائيل. فتعهدت بالعودة في اليوم التالي، لأن نظيري الفرنسي لوي دو غيرانغو كان دعاني إلى العشاء في الكي دورسيه مساء اليوم نفسه.

خلال المحادثات التي سبقت المأدبة، بدا دو غيرانغو متحفظاً حول زيارة السادات، وإن كان قد وصفها بالشجاعة. وفي رأيه، أن الرئيس الأميركي جيمي كارتر الذي شجع على القيام بها كان يرمي إلى إسقاط «حجة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة التي تحاول كسب عطف الرأي العام الأميركي على إسرائيل كبلد ضعيف مهدد بوجوده. فقيام السادات بهذه الزيارة يثبت أن أكبر دولة عربية تدعو إلى السلام بين العرب وإسرائيل». وسألني الوزير الفرنسي عن موقفنا من إرسال قوات دولية إلى الجنوب معرباً عن استعداد بلاده لتأييد هذا الطلب ودعمه إذا قررنا التقدم به، فأجبته بأنني أصبحت مستعداً للتفكير في هذا الموضوع ودراسته من جوانبه كافة. وقلت إنني أميل إلى الاعتقاد بأن من الضروري في أية حال أن يحصل وفاق مسبق بين اللبنانيين والفلسطينيين على الأقل لكي يسود الأمن في الجنوب. وأضفت أن موقف سوريا من هذه المسألة غير معروف ولا بد من أخذه بالاعتبار. وتفاديت أن أدخل مع نظيري الفرنسي في الأسباب التي تمنع لبنان في حينه من طلب مجيء قوات دولية للانتشار في جنوبها، وفي مقدمها عدم توافر توافق بين اللبنانيين على هذه النقطة.

القسم الخامس

عام التحولات الكبرى

شكّلت زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس، في التاسع عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٧٧، منعطفاً تاريخياً فاصلاً، كانت له انعكاسات مباشرة وخطيرة على لبنان. فحدث فيه ما يشبه انقلاب الصورة. إذ اهتز حبل الأمن ووقعت الاشتباكات، وتبدلت التحالفات، وصار الممنوع مطلباً، والمحظور حاجة. استحال خلال العام ١٩٧٨ تحالف سوريا و«الجبهة اللبنانية» عداء دموياً، وعداء سوريا و«الحركة الوطنية» والمنظمات الفلسطينية انقلب حلفاً راسخاً وإن كان حذراً، استمر حتى رحيل المقاتلين الفلسطينيين من بيروت عام ١٩٨٢.

أحدثت زيارة السادات زلزالاً في المعادلة اللبنانية. فسوريا وجماعة «الحركة الوطنية» والتنظيمات الفلسطينية اعتبروها خيانة عظمى وتنازلاً عن القضية الفلسطينية والحقوق العربية، وإضعافاً للجبهة مع إسرائيل. في المقابل، رأت «الجبهة اللبنانية» في الزيارة أنها فرصة ثمينة لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي الذي طال أمده وانعكست تداعياته بشكل سلبي على لبنان. وفي الواقع، لقد أعادت الأمور إلى نصابها الطبيعي لأن ما لم يكن طبيعياً هو حلف سوريا التي تفخر بكونها «قلب العروبة النابض» مع «الجبهة اللبنانية» أكثر نماذج اللبنانية شوفينية.

أما نحن جماعة الحكم المتمسكين بأهداب الشرعية ودولة القانون والمؤسسات فكنا في كلا الحالين نعاني من تحالفات فئات لبنانية مع سوريا غالباً ما كانت تأتي على حساب السيادة والانتماء الوطنيين. وكنت أقول للسوريين لا يجوز أن تتجاوبوا مع مطالب «الجبهة اللبنانية» أكثر مما تتعاونون مع السلطة الشرعية. وكنت أقول لمن كنت أجتمع بهم في تلك الفترة إن وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام لا يرى في لبنان إلا الكتائب فاتهمني هؤلاء بمحاولة تخريب علاقتهم مع سوريا. بعد زيارة السادات إلى إسرائيل، تدهورت العلاقة بين دمشق وجماعة «الجبهة اللبنانية»، ووقعت اشتباكات بين الطرفين، وصرت أجادل السوريين كيلا يستبعدوا حزب الكتائب و«الجبهة اللبنانية». فانتقلت بذلك في غضون سنة من النقيض إلى النقيض.

لقد انهارت خلال هذا العام أمامنا أحلامنا بإنقاذ البلاد من شبح الحرب والقتل والدمار من غير أن تكون لنا فرصة حقيقية للقيام بشيء أكثر فاعلية من محاولات إطفاء الحرائق التي كانت لا تكاد تنطفئ في مكان حتى تشتعل في آخر.

الفصل الأول

الزيارة الصدمة

عدت إلى لبنان في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٧، والإضراب يعم المناطق ذات الغالبية الإسلامية في بيروت وسائر المحافظات، احتجاجاً على زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في اليوم نفسه. وكان اليوم السابق شهد تظاهرات مستنكرة في شوارع بيروت وطرابلس وصيدا فيما تعرض مقر سفارة مصر لدى لبنان لقذيفة صاروخية أسفرت عن مقتل أحد حراسها المصريين. توجهت فور عودتي إلى القصر الجمهوري حيث كان المدير العام لوزارة الإعلام شارل رزق تدبر أمر تأمين نقل مؤخر لوقائع زيارة السادات إلى القدس والخطاب الذي ألقاه في اليوم التالي أمام الكنيست الإسرائيلي.

أصغينا بانتباه إلى الخطاب ولم نعلق عليه إلى أن انتهى السادات من تلاوته. أول تعليق كان من رئيس الجمهورية الذي قال: «ألم يكن بإمكان السادات قول هذا الكلام من القاهرة؟» ودار كلام بيننا حول جدوى هذه الخطوة التاريخية وانعكاساتها على لبنان. من جهتي، اعتبرت أن الحدث تاريخي بلا شك وفرصة مهمة لإيجاد حل للنزاع العربي - الإسرائيلي الذي ألهب منطقة الشرق الأدنى برمتها وليس فقط لبنان. لكنني رأيت، منذ البداية، أنه لا يمكن تعميمه على العالم العربي وأنه سيؤدي إلى خلق مشاكل في بعض الدول العربية ولا سيما لبنان بسبب تركيبته الديموغرافية المعقدة، والنفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به منظمة التحرير في الأوساط الإسلامية اللبنانية.

بعد زيارة السادات إلى القدس بيومين، دعاني الرئيس سركيس للعشاء في القصر الجمهوري بحضور رئيس مجلس النواب كامل الأسعد ورئيس الحكومة سليم الحص، وكان من

الطبيعي أن يدور الكلام بشكل أساسي حول هذه الزيارة وأبعادها وانعكاساتها. وأذكر أن الرئيس الأسعد اعتبر أن الزيارة ستدخل عنصراً مهماً إلى معطيات الأزمة اللبنانية وستسهّل الأمور. من جهتي، وافقته على أنها ستدخل عنصراً مهماً إلا أنها ستؤدي إلى عكس ما يتصوره أي إلى زيادة التعقيدات وإلى خربطة الوضع. في المقابل، كان رئيس الجمهورية أقل حماسة من الأسعد، وأقل تشاؤماً مني، فلم يستبعد احتمال أن تكون انعكاسات الخطوة إيجابية على لبنان كما احتمال أن تكون مضرة، وإن كان تهيبه لحراجة الموقف كبيراً. أما الرئيس سليم الحص فلم يشارك كثيراً في النقاش ولم يتخذ موقفاً واضحاً.

لم أكن في صدد إعطاء رأيي الخاص من عملية السلام في الشرق الأوسط بل أحلل الوضع وأستشرف التداعيات. رأيت في حينه أن سير العملية بهذه الطريقة لا يمكن أن يؤدي إلى السلام المنشود، على الأقل في ظل المعادلات التي كانت قائمة، لأن المسألة معقدة وتحتاج إلى تحضير متأن ووافٍ للتمكن من إحلال سلام عادل وشامل طويل الأمد. ورأيت منذ زيارة السادات أن مضي مصر في مشروع التسوية مع إسرائيل سيؤدي إلى ردود فعل في بعض الدول العربية وبخاصة في لبنان حيث توقعت أن يستاء الفلسطينيون المسلحون من تجاهلهم ويصعّدون من مستوى عملياتهم ضد إسرائيل انطلاقاً من الجنوب اللبناني. وكنت أخشى - وقد صحّ توقعي- أن تعمد سوريا، الرافضة بشدة للتسوية المنفردة التي تجاهلتها أيضاً، إلى احتضان الفلسطينيين وأن يشجع عقد أي صلح مع إسرائيل أركان «الجبهة اللبنانية» على سلوك هذا الطريق، وفي تصورهم أنه بالنتيجة الحل الذي يفرض نفسه عاجلاً أم آجلاً، معتبرين أنه سوف يكون في مصلحة لبنان وشعبه. وهذا بخلاف رؤيتي للأمور ولتوقعاتي الخاصة. إذ كنت أرى في هذا الصلح المنفرد بواعث تأزيم للوضع اللبناني والإقليمي معاً آخذاً بعين الاعتبار حساسية مجتمعاتنا تجاه الدولة العبرية.

ليل الثاني والعشرين من تشرين الثاني تلقيت اتصالاً هاتفياً من الوزير السوري عبد الحليم خدّام كشف لي خلاله عن رغبته في القيام بزيارة غير معلنة إلى قصر بعبدا للتداول في مسألة زيارة السادات والمستجدات. صباح اليوم التالي، حضر إلى القصر الجمهوري خدّام برفقة ناجي جميل وحكمت الشهابي واجتمع بالرئيسين سركيس والحص وبي. ودار الحديث عن زيارة الرئيس السادات إلى القدس، وتميز كلام المسؤولين السوريين بالعنف تجاه مصر ورئيسها، فيما نحن أبدينا تفهماً للهواجس السورية لكن دون الوقوع في التطرف. وأظهر المسؤولون السوريون قلقهم مما قد يجري في الجنوب ومن احتمال حصول ردود فعل إسرائيلية ضد المقاومة.

ثم حضر المسؤولون الفلسطينيون أبو عمّار، وأبو جهاد، وأبو ماهر وتطرق الحديث إلى

ضرورة رفع مستوى التفاهم والتنسيق في الفترة الحرجة التي تجتازها منطقة الشرق الأدنى. واستفدتُ من المناسبة لأعيد التذكير بضرورة تطبيق اتفاق شتورا الذي كنا توصلنا إليه في الصيف السابق والقاضي بإدخال وحدات من الجيش اللبناني إلى المناطق الجنوبية لضبط الأمن والإمساك بالوضع.

صباح الثامن والعشرين من تشرين الثاني، تلقيت دعوة من الخارجية المصرية للمشاركة في القاهرة في اجتماعات تحضيرية لمؤتمر جنيف المقرر عقده ابتداء من الثالث من كانون الأول ١٩٧٧. وطلب الوزير بطرس غالي من القائم بالأعمال اللبناني لدى العاصمة المصرية أن ينقل إليّ تحياته الشخصية، وكنت تعرفت إليه في مصر قبل دخولي ودخوله حقل السياسة، يوم زرتها محامياً في منتصف الخمسينات.

بعد نحو ساعة، زارني القائم بالأعمال الليبي الذي كان طلب مني مقابلة عاجلة، وسلمني رسالة من وزير خارجيته يحثني فيها على تأييد مسعاه لعقد اجتماع عربي طارئ على مستوى القمة أو مستوى وزراء الخارجية، في العاصمة الليبية، في غضون أسبوع. تسلمت الرسالة، وتحفظت عن الإجابة. طبعاً، لم يكن وارداً الذهاب إلى القاهرة، لكن في المقابل كان علينا التريث والترقب قبل تقرير مشاركتنا أو عدمها في الاجتماع الذي دعت إليه ليبيا. فإذا قررت غالبية الدول العربية تلبية الدعوة إذّاك لا يعود بإمكاننا أن نتغيب. لذا أجريت خلال ذلك اليوم اتصالات مع سفراء الدول العربية الأساسية والأمم المتحدة. اتصلت بسفير الاتحاد السوفياتي وحددت له موعداً في اليوم التالي، ثم استقبلت بعد الظهر سفير الولايات المتحدة ريتشارد باركر الذي كان يحمل لي رسالة من وزير الخارجية الأميركية سيروس فانس، وتبادلت معه وجهات النظر حول التحضيرات لمؤتمر جنيف الذي كانت واشنطن متحمسة لعقده من أجل حل النزاع في الشرق الأدنى. كما طلبت من باركر أن ينقل إلى إدارته نصيحة بإجراء اتصالات مع الاتحاد السوفياتي والمملكة العربية السعودية وبتأجيل انعقاد اجتماع القاهرة.

في اليوم التالي، حضر سفير الاتحاد السوفياتي في الموعد المحدد، وجدّد الإعراب عن الصداقة التي تتمسك بها بلاده مع الدول العربية والدعم الذي توفره للقضية الفلسطينية. وقال إن موسكو لم تتخذ موقفاً رسمياً بعد من مبادرة السادات لكنه أشار إلى أن الاتجاه سلبي. ثم استقبلت القائم بالأعمال في السفارة المصرية الذي جاء يشكو التهجم الحاد الذي كان بعض الصحافة اللبنانية يشنه على بلاده، مبدياً خشيته على سلامته وسلامة سائر الموظفين المصريين. فوعدته بأننا سنولي سفارة بلاده الاهتمام اللازم لحمايتها من كل اعتداء.

اجتمعت في الثلاثين من تشرين الثاني بالسفيرين السعودي والكويتي ولمست تحفظهما حيال القمة التي تدعو ليبيا إلى عقدها في عاصمتها طرابلس. ووعداني بالعودة قريباً لوضعي في أجواء بلديهما من الاجتماعين المقترحين في طرابلس والقاهرة. ومساءً، تناولت طعام العشاء إلى مائدة الوزير السابق هنري فرعون بحضور السفير الأميركي الذي بادرني بالقول إن وزير خارجيته سيروس فانس قرر أن يعمل بنصيحتي ويجري الاتصالات التي أشرت إليها من أجل إرجاء اجتماع القاهرة.

يوم الجمعة في الثاني من كانون الأول ١٩٧٧، طلب السفير السعودي علي الشاعر الاجتماع بي لإبلاغي موقف خارجية بلاده، وعندما التقينا نقل إليّ بأن بلاده «ترحب بانعقاد اجتماعات عربية على مستوى القمة طالما أنها تضم الجميع». ودعا إلى التنبه والوعي وبذل الجهود اللازمة لاحتواء التأزم وتفادي الانفجار. في التاسعة من صباح اليوم التالي اتصل بي السفير الأميركي طالباً مقابلتي بصورة عاجلة لكي ينقل لي رسالة من وزير الخارجية سيروس فانس. وبعد ساعة ونصف، استقبلته في قصر بسترس حيث قال إلي إن فانس مبعوث من الرئيس جيمي كارتر إلى الشرق الأوسط في مهمة تشاور واتصالات، و«قد قرر أن يزور لبنان في الثالث عشر من كانون الأول، وهو يتمنى أن يُحدّد له موعد صباح ذلك اليوم مع الرئيس سركيس ومعك».

توجهت إلى قصر بعبدا حيث تناولت طعام الغداء مع الرئيس الياس سركيس بحضور الرئيس كميل شمعون الذي أثار مسألة الوجود الفلسطيني المسلح معتبراً أن إيجاد الحل لهذه المشكلة يجب أن يكون مقدمة لكل حوار سياسي. وأضاف: «على الأقل يفترض أن تنسحب العناصر المسلحة الفلسطينية كلها وبخاصة تلك المنتشرة في الجنوب قبل البحث في إقامة الحوار. في أية حال، قد يكون من الأفضل انتظار السنة الجديدة وتبلور التسوية المصرية-الإسرائيلية قبل التفكير بالحوار». فأجبته: «كيف ترى أن الانتظار يسهّل الحل للأزمة اللبنانية؟ لنقارب الموضوع من زاوية مختلفة. اليوم، الفريق الآخر منشغل لا بل قلق كثيراً مما يجري بين مصر وإسرائيل. وأعتقد أنه إذا دخلنا في عملية حوار معه في هذا الظرف فلن يدخل في تعقيدات مطالبه المزمنة من مثل قانون الجنسية والوجود المسلح الفلسطيني إلى ما سوى ذلك من مواضيع خلافية. لنُقم الآن حواراً من أجل التوصل إلى وفاق سياسي وأرضية مشتركة ونقاط تفاهم حول كل هذه المواضيع».

أصغى الرئيس شمعون بانتباه إلى ما قلته وقال: «من المهم أن نقارب المسألة من هذه الزاوية، دعني أفكر في ما قلته». وبدا لي أن الرئيس سركيس أيضاً مهتم بوجهة نظري وإن كان غير واثق

من جدوى محاولة التوصل إلى وفاق سياسي في ذلك الظرف. فهو يعتبر أن الحوار من أجل وفاق، كي ينجح، يجب أن يتم بمعزل عن الضغوط الخارجية والتوتر الذي يتسبب به الظرف الإقليمي. وقد أوضحت له لاحقاً وجهة نظري قائلاً له: «فور اتضاح اتجاهات الدول العربية من مسألة التسوية المصرية مع إسرائيل، علينا الانكباب على موضوع الوفاق الداخلي. لا يمكننا الفشل في كل مكان: في الجنوب، في الجيش، في إيجاد الحل، وفي تحقيق الوفاق، وهذا الأمر الأخير قد يكون الأقل صعوبة. إن الحكم يبدو متعثراً أو حتى عاجزاً ولا بد من فتح كوة ما».

عشية الثالث عشر من كانون الأول، موعد زيارة سيروس فانس، اتصل بي وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدّام وشعرت من حديثه بأنه كان يرمي إلى إشاعة جو من التصلب لدينا قبل مجيء فانس. صباح اليوم التالي، وصل وزير الخارجية الأميركية سيروس فانس إلى لبنان في زيارة هي الثالثة له خلال سنة ١٩٧٧. اختلى الرئيس سركيس بفانس مدة أقل من ساعة ثم انضممنا، الرئيس سليم الحص وأنا، إلى الاجتماع. ودار الحديث حول اجتماعات القاهرة، وتساءل رئيس الدبلوماسية الأميركية عن موقفنا من حضورها. كما ألح علينا بالاستعداد للمشاركة في مؤتمر جنيف ملمحاً إلى أن هناك مسعى دولياً لإيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وتطرقنا إلى موضوع زيارة أنور السادات للقدس، وبدا وزير خارجية الولايات المتحدة مسروراً بها ومتفائلاً حيال إمكانية تعميمها على الدول العربية الأخرى. فقلت له بأن هذه المسألة أصعب مما يتوقع، وأضفت: «لن تستطيعوا أن تسوقّوها في العالم العربي».

وأذكر أن السكرتير في الخارجية، سمير مبارك الذي كان خير مساعد لي في تلك الفترة، سألني بعد نحو أسبوعين عن زيارة وزير الخارجية الأميركية سيروس فانس إلى لبنان: «هل ستلصق بنا الولايات المتحدة الفلسطينيين؟» فأجبته: «كل العالم يحاول إلصاقهم بنا».

انتهى العام ١٩٧٧، بتبلور حركة رفض عربية قوامها سوريا، وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد جرت اتصالات سورية بعيدة من الأضواء بالشخصيات السنية التقليدية مثل رئيس التجمع الإسلامي شفيق الوزان، والرئيسين صائب سلام ورشيد الصلح، لحثها على اتخاذ مواقف تدين زيارة السادات ومبادرته نحو إسرائيل. علمتُ فيما بعد أن السوريين لم يلقوا التجاوب الذي توقعوه من القيادات السنية، باستثناء الرئيس رشيد الصلح الذي دعا، في الثامن والعشرين من كانون الأول، إلى إقامة تنسيق عسكري كامل مع سوريا، وتعاون نيابي وتوحيد للقوانين بين البلدين.

في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٨، تلقيت اتصالاً هاتفياً من نظيري السوري

دعاني فيه إلى زيارة سوريا للتباحث في المستجدات الإقليمية الدقيقة، واتفقنا على أن أقوم بالزيارة بعد يومين. استقبلني خدّام، في اليوم المحدد، وعقدت معه اجتماعاً دام ثلاث ساعات تطرقنا فيه إلى الأوضاع الراهنة، وبدا لي يومذاك غاضباً ومستاء وقلقاً جداً من تداعيات زيارة السادات للقدس وقال: «هذه الزيارة تندرج في إطار مخطط مدروس وليس نزوة من السادات. نحن قادمون على زمن السيطرة الإسرائيلية في المنطقة، لقد حاولنا أن نخلق جبهة جدية عبر لقاء طرابلس كيلا نصبح جميعاً عمالاً للاقتصاد الإسرائيلي، لكننا اختلفنا مع العراق الذي اقترح تشكيل جبهة قومية تقدمية والعمل على إسقاط قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ فأفهمنا العراقيين أن هذا الموقف يخدم السادات ويلغي الدور السوفياتي وبالتالي، نخسر دعم السوفيات». ولفت خدّام إلى الإحباط الذي كان الفلسطينيون يشعرون به ووصف حالتهم بأنها «تمرد، ومرارة، وعدم ثقة وحقد، إنهم مترجرجون كأن زلزالاً ضربهم. لقد عملنا على التخفيف من التناقضات بين منظماتهم ونعمل على التنسيق الوثيق معهم. أما الأردن فموقفه سليم ولكن المستقبل معه غير مضمون لا من هنا ولا من هناك. بالنتيجة العالم العربي سيتمحور حكماً سواء حولنا أو حول مصر».

انتقلنا، أنا وخدّام، بعد هذا اللقاء، إلى مقر الرئاسة السورية حيث اجتمعنا بالرئيس حافظ الأسد. وظهر الأخير يومذاك بمنتهى الإيجابية حيال لبنان على رغم أن الظرف حرج والمنطقة عرضة لتبديلات جذرية. وتكلمنا عن ضرورة إعلان برنامج واضح لمتابعة تنفيذ اتفاق شتورا والبحث في الوفاق الوطني، على أن يجري تعديل القوانين المطلوب تعديلها في إطار الإصلاح السياسي ثم يتم تشكيل حكومة جديدة. وتطرقنا إلى بعض الأسماء السنية المرشحة لتشكيل الحكومة العتيدة فأبدى الأسد تخلياً عن اسم تقي الدين الصلح ورفضاً تاماً لتكليف صائب سلام أو رشيد الصلح وموقفاً غير إيجابي تجاه الرئيس الحص عندما أشدت بأدائه. ولاحظت أن اسم الوزير السابق مالك سلام مطروح جدياً لديه وإن لم يكن مرشحه الأول لتشكيل الحكومة العتيدة.

خرجت من الاجتماعين مع الأسد وخدّام بانطباع أن السوريين في صدد التحالف تكتيكياً مع منظمة التحرير الفلسطينية، بعدما أخذ الرئيس المصري خيار التفاوض المباشر مع إسرائيل، ولكنهم غير راغبين في التخلي عن «الجبهة اللبنانية». وكان المهم بالنسبة إليّ ألا يجرهم تحالفهم مع منظمة التحرير والاتحاد السوفياتي إلى القتال ضدنا.

عملت مع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة خلال النصف الثاني من كانون الثاني والأسبوع الأول من شباط ١٩٧٨، على موضوعين: بلورة أسس عملية الوفاق الوطني، وحث الأسرة الدولية على إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية لا يكون على حساب لبنان. وعقدنا نحن الثلاثة اجتماعات عدة في هذا الإطار، بعيداً عن الأضواء. وكنا نرمي إلى التوصل إلى صيغة وفاقية تتبناها الحكومة

وتعلنها. وتطرقنا إلى مسائل خلافية مثل كيفية تسمية رئيس الوزراء، وتوحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية، وإلغاء الطائفية السياسية. وفي موضوع تسمية رئيس الوزراء، طرح على المناقشة احتمالان: إما أن ينتخب في مجلس النواب بالأكثرية العادية، على ما جاء في «الوثيقة الدستورية» التي اتفق عليها الرئيسان سليمان فرنجية ورشيد كرامي في شباط ١٩٧٦، أو أن يتم اختياره بنتيجة استشارات نيابية ملزمة يجريها رئيس الجمهورية مع أعضاء مجلس النواب. وكان ميلنا، الرئيس سركيس وأنا، للخيار الثاني ولم يكن رئيس الحكومة معارضاً له. ولكننا اختلفنا في وجهات النظر مع الرئيس الحص في الموضوعين الآخرين، توحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية، وإلغاء الطائفية السياسية، لعدم ملاءمة الواقع اللبناني لهذين الطرحين. فمنذ دخولي معترك السياسة في العام ١٩٥٩، وأنا أسمع سياسيين يطالبون بتحقيقهما وبعد قرابة نصف قرن من المطالبة، أرى أنهما أبعد ما يكونان عن التحقيق.

أما بالنسبة إلى المسألة الفلسطينية، فقد أعطيت توجيهات لبعثاتنا الدبلوماسية في العواصم الكبرى بأن تصب جهودها في خانة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية لا تكون له انعكاسات سلبية على الواقع اللبناني. وقد وجهت أيضاً برقية لرئيس بعثة لبنان لدى الأمم المتحدة غسان تويني في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٨، طالباً إليه وكذلك إلى السفير اللبناني في واشنطن نجاتي قباني أن يستطلعا «آراء من ستتصلان بهم في الأحداث، وتصوراتهم بالنسبة إلى المنطقة والتطورات المقبلة، مركزين في أحاديثكما على موضوع التوطين، وفقاً لما جاء في رسالة فخامة الرئيس، مستوضحين تفكيرهم في إطار أي حل يرونه، علماً بأن لبنان يؤيد إعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير»[٧].

ترافقت الاجتماعات في القصر الجمهوري مع حملة اتصالات واسعة أجريتها مع الرئيس صائب سلام ثم مع الرئيس رشيد الصلح، ومع الرئيسين سركيس وشمعون في بعبدا من أجل بلورة رؤية حول موضوع الوفاق بين اللبنانيين. كانت البداية مشجعة، ولكن الجو توتر في البلد على إثر شيوع أخبار عن وصول شحنات أسلحة إلى مرفأ صور، وظهور من جديد لعناصر فلسطينية مسلحة، ما أدى إلى تنامي القلق لدى أحزاب «الجبهة اللبنانية» حيال هذين المعطيين. وقد جعلتني هذه المستجدات أستاء وأتوقع فشل المحاولات الجارية لحل الأزمة، لكن الأخطر الذي لم يكن في الحسبان هو أحداث الفياضية في السابع من شباط ١٩٧٨ التي قلبت الأمور رأساً على عقب وشكّلت منعطفاً خطيراً في مسار الحرب اللبنانية.

٧ – من محفوظات غسان تويني: القرار ٤٢٥، **المقدمات، الخلفيات، الوقائع، الأبعاد**، تحقيق فارس ساسين، دار النهار، ١٩٩٧، ص ص ٣٥-٣٦.

الفصل الثاني

أحداث الفياضية

عند العاشرة والثلث من صباح السابع من شباط ١٩٧٨، دخلت والرئيس سركيس إلى مكتبه بعد انتهاء مراسم تسلم أوراق اعتماد سفير فنزويلا. وما هي إلا لحظات حتى دخل أحد مساعدي الرئيس وأبلغنا خبر وقوع حادث إطلاق نار بين قوات الردع العربية وعناصر ثكنة الفياضية في الجيش اللبناني. اتصلت على الفور برئيس الأركان وأمرت بوقف فوري وصارم لإطلاق النار. وعندما بلغتني حصيلة الاشتباكات وجدتها ثقيلة ومثيرة للقلق: أربعة عشر قتيلاً وثمانية وعشرين جريحاً سوريا، وجريح لبناني واحد. اهتممت بوضع الجرحى السوريين بإرسال عشرة منهم إلى المستشفى العسكري اللبناني. وأمضيت الليل إلى جانب الرئيس سركيس ومستشاريه نبحث في سبل تهدئة الأوضاع وتجنب التصعيد. فاتصلت مساء بنظيري السوري مصطفى طلاس، فيما اتصل رئيس الجمهورية بنظيره حافظ الأسد، وكان جواب الأخير هادئاً لا بل مطمئناً: «لا تقلق، هذه حادثة يمكن أن تقع بين جيشين. وعلى كل حال فالجنود السوريون هم أبناؤك كالجنود اللبنانيين. اعمل ما يطيب لك».[8] وبدا لنا أنه كان لا يزال يجهل فداحة الخسائر في صفوف جيشه.

قضينا الليل نفكر ونحلل ونبحث عن المخرج المشرف للجيشين، وارتأينا أن أفضل تسوية ممكنة تأليف لجنة عسكرية لبنانية-سورية لإجراء التحقيق. واتفقنا على عقد اجتماع صباح اليوم التالي في القصر الجمهوري يضم رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ووزير الدفاع،

٨ - بقرادوني كريم، السلام المفقود، ص ١٤٧.

وقائد الجيش، ورئيس الأركان، ومدير المخابرات لوضع الاقتراح في صيغة عملية من أجل عرضها على الجانب السوري.

عند الساعة العاشرة من الثامن من شباط، وكنت لا أزال في مكتبي في وزارة الخارجية، سمعت دوي القذائف المتساقطة على ثكنة الفياضية ومحيطها. اتصلت برئيس الجمهورية فأخبرني أن القوات السورية تقصف مراكز الجيش، وأن الوضع خطير للغاية، وأنه اتصل بالرئيس الأسد الذي كان جوابه: «الحادث بمنتهى الخطورة. وهو ليس اشتباكاً بل مجزرة، إنه فخ مقصود نصب للجيش السوري لا حادثة عرضية. وقضية كهذه تثير نقاط استفهام عديدة، ولن أتساهل فيها (...) لا أستطيع الصفح عن الذين يطلقون النار على جنودي، إن هيبة الجيش السوري كلها في الميزان».[9] وعندما اقترح الرئيس سركيس تشكيل اللجنة العسكرية المشتركة للتحقيق، رد الرئيس السوري: «قائد الجيش اللبناني يعرف المسؤولين لكنه يحاول التملص، فيخترع المخارج والمبررات، وتأليف لجنة تحقيق هو أحد هذه الاختراعات، قائد الجيش يريد حلاً على الطريقة اللبنانية يبرئ فيه المذنبين. هذا مرفوض من جانبنا، عليه أن يكون مستعداً لتسليمنا الضباط اللبنانيين المذنبين، ولإعدام بعضهم بالرصاص».[10]

لم أكن بحاجة إلى هذه التفاصيل لكي أعرف أن الوضع أخطر مما توقعت في اليوم السابق، فصوت رئيس الجمهورية المرتبك خير دليل على أننا أمام مأزق حرج. وفي غضون ساعة، بدأت دائرة القصف السوري تتسع لتشمل وزارة الدفاع وطريق القصر الجمهوري. وازدادت حدة الاشتباكات بين القوات السورية من جهة والجيش اللبناني وميليشيا الكتائب والأحرار من جهة ثانية. اتصلت مجدداً بوزير الدفاع السوري مصطفى طلاس فشعرت بأن لا تعليمات واضحة لديه، وأخبرته عن الحال المتردية السائدة عندنا، وطلبت منه التحرك لإيقاف القصف، فوعدني بمراجعة الرئيس الأسد.

عند الثانية عشرة، انتقلت إلى منزلي، القريب من الخارجية، نظراً للتسهيلات المتوافرة لدي لإجراء الاتصالات الهاتفية، وتابعت منه التطورات الميدانية: الاشتباكات اندلعت في كل مكان، في سن الفيل، وعين الرمانة، والشياح، غيرها. ولم أستطع الوصول إلى القصر الجمهوري قبل الخامسة من بعد الظهر، وقد توجهت إليه برفقة المحامي كريم بقرادوني في سيارة صغيرة من دون مواكبة، وبدّلنا طريقنا أربع مرات بسبب القصف والاشتباكات، وتعرضنا لأكثر من رشق ناري. انعقد مجلس الوزراء في السادسة، وطرحت أفكار عدة منها

٩ - المرجع نفسه.
١٠ - المرجع نفسه.

إيفاد شخص من قبل الرئيس سركيس إلى سوريا لكي يبحث مع الرئيس السوري في السبيل المؤدي إلى إيقاف التردي الأمني، وجرى التداول باسم كريم بقرادوني للقيام بالمهمة. قضيت الأمسية في القصر الجمهوري حتى العاشرة ليلاً، مجرياً سلسة اتصالات بالمسؤولين السوريين ناجي جميل وحكمت الشهابي لأن الوزير عبد الحليم خدام كان لا يزال في الخليج.

كما تخاطب الرئيسان اللبناني والسوري نحو ساعة عبر الهاتف، ولم يتمكن سركيس من تليين موقف الأسد الذي بقي مصراً على تسليمه الضباط اللبنانيين للمحاكمة مهدداً باحتلال ثكنة الفياضية إن لم نمتثل. وفور وصول خدام إلى دمشق، اتصل بي وأعلمني بنيته في المجيء إلى بيروت صباح اليوم التالي لكي نبحث في وسائل الخروج من المأزق. وتحادثت عبر الهاتف أيضاً مع رئيس حزب الوطنيين الأحرار كميل شمعون ورئيس حزب الكتائب بيار الجميل اللذين رفضا الانصياع للشروط السورية وأعلنا عن تأييدهما للجيش اللبناني ورفضهما لكل ما يمكن أن ينال من معنوياته.

صباح التاسع من شباط، اتصل بي رئيس الجمهورية وأعلمني أن السوريين اتصلوا به وأخبروه أنهم عدلوا عن المجيء إلى لبنان، وأنهم ينتظروننا في دمشق. وبعد تشاور حول صعوبة الوضع والتصلب السوري، اقترح الرئيس سركيس أن نستعين بالرئيس سليمان فرنجية المقرب من الرئيس السوري، ونطلب منه الذهاب إلى سوريا علّه ينجح في تهدئة الوضع. وافق الرئيس السابق للجمهورية دون تردد على الاقتراح وسرعان ما حضر إلى قصر بعبدا، ومنه انطلقنا، الرئيس فرنجية وأنا، برفقة قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب، في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين، بعدما أجرينا سلسلة اتصالات للتحقق من سلامة الطريق. وفور وصولنا إلى دمشق اجتمعنا بعبد الحليم خدّام وناجي جميل، وحكمت الشهابي، وبعدما تناولنا طعام الغداء معهم، انتقلنا، من دون الشهابي، للاجتماع مع الرئيس السوري.

ساد المحادثات مع الأسد جو من التصلب والحزم ولكن بكياسة واضحة. استغربت في الواقع جرأة الرئيس فرنجية الذي لم أكن أتوقع منه مواقف حادة كتلك التي أخذها، وفي المقابل، لم أنتظر أن يكون الرئيس الأسد بالتشدد الذي بدا فيه مع الرئيس فرنجية، فقد كنت أتوقع أن يكون أكثر تجاوباً أو تساهلاً معه، ولو في الشكل على الأقل. أذكر جيداً أنني فوجئت بالأمرين معاً. وقد لاحظت على رغم ذلك أن فرنجية محبوب جداً في دمشق. أما الحجة التي بنيت عليها دفاعي أمام المسؤولين السوريين فكانت: «إذا كان هناك مخطط، على ما تقولون، يستهدف لبنان وسوريا فيجب ألا نقع في الشرك، لأنه في حال وقع الاصطدام العسكري فكلنا خاسرون. إذ ذاك ستتبدد الشرعية اللبنانية وتصبح في مهب الريح، وسيكون الدور السوري

في لبنان موضع تساؤل وإعادة نظر. أعتقد أنها مغامرة كبيرة. إن هناك حدوداً لا يمكننا تخطيها، وإلا فسنتعرى، الرئيس سركيس ونحن».

كان جواب السوريين إنه ليس بإمكانهم عدم القيام بخطوة ردعية و«إلا فستسقط هيبة جيشنا ونتعرى جميعاً». عندما تركنا الرئيس السوري، اجتمعنا بخدام، وحاولتُ هنا أن أفتح ثغرة في جدار التصلب السوري، فقلت: «إذاً، هناك حاجة إلى إيجاد حل وسط بين وجهتي النظر اللبنانية والسورية». وأضفت أن المخرج المطلوب التوصل إليه يجب ألا يتم على حساب الجيش اللبناني وإن كان من ثمن فيمكن التوجه نحو «الجبهة اللبنانية». لاحظت أن الفكرة الأخيرة قد أغوت نظيري السوري، فتكلم مع الرئيس السوري بشأنها ونال موافقته عليها. واتفقنا على أن يقوم الرئيس فرنجية بإقناع «الجبهة اللبنانية» بأن تأخذ على عاتقها أمر كسر الاحتقان فتجتمع وتصدر بياناً تؤيد فيه الدور السوري في لبنان وتطلب محاكمة المذنبين. لدى خروجنا، اندفع الصحافيون نحو الرئيس فرنجية الذي رفض الإجابة على أسئلتهم قائلاً: «اسألوا الوزير بطرس». أما أنا فاكتفيت بالقول: «قابلنا سيادة الرئيس حافظ الأسد وبحثنا معه في أمور عدة، ونقلنا إليه رسالة من الرئيس الياس سركيس، وحملنا جواباً عنها، وكانت مقابلة مفيدة للغاية».

عدنا مساء إلى قصر بعبدا، واجتمعنا على الفور برئيس الجمهورية، ولخصنا له ما جرى معنا في العاصمة السورية. وقال الرئيس فرنجية للرئيس سركيس إن الأسد يريد الحصول على تعويض سياسي عن طريق إصدار بيان من «الجبهة اللبنانية» تعلن فيه أن ثقتها بالسياسة السورية ما تزال كاملة. وأوضح أن «من شأن البيان أن يعطي حافظ الأسد غطاء على الصعيدين العربي والدولي، لأن العراق قال إن لا أحد يؤيد الوجود العسكري السوري في لبنان، لا المسيحيون، ولا المسلمون، ولا الفلسطينيون، وإن إسرائيل هي التي تشد الخيوط من وراء الستار». نظر إليّ الرئيس سركيس فأكدت من جهتي صواب التحليل الذي قدمه سلفه. أمضيت ليلتي تلك في القصر الجمهوري تفادياً للتجول تحت القصف ولأننا اتفقنا، الرئيسان سركيس وفرنجية، وأنا، على استكمال المشاورات، صباح اليوم التالي، في قصر بعبدا قبل توجه الرئيس فرنجية إلى اجتماعه مع أركان «الجبهة اللبنانية».

وبالفعل أصدرت «الجبهة اللبنانية»، في العاشر من شباط، البيان المتوقع منها، وفيه أبدت أسفها للحوادث الأخيرة «خصوصاً أنها تجري مع قوات صديقة دخلت لبنان بموافقة سلطاته الشرعية»، وطالبت الجبهة بلجنة تحقيق مشتركة «لتحديد المسؤوليات واتخاذ ما يلزم من إجراءات». إثر صدور البيان توقفت الاشتباكات، واجتمع أركان الجبهة برئيس الجمهورية،

وطالبوا بإجراء المحاكمة في لبنان ومن قبل قضاة لبنانيين، وبألا يُحكم على أحد من العسكريين بالإعدام. وعندما اقترح كميل شمعون وبيار الجميل على الرئيس سركيس التوسط لدى واشنطن لكي تضغط على دمشق، قرأ عليهما البرقية التي وردتنا من وزير الخارجية الأميركية سيروس فانس وقد أعرب فيها عن قلق بلاده من التدهور الأمني في لبنان وعن اعتقاده بأن «تعاوناً وثيقاً بين سركيس والأسد هو مفتاح الحل للأزمة الراهنة».

اتصلت بعد ظهر اليوم نفسه بعبد الحليم خدّام لإطلاعه على بيان «الجبهة اللبنانية» ولكي أشرح له أن عليه ألا يتوقع تسليم سوريا المتهمين لكي يحاكموا خارج لبنان. فاستمهلني بعض الوقت لكي يبحث الموضوع مع الرئيس حافظ الأسد. ثم ما لبث أن اتصل بي ليعلمني بأنه سيأتي في اليوم التالي إلى لبنان لإجراء مزيد من المشاورات. اعتبرت هذا التطور علامة إيجابية تضاف إلى علامات إيجابية أخرى أبرزها صمود وقف إطلاق النار. بناء على هذه المعطيات، قررت أن أمضي ليلتي في منزلي الذي ما إن وصلت إليه حتى تلقيت اتصالاً من القصر الجمهوري يفيدني بأن خدام خابر الرئيس سركيس وأكد له حضوره إلى لبنان.

صباح السبت في الحادي عشر من شباط، اتصل قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب بقصر بعبدا وأبلغنا أن السوريين لن يأتوا ما لم يحصلوا على ضمانات مسبقة. فطلبت إليه بأن يوافينا لكي نبحث في المسألة. في هذا الوقت، اتصل بي عبد الحليم خدّام وسألني:

– أخ فؤاد، هل بإمكانك أن تضمن اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة؟

– اشرح لي تماماً ما تقصد، اطرح أسئلة واضحة ومحددة لأجيبك من غير أن يحصل التباس.

– نريد لجنة تحقيق مختلطة تجري تحقيقاً جدياً وسريعاً، وتؤدي إلى أحكام سريعة بالإعدام.

– نحن مصممون على إجراء تحقيق جدّي، وفعّال وفق القوانين اللبنانية تقوم به لجنة مختلطة. أما بالنسبة إلى العقوبات فلا يمكنني أن أقوم مقام المحكمة. لا يمكنني أن أضمن لك سوى أمر واحد: إجراء تحقيق جدي. إذن، لا التزام من جهتنا بعقوبات، ولا بإدانات لأن هذا شأن القضاء، يجب أن يكون هذا الأمر واضحاً. ليس بإمكاني الالتزام بذلك، ولا حتى الدولة اللبنانية، ولا أي شخص.

طلب خدّام بعض الوقت لاستشارة الرئيس الأسد. ثم اتصل بنا بعد نحو نصف ساعة، وقال لي: «إننا في الطريق إليكم».

وفي انتظار الوفد السوري، اجتمعت في قصر بعبدا مع قائد الجيش فيكتور خوري، ورئيس

الأركان العقيد منير طربيه، ورئيس الشعبة الثانية جوني عبدو. فشرحوا لي الوضع في مراكز الجيش في الفياضية واليرزة: الوحدات محاصرة، ومهددة، ومتوترة. وشعرت من قائد الجيش بأنه غير قادر على الالتزام بأي شيء وأن قواته على شفير العصيان ضده وضد الدولة إن لزم الأمر. إزاء هذا الجو المتوتر، كان عليّ تهدئة الوضع، وتفصيل المشكلة شارحاً لهم أن لا مفر من الوصول إلى هيئة قضائية مختلطة للتحقيق وإصدار الأحكام. وفهمت من قائد الجيش والضابطين طربيه وعبدو أن بإمكان الجيش أن يتحمل إصدار عقوبة بحق النقيب سمير الأشقر لكنه لن يتحمل عقوبة بإعدامه. وافقت على هذا الاتجاه، وأخذت على عاتقي إقناع الرئيس سركيس به.

عند الساعة الثانية بعد الظهر، وصل الوفد السوري المؤلف من عبد الحليم خدّام، وناجي جميل، ومحمد غانم، فاستقبلهم الرئيس سركيس بحضورنا، الرئيس الحص، وأنا، ثم ما لبث أن انضم إلى الاجتماع قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب. ودارت محادثات صعبة وشاقة مع السوريين الذين كانوا يوجهون اتهامات واضحة بوجود مؤامرة ضد جنودهم وأن الأمر أبعد من إشكال شخصي تطور ليصبح مجزرة.

مساء، اتفق الرئيس سركيس مع ضيوفه السوريين على دعوة أركان «الجبهة اللبنانية» للانضمام إلى الاجتماع في بعبدا. فحضر الرئيسان شمعون وفرنجية ورئيس حزب الكتائب بيار الجميل. وقبيل وصولهم، انسحبت من الجلسة، وحملت الرئيس الحص على الانسحاب أيضاً. وتوجهت نحو غرفتي في القصر الجمهوري لأنال قسطاً من الراحة. ولم تمض ساعة حتى اتصل بي رئيس الجمهورية وطلب مني الالتحاق بالاجتماع، وعندما حضرت، وجدت أنهم لا يزالون في المقدمات، ولم يدخلوا في صلب الموضوع. كان الأمر أشبه بمحاكمة: عبد الحليم خدّام يتولى الإدعاء، وبيار الجميل الدفاع، كميل شمعون صامت تقريباً، أما سليمان فرنجية فتدخل ببعض العبارات. بقيت صامتاً إلى أن أبدى بيار الجميل تحفظاً على الهيئة القضائية المختلطة التي اقترحها في الاجتماع كميل شمعون بعدما همس له بها الرئيس الياس سركيس.

فقلت للجميل:

– لمَ لا تقترح مخرجاً آخر؟ شيخ بيار.

– يجب أن نبحث في الأمر.

– نحن هنا لكي نبحث، تفضل.

بالطبع، لم يقترح أحد شيئاً، ولم يتم البحث في أية مسألة أساسية متعلقة بالاقتراح. وبالنتيجة أعطوا موافقتهم على تشكيل الهيئة القضائية المختلطة.

وأذكر أنني طرحت على خدّام السؤال التالي: «كيف كانت سوريا تصرفت أيام الوحدة مع مصر في حال أرادت القوات المصرية التدخل مباشرة بأمورها؟» فأجابني بمطالعة اقتصرت على عموميات، وبدا لي أنه لم يقتنع هو بالجواب الذي أعطاه. وتبادلنا نظرات معبرة، أعتقد أننا تفاهمنا من خلالها. ولم أر حينئذ بداً من الرد على جوابه فاكتفيت بابتسامة. وانتهت المحادثات في ساعة متأخرة وأمضينا الليلة جميعاً في ضيافة رئيس الجمهورية مرتاحين إلى ما تم التوصل إليه.

استيقظنا، صباح الأحد في الثاني عشر من شباط، على خبر مقلق للغاية. فقد أخبرنا عبد الحليم خدّام وناجي جميل، والذهول والاستياء العارم باديان عليهما، أن قيادتهما أبلغتهما خبر اكتشاف جثث ستين عاملاً سورياً قتلوا في المناطق ذات الغالبية المسيحية، وقالا إن كل ما توافقنا عليه بالأمس سقط. صعقنا جميعاً بهذا الخبر المفجع، وطلبنا من مديرية المخابرات إفادتنا بما لديها من معلومات حول هذا الموضوع، وتبين لنا لاحقاً أن هناك قتيلين فقط. اجتمعنا مع الوفد السوري وتحققنا من أن الخبر مضخم، وقررنا المضي قدماً في تنفيذ ما اتفقنا عليه. واستمعت لجنة تحقيق عسكرية مؤلفة من الضابطين السوريين علي أصلان ومحمد غانم وضباط لبنانيين إلى الشاهد الأول العقيد أنطوان بركات، وقد اتخذت لها مقراً أحد أجنحة القصر الجمهوري..

ترك الوفد السوري قصر بعبدا عند الساعة الواحدة من بعد الظهر، فقفلت عائداً إلى منزلي بعدما حددت الخطوط العريضة لمدير غرفة الرئاسة كارلوس خوري، والقاضيين أنطوان بارود وكميل جعجع لكي يضعوا مشروع قانون يرمي إلى تشكيل الهيئة القضائية المختلطة. وكذلك طلبت من مفوض الحكومة المعاون لدى المحكمة العسكرية القاضي فوزي داغر إعداد تصور في هذا الاتجاه. وكنا نعلم منذ البداية أن تشكيل مثل هذه المحكمة سوف يثير جدلاً حول المس في السيادة الوطنية، ولكن، كما حصل عندما فرضنا الرقابة المسبقة على الصحف، لم يكن ثمة مخرج آخر حيال إصرار السوريين على تشكيل محاكم ميدانية وإصدار أحكام عرفية بإعدام الضباط اللبنانيين المشاركين في أحداث الفياضية. وكان رهاننا على أن نتمكن في هذا الملف أيضاً من امتصاص نقمة السوريين من غير المساس بالمبادئ التي تقوم عليها الجمهورية اللبنانية.

بحث مجلس الوزراء يوم الاثنين في الثالث عشر من شباط في مشروع القانون. وأقر إنشاء «المحكمة الأمنية الخاصة» وأعطاها صفة موقتة على أن تطبق القوانين اللبنانية وتصدر أحكامها باسم الشعب اللبناني، وأحال مشروع القانون إلى مجلس النواب بصفة معجل مكرر.

وكان اتصل بي عبد الحليم خدّام محاولاً إدخال بعض التعديلات على المشروع، لكنني تمسكت بأن تكون النيابة العامة لبنانية وهيئة المحكمة مختلطة وتمسكت أيضاً بحقنا بإلغاء المحكمة متى شئنا بموجب مرسوم. وتلقيت اتصالين من كميل شمعون وبيار الجميل اللذين أرادا أن يعرفا بنود مشروع القانون، فأطلعتهما على خطوطه العريضة فأبديا تحفظاً عليه متذرعين بقواعدهما الحزبية، عندها ذكرتهما بمواقفهما في الاجتماع الليلي الذي عقدناه قبل يومين في القصر الجمهوري مع المسؤولين السوريين. وفي المساء، اتصلت بعبد الحليم خدّام وناجي جميل، وطلبت منهما غض النظر عما جرى من اشتباكات في عين الرمانة بعد وقوع أحداث الفياضية وقبل إعداد مشروع قانون تشكيل الهيئة القضائية المختلطة، لتهدئة خاطر الرأي العام المسيحي وقياداته المستاءة. فوجدت عندهما التفهم المطلوب.

تلقيت الكثير من الاتصالات في الصباح الباكر من اليوم التالي، في الرابع عشر من شباط، لاستيضاحي بعض التفاصيل المتعلقة بمشروع القانون المفترض أن يضع حداً للتدهور الأمني-السياسي الذي كاد يطيح كل الإنجازات التي حققناها خلال السنة الأولى من العهد. ثم توجهنا إلى مجلس النواب حيث عقدت جلسة طويلة تخللتها مناقشات حادة ومستفيضة، وبخاصة بين النائب مخايل الضاهر وبيني. وأقر المجلس النيابي بنهايتها القانون بإجماع أصوات النواب الحاضرين باستثناء الضاهر الذي عارضه، والرئيس كامل الأسعد الذي امتنع عن التصويت حفاظاً على «حياد الرئاسة». وأتى إقرار قانون «المحكمة الأمنية الخاصة» بعد إدخال تعديلات عليه أهمها إلغاء التنفيذ الفوري للأحكام والإفساح في المجال أمام حق منح العفو الذي يملكه رئيس الجمهورية بموجب الدستور. وانتهت الجلسة بمصافحة بين الضاهر وبيني بعدما بلغ السجال بيننا أشدّه.

كان الوضع الأمني والسياسي حتى ذلك الحين لا يزال متوتراً خصوصاً لأن وحدات الجيش السوري لا تزال تطوق ثكنات الجيش في الفياضية وأماكن أخرى، ولأن عناصر من ميليشيا «المرابطون» ظهروا بأسلحتهم في بعض شوارع بيروت، للمرة الأولى منذ دخول الجيش السوري إلى العاصمة. وبعد ظهر اليوم نفسه، استقبلتُ سفير الولايات المتحدة ريتشارد باركر في منزلي، فقال لي إنه نصح الزعماء المسيحيين بالتروي والاعتدال. وفي الوقت نفسه تقريباً، قام الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل بزيارة إلى القصر الجمهوري وتداولا مع الرئيس سركيس في تداعيات المحاكمة، وسمعا منه كلاماً ينسجم مع الاتجاه الذي تكلم فيه سفير الولايات المتحدة معهما.

كانت الأجواء تميل إلى الهدوء قبل ظهر الخامس عشر من شباط، فاستقبلت، في قصر

بسترس، سفراء بريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفياتي، والمملكة العربية السعودية. وسمعت منهم أيضاً كلاماً يدعو إلى التروي، من مثل أن أحداً لن ينقذنا إن لم ننقذ أنفسنا. ولكن وقع بعد الظهر ما كاد يعيد الأمور إلى نقطة الصفر. فقد أُبلغت أن جنديين سوريين قتلا في فرن الشباك، ولم يتأخر، بعد هذا الخبر المشؤوم، الإنذار السوري التالي: تسليمهم الفاعل في غضون ساعة أو استئناف القصف.

عود على بدء. بدأت بإجراء الاتصالات على خطين: الخط السوري لإقناعهم بعدم تنفيذ تهديدهم ومحاولة شراء الوقت، وقد نجحتُ في ذلك، وخط «الجبهة اللبنانية» لإقناعهم بالتدخل لدى الفصائل التابعة لهم وتسليم مطلقي النار على الجنديين السوريين للعدالة. وتكلمت مرتين مع بيار الجميل ومرة مع كميل شمعون شارحاً لهما خطورة الوضع والانعكاسات المحتملة لتجدد الاشتباكات بين الجيش اللبناني وتنظيمات «الجبهة اللبنانية» من جهة، والجيش السوري من جهة ثانية. وبدا لي أنهما مدركان جيداً لدقة الوضع وما يمكن أن تؤول إليه الاشتباكات العسكرية. في ذلك المساء، قلت في نفسي بعدما استعرضت شريط أحداث الأيام الأخيرة وخصوصاً تصرفات الميليشيات المسيحية: «لبنان بلد مسكين».

صباح اليوم التالي، وفيما الاتصالات مستمرة مع «الجبهة اللبنانية»، استدعيت قائد الجيش فيكتور خوري، ورئيس الشعبة الثانية جوني عبدو، والقاضي فوزي داغر بوصفه مفوض حكومة معاون لدى المحكمة العسكرية، وعقدت معهم اجتماعاً للبحث في الخطوات الأولى التي يفترض أن تتخذها هيئة التحقيق. ثم التقيت قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب وتداولنا في ذيول حادث فرن الشباك وكيفية تجنب الأسوأ. وقبيل الظهر، عقدنا اجتماعاً الرئيس سركيس والرئيس شمعون، والشيخ بيار، وأنا، ودار الحديث حول ضرورة تسليم مطلقي النار. حاول الجميل التهرب بشكل واضح أما شمعون فبشكل غير مباشر. وقد تمكنا في نهاية الحديث من إقناعهما بسحب قواتهما المسلحة من الشارع وبدعم قوى الأمن الداخلي في عملية ضبط الأوضاع الأمنية. بعد رحليهما، بقيت مع الرئيس سركيس وألححت عليه بأن يفكر في تبديل حكومي، وقلت له: «إن المجيء بحكومة سياسية واسعة التمثيل بات أمراً ضروريا». واعتبرت أن التوقيت مناسب لهذا الأمر خصوصاً إذا تزامن مع مشروع للوفاق الوطني. وبعد الظهر، استكملت معه البحث في موضوعي التبديل الحكومي والوفاق الوطني بحضور رئيس الحكومة سليم الحص.

خلال اليوم نفسه، في السادس عشر من شباط، صدر المرسوم ٩١٩ القاضي بتعيين العقيد الركن في الجيش جرجس قزي رئيساً للمحكمة الأمنية الخاصة، والقاضي طربيه

رحمه عضواً فيها، والعقيد الركن زين مكي، والعقيد الركن بطرس يونس، والمقدم أديب سعد، أعضاء في هيئة التحقيق لدى المحكمة الأمنية الخاصة. وأصدر الرئيس سركيس أيضاً قراراً بتعيين الضباط السوريين في هيئة التحقيق وهيئة المحكمة الأمنية الخاصة، وهم العميد ناصر الدين ناصر رئيساً لهيئة التحقيق، والمقدم محمد غانم عضواً فيها، والعقيد عدنان بدر الحسن والعقيد عزت زغاويط، والمقدم ديب ضاهر، أعضاء في هيئة المحكمة. وانتدب النائب العام التمييزي كميل جعجع القضاة أسعد جرمانوس، ووفيق الحسامي، وفوزي داغر لممارسة مهمات النيابة العامة لدى المحكمة الأمنية الخاصة.

مساءً، اتصل بي الرئيس شمعون، وأعرب عن قلقه من حركة غير طبيعية للقوات السورية في أكثر من موضع، فأخبرته أن السوريين يهددون بقصف بكفيا ومناطق أخرى في حال عدم تلبية شروطهم. وصباح اليوم التالي، اتصلت بالسفير الأميركي ريتشارد باركر وقلت له: «أسألك أن تتصل بكميل شمعون وبيار الجميل، وأن تخبرهما بأن الوضع إلى تدهور وخيم إن لم يتم تسليم بعض مطلقي النار، ليسّلموا اثنين من الخمسة الذين صدرت مذكرات توقيف بحقهم». علمت لاحقاً خلال ذلك اليوم أن حزب الوطنيين الأحرار قام بتسليم ثلاثة مشتبه بهم في حادث فرن الشباك إلى قوات الردع العربية، بعدما تدخل سفير الولايات المتحدة مع داني شمعون وأقنعه بأن لا مفر من ذلك.

باشرت هيئة التحقيق مهمتها رسمياً ابتداء من صباح السابع عشر من شباط، مع أن الضابطين السوريين فيها، أجريا بعض التحقيقات في القصر الجمهوري ابتداء من حصول اتفاق بين المسؤولين اللبنانيين والسوريين وأركان «الجبهة اللبنانية» على إجراء تحقيق مشترك لمعرفة ملابسات أحداث الفياضية. وقد جرت الأمور في البداية كما أردتها: برهنا عن جدية في التعاطي مع الأحداث من غير أن نمس هيبة الجيش اللبناني ومعنوياته، ومن غير توقيفات عشوائية. وقد تقبّل الجيش فكرة المحكمة المختلطة لكن بدا لي أن لا تنسيق ولا وضوح رؤية عند أي من الأطراف فلا أحد يعرف ماذا عليه أن يعمل ومن عليه أن يأمر بتوقيفه وكيف. وانهالت علي الاتصالات والأسئلة: من الجيش، والقضاة، وقوات الردع العربية. حاولت أن أتجنب الدخول في التفاصيل، لكنني سرعان ما تيقنت أنه ليس بإمكاني أن أنأى بنفسي عن العملية لأن الوضع دقيق وبإمكان كل تفصيل أن يولد أزمة، وفي حال وقوع أزمة ستقع عليّ مسؤولية البحث عن حل لها.

في الواقع، لم تكن تنقص لبنان عوامل التفجير، ففي الوقت الذي كنا نتفاوض فيه بين السادس عشر والسابع عشر من شباط مع حزب الوطنيين الأحرار لتسليم مطلقي النار على

الجيش السوري في فرن الشباك، ولتسهيل مهمة هيئة التحقيق المشترك، نقلت وكالتا الصحافة الفرنسية ورويترز، بعد ظهر السادس عشر من شباط عن الرئيس كميل شمعون قوله إن المسيحيين يتعرضون لحرب إبادة من السوريين. وقع هذا التصريح مثل الصاعقة عليّ وعلى سائر العاملين على تهدئة الأوضاع الأمنية والسياسية، وساد البلاد جو من القلق الشديد، فقمت مع آخرين بحملة اتصالات واسعة لتهدئة الأجواء، إلى أن جرى تعميم بيان توضيحي أصدره الرئيس شمعون في صباح السابع عشر من شباط ونفى فيه عملياً أن يكون اتهم النظام السوري بمحاولة إبادة المسيحيين.

عندما هدأت الأجواء قليلاً، توجهت إلى منزلي لتناول طعام الغداء وأخذ قسط من الراحة، بعدما نال مني التعب والإرهاق. ولم أكد أستلقي حتى جاءني السكرتير في الخارجية سمير مبارك لأمور إدارية ملحة. وسألني بعدها عما استجد في الأوضاع فقلت له: «لست أفهم ماذا تريد "الجبهة اللبنانية"، يصوتون في مجلس النواب على قانون إنشاء محكمة مختلطة ثم يطلقون التصاريح النارية والمزايدات التي تخربط كل شيء. أسألهم هل أصبحتم ضد بقاء السوريين في لبنان؟ فيجيبونني: كلا، نريدهم أن يبقوا الآن، ثم أرى جماعة منهم يقومون بكل ما يؤدي للاصطدام بالسوريين. أطلب إليهم تسليم شخصين أو ثلاثة من مفتعلي الأحداث، فيرفضون. يريدون الشيء ونقيضه في آن واحد. كيف يمكنني إذّاك أن أتفاوض مع السوريين وأهدّئ روعهم وأمتص غضبهم وقد سقط لهم الكثير من القتلى؟ أرى أن على الحكومة الحالية الاستقالة لتأتي مكانها حكومة سياسية. ليأخذوا هم المسؤولية، ولنر ماذا سيفعلون».

وفيما التحقيقات مستمرة، اتصل بي قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب، في الثالث والعشرين من شباط وطلب مقابلتي، فاستقبلته في قصر بعبدا، بحضور قائد الجيش فيكتور خوري. وقدّم لي الخطيب لائحة مؤلفة من أسماء اثني عشر ضابطاً وخمسة رتباء قال إن المطلوب بإلحاح وبأسرع وقت توقيفهم. أجبت قائد قوات الردع فوراً بأن هذا الطلب مستحيل حتى لو كانوا جميعهم مذنبين. وبعد نقاش حاد، اكتفى الخطيب بالمطالبة بتوقيف ضابطين. وكنت أشعر في تلك الفترة بأن الخطيب قد جرى استبعاده عملياً عن قيادة قوات الردع العربية، وأصبح قائداً شكلياً لها. وكان صباح ذلك اليوم شهد جلسة صاخبة ضمت لجان الخارجية والدفاع، والإدارة والعدل برئاسة رئيس مجلس النواب كامل الأسعد، فيما تولت تمثيل الحكومة التي حضر منها وزير الداخلية صلاح سلمان جزءاً من الاجتماع. تعرضنا في تلك الجلسة إلى أقسى الانتقادات على طريقتنا في التعامل مع أحداث الفياضية، وعلى التأخر في إنجاز قانون الدفاع.

بين العشرين والرابع والعشرين من شباط، جرى توقيف الضابطين، الملازم أول فارس زيادة والملازم أنطوان حدّاد إضافة إلى النقيب سمير الأشقر وجنديين، وسط استمرار التقلبات في الموقف السوري بين مهدد وراض عن سير عملية التحقيق. التقيت في هذه الأثناء العقيد زين مكي الذي بدا قلقاً مما قاله له سامي الخطيب من أن الهيئة القضائية المختلطة هي المسؤولة في حال تدهورت الأوضاع من جديد. وتكوّن لدي انطباع، في ذلك الحين، أن السوريين يريدون حشرنا بغية الحصول على قرارات بالإعدام بحق ضباطنا المشاركين في أحداث الفياضية أو الحصول على ثمن سياسي ما. وكنت أميل في تحليلاتي إلى ترجيح الاحتمال الثاني.

يوم الجمعة في الرابع والعشرين من شباط، وهو اليوم الذي فك فيه الجنود السوريون حصارهم عن ثكنة الفياضية والمواقع العسكرية اللبنانية المحيطة بها، طلب العميد رئيس المحكمة الأمنية الخاصة جرجس قزي مقابلتي، فاستقبلته ووجدت أنه يتهيب الموقف ويدرك خطورة ما يمر به البلد. وأعطيته بشكل غير مباشر بعض النصائح لكي يتمكن من أداء واجبه على النحو الذي يمليه عليه ضميره. وظهراً، تناولت طعام الغداء إلى مائدة الرئيس شمعون، وكنا وحدنا. فأسر إليّ بغضبه من تصرفات الكتائبيين. وقال إنه لا يحبذ فكرة تشكيل حكومة جديدة لأنها ستضم أشخاصاً مثل عاصم قانصوه وأمين الجميل، مقترحاً توسيع الحكومة الحالية ومبدياً استعداده لقبول مقعد وزاري فيها. وعاد إلى معزوفة الطلب إلى الأميركيين بالتدخل عسكرياً في لبنان. فرفضت هذا الطلب مدلياً بما كان عندي من معطيات تؤكد أنه لا يجوز للبنان أن يتقدم بمثل هذا الطلب البتة لأن لا فائدة من ذلك بل على العكس ثمة تداعيات سلبية يمكن أن تنتج عن مثل هذا الطلب، ناهيك عن أن واشنطن ليست في وارد مجرد البحث في هذا الموضوع. واتصلت على الفور بالسفير الأميركي ريتشارد باركر، وطلبت منه أن نلتقي عند الساعة الثالثة مع الرئيس شمعون لكي يزيل من رأسه نهائياً فكرة تدخل الأميركيين مباشرة في لبنان.

في اليوم التالي، استقبلت المدعين العامين في المحكمة الأمنية الخاصة، وتداولنا في مجريات التحقيق، وأطلعت منهم على تفاصيل الاجتماع الطويل الذي عقدوه مع أعضاء لجنة التحقيق. وقالوا إن المحققين السوريين تلقوا أوامر واضحة ومباشرة بوجوب التوصل إلى عقوبات بالإعدام وتنفيذها، وإن هؤلاء لا يبدو أنهم يقيمون وزناً للاعتبارات القانونية. ومساءً، عقدت اجتماعاً طويلاً مع رئيس الجمهورية لتقويم الأوضاع والإعداد لزيارتي إلى دمشق المقررة الثلاثاء في الثامن والعشرين من شباط ١٩٧٨.

اجتمعت يومذاك بنظيري السوري عبد الحليم خدّام عند الساعة الواحدة من بعد الظهر ثم ما لبث أن انضم إلينا نائب وزير الدفاع ناجي جميل. وتناولت الجولة الأولى من المحادثات التي استغرقت نحو ساعة وربع، مسألتين أساسيتين: التحقيقات الجارية في أحداث الفياضية والتجديد لقوات الردع العربية في لبنان. تناولنا طعام الغداء في الساعة الثانية والنصف، بمشاركة العماد مصطفى طلاس وبعض كبار ضباط الجيش السوري من أمثال علي دوبا، ومحمد خولي. وساد جو ودي على المائدة. بعد الغداء، عقدنا الجولة الثانية من المحادثات التي استمرت حتى التاسعة مساء، وتطرقنا فيها إضافة إلى موضوعي الفياضية والتجديد لقوات الردع، إلى مسألة تشكيل حكومة جديدة في لبنان، والوفاق الوطني، وسياسة الرئيس المصري أنور السادات.

كان عبد الحليم خدّام شديد التصلّب، إذ كان يعتبر أنه «لن تكون هناك دولة، ولن يكون هناك جيش في لبنان، إن لم تضرب الدولة اللبنانية بيد من حديد، وتنفذ حكم الإعدام بحق الضباط المسؤولين عن أحداث الفياضية. وما هو نفع حكومة جديدة، ونفع البحث في الوفاق الوطني ما دامت هيبة الدولة مفقودة؟ كل شيء يهتز في لبنان، وينذر بالسقوط». ووجه انتقادات قاسية في جميع الاتجاهات: لرئيس الجمهورية، ولرئيس الحكومة، وللجيش، ولقائده، وللضباط الذين يدينون بالولاء لأركان «الجبهة اللبنانية». وخلص إلى الاستنتاج التالي: «عليكم أن تقرروا هل تريدون أن تكونوا موجودين أو غير موجودين؟ على ما يبدو، الرئيس الياس سركيس غير راغب في التحرك».

شعرت بأن مواقف خدّام كانت أشبه بالقصف التمهيدي الذي يسبق الهجوم المزمع أن يشنه الرئيس السوري حافظ الأسد في اجتماعنا المرتقب معه في اليوم نفسه، فآثرت ألا أكشف أوراقي كلها. واكتفيت بالتعليق على بعض الأفكار التي طرحها وزير الخارجية السورية مفضلاً الاسترسال في عرض موقفي لدى الاجتماع مع الرئيس الأسد.

استقبلنا الرئيس السوري عند التاسعة والربع ليلاً، وبدا، كعادته، لبقاً ولطيفاً، لكنه كان متصلباً جداً، وغير قابل للمساومة. افتتح الاجتماع بتوجيه انتقاد للدولة اللبنانية ولرئيس الجمهورية: «ماذا يريد سركيس؟ إذا كان الجيش تابعاً له، ليبرهن عن ذلك، وإن لم يكن بإمرته ليتركنا نتصرف. إذا لم تكن عنده رؤية مستقبلية فكل الكلام وكل التدابير لا تفيد بشيء». ووجه انتقادات عنيفة لرئيس حزب الكتائب بيار الجميل وولديه أمين وبشير ووصفهما بأنهما «عملاء لإسرائيل». وكانت تلك المرة الأول التي يتلفظ بها الأسد بمثل هذا الكلام الخطير أمامي، ما جعلني أعتبر أن الوضع أصعب مما توقعت.

لم يمنعني هذا التصعيد الكبير من المضي في التكتيك الذي بدأته مع خدام. فارتأيت أن أستهل كلامي باعتبار فكرة تنفيذ أحكام إعدام بحق الضباط اللبنانيين أمراً مستحيلاً ولا مجال للخوض فيه وأن لا بد من البحث في مكان آخر عن المخرج للأزمة التي نتخبط فيها. وقلت للأسد ولخاصته: «لا الحكم في لبنان، ولا أنتم، قادران على احتمال أمرين: عدم القيام بشيء، وتنفيذ أحكام بالإعدام. هذان الحدان خطيران للغاية لأنهما سيؤديان إلى عداوة تستمر قروناً بين لبنان وسوريا، بين الشعبين والجيشين، وهذا ما لا يريده أحد، لذلك لا بد من إيجاد الحل الوسط. لا أحاول التذاكي ولا المناورة. لستُ في موقع الأبرع، ولا الأقوى ولا الأذكى، فالوضع لا يسمح بمثل ذلك، إن أوراقي مكشوفة أمامكم على الطاولة، ولا مجال للألاعيب».

وعندما لاحظت أن الرئيس الأسد قد تهيب أمام ما قلته، قررت أن أسترسل، وأمضي في تكتيكي إلى ختامه: «إن لبنان لا يحتمل تنفيذ أحكام بالإعدام، وأعطيكم مثالاً على ذلك الأحكام التي صدرت بحق منفذي محاولة الانقلاب على الرئيس فؤاد شهاب في نهاية العام ١٩٦١. كان في ذلك الحين من يرى أنه يجب أن تصدر أحكام بإعدام الضباط الذين شاركوا في محاولة الانقلاب لكن الرئيس شهاب استبدل في اليوم الأخير من عهده أحكام الإعدام بالسجن المؤبد الذي خُفِّض لاحقاً وانتهى الأمر بمرسوم عفو، وخرج جميع المحكومين من السجن. وفي أية حال، أعتقد أنه من المستحيل دفع القضاة اللبنانيين، في المحكمة الأمنية الخاصة التي شكّلناها، إلى إصدار أحكام بالإعدام. وإذا أصرّ القضاة السوريون على الحكم بالإعدام فسيقع انقسام، والنتائج المترتبة على مثل هذا الانقسام وخيمة على البلدين».

وبعدما لمست أن الرئيس الأسد قد استشعر خطورة ما قلته، وقبل أن أطلب إليهم الكف عن الإصرار على أحكام بالإعدام، رأيت أنه لا بد من أن أقدّم للسوريين بعض التطمينات على الأقل، فأضفت: «طبعاً، هذا يعني أن علينا أن نأخذ إجراءات جذرية لمنع تكرار حصول اشتباكات بين الجيشين اللبناني والسوري، كإجراء تشكيلات واسعة في صفوف الجيش، وتشديد قبضة الحكم على قيادته، والعمل على تحقيق الوفاق الوطني، وتفعيل العمل الحكومي. وأعتقد أن كل ما هو مطلوب في المقابل هو عدم تسريع إجراءات هيئة التحقيق المختلطة في المحكمة الأمنية الخاصة».

انتهى الاجتماع عند الثانية عشرة والنصف ليلاً، فأمضيت ليلتي في أحد فنادق دمشق، فيما علمتُ لاحقاً أن الرئيس حافظ الأسد ومعاونيه وفي مقدمهم عبد الحليم خدّام، عقدوا

اجتماعاً بعد مغادرتي دام أكثر من ساعة للبحث في ما طرحته من أفكار. وقبيل عودتي إلى بيروت، صباح اليوم التالي، في الأول من آذار، مررت عند العاشرة بخدّام وفهمت منه أنه بنتيجة مداولاتهم الليلية مع الرئيس الأسد، قرروا الامتناع عن طلب أحكام بالإعدام، ولكنه أصر على فكرة ألا تقوم الحكومة اللبنانية بإعلان هذا التوجه حتى لا تمس معنويات الجيش السوري الذي قد يتأثر من جراء إعلان كهذا. وأضاف: «يجب الاستفادة من السيف المسلط الذي تشكله المحكمة الأمنية الخاصة والتلويح بأحكام الإعدام لتحقيق بعض الأمور. على الرئيس سركيس أن يتحرك ويعالج ما يقتضي المعالجة بحزم». ثم أردف خدام قائلاً: «يقول لك سيادة الرئيس إن له ثقة كبيرة بك، تصرّف في الشكل الذي يحافظ على كرامة الجيش السوري ومعنوياته».

عدت إلى بيروت في الساعة الأولى من بعد الظهر، وأنا شديد الارتياح لنتيجة زيارتي للعاصمة السورية: ستستأنف لجنة التحقيق عملها ولكنها ستكون شكلية فقط. وفي مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم نفسه، قدمت عرضاً سريعاً عن زيارتي لدمشق ومحادثاتي مع المسؤولين السوريين ولكني بقيت في العموميات متجنباً الخوض في التفاصيل. وفي اجتماع مغلق مع الرئيسين سركيس والحص تلا مجلس الوزراء، كشفت عما جرى بيني وبين كبار المسؤولين السوريين. توجهت بعد مجلس الوزراء إلى منزلي عند التاسعة والنصف ليلاً لأرتاح من تعب الأيام الماضية، ولم أكد أستلقي على سريري حتى وصل السكرتير في الخارجية سمير مبارك حاملاً إليّ تقارير السفراء اللبنانيين في العالم ومعاملات إدارية أخرى، لذا استقبلته في غرفة نومي. فبادرني بالقول: «تبدو تعباً للغاية، ومحبطاً هل الوضع بهذا السوء؟» وأجبته: «إن المرحلة التي نجتازها في لبنان هي الأدق منذ العام ١٩٤٣. كل الباقي ليس مهماً. المسألة مع السوريين سويت، والجسور بيننا وبينهم لم تنقطع. لم أقل كل شيء في مجلس الوزراء، ويجب انتظار عشرة أيام لكي تتضح الأمور».

اقترح مبارك تشديد الرقابة على الصحف، فاقتنعت بوجهة نظره من غير أن أطلعه على تفاصيل ما جرى في سوريا. اتصلت بالعقيد جان ناصيف في الأمن العام وقلت له: «خلال الأيام العشرة المقبلة، عليكم أن تشددوا الرقابة على الصحف». وانتظرت الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر اليوم التالي في الثاني من آذار، حتى تمكنت من الانفراد برئيس الجمهورية لأخبره كل تفاصيل اجتماعاتي في سوريا مع الأسد وخدّام واطلعه على المخرج الذي توصلنا إليه.

صباح الثالث من آذار، دعوت إلى مكتبي قائد الجيش فيكتور خوري، ورئيس الأركان منير

طربيه، ورئيس الشعبة الثانية جوني عبدو. ووضعتهم في جو محادثاتي مع المسؤولين السوريين لكن من غير البوح بكامل ما تم الاتفاق عليه معهم. وحثثتهم على الإسراع في إجراء التشكيلات في صفوف الجيش فطلبوا مهلة ثمان وأربعين ساعة. ثم أدليت بتصريح للصحافة طالبت فيه الجميع «بمعاونة الحكم للإسراع في تحقيق الوفاق بدلاً من المزايدة عليه في الوطنية». بعد ذلك استقبلت سفير الولايات المتحدة ريتشارد باركر. وفي المساء، أوجزت لقائد قوات الردع العربية سامي الخطيب فحوى محادثاتي مع سوريا وما تفاهمت عليه مع المسؤولين السوريين.

كنت خلال النهار، اجتمعت في القصر الجمهوري مع الرئيس كميل شمعون بناء على طلبه، في حضرة رئيس الجمهورية. وأبدى رئيس حزب الوطنيين الأحرار استياءه مما يجري كاشفاً عن شعوره بأنه مهدد بالتصفية الجسدية والسياسية. بدا لي يومها كأن بعض أركان «الجبهة اللبنانية» يعيشون في القرون الوسطى ولا يفقهون أن السياسة أخذ ورد وأن المرونة ضرورية عندما لا تكون الرياح موآتية وتوازن القوى غير متوافر. فهم يريدون كل شيء مقابل لا شيء، ومنهم من يتوهم بأن الإسرائيليين سيأتون لإنقاذهم في غضون خمسة عشر يوماً غافلين عن أن السياسة هي في النهاية فن الممكن، وأن لبنان لا يستطيع أن ينحو تجاه إسرائيل وأن لا فائدة له على الإطلاق من ذلك.

استنتجت من الاجتماع مع الرئيس شمعون أن ثمة إمكانية لتفكيك «الجبهة اللبنانية» بشيء من المناورة، في وقت يبدو فيه أن السوريين لا يعارضون فكرة تشكيل حكومة جديدة إن بدا لنا أن الأمر مفيد، وأن الرئيس سليم الحص مستعد لتشكيل حكومة بدون ممثلين عن «الحركة الوطنية». وكان يظهر على رئيس الحكومة في تلك الفترة أنه محشور ومرتبك، ولكن، على رغم كل شيء، كنت أحثه على اتخاذ مبادرة في شأن حكومة جديدة. وترافق الكلام عن تبديل حكومي مع عودة الحوار من أجل التوصل إلى وفاق سياسي يخرج البلاد من الأزمة.

من جهتي، تابعت التحضيرات للتشكيلات في صفوف ضباط الجيش بين السادس والسابع من آذار١٩٧٨، ودفعت باتجاه نقل أنطوان بركات، وأنطوان لحد، وإبراهيم طنوس، وطارق نجيم، وإميل كلاس، وغيرهم من مواقعهم. وبعدما انتهت التشكيلات، قمت بعد ظهر الثلثاء في السابع من آذار بزيارة كاظم الخليل وأمين الجميل الذي بدا لي أنه لم يكن قد علم بإجرائها. وعند التاسعة ليلاً، اتصل بي الرئيس كميل شمعون وبدا غاضباً جداً، واعتبر أن التشكيلات التي أجريت تكريس للجبن والخمول، فاعترضت على

ما قاله جملة وتفصيلاً. وذكرتني المحادثة الهاتفية المتوترة بينه وبيني بالفترة التي شهدت استبدال قائد الجيش السابق العماد حنا سعيد في العام السابق، وما نجم عنها من ارتدادات غير حميدة. وبعدما عبّر شمعون عن استيائه، هدأ صوته بعض الشيء ثم تمنى لي ليلة هانئة.

ساد الثكنات صباح اليوم التالي بعض الاضطراب، وتساءلت طيلة النهار عما سيفضي إليه استياء أركان «الجبهة اللبنانية» والضباط المتعاطفين معهم في الجيش اللبناني. اتصلت خلال النهار بالوزير ميشال ضوميط واعتذرت عن عدم المشاركة في مأدبة الغداء التي كان قبل أيام دعاني إلى تلبيتها في التاسع من آذار لأن الرئيس كميل شمعون مدعو أيضاً إليها، ولم أكن راغباً في حصول احتكاك بينه وبيني، في ظل الأجواء المتشنجة التي خلفتها التشكيلات في الجيش.

بعد ظهر التاسع من آذار، اتصل بي النائب كاظم الخليل قائلاً: «يجب ألا تسوء العلاقات بينك وبين الرئيس شمعون»، فأجبته بأن ما جرى بيننا ليس مهماً، ولكنني أميل إلى تهدئة الأمور حتى لا تتأزم. فقال الخليل إنه التقى السفير الأميركي في اليوم السابق وإن هذا الأخير دعانا إلى تناول طعام الغداء إلى مائدته يوم الاثنين في العشرين من آذار. وكنت خلال النهار استقبلت سفير الاتحاد السوفياتي ألكسندر سولداتوف، وشرحت له كم أن الوجود الفلسطيني المسلح ثقيل على لبنان ويتجاوز قدرته على إيواء تنظيماتهم العسكرية وتحمل انعكاسات نشاطاتها. لاحظت أنه استمع إليّ جيداً ولكنه لم يكن قادراً على اقتراح حل لهذه المشكلة المستعصية.

بعد إجراء التشكيلات التي أبعدت كبار الضباط الموالين لأركان «الجبهة اللبنانية» عن بعض المراكز القيادية الحساسة، عاد الضباط السوريون المشاركون في لجنة التحقيق المختلطة إلى بيروت. وبدا واضحاً للعيان أن مهمتهم تحولت جذرياً من البحث عن الضباط اللبنانيين الذين يفترض تنفيذ حكم الإعدام بهم، إلى إجراء تحقيق شكلي لمعرفة تفاصيل أحداث الفياضية. وبمرور بضعة أسابيع، خفت وتيرة زياراتهم إلى بيروت، وتوقف التحقيق من غير أن يصدر قرار بإنهائه. وبعد مرور نحو شهرين أطلق سراح الضباط الموقوفين في هذه القضية. وذلك وفقاً لما جرى التفاهم عليه بيني وبين القيادة السورية.

ولكن، كل شيء في البلاد كان مدعاة للقلق، ويشير إلى أن الأمور متجهة إلى الأسوأ. لم يكن الجو موآتياً لمعاودة الحوار من أجل الوصول إلى الوفاق السياسي الذي كان يطالب به الجميع من غير أن يعمل له أحد بجدية وصدق. فنصف البلاد كان ينتظر الخلاص على يد

إسرائيل والنصف الآخر متحالف بقوة مع جبهة الرفض العربية. ورأيت في حينه أن الوضع في لبنان في منتهى الخطورة وأن الحرب ممكنة في كل لحظة وأن الوفاق مستحيل لأن البلاد منقسمة جذرياً. وكتبت في مفكرتي مساء التاسع من آذار: أنا قلق،

- في الجنوب: توطين الفلسطينيين يتم تحت نظرنا.
- الصدام واقع لا محالة بين الجيش السوري و«الجبهة اللبنانية».

ج- خرجت الأمور عن سيطرة رئيس الجمهورية الذي تنقصه إمكانات المبادرة. الوضع صعب جداً، وهو مضطر إلى أن يتعاطى معها بمرونة زائدة.

د- الوفاق السياسي يجب أن نتوصل إليه بأسرع وقت لكن رشيد كرامي لا يتعاون في هذا السبيل.

هـ- يجب الإقلاع بالحكومة الجديدة، والتفريق بين أركان الجبهة من أجل إدخال بعضهم واستيعابهم إلى جانب الحكم.

بيد أن الرياح غير المؤاتية لم تمنعنا من محاولة التوصل إلى الوفاق الذي كان -ولا يزال- الأساس المفقود لإعلاء بنيان الدولة في لبنان. واستأنفنا في العاشر من آذار ١٩٧٧، الاجتماعات الرامية إلى إزالة العقبات أمام ورقة إصلاحية تصلح لأن تكون مدخلاً للوفاق، في ظل استمرار تعنت رشيد كرامي. واتفقنا فيما بيننا ومن غير أن نعلن ذلك على الملأ أن ننتهي من إعداد الورقة الإصلاحية في الخامس عشر من آذار. وقد أبدى الرئيس شمعون وبيار الجميل في تلك الفترة مرونة لافتة حيال المسائل المطروحة. ويوم السبت، في الحادي عشر من آذار، حمل النائب أمين الجميل إلى قصر بعبدا بعض مواقف إيجابية للجبهة اللبنانية، اعتبرنا، الرئيس سركيس وأنا، أنها تنطوي على أفكار جديدة من شأنها أن تسرع الخطوات نحو الوفاق فأعطيناها الاهتمام اللازم.

بعد ظهر يوم الاثنين، في الثالث عشر من آذار، اجتمعت مع الرئيس كميل شمعون وأوضحت له وجهة نظري من التشكيلات في الجيش التي أثارت استياءه. وبدا لي، ربما بدافع من براغماتيته، أنه تخطى المسألة. ووعد شمعون بدعم مشروع الوفاق الذي كنا نعمل عليه لكنه تمسك بصلاحية رئيس الجمهورية في حل الحكومة. غير أن الرئيس سليمان فرنجية كان يعد لنا المفاجأة الكبرى. كنت أعلم أنه مستاء جداً من نقل العقيد أنطوان بركات من مركزه، ومن تلكؤ بعض الوزارات والمؤسسات العامة عن تلبية الخدمات التي كان يطالب بها لمناصريه. وكنت أتوقع أن أمضي معه في الرابع عشر من آذار عشر دقائق أطلعه خلالها على الورقة الإصلاحية وأحصل على موافقة منه عليها. فكان أن

عقدت معه اجتماعاً دام أكثر من ساعتين ونصف في منزله بعدما رفض بعنف المقترحات المطروحة في مسودة الوفاق الوطني. وقال لي: «كيف نتنازل ونعطي ما سبق لنا أن رفضناه؟ لقد رفضت أثناء ولايتي التنازل عما يُضعف رئاسة الجمهورية، وبعد جهد كبير توصلنا إلى اتفاق على «الوثيقة الدستورية» في شباط ١٩٧٦، وسقط بعدها عشرون ألف قتيل، ووقعت خسائر بالمليارات، هل لنعود وننزل تحت سقف «الوثيقة الدستورية؟»

أما مفاجأة الرئيس سليمان فرنجية الكبرى يومذاك، فكانت اعتباره أن «الفدرالية هي الحل الأنسب للبنان». نزل هذا الاقتراح عليّ كالصاعقة لأنه يعني باختصار فشل كل المساعي التي قمنا بها. وأيقنت بعد هذا الاجتماع أننا أخطأنا بتحديد الخامس عشر من آذار مهلة لإعلان مشروع الوفاق الوطني الذي يبدو أن دونه عقبات وعثرات كثيرة. قررت أن أخصص بقية النهار في منزلي للتفكير في ما يمكن عمله في اليوم التالي حتى لا تضيع فرصة التوصل إلى وفاق وطني.

الفصل الثالث

الاجتياح الإسرائيلي الأول

عند الساعة الثانية إلا الربع بعد منتصف ليل ١٤-١٥ آذار ١٩٧٨، أيقظني السفير الأميركي ريتشارد باركر باتصال هاتفي يعلمني فيه أن إسرائيل بدأت قبل ربع ساعة هجوماً شاملاً في جنوب لبنان مشيراً إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستعلن رسمياً في غضون خمس عشرة دقيقة عن الاجتياح، وستحدد أهدافها منه. فاتصلت فوراً برئيس الجمهورية وتداولت معه في الكارثة الجديدة التي تحل بنا. ثم عاد هو واتصل بي عند الساعة الثالثة ليطلعني على ما توفر لديه من معطيات ميدانية. تيقنا عندئذ من أن الهجوم كبير وأن الخرق يتم على أكثر من محور، وأن ما نشهده هو منعطف خطير لا يمكن التنبؤ بنتائجه وتداعياته على الأزمة اللبنانية.

لم أفاجأ كثيراً بخبر بدء الاجتياح، إذ كنت أتوقع رد فعل إسرائيلي على عملية فدائية نفذها الفلسطينيون داخل إسرائيل، في الحادي عشر من الشهر نفسه، أسفرت عن وقوع عدد كبير من الضحايا بين قتيل وجريح. فقد أعلن رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن ووزير دفاعها عازر وايزمن أن الفلسطينيين تسللوا من لبنان وهدّدا برد موجع. وفيما اعتبر رئيس الحكومة سليم الحص اتهامات المسؤولين الإسرائيليين «محض افتراء»، أدليت بتصريح لصحيفة النهار، في اليوم التالي للعملية، قلت فيه إنني سأجري اتصالات مع سفراء الدول الكبرى في بيروت لمنع أي رد فعل إسرائيلي ضد لبنان معتبراً أنه «لا يجوز تحميل لبنان مسؤولية هذا الحادث الذي لا علاقة له به». ونقل إليّ السفير غسان تويني، في الثالث عشر من آذار، عن مساعد وزير الخارجية الأميركية فيليب حبيب المستقيل قبل يومين تشاؤمه البالغ، وتقديره الشخصي أن حدوث رد فعل إسرائيلي على ما جرى في تل أبيب «بات قريباً جداً»[1]. وفي اليوم التالي، أبرق لي تويني، نقلاً

عن سفير الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة، بأن «رد الفعل الإسرائيلي أمر محتوم، وسيكون موجهاً ضد الفلسطينيين في لبنان وبحجم ضخم جداً، وربما جاء في شكل عملية عسكرية بحرية-جوية-برية لا سابق لمثلها»[11]. وفي برقية لاحقة، ذكر رئيس بعثتنا إلى نيويورك أن المسؤولين الأميركيين ينتظرون منا «ألا نحرجهم باستدراجهم إلى أي تصويت في مجلس الأمن، إلا إذا قامت حالة استثنائية تتجاوز الاعتداءات الإسرائيلية المألوفة»[12].

إزاء هذه المعلومات الخطيرة التي أطلعت رئيس الجمهورية عليها فوراً، استدعيت قبل ساعات من بدء الاجتياح الإسرائيلي، سفير الولايات المتحدة وحاولت معرفة موقف بلاده مما يمكن أن تقوم به إسرائيل ضد لبنان. فقال باركر إن لا معلومات لديه في هذا الشأن ولكنه أعرب عن قلقه من تداعيات العملية الفلسطينية الأخيرة. وعندما سألته مباشرة «ماذا يمكن أن تعمل الولايات المتحدة إذا اجتاحت إسرائيل جنوب لبنان؟» أجابني: «ستكون بلادي محرجة جداً لأنها صديقة إسرائيل، وفي الوقت نفسه ملتزمة الدفاع عن السيادة اللبنانية، ومهتمة جداً بتقدم مفاوضات السلام مع أنور السادات». وأضاف إنه يعتقد أن إسرائيل، في حال اجتاحت قسماً من لبنان، لن تسحب قواتها بسهولة إن لم تحصل على ضمانات. وفيما نحن نتكلم عن نيات إسرائيل الهجومية، دخل السكرتير في الخارجية سمير مبارك حاملاً خبر وكالة الصحافة الفرنسية الذي يشير إلى حشود عسكرية إسرائيلية بالقرب من الحدود اللبنانية-الإسرائيلية ودوريات وتحليق للمروحيات مقابل صور وصيدا وصولاً إلى الدامور. فلفتتني آنذاك تعابير وجه السفير الأميركي عندما سمع الأخبار كأنها تقول: أرأيتم، لقد بدأ الإسرائيليون هجومهم.

بعد تلقيّ نبأ الاجتياح الإسرائيلي لم أستطع النوم، وأمضيت ما تبقى من ساعات الليل أفكر في ما يجب القيام به بعد وقوع الكارثة مجرياً بعض الاتصالات لمعرفة التطورات الميدانية. في الصباح الباكر، توجهت إلى قصر بعبدا، وعملت على استبدال مجلس الوزراء العادي المقرر عقده، بجلسة استثنائية لم تتطرق إلا إلى موضوع الاجتياح الإسرائيلي. وقد رأى خلالها رئيس الحكومة سليم الحص والوزير أمين البزري أن ندعو مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد، فأقنعتهما بتأجيل الدعوة إلى ما بعد إجراء مشاورات مع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ريثما نتلمس اتجاهات العواصم الكبرى حيال ما يجري واستعداداتها. وعند الساعة الحادية عشرة، توجهت إلى مكتبي في وزارة الخارجية، واستدعيت سفراء الدول الخمس وطلبت منهم

١١ - القرار ٤٢٥، المقدمات، الخلفيات، الوقائع، الأبعاد، م م، ص ٥٩.
١٢ - المرجع نفسه.
١٣ - المرجع نفسه، ص ٦٢.

مراجعة حكوماتهم لمعرفة مواقفها من الاجتياح وما يفترض القيام به من أجل الحصول على انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي احتلتها. لمست من السفراء عدم حماسة لدعوة لبنان مجلس الأمن للانعقاد فوراً. وقد أوحى لي سفير بريطانيا بيتر ويكفلد بأن العملية العسكرية الإسرائيلية ستستمر أربعة أو خمسة أيام.

بعد انتهائي من هذه المشاورات، اكتفيت بتوجيه مذكرة احتجاج شديد إلى مجلس الأمن من غير دعوته إلى الانعقاد فوراً، وألمحت إلى الوجود الفلسطيني المفروض علينا في الجنوب مطالباً بمساعدة لبنان على استعادة سيادته الكاملة على هذا القسم من أراضيه. لم أكن مقتنعاً بطلب جلسة طارئة لأن العرب سيحولونها مناسبة لعرض المشكلة الفلسطينية وإظهار خلافاتهم، ولن يأتي أحد منهم على ذكر لبنان ومصالحه وتطلعات أبنائه. ومع تقدم ساعات النهار، انهالت على رئيس الجمهورية وعليّ الدعوات لطلب انعقاد مجلس الأمن من الرؤساء كامل الأسعد، وسليم الحص، وصائب سلام، والسفراء العرب في نيويورك.

تبادلت خلال ذلك اليوم الطويل مع رئيس بعثتنا إلى الأمم المتحدة غسان تويني، الاتصالات أكثر من مرة، وقد نقل إليّ إصرار الفلسطينيين وممثلي الدول العربية، على دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد للنظر في مسألة الاجتياح الإسرائيلي. وأوضح تويني أن السفراء العرب في نيويورك يستعجلونه الجواب، وهم يحددون مهلاً تمتد بين ساعة وساعتين لمعرفة موقف لبنان. لكنني حافظت على هدوء أعصابي، وآثرت التريث لأنني لاحظت أن من شأن التأخير أن يزيد من فرص تدويل الوضع في جنوب لبنان، وبالتالي تعزيز احتمال إيجاد حل جذري للمسألة، وهذا ما كان يجول في خاطري منذ أن علمت بالهجوم الإسرائيلي. لذا طلبت من تويني تركيز جهوده على استشراف نيات أعضاء مجلس الأمن حيال الوضع في الجنوب اللبناني وما هي استعداداتهم، متى دعونا إلى جلسة طارئة، فيما هو أبلغني في برقية أرسلها لنا أيضاً في الخامس عشر من آذار أن الأميركيين «لن يعارضوا» دعوتنا مجلس الأمن للانعقاد «وربما تمكنوا من تأييدنا، إذا كانت صيغة الدعوة إيجابية ومن شأنها أن تفتح مسالك للوصول إلى حل»[14].

اشتدت الضغوط عليّ بعد الظهر في الاجتماع الذي عقد في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية وحضور رئيس مجلس النواب كامل الأسعد، ورئيس الحكومة سليم الحص. ألح الأخيران على فكرة طلب انعقاد مجلس الأمن، فأوضحت لهما أسباب معارضتي توجيه مثل هذا الطلب قبل معرفة ما هي اتجاهات الدول الدائمة العضوية فيه. وأضفت: «إذا انعقد مجلس الأمن

١٤ - المرجع نفسه، ص ٦٩.

الآن فسيستغله الفلسطينيون كمنبر دولي لرفع صوتهم، من غير أن يستفيد منه لبنان بشيء».
وأخذت على الرئيس كامل الأسعد دعوته مجلس النواب للانعقاد في اليوم التالي، وبينت له عدم جدوى الإفساح في المجال أمام المزايدات والمواقف السياسية النيابية. أما رئيس الجمهورية الياس سركيس فقد أظهر لي مرة جديدة ثقته بحدسي السياسي خصوصاً في مجال السياسة الخارجية مكتفياً بأسئلة استيضاحية. في المقابل، كانت «الجبهة اللبنانية» تنادي بضرورة طلب انتشار القوات الدولية على كامل الأراضي اللبنانية تمهيداً لخروج جميع الجيوش الأجنبية منها، وكان هذا الطلب غير ممكن لأكثر من سبب داخلي وخارجي وفي طليعتها عدم استعداد الدول لإرسال وحدات من جيوشها إلى المستنقع اللبناني.

صباح الخميس في السادس عشر من آذار، وفي دردشة مع معاونيّ الأساسيين في وزارة الخارجية بلغني أن مدير الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية السفير حسيب العبد الله، ابن بلدة الخيام الجنوبية، الذي اغتيل بعد نحو أربعة أسابيع، قال أمام زملائه: «أشعر بأنني حر بعدما اجتاحت إسرائيل قريتي». ثم استدعيت السفراء العرب فأتوا مجتمعين، وأوضحت لهم وجهة نظرنا من عدم طلب انعقاد مجلس الأمن فوراً وأنه «لا يجوز اتخاذ أي موقف إلا بموافقتنا»[١٥]. تعمدت في هذا الاجتماع انتهاج أسلوب دبلوماسي قوامه الاختصار والحسم. وشعرتُ بأن موقفي لم يرقهم، لكن أحداً منهم لم ينتقد أو يعترض على كلامي.

إثر اجتماعي مع السفراء العرب، اتصلت بالرئيس كميل شمعون وبالشيخ بيار الجميل طالباً إليهما التمثل في مجلس النواب في حال كان النصاب متوافراً لانعقاد الجلسة. توافر النصاب القانوني وانعقدت الجلسة النيابية المغلقة التي تميزت بالحشو الكلامي. خلالها طلب السكرتير في الخارجية سمير مبارك أن يراني على حدة لينقل إليّ رسالة عاجلة من السفير اللبناني في باريس نجيب صدقة الذي استدعاه وزير الخارجية الفرنسية لوي دو غيرينغو. وقال لي مبارك إن صدقة يرى أن الفرصة سانحة لكي يطرح مع وزير الخارجية الفرنسية مسألة إرسال قوات دولية إلى الجنوب التي كان دو غيرنغو طرحها عليه في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٧، ويسأل موافقتي لكي يطرح السؤال. فأجبت مبارك: «قل للسفير صدقة إن هذه الفكرة هي الآن في أروقة الأمم المتحدة، وقد يكون من المفيد معرفة رأي الكي دورسيه بها».

بعد أن أدلى النواب بمواقفهم ومن بينها ما كان لافتاً وجريئاً مثل مداخلات إدمون رزق وبطرس حرب والياس الهراوي، بدا أن مجلس النواب منقسم حول مسائل كثيرة من بينها

١٥ -المرجع نفسه، ص٧٠.

العمل الفلسطيني المسلح وكيفية معالجة الأوضاع في الجنوب ومواجهة الاعتداء الإسرائيلي. سألني الرئيس كامل الأسعد رأيي في الأوضاع ربما ليتهرب من اتخاذ موقف من الانقسام الظاهر في المجلس النيابي فشرحت للنواب أنني في صدد المزيد من التشاور والاتصالات من أجل التوصل إلى حل جذري للمشكلة في الجنوب وليس فقط طلب عقد جلسة لمجلس الأمن قد لا تؤدي إلى الحل المنشود. وقد ساءني كثيراً في هذه الجلسة ألا يتجرأ بعض النواب المسلمين على قول ما يفكرون فيه مراعاةً للفلسطينيين على رغم كل ما أصاب لبنان. فعمد هذا البعض إلى ممالقتهم متجنباً أي انتقاد لهم على تصرفاتهم التي أدت إلى احتلال إسرائيل لجزء من الأراضي اللبنانية.

رفع الرئيس كامل الأسعد الجلسة إلى الاثنين التالي. وفي الطريق إلى البيت، استذكرت المواقف المتناقضة للنواب في وقت كان لبنان فيه أحوج ما يكون للوحدة الوطنية والتلاقي حول ثوابت أساسية. كما قادني التفكير إلى أن المجموعة العربية لا تهتم بلبنان إلا إذا كان مستتبعاً بالكامل، وهذا ما يفقده مبرر وجوده. اتصلت بنظيري السوري عبد الحليم خدام وطلبت إليه الحضور إلى لبنان في أسرع وقت ممكن كي نتشاور في المستجدات. فاقترح المجيء يوم السبت، غير أنني ألححت عليه بأن يأتي إلى بيروت، في اليوم التالي، أي الجمعة.

استأنفت مشاوراتي مع سفير الولايات المتحدة ريتشارد باركر، ولمست حينذاك بعض التطور في الموقف الأميركي الذي كان يلوّح في الساعات الأولى للاجتياح باستعمال حق الفيتو ضد كل قرار يأمر بانسحاب فوري للجيش الإسرائيلي من الجنوب ولا يأخذ بالاعتبار أمن الحدود الشمالية لإسرائيل. وبدا لي يومها أن الضغوط الكبيرة على واشنطن جعلتها تظهر بعض المرونة. وفي الواقع، إن الولايات المتحدة أكثر تفهماً لمطالب العرب عندما لا تكون إسرائيل مهددة جدياً في أمنها. واجتمعت بعد ظهر اليوم نفسه بالسفير البريطاني الذي يتولى زميل له الرئاسة الدورية لمجلس الأمن. وكان الدبلوماسي البريطاني لدى بيروت على مستوى رفيع من الذكاء، والاحتراف، والفاعلية، ولعب دوراً مفيداً في تلك الفترة. كما التقيت في قصر بعبدا الرئيس كميل شمعون الذي لم يكن قادراً على المفاضلة بين انتشار الجيش اللبناني أو القبعات الزرق في جنوب لبنان. وأفهمته في هذا الاجتماع أننا لا نستطيع أن نستمر في تأجيل انعقاد مجلس الأمن إلى أجل غير مسمى.

صباح الجمعة في السابع عشر من آذار، وبينما كان الرئيس الياس سركيس مجتمعاً بالسفير السوفياتي ألكسندر سولداتوف بحضور رئيس الحكومة، اجتمعت، في مكتب آخر في القصر الجمهوري، بالسفير البريطاني الذي أبدى تضامنه مع لبنان الرازح تحت ضغوط

كبيرة. اتضح لنا، في هذه الأثناء، موقف الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن الذي بدأ يميل إلى صدور قرارين متلازمين ينص أحدهما على انسحاب إسرائيل والآخر على ترتيب الوضع على الحدود اللبنانية الجنوبية عبر إرسال قوات دولية، ومن ثم وحدات من الجيش اللبناني لإعادة المنطقة إلى حضن الشرعية اللبنانية.

عند الساعة الحادية عشرة، وصل وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام يرافقه نائب وزير الدفاع ناجي جميل، فاستقبلته عند مدخل القصر ودخلنا سوية إلى مكتب رئيس الجمهورية حيث كان لا يزال رئيس الحكومة. بدأ الاجتماع بالمجاملات والكلام التقليدي الداعي إلى الوحدة الوطنية والتنسيق بين الدول العربية الشقيقة. وعندما انتقل الحديث إلى خدّام، أبدى استغرابه لعدم طلب لبنان عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن. فأجبته مباشرة: «لماذا طلب انعقاده؟ هل للحصول على موقف يطلب من إسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان، لكي يعود الفلسطينيون إليه ويعاودوا عملياتهم؟ هذا الأمر يمكننا القيام به في أية لحظة ولكننا نحاول الوصول إلى حل جذري للمشكلة في الجنوب لأننا لا نستطيع، والمواطنون لا يستطيعون أن يتحملوا دورة العنف القائمة على عمليات فلسطينية تقابلها اعتداءات إسرائيلية. لقد ضاع البلد بسبب القضية الفلسطينية، وعلى مجمل الأطراف المعنية بالوحدة الوطنية أن تعي هذا الأمر وتأخذه بالاعتبار».

عرضت أمام السوريين الوضع في الجنوب من وجهة نظر اللبنانيين مبرزاً الحاجة إلى مجيء قوات دولية كي تقبل إسرائيل بالانسحاب بعد أن تضمن الهدوء في المستقبل، ولافتاً إلى عدم جدوى طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن دونما استعداد لتقبل مجيء القوات الدولية. وعلى رغم معارضة السوريين الدائمة لمجيء قوات دولية إلى لبنان، اضطروا إلى الموافقة على انتشار القبعات الزرق في الجنوب، خصوصاً بعد أن قلتُ للوفد السوري إن رفضهم ذلك قد يؤدي إلى تقسيم لبنان. أعلنتُ عندئذ استعداد الخارجية اللبنانية لطلب انعقاد جلسة لمجلس الأمن بعدما ثبت لي أن الدول الكبرى باتت متجهة نحو إصدار قرار ملائم للبنان. وبعد الظهر، أبرقت من الخارجية إلى السفير غسان تويني بالتالي:

١- نرجو الاتصال برئيس مجلس الأمن والاكتفاء بطلب عقد جلسة للمجلس على أساس الشكوى التي قدمتموها بتاريخ ١٥ الجاري دون الاعتماد على أي مستند آخر.

٢- إن ظروف لبنان الداخلية ومتطلبات الوحدة الوطنية تفرض أن تلتزموا في معرض المناقشة ما نعهده فيكم من الحكمة والاعتدال ولا بأس في أن تشيروا في عرضكم وردودكم أنه لا يمكن اعتبار لبنان مسؤولاً عما يحدث بالجنوب وأن الدولة اللبنانية دائبة على بذل المساعي لبسط سلطانها وتثبيته في هذه المنطقة من لبنان.

٣- تعلمون أن ثمة مشاريع حلول يتداول بها في الأروقة، فالمرجو في هذه المرحلة ألا تتخذوا منها أي موقف بالتحديد قبل مراجعتنا وأن لا تتخذوا في سياق المناقشة مواقف قد تتعارض فيما بعد مع تلك المشاريع.

٤- نرجو متابعة الاتصالات والتنسيق مع بعض المعنيين وإفادتنا تباعاً عن سير المناقشات والاتصالات الجارية.

٥- علمتنا التجارب، بالنسبة إلى موضوع الجنوب، أن الأهمية تكمن ليس في المبادئ العامة بل في التفاصيل التي طالما شكّلت في السابق حجر عثرة في سبيل الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن، لذلك نرجو ألا ترتبطوا في هذا الصدد بأي موقف أو التزام قبل مراجعتنا.

فؤاد بطرس

رد تويني ببرقية تلكس، ولكن قبل أن تصلني أتصل بي هاتفياً مباشرة ليضعني في جو ما يجري في دوائر الأمم المتحدة. وبدا لي مسكوناً بفكرة طلب الفصل بين انسحاب إسرائيل وبين إرسال القبعات الزرق إلى جنوب لبنان التي لم أكن أرى فيها أي مصلحة للبنان. ذلك أن العرب عموماً والسوريين والفلسطينيين خصوصاً لم يكن يهمهم سوى الحصول على طلب انسحاب إسرائيل، أما أنا فوجدت أن مصلحة لبنان تقضي بتدويل الوضع في جنوب لبنان واستقدام قوات دولية تعمل على إنهاء دورة العنف في الجنوب. ثم وصلت برقية تويني ومما جاء فيها: «وبصورة مختصرة صار لقاء بين السفير (الأميركي أندرو) يونغ والسفير السوري وأنا. أصررنا خلال الاجتماع (السفير السوري وأنا) أن نفصل طلب الانسحاب والبحث في المشاريع التي تعرفونها. وتوجه معاون السفير يونغ فوراً إلى واشنطن على إثر الاجتماع للاشتراك هناك في طبخة مشروع القرار حاملاً حصيلة الاتصالات الأميركية مع جميع الوفود في نيويورك».

رفضت اقتراح طلب الفصل وأوضحت لتويني وجهة نظري الرامية إلى تحقيق مصلحة لبنان قبل أي اعتبار آخر. وجدّدت الطلب إليه بمراجعتنا في الإدارة المركزية قبل اتخاذ الخيارات، مضيفاً أن بإمكانه أن يخرج عن إجماع رؤساء بعثات الدول العربية لدى الأمم المتحدة إذا أصروا على الفصل بين الانسحاب ومجيء القبعات الزرق إلى جنوب لبنان. فأبدى رئيس بعثتنا في نهاية الأمر تجاوباً مع فكرة عدم الفصل. أما سفير لبنان في واشنطن نجاتي قباني فقد استغل منصبه في العاصمة الأميركية كي يدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني. مساء اليوم نفسه استقبلت سفير بريطانيا بيتر ويكفلد الذي نظر إليّ ملياً بعد أن تناولنا الأحداث الأخيرة ومواقف مختلف الأطراف وقال لي: «لدي تقدير كبير لك وشفقة عليك. كيف بإمكانك أن تتحمل كل هذه المشاكل وحدك؟» فأجبته بأنني تعوّدت على ذلك وأخبرته أنني ألغيت في اليوم السابق حجز مقعد في الطائرة إلى بلاده التي كنت مزمعاً أن أسافر

إليها بعد أيام لإجراء فحوصات طبية دورية ومن ثم أخذ بضعة أيام من الراحة في سويسرا.

صباح السبت في الثامن عشر من آذار، زارني في الخارجية كل من سفير فرنسا، هوبير أرغو، والولايات المتحدة، ريتشارد باركر. وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن الدبلوماسية الفرنسية لم تكن تبدو مدركة إدراكاً كافياً لخطورة الأحداث الجارية. أما سفير الولايات المتحدة فقد سلمته ملاحظاتي الخمس على المشروع الذي تعتزم بلاده تقديمه إلى مجلس الأمن وكان غسان تويني أرسله لي بالتلكس. وعندما قرأ السفير ريتشارد باركر ملاحظاتي قال إنها مصيبة في ما رمت إليه. بعد ذلك اتصلت برئيس الجمهورية وتداولت معه في المشروع الأميركي والتعديلات الخمسة التي أدخلتها. ثم أبرقت إلى نيويورك النص المعدّل وفهمت أن السفير باركر اتصل أيضاً بإدارته مقترحاً تعديلات بالاتجاه نفسه الذي أشرت إليه. وانتظرنا حلول المساء لانعقاد مجلس الأمن حيث قدّم غسان تويني مداخلة حاذقة تميزت بالاعتدال والبراعة، تركت أثراً مهماً لدى أعضاء مجلس الأمن. وكنت خلال النهار تحادثت بالهاتف مع عبد الحليم خدام بحضور رئيس الجمهورية في قصر بعبدا، وقلت له: «إذا عارض الفلسطينيون قرار إرسال القوات الدولية إلى الجنوب متى صدر عن مجلس الأمن فذلك سيؤدي إلى تقسيم لبنان».

بلغتنا خلال اليوم نفسه معلومات تشير إلى أن العراقيين يعملون على تعزيز تسليح الفلسطينيين في الجنوب. وفيما كنت أفكر بهذه المعلومات كتبت على مفكرتي باللغة الفرنسية ما ترجمته: «في كل مرة تعرضنا للخطر، كان ذلك دائماً باسم العروبة. أنا لا أنكر انتمائي العربي، ولكنني أراه من زاوية مختلفة عن زاوية الدول العربية المحيطة بنا. فهذه الدول لا تريد سوى بلد ضعيف وخاضع، وهي تستخدم لبنان من أجل أهدافها الخاصة. وتكتفي بالمزايدات على حسابه في سبيل القضية الفلسطينية». في الواقع، كنت متأكداً من أن الفلسطينيين، كما أطراف عربية أخرى، لن يكونوا مرتاحين من مجيء القبعات الزرق إلى الجنوب. وكنت أعمل بين مطرقة «الحركة الوطنية» وحلفائها الفلسطينيين الرافضين لانتشار القوات الدولية في الجنوب وبين سندان «الجبهة اللبنانية» التي كانت تطالب بتدويل قضية لبنان برمتها وليس فقط الجنوب وبانتشار قوات الطوارئ على كامل الأراضي اللبنانية. وغني عن البيان أن الطرفين لم يسهلا عملي والمساعي التي كنت أقوم بها في المحافل الدولية.

لقد بلغ مني الاستياء حداً كبيراً في ذلك اليوم، ولم يكن السبب فقط دقة الظرف وصعوبة الموقف وإنما خلفيات اللبنانيين المتناقضة التي لا تقيم وزناً للثوابت الوطنية ولمقتضيات الوفاق الوطني، وما لم يتوافر هذان العنصران فإنه لن تكون قيامة للبنان. كنت شبه متأكد يومذاك من أننا سنحصل على قرار دولي ولكنني أيضاً لم أستبعد أن يصبح في عداد القرارات التي

تؤخذ ولا تجد طريقها إلى التطبيق، ما دام اللبنانيون منقسمين، ويقدم بعضهم مصالح الآخرين على مصالح وطنهم.

مساء، اتصل بي رئيس الجمهورية سائلاً عن آخر المعلومات الآتية من نيويورك، فأطلعته على ما لدي من إشارات تؤكد أن الكويت في صدد تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن لا يراعي مصالح لبنان كما نراها. واقترحت عليه أن يتصل بأمير الكويت، ويطلب منه أن يصوت مندوب بلاده لمشروع القرار الذي يريده لبنان.

انتهت مداولات مجلس الأمن، في التاسع عشر من آذار ١٩٧٨، بالتصويت على مشروع قرار أميركي يطلب الانسحاب الإسرائيلي فوراً من لبنان ويربط الانسحاب بإرسال قوات دولية إلى جنوبه. وصدر بذلك القرار ٤٢٥ الذي ستتمسك به وتنادي بتطبيقه كل الحكومات المتعاقبة على لبنان حتى انسحاب إسرائيل من لبنان، بموافقة اثنتي عشرة دولة وامتناع الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا عن التصويت، فيما لم تشترك الصين في الاقتراع، جرياً على عادتها عند دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ مثل هذه القرارات. وفي الجلسة نفسها صدر القرار ٤٢٦ الذي هو أشبه بملحق للقرار ٤٢٥ وفيه تحديد لفترة عمل القوات الدولية بستة أشهر قابلة للتجديد.

استقبلت في الحادي والعشرين من آذار الجنرال أنزيو سيلاسفيو منسق قوات الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط الذي أمضى ست ساعات في لبنان التقى خلالها أيضاً قائد الجيش العميد الركن فيكتور خوري، وكبار الضباط اللبنانيين. وبحث معنا في الترتيبات الواجب اتخاذها لتمركز القوات الدولية فور وصولها، وعددها أربعة آلاف جندي مزودين بأسلحة دفاعية خفيفة. وفي اليوم التالي، بدأت طلائع القبعات الزرق بالوصول إلى لبنان مع دخول نحو مئة جندي إيراني بقيادة كولونيل إيرلندي الحدود اللبنانية من جهة إسرائيل بعد إشكال بسيط مع القوات التابعة للرائد سعد حداد الذي طالب بأن تأتي القوات الدولية عبر مطار بيروت، «إذا كان لا بد من مجيئهم».

قام رئيس الحكومة سليم الحص في الحادي والعشرين من آذار بزيارة إلى العاصمة السورية حيث اجتمع بكبار المسؤولين السوريين وفي مقدمهم الرئيس حافظ الأسد. وتم البحث في المعلومات المتوافرة لدينا عن قيام العراق وليبيا بإرسال الأسلحة والمقاتلين الفلسطينيين إلى جنوب لبنان، وفي إمكانية توسيع رقعة انتشار قوات الردع العربية حتى نهر الليطاني لتصبح محاذية للمناطق التي تنتشر بها القوات الدولية، وبذلك تصبح المنطقة الجنوبية كلها تحت السيطرة الأمنية. عند المساء، عاد الرئيس الحص من غير أن يتمكن من إقناع القيادة السورية بالانتشار حتى خط نهر الليطاني. وحتى ذلك الحين، لم يكن رئيس الحكومة قد تمكن من إرساء علاقة

وثيقة مع النظام السوري الذي كان لا يزال متحفظاً حياله على رغم دفاعه عن نظريات القومية العربية في كل مرة كان يزور فيها دمشق، على ما كان يقول لي المسؤولون السوريون.

قبل ظهر الثاني والعشرين من الشهر نفسه، أصدرت «الجبهة اللبنانية» بياناً يطالب برفع قضية الوجود الفلسطيني في لبنان إلى مجلس الأمن، وأن يتم نشر القوات الدولية على كامل الأراضي اللبنانية، وأن يجد المجلس حلاً للمسألة اللبنانية برمتها. وخلال النهار، اتصل بي قائد الجيش وقال لي إن الوضع هادئ ميدانياً، وإنه سيجتمع مع كبار ضباط القوات الدولية ظهراً في الناقورة بحضور ضباط إسرائيليين. وحول الاختلاف في مقاربة موضوع اللاجئين من الجنوب من لبنانيين وفلسطينيين بين وزارتي الداخلية والدفاع، طلبت من قائد الجيش إعطاء تعليمات لضباطه لحثّ اللاجئين على العودة إلى الجنوب بأسرع وقت ممكن. وقد أعطيت تعليمات مماثلة لقائد قوات الردع العربية سامي الخطيب.

بعد الظهر، اجتمعنا في قصر بعبدا، الرئيسان سركيس وشمعون وأنا بحضور داني شمعون، وتوافقنا على أن ما تحقق هو أفضل ما يمكن التوصل إليه في ظل المعطيات الراهنة.

وفي الواقع، كان القرار ٤٢٥ إنجازاً دبلوماسياً ادعى كثيرون أبوته ومنهم وزير الخارجية المصرية الدكتور بطرس غالي، وعندما سئلت عن تصريحه هذا، قلتُ: «نحن لا نريد أن نبخس أي مسؤول أو أي دولة صديقة أو شقيقة حقها، في ما يمكن أن تكون قد قدمته لنا من مساندة أو تأييد، من أجل الحصول على القرار ٤٢٥، لكن هذا لا يعني أن أبوة القرار المذكور يمكن أن تعود لسوانا. وهذا يذكرني بالمثل القائل: إن النصر له ألف أب أما الهزيمة فيتيمة».

وقد حمل إليّ السفير الأميركي ريتشارد باركر، صباح الثالث والعشرين من آذار، رسالة من وزير الخارجية الأميركية سايروس فانس فيها إشادة بي على أدائي في وزارة الخارجية والخدمات التي قدمتها لوطني وبالسفير غسان تويني والدور الذي لعبه في الاجتماع الأخير لمجلس الأمن للوصول إلى إصدار القرار ٤٢٥. وفي الرسالة طلب فانس أن تنقل السفارة الأميركية في بيروت «تقديرنا العميق لبطرس لموقفه الصلب وقيادته القوية. بين بطرس في بيروت، وتويني الفعال والنشيط في نيويورك، كان للبنانيين فريق ممتاز، وقد خدمت المصالح الوطنية للبنان بطريقة جيدة.» وتباحثت مع السفير باركر في جنسية القوات التي ستشارك في مهمة القوات الدولية في جنوب لبنان وطلب استبعاد مجيء وحدات من الجيش السوفياتي فوافقته رأيه شرط عدم استقدام قوات أميركية.

زارني، في اليوم التالي، قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب العائد من العاصمة السورية. ونقل إليّ طلب المسؤولين السوريين معرفة بعض التفاصيل المتعلقة بدخول الأسلحة

والمقاتلين إلى الجنوب. وبعدما استعلمت عن الموضوع، أطلعت سامي الخطيب على ما يمكن إطلاعه عليه. وخلال اليوم عينه، صدر بيان عن قوات الردع العربية يقضي «بمنع دخول أي نوع من الطاقة العسكرية، سواء كانت أعتدة أو رجالاً الأراضي اللبنانية».

في الخامس والعشرين من آذار، استقبلت الجنرال أنزيو سيلاسفيو، وتناولنا التحضيرات الجارية لاستكمال انتشار القبعات الزرق في جنوب لبنان، وبحثنا في مسألة إشراك الجيش اللبناني في حفظ الأمن إلى جانب القوات الدولية. ثم توجهت إلى القصر الجمهوري حيث عقدنا اجتماعاً موسعاً ضم إلى رئيس الجمهورية رئيس الحكومة، وقائد الجيش ورئيس الأركان ورئيس الشعبة الثانية. وكان توافق على ضرورة أن يتدخل الجيش في الجنوب لمؤازرة قوات الأمم المتحدة، وأن يستعد للذهاب إليه في أقرب فرصة ممكنة.

عند المساء، اتصل بي وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدّام، ووافق، بناء على طلبي، على دعم دمشق موقف قوات الردع العربية في منع تنقل المسلحين والسلاح في لبنان الصادر في اليوم السابق. لكن بعد نحو ساعتين، صدر موقف سوري، اعتُبر مزايدة على موقف كويتي، أعلن أن الحدود السورية مفتوحة لتأمين المساعدة للفلسطينيين، وأن لا علاقة لدمشق ببيان قوات الردع العربية التي تأتمر برئيس الجمهورية اللبنانية الياس سركيس. فاضطررت صباح اليوم التالي إلى الإدلاء بتصريح يحاول قدر الإمكان التوفيق بين بيان قوات الردع والموقف السوري.

في هذه الأثناء، عاد الحديث في الأوساط السياسية عن الرائد سعد حدّاد، بعدما أعلن، في السادس والعشرين من آذار، تشكيل جيش لبنان في الجنوب مع خدمة عسكرية إجبارية ذاكراً أنه سيضع هذه القوات تحت تصرف الحكومة اللبنانية فور تسلمها الأمور في المنطقة الحدودية الجنوبية. وبتشجيع من منظمة التحرير الفلسطينية، وضع رئيس الحكومة نصب عينيه مسألة اتخاذ إجراءات بحق حدّاد، واستدعى قائد الجيش وطلب منه إيجاد وسيلة لمحاسبته ومعاقبته سريعاً. فعارضت هذا التوجه، بالتوافق مع رئيس الجمهورية، معتبراً أن علينا أن نعالج موضوع ضباط الجيش الخارجين على الشرعية برمته متى نضجت الظروف.

أما «الجبهة اللبنانية» فانقسمت حول هذا الموضوع. ففي حين طالب الوزير السابق طوني فرنجية بالاقتصاص من الرائد سعد حدّاد، دافع الرئيس شمعون بشدة عنه مشيداً بالدور الذي لعبه في التصدي للفلسطينيين والتنظيمات المتحالفة معهم.

لم تمر عملية انتشار القبعات الزرق في الجنوب دون صعوبات، وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية ما باستطاعتها لحمل الرئيس سليم الحص ووزير الداخلية صلاح سلمان على عرقلة إرسال قوى الأمن الداخلي إلى المنطقة التي تنتشر فيها القوات الدولية. وبدا واضحاً في

مجلس الوزراء الذي عقدناه، في التاسع والعشرين من آذار، أن رئيس الحكومة ووزير الداخلية يحاولان المماطلة والتسويف، عندما طُرح موضوع عودة الدولة إلى الجنوب. وهنا تدخلت مبيناً خطورة إحجام الشرعية عن القيام بواجبها تجاه مواطنيها، ومشيراً إلى أن ذلك سيدفع بالمواطنين إلى الالتحاق بسعد حداد وسواه من قوى الأمر الواقع لتأمين سلامتهم. وتوتر الجو في مجلس الوزراء بعد سجالات حادة بعض الشيء بيني وبين الرئيس الحص والوزير سلمان. وفي الواقع، كان موقف القيادات السنية على وجه الإجمال، في ذلك الحين، مصادَراً وخاضعاً للابتزاز والمزايدة والارتهان للقيادات الفلسطينية فيما كان موقف الشيعة عموماً باطنياً لاختلاف ما كانت تقوله قياداتهم في المجالس الخاصة عن تصريحاتها ومواقفها في العلن في شأن الكفاح الفلسطيني المسلح انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.

وقد نقل لي السفير غسان تويني في برقيته إلى الخارجية في الثلاثين من آذار إصرار الأمين العام على «ضرورة تأمين حضور لبناني، ولو بدا هذا الحضور بمظاهر رمزية.»[16] وأعطى فالدهايم أمثلة منها وجود بوليس محلي داخل مدينة صور، عودة قوى الأمن الداخلي إلى بعض المناطق تدريجياً، وجود حواجز أمنية لبنانية مع قوات الطوارئ، لا سيما على الجسور، إلخ. وتركزت الجهود، في الأيام التالية، في لبنان والأمم المتحدة، وسائر الدوائر المعنية بالوضع اللبناني على انتشار القوات الدولية وقوات نظامية لبنانية وانسحاب إسرائيل. وفي برقية مني إلى تويني في الأول من نيسان، شددتُ على ضرورة الدفع بهذا الاتجاه:

لا بد من السعي إلى وضع جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي، حتى يساعد على إيجاد جو انفراج ويسهل بعض الأمور. أما من حيث الضغط على إسرائيل عبر اللجنة المنبثقة من المجموعة العربية فلا بأس، على أن يبقى للبنان وحده حق اتخاذ الموقف الحاسم، لا سيما بالنسبة إلى دعوة مجلس الأمن، وبالنسبة إلى أي إجراء آخر قد ينعكس على الساحة اللبنانية. (...) إننا نفهم من برقيتكم أن الأمين العام لا يحصر الانتشار (القبعات الزرق) بمنطقة الاحتلال الإسرائيلي، ولا بد لنا أن نتمسك بهذه النظرية، وإن تعارضت مع نظرية بعض الدول العربية. إننا لا نجهل المتناقضات التي يمكن أن تقع في هذا الشأن، لذا لا نمانع بأن نسلك، بالاتفاق مع الأمانة العامة وقيادة قوى الأمن الدولية محلياً، مسلكاً يقوم على الواقعية وعلى ما تسمونه البراغماتية pragmatisme، لكن ينبغي ألا نفرط بأي حق نستمده من القرارين ٤٢٥ و٤٢٦، وألا نتخذ أي موقف يمكن أن يفسّر بأنه تنازل من قبلنا.

إن ما يسمى باتفاقية شتورا ليس تعاقداً، بل هو مجرد روزنامة زمنية، أي جدول انسحاب

١٦ - المرجع نفسه، ص ١١٦.

للقوات الفلسطينية، لا سيما في الجنوب. أما اتفاقية القاهرة الشهيرة، فإذا كان هناك اعتبارات تتصل بالسياسة الداخلية تحملنا على التريث في اتخاذ موقف نهائي ومعلن منها في الوقت الحاضر – وفي رأيي لا بد من اعتبارها ساقطة وملغاة–، فإننا لا نوافق البتة على أن تعتبر هذه الاتفاقية من المعطيات التي يمكن اعتمادها، في ما يتعلق بانتشار قوى الأمن الدولية وأماكن تمركزها وتمركز الجيش اللبناني في الجنوب(...)[17]

أتبعت برقيتي إلى بعثتنا لدى الأمم المتحدة بجملة اتصالات ولقاءات مع الدبلوماسيين الممثلين للدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن والدول العربية. وطلبت من السفير الأميركي ريتشار باركر السعي لكي تلتزم إسرائيل بجدول زمني للانسحاب وأن تباشر تنفيذه. وانهمكتُ في تذليل العقبات التي تحول دون إرسال قوى الأمن الداخلي إلى المناطق التي تنتشر فيها القوات الدولية، ومنها معارضة رئيس الحكومة ووزير الداخلية. كما التقيت، في الرابع من نيسان، بمنسق القوات الدولية في الشرق الأوسط الجنرال أنزيو سيلاسفيو ومعاونيه وتوصلنا إلى اتفاق مرحلي اعتبرته مرضياً بالنظر إلى ضرورة التوفيق بين مطلب الرأي العام الدولي والدول المشتركة في قوة الأمن الدولية من جهة، والأوضاع السائدة في الميدان الجنوبي، والظروف التي يعمل فيها الجيش اللبناني من جهة ثانية. إذ كانت طريق مواصلات الجيش مقطوعة عملياً بسبب سيطرة القوى الفلسطينية على المناطق الواقعة بين رقعة انتشار القبعات الزرق والمنطقة التي تنتشر فيها قوات الردع العربية. وقلت لسيلاسفيو أننا نعول أيضاً على الأمم المتحدة لكي تحث إسرائيل على الانسحاب.

بدأ انتشار القوى الأمنية اللبنانية في الخامس من نيسان، وتمركزت عناصر من الدرك في مواقع أساسية في الجنوب، واستعادت بعض مخافرها التي كانت أخلتها بسبب الأحداث، وأقامت حواجز على الطرق الرئيسية. في المقابل، كانت الإجراءات في قيادة الجيش جارية لإعداد كتيبة من ثلاثمئة جندي للتوجه إلى الجنوب وفق ما نص عليه القرار ٤٢٥، وقد التقيت في هذا الإطار قائد الجيش ورئيس الشعبة الثانية مساء السبت في الثامن من نيسان، وتباحثنا في الحاجات اللوجستية للجيش كي يتمكن من القيام بالمهمة المطلوبة منه. وكما عارض الرئيس سليم الحص إرسال قوى الأمن الداخلي إلى الجنوب إلى أن أعلنت سوريا عدم معارضتها ذلك، عارض أيضاً إرسال الجيش اللبناني إلى المنطقة الحدودية بسبب ما كان تعرض له من ضغط من منظمة التحرير الفلسطينية وقوى «الحركة الوطنية» التي كانت تتهم الجيش بالفئوية وتعتبر أنه لا يمثل تطلعاتها القومية.

١٧ - المرجع نفسه، ص ص ١١٨ و١١٩.

ثم تابعت مسألة قدوم الوحدات العسكرية العاملة في إطار اليونيفيل، أي القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان، وبرزت لدى بدء عملية الانتشار حاجة إلى رفع عدد الجنود من أربعة إلى ستة آلاف جندي بالنظر إلى طبيعة الموقع الجغرافي غير السهلة. وباشرنا اتصالات بسفراء عدد من الدول مثل بولونيا والمكسيك ورومانيا، وكندا. وفي الثامن من نيسان تناولت طعام الغداء مع السفير السوفياتي ألكسندر سولداتوف الذي بدا لي أنه يشكك بجدوى القرار ٤٢٥، من حيث انسحاب إسرائيل وسيطرة لبنان وسيادته على أراضيه. وأعرب عن اعتقاده بأن تجميع العدد اللازم ليس بالأمر السهل، فضلاً عن أن زيادة العدد من أربعة آلاف إلى ستة، لو تمت فلن تحل المشكلة. وأضاف أن «الأهم هو إيجاد حل لجوهر المشكلة». وتعليقاً على مواقف منظمة التحرير، قلت لسولداتوف: «صحيح أن لبنان بلد صغير، ولكن تدميره من أجل القضية الفلسطينية لن يساهم حتماً بانبعاث فلسطين». وفي الواقع، أقلقني يومذاك موقف سفير الاتحاد السوفياتي لأنه كان يعكس رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في إفشال مهمة القوات الدولية أنسحبت إسرائيل أو لم تنسحب.

نفذت إسرائيل انسحابها الجزئي الأول في الحادي عشر من نيسان ١٩٧٨، مُخلية بعض المواقع في منطقة العرقوب. ثم انسحبت جزئياً من مواقع أخرى وسط انتقادات دولية وفي مقدمها انتقاد من الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم الذي وصف عملية الانسحاب بأنها بطيئة، داعياً إسرائيل إلى تسريع خطاها. وتبين مع الوقت أن تل أبيب غير راغبة في إخلاء مساحات واسعة في الجنوب تحت حجة تأمين سلامة حدودها الشمالية من خطر الفلسطينيين الذين استمروا في عملياتهم غير المجدية إلا في إطار تبرير احتلال إسرائيل لأرض الجنوب اللبنانية.

ظهر الخامس من نيسان، عقدت اجتماعاً مطولاً مع الرئيس كميل شمعون تخلله غداء. وقد بحثنا في العمق في المواضيع الأساسية المتعلقة بمستقبل البلاد ومصير أبنائه، وتحدثنا عن منظمة التحرير الفلسطينية، وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب، ووضع لبنان الجيو-استراتيجي، ومشروع الفدرالية الذي كان الرئيس شمعون وأركان «الجبهة اللبنانية» يرون فيه الحل الوحيد الذي يؤمن الاستقرار للبنان. اتفقنا على بعض الأمور، واختلفنا حول أخرى وبخاصة طرح الفدرالية، ولكن ما كنا متأكدين منه أن الوضع الداخلي هش والاستقرار الأمني الذي نعيش فيه مهدد بالانفجار في أية لحظة. وفي الواقع، لم تكذبنا الأيام القليلة التالية، فقد اندلعت أحداث الشياح وعين الرمانة مخلفة ثلاثين قتيلاً ومائتين وخمسين جريحاً وانهيار آخر آمال تحقيق السلام في تلك المرحلة.

الفصل الرابع

انهيار تحالف "الجبهة اللبنانية" وسوريا

يوم الأحد في التاسع من نيسان ١٩٧٨، وقع حادثان فرديان، الأول في ساحة الشهداء والثاني في محلة الشياح-عين الرمانة، سرعان ما تطورا في اليوم التالي إلى اشتباكات بالأسلحة الثقيلة، وتبادل القنص بين «القوات اللبنانية» والتنظيمات الفلسطينية. ساد البلاد جو من التوتر المتزايد. وبدأت ألتمس ملامح خلاف عميق وجدي بين «الجبهة اللبنانية» والسوريين حول مسألة الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. وفي تقديري آنذاك، أن انعكاسات زيارة السادات إلى إسرائيل على لبنان، أخذت بالظهور: دمشق، من جهتها، صارت تبحث عن التقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية كحليف استراتيجي رافض أيضاً للصلح المصري-الإسرائيلي. في المقابل، كانت «الجبهة اللبنانية» مرتاحة جداً لهذا الصلح وتعلق عليه آمالاً وهمية كبيرة خصوصاً لجهة أنه سيشمل تباعاً كل دول المنطقة فيتم إذ ذاك إيجاد حل نهائي للوجود الفلسطيني الذي أضحى بتركيبته الديموغرافية ونشاطه غير المنضبط عنصراً يهز الاستقرار في لبنان.

حتى مساء الاثنين في العاشر من نيسان، لم تبد قوات الردع العربية مستعجلة لوقف الاشتباكات الدائرة بين الشياح وعين الرمانة، على رغم الطلب المتكرر من رئيس الجمهورية بتدخلها. وعندما أشار عليّ الرئيس سركيس بالاتصال بدمشق وسؤالها عن سبب إحجامها، ترددت. وبعد تفكير في المسألة قلت له بأنه قد يكون من الأفضل الانتظار قليلاً. وقد صح ظني. فبعد نحو ساعتين، اتصل بي وزير الخارجية السورية ليخبرني أن

السوريين طلبوا من قواتهم التدخل والانتشار في اليوم التالي، بالتفاهم مع الطرفين المتنازعين، في مواقع فاصلة بين المنطقتين.

كنت ظهر ذلك اليوم دعوت إلى الغداء في منزلي مجموعة من السياسيين من بينهم صائب سلام، وتقي الدين الصلح، وبهيج تقي الدين، وكاظم الخليل، ونصري المعلوف، وبطرس حرب. وكانت الغاية من اللقاء إيجاد مخرج للجلسة التي دعا رئيس مجلس النواب كامل الأسعد إلى عقدها، في الأسبوع التالي، للبحث في مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان. ودار بين زواري نقاش ممل، تميز بالمواقف المتباعدة حيال المسألة المطروحة بين المسيحيين والمسلمين. تقرر بالنتيجة تشكيل لجنة من بهيج تقي الدين، ونصري المعلوف، وكاظم الخليل وبطرس حرب للعمل على تحقيق تقارب بين الفريقين حتى لا تكون الجلسة النيابية مناسبة لإبراز الانقسام الحاد بين اللبنانيين في وقت هم أحوج ما يكونون فيه إلى التضامن لإنقاذ بلدهم.

صباح الحادي عشر من نيسان، وأثناء عملية انتشار قوات الردع العربية، سقط أربعة جنود قتلى بنيران مصدرها عين الرمانة. وسرعان ما اندلعت مواجهات حادة بين السوريين والتنظيمات المسيحية استمرت حتى مساء الرابع عشر من نيسان، استعملت القوات السورية خلالها المدفعية الثقيلة والصواريخ، إضافة إلى الأسلحة الخفيفة والمتوسطة. استأت كثيراً من التدهور المتفاقم باطّراد، وبدا لي أن التنظيمات العسكرية التابعة للجبهة اللبنانية قد فقدت اتزانها خصوصاً عندما بادرت إلى تحميل رئيس الجمهورية والحكومة مسؤولية ما يحدث واتهمتهما بالعجز وعدم الفاعلية. وفي غضون ساعات، سقط عشرات القتلى ومئات الجرحى، ودمرت البيوت والمؤسسات التجارية وخيم شبح الموت والدمار خصوصاً على الضاحية الجنوبية للعاصمة.

كالعادة، كان عليّ محاولة ما يمكن فعله لوقف التدهور الأمني. فتوجهت صباح الثلثاء في الحادي عشر من نيسان إلى القصر الجمهوري لتناول طعام الفطور إلى مائدة رئيس الجمهورية بحضور الرئيس سليمان فرنجية وابنه الوزير السابق طوني فرنجية. وكانت طريق جسر الباشا الأفضل لبلوغ القصر الجمهوري على رغم تساقط القذائف على جانبي الطريق. في بعبدا، ساد جو ثقيل بفعل دوي الانفجارات القوي الذي كان يقطع النقاش الدائر الرامي إلى إيجاد أسرع وسيلة لوقف الاشتباكات. وكان توافق على ضرورة تليين المواقف والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، وعلى أنه ليس بإمكاننا إحراج قوات الردع العربية، لأن المطلوب هو العمل على الحد من الخسائر. وقد وعد فرنجية بالتدخل لدى

زملائه في «الجبهة اللبنانية» وإقناعهم بالتجاوب مع المساعي لوقف التصعيد، على رغم أن الأوساط السياسية في البلاد كانت تتناول في تلك الفترة مسألة تردي العلاقة بين الرئيس فرنجية ورئيس حزب الكتائب بيار الجميل.

اتصلت الأربعاء بعبد الحليم خدام وألغيت زيارة مقررة إلى دمشق بعد يومين. وتفاهمت معه على فكرة تشكيل لجنة تنسيق تضم ممثلين عن قوات الردع العربية والتنظيمات العسكرية التابعة للجبهة اللبنانية للتفاهم على موعد لوقف إطلاق النار. كذلك فاتحته بموضوع استبدال الوحدات السورية المنتشرة في مناطق الاشتباكات بأخرى غير سورية من قوات الردع العربية لكنه لم يكن في البداية إيجابياً لاعتباره أن ذلك يمس بمعنويات الجيش السوري. ونقلت إليه رغبة الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم في الاجتماع به في بيروت خلال الزيارة التي سيقوم بها إلى لبنان وإسرائيل في السابع عشر من نيسان لأن فالدهايم «لا يريد الذهاب إلى دمشق، حتى تظل الزيارة في إطار القرار ٤٢٥، اللبناني الموضوع»،[١٨] على ما جاء في البرقية التي أرسلها إلى الخارجية السفير غسان تويني في اليوم السابق.

وبناء على نصيحتي، استدعى رئيس الجمهورية في اليوم نفسه أركان «الجبهة اللبنانية» فحضر منهم الرئيسان شمعون وفرنجية ورئيس الكتائب بيار الجميل وابنه بشير. ثم أرسل الرئيس سركيس بطلبي، فانسحبت من مجلس الوزراء الذي كان منعقداً وعلمت فيما بعد أن رئيس الحكومة استاء كثيراً لمغادرتي الجلسة. وعندما انضممت إلى الاجتماع، أثرت موضوع تأليف لجنة تنسيق بين قوات الردع العربية والتنظيمات العسكرية التابعة للجبهة، فلاقت الفكرة استحساناً وسرعان ما وضعت موضع التنفيذ، بحيث اجتمعت اللجنة المؤلفة بين الطرفين في اليوم نفسه، في مقر قوات الردع العربية، وجرى الإعلان عن وقف لإطلاق النار لكنه لم يثبت. إذ ذُكر في حينه أن قناصة من تنظيمات الجبهة لم تلتزم به مما أدى إلى استئناف الاشتباكات.

عادت المدفعية السورية الثقيلة تدك الأحياء السكنية، وطلب الرئيس كميل شمعون، في الرابع عشر من نيسان، من الحكومة اللبنانية «أن تفيد الرأي العام اللبناني صراحة إذا كانت هي أعطت الأوامر بضرب مجموعة سكنية مؤلفة من مئتين وخمسين ألف لبناني طوال أربع وعشرين ساعة بكل سلاح مدمر». وفي نهاية ذلك النهار الأسود تمكنا من إقناع السوريين باستبدال القوات السورية المنتشرة في محيط عين الرمانة بقوات سعودية وسودانية الأمر

١٨ - القرار ٤٢٥، م م، ص ١٤٢.

الذي أعاد الهدوء تدريجياً إلى الضاحية الجنوبية لبيروت. اتصل بي خدام في اليوم نفسه ليبلغني عدم حضوره إلى لبنان في السابع عشر من الشهر نفسه للاجتماع بالأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم. وقال لي خدام إن بياناً صدر عنهم يوضح ملابسات الاشتباكات التي وقعت في الأيام الأخيرة في عين الرمانة والشياح. وأعرب عن تمنيه في أن نصدر بدورنا بياناً نقول فيه إن قوات الردع العربية تصرفت بناء على تعليمات رئيس الجمهورية. ومع علمي بأننا لن نقبل بإصدار مثل هذا البيان، ارتأيت أن أقول لخدام بأنني سأبحث في الأمر مع المعنيين بالمسألة.

بعد نحو ساعتين، وصلني نص البيان السوري الذي صدر بلسان «مصدر مسؤول في دمشق» يلقي مسؤولية ما قامت به قوات الردع العربية على الرئيس الياس سركيس لأن «الحكومة السورية، وقد وضعت قسماً من قواتها بإمرة الرئيس اللبناني لمساعدته في إعادة الأمن والسلام إلى لبنان، تؤكد أنها لا تتدخل في أعمال هذه القوات ولا في تنفيذ مهماتها، لأنها تتحرك بأوامر من السلطة الشرعية ولتنفيذ هذه الأوامر». بعد قراءة هذا البيان، كان لا بد من إصدار بيان لبناني يوضح ما جرى ويحدد المسؤوليات. وعُرضت عليّ مسودة بيان عملت على التخفيف من حدته كي لا يتسبب بمضاعفات مع الأطراف المتنازعة، ونشر عند المساء، وفيه «أن ما حدث في الأيام القليلة الماضية هو حقاً مؤسف ومؤلم(...) يجدر التذكير بأنه في انتظار أن تستكمل الدولة مقوماتها، خصوصاً على الصعيد الأمني، فإن قوة الردع العربية تسد الفراغ الذي نعانيه في هذا الحقل، وهي تشكل القوة المسلحة الشرعية. ونتيجة لذلك كان من الواجب أن يُطلب إليها التدخل لوضع حد للاشتباكات التي وقعت(...)»

ليلاً، اتصل بي الرئيس كميل شمعون، وهو في حال غضب شديد، من جراء البيانين الصادرين السوري واللبناني. إذ إنه اعتبر أنهما يغطيان تصرفات الجيش السوري ضد المناطق المسيحية. وكرر ما سبق أن أعلنه خلال النهار نفسه من أنه سيعقد مؤتمراً صحافياً يوضح فيه وجهة نظره من الأحداث. بعد نقاش مستفيض معه عبر الهاتف، تبين لي أنه مستاء في الواقع من دعوة بيار الجميل مرتين إلى القصر الجمهوري في غضون أسبوع، ومن إدلاء الجميل بتصاريح معتدلة تجاه السوريين، في الوقت الذي يواجههم هو فيه مباشرة. واتهمنا شمعون بتجاهله، فوعدته بالاتصال به في اليوم التالي لكنني لم أفعل كما أنه لم يعقد مؤتمراً صحافياً مكتفياً ببعض التصاريح المنطوية على النقد للحكم والحكومة.

صباح السابع عشر من نيسان، وصل الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم إلى مطار بيروت. وفيما كنت أستقبله، سألته عما إذا كانت الأمم المتحدة ستتمكن من حمل إسرائيل

على الانسحاب كلياً من لبنان تنفيذاً للقرار ٤٢٥، فأجابني بأن المنظمة الدولية لن تألو جهداً من أجل حمل القوات الإسرائيلية على التراجع نحو الحدود الدولية. عندها قلت له: «صدقيتكم على المحك، إذا نجحتم في تطبيق القرار ستبرهنون للعالم أجمع أن للأمم المتحدة أنياباً تمكنها من فرض قراراتها».

قبيل دخولي إلى الاجتماع معه في قصر بعبدا، اتصل بي الرئيس كميل شمعون، وطلب مني ألا أكتفي بطرح الملف الإسرائيلي بل أن أثير أيضاً ملف الوجود الفلسطيني. وذكّرني بما قاله لي قبل أسبوع عن ضرورة تدويل المسألة اللبنانية. وقد حملني هذا الأمر، بعد الاجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة، على الطلب مجدداً من السفير الأميركي ريتشارد باركر بأن يجتمع بشمعون والجميل كي يُبيّن لهما أن لا إمكانية للتدويل في ظل المعطيات السائدة ويوضح لهما الحد الذي يمكن أن تصل إليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، فيقنعهما بالكف عن المطالبة بالتدويل لدى اجتماعنا بكل مسؤول دولي وفي كل المناسبات. وأنهى شمعون اتصاله بالإعراب عن رغبته في الاجتماع بي بصفة شخصية على رغم أنه كان أعلن قبل أيام أنه لن يلتقي بأي مسؤول رسمي. فاعتبرت أنه يود ترطيب علاقاته مع رئيس الجمهورية ومع الحكومة. وفي الواقع، اجتمع باركر بشمعون وأوضح له مرة جديدة أن مسألة تدويل القضية اللبنانية «غير مطروحة لدى حكومته حالياً، وحتى في المستقبل. فمجلس الأمن يواجه الآن صعوبات لتأمين الأربعة أو الستة آلاف رجل الذين تعهد بإرسالهم إلى جنوب لبنان».[١٩]

تركزت محادثات فالدهايم على إرسال الجيش والدرك إلى الجنوب، وعلى التأكيد على حرصه ألا تكون القوات الدولية قوة مواجهة إلا في حالات الدفاع عن النفس وعندما تتعرض للعراقيل التي تحول دون أداء المهمة التي أوكلها إليها مجلس الأمن. وأوضح الأمين العام أنه وضع في سلم أولوياته العمل على إتمام الانسحاب الإسرائيلي مشيراً إلى أنه سيطلب من إسرائيل بقوة والحاح وضع جدول بذلك. وأشار إلى أن منطقة عمليات القوات الدولية لا تتعدى الليطاني شمالاً، لكنه لم يستبعد أن تقوم الأمم المتحدة بعد الانسحاب الإسرائيلي بمبادرات لإقناع بعض الأطراف، لا سيما العربية، بإنشاء مراكز مراقبة ونقاط اتصال شمال الليطاني. وأبدى استعداد المنظمة الدولية للإسهام في تمكين لبنان من فرض سيادته على منطقة انتشار القبعات الزرق. وعرض فالدهايم موضوع الاتصال العسكري والسياسي بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي، وأوضح سيلاسفيو الذي كان يرافقه أن إسرائيل تفكر بنوعية العلاقات التي ستقوم بينها وبين لبنان بعد الانسحاب، وهي تأمل في تحويل نظرية «الجدار

---

١٩ – شمعون كميل، مذكرات وذكريات، الجزء الأول ص ٢٥١.

الطيب» إلى حدود مفتوحة. فأشرنا إلى أن هذا الموضوع يتعدى النطاق اللبناني، وأعربنا عن خشيتنا أن يصبح هذا الأمر شرطاً تضعه إسرائيل للانسحاب، مشددين على أن الإطار الصالح للنظر في الشؤون المشتركة هو لجنة الهدنة.

خارج الاجتماع الرسمي، قال لي كورت فالدهايم إنه لا يمكن التذرع باتفاق القاهرة بأي شكل من الأشكال في معرض تنفيذ القوات الدولية مهمتها في جنوب لبنان. فأجبته أن هذا الموضوع ينبغي ألا يكون مدار بحث، وسلمته ترجمة فرنسية عن الاتفاق، وأكدت له أنه في نظرنا أصبح غير قائم.

مساء، أعدت الاتصال بالرئيس شمعون، واتفقنا على الاجتماع صباح اليوم التالي في مكتبه في الأشرفية. وعندما التقينا في الموعد المحدد، كان الجو ودياً. فتبادلنا وجهات النظر حول جلسة مجلس النواب المقررة بعد يومين والتي تفاهمنا على أنها ستكون صعبة بالنظر إلى الانقسام اللبناني تجاه ملف الوجود الفلسطيني. وتطرقنا أيضاً إلى زيارة فالدهايم الذي أراد منها، بحسب الرئيس شمعون أن ترفع معنويات القوات الدولية المنتشرة في جنوب لبنان والتأكيد على أن دورها مهم، وفي الوقت نفسه أن «ترفع معنويات الحكومة وتزيد من صدقية سياستها الخارجية وقراراتها. وقد تساعدها حتى في مواجهاتها الداخلية المرتبطة بالقرار ٤٢٥».[٢٠] كما تكلمنا عن ضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع سوريا والتوصل إلى أسلوب تخاطب ملائم معها. ورتبت موعداً للرئيس شمعون مع الرئيس الياس سركيس عند الخامسة والنصف من مساء الخميس في العشرين من نيسان.

عند الواحدة والنصف من ظهر الثامن عشر من نيسان مررت بقصر بعبدا على رغم أنني لم أكن أنوي ذلك. وأثناء وجودي هناك، وصلت معلومات تشير إلى وجود مخطط شديد الخطورة وضعته جهات مصممة على استغلال أحداث الشياح - عين الرمانة إلى أقصى حد. تقصيت بعد الظهر عن هذه المعلومات عبر الشعبة الثانية فتم تأكيدها وتبين أن ثمة اتجاهاً لخلق حال توتر، والقيام باستفزازات، ووضع حواجز، ونشر عناصر مسلحة، وإطلاق نار. كما وصلتنا معلومات أن حركة فتح في صدد الإيعاز لأحد ضباط جيش لبنان العربي بالانقضاض على ثكنة النبطية والسيطرة عليها. أجرى الرئيس الحص اتصالاً بمسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية، فأكد هؤلاء أن الخبر عار عن الصحة، ولكن مساء اليوم التالي، في التاسع عشر من نيسان، جرى احتلال ثكنة الجيش اللبناني في النبطية. ومرة جديدة خدع مسؤولو منظمة التحرير الفلسطينية الرئيس سليم الحص، وكذبوا عليه.

٢٠ - المرجع نفسه.

تكوّن لدى الرئيس سركيس ولدي اقتناع بأن دوامة التفجيرات وجولات العنف لن تنتهي إلا بتشكيل حكومة تضم الفاعليات السياسية المؤثرة على التنظيمات المسلحة. وفاتح رئيس الجمهورية رئيس الحكومة بحضوري في اجتماع قبل انعقاد مجلس الوزراء في التاسع عشر من نيسان، فأظهر الرئيس الحص تجاوباً مع الفكرة. وعندما دخلنا مجلس الوزراء وانتهينا من دراسة جدول الأعمال الذي اقتصر يومذاك على مسائل روتينية، قدمت مطالعة أوجزت فيها المعلومات الخطيرة عن وجود نية لدى بعض الأطراف بتفجير الوضع التي وردت إلينا، واقترحتُ استقالة الحكومة لخلق صدمة إيجابية يتبعها تشكيل حكومة تضم الفاعليات المؤثرة لوضعها أمام مسؤولياتها. عارض وزير الداخلية صلاح سلمان الفكرة في حين وافقني الوزراء الآخرون الرأي باستثناء الوزير أمين البزري الذي وصل متأخراً وكان أقرب إلى وجهة نظر الوزير سلمان. وشارك رئيس الجمهورية في النقاش الدائر وقال إن أحداث الشياح-عين الرمانة وما سبقها في الفياضية والجنوب أضعفت الحكومة أكثر مما يمكن تصوره. في ختام الجلسة، قدّم الرئيس سليم الحص استقالة الحكومة لرئيس الجمهورية الذي قبلها شاكراً له وللوزراء ما قاموا به خلال توليهم المسؤولية منذ بداية العهد.

كنا، الرئيس سركيس وأنا، نعلم أن أمر تشكيل حكومة جديدة لن يكون سهلاً، غير أننا كنا نأمل أن يشكل التبديل الحكومي فرصة لتجنيب البلاد المزيد من الخضات التي عرفتها في الشهرين الأخيرين. صحيح أن البلد منقسم وأجزاء كبيرة منه غير حرة وإرادة عدد كبير من اللبنانيين شبه مقيدة، ولكننا رأينا أنه بتشكيل حكومة تضم أقطاباً يمكن استيعاب الوضع إلى حد ما، وإعطاء دفع جديد للعهد. كما اعتقدنا أنه عبر تلك المجازفة يمكن أن ندفع السياسيين اللبنانيين إلى تحمل مسؤولياتهم تجاه لبنان واللبنانيين والدخول في حوار سياسي جديد داخل إطار التشكيلة الحكومية الجديدة.

صدرت الصحف في اليوم التالي واضعة استقالة الحكومة في خانة الخلاف بين الرئيس الحص وبيني. وعندما سألني السكرتير في الخارجية سمير مبارك عن حقيقة الخبر، قلت له إنه غير دقيق على رغم ما بيني وبينه من تباين في الرأي لا سيما بالنسبة إلى الفلسطينيين لجهة خضوعه بشكل كامل للضغوط التي يمارسونها عليه. وأسريت إليه بالتالي طالباً منه كتمان الأمر:

- أنا وراء استقالة الحكومة لأن الوضع لا يمكن أن يستمر على هذا المنوال.

- متى ستُشكل الحكومة المقبلة؟

- (ضاحكاً) أنا؟ هناك احتمال كبير ألا أكون في تعداد التشكيلة الحكومية العتيدة. ألا تلاحظ الحدة التي تهاجمني بها الصحافة؟

- إذا كان ثمة فيتو من أحد عليك فلا إمكانية لتشكيل أي حكومة.

ولتبديد الشائعات التي ذكرت أن سبب استقالة الحكومة هو خلافي مع الرئيس الحص، اتصلت برئيس الجمهورية وقلت له: «سأزور رئيس الحكومة المستقيل عند الظهر، وسندعو وسائل الإعلام لتصويرنا معاً، ثم سنأتي ونتناول طعام الغداء إلى مائدتك». راقت الفكرة للرئيس سركيس ووافق عليها ورحّب بقدومنا معاً.

في الواقع، خصتني صحافة المنطقة الغربية في تلك الفترة بانتقادات شديدة، وبدا لي أنها تعبر عن غضب كبتته سبعة عشر شهراً. فهاجمتني على وقوفي بصلابة، في وزارتي الدفاع والخارجية، ضد مشاريعهم: في الجيش، والوفاق الوطني، واتفاق القاهرة، واللجوء إلى الأمم المتحدة والإتيان بالقوات الدولية إلى جنوب لبنان الذي كانت تنظيمات «الحركة الوطنية» والفلسطينيين تريد بقاءه ساحة مفتوحة. وترافقت الشائعات والانتقادات القاسية في الصحافة مع تحذيرات ونصائح نقلها إليّ الرئيس رشيد الصلح، والنائب السابق نسيم مجدلاني، وصديقي الشيخ ميشال الخوري وغيرهم بتحاشي الذهاب إلى المنطقة الغربية لأن قوى الأمر الواقع السائدة فيها غاضبة مني. وحتى الصحافة اليمينية لم توفرني، إذ اعتبرت «النهار العربي والدولي» أن سقوط الحكومة سببه تسلط «السوبر وزير فؤاد بطرس»، وقد أثار هذا المقال استيائي الشديد.

على رغم التحذيرات، قصدت الرئيس سليم الحص في منزله بغية الحصول منه على تصريح أمام وسائل الإعلام يوضح فيه أن سبب الاستقالة ليس نتيجة خلاف بيننا، لكنني غير مرتاح لعلاقتي مع الرئيس. وقد أدلى الحص بتصريح بارد قال فيه إن الاستقالة تمت بناء على اتفاق بين رئيس الجمهورية وبينه، لكنه أوحى بوجود تباين في وجهات النظر داخل الحكومة المستقيلة. ثم توجهنا إلى القصر الجمهوري حيث تناولنا طعام الغداء إلى المائدة الرئاسية. وبعد الظهر، حضر الرئيس شمعون إلى القصر في الموعد الذي اتفقنا عليه قبل يومين. وبدا مرتاحاً جداً إلى ما يجري كاشفاً بشكل واضح عن رغبته في دخول الحكومة الجديدة.

أجرى رئيس الجمهورية يومي الجمعة والسبت في الحادي والثاني والعشرين من نيسان ١٩٧٨، الاستشارات النيابية لتكليف رئيس حكومة. وبدا لي في اليوم الأول للاستشارات أن تشكيل حكومة جديدة في الظروف السائدة سيستغرق وقتاً طويلاً، نظراً إلى المشاكل والتعقيدات الكثيرة التي تعترض طريقها، في بلد مسكين كلبنان. وقلت لمن سألني يومذاك: «لن يكون بالإمكان تشكيل حكومة قبل التوصل إلى اتفاق سياسي بالحد الأدنى على الوجود الفلسطيني في لبنان».

صباح الأحد في الثالث والعشرين من نيسان، اتصل بي رئيس الجمهورية، واستدعاني إلى قصر بعبدا حيث اجتمعنا بحضور رئيس الشعبة الثانية جوني عبدو وقائد قوات الردع العربية سامي الخطيب، واستعرضنا الوضع العام ومسألة تشكيل حكومة جديدة، والاتفاق الذي توصلت إليه لجنة نيابية تضم نواباً يمثلون الاتجاهات السياسية الأساسية في لبنان. وتطرق الحديث إلى إعادة تكليف الرئيس الحص بتشكيل الحكومة الجديدة على رغم اقتناعنا بأنه لم يعد من السهل التعاطي معه. إذ عكس لنا تصريح أدلى به في تلك الفترة قال فيه إن لديه شروطاً لكي يقبل التكليف، أمرين: الأول أنه لم يعد ذلك التكنوقراطي الليّن الذي دخل الحكم في نهاية العام ١٩٧٦، والأمر الثاني أنه مستاء من الرئيس الياس سركيس ومني، وفق ما أوضحت لنا أوساط مقربة منه. لا بل علمنا لاحقاً أنه لم يكن بعيداً عن الشائعات التي تقول إنه اصطدم بي. وبشكل عام، كان يبدو أن الشارع في المنطقة الغربية ينظر إليّ كأني عضو في «الجبهة اللبنانية» رغم الإشكالات العديدة التي كانت لي معها، وما عانيته منها على المستوى الشخصي. وإضافة إلى التحذيرات والنصائح بعدم التجول في المنطقة الغربية التي وردتني، سرت شائعات عن تعرضي لذبحة قلبية وإصابتي في انفجار استهدفني إلى ما سوى ذلك من أخبار عارية من الصحة. فارتأيت التقليل من تحركاتي في الظرف الراهن.

خلال ذلك النهار، أعلنت اللجنة النيابية المؤلفة من نواب من مختلف الطوائف والأحزاب من بينهم كامل الأسعد، وكميل شمعون، وعادل عسيران، وصائب سلام، ورشيد الصلح، وبيار الجميل، وبهيج تقي الدين، وحسن الرفاعي، عن توصلها إلى اتفاق حول جملة مبادئ هي وجوب تنفيذ القرار ٤٢٥، ووقف العمل المسلح الفلسطيني وغير الفلسطيني على جميع الأراضي اللبنانية، ومنع أي وجود مسلح لغير قوى السلطة الشرعية وتطبيق القوانين والأنظمة اللبنانية على جميع اللبنانيين وجميع المقيمين على أرض لبنان دون استثناء، وبناء الجيش اللبناني على أسس وطنية سليمة، واتباع سياسة إنمائية اقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الحر. وبعد أيام أقر المجلس النيابي الوثيقة بإجماع النواب الخمسة والسبعين الذين حضروا الجلسة.

لقد كان تقييمي إيجابياً لمحتوى البيان النيابي، خصوصاً لجهة التأثير النفسي والمعنوي الذي تركه على المواطنين ولكنني كنت متأكداً من أنه لن يجد طريقه إلى الواقع. وعندما سألني السكرتير سمير مبارك عنه قلت له: «لا تساوي شيئاً هذه الوثيقة البرلمانية، لأن الحاجة بعدها باتت إلى قرار حكومي حول اتفاق القاهرة. وفي الحقيقة، إن القيادات الإسلامية ليست مستعدة للتخلي عن هذا الاتفاق. الحص الذي كثيراً ما تجادلت معه بعض الأحيان

بعنف حول هذه النقطة -وأنا أتفهمه- كان يقول لي: «لو تبنيت وجهة نظرك فلن يتبعني المسلمون، فبماذا أفيدك أنا؟» في الواقع، يا سمير، هذا البلد معتل، لقد قيل كل شيء، والسياسة في لبنان ليست سوى حقل مواجهة بين التيارات العربية المختلفة التي تتقاتل بالوكالة بواسطة السياسيين اللبنانيين».

مساء اليوم نفسه، أي الثالث والعشرين من نيسان، أجريت اتصالاً هاتفياً بوزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام الذي بدا مستاء جداً من عدم التشاور مع القيادة السورية قبل استقالة الحكومة معتبراً أننا وضعنا دمشق أمام الأمر الواقع. فشرحت له الظروف التي حدت بنا إلى ذلك وبخاصة حال المراوحة وعجز الحكومة لافتقارها إلى تغطية سياسية أضيف إليها تداعيات أحداث الشهرين الأخيرين. وأعرب خدام عن استيائه من مواقف كميل شمعون، وبشير الجميل، وإبراهيم قليلات وتساءل ما إذا كان جرى تحريك الرئيس كامل الأسعد عن بُعد لكي يقوم بما قام به في المجلس النيابي. وعندما سألني عن هوية الرئيس المكلف الذي سيطلب الرئيس سركيس إليه تشكيل الحكومة الجديدة، قلت له إن ثمة اتجاهاً لدى الأخير لإعادة تكليف الرئيس سليم الحص، فاستأذنني ساعتين «ليرى ما إذا كانت هناك معطيات تحول دون ذلك».

في الاتصال الثاني، أعرب خدّام صراحة عن عدم رضى سوريا على تكليف الرئيس سليم الحص بتشكيل الحكومة الجديدة واصفاً إياه بمدير مصرف غير ناجح، فيما كان الحص يتهرب من التكليف، بعدما اتضح لنا أن تكليف الرئيس تقي الدين الصلح أمر صعب في تلك الفترة. وقد شعرت في ذلك الوقت بأن الرئيس الحص يحاول أن ينأى بنفسه عن النزاع القائم بين «الحركة الوطنية» والرئيس صائب سلام، وبأنه يتعرض لضغوط قوية من الفلسطينيين وبأنه يناور لتحسين شروطه داخل التركيبة الوزارية. استدعت القيادة السورية قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب إلى دمشق وطلبت منه أن ينقل إلينا تمنيها بتوزير أشخاص مثل طلال المرعبي، وكمال شاتيلا، وعاصم قانصوه. أما الرئيس كميل شمعون فكان في البداية من الداعين إلى ما اعتبره «حكومة عمالقة» تضمه إلى سائر الشخصيات الأساسية في البلاد، لكنه سرعان ما انتقل إلى المطالبة بحكومة برلمانية بكليتها مع الإصرار على استبعاد فكرة تشكيل «حكومة أولاد» تضم أبناء الزعماء، وبخاصة أمين الجميل.

مساء السابع والعشرين من نيسان، وعلى رغم النصائح بعدم التجول في المنطقة الغربية، زرت الرئيس سليم الحص في منزله في الدوحة، طالباً من قائد قوات الردع

العربية سامي الخطيب مرافقتي في هذه الزيارة التي تميزت بجوها الودي المصحوب بالعتب المتبادل. وكشفت للرئيس الحص اتجاه الرئيس سركيس لإعادة تكليفه بتشكيل حكومة جديدة على أن تؤلف من الفاعليات. من جهته، أعرب لي الحص عن هواجسه وتحفظاته وتمنيه بأن يكلف رئيس الجمهورية سواه. فما كان مني إلا أن أكدت إصرار الرئيس سركيس على متابعة التعاون معه موضحاً أن الحوار والانفتاح بينهما كفيلان بحل أصعب المشاكل التي يمكن أن تقع.

بعد هذا الاجتماع، أبلغت رئيس الجمهورية موافقة الرئيس الحص على التكليف، فاستدعاه إلى القصر الجمهوري في اليوم التالي، وأعاد تكليفه. وبدأ الرئيس المكلف استشاراته، وبدأت معها المناورات من كل جانب. قاطع شمعون استشارات الحص النيابية بحجة أن الأخير قام بزيارة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في طريق عودته من القصر الجمهوري إلى منزله بعد تكليفه، فيما السبب الحقيقي للمقاطعة على ما تنامى إلي في حينه هو عدم إقدام رئيس الجمهورية على طلب الاجتماع به والتشاور معه في التطورات السياسية. ومما قد يكون زاد من استيائه دعوة دمشق لزميله في «الجبهة اللبنانية» بيار الجميل لزيارتها في الأول من أيار. وتوالت الاقتراحات وتعددت المطالب وتضاربت المصالح حتى بدا أن ثمة مجموعة من النزاعات الخفية والظاهرة تحول دون التفاهم على تشكيل حكومة جديدة، ومنها النزاع بين سوريا والسعودية، وبين الحص وسلام، وبين سركيس وشمعون، وبيني وبين خدام الذي كان في تلك الفترة شديد الاستياء مني لأني لم أزر سوريا ولم أتشاور معها.

بلغت التعقيدات حداً كبيراً: شمعون لا يريد توزير «العقائديين» المقترحين من سوريا، وبخاصة عاصم قانصوه الأمين العام لحزب البعث. الحص يريد وزارة تضم ثلاثة وزراء سنة وليس أربعة خوفاً من أن يفرض عليه وليد جنبلاط الرابع من «الحركة الوطنية»، فيما توزير ثلاثة من السنة يقضي بتوزير ثلاثة من الموارنة فلا يعود بإمكان الرئيس الياس سركيس تعيين النائب رينيه معوض وزيراً، أمين الجميل يقترح وزارة من ستة تضم عن الموارنة والده ولا مكان فيها لكميل شمعون، إلى ما سوى ذلك من اقتراحات غريبة وردت إلينا في ذلك الحين.

بنتيجة هذه التعقيدات، لم يبق أمامنا سوى تعويم الحكومة المستقيلة. اجتمعنا في القصر الجمهوري صباح الاثنين في الخامس عشر من أيار، الرئيسان سركيس والحص وأنا، واتفقنا على أن لا مخرج سوى التعويم فجرى استدعاء الوزراء ظهراً وعقدنا مجلس

وزراء شهد إبطال عملية الاستقالة بالتراجع عن مراحلها كافة: اعتذر الرئيس الحص عن التكليف، فسحب الرئيس سركيس تكليفه، وعاد عن قبوله استقالة الحكومة، فعاد الحص عن هذه الاستقالة.

اعتبرت في ذلك الوقت أنني فشلت في أمرين: الأول استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة والثاني عدم تمكني من التخلص من حقيبة الدفاع. وكنت أعتقد أن التغيير الحكومي أكثر من ضرورة لأن أحداث الشهرين الأخيرين أحبطت الناس وجعلتهم يعودون إلى حال اليأس من إمكانية بناء دولة مستقلة ومستقرة. إذ مع استئناف المعارك الداخلية لأول مرة منذ صيف ١٩٧٦، عادت الشائعات والمواقف المتطرفة إلى السطح بين الفلسطينيين وأركان «الجبهة اللبنانية».

تكوّن لدي انطباع في حينه أن المسلمين اللبنانيين، وبخاصة السنة منهم، أصبحوا أشبه بأسرى مواقفهم من الفلسطينيين، لا بل صرت أشعر بأنهم يخافون على حياتهم إن هم أخذوا مواقف مناقضة لتوجهات منظمة التحرير الفلسطينية، أو أخذوا جانب السلطة الشرعية. كما أنني تلقيت مجدداً نصائح من بعض الأصدقاء بوجوب الانتباه إلى سلامتي لأن الفلسطينيين وحلفاءهم التقدميين واليساريين غير مرتاحين إلى سياستي. في المقابل، ترافقت الاشتباكات مع تجدد الدعوات في صفوف المسيحيين إلى التقسيم أو الفدرالية، كما في كل مرة كانوا يشعرون فيها بأن مصيرهم مهدد.

الفصل الخامس

الجيش في الجنوب مطلب دولي

قمت في الثاني والعشرين من أيار ١٩٧٨ بزيارة دمشق حيث اجتمعت بنظيري عبد الحليم خدام ومن ثم بالرئيس السوري حافظ الأسد. إذ كنت شعرت بأن هذه الزيارة باتت ضرورية لترطيب العلاقات خصوصاً بيني وبين خدام الذي لم يعد يوفر مناسبة إلا يغتنمها كي يعبر عن عتبه واستيائه، ليس فقط مني لأني لا أتشاور معه بل من الوضع السياسي برمته وبخاصة من مجلس النواب. تناولت محادثاتي مع المسؤولين السوريين أسباب استقالة الحكومة، وخلفيات تحرك الرئيس كامل الأسعد في مجلس النواب الذي أفضى إلى البيان المشترك، وشرحت لهم أن الأسعد حساس بالنسبة إلى الجنوب، وأنه اتخذ موقفاً مبدئياً بمعزل عن الحكم مع أن الرئيس سركيس لفت نظره إلى ضرورة أن يأخذ برأي جميع الأطراف كي تكون الورقة التي تم التوصل إليها قابلة للتنفيذ.

تطرقنا أيضاً إلى موضوع أحزاب «الجبهة اللبنانية»، وبدا أن ثمة قلقاً لديهم من الدور الذي يلعبه بشير الجميل، وبدرجة أقل والده بيار، معتبرين أنهما ينكثان بوعودهما، ولكنهم كانوا لا يزالون حتى ذلك الوقت يريدونهما أن يتمثلا في أية تشكيلة وزارية قد تبصر النور من دون نظرائهما من «الحركة الوطنية». فأشرت إلى أنه لا يمكن اختيارهما في غياب ممثلين عن «الحركة الوطنية» لأن من شأن ذلك أن يفوت على لبنان فرصة توافق الأطراف المتنازعة، وبالتالي استعادة الاستقرار الحقيقي. وفي موضوع الجنوب، لفتُّ إلى مقتضيات القرار ٤٢٥ لجهة انكفاء الفلسطينيين وانتشار الجيش اللبناني، وإلى ضرورة إنهاء مسألة جيش لبنان العربي الذي كان يسيطر عملياً بالتعاون مع الفصائل الفلسطينية على المنطقة

الواقعة شمال منطقة انتشار القبعات الزرق. وفي هذا الإطار، تمسكت بعدم البحث مع الفلسطينيين في موضوع تنظيم العلاقات اللبنانية-الفلسطينية. كما شغلت زيارة الرئيس الياس سركيس إلى دمشق المقررة في الحادي والثلاثين من أيار، حيزاً مهماً من المحادثات.

في هذه الأثناء، وبناء على طلب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة روبيرتو غويير الذي زار بيروت في تلك الفترة للبحث في نشر الجيش اللبناني في منطقة عمل القوات الدولية، بدأ البحث مع الفصائل الفلسطينية لكي تتم عملية إرسال الجيش دون صعوبات ميدانية. وقد أبدى الفلسطينيون مرونة ملتبسة. إذ إنهم أبدوا استعدادهم لإنهاء المظاهر المسلحة في الجنوب، ومنع التجاوزات وتسهيل مهمة القبعات الزرق، ولكنهم طلبوا، في المقابل اتفاقاً لتنظيم العلاقات اللبنانية-الفلسطينية يكون بمثابة إحياء لاتفاقية القاهرة، وهذا ما لم أكن على استعداد للخوض فيه. وقد أبلغت مساعد الأمين العام للأمم المتحدة بأننا نتحفظ عليها وبأننا «سنتخذ في الوقت المناسب الموقف الذي يتفق مع حقوقنا ومصالحنا من الاتفاقية المذكورة، لجهة إلغائها أو اعتبارها لاغية».[21]

وفي مجلس الوزراء الذي انعقد في الرابع والعشرين من أيار، كما أثناء زيارتي الأخيرة إلى دمشق، كنت داعماً بشدة لموقف رئيس الجمهورية الذي أعلن في بداية الجلسة «أن الموقف الذي قد تتخذه الحكومة بالنتيجة من اتفاقية القاهرة ومصيرها النهائي شيء، بينما تنفيذ القوات الدولية القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ في الجنوب شيء آخر». في المقابل، كان للرئيس الحص رأي مختلف أعلن عنه مساء اليوم نفسه بعد اجتماع في منزل ضمه إلى وزير الداخلية صلاح سلمان، والمقدم سامي الخطيب ورئيس منظمة التحرير ياسر عرفات وبعض القياديين الفلسطينيين. فقد صدر عن الاجتماع بيان أعلن فيه المجتمعون، بعدما جددوا استعدادهم لتسهيل مهمة القبعات الزرق في الجنوب، إنه «اتُفِق على متابعة الاجتماعات للوصول إلى تنظيم العلاقات الفلسطينية-اللبنانية بما يصون السيادة اللبنانية ويخدم القضية الفلسطينية».

لقد زاد هذا الموقف من سوء التفاهم بيني وبين الرئيس الحص الذي كان في تلك الفترة ميالاً إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وقد دفعني هذا الأمر إلى التساؤل أمام بعض الأصدقاء في الثالث والعشرين من أيار: «إلى متى ستصمد هذه الوحدة الهشة؟ وإلى متى ستصمد هذه الحكومة؟ ونحن نختلف حول الأمور الجوهرية في كل مرة علينا أن نتخذ فيها

٢١ - القرار ٤٢٥، م م، ص ١٩٥.

قراراً في مسائل متعلقة بالخارجية والدفاع. الحقيقة الأليمة هي أن السنة والمسيحيين هم في نزاع مستمر منذ العام ١٩٢٠». وكنت في تلك الفترة، أتساءل ما إذا كان «لبنان الموحد أسطورة. وهل يمكن للمسيحيين أن يعيشوا مع المسلمين مع العلم بأنهم لا يستطيعون أن يعيشوا من دونهم»، على ما دونت في مفكرتي الشخصية.

وقد كانت مسألة العلاقات بيننا وبين الفلسطينيين نقطة أساسية على جدول أعمال القمة اللبنانية-السورية التي عقدت في اللاذقية في الحادي والثلاثين من أيار ١٩٧٨، وضمت عن الجانب اللبناني إضافة إلى الرئيس سركيس، رئيس الحكومة سليم الحص وأنا، وعن الجانب السوري الرئيس الأسد ورئيس الوزراء محمد الحلبي ووزير الخارجية عبد الحليم خدام وكبار المسؤولين. وكان على جدول الأعمال أيضاً إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، ومستقبل قوات الردع العربية، وطريقة عملها، ووضع المنطقة الواقعة شمال نهر الليطاني، ومستقبل العلاقة مع «الجبهة اللبنانية». كان الرئيس الأسد متجاوباً مع فكرة نشر الجيش اللبناني في منطقة عمل القوات الدولية، في حين أن الرئيس الحص بدا غير متحمس لها. وطالب الرئيس السوري نظيره اللبناني بتسريح الضابطين سعد حداد وسامي الشدياق اللذين كانا يتزعمان «جيش لبنان الحر»، ويجاهران بتعاونهما مع إسرائيل. وسأل الرئيس الأسد عن أحوال الرئيس كميل شمعون باهتمام لافت.

وفيما نحن في اللاذقية، اتصل وزير الداخلية صلاح سلمان من بيروت برئيس الجمهورية ليبلغه أن اشتباكات وقعت في شكا بين تنظيمي المردة والكتائب، أسفرت عن إطلاق نار وإصابات وخطف. واقترح سلمان أن يطلب تدخل الجيش اللبناني، فوافقه الرئيس سركيس الرأي، ونفذت عملية انتشار للجيش في منطقتي شكا وكسروان وسيّرت دوريات لتهدئة الوضع.

بعد يومين، سألني السكرتير في الخارجية سمير مبارك عن نتائج القمة اللبنانية-السورية. فأجبته بأننا سنعلم ذلك في الأيام التالية، إذا أخذت المقررات طريقها إلى التنفيذ: «أنا رجل سياسي يؤمن بالأفعال وليس بالأقوال. إحفظ هذا السر: سنرسل الجيش اللبناني قريباً إلى الجنوب». وبعدما أدليت في ذلك اليوم بتصريح إلى الصحافة، قال لي مبارك: «في المستقبل، يوم ستُكتَب سيرتك، سيعرف اللبنانيون أنك فعلت كل شيء في سبيل هذا البلد». لم يكن في وسعي إلا أن أقول له: «أخشى أن يكونوا قساة علي».

صباح الخامس من حزيران، عقدت اجتماعاً حضره قائد الجيش فيكتور خوري، ورئيس الأركان منير طربيه ورئيس الشعبة الثانية جوني عبدو، وقائد قوات الردع العربية سامي

الخطيب وبعض كبار الضباط، لإطلاق عملية التعاون بين الجيش اللبناني وقوات الردع العربية من أجل بسط سيادة الدولة على الجنوب. وطلبت وضع الخطط اللازمة ودرس كل التفاصيل لتنفيذ هذه المهمة. ثم عقدت اجتماعاً ثانياً من أجل هذا الموضوع، مع وزير الداخلية صلاح سلمان والمدير العام لقوى الأمن الداخلي أحمد الحاج، لتحديد المواقع التي ستنتشر فيها وحدات الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. وقد حاول سلمان دون جدوى إقناعنا في هذا الاجتماع بأن قوات الدرك غير قادرة على تأمين انتشار إضافي لعدم توافر العناصر، بعد الانتشار الأول الذي نفذ قبل أسابيع.

ثم عقدنا اجتماعاً ثالثاً في السراي الحكومي للتنسيق مع قوات الأمم المتحدة حضره رئيس الحكومة ووزير الداخلية، وأنا عن الجانب اللبناني، والجنرالان سيلاسفيو وإرسكين عن القبعات الزرق. وأذكر أن الرئيس الحص قال لي إن الوزير سلمان طلب منه أن يحضر الاجتماع فصمتُّ عن الأمر غصباً عني نظراً إلى العلاقة التي كانت تجمع الحص وسلمان بالمقاومة الفلسطينية. في هذا اللقاء، طرح سيلاسفيو ثلاثة أسئلة: ما هو الموقف من الرائد سعد حدّاد؟ إلى متى سيستمر الجدار الطيب؟ متى سيرسل الجيش اللبناني إلى المنطقة الحدودية؟ فأجبنا عليها بالتالي: سيتلقى حدّاد تعليمات بسحب جنوده إلى داخل ثكناته، وعدم التدخل في مهمة القبعات الزرق. لقد كان الجدار الطيب نتيجة الظروف الاستثنائية التي عرفها الجنوب، عندما تعود السلطات الشرعية إلى المنطقة ستجري معالجة هذا الوضع. سنرسل الجيش اللبناني في أقرب فرصة ممكنة.

وعلى رغم إعلان منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيماتها تجاوبها مع قرار إرسال الجيش إلى الجنوب، شعرنا بأن المنظمة و«الحركة الوطنية» بشكل خاص تناوران وتخلقان أجواء توتر لعرقلة تنفيذ القرار. في المقابل، أعلنت «الجبهة اللبنانية» بعد اجتماعها، في السادس من حزيران، عدم موافقتها على دخول الجيش المنطقة الحدودية الجنوبية فقط لأنها تريده أن يبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. أما السبب الحقيقي لموقفها الرافض، فهو أن أركان الجبهة كانوا يخشون صداماً بين الجيش النظامي التابع للشرعية و«جيش لبنان الحر» الذي كان يحمي القرى المسيحية الواقعة على الحدود مع إسرائيل التي كانت أيضاً غير متحمسة لدخول الجيش اللبناني إلى المنطقة المتاخمة لحدودها.

وفي ظل الاستعدادات لتهيئة قوة عسكرية لبنانية للتوجه إلى الجنوب، تسارعت الأحداث الداخلية وتكررت الصدامات التي بلغت حداً خطيراً. ففي السابع من حزيران، قتل مسلحون من المردة مسؤولاً كتائبياً في شكا، وتوتر الجو بين الحزبين منذراً بما هو أدهى، وهذا ما

جعلني أتردد في استعجال أمر إرسال الجيش إلى الجنوب، على رغم أنني أبلغت الجنرال سيلاسفيو، في التاسع من حزيران، بأننا سنرسل في غضون أيام نحو ألف جندي يتبعهم ألف آخرون في وقت وجيز. وقد سألني الرئيس سركيس في اتصال هاتفي أجراه بي في مكتبي في وزارة الخارجية، في العاشر من حزيران، عن موعد انتهاء استعدادات القوة العسكرية اللبنانية المكلفة بالانتشار في الجنوب، فأجبته: «لا أعتقد فخامة الرئيس أننا نستطيع التخلي عن هذه القوة العسكرية في ظل التوتر الحاصل في المنطقة المسيحية». ولم تمض ثلاثة أيام حتى وقعت مجزرة إهدن المؤسفة التي ذهب ضحيتها النائب طوني فرنجية وزوجته وابنته وعدد كبير من أبناء زغرتا. ولن أنسى وجه الرئيس سليمان فرنجية يوم زرته بطلب من الرئيس سركيس لبحث التطورات، عندما قال لي: «لن أسامح المكتب السياسي والمجلس الحربي الكتائبيين، ولن يكون للكتائبيين محل في الشمال».

ومع تقدم الاستعدادات واقتراب ساعة الصفر لإرسال الجيش إلى الجنوب، بدأت تظهر عدم حماسة الرئيس سليم الحص ومعارضة «الحركة الوطنية» والفلسطينيين، لهذا الأمر باعتبار أنه لا يمثل جميع اللبنانيين، فصار الحص يطالب بمحاكمة الرائد سعد حدّاد بدلاً من استيعابه في القوات النظامية التي كنا سننشرها في الجنوب بغية التخفيف من العوامل التي تعرقل مهمة القبعات الزرق. وبحثنا في ذلك الوقت عن مخرج لإبعاد الرائد سعد حداد عن الجنوب بتعيينه ملحقاً عسكرياً لدى إحدى السفارات اللبنانية في الخارج، وتعيين ضابط آخر مكانه برتبة عالية ليتولى قيادة الجيش اللبناني في المنطقة الحدودية. وكان حداد أبدى «استعداده لإطاعة أوامر القيادة اللبنانية، في ما يتعلق بالتزام جنوده الثكنات وعدم القيام بمهام أمنية، عند وجود قوات الأمن الدولية في منطقته»،[٢٢] وفق البرقية التي بعثتُها إلى السفير غسان تويني، في الثاني عشر من حزيران، وذكرت فيها أنه «في ما يتعلق بالجيش اللبناني، تتابع القيادة التحضير اللازم وتقوم الحكومة بمجهود كبير لتأمين الدخول بسرعة، وبظروف مؤاتية قدر الإمكان، مع مراعاة الاعتبارات التي تعلمون».

في هذا الوقت، أدلى قائد القوات الدولية الجنرال إيمانويل أرسكين بتصريحات أثارت بلبلة في الأوساط السياسية. إذ قال إن الجنوب سلّم إلى الدولة اللبنانية ممثلة بالرائد سعد حداد الذي رفع العلم اللبناني بدل العلم الإسرائيلي بعد انسحاب إسرائيل من بعض المناطق الحدودية. استاء رئيس الحكومة سليم الحص من هذا الإعلان، وظن أنني موافق على هذا

---

٢٢ - المرجع نفسه، ص ٢١٢.

الإخراج، وأنني ألعب دوراً مزدوجاً. فأبرقت مساء الثالث عشر من حزيران إلى السفير تويني طالباً إليه أن ينقل استيائي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة موضحاً أنه «من الضروري أن يأتي الجنرال سيلاسفيو في أقرب وقت، لجلاء الأمور ووضع حد للبلبلة الجارية، خصوصاً أن الجنرال إرسكين قد أدلى بتصريحات صحافية لا تتفق البتة مع ما جرى الاتفاق عليه في بيروت، ومع التعليمات التي أعطيت. إن الرائد المذكور ليس مفوضاً بأن يتقدم بأي مطلب وبأن يتخذ أي إجراء في علاقاته بقوات الأمن الدولية. هذان الأمران يخرجان عن منطوق الأوامر الصريحة التي تلقاها من قيادة الجيش».[٢٣]

لم يتأخر الجنرال سيلاسفيو عن الحضور إلى لبنان، والاجتماع برئيس الجمهورية، في الرابع عشر من حزيران، بحضور الرئيس الحص وحضوري. فقلت لسيلاسفيو إن التصريح الذي أدلى به مساعده إرسكين مخالف لما اتفقنا عليه مع الأمم المتحدة ويسيء للحكومة اللبنانية. لم أكن في الواقع شديد التزمت من هذه الناحية لكن كان عليّ أن آخذ بالاعتبار حساسيات الوضع اللبناني. واقتنع الحص أخيراً بأن الخطأ وقع من جانب القوات الدولية وليس من جانب الدولة اللبنانية، خصوصاً عندما أدلى الجنرال سيلاسفيو بتصريح خالف فيه ما جاء في كلام مساعده. بعد خروج المنسق العام لقوات الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط، حاول رئيس الحكومة أن يستفيد من الظرف ليقترح اتخاذ تدابير صارمة بحق الضابطين سعد حداد وسامي الشدياق لكن الرئيس سركيس كان حازماً في رفض ما تقدم به الحص معللاً موقفه بعدم الرغبة «في تعقيد الأمور أكثر مما هي معقدة في الوقت الحاضر، ولكن بعد أن ينتشر الجيش في الجنوب سنرى أي إجراءات علينا أن نتخذ في هذه المسألة».

منتصف حزيران، بتنا في جو قيام الجيش بالتحرك جنوباً في غضون ثلاثة أيام، وأن عليه أن يكون هناك قبل العشرين من الشهر. إذ كانت الأسرة الدولية تستعجل إرساله، وقد هدّد الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان بطريقة غير مباشرة «بعدم التجديد للقوة الفرنسية في جنوب لبنان ما لم تبادر الدولة اللبنانية إلى بسط سيادتها على المنطقة الحدودية الجنوبية، قبل حلول تشرين الأول»، وفق ما أبلغنا سفير لبنان لدى باريس نجيب صدقة. كان همنا الأول أن تتم عملية الانتشار دون أن يحصل أي نوع من الاصطدام، خصوصاً في ظل شكوكنا بعدم استجابة الضابطين سعد حداد وسامي الشدياق لأوامر قيادة الجيش

٢٣ - المرجع نفسه، ص ٢١٣.

اللبناني. كما كان همنا تأمين طريق تموين آمنة للجيش حتى لا تصبح وحداتنا هناك معزولة ومهددة بالحصار. مر العشرون من حزيران، ولم نتمكن من إرسال الجيش، وسجلت بعض عمليات التسلل الفلسطينية باتجاه المنطقة الحدودية.

في الحادي والعشرين من حزيران، وزع رئيس الحكومة سليم الحص علينا في مجلس الوزراء، مذكرة أعدها مع بعض الوزراء حملت عنوان «مذكرة حول الأمن، الجنوب، الإعلام». وعندما وصلت إلى البند الرابع من القسم الأول وفيه يطلب «تصحيح مسيرة الشعبة الثانية»، انفعلت وقلت: «إنني أحتج على هذه المذكرة، ولا أقبل أن يشار إلى تصحيح مسيرة الشعبة الثانية، لأن في ذلك إيحاء بأن نشاطها حالياً غير مستقيم. هذه المذكرة سوف تتسرب إلى الخارج وسوف يتلقف أصحاب المآرب مثل هذه الاتهامات ليشنوا حملة مغرضة. أنا لا أستطيع المتابعة في مثل هذا الجو وسأستعفي من مسؤولياتي إذا استمر».

رد عليّ رئيس الحكومة بانفعال مماثل: «هذا شأنك، أما ممارسات الشعبة الثانية فهي حافلة بالتجاوزات، ولدي براهين على ذلك». تدخل رئيس الجمهورية بهدوء طالباً إلينا ضبط أعصابنا في وقت كان كارلوس خوري مدير عام الرئاسة يسترد فيه المذكرة من الوزراء الذين بدوا مندهشين مما سمعوه. وقد ترك هذا التوتر ذيولاً على العلاقة الشخصية بيني وبين الرئيس الحص الذي اعتذر في اليوم التالي عن عدم حضور اجتماع عمل ثلاثي يضمني إلى الرئيس سركيس وإليه، كان مقرراً في الرابع والعشرين من حزيران، للبحث في مشروع قانون الدفاع.

تزايدت مطالبة الأسرة الدولية بإرسال الجيش إلى الجنوب بعد انقضاء العشرين من حزيران. وألحت علينا الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، وفرنسا بالإسراع في هذا الأمر. وجدّد وزير الخارجية الفرنسية لوي دو غيرنغو تحذير بلاده بسحب جنودها من القبعات الزرق ما لم تسرع الدولة اللبنانية بإرسال جنود لبنانيين إلى المنطقة الحدودية التي أخلتها إسرائيل. في ذلك الوقت، لمست حذر قيادة الجيش عموماً وترددها حيال المهمة المطلوبة منها، نظراً إلى عدم وجود وفاق سياسي، وعدم تأمين طريق تموين للجيش من الجنوب إلى بيروت. وتكوّن لدي اقتناع بأن ليس بالإمكان إرسال الجيش قبل أن تبسط القبعات الزرق سيطرتها على كامل المنطقة الحدودية، وإلا فسيرى نفسه مضطراً لإطلاق النار في كل الاتجاهات، وهذا أمر غير ممكن. صحيح أن الرائد سعد حداد انسحب إلى داخل الثكنات، ولكن الميليشيات المتحالفة معه مثل حراس الأرز، وغيرها كانت تسيطر على الأرض وسوف تصطدم بالجيش متى دخل المنطقة. لذلك أرسلت برقية إلى السفير غسان تويني، أرد فيها

على إلحاح الأمم المتحدة وأشرح صعوبة وضعنا: «لسنا بجاهلين الاعتبارات التي تضمنتها برقيتكم والشعور الذي عبّر عنه بعض محدثيكم. وإننا نسعى جهدنا لإزالة ما أمكن من المشكلات الرئيسية، كي يتسنى للجيش دخول الجنوب، لكننا نؤثر في الوقت الحاضر عدم الالتزام بتوقيت معين».[٢٤]

وفي الثامن والعشرين من حزيران، زارني في مكتبي في وزارة الخارجية جيمس جونا نائب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة حاملاً معه خريطة تظهر أماكن تجمع الفلسطينيين المتسللين إلى منطقة عمل القبعات الزرق. ونقل عن وزير الدفاع الإسرائيلي عازر وايزمن قوله إن عدد المتسللين الفلسطينيين يناهز الأربعمئة. ساءتني هذه المعلومات التي كانت تنبئ بتردي الوضع وعودة الأمور إلى نقطة الصفر. كما أبلغني جونا أن القوات الدولية ترفض بشكل قاطع الانتشار في المناطق الخاضعة للميليشيات المسيحية. وتبلغنا بعد الظهر مقتل ثلاثين مسيحياً، معظمهم من الكتائبيين ومن المتعاطفين معهم، في بلدات البقاع الشمالي، واتجهت أصابع الاتهام، فور شيوع الخبر، نحو السوريين على خلفية قيامهم بالانتقام للرئيس سليمان فرنجية على مجزرة إهدن. وساد قلق من اندلاع قتال بين القوات السورية وميليشيا الكتائب.

٢٤ - المرجع نفسه، ص ٢٢٩.

الفصل السادس

استقالة وموقف

انفجر الوضع من جديد، في الأول من تموز ١٩٧٨، واندلعت الاشتباكات في الضاحية الجنوبية من بيروت بين الميليشيات المسيحية والقوات السورية، وسرعان ما توسعت رقعة القتال لتشمل مختلف أحياء المنطقة الشرقية. انهمرت القذائف على الأحياء السكنية مخلفة الموت والدمار، وكسائر سكان الأشرفية أمضيت الليل في الملجأ، وتشتت عائلتي، وأصيب بيتي بصاروخ. مساء الثاني من تموز، عقد الرئيس الياس سركيس اجتماعاً لمعالجة الوضع المتدهور، حضرته إلى جانب رئيس الحكومة، ووزير الداخلية، وقائد قوات الردع العربية. وبناء على طلب المجتمعين، استدعى رئيس الجمهورية رئيس حزب الكتائب بيار الجميل الذي حضر مبدياً استعداد حزبه لوقف إطلاق النار، واتصل بابنه بشير طالباً إليه الالتزام به. بيد أن الاشتباكات استمرت، واضطررنا جميعاً إلى قضاء ليلتنا في القصر الجمهوري.

صباح اليوم التالي، دخلت إلى قاعة الاستقبال التي جعلها رئيس الجمهورية مكتباً موقتاً لانكشاف مكتبه على محاور القتال، ووجدت في حضرته جميع ضيوف القصر، فقلت له ما سبق أن تحادثنا به مراراً: «لم يعد بالإمكان الاحتمال أكثر، لا بد من خطوة كبيرة تضع كل طرف أمام مسؤولياته». وكنت قد قلت له عندما كنا وحدنا: «ما الذي نفعله بعد هنا؟ لا يجوز أن نبقى في مناصبنا، والدولة تتلاشى، والسلطات باتت وهمية. قد تكون الاستقالة أشرف لنا إذا لم يتوقف القتال». كنتُ أقدّر كثيراً الرئيس الياس سركيس وصفاته، ولم أرد أن يذكره التاريخ بشكل مجحف، أو أن يصوروه كأنه طرف في القتال الدائر، خصوصاً لأن الرئيس كميل شمعون وحلفاءه كانوا يحملونه مسؤولية تغطية قوات الردع العربية في عملية القصف

الذي استهدف المنطقة الشرقية. وقد تعرض القصر الجمهوري لمدة ثلاثة أيام لقصف مصدره مواقع التنظيمات التابعة للجبهة اللبنانية، ما أدى إلى سقوط جرحى من أفراد الحرس الجمهوري. لم نكن نحسد على موقفنا، فالمسيحيون يتهموننا بتغطية سوريا ويقصفوننا، والسوريون لا يتجاوبون مع مطالبتنا بوقف إطلاق النار، ويمطرون المنطقة المسيحية بقذائفهم.

اتصل رئيس الجمهورية بنظيره السوري طالباً إليه وقف إطلاق النار. وقد كان لهذا الاتصال رمزيته الكبيرة، إذ كان رئيس الجمهورية حتى ذلك الوقت يتصرف كأنه المسؤول الفعلي عن قوات الردع العربية، مع أن الواقع لم يكن كذلك. وبهذا الاتصال، أعلن أن قوات الردع العربية، وبخاصة السورية، ليست تحت إمرته، كما قضت به مقررات قمة الرياض. في المقابل، وجهت «الجبهة اللبنانية» نداء إلى العالم ناشدت فيه الدول الكبرى تحمل مسؤولياتها حيال «الاعتداء على لبنان الذي يستهدف إبادة مجتمعه الحر والذي ينذر بجعل مشكلة الأقليات في الشرق تنشأ من جديد مما يعطّل كل مسعى للسلم والاستقرار في الشرق الأوسط».[25] وأدلى الرئيس شمعون بعد النداء بتصريح قال فيه: «إن الوقت حان لوضع حد لوجود قوات الردع العربية في لبنان».[26]

وجّه الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم نداء بدوره لوقف إطلاق النار، وأعلنت الخارجيتان الأميركية والفرنسية تأييدهما لنداء الأمين العام للأمم المتحدة، وجددتا الدعوة إلى وقف إطلاق النار، فيما أعربت الحكومة الإسرائيلية عن «قلقها العميق من الهجمات على المسيحيين في لبنان». ثم أشارت مصادر عسكرية إسرائيلية إلى أن «الخسائر التي لحقت بالمسيحيين في لبنان تقلق إسرائيل لأن إضعاف القوة العسكرية للمسيحيين سينعكس بالتأكيد على جنوب لبنان، وعلى المناطق التي يسيطرون عليها».[27]

سقطت اتفاقات وقف إطلاق النار، الواحد تلو الآخر، واستمرت الاشتباكات والقصف السوري، فطلب مني رئيس الجمهورية التوجه إلى سوريا في الخامس من تموز، وأوصاني بأن أكون واضحاً، وأسمي الأشياء بأسمائها، وأنقل مآخذنا على السياسة السورية. وقال لي: «إن سوريا لا تفهم لبنان، والسوريون لا يفهمون السياسة اللبنانية ولو أقاموا عندنا مئة عام. يريدون تطبيق أساليبهم عندنا، ويعتقدون أن على الرئيس اللبناني أن يحكم لبنان كما يحكم

٢٥ - الصحف المحلية في ١٩٧٨/٧/٥.
٢٦ - المرجع نفسه.
٢٧ - الصحف المحلية في ١٩٧٨/٧/٤.

الرئيس السوري سوريا، هذا غير منطقي، فلبنان غير سوريا، والنظام اللبناني يختلف اختلافاً عميقاً عن النظام السوري. هناك التباس يجب تبديده وإلا تفاقم الخلاف بيننا. إننا نعيش الآن في نزاع حقيقي مع سوريا، إذا كانت دمشق لا تريد التعاون معي، فأنا مصمم على الاستقالة. هذه هي الرسالة التي أريد أن تحملها إلى العاصمة السورية».

لم تفض زيارتي إلى دمشق إلى شيء. لقد قابل السوريون حزمي بحزم مماثل: «ليتوقفوا عن مهاجمتنا، نتوقف عن قصفهم». وفي موضوع استقالة رئيس الجمهورية، كان وزير الخارجية عبد الحليم خدّام جازماً: «لا يجوز مطلقاً أن نترك الرئيس سركيس يستقيل، إن مجرد إثارة هذه الفرضية يساهم في إضعاف السلطة اللبنانية». أما الرئيس السوري فكان موقفه مختلفاً، وقد قال لي ببرودة أعصاب لافتة: «الاستقالة مجازفة محفوفة بالمخاطر، لا أظن أن الرئيس سركيس سيقدم عليها، وهو لن ينفذ تهديده لأنني أعرفه رجلاً منطقياً ومسؤولاً، وفي أية حال، لن تنفع استقالته بشيء، بل تفتح الطريق للمغامرة. وأنا أعلم أن الرئيس سركيس ليس مغامراً».[28] عدت، في المساء، إلى القصر الجمهوري حاملاً الموقف السلبي السوري، ومقترحاً الاستقالة فأجابني الرئيس: «سأستقيل ما دمت غير قادر على عمل شيء».

صباح السادس من تموز، استدعى رئيس الجمهورية كبار المسؤولين في الدولة، وفي مقدمهم رئيس الحكومة سليم الحص. وتوليت إثارة الموضوع قائلاً: «إن الرئيس لم يعد بإمكانه أن يقف متفرجاً على الأحداث وهي تتطور من سيئ إلى أسوأ، وقد تحمل الكثير ولا قِبَل له بأن يتحمل المزيد. لذلك لا مفر له من اتخاذ الإجراء الأقصى».[29] فوافقني الرئيس سركيس الرأي مضيفاً أن استقالته «لا بد أن يسبقها استقالة الحكومة لكي يتمكن من تأليف حكومة انتقالية برئاسة ماروني جرياً على العرف الذي بدأه بشارة الخوري عند استقالته عام ١٩٥٢».[30] وطرح أسماء النائبين السابقين جان عزيز وعبد العزيز شهاب، والشيخ ميشال الخوري لتولي رئاسة هذه الحكومة. ثم استدعى رئيس الجمهورية رئيس مجلس النواب، وأبلغه موقفه، فحاول دون جدوى ثنيه عن عزمه.

وبموازاة البحث في مصير رئاسة الجمهورية، كان عليّ الاهتمام بالوضع الدولي الذي بدأ يتحرك على نحو لم نكن نشتهيه. فقد أبلغني القائم بالأعمال في البعثة اللبنانية إلى الأمم

٢٨ - بقرادوني كريم، **السلام المفقود**، عبر الشرق للمنشورات، ص ١٦٠
٢٩ - الحص سليم، **زمن الأمل والخيبة**، دار العلم للملايين، ص ١٨٢.
٣٠ - المرجع نفسه، ص١٨٣.

المتحدة سليم تدمري، مساء السادس من تموز، أن نائب رئيس البعثة الأميركية لدى الأمم المتحدة اتصل به، وأبلغه أن «واشنطن اتصلت به الآن وأنها ترغب في دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد، للنظر بما يجري في لبنان، كما أبلغني أنه سيجري مشاورات الآن مع الأمين العام ورئيس مجلس الأمن لهذا الغرض».[٣١] لم يكن من الممكن ترك الأمر يصل إلى مجلس الأمن لأن القوى الإسلامية المتحالفة مع الفلسطينيين والسوريين على السواء ترفض بشكل قاطع هذا التدبير مما يهدد بانهيار ما تبقى من استقرار وبانفجار عام على النحو الذي حصل في حرب السنتين. تمكنت بالتفاهم مع السفير الأميركي ريتشارد باركر من إقناع واشنطن بعدم جدوى هذا المسعى. واستفدنا من الاتجاه الأميركي خصوصاً والدولي عموماً، لعقد جلسة لمجلس الأمن، لإقناع سوريا بالمرونة ووقف التصعيد العسكري لا سيما وأن تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق المنطقة الشرقية خلق خشية من منعطف دراماتيكي للأزمة.

هدأ الوضع الأمني نسبياً ولكن مع استمرار عمليات القنص، فيما تركزت الأنظار على استقالة رئيس الجمهورية التي فاجأت الجميع بمن فيهم سفير الولايات المتحدة الذي حضر إلى قصر بعبدا فور شيوع الخبر، واجتمع بي مدة ساعة سألني خلالها عن دوافع الاستقالة، وما يمكن القيام به للعودة عنها. وفي ظهيرة ذلك اليوم، ابتدأ السياسيون والدبلوماسيون، باستثناء سفير الاتحاد السوفياتي، يتقاطرون إلى القصر الجمهوري وانهمرت الاتصالات والبرقيات، وقد توليت تلقي معظمها والإجابة عليه بما يلزم.

عكست هذه الاتصالات والبرقيات بشكل خاص القلق من الفوضى والفراغ اللذين سوف تخلّفهما الاستقالة. وأذكر أنني انتزعت من الرئيس سركيس الورقة التي كتب عليها استقالته بعدما كان الرئيس كامل الأسعد قد طلب منه أن يستدعيه ويبلغه خطياً الاستقالة إذا بقي مصراً عليها، على رغم أنني من شجعه على التقدم بها، وعلى رغم شعوري بأن أعصابه منهكة ومعنوياته منخفضة، ويصعب عليه مواجهة ما يجري. وعاد السفير الأميركي عند المساء، واجتمعنا ربع ساعة، وفي الواقع، زار باركر القصر الجمهوري أربع مرات خلال الفترة التي كان فيها الرئيس سركيس عازماً على الاستقالة، ناقلاً إليه موقف بلاده على الشكل التالي: «مطلوب منك شيء واحد أن تبقى في منصبك. ابق وراء مكتبك، ونحن نتكفل بإيجاد الحل. إننا مستعدون أن نعمل كل ما تطلب، وأن نساندك بلا تحفظ. إن وجودك ضمانة للجميع، وذهابك يعني دخول لبنان في المجهول واقتراب الشرق الأوسط من شفير الحرب».[٣٢]

---

٣١ – القرار ٤٢٥، م م.

٣٢ – بقرادوني كريم، **السلام المفقود**، ص ١٦١.

وفهمت من باركر أن الولايات المتحدة مارست ضغطاً مزدوجاً: على إسرائيل لتوقف مساعدتها للمسيحيين وعلى سوريا لتوقف هجومها وقصفها عليهم.

غداة إعلان الرئيس نيته في الاستقالة برزت عقدة لم تكن في الحسبان، وهي إحجام رئيس الحكومة سليم الحص عن تقديم استقالة حكومته حتى يتمكن رئيس الجمهورية من تشكيل حكومة انتقالية برئاسة ماروني كما يقتضي العرف الذي أرساه الرئيس بشارة الخوري سنة ١٩٥٢. ولم يكن بإمكان الرئيس سركيس، المتهم دائماً من «الجبهة اللبنانية» بالتراخي في الدفاع عن حقوق المسيحيين، ترك حكومة برئاسة الرئيس الحص تتولى إدارة شؤون البلاد لفترة انتقالية لا يمكن التكهن بمدتها.

جدد الرئيس سركيس مطالبة الرئيس الحص بالاستقالة في الثامن من تموز، فاعتذر مجدداً. وفهم رئيس الجمهورية أنه في حال قرر المضي في مشروع التخلي عن سلطاته الدستورية عليه أن يقيل الحكومة قبل تشكيل أخرى انتقالية. وكان في الواقع يستصعب هذا الخيار حتى لا يزيد الطين بلة ولا يعقد الأمور أكثر مما هي معقدة. وقد يكون إحجام الحص عن الاستقالة السبب الأول الذي جعله يفكر في العزوف عن ترك المنصب الأول، لكنه لم يكن كافياً لحمله على العودة عن الاستقالة. وفي جلسة جمعتنا مساء اليوم نفسه، تفاهمنا على أن هذه العودة يفترض أن يسبقها:

- ضمانة بتطبيق مقررات قمة الرياض.
- نزع السلاح تدريجياً من أيدي اللبنانيين.
- إعادة تكوين الجيش.
- خضوع قوات الردع العربية بالفعل لسلطة رئيس الجمهورية بانتظار انسحابها النهائي من لبنان.
- استبدال القوات السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية المنتشرة في المناطق المسيحية بقوة لبنانية أو عربية غير سورية.
- استعادة الدولة لكل مظاهر السلطة التي تسيطر عليها «الجبهة اللبنانية» وغيرها من قوى الأمر الواقع.

وقد بدا للرئيس سركيس ولي أن تأمين هذه الشروط غير ممكن إلا من خلال مجزرة كان يرفضها رئيس الجمهورية رفضاً باتاً.

في التاسع من تموز، وصل وزير الخارجية الكويتية صباح الأحمد الصباح حاملاً رسالة مودة للرئيس اللبناني ورسالة دعم لدمشق. وقال للرئيس اللبناني: «إننا لا نقبل بهزيمة جيش الجولان في الأشرفية. وليس في وسع الجيش السوري إلا أن يرد على الذين يعتدون عليه. لقد اصطدم

بالفلسطينيين عندما ارتكبوا تجاوزات عام ١٩٧٦، وهو يواجه الآن المسيحيين المتحاملين على الشرعية والمتعاملين مع إسرائيل».[٣٣] فرد عليه رئيس الجمهورية بتحميل الكويت مسؤولية الوضع المتردي لأنها مانعت عندما كانت دمشق مصممة على تطبيق اتفاق القاهرة.

وكان للسعودية في ذلك الحين مبادرة أزعجتنا، إذ إن وزير خارجيتها سعود الفيصل زار دمشق في العاشر من تموز، ولم يكمل إلى لبنان على رغم الوضع المتردي فيه، علماً أنه بحث مع القادة السوريين شؤوناً تتعلق بلبنان. أما سوريا فكان موقفها أشبه بتجاهل الاستقالة، وأعتقد أنه كان نابعاً من ثقتها بأن الرئيس الياس سركيس سيعود عنها لانسداد الآفاق أمامه. وقد أعرب عبد الحليم خدام في أكثر من مناسبة عن اعتقاده بأن الرئيس سركيس سيعود عن استقالته لأن الوضع لا يحتمل الفراغ ولأن ليس هناك إمكانية لإجراء عملية انتخابية رئاسية. وأرفق موقفه بتأكيده «أن هذه الاستقالة لن تحمل سوريا على الانسحاب تحت ضغط عسكري تمارسه الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار. وهدّد باحتمال قيام الجيش السوري بضرب ميليشيات «الجبهة اللبنانية» التي لا تعبر عن رأي كل مسيحيي لبنان».[٣٤]

بين السادس والعاشر من تموز، بقي رئيس الجمهورية مصراً على استقالته، وبقيت مسانداً لهذا التوجه وباحثاً عن الوسيلة لتأمين انتقال سليم للسلطة أو تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات التي تقنع الرئيس بالعودة عن الاستقالة. في الواقع، لم نحصل على الكثير من هذه المتطلبات، لكننا وضعنا الجميع، في لبنان وسوريا والأسرة الدولية، أمام مسؤولياتهم، وأظهرنا لهم أن الرئيس سركيس غير متشبث بالموقع، وأنه يميل إلى الرحيل إذا لم تخفف القوى من تصلبها، وفي الوقت نفسه برهنا أن لا مجال لتأمين انتخاب رئيس جديد للجمهورية وأن على جميع الأطراف مراعاة الرئيس الحالي حتى لا يجد نفسه مضطراً إلى ترك المنصب نهائياً إذا استمر التعنت. وبرز عندنا، بشكل خاص، قلق من أن يؤدي الفراغ على مستوى رئاسة الجمهورية إلى وقوع التقسيم كأمر واقع. إذ خشينا أن تطلب «الجبهة اللبنانية» عند استئناف المعارك حماية إسرائيل العسكرية للمسيحيين من سيطرة السوريين، وتنشب حرب طويلة لا يستطيع أحد التكهن بنتائجها.

جمع الرئيس سركيس في الحادي عشر من تموز بعض مستشاريه والمقربين إليه، من بينهم سمعان الدويهي، وأحمد الحاج، وجوني عبدو، وغابي لحود، وكريم بقرادوني، وميشال المر، وأنا، وكشف عن الأسباب التي تدفعه إلى إعادة مزاولة مهماته، وبخاصة التأكيد

٣٣ - المرجع نفسه، ص ١٦٢.
٣٤ - المرجع نفسه، ص ١٦٣.

الأميركي على دعمه، لافتاً إلى أن التلويح بالاستقالة قد أدى، على الأقل، إلى وقف المعارك. وحدد المسائل الملحة التي يفترض إنجازها بأقرب وقت ممكن بأربع: سحب الجيش السوري من الأشرفية، وإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، وإقفال الإذاعات الخاصة وإعادة تشديد الرقابة على الصحافة، والدعوة إلى قمة عربية جديدة. بيد أن رئيس الجمهورية لم يعلن عودته عن الاستقالة إلا في الخامس عشر من تموز في رسالة إلى اللبنانيين تجنب فيها الخوض في الأسباب التي دعته إليها. وقد أثارت الرسالة استياء الطرفين المتنازعين لأنها خلت من جهة من دعوة إلى سحب الوحدات السورية من منطقة الأشرفية، كما أرادت «الجبهة اللبنانية»، ومن جهة أخرى من إدانة للأحزاب اليمينية وتحميلها مسؤولية الاشتباكات التي حصلت، على ما رغبت دمشق.

سبق الإعلان عن العودة عن الاستقالة، رسالة مفتوحة وجهها الرئيس كميل شمعون إلى رئيس الجمهورية، في الثاني عشر من تموز، تميزت بالانتقاد الحاد والجارح والساخر. ومما جاء فيها: (...)هؤلاء اللبنانيون الذين يقاتلون قتالاً مستميتاً من أجل عزة وطنهم وكرامته ومن أجل تحريره من سيطرة الجهل والتخلف، كان من حقهم عليك، من حق الأحياء، وبالدرجة الأولى من حق الشهداء الذين قتلتهم نيران المدافع السورية، أن يسمعوا منك، ولو لمرة واحدة، بياناً معللاً، تشرح فيه الأسباب التي جعلتك تتخذ هذا القرار الرهيب. وبدلاً من ذلك لقد فضّلت الهريبة على الصمود(...) أتعتقد أن عملك هذا هو عمل الرئيس والقائد المسؤول؟»[٣٥] وترافقت رسالة شمعون مع تصاريح مماثلة من شخصيات وقوى تدور في فلك «الجبهة اللبنانية»، وقد أثارت سخطي الشديد ليس فقط لأن فيها تحاملاً على صديقي الرئيس سركيس بل لأنها تعكس نظرة سطحية وغير مسؤولة تهدد مصير عشرة ملايين مسيحي في الشرق.

لم أكن متحمساً كثيراً للعودة عن الاستقالة قبل تحقيق الحد الأدنى من الشروط التي تمكن الرئيس سركيس من أن يحكم بالفعل لأن التنازلات التي قدمتها الأطراف غير كافية ولأن انتشار قوى الأمن الداخلي في بعض المواقع في بيروت الشرقية لا ينزع فتيل التفجير. وبقيت على اقتناعي بأن الوضع مقفل، وبأن رئيس الجمهورية معزول، وبأن اللبنانيين يلعبون بخفة بمصيرهم وسيجدون أنفسهم تحت هيمنة سورية أو إسرائيلية. ولقد تبين لي، في تلك الفترة، وقد تعزز هذا الانطباع في الأسابيع التالية، أن الولايات المتحدة غير قادرة على ممارسة الضغوط اللازمة على سوريا، وأن الأيام وقواعد اللعبة في الشرق الأدنى قد تغيرت. فسوريا لم تعد البلد غير المستقر داخلياً، والولايات المتحدة لم تعد البلد الذي يخيفها.

٣٥ - الصحف المحلية في ١٩٧٨/٧/١٣.

الفصل السابع

الإخفاق الأميركي والدولي

لم تكد الاشتباكات تهدأ في لبنان حتى عادت المطالبة الدولية بإرسال الجيش إلى الجنوب. وأرسل الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم إلى لبنان مبعوثه الخاص هارولد ساندرز للبحث في مسألة بسط السيادة اللبنانية على المنطقة الحدودية الجنوبية. واجتمع بي، في العشرين من تموز ١٩٧٨، لينقل لي الانطباعات التي كونها الأمين العام بعد زيارته دمشق قبل ثلاثة أيام حيث التقى الرئيس السوري حافظ الأسد والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، ومفادها أن القيادة السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية وافقتا على تسهيل مهمة الجيش اللبناني بالانتشار في الجنوب. وأضاف ساندرز: «يهم الأمين العام أن يوضح أنه إذا تابعت القوات الدولية مهمتها في الجنوب بدون حضور الجيش اللبناني ومؤازرته فإن وضع هذه القوات سيصبح شديد الصعوبة».

ذكرنا مبعوث الأمين العام أن فترة عمل القبعات الزرق تنتهي في الثامن عشر من أيلول وأن حكومات الوحدات العسكرية العاملة في إطار اليونيفل ستكون مهتمة جداً بانتشار الجيش اللبناني في الجنوب. ونقل إلينا رغبة فالدهايم في معرفة ما إذا وضعت خطة لإرسال الجيش تحدد الموعد التقريبي والعدد المرتقب للجنود المتوجهين جنوباً. فأجبته بأن المسألة باتت مسألة أيام قليلة وبأننا سنعلمهم بالموعد والعدد المحددين لدخول الجيش إلى المنطقة الحدودية.

في هذه الأثناء، نقل إليّ سفير لبنان لدى باريس نجيب صدقة عن وزير الخارجية الفرنسية لوي دو غيرنغو قوله إن «فرنسا لا تساند إلا الدولة اللبنانية وليس الميليشيات التي عليها واجب مساندة الرئيس الياس سركيس. وإذا قررت سوريا سحق هذه الميليشيات فلن

مع المونسنيور بارتولي، موفد الفاتيكان.



مع مستشار النمسا الاشتراكي برونو كرايسكي.

يأتي أحد لنجدتها. ونحن نعلم أنها هي التي تتحرش بقوات الردع العربية». وقد أكدت معلومات نظيري الفرنسي ما وردني من أخبار عن قيام الميليشيات المسيحية بإطلاق النار على السوريين في أكثر من موقع من المنطقة الشرقية. ورأيت في هذه التحرشات المرفقة بدعوات إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان قبل الانتهاء من إعادة بناء الجيش اللبناني، مشروعاً انتحارياً لتقسيم لبنان. وقد زاد من قلقي ما بلغني من خلال أحد الأصدقاء أن الرئيس كميل شمعون قال في أحد مجالسه: «إن شهر آب المقبل سيكون حاراً جداً، وستنتهي الحرب في أيلول».

وفي الحادي والعشرين من تموز، نقل لي جيمس ليونارد، مساعد رئيس البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة موقفاً مشابهاً لموقف ساندرز. كنت مقتنعاً بضرورة تحرك الجيش جنوباً لكن قلقي كان كبيراً من عدم تجاوب إسرائيل مع المطلب الدولي بدخول الجيش إلى المنطقة الحدودية لاعتبارات متعلقة «بالجدار الطيب» المفتوح بين شمالها وبعض القرى الحدودية اللبنانية، وبالميليشيات المسيحية المنتشرة في المنطقة. فوعدت الدبلوماسي خيراً لافتاً إلى أن الاستعدادات جارية لإرسال الجيش إلى الجنوب قبل نهاية شهر تموز. وفي الواقع، عقدت اجتماعات عدة في تلك الفترة في وزارة الدفاع مع قائد الجيش فيكتور خوري ورئيس الأركان منير طربيه، ورئيس الشعبة الثانية جوني عبدو وكبار الضباط. وفي الاجتماع الأخير، في الثامن والعشرين من تموز، تبلغت جهوزية القوة اللبنانية المتجهة إلى الجنوب، وأبلغت العسكريين أن الدول الكبرى التي كنت استدعيت سفراءها في اليوم السابق، تؤيد هذا الإجراء الذي من شأنه بسط سيادة السلطة الشرعية على الأراضي اللبنانية، وتوفير الأمن للأهالي.

أبرقت إلى القائم بالأعمال في نيويورك سليم تدمري في التاسع والعشرين منه، كاشفاً له أن الحكومة اتخذت «قراراً بإدخال الجيش اللبناني إلى الجنوب، وأبلغته الخارجية أمس وأمس الأول إلى سفراء الدول الخمس الكبرى، كما أبلغته إلى قيادة قوات الأمن الدولية وأمّنت الاتصال معها في سبيل التنسيق التام. موعد الدخول قريب، وإنه يرتبط ببعض الإجراءات التي هي قيد التنفيذ. ردود فعل سفراء الدول مشجعة، والبعض يقوم بمساع لتسهيل الدخول والحؤول دون إشكالات واصطدامات. (...) نرجو إبلاغ الأمانة العامة ما تقدم، وخاصة الأمين العام، وتخصيصه بتحياتي الحارة والإعراب له عن أملي بأن تنجح هذه العملية، نتيجة التعاون والقوات الدولية، ويتم تنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ على أكمل وجه (...)».[٣٦]

٣٦ - القرار ٤٢٥، م م، ص ٢٣٥.

مساء الثلاثين من تموز، أرسلت إسرائيل لنا رسالة مباشرة مع الملازم الأول عدنان حمصي الذي تولى طوال تلك الفترة إيصال رواتب العسكريين اللبنانيين الملتحقين بقوات سعد حداد إلى المنطقة الحدودية. فقد طلب منه قائد الجبهة الشمالية الجنرال الإسرائيلي يانوش بحضور الرائد سعد حداد والملازم زعتر أن ينقل كل ما سيقوله له «إلى حكومته وجيشه، لتعرف لمن ترفع شكواها لاحقا»، وأصر عليه تسجيل النقاط التالية:

١- إن إسرائيل ترفض نهائياً دخول الجيش على طريق كفرمشكي-كوكبا.

٢- الطريق الوحيدة المقبولة في الظرف الحالي هي النبطية-قعقعية الجسر أو الطريق الساحلية.

٣- الرائدان شدياق وحداد هما الوحيدان المقبولان في المنطقة.

٤- إذا اتخذ الجيش القادم عند طريق كفرمشكي، ضمن منطقة الرائد حداد، قراراً بإكمال طريقه فعليه وحده تقع المسؤولية، أي على قيادته.

٥- على الملازم الأول حمصي مغادرة مرجعيون قبل الساعة العاشرة من صباح الاثنين ١٩٧٨/٧/٣١.

لم نكن قد تبلغنا هذه المعلومات، عندما انطلقت عند الساعة السابعة والنصف من صباح الحادي والثلاثين من تموز، مجموعة قتالية تابعة للواء المشاة الأول، من معسكر للجيش اللبناني في سلسلة لبنان الشرقية باتجاه الجنوب. مع العلم أن السفير الأميركي أيقظني ليلاً، باتصال هاتفي وأبلغني أن إسرائيل بدلت موقفها الموافق على دخول الجيش طالباً إليّ تأجيل العملية إلى وقت آخر. اتصلت برئيس الجمهورية، وتشاورت معه في الأمر، ثم اتصلت برئيس الوزراء، وأطلعته على فحوى مكالمة باركر الهاتفية، وكان تفاهم على أنه ليس بإمكاننا إلغاء الأمر الموجه إلى الجيش. ثم توجهنا الرئيس الحص وأنا إلى القصر الجمهوري عند الصباح لمتابعة تطور عملية انتقال قوة الجيش اللبناني نحو المنطقة الحدودية مع الرئيس الياس سركيس. توقفت القوة اللبنانية عند حاجز القوات النيبالية بعدما أبلغ ضابط نيبالي قائد المجموعة اللبنانية المقدم أديب سعد بأن هناك حاجزاً مسلحاً تابعاً لجيش سعد حداد على طريق إبل السقي-الخيام. وعلى الأثر، أجرى المقدم سعد اتصالات مع القيادة، وأعطى تعليماته بالتمركز في كوكبا التي تعرضت لسقوط قذائف نتج عنه إصابة جندي لبناني.

للخروج من هذا المأزق، أجريت فوراً سلسلة اتصالات بالسفير الأميركي ريتشارد باركر وسفراء الدول الكبرى والأمم المتحدة لكي تذلل العقبات التي تحول دون تنفيذ الانتشار الذي يصرون عليه. وأبرقت إلى سليم تدمري النص التالي ليقوم باللازم لجهة

تحريك المجتمع الدولي كي يضغط على إسرائيل من أجل تسهيل أمر انتشار الجيش اللبناني في المنطقة الحدودية:

بلغنا أن الضابط (الإسرائيلي) المدعو كال Cale طلب إلى قيادة الأمن الدولية عدم التعاون مع الجيش اللبناني لدخوله إلى الجنوب، وحتى الحؤول دون هذا الدخول، لاعتبارات غير ذات قيمة ولا يمكن أن تحظى بتقدير الضابط المسؤول. الجيش اللبناني أصبح في كوكبا، وتعلمون الصعوبات التي تجاوزناها في سبيل إرساله إلى الجنوب تنفيذاً للقرار ٤٢٥ وحرصاً على حقوق لبنان ومصلحته، ونزولاً عند الإلحاح الشديد للأمانة العامة للأمم المتحدة، ولتسهيل مهمة قوات الأمن الدولية. إن أي تراجع في الوقت الحاضر، وحتى أي تلكؤ، تكون له نتائج سيئة جداً، ولا بد أن تنعكس هذه النتائج على الأمم المتحدة بقدر ما تنعكس على لبنان.

نطلب إبلاغ ذلك إلى الأمانة العامة فوراً والطلب إليها أن تقدم قوات الأمن الدولية، لا سيما القوات النروجية المتمركزة في منطقة تحركات الجيش اللبناني في الوقت الحاضر، كل مساعدة ومؤازرة لتمكين الجيش من دخول الجنوب، وفقاً للخطة المتفق عليها مع قوات الأمن الدولية، وإجراء كل الاتصالات الدبلوماسية اللازمة لتسهيل ذلك. هذا مع الإشارة إلى أننا نقوم، بدورنا، بكل ما نستطيع في هذا السبيل.[٣٧]

وبالفعل، تحركت دوائر الأمم المتحدة بكل جدية. فاجتمع الأمين العام كورت فالدهايم مرتين مع المندوب الإسرائيلي، وطلب إليه أن يبلغ حكومته أن المنظمة الدولية تعلق أهمية كبرى على التعاون معها. ثم وجه نداء إلى رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن لبذل مساعيه من أجل تمكين الجيش اللبناني من الانتشار في الجنوب. كما اتصل فالدهايم بوزير الخارجية الأميركية سايروس فانس وتمنى عليه المساهمة في الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٤٢٥. وأجرى فالدهايم أيضاً اتصالاً بالسفير الأميركي جيمس ليونارد وحثه على بذل الجهود وإجراء الاتصالات ومباشرة الضغوط الملائمة لتنفيذ القرار ٤٢٥ وتسهيل مهمة السلطة اللبنانية.[٣٨] فيما قام السفير الأميركي لدى بيروت ريتشارد باركر باتصالاته مع إدارته حاثاً إياها على الضغط على إسرائيل. وعلمت منه ومن السفير غسان تويني الذي كان التحق بمركزه في نيويورك مساء الثاني من آب، أن إسرائيل أبدت بعض المرونة باستثناء ما يتعلق بقضية الرائد سعد حداد الذي لا ترضى باستبداله بأحد في المنطقة الحدودية. وتلقينا

٣٧ - المرجع نفسه، ص ٢٣٦-٢٣٧.

٣٨ - المرجع نفسه، ص ٢٣٧.

نصيحة من ليونارد بعدم جعله قضية وبأن «الحكمة تقضي بإبقاء الموضوع في الظل وعدم تسليط الأضواء عليه».[٣٩]

وضعنا هذا الموضع المتأزم أمام خيارين: التراجع أو ضرب الميليشيات المسيحية في الجنوب مع ما يعنيه ذلك من تداعيات في بيروت. فقد قرر الرائد سعد حداد الذي أصدرنا قراراً بوضعه بتصرف قائد الجيش التصدي للمجموعة العسكرية اللبنانية الآتية إلى الجنوب. في المقابل، لم يكن الوضع في المنطقة الشرقية بأفضل. إذ سرت شائعات في الأول من آب أن الصدام واقع حتماً بين الميليشيات المسيحية والقوات السورية، وتكاثرت التصاريح والمواقف السياسية المنتقدة بشكل مجحف رئيس الجمهورية والمطالبة بانسحاب القوات السورية. كما بلغتنا أخبار عن وصول شحنات أسلحة جديدة للقوات اللبنانية وحزب الوطنيين الأحرار عبر المرافئ غير الشرعية. كل هذه الأمور خلقت عندي شعوراً بأن المسيحيين ينتحرون جراء انتهاجهم هذه السياسات غير المدروسة.

في غضون ذلك، حضر إلى قصر بعبدا في الثالث من آب وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام برفقة رئيس أركان الجيش السوري حكمت الشهابي. وعقدنا جلسة طويلة ضمتني إلى رئيسي الجمهورية والحكومة والمسؤولين السوريين اللذين عكسا غياب تصور واضح للخروج من الوضع وإنما رغبة في وقف التدهور العسكري الذي تجدّد قبل أيام بينهم وبين التنظيمات العسكرية التابعة للجبهة اللبنانية، والذي ينذر بمواجهات شاملة، من غير أن يبديا أي تساهل متمسكين بمراعاة مصالح سوريا ومصالح حليفهم الرئيس سليمان فرنجية. وبالتالي لم يوافقا إلا على تنفيذ انسحاب متبادل مع الميليشيات المسيحية من بعض المراكز المتواجهة. أما بالنسبة إلى الجنوب، فإن وزير الخارجية السورية أوصى بالحزم وعدم التراجع ولكنه تهرب من الالتزام بأي شيء على الإطلاق. حاولت أن أحمل الرئيس سركيس على مفاتحة المسؤولين السوريين بأمر تشكيل حكومة جديدة بعدما فتحت الطريق واقترحت أن نتركه يختلي بخدام، ولكن تبين لي لاحقاً أن الخلوة لم تسفر عن تقدم في اتجاه إجراء تبديل حكومي.

اندلعت الاشتباكات في اليوم التالي واستمرت ضارية حتى الثامن من آب. صباح السابع منه، اجتمعت في بكفيا مع رئيس حزب الكتائب بيار الجميل وابنه أمين، واتفقنا على ضرورة وضع حد للتدهور. ثم زار رئيس الكتائب القصر الجمهوري واجتمع بالرئيس سركيس، وقد حضرت القسم الأكبر من الاجتماع. وما فهمناه رئيس الجمهورية وأنا، أن الجميل لا يستطيع

٣٩ - المرجع نفسه، ص ٢٣٨

أو ربما لا يريد أن يبتعد عن الرئيس كميل شمعون، وإن بدا بعض التمايز في المواقف من سوريا بينهما. فحتى ذلك الحين كان بيار الجميل وابنه أمين، من المتمسكين بإنقاذ العلاقات المسيحية-السورية وقد صرح الأخير في تلك الأثناء بأن «الأحداث لن تنسينا دور سوريا، والحقائق التي تربط بيننا».[40] في المقابل، كان الرئيس كميل شمعون وقائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل يخوضان مواجهات كلامية وعسكرية قاسية مع السوريين. وقد بتّ ليلتي في قصر بعبدا، مرة أخرى لتعذر الانتقال إلى منزلي في الأشرفية بسبب الاشتباكات الدائرة.

في التاسع من آب، استقبل رئيس الجمهورية النائب أمين الجميل وداني شمعون بناء على موعد عملت على ترتيبه كي نتمكن من تهدئة الوضع الأمني والسياسي في البلاد. وتم البحث في فك الاشتباك بين السوريين والميليشيات المسيحية والانسحاب من الأشرفية، ومن ثم العمل على الاتفاق السياسي حول المسائل الأخرى مثل توقيف الكتائبيين في الشمال، والعلاقات مع سوريا، وأماكن انتشار قوات الردع العربية، ومسألة التبديل الحكومي، وطريقة تشكيلها ومن يفترض أن تضم. وقد علمت من الرئيس سركيس لاحقاً، أن كل هذه المواضيع بحثت تارة في العمق وطوراً تلميحاً. وكان الرئيس كميل شمعون وابنه سعيا من أجل ترتيب زيارة له إلى القصر الجمهوري بواسطة أحد المقربين منه مثلي أو مثل الوزير فريد روفايل، أو أحد كبار الضباط، فأفهمت الوسطاء أنه بانتظار أن تتوقف تصريحات دوري شمعون وكتابات الرئيس شمعون التي تمس رئيس الجمهورية فليس بالإمكان ترتيب الزيارة.

صباح اليوم نفسه، توجه رئيس الشعبة الثانية جوني عبدو إلى دمشق للاجتماع برئيس أركان الجيش السوري حكمت الشهابي وللبحث في مسألة انتشار الجيش في الجنوب. وعاد من العاصمة السورية بانطباع أن «الموقف السوري مرتبك، فهم لا يلتزمون بشيء ولا يعرفون إلا أمراً وهو أدخلوا إلى تبنين وسواها». وقد بدا لي في حينه أن التعاطي السوري مع هذه المسألة تنقصه الجدية، وهو بعيد عن المستوى الذي تتعاطى فيه الدول بأمور على هذا القدر من الأهمية.

لم يكن الأميركيون في تلك الفترة أفضل حالاً. إذ بعدما كانوا لا يملون في الأشهر السابقة من تكرار مطلبهم بإرسال الجيش إلى الجنوب، بدا أنهم محرجون بعد أن تعذر اجتياز كوكبا. وقد أعلمنا السفير ريتشارد باركر بعدم نجاح محاولات الضغط التي مارستها بلاده على إسرائيل كي تسمح بدخول الجيش اللبناني إلى المنطقة الحدودية لأن الدولة العبرية ظلت

٤٠ - الصحف المحلية في ١٧/٧/١٩٧٨.

تشترط أن يُعيّن سعد حداد قائداً عسكرياً للقطاع الشرقي في الجنوب. وأوضح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي رفائيل إيتان لقيادة القوات الدولية الأسباب التي تمنع بلاده من إبداء مرونة تجاه دخول الجيش اللبناني بالتالي: «إذا تخلينا عن سعد حداد لما قبل أحد بعد اليوم إن في لبنان أو في الشرق الأوسط أن يحالفنا».[41] اجتمعت بالسفير الأميركي في العاشر من آب فلم يأتني بجديد، ولدى خروجي يومذاك من وزارة الخارجية صرحت بأن الصورة التي أبلغني إياها تنقصها الواقعية، لكنه في اليوم التالي طلب أن يراني، فآثرت أن أزوره في منزله حتى لا أجتمع به علناً يومين متتالين. في هذا الاجتماع أطلعني على برقية وردت إليه عن حصول محادثات بين الملحق العسكري في السفارة الأميركية لدى إسرائيل مع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي رفائيل إيتان. ثم بناء على طلب ثان منه، اجتمعت به، في الرابع عشر من آب في القصر الجمهوري حيث سلمني مذكرة من ثماني نقاط هي خلاصة محادثات بين زميله في إسرائيل ووزير الدفاع الإسرائيلي عازر وايزمن ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي حول الوضع في جنوب لبنان:

١- لا تمانع دولة إسرائيل بصورة مبدئية في انتشار الجيش اللبناني في كل جنوب لبنان.

٢- لا تستطيع الحكومة الإسرائيلية التعهد بإلزام الميليشيات المسيحية بوقف إطلاق النار، ولا تستطيع منعها من الدفاع عن نفسها. وجل ما تستطيعه هو التدخل لدى الميليشيات لتتوقف عن إطلاق النار على الكتيبة اللبنانية المحاصرة في كوكبا.

٣- لا تنصح هيئة الأركان الإسرائيلية بتوجه الجيش اللبناني نحو القطاع المسيحي، فالميليشيات مصممة عملياً على منعه من دخول هذا القطاع، بل حتى الوصول إليه.

٤- إذا قرر لبنان نقل الكتيبة العسكرية بالطوافات، فإسرائيل ليست مسؤولة عن أمنها الجوي. فالإسرائيليون يتعهدون بعدم إطلاق النار عليها، ولكنهم لا يستطيعون أن يضمنوا امتناع قوات حداد عن قصف هذه الطوافات.

٥- يلاحظ العسكريون الإسرائيليون أنه لا يكفي إقناع سعد حداد وضباطه بانتشار الجيش اللبناني في الجنوب ليتم هذا الانتشار بدون صعوبة. فهؤلاء الضباط لا يسيطرون كلياً على المنطقة كلها وعلى الميليشيات كلها (...)

٦- تسترعي هيئة الأركان الإسرائيلية الانتباه إلى وضع القرويين الذين قطعوا كل الجسور مع السلطة اللبنانية والمسلمين والعرب. وبفضل تعاملهم مع إسرائيل ما زالوا على قيد الحياة.

٤١ - بقرادوني كريم، السلام المفقود، م م، ص ١٦٩.

والخيار المطروح أمامهم هو واحد من اثنين: إما القتال ليبقوا أحياء، وإما النزوح فيصبحون لاجئين. (...)هؤلاء القرويون اللبنانيون، يناهز عددهم اثنين وثلاثين ألفاً، وهم سينتقلون فوراً إلى إسرائيل لدى دخول الجيش اللبناني إلى منطقة الحدود خوفاً من أن تقبض السلطات اللبنانية عليهم.(...)

٧- يتصرف الجيش اللبناني تصرفات متناقضة، فهو يطلب مساعدة الجيش الإسرائيلي لتسهيل انتشار وحداته في الجنوب، ويرفض، في الوقت نفسه، أن يلتقي رئيسا الأركان في الجيشين.

٨- أخيراً، يُذكّر المسؤولون العسكريون الإسرائيليون الولايات المتحدة بأن تل أبيب قبلت بدخول الجيش السوري لبنان بشرط أن لا تتجاوز قوات دمشق الخط الأحمر. وعلى كل حال، فإن دمشق تعرف بدقة كلية هذا الخط، ولن تتجاوزه(...)[٤٢]

قرأت البرقية الأميركية بتمعن واستنتجت فوراً أن إسرائيل ترفض بشكل قاطع انتشار الجيش اللبناني في جنوب لبنان. فطلبت إليه أن يضغط عليها لكي يتوقف القصف على موقع الجيش في كوكبا، فوعدني خيراً. وبدا لي يومذاك أن سفير الولايات المتحدة شديد الارتباك لأن نقل المذكرة، بالشكل الذي تم، يعني تفهماً أميركياً للاعتبارات الإسرائيلية وقبولاً لها، فيما كان هو نفسه في طليعة الملحين على إرسال الجيش اللبناني إلى المنطقة الحدودية، قبل نحو عشرة أيام. وأذكر أن السفير ريتشارد باركر تقدم باستقالته بعد فترة، وقيل، في حينه، إنه فعل ذلك بالنظر إلى الإحراج الذي أصيب به من جراء سياسة حكومته في لبنان. أما الرئيس الياس سركيس فقد صُدم بالموقف الأميركي المستغرب، وأعرب بحضوري وحضور جوني عبدو وكريم بقرادوني عن استيائه الشديد قائلاً: «لقد أقحمنا الأميركيون في ورطة كبيرة وتركونا.»[٤٣] وقرر الرئيس سركيس الاكتفاء بتوجيه رسالة احتجاج على إسرائيل إلى الأمم المتحدة من غير أن نطلب دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد.

أبدت إسرائيل مرونة شكلية في السادس عشر من آب. فقد نقل إلينا الجنرال إرسكين عنها موافقتها على دخول سرية من الجيش اللبناني إلى الغندورية وجوارها مزودة بسلاح خفيف على أن يتم الانتقال إليها بطائرات مروحية حتى مقر القبعات الزرق في الناقورة، ومن هناك ينتقلون إلى موقع انتشارهم برفقة فرق من القوات الدولية. لم نوافق على هذا الاقتراح، واتفقنا على أن نقدّم مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن، وعلى أن يبقى الجيش في كوكبا حتى

٤٢ - المرجع نفسه، ص ١٧٠-١٧١.

٤٣ - المرجع نفسه، ص ١٧٢.

إشعار آخر. في المقابل، عاد رئيس الحكومة سليم الحص من سوريا بنصيحة ألا نغير الطريق إلى الجنوب، ولو اقتضى الأمر استعمال القوة العسكرية، ولكنهم في الوقت نفسه ميّالون إلى التسوية خصوصاً إذا تمت على يد وسطاء.

صباح السبت في التاسع عشر من آب عقدت اجتماعاً مهماً مع بريان أوركهارت مساعد الأمين العام للمسائل الخاصة، وجون ساندرز مبعوثه الخاص، والجنرال إرسكين، والجنرال سيلاسفيو، وقد حضر إلى جانبي السفير غسان تويني وقائد الجيش فيكتور خوري ورئيس الشعبة الثانية جوني عبدو. استعرضت في مستهل الجلسة ما جرى تنفيذه من القرار ٤٢٥ ومساعي الحكومة اللبنانية من أجل إرسال الجيش إلى الجنوب لافتاً إلى العراقيل المباشرة وغير المباشرة التي كانت تضعها إسرائيل أمام تطبيق القرار الصادر عن مجلس الأمن مما انعكس سلباً على نشر الجيش في المنطقة الحدودية. وعندما تساءل أوركهارت عن اتجاهاتنا بالنسبة إلى دعوة مجلس الأمن للانعقاد، أجبته بأنني أعلم عدم حماسة الأمين العام للأمم المتحدة لمثل هذه الدعوة لأن ساندرز كان قد نقل لي رسالة بهذا المعنى قبل مدة، لكنني قد أجد نفسي مضطراً إلى طلب انعقاد مجلس الأمن إن لم يبق أمامي وسيلة من أجل تأمين تنفيذ القرار ٤٢٥ بالكامل وإدخال القوة العسكرية اللبنانية المرابضة في كوكبا إلى المنطقة التي كانت تحتلها إسرائيل. وسألت بدوري أوركهارت ما إذا كان مجلس الأمن قادراً على تعديل مهمة قوات الطوارئ الدولية لكي تصبح قوة ردع. فأجابني بأن دون ذلك «صعوبات هائلة»، مشيراً إلى أن تقرير الأمين العام المتوقع بعد شهر سيكون «صريحاً جداً، وإذا بدا له أن الأفق مسدود فقد يرفع القضية إلى مجلس الأمن».

أمضيت وزوجتي تانيا عطلة نهاية الأسبوع في ضيافة رئيس الجمهورية. تحدثنا ملياً في موضوع التغيير الحكومي بعدما بات الوزير أسعد رزق يهدد بالاستقالة، والوزير ميشال ضوميط يتغيب عن معظم الجلسات، والوزير صلاح سلمان يلمح إلى الاستقالة. في الواقع، لم أكن ألومهم كثيراً لأن الأحداث والاشتباكات المتتالية والليالي التي قضيناها دون نوم، دكت أعصابنا جميعاً. وبحثنا في توزير أمين الجميل وداني شمعون، وفق ما نصح سفير بريطانيا بيتر ويكفلد. وكانت الصعوبة في أن نتمكن من التوفيق بين تمثيل الأحزاب وبخاصة المعتدلين فيها، وبين موقف سوريا المتمسك بتوزير حليفيها كمال شاتيلا وعاصم قانصوه.

صباح الاثنين في الحادي والعشرين من آب، عُقدت جلسة في السراي من أجل البحث في مشروع قانون الدفاع الجديد. وحصل أثناءها اصطدام بيني وبين بعض أعضاء اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة، لا سيما مع النائب حسن الرفاعي الذي

رفع، في تلك الجلسة، لواء الفريق الآخر. ظهراً، استضفت السفير البريطاني وأمين الجميل وداني شمعون إلى مائدة الغداء في منزلي حيث بحثنا الأمور في العمق. الجميل وشمعون أوضحا وجهة نظر «الجبهة اللبنانية» من الوضع السياسي في لبنان، فأكدا على مطلب الحصول على حصة للجبهة في الحكم من خلال الوزارة المقبلة، وعلى تصور مستقبلي للبنان مبني على اللامركزية. ومساء اليوم نفسه، اتصلت بنظيري السوري، وطلبت منه ترتيب موعد لي لزيارة اللاذقية والاجتماع بالرئيس السوري حافظ الأسد. مساء اليوم التالي، خابرني خدام ليبلغني بأنهم على استعداد لاستقبالنا، الرئيس وأنا في أي وقت، وبدا لي أنهم فهموا مني خطأ أن الزائر هو رئيس الجمهورية، وعندما صححت معلوماته، وعدني بالاتصال بي مجدداً لتحديد الموعد.

في الرابع والعشرين من آب، أبلغني القائم بالأعمال الأميركي جورج لاين رسمياً طلباً للموافقة على اعتماد جون غونتر دين سفيراً للولايات المتحدة الأميركية لدى بيروت مكان السفير المستقيل ريتشارد باركر. توجهت بعد هذا الاجتماع إلى السراي للاجتماع مع اللجنة الفرعية النيابية لدرس قانون الدفاع، وقد اتفقنا يومذاك على مجلس الدفاع الأعلى وتركيبته، بعدما حاربت بشدة ليكون قائد الجيش عضواً استشارياً فيه. وبدا لي في ذلك الحين أن إنجاز قانون الدفاع الجديد لن يكون بالأمر السهل نظراً للخلاف في وجهات النظر حول النقاط المتعلقة بالمجلس العسكري، وصلاحياته، وبالإدارة العامة وصلاحيات قائد الجيش. وقد أزعجني يومها موقف رئيس الحكومة المكتفي بالاستماع كأنه لا يعتبر نفسه معنياً بالدفاع عن الجيش اللبناني ولو تجاوزت التهم الموجهة إليه الحد المقبول.

تأخر جواب وزير الخارجية السورية بشأن تحديد موعد لي حتى ليل السبت في السادس والعشرين من آب حين أبدى أعذاراً لتبرير تأخره في تحديد الموعد، ودعاني إلى زيارة اللاذقية بعد يومين. وكان الرئيس كميل شمعون أدلى في اليوم السابق بتصريح اعتبر فيه أن قيامي بزيارة إلى سوريا هو بمثابة إذلال للبنان. في هذه الأثناء، استقبلت سفراء فرنسا وبريطانيا والسعودية والكويت، وحاولت، بنوع خاص، أن أمد جسوراً مع السعودية لأنني شعرت بضرورة توسيع شبكة علاقاتنا العربية كيلا نصبح معزولين في العالم العربي، وبدا لي في حينه أني وُفقتُ إلى ذلك. وقد أقلقني أن جميع السفراء الذين اجتمعت بهم في تلك الفترة يؤكدون أن التنظيمات المسيحية التابعة للجبهة اللبنانية هي التي تتحمل مسؤولية التحرش بالقوات السورية وافتعال الحوادث، ويسلمون في الوقت ذاته بأن السوريين يردون بعنف يتجاوز الحد المقبول لأنه يطال المدنيين.

صباح الاثنين في الثامن والعشرين من آب، توجهت براً إلى اللاذقية تاركاً ورائي أجواء من التوتر. إذ كانت الحوادث تقع في بيروت والمناطق مخلفة القتلى والدمار والذعر. وصلت بعد رحلة مرهقة، واجتمعت مع الرئيس الأسد والوزير خدّام مدة ثلاث ساعات ونصف. ودار الحديث حول مسائل شتى أهمها الوضع الأمني، التغيير الحكومي، التوازن، العلاقات مع الأحزاب اليمينية ومع «الحركة الوطنية» و«المرابطون»، إلى ما سوى ذلك. ويمكن اعتبار هذا الاجتماع مفصلياً لجهة تبديل دمشق إصرارها على استبعاد «الحركة الوطنية» والمرابطون بإصرارها على تمثيلهم لدى البحث في تشكيل حكومة جديدة. وفي هذا الإطار، بدا الأسد ميالاً إلى حكومة واسعة تضم اثنين وعشرين أو أربعة وعشرين وزيراً يتمثل فيها الجميع وبخاصة من كانوا خصومهم وبالكاد لم يطالب بتمثيل الشيوعيين. كما اقترح المسؤولان السوريان فكرة الحكم العسكري لإعادة الأمور إلى نصابها تمهيداً لإعادة الحياة السياسية إلى طبيعتها. فدافعت مطولاً عن الحكم الديمقراطي في لبنان، وبينت أن الحكم العسكري فيه مستحيل مشيراً إلى أنه يشرع الباب أمام خطر التدخل الإسرائيلي، واقترحت التوصل إلى تسوية سياسية.

وبدا لي يومذاك أن السوريين تقدموا كثيراً في اتصالاتهم مع الفريق الآخر وأنه بات من الصعب عليهم أن يتخلوا عنه فجأة: إنهم على أبواب استقبال إبراهيم قليلات في دمشق. وما لفت انتباهي في تلك الزيارة أن القيادة السورية تبدو للمرة الأولى راضية عن رئيس الحكومة سليم الحص، وأنها تنسق معه في شتى المواضيع. حاولت أن أفهم الرئيس السوري ووزير خارجيته أن حلفاء دمشق و«الحركة الوطنية» والمقاومة الفلسطينية يحصلون على حقوقهم بمجرد قيام سوريا باتخاذ المواقف المناسبة على الصعيد العربي، وأن استمالتهم عن طريق تمثيلهم في الحكومة هو بمثابة دفع الثمن لهم مرتين. أجاباني: «لكننا لسنا ضد القضية التي يفترض بـ «الجبهة اللبنانية» أن تتبناها أي القضية اللبنانية، وبالتمثيل في الحكومة يتساوى الفريقان». فقلت لهما: «إن مفهومكم اليوم للقضية اللبنانية لا يتفق مع المفهوم الآخر، وهذا ما يشير إليه التصادم المستمر بينكم وبينهم».

أثار الرئيس السوري مسألة الازدواجية في الخطاب الكتائبي بين رئيسه بيار الجميل وابنه أمين من جهة، وبين الابن الأصغر بشير متسائلاً عما إذا كانت الازدواجية تعكس اختلافاً في وجهات النظر أم توزيعاً للأدوار بين أفراد العائلة الواحدة. وأبدى المسؤولان السوريان ميلاً إلى داني شمعون لكنهما كانا ناقمين كثيراً على حزبي الكتائب والأحرار. وشددا كثيراً على تحالفهما مع إسرائيل مؤكدين أنه ليس بإمكان سوريا أن تسكت عنه.

وتكلمنا عن الرئيس سليمان فرنجية، وشرحت لهما محاذير تفصيل ثوب للبنان على قياس مزاج الرئيس فرنجية ونقمته الشخصية، «وهي نقمة مشروعة لكن ينبغي ألا تتعدى النطاق الشخصي والإطار القانوني». وقبل أن يترك عبد الحليم خدام الاجتماع، أثيرت مواضيع مألوفة مثل دور الشرعية في ضبط الوضع، ووجهت لنا انتقادات بعدم قدرتنا على استمالة البلاد ولا حتى كل المسيحيين.

عندما اختليت بالرئيس الأسد بحثت مطولاً معه في ضرورة عدم التخلي نهائياً عن أحزاب «الجبهة اللبنانية». وبنتيجة هذا البحث، توصلت إلى إقناعه «بأنه من المناسب أن تفتحوا قناة اتصال مع حزب الكتائب بخاصة مع أمين الجميل بواسطة من تتفقون عليه».

بينما كنت في اللاذقية وقعت حوادث في منطقتي الأرز وعين الرمانة بين القوات السورية ومحازبي تنظيمات «الجبهة اللبنانية»، ولكنني لم أعلم بها إلا حين عودتي. وتدهور الوضع في اليوم التالي، إذ قامت القوات السورية باختطاف ستة من أبناء بشري وقتلتهم. كما حصلت اشتباكات في مناطق عدة جعلتنا نشعر بأننا على فوهة بركان سينفجر بأية لحظة.

وسط هذه الأجواء، ألّف مجلس الوزراء، يوم الأربعاء في الثلاثين من آب، وفداً رسمياً برئاسة رئيس الجمهورية، كنت في عداده إلى جانب وزراء آخرين، للمشاركة في حفل تنصيب البابا يوحنا بولس الأول في الكرسي الرسولي. وكان من المقرر أن يغادر الوفد صباح الأحد، ويعود يوم الثلثاء، فوجدت الفرصة سانحة لكي أستفيد من الرحلة وأمدد إقامتي حتى يوم الخميس لأرتاح قليلاً. غير أن الأوضاع المتدهورة اضطرتني إلى أن ألغي سفري وأبقى في بيروت. وفي الجلسة الوزارية نفسها، عينت الحكومة الشيخ ميشال الخوري حاكماً لمصرف لبنان، مما أثار استياء الوزير ميشال ضوميط الذي كان يريد إسناد المنصب إلى الوزير السابق بيار إده. فهدّد بالاستقالة وزار رئيس الجمهورية بعد ظهر اليوم نفسه، ثم زارني صباح اليوم التالي مطالباً بالعودة عن هذا القرار ولكن من دون جدوى لأننا كنا مقتنعين بأن الخوري هو الأصلح لهذا المنصب.

وفي شكل مواز لما كنت أقوم به على المستوى الداخلي في مواجهة المشاكل السياسية والأحداث الأمنية كوزير للدفاع، كان عليّ، في ذلك الحين، كوزير للخارجية مواجهة استحقاقين معقدين: الأول تمديد مدة عمل القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان، والثاني لقوات الردع العربية، وسط تعنت إسرائيل ومنعها دخول الفرقة العسكرية اللبنانية المتمركزة في كوكبا إلى المنطقة الحدودية، وإرسالها مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم تتهمنا فيها بعدم احترام اتفاق الهدنة الموقع عام ١٩٤٩. وما زاد من تعقيد الظرف

السياسي اقتراب انعقاد مؤتمر كامب دايفيد للسلام بين مصر وإسرائيل. بدءاً من الأسهل، رددت على المذكرة الإسرائيلية برسالة إلى فالدهايم، في السادس من أيلول، أكدت فيها تمسك لبنان باتفاق الهدنة مشيراً إلى الموقف الإسرائيلي الذي يحول دون قيام السلطة اللبنانية بدورها في المنطقة الحدودية عبر منع إسرائيل دخول القوات النظامية اللبنانية إلى المنطقة الخاضعة لنفوذها.

وفيما كنت أعمل على تأمين تجديد مدة عمل القبعات الزرق، ومحاولة تبديل مهمتها لكي تصبح قوة ردع، ومتابعة الجهود الدبلوماسية لإدخال الجيش إلى المنطقة الحدودية، فوجئت ببرقية من السفير غسان تويني، في الثامن من أيلول، يعلمني فيها أن سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة دعاه «بصورة رسمية جدا» بغية إبلاغه أمراً مهماً من جانب حكومته، وهو أنها «قررت الموافقة على التمديد للقوات الدولية، إنما لمدة ثلاثة أشهر فقط». وعلّل السفير الفرنسي قرار حكومته بأنها لا تريد إعطاء الانطباع أن قوات الأمم المتحدة ستتولى مسؤوليات السلطات الشرعية اللبنانية، وبأن حل القضية سياسي وليس عسكرياً، وبأنه يجب العمل بأقصى سرعة لإعادة السيادة اللبنانية.[44] ساءني الموقف الفرنسي لأنه «يعطي انطباعاً بأن الأمم المتحدة وفرنسا بالذات تنفض يدها من جنوب لبنان ومن لبنان»، ولأنه «يشجع الميليشيات على التشبث بمواقفها إلى أن تنسحب القوات الدولية.»[45] على الأثر، أرسلت توجيهات لسفارتنا في باريس لتسعى مع المسؤولين الفرنسيين لتعديل موقفهم، ولبعثتنا في نيويورك للعمل في الاتجاه نفسه مع الأعضاء البارزين في مجلس الأمن.

أثمرت جهودنا حينذاك عن صدور توجيهات عن الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم تحفظ حقوق لبنان وسيادته معنوياً على الأقل. إذ أبلغني مبعوثه الخاص السفير هارولد ساندرز، في الحادي عشر من أيلول، أن «الأمين العام للأمم المتحدة أصدر التوجيهات التالية»:

١- لا يجوز للجيش الإسرائيلي أن يفرض ولا يجوز للأمم المتحدة أن تقبل بشروط تتعلق بانتشار أو طريقة عمل قوات الأمن الدولية التي تتمتع بحقوق، في ضوء قرارات مجلس الأمن.

٢- لا تستطيع القوات الدولية أن تعقد أي اتفاق يؤدي إلى الاعتراف بوضع حداد أو شدياق، مع الإشارة إلى أن السلطة اللبنانية في مذكرتها للأمانة العامة تترك للقوات

٤٤ - القرار ٤٢٥، م م، دار النهار، ص ٢٧٢.
٤٥ - المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

الدولية أمر القيام بإجراءات عملية واقعية معهما، بشرط ألا تنطوي على الاعتراف بهما.

٣- لا تستطيع قوات الأمن الدولية أن تعترف بسلطة الجيش الإسرائيلي في فرض شروط الانتشار في لبنان، ولا يتصرف الجيش كوسيط أو عميل لحداد أو شدياق.

أما بالنسبة إلى التجديد لقوات الردع العربية فكان الأمر أصعب بنتيجة الأوضاع الصعبة والاشتباكات المتكررة بين التنظيمات العسكرية التابعة للجبهة اللبنانية والقوات السورية في أحياء المنطقة الشرقية. إذ لم يكن بمقدورنا التخلي عن قوات الردع العربية لأن الجيش اللبناني لم تكتمل عملية إعادة بنائه وكان لا يزال عاجزاً عن الإمساك بالوضع الأمني من جهة، ولأن القوى المسيحية بغالبيتها كانت ترفض استمرار انتشار القوات السورية في مناطقها، وتطالب باستبدالها بوحدات من الجيش اللبناني، من جهة ثانية. وقد تباحثت في هذا الأمر، بعد ظهر الخامس من أيلول، مع الوزراء أسعد رزق، وميشال ضوميط، وفريد روفايل، في منزلي. واتفقنا على أن ما من أحد، لا الرئيس سركيس ولا أي منا، يستطيع أن يتحمل التجديد لقوات الردع العربية إلا مقروناً بخطة أمنية جديدة تحمل في طياتها مشروعاً لإعادة المهجرين إلى قراهم وبيوتهم.

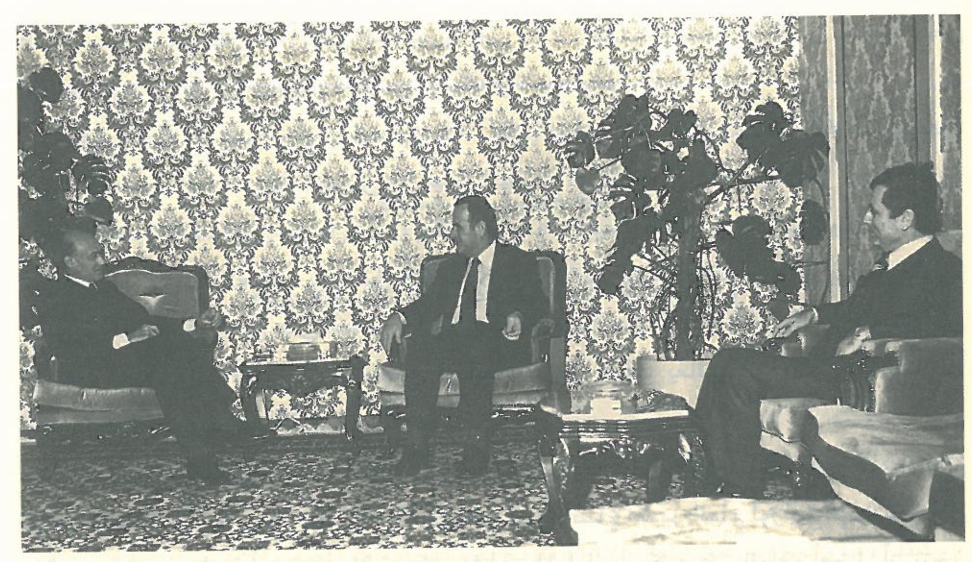
وافق رئيس الجمهورية، في اليوم التالي، على مشروع خطة أمنية تقوم على تجميع الجيش السوري تدريجياً في بعض النقاط الستراتيجية وإحلال الجيش اللبناني محله على الحواجز وفي الاتصال بالمواطنين. فيكون الجيش قد تولى مهمة قوى الأمن الداخلي ويصبح الجيش السوري قوة تدخّل عند الحاجة. وكان همّ الرئيس سركيس، في الواقع، سحب القوات السورية من المناطق المسيحية منعاً للانفجار، ولكن مع حفظ ماء الوجه لقوات الردع العربية. وقد أوفد رئيس الجمهورية سامي الخطيب وجوني عبدو إلى سوريا لإقناع القيادة السورية بالخطة الأمنية التي كان يرمي إليها، ولكنهما لم يوفقا كثيراً بالمهمة. فقررنا أن نطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدم إدراج طلب التجديد لقوات الردع العربية على جدول أعمال مجلس الجامعة المقرر في الثاني عشر من أيلول ١٩٧٨.

قرابة العاشر من أيلول، انشغلت الأوساط السياسية اللبنانية بخبر اختفاء رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام موسى الصدر لدى زيارته إلى ليبيا في ختام شهر آب السابق. ومع تأخر عودته، تعددت الأخبار والشائعات عن خطفه أو قتله، وقمنا باتصالات في أكثر من اتجاه لمعرفة مصيره ولكن من غير جدوى. وتكون لدي انطباع في حينه بأن ليبيا قد تكون أمرت باغتياله لأن خلافات عديدة وقعت بينهما في الآونة الأخيرة. وكان الصدر شخصية مميزة على درجة كبيرة من الغموض.

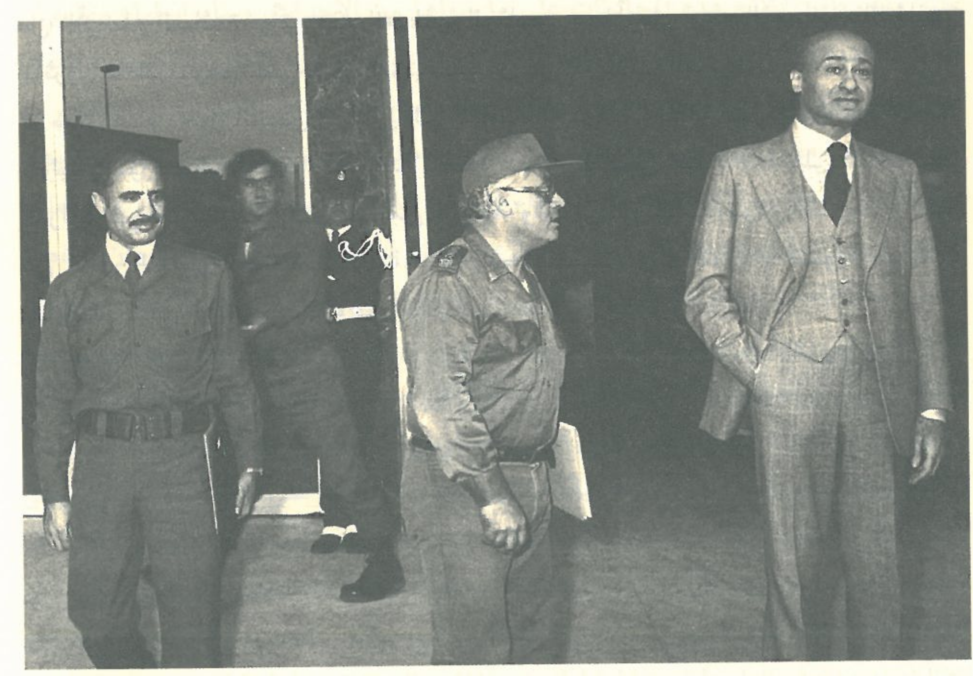
وفي إطار التحضير لقانون الدفاع، عقدنا جلسة صاخبة جداً في السراي الحكومي في الرابع عشر من أيلول للجنة الفرعية المنبثقة من لجنتي الدفاع والإدارة والعدل. استمعت لاقتراح النائب منير أبو فاضل فتبين لي أن الصلاحيات التي يريد منحها للمجلس العسكري لا تترك أية صلاحية لقائد الجيش، لذلك اعترضت. وحصل نقاش حاد، وانسحبت من الجلسة وأخذت الأمور بالتأزم. وساءني كالعادة موقف رئيس الحكومة المنحاز ضد الجيش اللبناني. وكان انطباعي أن السوريين يعملون في هذا الاتجاه، وأننا على أبواب أزمة كبيرة، خصوصاً لأن الأجواء، في ذلك الحين، كانت مشحونة.

قصدت منطقة بولونيا في المتن الأعلى لأمضي عطلة أسبوع طويلة للتعويض عن العطل التي ألغيتها مراراً بسبب الأحداث الطارئة، يوم الجمعة في الخامس عشر من أيلول. ولكن عند المساء، خابرني السفير غسان تويني وأكد لي أن الفرنسيين يتشبثون برأيهم بالتجديد للقوات الدولية ثلاثة أشهر بدل ستة مهددين باستعمال حق النقض أو عدم التصويت إذا أصر مجلس الأمن على التجديد مدة ستة أشهر. قطعت عطلتي ونزلت إلى قصر بعبدا صباح السبت، واتصلت هاتفياً بنظيري الفرنسي لوي دو غيرنغو واتفقنا بعد حديث طويل على أن توافق فرنسا على التجديد أربعة أشهر للقبعات الزرق في جنوب لبنان. وبناء على إلحاح من الرئيس سركيس اتصلت بعبد الحليم خدام العائد من ألمانيا الغربية مع الرئيس السوري حافظ الأسد، وأبلغته رغبة رئيس الجمهورية في زيارة دمشق في أقرب فرصة، على رغم علمنا بانشغال القيادة السورية بانعقاد «مؤتمر قمة جبهة الصمود والتصدي». مساء اليوم التالي، فهمت أن قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب أبلغ رئيس الجمهورية أن خدام قال له إن ثمة التزامات ومواعيد تحول دون استقبال الرئيس سركيس قبل انتهاء المؤتمر».

خلال يومي الاثنين والثلثاء في الثامن عشر والتاسع عشر من أيلول، انهالت عليّ الاتصالات بشأن التجديد لقوات الردع العربية، وانطوى بعضها على تهديد وتهويل والتنبيه إلى خطورة الوضع. وزارني بشارة مارون بدون موعد سابق صباح الثلثاء، ولفت نظري إلى مغبة تجاهل الرئيس كميل شمعون الذي كان على رأس الحملة المناهضة للتجديد، وإلى ضرورة تحضير شيء معه وإلا فسوف يدفع باتجاه تفجير الوضع. وفي الواقع، كان الاتصال مقطوعاً بيننا وبين الرئيس شمعون منذ استقالة الرئيس سركيس مطلع تموز الفائت بسبب المواقف القاسية التي أتخذها رئيس حزب الوطنيين الأحرار حينذاك من رئيس الجمهورية. توجهت بعد هذا الاجتماع إلى بعبدا، وتداولت مع الرئيس في موضوع التجديد لقوات الردع العربية، وتفاهمت معه على ثلاث خطوات: استدعاء الرئيس سركيس لبيار الجميل للتباحث



جلسة عمل ثلاثية مع الرئيس السوري حافظ الأسد ووزير خارجيته عبد الحليم خدّام.



مع قائد الجيش فكتور خوري وقائد قوات الردع العربية سامي الخطيب.

معه، وتقييم الموقف مع جوني عبدو، واستدعاء داني شمعون الذي زار رئيس الجمهورية في اليوم السابق، وأدلى بتصريح غير مشجع حول التجديد لقوات الردع، ربما بدافع من والده لأنه كان قد أعلن مراراً أن لا مفر من التجديد.

وصل الجميل إلى القصر الجمهوري، واجتمع بالرئيس سركيس بحضوري، واتخذ موقفاً معتدلاً لا يخفي تفهمه لدوافع طلب التجديد، ولكن هذا الموقف اتخذه ضمن أربعة جدران، ويختلف عما يقوله في الخارج وعما تتضمنه جريدة العمل الناطقة باسم حزب الكتائب اللبنانية. ثم اجتمعنا مع جوني عبدو ودرسنا معه انعكاسات طلب التجديد على سلامة الوزراء المسيحيين. فاقترح رئيس الشعبة الثانية أن ينتقل الوزراء للإقامة في القصر الجمهوري وأن تسافر عائلاتهم إلى الخارج لفترة معينة، بيد أن هذا الاقتراح لم يلق استحسان أحد. أما داني شمعون فقد أبدى مرونة لافتة مرفقة بنصيحة ألا نواصل تجاهلنا لأبيه. وعندما اقترحت أن يقوم الوزير فريد روفايل بزيارة الرئيس شمعون خلال اليومين المقبلين، أصر داني على أن أتولى هذا الأمر بنفسي. واتفقنا على أن أزور فقرا ظهر اليوم التالي وأتناول الطعام إلى مائدة رئيس حزب الوطنيين الأحرار. ثم ما لبث داني شمعون أن اتصل بي من عند والده لتأكيد الموعد، ومرر سماعة الهاتف إلى والده الذي تساءل عما إذا كان هناك ما يستوجب القطيعة بينه وبيني، فأجبته بالنفي.

في فقرا، في العشرين من أيلول ١٩٧٨، اختليت نحو ساعة بالرئيس كميل شمعون. بدأ الحديث متشنجاً ثم ما لبث أن هدأ، وأفهمت مضيفي أن مواقفه المتطرفة من رئيس الجمهورية جعلتني أحجم عن الاجتماع به من قبيل اللياقة لا سيما أنه تجاوز الحدود في بعض الأحيان، وكان الرئيس الياس سركيس ألمح لداني شمعون في اليوم السابق أنه هو الذي طلب مني أن أتوقف عن الاجتماع بوالده. ولفت نظر الأخير إلى أن مواقفه تجاوزت المعقول، وأنه ما برح يقذف الرئاسة بشتى التهم، وأنه لا يمكنه الاستغناء عن الشرعية، كما أن الشرعية لا تستطيع أن تتجاهله. تعاتبنا على ما جرى في المرحلة الأخيرة، ثم دخلنا في صلب الموضوع وأبدى وجهة نظره في موضوع طلب التجديد للردع، وأصر على أن السوريين لن يتساهلوا وأننا نتوهم إذا اعتبرناهم إيجابيين، مشيراً إلى أن النتيجة ستكون قطيعة بيننا وبينهم، متسائلا «عندئذ ماذا سيفعل الرئيس؟ لا شيء ربما، أشك في الواقع في أن يتخذ من السوريين موقفاً سلبيا».

وافقت شمعون الرأي وأوضحت له أن الموقف الذي ينطلق منه رئيس الجمهورية هو غير موقفه لذلك لن يكون من السهل أن يلتقيا، وبينت له أن هذا مما ترتبه المسؤولية من أعباء

على المسؤول، فلو كان هو رئيس الجمهورية في ذلك الوقت لما استطاع إلا أن يستغل بعض الفرص ويحاول بشتى الوسائل تحاشي المشكلة والاصطدام.

انتهى اللقاء بتأكيد الرئيس شمعون بقاءه على موقفه من حيث المبدأ، لكنه وعد بإبداء مرونة بالنسبة إلى طريقة التعبير عن هذا الموقف. ثم تناولنا الغداء بحضور نجله داني. وغادرت فقرا بانطباع أن الرجل صلب ومتعنت، وأنه بطبيعته مغامر لا يخشى شيئاً، ولا يتورع عن تعريض البلاد للخطر. وبدا لي أنه يشعر بمرارة كبرى تجاه العرب وأنه يبغض سوريا بصورة خاصة، ويراهن على خصومها ولا يتوسم خيراً من بقائها في لبنان، أو حتى من التعامل معها، وأنه أصبح شبه مطوق لبنانياً وعربياً لذلك يغالي في التطرف ممارساً استراتيجية الهروب إلى الأمام.

في اليومين التاليين، استأثر خطاب الرئيس الياس سركيس، في مناسبة مرور عامين على تسلمه سلطاته الدستورية، باهتمام الفريق الرئاسي. صاغ المدير العام لوزارة الإعلام شارل رزق مسودته بديباجة أدبية جميلة تحرك مشاعر المواطنين. كنت في الواقع أفضل أن تتخذ فيه مواقف من بعض المسائل المطروحة لكنه جاء خالياً منها تقريباً باستثناء موقفين أو ثلاثة من الأوضاع السائدة. وأتى وقع الخطاب الرئاسي حسناً على وجه الإجمال، فاللبنانيون يتأثرون عاطفياً، وهم، على غرار العرب، بعيدون عن العقلانية الغربية.

شكل عدم دخول الجيش اللبناني إلى المنطقة الحدودية إخفاقاً أميركياً بصورة خاصة، ودولياً بصورة عامة. وبدت الولايات المتحدة الدولة العظمى غير قادرة على التأثير على إسرائيل في أمر ليس على قدر كبير من الأهمية. وأكد لي الإرباك الأميركي أننا أبعد ما نكون عن الحل الشامل للمسألة اللبنانية، وأن وضعنا صعب، وأنه سيزداد صعوبة مع تقدم مفاوضات كامب دايفيد الدائرة في الولايات المتحدة بين مصر وإسرائيل.

الفصل الثامن

نهاية مأساة الأشرفية

ابتداء من السادس من أيلول ١٩٧٨، تاريخ بدء المحادثات المصرية-الإسرائيلية في كامب دايفيد في الولايات المتحدة، ساد العالم العربي ولبنان جو من الترقب المتوتر. ومنذ التاسع عشر منه، طغت نتائج هذه المحادثات على ما سواها من الأحداث، وساد انطباع مفاده أن مصر تخلت عن العرب والقضية الفلسطينية، فيما كانت القاهرة تقول إنها حصلت للعرب على بعض المكاسب تاركة لهم حرية التفاوض على أساسها. قامت الإضرابات والتظاهرات في لبنان ضد مقررات كامب دايفيد وأيضاً احتجاجاً على اختفاء الإمام موسى الصدر. وفي هذا الإطار، أجريت الاتصالات مع الفرقاء المعنيين كافة، وعلمنا أنه تم العثور على أمتعة الصدر وجواز سفره إضافة إلى أمتعة وجوازي رفيقيه في أحد فنادق إيطاليا، وأن شخصاً يحمل هوية الإمام نزل في الفندق ثم اختفى تاركاً متاعه ليوهم الرأي العام الدولي واللبناني أنه اختفى في روما أو خطف منها. وقررت الحكومة أن ترسل الأستاذ عمر مسيكة إلى ليبيا لاستجلاء وضع الصدر فعاد بانطباع أن «المسألة أكبر من ليبيا ولها امتدادات مخيفة».

في هذه الأجواء، عقد مجلس الوزراء في العشرين من أيلول ١٩٧٨ اجتماعاً للتباحث في الأوضاع القائمة، وأصدر في نهايته بياناً مقتضباً أبدى فيه قلقه على التضامن العربي، وعلى عدم أخذ كامب دايفيد بالاعتبار حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه. وقد زاد الصلح بين مصر وإسرائيل من مخاوفنا على مسألة توطين الفلسطينيين في لبنان. في المقابل، توافدت الوفود العربية إلى دمشق للمشاركة في «مؤتمر الصمود والتصدي» حيث كان لافتاً توحد صفوف الفلسطينيين إذ شارك في المؤتمر إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية

فصائل على خصومة قوية معها. وقد انعكست الأجواء الإقليمية المتلبدة تلقائياً على الوضع في الجنوب، فحصل تبادل للقصف بين النبطية حيث التنظيمات الفلسطينية، ومرجعيون حيث القوات التي يقودها الرائد سعد حداد، وتدخلت إسرائيل في عملية القصف وأطلقت تهديدات باجتياح جديد للجنوب اللبناني.

لم يطل الأمر حتى انتقلت الاشتباكات إلى المنطقة الشرقية بين تنظيمات «الجبهة اللبنانية» والقوات السورية، وتدهور الوضع الأمني فجأة في الثالث والعشرين من أيلول، وسقطت قذائف في حرم القصر الجمهوري. وفي اليوم التالي، احتجز القصف السفير السوداني في وزارة الخارجية فبقينا فيها حتى بعد الظهر إلى حين تمكنت من تأمين عودة زائري سالماً إلى مقر إقامته. واحتدم القتال والقصف وأمضى أهل بيروت أياماً عديدة في الملاجئ. سقط الكثير من القتلى والجرحى، وانقطعت المواصلات والاتصالات والماء والكهرباء، وسبل التموين، وبقيت محتجزاً في الملجأ حتى الثالث من تشرين الأول إلى أن أرسلت لي قيادة الجيش سيارات جيب لاصطحابي إلى قصر بعبدا، لأن لا قدرة للسيارات المدنية على السير على الطرقات المليئة بالركام والحفر التي تسبب بها القصف العنيف.

كان رئيس الجمهورية وجه في الثاني من تشرين الأول رسالة إلى الشعب اللبناني أعلن فيها قراره بتنفيذ الخطة الأمنية الرامية إلى تحقيق الفصل بين القوى المتقاتلة في غضون عشرة أيام، وبإشراك الفاعليات السياسية اللبنانية الرئيسية في حكومة جديدة. وانتقد بطريقة غير مباشرة القصف السوري للأحياء السكنية بقوله: «تأكدت لدي قناعة بأن هذا النوع من تدابير القمع ضد مجموعات من السكان ومناطق بأسرها، أياً كانت الأسباب الداعية لها، لا تشكل علاجاً شافياً على الصعيد الوطني بل تضاعف المشكلة».

توقعتُ مذ سمعت الرسالة الرئاسية أنها ستزعج السوريين لأنها تضمنت بنداً يقضي بتنفيذ الخطة الأمنية التي لم يوافقوا عليها، ولأنها أدانت القصف على المدنيين. وسرعان ما أخذ السوريون يشملون القصر الجمهوري بقصفهم، وأكد لنا الخبراء العسكريون أن مدفعية سورية من عيار ١٣٠ ملم تستهدف القصر. ولكن رسالة الرئيس سركيس أراحتني شخصياً لأنني وجدت فيها استجابة لاقتراحي بعدم قبول التجديد لقوات الردع ما لم يكن مقروناً بخطة أمنية. وكنت في الأيام السابقة قد اختلفت معه حول هذه النقطة، مؤثراً عدم الاجتماع معه، وعازماً على الاستقالة إذا قرر الرضوخ للضغوط السورية وطلب التجديد من غير الحصول على مكسب في المقابل للبنان من السوريين، كما كان يقترح بعض الضباط المحيطين به. وأذكر حواراً دار بيني وبين الوزير فريد روفايل في الثلاثين

من أيلول، عندما اتصلت به في القصر الجمهوري لأستعلم عن المستجدات، فأطلعني على ما في جعبته من أخبار ثم أضاف:

- هل تريد أن تتكلم مع الرئيس سركيس؟
- لا، أفضل عدم مكالمته، حتى لا أصطدم به.
- قل له ما تشاء.
- هل أنتم على علم بما يحدث هنا في الأشرفية؟ هل تظن أنه بعد كل ما جرى يمكن أن أقبل بالتجديد لقوات الردع العربية؟ قل للرئيس بأنني لست الوزير الضعيف الذي يوافق على كل شيء.
- تعال، لنتكلم بهدوء هنا في بعبدا.
- لقد قلت كل شيء، وها نحن نتكلم دون جدوى منذ ستة أشهر.

أقفلت سماعة الهاتف، وأصوات القذائف والرشاشات الثقيلة تقض الأعصاب. كانت الأشرفية خصوصاً والمنطقة الشرقية عموماً، تشتعل، والرئيس السوري حافظ الأسد الذي أشعره الرئيس سركيس عبري برغبته في الاجتماع به، يجوب العالم ولا يعطي جواباً، وجبهة الصمود والتصدي أنهت مؤتمرها، وبدأت جولة على أوروبا الشرقية. وكنا في وضع لا نحسد عليه: «جماعتنا مهووسون وغير عاقلين والآخرون لا يرحمون»، على ما كتبت في مفكرتي الشخصية، مساء إحدى ليالي القصف المجنونة.

اتصل الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان بالرئيس الياس سركيس بعد ظهر الثلاثاء في الثالث من تشرين الأول، وشرح له اقتراحه الرامي إلى تأمين إعادة انتشار القوات السورية وإحلال وحدات من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي مكانها، على أن يقوم الرئيس اللبناني في المقابل بالتأثير على الميليشيات المسيحية لحملها على وقف إطلاق النار. وافق الرئيس سركيس على الاقتراح مشترطاً أن يُقدم في إطار تنفيذ الخطة الأمنية التي أعلن عنها في رسالته في اليوم السابق. وفي الوقت نفسه، بادرت السعودية إلى اقتراح عقد قمة عاجلة تضم السعودية والسودان والكويت والإمارات، ولبنان وسوريا للنظر في ما يمكن القيام به لوقف القتال الدائر.

مرّ الوقت علينا ثقيلاً، نرى بيروت تشتعل، فيما ننتظر أن تجد إحدى هاتين المبادرتين الطريق إلى التحقيق. لم يكن بإمكاننا إلا أن نكثف الاتصالات. فأرسلتُ تلكساً من وزارة الدفاع مساء الرابع من تشرين الأول إلى السفير اللبناني في باريس نجيب صدقة أسأله عما حل بالمبادرة الفرنسية فتبين أن الكي دورسيه لا يزال ينتظر موقفاً رسمياً حيالها من الرئيس

السوري حافظ الأسد الذي كان يتهرب من الاجتماع بالسفير الفرنسي لدى ألمانيا الشرقية المكلف بنقل رسالة إليه من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان. أما المبادرة السعودية فكانت لا تزال في طور التشاور، وقد ترك الأمير سعود الفيصل نيويورك إلى باريس حيث اجتمع بالرئيس الفرنسي، وتبلغ منه موافقته على المبادرة العربية باعتبار أنها متكاملة مع مبادرته. في هذا الوقت، قررت الولايات المتحدة دعوة مجلس الأمن للانعقاد بصورة عاجلة أياً يكن موقف الاتحاد السوفياتي والدول العربية، ومن دون انتظار طلب من الخارجية اللبنانية أو من بعثتها في نيويورك. «وكان الكلام الأميركي يقول صراحة إنهم سيقترحون قراراً قوياً، ولو تعرض لفيتو سوفياتي».[٤٦] في هذه الأثناء، انقطعت الاتصالات الهاتفية بيننا وبين نيويورك، وكان على السفير تويني كما معظم سفراء لبنان في العالم أن يكملوا على مسؤوليتهم وفق الاتجاهات العامة التي حددتها وزارة الخارجية اللبنانية.

وفيما الاتصالات الأميركية جارية مع الاتحاد السوفياتي والمجموعة العربية في نيويورك، عاد الرئيس السوري من موسكو إلى دمشق في السادس من تشرين الأول. وفور وصوله، بادر وزير خارجيته عبد الحليم خدام إلى الاتصال بالرئيس اللبناني وإعلامه بعودة الرئيس الأسد إلى عاصمته «في هذه الدقيقة». فطلب رئيس الجمهورية أن يجتمع به مساء اليوم نفسه لأن «كل دقيقة ثمينة». على الأثر، طلبنا تجهيز طائرة، وركبنا السيارات، رئيس الجمهورية وأنا والوزير فريد روفايل الذي رافقنا إلى دمشق ليأخذ منها طائرة إلى باريس في اليوم التالي، إضافة إلى قائد الجيش، وقائد قوات الردع العربية. واتجهنا نحو المطار، فلاحقنا القصف طوال الطرق من بعبدا إلى خلدة، وعندما وصلنا تركز القصف على مطار بيروت، واستُهدفت الطائرة التي ركبناها لكنهم أخطأونا، وفي اعتقادي أن الرئيس كميل شمعون ربما كان وراء الأوامر بقصف المطار بغية حملنا على إلغاء رحلتنا إلى دمشق. في أية حال، كنا نشعر في ذلك الوقت بأن الجميع ضدنا.

حطت الطائرة في العاصمة السورية، في العاشرة والنصف ليلاً، وتوجهنا برفقة الرئيس سركيس فوراً إلى الاجتماع مع الرئيس حافظ الأسد، حيث عقدنا بحضور عبد الحليم خدام الجولة الأولى من المحادثات اللبنانية-السورية. كان اجتماعاً صاخباً لم يدم أكثر من ساعة. بدأه الرئيس سركيس بعرض للوضع المزري الذي يعيشه اللبنانيون تحت نيران القذائف والصواريخ. وبعد انتهاء رئيس الجمهورية من مداخلته، نظر إلي الرئيس الأسد، وقال لي: «أخ

٤٦ - من محفوظات غسان تويني، **القرار ٤٢٥، المقدمات، الخلفيات، الوقائع**، الأبعاد، تحقيق فارس ساسين، دار النهار، ص ٣٠٧.

فؤاد، أحب أن أسمع وجهة نظرك». أجبته: «سيادة الرئيس، يوجد بيننا وزير حديث العهد في السياسة أود أن تسمعه قبلاً». فأدلى الوزير روفايل برأي غير بعيد عن موقف رئيس الجمهورية. بعدها قال لي الرئيس الأسد:

- الآن حان دورك.

- فنظرت إليه مباشرة، وحدقت في عينيه، وقلت له: سيادة الرئيس أتريد أن أقول لك كلاماً يرضيك أم أن أقول الحقيقة؟ وأردفت متابعاً من دون انتظار إجابة: أنت بالطبع تفضل الحقيقة.

- بالتأكيد، قال الرئيس السوري بلهجة تعكس بعض الاستغراب.

- سيادة الرئيس كنت متيقنا من ذلك، نحن في لحظة حقيقة، ومن الضروري أن أصارحك بأننا إذا أكملنا على هذا المنوال فسيحصل شيء مؤسف ومؤلم، ولا أرى أنه من الممكن أن يبقى لبنان موحداً. تفضل، ضع خارطة أمامك وانظر إلى نقاط الفصل بين الطوائف ومناطق النفوذ، وإذا استمرت الأمور على هذا النحو، فلا أرى كيف يمكن للطوائف أن تتعايش.

- (مقاطعاً) أنت أخ فؤاد تقول هذا الكلام؟!

- نعم سيادة الرئيس، تأمل، لقد وصلت الأمور إلى حد اضطرت فيه لقول هذا الكلام. اليوم، لا أستطيع حتى أن أنزل إلى الملجأ في بنايتي في بيروت.

- لماذا؟

- لأن القاطنين فيها المختبئين معي في الملجأ ينظرون إلي شذراً لأنني أتعاطى مع سوريا، وسوريا تقصفهم وهي في نظرهم المسؤولة عما يجري، الناس يحملونكم المسؤولية.

صعق الرئيس السوري حافظ الأسد مما قلته، ولكنه حاول قدر الإمكان ألا يظهر أي انفعال. ونظر إلى رئيس الجمهورية، وقال له: «شيء غريب لنرفع الجلسة اليوم، وغداً نلتقي».

في اليوم التالي، استأنفنا الجلسة، وكان الرئيس السوري يبدو أكثر مرونة، على عكس الليلة السابقة حيث كان انزعاجه بادياً بوضوح، على رغم محافظته على هدوئه. ثم عقد الرئيسان سركيس والأسد خلوة طويلة، تميزت بالصراحة. وعلمت من رئيس الجمهورية فيما بعد أنه أثار كل المواضيع التي تشغلنا بما فيها قيام الجيش السوري بقصف القصر الجمهوري، فأنكر نظيره السوري معرفته بالأمر. وأسفرت هذه المحادثات عن إعلان لوقف إطلاق النار في السابع من تشرين الأول، وعلى تفاهم على انتشار وحدات من الجيش اللبناني في الحدث والحازمية وتأمين الطريق إلى القصر الجمهوري، وعلى اتفاق لعقد اجتماع على

مستوى وزراء الخارجية للدول المشاركة في قوات الردع العربية في لبنان، في الخامس عشر من الشهر نفسه.

كما فاتح الرئيس سركيس نظيره بفكرة الطلب من بعض الدول العربية إرسال قوات من جيوشها للاشتراك في قوات الردع العربية، فلم يعارضها الرئيس الأسد، لكن الأيام التالية أظهرت لنا أن أحداً غير مستعد لذلك، ولا حتى ملك الأردن الذي كان قد وعدنا بإرسال كتيبة، لأن سوريا نصحته بالعدول عن الأمر. وأذكر أن مرافقي رئيس الجمهورية وجدوا ميكروفونات في سماعة الهاتف وفي الجدران في الجناح الذي كان ينزل فيه في دمشق. فصرنا نخرج إلى الشرفة متى أردنا أن نتكلم بحرية.

وفي اليوم نفسه، أي السابع من تشرين الأول، وبعد مشاورات عديدة، انعقد مجلس الأمن بدعوة من رئيسه الدوري مندوب فرنسا مدة أربع دقائق، وأصدر قراراً في صيغة نداء دعا فيه إلى وقف فوري للقتال، والسماح للجنة الدولية لصليب الأحمر بدخول منطقة الاشتباكات لنقل القتلى وإسعاف الجرحى، وكلّف الأمين العام بمتابعة جهوده بصدد تطبيق وفق إطلاق النار وإبقاء المجلس على اطلاع بذلك».

غادرنا صباح الاثنين في التاسع من تشرين الأول دمشق، بعد أربع جولات من المحادثات بين الرئيسين اللبناني والسوري شارك الوفد اللبناني المرافق في بعضها، في جولة عربية شملت السعودية، والإمارات، وقطر، والكويت والأردن، ثم عدنا إلى دمشق، وبدا لنا أن فكرة عقد مؤتمر عربي للبحث في الوضع اللبناني المشتعل تتبلور في مختلف العواصم التي زرنا، وقد تخلت دمشق عن تعنتها ورفضها لأي تدخل في لبنان سواء جاء من العرب أو من الأسرة الدولية، ووافقت على المشاركة في اجتماع وزراء الخارجية المقرر عقده في بيت الدين.

افتتح الرئيس الياس سركيس الجلسة عند السادسة من مساء الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٧٨، في المقر الصيفي لرئاسة الجمهورية في بيت الدين بحضور وزراء خارجية السعودية، سعود الفيصل، الكويت، صباح الأحمد الصباح، السوري، عبد الحليم خدام، ووزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية راشد العبد الله، وسفيري قطر أحمد بن سيف آل ثاني، والسوداني جلال العتباني. وكنت ورئيس الحكومة سليم الحص إلى جانب الرئيس الياس سركيس في جلسة الافتتاح التي ألمح خلالها إلى الحاجة إلى استبدال القوات السورية بقوات عربية أخرى في عدد من المواقع المهمة، وبعض الجسور والنقاط الرئيسية مثل برج رزق في الأشرفية، وإلى دخول الجيش اللبناني إلى عين الرمانة ومحيطها. ثم تحدث رئيس الحكومة وحاول أن يظهر أن التدهور الأمني سببه أزمة سياسية بنيوية في النظام اللبناني داعياً إلى

إيجاد حل لها قبل البحث عن الحل الذي يعيد استقرار الأمن. بعد انتهاء الرئيس الحص من مداخلته، اقترح وزير الخارجية الكويتية أن يعكف رئيس الحكومة اللبنانية على إعداد ورقة عمل خلال ما تبقى من السهرة، ويعرضها في اليوم التالي على المجتمعين كي تكون «منطلقاً لبحث القضية من مختلف جوانبها».

وفيما الرئيس الحص عاكف على ورقة العمل، انعقدت لقاءات جانبية على مدى الأيام الثلاثة التي استغرقها المؤتمر، بعضها ثنائي، وآخر ثلاثي أو رباعي، وتميزت بأكثر من مشادة بيني وبين بعض المشاركين. فحتى ممثل السعودية الوزير سعود الفيصل كان في البداية مؤيداً للموقف السوري الرافض لانسحاب القوات السورية من الأشرفية واستبدالها بوحدات من الجيش اللبناني. ولكنه لاحقاً توصل إلى إقناع خدام بحلول القوات السعودية والسودانية مكان القوات السورية. وعندما طرح الوزير الفيصل على الرئيس سركيس ما توصل إليه مع وزير الخارجية السورية، أبدى رئيس الجمهورية رغبته في التشاور مع أركان «الجبهة اللبنانية» حول مضمون هذا الاتفاق. وتقرر أن يعقد لقاء لهؤلاء مع الرئيس سركيس ووزير الخارجية السعودية سعود الفيصل في قصر بعبدا، على أن يلتقي الأخير لاحقاً بالقيادات الإسلامية في منزله في بيروت. وبعد أن عُقد اللقاءان، عدنا إلى قصر بيت الدين في السابع عشر من تشرين الثاني، واجتمعنا في جلسة أخيرة، وتفاهمنا على جملة مسائل، وأعددنا بياناً مشتركاً، ثم تناولنا طعام الغداء. وفيما نحن إلى المائدة، قال لي وزير الخارجية السورية ممازحاً: «يا فؤاد، هذه المرة عليك أن تصطنع ابتسامة عندما تذيع القرارات. دع الناس تقرأ في وجهك جو المؤتمر».[47]

بعد صدور البيان الختامي، عقدت مؤتمراً صحافياً، أثار انزعاج الرئيس سليم الحص والوزير عبد الحليم خدام، «فقد فُسر التصريح على أنه من قبيل الانتقاص من قيمة النتائج المهمة التي أفضى إليها، وربما إجهاضها».[48] ومما قلته يومذاك: لا بد لي من أن أوضح نقطة مهمة. إن ما يسمى المقررات هو في الواقع توصيات، وإن مجلس وزراء خارجية الدول المشتركة والمساهمة في قوات الردع العربية لا يستطيع أن يتخذ حيال المشكلة والقضية اللبنانية إلا توصيات، لأن المقررات كما تعلمون، تنطوي في حد ذاتها على قوة تنفيذية تجعلها قابلة للتطبيق(...) إن الحكم لا بد أن يضع في القريب العاجل هذه التوصيات موضع البحث والتدقيق، وسيمحصها، وسيرى ما يمكن أن يعتمده منها وكيف ينبغي أن يعتمده.

٤٧ – الحص سليم، **زمن الأمل والخيبة**، دار العلم للملايين، ص ٢٥٠.

٤٨ – المرجع نفسه.

وفي الواقع، اجتمع مجلس الوزراء في جلسة استثنائية، في الحادي والعشرين من تشرين الأول، لبحث نتائج المؤتمر، واتخذ قراراً بتبني ما نتج عنه، خصوصاً لجهة الترتيبات الأمنية التي شملت إحلال القوات السودانية محل القوات السورية على الجسور، والقوات السعودية في برج رزق، وإجراء بعض التبديلات في المواقع في منطقتي عين الرمانة وفرن الشباك تعطي دوراً للجيش اللبناني، وقوى الأمن الداخلي. كما أخذ مجلس الوزراء علماً بإحالة الضابطين سعد حداد وسامي الشدياق على القضاء العسكري من قبل قيادة الجيش اللبناني التي أحالت للمحاكمة أيضاً بعد يومين عدداً من الضباط الذين التحقوا بجيش لبنان العربي، وفي مقدمهم أحمد الخطيب.

بعد ظهر اليوم نفسه، سافرت برفقة رئيس الجمهورية للمشاركة في تتويج البابا البولوني يوحنا بولس الثاني في الفاتيكان حيث اجتمعت بالكاردينال باولو برتولي المونسنيور كازارولي، وبحثنا المسائل في العمق وتمنيت أمامهما أن يلعب الكرسي الرسولي دوره لمساعدة لبنان خصوصاً على المستوى الدولي. وفي الرابع والعشرين من تشرين الأول، توجهت من روما إلى باريس حيث وافاني قائد الجيش، وبعض الضباط للبحث في عقود عالقة مع الفرنسيين. وعلى المستوى الدبلوماسي التقيت بنظيري الفرنسي لوي دو غيرنغو والأمين العام لقصر الإليزيه جان فرنسوا بونسيه. وعدت في الأول من تشرين الثاني إلى بيروت برفقة زوجتي تانيا التي كانت وافتني إلى باريس، وتوجهت إلى القصر الجمهوري حيث أمضيت ليلتي في ضيافة الرئيس الياس سركيس الذي وضعته خلال السهرة في محصلة محادثاتي في فرنسا والفاتيكان.

كان رئيس الحكومة سليم الحص قد توجه في اليوم السابق إلى بغداد للمشاركة في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي سبق مؤتمر القمة بصفته وزيراً للخارجية بالوكالة، نظراً لسفري إلى فرنسا. وأثار تغيبي عن المؤتمر الكثير من الالتباس وهذا ما دفع الرئيس شمعون إلى القول في تصريح صحفي: «من المؤكد أن شيئاً ما يدور في وزارة الخارجية. فأنا لا أصدق أن وجود الوزير الأصيل في فرنسا طبيعي. وأعتقد أنه من قبل تضييع الوقت ومن قبيل التهرب، أو أنهم هرّبوه لأن مزاجه لا ينطبق على مزاج رئيس الوزراء».

صباح الثاني من تشرين الثاني، مررت بمنزلي آتياً من القصر الجمهوري لأحضر حقائبي، ومن ثم أوافي الرئيس الياس سركيس إلى المطار لركوب الطائرة إلى بغداد. فأمضيت في البيت نحو ساعة، وركبت سيارتي وطلبت من السائق التوجه إلى مطار بيروت. ولدى وصول موكبي إلى مفترق قرب كنيسة مار نقولا في الأشرفية، على مسافة

مئات الأمتار من منزلي، انهال علينا الرصاص والقذائف الصاروخية من كمين نصبه بشير الجميل فنجوت بأعجوبة بعد أن أصيبت سيارتي بشكل مباشر، وأصيب أربعة جنود من وحدة المكافحة التابعة للشعبة الثانية المولجة مواكبتي، واعتقل الباقون، وأُسر الملازم قزحيا شمعون المسؤول عن المواكبة. حصل كل شيء بسرعة مذهلة، ولم تدم العملية أكثر من دقائق معدودة. إثر ذلك، عدت في سيارتي إلى بيتي، وبعد فترة وجيزة، طوقه مسلحون من ميليشيات «القوات اللبنانية». فاتصلت بوزارة الدفاع، وأبلغتهم ما يجري وحضرت قوة على الفور فكت الطوق عن البيت.

كنت لا أزال في ثورتي عندما اتصل بي الرئيس كميل شمعون مستنكراً، فأجبته بانفعال وتبين لي لاحقاً أن لا ضلع له بالمسألة. ثم زارني الشيخ بيار الجميل مرتين على التوالي محاولاً أن يهدئ من روعي وأن يشرح لي بأنني لم أكن المقصود شخصياً في الاعتداء، بل الضابط قزحيا شمعون الذي كان في اليوم السابق شارك في عملية مداهمة النقيب سمير الأشقر الذي كان تمرد على قيادة الجيش وتحصن في منزله في قرنة شهوان، مع مجموعة من الضباط والعسكريين. وقد أسفرت المعركة عن مقتل الأشقر في ظروف غامضة، مما أثار الاستياء الشديد لدى بشير الجميل، قائد «القوات اللبنانية» الذي أراد الانتقام له من جهة وإرهاب الحكم والحكومة والجيش اللبناني من جهة ثانية. وفي الواقع، كانت هذه العملية إيذاناً ببدء حقبة من المواجهة الشرسة المعلنة بين الجيش والقوات سقط خلالها عدد من القتلى، ونُسف فيها منزل قائد الجيش، وحصلت اشتباكات في أكثر من موضع. وكانت مجموعة من «القوات اللبنانية» قد حضرت في اليوم السابق إلى محيط منزلي أثناء غيابي عنه، واعتدت على الحراس بالضرب، وهم مجردون من سلاحهم منذ الرابع من تشرين الأول السابق، وأطلقت النار في الفضاء، وعلى البناء، وهددت وتوعدت.

طلبت من رئيس حزب الكتائب بيار الجميل إطلاق العسكريين المحتجزين من الميليشيا التي يقودها ابنه، فوعدني بأنه سيعمل على ذلك فوراً، وكنت ظننت أنهم أُطلقوا عندما رافقني الشيخ بيار من منزلي حتى مديرية قوى الأمن الداخلي في طريقي إلى المطار لموافاة الرئيس الياس سركيس ومرافقته إلى قمة بغداد. ولم أعلم إلا لاحقاً أن العسكريين أُطلقوا باستثناء الملازم شمعون الذي جرت تصفيته بطريقة مريعة، من غير أن يتم العثور على جثته.

افتتحت القمة العربية في بغداد مساء اليوم نفسه، وكنت لا أزال في حال من الانفعال الشديد. وحاولت قدر الإمكان أن أكون حاضراً مع رئيس الجمهورية في هذه القمة التي انعقدت للرد على اتفاق كامب دايفيد بين مصر وإسرائيل، وأفضت إلى نقل مقر جامعة الدول

العربية من القاهرة إلى تونس، كما أدت إلى موقف متشدد من مصر، وإلى تقديم مساعدة مالية لسوريا، وإنشاء صندوق دعم للبنان. وكنا اتفقنا الرئيس سركيس وأنا على وجوب تبني موقف الانتظار والتريث لأنه بدا واضحاً أن ثمة تبايناً في وجهات النظر بين السعودية، الميالة إلى التعاطي بمرونة مع مصر، وسوريا التي طالبت بالتشدد معها، ولم يكن بإمكاننا أخذ جانب الواحد دون الآخر. ولكن مجرى الأحداث إضافة إلى حنكة الرئيس السوري حافظ الأسد هو ما جعل القمة العربية تنحاز إلى وجهة النظر السورية. وعندما طرح موضوع قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر بعد انتهاء المؤتمر، قال لي رئيس الجمهورية: «يجب أن لا يكون لبنان الأول ولا الأخير في قطع العلاقات مع مصر، بل يجب أن نكون في الوسط، وسط الجماعة».

عدنا إلى لبنان في السادس من تشرين الثاني، وقد هدأ روعي واستعدت برودة أعصابي. وحاولت أن أداوم، كالمعتاد، في أحد مكتبيّ في وزارة الخارجية أو الدفاع، ولكن بدا لي أن كل شيء قد انهار حولنا، ولم يتبق لنا ما نعتمد عليه، فالحكومة مشتتة، والجيش مزعزع وميليشيات «الجبهة اللبنانية» ماضية في مواجهتها العسكرية والسياسية ضدنا، وأبواق السوريين في لبنان، من أمثال عاصم قانصوه وكمال شاتيلا، ونجاح واكيم، وجورج حاوي، والحزب التقدمي الاشتراكي، تهاجم الرئيس سركيس وتهاجمني. وتبين لي آنذاك أنه من الأفضل أن أستقيل من الحكومة، فتباحثت في الأمر مع رئيس الجمهورية الذي رفض الفكرة رفضاً باتاً مشدداً على أنه لن يبقى لحظة واحدة في الحكم إن أنا استقلت. عندها جددت مطالبتي بإعفائي من حقيبة الدفاع على الأقل، قائلاً له: «ها أنا أطالبك بذلك منذ أكثر من أربعة أشهر، عيّن مكاني قائد الجيش فيكتور خوري». فأبدى موافقة مبدئية طالباً مني التريث قليلاً للنظر في الأمر.

وكان موضوع قانون الدفاع قد عاد إلى التداول، وخصوصاً مسألة صلاحيات قائد الجيش التي يطالب المسلمون بتقليصها لمصلحة المجلس العسكري. وتصلبت إلى جانب رئيس الجمهورية في رفض هذا التقليص لأننا كنا نخشى أن ينتقل النزاع الطائفي والمحاصصة بين الطوائف إلى المؤسسة العسكرية فيشل قدرتها على التحرك على غرار ما هو حاصل في الحكومة، كما أننا رأينا أنه إذا تنازلنا في هذا الملف من دون تحقيق الاستقرار المطلوب فستبدأ سلسلة التنازلات التي لن تنتهي. وفي الواقع، كان الجميع يريدوننا أن نتنازل عن صلاحيات قائد الجيش، ويربطون كل تقدم في عملية الوفاق بإقرار قانون الدفاع، وقد زارني السفير الأميركي جون غونتر دين وطلب مني صراحة أن أتساهل في هذا الموضوع، فهذا السفير كان يعكس أكثر من سلفه السياسة الأميركية في حينه تجاه لبنان التي تعارض «الجبهة اللبنانية» و«لا تحبذ استمرار التسلط الماروني في لبنان».

وتأكد لي إذّاك أن المحاولات العديدة التي قامت بها الجبهة لدى الإدارة الأميركية في الآونة الأخيرة وبخاصة زيارة داني شمعون وبشير الجميل لواشنطن، لم تسفر عن النتائج المرجوة. وبذلك تكون هذه الجبهة قد فشلت في الميدان وفي السياسة، وقد فهمت ذلك من دوري شمعون الذي زارني عندما كنت في باريس، واعترف لي بأن الجميع ضدهم. كما أنني وجدت الرئيس كميل شمعون هادئاً وراغباً في التقرب من الحكم لدى اجتماعي به في الثامن عشر من تشرين الثاني، ونظراً لمعرفتي الطويلة به، اعتبرت في حينه أن كلامه يعكس اجتياز «الجبهة اللبنانية» ورئيسها بالتحديد وضعاً صعباً.

ولم يكن قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل بعيداً عن الرئيس شمعون في رغبته في التقرب من الحكم، وقد لمست هذه الرغبة لديه في مأدبة الغداء التي دعاني إليها مدير عام الأمن العام فاروق أبي اللمع وإياه بحضور شخصين مقربين منه هما جوزيف أبو خليل، ونجيب الدحداح، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني. وكان الجميل خلال المأدبة ينتقد تارة ويساير طوراً ملمحاً إلى ضرورة التعاون بين العهد و«القوات اللبنانية»، الأمر الذي سيخفف حتماً من حدة التوتر القائم بين الطرفين الذي ينعكس مواجهات متواصلة بين الجيش والميليشيا. وقد أثار لقائي مع بشير الجميل تساؤلات لدى شقيقه أمين الذي بدا خلال الغداء الذي دعوته إليه بعد ثلاثة أيام، منشغل البال بسبب اجتماعي مع أخيه.

بين السابع والعشرين من تشرين الثاني والأول من كانون الأول ١٩٧٨، قمنا بزيارة رسمية إلى فرنسا، وضمني الوفد إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، والمدير العام لرئاسة الجمهورية كارلوس خوري، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي العميد أحمد الحاج، وكبار الموظفين والضباط المرافقين. وعلى رغم أننا لم نكن نأمل الكثير من زيارتنا إلى العاصمة الفرنسية غير أننا أملنا تحقيق نقاط محددة تبقى فرنسا بما لها من علاقات تاريخية مع اللبنانيين عموماً والمسيحيين خصوصاً، وحدها القادرة على الإسهام فيها، وفي مقدمها التأثير على القوى السياسية المسيحية، بالتعاون مع الفاتيكان، لانتهاج سبيل الحكمة ووقف كل تعاون مع إسرائيل، إضافة إلى إبعاد خطر توطين الفلسطينيين عندنا.

أعدت لنا السلطات الفرنسية استقبالاً رسمياً، وأنزلتنا في فندق مارينيي، وكانت محادثات ثنائية، بين رئيسي الجمهورية، ورئيسي الحكومة، ووزيري الخارجية ثم غداء في قصر الإليزيه ضمنا جميعاً. في الاجتماع الذي عقدته مع الوزير لوي دو غيرانغو، وقد حضر إلى جانبي السفير نجيب صدقة، قدمت صورة ملخصة عن الوضع في لبنان. على الصعيد الأمني، قلت له إن حدة التوتر قد خفّت وإن السعوديين يقومون بدور هام على مستوى نشر

قواتهم العاملة ضمن قوات الردع العربية مكان القوات السورية. أما على المستوى السياسي فأشرت إلى الجمود الحاصل نتيجة تمسك مختلف الأطراف بمواقفهم السابقة. وتطرق الحديث إلى اتفاق السلام الذي كان ستوقعه مصر وإسرائيل بعد أيام، ولفتّ إلى انعكاساته الخطيرة على لبنان وبخاصة لجهة خطر توطين الفلسطينيين فيه إذ قد يصبح قدراً يصعب التهرب منه. وأوضحت لنظيري الفرنسي بأن «مجرد وجودهم بمئات الألوف يشكل ضغطاً خطيراً جداً من شأنه الإخلال بالتوازن السياسي الداخلي عندنا. وسيكون من نتائج هذا الوضع أن لبنان، كما عرفناه وألفناه وعملنا له، سيفقد أشياء كثيرة. وقد يفقد علة وجوده».

لاحظت في هذه الأثناء أن لوي دو غيرانغو يصغي بانتباه شديد لما أقوله، فيما تبدو على وجهه بعض علامات التأثر، فوجدت أن الفرصة سانحة لتقديم صورة عما يمكن لفرنسا أن تقوم به من أجل لبنان عبر توفير الدعم لحل وسط يضع حداً للمشكلة اللبنانية. فقلت له: «أنا، المؤمن بوحدة لبنان والعامل لها منذ سنوات وسنوات، ماذا يمكن أن أقول للمسيحيين القانطين من مصيرهم ومن مصير بلدهم، القاذفين بأنفسهم في مواقف انتحارية؟ إن مبدأ الوحدة لا يجوز أن يقضي على مبدأ السيادة فكيف يمكن الخروج من هذا المأزق؟ ربما كان المخرج في اعتماد صيغة يمكن تسميتها باللامركزية الواسعة. فمن فضائل هذه الصيغة أنها تبقي على وحدة البلد وتصون مبدأ التعايش والتعاون بين جميع أبنائه. وفي الوقت نفسه لا تجود على أية فئة من فئاته ولا تفرض عليهم فوق ما تسمح لها به طاقاتها الذاتية. ومن الطبيعي أن تأخذ السلطة مبادرة في هذا المجال. على أنها تحتاج إلى دعم وتأييد، لدى المسيحيين أولاً لكي يقبلوا بالوحدة، ثم لدى الآخرين لكي لا يصرّوا على مبدأ المركزية المعمول بها وألا يمزجوا بين اللامركزية الإدارية والفدرالية».

وأشرت إلى ضرورة أن يشمل المسعى الذي يجب أن تقوده فرنسا جهات دولية صاحبة تأثير على الساحة اللبنانية، بدءاً من سوريا بالنظر لمركزها الراهن المعروف ولما تتمتع به من نفوذ في أوساط المسلمين اللبنانيين حتى إنه أصبح في الإمكان اعتبارها المحاور الصالح الذي ينطق باسمهم، مروراً بالفاتيكان والسعودية والولايات المتحدة. وأضفت: «إن هذا المسعى يستحسن أن يتحقق على يد فرنسا، وبمبادرة منها وبتنسيق مستمر بينها وبين الدول التي أتيت على ذكرها. فالإمكانات الفرنسية، وفرص النجاح الفرنسية المتوفرة حالياً بفضل الروابط الطيبة القائمة بينها وبين جميع الأطراف المعنية بالمسألة اللبنانية، هي أوفر وأقوى من إمكانات ومن فرص أي دولة أخرى. أما الهدف الثاني من هذا المسعى إضافة إلى إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، فهو مزدوج: من جهة مؤازرة لبنان لاستبعاد توطين الفلسطينيين أياً

كانت الظروف – وهذا أمر أساسي وحيوي بالنسبة إلى لبنان – ومن جهة ثانية توضيح المهمة التي تقوم بها سوريا في داخل الأراضي اللبنانية».

وتطرق الحديث بيني وبين لوي دو غيرانغو إلى مهمة القوات السورية في لبنان، فأوضحت له أنها لم تقم على موافقة عربية جماعية بل على موافقة دولية واسعة. وكان غرضها الأساسي أن تحدّ من نشاط الفلسطينيين وتضبطه وتنظمه كي لا يقوى على عرقلة المشاريع التي تُعدّ لحل نزاع الشرق الأوسط بطرق سياسية سلمية. ولفت نظره إلى أن هذه المهمة قد حادت عن هذا الغرض، وأن دورها أخذ يتطور تدريجياً في غضون العامين الأخيرين، «كأنه أصبح اليوم أن يُقضى على التطلعات المسيحية نحو الحفاظ على شخصية ذاتية وعدم الذوبان تماماً في المحيط الخارجي».

من جهته، أعرب وزير الخارجية الفرنسية عن إدراكه تمام الإدراك للأهمية التي يعلقها لبنان على قضية توطين الفلسطينيين لأن وجود مئات الآلاف منهم على الأراضي اللبنانية يشكّل عبئاً ثقيلاً جداً، لا سيما أنهم يمارسون نشاطاً سياسياً واسعاً داخل لبنان وانطلاقاً منه. وأضاف: «من الواجب أن يكون الجميع واقعيين، فليس باستطاعة لبنان وحده أن يقرر مصير الفلسطينيين المقيمين حالياً على أراضيه. والحكومة الفرنسية، إذ تطالب بحل شامل لنزاع الشرق الأوسط وتسعى إليه، إنما تتوخى منه أن يخفف هذا العبء الثقيل الملقى على كاهل لبنان». وقال دو غيرانغو إن الخيارات المفتوحة أمام الفلسطينيين الموجودين في لبنان هي ثلاثة: أن ينتقلوا إلى فلسطين، أو إلى بلد عربي غير لبنان، أو البقاء فيه وإنما كغرباء تطبق عليهم القوانين اللبنانية السارية على الأجانب، من دون أي امتياز سياسي أو قانوني أو عسكري.

بعد الغداء الذي أقامه الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان على شرف الرئيس الياس سركيس، عُقد اجتماع موسع ضم أعضاء الوفدين وكان غاية في السطحية والعموميات، وقد اضطررت إلى التدخل لأوضح بعض الأمور، خصوصاً أن الرئيس سركيس أسر لي بأن محادثاته المغلقة مع الرئيس الفرنسي اقتصرت على العموميات دون الدخول في المطالب والرؤيا التي كنا اتفقنا في بيروت على التطرق إليها. فيما قال الرئيس سليم الحص إن الوفاق ضروري وملح وإن كل شيء يتوقف عليه مضيفاً أنه يجب أن يتحقق بمبادرات تتخذها الدولة اللبنانية والرئيس سركيس بنوع خاص وأنه من الأفضل أن تتشكل حكومة جديدة لمؤازرة الرئيس في عملية التوصل إلى الوفاق وتحقيقه. وبلغني أن الرئيس الفرنسي أبدى أمام الرئيس شارل حلو فيما بعد تقديراً لأسلوبي في مقاربة المسائل. وكنت استفدت من جلوسي إلى جانبه خلال مأدبة الغداء وتحدثت معه مطولاً، وكان من جراء ذلك أن بقيت على اتصال به على مدى سنوات بعدما ترك رئاسة الجمهورية الفرنسية.

عدنا من العاصمة الفرنسية، بتعهد من الفرنسيين ببذل أقصى الجهود لدى مختلف الفئات اللبنانية بطريقة غير علنية، وبانطباع أن فرنسا تفضل إيجاد حل للأزمة اللبنانية في إطار عربي. ولمستُ تقدير المسؤولين الفرنسيين لموقف الحكم اللبناني المعارض للتقسيم، وقد أعربوا عن عزمهم على التنسيق مع الكرسي الرسولي والولايات المتحدة لدعوة المسيحيين إلى التحلي بالواقعية وتحذيرهم من الأوهام التي تغذيها إسرائيل لديهم. لا بل أكدوا لي بكل وضوح وصراحة أن «سوريا هي القوة الوحيدة الجاهزة للعمل في لبنان، وفرنسا لا تريد أن تحل محل دمشق بأي شكل من الأشكال». واعتبروا في حينه أمام الرئيس سركيس وأمامي أن «ارتياب المسحيين بالنيات السورية أمر مبالغ فيه».

منذ عودتي من فرنسا، وضعت نصب عيني التخلي دون إبطاء عن حقيبة الدفاع، وفي الرابع عشر من كانون الأول، أعددت كتاب الاستقالة، وفيه طلبت إعفائي من هذه الحقيبة ليتسنى لي التفرغ لوزارة الخارجية التي تحتاج إلى الكثير من الاهتمام في هذه الفترة. وفي اليوم التالي، تحدثت في الموضوع مع الرئيسين سركيس والحص، واقتنع رئيس الجمهورية أخيراً بالأمر ووعد ببته في مجلس الوزراء المنعقد في العشرين من كانون الأول ١٩٧٨. في هذه الجلسة قُبلت استقالتي من وزارة الدفاع، وعُين مكاني قائد الجيش فيكتور خوري. كما قُبلت استقالة الوزير ميشال ضوميط المجمدة من تشرين الأول السابق. أما رئيس الحكومة فكان مسروراً جداً بتركي حقيبة الدفاع وأقر بذلك في مذكراته حيث كتب: «كان الرئيس سركيس قد حدثني غير مرة في هذا الاحتمال فرحبت به بعد أن لمست من العماد خوري، خصوصاً في لقائي الأخير معه في الدوحة، استعداداً للتجاوب معي في نقاط أساسية في مشروع قانون الدفاع، بينما كان الوزير بطرس متشبثاً بمواقف معينة في صدد المشروع»[٤٩].

لقد كان العام ١٩٧٨ عام التحولات الكبرى الذي شهد تبدلات كبيرة في التحالفات والاصطفافات بشكل أسفر عن منعطفات خطيرة في تاريخ لبنان الحديث. وقد أخذ الدور السوري خلاله شكلاً جديداً أظهر أن لدمشق بقيادة الرئيس حافظ الأسد طموحات تتعدى نطاق تهدئة الأوضاع في لبنان استجابة لطلب الولايات المتحدة والأسرة الدولية القلقة من المنحى الذي أخذته الحرب الدائرة بين اللبنانيين والفلسطينيين خلال النصف الأول من سنة ١٩٧٦. وأذكر أن حديثاً جرى، في تلك الفترة، بيني وبين الوزير السابق ميشال إده الذي سألني بعد عودتي من إحدى زياراتي إلى سوريا: «ماذا يريد السوريون من لبنان؟ فأجبته: «كل شيء.. والباقي أيضاً!»

٤٩ -الحص سليم، **زمن الأمل والخيبة**، م م، ص ٢٧٩.

القسم السادس

إدارة الأزمة

بعد تعثر كل محاولات إنقاذ البلاد، وانهيار الجهود لإعادة بناء الدولة وفرض هيبتها، تقلص طموحنا وإن كنا لم نستسلم للواقع الصعب الذي كبّل أيدينا. لقد بات الوضع في لبنان، بعد المتغيرات الإقليمية والمحلية الكبيرة التي شهدها العام ١٩٧٨، منقسماً بين جبهة لبنانية لا تجد ضرورة حتى لإخفاء تحالفها مع إسرائيل، وحركة وطنية وتنظيمات يسارية متحالفة مع سوريا. أدركنا في تلك المرحلة أنه ليس في مقدورنا مقاومة دمشق والاصطدام معها خصوصاً أن واشنطن نفسها كانت لا تزال تدفع باتجاه تعاون إيجابي بين القيادتين اللبنانية والسورية، ولكننا كنا عازمين على عدم القبول بما يمس مصلحة لبنان وكرامة الوطن وهيبة الحكم.

أمسينا في هذه الفترة أكثر إدراكاً لمسألة دقيقة هي أنه لم يعد يسعنا سوى إدارة الأزمة ومحاولة استيعاب كل سياسة تؤدي إلى تدهور أمني وكل منحى تصعيدي يهدد بتفجير الوضع برمته. بات همنا أيضاً حماية الناس والمحافظة على ما تبقى من القدرة الاقتصادية والاستقرار المالي حتى لا يدفع المواطنون اللبنانيون، من كل الفئات، ثمن تقاتل القادة السياسيين وتنازعهم على مواقع النفوذ، في لقمة عيشهم بعدما دفعوا ثمناً باهظاً في أرواحهم وممتلكاتهم.



مع البابا يوحنا بولس الثاني.



على مقعد لبنان في الأمم المتحدة وإلى جانبه السفير غسان تويني والسفير نجاتي قباني.

الفصل الأول

قطع العلاقات مع مصر

افتتح رئيس الجمهورية العام ١٩٧٩ بخطاب أمام السلك الدبلوماسي أعلن فيه رفضه للتوطين ولمبدأ حل القضية الفلسطينية على حساب الشعب اللبناني، مكتفياً بإشارة مقتضبة إلى سوريا ودور قوات الردع العربية في لبنان خلافاً للمألوف مما أثار استياء دمشق التي انتقدت صحافتها الخطاب. وساد نوع من الفتور في العلاقة بين القيادتين اللبنانية والسورية دفع رئيس الحكومة سليم الحص إلى إجراء اتصال هاتفي مع دمشق طالباً أن يزورها فحدد له موعد يوم السبت في الثالث عشر من كانون الثاني. وكان رئيس الحكومة أبدى أمامي رغبة في القيام بهذه الزيارة نهاية كانون الأول ١٩٧٨، ولكنني أظهرت له عدم حماستي واقتناعي بأن لا فائدة تجنى منها للبنان في ظل الظروف السائدة.

عاد الرئيس الحص من العاصمة السورية بانطباع أن السوريين يربطون أي تسهيل أمني بإقرار قانون الجيش، واتخاذ تدابير بحق الرائد سعد حداد والجنود التابعين له، وبالتحرك السياسي على صعيد الوفاق لكن بحسب مفهومهم له. وأظهروا أيضاً عدم حماستهم للبحث في تشكيل حكومة جديدة يشترك فيها أمين الجميل وداني شمعون. شعرت، وأنا أستمع إليه يوجز لي في اتصال هاتفي فحوى المحادثات التي أجراها في دمشق، بأن السوريين يستغلّون موقعهم وبأنه مقتنع بجدوى موقفهم لأنه أساساً يشاركهم في الرأي. وقال لي رئيس الحكومة إنهم رحبوا بفكرة قيامي بزيارة إلى دمشق ناقلاً عن الرئيس الأسد قوله: «أهلاً به في سوريا ساعة يريد».

في هذه الأثناء، تحرك رئيس مجلس النواب كامل الأسعد بسرعة من أجل الجنوب

الذي شهد تدهوراً أمنياً واشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الرائد سعد حداد. وطالب بتحويل قوات حفظ الأمن الدولية في المنطقة الحدودية إلى قوات ردع تحت طائلة رفض التجديد لها، إلى ما سوى ذلك من شعارات شعبوية تستهدف استدرار تأييد الرأي العام. وعقدت لجنتا الخارجية والدفاع اجتماعين برئاسته حاول فيهما أن يحرج الحكم والحكومة، وبالفعل تهيب الحص الموقف، وفاتحني بموضوع تعديل مهمة القوات الدولية، ومطالبة مجلس الأمن بفرض عقوبات على إسرائيل. وأذكر أنني عندما سمعت هذا الكلام ذهلت نظراً لجهل بعض المسؤولين اللبنانيين للقضايا الدولية، ولما كان يدور في المنطقة والعالم، ولتأثرهم الكلي بالدعاية.

أفهمت رئيس الحكومة بأنه من المتعذر الاستجابة لمطلب رئيس المجلس النيابي، وحتى مجرد إثارة الموضوع لأن من شأن ذلك أن يسيء إلينا ويؤثر في علاقاتنا مع المجموعة الدولية لأن هذا الإجراء الذي يحلم به البعض أبعد ما يكون عن توجهات أعضاء مجلس الأمن. وبغية تأكيد صحة تحليلي، استمزجت رأي سفراء الدول الكبرى المعتمدين لدى لبنان، ووضعت سفيرينا في نيويورك وواشنطن في أجواء ما كان يجول في فكر الرئيس الحص. وعندما جاءت جميع الأجوبة والتحاليل مؤكدة وجهة نظري، ارتاح رئيس الحكومة إلى حد ما، أما الرئيس الأسعد فأصر على موقفه. عندها قلت للأخير بلهجة جازمة: «إننا نرفض رفضاً باتاً أن تخيّرنا بين أن تكون قوات الأمن رادعة أو لا تكون». وبناء على اتفاق ضمني بيننا، أعلنت في الجلسة النيابية الثانية أننا لن نطلب التمديد للقوات الدولية بل إن الأمين العام للأمم المتحدة سيقوم بذلك. وأشرت من جهتنا إلى أننا سنطالب مجلس الأمن بتعزيز هذه القوات وإعطائها الوسائل والأوامر الكفيلة بتمكينها من تنفيذ مهمتها وفقاً للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦. كما أعلنت أننا في صدد تحضير خطة بجدول زمني محدد يلحظ دوراً صريحاً للجيش اللبناني في الجنوب.

في تلك الفترة، تصاعدت الحملة على الرئيس الياس سركيس حتى بدا أن مهاجمته وانتقاد أسلوب عمله هما نقطة الإجماع الوحيدة بين اللبنانيين. ابتداء من «الجبهة اللبنانية» ومروراً بحلفاء سوريا ووصولاً إلى اليسار و«الحركة الوطنية»، كان الجميع ضده ويرغبون إما في إخضاعه أو اعتزاله. أما هو فكان لا يتحرك من القصر لاعتبارات أمنية، ويستبعد حلاً سياسياً يقوم على تشكيل حكومة سياسية من الوسط، لا تضم أقطاباً أو تكنوقراط، لأنه كان يرى أن الجو غير مناسب للوفاق بسبب وضع المنطقة التي تجتاز مخاضاً صعباً ستكون له انعكاسات خطيرة على لبنان. وكان يواجه ضغطاً محلياً وعربياً ودولياً وبخاصة أميركياً كي

يرفع تحفظه عن مشروع قانون الدفاع الرامي إلى تقليص نفوذ قائد الجيش. في المقابل، كان رئيس الحكومة يؤيد فكرة قيام حكومة وسط تعمد إلى تطبيق مقررات مؤتمر بيت الدين، ومع فكرة العمل على وضع صيغة معينة للوفاق تستبعد الفدرالية بصورة مطلقة، وكان بالطبع مع السير في قانون الدفاع.

إزاء هذا التناقض في المواقف، أخذ رئيس الحكومة يفكر في الاستقالة، وطلب مني أن أزوره في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٧٩. وعندما اجتمعنا أفصح لي عما يدور في خلده، فحاولت أن أقنعه بالتريث قليلاً لكنه ألحّ عليّ بأن أفاتح رئيس الجمهورية بأمر الاستقالة. في ذلك الحين، كان يبدو لي أن التوفيق بينهما أصبح أمراً صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً. غير أنني خشيت أن تؤدي استقالة الحص إلى استقالة سركيس بالذات لأنها قد تخلق فراغاً سياسياً ودستورياً بسبب صعوبة تشكيل حكومة جديدة في ظل المعطيات المتحكمة بالوضع اللبناني. لذلك عملت، من جهتي، على التقريب بينهما قدر الإمكان، فعقدنا اجتماع عمل ثلاثياً في الرابع والعشرين من كانون الثاني من أجل تبديد الجو المشحون الذي كان سائداً بينهما، ومن أجل إقناع الرئيس الحص بصرف النظر عن تقديم استقالته ولو موقتاً. وقد نجحنا في ذلك إلى حد بعيد.

عقدنا جلسة عمل ثانية بعد ثلاثة أيام، وبحثنا في التحركات الواجب القيام بها في الجنوب خصوصاً لجهة تأمين حضور الدولة وخدماتها في تلك المنطقة حتى قبل إرسال الجيش، فاتفقنا على هذه النقطة. ثم تطرقنا إلى موضوع الوفاق السياسي، وقطعنا فيه أشواطاً وبحثنا في اللامركزية وحدودها. وقد تميزت تلك الجلسة بالمرونة من جانبنا نحن الثلاثة. أما في موضوع قانون الدفاع، فبدا لي أن علينا إبداء بعض التساهل لنخرج من الدوامة ونعطل حجة القائلين بأن الجيش لا يستطيع أن يضطلع بمهمة أمنية قبل تحقيق التوازن فيه إلى ما سوى ذلك من ذرائع كان يطلقها زعماء «الحركة الوطنية» و«المرابطون» لاستبعاد الجيش عن بسط سيادة الدولة اللبنانية.

وخلال الأسبوع نفسه، اجتمعت في بيروت بالبطريرك الأرثوذكسي الياس الرابع الذي أبلغني أن الموقف السوري بات أقل تشنجاً حيالي، وأن زيارة مني إلى دمشق سيكون لها «وقع طيب». فقلت له: «إنني سأفكر في الأمر لأنه ينبغي أن أتأكد مسبقاً من أنني سأتمكن من أن آتي من هناك بشيء ما للبنان». واللافت في تلك الفترة أن السوريين كانوا منشغلين بالمباحثات حول الوحدة مع العراق وبقضاياهم الداخلية، ويهملون، إلى حد ما، لبنان وتفاصيل ما يجري فيه.

نهاية كانون الثاني ومطلع شباط ١٩٧٩، قمت بزيارة إلى البطريرك الماروني أنطونيوس خريش في بكركي وبأخرى إلى مفتي الجمهورية حسن خالد لتبادل الرأي معهما حول الشؤون المطروحة، وبخاصة القمة الروحية التي كان بعض الأطراف يدعو إلى عقدها. وأطلعني البطريرك خريش على الخطوط العريضة لورقة عمل أعدها، فبدا لي كأنه لا يدرك جيداً أبعاد بعض النقاط من موضوع البحث، وما يمكن أن تثيره لدى الطرف الآخر. فهو كان يرغب في المحافظة على حقوق الطوائف وتجميدها بمعزل عن التبدلات الديموغرافية والسياسية، وهذا ما لن تقبل به القيادات الإسلامية. كما أن ورقة العمل البطريركية لم تشر قط إلى هوية لبنان العربية. لذلك لم أفاجأ بعدم موافقة المفتي خالد عليها وبمبادرته إلى إعداد ورقة معاكسة لها. وتكوّن لدي بعد زيارة هاتين المرجعيتين أن وجهات النظر بينهما متباعدة جداً وأنه قد يكون من الأفضل عدم انعقاد قمة روحية في ذلك الظرف.

إزاء استمرار الجنوب ساحة مفتوحة، استدعيت سفراء الكويت والسعودية والعراق وطرحت عليهم السؤال التالي: إذا كانت قضية الجنوب جزءاً من القضية الفلسطينية فهي تتعلق إذاً بالعرب جميعاً، فإما أن يكونوا جميعاً يريدون القتال انطلاقاً من الجنوب عبر المقاومة الفلسطينية، وليضعوا عندئذ خطة مواجهة واحدة وليتحمل كل طرف مسؤوليته، وإما أن المقاومة تقوم بعمل منفرد واعتباطي، فتعرضنا وتعرض نفسها، وتعرض العرب جميعاً للخطر، وفي هذه الحال، نطلب إليكم أن تساعدونا على وقف عملياتها من الجنوب حتى إشعار آخر. وأوضحت لهؤلاء السفراء أن جميع سفراء الدول الغربية يقولون إن دولهم عاجزة عن ضبط ردود الفعل الإسرائيلية إذا أقدمت المقاومة على تنفيذ عمليات انطلاقاً من لبنان. وطلبت إليهم أن يساعدونا أيضاً على تأمين طريق بري آمن للجيش اللبناني للوصول إلى مناطق انتشار القبعات الزرق، من دون معارضة أو عرقلة من التنظيمات الفلسطينية التي تسيطر على معظم الطرق المؤدية إلى الجنوب. فطلب مني السفراء بعض الوقت لمراجعة حكوماتهم واعدين بإفادتي بكل جديد.

لم أكن أجهل عقم هذه المساعي لكنني وجدت أنه من واجبي أن أبرئ ذمتي تجاه ضميري والمجلس النيابي والرأي العام اللبناني الذي لم يكن بعيداً في تساؤلاته ورغبته عما طرحته على السفراء العرب. وكان اقتناعي في ذلك الحين أن لبنان وجنوبه يضحى بهما في سبيل القضية الفلسطينية، وأن أحداً من العرب لا يبالي بذلك لأنهم كانوا يعرفون أنهم غير قادرين على منع المقاومة من التحرك. فتساءلت في نفسي: «ترى، هل من محل للتحرك أسلم لهم من لبنان؟

في الرابع، من شباط، وردني تقرير سري من سفير لبنان في باريس نجيب صدقة نقل فيه ردود الفعل التي أعرب عنها موشي دايان حيال ما يجري في الجنوب أمام الدبلوماسية الفرنسية: «إن إسرائيل غير مستعدة على الإطلاق لأن تتخلى عن سعد حداد وجماعته، أو أن تسكت عن أي عمل فدائي ضدها أياً كانت النتائج، فليكن ذلك معلوماً!» وما زاد الأمر تعقيداً مبادرة سعد حداد في تلك الأثناء إلى توجيه إنذار إلى الجيش اللبناني بمهاجمة الكتيبة التابعة له المرابطة في كوكبا ومهاجمة القوات الدولية المنتشرة في المنطقة الحدودية دون هوادة إذا عمدت القيادة إلى قطع الرواتب عن الجنود العاملين تحت إمرته. في المقابل، وصلتني برقية من السفير غسان تويني من نيويورك ينقل فيها انزعاج الأمم المتحدة من موقفنا من جنود سعد حداد. فازداد بذلك موقفنا حرجاً.

بعدما تأخر سفراء السعودية والعراق والكويت عن إفادتي بمواقف حكوماتهم، استدعيتهم لهذا الأمر ولكنهم لم يكونوا تبلغوا تعليمات واضحة، فجددت مطالبتهم بالمساهمة في تذليل عقبة تأمين طريق تموين للجيش. وقد تولى رئيس الحكومة بحث هذا الموضوع مع المقاومة الفلسطينية و«الحركة الوطنية»، وجاءت أجوبتهم، كالعادة، مزيجاً من المراوغة والتهرب والتضليل مثلهم مثل جماعة سعد حداد. فكل من الجانبين لا يريد من الجيش سوى تنفيذ مبتغاه: «الحركة الوطنية» تريد الجيش في الجنوب لاختراق الجيوب المسيحية والشيعية ومحاربة إسرائيل، في المقابل، كان سعد حداد والتنظيمات الأخرى يريدون منه أن يحارب التنظيمات الفلسطينية.

وقد عكست محادثاتي مع مساعد الأمين العام للأمم المتحدة بريان أوركهارت، في الثالث عشر من شباط، شعوراً بانسداد أفق الحل في الجنوب. وأكدت عجزنا وعجز الأسرة الدولية عن التغلب على الصعوبات العديدة التي تعترضنا: الانتشار في جميع المناطق، ودخول الجيش إلى المنطقة الحدودية، وتنفيذ مقررات الأمم المتحدة. وتفاهمنا على أن المهم هو ألا يعمد أحدنا إلى تحميل الآخر وزر أو مسؤولية عدم التنفيذ. وقال لي إنه تم الاتفاق بين الأمم المتحدة وقيادة الجيش اللبناني على برنامج من أربع مراحل، تنتهي مدته في منتصف نيسان ١٩٧٩ وينطوي على إحكام القوات الدولية سيطرتها على بعض المناطق المحيطة بالناقورة وبعض الممرات وعلى دخول الجيش اللبناني وانتشاره هناك. ولم نكن نمني النفس بالكثير لأن كل ما كنا نرمي إليه -بكل أسف- كان أيضاً رهناً بإرادة إسرائيل، إلى حد ما، والتي لا يمكن التكهن برد فعلها.

كشف أوركهارت عن جانب من محادثاته مع إسرائيل معتبراً أنها لم تكن إيجابية، فإسرائيل لا يهمها إلا سلامة حدودها وبالتالي التصدي للتسلل الفلسطيني، ومن ثم تأمين

مصير سعد حداد وجماعته. وهي تعتبر لبنان برمته قاعدة عدوة لذلك تخول نفسها حق الرد بالقصف على أي بقعة منه في حال حصول عمليات فدائية ضدها. أما الجيش اللبناني فلا تمانع في دخوله شرط أن يبقى ضمن منطقة انتشار القوات الدولية وعلى أن لا يمر عبر طريق مرجعيون. وقال المسؤول الدولي إن إسرائيل جددت أمامه إعلان عدم استعدادها للضغط على سعد حداد وجماعته. وفي الواقع، لم أفاجأ بما نقله لي مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، فالموقف الإسرائيلي لم يتغير لكن الأسرة الدولية لم تكن مستعدة للاعتراف بعجزها عن القيام بما يلزم لتنفيذ مقررات مجلس الأمن.

وللتباحث في الأوضاع الصعبة السائدة، اجتمعنا لدى رئيس الجمهورية صباح السبت في السابع عشر من شباط، المدير العام لقوى الأمن الداخلي أحمد الحاج، وقائد قوات الردع العربية سامي الخطيب، والمحامي كريم بقرادوني، وأنا. استعرضنا الأحداث والاستحقاقات، وبدا أن ثمة اتفاقاً في الرأي بيننا على وجوب الحذر من انفجار الوضع. وقرّ الرأي بالنتيجة على أن أحضّر لعقد جلسة مصارحة بين الرئيسين اللبناني والسوري سعياً لأن تفضي العلاقة الجليدية بينهما إما إلى تفاهم وتقارب أو إلى تباعد نهائي. لم أرفض المهمة الموكلة إليّ لكني اقترحت في المقابل أن يدعو رئيس الجمهورية الرئيس سليمان فرنجية للمجيء إلى بعبدا والاجتماع به طوال يومين أو ثلاثة في محاولة لاستجلاء توجهاته وتوجهات السوريين قبل المباشرة في المسعى المطلوب مني. وحاولت أن أقنع الرئيس بضرورة التحرك باتجاه الجميع حتى باتجاه الذين يتجنون عليه شخصياً.

سنحت لي الفرصة لاستجلاء الموقف السوري على هامش اجتماعات الجامعة العربية التي انعقدت في الكويت بين الرابع والسادس من آذار ١٩٧٩، بناء على طلب اليمن الشمالي إثر اندلاع الحرب بين اليمنين قبل أيام. وقد ارتأيت أن أذهب شخصياً على رأس الوفد اللبناني أولاً، لأن الأمانة العامة للجامعة أبدت تمنيها أن يحضر وزراء الخارجية بأنفسهم بالنظر إلى أهمية الموضوع، وثانياً، للإفادة من فرصة اجتماع وزراء الخارجية العرب كي أجري بعض الاتصالات الضرورية بالنسبة إلى لبنان وبخاصة مع وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل في شأن سحب وحدة بلاده المشاركة في قوات الردع العربية. إذ كان قائد الكتيبة السعودية تلقى أمراً بالانسحاب من لبنان، وأخطر قائد قوات الردع العربية بالأمر، والحجة التي قدموها هي حاجتهم إلى قواتهم ليحشدوها على الحدود مع اليمن. كما أن الملك خالد بعث برسالة إلى الرئيس سركيس بهذا المعنى، فبادرت على الفور إلى الطلب من سفيرنا في السعودية القيام بالمساعي اللازمة للرجوع عن القرار أو تجميده على الأقل.

كان اجتماعي في الكويت مع نظيري السوري عبد الحليم خدام ودياً على وجه الإجمال. إذ أعدنا وصل الحوار المقطوع بيننا منذ مؤتمر بيت الدين، وبخاصة منذ الندوة الصحافية التي عقدتها بعده. وتواعدنا على استئناف الاتصالات في القريب العاجل. أما الأمير سعود الفيصل فقد شدد على أن الدافع لسحب القوات السعودية من لبنان هو حرب اليمن التي اعتبروا أنها تستهدفهم مباشرة، وأكد لي أنه إذا نجحت المساعي لوقف القتال الدائر على حدودهم، فإنهم لن يسحبوا كتيبتهم المشاركة في قوات الردع العربية. وكان موضوع التجديد لهذه القوات على جدول أعمال اجتماعي مع الأمين العام لجامعة الدول العربية محمود رياض، إضافة إلى موضوع عقد مؤتمر وزراء المال لمساعدة لبنان وفق ما قررته قمة بغداد قبل خمسة أشهر. ففهمت منه أن السعودية والكويت غير مستعجلتين لعقده، وأنه «لا بد من تحرك على مستوى عال، مثلاً على مستوى رئيس الحكومة».

كان لي أيضاً اجتماع مهم على هامش المؤتمر مع وزير الخارجية المصرية بطرس بطرس غالي الذي كانت بلاده تخوض مفاوضات شاقة مع إسرائيل في ظل جو عربي معاد لمصر. وقد فهمت منه أن الرئيس المصري أنور السادات رجل مغلق تماماً لا يعطي سره لأحد وأنه يعتقد أن موقفه محفوف بالمخاطر، وأنه شعر بأن عليه التجاوب مع رغبة عميقة لدى الشعب المصري في التخلي عن دوره في قضية فلسطين وفي العالم العربي بعد الأثمان الباهظة التي دفعها في الحروب المتتالية التي أسفرت عن احتلال قسم من أرضه وعن خسائر هائلة في الأرواح، ناهيك عن ديون كبيرة تعيق نمو الاقتصاد المصري.

أما المؤتمر في الكويت في حد ذاته فكانت مناقشاته مفيدة. ومنذ بدايته، بدا أن ثمة محورين يشدان الحبل: العراق، وسوريا، واليمن الشمالية والكويت والسعودية وسائر دول الخليج من جهة، وليبيا والجزائر واليمن الشعبية من جهة أخرى. وأطرف ما جرى أن العراق وسوريا على رغم الروابط التي تشدهما إلى اليمن الجنوبية، قادا الحملة ضدها حتى أن دمشق هددت بإرسال جيشها للتصدي لقواتها. وأغلب الظن أن دمشق وبغداد رمتا إلى إحراج السعودية وسائر دول الخليج لحملها على إبداء مواقف أشد حزماً ضد مصر المتجهة بخطى سريعة نحو معاهدة سلام مع إسرائيل. وعدت إلى لبنان بعد المؤتمر بانطباع أن العالم العربي غريب وفي حال مقلقة.

لم تسفر محادثاتنا مع السعوديين، ولا حتى الوساطة الأميركية والمراجعة العراقية، عن إقناعهم بإبقاء كتيبتهم العاملة في إطار قوات الردع العربية في لبنان. وقد جرى الاتفاق في النهاية على أن ينسحبوا في الرابع والعشرين والخامس والعشرين من آذار بموجب برنامج

واضح تفادياً لفراغ أمني. وقد اتصلنا بالسوريين لإبلاغهم أننا سنلجأ إلى وحدات من الجيش اللبناني لملء الفراغ. وإذ بقائد الكتيبة السعودية يبلغ قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب ليل السابع عشر من آذار أنهم سينسحبون خلال الساعات الثماني والأربعين التالية، أي حتى قبل أن يتسنى للجيش وقوى الأمن الداخلي اتخاذ الترتيبات الضرورية كيلا يحصل فراغ أمني. وعندما بلغني القرار السعودي، اتصلت فوراً بالسفير الأميركي جون غونتر دين، وطلبت إليه أن يسعى بسرعة مع السعودية لاحترام الموعد الذي حددته في السابق للانسحاب.

حاول رئيس الحكومة سليم الحص، من جهته، أن يتصل بولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز للغاية نفسها فلم يفلح. وكان طلب، خلافاً لرأيي، قبل عشرة أيام، موعداً لزيارة المملكة للبحث في إبقاء قواتها في لبنان، ولكنه لم يحصل إلا على ترحيب مع تمن بإرجاء الزيارة إلى وقت لاحق. وبعد جهد جهيد، وافقت السعودية على إبقاء جنودها حتى السادس والعشرين من آذار، أو بالأحرى أن يبقى ما تبقى من هذه القوات حتى ذلك التاريخ لأنها كانت باشرت بالفعل عملية الانسحاب.

مع اقتراب انتهاء مدة عمل قوات الردع العربية، كلفت السفير حسين العبد الله أن يرأس الوفد اللبناني إلى الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية في مقديشو في الرابع والعشرين والخامس والعشرين من آذار ١٩٧٩، وأن يطلب التجديد لهذه القوات ستة أشهر في لبنان. وعندما عرض الموضوع للبحث، قدّم السفير العبد الله الطلب الرسمي باسم رئيس الجمهورية، فما كان من رئيس الوفد السعودي إلا أن قدم اقتراحاً باسم بلاده والدول الممولة بالتمديد ثلاثة أشهر بدلاً من ستة طالباً من المؤتمرين التصويت عليه دون مناقشة. وللحال صوت المجلس بالإجماع تقريباً على الاقتراح السعودي وسط صمت الوفد السوري وذهول الوفد اللبناني الذي نقل إليّ بعد أيام انطباعه بأن القضية متفق عليها مسبقاً. وفي اعتقادي، في حينه، أن العرب عموماً والسعوديين خصوصاً سئموا لبنان وانقساماته، ولكنهم أرادوا في الوقت نفسه أن يهزوا العصا لسوريا التي كانت على رأس حملة إحراج الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة.

وقع الرئيس المصري أنور السادات ورئيس حكومة إسرائيل مناحيم بيغن معاهدة السلام بين البلدين بحضور الرئيس الأميركي جيمي كارتر في السادس والعشرين من آذار ١٩٧٩ في البيت الأبيض. وكان وقع التوقيع شديد الوطأة على العالم العربي كما على لبنان حيث قامت التظاهرات في المنطقة الغربية والمناطق ذات الأغلبية الإسلامية احتجاجاً على المعاهدة. في هذه الأجواء المعادية لمصر عقد اجتماع وزراء الخارجية والمال العرب في

بغداد في السابع والعشرين من آذار، وقررت المشاركة فيه بعدما طلبت من فريق العمل في الخارجية إعداد دراسة موجزة عن المستويات الموجودة بين العلاقات الدبلوماسية الطبيعية وقطع العلاقات بين الدول.

كان ذلك المؤتمر أشبه بالمسرح الكبير حيث ظهرت انقسامات العالم العربي والميول المختلفة والفلسفات والإيديولوجيات المتنازعة لتبيان ما هو أكثر ضرراً للدول العربية: الشيوعية أم إسرائيل. وكان على بعض الدول العربية التوفيق بين الالتصاق بالولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً، لا بل الاعتماد عليها للدفاع عن النفس من المد اليساري في الخليج، وبين مناهضة سياستها المنحازة لإسرائيل في القضية الفلسطينية، وبالتالي أين الحد الفاصل؟ وما هي في المستقبل نتيجة الإجراءات المتخذة بحق مصر، وهل ستطال الولايات المتحدة فيما بعد؟ تلك كانت المعادلة التي شغلت بعض الدول العربية، وإن لم يفصح عنها أحد صراحة.

انقسم المشهد منذ اللحظة الأولى بين منظمة التحرير الفلسطينية، والعراق، وسوريا، والجزائر واليمنين الشمالي والجنوبي، وليبيا من جهة، وبين السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر والإمارات، من جهة ثانية. حاول الفريق الثاني أن يتهرب من إقرار عقوبات صارمة بحق مصر عبر المماطلة والتسويف من تأجيل، إلى تأجيل، إلى لجنة صياغة، إلى تعارض في وجهات النظر. لكن حضور أبو عمار شخصياً مع جميع أركان منظمة التحرير، وجلوسه إلى منصة الرئاسة، وإلقاءه خطابين ينطويان على تهديد ووعيد مبطنين، إضافة إلى الجو الذي ولّدته أجهزة الإعلام العراقية، والمصالحة العراقية-الفلسطينية بعد المصالحة السورية-العراقية، شكّل وسيلة ضغط هائلة على العرب المعتدلين. وقد احتدم الأمر عندما انسحب الوفد الفلسطيني، وتبعه السوري، ثم الليبي، وجرى التهديد باللجوء إلى التصويت «مع الخيانة أو ضد الخيانة وليتحمل كل مسؤولياته»!

كنت أتمنى وأنا أتابع مجريات السجالات، أن نتحاشى التصويت والانقسام لأن مصلحة لبنان تقضي بأن يصوت لبنان مع ما يطرحه الرئيس السوري حافظ الأسد أي قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع مصر، على رغم أننا كنا نأمل ألا نصل إلى هذا الحد خشية أن يؤثر ذلك على علاقتنا مع الدول الخليجية وفي مقدمها السعودية. تأجلت الجلسات، وعادت وفود دول الخليج إلى بلدانها. ودخلت الأردن وسوريا وتونس في حركة اتصالات ووساطات، ومورست ضغوط داخلية على الكويت حيث قامت تظاهرات واغتيل مدرسون مصريون، إلى أن لانت دول الخليج وتراجعت. وتم التوصل إلى قرار توفيقي قضى بتجميد العلاقات الدبلوماسية مع مصر والتوصية بقطعها نهائياً بعد شهر، فتجنبنا بذلك التصويت الذي كان سيضر بنا

بشكل أو بآخر. وتمكنت المقاومة الفلسطينية من فرض إرادتها على الجميع والمحافظة على تأثير بالغ على الاتجاهات العربية كافة.

على هامش المسألة المركزية التي كان العرب منشغلين بها، أجريت سلسلة مشاورات مع رؤساء الوفود المعنية بالقضية اللبنانية. واستنتجت من اجتماعي مع نظيري السوري عبد الحليم خدام أن سوريا راغبة في إيجاد مخرج للوضع المتأزم عندنا وأنها سوف تسحب قواتها من لبنان في غضون ثلاثة أشهر، وأنها كانت مرتاحة إلى قرار الجامعة العربية بتجديد فترة عمل قوات الردع ثلاثة أشهر بدلاً من ستة. من جهة ثانية، لمست خلال محادثاتي مع المسؤولين العراقيين والفلسطينيين أن بغداد ميالة إلى تسهيل الأمور، وأن المقاومة غير راغبة في انفجار الوضع في لبنان. وقررت وأنا في طريق العودة إلى بيروت أن أقوم بالتحضير لاجتماع قمة لبنانية-سورية للنظر في كيفية الخروج من حال الجمود على أن أمهد له بإعادة فتح قناة اتصال ببعض أركان «الجبهة اللبنانية» والمقاومة الفلسطينية.

فور عودتي من بغداد، عكفت على درس نتائج المقررات التي اتخذت فيها، فعمدت إلى سحب سفيرنا حسين العبد الله من القاهرة وتعيينه سفيراً لدى الجامعة في تونس. وانشغلت بالتفكير بمن سيتولى رعاية مصالحنا وشؤون اللبنانيين في مصر، وتساءلت ما إذا كان بإمكاننا أن نبقي على العلاقات القنصلية على الأقل. كما وجدتُ، لدى عودتي من العاصمة العراقية، من يحاول إقناعي بقبول تولي حقيبة الدفاع مجدداً لأن قائد الجيش اضطر إلى الاستقالة مراعاة لنص قانون الدفاع الجديد الذي يمنع الجمع بين القيادة وأي وظيفة سياسية. ولكنني رفضت ذلك رفضاً باتاً لاعتبارات عديدة.

في ذلك الجو من الجمود على المستوى الداخلي، تحركنا بجدية لتأمين دخول الجيش إلى الجنوب كجزء من مخطط متكامل يلحظ جميع المراحل التي لا بد منها لتنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦. واستدعيت سفراء الدول المشاركة في قوات حفظ الأمن الدولية، والسفير الأميركي، وألححت عليهم بالضغط على إسرائيل كيلا تعارض التحرك اللبناني جنوباً. وتقرر هذه المرة أن يسلك الجيش الطريق الساحلي للوصول إلى منطقة القوات الدولية. وتحرك رئيس الحكومة سليم الحص باتجاه المقاومة الفلسطينية و«الحركة الوطنية» لتأمين عدم التعرض للجيش المتوجه نحو المنطقة الحدودية، فأخذ منهم موافقة ولكن في الواقع لم يكن أحد يرغب في دخول الجيش إلى الجنوب. وفي شكل مواز، أجرى السفير غسان تويني سلسلة اتصالات في نيويورك وأمطرنا بوابل من البرقيات التي تحدد اتجاه القوى العالمية واستعداداتها حيال الوضع في جنوب لبنان.

بعدما قمنا بكل ما يلزم لتأمين دخول الجيش إلى منطقة عمل القبعات الزرق وحصلنا على





الوصول إلى النمسا ومأدبة تكريميّة.

تأكيد من الولايات المتحدة والدول المشاركة في اليونيفيل أن إسرائيل عادت عن تصلبها وأبدت تساهلاً لانتشار الجيش، حددنا السابع عشر من نيسان ١٩٧٩ موعداً لانطلاق الوحدة العسكرية اللبنانية جنوباً. غير أن السفير الأميركي جون غونتر دين طلب، في السادس عشر من نيسان، مقابلة عاجلة مع رئيس الجمهورية بحضوري وأفادنا بأن إسرائيل لا توافق على نشر الجيش على حدودها وبأن الكتيبة اللبنانية ستتعرض للقصف طالباً إلينا التريث مدة أربع وعشرين ساعة قبل إرسالها ولكن دون أن يتعهد بشيء. وكانت الأخبار الواردة من نيويورك تصب في الاتجاه نفسه، فأخذنا موقفاً متصلباً، وقلنا للسفير الأميركي إننا لن نؤخر التحرك ما لم تطلب منا الأمم المتحدة ذلك. أما هذه الأخيرة فلم تشأ أن تورط نفسها فاكتفت بإبلاغنا أنها تلقت طلباً بعدم تحركنا فوراً نحو الجنوب.

انطلقت الكتيبة التابعة للجيش اللبناني في الرابعة من بعد ظهر السابع عشر من نيسان من وزارة الدفاع، ووصلت إلى محيط مدينة صيدا عند السادسة مساء. وفي اليوم التالي، دخلت محيط بلدة أرزون داخل منطقة عمليات القبعات الزرق تحت وابل من القصف الشديد الذي أطلقته مدفعية قوات الرائد سعد حداد الذي أتبع قصفه بمؤتمر صحافي أعلن فيه قيام «دولة لبنان الحر». فسادت بلبلة في لبنان ونيويورك وواشنطن التي زاد إحراجها تجاهنا بعدما كانت أعربت لنا مرتين عن دعمها لخطوة إرسال الجيش إلى الجنوب، ثم تراجعت بطريقة مثيرة للخيبة. وفي مجلس الوزراء المنعقد في التاسع عشر من نيسان كان علينا إدانة سعد حداد وطرده. في هذه الجلسة الوزارية عرضت أيضاً مقررات مؤتمر بغداد على مجلس الوزراء، وطلبت التصديق عليها على مستوى المقاطعة الاقتصادية، وإبلاغ الوزارات المختصة للعمل بموجب ذلك. كما طلبت اتخاذ قرار بقطع العلاقات السياسية مع مصر ولكن مع المحافظة على العلاقات القنصلية معها، وأطلعت مجلس الوزراء على فحوى محادثاتي مع السفير الفرنسي هوبير أرغو بشأن رعاية سفارة بلاده في القاهرة لمصالح لبنان واللبنانيين المقيمين على الأراضي المصرية.

اتخذ مجلس الوزراء القرار الذي اقترحته، لكننا لم نعلن عنه إلا بعدما زار القائم بالأعمال اللبناني في القاهرة وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية وأبلغه، بمذكرة خطية حرصت على أن تكون في منتهى اللياقة، بأننا سنقطع العلاقات الدبلوماسية مع بلاده رسمياً في السادس والعشرين من نيسان ١٩٧٩. وفي الواقع، وكما أوصى الرئيس سركيس في قمة بغداد في تشرين الثاني السابق، لم نكن لا أول ولا آخر دولة عربية تقطع صلاتها الدبلوماسية مع مصر. فهذا هو قدر الدول التي تتجاذب سلطتها اتجاهات سياسية متباينة.

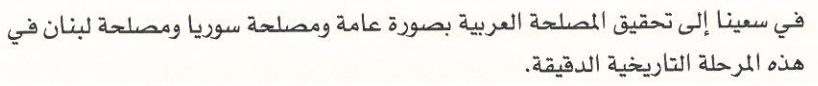
الفصل الثاني

حكومة العهد الثانية

منذ عودتي من مؤتمر بغداد، في مطلع نيسان ١٩٧٩، وأنا أفكر في المدخل المناسب لعقد قمة لبنانية-سورية تعمل على تطبيع العلاقات بين القيادتين في البلدين بعد الاهتزاز الكبير الذي أصابها خلال حرب المئة يوم على الأشرفية. ورأيت أن الفرصة سنحت أخيراً عندما زار رئيس الحكومة سليم الحص العاصمة السورية، في الثامن عشر من نيسان، واجتمع مع كبار المسؤولين فيها، وعاد بفكرة انعقاد قمة لبنانية-سورية على أن يسبقها تحضير ورقة عمل لبنانية تبين التطلعات المستقبلية للحكم اللبناني.

طلب إليّ رئيس الجمهورية أن أهتم بالموضوع، وكان المحامي كريم بقرادوني ومدير المخابرات جوني عبدو أعدا له مشروعاً لورقة عمل القمة. فاطلعت عليه وبدا لي غير مناسب لأنه يكشف الموقف اللبناني مسبقاً ويمكن أن يشكل في أي وقت سلاحاً ضد السلطة اللبنانية. لذا قمت بتحضير ورقة اقتصرت على عناوين عريضة من دون تحديد مواقف. اطلع الرئيس الحص على محتواها وبدا ميالاً إلى أن تذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه، وأبدى تمنيه في أن يتم حذف كل ما يشير إلى بعض الفرقاء على الساحة اللبنانية كأنهم طرف معني بالمفاوضات المقبلة. فأدخلت بعض التعديلات على الورقة التي أعددتها ثم حملها قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب إلى وزير الخارجية السورية، في السادس والعشرين من نيسان. ومما جاء فيها:

> إن المعاهدة المصرية-الإسرائيلية ومقررات مؤتمر بغداد وما تشهده المنطقة من تطورات ومستجدات، كل ذلك خلق وضعاً سياسياً جديداً ينبغي اعتماده في أساس العمل والتعامل



في سعينا إلى تحقيق المصلحة العربية بصورة عامة ومصلحة سوريا ومصلحة لبنان في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة.

(...)وإذا كان لا بد من خلق جو من الهدوء والاستقرار في الحقلين الأمني والسياسي، فلبلوغ هذا الهدف، ينبغي معالجة المواضيع بالتفاهم والتنسيق بين السلطتين السورية واللبنانية.

أولاً، الوفاق السياسي وتنقية الأجواء: إن تنقية الأجواء شرط ضروري لتحقيق الوفاق. ومن شروطه أيضاً الشمولية التي تفترض معالجة مختلف الأمور من مختلف زواياها.

- الزاوية اللبنانية-السورية: يجب توطيد التفاهم وتعميقه بين الحكمين. ومن خلال هذا التفاهم يصار إلى تنقية الأجواء بالنسبة إلى الفئات الرئيسية في البلاد. ولا بد أيضاً من أن تُحدد بوضوح نقاط أساسية يتفق عليها وذلك تحاشياً لكل انتكاس في المستقبل.
- الزاوية اللبنانية-اللبنانية: يجب تحقيق الوفاق اللبناني-اللبناني بنتيجة تنسيق لبناني-سوري تتولى السلطة اللبنانية تنفيذه العملي.
- الزاوية اللبنانية-الفلسطينية يجب تحقيق الوفاق والتفاهم بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية على أن تتولى السلطة اللبنانية التنفيذ العملي نتيجة للتنسيق مع السلطة السورية(...)

ثانياً، الحكومة: يجب تأليف حكومة سياسية موسعة. فإما أن تُشكل بعد حصول تفاهم على الخطوط الكبرى للوفاق(...) وإما أن تأتي الحكومة بعد إنجاز الوفاق نهائياً(...) وسواء على صعيد الوفاق، أم على صعيد الحكومة، يجب أن تقوم الأمور على مبادئ واضحة، تتناول بصورة خاصة النظام والخط السياسي العام والخيارات الرئيسية ومستقبل العلاقات بين لبنان وسوريا.

ثالثاً، الجيش وتنفيذ قانون الدفاع. (...) هذا التنفيذ يستلزم وضع سياسة أمنية شاملة على أساس توسيع مسؤوليات الجيش الأمنية وشموليتها، وقد يستلزم بالتالي دراسات خاصة تجريها لجان عسكرية. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما يقوم على الساحة اللبنانية من قوى غير حكومية، بما فيها المنظمات الفدائية، وضبط تحركاتها، مع ما يستتبعه ذلك من إجراءات وتنظيمات.

رابعاً، الجنوب وما يتصل به: يرتدي هذا الموضوع أهمية كبرى ويصعب فصله كلياً عن المواضيع الأخرى ولا سيما بالنظر إلى التحديات الإسرائيلية المستمرة بشكل مباشر أو غير مباشر وتجاه التحركات المختلفة في الجنوب. وفي أية حال، لا بد من وضع تصور لما ينبغي إجراؤه في حال انسحبت قوات الطوارئ الدولية لسبب من الأسباب.

قرأ نظيري السوري ورقة العمل التي أعددتها باسم الحكم اللبناني، وأعرب بوضوح عن عدم ارتياحه لما تضمنته، كأنه فهم واستاء من خلفية كاتبها. وقال لسامي الخطيب إن

المذكرة خالية من أي محتوى وإن المفاوضة على أساسها قد تستغرق أسبوعاً كاملاً.

وبحسب المحامي كريم بقرادوني في كتابه «السلام المفقود»:

لم تنطل تكتيكية فؤاد بطرس على عبد الحليم خدام الذي أبدى حيال هذه الوثيقة ردة فعل سلبية، فقال مخاطباً سامي الخطيب: «هذه ورقة عمل مبهمة، لا تنطوي على أية رؤية شاملة، ولا تقترح أية خطة تنفيذ. وبالنسبة إلينا، نحن في سوريا، لا نعتبر هذا الأسلوب مرضياً ولا مقبولاً، يهمنا أن نعلم بكل دقة الموقف اللبناني حيال ثلاث نقاط. الأولى: ما هي الوسائل العملية التي يقترحها لبنان ليوطد حالة الأمن؟ والثانية: ما هو المفهوم اللبناني للعلاقات المميزة مع سوريا؟ والثالثة: ما هي أسس الوفاق الوطني؟»[50]

عاد قائد قوات الردع العربية إلى بيروت بهذا الانطباع السوري السلبي حيال ورقة العمل التي أعددتها. ولكن الوزير عبد الحليم خدام، أجرى في اليوم التالي اتصالاً هاتفياً بسامي الخطيب، قائلاً له إن الرئيس السوري حافظ الأسد وافق على المذكرة على أن يجري توضيح بعض النقاط في اجتماع مع عبد الحليم خدام يسبق القمة اللبنانية-السورية المرتقبة. على إثر هذا التطور في الموقف السوري، أجرينا اتصالاً بخدام، وطلبنا إليه أن يزور لبنان لهذه الغاية. وبعدما كنت اتفقت معه على أن نلتقي في شتورا، عدنا وقررنا أن يأتي، في الثاني من أيار، إلى قصر بعبدا حيث نعقد اجتماعاً ثنائياً، ثم يجتمع برئيس الجمهورية بحضور رئيس الحكومة وحضوري.

في هذه الأثناء، زار وزير الخارجية العراقية سعدون حمادي لبنان، واجتمع بكبار المسؤولين اللبنانيين في الخامس والعشرين والسادس والعشرين من نيسان مستطلعاً إمكانية القيام بدور ما نتيجة إدراك بغداد أن «استمرار الحال في لبنان على ما هي عليه تشكل خطراً على سوريا والعرب وعلى الجميع»، على حد تعبيره. فحدثته بصراحة كلية ولفت نظره إلى أن النشاط الفلسطيني يُعرِّض لبنان والعرب وأنه ليس في استطاعتنا أن نتحمل أكثر من ذلك. لمست لدى الوزير العراقي تفهماً لهواجسنا وتساؤلاً عما إذا كانت «الجبهة اللبنانية» مقتنعة مثل الحكم اللبناني بأنه ليس بالمدفع تُحل المشكلة. وخرجت من هذا الاجتماع بانطباع أن العراق لا يستسيغ الوجود السوري في لبنان، وأنه مع تحرك لوضع حد للحال الشاذة القائمة عندنا. وبدا لي أن حمادي يخشى أن تضرب إسرائيل سوريا في لبنان، وأن تجرها، وتجر العرب إلى معركة تكلفهم غالياً هم غير مستعدين لها. وكما توقعت، شغل التحرك العراقي بال سوريا، ولم يطل الأمر حتى أجرى عبد الحليم خدام اتصالاً بسامي الخطيب لاستعجال عقد القمة اللبنانية-السورية، بعدما كان تحفظ على ورقة العمل التي نقلها إليه.

٥٠ - بقرادوني كريم، **السلام المفقود**، م م، ص ٢٠١.

وتحقق بعض التقارب في تلك الفترة بيني وبين بعض أركان «الجبهة اللبنانية». فاجتمعت بالرئيس كميل شمعون إلى مائدة أحد الأصدقاء بحضور المطران غفرائيل الصليبي ودار حديث وعتاب وتبادل لوجهات النظر، ولمست لدى رئيس حزب الوطنيين الأحرار ميلاً إلى الهدوء والتروي وتخوفاً من شركائه وتطلعاً إلى مخرج لا يحرجه مسيحياً. وعندما سألني: «ماذا يريد السوريون؟» قلت له: «علينا نحن أن نحدد ماذا يمكننا أن نعطي السوريين مع مراعاة مصالحنا الحيوية». وكالعادة، كلما التقيت بأحد أركان «الجبهة اللبنانية»، تكر السبحة. فقد اتصل بي كل من أمين وبشير الجميل طالبين الاجتماع بي. وتم لقائي بالأول خلال مأدبة غداء في منزل سامي مارون بحضور المدير العام للأمن العام فاروق أبي اللمع في التاسع عشر من نيسان. وكانت جلسة صاخبة. إذ تكلم الجميل بفوقية لم أتحملها وأوشكت أن أنسحب من المنزل. ثم ترطب الجو إلى حد ما قبل ارفضاض الاجتماع. وفهمت فيما بعد من فاروق أبي اللمع وسامي مارون أن أمين الجميل انتابه غضب شديد بسبب التقارب الذي حصل مؤخراً بين مدير المخابرات جوني عبدو وشقيقه بشير معتبراً أنه أتى على حسابه وشكّل «طعنة في الظهر من قبل الدولة» على رغم مما ضحى به في سبيل التمسك بالاعتدال.

ورغبة منه في تجاوز هذا الإشكال، دعاني أمين الجميل إلى الغداء في منزله في بكفيا، في السابع والعشرين من نيسان، بحضور فاروق أبي اللمع وجان عبيد، وحاول جاهداً أن يشرح وجهة نظره ويبين أن الرئيس سركيس لم يقابله بما يستحق من اهتمام. فبدا لي أنه على حق في بعض ما ذهب إليه لأن رئيس الجمهورية لا يؤمن بالمناورة، ولا يولي الناحية الشخصية من العلاقات مع السياسيين، وانعكاساتها على الحكم والرأي العام، الاهتمام الكافي. وقررت أن أسعى إلى عقد اجتماع مع الرئيس سركيس يحضره إلى النائب أمين الجميل فاروق أبي اللمع وجان عبيد لأنه يجب ألا يبقى نائب المتن معزولاً.

حضر وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام، في الثاني من أيار، إلى قصر بعبدا حيث استقبله رئيس الجمهورية بحضور رئيس الحكومة وحضوري إضافة إلى قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب الذي رافقه من شتورا. تميز هذا اللقاء بجو ارتياح اختلف كثيراً عن أجواء الاجتماعات التي عقدناها معه في دمشق وبيت الدين في تشرين الأول السابق. استعرضنا ورقة العمل المقتضبة، وحاول أن يستوضح موقفنا من بعض المسائل الرئيسية. وكان الرئيس سركيس لبقاً وموفقاً جداً في شرح وجهة نظرنا خصوصاً لجهة انعكاسات الوجود الفلسطيني وأعمال المقاومة على الحال الأمنية وعلى الوفاق الداخلي وعلى الاستقرار، وأيضاً

لجهة ضرورة مراعاة جانب «الجبهة اللبنانية» وعدم عزلها لأن ذلك سيودي بها في نهاية الأمر إلى الارتماء في أحضان إسرائيل.

كان عبد الحليم خدام، في المقابل، حريصاً على معرفة تصورنا لمستقبل العلاقات اللبنانية-السورية، لكن الرئيس سركيس تملص بلباقة لم تعجب وزير الخارجية السورية الذي كان يرغب في معرفة ما نضمره في هذا الموضوع. فقد قال الرئيس اللبناني إنه يرى ضرورة تشكيل لجنتين لبنانية وسورية، يرأس كل منها وزير الخارجية في البلد المعني، تقوم في مهلة محدودة بجردة لجميع القضايا ودراسة جميع الشؤون التي تهم البلدين. ولم ينس رئيس الجمهورية أن يشدد على أهمية التنسيق في الشؤون السياسية والأمنية والتكامل في الشؤون الاقتصادية «مع المحافظة على نظام كل بلد وفلسفته». أما الرئيس سليم الحص فقد حاول أن يذهب إلى أبعد من ذلك مشيراً إلى أن ثمة مجالاً واسعاً للتعاون والتفاهم.

أهم ما تحقق من زيارة خدام إلى القصر الجمهوري هو انكسار الجليد بيننا وبين السوريين، وإن كانت الثقة لا تزال مفقودة والحذر المتبادل سيد الموقف. كنا على يقين من أن اللحمة بين الرئيسين اللبناني والسوري التي ميزت مطلع عهد الرئيس الياس سركيس ولّت دون رجعة. وعلى رغم أننا لم نتطرق بالتفصيل إلى مسألة قوات الردع العربية ومستقبل عملها ووجودها في لبنان، فإن الرئيس الياس سركيس أشار إلى ضرورة الاستعانة بالجيش اللبناني أكثر فأكثر، لافتاً بلباقة إلى أن الدولة اللبنانية تنظر إلى قوات الردع على أنها قوة مساندة، لذلك ينبغي أن تحشد في بعض المناطق لهذه الغاية. وأضاف أنه لم يعد من الجائز التشكيك بالجيش بعد صدور قانون الدفاع.

تفاهم الرئيسان اللبناني والسوري على عقد قمة بينهما في الرابع عشر من أيار. وطلب الرئيس سليم الحص أن يكون في عداد الوفد اللبناني. وبناء على طلب المقدم محمد غانم ممثل سوريا في لجنة المتابعة العربية ورئيس الاستخبارات السورية في لبنان، دعانا قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب إلى العشاء في منزله مساء العاشر من الشهر نفسه. وكانت مناسبة لعقد خلوة طويلة مع المقدم غانم الذي بدا لي رجلاً مدركاً للأوضاع ومرناً ولبقاً، والأهم صريحاً. فقد استعرضنا ما يمكن أن تتطرق إليه المباحثات في القمة المرتقبة. وأفهمته أنه ليس من الممكن للرئيس سركيس ولا للحكومة أن يعقدا اتفاقات تتعلق بمستقبل العلاقات مع سوريا، مشيراً إلى أن ذلك لا بد أن يتم في ظل حكومة تتمتع بصفة تمثيلية قوية. أما النقاط التي تركز سوريا عليها، وفق ما فهمته من الضابط الاستخباراتي السوري، فهي التالية:

١- الأمن السوري واحتمال استعمال لبنان قاعدة لضربه.

٢- العمق الدفاعي العسكري اللبناني بالنسبة إلى سوريا وحق جيشها في اتخاذ مراكز في لبنان للدفاع عن أرضها.

٣- العلاقات الاقتصادية والتنسيق في الخطوط العريضة في سياسات لبنان العامة.

هالني ما سمعت. فقد كانت تلك المرة الأولى التي أسمع فيها من مسؤول سوري هذا الكلام. وإذا كنت تركت الباب مفتوحاً للنقاش بالنسبة إلى النقطتين الأولى والثالثة، فإنني كنت صريحاً في رفض البحث في النقطة الثانية مكتفياً بالقول: «إن هذه المسألة هامة وحساسة إلى أقصى الحدود، وليس من السهل على الإطلاق البحث في هذا الموضوع في ظل الوجود العسكري السوري، خصوصاً أن الجيش اللبناني عند إعادة بنائه مؤهل لأن يقوم بالدور اللازم، ولا بد للعسكريين اللبنانيين أن يبدوا رأياً في طريقة تعاونهم مستقبلياً. لكن جميع هذه الأمور، وحتى الخوض فيها مؤجل في الوقت الحاضر!»

ثم بحثت مع المقدم غانم في ضرورة تشكيل حكومة سياسية، وحل الإشكالات سياسياً دون معارك، وتطرقت إلى الأخطاء التي ارتكبها السوريون، وإلى ذهنية المسيحيين وأهمية أخذ مخاوفهم بالاعتبار، وإلى ضرورة مراعاة ظروف الشرعية اللبنانية، وهي دقيقة للغاية، وإلى العمل الفلسطيني على الأراضي اللبنانية وانعكاساته الخطيرة على الجميع.

اجتمعت مع الرئيسين سركيس والحص في اليوم التالي، وتكلمنا عن القمة المرتقبة، وعن الخطوط العريضة لاجتماعي مع المقدم محمد غانم. ثم انفردت مطولاً مع رئيس الجمهورية لأضعه في تفاصيل لقائي مع الضابط السوري، وقدمت له مذكرة خطية طويلة أدرجت فيها جميع المسائل التي يمكن أن تبحث مع السوريين مثل العلاقات بين الحكمين وإمكانية البحث في الشؤون المستقبلية عند توافر الظروف السياسية الملائمة، والوفاق اللبناني-اللبناني وضرورة عدم عزل الفرقاء، وتسهيل أمر الحكومة العتيدة، والعمل الفدائي في الجنوب، والعلاقات مع الفلسطينيين، وتجميع قوات الردع العربية، وتوسيع رقعة مناطق عمل الجيش اللبناني، إلى ما سوى ذلك من مواضيع. وألححت كثيراً على الرئيس سركيس بأن يدخل في التفاصيل خصوصاً بالنسبة إلى الحكومة الجديدة والجنوب وقوات الردع وألا يكتفي بالعموميات.

صباح الرابع عشر من أيار تحرك الوفد الرئاسي براً نحو دمشق، وضم إلى الرئيس سركيس، والرئيس الحص وأنا، ووزير الدفاع فيكتور خوري، وقائد الجيش بالوكالة منير طربيه، ومدير عام قوى الأمن الداخلي أحمد الحاج، ومدير عام الأمن العام فاروق أبي اللمع،

ومدير عام رئاسة الجمهورية كارلوس خوري، وقائد قوات الردع العربية سامي الخطيب، وآخرين. استُقبلنا في العاصمة السورية بحفاوة بالغة، واجتمع كل منا بنظيره، فعقدت اجتماعاً مع خدام لم يكن مريحاً خصوصاً بعدما وردت معلومات عن تفجير الوضع الأمني في كسروان، وعين الرمانة، وفرن الشباك، بين الكتائب والأحرار ووقوع عشرات القتلى والجرحى. وعند انتهاء المباحثات بين الرئيسين اللبناني والسوري، التحقنا بهما واستمعنا إلى حصيلة البحث. ومساء دونت في مفكرتي نتائج القمة كما التالي:

- لا مفاوضات ولا اتفاقات ولا معاهدات مع سوريا في الوقت الحاضر.
- الحل السياسي ضروري جداً ابتداء من الوفاق، وسوريا تعلن استعدادها لتسهيله. ويتبلور هذا الوفاق بحكومة سياسية موسعة على أن يؤخذ بعين الاعتبار بعض المواقف حيال إسرائيل التي لا يسمح بتجاوزها.
- تجمعات الردع وتوسيع صلاحيات الجيش، من الأمور التي يسهلها الوفاق. وفي مطلق الأحوال، لا بأس بأن تُدرس على مستوى الخبراء ريثما تتمكن حكومة سياسية من تسوية الأمور.
- سوريا ليست مستعدة للتخلي عن فريق «الحركة الوطنية» والتنظيمات الفلسطينية، ولترك «الجبهة اللبنانية» تتحكم بلبنان ومصيره.
- سوريا وأية دولة عربية أخرى عاجزة عن ضبط الفلسطينيين في الجنوب ولا فائدة على الإطلاق من مؤتمر قمة عربية. وإذا كان الأمر للتخفيف من وطأة الأضرار عن طريق المساعدات المادية، فيمكن أن يتم ذلك على مستوى الاتصالات الثنائية.
- سوريا مستعدة لأن تحاول إقناع الفلسطينيين وحملهم على عدم إطلاق الصواريخ والنار من لبنان على إسرائيل مراعاة لظروف لبنان، لكنها لا تستطيع، ولا تريد أن تذهب إلى أبعد. هذا إذا تمكنت من أن تؤمن ذلك.
- سوريا تراهن على سقوط نظام السادات وعلى تضامن عربي يقلب الحسابات رأساً على عقب، ويجعل إسرائيل في مأزق. وانطباعي أنهم يعتقدون أنه لا يمكن الوصول إلى ما يرضي الشعب الفلسطيني عن طريق المفاوضات.
- يتهربون من الجواب عندما نحشرهم بالقول إن لبنان لا يستطيع أن يتحمل المزيد وأن النتيجة هي زواله أو توطين الفلسطينيين فيه.
- لا يتكلمون صراحة عن إمكانية انسحابهم فوراً من لبنان بفعل ضغط عسكري إسرائيلي عليهم لكنهم يجعلونك تشعر ضمناً أن هذا الاحتمال يمكن أن يرد في أي وقت، ومع ذلك لا يفعلون شيئاً مع الحكم من أجل التحسب لنتائج مثل هذا الإجراء.
- مرشحهم لتأليف الحكومة هو سليم الحص، ويبدو أنهم يمونون عليه ومرتاحون إلى مواقفه.

قدمت الحكومة استقالتها في السادس عشر من أيار، فقبلها رئيس الجمهورية، وطلب إليها تصريف الأعمال. قبل تلك الجلسة، وأثناء اجتماعي التقليدي مع الرئيسين، فوجئت بالرئيس الحص وهو يسلم رئيس الجمهورية كتاب استقالته مطبوعاً على الآلة الكاتبة موقعاً منه ثم سلمني نسخة عنه. فقرأته ببعض العجلة، وتوقفت عند مقاطع يمكن اعتبارها إدانة لرئيس الجمهورية أو على الأقل تنصلاً من بعض مواقفه. لم أثر الموضوع لئلا أتهم بأني أسعى إلى خلق مشكلة بينهما، فالرئيس سركيس قرأ كتاب الاستقالة قبلي، ولم يقل شيئاً.

غير أن ما جاء في كتاب الاستقالة تفاعل فيما بعد، وخلق جواً غير صاف بينهما، إذ إن الرئيس امتعض، واعتبر أن الكتاب بمثابة النقطة التي جعلت الكيل يطفح. وبعدما كان أبدى عدم ممانعة، خلال اجتماعه مع الرئيس السوري قبل يومين، بإعادة تكليف الحص بتشكيل الحكومة الجديدة نظراً لتمسك الرئيس الأسد به، فاتحني الرئيس سركيس في التاسع عشر من أيار بأنه يعتبر أن ليس بإمكانه التعاون مع رئيس حكومة أدانه لدى استقالته وحمله مسؤولية الفشل والجمود. وأبدى رغبته في أن يعيد أحد ما بحث الموضوع مع السوريين. وكنت علمت من مصادر خاصة أن الرئيس سليم الحص تبلغ من السوريين أن الرئيس سركيس حاول إقناع دمشق بالتخلي عن فكرة الدعم لإعادة تكليفه تشكيل الحكومة العتيدة، وأنهم تمسكوا به وفرضوه نوعاً ما مرشحاً أوحد على الرئيس اللبناني.

كان، في أية حال، تشكيل الحكومة في ذلك الظرف أمراً عسيراً بنتيجة تباينات عديدة وتباعد كبير حتى بين فرقاء الصف الواحد: بشير الجميل يناور لاستبعاد أخيه أمين الذي كان يطالب بتوزير أبيه، الرئيس كميل شمعون يناور إلى أبعد الحدود، والرئيس سليمان فرنجية يعارض أي تمثيل لحزب الكتائب في الحكومة. من جهة ثانية، اتهم رئيس الحزب التقدمي وليد جنبلاط أركان «الجبهة اللبنانية» بالتعامل مع إسرائيل قاطعاً بذلك الطريق على دخوله في حكومة يتمثلون فيها، فسقط بالتالي خيار تشكيل حكومة إتحاد وطني كما كان يتمنى رئيس الجمهورية منذ اليوم الأول لولايته. وللمرة الثانية على التوالي فشل هذا الأخير في مشروعه، واضطر مجدداً إلى الاستعانة بالرئيس سليم الحص بعدما حاول جاهداً للمرة الثانية تكليف صديقه تقي الدين الصلح الذي تبادل الرسائل معه في تلك الفترة عبر محمد شقير.

في الواقع، كان رئيس الجمهورية راغباً في عدم التقيد بالطلب السوري إعادة تكليف الرئيس الحص، ووصل إلى حد إبلاغ الرئيس تقي الدين الصلح بنيته في تكليفه، لكنني كنت واثقاً منذ البداية أن لا مفر من إعادة الرئيس الحص إلى السراي، خصوصاً بعدما سمته غالبية

الكتل النيابية التي استشارها الرئيس سركيس رسمياً على ما يقتضي العرف. في المقابل، كان السوريون وحلفاؤهم يلوحون إما بالرئيس رشيد كرامي وإما بمالك سلام، ناهيك عن بروز اتجاه في أوساط «الحركة الوطنية» والمقاومة الفلسطينية يهدف إلى خلق أزمة وزارية على أساس الإصرار على الرئيس الحص دون غيره. ودعوت الرئيس سركيس في اجتماع حضره المحامي كريم بقرادوني، في الحادي والعشرين من أيار، إلى التخلي عن فكرة حكومة الاتحاد الوطني لأن هذه المحاولة مكتوب لها الفشل، والأحرى به أن يُقدم على تكليف الرئيس الحص بينما يتمتع ببعض الحرية، بدلاً من أن يُقدم على ذلك راضخاً لضغوط سافرة.

صباح الرابع والعشرين من أيار اجتمعت بالرئيس الحص بناء على طلبه. وتبادلنا الآراء فأظهر أنه زاهد في العودة إلى رئاسة الحكومة لأنها لن تساعد على تسوية الأمور العالقة وقد تؤدي إلى قسمة البلد. وقال: «إن الوضع يحتاج إلى حكومة غير سياسية يتوجّها أربعة وزراء دولة من السياسيين، وهم رئيسها السني، ووزير شيعي على طراز الرئيس عادل عسيران، وبيار الجميل عن الموارنة وأنت ممثلاً عن الأرثوذكس». وأضاف أنه ضد فكرة حكومة من ستة سياسيين خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى مجيء كميل شمعون أو أحد جماعته فيبدو كأن الغاية منها إقصاء الرئيس سليمان فرنجية وحده، بينما، بحسب اقتراحه، يتم إقصاء شمعون وفرنجية معاً.

وجدت في هذا الاجتماع فرصة سانحة لكي أبدي للرئيس الحص رأيي بصراحة وهدوء بنص كتاب الاستقالة، وقلت له: «هذا الكتاب لا يخدمك ولا يخدم الرئيس سركيس، ولو اطلعت عليه قبل تسليمه لرئيس الجهورية لكنت ألححت عليك بأن تدخل عليه بعض تعديلات». فنفى أن تكون لديه رغبة في تحميل الرئيس وزر الفشل، وأكد أنه كان يقصد الظروف والأجواء التي حالت دون نجاح مهمة الإنقاذ. عندها بينت له أن ذلك يحتاج إلى توضيح كي لا يعلق في أذهان الناس عكس المقصود خصوصاً أن بعض الجهات ما زال يطبل ويزمر منذ أشهر بالمعنى نفسه.

لدى خروجي من هذا الاجتماع، قلت في نفسي إن الرئيس سليم الحص اكتسب حساً سياسياً، لكن حسه كان يميل إلى جهة واحدة. لذلك لا يسهل عليه أن يتفهم مواقف الفريق الآخر لأن خبرته السياسية لم تأته من ممارسة الحكم على الجميع بصرف النظر عن ميولهم وانتماءاتهم، بل أتته، من خلال تولي المسؤولية أثناء الحرب فيما البلاد منقسمة عملياً بين فريقين، وقد بنى اقتناعاته على ما سمع من الفئة التي يعيش في وسطها والتي تولت بشتى الطرق استمالته إلى خطها.

ومع تأخر تكليف رئيس حكومة، وبالتالي تشكيلها، وعدم معرفته بكل ما يجري من مشاورات، عيل صبر الرئيس كميل شمعون، فأرسل ثلاثة موفدين بغية أن يعرف ماذا يحصل وماذا يُطبخ في الكواليس: نبيل نجيم الذي زارني في المكتب، الياس الهبر الذي اتصل بي هاتفياً متمنياً عليّ أن أخابر الرئيس شمعون لأنه مستاء بسبب انقطاعي عنه، ثم المدير العام للأمن العام فاروق أبي اللمع الذي قال لي إن الرئيس شمعون ينتظر مبادرة مني، ويتساءل عن سبب إحجامي عنها. بعد هذه الرسائل، اتصلت هاتفياً بالرئيس السابق للجمهورية يوم الجمعة في الخامس والعشرين من أيار، ووعدته بزيارة في الأسبوع التالي ريثما تتكون لدي صورة واضحة عن الوضع وعن الاتصالات الجارية لحلحلة الأزمة الناشئة عن استقالة الحكومة لأنني كنت، عن قصد، غير راغب في الاضطلاع بدور في هذا الموضوع.

كان فاروق أبي اللمع حمل إليّ في اليوم السابق، إضافة إلى رسالة الرئيس شمعون، استعداداً من رئيس جهاز الاستخبارات السورية في لبنان محمد غانم لأن يلعب دوراً عملياً يساعد على تذليل الصعوبات التي تحول دون تأليف الحكومة. وأضاف أبي اللمع أن «غانم يقترح أن نمتحن قدرته على الإنتاج». في ضوء هذا الاقتراح، زرت القصر ظهر السبت في السادس والعشرين من أيار، وتداولت فيه مع رئيس الجمهورية مستعرضين الإمكانات المتوافرة وسبل التحرك المفتوحة أمامنا. واتفقت معه على درس المسألة في اليوم التالي على أن أعود إلى بعبدا ظهر الاثنين لنتفق على حلول رديفة تجنبنا التعاون مع رئيس الاستخبارات السورية في لبنان في سبيل إيجاد حل لمشكلة تُعتبر قيادتُه أبرز من يقف وراءها. وبعد ذلك، ألتقي بمحمد غانم إلى مائدة سامي الخطيب بحضور فاروق أبي اللمع. وهكذا وجدت نفسي من جديد في صميم لعبة تشكيل الحكومة التي كنت راغباً بقوة بألا أتدخل فيها هذه المرة.

راقبت الساحة السياسية، وإذ بالجميع يتحركون: جوني عبدو يجتمع ببشير الجميل، أمين الجميل يوفد جان عبيد أو سامي مارون بحجة أو بأخرى في هذا الاتجاه أو ذاك، الرئيس سليمان فرنجية وإذاعته يتناولانني، وكذلك جريدة الوطن التابعة للحركة الوطنية. فاروق أبي اللمع استدعاه الرئيس كامل الأسعد ليهاجمني أمامه ويتهمني بأني أتعالى عليه، ولا أكن له الاحترام الذي يستحق، وبأني أحدثه كما لو كنت «فرنكو»، على حد تعبيره! في الواقع، كان الرئيس الأسعد يريدني أداة ليبرهن أمام مواطني الجنوب أنه يدافع عن أوضاعهم، بصرف النظر عما إذا كان تحركه يؤدي إلى إحراج لبنان دولياً أو عربياً. بنتيجة هذه الانتقادات، فاتحت رئيس الجمهورية بموضوع تسهيل مهمته عبر إعفائي من دخول الحكومة العتيدة، وأشرت إليه أن بإمكانه الاستعانة بوزير أرثوذكسي آخر مثل النائب السابق ميشال المر.

فأجابني بأن موقفي لا يؤثر سلباً في القضية لأنه هو الذي يلح عليّ بالدخول في التشكيلة الحكومية معتبراً أن ليس شخصي من يسبب المشكلة.

بعد اجتماعي مع رئيس الجمهورية، تناولت طعام الغداء في الثامن والعشرين من أيار إلى مائدة قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب بحضور المدير العام للأمن العام فاروق أبي اللمع ورئيس الاستخبارات السورية محمد غانم. بدأت الحديث بإبداء العتب لأن السوريين، خلافاً للحقيقة، أبلغوا الرئيس الحص أن الرئيس سركيس حاول أن يتخلى عنه في قمة دمشق الأخيرة وأنهم ساندوه. فشرحت له أن الرئيس سركيس كان يفضل مرشحاً آخر لترؤس حكومة إتحاد وطني ولكن لم يكن عنده فيتو على الرئيس الحص. وقلت له: «عندما كنتم تنعتونه بقصر النظر وبأنه مدير بنك فاشل، كنا ندافع عنه، ونتستر عنكم فلا نقول له رأيكم فيه». ثم أفهمته أنهم شجعوا رئيس الحكومة، ولو بطريقة غير مباشرة، على كتابة استقالته بالشكل الذي كتبها فيه.

أما بشأن الحكومة فقد أبدى غانم استبعاد قيادته الفوري لتشكيلة من ستة وزراء أقوياء، وحجتها أن ليس هناك في الجهة التي يتكلمون باسمها من يوازن الرئيس كميل شمعون. وفي معرض الكلام، تعرض لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط. كما تبرأ من مواقف الرئيس سليمان فرنجية الرافضة لتشكيل حكومة تشارك فيها الكتائب، وادعى أن ليس في استطاعة سوريا مخاطبة الرئيس السابق للجمهورية قبل انقضاء الثالث عشر من حزيران أي الذكرى الأولى لاغتيال نجله طوني وعائلته. وعندما سألته ما إذا كانوا مستعدين لأن يؤثروا عليه بعد هذا التاريخ، وما سيكون موقفهم إذا تشبث بالرفض، تهرب محمد غانم من الجواب، وقال إن عليه مراجعة رؤسائه بالأمر. وأبدى ميل قيادته إلى حكومة موسعة تضم أربعة وعشرين أو ستة وعشرين وزيراً يتمثل فيها الجميع، وبخاصة حلفاؤهم مثل جان عبيد ومروان حمادة، وكمال شاتيلا وعاصم قانصوه، ويستبعدون منها أشخاصاً مثل ماجد حمادة وغيره فقط لأنهم لا يدينون لهم بالولاء. وفي نهاية الاجتماع، طلب مهلة أيام معدودة لمراجعة قيادته، وإفادتنا برأيها في ما طرحته عليه.

في الثاني من حزيران، حمل إلي محمد غانم رسالة مفادها أن القيادة السورية لا تقبل بتجاهل الرئيس سليمان فرنجية، وتطالب بتمثيل الرئيس رشيد كرامي و«الحركة الوطنية»، وتعتبر أنه لا يجوز أن يكون للكتائب أمين الجميل وراشد الخوري وميشال المر، وإلا فلتؤلف حكومة من غير الكتائب والأحرار، أي من الوسط، مع إمكانية الاستعانة ببعض الشخصيات من خارج البرلمان. لم أكلف نفسي عناء الرد على هذه الرسالة لأنني كنت أفهمت محمد غانم

أن توزير ميشال المر وبهيج تقي الدين ورينيه معوض لا علاقة له بالتمثيل الحزبي وإنما مرتبط بوضعهم الخاص بالنسبة إلى رئيس الجمهورية. واستنتجت في حينه أن غانم لا يستطيع شيئاً من عنده، وأن لا فائدة من الاجتماع به مجدداً، مع العلم بأنه لائق في تعامله وأكثر وعياً من نظرائه في تعاطيه مع السلطات اللبنانية بوجه عام.

خلال هذه المدة، عُقدت لقاءات عدة بين الرئيسين سركيس والحص بحضوري للبحث في الموضوع الحكومي. وبدا جلياً أن الرئيس الحص لا ولن يقدم على أي عمل لا يحظى مسبقاً برضى دمشق، وأظهر ميلاً إلى حل العقدة الحكومية عن طريق حكومة وسط وإكسترا برلمانية. بيد أن الرئيس سركيس رفض هذا الحل رفضاً باتاً لأنه يؤدي إلى تقسيم البلاد وإلى قذف الفريق المسيحي برمته إلى أحضان إسرائيل. وبعد البحث الطويل، استقر الرأي على إرسال قائد قوات الردع سامي الخطيب إلى دمشق لكي يبحث مع المسؤولين السوريين عن أسباب تبديل موقفهم. فالرئيس السوري قال، خلال القمة الأخيرة، إنهم ليسوا ضد أحد حتى الذين قاتلوهم، وإنهم سيساعدون على تأليف حكومة إتحاد وطني لأن الوفاق هو أساس كل شيء.

عاد سامي الخطيب من العاصمة السورية بثلاثة أسئلة هي أشبه بالمواقف التي نقلها محمد غانم قبل أيام: أين حصة «الحركة الوطنية»؟ أين حصة كرامي؟ كيف يحسب ميشال المر على غير الكتائب؟ وبدا أن السوريين يناورون من جهة، ويدعون حرصهم على مساعدتنا من أجل تأليف حكومة وفاق وطني من جهة ثانية. وعقدنا، في هذه الأثناء، في قصر بعبدا، المزيد من الاجتماعات الثلاثية التي كانت تضمني إلى الرئيسين سركيس والحص. وتأكد لي أن غاية السوريين إخفاق المسعى لحكومة إتحاد وطني من أجل تشكيل وزارة من الوسط ومن بعض المستقلين من خارج المجلس، وهذا ما أصر الرئيس على رفضه.

وسط استمرار الأزمة الوزارية وانسداد المخارج أمامنا، حل الثامن من حزيران الموعد الذي كنت حددته قبل أسابيع للسفر إلى باريس للاستراحة، ومنها إلى لندن لإجراء فحوصات طبية. وشكّلت زيارتي إلى العاصمتين البريطانية والفرنسية مناسبة لكي أجتمع مع بعض المسؤولين الرسميين وفي مقدمهم وزيرا خارجية البلدين. وتكوّنت لدي بعد هذه الاجتماعات الانطباعات التالية:

- إن الولايات المتحدة ترغب في أن تترك جميع الخيارات مفتوحة وممكنة بالنسبة إلى لبنان، وهي تتدخل للحؤول دون زواله إلى أن يأتي يوم تحدد فيه سياستها منه نهائياً في ضوء التطورات.

- الإدارة الأميركية وظفت كل ما لديها في عملية السلام المصري-الإسرائيلي وهي لن تحيد عن هذا الطريق إلى أن تستنفد كل الإمكانيات. وإن مجرد بحث حلفائها في حلول رديفة يُعتبر في نظرها تشويشاً على المعاهدة وتعطيلاً لها، فلا بد إذاً من انتظار نهاية المطاف. وفي مطلق الأحوال ليس لدى الدولتين، الفرنسية والبريطانية، أي تصور حالياً عما يمكن أن يُعمل فيما بعد. وهما ترغبان في أن نساعدهما على ذلك.
- موضوع لبنان متشعب كثيراً ولا بد من أن يجد اللبنانيون قاسماً مشتركاً أو حداً أدنى لكي تسهل عملية الإنقاذ.
- فرنسا مستعدة للمساعدة سياسياً ولكن على أساس مطالب معينة، ورؤية واضحة، وهي ترى أن سوريا قد لا تتشبث بالبقاء في لبنان، ولكنها لن تترك مركزها جزافاً ولن تقبل بأن تفقد ماء الوجه.
- لفرنسا مصالح ضخمة مع العرب لن تعرّضها في سبيل لبنان، وهي تنصح بالتروي والاعتدال.
- إذا لم تحرز قوات الأمن الدولية تقدماً في الجنوب خلال الأشهر الستة المقبلة فسوف تعيد الدول المشاركة فيها النظر في التجديد وفي جدوى هذه القوات.

قابلت في لندن أيضاً الملك الأردني حسين في التاسع عشر من حزيران، وتكلمت معه بصراحة في شأن الوضع اللبناني، وضرورة السعي مع سوريا كي لا تتورط في لعب دور الفريق المنحاز، لما في ذلك من خطر عليها وعلينا جميعاً. كما صارحته بأن موقف المقاومة يعرّض لبنان إلى مخاطر يمكن أن تقضي عليه وعلى المقاومة في وقت واحد، وتفسح في المجال أمام كارثة على جميع الدول العربية. وبدا لي أن الملك حسين متفهم وأنه غير متفائل بالنسبة إلى قضية الشرق الأوسط برمتها، وهو يبحث عن طريق لمعالجتها.

عدت إلى بيروت في العشرين من حزيران، واجتمعت برئيس الجمهورية واطلعت منه على ما جرى في غيابي في موضوع الأزمة الوزارية ودخول الجيش إلى عين الرمانة، وتأزم علاقته بالرئيس كامل الأسعد، وببعض أعضاء التكتل المستقل. كما تطرقنا إلى مسألة الاصطدام الذي وقع في العاقورة ومحيطها بين وحدات سورية من قوات الردع العربية ووحدات من الجيش اللبناني والميليشيات المسيحية. هذا الشأن الأخير أقلقني كثيراً إذ كيف يمكن أن تحارب الشرعية نفسها؟ وكيف يمكن ألا يساند الرئيس سركيس الجيش اللبناني الذي رفض شق الطريق إلى أفقا وقد شقوها غصباً عنه؟ كما أن السوريين خرقوا الخطة الأمنية ودخلوا إلى منطقة ليس لهم فيها وجود، بحسب المتفق عليه، من دون استئذان أحد.

عقدنا في اليوم نفسه اجتماعاً في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس سركيس حضرته

مع المدير العام لقوى الأمن الداخلي أحمد الحاج، ومدير المخابرات جوني عبدو وقائد قوات الردع العربية سامي الخطيب، للتباحث في موضوع العاقورة. وأسفر عن إيفاد سامي الخطيب فوراً إلى دمشق لمقابلة عبد الحليم خدام وإبلاغه بأن الرئيس سركيس لا يستطيع أن يقبل بأن يُذل الجيش ويفرض عليه تعديل للخطة الأمنية، بعدما تجاوزوه في مسألة شق الطريق. فالجيش سيدخل من البقاع والسوريون سينسحبون، وإلا فسيتصرف رئيس الجمهورية وفق ما يمليه عليه ضميره. واتفقنا مع الخطيب على أنه إذا لاحظ أن البحث مع المسؤولين السوريين غير مجد فليطلب إلى عبد الحليم خدام أن يوافيني صباح اليوم التالي إلى شتورا لكي ندرس الموضوع بالعمق. وعلمت مساء أن قائد قوات الردع كان موفقاً مع وزير الخارجية السورية، إذ إن الأخير أدرك أبعاد المشكلة وأهميتها وعمد إلى تسويتها بالشكل المقبول.

توجهنا الرئيس الحص وأنا في السادس والعشرين من حزيران إلى دمشق لحضور جنازة البطريرك الأرثوذكسي الياس الرابع. وكانت مناسبة لكي نلتقي مع المسؤولين السوريين ونبحث معهم في الأزمة الوزارية بعدما بات الاتجاه نحو تشكيل حكومة سياسية مختلطة نصفها من خارج البرلمان ونصفها الآخر نواب من غير الملتزمين حزبياً. وكان الرئيس الحص يحمل معه اقتراح تشكيلة من ثمانية عشر وزيراً للتشاور حولها مع المسؤولين السوريين، على هامش الجنازة، لكن البحث كان عقيماً ومضيعة للوقت لأن في التشكيلة صعوبات عديدة منها إقصاء طلال المرعبي، وعدم تمثيل جماعة الرئيس فرنجية حتى بفؤاد غصن بسبب إصرار رئيس الجمهورية على ميشال المر. وقال لنا المسؤولون السوريون، محمد الحلبي، وعبد الحليم خدام، وحكمت الشهابي: «عليكم أن تطلعوا من الأسماء الرأسمالية التقليدية، فنصف الحكومة لصائب سلام: ناظم القادري، ومحمد بيضون، ونزيه البزري، فيما ميشال المر كتائبي، ونصري المعلوف شمعوني، وشاكر أبو سليمان جبهة لبنانية فأين التوازن؟ مروان حمادة غير مقبول، محسوب علينا صحيح ولكن له ارتباطات مشبوهة، وهو وعادل حمية من فصيلة درزية واحدة، أين الشمال السني؟ فهو غير ممثل.»

جادلتهم طويلاً بخلاف الرئيس الحص الذي بعدما عرض الموضوع بدقة وأمانة لم يناقشهم حججهم الرافضة، فظلوا عند رأيهم وبقيت عند رأيي، وافترقنا على أساس أنهم يريدون أربعاً وعشرين ساعة للتفكير ملياً بالموضوع، ليعطونا جواباً. وتبين لي مرة أخرى أن التعامل مع السوريين صعب جداً. وأبلغني فاروق أبي اللمع نقلاً عن مصدر أكيد أن عبد الحليم خدام استقبل بعد ظهر اليوم نفسه الذي اجتمعنا به فيه، النائب رينيه معوض، وقال له: «فؤاد بطرس رجل قانون بارز لم لا يتولى وزارة العدلية وتأخذ أنت الخارجية؟» وترافق كلام خدام

مع حملة في الصحافة المحلية والأوساط السياسية قادها الرؤساء كامل الأسعد، وسليمان فرنجية، وصائب سلام ضد عودتي إلى الحكومة.

على خط «الجبهة اللبنانية»، لم تكن المفاوضات أسهل، وبدت علامات التشنج في بيانات صادرة عن المكتب السياسي الكتائبي، وحزب الأحرار، و«الجبهة اللبنانية». وقد انصب غضب هذه الجهات بصورة خاصة على احتمال توزير رينيه معوض، وميشال إده، وشاكر أبو سليمان الذي كان ترشيحه يضايق أمين الجميل لأنه ابن المتن. وكنا في تلك الفترة رتبنا سلسلة اجتماعات بين رئيس الجمهورية والنائب أمين الجميل تخللها عتاب متبادل بينهما، تبعها غداء إلى مائدة الرئيس سركيس ضمني إلى الجميل وجوني عبدو وفاروق أبي اللمع بغية إجراء مصالحة بين نائب المتن ومدير المخابرات اللذين اتفقا على التنسيق بينهما وتبادل الآراء في كل ما يتعلق بمنطقة المتن. ودخلنا أيضاً مع أركان «الجبهة اللبنانية» في مفاوضات سرية وجرى التوصل إلى اتفاق مبدئي على أن يسمي كل من الرئيس سركيس والرئيس شمعون وحزب الكتائب وزيراً للحكومة العتيدة. فسمى الرئيس شمعون بطرس حرب، وحزب الكتائب ألح في البداية إلى سامي مارون، ثم إلى نجيب الدحداح، ثم إلى ناصيف جبور، ولكن الحزب في النهاية لم يسم أحداً منهم، بل ارتضى توزير القاضي يوسف جبران. أما الرئيس سركيس فسمى الرئيس الأسبق للجمهورية شارل حلو.

بعد أزمة وزارية دامت شهرين بالتمام، ألف الرئيس سليم الحص الحكومة الثانية في عهد الرئيس الياس سركيس الذي اتصل بي بعد ظهر السادس عشر من تموز ليخبرني بالأمر. وقد ضمت الحكومة إلى رئيسها، شارل حلو، بهيج تقي الدين، جوزف السكاف، علي الخليل، بطرس حرب، أنور الصباح، ناظم القادري، يوسف جبران، طلال المرعبي ميشال المر، وأنا نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية.

استُقبلت الوزارة بفتور. «الجبهة اللبنانية» ناورت عبر بعض الانتقادات ولكنها كانت راضية ضمناً، «الحركة الوطنية» لم تبد معارضة شديدة، الإسلام التقليدي أبدى امتعاضاً بالنسبة إلى أمرين: عدم وجود سني بيروتي في التشكيلة الحكومية، وعدم إسناد حقيبة وزارية لرئيس الحكومة سليم الحص. أما المعارضة الأشد لتوزيري فأتت من الرئيس سليمان فرنجية الذي كان يطالب بإبعادي عن الوزارة لأني، على حد تعبيره، أُميّع الحكم، وأنصح الرئيس سركيس بعدم اتخاذ مواقف حازمة ومقررات شديدة، ولأني «عميل عملاء إسرائيل»، كما طالت اعتراضات إذاعة إهدن النائب بطرس حرب مُذكرةً بعدم انضمامه إلى كتلة

النائب الراحل طوني فرنجية بعد فوزه في الانتخابات عام ١٩٧٢ على رغم تعهده بذلك، واستفادته من دعم رئيس الجمهورية سليمان فرنجية له.

عشية انعقاد مجلس النواب لمناقشة الحكومة في بيانها الوزاري والتصويت على الثقة، استقال الرئيس شارل حلو فجأة منها في الثامن من آب. وعزا استقالته إلى ضرورات طارئة ودواع صحية، أما الحقيقة فهي أنه اصطدم بصعوبة مهمة الوفاق التي حضر لها نفسه، وعدم تمكنه من لعب دور الوزير المميز الذي ظن أن بإمكانه الاضطلاع به، وبشكل خاص بسبب استيائه من غيابه عن المداولات الثلاثية التي كانت تضمني إلى الرئيسين سركيس والحص لتسيير الشؤون العامة، وأخيراً عدم إبداء «الجبهة اللبنانية» تعلقاً به أو اعتماده متحدثاً باسمها.

من جهتي، اعتبرت استقالة الرئيس شارل حلو خسارة للحكومة وخسارة لي، لأن الرجل على مستوى رفيع من الذكاء والفهم، وكان في استطاعته أن يتحرك في أكثر من اتجاه ويستطيع اتخاذ مواقف مهمة فلا يجعلني بالتالي مضطراً إلى أن أكون دائماً في الخط الأول.

الفصل الثالث

مبادرات ومراوحة

بانتظار تشكيل الحكومة الثانية في عهد الرئيس الياس سركيس، كانت الأوضاع في لبنان وجنوبه في حال جمود تخللتها بعض الأعمال الحربية والاشتباكات الخفيفة على محاور خطوط التماس في بيروت والخط الفاصل بين ميليشيا جيش لبنان الجنوبي والتنظيمات الفلسطينية في جنوب لبنان. وكنت تابعت أيضاً في تلك الفترة قضية اختفاء الإمام موسى الصدر من خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في الرباط بين العاشر والثالث عشر من أيار ١٩٧٩. وبعدما ارتأيت عدم الذهاب شخصياً لحضور المؤتمر، كلفت سفيرنا في الرباط عادل إسماعيل إثارة قضية الصدر في جلسات العمل.

أبلغني السفير إسماعيل في برقية إلى وزارة الخارجية في الثاني عشر من أيار أن الوفود أظهرت «لامبالاة تامة تجاه هذه القضية، وبعضها استغرب إثارتها في المؤتمر»، موضحاً أن أحداً لم يشر إليها في الخطب العامة وأن «وفد إيران أشار إليها في جملة واحدة عرضية جاءت في أثناء تنديده المسهب بالاعتداءات الإسرائيلي على جنوب لبنان». وقد أثار الموقف الإيراني استغرابي لأني كنت تلقيت من سفيرنا لدى طهران فؤاد الترك في اليوم السابق طلباً رسمياً إيرانياً بمعرفة موقف الحكومة اللبنانية من قضية الإمام موسى الصدر والإطلاع على «أية معلومات أو مستندات تساعد في إجلاء هذا اللغز».

ما أثار استغرابي أكثر، المعلومات الأخرى الواردة في برقية السفير إسماعيل. فقد ذكر أن وزير الخارجية الليبية التريكي سأله عندما علم أن الوفد اللبناني سيثير موضوع اختفاء الصدر «إذا كان من الممكن عدم إثارته بحجة أن ذلك سيفتح مجالاً لبعض الوفود للتعريض

بليبيا لأسباب سياسية أخرى». وبعدما أجابه السفير اللبناني بأن عليه إثارة المسألة بناء على طلب الحكومة اللبنانية، قال التريكي: «إن الرئيس (عبد السلام) جلود بقي في إيران حوالى الأسبوعين وإنه خلافاً لتوقعاته لمس لدى الخميني عدم اهتمام بهذه القضية ولم يحدثه عنها إلا بصورة عابرة». كما نقل سفير لبنان لدى المغرب رد الفعل الساخر لوزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام بعدما أتى الأول في خطابه على ذكر قضية الصدر: «ماذا، هل وجدت الإمام الصدر؟»، فأجابه إسماعيل: «ننتظر مساعدتكم للعثور عليه». عندها قال له خدام: «أنتم اللبنانيين لا تريدون أن تروا الحقيقة وجهاً لوجه، مسألة الصدر واضحة».

وفي البرقية نفسها، نقل السفير عادل إسماعيل فحوى مكالمة هاتفية مع رئيس الوفد الإيراني على الشكل التالي: «اتصل بي رئيس الوفد الإيراني وسألني ما هي التدابير التي يمكن أن نطلب من المؤتمر اتخاذها. أجبته بأنني مستعد لطلب كل ما من شأنه توضيح قضية الإمام، إلا أنه يُخشى قيام ليبيا ومن معها بالاعتراض على أي تدبير نطلبه لعدم صلاحية المؤتمر، لأن قضية الإمام خاصة ولا علاقة لمؤتمر وزراء الخارجية بها، فأجابني: «إذن لا لزوم لتقديم أي طلب، وشعرت أن سؤاله لي كان رفعاً للعتب.»

في الخامس والعشرين من أيار، استقبلت في قصر بسترس رئيس قسم الشرق الأوسط في الخارجية السوفياتية أوليغ غرينيوفنسكي الذي تمنى للبنان في مستهل الاجتماع أن يستعيد استقراره مؤكداً دعم حكومة الاتحاد السوفياتي لاستقلاله ووحدة أراضيه وبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. وقال إن بلاده تثمن رفض لبنان للدعوة التي وجهتها إليه إسرائيل في تلك الأثناء للدخول في مفاوضات من أجل توقيع اتفاق سلام معها. فأجبته بأن موقف لبنان من هذه المسألة متشبث بالتضامن العربي وبالموقف الدائم للدبلوماسية اللبنانية المتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني مشيراً في الوقت نفسه إلى أن لبنان كان ضحية «استغلال إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية وبعض القوى العظمى، فهؤلاء جميعاً اعتقدوا أن بإمكانهم حل مشاكلهم عن طريق تحقيق مواقع نفوذ داخل لبنان ولو على حسابه. لقد أضعف العرب هذا البلد باختياره ساحة للنزاعات فيما بينهم، ومنطلقاً لنزاعهم مع إسرائيل. إننا نطلب من أصدقائنا باستمرار ولكن دون جدوى أن يُعقلنوا التنظيمات الفلسطينية حتى تتوقف عن إعطاء الذرائع للدولة العبرية لتهاجم لبنان وتقصف أبناءه».

ولفت في معرض الحديث إلى حاجة لبنان إلى التجديد لقوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوبه والبحث في إمكانية تعزيز قدراتها وفاعليتها وإعادة النظر في دورها. وكان رد الدبلوماسي السوفياتي أن هذا الطلب غير واقعي في ظل المعطيات التي كانت سائدة، وأنه لا

بد من درس ملف الوضع في جنوب لبنان من جديد قبل مقاربة هذه المسألة. وغمز من قناة انتقادي لدور الدول العظمى، فقال إن بلاده لا تود التدخل في العلاقات بين الدولة اللبنانية والفلسطينيين التي تحكمها اتفاقات جانبية مشيراً إلى أن الحلول للمشاكل الواقعة بينهما يجب البحث عنها في إطار يضم الدولة اللبنانية والفلسطينيين والدول العربية. وأضاف: «مهما يكن من أمر، فإن الاتحاد السوفياتي سيبقى على دعمه لاستقلال لبنان وسيادته وبسط سلطته على كامل أراضيه». فأجبته ممازحاً: «لم يسبق لدولة عظمى أن عبّرت بالكلام عن هذا القدر من التعاطف مع لبنان، لكننا نأمل في أن يظهر هذا الاهتمام في شكل ملموس. نحن نعلم أن حل القضية اللبنانية أمر غير سهل ويستحيل على أي دولة عظمى أن تجد هذا الحل بمفردها».

اجتمعت في الحادي عشر من حزيران في الكي دورسيه بنظيري جان فرنسوا بونسيه الذي بدا لي شديد الاهتمام بتتبع التفاصيل المتعلقة بالدور السوري في لبنان فأخبرته أن الحكومة السورية قد اقتنعت أخيراً بأنه لا يمكن حل القضية اللبنانية بقوة السلاح. وبعدما ذكّرت بأن القوات السورية دخلت إلى لبنان بمباركة الولايات المتحدة وإسرائيل من أجل احتواء المقاومة الفلسطينية، لفتت إلى التبدلات الجذرية التي شهدها الدور السوري خلال سنوات الأزمة اللبنانية مشدداً على الطابع الخاص للعلاقات بين الشعبين اللبناني والسوري والحساسيات القائمة بينهما منذ ما قبل سنة ١٩٢٠. وأشرت إلى أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل قد جعلت سوريا أكثر راديكالية على المستوى السياسي وأكثر حذراً على المستوى العسكري.

لم تكذّب الأيام مخاوف دمشق، فقد وقع في السابع والعشرين من حزيران ١٩٧٩، الصدام العسكري المباشر الأول في لبنان بين سوريا وإسرائيل، منذ التاسع والعشرين من آذار ١٩٧٤، أثناء حرب الاستنزاف. فقد جرت مواجهة بين سلاحي الجو السوري والإسرائيلي فوق الأراضي اللبنانية عندما حاولت مقاتلات سورية التصدي لطائرات إسرائيلية كانت تقصف أهدافاً فلسطينية في لبنان. وأسفرت المواجهة عن سقوط أربع طائرات سورية وإصابة خامسة تمكنت من الهبوط في مطار رياق.

خضّت هذه المعركة الشعب اللبناني، وأثارت الكثير من التعليقات، وبشكل خاص هاجمني اليسار عموماً لأني تصرفت، على حد قولهم، كوزير لخارجية إسرائيل أو الولايات المتحدة. وما جعلني أستحق هذا الاتهام في نظرهم، هو إعرابي عن اعتقادي، تعليقاً على المعركة الجوية، بأنها لن تكون الوحيدة، وقد تتبعها اعتداءات أخرى لأن رئيس الأركان في الجيش

الإسرائيلي أكد عزم بلاده على ضرب المقاومة وقائياً في لبنان أينما وجدت، ولأن الأعمال العسكرية ضد إسرائيل من إطلاق صواريخ كاتيوشا، وقنابل، وقذائف مدفعية لم تتوقف.

بعد نحو أسبوع، التقى الرئيس الليبي معمر القذافي خلال جولته العربية، سفيرنا في أبو ظبي محمود حمود، وأبدى أمامه رغبته في أن يزور لبنان للاجتماع بالرئيس الياس سركيس سواء على الحدود اللبنانية-السورية أو في مكان آخر. وأتى السفير حمود إلى لبنان، وقابل رئيس الجمهورية ثم قابلني، ورأينا أن نوافق على زيارة القذافي على أن يجتمع بالرئيس سركيس في قصر بعبدا. ومساء الحادي عشر من تموز، وردنا خبر مفاده أن الرئيس الليبي الذي أصبح في دمشق سيزور لبنان في اليوم التالي، وأن الاجتماع مع نظيره اللبناني سيعقد في شتورا، فأصر الرئيس سركيس بحسب نصيحتي على أن يكون الاجتماع في بعبدا، وبقيت الأمور تتأرجح بين النعم واللا حتى منتصف الليل حين أبلغني قائد قوات الردع العربية بأنه تم الاتفاق على الترتيبات التالية: يترك القذافي دمشق في الساعة العاشرة، ويستقبله عند الحدود اللبنانية-السورية رئيس حكومة لبنان ووزير خارجيته، ويكون رئيس الجمهورية في استقباله في شتورا حيث يستريح بعض الوقت قبل التوجه إلى القصر الجمهوري في بعبدا حيث تُعقد المحادثات الرسمية. وأكد لي الخطيب أن تدابير أمنية مشددة قد اتخذت لتأمين سلامة الزيارة وتنقلات كبار المسؤولين اللبنانيين. ونمنا جميعنا تلك الليلة، من غير أن ننتبه إلى قضية اختفاء الإمام موسى الصدر وانعكاساتها على الشيعة وإمكان تصديهم للزيارة وللزائر الليبي الذي يحملونه مسؤولية الاختفاء.

الثانية بعد منتصف الليل، أيقظتني زوجتي قائلة بأن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى يطلب أن يكلمني بصورة مستعجلة جداً، فأدركت للتو أبعاد القضية. وكان على الخط، نائب رئيس المجلس الشيخ محمد مهدي شمس الدين الذي بدا صلباً للغاية حين هدّد، ولكن بأسلوب دبلوماسي، بأن «الزيارة إذا حصلت، سوف تؤدي إلى انفجار، وحياة الزائر في خطر.» وعبثاً حاولت تهدئة روعه لكن الظرف حرج وأيقنت أن عليّ محاولة الخروج من هذه الورطة بأقل أضرار ممكنة على لبنان. اتصلت على الفور بسامي الخطيب وأيقظته وأخبرته ما جرى فبدا مقدراً خطورة الموقف، أما جوني عبدو فقد استخف بالوضع وقال: «لا بد أن تحصل الزيارة، والتدابير المتخذة تحول دون أي انفجار». لم أقتنع بنظرية مدير المخابرات، وواكبت اتصالات الخطيب بدمشق بعدما تفاهمت مع رئيس الحكومة الذي تهيّب بدوره الموقف على ضرورة إلغاء زيارة القذافي إلى لبنان، على أن يأتي الإخراج لائقاً كي لا نتسبب بمشكلة مع ليبيا.

استمرت الحال بين أخذ ورد طوال الساعات المتبقية من الليل بين بيروت ودمشق، إلى أن

أدرك القذافي أن القضية خطيرة وخطرة ومن الأفضل الإقلاع عن زيارة لبنان، وقد لعبت سوريا دوراً في إقناع الرئيس الليبي بصرف النظر عنها دون إثارة مشكلة مع لبنان الرسمي. ومع ساعات الصباح الأولى، بدأت تظاهرات الاستنكار في الساحل الجنوبي لمدينة بيروت، والبقاع، والأوزاعي حيث قطعت الطرق، وحرقت الدواليب، وأطلقت العيارات النارية. كما أُطلق صاروخ على السفارة الليبية تسبب بأضرار مادية بسيطة. في الواقع، لا بد من الاعتراف بأننا لم ندرك كفاية، ولم نتوقع ردود الفعل والنتائج على زيارة القذافي إلى لبنان، وبأننا أخطأنا كمسؤولين رسميين في الدولة اللبنانية. وفي نقاش مع سكرتيري في الخارجية، في اليوم نفسه، قلت: «سيكون للشيعة في المستقبل دور متنامي في لبنان، ولن يتقرر شيء بعد اليوم بمعزل عنهم».

عكفت الحكومة الجديدة على مسألتين: كيفية إحراز تقدم ما على صعيد الوضع الأمني في الجنوب للحيلولة دون انسحاب قوات الأمن الدولية، وكيفية إقناع قوات الردع العربية بأن تتخلى عن مهماها تدريجياً إلى الجيش اللبناني.

تولى رئيس الحكومة إجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية ولكن الوضع جنوباً بقي على تأزمه المطّرد، فجماعة المقاومة كانوا لا يحسبون حساباً لأحد. في المقابل، كانت المشكلة أن الكتائب و«القوات اللبنانية» لا تحسبان حساباً للجيش، وعلى خلاف دائم معه. ففي كل مرة يوقف فيها الجيش بعض عناصرهما، كانت الميليشيات الكتائبية والقواتية تبادر إلى خطف ضباطه وأفراده القاطنين في مناطق نفوذها.

كنا في ذلك الوقت نعلّق أهمية على مسألة توسيع مهمات الجيش على حساب قوات الردع العربية بصورة تدريجية، ونعتبرها من المسائل المهمة جداً لأنها، إلى حد ما، تضع النيات السورية على المحك من حيث أهدافها في لبنان. وقد أثار قلقي، في تلك الفترة، ورود برقية إليّ من واشنطن فحواها أن الخبراء في وزارة الخارجية الأميركية يبحثون في موضوع بقاء القوات السورية في لبنان، على رغم أن إسرائيل ومصر لا تحبذان هذا البقاء. وفي هذا الإطار، قال وزير الخارجية الفرنسية جان فرنسوا بونسيه للسفير نجيب صدقة على هامش الحفلة الوداعية التي أقامها له: «عندما تستطيعون أن تؤلفوا حكومة يكون لها صفة تمثيلية فنحن على استعداد للتجاوب مع مطالبكم وتجنيد دول العالم بأسره لهذه الغاية، بما فيها انسحاب السوريين، إن الأميركيين يربطون هذا الأمر ببناء الجيش اللبناني».

وقد كتبت في مفكرتي في تلك الفترة:

كلا الأمرين، أي تشكيل حكومة تمثيلية وإعادة بناء الجيش، مرهونان بحسن النيات السورية، وإني أخشى أن يكون مخطط السوريين عرقلة الوفاق وبالتالي قيام حكومة اتحاد وطني، وعرقلة بناء الجيش كي يستفيدوا من المعطيات التي تبرر بقاءهم. ولكن المؤسف في هذا الصدد أن الكتائب، وبصورة خاصة بشير الجميل يتصرف بشكل يعطي حججاً للسوريين للتمادي في مخططهم، ناهيك عن أن سليمان فرنجية حسب رأيي يحول دون الوفاق بموقفه من فريق «الجبهة اللبنانية». فهل يفعل ذلك تحت تأثير الكره والحقد أم أن السوريين يشجعونه؟ هذا السؤال ليس لدي جواب عليه الآن.

يوم الأحد في الثاني والعشرين من تموز، أغارت الطائرات الإسرائيلية على الدامور وبعض المواقع الفلسطينية في الجنوب. فقمت بتحرك دبلوماسي سريع: استدعيت سفراء الدول الخمس الكبرى والدول المشاركة في القوات الدولية، ووجهت رسالة رسمية باسم الرئيس سركيس إلى الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وأجريت اتصالات سريعة مع المقاومة والولايات المتحدة.

كانت حجتنا قوية هذه المرة لأنه لم تكن للاعتداء الإسرائيلي ذريعة أو مبرر، وقد أدرجته تل أبيب في خانة الهجوم الوقائي، حتى إن الولايات المتحدة اضطرت إلى أن تدينه صراحة. وقد سألت سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن: «هل توافقون على السياسة الإسرائيلية بالضرب الوقائي؟ ماذا ستفعلون لضبطها؟ وكيف يمكن أن تبقى هيبة أو فاعلية لمجلس الأمن بعد أن أذلته إسرائيل بهذا الشكل؟» وكان الانزعاج الأميركي من الاعتداء الإسرائيلي هو الأبرز باعتبار أن الدولة العبرية استعملت سلاح الجو الذي اشترت قطعه من الولايات المتحدة لغايات تناقض الشروط التي حددتها لاستعماله. أما الكتاب إلى الرئيس كارتر فقد حررته باللغة الفرنسية باسم رئيس الجمهورية، وهو، في الواقع، الكتاب الثاني الموجه إلى الرئاسة الأميركية بعد كتاب أرسله الرئيس سركيس بصورة شخصية وسرية قبل أسبوعين أو ثلاثة. في المقابل، استمرت المقاومة في المناورة والمراوغة وكنت متأكداً أن مساعي الرئيس الحص تجاهها لن تفضي إلى نتيجة.

غداة الغارات الإسرائيلية، وصل إلى بيروت الأمين العام الجديد لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي الذي بدا لي بعد اجتماعي معه أنه في بداية مهمته غريب بعض الشيء عن السياسة لكنه يضمر نيات حسنة، ومتحمس جداً للنجاح في مهمته، وكنت متأكداً من أن التجارب الميدانية وصعوبات الواقع ستخفف مع الوقت من غلوائه وتفاؤله. أفهمته بكل صراحة أن لبنان لا يستطيع أن يتحمل منفرداً عبء المقاومة والحرب ووزرهما، وأن المقاومة بتدخلها في الشؤون الداخلية اللبنانية قلبت الموازين والمعادلات، واستعدت قسماً كبيراً من اللبنانيين،

وخرجت بالتالي عن أهدافها ومبررات عملها. وطلبت إليه أن يدرس إمكانية عقد اجتماع على مستوى القمة أو أدنى للنظر في مسألة الجنوب لأننا لم نعد قادرين على التحمل.

ردّ القليبي على مواقفنا بكلام متزن ومعتدل يندرج في إطار أدبيات جامعة الدول العربية المعتادة، لكنه قال لي أثناء وداعي له في المطار كلاماً ذا مدلول كبير: «الجماعة لا يستطيعون أن يكفوا عن النشاط الفدائي في لبنان لأنه ورقتهم الوحيدة»!

الخامسة بعد ظهر الحادي والثلاثين من تموز، زارني الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية بريان أوركهارت في منزلي آتياً مباشرة من المطار واجتمعنا مدة ساعة. ثم التقى رئيس الحكومة سليم الحص، وعند منتصف الليل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وفي اليوم التالي تناولنا طعام الغداء في منزلي. وبنتيجة مداولاتنا، تبين لي أن الأمم المتحدة عاجزة عن تخطي الحائط المسدود، في وقت تتشبث فيه إسرائيل بسياستها المعادية للمقاومة بقدر ما يبدو لها أن هذه الأخيرة تحرز تقدماً دبلوماسياً خصوصاً مع الولايات المتحدة التي تبذل جهدها لإبقاء التدهور في لبنان في حدود معقولة. أما المقاومة و«الحركة الوطنية»، فهمهما الوحيد أن تبقى لهما حرية التحرك، وأن يحولا ضد استعمال الجيش في الداخل وفي الجنوب.

في تلك الأثناء، أبلغتني أجهزة المخابرات معلومات أزعجتني للغاية، ومفادها أن الرئيس سليم الحص أصبح أسيراً لليسار و«الحركة الوطنية»، وأنه يصعب عليه حتى البحث في أي أمر يعرف مسبقاً أنه لا يحظى برضى سوريا. وكنا في هذا الوقت في صدد البحث في مواضيع شائكة وفي مقدمها المراسيم التنظيمية لقانون الدفاع الجديد وقضية حلول الجيش اللبناني مكان قوات الردع العربية.

فجر الرابع من آب، قام الإسرائيليون بعملية كومندوس ضد موقع للمقاومة ولليسار في العرقوب، أسفرت عن خسائر فادحة في صفوفهما. صباح اليوم نفسه، اتصل رئيس البعثة اللبنانية لدى الأمم المتحدة غسان تويني بالخارجية، بعدما عجز عن تأمين اتصال مباشر بي، وقال إن العرب والفلسطينيين يضغطون عليه من أجل مراجعة مجلس الأمن، وطلب انعقاده، وإلا فسوف يطلبون ذلك من جهتهم. وعندما تبلغت رسالة تويني استأت كثيراً، واعتبرت أن ثمة إرهاباً فكرياً يمارس علينا، فرفضت الانصياع لهم. وبادرت، من غير أن أستشير أحداً، إلى طلب إحاطة مجلس الأمن علماً بالاعتداء، دون دعوته إلى الانعقاد، ورداً على سؤال صحافي، أدليت بتصريح وضعت فيه النقاط على الحروف، ورفضت المزايدات المجانية، ودعوت كل طرف إلى تحمل مسؤولياته بدل محاولة استعمالنا

كأداة للتهويل على إسرائيل وللضحك على الرأي العام العربي بينما نتكبد من الخسائر ما لا طاقة لنا على تحمله:

> إن الاعتداء الإسرائيلي الأخير يشكل حلقة جديدة في التصعيد، وسنتدارس اتخاذ موقف من تقديم شكوى ضد إسرائيل وطلب عقد جلسة لمجلس الأمن الدولي إذا رأينا أن ثمة فائدة من ذلك، لكن المهم بصدد مشكلة شائكة كمشكلة الجنوب أن مجرد مراجعة مجلس الأمن ليست كافية في نظري. فهل تعتقد الدول الشقيقة التي تنصحنا بمراجعة مجلس الأمن أنها تفي بالتزاماتها نحونا عن هذا الطريق؟
>
> إن طريق مجلس الأمن نعرفه، وقد خبرناه، وسوف نسلكه في المستقبل ولكننا ننتظر من الأشقاء، وقد بلغ التصعيد في الجنوب ما بلغه، أن يتجاوبوا مع نداءاتنا ويجتمعوا على مستوى عال ليدرسوا معنا ومع المقاومة الفلسطينية بجدية وروح مسؤولية أزمة الجنوب من جميع جوانبها(...)
>
> أضعف الإيمان أن يتم الاتفاق على استراتيجية واحدة مشتركة يتحمل بنتيجتها كل بلد عربي قسطه من الدفاع عن القضية الواحدة سواء على الصعيد السياسي أو الدبلوماسي أو العسكري أو الاقتصادي أو المالي. عندها سيشعر لبنان بالذات أن التضامن معه انتقل من مرحلة القول إلى مرحلة الفعل(...) إذا كان صحيحاً أن الجنوب هو أمانة في عنق الأمم المتحدة فهو كذلك أمانة في عنق العرب.

بعد يومين، اجتمعت مع الرئيسين سركيس والحص وتفاهمنا على جملة أمور منها أن أشارك مع رئيس الحكومة الذي سيمثل رئيس الجمهورية في مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في كوبا، وأن أشارك وحدي في اجتماعات الجامعة العربية، وأن أقوم بزيارة إلى الفاتيكان عشية سفر البابا يوحنا بولس الثاني إلى الولايات المتحدة، ومن ثم أسافر إلى نيويورك لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. واستقر الرأي على توجيه رسالة من رئيس الجمهورية إلى نظرائه العرب، تتضمن دعوة إلى عقد مؤتمر قمة للنظر بأمر الجنوب.

تجددت الاعتداءات الإسرائيلية، في الثالث والرابع والعشرين من آب ١٩٧٩، واشتد القصف الذي كان متبادلاً في أكثر الأحيان. وعندما وصل إلى بلدة عين الدلب ومحيط مدينتي صيدا وصور، اضطررت إلى الإيعاز بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن تتضمن طلباً لانعقاده ومطالبة بإدانة إسرائيل وفرض عقوبات عليها ووقف اعتداءاتها المستمرة. وأوعزت إلى السفير خليل عيتاني بأن يقوم بمراجعة شديدة اللهجة لدى وزارة الخارجية الأميركية حيث استقبله نائب وزير الخارجية لغياب الوزير سيروس فانس عن واشنطن. واستدعيت السفير الأميركي جون غونتر دين وراجعته بلهجة شديدة أيضاً بشأن موقف إدارة بلاده من

الوضع في الجنوب. وأذكر أنني تجادلت بحدة مع رئيس الحكومة أثناء مكالمة هاتفية في تلك الأثناء لأنني اعتبرت أن المتسببين بالتدهور الأمني هم جماعة «الحركة الوطنية» وأنه ليس من المعقول أن نبقى صامتين طويلاً مردداً عليه مراراً السؤال: «إلى أين المصير، يا دولة الرئيس؟»

أدليت في السادس والعشرين من آب بتصريح ألحيت فيه على الولايات المتحدة أن تمارس المزيد من الضغوط على إسرائيل محملاً واشنطن بعض مسؤولية ما جرى في الجنوب، وقلت: «إني أتمنى وأطلب وألح على أن تستمر الولايات المتحدة في ممارسة الضغط على إسرائيل لأنه يبدو أن الضغط الذي بذلته حتى الساعة بالنسبة إلى الموضوع المطروح لم يكن كافياً على الإطلاق. إنني أسجل على الولايات المتحدة بعض التقصير بالنسبة إلى موقفها من إسرائيل وممارسة نفوذها عليها حيال لبنان وجنوبه».

زارتني، في تلك الأثناء، ماديس ابنة الشيخ بيار الجميل برفقة جوزف أبو خليل، وتحدثت مطولاً عن ضرورة قيامي بدور ما لجلب شقيقها بشير إلى المنطق والتعاون معه، متمنية عليّ ترتيب اجتماع بينه وبيني، وبين الرئيس سركيس وبينه. استمعت جيداً إلى ما قالته ولكنني آثرت أن أعدها بدرس الموضوع والمضي به إذا اقتنعت بأن ذلك مفيد. وبعد أيام، تكثفت الاتصالات معي ومع رئيس الجمهورية ومع المدير العام للأمن العام ومدير المخابرات لتحضير اجتماع لبشير الجميل مع الرئيس الياس سركيس الذي تداولت معه في أمر هذا اللقاء المحتمل، وأبديت أمامه تصوري حيال الأمور الممكن بحثها مع الجميل. وقد أفضت الاتصالات إلى اتفاق على أن يستقبل رئيس الجمهورية قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل في موعد قريب.

اجتمعت في الثامن والعشرين من آب في القصر الجمهوري بوزير خارجية ألمانيا الغربية هانس ديتريتش غينشر الذي بدا مهتماً جداً بمعرفة جذور المشكلة اللبنانية. فشرحت له وجهتي نظر الفريقين الإسلامي والمسيحي باختصار على الشكل التالي: إن المجموعة الإسلامية اللبنانية تشعر بأن لبنان لم يول القضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية الاهتمام بالقدر الكافي، وبأنه أقرب إلى الغرب منه إلى الشرق. فيما ترى المجموعة المسيحية أن من واجب لبنان الدفاع عن القضية الفلسطينية ولكن ليس منفرداً وعلى حساب سيادته وأمنه والاستقرار فيه. وأضفت أنه قد تكون وجهتا النظر محقتين إلى حد ما، وأنه ليس وارداً البقاء على الحياد في هذا النزاع وأن التعددية هي مصدر غنى لبنان فإذا زالت يزول مبرر وجوده مشيراً إلى أنه وحده القادر في هذه المنطقة على مصالحة الشرق والغرب. ودعوت الوزير الألماني إلى تشجيع بلاده وأوروبا على لعب دور

في حثّ الفرقاء في منطقة الشرق الأوسط على إيجاد حل للأزمة قبل أن تصبح القضية اللبنانية أكثر خطورة من القضية الفلسطينية.

غادرت برفقة زوجتي تانيا وابنتي ريما، والسكرتير في الخارجية سمير مبارك إلى هافانا في الثلاثين من آب فوصلناها صباح اليوم التالي لأن إعصاراً فرض علينا أن نمر بمطار مونتريال قبل الوصول إلى كوبا. ساد مؤتمر دول عدم الانحياز جو من الوقار على رغم أن خطابات الرئيس الكوبي فيدل كاسترو ومواقف الدول الاشتراكية طغت على المواقف المعتدلة. أما الرئيس سليم الحص فوصل متأخراً إلى المؤتمر، وألقى كلمة لبنان التي تحدث فيها عن القضية الفلسطينية، واتفاق كامب دايفيد، وأشار في نهايتها إلى الوضع في الجنوب بصورة خجولة. ولم يكن من الصعب توقع عدم ارتياح الأوساط المسيحية في لبنان لهذا الخطاب. وكنت طلبت إلى رئيس الحكومة أن نطلع على خطابه، الرئيس سركيس وأنا، قبل السفر إلى كوبا فلاحظت أنه منحاز إلى زاوية معينة لكنني لم أعترض لأنني كنت حضّرت خطابي أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة وعالجت الموضوع من زاوية مختلفة لا بل معاكسة. لذلك آثرت أن أتركه على حاله، على أن يتركني وشأني في خطاب نيويورك، وهكذا حصل. ولفتني في مؤتمر دول عدم الانحياز بروز أبو عمار كأحد النجوم الساطعة فيه، وإن جاء خطابه باهتاً، ولم يلق الكثير من الاستحسان.

استفدنا من وجودنا في هافانا لنعقد بعض الاجتماعات للترويج لفكرة عقد قمة عربية تبحث الوضع في الجنوب. اجتمعنا بالرئيس السوري ووزير خارجيته، والرئيس الجزائري، والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، واجتمع الرئيس الحص بالرئيس العراقي صدام حسين، والملك الأردني حسين. وقد لفتني أن رئيس حكومتنا يميل نحو الاعتدال حين يبتعد عن محيطه اللبناني، ولكن ما أن يصبح على تماس مع هذا المحيط حتى تتغير لهجته لتتماشى مع الجو السائد في محيطه.

لم أحضر اجتماعات وزراء الخارجية، وقد طلبت من السفير نديم دمشقية تمثيلي، لكني تابعت عن كثب مجرياتها وبخاصة ما يتعلق بلبنان في البيان الختامي. فقد أدرج الوزراء فيه كلمة valets التي يمكن ترجمتها بخادم أو أجير في وصفهم للمتعاملين مع إسرائيل. كما تضمن عبارة تشير إلى أن لدول عدم الانحياز أن تقرر إثارة موضوع جنوب لبنان لدى المنظمات العالمية الأمر الذي يوحي بأنها صاحبة حق في ذلك. فاعترضت على الأمرين، وطلبت حذف عبارة valets والاستعاضة عنها بكلمة عملاء، وصححت النص لكي يصبح القرار متضمناً مساندة لبنان في كل موقف يتخذه أو مطلب يتقدم به في

الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية. وطلبت إلى السفير دمشقية أن يبلغ اللجنة السياسية التي صاغت النصوص بأنني سأعترض بشدة على أي صيغة أخرى، فتبنت اللجنة الصياغة التي أشرت إليها.

ركّز العرب خلال قمة عدم الانحياز على إحراج مصر ومحاولة إخراجها من المنظمة. وعندما احتدم النقاش جاءني خدام وطلب إليّ أن أتكلم في الجلسة العلنية وأهاجم مصر بقسوة، فرفضت رفضاً باتاً، وقلت له: «إنني أوافق على التصويت ضدها لالتزامي بالإجماع العربي، لكني لن أصل أبداً إلى حد كيل الشتائم لها، والموقف الذي تضمنه خطاب رئيس الحكومة من كامب دايفيد كاف تماما». وكان وزير الخارجية المصرية بطرس غالي صافحني عند مدخل المؤتمر، فلم يرق الأمر وزير الخارجية السورية الذي حاول أن يعاتبني فأجبته أن المواقف السياسية شيء والعلاقات الشخصية شيء آخر، وبدا لي أن كلامي أيضاً لم يرقه.

غادر الرئيس سليم الحص قبل انتهاء المؤتمر فحللت مكانه في رئاسة الوفد اللبناني، واستجبت مع زوجتي تانيا دعوة الرئيس الكوبي فيديل كاسترو إلى حفل العشاء الذي أقامه على شرف رؤساء الوفود المشاركة في قمة عدم الانحياز. وصادف وصولنا إلى مكان العشاء مع وصول الرئيس السوري حافظ الأسد وبرفقته وزير خارجيته عبد الحليم خدام. فبادرت إلى تقديم زوجتي إلى الرئيس الأسد الذي بادرها بالقول: «إن الأخ فؤاد لا يتعاون معنا، عبثاً طلبنا إليه أن يأخذ موقفاً من مصر فلم يتجاوب». فأجبته: «يا سيادة الرئيس، إن لبنان انتقد مصر وأخذ موقفاً صريحاً ضد اتفاق كامب دايفيد في خطاب رئيس الحكومة إلى المؤتمر، ولم أر مبرراً لأطلب الكلام بعد ذلك لأهاجم مصر مجدداً بشكل لا يتلاءم مع العرف الدبلوماسي».

بعد تأخير دام أكثر من ثلاثة أيام بسبب الإعصار دافيد الذي ضرب كوبا ومحيطها، وصلت صباح الأربعاء في الثاني عشر من أيلول إلى نيويورك ومنها اتصلت بالسفير أنطوان فتال في روما وتبلغت منه أن موعدي مع البابا يوحنا بولس الثاني ظهر اليوم التالي في مقر البابا الصيفي الكاستل غوندولفو. فحجزت على أول طائرة مغادرة إلى روما التي وصلتها في الساعة السابعة والدقيقة الخمسين من صباح الثالث عشر من أيلول. ومن المطار توجهت إلى الفندق حيث بالكاد تمكنت من تبديل ملابسي وحلق ذقني ثم توجهت إلى الكاستل غوندولفو الذي وصلته مع السفير فتال وزوجتي وابنتي قبل ربع ساعة من الموعد المحدد من غير أن أحظى بدقيقة نوم.

استقبلني الحبر الأعظم مع السفير فتال ببشاشة مدة أربعين دقيقة تكلمت خلالها عن لبنان

ومصائبه وشروط استمراره وبقائه موحداً لا مسلماً ولا مسيحياً. ووجدت صدى إيجابياً لديه لكنه كان قاسياً في حديثه عن الفريق المسيحي معتبراً أنه «يمارس تدميراً ذاتياً autodestruction، وهذا أخطر ما يتعرض له لبنان في الظروف الحاضرة». وشكا من أن «القوات اللبنانية» تمارس أحياناً المزايدة في مواقفها حتى بالنسبة إلى الفاتيكان. وبعد أن استفاض في الحديث قال لي: "Voulez-vous dire aux Forces Libanaises que le Vatican, lui aussi, est catholique!" «هلا قلت للقوات اللبنانية إن الفاتيكان هو أيضاً كاثوليكي!».

ووعدني البابا أن يفاتح الرئيس الأميركي جيمي كارتر عن المسألة اللبنانية لدى زيارته المرتقبة إلى واشنطن وأن يُضمِّن كلمته مقطعاً عن لبنان طالباً إليّ أن أبحث التفاصيل مع الكاردينال أغسطينو كازارولي الذي سألتقي به بعد يومين. ثم أُدخلت زوجتي وابنتي فباركهما البابا وأُخذت لنا صور تذكارية معه وانصرفنا إلى الفندق لأخذ قسط من الراحة.

اليوم التالي، خصصته للاجتماع بالكاردينال باولو برتولي الذي سبق أن اجتمعت به في لبنان عندما زاره قبل أشهر معدودة، ولزيارة نظيري الإيطالي الذي صارحته عن حقيقة الوضع اللبناني وأفهمته أن أوروبا تستطيع أن تمارس بعض الضغوط لإبعاد لبنان ولو تكتيكياً عن قضية الشرق الأوسط. وقد قالت لي فيما بعد زوجة السفير الإيطالي لدى لبنان الذي أعد لي المقابلة مع رئيس الدبلوماسية الإيطالية أن زوجها قال لها بعد الاجتماع: «إن الوزير بطرس يستطيع أن يأكل وزيرنا أربع مرات». وبعد الظهر، زرت إدوار صوما في مقر منظمة الفاو، ولاحظت أهمية المؤسسة ومدى التقدير الذي يكنونه له.

في الخامس عشر من أيلول، زرت الكاردينال كازارولي برفقة السفير فتال، وأمضينا معه ساعة عبّرت خلالها بالتفصيل عن وجهة نظري من المسألة اللبنانية، وعددت اقتراحاتي لما يمكن أن يقوم به الكرسي الرسولي من أجل لبنان، فلاحظت أن الكاردينال كان يدوّنها. وركزت بخاصة على أن المحافظة على لبنان بلداً للتعايش الإسلامي-المسيحي يفترض أن يكون للمسيحيين عموماً والموارنة خصوصاً دور أساسي في الحكم خوفاً من أن ينجر لبنان إلى الاندماج نهائياً مع سوريا أو ضمن اتحاد أوسع. وفي اليوم التالي، عدت إلى بيروت وأنا أشعر بتعب كبير.

من جديد، غادرت إلى نيويورك في الخامس والعشرين من أيلول للمشاركة في أعمال الجمعية العمومية السنوية للأمم المتحدة برفقة زوجتي وأمين السر سمير مبارك وجوزيف عقل وشوقي شويري. وصلناها في اليوم التالي بعد ليلة أمضيناها في باريس. وجدت في انتظاري قائمة طويلة من مواعيد العمل وبخاصة مع وزراء خارجية الدول المشاركة في

قوات حفظ الأمن في جنوب لبنان، ومع المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد شددت مع الأوروبيين الذين يقيمون علاقات مقبولة مع الفلسطينيين على أن لديهم إمكانات للضغط على المقاومة طالما أنهم يمارسون سياسة إيجابية حيالها. لذا بإمكانهم أن يطلبوا إليها الانضباط في الجنوب.

واجهتني أثناء وجودي في نيويورك التسريبات الصحافية حول مبادرة أميركية لإقامة «هدنة أوسع في جنوب لبنان» فتحفظت حيالها، وطلبت إلى بيروت أن تتحفظ ريثما ينجلي الموضوع، ولاحظت أن رد الفعل العربي الأولي عليها لا سيما سوريا هو الرفض واتهامها بأنها مناورة لجر العرب إلى كامب دايفيد. ولاحظت أيضاً أن الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم ومساعده براين أوركهارت والأوساط الدبلوماسية الأوروبية وبخاصة الفرنسية والنمساوية كانوا مهتمين بالمبادرة الأميركية وراغبين في معرفة الغاية منها.

عقدت اجتماع مصارحة مع وزير الخارجية الأميركية سيروس فانس وكبار معاونيه، ومن بينهم فيليب حبيب في الثالث من تشرين الأول، واستطعت أن أقنعهم بترك الموضوع للأمم المتحدة والاكتفاء بتقديم العون والمساعدة. كما اجتمعنا في إطار المجموعة العربية لتدارس بعض المواضيع المطروحة، فأثرت مسألة الجنوب وضرورة عقد قمة عربية، فحاول البعض التملص منها. عندها تكلمت بحزم، وتمكنت بالنتيجة من انتزاع قرار يدعو إلى عقد اجتماع على مستوى القمة بأسرع وقت ممكن.

كانت إقامتي في نيويورك مدة اثني عشر يوماً أشبه بالتحرك على أرض من رمال، ولم تكن الحصيلة هزيلة لأن لبنان أصبح محط أنظار العالم. وبات الكثيرون يهتمون بمعضلته ومأساته. أما الحدث الكبير خلال إقامتي، فكان زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى الأمم المتحدة وإلقاءه خطاباً أمام الجمعية العمومية، في الثاني من تشرين الأول. وقد تطرق فيه إلى قضية لبنان داعياً إلى احترام سيادته واستقلاله وصيغته التي هي «مثال التعايش السلمي والمثمر للجميع بين مختلف الطوائف، وهي صيغة آمل أن يحافَظ عليها للمصلحة المشتركة مع إدخال التعديلات التي تتطلبها تطورات الوضع». بعد يومين، حان دور كلمة لبنان التي ألقيتها وحازت تقدير غالبية الطبقة السياسية اللبنانية باستثناء جماعة المقاومة و«الحركة الوطنية» وسوريا وربما ليبيا. وحتى الرؤساء كامل الأسعد، وكميل شمعون، وصائب سلام والشيخ بيار الجميل، أشادوا بالخطاب لا بل أسرفوا في المدح والتأييد، وكان الوحيد الذي أبدى بعض التحفظ الممزوج بالمديح هو النائب إدوار حنين، واعتبرت يومذاك أنه خدمني بهذا الموقف.

ومما جاء في الخطاب أمام الجمعية العمومية:

(...) لبنان ضحية العبث بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في لعبة الأمم، وضحية عجز الأسرة الدولية عن التوصل إلى حل عادل لقضية ساهمت في خلقها، وهو أيضاً ضحية لاستغلال تكوينه الفريد ونظامه الديموقراطي.

لبنان ضحية اغتصاب إسرائيل للأرض العربية في فلسطين، ولتشريد الشعب الفلسطيني من أرضه، وللأزمة الحادة التي تعصف بالمنطقة نتيجة لهذا العدوان. وهو ضحية لعبة التوازن الدولية في الشرق الأوسط، تلك اللعبة التي فجرت أزمة منطقتنا التي ما برحت هي الأخرى تزكي نار هذه اللعبة، فأصبحت التيارات الدولية النشيطة تعصف بلبنان، وتهدد تلاحم أبنائه ووحدتهم.

لبنان ضحية محاولات الحل المجزأة لأزمة الشرق الأوسط، تلك المحاولات التي لا نوافق عليها، خصوصاً أنها مبنية على أسس لا تأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى الأخص حقه في تقرير مصيره على أرضه.

لبنان ضحية التناقضات القائمة في العالم العربي الذي ينتمي إليه، تلك التناقضات التي تفجرت على أرضنا بأكثر من شكل ناهيك ببعض الممارسات الملتوية التي تتخذ من القضية الفلسطينية ذريعة وحجة للاستغلال أحياناً في سبيل أهداف مشبوهة لا تمت بصلة إلى إعادة الحق إلى أصحابه.

لبنان ضحية العبء الذي يتحمله من جراء وجود مئات الألوف من الفلسطينيين على أرضه، والتضخم المستمر في هذا الوجود، والنظريات السياسية التي يفتنها بعضهم بفعل ما أصابهم والتي كان لا بد لها أن تصطدم مع فلسفة الدولة، ونظرتها إلى المستقبل، ومع نظرة أكثر من فئة، مما أوجد وضعاً نشأت عنه تجاوزات متنوعة وخطرة تنعكس حكماً على وحدة البلد وعلى سلطة الدولة.

(...) لبنان ضحية اعتناقه، منذ إطلاله على العالم كبلد ذي سيادة مطلقة واستقلال تام، النظام الديمقراطي الليبرالي، القائم على تكريس حقوق الإنسان الأساسية، وعلى احترام الفرد، وعلى الانفتاح التام على جميع الحضارات والشعوب، وقد استفاد أكثر من فريق خارجي من حسنات هذا النظام، ليتسلل داخل الدار ويحاول تحت ستار الحرية، دك كيان لبنان عن طريق دك مقوماته (...)

عدت إلى بيروت في التاسع من تشرين الأول، واستأنفت اجتماعاتي مع الرئيسين الياس سركيس وسليم الحص ولكن العلاقات بيننا لم تكن على أحسن ما يرام. فرئيس الجمهورية متأثر بالسفير الأميركي جون غونتر دين الذي كان يقابله لداع أو لغير داع، وقد علمت أنه يزور القصر للبحث في زيارة فيليب حبيب المرتقبة إلى لبنان من غير أن يمر بوزارة الخارجية، على ما تقتضيه الأعراف الدبلوماسية، وهذا غير مقبول إطلاقاً. أما الرئيس الحص الذي

كان لا يزال تحت تأثير حلفاء سوريا و«الحركة الوطنية»، ويعلّق آمالاً مبالغاً فيها على القمة العربية المرتقبة، ويحاول أن يُفشل كل مسعى لكي يعزل لبنان دولياً، فإذا به يدعو القائم بالأعمال السوفياتي لدى لبنان. وبت أشعر بأن ثمة من يسعى لتجري الأمور من فوق رأسي أو من وراء ظهري، فقررت أن ألا أصمت عن هذا المنحى.

في الثالث والعشرين من تشرين الأول، زار لبنان الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، واجتمعت به صباح اليوم التالي، ثم تناولنا طعام الغداء إلى مائدة رئيس الجمهورية بحضور رئيس الحكومة. وسافر بعد الظهر إلى دمشق ثم عاد منها بعد أربع وعشرين ساعة، فالتقيت به قبل ظهر السادس والعشرين من الشهر نفسه في القصر الجمهوري قبل أن نعقد اجتماعاً موسعاً مع الرئيسين سركيس والحص. بدا القليبي ذا استعدادات طيبة ومدركاً لخلفيات الوضع لكنه ينوء تحت ضغط المقاومة و«الحركة الوطنية» وسوريا. ونقل عن وزير الخارجية السورية إنه لا بد من اتفاق بين لبنان والمقاومة. كما فهمتُ منه، ولكن بشكل غير مباشر، أن لا سوريا ولا المقاومة ترغبان في أن يحتل موضوع الجنوب مركز الصدارة في جدول أعمال القمة العربية المقبلة وأنهما تفضلان أن يبحث بعد قضية الشرق الأوسط. وعلى هامش اجتماعاتنا مع الشاذلي القليبي قال لي سامي الخطيب: «عبد الحليم خدام عاتب عليك، لماذا لا تتصل به؟» واقترح أن أزور دمشق للتنسيق معه فأبديت موافقة مبدئية على أن أنظر في الأمر فيما بعد.

غداة وصول الأمين العام لجامعة الدول العربية، جاء إلى بيروت فيليب حبيب مستشار وزير الخارجية الأميركية في رحلة «استطلاعية ترمي إلى البحث عن وسائل دعم جهود الحكومة اللبنانية وجهود الأمم المتحدة انطلاقاً من مضمون قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بموضوع السلام في لبنان»، وفق ما أعلن حبيب لدى وصوله إلى لبنان. بدا المبعوث الأميركي اللبناني الأصل معتدلاً في طروحاته لكن تبين لي أن الأميركيين غير جادين في مسألة الضغط على سوريا لحملها على الانسحاب من بيروت ومن ضواحيها، كأنهم يخجلون أن يطلبوا منها ذلك. ونظراً لكون فيليب حبيب أبن البلد كما يقال، سألته عما إذا كان ثمة تباين في وجهات النظر بين الرئيس الحص وبيني، فأجابني بأنه لم يلاحظ ذلك في ما يتعلق بالنقاط الأساسية التي بحثها معه فارتحت لجوابه.

زار لبنان في تلك الفترة أيضاً كلود شيسون الذي سيصبح وزيراً للخارجية الفرنسية في عهد الرئيس فرنسوا ميتران وكانت له اجتماعات مع الفاعليات الاقتصادية إلى جانب اجتماعاته مع المسؤولين السياسيين. وقد شدد في أحاديثه على ضرورة إيلائنا المجلس

الأوروبي الاهتمام اللازم مقترحاً عليّ أن أقوم شخصياً بزيارة المسؤولين فيه لشرح موقفنا لهم. ولاحظت أن حالة الرئيس الياس سركيس النفسية أثرت بشيسون، وقد وصفها بأنها «قريبة من اليأس»، فدافعت عن الرئيس وقلت إن مرد ذلك إلى حالته الصحية التي خلقت له بعض المتاعب في الآونة الأخيرة، وكان لها انعكاسات على مزاجه.

حضرت في تلك الفترة أيضاً اجتماع لجنتي الخارجية والدفاع البرلمانيتين اللتين جمعهما الرئيس كامل الأسعد على عادته. وفي الواقع، كنت مستمعاً أكثر مني متحدثاً، مكتفياً بإعطاء بعض الإيضاحات والرد على بعض التساؤلات. وفيما كان النواب يصولون ويجولون في مداخلاتهم ضد إسرائيل باسم العرب والعروبة، كنت أقول في نفسي إنهم «لا يدركون أن بعض العرب مستعدون لأن يتخلوا عن لبنان أو عن جزء منه إذا كان ذلك يريحهم بالنسبة إلى القضية الفلسطينية أو إسرائيل». وانتهى الاجتماع إلى حثنا على اتخاذ مواقف صلبة في القمة العربية التي تحدد موعدها في العشرين من تشرين الثاني ١٩٧٩. وعزمنا رئيسا الجمهورية والحكومة وأنا على التوجه إلى القمة بموقف لبناني صريح وموحد. فاتفقنا، بعد اجتماع ثلاثي، على ورقة عمل من ستة بنود هي التالية:

أولاً، ضرورة استخدام المجموعة العربية إمكاناتها لدى الدول الفاعلة، ولا سيما الولايات المتحدة، لكي تكف إسرائيل عن اعتداءاتها على لبنان وجنوبه وتنسحب منه انسحاباً نهائياً، وتمكن القوات الدولية من تنفيذ مقررات مجلس الأمن (...)

ثانياً، ضرورة امتناع المقاومة الفلسطينية عن القيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من لبنان بما في ذلك التسلل (...)

ثالثاً، ضرورة بسط سلطة الدولة اللبنانية على كل الجنوب حتى حدوده المعترف بها دولياً (...)

رابعاً، ضرورة إزالة كل وجود مسلح لغير قوات الدولة اللبنانية في المناطق الداخلة في نطاق عمل القوات الدولية (...)

خامساً، ضرورة اقتصار أي وجود مسلح للمقاومة الفلسطينية خارج منطقة عمليات القوات الدولية، على الأماكن المسموح بها.

سادساً، ضرورة استئناف لجنة المتابعة المنبثقة من مؤتمر بيت الدين أعمالها، مضافاً إليها ممثل عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

قبيل زيارتي إلى دمشق التي تداولت بها وسائل الإعلام، وبناء على طلب الرئيس كميل شمعون، اجتمعت به وبابنه داني في منزل نبيل نجيم في السابع من تشرين الثاني. كان الرئيس السابق للجمهورية يومذاك حائراً ومتضايقاً لا يعرف كيف يخرج من المأزق، وحالته

نقيض ما كانت عليه في السنة الماضية إذ بدا أكثر ليونة ومرونة. وافق على تحليلي بأن ليس من أحد إلى جانبنا، وبأن علينا أن نصمد ونتحرك في أي اتجاه ممكن ولا بد لنا من أن نشغل عقلنا ونجمع شملنا، وليس أن نتخبط. والتقيت أيضاً رئيس حزب الكتائب بيار الجميل الذي عدته في المستشفى إثر إصابته بوعكة صحية. وصادفت هناك ابنه بشير، ودار بيننا نحن الثلاثة حديث حول شؤون الساعة، وخرجت بانطباع أن بشير شاب طموح محب لبلده لكن ينقصه بعض النضج متمنياً لو أنه يستعين بمن يتمتع بهذه الصفة وبالواقعية.

اجتمع رئيس الحكومة ببعض المسؤولين الفلسطينيين مساء الثامن من تشرين الثاني «في محاولة لتأمين الانسجام في الموقف مع منظمة التحرير الفلسطينية حيال ما سيطرحه لبنان في ورقة عمله للقمة.»[51] ثم استقبل أبو عمار الذي طمأنه إلى أنه «لن يكون خلاف بيني وبين الرئيس سركيس.»[52] وعقدنا اجتماعاً ثلاثياً في القصر الجمهوري صباح التاسع من تشرين الثاني، وتفاهمنا على إطلاع المسؤولين السوريين على ورقة العمل وحثهم على دعم لبنان في مؤتمر القمة.

السبت في العاشر من تشرين الثاني، ذهبت إلى العاصمة السورية بعد أن كنا اتفقنا في اليوم السابق على ورقة العمل. كنت مزمعاً على أن أحافظ على هدوئي وبرودة أعصابي، وبالفعل تمكنت من ذلك على رغم محادثات استغرقت ساعتين مع نظيري خدام وأخرى دامت أكثر من ذلك مع الرئيس الأسد. وتخلل الاجتماعين زيارة خاطفة قمت بها إلى البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم الذي كنت حضرت احتفال تنصيبه بطريركاً على أرثوذكس أنطاكية مع الرئيس سليم الحص قبل أسابيع. أردت في حديثي مع المسؤولين السوريين أن أكون واضحاً فأدليت أمامهما بالتالي:

١- لم نسع إلى القمة العربية بل دُفعنا إليها لاعتبارات عديدة.
٢- لم ندعُ إليها إلا بعد أن أفاد الرئيس الحص بأنه فهم من سوريا الموافقة على ذلك.
٣- بالنظر إلى الوضع الراهن لا نستطيع إلا أن نسجل موقفاً معيناً، إذا أخذنا موقفاً دونه نكون فرطنا بحقوق الوطن، وخالفنا واجباتنا وضميرنا.
٤- الرأي العام اللبناني، لا سيما الشيعي، ينتظر شيئاً من العرب لأنه لم يعد يحتمل تجاوزات الفلسطينيين واندفاعاتهم غير المدروسة في العمليات العسكرية ضد إسرائيل التي يحصدون وحدهم تبعاتها.

---

٥١ – الحص سليم، **زمن الأمل والخيبة**، ص ٣٤٩.
٥٢ – المرجع نفسه، ص ٣٥٢.

٥- نرغب في أن يكون موضوع الجنوب الأول على جدول الأعمال.
٦- إذا لم تتخذ قرارات تستجيب إلى مطالبنا لا نرغب في تفجير الموقف وتفشيل القمة بل نتحفظ عنها، هذا مع العلم بأننا لسنا هادفين إلى اتهام المقاومة أو أي فريق لكننا لن نقبل بأن نكون موضع اتهام.
٧- إذا كانت القمة لا تستطيع أن تلبي مطالبنا فلنبحث في مخرج لائق دون أن نتنازل عن أي حق.

ناقش عبد الحليم خدام بعض الشيء في ورقة العمل التي اتفقنا أن نجتمع على أساسها، وإنما دون أن يبت فيها. وركز ملاحظاته على مسائل التوازن داخل المعادلة اللبنانية، ووضع الميليشيات و«الحركة الوطنية». فأجبته بأن الجميع سواسية بالنسبة إلينا وأن القضية المطروحة تتناول الجنوب فقط. ثم أراد خدام أن يهول عليّ فقال إنهم سوف يتقدمون من القمة بجدول زمني لانسحاب الردع في غضون أسبوعين أو ثلاثة، وسيعيدون السلاح الذي جمعوه إلى أصحابه، وسيضعون كل فريق حيث كان لدى دخولهم إلى لبنان سنة ١٩٧٦. فلم أجادله في ذلك بل قلت له إنه من الأفضل أن يبحث هذا الموضوع أولاً بين الرئيسين اللبناني والسوري ناهيك عن أن مثل هذا التدبير سيعيد الوضع إلى الوراء، ويعرض سوريا وأمنها للخطر، إن جرى الانسحاب على هذا الشكل. وأضفت: «بصراحة إن الإعلان عن الانسحاب، ووضع برنامج زمني معقول له، قد ينتج عنه تأثير سياسي ومعنوي كبيرين على الساحة اللبنانية لأنه يقطع الطريق على الذين يشكون برغبة سوريا في الانسحاب من لبنان».

أما الرئيس الأسد فلم يبحث في مضمون ورقة العمل، وتظاهر بأنه لم يطلع عليها لكنه شدد على ضرورة نجاح مؤتمر القمة مبدياً استعداد بلاده للقيام بما يلزم من أجل ضمان نجاحه. وعندما ذكرت له أني سأكون متشبثاً بورقة العمل دون مهاجمة أي طرف، أجابني: «ليس من المفروض أن يتفق الوزراء على الموضوع ويوحدوا رأيهم في مشروع قرار واحد، ولا بأس بأن يسجل كل منهم رأيه ويرفعون الأمر إلى الرؤساء.» وتساءلت يومذاك ما إذا كان الرئيس الأسد يعني أنه يرغب في أن يكون عرّاب الحل هو شخصياً أو أنه يعتقد بأنه سيكون من الأسهل على الرؤساء العرب في الخلوة فيما بينهم الضغط على الرئيس سركيس. وطلب الرئيس السوري مني أن أعطي انطباعاً متفائلاً في تصريحاتي الصحافية.

وفي اللقاء مع البطريرك هزيم تحدثنا عن شؤون الطائفة الأرثوذكسية في بيروت، وعن بعض المسائل السياسية. وقد أسر لي بأن الشائع في أوساط المسؤولين السوريين أن المودة تكاد تكون مفقودة تجاه الرئيس الياس سركيس وتجاهي. فأجبته بأنني أعرف هذا الأمر.

من جهة المملكة العربية السعودية، كان الاستفسار عن خلفيات مطالبتنا بانعقاد القمة أشبه بتشكيك في نياتنا وفي أية حال لم يبعثنا على الاطمئنان. فقد وجه لي وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل، في مطلع تشرين الثاني، مذكرة تضمنت الأسئلة التالية:

١- هل يريد الرئيس سركيس الدعوة إلى عقد قمة عربية لينضم إلى معاهدة كامب دايفيد؟
٢- هل يعتبر الرئيس سركيس هذه القمة بمثابة مواجهة مع الفلسطينيين؟
٣- هل أن قرار الدعوة إلى عقد هذه القمة ناجم عن ضغط المتطرفين المسيحيين؟

زادت الأسئلة السعودية من شكوكي وتشاؤمي حيال نتائج القمة المرتقبة ولكني سعيت عبر المذكرة الجوابية إلى تبديد الانطباعات السلبية التي بدا لنا أنها قد تكونت لدى المسؤولين في المملكة. فرددت بعد يومين على الأسئلة الثلاثة بالإجابات التالية:

١- يعتبر الرئيس سركيس نفسه من المجموعة العربية ومن صميمها. كما يعتبر أن كامب دايفيد خروج عن هذه المجموعة وعن مصالحها، وتخل عن الموقف العربي المشترك، ومسّ بالمصالح العربية. وهو يفضل الاستقالة على الانحياز إلى كامب دايفيد.
٢- يعتبر الرئيس سركيس بقاء القضية الفلسطينية على ما هي عليه ضاراً بلبنان، وعدم حل هذه المسألة، يطيل الأزمة التي تستنزف لبنان، وتفقده الاستقرار. ويبغي الحكم اللبناني، من خلال عقد القمة العربية، توجيه العمل الفلسطيني إلى الطريق السوي لإحراز بعض النجاح، اعتقاداً منه أن كل نجاح فلسطيني يُترجم، ليس إلى نجاح عربي فحسب، بل إلى نجاح لبناني، لأنه بمثابة مدخل إلى استقرار لبنان.
٣- يشعر الرئيس سركيس - وهو ماروني - شعوراً لبنانياً. وهو يدرك أن لا قيامة للبنان إلا بزوال الأسباب التي حمل من أجلها المسيحيون السلاح. وهو يعمل لإزالة الحجج لدى جميع الفرقاء لحمل السلاح دفاعاً عن نفوسهم. ولم يخضع لأي ضغط داخلي ولا خارجي. ويريد أن يكون حكماً على هذا الصعيد.

وأنهيت مذكرتي الجوابية على أسئلة الأمير سعود الفيصل بالتأكيد على هذا النهج مضيفاً: «نضمن أن استراتيجية الرئيس سركيس السياسية ستبقى على خطها هذا إلى نهاية ولايته».

على رغم عدم حماستي للقمة العربية في تونس وعدم توقعي التوصل إلى نتيجة مرضية، أعددت العدة للقمة كما يجب. وشاركت في الثاني عشر من تشرين الثاني في اجتماع لوضع اللمسات النهائية على التحضيرات برئاسة رئيس الجمهورية وحضور رئيس الحكومة في قصر بعبدا. وفيما نحن مجتمعون، حضر النائبان نزيه البزري وفريد سرحال موفدين من

التكتل المستقل حاملين مذكرة غايتها، على ما قالا، «تعزيز مركزنا في القمة». ولما قرأتها، وجدتها خالية من أي ذكر لإزالة الوجود المسلح في منطقة العمليات، وفهمت فيما بعد أنها مبتورة مراعاة للأعضاء السنة في التكتل الذين كانوا متصلبين في موقفهم. فأبديت عدم ارتياحي لمضمونها ولم أخف شعوري عن الحاضرين. وكنت صباح اليوم نفسه، اجتمعت بالشيخ محمد مهدي شمس الدين، بناء على طلبه بواسطة الوزير علي الخليل.

مساء الثالث عشر من تشرين الثاني، وصلت بعد محطة في طرابلس الغرب إلى تونس حيث استقبلت بحفاوة، وشعرت لدى وصولي بأن الجو مشحون ضدنا من قبل الفلسطينيين، لكنني صممت على عدم التراجع عن موقفي وعن ورقة العمل اللبنانية خلال الجلسات المعلنة والمغلقة المنعقدة أيام الخامس والسادس والسابع عشر منه. وبرز الاختلاف الأول في وجهات النظر منذ الجلسة الأولى، عندما طلبت جعل موضوع جنوب لبنان الأول في ترتيب جدول أعمال القمة. في الحقيقة، كنت أعرف أنهم لن يقبلوا طلبي لكني أردت إشعارهم بأنني جئت لأقاتل لا لأساوم. وفي السادس عشر من تشرين الثاني، دخلت في صلب الموضوع. إذ كنت أول المتكلمين وارتجلت خطاباً دام نحو نصف الساعة استمع إليه الوزراء العرب بانتباه كلي من غير أن يقاطعوني على رغم أني أتيت على ذكر حقائق مرة وقاسية، خصوصاً عندما انتقدت اكتفاء الجميع بالحديث في العموميات وطرح الشعارات «التي لا يصح الاكتفاء بها وإفراغها من مضمونها».

تكلم بعدي ممثل منظمة التحرير فاروق القدومي قارئاً كلمة مكتوبة تستند إلى تقارير قوات الأمن الدولية في جنوب لبنان لتدين إسرائيل، لكن من غير أن يرد على مطالعتي. بعد القدومي لم يطلب أحد الكلام، فتحيّر رئيس الجلسة وسط صمت استغرق أربع دقائق، إلى أن طلب عبد الحليم خدام الإذن بالكلام فاستهله بالقول: «كنت لا أريد أن أتكلم لكن هذا الصمت دليل على خطورة الوضع، والمشكلة أن منطق الوزير بطرس صحيح وكذلك منطق أبو اللطف، ولو كنت مكان أي منهما لتكلمت مثله. لكن المشكلة أن الوزير بطرس يعيش في معمعة المشكلة اللبنانية وهذا يحول دون النظرة الشمولية». كما أخذ عليّ خدام، في مداخلته، أني جئت، على حد تعبيره، أطلب الاستجابة لمطالبي دون أن أقبل المفاوضة أو المساومة واتهم موقفي بأنه غير ديمقراطي وبأني أسعى إلى فرض رأيي. فقاطعته وقلت بشيء من المزاح: «إننا لسنا ممن يفرضون رأيهم، وقد مرت سنوات ونحن نتحمل ما يفرض علينا وأنت بالذات تعرف ذلك». فضحك الجميع.

تعاقب نظرائي العرب على الكلام ولم يعكس أحد منهم تفهماً لموقف لبنان: وزير الخارجية

العراقية أعلن عدم موافقة بلاده على نزع البندقية من يد المقاومة، وموقف ممثل ليبيا أتى على النغمة ذاتها، وإنما مقروناً بدعوة إلى بحث موضوع لبنان بالعمق، ممثل السعودية قال إن الوجود الفلسطيني على هذا الشكل غير طبيعي ولكن ليس من الممكن نزع البندقية الفلسطينية. وحتى الأردن، الذي عانى مما عانى منه لبنان، بين نهاية الستينات وحتى أيلول سنة ١٩٧٠، تبنى موقفاً مماثلاً.

استمعت إلى كل هذه المواقف بهدوء وعدم استغراب لأنني كنت أتوقعها، واكتفيت بالإجابة عليها باقتضاب كلي. ولم يكن هدفي إقناعهم بوجهة نظرنا بقدر ما أردت أن أسجل اعتراضي المبدئي على مواقفهم. وفي جلسة السابع عشر من تشرين الثاني، أطلعني بعض الوزراء العرب على مشروع ورقة عمل موحدة فلم أوافق عليها لأنها كانت مستوحاة من وجهات النظر الفلسطينية وتصور لبنان كأنه موضوع الشكوى في حين أنه جاء إلى المؤتمر مشتكياً. وحصل جدال عنيف بيني وبين أعضاء لجنة الصياغة المؤلفة من ممثلي سوريا والكويت والسعودية ومنظمة التحرير، وبالأخص مع وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الصباح، أمير الكويت حالياً، عندما قال إنهم لا يمزحون. فاغتنمت الظرف، ورددت على تصريحاته الصحفية، ومواقفه، ولامبالاته بما يحل بلبنان. واتهمت الكويت بأنها المسؤولة عن عدم تنفيذ مقررات الرياض والقاهرة التي قضت ببسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية وانسحاب المقاتلين الفلسطينيين إلى المخيمات، وترحيل الغرباء منهم، وجمع السلاح من أيدي التنظيمات غير الشرعية.

وهنا تدخل الوزيران عبد الحليم خدام وسعود الفيصل للتهدئة بيننا. فختمت مداخلتي الحادة بالتوجه إلى نظرائي العرب بالقول، وبكثير من الانفعال: «يجب أن تعرفوا أن الوضع في لبنان لم يعد يحتمل المزيد من المراوحة والمراوغة، إنكم تدفعون اللبنانيين إلى الجنون، إن لم يكن إلى الكفر». وفي الواقع، انحازت الكويت، وغيرها من الدول العربية، بشكل واضح إلى منظمة التحرير الفلسطينية طوال تلك الحقبة، ولكن الفلسطينيين لم يبادلوا الكويتيين الجميل أثناء الغزو العراقي لبلدهم.

وبالنتيجة تم الاتفاق بيننا على ألا نتكلم تعليقاً على تلاوة ورقة العمل في الجلسة الختامية بل أن نكتفي بتدوين ملاحظاتنا. ومقابل التحفظات التي سجلتها تحفظ الفلسطينيون كيلا يبدو أنهم راضون عن التسوية التي رفضتها. ومساء اليوم نفسه، غادرت إلى باريس لتمضية يومين للراحة قبل العودة إلى تونس لأنضم إلى الوفد الرئاسي المشارك في القمة.

لدى عودتي إلى تونس، مساء التاسع عشر من تشرين الثاني، كان الرئيسان الياس

سركيس وسليم الحص وصلا قبلي. وعلمت فور وصولي أن رئيس الجمهورية طلب أن يلتقي نظيره السوري حافظ الأسد، وشعرت بأن المناورات ومحاولات التطويق قد ابتدأت فخشيت أن يضغطوا عليه كي يحملوه على التساهل، على رغم أنني وجدته مصمماً على عدم المساومة. أما الرئيس سليم الحص فكان يبدو منشغل البال كأنه لا يزال يأمل أن تتجاوب المقاومة معنا، كما وعدوه في لبنان، على رغم كل المواقف التي أعلنوا عنها حيال الورقة اللبنانية. تساءلت في حينه عن السبب الذي يحمل الرئيس الحص دائماً على تصديق ما يقوله له المسؤولون الفلسطينيون الذين لم يصدقوا القول معنا في أغلب الأحيان.

عقدت القمة العربية جلسة واحدة علنية حيث تليت التقارير وبحث البند الأول من جدول أعمالها أي موضوع فلسطين وأزمة الشرق الأوسط برمتها. أما البند الثاني، وهو موضوع لبنان، فلم يبحث ورفعت الجلسة لإفساح المجال أمام التشاور. في هذه المرحلة من أعمال القمة، ابتعدت عن الواجهة. وعقد رئيس الجمهورية سلسلة اجتماعات أهمها مع الرئيس السوري حافظ الأسد، والرئيس العراقي صدام حسين، والملك الأردني حسين، وأمير الكويت جابر الأحمد الصباح والأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد في المملكة العربية السعودية، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وبعد كل اجتماع، كان الرئيس سركيس يضعنا في جو محادثاته، فلمست شيئاً فشيئاً أنه موضوع حصار محكَّم، وأن المسألة لا تعدو كونها طبخة بحص. فالرئيس الأسد كشف له عدم استعداده للاصطدام بالمنظمات الفلسطينية بعد توقيع الرئيس المصري على معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية وأضاف: «ليس من المعقول أن أضرب البندقية الفلسطينية ما دامت اتفاقية كامب دايفيد تهدد مستقبلنا.»[٥٣]

الخميس في الثاني والعشرين من تشرين الثاني، توصلت القمة إلى مشروع قرار، اعتبر نهائياً، على رغم إعلان الرئيس اللبناني نيته بالتحفظ على الفقرة الخامسة منه التي تقول «بتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في نطاق عمل القوات الدولية وذلك بموجب الاتفاق بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية»، وكان في نيته التحفظ على أكثر من ذلك لو لم يهدده الرئيس الحص، بشكل مبطن، بالاستقالة. ولدى اطلاعي على المشروع، تبين لي أن الفقرة الثالثة منه غير مقبولة لأنها تنطوي على تناقض. إذ من جهة تعلن المقاومة عن امتناعها عن القيام بعمليات انطلاقاً من لبنان، ومن جهة ثانية يُعترف لها بحق القيام

٥٣ – بقرادوني كريم، **السلام المفقود**، م م، ص ٢١٣.

بعمليات انطلاقاً من جميع الجبهات. فأصريت على أن تضاف عبارة «الأخرى» بعد «جميع الجبهات». وبعد أخذ ورد، استبدل الرئيس الحص كلمة «جميع» بكلمة «سائر»، فوافقت. وإزاء تعهد المقاومة بتجميد عملياتها من الجنوب واستعدادها للتنسيق مع الدولة اللبنانية، تم الاتفاق على إحياء اللجنة المنبثقة من مؤتمر بيت الدين ودعوتها للاجتماع بطلب من الرئيس سركيس عندما تدعو الحاجة.

خرجنا من مؤتمر تونس بأكثر من الممكن وبأقل من المرتجى لأن الوضع العربي كان مقفلاً في وجهنا ومتعاطفاً مع منظمة التحرير الفلسطينية التي أحرجت كل الأنظمة العربية وبخاصة تلك المعتبرة صديقة للولايات المتحدة الأميركية عرّابة معاهدة الصلح المصرية-الإسرائيلية. عاد الوفد الرئاسي اللبناني إلى بيروت، أما أنا وزوجتي وأمين السر في الخارجية سمير مبارك فتركنا العاصمة التونسية بعد ساعتين إلى باريس ومنها إلى سويسرا بالقطار بسبب إضراب عمال المطارات الفرنسية. ومن هناك أخذنا الطائرة إلى بوخارست حيث أمضيت يومين تلبية لدعوة رسمية من وزير الخارجية الرومانية. وقد اجتمعت خلالهما بالرئيس نيقولاي تشاوشيسكو وكبار المسؤولين السياسيين. وعدنا عبر فيينا إلى باريس حيث قابلت، في الأول من كانون الأول، نظيري الفرنسي جان فرنسوا بونسيه الذي لم يخف عتبه على السلطات اللبنانية لأنها لم تحقق خطوات متقدمة في اتجاه تحسين الأوضاع. وأخذنا مساء الطائرة إلى بيروت التي أعدت لي استقبالاً يعكس الانقسام اللبناني حيال النظرة إلى ما جرى في تونس: المنطقة الشرقية اعتبرتني بطلاً أما الغربية فعميلاً أميركياً.

وكانت أبرز تهنئة لي من الرئيس صائب سلام الذي اتصل بي غداة عودتي وقال لي: «إني أهنئك، في تونس رفعت اسم لبنان. لم أكن دائماً لطيفاً معك ولكني أهنئك لأننا تعبنا من استمرار الوضع على ما هو عليه». وأوليت اتصال الرئيس سلام كثيراً من الاهتمام والتقدير نظراً لما يظهره من تعلق بسيادة لبنان وهو شخصية إسلامية مرموقة دافعت ولكن أقل من غيرها عن حرية عمل المقاومة الفلسطينية التي وضعت لبنان في دائرة الخطر وجعلته عرضة للاقتتال. وفي الواقع، كان الرئيس السابق للحكومة الشخصية السنية الوحيدة التي اتصلت بي مباشرة فيما أرسل النائب السابق شفيق الوزان صديقاً مشتركاً لتهنئتي على موقفي خلال اجتماعات تونس. وكان اقتناعي يشتد رسوخاً بأن اجتماعات العرب لا جدوى منها لأنهم لا يستطيعون شيئاً أو بالأحرى لا يريدون أن يقوموا بشيء من أجلنا.

الفصل الرابع

تفاقم الأزمة مع سوريا

بعد قمة تونس، اقتنعت بصورة نهائية أن المطلوب عربياً ودولياً هو إدارة الأزمة في لبنان، وتفادي حصول تدهور في الوضع الأمني قدر الإمكان، وأن لا حل جذرياً في المدى المنظور. لذلك لم نأخذ، الرئيس الياس سركيس وأنا، على محمل الجد أعمال اللجنة الرباعية للمتابعة المنبثقة عن القمة والمؤلفة من سوريا والكويت والسعودية والجامعة العربية. حتى إنني تخلفت، بالتفاهم مع رئيس الجمهورية، عن اجتماعها الأول الذي انعقد في القصر الجمهوري برئاسته في السابع من كانون الأول ١٩٧٩. وفي الاجتماع الثاني الذي حضره رئيسا الجمهورية والحكومة ووزير الدفاع جوزيف سكاف وأنا عن الجانب اللبناني، والسفير السعودي علي الشاعر والسفير الكويتي عبد الحميد بعيجان، ورئيس الاستخبارات السورية في لبنان محمد غانم في الخامس عشر من الشهر نفسه، تعزز اقتناعي بأن المسألة لا تعدو كونها طبخة بحص.

وعندما طرح موضوع التجديد لقوات حفظ الأمن الدولية في جنوب لبنان، تكرر المشهد ذاته: عمل العرب من جهتهم على تبرئة المقاومة، ومن جهة ثانية، عملت الولايات المتحدة على تبرئة إسرائيل. وكان الجديد يومذاك أن واشنطن سعت إلى جعل التمديد للقوات الدولية سنوياً، وأظهر السفير غسان تويني ميلاً لذلك، لكنني عارضت هذا التوجه بشدة واستدعيت سفيري الولايات المتحدة وفرنسا وأفهمتهما رفضنا للتجديد سنوياً لأننا نرغب في الاحتفاظ ببعض الخيوط في الدولة اللبنانية.

أما على المستوى الداخلي، فغلب عليّ، في تلك الفترة، الانشغال بالمسائل الروتينية والإدارية

في اللجان النيابية، ووزارة الخارجية، والحكومة. ولفتني اتخاذ الوزيرين المارونيين يوسف جبران وبطرس حرب للمرة الأولى موقفاً صلباً من مسألة المضايقات السورية والتجديد لقوات الردع العربية في مجلس الوزراء المنعقد في الثاني عشر من كانون الأول. وبقيت صامتاً في تلك الجلسة إلى أن قال رئيس الحكومة سليم الحص إن استعمال الجيش اللبناني منوط بأمرين: وضع المراسيم التنظيمية التي نص عليها قانون الدفاع الجديد، وإجراء تشكيلات في صفوفه. فاعترضت وقلت له: «إني أوافق على ضرورة وضع المراسيم التنظيمية ولا أستطيع أن أجعل منها ومن التشكيلات في الجيش شرطاً لاستعمال الجيش». فصحح الرئيس الحص موقفه وقال إنه لا يشترط ذلك لكنه يصر على وضع قانون الدفاع موضع التنفيذ.

بعد ظهر اليوم نفسه، اجتمعت بالرئيس كميل شمعون بعيداً عن الأضواء في منزل نبيل نجيم. وتبادلنا الآراء وبدا لي أنه يشاطرني إلى حد بعيد تحليلي بأن الرياح ليست موآتية ناهيك عن أن جميع الأطراف المعنيين بقضية الشرق الأوسط والمسألة اللبنانية منشغلون بمشاكلهم الخاصة. وتساءل الرئيس شمعون أمامي عما إذا كنا سنحصل على بعض المكاسب في عملية التجديد لقوات الردع العربية. فأعربت بدوري عن قلقي من هذا الموضوع في ظل انسداد الأفق أمام الحكم اللبناني. وكانت مسألة التجديد أيضاً محور اجتماعي بعد ظهر اليوم التالي مع جوني عبدو وفاروق أبي اللمع وأمين الجميل وجان عبيد. وقد توصلنا إلى تصور معين تقدم به المدير العام للأمن العام لكنني أعربت أمامهم عن شكي بأن «يقبل به رئيس الجمهورية الذي سيعتبره مغامرة في هذا الظرف ما لم يؤمن له سند دولي. وفي حال الإصرار عليه قد يخطر بباله أن يعتزل الحكم إذا سلك المسلك الذي نقترحه عليه ولم يتجاوب معه السوريون».

وبالفعل، عندما اجتمعنا بالرئيس سركيس في الثامن عشر من كانون الأول وشرح له فاروق أبي اللمع نظريته، ثارت ثائرته واتهمه باللاواقعية وسألنا: «هل يئستم من أي حل آخر وهل غايتكم أن تقسموا البلد؟» فأخذ جان عبيد الحديث محاولاً ترتيب الوضع وكذلك فعل جوني عبدو لكن الرئيس سركيس بقي سلبياً. ونظراً لمعرفتي القديمة به عرفت أن التوصل إلى تفاهم معه يمر عبر طرح بعض الأسئلة عليه:

- هل تعتقد أن السوريين يمكن أن يفكوا الطوق عنا إن لم نطالب بشيء؟
- هل يجوز أن نترك تجديداً بعد تجديد يمر من غير أن نعبّر عن مطالبنا ووجهة نظرنا؟
- هل تستبعد أن يتعرض الوزراء المسيحيون إلى ضغوط وماذا سيكون إذ ذاك موقف الرئيس الحص؟
- ألا يمكن أن نعطي شيئاً للرئيس الحص كي نحمله على مجاراتنا؟

رطبت أسئلتي الأجواء، واتفقنا على ضرورة السعي لدى رئيس الحكومة للتفاهم معه في اجتماع ثلاثي يضمني إلى الرئيسين سركيس والحص. واتفقنا على تأجيل البحث في موضوع التجديد لقوات الردع العربية إلى حين معرفة اتجاهات رئيس الحكومة.

وكأن تعقيدات الوضع اللبناني لم تكن كافية، فقد وصلتنا معلومات أن الثورة الإيرانية قررت إرسال ألف متطوع إيراني إلى لبنان. اتصلنا بالقيادة السورية وألححنا عليها بأن لا تسمح لهم بالمرور عبر أراضيها إلى الأراضي اللبنانية وعدم السماح لطائراتهم بالهبوط في المطارات السورية. غير أن سوريا التي وعدتنا بأنها ستتعاون معنا ساهمت عبر طائراتها في نقل الإيرانيين إلى مخيمات التدريب التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حيث أخذوا يتزودون ببطاقات فلسطينية ومن ثم يدخلون إلى لبنان عن الطريق الذي تسلكه المقاومة دون أن يتصدى لهم أحد.

مطلع العام ١٩٨٠، انشغل العالم والعرب ولبنان بالغزو السوفياتي لأفغانستان، فلم يلتفت أحد لمطلب رئيس الجمهورية في حفل استقبال السلك الدبلوماسي المعتمد في لبنان بفصل قضية لبنان عن مسألة الشرق الأوسط. وبرزت التناقضات على أشدها على الساحتين العربية والإسلامية، ولم يستثن لبنان من لعبة التجاذب التي قادها قطبا الحرب الباردة أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفاؤهما. وتهافت السفراء المعتمدون في لبنان على زيارة القصر الجمهوري والسراي الحكومي ووزارة الخارجية. امتنعت عن إعلان أي موقف رسمي للبنان مكتفياً بالقول إننا نؤيد اتخاذ موقف مشترك مع الدول العربية أو في إطار المؤتمر الإسلامي. وفي التاسع من كانون الثاني ١٩٨٠، تحدثنا، الرئيسان سركيس والحص وأنا، عن حركة الدبلوماسيين الذين يطلبون منا موقفاً في صدد الغزو السوفياتي لأفغانستان. وسأل رئيس الحكومة عما إذا كان ينبغي أن نتخذ موقفاً علنياً لأن كثيراً من الدول شجبت التدخل. فقلت له إننا لسنا بحاجة إلى التسرع في إعلان موقف في الوقت الحاضر بانتظار أن يعرض الموضوع على الجمعية العمومية للأمم المتحدة بعد فشل مجلس الأمن في التوصل إلى قرار بسبب الفيتو السوفياتي. وقد لفتني كلام الرئيس الحص الذي قال إنه لا بد لنا بالنتيجة أن نراعي القواعد الأخلاقية في التعامل السياسي بين الدول وأن نتخذ بالتالي موقفاً سلبياً من الاتحاد السوفياتي. لم أرد على رئيس الحكومة بينما جاراه رئيس الجمهورية في موقفه.

لم يكن من السهل على لبنان اتخاذ موقف صريح معاد للغزو السوفياتي خصوصاً أن سوريا التي كانت لا تنقصنا أسباب الخلاف معها هي حليفة لموسكو ومؤيدة لها، ومؤثرة إلى حد كبير في الوضع اللبناني ولا مصلحة ولا طاقة لنا على استثارتها. وقد بادرت مع اليمن

الجنوبي إلى تبرير التدخل وتبرئة الاتحاد السوفياتي. في المقابل، اتصلت بنا السعودية لاستمزاج رأينا في ما يجدر اتخاذه من تدابير ومعرفة موقفنا من الأزمة، فأجبنا بأننا نحبذ معالجة الموضوع في إطار الجامعة العربية أو الدول الإسلامية. وزار القائم بالأعمال السعودي مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية وطلب إليه أن أحضر شخصياً المؤتمر الإسلامي وأن أوعز إلى مندوبنا في نيويورك بأن يطلب الكلام في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ويهاجم الاتحاد السوفياتي ويشجب غزوه لأفغانستان. فاكتفيت بسماع الرسالة وقررت ألا أبادر في هذا الاتجاه أو غيره، بانتظار اتضاح الرؤية.

يوم الجمعة في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٨٠، استقبلت مطولاً السفير السوفياتي الذي جاء يشرح لي وجهة نظر بلاده ويتمنى باسم الصداقة بين البلدين ألا نصوت مع مشروع قرار الجمعية العمومية ضد غزو أفغانستان. فأجبته أن الصداقة بين لبنان والاتحاد السوفياتي تعمل من جهة واحدة هي جهة لبنان، إذ إن بلده لم يتخذ يوماً موقفاً مسانداً للبنان بل كان دائماً إلى جانب القضية الفلسطينية وإن هددت مصالح لبنان. وأضفت: «في كل مرة طلبت إليك أن تمارس بلادك ضغطاً أو تقوم بمسعى لدى حلفائها عندنا لتهدئة الحال، كنت تتنصل بحجة أن الموضوع داخلي. ثم إن موقفكم في مناسبة التجديد لقوات الأمن الدولية لم يكن ودياً بالنسبة إلينا». وطرحت عليه سؤالين: «ماذا يضير الاتحاد السوفياتي إذا تمكنت الأمم المتحدة من تنظيف جنوب لبنان ضمن منطقة عمل القوات الدولية، وبما يسيء ذلك إلى القضية الفلسطينية؟ وهل لديك تصور آخر يؤدي إلى زوال الاحتلال الإسرائيلي عن الجنوب؟»

حاول السفير السوفياتي أن يتنصل عبر إجابات ومواقف غير واضحة. وبعد انتهاء الاجتماع، أدليت بتصريح أوحيت فيه بأن لبنان سيكون له موقف في هذه القضية ينسجم مع المبادئ الأساسية التي يؤمن بها. إذ كنت في هذه الأثناء قد توصلت إلى اقتناع بعدم قدرتنا على أن نكيف موقفنا مع الموقف السوري بعد أن أصبحت دمشق ودول الصمود والتصدي تدور في فلك الاتحاد السوفياتي. ناهيك عن أن الولايات المتحدة الأميركية تعلق أهمية كبرى على مواقف الدول ولا بد أنها ستتأثر بها في علاقاتها المستقبلية معها. لذلك لا بد لنا من التمسك بمبادئ القانون الدولي لا سيما أن الاتحاد السوفياتي راهن منذ البدء على الفلسطينيين ودعم نشاطهم العسكري في لبنان، علماً بأننا عاتبون على الولايات المتحدة لإحجامها عن تقديم السند السياسي لنا. إضافة إلى هذه الاعتبارات، رأيت في حينه أن ليس بإمكان لبنان أن يتنكر للمبادئ التي تبرر وجوده خصوصاً أنه من المرجح أن تضطره الظروف في أي وقت إلى أن يشكو التدخلات في شؤونه، ويطالب بحقه في تقرير مصيره وبزوال الاحتلال عن أرضه.

وبالتالي، لا يجوز له أن يسكت عن الغزو السوفياتي لأفغانستان.

تفاهمت بعد ظهر اليوم نفسه مع الرئيس سركيس على عقد اجتماع في اليوم التالي بحضور الرئيس الحص للبحث في موضوع التصويت في الجمعية العمومية، فقال لي إن الرئيس الحص موافق على التصويت لصالح القرار ولا ضرورة للاجتماع، ولكني ألححت عليه وأقنعته بضرورته. وفي الموعد المحدد، اجتمعنا نحن الثلاثة بحضور السفير غسان تويني، وكانت المفاجأة الكبرى التحول في موقف رئيس الحكومة الذي بدا مشغول البال حيال موقف سوريا وردود فعلها إن لم نجارها متسائلاً عن مواقف العراق والأردن. وفي الواقع، كان الرئيس الحص يعاني من ضغط ومراجعة من قبل «الحركة الوطنية» والمقاومة الفلسطينية، ولكنه لم يعترف بذلك. حافظت على هدوء أعصابي، وسألت الرئيس سركيس عن رأيه فقال إنه لا بد من أن نصوت إلى جانب القرار من غير أن نهاجم الاتحاد السوفياتي خصوصاً أن الأكثرية الساحقة من الدول العربية هي بجانب القرار، لافتاً إلى أن سوريا نفسها قد لا تصوت ضده. ودافع غسان تويني عن وجهة النظر بوجوب التصويت مع القرار، وتكلمت في الاتجاه نفسه موضحاً بأنه من غير المعقول ألا نصوت معه لاعتبارات عديدة، فضلاً عن أن نص القرار المقترح على الجمعية العمومية لا يتضمن عبارات إدانة أو شجب للاتحاد السوفياتي.

بنتيجة الاجتماع، أظهر الرئيس الحص بعض الليونة، واتفقنا على أن أستطلع مواقف بعض الدول العربية من القرار مثل الأردن، وسوريا، والعراق، والجزائر. أجريت الاتصالات اللازمة، فتبين لي أن سوريا وليبيا والجزائر ستمتنع عن التصويت. أما الباقون باستثناء اليمن الجنوبية التي ستصوت ضد القرار، فسيصوتون إلى جانبه. ووردتنا في هذه الأثناء الدعوة إلى إسلام أباد لحضور المؤتمر الإسلامي فقبلتها وقررت أن أوفد السفير عادل إسماعيل ليحضرها. وقد لفتني في تلك الفترة الموقف المسيحي غير المتحمس لاتخاذ الدولة اللبنانية موقفاً ضد السوفيات، وقال الشيخ بيار الجميل إنه من الأفضل أن يبقى لبنان على الحياد، فعزيت الأمر إلى حقد القادة المسيحيين على الولايات المتحدة لأن هذه المواقف تتناقض مع مواقفهم السابقة المنددة بالاتحاد السوفياتي والشيوعية الدولية واليسار اللبناني والتسلط السوري. وبالاستناد إلى شبه الإجماع العربي، قررنا أن نصوت إلى جانب مشروع القرار، علماً أن الاعتبارات التي كانت تحملنا على ذلك لا تُحصى.

ورغبة مني في استثمار موقفنا إلى أقصى حد ممكن، استدعيت السفير الأميركي إلى منزلي بعد ظهر الأحد في الثالث عشر من كانون الثاني. وقلت له إن الموقف بالتصويت إلى جانب مشروع القرار ضد غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان ليس بالأمر السهل لأن اليمن

المسيحي يعتبر أن لبنان غير معني بما يجري على بُعد آلاف الكيلومترات من جهة، ومن جهة ثانية فإن اليسار والمقاومة وسوريا تعارضان التصويت إلى جانب مشروع قرار الجمعية العمومية. وأوضحت له أن اتخاذ موقف إيجابي من المشروع أمر صعب يعرضنا داخلياً وخارجياً لذا ينبغي عليه أن يحيط حكومته علماً بالوضع وأن يُفهم المسؤولين الأميركيين أنه إذا تمكنا من اتخاذ هذا الموقف فلا بد أن يكون لنا رصيد جديد لديهم يمكننا من أن نطلب مساندتهم في المستقبل ومن الحصول عليها بطريقة مجدية أكثر من السابق.

وأفهمته أن المشكلة باتت بيننا وبين سوريا، فوافق إلى حد ما على هذا التحليل لكنه قال إنهم ليسوا بوضع يمكنهم من الضغط على سوريا التي بدا له أنها «خرجت عن خطها الماضي وهي لن تسهل شيئاً في المستقبل في لبنان أو في الشرق الأوسط». أجبته بأن الأمور قابلة للتغيير وأننا لا نطلب منهم المستحيل بل المساندة متى دعت الحاجة ضمن الإمكانات المتوافرة. وبعد المناقشة، قال السفير جون غونتر دين إنه سيتوجه مباشرة إلى مكتبه على رغم أنه يوم عطلة ليرسل برقية إلى إدارته للفت نظرها إلى ضرورة تقدير موقف الحكم اللبناني. وأسر إليّ، في معرض الحديث، بأن الرئيس السوري حافظ الأسد كان سلبياً في موقفه أمام النواب والشيوخ الأميركيين الذين زاروه في الأسبوع السابق عندما تحدثوا معه عن ضرورة انسحاب الجيش السوري من لبنان. وقال لهم إن الخلافات والخصومات الشديدة الواقعة على الساحة اللبنانية تستوجب بقاء قوات الردع العربية فيها وإن نسبة محترمة من اللبنانيين تطالب بذلك.

بعد التصويت إلى جانب قرار الجمعية العمومية ضد الغزو السوفياتي، عاد الحديث عن موضوع التجديد لقوات الردع العربية، وموضوع تعديل نقاط انتشارها على الأراضي اللبنانية. وكانت لي اجتماعات مع أركان «الجبهة اللبنانية» الذين تميزوا في تلك الفترة بالمرونة وبتفهم المعطيات السياسية والظروف المحيطة بالمسألة. فاجتمعت في التاسع من كانون الثاني مع الرئيس كميل شمعون ونجله داني، وخرجت بانطباع أن الرجل أكثر انفتاحاً من السابق. وفي اليوم التالي، استضفت بشير الجميل وجوني عبدو إلى مائدة الغداء، ولمست ضياعاً واستعداداً من بشير للتعاون فرحبت بذلك. وتكوّن لدي انطباع أنه يختلف عن شقيقه أمين بتبسيط الأمور والذهاب رأساً، ودون مناورة نحو الهدف، فلا يغرق في تفاصيل وتحليلات، بينما كان هاجس الأخ الأكبر دخول الوزارة.

في الثاني عشر من كانون الثاني، أوفدنا جوني عبدو إلى دمشق حيث عقد جلسة طويلة مع العميد محمد الخولي تناولت العلاقات بين البلدين انطلاقاً من الانسحابات الجزئية لقوات الردع العربية التي كنا نطالب بها. وعاد مدير المخابرات بانطباع جيد ووعد بتلقي

جواب في غضون أيام بحيث إنه إذا كان ثمة إشارات إيجابية أقوم بزيارة سوريا أو نستقبل وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام. كما نقل قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب عن القيادة السورية كلاماً مفاده أن الموضوع يجب أن يعالج على أساس وضع خطة عسكرية- سياسية شاملة. وكنت في ذلك الوقت أرى أنه من الصعب علينا أن نتحمل تجديداً لقوات الردع من غير الحصول على انسحاب جزئي ضمن خطة تلحظ جدولاً زمنياً للانسحاب معتبراً أن علينا أن نعكف على وضع الخطة قبل أن يحين موعد التجديد الذي أشرت إلى سفيرنا لدى الجامعة العربية بالتقدم بطلب رسمي من أجل الحصول عليه. واتصلت بسفراء الدول العربية الممولة لقوات الردع فأعلنوا جميعاً موافقتهم ولكن على مضض، إذ تمنوا أن يكون التجديد المرتقب هو الأخير. وقد لمست تردياً في العلاقة بين هذه الدول وسوريا على خلفية الخلافات بينهم وبينها حيال أزمة أفغانستان.

وبعد أن يئسنا من البحث مع السوريين في شأن خطة الانسحاب الجزئي، أوعزت إلى مندوبنا لدى الجامعة العربية بأن يطلب التجديد لقوات الردع، ولكني أفهمت الرئيس سركيس وسامي الخطيب بأني لن أطلب التجديد عند الاستحقاق التالي، فإما أن نصل إلى تفاهم مع سوريا خلال الأشهر الستة التالية وإما أن أترك الحكومة إذا كانت المصلحة العامة تقتضي التقدم بطلب تجديد.

ليل الثاني والعشرين من كانون الثاني، وبصورة مفاجئة، انسحبت القوات السورية من مدينة صيدا ومحيطها ومن بعض مناطق المتن الأعلى والشمال. وحلّت مكانها قوات فلسطينية. وقد حصلت بعض الاشتباكات في ثكنة صيدا مع الجيش اللبناني عندما حاولت عناصر المقاومة الاستيلاء عليها. واعتبرت في حينه أن سوريا أرادت عبر الانسحاب المفاجئ أن تعطي درساً للبنانيين والمسؤولين في الدول العربية المستعجلين لخروجها من لبنان، عما يمكن أن يحل بهذا البلد إذا انسحبت القوات السورية منه. وفي اليوم التالي، جددت جامعة الدول العربية ستة أشهر لقوات الردع في لبنان تنتهي في السابع والعشرين من تموز ١٩٨٠.

وتحركت على الفور لجنة المتابعة المنبثقة من قمة تونس، وهي بحال يرثى لها، واعتقد حمادي الصيد، مبعوث الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن حسن نية منه وعدم خبرة، أنه بات بإمكان الجيش اللبناني الدخول إلى الجنوب فصرّح بأن جميع الشروط متوافرة والطريق ممهدة لذلك وأن القرار هو للحكومة اللبنانية. فاستأنا للغاية من هذا التصريح لأنه مغاير للواقع، إذ إن السوريين لم يكونوا راغبين في تسهيل الأمور وإلا لكانوا نسقوا معنا في شأن الانسحاب، لا بل إنهم دفعوا المقاومة إلى استنباط الشروط ووضع العصي في الدواليب. وكانت

آخر بدعة، وهي من إنتاج محمد غانم، أن المقاومة لا تقبل بأكثر من مئة وعشرين جندياً لبنانياً في منطقة صور على ألا يكون هناك وجود عسكري لبناني على الطريق الساحلي من بيروت إلى صور. وشعر حمادي الصيد بالخطأ الذي ارتكبه فطلب من سامي الخطيب أن يهيئ الجو معنا فوافقنا لكننا أفهمناهم أننا لن نكون ضحية للدجل وأننا لسنا المسؤولين عن تأخير دخول الجيش إلى الجنوب، وأننا سنفضح من يعيق ذلك. أما محمد غانم فطلب الاجتماع بي، ووافقت على أن أستقبله في القصر الجمهوري في الحادي والثلاثين من كانون الثاني.

تصارحنا في هذا اللقاء وحللنا أسباب الجفاء القائم بين لبنان وسوريا، وتوصلنا إلى اقتناع بضرورة التفاهم بالعمق على الصعيد الاستراتيجي. وعندما أعرب لي عن رغبتهم في أن ننسق معهم في بعض الأمور، وفي عدم تحول لبنان لبؤرة تآمر ضدهم، قلت له: «هذا طبيعي شرط ألا نفقد استقلالنا وقرارنا». وطلبت إلى محمد غانم في نهاية الاجتماع أن يحصل على تفويض، ولو محدود، من دمشق لمتابعة البحث معي أو أتابعه مع غيره. وقد بدا لي أن الرجل واع ومتفهم ويحسن التحليل.

اندلعت مجدداً المعارك بين ميليشيا الكتائب وميليشيا الأحرار وبلغت ذروتها في بلاد جبيل وبالتحديد في مرتفعات عنايا حيث سقط عدد كبير من القتلى والجرحى. أثارت الاشتباكات قلق الرئيس شمعون الذي أيقظني فجر الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٨٠ وقال: «حاول أن تفعل شيئاً»، ثم أرسل لي نبيل نجيم مرتين وابنه داني فور عودة الأخير من السفر. وعندما حاول الجيش التدخل تصدت له ميليشيا الكتائب هناك وأصيب ثلاثة من أفراده. وأفهمني الرئيس شمعون بأنه يفكر باقتراح حل التنظيمات العسكرية المسيحية، وتسليم أسلحتها للجيش لكن الكتائبيين لم يكونوا مستعدين لهذا الأمر.

زادت الاشتباكات بين الكتائب والأحرار من حجم الإرباك الذي كنا فيه، والناجم أصلاً عن المناورات السورية التي كنا نجهل مرماها. ويوم الأحد في الثالث من شباط، اتصل بي مدير المخابرات جوني عبدو وطلب إليّ أن أكلمه عبر الآلة المشوشة للتنصت. وإذا بالعميد سامي الخطيب يخبرني بأنه تلقى مكالمة هاتفية من القيادة السورية تفيده بأنهم قرروا سحب قواتهم من بيروت وضواحيها «لاعتبارات عسكرية ولأنهم لا يريدون أن يستمروا في لعب دور الشرطي»، على ما قالوا له.

توجهت على الفور إلى قصر بعبدا حيث اجتمعت برئيس الجمهورية بحضور قائد الجيش ومدير المخابرات وقائد قوات الردع العربية، ثم وصل رئيس الحكومة وتداولنا بالأمر المستجد ولكن من غير أن نتفق على تحليل واحد لأبعاد القرار السوري. وكنا ميالين إلى الاعتقاد أن



إلى جانب الرئيس سركيس في دمشق.



مع الموفد البابوي كازارولي والأباتي شربل قسيس.

السوريين اتخذوا هذا القرار بغية تأديبنا وإحراجنا لأننا نتخذ مواقف مستقلة عنهم، وبخاصة إبان أزمة أفغانستان، ولأننا نطالبهم بانسحاب جزئي، ولا ندافع عن جيشهم الذي بات موضوع اتهام من جانب معظم اللبنانيين. رد الفعل الأول للرئيس الحص كان الطلب إلى الرئيس سركيس بالاتصال بالرئيس الأسد لكي يطلب منه وقف تنفيذ قرار الانسحاب. طبعاً لم يكن هذا الأمر سهلاً على رئيس الجمهورية لأنه سبق له أن أوكل إلى بعض الموفدين نقل طلبه إلى دمشق بإجراء انسحابات جزئية لا سيما من محيط خطوط التماس وضواحي بيروت. وربط الرئيس سركيس اتصاله الهاتفي بنظيره السوري بموافقتي على الذهاب إلى دمشق موفداً من قبله، ولكنني اعتذرت عن القيام بهذه المهمة لاعتبارات عديدة أهمها إدراكي أن سوريا تقف منا موقفاً غير ودي وهي تعمل على إرباكنا وإحراجنا. وكنت أعرف أن مواقفي من السوريين وتصرفاتي على صعيد السياسة الخارجية ليست غريبة عن نقمة سوريا على لبنان، فضلاً عن أن أي مسعى مني سيتخذونه كأنه موافقة على بقاء الجيش السوري في لبنان وسيستفيدون منه مستقبلاً إذا ما اضطررنا إلى أن نطالبهم رسمياً بالانسحاب والجلاء عن لبنان.

وبعد المداولة، تقرر أن يذهب قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب في اليوم نفسه إلى دمشق للاجتماع بالجناح العسكري السوري على أن يتوجه رئيس الحكومة في اليوم التالي إلى العاصمة السورية لتهنئة رئيس الحكومة السورية عبد الرؤوف الكسم والاستفادة من وجوده فيها لمقابلة الرئيس حافظ الأسد ومباحثاته في موضوع القرار السوري من زاوية توقيت تنفيذه وضرورة التنسيق مع السلطة اللبنانية قبل البدء بالانسحاب حتى لا يقع فراغ أمني أو تحتل الميليشيات المختلفة المواقع الستراتيجية التي يشغلها السوريون منذ العام ١٩٧٦. وقد لفتني خلال هذا الاجتماع التخوف الكبير لرئيس الحكومة من تداعيات القرار السوري بينما كنا أقل انفعالاً مع أننا لم نكن غافلين للانعكاسات التي يمكن أن تنجم عن انسحاب سوري غير مبرمج بالتنسيق مع القوى الأمنية اللبنانية.

أمضيت الرابع من شباط في قصر بعبدا. استقبل رئيس الجمهورية يومذاك رئيس مجلس النواب كامل الأسعد بحضوري. وكان الرأي مستقراً على ضرورة تكليف الجيش القيام بحفظ الأمن في جميع المناطق التي ينسحب منها الجيش السوري. وقد طلبنا إلى قيادة الجيش وضع المخططات واتخاذ الترتيبات اللازمة لهذه الغاية. ثم تلقيت اتصالاً من السفير الفرنسي الذي طلب مقابلتي بصورة عاجلة، فاستقبلته في أحد مكاتب القصر الجمهوري حيث أبلغني، رداً على استفساري بشأن محادثات جرت قبل أيام بين وزيري خارجية فرنسا وسوريا، بأن عبد الحليم خدام أكد لجان فرنسوا بونسيه أن سوريا لا تستطيع أن تبقي قواتها في لبنان إلى

الأبد وأنه لا بد لها من سحبها للضغط على الحكومة اللبنانية كي تدخل في طريق الحل السياسي للأزمة في لبنان. كما أعطى خدام تفسيرات أخرى لقرار سحب القوات السورية منها الحاجة إليها في مهمات أخرى ضد إسرائيل أو الأعباء المالية التي تتكبدها سوريا.

عاد سامي الخطيب من غير أن يحقق شيئاً، فحكمت الشهابي الذي قابله كان متصلباً ولا يستطيع أن يرى الأمور إلا من زاوية واحدة، وانطوى كلامه على تهديد مبطن. إذ أفهمه أن الجيش اللبناني غير مقبول وطنياً وأنه لن يستطيع أن يؤدي المهام المطلوبة منه عندما ستنسحب القوات السورية. وعاتب الشهابي الخطيب على عدم تحرك الأجهزة الأمنية اللبنانية ضد المتآمرين على سوريا، وعلى تقاعس السلطة السياسية، على حد تعبيره، عن السعي إلى تحقيق وفاق بين اللبنانيين.

لم تكن زيارة رئيس الحكومة أكثر توفيقاً. فهو لم يستنتج من مقابلاته مع الرئيس السوري ورئيس وزرائه ووزير خارجيته سوى أنهم ناقمون علينا لأننا لا ننسق معهم، ولأن الرئيس سركيس لا يتخذ موقفاً حاسماً ولا يدافع عنهم وعن جيشهم الذي أصبح شرطة سير إلخ. وقد أسر الرئيس الحص للمدير العام لقوى الأمن الداخلي أحمد الحاج بأن السوريين غير راضين عني بالتحديد لا بل ناقمون علي، وبالتالي فإنه ليس من المستحسن أن أتولى مفاوضتهم في أي موضوع. وتزامنت زيارة الرئيس الحص إلى دمشق مع زيارة وفد من المقاومة و«الحركة الوطنية» إليها عاد منها بتوجيه تصعيدي ضدنا وبتهديد للجيش اللبناني ومعارضة لدخوله وحلوله مكان قوات الردع إذا انسحبت. وتداعت هذه التنظيمات إلى سد الفراغ بواسطة ميليشياتها الخاصة.

في هذا الجو المشحون، وقبل التئام مجلس الوزراء في السادس من شباط للبحث في التطورات المهمة، عقدنا الاجتماع الثلاثي المعتاد الذي يضمني إلى الرئيسين سركيس والحص. عرض رئيس الحكومة مشروعاً لقرار عن مجلس الوزراء قال إنه أعده في السيارة وكان يستهله بتوجيه المديح إلى سوريا ثم يتحدث بخجل عن دور الجيش دونما وضوح. في المقابل، أطلعنا رئيس الجمهورية على كلمة أعدّها ليدلي بها في مستهل مجلس الوزراء ويدعو فيها إلى المحبة والوئام بين اللبنانيين. استمعت إلى النصين وأنا في غاية الانزعاج. فمن جهة، الخطة السورية واضحة وكذلك تجاوب حلفائها وعملائها، ومن جهة ثانية، فإن الوضع الدقيق يحمل جميع الأطراف على عدم اتخاذ المواقف. أما أنا فقد أصبحت «صوفتي حمراء»، على ما يقال بالعامية، أكثر من المطلوب، وأصبح من الصعب عليّ أن أضطلع بالدور الذي طالما اضطلعت به في المدة الأخيرة وهو التعقل المقرون بالتصلب والرفض.

استمعت إلى المشروعين، وإذا بالرئيس سركيس يقول للرئيس الحص إن مشروعه يصلح أساساً للبحث وإنه مقبول على أن يُدخل عليه بعض التعديلات، كما أن رئيس الحكومة راقته كلمة رئيس الجمهورية. من جهتي، لم يرقني لا هذا ولا ذاك. لذلك لم أنبس ببنت شفة. فلاحظ رئيس الجمهورية صمتي وعندما سألني رأيي قلت له: «ليس لي رأي. لقد تعبت من المعارضة وعدم الموافقة على شيء، وإني أشعر بأزمة مع نفسي. فالبلاد تحترق وربما في خطر الزوال، ونعرف مواطن الداء ولا نفعل أو بالأحرى لا نستطيع أن نفعل شيئاً فلماذا الحكم أذاً؟ ولماذا تحمل مسؤولية تاريخية؟»

قلت ذلك بهدوء كلي ومن غير انفعال وبروح أخوية، فأجابني الرئيس الحص بأنه يتفهم حالتي النفسية، وأنه يعاني من أزمة مع نفسه أيضاً. ثم دار الحديث في حلقة مفرغة فرأيت من واجبي أن أعرب عن رأيي بصراحة فقلت: «لست موافقاً على أي من المشروعين وأقترح دعوة مدير عام الرئاسة كارلوس خوري لأنص عليه ما أتصوره». فأجابني الرئيس سركيس بأنه على استعداد لأن يكتب إذا أمليت عليه أفكاري. امتثلت وأمليت نص كلمة رئيس الجمهورية التي سيتلوها في مجلس الوزراء، ووافق الرئيسان على النص المقترح. وفي ما يتعلق بمشروع رئيس الحكومة، أبديت ملاحظات عليه بحيث طلبت أن يُستهل بقرار إنزال الجيش وأن تُشطب منه عبارات المالقة لسوريا، على أن تحمل الخاتمة إشارة إلى ضرورة استمرار الاتصالات والتنسيق معها على كل المستويات توصلاً لحلول سياسية. ثم نادينا كارلوس خوري، وطلبنا إليه صياغة مشروع قرار مجلس الوزراء على أساس ما اتفقنا عليه، فوضع نصاً وافق عليه المجلس بالإجماع وحماسة بعد أن أدخل عليه تعديلات شكلية.

ولكن إجماع مجلس الوزراء لم يعفنا من تصعيد سوري ضدنا. وقد شملت النقمة هذه المرة الرئيس الحص والوزيرين جوزيف السكاف وطلال المرعبي. وبادر السوريون إلى دفع جميع فصائل المقاومة إلى مهاجمتنا بعد عودة الواحدة تلو الأخرى من دمشق حتى إن شخصيات مثل النائب حسين الحسيني سبق أن أدلت بتصاريح تدعو إلى إنزال الجيش اللبناني ما لبثت أن عادت عنها بعد استدعائها إلى العاصمة السورية. كما أن الرئيس كامل الأسعد الذي كان يطالب يومياً بإنزال الجيش عاد من دمشق وهو يتكلم عن الخطة الأمنية الشاملة وعن الوفاق الوطني كأنه يرغب في تمييع الموضوع إرضاء لسوريا أو بسبب ضغطها عليه، وكان السوريون، في تلك الفترة، تهربوا من استقبال رئيس مجلس النواب ما يزيد على سنة.

في المقابل، كان موقف أركان «الجبهة اللبنانية» إيجابياً. فقد استقبلت بعد ظهر اليوم نفسه الذي انعقد فيه مجلس الوزراء، الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل بحضور مدير

المخابرات جوني عبدو، في منزلي وفقاً لموعد مسبق، للتداول في الأوضاع المستجدة وبخاصة اشتباكات الأحرار والكتائب وقرار سوريا بسحب قواتها من بيروت. أثنى شمعون والجميل على قرار الحكومة وأبديا استعداداً للتجاوب معه في الشق المتعلق بانتشار الجيش محل القوات السورية المنسحبة. وبعد أيام اجتمعت بالرئيس شمعون الذي كان يرافقه نجله دوري في منزل نبيل نجيم وكان موقفه متصلباً حيال اليسار في لبنان معتبراً أن جميع المحيطين برئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط لا يمثلون شيئاً. وطلب الرئيس شمعون أن نستخدم الجيش إذا انسحب السوريون «أياً كانت النتائج». ولم يكن بإمكاني أن أرفض هذه النظرية من حيث المبدأ فوافقته القول، وأضفت: «ولكن قد تكون هذه آخر خرطوشة بيدنا.» فهمت أيضاً من رئيس حزب الوطنيين الأحرار أن إسرائيل لا تشجعهم على شيء ولا تجاريهم في طلباتهم، وقد أبلغتهم أنها ليست في وارد القيام بعمليات عسكرية ضد سوريا. واتضح لي، في تلك الفترة، أن كلا من حزبي الوطنيين الأحرار والكتائب اللبنانية، بمن فيهم بشير الجميل، يحاول أن يفتح قناة مع سوريا على رغم استمرار علاقاته بإسرائيل.

إزاء استمرار التصعيد السوري لا سيما عبر حلفائهم اللبنانيين، وانعدام وسائل الخروج من المأزق، أجرى الرئيس الياس سركيس اتصالاً بنظيره السوري، في الحادي عشر من شباط، اعتبر في حينه بمثابة كسر للجليد. وطلب الرئيس سركيس أثناءه استقبال وفد لبناني مؤلف من الرئيس الحص والوزيرين جوزيف السكاف وبطرس حرب، للتباحث في الأوضاع المستجدة. فتوجه الوفد إلى العاصمة السورية في الثالث عشر من شباط ١٩٨٠ حيث اجتمع على التوالي برئيس الحكومة ووزير الخارجية ورئيس الجمهورية. تصرف المسؤولون السوريون مع الوفد اللبناني كعادتهم، ولم يطلبوا شيئاً محدداً بل أعربوا عن تمنيهم بأن تسعى الحكومة لتحقيق الوفاق بين اللبنانيين حتى لا تقع مشاكل عندما سينسحبون. وبرروا ما اعتبروه «قرار تجميع الجيش» -بعدما استعملوا في السابق عبارة «سحب القوات»- باعتبارات سياسية سورية وقومية وعسكرية في مواجهة إسرائيل. أما بالنسبة إليّ، فقد أفصحوا أخيراً عن سبب استيائهم مني وقالوا إنني لم أستجب لطلبهم بمهاجمة مصر وكامب دايفيد في مؤتمر هافانا قبل خمسة أشهر. مع العلم أن الرئيس الحص كان هو ممثل رئيس الجمهورية وقد ألقى خطاباً تعرض فيه إلى اتفاقية كامب دايفيد ومسارها وأكد معارضة لبنان لها وتضامننا مع الرافضين لها.

وبعدما اطلعت على نتائج المحادثات التي أجراها الوفد اللبناني مع المسؤولين السوريين استنتجت التالي:

١- يرغب السوريون في إعطاء البرهان على أننا لا نستطيع أن نتحرك على صعيد الوفاق الوطني، ولا أن نحققه إلا إذا عزلنا الفريق المسيحي المتخاصم معهم ومع حلفائهم، ولكنهم يعرفون أن هذا الأمر متعذر.

٢- يرغبون في تحقيق مكاسب بالنسبة إلى جماعتهم و«الحركة الوطنية» على حساب الفريق المسلم التقليدي بحيث يجعلون من أتباعهم الفريق المحاور في موضوع الوفاق فيسهمون بذلك في تقليص دور الإسلام التقليدي في لبنان، وفي دفع الوضع اللبناني برمته نحو اليسار ونحو التمحور حول الاتحاد السوفياتي.

٣- يرغبون في تحقيق توازن جديد على الساحة اللبنانية يؤدي إلى تغيير مفهومنا للبنان ولدوره ولتعادل القوى الموجودة فيه لكي يكون مدخلاً لاتفاقات تضعنا تحت سيطرتهم وربما أكثر من ذلك!

٤- يرغبون في القضاء على الجيش اللبناني وتحجيمه ما لم يبن على قياس تطلعاتهم ومقدراتهم فيصبح إذ ذاك عاملاً للسيطرة السورية على لبنان.

٥- يرغبون في تحجيم حركة فتح أيضاً وجعلها تحت رحمتهم.

٦- يرغبون في أن يكون في متناول يدهم حرية التصرف في أي حل لأزمة الشرق الأوسط بدفع الفلسطينيين إليه و«المونة» علينا مع ما يستتبعه من تقسيم وتعديل حدود إذا لزم الأمر.

بعد أن تكونت لدي هذه الاقتناعات، تداولت فيها مع رئيس الجمهورية، ورأينا أن تحركاً باتجاه تحقيق وفاق وطني، على رغم تحفظي وشكوكي حيال فرص نجاحه، قد يكون مستحسناً في ذلك الظرف. ودعا الرئيس سركيس مجلس الوزراء إلى جلسة استثنائية يوم السبت في السادس عشر من شباط أدلى فيه كل وزير بدلوه. وخلصنا إلى الاتفاق على أن يدعو رئيس الجمهورية الفاعليات السياسية في البلاد، على التوالي، إلى قصر بعبدا بحضور الرئيس سليم الحص لاستمزاجها رأيها حول كل ما يتعلق بموضوع الوفاق الوطني. من جهتي، حرصت على أمر واحد هو أن يكون التصريح المدلى به إلى الصحف مرناً بحيث لا يربطنا ربطاً نهائياً وإن كان ينطوي على تحرك أو توجه، لأنني اعتبرت أن ليس هناك ضرورة لإعطاء أوهام للناس. كما أن تلك الجلسة أكدت انطباعي أن بعض الوزراء لا سيما يوسف جبران وميشال المر وبطرس حرب قد يكونون على استعداد لأخذ مواقف حازمة في شأن بعض المواضيع وأني لم أعد وحدي في الساحة.

الفصل الخامس

محاولة جديدة للوفاق

لم أظن، ولو للحظة، أن السعي إلى الوفاق الذي اشترطته سوريا لتتجاوب مع قرارنا بنشر الجيش اللبناني محل القوات السورية التي وعدت بسحبها، سيؤدي إلى أبعد من تهدئة الأجواء وانكفاء أتباع سوريا في لبنان وبخاصة «الحركة الوطنية» عن مهاجمة الجيش إذا نفذت دمشق قرار الانسحاب. وأبديت أمام معاوني شكي في نجاح هذه الخطوة بالاستناد إلى تجربتي الطويلة في مساعي الحوار التي كانت تصطدم دائماً بعدم استعداد القيادات السنية والشيعية وحتى الدرزية لمجرد البحث في رفع غطائها عن التنظيمات الفلسطينية المسلحة.

كان في لبنان، في تلك الحقبة، ثمة من يظن أن ثمة تغييراً جوهرياً قد حصل من شأنه أن يزيد من فرص نجاح الحوار. واستند هذا البعض إلى ملل الرأي العام اللبناني من دفع أثمان باهظة على مستوى الأرواح والممتلكات، ومن تجاوزات كل الميليشيات وقوى الأمر الواقع، مقابل لا شيء، وإلى تصريحات قيادات بارزة في الإسلام التقليدي اللبناني مثل الرئيس صائب سلام تطالب بعودة الشرعية وسيادة الدولة اللبنانية وحدها، وإلى تململ شيعي من تجاوزات الفلسطينيين في الجنوب ومن عملياتهم ضد إسرائيل التي كان الشيعة وحدهم يدفعون ثمن ردود الفعل الإسرائيلية عليها. وكان آخر تمظهر للاستياء الشيعي مساندة مجموعات مسلحة شيعية لعناصر الجيش في ثكنة هنري شهاب في بئر حسن عندما هاجمتها فصائل فلسطينية في مطلع شباط ١٩٨٠.

لم تكن هذه المؤشرات الإيجابية لتخفف من تشاؤمي لأنني أولاً اختبرت هزالة تضامن اللبنانيين عندما كانوا يختلفون على الأولويات بين القضايا الداخلية والإقليمية، وثانياً لأن

التداخل بين اللبنانيين المسلمين والفلسطينيين كان كبيراً جداً وقد أصبح هؤلاء يسيطرون على كثير من المفاصل. لذلك ارتأيت ألا أضطلع بدور مباشر في عملية المشاورات التي قررها مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية إلا بعدما انقضت الأيام الخمسة المخصصة لاجتماع الكتل النيابية مع الرئيسين سركيس والحص. فاجتمعت معهما وتوصلنا إلى تصور وسطيّ قائم على وضع العناوين والخطوط العريضة للمبادئ التي يمكن أن تلتقي عندها أطراف النزاع في لبنان. وقررنا أن نترك جانباً التفاصيل الإجرائية والإصلاحات السياسية المطلوبة من بعض الأطراف بحيث تعالج في مرحلة لاحقة، بشكل أو بآخر، لا سيما عبر تأليف حكومة سياسية متمتعة بصفة تمثيلية واسعة.

وارتأينا أن أحمل نتيجة المشاورات إلى دمشق للتنسيق معها حتى لا تعرقل المساعي التي نقوم بها. فاتصلت صباح الأول من آذار بوزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام فوجدته لطيفاً للغاية بشكل يؤكد الأجواء الإيجابية حيالي التي حملها إليّ الأمين العام في وزارة الخارجية كسروان لبكي بعد اجتماعه معه في تونس على هامش مؤتمر الجامعة العربية المخصص لحل الخلاف التونسي-الليبي. يومذاك قال نظيري السوري للبكي إنهم يقدّرون ظروفي وإنهم، على رغم خلافهم معي في صدد بعض النقاط، يعتبرونني المحاور الصالح الوحيد في السلطة اللبنانية. واتفقتُ في أثناء الاتصال الهاتفي مع خدام على أن أزور دمشق في الثالث من آذار لأجتمع به وبالرئيس حافظ الأسد.

وكان المحامي كريم بقرادوني حمل إليّ في الثالث والعشرين من شباط رسالة من نظيري السوري عبد الحليم خدام على هامش زيارة قام بها إلى سوريا بتكليف من بيار وأمين وبشير الجميل لدرس سبل التقارب بين الجانبين. وقد طلب خدام إلى بقرادوني أن يبلغني الآتي:

١- إذا ما قمتَ بزيارة سوريا فإنك ستلقى كل ترحيب وتكريم.

٢- إن سلامتك مؤمنة بدون أي شك خلافاً لما يشيعه البعض.

٣- إن عبد الحليم خدام لا يضمر لك إلا كل شعور بالصداقة والمحبة وإن بعض ما ينقل عنه لا يعبر عن الحقيقة.

٤- إنهم يتطلعون إلى التباحث معي لا مع سليم الحص أو مع الوزيرين المسيحيين اللذين زارا دمشق (سكاف وحرب) لأنهما لا يمثلان المسيحيين.

٥- إنهم يعتبرون أن زوارهم العديدين المتعاقبين يدجلون عليهم في أكثر الأحيان، وهم لا يعيرونهم الأهمية التي تتصور، ويعتبرون أن الحديث معك يتصف بالعمق.

استقبلني، في الثالث من آذار، عبد الحليم خدام وكبار مسؤولي الخارجية السورية،

في المطار، وتوجهنا تواً إلى مكتبه في وزارة الخارجية حيث عقدنا جولة أولى من المحادثات التي استهلها ببعض المعاتبة المقرونة بالتأكيد على التقدير الذي يكنونه لي في سوريا مشيراً إلى أن ما يمكن أن أكون سمعته نقلاً عنهم حول علاقتهم بي لا ينطبق على الواقع. وبعد مقدمة أشرتُ فيها إلى أن الأطراف التي يتعاملون معها في لبنان تنطلق من زاوية مصالحها الخاصة والأنانية ومستعدة دائماً لتغيير مواقفها من دمشق تبعاً لتقلبات الظروف، أكدت أن الطرف الوحيد الذي يمكن أن يركنوا إلى التعامل معه على أسس ثابتة لا تتأثر بتقلبات الظروف هو الحكومة. ثم انتقلنا إلى جدول الأعمال المؤلف من أربعة بنود: الوفاق الجاري العمل له والمبادئ العامة الناتجة عنه، انسحاب قوات الردع وملء الفراغ الأمني، الجنوب ومشاكله، وأخيراً موضوع الجيش. ولفتني أن خدام في رده على موضوع الفراغ الأمني في المنطقة الغربية قال إن علينا أن نتفق ونتفاهم مع الفرقاء الموجودين على الأرض، فأجبته: «إن هؤلاء يخضعون لتوجيهاتكم، وكلامك مرادف لرغبة في التفجير، وهذا غير معقول.»

دام الاجتماع مع خدام ساعة ونصف الساعة، انتقلت بعده إلى بطريركية الروم حيث اجتمعت بالبطريرك أغناطيوس الرابع هزيم لساعة وربع تحدثنا فيها بشكل خاص حول وضع أبرشية بيروت بعد انتخاب المتروبوليت الياس عودة أسقفاً عليها.

ثم بعد غداء في نادي الشرق مع كبار المسؤولين السوريين، عدنا إلى الخارجية حيث مكثنا بعض الوقت إلى حين أفادونا أن الرئيس السوري حافظ الأسد ينتظرني. ذهبت إلى مقر الرئاسة السورية فاستقبلني الأسد معانقاً بحرارة لافتة أمام الصحافيين، ثم عقدنا اجتماعاً كان فيه الرئيس السوري، خلافاً لعادته، مستمعاً أكثر منه متحدثاً، وغالباً ما هز يومذاك رأسه والابتسامة على شفتيه.

تكلمنا أولاً في موضوع الوفاق ورغبتنا في المضي به فلم يبد ملاحظة، وادعى أنه لم يطلع على المشروع الذي سلمته إلى خدام. وأخبرته أن رسالة سيوجهها الرئيس سركيس إلى اللبنانيين ستنطلق من هذه المبادئ. ولما تطرقت معه إلى ما بعد إعلان مبادئ الوفاق وتحدثت عن تشكيل حكومة إتحاد وطني، تبين لي أن الجو غير موآت لذلك، على رغم الانتقادات العديدة التي سمعتها منه ومن عبد الحليم خدام لعدد من الوزراء المسلمين. وبدا المسؤولون السوريون ناقمين جداً على الوزير ناظم القادري، وقد ركزوا عليه كثيراً، وعلى الوزير طلال المرعبي الذي تبرأوا منه، فيما استهزأوا بالوزير أنور الصباح وأبدوا بعض التحفظ تجاه الرئيس سليم الحص وطاقاته. وعلى وجه الإجمال، قالوا إنهم لا يستطيعون أن يلتزموا بشيء

خصوصاً في صدد حكومة الوفاق الوطني، وتوافقنا على أهمية أن تضم جميع الفرقاء الأساسيين في البلاد.

وعندما أثرت موضوع الفراغ الأمني الذي يمكن أن نقع فيه إذا انسحبت قوات الردع، ولم يتمكن الجيش اللبناني من الحلول مكانها معتبراً أن ذلك يؤدي إلى تفجير الوضع، قال الرئيس الأسد ببرودة متناهية: «يا أخ فؤاد، هل تعتقد أني أريد التفجير في لبنان؟» فأجبته بالنفي وبتأكيد ضرورة التنسيق بين الجيشين لتفادي ذلك مشيراً إلى أن قائد الجيش على استعداد لزيارة سوريا والاجتماع بنظيره في سبيل وضع الترتيبات اللازمة. ولإثارة حماسة الرئيس السوري حيال التنسيق المطلوب، أضفت أن اجتماعاً بين قائدي الجيش في البلدين يمكن أن يتطرق لقضايا التدريب والدورات والمعلومات والروح العسكرية والتوجيه. وافق الرئيس الأسد على أن يزور الجنرال فيكتور خوري دمشق مع من يريد في أقرب وقت، وطلب إلى خدام أن يؤمن له موعداً مع حكمت الشهابي. وقال: «ينبغي أن يشعر الجندي اللبناني أن الجندي السوري أخوه، وأنه معه في خندق واحد».

وفي ما يتعلق بالجنوب، أكد المسؤولون السوريون ضرورة بقاء القوات الدولية وخطر انسحابها، ووافقوا على مبدأ أن نبذل جهدنا من أجل أن نتقدم بعض الشيء في تنفيذ القرار ٤٢٥ بما يعنيه ذلك من بسط لسلطة الدولة عبر الجيش اللبناني في الجنوب. وأبدوا اعتقادهم أن التقدم على صعيد الوفاق الداخلي من شأنه أن يشكل جواً صالحاً للحوار مع المقاومة الفلسطينية حتى يتمكن الجيش اللبناني من التقدم نحو الجنوب. وفي هذا الإطار، أعربوا عن بعض الامتعاض من المواقف «الارتجالية» التي اتخذها رئيس مجلس النواب كامل الأسعد.

وعندما هممت بالاستئذان من الرئيس الأسد قلت له: «سيادة الرئيس، اللبنانيون مشوشون حيالي لأنهم يعتقدون أن لي رصيداً عند سيادتكم، فإذا عدت إلى بيروت من غير أن أحمل لهم شيئاً فإنهم سيعتقدون أنك صددتني أو أني بخلت عليهم باستعمال رصيدي، لذا أرجو منك أن تقول لهم إن لا رصيد لي عندك أو تدعني أسحب من هذا الرصيد.»

مساء الخامس من آذار، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً مطولاً، تدارسنا خلاله موضوع الوفاق واتفقنا على المبادئ الأربعة عشر المعتبرة قواسم مشتركة وهي التأكيد على وحدة لبنان، والتمسك بنظامه، والالتزام بمبادئ العدالة والمساواة، واعتبار لبنان بلداً عربياً ملتزماً بالتنسيق العربي، والوقوف ضد العدو، ودعم القضية الفلسطينية، ورفض التوطين ومقررات كامب دايفيد، والتشديد على أن علاقات لبنان وسوريا هي علاقات خاصة تقوم على الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال، وتنفيذ الاتفاقات مع منظمة التحرير في إطار السيادة والإصرار على تنفيذ مقررات

مجلس الأمن والتمسك باتفاق الهدنة. ووجه رئيس الجمهورية بعد انتهاء مجلس الوزراء رسالة إلى اللبنانيين دعاهم فيها إلى الالتفاف حول مبادئ الوفاق. وتساءلت ذلك المساء عما إذا كان هذا الأسلوب سيساعدنا على امتصاص نقمة سوريا عبر إيجاد مخرج لائق لها، وعما إذا كانت ستخلق جواً إيجابياً يشجع على التقارب بين اللبنانيين أم العكس.

وفيما كنا ننتظر زيارة قائد الجيش فيكتور خوري إلى دمشق يوم الأحد في التاسع من شباط محاولين أن نتكهن حول نتائجها، فوجئنا صباح الجمعة في السابع من آذار بانسحاب سوري، بدون إعلام أو تنسيق مسبق مع أحد، من سن الفيل وجسر الباشا والحازمية وكاليري سمعان. ولحسن الحظ، كان الجيش متأهباً ومتحسباً لمثل هذا الانسحاب فاحتل المراكز التي أخلاها السوريون قبل أن يتسنى للميليشيات المحلية المبادرة إلى وضع يدها عليها. وقد خلف الانسحاب السوري أجواء إيجابية في البلاد، على رغم أن هدف تجميع القوات السورية في البقاع كان على الأرجح تحسباً لما يمكن أن تنجم عنه المواجهات الشرسة الدائرة بين الجيش السوري والإخوان المسلمين في حماة ومحيطها، ومناطق سورية أخرى. وكنت واثقاً في حينه أن الرئيس حافظ الأسد سينجح في قمع المتمردين على سلطته.

في ظل الأجواء الإيجابية التي كانت تسود، راجعني فادي صفدي مرتين من قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ناقلاً إليّ رغبته في «كسر الجليد ووضع أنفسنا في جو مختلف». وبغية التحقق من نية أبو عمار، طلبت من جان عبيد التثبت من الرسالة المنقولة. وبعد أن اجتمع عبيد بياسر عرفات تبين له، على ما قال لي، أن مصدر الفكرة آل الصفدي ولكن أبو عمار حبذها وطلب أن نحدد موعداً. وفي الحادي عشر من آذار، وبعد أن عدت من الشبانية حيث شاركت في مأتم والدة الرئيس الياس سركيس، تركت منزلي في سيارة للأمن العام وضعها بتصرفي فاروق أبي اللمع. وانتقلت فيها إلى شارع فؤاد الأول حيث لاقتنا سيارتان تابعتان لأمن حركة فتح. ثم ذهبنا بصورة سرية إلى منزل حسيب الصباغ قرب سبينس في الرملة البيضاء، ووجدت أبو عمار في استقبالي على الباب وبقربه أبو اللطف فعانقاني بحرارة ودخلنا سوية وعقدنا اجتماعاً دام ساعة ونصف الساعة.

استهل أبو عمار اللقاء بالاعتراف بأن لبنان قدّم للمقاومة وتحمل منها، ما لم يقدمه أو يتحمله أي بلد عربي آخر، وقال إن هناك ضرورة للسعي المشترك لتحاشي الاضطرابات والمشاكل ولإيجاد حلول بالطرق السلمية. فعلقت على كلامه بالقول إن من واجبهم أن يحولوا دون حصول تضارب بين القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية، لأنه إذ ذاك ستكون النتائج كارثية وسنضطر إلى أن نناصر قضيتنا والعكس بالعكس. وبعد أن أعلن تأييده

لمبادئ الحوار، تطرقنا إلى مواقفي في الجامعة العربية في تونس التي كان انتقدها عرفات بقسوة شديدة، وقلت له: «عندما يتعلق الأمر بمواقف مبدئية لا نستطيع أن نحيد شعرة عن بعض الاعتبارات وإلا نكون تنازلنا وضحينا بما لا نملك فيحاسبنا التاريخ والرأي العام». فأجابني عرفات مبتسماً: «الحقيقة هي أن انتقاداتنا ضد الرئيس سركيس وضدك كانت للاستهلاك المحلي ليس إلا».

ثم دعوتُ أبو عمار إلى المصارحة والإقلاع عن إغداق الوعود ما لم يكن هناك رغبة حقيقية في التنفيذ، وعن الأحكام المسبقة القائلة إن الجيش ضدهم مؤكداً له أن الغاية من دخوله إلى المنطقة الغربية بعد انسحاب السوريين ليست الإساءة إلى المقاومة أو ضربها. وشددت على أن لبنان ليس في وارد مجرد التفكير في الانضمام إلى كامب دايفيد. وخرجت من اللقاء الذي ساده جو ودي بانطباعات إيجابية، ورجعت إلى منزلي بالطريقة نفسها.

بعد يومين، استقبلت بشير الجميل في منزلي نحو ساعة ونصف الساعة، وتباحثنا في شتى الشؤون وبالأخص في موضوع العلاقات السورية-الكتائبية، والدور الذي ينبغي أن يقوم به كريم بقرادوني في المفاوضة بين الجانبين. وشدّد الجميل على «ضرورة أن يبقى خط اتصال بينه وبين دمشق، خصوصاً لأن السوريين يبدون كأنهم قد بدلوا موقفهم حيالنا، وأظن أن الوقت مناسب للحوار». وكان انطباعي بعد هذا اللقاء أن بشير بدأ ينضج ويتوجه تدريجياً في تفكيره إلى الحوار أكثر منه إلى القتال.

لقائي بعرفات الذي اتخذ حيزاً مهماً في الصحف واهتمامات الرأي العام، فتح شهية أقطاب «الحركة الوطنية» والتنظيمات التي طالما هاجمتني طوال أكثر من سنتين على الاجتماع بي. فطلب مني كل من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس «المرابطون» إبراهيم قليلات، ورئيس المؤتمر الشعبي كمال شاتيلا مقابلتي. فوافقت على مقابلة الأول وتريثت عن الاجتماع بالثاني والثالث، بناء على رأي جوني عبدو، إلى حين توافر الظروف المناسبة.

بعد ظهر الثاني والعشرين من آذار، قام الرئيس كميل شمعون بزيارة إلى رئيس الجمهورية هي الأولى له منذ سنتين تخللتهما انتقادات شمعونية لاذعة للرئيس سركيس. بدا الرئيس السابق للجمهورية الذي كان نجا قبل نحو عشرة أيام من محاولة اغتيال كادت تودي به، منشغل البال على نفسه وقلقاً على أمنه الشخصي خلافاً لعادته. وعندما عرض الرئيس سركيس بوضوح تصوره لورقة الوفاق لفتني إصغاء الرئيس شمعون وإبداؤه من حيث الشكل بعض الملاحظات التي عكست رغبته في أن يؤكد استمراره في الإمساك بطرف الخيط. فسأل

عن معنى العلاقات الخاصة بين لبنان ودمشق، والاتفاق في الداخل، من غير أن يبدي رأيه في المسائل التي أثارها. وبعد اللقاء، طلبت إلى الصحافيين الذين عرفوا بخبر الزيارة من عهد بارودي ألا يذكروا شيئاً عن حضوري.

نهاية آذار ١٩٨٠، زار لبنان أمين سر دولة الفاتيكان الكاردينال أغسطينو كازارولي، فاستقبلته في وزارة الخارجية في الحادي والثلاثين من آذار، وتباحثنا في مسألة إعادة انتشار الجيش السوري والعلاقات مع الفلسطينيين. وسألته أن يستعمل الكرسي الرسولي نفوذه لدى الدول الأوروبية لحثها على التحرك في سبيل إيجاد حل للوضع المتأزمة في الشرق الأوسط ولبنان. فأجابني أنه لا يمكن التعويل على الدول الأوروبية «المنشغلة بتوقيع الاتفاقات النفطية». وكنت استدعيت بشير الجميل، في التاسع والعشرين من آذار، لأنه كان أرسل قبل يومين التصور الذي أعدته «الجبهة اللبنانية» من أجل تقديمه إلى الكاردينال كازارولي، وقلت إن تصور الجبهة لا يختلف كثيراً عن تصوري وهو يصلح لأن تتقدم به الدولة اللبنانية لا «الجبهة اللبنانية» المفترض فيها أن تبدي المزيد من التصلب. وتبادلت يومذاك الحديث معه لمدة نصف ساعة ولفتني أنه، خلافاً لما كنت أعتقد قبل نحو سنة أو أكثر، يمكن الحوار معه أكثر من شقيقه أمين فهو ليس متحجراً بل منفتحاً ويطوّر تفكيره مع مرور الزمن وتبدل الظروف. وبدا لي أن جماعة «الجبهة اللبنانية» لم يعودوا متحمسين لمعركة مع أحد، وأنهم يعتقدون أن سوريا بالنتيجة ستترك لبنان أو الجزء الأكبر منه. كما أنهم باتوا يدركون أن التخلص من الفلسطينيين بالشكل الذي كانوا يتصورونه أمر مستحيل.



مساء الاثنين الأول من نيسان، ظهرت بصورة علنية للمرة الأولى في المنطقة الغربية منذ سنوات. فشاركت في حفل الاستقبال الكبير الذي أقامه المرابطون في فندق البريستول. وعندما وصلت في الساعة السادسة والنصف، دهش الحاضرون الذين استغربوا جداً حضوري، وأفسحوا لي المجال على الصفين لكي أمر وأصافح من أصادفهم. وتحدثت مع معارفي لنحو خمس عشرة دقيقة ثم قفلت راجعاً إلى منزلي مخلفاً انطباعاً جيداً في الأوساط الإسلامية عموماً.

ساءني في ذلك الوقت التعاطي الأميركي السطحي مع المسألة اللبنانية وعدم إيلائها أهمية تذكر، حتى إن تصرفات السفير جون غونتر دين لم تكن على المستوى المطلوب، ولطالما تساءلت ما إذا كان يدرك الواقع اللبناني على حقيقته. في المقابل، كانت السفارة السوفياتية تبذل جهداً مضاعفاً للتقارب مع أخصام حلفائها. ففي منزل ابنة بيار فرعون، اجتمع بشير الجميل بالسفير السوفياتي ألكسندر سولداتوف في الثالث عشر من نيسان، وتداول معه في

طريقة معالجة الأوضاع مع سوريا والمقاومة، فيما التقى الرئيس كميل شمعون بمراسل وكالة أخبار سوفياتية، هو في الواقع، على ما قيل لي، رئيس الاستخبارات السوفياتية في المنطقة، وتباحث معه في إمكانية التقارب بين الاتحاد السوفياتي والأحزاب اليمينية.

تابع السوريون إبداء المرونة والتساهل حيال الحكم و«الجبهة اللبنانية»، وبعد أن تبادلوا إطلاق الأسرى مع حزب الكتائب منتصف نيسان، زارنا وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام في التاسع والعشرين من نيسان. واستقبله رئيس الجمهورية بحضور رئيس الحكومة وحضوري إضافة إلى قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب الذي رافقه من شتورا. أبدى خدام يومذاك استعداداً للتعاون أكثر من أي وقت مضى، وبدا لي أن الأوضاع في المنطقة وداخل سوريا تجعل القيادة السورية تتحاشى التعقيدات والانفجارات، وأن علاقاتها مع المقاومة وبعض أطراف «الحركة الوطنية» يشوبها الحذر والتشكيك المتبادل، كأن سوريا قد دارت ٣٦٠ درجة وعادت إلى نقطة الانطلاق: عاد الغضب على الرئيس الحص، والحقد على الرئيس صائب سلام، والميل إلى الرئيس رشيد كرامي. واتفقنا مع خدام على أن نتقدم على طريق بلورة المواقف بالنسبة إلى مبادئ الوفاق تمهيداً لترجمة ديناميكيتها لاحقاً في حكومة إتحاد وطني لا تستثني أحداً.

وفي اليوم التالي، عقدنا مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية، وعاتب بعض الوزراء رئيس الحكومة على طرح الثقة بالحكومة قبل أيام في مجلس النواب دون التشاور مع أحد، وعلى تصلبه في موضوع تقليص صلاحيات مديرية المخابرات في الجيش اللبناني. وبعد أن احتدم النقاش، تدخلت بحدة للمرة الأولى منذ تشكيل الحكومة الثانية، وأخذت على الرئيس الحص، مع تسليمي بحسن نيته، عدم استشارتنا في طرح الثقة وفي إثارة موضوع الخلاف على تنظيم الجيش متسائلاً عن السبب الذي جعله يعلق كل المسيرة الحكومية على مسألة مرسوم الجيش وقلت له: «إذا كنت تضمن أن الفلسطيني سينضبط وينسحب من حيث لا حق له بالتمركز، وأن جميع الفرقاء في المنطقة الغربية سيوافقون على تسليم الأمن للجيش اللبناني لمجرد صدور مرسوم التنظيم على الشكل الذي تريده أنت، أي بتقزيم مديرية المخابرات، فإني أقبل بالتقزيم مقابل أن تقدم تعهدات ملموسة بذلك». وعندما بدا على الرئيس الحص الارتباك وأعلن أنه غير مؤهل لأن يعطي تعهدات، قلت له: «إذا نحن نتعرض لابتزاز ولا ينبغي على الإطلاق أن نرضخ له.»

توجهت في الثامن من أيار بصحبة زوجتي تانيا إلى لندن لإجراء فحوصات طبية. وعلى هامش الغاية الأساسية للزيارة، أجريت محادثات رتبها السفير خليل مكاوي مع المسؤولين

البريطانيين. فاجتمعت مع الوزير اللورد كارنغتون ووزير الدولة للشؤون الخارجية دوغلاس هيرد وعقدت ندوات ومقابلات صحفية ولقاءات مع أركان الجالية اللبنانية هناك. وأهم ما لفت نظري في المحادثات مع البريطانيين اعتبارهم أن اتفاق كامب دايفيد فاشل ولن يؤدي إلى نتيجة إيجابية، وأن على أوروبا القيام بتحرك في الشرق الأوسط، ولكن بتؤدة لئلا تصطدم بالولايات المتحدة التي لا يبدو أنها مستعدة لتقبل هذه الفكرة في الوقت الحاضر. وأبدوا أمامي اعتقادهم بأن إيران تتجه بسرعة نحو الفوضى والتقسيم والتفتت وأنها ستميل نحو الشيوعية، وبأن وجود القوات الدولية في جنوب لبنان أسلم من انسحابها على رغم عدم أدائها مهامها على الوجه المطلوب. وعدت إلى لبنان، بعد أسبوع، ووجدت الوضع السياسي على حاله: موضوع تنظيم الجيش لا يزال يراوح مكانه، ومسيرة الوفاق متوقفة، والكتائب ماضية في عملية الحوار مع سوريا.

وسط هذه المراوحة، كان رئيس الحكومة سليم الحص يشعر بالوحدة فلا المجلس النيابي، ولا التجمع الإسلامي، ولا السوريون معه، إذ لم يكن يستند إلا إلى «الحركة الوطنية» والمقاومة، فضلاً عن أن الجو ملبد والحكومة غير قادرة على تحقيق شيء ناهيك عن الوزراء الذين يعيثون فساداً في وزاراتهم ويلوثون سمعة الحكم والحكومة. لذلك بدأ الرئيس الحص يعلن أنه لا يستطيع الاستمرار في الحكم وأنه لا بد من تغيير الحكومة حتى ولو لم يكن من مجال للمجيء بحكومة وفاق وطني. وتذرع بالتباين في شأن مشروع تنظيم الجيش رغبة منه في إحراج الحكم وتحقيق بعض المكاسب على مستوى الشارع الإسلامي.

واستوقفني في تلك الفترة موقف الفلسطينيين الصامت إعلامياً والمتحرك ميدانياً وسياسياً، ما جعلني أعتقد أنهم يسعون إلى حكم لبنان وخلق دولة فيه ريثما يتسنى لهم إنشاء دولة في فلسطين، إذا ما تيسر لهم ذلك، ولتحقيق هذه الغاية كانوا يتوسلون الأساليب التالية:

– تمركزهم المسلح في المناطق اللبنانية وبذل الجهود والطاقات اللازمة لإحباط أي محاولة سياسية أو ميدانية لا تتلاءم مع مصالحهم.

– تحريكهم للحركة الوطنية التي باتت شبه دمية بين أيديهم والتي يضعونها في الواجهة ضدنا لمنعنا من استعمال الجيش في بيروت والجنوب لأن هدفهم الثابت هو ألا يقوم جيش في لبنان لأنه عندما سيقوم ستكون أولى مهماته التصدي لهم.

– تفاهمهم مع سوريا، وهو تفاهم تعترضه صعوبات وفترات تباعد لأن سوريا ترغب في أن تستوعب المقاومة المنتشرة على الأراضي اللبنانية. ولكن الطرفين يلتقيان بالنتيجة عند

بعض القواسم المشتركة وهي أن دولة لبنان يجب أن تبقى هزيلة ومشتتة ليستطيعا تطويعها وتحقيق مآربهما على الأرض اللبنانية.

وكان أكثر ما يزعجني هو استمرار استسلام السنة عموماً لمنطق الفلسطينيين على رغم إدراكهم لخطورة ما يجري. أما الشيعة فكانوا يحاولون التصدي لهذا الواقع من وقت إلى آخر عن طريق حركة أمل. وآلمني كثيراً أن الإسلام اللبناني على وجه الإجمال برهن، مرَّة جديدة، أنه لا ينظر إلى البعيد وليست له رؤية سياسية مستقلة، ويتعاطف بسهولة مع أية جهة عربية قادرة.

في المقابل، كان حزبا الكتائب والأحرار المتصارعان عسكرياً تقريباً كل يوم في مدن وبلدات المنطقة الشرقية، يمدان قنوات اتصال: حزب الكتائب مع دمشق وحزب الوطنيين الأحرار مع الفلسطينيين. وتخليا عملياً عن الخطاب الداعي إلى التخلص من الوجود الفلسطيني مستعيضين عنه بالدعوة إلى إلزامهم بالتقيد بالاتفاقات المعقودة. وقلت للمقربين مني في حينه: «كم فاتتنا الفرصة في العامين ١٩٧٧ و١٩٧٨ لتحقيق ذلك أو بعضه. كنا ندعو إلى اعتماد سياسة الممكن وكانوا متمسكين بسياسة المستحيل واليوم أصبحوا مؤيدين لسياسة الممكن ولكن ربما بعدما أصبح هذا الممكن قريباً من المستحيل.»

مع مطلع حزيران، رأى رئيس الحكومة أن الوقت حان للاستقالة ففاتح بالأمر، في الخامس منه، رئيس الجمهورية الذي حاول تهدئته وأقنعه بتأجيل البحث به بعض الوقت. ثم التحقت بهذا الاجتماع وعرضت عليهما مشروع رسالة يوجهها رئيس الجمهورية إلى المجلس الأوروبي المنعقد في البندقية الثاني والثالث عشر من الشهر نفسه، على مستوى رؤساء الدول والحكومات والذي لا بد له أن يتطرق لأزمة الشرق الأوسط. وبغية المناورة، أعددت نصين أحدهما كثير التصلب بالنسبة إلى الفلسطينيين والآخر مقبول من وجهة نظري، لأنني كنت أخشى إذا عرضت النص المقبول في البداية أن يحاول رئيس الحكومة التخفيف من مضمونه. وعندما تلوت النص الشديد المتطرف، انتفض وجادل كما توقعت، فقلت له إني فكرت بهذا الأمر ووضعت نصاً رديفاً هو أدنى ما يمكن أن أقبل به. وبعد أن قرأته هدأ روعه ووافق عليه.

صُدم معظم الوزراء بخبر في الصحف عن عزم الرئيس الحص على التقدم باستقالته في اليوم التالي، فاتصلوا به وحاولوا ثنيه عنها. وعند المساء، اتصل بي الوزير علي الخليل الذي كان رجلاً متزناً، وأخبرني بما دار بينه وبين الرئيس الحص، ونقل إليّ رأي الرئيس كامل الأسعد والتكتل المستقل المتخوف من الاستقالة ومن مجيء حكومة فاعليات. فأجبته أني لم أفكر في الموضوع بعد وأنه ينبغي تلافي الفراغ في الحكم، وأضفتُ قائلاً: «ينبغي أن نتساءل

لماذا ركّز التكتل المستقل على الحص بهذا الشكل العنيف منذ نيف وشهرين، فهل اعتقد حقاً أنه يمكن أن يخلفه أحد أعضائه إذا استقال رئيس الحكومة؟»

صباح السبت في السابع من حزيران، توجهت إلى القصر الجمهوري للاجتماع بالرئيسين سركيس والحص قبل انعقاد مجلس الوزراء جرياً على عادتي، وسألت رئيس الحكومة عن سبب عزمه على الاستقالة، وفهمت من أجوبته أنه لا يريد أن يكون مطية لغيره أو أن يصبح عرضة لهجوم لا يتوقف. فيما كان رئيس الجمهورية يعتقد أن قلق الرئيس الحص على أمنه وسلامة ابنته هو الدافع الحقيقي للاستقالة، فلم يصر عليه لتأجيل تقديمها. ونظراً إلى أن الاستقالة قد تنطوي على إحراج لرئيس الجمهورية لأن الوضع غير مهيأ لتشكيل حكومة جديدة بطريقة سهلة، اقترحت حلاً مبتكراً بأن يضع رئيس الحكومة استقالته تحت تصرف الرئيس سركيس تاركاً له مجال توقيت قبولها. وبعد أن وافق الرئيسان على المخرج الذي اقترحته، أنحيت بشدة باللائمة على رئيس الحكومة لأنه اجتمع في اليوم السابق برئيس منظمة التحرير ياسر عرفات بعد مرور يومين على اعتداءات الفلسطينيين والجيش العربي التابع لهم على ثكنة الجيش في صيدا.

اقتضت استقالة رئيس الحكومة البدء في المشاورات لتذليل كل عقبة تعترض التأليف الوزاري، وزرت العاصمة السورية في العاشر من حزيران واجتمعت مع نظيري عبد الحليم خدام ثم مع الرئيس السوري حافظ الأسد. وكانت محادثاتي معهما بمنتهى الصراحة، فبحثنا في المبادئ التي ينبغي أن ترعى تأليف الحكومة واتفقنا على أن الأفضلية هي لحكومة فاعليات واسعة تتبنى مبادئ الوفاق التي وضعناها وتعمل على إعادة مظاهر السيادة إلى الدولة تدريجياً، فتعمد في خطوة أولى إلى إنزال الجيش للحلول مكان القوات السورية. ولفتني أن حديثي عن الانسحاب السوري التدريجي لم يلق معارضة بل استحساناً.

ودخلت في لعبة الأسماء قائلاً: «لا بأس ببعض الدردشة وتبادل الآراء حول بعض الأسماء دون اتخاذ مواقف نهائية، والغاية هي ضبضبة القوى السياسية والمتحاربة في داخل الحكم والسعي معها للحؤول دون التقسيم». وعرضت اسم الرئيس رشيد كرامي لرئاسة هذه الحكومة شرط أن تكون حكومة وفاق فكان الرئيس الأسد والوزير خدام مرحبين بهذا الاقتراح وأضافا أنهما يعتقدان أن كرامي لن يقبل بترؤس حكومة غير حكومة وفاق. ثم ذكرت أسماء بشير الجميل، وأمين الجميل، وداني شمعون، وماروني لفرنجية، وآخر مستقل، ورشيد كرامي وشفيق الوزان وإبراهيم قليلات ونائب سني مستقل أو أحد أفراد «الحركة الوطنية»، ثم عاصم قانصو وممثل لحركة أمل وممثل للرئيس الأسعد وأحد المستقلين، ووليد جنبلاط

وممثل عن النائب مجيد أرسلان ودرزي ثالث مقبول من الاثنين، وفؤاد بطرس، وعبد الله سعادة وميشال ساسين وعبد الله الراسي، وممثل عن الأرمن الأرثوذكس وجوزيف سكاف واثنين من الروم الكاثوليك يجري الاتفاق عليهما. وشددت على أن هناك ثلاث وزارات هي الداخلية والخارجية والدفاع يجب أن يتولاها غير حزبيين مقربين من رئيس الجمهورية، وقد لاحظت أنهما وافقا فوراً على النقطة الأخيرة.

استكثر خدام تمثيل اثنين من آل الجميل وحاول عرض اسم محسن إبراهيم وتساءل عن موقف الرئيس فرنجية حيال دخول بشير وأمين الجميل إلى الوزارة، فأجبت بأني أتمنى أن يوافق على تشكيل حكومة وفاق وأن يشترك فيها، وعندئذ يمكن مراعاة جانبه إذا رأى غضاضة في توزير بشير أما إذا كان سيعارض في مطلق الأحوال فليس من الحكمة أن نخسر معاً الرئيس فرنجية وبشير الجميل. وأضفت: «إن الأخلاق تقضي بألا نتخلى عن أمين الذي كان دائماً ميالاً إلى الاعتدال والمرونة فيما الحس السياسي يفترض أن نستوعب شقيقه، وفي أية حال ما من أحد يستطيع أن يقبل توزير إبراهيم قليلات وعبد الله سعادة سوى بشير». من جهته، استمع الرئيس الأسد بانتباه وأبدى ملاحظات موزونة دون أن يتشبث بها، وترك الباب مفتوحاً للأخذ والرد لكنه لم يبد حماسة لتوزير محسن إبراهيم الذي اقترحه خدام.

اتفقت مع الرئيس السوري ووزير خارجيته على أن نتكتم عن التفاصيل وأن نجتمع بعد نحو أسبوع للوصول إلى تفاهم. وعدت إلى لبنان حيث كان الرئيس صائب سلام والرئيس كامل الأسعد والتكتل المستقل أطلقوا مواقف معارضة بشدة لحكومة تضم الفاعليات وكذلك فتح الرئيس شمعون النار على مجيء الرئيس كرامي والمتقاتلين إلى الحكومة. وكنا في الواقع لا نقلل من شأن جمع المتحاربين في حكومة وفاق وندرك أنها محفوفة بالمخاطر، لكن، كما قلت للسوريين، كنت مقتنعاً بأن لبنان يسير بخطى ثابتة نحو التقسيم والتوطين إذا ظلت الأمور على ما هي عليه.

اتصل بي كريم بقرادوني، غداة عودتي من دمشق وطلب مني أن أستقبل بشير الجميل والنائب جورج سعادة وجوزيف أبو خليل إضافة إلى جوني عبدو. وعندما حضروا أطلعتهم على أجواء زيارتي إلى دمشق من غير الدخول في الشق المتعلق بالأسماء. ولفتُّ نظرهم إلى أن هناك من يعرقل حكومة الفاعليات منهم المقاومة والرئيس شمعون الذي يبدو غير مرتاح لها، فأخذوا على عاتقهم معالجة موضوع الرئيس شمعون، على رغم الأحداث الدامية اليومية التي كانت تقع بين الكتائب والأحرار في الأشرفية وكسروان والمتن الجنوبي.

اجتمعت في الحادي والعشرين من حزيران بعبد الحليم خدام في شتورا بعدما تأجل

اللقاء يومين بسبب تسرب الخبر. دام اللقاء نحو أربعين دقيقة وكان واضحاً: الأولوية لحكومة فاعليات واسعة تضم مختلف الأطراف المتنازعة عسكرياً وسياسياً، إضافة إلى وزراء محايدين. حاول خدام أن يقنعني بصرف النظر عن توزير بشير الجميل، فقلت له: «لا تؤلف حكومة على هذا الشكل بدون بشير، والحل البديل تشكيل حكومة وفاق لا تتمثل فيها الفاعليات من المرتبة الأولى وتكون أصغر، وإذا فشلنا نؤلف حكومة على غرار الحكومة المستقيلة.» واقترح من جديد توزير محسن إبراهيم، فقلت له إنه من الصعب القبول به إن لم يكن من المستحيل لأن المحافظين المسيحيين قد يتضامنون ويرفضون إذ ذاك الاشتراك في الحكومة. وفي اعتقادي حينذاك أن السوريين يحاولون إرضاء السوفيات عن طريق توزير محسن إبراهيم. وبعد نقاش مستفيض، توافقنا على استبعاد البحث في الصيغتين الثانية والثالثة وعلى السعي الحثيث من أجل إنجاح الصيغة الأولى.

أما الأمر الآخر الذي تداولنا فيه فهو عدم قدرة الرئيس رشيد كرامي على تأليف حكومة لا يرضى عنها الرئيس فرنجية على رغم التأييد السوري له، وفي هذه الحال تبقى إمكانية واحدة لتأليف حكومة الفاعليات وهي تكليف مالك سلام بتشكيلها، ولكن هذا الأخير لن يقدم إلا إذا شجعه على ذلك الرئيس رشيد كرامي. فأخذ خدام على عاتقه أن يرسل أناساً إلى الزعيم الطرابلسي لاستجلاء موقفه واستعداداته وفي ضوء ذلك سيرى ما إذا كان ثمة فائدة من الضغط على الرئيس فرنجية وكيف. واتفقنا على إبقاء لقائنا سراً والتنسيق من خلال سامي الخطيب، والجدير ذكره أن الصحافة لم تشر إليه إلا من باب الاستنتاج وعندما سئلت عنه نفيت الخبر. وعزمت على الاجتماع بالخطيب والطلب إليه بأن ينقل إلى رئيس الحكومة المستقيل رسالة تضعه إلى حد ما في أجواء لقائي بخدام لأنه ليس من المعقول أن نخفي عليه خبر الاجتماع كما أنه ليس من المناسب أن نضعه في كامل الصورة. ودونت مساء في مفكرتي التالي:

وفي انتظار الجواب السوري حول استعدادات الرئيسين فرنجية وكرامي، أبلغني المطران غفرائيل الصليبي أن إبراهيم قليلات يرغب في الاجتماع بي عنده في سوق الغرب بعيداً عن الأضواء، فوافقت مبدئياً على أن نحدد الموعد لاحقاً. وفي الثامن والعشرين من حزيران، زارني فادي صفدي وأخبرني أن أركان المقاومة يرغبون في الحوار معي على مستوى أبو اللطف من أجل ترطيب الأجواء لأنهم يشعرون بأن الشعب اللبناني أصبح مشحوناً ضدهم فطلبت إليه أن يتركني أفكر لأن لي مطالب عديدة وإذا كانوا غير راغبين في تلبيتها، أو تلبية بعضها، فلا مجال ولا جدوى من الاجتماع.

لم يلعب السوريون سوى الدور المعتاد، إذ لم يبذلوا جهداً لإقناع الرئيس فرنجية بطرحنا، بل اكتفوا بإيفاد محمد خولي لزيارته وعرض المسألة عليه لأخذ رأيه، مع استعراض الأسماء المقترحة لدخول وزارة الوفاق. فرفض الرئيس فرنجية التشكيلة لأنها تضم الكتائب وأعلن أنه ليس في وارد القبول بأي وزير من آل الجميل. وقد تسربت اللائحة المقترحة من قبلنا إلى الأوساط السياسية والنيابية، فقامت ضجة قوية ضدنا. أما الرئيس كرامي فقطع بدوره الطريق إلى تكليفه أو تكليف أحد من المحسوبين عليه تشكيل الحكومة العتيدة بمن فيهم مالك سلام. وعاد سامي الخطيب، في الثاني من تموز، من دمشق حيث اجتمع بعبد الحليم خدام في أجواء تفيد بأن المسؤولين السوريين قد أقلعوا عن فكرة تشكيل حكومة وفاق وأنهم يتحدثون عن حلول رديفة قد تمهد لها في المستقبل. فقد قال خدام للخطيب: «حكومة الفاعليات بالصيغة المقترحة، نحن نرى أنها الحل الجذري، ويجب أن تبقى هدفاً يُعمل من أجل تحقيقه، للاعتبارات التي تم شرحها مع الوزير بطرس. للوصول إلى هذه الحكومة يمكن العبور بحكومة سياسية فاعلة تشارك فيها جميع الأطراف».

كما تبلغ الخطيب من خدام «عزوف السيد وليد جنبلاط إذ كان واضحاً أنه لا يشارك في حكومة ليس فيها ممثلو فرنجية وكرامي». وأوضح قائد قوات الردع العربية استطراداً في التقرير الذي أعده عن اجتماعه بوزير الخارجية السورية أنه كان لمس من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي موافقة على دخول حكومة من الفاعليات: «وبالمناقشة مع وليد جنبلاط فقد اقتنع مني بوجاهة فكرة حكومة الفعاليات، وبالمناسبة فقد أشاد بالسيد بشير الجميل ووصفه بأنه طانيوس شاهين هذه الأيام». بعد اطلاعنا على تقرير سامي الخطيب عن فحوى محادثاته في دمشق، حاول مدير المخابرات جوني عبدو أن يقنعني بعقد اجتماع جديد مع خدام بغية دفع الأمور ومحاولة تذليل العقبات فرفضت لعلمي ألا جدوى من ذلك.

وسط أجواء المراوحة، غادرت عند الثامنة من صباح السابع من تموز بيروت إلى فيينا برفقة زوجتي في زيارة تلبية لدعوة رسمية استغرقت ثلاثة أيام. كان اجتماعي بالمستشار كرايسكي في اليوم الأول من الزيارة هو الأهم، فقد أثرت بي شخصيته القوية وبخاصة اطلاعه الواسع على شؤون العالم والشرق الأوسط بالتحديد. وحللنا الأوضاع بروح موضوعية لأكثر من ساعة ونصف الساعة خلافاً لكل عرف. وفهمت منه أن المعطيات التي بحوزته تجعله يظن أن موضوع الشرق الأوسط مجمد لأن الولايات المتحدة غير قادرة على معالجته ولأن الاتحاد السوفياتي لا مصلحة له بتسهيل الأمور. وبدا لي أن المستشار كرايسكي لا ييأس من احتمال حصول انفراج بين الجبارين لأنه قد يكون من مصلحة موسكو أن تبادر إلى تسهيل

الأمور للرئيس جيمي كارتر مساندة له كي يؤمن إعادة انتخابه ضد المرشح الجمهوري رونالد ريغان. أما بالنسبة إلى لبنان فسلم معي بأن وضعه مأساوي، ولكنه أعرب عن اعتقاده بأن التخفيف عنه يمكن أن يتم عبر تفاهم بين لبنان والعرب والمقاومة إذا كان حل المشكلة المركزية غير متوافر.

صباح اليوم الثاني من الزيارة إلى النمسا، في الثامن من تموز، وصلتني أخبار المجزرة التي وقعت في الصفرا، عندما قامت مجموعات من قوات حزب الكتائب باقتحام مراكز تابعة لحزب الوطنيين الأحرار، وقيل لي إن الضحايا البشرية تقدر بين المئتين والخمسمئة قتيل. كان لهذا النبأ وقع الصاعقة عليّ وأوشكت أن أعود فوراً إلى بيروت ولكني تمالكت نفسي لعلمي أن الأحداث حصلت في اليوم السابق وأن الأمور تتجه إلى التهدئة في لبنان بعدما هرّب الجيش داني شمعون بطوافة عسكرية من فقرا إلى اليرزة، وقرّر الرئيس شمعون تسليم مراكز الأحرار والأسلحة إلى الكتائب.

يومذاك أجريت محادثات مهمة في الخارجية النمساوية فاستوقفني استغراب المسؤولين فيها لرفضنا توطين الفلسطينيين في لبنان محاولين أن يجروا مقارنة بين وضعهم مع اللاجئين إلى بلدهم من أوروبا الشرقية ووضعنا مع اللاجئين الفلسطينيين. وقد أسهبت في شرح الفوارق الأساسية بين الوضعين. فقلت لهم إن اللاجئين إلى بلدهم يأتون للاندماج بأهله لا لاتخاذه قاعدة سياسية وعسكرية بانتظار العودة إلى بلدهم الأصلي، وإن التركيبة اللبنانية القائمة على التوازن بين الطوائف لا قدرة لها على استيعاب الفلسطينيين. وخلصت إلى القول إن التوطين معناه إزالة لبنان من الوجود وتصفية للقضية الفلسطينية. وبعد جدل طويل نسبياً، تبين لي أنهم فهموا وجهة نظرنا.

عدت إلى بيروت في التاسع من تموز، فوجدت أن لأحداث السابع من تموز مغزى كبيراً. فدونت مساء في مفكرتي الملاحظة التالية:

> إنها خطوة هامة نحو سيطرة الحزب الواحد، ونحو سيطرة الجناح العسكري في الحزب الواحد ونحو التقسيم أو استلام الحكم. ماذا ستكون الخطوات اللاحقة؟

كان وقع ما حصل كبيراً، فاجتمعنا مع رئيس الجمهورية وبحثنا ملياً في هذا الشأن، وما استغربته هو أن الرئيس سليم الحص أصبح في وضع نفسي وجو سياسي يجعلان البحث معه عقيماً. وعلى المستوى الشخصي، لم يتصل بي بعد عودتي من النمسا، وكانت العادة أن أستأذنه بالسفر فيتصل بي فور رجوعي فأقوم بزيارته لوضعه بأجواء رحلتي. وبما أنه لم يتصل لم أزره مما أدى إلى فتور في العلاقة بيننا. وبعد المداولة، قررنا أن لا بد من أن نقوم

بتحرك سياسي وأن نسعى إلى حكومة إتحاد وطني تضم أمين الجميل وإيلي كرامة وداني شمعون ووليد جنبلاط وممثلاً عن «المرابطون» وعاصم قانصو وممثلاً عن حركة أمل وباقي التركيبة من الأسماء التي لا تثير حساسيات أحد. وذهب جوني عبدو إلى سوريا للتنسيق مع قيادتها وعاد بجواب مبهم هو أنه لا بد من إجراء مشاورات. وقرر رئيس الجمهورية، بشكل مفاجئ قبول استقالة الرئيس الحص في السادس عشر من تموز ١٩٨٠.

مع إعلان قبول الاستقالة، انفتح باب المشاورات على خطين: الأول البحث في هوية رئيس الحكومة العتيدة والثاني التشاور في التشكيلة الوزارية المقبلة. بالنسبة إلى رئاسة الحكومة، كان الرئيس تقي الدين الصلح أبرز المرشحين فهو في الأساس أقربهم في المودة والتقدير إلى رئيس الجمهورية. وجرى التداول أيضاً باسم النائب السابق شفيق الوزان، أما الرئيس كرامي ومالك سلام فجرى استبعادهما لأنهما لن يوافقا على التكليف خشية إغضاب الرئيس فرنجية. وبدا لنا حينذاك أن السوريين لن ينسفوا جهود تشكيل الحكومة، ولن يسهلوا لها الطريق، فإذا شكّلت رضوا بها، وإلا فسيحملون الرئيس الياس سركيس مسؤولية الفشل. وكان اللافت في ذلك الحين أن وليد جنبلاط متحمس لحكومة وفاق وكذلك حركة أمل، وذلك بحسب جوني عبدو الذي كان في ذلك الحين على علاقة وثيقة بجنبلاط وينقل عنه استعدادات إيجابية للسير في حكومة وفاق. وشدد مدير المخابرات على أن السوريين لن يتعنتوا فيما لو أقدم رئيس الجمهورية على تكليف الرئيس تقي الدين الصلح.

بعد الاستشارات النيابية، كلّف رئيس الجمهورية الرئيس تقي الدين الصلح تأليف الحكومة. وقد لاقى التكليف ارتياحاً لدى المسيحيين ولدى «الحركة الوطنية»، وحده الرئيس رشيد كرامي لم يكن مرتاحاً. باشر الرئيس المكلف استشاراته في جو هادئ لم يعكره سوى تهديدات الرئيس سليمان فرنجية الذي أشعره السوريون أنه لن يكون في التركيبة الوزارية ما دام لا يقبل بأن يكون إلى جانب كتائبيين. وابتداء من ظهر اليوم التالي، وبينما كانت الدلائل تشير إلى اقتراب تشكيل الحكومة، بادر السوريون إلى نسفها، فاتصلوا بعاصم قانصو وأعلموا أمين الحزب الشيوعي جورج حاوي وسواه من «الحركة الوطنية» بعدم رضاهم عن «حكومة الأمر الواقع»، كما أسموّها، باعتبار أنها غير متوازنة. وذهب وفد من «الحركة الوطنية» في الثاني والعشرين من تموز إلى دمشق حيث فهموا أن سوريا لا تريد هذه الحكومة، ولكنهم لم يستطيعوا أن يكوّنوا فكرة واضحة عما إذا كان السبب معارضتهم للرئيس تقي الصلح أم لحكومة إتحاد. علماً أن الصحف القريبة من دمشق ذكرت أن المرشحين لتولي رئاسة الحكومة المقبولين من سوريا هما الرئيس رشيد كرامي ومالك سلام.

بعد تأزم الأمور، أوفدنا سامي الخطيب إلى دمشق من أجل استطلاع الوضع ومحاولة معرفة سبب العرقلة السورية وتهيئة اجتماع بيني وبينهم. وعاد يقول إن الرئيس تقي الدين الصلح غير مرغوب فيه من القيادة السورية لكنها لا تضع فيتو عليه بالمعنى الكامل، ونقل إليّ تساؤلهم عن سبب انقطاعي عن مفاوضتهم بعدما تعثرت صيغة حكومة الفاعليات الأولى التي تحادثت بشأنها مع عبد الحليم خدام. وبعد مشاورات واتصالات، اتفقت مع السوريين على عقد اجتماع سري مع نظيري عند الثانية من بعد ظهر الخامس والعشرين من تموز في شتورا. وظهر اليوم المحدد، توجهت بسيارتي إلى القصر الجمهوري وركنتها هناك ثم خرجت من باب الطابق السفلي حيث كان سامي الخطيب في سيارته بانتظاري وتوجهنا إلى شتورا.

سألت خدام عن اجتماعه بالرئيس فرنجية قبل يومين، فأخبرني أنه قال له إنه من الضروري الخروج من الدوامة والقبول بخطوات على طريق الوفاق وأن الرئيس السابق للجمهورية أجابه بعد نقاش بأنه يقبل بأن يشترك مع الكتائب إذا نفذ هؤلاء على الأرض ما يدعونه من حرص على الدولة كأن يوافقوا على تسليم المنطقة للجيش. واقترح الرئيس السابق للجمهورية على خدام تأليف حكومة انتقالية من رؤساء الدولة والحكومة والمجلس السابقين، ولكن هذا الاقتراح لم يلق وقعاً حسناً عند السوريين. وتعمدت خلال حديثي عن الحكومة العتيدة ألا أتطرق إلى اسم رئيس الحكومة باعتبار أن الأمر مفروغ منه، وتوسعت في الكلام عن الصيغ المقترحة. وعندما شارف الاجتماع على الانتهاء، سألني خدام: «ولكن من الرئيس؟» فأجبته فوراً: «تقي الدين طبعا». فأبدى عدم موافقته معتبراً أنه «لا يصلح لهذا الظرف ولا يمثل الرأي العام المسلم في لبنان، ولا يؤمّن المشاركة.» وعندما اصطدم بموقف متصلب مني لما قلت له إني لست مخولاً أن أبحث هذا الشأن معه، قال لي: «لدينا إثباتات بأنه لا يزال يتعامل مع العراق، ونحن لا نستطيع القبول بذلك». ومع إبداء تمسكي بالرئيس الصلح، قلت لخدام: «جدلاً، من تتصورونه مناسباً لرئاسة الحكومة؟» فأجابني: «سبق أن اقترحنا ثلاثة أسماء هم رشيد كرامي وسليم الحص ومالك سلام، ولا بأس بهذا الأخير». فلم أوافق، وألمحت إلى شفيق الوزان لكن خدام استبعده. عندئذ، اتفقنا على أن يراجع كل منا رئيسه في هذا الصدد، على أن نرسل إلى دمشق سامي الخطيب صباح الأحد في السابع والعشرين من تموز لمزيد من التشاور.

أذكر حديثاً دار بيني وبين الرئيس تقي الدين الصلح مطلع السبعينات حول رئاسة الجمهورية. قال لي يومذاك: «عندما ارتضينا كمسلمين بأن يكون رئيس الجمهورية مارونياً، كنا نعتبر أن ما من شك فيه أن الموارنة سيختارون من بينهم أفضلهم لا أسوأهم لتولي الرئاسة».

وفيما كنا منكبين على إزالة العراقيل السورية، تبين لي أن بشير الجميل ناقم على الحكومة المقترحة لأنه لا يريد أن يدخلها أخوه، ويفضل تمثيل الكتائب بشخصين من أتباعه، وقد عاتبني لأني عرضت اسم أخيه. وتبين لي آنذاك أن جوني عبدو شجعنا أكثر مما يفترض على السير في هذا الاتجاه بالاستناد إلى مواقف وليد جنبلاط واستنتاجاته التي كونها خلال زيارته إلى العاصمة السورية. وأثبتت التجربة أن جنبلاط لم يصمد على موقفه وتراجع، وأن استنتاجات جوني كانت غير دقيقة. إذ كان السوريون، على حد قوله، لم يبدوا اعتراضاً على الرئيس الصلح، وإنما اعتبروا أن الصيغة المقترحة لن تنجح. فقلت له: «هذا ضوء أصفر، وليس أخضر». وعلى رغم الممانعة السورية التي سرعان ما أخذت طريقها، كالمعتاد، إلى «الحركة الوطنية»، تمسك الرئيس سركيس بالرئيس الصلح.

عاد سامي الخطيب من سوريا مساء السابع والعشرين من تموز بانطباع أن السوريين متصلبون ولا يرون داعياً للاجتماع بي إن كنا لم نقلع عن الإصرار على تكليف الرئيس تقي الدين الصلح. وقال الخطيب إنهم يتكلمون مجدداً عن مرشحيهم الثلاثة كرامي، الحص ومالك سلام. وكرروا مأخذهم على الرئيس سركيس لأنه كلف الصلح قائلين: «ألا يعرف ماذا يمثل تقي الدين بالنسبة إلينا؟» وحملوا جوني عبدو مسؤولية المأزق الذي وقعنا فيه خصوصاً لجهة عدم الدقة في نقل أجواء الاتصالات. واتفقنا على أن يشرح سامي الخطيب للسوريين أن اختيار الرئيس الصلح من قبل رئيس الجمهورية لم يكن موجهاً ضدهم، وأن هذا الأخير على استعداد لأن يبحث معهم في احتمالات أخرى إذا جرى التوافق على الصيغة الحكومية، وأنني على استعداد لبحث هذه الأمور في لقاء سري يعقد بيني وبين خدام.

اجتمعنا كالمعتاد في شتورا في الحادي والثلاثين من تموز، واتخذت الحيطة للحفاظ على سرية اللقاء لكن السوريين سربوا الخبر إلى الصحف القريبة منهم. تباحثنا مطولاً، وقلت لخدام: «لا يجوز أن يُحرج الرئيس ولا أن يُفرض عليه أي شخص ولا أن يفقد ما تبقى له من رصيد في الرأي العام لا سيما الرأي العام المسيحي». وأضفت: «المشكلة هي أن الرئيس رشيد كرامي لا يمكنه أن يقبل وأن الأسماء الأخرى المطروحة لا تستطيع في الواقع أن تتولى رئاسة حكومة تضم فاعليات».

ثم استعرضنا الخيارين الباقيين: إما حكومة إكسترا برلمانية، على غرار الحكومة المستقيلة، ويرأسها أحد الأربعة نزيه البزري، محمد الجارودي، شفيق الوزان، نسيب البربير، وإما حكومة تضم ممثلين عن الفاعليات برئاسة مالك سلام. وكان وزير الخارجية السورية بالطبع يصر على إعطاء الأولوية إلى الخيار الثاني، وعلى عدم التفكير بالأول قبل ثبوت فشل

الثاني. ورغبة مني في إبقاء هامش من التحرك لنا، قلت له لا أستطيع أن أبت موضوع الأولوية بين الصيغتين المقترحتين قبل مراجعة الرئيس. واشترطت في مطلق الأحوال ألا نتحرك في صدد الحكومة الجديدة إلا بعد أن يحصلوا على موقف إيجابي من الرئيس فرنجية وإذذاك نتصل بالكتائب ونرى ما إذا كانوا يوافقون أم لا، ومن ثم ننتقل إلى التكليف والتأليف.

زار خدام الشمال في السادس من آب، واجتمع بالرئيس كرامي ثم بالرئيس فرنجية، واستدعى سامي الخطيب إلى دمشق في اليوم التالي. وأبلغه أن الرئيس فرنجية يوافق على حكومة تضم ممثلي الفاعليات برئاسة مالك سلام تستثنيه مع آل الجميل، على أن يسوى موضوع مرسوم الجيش وفقاً لنظرة الرئيس الحص وعلى أن تأخذ الحكومة على نفسها تعهداً ببسط سلطة الشرعية كيلومتراً في كل يوم، وفي جميع الاتجاهات. ونقل خدام عن فرنجية قوله إنه إذا نجحت هذه الطريقة فعندئذ يمكن التفكير بحكومة فاعليات من الدرجة الأولى. وبعد هذه المستجدات كان لا بد من مصارحة الرئيس المكلف تقي الدين الصلح بما آلت إليه الأمور فاجتمع به رئيس الجمهورية بحضوري في الثامن من آب وصارحه بكل الحقيقة، فأبدى الصلح ميله للاعتذار، وأعلن اعتذاره في اليوم التالي.

خلال عطلتي في قبرص التي استمرت أسبوعاً بين الحادي والثامن عشر من آب والتي أمضيتها برفقة زوجتي والوزير السابق أسعد رزق وزوجته، كان الرئيس الياس سركيس ومعاونوه يجرون اتصالات بأركان حزب الكتائب. فاستدعى رئيس الجمهورية بيار الجميل واجتمع جوني عبدو ببشير ثم ببيار وبشير معاً للبحث في الوضع الحكومي. وبدا أن آل الجميل مصرون على حكومة الفاعليات متسائلين «ما الفائدة من حكومة تضم ممثلين عنهم»، فاعتبرت آنذاك أن موقفهم يعكس التسلط وحكم العائلة. كما أن آل الجميل المدركين لمدى حاجتنا إليهم، طلبوا أن يكون تشكيل الحكومة مناسبة لتسوية مشاكلهم مع آل فرنجية، وما تبقى من مشاكلهم مع السوريين. وألمحوا إلى عزوفهم عن المشاركة ما لم تسو هذه المشاكل. وبما أن تكليف مالك سلام مرهون بقبول الكتائب بدخول الحكومة، فإن ولادة الحكومة العتيدة تأخر من جديد.

ومن جديد، أخذت طريق شتورا في الحادي والعشرين من آب للاجتماع بوزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام، في محاولة لتذليل بعض العقبات أمام تشكيل الحكومة. في مستهل اللقاء، أثرت معه المبادئ العامة التي اتفقت مع رئيس الجمهورية عليها في اليوم السابق، وهي أن المهم أن تستطيع الحكومة العتيدة من خلال الشخصيات التي ستدخلها، وعن طريق برنامجها وتحركها ميدانياً، أن تقنع الناس بأنها تشكل خطوة نحو الوفاق للخروج من

الجمود السائد. وقلت أيضاً لخدام: «ينبغي إذاً إضافة إلى مراعاة بعض القواعد في عملية اختيار الوزراء أن تُعطى الحكومة الإمكانات اللازمة على الصعيد الأمني بصورة خاصة للاتفاق نهائياً على مرسوم تنظيم الجيش والمباشرة بعملية الانتشار وفقاً لخطة تنفذ على مراحل». وقد أصررت على هذه الأمور حتى إذا لم تسمح الظروف بتشكيل حكومة برئاسة مالك سلام، واضطررنا إلى حكومة عادية، فكان جواب عبد الحليم خدام إيجابياً.

ثم عرضت تصورنا للحكومة وكان يلحظ ثمانية عشر وزيراً: أربعة موارنة، أربعة سنة، ثلاثة شيعة، اثنين روم أرثوذكس، واحداً أرمن أرثوذكس، اثنين روم كاثوليك، اثنين دروز، على أن يكون للكتائب فيها مقعدان، وللرئيس شمعون مقعدان، واثنان موارنة مستقلان، أحدهما رينيه معوض، وروم أرثوذكس مستقل، وكاثوليكي مستقل، وسني من «الحركة الوطنية»، وثان مستقل، وثالث من خارج بيروت، وشيعي لحركة أمل، وآخر للرئيس الأسعد، وثالث للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ودرزي لجنبلاط والآخر لأرسلان.

أصغى خدام بانتباه إلى التصور الذي عرضته عليه فأبدى اعتراضاً على عدم التوازن معتبراً أنه مقابل أربعة تابعين للجبهة اللبنانية هناك واحد للحركة الوطنية لأن ممثل جنبلاط ليس ملتزماً بالحركة الوطنية، وطلب أن تعطى «الحركة الوطنية» أيضاً وزيراً سنياً وآخر شيعياً محل ممثل للمجلس الإسلامي. وغمز من قناة مقعد الروم الأرثوذكس المخصص للرئيس شمعون مبدياً رغبته في أن يعطى للياس سابا أو منير أبو حيدر أو نجيب أبو حيدر. ورأى أنه من الأفضل أن تكون الوزارة من اثني عشر وزيراً فيكون لكل من الفرقاء ممثل واحد. فأجبته بأنه ينبغي أن نترك للرئيس سركيس اختيار حجم الحكومة العتيدة وحق تسمية المستقلين. وطلبت إليه أن يعمل على إقناع الكتائب بالرجوع عن اعتراضاتهم والانضمام إلى الفريق الوزاري المزمع تشكيله.

مساء الرابع من أيلول، اجتمعنا الرئيس سركيس وأحمد الحاج وجوني عبدو وسامي الخطيب وأنا في القصر الجمهوري للنظر في المعطيات التي حملها الأخير من دمشق. إذ كان عاد حاملاً تصوراً محدوداً ومتواضعاً لخطة أمنية تنفذ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عمر الحكومة العتيدة تقوم على انتشار الجيش اللبناني في الأسواق التجارية ومحيطها وخطوط التماس وطريق المطار من جهة كفرشيما وطريق المرفأ. ونقل قائد قوات الردع العربية عن وزير الخارجية السورية قوله إن بشير الجميل لا يعطي شيئاً، فأشرت إلى أن خدام أغفل أن الفريق الآخر لا يعطي أكثر منه. ثم قال الخطيب إن وزير الخارجية السورية ينصح بأن يعاود الرئيس سركيس التشاور مع جميع الأطراف في المنطقتين الشرقية والغربية بهدف الوصول إلى نقاط تلاق.

بعدما أدلى كل من الحاضرين برأيه، قلت: «لا جدوى من البحث إذا كان من هذه الزاوية، المطلوب لا يمكن تحقيقه، وإذا كان لدينا اقتناع بضرورة تشكيل حكومة شبه وفاق فينبغي تجاوز كل هذه الاعتبارات وإلا فلن ننتهي من الدوامة ولو انتظرنا ستة أشهر جديدة. لا يجوز في أية حال من الأحوال أن يعمد الرئيس من جديد إلى استدعاء فرقاء والتشاور معهم. ينبغي أن نضع لأنفسنا موعداً محدداً، أسبوع مثلاً، بحيث إذا لم تنضج عملية الحكومة التي نعمل عليها نؤلف حكومة عادية، وفي ظلها يأخذ الرئيس متسعاً من الوقت ليعالج المواضيع العالقة ومتى نضجت الظروف تستقيل الحكومة وتؤلف الوزارة المطلوبة». لاقى اقتراحي موافقة الحاضرين وتقرر أن يحمل سامي الخطيب هذه الفكرة إلى دمشق بعد ثلاثة أيام.

في هذه الأثناء، أدلى وزير الخارجية الكويتية صباح الأحمد الصباح بحديث إلى مجلة **مونداي مورننغ اللبنانية** اتهمنا فيه بالتقصير قائلاً: «لو كانت السلطات اللبنانية جادة في حل الأزمة اللبنانية لما وصلت الحال إلى هذه الفوضى الإضطراب(...)». وعندما سألني المراسلون في ندوة صحافية عن رأيي في هذا التصريح، في الثامن من أيلول، أجبت: «لا أرغب في الدخول في جدال ومساجلة مع زميلي وصديقي وزير خارجية الكويت. لكنني أعتقد أن تصريحه يبدو كأنه دفاع عن التقصير الذي نُسب إلى العرب، وفي جملتهم دولة الكويت، في معالجة موضوع لبنان ومساعدته على تجاوز محنته. بل أستطيع القول إن أي دولة عربية، بما فيها الكويت، لو عانت جزءاً يسيراً مما عاناه لبنان لما كانت صمدت كما صمد لبنان.»

استمر الجمود في الموضوع الحكومي طوال شهر أيلول الذي توجهت في نهايته إلى نيويورك لإلقاء كلمة لبنان أمام الجمعية العمومية التي لاقت استحسان معظم القياديين اللبنانيين. وعلى هامش أعمال الجمعية، اجتمعت بوزراء خارجية فرنسا والولايات المتحدة وسوريا، والعراق والأردن وغيرهم وبالأمين العام للأمم المتحدة ومساعده ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية. وعدت في العاشر من تشرين الأول من نيويورك بجملة انطباعات مفادها أن العالم منشغل بالحرب العراقية-الإيرانية وانعكاساتها على السلام العالمي.

ابتداء من منتصف تشرين الأول ١٩٨٠، وبعدما طالت فترة المراوحة والجمود، بدأت أنظار رئيس الجمهورية تتجه نحو شفيق الوزان لتكليفه تشكيل حكومة، مصمماً على تأليف الوزارة أياً كانت المعوقات في غضون أيام. وقد حاولت لآخر مرة إقناع الرئيس سركيس بعدم إدراج اسمي في التركيبة الوزارية المقبلة لكنه رفض الفكرة بشكل جازم قائلاً: «إجري عا إجرك»، أي ما معناه إما نبقى سوية أو نرحل سوية.

يوم الأربعاء في الثاني والعشرين من تشرين الأول، كلف رئيس الجمهورية شفيق الوزان بتأليف الحكومة بعدما أجرى معه اتصالات تمهيدية بواسطة أحمد الحاج وعبد الرحمن الشيخة. وكان أوفد سامي الخطيب إلى بلودان حيث قال لخدام إن رئيس الجمهورية يتجه إلى تكليف أحد الأسماء العادية التي سبق أن تداول معه بشأنها. لم يبد وزير الخارجية السورية اعتراضاً صريحاً إنما نصح بأن تسند رئاسة الوزارة إلى أحد الأسماء الثلاثة كرامي، سلام، الحص، وأعرب الخطيب أمام رئيس الجمهورية، بحضوري وحضور بعض المعاونين، عن انطباعه بأن القيادة السورية لن تسهل الأمور للوزان. فحاولت أن أطرح مرة أخيرة احتمال تكليف الرئيس الحص مجدداً لكن الرئيس سركيس رفض هذا الاحتمال فاتفقنا على تكليف الوزان دون إبطاء.

أثار هذا التكليف ردود فعل سلبية خصوصاً من جانب «الحركة الوطنية» والرئيس رشيد كرامي الذي كان يأمل بأن يكلف بتأليف حكومة عادية بعدما رفض تأليف حكومة فاعليات، إضافة إلى الرئيس سليم الحص الذي اعترض على عدم إجراء استشارات نيابية جديدة بعد اعتذار الرئيس تقي الدين الصلح. فيما ساند الرئيس صائب سلام والمفتي حسن خالد و«الجبهة اللبنانية» والرأي العام الصامت الذي سئم المناورات والانتظار الرئيس المكلف شفيق الوزان. ومنذ بداية المشاورات للتأليف، كان اتجاهنا نحو تشكيل حكومة من اثني عشر وزيراً ترضي الكتائب والرئيس شمعون، ووليد جنبلاط ومجيد أرسلان، وبشير وأمين الجميل، والسوريين طالما أن معظم الإسلام السياسي لا يريد أو لا يستطيع أن يفك مصيره عن دمشق.

فور إعلان الحكومة التي ضمت اثنين وعشرين وزيراً، تركزت الحملة ضدي بصورة سافرة، وجعل مني الصحافي ميشال أبو جودة، في مقالة له في **النهار**، المحرك لكل شيء في الماضي والحاضر والمستقبل مشيراً إلى رغبة عندي في التسلط وإبعاد الرئيس الحص كي أحتل المقام الأول. أما الصحف اليسارية فاتهمتني بالتسلط في وزارة الخارجية واستئثاري بها مستفيدة من المناسبة للمطالبة بإسنادها لغير المسيحيين إلى ما سوى ذلك من اتهامات لا أساس لها من الصحة. وعلم جوني عبدو بأن الوزير ميشال المر كان وراء هذه الحملة فاجتمع به وسأله عن سبب «تشجيع» الصحافة على مهاجمتي فتذرع بأني كنت أعمل على إقصائه علماً بأن هذا الأمر غير صحيح على الإطلاق. ثم اتصل بي المر لتبرير تصرفه فكان عتاب بسيط مني عليه. ولا بدّ لي من التنويه أيضاً بأنّه ابتداءً من ذلك الحين، تلاشت التباينات بيني وبين الرئيس الحص وتوطدت بيننا علاقة ودّ واحترام متبادل.

القسم السابع

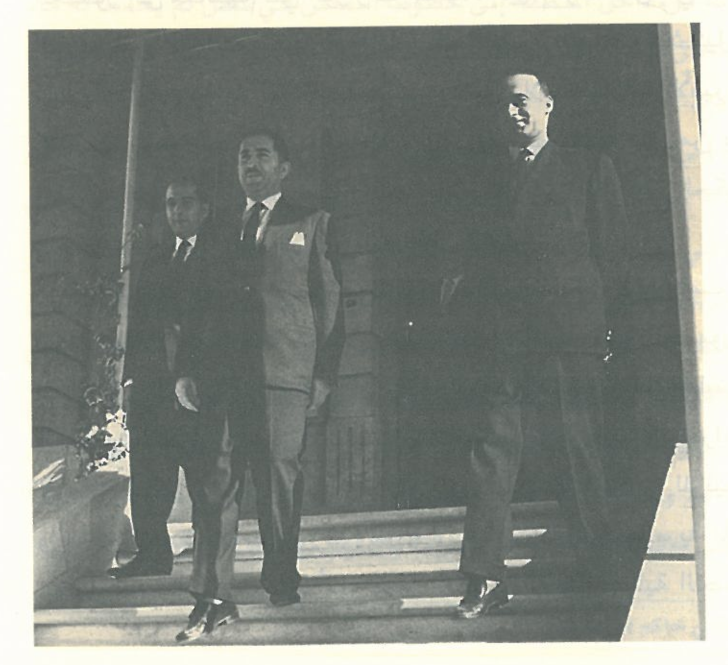
حكومة العهد الثالثة

بما أن الافتراض لا يجوز كثيراً في التاريخ، لن أسترسل في الإجابة على سؤال عما إذا كانت حظوظ نجاح عهد الرئيس الياس سركيس أكبر لو أنه تعاون مع الرئيس شفيق الوزان منذ البداية. غير أنني أجد لزاماً عليّ الإقرار بأني طرحت هذا السؤال على نفسي عشرات المرات خلال السنتين اللتين عاشتهما الحكومة وبعد انسحابي من الممارسة السياسية في تشرين الأول من سنة ١٩٨٢. ولا يزال كثيرون ممن لعبوا أدواراً في تلك الحقبة، وعملوا بإخلاص في سبيل إعادة بناء الدولة بعد حرب السنتين، يتساءلون عن الأمر نفسه. ولا عجب في ذلك لأن الرئيس شفيق الوزان كان يتمتع بمرونة بارزة مكنته من تجاوز الكثير من المطبات من غير أن يضطر في معظم الأحيان إلى المساومة على مبدأ قيام الدولة وبسط سلطتها على كامل التراب الوطني. وكان يظهر حرصه على السيادة وهيبة الدولة خصوصاً في المنعطفات المهمة التي كانت نتائجها المرجوة تستحق المغامرة.

على رغم انسداد الأفق في تلك المرحلة، لم نفقد الأمل، وبقينا نسعى إلى حفر الجبل بالإبرة بغية التوصل إلى حل شامل للمسألة اللبنانية إلى جانب مساعينا لاحتواء الأزمات الناشئة بفعل نتائج اتفاق الصلح بين مصر وإسرائيل وبفعل رهانات معظم القوى اللبنانية على حلفاء خارجيين لم يكونوا ساعين إلا لتحقيق مصالحهم وفي الغالب على حساب لبنان.



مع البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم والمطران الياس عودة.



برفقة الرئيس رشيد كرامي
والوزير رينيه معوض على درج
قصر الرئاسة.

الفصل الأول

تمرير الحكومة

فاجأ التكليف والتأليف السريعان الأوساط السياسية. وفيما أبدت سوريا عدم رضاها وكذلك المقاومة و«الحركة الوطنية» باستثناء وليد جنبلاط، تصدت حركة أمل بشدة للحكومة الجديدة معترضة على عدم توزير من يمثلها وطلبت بحزم من الوزراء الشيعة الانقطاع عن الحضور إلى مكاتبهم في الوزارات المسندة إليهم. وقد نقل إليّ المحامي كريم بقرادوني أن الوزير عبد الحليم خدام في اللحظة الأخيرة السابقة لتشكيل الحكومة طلب بإصرار استبعادي عن وزارة الخارجية لأنني «عميل للاستخبارات الأميركية على مستوى الشرق الأوسط»، وهو اتهام كان المسؤولون السوريون يلصقونه بكل من يخالفهم في الرأي. في المقابل، كان الفريق المسيحي راضياً بالإجمال عن التشكيلة الحكومية، لكنه، كالعادة، لم يتصرف على هذا الأساس بل أبدى بعض التململ.

أما ما زاد الطين بلة وخرّب الأمور فكانت الأحداث التي وقعت في عين الرمانة وشكلت نقطة انطلاق للمعارضة وتشكيل جبهة ضد الكتائب ورئيس الجمهورية. فقد حصل اصطدام مسلح بين الحزب وجماعة الياس الحنش وهي ما تبقى من ميليشيا النمور التابعة لحزب الوطنيين الأحرار. وأجهزت ميليشيا الكتائب عليها من غير أن يحرك الجيش المنتشر في عين الرمانة ساكناً على رغم ضراوة المعارك والمناشدة المتكررة للرئيس كميل شمعون للتدخل وإيقاف التصفية. وبدا لي في حينه أن قيادة الجيش ومديرية المخابرات سواء قصداً أم عجزاً أفسحتا في المجال أمام قوات الكتائب لإنجاز عملية التصفية. من جهتي، راجعت

الرئيس سركيس بالمسألة ولكن دون جدوى. وبحسب الصحافي نقولا ناصيف، يعود سبب عدم تدخل الجيش إلى اعتراض مخابرة هاتفية اشتم منها وجود علاقة بين الحنش ومنظمات فلسطينية مما دفع قائد الجيش فيكتور خوري إلى الإيعاز لمدير المخابرات بالاتصال ببشير الجميل «وإبلاغه إطلاق يده في تصفية جيوب الحنش في عين الرمانة».[٥٤] وما زاد من صدقية هذه المعلومة المساندة المدفعية التي أمنتها التنظيمات الفلسطينية خلال المعارك للحنش ثم لجوؤه وداني شمعون إلى المنطقة الغربية بعدما انتهت المعركة.

إن موقف الجيش من العملية العسكرية الكتائبية بعد الطريقة التي شكلت بها الحكومة برئاسة الوزان جعلت كيل السوريين و«الحركة الوطنية» يطفح. إذ صوّروا الأمر على أنه تفاهم بين الحكم والكتائب في سبيل تكريس أمر واقع سياسي عبر حكومة الوزان، وعسكري عبر سيطرة ميليشيا الكتائب على كامل المنطقة الشرقية. وبدأ حلفاء سوريا يجاهرون أكثر فأكثر بمعارضة الحكومة ومحاولة إسقاطها حتى قبل جلسة الثقة في مجلس النواب. فما كان من الرئيس شفيق الوزان إلا أن طلب اتخاذ إجراءات بحق الضباط المقصرين، وتسلم الجيش المراكز التي احتلتها الميليشيا الكتائبية من ميليشيا الأحرار. ولكن في اليوم التالي، اصطدم الكتائبيون بالجيش في عين الرمانة فاضطر هذا الأخير إلى سحب وحداته من داخل المنطقة إلى خطوط التماس في شكل لم يحفظ له ماء الوجه، فازداد تدهور الحال السياسية وارتفع منسوب الاحتقان وبات شبح عودة الحرب ماثلاً أمام أعين اللبنانيين.

مما لا ريب فيه أن جوني عبدو لم يتوقع نتائج عملية عين الرمانة، وقد أخبرني الرئيس سركيس أنه عندما سأله عن مغبة إحجام الجيش عن التحرك لوقف الاقتتال، رد بأن الناس ستنسى المسألة في غضون يومين، ولكن النتائج برهنت عكس ذلك. وبعد ظهر الأحد في الثاني من تشرين الثاني سنة ١٩٨٠، اجتمعنا في القصر الجمهوري مع الرئيس سركيس بحضور جوني عبدو وبشير الجميل. كانت مواقف رئيس الجمهورية حكيمة وفي مكانها وإن لم تقترن باللهجة الحازمة الضرورية عندنا في الشرق. في المقابل، حاول بشير إقناعنا أن حوادث عين الرمانة لم يوقتها بل إنه استدرج إليها، ولفت إلى أن الجيش في صيغته الحالية، قيادة وتشكيلاً، لا يحوز رضاه لأن عناصره الإسلامية أكثر عدداً وتخضع لتوجيه معين على عكس العناصر المسيحية، واعترف ببعض الأخطاء وبأنه بات

٥٤ – ناصيف نقولا، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، دار مختارات، ص ٦٤٠.

يشكك بالجميع واعداً بالسعي إلى تلافي ذلك. وأكد قائد «القوات اللبنانية» أنه بحاجة إلى الشرعية ولا يرغب في أن يحل مكانها إلا أنه ينتظر منها أن تتحسس واقعه وأن تتجاوب مع بعض تطلعاته. وأشار إلى أن استحقاق رئاسة الجمهورية في العام ١٩٨٢ أصبح قريباً وأنه «لم يعد من الجائز أن تجري الأمور على أساس الصيغة الحالية بل لا بد من الاتفاق على صيغة معدلة». وأبدى تسليمه بوحدة لبنان وتخليه عن المطالبة بوطن مسيحي، وقبوله بالوجود الفلسطيني المرحلي لكن ضمن صيغة جديدة.

بناء على طلب الرئيس شفيق الوزان الذي كان يتعرض لشتى أنواع الضغوط، انعقد مجلس الدفاع في الثالث من تشرين الثاني بعد اجتماع ثلاثي ضمني إلى الرئيسين سركيس والوزان كشف فيه رئيس الحكومة عن ضغط يتعرض له لاتخاذ تدابير تأديبية وبنشر الجيش في منطقة عين الرمانة. في مجلس الدفاع بدا قائد الجيش فيكتور خوري في حال ارتباك: فالحركة الوطنية تريد رأسه لأنه «مسيحي» أكثر من اللازم و«القوات اللبنانية» تريد رأسه لأنه ليس «مسيحيا» كفاية. وقد حاولت عن طريق طرح أسئلة محكّمة أن أسهل له المخارج لكن دون جدوى. بعد المداولة، قررنا إرجاء اتخاذ القرار في مسعى لربح الوقت ريثما نتمكن من تحاشي الحائط المسدود. وكان الرئيس سركيس في ذلك الحين يتصرف بكثير من البطء وبدا لي أنه تبدل كثيراً وتساءلت ما إذا كان مرد ذلك القرف أو أسباب صحية صرف.

بعد أيام قليلة، استدعيت الوزير سليم الجاهل، ممثل بشير الجميل في الحكومة، وكلمته بصراحة، واتضح لي أنه حسن النية ولكنه لا يتمتع بخبرة سياسية كافية. وأفهمته أن سكوتي في حال عقدت اجتماعات مع الرئيس ومعهم لا يعني حكماً الموافقة على آرائهم، فقد أميل إلى الصمت سعياً مني إلى عدم إشعال الوضع على أن نتفاهم فيما بعد. وقلت له: «إذا كنتم حقيقة تريدون للشرعية أن تبقى فعليكم ألا تفرغوها من مضمونها. وأريد أن أقول لكم إنكم ربما تجاوزتم الخط الأحمر في هذا المجال في عين الرمانة». وتطرقنا إلى موضوع الصيغة اللبنانية الجديدة التي حدثنا عنها بشير الجميل في الاجتماع الذي عقدناه في القصر الجمهوري وشرحت للوزير الجاهل أن المهم أن نتمكن من تسجيل مبدأ تعديل الصيغة ولكن مع الحفاظ على وحدة لبنان وهويته على أن تبحث التفاصيل في مراحل لاحقة، وأن التفاهم بين الحكم و«القوات اللبنانية» لا يكفي في هذا الإطار ولا بد من أن يدخل الفريق الآخر في اللعبة. وفي نهاية الاجتماع، قلت له: «إذا كنتم حقيقة غير

متمسكين بقائد الجيش فليس عليكم أن تعلنوا ذلك لأن الإطاحة به تفقد إذّاك مغزاها ولا تبقى ذات قيمة يمكن المطالبة بثمن مقابل لها». وأبدى ممثل قائد «القوات اللبنانية» في الحكومة اقتناعه بأن التفكير في الاستغناء عن قوات الردع العربية في الظرف الحالي أمر غير مجد، بعدما شرحت له وجهة نظري من الموضوع. وما لبث أن اتصل بي بعد مغادرته منزلي ليقول لي إن بشير الجميل أخذ علماً بما قلته له وإنه يشاطرني الرأي، على ألا يُبت في موضوع إجراء تبديل في قيادة الجيش من غير التشاور معهم.

كما التقيت في تلك الفترة بالرئيس كميل شمعون لمدة ساعة في منزل نبيل نجيم حيث تداولنا في جميع المستجدات ولمست لديه تفكيراً مترفعاً، إلى حد ما، يليق برجل دولة. ومما قاله يومذاك: «إن الفلسطينيين باقون هنا إلى أن يأتي الله أمراً جديداً، إن أميركا لن تعدّل في سياستها تعديلاً جذرياً، وفي كل حال، لن يظهر شيء قبل ستة أشهر». وكشف لي عن معاناته الكبيرة من ممارسات المجلس الحربي الكتائبي وبشير الجميل، وقال إنه يضغط على نفسه كثيراً كي يبقى على صلة بهم وإنه يرفض فكرة القتال والانفجار مشدداً مراراً على تسليح ضرورة الجيش الذي ارتكب برأيه «خطأ مميتاً في عين الرمانة».

ابتداء من التاسع من تشرين الثاني صعّدت حركة أمل معارضتها للحكومة وبديهي أن سوريا كانت وراء المواقف المتعنتة. وبعدما كانت دمشق ترد على تساؤلات الرئيس الوزان وتساؤلاتنا بأجوبة مبهمة فهمنا أخيراً أن الاعتراضات السورية قامت على التالي:

١- نقمة على الرئيس الوزان شخصياً خصوصاً بسبب تقربه من الرئيس صائب سلام وما يمثله فضلاً عن أنه جاء بنزيه البزري وزيراً وهو بدوره مقرب من الرئيس سلام.

٢- لا توازن في التركيبة الوزارية فالفريق المسيحي أميز وأكثر لمعاناً من الفريق الآخر.

٣- لم نحسب حسابهم لا على مستوى التشاور ولا على مستوى توزير حلفائهم.

٤- هذا النوع من الحكومات يصلح لسنة ١٩٦٠، ولا يأخذ بالاعتبار التغييرات التي حصلت في الساحة لجهة عدم توزير «الفريق الوطني».

عرفنا بهذه الاعتراضات من زيارة قام بها سامي الخطيب إلى العاصمة السورية بعدما تردد السوريون كثيراً قبل موافقتهم على استقباله. وقد عاد منها قائد قوات الردع العربية بتمن سوري بأن نقف إلى جانبهم بشأن اقتراح تأجيل القمة العربية المزمع عقدها في الأردن الذي تقدموا به بحجة وجود خلافات عربية حادة. وتكوّن لدي انطباع في حينه أن وزير

الخارجية السورية عبد الحليم خدام وافق على استقبال الخطيب فقط بهدف أن يطلب مساندة لبنان لسوريا في اقتراح تأجيل انعقاد القمة. وقد سررت جداً بالطلب السوري لأني وجدت فيه فرصة سانحة لمقايضة مساندتنا لسوريا لدى الجامعة العربية بمساندتها لحكومة الرئيس الوزان التي يعارضها حلفاؤها.

في غضون ذلك، وبما أن بشير الجميل أصبح بفعل الأمر الواقع الرجل الأقوى في المنطقة الشرقية، عقدنا معه في التاسع والرابع عشر من تشرين الثاني اجتماعين بعيدين عن الأضواء. حضر الأول وحيداً، فيما اصطحب معه في المرة الثانية سليم الجاهل وجوزيف أبو خليل. في المقابل، حضرت وجوني عبدو إلى جانب رئيس الجمهورية الاجتماعين. طرح بشير الجميل في مستهل اللقاء الأول سؤالاً عما إذا كنا لا نزال نؤمن بصيغة ١٩٤٣، فأجابه الرئيس سركيس بأنه لا بد من بعض التعديل فيها مراعاة للظروف الطارئة والمستجدات على الوضع اللبناني منذ الاستقلال. استنتج الجميل من كلام رئيس الجمهورية أنه لا بد من التعاون مع الشرعية لهذه الغاية، وقد تشعب البحث كثيراً لا سيما بيني وبينه. أما في الاجتماع الثاني فقد جاء قائد «القوات اللبنانية» باقتراحات اعتبرتها في حينه هجومية ومتطرفة، غابت عنها الصيغة اللبنانية تماماً، وقد رأى أن التعامل ممكن بين الشرعية وبينهم عبر أحد الطريقين:

– الطريق الأولى قاعدتها سياسية وحواشيها ربما عسكرية، بحيث تتولى الشرعية إعلان مواقف تقوم على اعتبار الوجود الفلسطيني أساس كل علة إلى ما سوى ذلك من إشكاليات خلافية بين اللبنانيين.

– الطريق الثانية قاعدتها عسكرية وحواشيها سياسية بحيث يقومون هم بالتصرف عسكرياً على أن تسعى الشرعية إلى تغطيتهم إلى حد ما.

عندما سألته عن الأهداف الحقيقية وراء هذا المشروع فأجابني أن المطلوب ضبط الفلسطينيين وتقليص وجودهم العسكري وبالتالي نفوذهم السياسي على المسلمين حتى يمكن التحاور مع هؤلاء حول الصيغة الجديدة. وتشعب الحديث بشأن الحكمة والمغامرة وما بينهما من مسافة، فقال لنا بشير:

– خذوا بعض جنوننا، فنأخذ بعض حكمتكم.

– فأجبته في الحال: الفارق الكبير بينكم وبين رئيس الدولة الذي تحظر عليه المغامرة بمصير البلد والناس.

– الجمود أخطر من المغامرة، إنه يؤدي حكماً إلى الهلاك والموت، قال بشير بلهجة الواثق.

– صحيح أن الجمود مضر ولكن لا بد من حد أدنى من ضمانات النجاح وإلا نكون انتحرنا ونحرنا البلد معنا، إن الإقدام على أي مشروع على هذا المستوى من الخطورة والتأثير على المستقبل من غير توفير خمسين في المئة من مقومات النجاح لا يمكن الإقدام عليه، لأنه يصبح مغامرة.

شعرت بأن كلامي الأخير لم يرقه فأجابني بكلام تطغى عليه العموميات وفيه تلميح إلى أنه إذا لم نتفق على أحد الطريقين اللذين أشار إليهما فلن يبقى أمامهم سوى محاربة كل القوى القائمة على الساحة بما فيها قوى الشرعية. وفي نهاية الاجتماع الثاني، اتفقنا على لقاء ثالث عقدناه في منزلي بعد بضعة أيام وتمحور البحث فيه حول ضرورة أن يفتح حواراً مع مختلف الأطراف في لبنان، وأن نتفق على مفهوم واحد لكلمة «الصيغة»، كي لا يكون التباس فيما بيننا ومن ثم مع الآخرين بشأنها.

ولمعالجة الأزمة الحكومية، عقدنا اجتماعات عدة مع رئيس الجمهورية بحضور جوني عبدو وبحثنا في شأن قضية عين الرمانة والتدابير الواجب اتخاذها لاستيعاب النقمة العارمة في المنطقتين الشرقية والغربية. ولفتني محاولة مدير المخابرات في شكل دائم التهرب من فرض عقوبات على كبار ضباط الجيش وهذا ما زاد من شكوكي في ضلوعه في عملية عين الرمانة. وقد أوفد لي رئيس الحكومة الصحافي حكمة أبو زيد لينقل لي أنه بات على أبواب الاستقالة وأنه لم يعد يستطيع أن يتحمل أكثر مما تحمّل. فتم الاتفاق بينه وبين الرئيس سركيس على أن يقرّ وزير الدفاع جوزيف السكاف سلسلة عقوبات توقيف بحق قائد الجيش، ورئيس الأركان ونائبه العملاني، ومدير العمليات، وقائد القطاع. وكنا اتفقنا على أن يكتفي الرئيس الوزان بالقول إن السلطات المختصة اتخذت تدابير مسلكية بحق بعض الكوادر القيادية، ولكنه قال لنا صراحة إنه سرّب التفاصيل إلى «الحركة الوطنية» والأحزاب في المنطقة الغربية. وقد صدرت الصحف في اليوم التالي حاملة كل هذه الأخبار بأدق التفاصيل.

أكثر ما أزعجني في تصرف الرئيس الوزان يومذاك، أي بعد أيام على تشكيله الحكومة، هو انكشاف تأثره بأجواء «الحركة الوطنية»، مما جعلني أخشى استعادة المشادات الكلامية التي كانت تحصل بيننا وبين الرئيس سليم الحص خلال السنوات الأربع الأولى من العهد. وما

عزز خشيتي بعض التصاريح التي أدلى بها الوزان في تلك الفترة، وأبدى فيها تمايزاً واضحاً عن موقف رئيس الجمهورية إن لم يكن شيئاً من الاستفزاز له.

حمل العماد حكمت الشهابي، في الرابع والعشرين من تشرين الثاني، إلى الرئيس الياس سركيس رسالة شفوية من الرئيس السوري يتمنى الأخير فيها عليه عدم حضور مؤتمر القمة في عمان المقرر عقده في اليوم التالي. أجاب الرئيس سركيس بأن لبنان يتضامن مع سوريا في هذه المسألة، أما أنا فبعد تأكيدي لما قاله رئيس الجمهورية، اقترحت أن نحضر القمة على مستوى منخفض، وأن نطلب في المؤتمر عدم إقرار استراتيجية بغياب سوريا، وأن نتحفظ في حال لم يؤخذ برأينا. استهوى اقتراحي الشهابي، ووعد بطرحه على الرئيس الأسد، وعندما هم بالرحيل، قال له الرئيس سركيس: «انقل سلامي للرئيس الأسد وتمنياتي بمؤازرته لنا في موضوع الحكومة». فأجابه الشهابي بأن الموقف السوري سيكون إيجابياً وأضاف: «ولكن دعني أتصل بك مساء لتأكيد الأمر».

وفي الواقع، اتصل بي بعد ثلاث ساعات وأكد تجاوب قيادته مع طلب رئيس الجمهورية بتسهيل أمر الحكومة لدى حلفائها في لبنان، ناقلاً، في الوقت نفسه، عدم حماستها لاقتراحي القائل بمشاركة على مستوى منخفض في قمة عمان. فاجتمعنا، الرئيسان سركيس والوزان وأنا، وتداولنا بالمسألة واحتمالات الإفادة مما تطلبه دمشق ومقايضته بإيجاد حل للأزمة الحكومية التي تفتعلها عبر حلفائها. فقررنا التغيّب عن القمة وأعددت بياناً بذلك ربطت فيه عدم حضورنا بتغيب سوريا لأن أزمة الجنوب التي تهم لبنان لا يمكن معالجتها بجدوى إلا في إطار استراتيجية عربية شاملة، وبالتالي يستحيل وضعها بغياب سوريا. وبعدما أعلنت موافقتي على عدم حضور القمة مبدياً شكي في أن يسهّل السوريون الأمور لنا «لأنهم قلّما يحسبون للوعود حساباً، و يلتزمون بها»، تساءلت أمام الرئيسين سركيس والوزان: «متى يا ترى سيطلبون منا أن نحضر قمة الصمود والتصدي؟»

في الواقع، بدأ السوريون بالتجاوب معنا غداة انعقاد القمة العربية في الأردن بغيابنا وغياب سوريا وحلفائها العرب، وأخذت الجماعة القريبة منهم في لبنان تبدي بعض المرونة والحلحلة باستثناء حركة أمل التي استمرت في عملية المزايدة على الرئيس كامل الأسعد، والوزراء الشيعة في الحكومة. وبعد أيام، استدعى الوزير عبد الحليم خدام رئيس حركة أمل نبيه بري إلى دمشق ثم انضم إليهما سامي الخطيب واستمع إلى شروط أمل التعجيزية من مثل المطالبة بوزير ذي حقيبة، واستبدال رئيس مجلس الجنوب، ورفع التعويضات المالية

للمتضررين بطريقة غير منطقية. وقد أخبرنا لاحقاً سامي الخطيب، ولعله ندم على ذلك فيما بعد، أنه عندما طلب من خدام أن يضغط أكثر على حركة أمل قال له هذا الأخير: «ما نحنا طلبنا منهم ياخدوا ها الموقف، شو بدنا نقول لهم هلق».

في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٠، تناولت طعام الغداء مع وليد جنبلاط إلى مائدة توما عريضة بحضور سمير فرنجية وميشال الخوري ومروان حمادة وجو تقلا. وقد توخى أن يستمزج رأيي في شأن فتح قناة حوار مع بشير الجميل، فشجعته على القيام بهذه الخطوة لافتاً إلى ضرورة البدء بالحوار بالواسطة على أن يقوم وبشير بإبرازه إلى الواجهة إذا تبين أن ثمة مجالاً للتلاقي. وكان وليد مرتبكاً بسبب السوريين فقلت له إنه لا بد في وقت من الأوقات أن يضعهم والسلطة اللبنانية في صورة ما يتم التوصل إليه على أن تحاط الاتصالات الأولية بكتمان شديد. في هذه الأثناء، اجتمع بشير الجميل بالسفير الأميركي جون غونتر دين الذي أفهمه أن مستقبل علاقاته مع السلطات الأميركية متوقف على مدى تعاونه مع السلطة اللبنانية وحسن تصرفه معها.

ذلّل السوريون أخيراً العقدة الشيعية بعدما أوعزوا إلى حركة أمل بالتساهل دون التنازل عن مطالبها، رغبة منهم في خلق بعض التوازن بين الرئيس الأسعد وأمل، ولكن كان جلياً بالنسبة إلي أن المستقبل داخل الساحة الشيعية سيكون لمصلحة الحركة.

قبل التئام مجلس الوزراء بعد ظهر الثالث من كانون الأول للبحث في البيان الوزاري اجتمعت مع رئيس الجمهورية واطلعت على صيغته الأولى، فرأيت أنها تصلح لظروف شبه طبيعية وليس فيها أي مراعاة للحال القائمة لا من حيث الشكل ولا من حيث الأساس». وأنهيت تعليقي عليه بالقول: «باختصار أنا لا أوافق عليها».

طلب مني الرئيس سركيس ألا أبدي رأيي في البيان في الجلسة، وأن أترك له التعليق عليه، وفهمت فيما بعد أن غايته كانت ألا أظهر دائماً كأني أبغي معاكسة رئيس الحكومة. ولدى انعقاد مجلس الوزراء، اكتفيت ببعض الملاحظات المتعلقة بالمغتربين بعد أن أدلى رئيس الجمهورية بتعليقه. فيما لم الوزراء الآخرون بصمتهم لا سيما وزيرا القوات والكتائب، سليم الجاهل وقيصر نصر، والوزيران جوزيف أبو خاطر ورينيه معوض المهتمان بإرضاء رئيس الجمهورية.

استأنفت وجوني عبدو اجتماعات الحوار مع بشير الجميل وفريقه المؤلف من سليم الجاهل وجوزيف أبو خليل. وعقدنا، في الخامس من كانون الأول، اجتماعاً في منزلي تميز

بجو مرح، وبتبادل آراء دون اصطدام، وبتبلور قواسم مشتركة لجهة النواحي الواجب التحرك فيها. واتفقنا على أن يعقد الاجتماع التالي في القصر الجمهوري. وكان رئيس الجمهورية سألني، في اليوم السابق، عن الأهداف العملية التي يمكن أن نحققها عبر الحوار مع بشير فأجبته بأنها ثلاثة:

١- خلق جو من الثقة بين الجانبين والتفاهم على خطة تحرك مشتركة.
٢- التحسب لاستحقاق ١٩٨٢ بشكل معقول وربما مشترك.
٣- السعي لإدخاله في حكومة فاعليات يستطيع من خلالها أن يلعب دوره.

اجتمعنا في بعبدا بحضور الرئيس الياس سركيس في السادس من كانون الأول ودار الحديث حول الحوار بين بشير الجميل ووليد جنبلاط وصوابية وضع ورقة عمل بينهما أو عدم وضعها والتكتيك الواجب إتباعه. من جهتي، شددت على ضرورة التقدم مع جنبلاط، وشجعت بشير على المضي في عملية الحوار معه. وتوافقنا على النقاط التي ينبغي أن تكون موضوع اتفاق بين ممثلي بشير الجميل ووليد جنبلاط الذين كانوا يجتمعون في منزل مدير المخابرات جوني عبدو. وبعد انتهاء الاجتماع ومغادرة بشير وفريقه، تداولت مع رئيس الجمهورية في الأمر وتبين لنا أن جماعة «القوات اللبنانية» ليسوا واعين كفاية للظروف الداخلية والخارجية إلا أن الحوار معهم مهم وضروري ومفيد في مطلق الأحوال.

منتصف كانون الأول ١٩٨٠، زارني السفير الفرنسي لوي دو لامار بناء على طلبه، وأفادني بسرية تامة أن المجموعة الأوروبية في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته في بروكسيل، توصلت إلى تصور مشترك بشأن أزمة الشرق الأوسط وستعمل على تنفيذه في المرحلة المقبلة. ويقوم التصور على النقاط التالية:

١- عودة الحدود إلى ما قبل حزيران ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة إذا ما اتفق عليها.
٢- حق تقرير المصير للفلسطينيين يكون بيد المقيمين منهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الباقون فيمكن أن يشاركوا فيه إذا كانوا من تلك المناطق وأبدوا رغبة في العودة.
٣- يسبق حق تقرير المصير فترة تمتدد من ثلاث إلى خمس سنوات تحدد بالاتفاق بين الأطراف المتنازعة.
٤- تعطى ضمانات للدول المعنية تشارك فيها المجموعة الأوروبية، ويمكن أن يُفرض نزع السلاح على بعض المناطق الحدودية من الدولة الفلسطينية المتاخمة لإسرائيل.

زارنا في التاسع عشر من كانون الأول الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، فاجتمعت به مطولاً. بحثنا بداية في موضوع زيارته التي اندرجت في إطار جولة عربية رامية إلى رأب الصدع بين سوريا والعراق وسوريا والأردن عن طريق تشكيل لجنة مؤلفة من الجزائر والسعودية والأمانة العامة للجامعة. وتطرق الحديث إلى الوضع اللبناني فقال لي بصراحة مذهلة: «إن الدول العربية إما عاجزة وإما غير راغبة في أن تطلب إلى المقاومة أن تنضبط في لبنان، عليكم أن تعيشوا في هذه الدوامة وأن تسعوا إلى تحقيق الوحدة الوطنية. نظرياً، سوريا وحدها قادرة على أن تفعل شيئاً مع المقاومة، فهل هي ترغب في ذلك وهل لها مصلحة به؟ لا أعرف».

وأخيراً، وبعد ثلاثة وخمسين يوماً على تشكيلها، وثلاث جلسات لمناقشة البيان الوزاري، نالت حكومة الرئيس شفيق الوزان في العشرين من كانون الأول الثقة في المجلس النيابي. إذ حازت واحداً وأربعين صوتاً واقترع ستة نواب ضدها، وامتنع اثنان عن التصويت، فيما حاول المعارضون تطيير النصاب. لقد كانت الثقة الهزيلة إشارة مقلقة لنا لأن الظروف الصعبة التي كنا نجتازها تحتاج إلى أكبر قدر ممكن من التفاف القوى السياسية حول الحكومة. وفي الواقع، بعد أيام قليلة على ثقة المجلس النيابي، كان على الحكومة مواجهة أزمة في غاية الخطورة هي أحداث زحلة.

الفصل الثاني

معمودية النار مع الوزان

تأزمت الأحوال، وقصفت القوات السورية زحلة بشكل قاس فتحرك وزراء المنطقة ونوابها والرؤساء الروحيون فيها وحاولوا تطويق الوضع المتفجر. وحصل حشد إعلامي محلي ودولي كثيف ضد سوريا رافقته مراجعات قواتية لدى سفراء الولايات المتحدة وفرنسا والكرسي الرسولي. وقامت فرنسا بمسعى لدى سوريا ثم أصدرت بياناً ألمحت فيه إلى أنها لا توافق على ضرب زحلة، وكذلك فعلت الولايات المتحدة وإنما بلهجة أخف. وعقدت اجتماعات بين فاعليات المدينة السياسية والروحية وقوات الردع العربية في شتورا، وحاول وزراء المدينة زيارة دمشق فلم يعطوا موعداً. ولاحت في الأفق أزمة وزارية بعدما لوح الوزراء جوزيف أبو خاطر وجوزيف السكاف والياس الهراوي، أبناء زحلة، بالاستقالة إضافة إلى وزيري «القوات اللبنانية» والكتائب. وما لبثت الأحوال أن تفاقمت مع انتقال القصف والاشتباكات إلى منطقة الأسواق التجارية والسوديكو وسائر أحياء بيروت.

في ظل هذه الأجواء، انعقد مجلس الوزراء في الرابع والعشرين من كانون الأول، في أول جلسة بعد نيل الحكومة الثقة. وقد استأثرت أحداث زحلة باهتمام الجميع، وتولى الوزير الياس الهراوي الذي كان اتخذ موقفاً شجاعاً بانتقاله إلى زحلة والإقامة فيها خلال الأحداث لمتابعة الوضع هناك، إعطاء صورة عما جرى بكل موضوعية، فانبرى له ثلاثة وزراء هم نزيه البزري ومروان حمادة وخالد جنبلاط مدافعين عن تصرف القوات السورية. وأوشك مجلس الوزراء أن ينقسم بعدما ساند الوزراء السكاف وأبو خاطر والجاهل الوزير الهراوي. تدخل رئيس الحكومة شفيق الوزان في محاولة لتهدئة السجال

عبر كلمات معتدلة لكنه أخطأ بتشبيهه قصف زحلة بالموقف الذي اتخذه الجيش السوري ضد إسرائيل عندما أصيب بعض جنوده فرد بالقصف. وكان بودي الرد على هذا الكلام غير المنطقي لكن رئيس الجمهورية الذي كنت جالساً إلى يساره طلب مني تجاوزه، فاكتفيت بالقول أنه «من الأفضل أن نتحاشى الدخول في جدال حول نقاط مبدئية طالما أن الوزير الهراوي يشير إلى أن القضية ستنتهي على خير، أما إذا اضطررنا إلى الخوض في المسائل المبدئية فإني أحتفظ بحقي في التعبير عن موقفي منها».

خرجت ذلك اليوم من مجلس الوزراء بانطباع أن أي حادث على مستوى اشتباكات زحلة يقسم اللبنانيين والحكومة بشكل خطير. ولفتني اضطرار رئيس الحكومة، تحت ضغط محمد غانم وجماعته، إلى الإشادة الإعلامية «بالحكمة» التي أظهرتها قوات الردع العربية في محيط عاصمة البقاع.

تجددت الاشتباكات في اليوم التالي وتسارعت محاولات التهدئة من غير جدوى، فهدأ القصف في زحلة بعض الوقت، لكنه استمر في بيروت. واجتمع الوزير سليم الجاهل برئيس الجمهورية بحضوري صباح السبت في السابع والعشرين من كانون الأول. وكنت أخذت على نفسي بعدما فهمت مزاجه ونفسيته، ألا أعترض على آرائه مباشرة بل أن أجاريه إلى حد ما، ثم أعمل على احتوائه. وعندما طلب وزير القوات من الرئيس سركيس دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد لم أبد ممانعة بل أشدت بالفكرة وقلت إن لا بد منها ولكن بعد أن يتم عقد اجتماعات مع وزراء زحلة والتنسيق معهم، وبعد أن يعود رئيس الحكومة شفيق الوزان من الزيارة التي سيقوم بها إلى دمشق في التاسع والعشرين من كانون الأول لأنه من الضروري أن ننتظر ما سينتج عن اجتماعاته مع المسؤولين السوريين. أبدى الجاهل موافقته على اقتراحي، وخرج من الاجتماع هادئ الأعصاب، وأدلى بتصريح أثار رداً مدافعاً عن سوريا من جانب الوزيرين مروان حمادة وعلي الخليل.

وعندما بت وحدي مع رئيس الجمهورية، أطلقت العنان لنفسي معرباً بانفعال عن استيائي الشديد من الاعتداءات العسكرية السورية على الأحياء السكنية في بيروت، وطلبت منه أن يعطي أمراً رسمياً وعلنياً بوقف القصف تاركاً للرأي العام أن يحكم له أو عليه. وألمحت إلى الاستقالة، وقلت إنني سأعلن موقفي هذا، فهدّأ رئيس الجمهورية من روعي، واستدعى للتو قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب، وطلب مني أن أردد موقفي أمامه، ثم كلفه بالذهاب إلى دمشق ومقابلة حكمت الشهابي والطلب إليه بوقف القصف فوراً.

بعد انصراف الخطيب، أطلعني الرئيس على الكلمة التي سيلقيها في السادس من كانون

الثاني في مناسبة استقبال السلك الدبلوماسي المعتمد في لبنان فوجدتها عادية وقلت له: «اسمح لي فخامة الرئيس أن أقول لك إن هذا الخطاب لا يتلاءم والظروف الراهنة، وقد يبدو كأنه لا طعم له ولا رائحة». وكتبت له في الحال تحت تأثير الانفعال صفحتين عنيفتين، فقرأهما بصوت عال بحضور مدير المخابرات جوني عبدو وقال إنهما استهوتاه فشجعه جوني على اعتمادهما بدل مشروع الخطاب الرئاسي الذي كان جرى إعداده له. وأخذ الرئيس بالنصيحة ولكن مع إدخال بعض التعديلات عليها.

يوم الاثنين في التاسع والعشرين من كانون الأول زار رئيس الحكومة شفيق الوزان دمشق حيث استقبل بحفاوة بالغة تخطت الحد المتوقع جعلته ينسى المعارضة الشديدة التي واجهته بها سوريا إبان تكليفه وتأليفه للحكومة. وعندما استصرحه التلفزيون السوري، دُس له سؤال حول المسعى الدبلوماسي الذي قامت به فرنسا مع سوريا لكي توقف القصف على زحلة بناء على طلب الأباتي بولس نعمان لدى سفير فرنسا في لبنان لوي دولامار، فأجاب الرئيس الوزان إن هذا المسعى بمثابة تدخل بشؤون لبنان الداخلية، وفيه ما يُذكر بأيام الانتداب. ذُهلت لهذا الكلام وغضبت لكني تمالكت نفسي ولم أدل بأي تصريح وإنما أبلغت الوزير مصطفى درنيقة الذي جاء لزيارتي بأن الرئيس الوزان أخطأ كثيراً بهذا الموقف.

اتصل بي ظهر الثلاثين من كانون الأول رئيس الجمهورية طالباً إلي أن أنضم إلى الاجتماع الثلاثي الذي كنا نعقده مع رئيس الحكومة تقريباً كل أسبوع فتمنعت وطلبت أن يبلّغ ذلك إلى للرئيس الوزان. ومساء اجتمعت بالرئيس سركيس وطلبت منه أن يقبل استقالتي لأني من جهة لن أقبل بتجاوز ما جرى، ومن جهة ثانية ستفضي المواقف التي قد أتخذها إلى مواجهة مع سوريا وهذا ليس من مصلحة البلد في الظرف الراهن. وبعد جدال طويل ورفض صارم منه لمجرد التفكير بالاستقالة، عرضت تصوراً للخروج من المأزق يقوم على إدلائي بتصريح يصحح موضوع العلاقة مع فرنسا شرط ألا يرد رئيس الحكومة عليّ. فوافق وأخذ على عاتقه التكلم مع الرئيس الوزان في هذا الشأن.

اجتمعت بالرئيسين سركيس والوزان وأبديت موقفاً في صدد بعض تصرفات رئيس الحكومة، وسجلت عليه مآخذ عدة. وقلت له: «تتكلم عن تدخل فرنسا في شؤون لبنان الداخلية، ألا ترى تدخل الدول العربية في الشؤون اللبنانية منذ خمس سنوات؟ هل قلت كلمة في هذا الشأن؟ معكم كل الدول العربية، ماذا فعلوا من أجل لبنان؟ بالكاد تتعاطف فرنسا بعض الشيء معنا، واليوم تريد أن تبعدها عن لبنان. لا لست مستعداً أن أقبل بأن تكون سياستنا الخارجية متمحورة فقط حول العرب وحول دولة عربية واحدة. أرفض ذلك رفضاً

باتا». في الواقع، اكتفى الرئيس شفيق الوزان بالاستماع إلي وبالاعتراف بأن السوريين هم من طلبوا منه أن ينتقد المسعى الفرنسي. ثم أمليت على الوزير رينيه معوض الذي كان حاضراً نص التصريح الرامي إلى ترتيب العلاقة مع فرنسا فلم آت فيه على ذكر رئيس الحكومة وإنما نزّهت فرنسا عن أن يكون وراء مسعاها خلفيات غير الصداقة التي تكنها للبنان وسوريا والعرب. حاول الرئيس الوزان إدخال بعض التعديل عليه لكني أصريت على توزيعه على الصحافة كما هو. من جهته، حاول رئيس الجمهورية إقناعي بتأجيل توزيعه فأجبته بأن المسألة لا تحتمل التأجيل.

في اليوم التالي، زارني السفير الفرنسي لوي دولامار الذي كنت أعتبره الأكثر تألقاً مقارنة مع سائر السفراء المعتمدين في بيروت في ذلك الحين، وأبدى لي اغتباط الدبلوماسية الفرنسية بسبب موقفي، فتفاهمت معه على طي صفحة هذا الإشكال الدبلوماسي واعتباره منتهياً. وكان الأباتي بولس نعمان اتصل بي للتشاور في ما يجدر فعله لتسوية الإشكال لأن السفير الفرنسي تصرف بمعرفة الرئيس الياس سركيس وليس فقط بناء على طلبه. كما اتصل بي الوزير قيصر نصر فلم يجدني ثم أدلى بتصريح أنكر فيه على رئيس الحكومة حق التكلم في الشأن الدبلوماسي بهذه الطريقة وناقضه صراحة فوقعت الواقعة. إذ زار الرئيسان صائب سلام ورشيد كرامي وبرفقتهما مالك سلام الرئيس شفيق الوزان بعد ثلاثة أيام، وأدلى الرئيس كرامي بعد الزيارة بحديث إلى التلفزيون تكلم فيه عن المشاركة في الحكم وحق رئيس الحكومة في التحدث بأي موضوع، فاضطر الرئيس سلام إلى مجاراته بعض الشيء لاعتبارات سنية إنما بأسلوب منمق، وأدلى مالك سلام أيضاً بدلوه فتسببوا بجو طائفي بغيض. بيد أن الرئيس سلام أوفد إلي فيما بعد السفير يحيى محمصاني لينقل إليّ عدم موافقته على موقف الرئيس الوزان في دمشق.

أتى وقع خطاب رئيس الجمهورية أمام السلك الدبلوماسي في السادس من كانون الثاني ١٩٨١، ممتازاً. وللمرة الأولى لم ينتقده الرئيس كميل شمعون فيما توافقت غالبية الآراء على أنه جيد وشجاع. وأكثر ما لفت نظري في حينه أن الرئيسين سليم الحص وشفيق الوزان أشادا به وأن الرئيس صائب سلام طالب بوضعه موضع التنفيذ. فالخطاب الذي ساهمت بشكل أساسي في إعداده تحت وطأة الانفعال من جراء موقف الرئيس الوزان في دمشق حمل أكثر من لوم للأطراف اللبنانية التي تقدم القضية الفلسطينية على القضية اللبنانية، وأحياناً على حسابها، وأكثر من عتب على الدول العربية التي لم تقرن أقوالها الداعمة للبنان بالفعل. وأبرز ما جاء في الخطاب الرئاسي:

(...) وإذا كان للقضية الفلسطينية حرمتها المقدسة، فمن البديهي أن لوحدة لبنان وسلامته وسيادته واستقلاله قدسية لا تعلو عليها قدسية أي قضية أخرى. من هنا خيبتنا ومرارتنا عندما يتصرف البعض وكأنه يهون في نظره تعريض القيم والمبادئ والحقوق التي تتصل بلبنان في سياق الدفاع عن قضية أخرى.

(...) إننا مع تقديرنا للمساعدة الفعلية التي يقدمها لنا أخوة وأصدقاء، نعلن أن على من يقول بالحرص على لبنان أن يقرن القول بالفعل فيبرهن بالواقع عن احترامه لحقوق اللبنانيين ولمستقبلهم الحر ولا يشارك من حيث يدري أو لا يدري في استمرار مأساة هذا البلد.(...)

ابتداء من مطلع العام ١٩٨١، برزت فكرة قيامي بزيارة إلى سوريا لتحضير قمة لبنانية-سورية تعالج المسائل العالقة، ولكن كان لا بد من أن يسبق القمة العتيدة أمران: إعداد مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف وطلب التجديد لقوات الردع العربية بعد تهيئة الأجواء الملائمة له بخاصة لدى أوساط «الجبهة اللبنانية». وفي الموضوع الأول، قرر الرئيس سركيس أن يرأس الوفد اللبناني إلى الطائف أما أنا ففضلت أن أستنيب عني الوزير جوزيف أبو خاطر للمشاركة في الاجتماعات التمهيدية على أن أرافق رئيس الجمهورية إلى القمة. وفي الحادي عشر من كانون الثاني، عرض علي الرئيس سركيس مشروع الخطاب الذي أعده ليلقيه في الطائف، فوجدته متضمناً أفكاراً جيدة لكن تنقصه بعض النقاط الواجب التركيز عليها. واستجابة لطلبه، عمدت إلى إعادة صياغته جزئياً. وعندما قرأه رئيس الجمهورية ووافق عليه، أبدى المدير العام لغرفة الرئاسة كارلوس خوري ومدير المخابرات جوني عبدو إعجابهما به، ولكننا تفاهمنا على أن المهم هو أن يعجب رئيس الحكومة. فاجتمعنا به وعرضنا مشروع الخطاب عليه على أساس أن الرئيس سركيس يطلعنا عليه، هو وأنا، لإبداء الرأي. وكان رد فعله الفوري بأنه «ضد التكلم عن الفلسطينيين والتعرض لهم بهذا الشكل»، وطالب استطراداً بتخفيف اللهجة.

وبعدما لذت بالصمت لفترة مصغياً إلى ما ساقه، تصديت له قائلاً: «من واجبنا أن نعرض مأساتنا وأن نطلب المساعدة، ونحن كوزراء مسيحيين لا نستطيع أن نصمد إلى الأبد، حان الوقت أن تتحركوا كمسلمين في الحكم وتقوموا بدوركم». وبنتيجة الجدال العنيف، وافق رئيس الحكومة على ذكر الموضوع الفلسطيني إنما مع تخفيف اللهجة في الخطاب فجاريته إلى حد لم ينل من معنى ولا من فاعلية الخطاب الرئاسي. ثم اجتمعت مع الوزير جوزيف أبو خاطر، عشية سفره إلى السعودية، ولفت نظره إلى ضرورة أن يطلب إدراج موضوع لبنان في

معرض قضية الشرق الأوسط لكن من غير أن يكون هناك ارتباط سياسي بين الموضوعين بشكل يسيء إلى المسألة اللبنانية.

وبينما كان وزراء الخارجية في الدول الإسلامية مجتمعين بلغني أن البيان الذي سيصدر عن مؤتمر القمة والمسمى «إعلان مكة» سوف يتضمن نصاً يتعرض للتبشير المسيحي في البلدان الإسلامية. فاتصلت بالوزير أبو خاطر مستوضحاً فأخبرني أن ثمة اتجاهاً لذلك ولكن من غير أن تكون له خلفيات مسيئة. ولدى اطلاعي على المشروع المتعلق بهذا الشأن بادرت إلى إشعاره بأننا لا نستطيع أن نقبل به أياً تكن الاعتبارات، وأنه لا بد من تعديله، وحرصت على معالجة الموضوع من دون استشارة أحد حتى لا تستغل المسألة في سوق المزايدات السياسية الطائفية في لبنان. وبالنتيجة استجاب وزراء الدول الإسلامية لمطلبنا وأخذوه بالاعتبار.

أما التجديد لقوات الردع العربية فحصل في شكل ملتبس دل على تصميم عربي على مواجهة سوريا وإعطاء درس للبنان، فقد بدأت الجلسة المخصصة للبحث في هذا الموضوع في الجامعة العربية والتي حضرها السفير حسين العبد الله ممثلاً للبنان بتساؤل ممثل الكويت عن جدوى قوات الردع وفاعليتها، وحذا حذوه مندوبو العراق والإمارات وقطر والأردن وعُمان واليمن الشمالية، واتخذ المغرب موقفاً متردداً فيما عارضت السعودية التجديد. ثم قال رئيس الجلسة وكان فلسطينياً إنه إذا لم يطلب أحد الكلام فإنه يعتبر أن القرار صدر بالتجديد، فسكت المندوبون، عندها أعلن الرئيس التجديد، فانهالت الاعتراضات. وساد جو ارتباك، واقترح السفير حسين العبد الله تأجيل الجلسة، فعرض الاقتراح على التصويت، فانقسم الحاضرون قسمين متساويين. واعتبر صوت الرئيس مرجحاً، فتأجلت الجلسة يومين للتشاور، لكن بدا أن النصاب لن يتأمن، وأن المواقف إلى تصلب. وعبثاً حاولنا تحريك السعوديين عبر الوزير أبو خاطر الموجود في المؤتمر، لكن هؤلاء بقوا على تصلبهم.

ثم اتصلت بالأمين العام للجامعة العربية وبالسفير العبد الله، وقلت لهما أن يعتبرا أن القرار بالتجديد قد صدر. وبنتيجة الأمر اعتبر التجديد حاصلاً لكن أحداً لن يمول الكلفة. وبدا آنذاك للجميع أن هذا التجديد لقوات الردع العربية في لبنان سيكون الأخير. وكان هاجس رئيس الجمهورية أن يتخذ هذا القرار حتى لا يجد نفسه مضطراً إلى بحث مسألة الوجود العسكري السوري في إطار اتفاق ثنائي مع دمشق، أما أنا فكانت تتجاذبني رغبتان: رغبة في أن نفقأ الدملة ورغبة في أن نرجئ الأمر ستة أشهر.

بعد ذلك، غادرت لبنان إلى جانب رئيس الجمهورية في الرابع والعشرين من كانون الثاني للمشاركة في مؤتمر قمة الدول الإسلامية حيث اجتمع الرئيس سركيس على هامش أعماله

بالرئيس السوري والأمين العام للأمم المتحدة، وملك البحرين، وأمير الكويت، والرئيس الجزائري، وولي العهد السعودي، ووزير خارجية السعودية، وغيرهم، ولكن لم تكن هناك نتيجة تُذكر لأن ما من أحد منهم مستعد لمعالجة الأزمة من جذورها أو لأن ينظر فيها من الزاوية التي حددها رئيس الجمهورية اللبنانية في خطابه. وقد استغربت عندما علمت أن غبطة البطريرك إغناطيوس الرابع هزيم وسيادة المطران جورج خضر اللذين حلا ضيفين على المؤتمر قد حضرا إلى السعودية في طائرة واحدة مع الوفد الفلسطيني. وعندما التقيت البطريرك هزيم أثناء العشاء الذي دعانا إليه الملك خالد أوضح لي ظروف مجيئه، وكيف أقدم الفلسطينيون على عدم إعطائه الوقت الكافي لكي يفكر أو يستشير أو يؤمن وسيلة سفر ثانية، وخلص إلى القول إنه أعد خطاباً نصفه عن القدس ونصفه الآخر عن لبنان. وفي الواقع، كان خطابه رائعاً وقد أطلعني عليه قبل إلقائه فأعجبت به شكلاً ومضموناً.

أما بالنسبة إلى خطاب رئيس الجمهورية الذي كنت أضفت إليه فقرة تتعلق بالانتشار الفلسطيني المسلح في جميع المناطق اللبنانية خلافاً للالتزامات المعقودة، فقد ألقاه الرئيس في الثامن والعشرين من كانون الثاني. وفيما كان يلقيه كان الرئيس شفيق الوزان مضطرباً خوفاً من أن يرد الفلسطينيون عليه بينما كنت مرحباً بالرد حتى يفُسح في المجال أمام الرئيس سركيس لكي يصعّد اللهجة حيالهم. وقد جاء وقع الخطاب حسناً جداً وما لا شك فيه أن بعض الموجودين قد تساهلوا وأعرضوا عن التعليق على مسائل تثار للمرة الأولى منذ أن نشأت المسألة اللبنانية. لا بل قال لنا بعض العرب «إن الخطوة التالية هي التصدي للسوريين»! وفي لبنان، كان وقع الخطاب ممتازاً لدى جميع الأطراف السياسية والرأي العام كان مغتبطاً جداً منه، أما السوريون فلم يحركوا ساكناً وقد أدركوا أن الكيل طفح عندنا.

من جهتي، نشطت بعيداً عن الأضواء وتفاهمت مع نظيري السعودي سعود الفيصل والأمين العام للمؤتمر حبيب الشطي على سيناريو معين يقوم على أساس تشكيل لجنة مصغرة من ثلاثة أعضاء لوضع مشروع قرار متعلق بالمسألة اللبنانية. وبناء على اقتراح أمير الكويت، تألفت لجنة من الفيصل والشطي ووزير خارجية البحرين محمد مبارك، وحضرت لها مشروعاً يمكن أن نوافق عليه وسلمتها إياه بصورة غير رسمية. في المقابل، ناورت المقاومة إلى أبعد الحدود في الكواليس لكنها لم ترد علناً. وعندما وصل جدول أعمال القمة الإسلامية إلى موضوع لبنان، قال الأمير فهد إن اللجنة لم تتمكن بعد من وضع مشروع قرار وأعطى المؤتمر الخيار بين البحث علناً في مشروع قرار أو رفع الجلسة ريثما يتسنى للجنة إنجاز عملها، فاختار المؤتمرون الحل الثاني. فرفعت الجلسة، وجاء الأمير سعود الفيصل وحبيب الشطي

يطلبان إلى الرئيس سركيس أن يوافيهما إلى إحدى غرف الاجتماع للمداولة بشأن مشروع القرار فأجابهما بأنه يفوضني لهذه المهمة، وتمكن من إقناع الرئيس الوزان بأن يتركني أعالج هذه المسألة وحدي.

اجتمعت اللجنة المصغرة، وحضرت عن لبنان، وبجانبي أمين السر سمير مبارك، وحضر عن الفلسطينيين محسن أبو ميزر وهاني الحسن اللذان اعترضا بشدة على المشروع الذي كان يحوز موافقتنا. واحتدم الجدل واشتد إلى أقصى الحدود، وأوشكنا أن نرفع الجلسة لعدم حصول توافق إلى أن توصلنا في النهاية إلى مشروع يشكل في نظري الحد الأدنى المقبول، في هذه الأثناء، وصل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وبصحبته طلال ناجي وساعد على تهدئة الجو. وقبل إعطاء موافقتي، أردت أن أطلع الرئيس سركيس على المشروع لكنه امتنع عن الاطلاع على الورقة التي تفاهمنا عليها تاركاً لي مسؤولية التصرف. وفيما نحن نغادر الغرفة، قال لي عرفات إنه عازم على أن يتصل بي لنجتمع ونتصارح حول بعض المسائل. أما الرئيس الوزان فاكتفى بطرح سؤال واحد على سمير مبارك: «هل ما توصلتم إليه أفضل مما جاء في قمة تونس؟» فأجابه بالإيجاب عندها لم يخف رئيس الحكومة سروره. ثم انعقدت الجلسة العلنية حيث تلي المشروع وأقر تصفيقاً. وفي اليوم الذي غادرنا فيه السعودية استوقفني الأمير فهد مرتين وقال بحضور رئيس الجمهورية على أرض المطار إنهم أعجبوا بصراحتي ويقدرون آرائي ومواقفي، وأبدى استعداد المملكة لمساعدتنا ضمن إمكاناتهم. وقال ولي العهد للرئيس سركيس إن الوزير سعود الفيصل أخبره أنه يتتبع مواقفي ويقدرها.

عدت إلى بيروت في عداد الوفد الرئاسي معتبراً أن مؤتمر الطائف كان ذا مغزى كبير. ودونت في مفكرتي الانطباعات التالية:

١- توجد رابطة قوية على الصعيد السياسي بين أعضاء العالم الإسلامي هي الدين الإسلامي خلافاً للعالم المسيحي، هذا إذا افترضنا أن ثمة ما يسمى بذلك. كنت أتمنى لو حضر بعض المسيحيين المنكفئين هذا اللقاء ليشعروا بحقيقة الأزمة اللبنانية وجوهرها في محيط لبنان العربي والإسلامي.

٢- هناك نقمة يشعر بها أكثر من فريق ضد سوريا وبخاصة الأردن ودول الخليج، الأمر الذي ينعكس عزلة سياسية لسوريا.

٣- ثمة رغبة عربية في وضع حد للوجود السوري في لبنان المتمثل بقوات الردع العربية، وقد حث بعض العرب لبنان على عدم التجديد لها.

٤- قال وزير خارجية الكويت إن ما فعلته الجيوش السورية في لبنان أفظع مما فعله هولاكو في بغداد.

٥- هناك لا مبالاة بموضوع لبنان، والعرب ملتفون حول القضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية على أساس عربي وإسلامي وليس عندهم أي استعداد لإحراج موقفهم تجاه المقاومة.

٦- استفادت السعودية من هذا المؤتمر لاحتلال حجم كبير في العالم الإسلامي.

٧- تميزت المناقشات عموماً ببعض الضحالة من حيث مستواها وعجز المؤتمرين عن إيجاد حل لأي أزمة مستعصية حاولوا معالجتها.

٨- إدراج موضوع لبنان على جدول الأعمال بدا كأنه من باب رفع العتب.

وفي تقييمي لما أنجزنا في الطائف، قلت للفريق الذي كان يعاونني في وزارة الخارجية: «في قمة تونس وسعنا النقاش حول مشكلة الوجود الفلسطيني في لبنان ليشمل العالم العربي، وفي الطائف وسعناه ليشمل العالم الإسلامي، والآن سأسعى إلى تدويل هذه المشكلة، على رغم إدراكي أن الأمر غير سهل على الإطلاق». وكان لا بد لي من الإقرار بأن تعاون الرئيس شفيق الوزان وتضامنه معنا ساهما في شكل ملموس في النتيجة التي توصلنا إليها.

وقد أبرق لي سفيرنا لدى المملكة ظافر الحسن، في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٨١ موجزاً لردود الفعل الإيجابية التي رصدها عن مشاركتنا في قمة الدول الإسلامية وبخاصة عن خطاب رئيس الجمهورية الذي طلب سفيرا بريطانيا وفرنسا نسخة عنه. ونقل لي أيضاً ثناء الأمين العام للمنظمة الحبيب الشطي على الخطاب الرئاسي وعلى أدائي في «النقاش مع الأطراف الأخرى بصدد إعداد القرار» المتعلق بلبنان الصادر عن المؤتمر لافتاً إلى «شجاعتي» في عرض الوقائع و«عدم إبقاء شيء في الظل».

على هامش أعمال القمة الإسلامية، اتفق الرئيسان اللبناني والسوري على أن أقوم بزيارة إلى سوريا فور عودتنا إلى بيروت «لإجراء محادثات في العمق» ولتحديد كل ما سيطرح في القمة اللبنانية-السورية المنوي عقدها في مطلع آذار. فتوجهت إلى دمشق بالطائرة يوم الاثنين في الثاني من شباط ١٩٨١ وعقدت جلستي عمل مع نظيري عبد الحليم خدام ثم ليلاً جلسة مع الرئيس حافظ الأسد. وعلى عكس الانطباعات الإيجابية التي تكونت لدى الرئيس سركيس بأن الأجواء مهيأة للتفاهم، فقد اصطدمت بموقف لطيف للغاية لكنه سلبي للغاية في المضمون. إذ تنصل السوريون من كل استعداد لتسهيل تحقيق الوفاق بين الأطراف اللبنانية وانتشار الجيش وطالبوا بمعالجة هذين الموضوعين مع الفرقاء اللبنانيين واعدين بمد يد المساعدة لنا. وقد تذرعوا بأعذار واهية، وأدركت مرة جديدة مدى ميلهم إلى المناورة لحفظ موقع الحكَم لأنفسهم.

ولما أدركتُ أنني أمام كلام معسول ولكنه فارغ من المحتوى، وبالتالي أمام حائط مسدود، اتفقت مع الرئيس الأسد على أن أعقد اجتماعاً آخر مع خدام بعد عودته من مؤتمر دول عدم الانحياز المقرر عقده في منتصف شباط، وبعد أن يكون الرئيس الوزان قد أجرى بعض الاتصالات لتقييم الوضع والاتفاق على ما يصلح أن يكون موضوعاً لمؤتمر القمة اللبنانية-السورية. وعدتُ، في اليوم التالي، إلى بيروت بانطباع أن السوريين غير راغبين في الانسحاب أو في تسهيل الأمور أمامنا، وأنهم متمسكون بالبقاء عندنا لممارسة الرعاية والوصاية علينا وعلى المقاومة. وعبثاً حاولت أن ألوح لهم بأن الحال قد تنفجر إن لم نتقدم لأن استحقاق التجديد لقوات الردع العربية سيكون بعد خمسة أشهر استحقاقاً عسيراً. وما لفت نظري أن الصحافة السورية أوردت في اليوم التالي لعودتي إلى بيروت ملخصاً عن المحادثات التي دارت بيني وبين المسؤولين السوريين، وأن توفيق سلطان، أحد أركان «الحركة الوطنية»، الذي استدعوه إلى العاصمة السورية على أساس تسهيل تحركات رئيس الحكومة شفيق الوزان، على حد قولهم، عاد إلى لبنان متصلباً وهو يشيع بأن المحادثات التي أجريتها كانت فاشلة.

اجتمعت في الرابع من شباط ببشير الجميل إلى مائدة الغداء في منزل جوني عبدو وألمحت إلى بعض ما جرى من محادثات مع المسؤولين السوريين. ووصفت العلاقة بيننا وبينهم بأنها أشبه بالباب المفتوح نصف فتحة فهي ليست مقطوعة، لكنها في الوقت نفسه، ليست على ما يرام مشيراً إلى أننا سوف نرى استعداداتهم في ضوء أجواء المرحلة المقبلة. كما نقلت إلى بشير استعداد دمشق لمتابعة الحوار معه.

في هذه الأثناء، تلقيت عبر الحقيبة الدبلوماسية رسالة سرية للغاية من رئيس البعثة اللبنانية السابق إلى الأمم المتحدة السفير إدوار غرة يعلمني فيها أنه سيلتقي نائب الرئيس الأميركي الجديد جورج بوش في العشرين من شباط، ويسألني ما إذا كنت أفكر أنا أو الرئيس سركيس في القيام بزيارة إلى واشنطن للاجتماع بالإدارة الأميركية الجديدة، ويطلب إلي أن أزوده ببعض التوجيهات والأفكار التي عليه أن يثيرها مع بوش. ففضلت ألا أجيبه إلا بواسطة أمين سري سمير مبارك الذي توجه بصورة مكتومة إلى الولايات المتحدة ناقلاً مذكرة مني حول ضرورة اضطلاع الأسرة الدولية بدور لإيجاد حل للأزمة اللبنانية، وتشير إلى عدم قدرة قوات الردع العربية على تقديم أي مساهمة في هذا الاتجاه، وفيها أيضاً معارضة صريحة لاتفاق كامب دايفيد ولتوطين الفلسطينيين في لبنان.

وعندما عاد سمير مبارك، نقل إليّ عن السفير غرة التزام نائب الرئيس الأميركي بالحفاظ على سرية المذكرة ونقل فحواها إلى الرئيس رونالد ريغان ووزير خارجيته ألكسندر

هيغ، واستعداد الولايات المتحدة لمساعدة لبنان شرط تقدمه باقتراحات واضحة وقابلة للتحقيق. وفهم السفير غرة أيضاً من جورج بوش أن واشنطن في صدد حل للقضية الفلسطينية وإبعاد الاتحاد السوفياتي عن عملية السلام في الشرق الأوسط. وبدا لغرة من خلال أسئلة نائب الرئيس الأميركي أن هذا الأخير لا يدرك في العمق حقيقة الأزمة اللبنانية وتشعباتها الكثيرة.

خلال الأسبوع الثاني من شباط، وبنتيجة الخطاب الرئاسي في الطائف وزيارتي إلى العاصمة السورية وتجرؤنا على إثارة موضوع الوجود الفلسطيني والسوري في لبنان، جاءت كلمة السر من دمشق ومن المقاومة في آن إلى «الحركة الوطنية» والبعث في لبنان بأن يفتحوا النار على الرئيسين سركيس والوزان وعليّ. وقد اشتدت الحملة أولاً على رئيس الحكومة بشكل خاص ثم ما لبث أن تحولت باتجاهي. وكانت الغاية منها في اعتقادي آنذاك فك الارتباط بين الرئيسين وإيقاع فتنة بيني وبين رئيس الحكومة من أجل إرغامه على إبداء التصلب معنا وحمله على عدم مجاراتنا مستقبلاً في أي تحرك يتناول المقاومة أو سوريا، تحت طائلة إرغامه على الاستقالة أو التبرؤ منه واتهامه بالخروج عن «الصف الوطني».

تزّعم الحملة رئيس المخابرات السورية في لبنان محمد غانم والرئيس رشيد كرامي الطامح للرئاسة الثالثة. ووجهت إلي التهمة بأني تجرأت على أن أعرض أثناء محادثاتي في دمشق خطة أمنية لانتشار الجيش اللبناني في المنطقة الغربية، وعلى أن أنصح بالاتفاق بين «الجبهة اللبنانية» وسوريا، كأن البحث مع دمشق في ترتيبات ميدانية تسهل الوفاق أو تمنع الانفجار خطيئة مميتة. أما الرئيس الوزان فاضطر تحت ضغط الشارع الإسلامي و«الحركة الوطنية» و«ذبذبة» التجمع الإسلامي الذي كان يرأسه إلى أن يعلن أن ليس هناك خطة أمنية وأن أحداً لم يكلف ببحثها مع القيادة السورية، وأن الجيش لا يمكن استعماله إلى أن تكتمل مسيرة تنظيمه وإعادة تشكيله. استنكفت عن التعليق والرد مسايرة للرئيس الوزان ومراعاة له لأنني اعتبرت آنذاك أن رئيس الحكومة ذهب في تأييده للخطاب الرئاسي في مؤتمر الطائف، وفي وقوفه إلى جانب رئيس الجمهورية، إلى أقصى حد يمكن أن يذهب إليه أي رئيس حكومة في مثل تلك الظروف.

بدا واضحاً خصوصاً بعد تهجم حزب البعث في لبنان عليّ عن طريق بيان أصدره أنني مستهدف شخصياً لأنهم نسبوا إلي خطاب الطائف والتأثير على الرئيس الوزان والموقف من المقاومة وسوريا ودعوا إلى تقليم أظافري وإلى إرغامي على الاستقالة ولو من وزارة الخارجية. وفي الوقت نفسه، أخذت الصحف المعبرة عن آرائهم تلمح إلى أن المتحدث

الصالح مع السوريين هو إما مروان حمادة وإما ميشال إدة. وفي الواقع، ساهمت هذه الحملة في تعزيز مكانتي في الأوساط المسيحية وبعض الأوساط الإسلامية التي بدأت تتململ، ولو بشكل خجول، من وضع اليد على القرار السياسي الإسلامي الذي مارسته في ذلك الحين «الحركة الوطنية» وسوريا.

في ظل هذه الأجواء الملبدة، زار قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب سوريا واجتمع بعبد الحليم خدام واتفق معه على اجتماع نعقده في شتورا في السادس والعشرين من شباط ونتناول خلاله طعام الغداء ونتحدث في المستجدات. وقد أقسم خدام أمام الخطيب بأنه ليس وراء الحملة الشرسة التي استهدفتني وبأنه لم يحرّض أحداً عليها.

عشية اجتماعي بخدام، اجتمعت مع الرئيسين سركيس والوزان قبل انعقاد مجلس الوزراء، وبحثنا في المحادثات التي سأجريها مع وزير الخارجية السورية في اليوم التالي. وبدا رئيس الحكومة في حال اضطراب شديد واقترح بألا أقول شيئاً بل أن أترك لخدام أن يقول ما لديه وأكتفي بالإصغاء. فلم أوافقه الرأي، ولفت نظره إلى أن الضمير الوطني والواجب يقضيان بأن نتحرك ونطالب سوريا بالتقدم وإزالة كل ما من شأنه أن يفجر الوضع. وشددت على ضرورة وضع حد للتدهور الأمني، فاستدعينا سامي الخطيب، وأعطيناه توجيهات في هذا الصدد بحيث يشعر السوريون أنه لا يجوز أن نتحمل ضرب الأشرفية من قبل جيش التحرير الفلسطيني أياً تكن الاعتبارات.

وفي مجلس الوزراء، طلب خالد جنبلاط الكلام وأشار إلى أن المفاوضات مع المقاومة والسوريين تتعثر «لأن المفاوض مع المقاومة يبدو أنه دون المستوى، أما مع سوريا فهناك من هو دون المطلوب، وهناك من يشعر السوريون بحساسية نحوه»، فقاطعته وطلبت إليه أن يوضح كلامه، فقال إنه من المعلوم أن السوريين يشعرون بحساسية تجاهي وتجاه أسلوبي وأعطى مثل الوزير رينيه معوض الذي برأيه عندما كُلف بمفاوضة السوريين في صدد الحكومة وصل إلى نتيجة، واستنتج أنه لا بد من تغيير المفاوض اللبناني. وهنا قال رينيه معوض إن الوضع الناشئ تختلف ظروفه عن ظروف المهمة التي كان قام بها لدى القيادة السورية.

قابل مجلس الوزراء كلام الوزير خالد جنبلاط بالسكوت. من جهتي، لم أفاجأ بهذا الطرح لأنني كنت أتوقعه بشكل أو بآخر وما لفت نظري أن خالد جنبلاط تلعثم وتعثر كثيراً أثناء كلامه. وعندما قلت لرئيس الجمهورية أنني أود أن أجيب على ما ساقه، حاول أن يثنيني عن ذلك، ثم طلب مني أن أتريث. وهنا استأذنه الوزير أبو خاطر، وقال إنه لمس أثناء انعقاد مؤتمر الطائف مدى تقدير السوريين وسائر العرب لدوري ومقدرتي وأسلوبي في التعاطي

الدبلوماسي. وتلاه الوزير قيصر نصر الذي قال إنه يريد أن يعالج الموضوع من زاوية أخرى، وشدد على أن نتعاطى مع جميع الأشقاء وألا نرهن علاقاتنا ومستقبلنا بشقيق واحد، وأعرب عن تقديره لي وسألني أن أوسع شبكة اتصالاتي مع الدول العربية لا سيما مع السعودية. ولم يطلب بعدهما أحد الكلام.

عند ذلك الحد، أخذ الرئيس سركيس الكلام، وقال ما قطع علي إمكانية الرد وجعلني أخجل: «إنني أعتبر أن معالي الأستاذ فؤاد بطرس خير من يتولى تمثيل لبنان ويفاوض باسمه، وإن أمثاله قليلون جداً سواء من حيث المقدرة والقوة في الحجة والإقناع، والأسلوب، والعلم، والأخلاق، وأنا أتبنى كل مواقفه، وأوافقه وأشكره عليها». وبعدما أنهى الرئيس سركيس مداخلته، تمنى عليّ أن أملك أعصابي، توجهتُ بهدوء بالشكر إلى الوزير خالد جنبلاط على صراحته، ثم أضفت:

> إني على يقين بأن حسن العلاقة مع سوريا هو حجر الزاوية بالنسبة إلى لبنان، وفي هذا الظرف أكثر من أي ظرف آخر، وإني أعمل في هذا السبيل منذ أربع سنوات ونصف السنة تقريباً. إن المفاوضة تعني أن ثمة فريقين ورأيين على الأقل، إذ إن المرء لا يفاوض نفسه، لكن المفاوضة شيء وإملاء الإرادة شيء آخر. وكما أني لا أملي إرادتي، لا أقبل بأن تملى علي إرادة، وإن الحد الذي لا يمكنني أن أتجاوزه هو الخط الأحمر الذي يشكل المساس بحقوق لبنان الأساسية، وهذا ما لا أخال سوريا تطلبه مني، وما لا يمكن أن أوافق عليه.
>
> سبق لي أن تباينت في وجهات النظر مع سوريا في أكثر من نقطة، وصدف أن عاد السوريون بعد أشهر أو سنة وعدلوا عن رأيهم قائلين كنا على خطأ وكانت وجهة نظر الوزير بطرس هي الصحيحة. أستاذ جنبلاط، أنت تنتمي إلى طائفة وإلى فريق وحزب وقع في الماضي اختلاف في الرأي بينه وبين سوريا، ولا يزال مثل هذا الاختلاف يحصل اليوم، وسيتكرر الأمر في المستقبل، الجميع يعرف ما كانت نتائج بعض الخلافات وانعكاساتها، ولم يطلب منكم أحد أن ترفعوا أيديكم استسلاماً فلماذا تطلبون هذا من الدولة؟
>
> وظيفتي أن أحول دون أن يصبح التباين خلافاً أو نزاعاً، وهذا ما أعتقد أني نجحت فيه.
>
> وإنني أعلن أمامكم أنني لست متمسكاً بالكرسي، وأنه سبق لي، أكثر من مرة، لا سيما في الفترة الأخيرة، أن طلبت من فخامة الرئيس إعفائي، وإني على استعداد لأن أحتكم إلى مجلس الوزراء لكي يحكم ما إذا كان ذهابي ينعكس خيراً على لبنان وعلى العلاقات بيننا وبين سوريا.

بعد هذا الكلام، ساد صمت بعض الوقت قطعه الرئيس شفيق الوزان بالقول إنه يكن لي التقدير إلى ما سوى ذلك من عبارات المجاملة. ثم تلاه الوزير خالد جنبلاط الذي قال إنه لم

يهدف من خلال ما قاله إلى المساس بي لأنه يقدّرني ويقدّر الجهود التي أبذلها. وأنهى رئيس الجمهورية الكلام في هذا الموضوع بالطلب إلى الوزراء بإلحاح التكتم بشكل تام عما دار من سجالات داخل الجلسة.

اجتمعت في اليوم التالي، كما هو مقرر، بوزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام في شتورا. دام اللقاء ثلاث ساعات تناولنا بعدها طعام الغداء. استهل خدام الاجتماع بالقول: «هات، ما عندك»، فأجبته: «إنني أنتظر ما عندك». وبدأ وزير الخارجية السورية بشرح وجهة نظر أركان «الحركة الوطنية» الذين لم يوافقوا على أي إجراء أمني يقوم به الجيش اللبناني تداولنا به في زيارتي الأخيرة إلى دمشق. فهم زاروا رئيس الحكومة شفيق الوزان واستدرجوه إلى التأكيد بأنه لا يوافق على أن يتولى الجيش أي مهمة إضافية. وذكر خدام أن توفيق سلطان قال له ذلك عندما استدعاه إلى العاصمة السورية، مضيفاً أن وليد جنبلاط منزعج من الترقيات الأخيرة في الجيش، لذلك يتخذ موقفاً سلبياً من كل ما يتعلق به، وأفاد وزير الخارجية السورية أن جورج حاوي أكد أقوال سلطان، مشدداً على أن السوريين لم يحرضوا أحداً علينا وعلى أن حلفاءهم تحركوا من تلقاء أنفسهم.

وبعدما استمعت إلى نظيري السوري، قلت له: «إما أن أستطيع أن أتكلم بحرية وإما أن لا أتكلم فيأتي غيري ليفاوضكم. هناك اليوم في لبنان ثلاثة ملايين نسمة يعتقدون أن ثمة خلافاً بين لبنان وسوريا، وبالتحديد بيني وبينكم، أما أنا فلا أرى غضاضة في أن أضحي بمركزي في سبيل تحسين العلاقات، وهذا ليس بأمر صعب علي، ولكن ما يستحيل علي هو أن أقبل بتجريدي من حق إبداء ما أعتقد أنه صحيح أو إرغامي على السكوت عما يجول في فكري. هذا أمر مستحيل. إن مواقف عاصم قانصو ومحمد غانم وسائر جماعتكم في لبنان تدل على رغبتكم في تأزيم الأمور». وطلبت إلى خدام أن يعبّر لي بصراحة عن رأيهم في هذا الأمر. فانتفض وأخذ يُقسم بأنهم يحترمونني ويقدرونني وأنهم لا يريدون مفاوضاً يسايرهم على حساب حرية الرأي والحقيقة لأن تباين الآراء بيننا وبينهم دليل عافية وتأكيد على الثقة المتبادلة. فأجبته بأنني تصرفت على هذا الأساس وقد أعطيت الدليل على ذلك خلال أربع سنوات ونصف، على أن ما يحصل بيننا يبقى داخل أربعة جدران ولا يتسرب إلى الخارج.

وأضفت: «لنكن صريحين، إذا كنتم لا ترغبون في تناولي شخصياً فهذا يعني أنكم تستهدفون الرئيس الوزان، فهل ترون حقيقة أنه من المناسب إسقاط الحكومة اليوم؟» أجابني بالنفي لكنه ألح إلى أننا لم نشركهم في عملية اختيار رئيس الحكومة منذ بداية العهد، وإلى أن رئيساً قوياً للحكومة أسلم وأفضل لنا وللبلاد. ولفت إلى أن الرئيس الوزان لا يجرؤ على

مقارعة «الحركة الوطنية» بشيء وأنه ضعيف على رغم كونه رجلاً طيباً وذكر أنهم يقدرونه، وأنهم طلبوا منه أن يراسلهم بواسطة مندوب عنه عندما يريد شيئاً لكنه لم يفعل. وأكد خدام أن «محمد غانم لم يلب رغبته في الاجتماع به لأنه تلقى تعليمات بألا يتدخل في السياسة».

لم أدع هذه الملاحظة تمر، وقلت له إنه من غير اللائق أن يتجاهل محمد غانم رئيس الحكومة، فوعدني خدام خيراً. ثم ألمح إلى تصرفات الرئيس رشيد كرامي مؤكداً أنه يتصرف من تلقاء نفسه. فأجبته على النمط نفسه: «إن وصول الرئيس كرامي إلى رئاسة الحكومة يستتبع وصول مسيحي من طراز بشير الجميل، وعندها نقع جميعاً في الورطة نفسها التي وقعنا بها في السنة الفائتة عندما كنا نحضر لتشكيل حكومة بعد استقالة الرئيس الحص، وسنعود إلى إلقاء اللوم على بعضنا البعض. وإذا كان الرئيس كرامي يطمح إلى رئاسة الحكومة فعليه الكف عن مهاجمة الرئيس سركيس شخصياً، ليهاجم الحكومة مجتمعة أو ليهاجمني أو ليهاجم الرئيس الوزان مثلاً». وبعد نقاش مستفيض حول هذه النقطة، اتفقت مع خدام على عدم المس بالحكومة القائمة ما لم نتأكد أن خلافتها مؤمنة بشكل مقبول.

وفي موضوع الإجراءات الأمنية، قال وزير الخارجية السورية إنهم مرتبكون ومحرجون لأنهم إذا استجابوا لمطالبنا ستعتبر «الحركة الوطنية» أنها خسرت وهم لا يستطيعون أن يتحملوا ذلك فلا بد إذا من توسيع دائرة العمل ليستطيع كل فريق أن يحقق شيئاً فيحصل التوازن بين الأطراف المتخاصمة. وانتقل الحديث إلى الحال الأمنية وشددت على أنه ليس من المقبول أن تُضرب الأشرفية من جيش التحرير الفلسطيني أياً تكن الاعتبارات. وألححت على ضرورة اتخاذ قرار بإبعاد هذا الفصيل الفلسطيني عن العاصمة مذكراً برفض الرئيس السوري حافظ الأسد عرض رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات سنة ١٩٧٦ بمشاركته في قوات الردع العربية بقوله له: «إن الوقت ليس وقت مزاح». فتظاهر خدام بأنه غير مطلع على المسألة وقال إنه سجل الموضوع واعداً بمعالجته مع العسكريين.

اتفقت مع خدام على تحديد موعد القمة اللبنانية-السورية يومي العاشر والحادي عشر من آذار من تلك السنة، وتركنا موضوع انضمام ياسر عرفات إليها لتصبح ثلاثية معلقاً. كما اتفقت معه على أن نعد تصوراً بشأن ترجمة الوفاق بخطوات عملية يحمله سامي الخطيب إلى دمشق قبل القمة بثلاثة أيام. وعدت إلى القصر الجمهوري لأطلع الرئيس سركيس على خلاصة لقائي مع وزير الخارجية السورية الذي جعلني أشعر بأن السوريين لا يريدون أن يعطوا شيئاً، وبأنهم يناورون في سبيل تأمين التجديد لقواتهم في لبنان، لذلك قد يبدون استعداداً

لبعض التساهل إلى حد ما، على أن يعقب ذلك تأليف حكومة جديدة برئاسة من يركنون إليه. وقلت للرئيس سركيس: «علينا أن نشغل عقلنا ومخيلتنا».

بعد ظهر العاشر من آذار، توجه الوفد اللبناني براً إلى العاصمة السورية، وقد ضمني إلى الرئيسين سركيس والوزان والمدير العام للرئاسة كارلوس خوري، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي أحمد الحاج، وقائد قوات الردع سامي الخطيب، والمدير العام للأمن العام فاروق أبي اللمع، وسط حال أمنية متردية ومقلقة في بيروت وبخاصة في منطقة السوديكو. بعد الاستقبال الحار الذي أعد لنا، عقدنا اجتماعاً موسعاً ضم رؤساء الجمهورية والحكومة ووزيري الخارجية في البلدين، استمر من الخامسة عصراً وحتى الثامنة والنصف مساء. ثم أقام الرئيس السوري مأدبة عشاء رسمية على شرف نظيره اللبناني شارك فيها الوزراء السوريون.

بعد العشاء، وفيما كنا نتحدث عن خلوة بين الرئيسين سركيس والأسد، أبدى الرئيس الوزان رغبة واضحة بألا تعقد اجتماعات مغلقة بمعزل عنه، ونسبها إلى «التجمع الإسلامي» الذي شعرت بأنه يسعى إلى شل عمل رئيس الدولة بحجة المشاركة. وبدا لي أن رئيس الحكومة أبلغ رغبته للسوريين لأنهم ألمحوا إلى تلك الرغبة فاعترضت بشدة، وقلت لخدام إنه لا يعقل أن يزور الرئيس سركيس دمشق دون أن يتسنى له أن يختلي بالرئيس الأسد. فجرى الاتفاق على أن يكون الاجتماع المغلق محصوراً ومحدوداً من حيث الوقت، لكن الخلوة الرئاسية دامت من العاشرة إلى الساعة الأولى من بعد منتصف الليل. وفي اليوم الثاني للزيارة، عقدنا اجتماعاً موسعاً من العاشرة صباحاً وحتى الثالثة بعد الظهر تخلله غداء عمل في القصر الجمهوري السوري.

تميزت محادثاتنا في دمشق بالشمولية والصراحة والهدوء والصفاء، فلقد كاشف الرئيس سركيس المسؤولين هناك للمرة الأولى ببعض المسائل التي كانت تجول في خاطره وبهموم اللبنانيين. وتحدثنا عن كل شيء: الوفاق والخلافات وإسرائيل والعرب والأمن، والجيش ودخوله إلى بعض المناطق، وعدم جواز وجود جيش التحرير الفلسطيني في بعض الأماكن وبخاصة منطقة الأسواق التجارية، استهتار الفلسطينيين بلبنان والعلاقات بين سوريا و«الجبهة اللبنانية»، قوات الردع وموقف العرب منها، إلى ما سوى ذلك من مسائل أثارها رئيس الجمهورية بشكل موفق للغاية. وتبعه رئيس الحكومة وكان خلافاً للرئيس سركيس ميالاً إلى أسلوب غير مباشر وغير واضح، لكن مع حسن نية صادقة وظاهرة. وقد وعد بالقيام بجولة على البلدان العربية لمعالجة موضوع تمويل قوات الردع العربية، وتأمين موافقة عربية

على التجديد لها. وعندما طلب إليّ رئيس الجمهورية أن أتكلم قلت إنه والرئيس الوزان أشبعا المسائل بحثاً لكن حيال الإصرار عليّ تحدثت ومن أبرز ما قلته:

١- إن سوريا دخلت لبنان من أجل ضبط المقاومة أمنياً فإذا بمهمتها تتعدل، وأصبح عليها أن تمارس وصاية سياسية على المقاومة خوفاً من أن تنجر وراء حلول لا تروق سوريا وأصدقاءها.

٢- ليس وارداً أن تتمكن سوريا من تطبيق اتفاق القاهرة ولكن لا بد من وضع بعض القيود على المقاومة ولو تدريجياً.

٣- «الجبهة اللبنانية» تشعر بالحرمان لأنها مع ما تمثل لا تشارك في القرار السياسي لذلك فهي «تفش خلقها» عن طريق العمل العسكري، أما «الحركة الوطنية» فتشعر ببعض الحرمان لكنه دون حرمان «الجبهة اللبنانية»، لأنها عبر المقاومة وعبر سوريا حليفتها تشارك في القرار السياسي.

٤- إن ثلاثة أو أربعة من مبادئ الوفاق الأربعة عشر تستلزم ترجمة عملية أما المبادئ الباقية فهي كناية عن إعلان مواقف وكفى! والعبرة في رأيي هي في إيجاد طريقة للترجمة. لقد فكرت ملياً في الأمر فلم أجد طريقة سوى مشاركة المتحاربين بحكومة واحدة على أساس حد أدنى من التفاهم.

٥- إن جيش التحرير هو جيش عدو في نظر الأشرفية والمسيحيين، بالنظر إلى تصرفاته.

٦- إن مشكلة الشرق الأوسط أصبحت جزءاً مفضوحاً من الخلاف بين الجبارين ولبنان عبر هذه المشكلة ارتبط بهذا الخلاف. المنطقة برمتها على كف عفريت، وما من أحد يعلم ماذا يخبئ المستقبل.

٧- لا بد من التحرك في طريق توحي بأن مقررات مؤتمر القمة الإسلامية التي انعقدت في الطائف هي قابلة للتنفيذ.

٨- إن فصل القضية اللبنانية عن أزمة الشرق الأوسط لا يعني قذف الفلسطينيين إلى البحر، بل خلق تفاهم بين اللبنانيين، حكاماً وشعباً من أجل مواجهة المعضلة الناشئة عن وجودهم ونشاطهم من زاوية واحدة لعلنا نستطيع أن نتقدم بعض الشيء.

٩- إن الوفاق الحقيقي هو بين سوريا و«الجبهة اللبنانية» وإذا كنتم تريدون مراعاة شعور «الحركة الوطنية»، والتظاهر بإعطائها دوراً خاصاً فهذا شأنكم، ولكنه

أمر شكلي بالنتيجة طالما أن ارتباطهم هو مع المقاومة. فالمعادلة القائمة في لبنان هي بين «الجبهة اللبنانية» من جهة والمقاومة و«الحركة الوطنية» من جهة أخرى، لكن ما أخذته المقاومة وتأخذه هو على حساب الجبهة ولا يذهب إلى حساب «الحركة الوطنية».

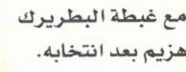
أما من جهة القيادة السورية، فقد وعدت بالضغط على المقاومة وبتسهيل دخول الجيش إلى الجنوب، وتركت للرئيس الياس سركيس أمر ترتيب اتصال بينها وبين حزب الكتائب، واتخاذ قرار بشأن إبدال جيش التحرير الفلسطيني بوحدات من الجيش السوري إذا ارتأى أن ذلك يأتي بفائدة. وقد لفتني اقتصار مشاركة رئيس الحكومة السورية عبد الرؤوف الكسم على التفوه بعبارة أو عبارتين خلال المحادثات التي استغرقت ساعات طويلة. وبنتيجة هذه المحادثات، اتفقنا على أن العناوين التي ينبغي التوقف عندها هي ثلاثة: الوفاق، والأمن، والجنوب. ولقد شعرت بأن المسؤولين السوريين ليسوا ضد الرئيس الوزان ولكنهم لا يقدرونه بما فيه الكفاية إذ يصلح برأيهم لأن يكون وزيراً للعدل أو الصحة لا رئيساً للحكومة. وقد تكون مواقفه إبان الإشكال حول المسعى الفرنسي هي سبب الاستياء السوري منه. وفي المناسبة، لاحظت أيضاً أنهم لم يعودوا راضين عن الرئيس سليم الحص بدليل أنهم يرشحون لخلافة الرئيس الوزان إما الرئيس رشيد كرامي وإما مالك سلام.

بعد يومين من عودتنا من دمشق، استقبل الرئيس سركيس رئيس حزب الكتائب بيار الجميل الذي لم يبد معارضة لفتح قناة اتصال بين الحزب والسوريين، على رغم عدم الإفراج عن تسعة موقوفين ارتبط اسمهم بملف هجوم إهدن الذي شنته ميليشيا حزب الكتائب قبل نحو ثلاث سنوات، وذلك إرضاء للرئيس سليمان فرنجية، وكان عبد الحليم خدام، أسر إليّ أنه لولا قضية إهدن لكان تحقيق الوفاق يتم في غضون أسبوعين على أبعد حد. ومساء الأحد في الخامس عشر من آذار، تناولت طعام العشاء إلى مائدة رئيس الجمهورية بحضور بشير الجميل، وسليم الجاهل، وجوزيف أبو خليل وجوني عبدو، وكان من المفترض أن نتحدث عن نتائج القمة اللبنانية-السورية، ولكن الكلام كان عمومياً لأنه لم يكن لدينا شيء جازم نقوله في شأن القمة. وكان سبق العشاء خلوة بين الرئيس وبشير، وعلمت فيما بعد أن قائد «القوات اللبنانية» وعد رئيس الجمهورية خلالها بأن تنظيمه العسكري لن يتحرش بالجيش السوري إذا ما حل مكان جيش التحرير الفلسطيني على خطوط التماس في منطقة الأسواق.

وبناء على هذا الوعد وعلى الإشارات الكتائبية الإيجابية حيال استئناف الحوار السوري-الكتائبي، أوفد رئيس الجمهورية قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب إلى دمشق حيث

اجتمع بخدام وأبلغه رسالة الرئيس سركيس بشأن التبديل على خطوط التماس، وإرسال موفد سوري أو تكليف محمد غانم بفتح حوار مع الكتائب. فوعد خدام بتنفيذ المطلب الأول فور عودة العماد حكمت الشهابي من السفر في غضون أيام قليلة، لكنه أبدى اعتراضاً مبدئياً على المطلب الثاني مبدياً استعدادهم لأن يستقبلوا موفداً كتائبياً في دمشق في أي وقت وبالشكل المطلوب.

بعد مرور ثلاثة أشهر على نيل الحكومة ثقة البرلمان، ترسخ لدي شعور بأن الرئيس شفيق الوزان أكثر مرونة من سلفه الرئيس سليم الحص على رغم أنه كان معرضاً للضغوط نفسها. إذ كان يبدي تفهماً وتقديراً لرئيس الجمهورية ويحاول قدر المستطاع أن يسهل الأمور ويجد الحلول التي تمكننا من متابعة أعمال الدولة. وفي المقابل كنا، الرئيس سركيس وأنا، نحترم وضعه وضيق هامش تحركه كي لا يصبح أكثر عرضة لاستهداف سوريا وحلفائها اللبنانيين الذين كانوا لا يدعون مناسبة تمر دون أن يهاجموه.





مع غبطة البطريرك هزيم بعد انتخابه.



الوزير خدّام يستقبلني عند درج الطائرة.

الفصل الثالث

أحداث زحلة وأزمة الصواريخ

اعتباراً من النصف الثاني من آذار ١٩٨١، وقعت اشتباكات عنيفة على خطوط التماس في السوديكو والأسواق التجارية. وفي الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، انفجر الوضع مجدداً في زحلة بعد هدوء استمر نحو ثلاثة أشهر، وجرت مواجهات بين «القوات اللبنانية» والقوات السورية، وما لبثت أن تدهورت الأحوال بشكل خطير في الأول من نيسان. وفي الثاني منه بلغ التصعيد الذروة، بعدما بدأ دك زحلة المحاصرة بالمدفعية السورية ذات العيار الثقيل التي أطلقت حممها، بصورة مفاجئة على الأحياء السكنية في المنطقة الشرقية أيضاً. كنت صبيحة ذلك اليوم كالمعتاد في مكتبي في وزارة الخارجية، فلجأت مع موظفي الوزارة إلى مبنى مجاور حيث مكثنا في الطابق الأرضي ثلاث ساعات. وبعد الظهر، توجهت مع الوزراء المسيحيين إلى المجلس الحربي في الكرنتينا حيث اجتمعنا مع قادة «الجبهة اللبنانية». وقيل الكثير من الكلام غير المسؤول إلى أن قررنا مراجعة مجلس الوزراء للبحث في إمكانية تدويل القضية اللبنانية على رغم اقتناعنا باستحالته وعدم جدواه. وكان الرئيس الياس سركيس خلال النهار أمر بوقف القصف على المدن والأماكن الآهلة، ولكننا لم نستطع حتى أن ننفذ هذا القرار لأنه طلب إلينا مقابل ذلك أن نتكلم عن التعديات ضد الشرعية وقواها، وكان المقصود طبعاً قوات الردع العربية، وهذا ما لم يكن بالوارد عندنا.

انتقلت مع بعض الوزراء ليلاً إلى القصر الجمهوري وطلبنا عقد جلسة طارئة ليلية لمجلس الوزراء، فقال لنا الرئيس سركيس إنه دعا لجلسة صباح اليوم التالي. وبت ليلتي في بعبدا كالعادة في كل مرة يصبح التنقل صعباً من جراء القصف والاشتباكات. وجاءت جلسة مجلس الوزراء في الثالث من نيسان نموذجاً للحال التي يعيشها اللبنانيون، فلم نتفق ولو على بيان.

ومساء السبت في الرابع منه، انفجر الوضع على جميع خطوط التماس وتدخل الجيش اللبناني في المواجهات العنيفة ضد جيش التحرير الفلسطيني والقوات السورية من المرفأ إلى الحدث. وقد حاول الجيش السوري توجيه ملالاته إلى ثكنة طرابلسي الواقعة على خطوط التماس، فتصدى لها الجيش بعدما كان حررها من جيش التحرير الفلسطيني موقعاً أحد عشر قتيلاً سورياً. فاجتمعنا مجدداً في المجلس الحربي ولكن بعدد أقل وتداولنا في الأمر وتمكنا من الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ولكننا لم نوفق إلى جعله ثابتاً لأن الاشتباكات ما لبثت أن استعرت. وفي الخامس من نيسان، أمر الرئيس سركيس مجدداً بوقف إطلاق النار بين جيشين يفترض أنهما تابعان للشرعية.

صباح الاثنين في السادس من نيسان، أجريت اتصالاً هاتفياً بعبد الحليم خدام لأطلب منه المجيء إلى بعبدا ولكنني لم أجده. ثم اتصل الرئيس سركيس بالرئيس الأسد وطلب إليه إيفاد خدام فوافق، وجرى بين الرئيسين حوار تخلله عتاب في شأن الاشتباكات بين الجيشين اللبناني والسوري. فقال الرئيس السوري إن ما حصل يشكل اعتداء سافراً من الجيش اللبناني، فأجابه الرئيس اللبناني إن العكس هو الصحيح مستنداً إلى برقيات سورية اعترضها الجيش بالتنصت تطلب فتح النار الشامل وتوقفه وفق توقيت محدد. تفاهمت مع رئيس الجمهورية على أن نضع نصب أعيننا إمكانية تحريك مجلس الأمن إذا لم نوفق مع السوريين إلى حل الأزمة سريعاً. وفيما كنا نتناول طعام العشاء إلى مائدة رئيس الجمهورية بحضور فريد روفايل، ورينيه معوض وزوجته نايلة، وجوني عبدو، وزوجتي تانيا، وسمير مبارك، قرأ الرئيس سركيس علينا أربع رسائل سورية التقطها جهاز التنصت التابع للجيش اللبناني. ثم حضر الياس الهراوي والغضب باد عليه، وقال لنا: «بشير الجميل لا يريد أن يسمع شيئاً ولا أحداً، لقد قرر أن يزج كل قواته في المعركة».

حضر وزير الخارجية السورية في اليوم التالي إلى بعبدا حيث اجتمع مع رئيس الجمهورية بحضور رئيس الحكومة وحضوري، ووزراء زحلة، وبدا لي أنه مع وثوقه بقدرة القوات السورية على الحسم عسكرياً كان راغباً في عدم تصعيد الأمور وفي الوصول إلى تفاهم على وقف إطلاق النار لأن الضغوط الدولية التي كانت تمارس على سوريا كبيرة جداً. وقد أبلغ الرئيس سركيس خدام الموقف اللبناني المطالب بوقف القصف فوراً تقيداً بالأمر الذي أصدره بصفته قائداً عاماً لقوات الردع وبسحب جيش التحرير الفلسطيني عن خطوط التماس في بيروت وبإرسال الجيش اللبناني إلى زحلة. أما خدام فربط حوادث زحلة بمؤامرة دبرتها إسرائيل بمساندة واشنطن وتواطؤ بشير الجميل مشيراً إلى

أن البقاع منطقة مهمة أمنياً بالنسبة إلى دمشق التي تعتبر أن زحلة شوكة في خاصرتها، ولا بد من انسحاب الميليشيات منها.

توصلنا بالنتيجة مع خدام إلى قرار بوقف شامل لإطلاق النار يطال أيضاً المرتفعات المحيطة بزحلة، ولكن القيادة العسكرية السورية اعتبرت أن هذا القرار لا يطال المرتفعات وطريق الكرك-زحلة. وكان بشير الجميل طلب إلى جوني عبدو بإلحاح ألا نحاول أن نجمع خدام بوالده، وكنا صرفنا النظر عن هذا الاجتماع نظراً للأوضاع الأمنية الصعبة، وفضلنا إرجاءه إلى ظروف تكون أكثر ملاءمة.

ومع استمرار المواجهات والاشتباكات الدامية ومحاصرة زحلة، تحركت الدبلوماسية الغربية، وعقدت في تلك الفترة اجتماعات شبه يومية مع السفير الأميركي جون غونتر دين في القصر الجمهوري حيث أقمت طوال مدة الأزمة. وقد فهمت منه أن إسرائيل سعت إلى أن تحصل على ضوء أخضر من وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ الذي كان يزورها في تلك الأثناء في إطار جولة شرق أوسطية، للتدخل عسكرياً في لبنان إلى جانب «القوات اللبنانية». وفي خلال يومين، زار القصر الجمهوري الأمين العام المساعد للأمم المتحدة بريان أوركهارت الذي انتقد أمامنا سياسة الولايات المتحدة مؤكداً أنها لن تسمح لإسرائيل بالتدخل في المعركة الدائرة، ومساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط موري درايبر حاملاً رسالة من الوزير ألكسندر هيغ تندرج أيضاً في خانة منع إسرائيل من التدخل، والموفد الفرنسي هوبير أرغو حاملاً رسالة شفوية من الرئيس فاليري جيسكار ديستان فيها استطلاع لما يمكن أن تقوم به فرنسا من أجل لبنان، في وقت كانت فيه معركة الانتخابات الرئاسية الفرنسية على أشدها، وقد أصبح لبنان إحدى المواد التي تستغل لاجتذاب الناخبين. كما اجتمعت مع سفير الاتحاد السوفياتي بحضور الرئيس شفيق الوزان الذي صادف وجوده في القصر الجمهوري.

توجهت في الثانية عشرة إلا الربع من ليل التاسع من نيسان إلى منزل السفير الأميركي جون غونتر دين برفقة جوني عبدو لعقد اجتماع ثان، سري هذه المرة، مع موري درايبر الذي أعرب عن اقتناع الإدارة الأميركية أخيراً بضرورة تحقيق انسحاب سوري تدريجي من لبنان، واستدرك قائلاً: «لكن علينا أن نبادر إلى ذلك بحذر شديد خوفاً من أن يؤدي التسرع في هذا الاتجاه إلى أضرار كبيرة». وقال درايبر إن بلاده ترى أنه من الصعب عملياً التوصل إلى تدخل للقوات الدولية في لبنان لوضع حد للحال المتفجرة فيه لكنها ستبذل الجهود اللازمة لتحقيق وقف إطلاق النار. ودام الاجتماع ساعة ونصف الساعة عدت بعده إلى القصر الجمهوري منهوك القوى.

صباح اليوم التالي عقدت اجتماعاً ثانياً مع أوركهارت في بعبدا بحضور غسان تويني الذي كان في بيروت والأمين العام في الخارجية كسروان لبكي. وفيه كشف لنا مساعد الأمين العام للأمم المتحدة عن الانطباع الذي تكون لديه بعد اجتماعه ببشير الجميل وأركانه قائلاً: «ما صدمني هو أن أفق هؤلاء الناس ضيق جداً، كأنهم لا يقدرون عواقب ما يقومون به، هذا خطير للغاية. قلت لبشير عليكم أن تنظروا إلى عاقبة أعمالكم. في الواقع، إنهم لا يرون شيئاً ويتوقعون أن تتدخل إسرائيل لمصلحتهم». ونقل أوركهارت عن الرئيس كميل شمعون قوله: «إن الأمم المتحدة قد تخلت عنا» لافتاً إلى أنه راغب في التوصل إلى اتفاق سياسي لوقف الحرب في زحلة لعلمه بأنه لا يمكن الحصول على شيء من حرب مع السوريين.

وبنتيجة اتصالاتنا الدبلوماسية، تبين لنا أن الاتحاد السوفياتي لا يريد أن يسمع بمجلس الأمن، والولايات المتحدة ليست متحمسة له بدورها وتفضل أن نصرف النظر عنه، والأمين العام للأمم المتحدة لا يجرؤ على التحرك إن لم يكن هناك تفاهم بين الجبارين، أما العرب فكانوا كعادتهم يطلقون الكلام الذي لا يفيد شيئاً وقد وردت لدى بعضهم فكرة دعوة الجامعة العربية للانعقاد.

ثم تسلم رئيس الجمهورية رسالة ثانية من وزير الخارجية الأميركية حملها السفير جون غونتر دين، وفيها تأكيد على تمسك واشنطن بمبادئ السياسة الأميركية كما عهدناها، وكان سبق الرسالة الثانية تصريح أدلى به هيغ لدى مغادرته القدس هاجم فيه سوريا. وكنا في ذلك الوقت على درجة كبيرة من القلق على مصير البلاد وأهلها، في ظل عجزنا عن اتخاذ تدابير حاسمة لانقسام الحكومة وكان أكثر ما يشغلني أسئلة أربعة:

١- كيف يمكن أن نضع حداً للمجزرة؟

٢- هل تستطيع الأمم المتحدة أن تلعب دوراً من غير أن تتفق الحكومة اللبنانية فيما بينها على ذلك؟

٣- هل ستتدخل إسرائيل أم لا؟

٤- ما هو موقف الدول الكبرى لا سيما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة؟

بعد يومين علمت أن بشير الجميل استشاط غيظاً عندما قرأ الرسالة التي حملها درايبر عن وزارتي الدفاع والخارجية في الولايات المتحدة لأنها تقطع الطريق على التدخل الإسرائيلي وعلى الآمال التي علل بها نفسه. فالرسالة اكتفت بتجديد موقف أميركي داع إلى وضع حد للمعارك، وبالإعلان عن حرص الولايات المتحدة على أن يستعيد لبنان سيادته الكاملة دون أن تنطوي على أي تعهد صريح أو ضمانة مستقبلية بإزالة عدم التكافؤ بين لبنان

وسوريا لدى الوصول إلى مرحلة المفاوضات. وعلمت أن السفير غونتر دين رد بحدة على بشير الجميل قائلاً: «إن واشنطن لا تقبل بأن تُجر إلى مشاكل غصباً عنها، وهي التي تحدد كيف ومتى تصطدم بالاتحاد السوفياتي، وهي ليست تابعة لإسرائيل ولا لبشير الجميل».

أغرب ما في الأمر أننا فهمنا فيما بعد أن سوريا حصلت على نسخة من المذكرة الأميركية، مما جعلها تطمئن إلى مصير المعركة ونتائجها. وقد حصلت بيني وبين دين ودرايبر مشادة كلامية ليس بسبب هذا الموقف الأميركي الرسمي لأنني كنت أفهمه وأتوقعه، بل بسبب إهمال واشنطن أي شأن يتناول مستقبل لبنان وصيغته والوجود المسيحي فيه. فأجاباني بأن كل هذه الأمور سيكون مجال بحثها بعد أن تهدأ الحال وتنتهي الإدارة الأميركية الجديدة من تحديد سياستها حيال المنطقة بعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية المقررة في صيف العام ١٩٨١.

تحرك الفرنسيون فجأة في الحادي عشر من نيسان باتجاه مجلس الأمن على أساس أن ينطلقوا من القرار ٤٣٦ الصادر في العام ١٩٧٨ والقائل بوقف إطلاق النار في لبنان، وأن يربطوا بينه وبين إعلان رئيس مجلس الأمن الذي صدر إثر اعتداءات إسرائيلية حصلت قبل أسابيع. وأدلى وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ، لدى مروره بباريس في طريق عودته إلى بلاده، بتصريح قال فيه إن تحريك مجلس الأمن أمر ممكن. وقد زارني السفير الفرنسي لوي دولامار في القصر الجمهوري ووضعني في أجواء التحرك الدبلوماسي الذي تقوم به بلاده.

في هذه الأثناء، طلب مني أركان «الجبهة اللبنانية»، بضغط من بشير الجميل الذي خسر عملياً معركة زحلة، أن أجتمع بهم في منزل الرئيس كميل شمعون حيث أفهمتهم أن فرصة نجاح مسعى التدويل شبه معدومة، وإذا كانت ثمة حاجة للمحاولة على الأقل فيقتضي أن تكون غير علنية، لا سيما أنهم كانوا يعرفون حق المعرفة أن مجلس الوزراء عاجز عن الاتفاق على اتخاذ قرار بمراجعة مجلس الأمن. ثم انتقل أركان «الجبهة اللبنانية» إلى بكركي وأثاروا موضوع تدويل الأزمة هم من جهة والإكليروس المسيحي المجتمع في البطريركية المارونية من جهة أخرى. وكنا قد لفتنا نظر بكركي إلى أنه من الأجدر أن تدعو الحكم إلى التفاهم حول مبدأ اللجوء إلى مجلس الأمن لكنها تجاوزت نصيحتنا وذهبت إلى مجاراة أركان «الجبهة اللبنانية» في مسعى تدويل الأزمة. وقد تسبب الموقف المسيحي المتزامن مع التحرك الفرنسي ومع تصريح ألكسندر هيغ من باريس، بتصعيد لدى الفريق اللبناني المسلم. فعمد الرئيس كرامي إلى الإدلاء بتصريح ينفي إمكانية التدويل،

واستدعى الرئيس الوزان السفير الفرنسي لوي دولامار وأفاده بأن أي تحرك لدى مجلس الأمن لا بد من أن يكون مبنياً على طلب صادر عن الحكومة اللبنانية.

وفي ظل استمرار الوضع الأمني المتدهور والقتال في زحلة وخطوط التماس في بيروت، لم يكنْ أمامنا إلا محاولة التفاهم من جديد مع السوريين فاتصلنا بعبد الحليم خدام وطلبنا إليه أن يأتي مجدداً إلى بعبدا على أساس أن نفتح حواراً بينه وبين الكتائب على أعلى مستوى على رغم أن بشير الجميل كان لا يريد أن يجتمع والده بوزير الخارجية السورية مبدياً استعداده لأن يلتقي به شخصياً. استمع خدام إلى طلبنا وأرجأ جوابه إلى ما بعد التداول في الأمر مع الرئيس الأسد. ولما طال الوقت دون ورود إشارة من دمشق حول اقتراحنا، اتصل الرئيس اللبناني بنظيره السوري الذي أرسل إلينا خدام في الثالث عشر من نيسان، في يوم قصف عنيف للغاية على زحلة وسائر مناطق التوتر.

أكد وزير الخارجية السورية لدى وصوله أن موضوع زحلة أصبح منتهياً على الصعيد العسكري، وكنا نعرف أن وضع «القوات اللبنانية» في زحلة يرثى له بنتيجة الخسائر الجسيمة في الأرواح على الطريق الجبلية المؤدية إلى المدينة التي باتت تحت حصار محكم. تبادلنا معه بداية الاتهامات: هو اتهم الجيش و«القوات اللبنانية» ونحن اتهمنا جيش التحرير الفلسطيني و«الحركة الوطنية» وقوات الردع العربية إلى حد ما. وتطرقنا بعد ذلك إلى الأسس الممكن اعتمادها للخروج من الدوامة عبر حوار بين السوريين والقوى التي يتخاصمون معها ولم تسفر اجتماعاتنا مع خدام إلا عن بعض الترتيبات الميدانية بشأن زحلة ما لبثت أن تبخرت كالعادة.

في اليوم التالي، زارنا سفير السويد لدى الأمم المتحدة فاستقبلته تحت القصف في قصر بعبدا، وتداولنا الآراء في أزمتي لبنان والشرق الأوسط. وفي السادس عشر من نيسان، زارنا وزير خارجية هولندا فان دركلاو، رئيس المجموعة الأوروبية، فتوجهت إلى المطار لاستقباله على رغم الأوضاع الأمنية الخطيرة، واصطحبته إلى القصر الجمهوري حيث عقدت معه جلسة عمل ممتعة دامت ثلاث ساعات. طرح عليّ نظيري الهولندي أسئلة محددة متعلقة بأزمة الشرق الأوسط والمسألة اللبنانية وبنظرتنا إلى الحل، فأجبته بدقة بالنسبة إلى كل المواضيع باستثناء موضوع القدس الذي حرصت على أن أتركه مبهماً.

ومع اشتداد الخناق على زحلة التي كانت المدفعية السورية تدكها بعنف قل نظيره، أوفدنا سامي الخطيب إلى العاصمة السورية حاملاً رسالة بسيطة للغاية: «إذا بقيت الأمور على ما هي فستؤدي حكماً إلى ما يشبه إبادة الفريق المسيحي، ولو لم يكن هذا الموضوع وارداً في ذهن السوريين، لأنه يكفي أن يكون الفريق المسيحي مقتنعاً، عن خوف أو لسبب آخر، بأنه معرض

للإبادة حتى تتطور مجريات الأحداث بشكل دراماتيكي يؤدي إلى الإبادة أو ما يشابهها».
استمع خدام إلى الرسالة التي حملها الخطيب وقال له إنه سيتصل به في اليوم التالي هاتفياً ليطلعه على موعد حضوره إلى بيروت. وفي اليوم التالي، اتصل بسامي الخطيب وطلب التأجيل أربعاً وعشرين ساعة أخرى لأن هاني سلام توسط بينه وبين الأباتي بولس نعمان، المقرب من بشير الجميل، ليزور هذا الأخير دمشق للاجتماع به. وفهمنا أن المقابلة تمت وأن الطرفين كانا راضيين عن نتائجها، وقد أعرب كل منهما عن تفهمه لوجهة نظر الآخر وعن إمكانية مد الجسور بينهما. وعلمت أن الأباتي نعمان أكد خلال هذا اللقاء أن اليأس سوف يدفع المسيحيين إلى الانتحار الجماعي إذا اشتد الخناق عليهم، فيما شدد خدام على ضرورة وقف التعامل القائم بين «القوات اللبنانية» وإسرائيل.

اتصل بي خدام، في اليوم التالي، ودعاني لزيارة دمشق في السادس والعشرين من نيسان قبل أن يأتي هو إلى بيروت، فقبلت شرط أن أعلن لدى خروجي من عند الرئيس الأسد أن خدام آت إلى لبنان، وأن أحدد الموعد بالضبط الذي ينبغي أن يكون في غضون يومين أو ثلاثة. وفجر الخامس والعشرين من نيسان شن السوريون هجوماً على صنين والجبال المحيطة ببسكنتا واحتلوا نقطة استراتيجية تعرف «بالغرفة الفرنسية»، فاضطربت «القوات اللبنانية» للغاية وخاف الرأي العام المسيحي واعتبر هذا الهجوم مقدمة للقضاء على المنطقة المسيحية. وسط هذه المعطيات الخطيرة ترددت في شأن قيامي بزيارة دمشق في اليوم التالي، وطلبت من جوني عبدو أن يتصل ببشير الجميل لألتقي به قبل الزيارة، فلبى قائد «القوات اللبنانية» وحضر إلى منزلي في اليوم نفسه، وقد بدا عليه الاضطراب. وقال لي بشير إن المعركة إلى نهاية لأن الكماشة السورية تطبق عليهم، وألح عليّ لأزور العاصمة السورية دون تردد طالباً مني ألا أضيع الوقت في البحث في مسائل أمنية أو عسكرية بل أن أركز على الناحية السياسية، وعلى أساس المشكلة حتى نرى إذا كان ثمة مجال لحلها نهائياً. ولمست يومذاك لدى بشير مزيجاً غريباً من التصلب والخوف، وأيقنت أن القضية أكبر منه وأنه ضائع إلى حد كبير.

غادرت إلى العاصمة السورية في الصباح الباكر من السادس والعشرين من نيسان، الذي صادف تلك السنة عيد الفصح عند الكنيسة الأرثوذكسية. وبدا لي أن السوريين الذين يقتربون من حسم عسكري لمصلحتهم مهتمون كثيراً بمخرج سياسي للمعركة الناشبة. فسمعتهم دولياً أصيبت دون ريب، والولايات المتحدة تبدل موقفها وأصبحت أكثر ميلاً لمساندة لبنان وعدم السماح بتوجيه ضربة قوية للمسيحيين، لذلك بات السوريون متخوفين من أن

تتغاضى واشنطن عن إسرائيل إذا أقدمت على ضرب القوات السورية في لبنان. ثم إن العرب إجمالاً لا يجارون سوريا في العمق ناهيك عن تردي العلاقات بين دمشق والمقاومة الفلسطينية المعتبرة صاحبة تأثير كبير على فصائل «الحركة الوطنية».

ما لفت نظري يومذاك هو أن المسؤولين السوريين يعلقون أهمية بالغة على حديثهم مع الأباتي نعمان معتبرين أنه يعبر حقيقة عن لسان حال بشير الجميل. واتفقت معهم على أن يأتي خدام بعد يومين إلى قصر بعبدا حيث يبيت ليلته، على أن نبادر إلى دعوة بعض الأطراف إلى اجتماع يعقد برئاسة الرئيس الياس سركيس ومشاركة رئيس الحكومة وبحضورنا أنا وخدام. أما الأطراف التي تقررت دعوتها فهي: الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميل، والحركة الوطنية، وحركة أمل، وجبهة المحافظة على الجنوب، والأباتي بولس نعمان، والتجمع الإسلامي.

تفاهمنا على أن نبدأ بالاجتماع بالرئيس كامل الأسعد ومن الأفضل أن يدعى الأخير إلى غداء نحضره جميعاً، وعلى أن يقنع السوريون الرئيس سليمان فرنجية بإرسال ممثل عنه. أما بالنسبة إلى العمليات الحربية على «الغرفة الفرنسية» فقد أكد لي السوريون أنها محدودة، ومقررة من قبل، وتفرضها مستلزمات السيطرة على الطريق المؤدي إلى زحلة. وشددوا على أن ليس لها توابع وأنهم لا يرغبون البتة في التعرض للمتن ولا لكسروان. وأثناء وجودي في دمشق حصلت معركة جوية بينهم وبين إسرائيل فقد السوريون فيها طائرتين.

في اليوم التالي، أوفد السوريون رئيس استخباراتهم في لبنان محمد غانم إلى الرئيس رشيد كرامي، ورئيس الاستخبارات الجوية محمد الخولي إلى الرئيس سليمان فرنجية، واستدعوا «الحركة الوطنية» إلى دمشق في اليوم نفسه. وتقرر أيضاً أن يلتقي الخولي ليلاً بشير الجميل سراً في القصر الجمهوري. وصباح الثامن والعشرين من نيسان، قيل لنا إن اجتماع الجميل والخولي كان مفيداً وإيجابياً. وظهراً، وصل عبد الحليم خدام إلى القصر الجمهوري، فعقدنا اجتماعاً أولياً معه، ثم تناولنا الغداء معه ومع الرئيس كامل الأسعد. وفي ذلك اليوم، أسقط الطيران الإسرائيلي مروحيتين سوريتين في البقاع وصرح مسؤولون إسرائيليون أنهم لن يتركوا السوريين يقضون على مسيحيي لبنان، وأن السوريين تجاوزوا الحد المقبول، وأدخلوا تعديلاً كبيراً على المعادلة القائمة.

استجاب جميع المدعوين المتفق عليهم للدعوة التي وجهناها باستثناء الرئيس سليمان فرنجية الذي رفض أن يرسل ممثلاً عنه، وعبثاً عُرض عليه أن نجتمع أنا وعبد الحليم خدام بابنه روبير في شتورا فلم يقبل. وبدأ المدعوون بالحضور والفولكلور أخذ مجراه: جماعة

«الحركة الوطنية» سمّعوا الأمثولة التي لقنهم إياها السوريون في اليوم السابق، والتجمع الإسلامي كان شبه غريب عن الأجواء باستثناء الرئيس كرامي الذي حاول أن يغمز من قناة رئيس الجمهورية عندما طالب بتنفيذ الوثيقة الدستورية، فأجابه الرئيس سركيس في الحال بأن تنفيذ أحكام هذه الوثيقة رهن بتطبيق اتفاق القاهرة، حركة أمل لم تكن موفقة في الطرح، والرئيس شمعون كان قاسياً في البداية مع خدام ثم لطف الجو لاحقاً على عادته، هيئة المحافظة على الجنوب والأباتي نعمان لم يقولا شيئاً جديداً، أما بيار الجميل فصال وجال في كل شيء ووقع في التناقض أكثر من مرة، تودد تارة وانتهر طوراً، بأسلوبه الخاص، وتوج كل ما قاله بالمطالبة بلجنة تحقيق لاكتشاف المسؤولين الحقيقيين عن مجزرة إهدن.

لم يكن من مجال لتقييم هذه الاستشارات خصوصاً أن المطلوب في الدرجة الأولى هو تحقيق تقارب بين سوريا وبشير الجميل. وقد جاء محمد الخولي ثانية في الثلاثين من نيسان واجتمع سراً به، ولم أر في حينه، في ما تداول به الرجلان، شيئاً يستحق الذكر سوى أن السوريين يفسحون في المجال أمام بشير الجميل ليعبر عن كل ما يفكر فيه أو يحلم به أو يدغدغه، وهو لا يتردد في الاسترسال. وكان الغريب في الأمر أن بشير غادر بعد اجتماعه بالخولي برفقة الرئيس كميل شمعون إلى إسرائيل حيث اجتمعا برئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن وبالوزير إسحق شامير ورئيس الأركان رفائيل إيتان. وعلمت أن بيغن سألهما عما حصل مع خدام وأفهمهما أن ثمة أمرين يهمان إسرائيل: صواريخ سام ٦ التي أدخلها الجيش السوري إلى البقاع في التاسع والعشرين من نيسان واحتلال السوريين للقمم اللبنانية. وبذلك تحولت أزمة زحلة المحصورة بالمكان والزمان إلى أزمة صواريخ السام التي باتت تهدد السلام العالمي لارتباط أطراف الصراع بتحالفات مع الجبارين. ولكنني، على رغم التصعيد الكبير في المواقف والقلق الناتج عنه لم أشعر بأن ثمة مصلحة لأي من الفريقين في الدخول في حرب مباشرة.

عاد وزير الخارجية السورية في الرابع من أيار لتقييم المشاورات مع الأطراف اللبنانية، وصحبه رئيس الاستخبارات الجوية محمد الخولي الذي عقد ليلاً لقاء سرياً ثالثاً مع بشير الجميل. وبحسب نسخة عن محضر الاجتماع أعده العميد محمد الخولي، عرض قائد «القوات اللبنانية» «وجهة نظره في حل الأزمة اللبنانية والوفاق بين سوريا وحزب الكتائب». أما خدام فقد قدم للرئيس سركيس ورقة عمل تحمل تصوراً لصيغة لبنانية جديدة اعتبرنا بعد إطلاعنا عليها أنها غير مقبولة وقررنا إعداد ورقة عمل مضادة تحمل تصورنا للصيغة الجديدة. وفي ختام المحادثات في اليوم التالي، وبعدما أخذ وزير الخارجية السورية علماً بفحوى محادثات

بشير الجميل ومحمد الخولي، أعلن عن «استعداده للقاء أي كان بمن في ذلك بشير الجميل»، ووعد بالعودة إلينا بعد أيام لاستكمال المحادثات.

تزامنت زيارة خدام مع إعلان الخارجية الأميركية عن زيارة الموفد فيليب حبيب إلى لبنان وسوريا وإسرائيل «للاستماع إلى وجهات نظر المسؤولين في هذه الدول، والتقدم بعد ذلك ببعض الأفكار الأميركية حول تهدئة الوضع في لبنان، ونزع الفتيل ومنع الانفجار». أتى فيليب حبيب في السابع من أيار حاملاً رسالة من الرئيس رونالد ريغان إلى الرئيس الياس سركيس مفادها أن مهمته هي العمل بسرعة لوقف تدهور الوضع ولتجميد المواجهة بين إسرائيل وسوريا لأن الإدارة الأميركية كانت تظن أن مواجهة بينهما قد تجر إلى مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

اجتمعت بالموفد الأميركي ليلة وصوله من التاسعة إلى العاشرة والنصف بحضور موري درايبر والسفير الأميركي جون غونتر دين وجوني عبدو. بعدما عرض حبيب لي فحوى مهمته المحصورة بإزالة التوتر بين سوريا وإسرائيل، تمحورت أسئلتي حول نقطة واحدة: «إذا تحركت إسرائيل وضربت الصواريخ، فهذا يعني حصولها على ضوء أخضر منكم، فكيف تحدد بالتالي سياستكم حيال لبنان ومنطقة الشرق الأوسط؟» وجاء جواب الموفد الأميركي مبهماً. وفي اليوم التالي، اجتمع حبيب ودرايبر ودين بالرئيس سركيس بحضوري. خلال الاجتماع، شدد حبيب على ضرورة الحؤول دون وقوع حرب والعودة إلى الستاتيكو الذي كان قائماً قبل الثاني من نيسان ١٩٨١، معتبراً أن مهمته تنحصر في ذلك، ورافضاً البحث في أي موضوع متعلق بالأزمة اللبنانية عموماً.

بعد سفر فيليب حبيب، عكفت مع رئيس الجمهورية على إعداد ورقة العمل التي تعبّر عن اقتناعاتنا. وعندما انتهينا من وضع مسودتها الأولى، عقدنا اجتماعاً مع رئيس الحكومة وعرضناها عليه. توقف الرئيس الوزان عند النقاط المتعلقة بالجيش اللبناني طالباً أن نحذفها حتى لا نصطدم بالسوريين. فاعترضت قائلاً إن السعي للحصول على موافقة مسبقة من سوريا على كل أمر نود أن نتخذ بشأنه قراراً سيجعلنا حكماً عرضة للإملاءات السورية. وشرحت للرئيس الوزان أنه ليس بإمكاني المساومة على هذا المبدأ مبدياً استعدادي إما للاستقالة من الحكومة وإما لأخذ إجازة شهر كيلا أجد نفسي مضطراً إلى أن أتحمل أمراً لست في وارد الموافقة عليه. وبعد جدل غير وجيز، قبل رئيس الحكومة بوجهة نظري، واقترح بعض التعديل في المسودة، فوجدت أن اقتراحاته مقبولة، لذا أدخلت التعديلات التي أشار إليها. ولما علم السوريون بأن هذه الوثيقة حازت على موافقتنا، نحن الثلاثة، فوجئوا كثيراً.

وبعدما تحققوا من هذه الموافقة عبر سامي الخطيب، حركوا حلفاءهم في لبنان ضدنا بحجة أننا نجتزئ عملية الوفاق ونستعمل الجيش اللبناني غير المقبول من الجميع إلى ما سوى ذلك من الذرائع الواهية. وقد جعلني تعاون الرئيس الوزان معنا، مرة جديدة، أخشى أن يعمد السوريون إلى تدفيعه ثمن موقفه.

صباح الثالث عشر من أيار، وبعدما بحثنا في الوسيلة الفضلى لإطلاع الرئيس الأسد على ورقتنا، أجرى الرئيس سركيس اتصالاً هاتفياً بنظيره السوري بحضوري وحضور جوني عبدو. تمت المحادثة على الشكل الذي توقعناه، وتساءل عما إذا كان من الأفضل أن يطرح الموضوع على مجلس الوزراء لأنه على درجة كبيرة من الأهمية.

رجع فيليب حبيب إلينا في الرابع عشر من أيار، واستقبله رئيس الجمهورية بحضوري حيث كشف لنا عن صعوبات كثيرة تعترض سبيل مهمته، معرباً، في الوقت نفسه، عن أمله في رؤية السوريين يلينون بعض الشيء من مواقفهم. كان فيليب حبيب بلا ريب دبلوماسياً مجرباً، يدرك خطورة المشاكل التي هو في صدد إيجاد الحلول لها لكنه لم يكن يعرف السوريين جيداً، وفوق ذلك لم تكن واشنطن في وارد ممارسة الضغوط الضرورية على بيغن للتوصل إلى تسوية لأزمة جعلتنا نعيش في خوف من اندلاع حرب كبيرة، غذته في حينه الشائعات الكثيرة. وتمكنا، خلال اجتماعنا مع الموفد الأميركي، من تأجيل موعد مغادرة جون غونتر دين بيروت نهائياً أربعين يوماً، اقتناعاً منا بضرورة عدم شغور موقع السفير الأميركي لدينا في مثل هذه الفترة الحرجة التي نجتازها والتي كانت تزداد تعقيداً كل يوم، خصوصاً بعد إسقاط الصواريخ السورية لطائرتي استطلاع إسرائيلية. وقال لي فيليب حبيب إنه نصح بشير الجميل بعدم الانغماس أكثر عسكرياً ولمس لديه تجاوباً حيال هذه النصيحة.

وفي ظل استمرار الضغوط على سوريا، طلبت الجزائر بدعم من منظمة التحرير الفلسطينية ومن سوريا انعقاد مجلس الجامعة العربية بصورة استثنائية. فانعقد المجلس في الثاني والعشرين من أيار في تونس، وترأست وفد لبنان الذي ضم السفراء عبد الرحمن الصلح، ونصري سلهب وحسين العبد الله، وأمين السر سمير مبارك. خلافاً لعادتي، أعددت خطاباً خطياً عزمت على إلقائه في المناسبة لألفت الأنظار إلى الوضع في لبنان، ولأغمز من قناة سوريا والمقاومة والعرب بصورة لبقة. كما أنني رغبت في تحضيره قبل المؤتمر لأطلع عليه رئيس الحكومة كي يكون على بينة منه ومن المنحى الذي سأتبعه خلال مشاركتي في مجلس الجامعة فلا يعود بإمكانه أن يتبرأ منه أو يعلن عدم معرفته به.

عرضت نص الخطاب أولاً على رئيس الجمهورية فحظي بموافقته لكنه طلب أن أعيد

النظر بجملتين قد لا تروقان رئيس الحكومة. فأجبته بأني سأبقيهما كي أستطيع أن أساوم عليهما معه، وهكذا كان. وقبل مغادرتي إلى تونس، طلبت إلى سامي الخطيب التوجه إلى دمشق ليقول لعبد الحليم خدام إني لا أستطيع إلا أن أثير موضوع لبنان أمام مجلس الجامعة نظراً للحال التي يتخبط فيها، لا سيما على الصعيد الأمني، على رغم أن جدول الأعمال لا يتناول القضية اللبنانية بشكل مباشر. فالصواريخ التي هي في أساس التهديد الإسرائيلي والأزمة الناشبة موجودة على الأراضي اللبنانية وبالتالي فإن هذا التهديد موجه ضد لبنان أيضاً.

وصلت إلى تونس مساء الحادي والعشرين من أيار، أي عشية افتتاح مجلس الجامعة. ومنذ اللحظة الأولى، شعرت بفداحة ما تسبب به بشير الجميل من خلال حرب زحلة: لقد جعل العرب، حتى أكثرهم خصومة لسوريا، يتضامنون معها لأنها عرضة للتهديد الإسرائيلي. وليلاً، زارني في جناحي في الفندق عبد الحليم خدام وعقدنا اجتماعاً دام ساعة ونصف الساعة، أطلعني خلاله على مشروع قرار عن مجلس الجامعة أعدته الخارجية السورية. فكانت لي عليه ملاحظات أولية خصوصاً لناحية إعلانه حق العرب في التدخل في لبنان وإدخال جيوشهم إليه من غير الإشارة إلى موقف السلطة الرسمية، وأدخلت تعديلات عليه وافق خدام عليها من دون نقاش مستفيض. واحتفظت لنفسي بالحق في المزيد من التمحيص في هذا المشروع لدى بحثه في اللجنة التي سيعهد إليها بمهمة صياغة القرار والتي سأكون في عدادها. وأكد لي خدام أن دمشق لن تسحب صواريخ السام من البقاع، وقال إن فيليب حبيب لا يقوم بوساطة بل ينقل أفكاراً إسرائيلية إلى القيادة السورية. كما زارني رئيس الوفد الليبي الذي لفت إلى رغبة بلاده في دخول جيوش عربية إلى لبنان فأجبته بما ينبغي لا سيما لجهة مشاركة قوات ليبية.

صباح اليوم التالي، وقبل افتتاح مجلس الجامعة، اجتمعت بالأمين العام الشاذلي القليبي الذي فهمت منه أن السعودية والكويت ترغبان في لعب دور في حل الأزمة اللبنانية. ثم اجتمعت برئيس الدورة الشيخ صباح الأحمد الصباح، وزير الخارجية الكويتية، الذي لم يحاول حتى إخفاء خصومته لسوريا والذي أسر إلي بأن بلاده والسعودية مضطرتان إلى مساندتها ومساندة قوات الردع العربية وإعادة تمويلها، «ريثما تمر العاصفة»، نظراً إلى الخطر الإسرائيلي الذي يتربص بها، لكنهما ترغبان في أن نتمكن مع الوقت أن نعيد «تطعيمها» بقوات غير سورية وأن ندخل بعض التعديلات على دورها. أما وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل الذي اجتمعت به فيما بعد فكان على عادته شديد التكتم، وقد

وافقني على ألا مفر من التحرك لكن بموافقة السوريين. وتفاهمت معه على إعادة تنشيط لجنة المتابعة ولكن على مستوى وزراء الخارجية، فحاول التملص وإبقاءها على مستوى السفراء المعتمدين لدى بيروت ولكنني لم أقبل.

بدأت أعمال المجلس وألقيت كلمتي التي لاقت استحساناً لافتاً على رغم كونها قاسية بعض الشيء لناحية ملامة العرب على عدم المبادرة بجدية. وجاء في مطلعها:

> ينتابني، وأنا أتحدث إليكم اليوم، شعوران أساسيان: شعور بالتضامن في كل ما يشكل تهديداً وتهديداً لنا جميعاً في هذا الظرف بالذات، وشعور بالحزن العميق المقرون بالعتب الأخوي نظراً إلى الحال التي يتخبط فيها لبنان والتي ما زالت تتفاقم منذ ست سنوات ونيف والتي تجعل من واجبي أن أصارحكم بأنه على رغم بعض المحاولات، لم تعكفوا على متابعة درسها بالروح الأخوية المفروضة في مثل هذه الحال، خصوصاً أنكم ملمون بجميع جوانب المأساة اللبنانية. ولست أغالي إذا قلت إن الحال في لبنان والتطورات التي حصلت على أرضه هي في طليعة المسببات التي أدت إلى الأزمة الإقليمية التي نجتمع لمعالجتها.

ثم انعقدت لجنة الصياغة، وجرت بعض المناقشات الحادة بيني وبين ممثلي منظمة التحرير ما لبثت أن انتهت بسلامة. وقد استطعت أن أركز على مقررات الرياض والقاهرة دون سواهما في القرار الصادر عن الدورة الطارئة للجامعة العربية على رغم وجود ميل عربي إلى تجاهل هذه المقررات التي تحفظ الحق اللبناني في السيادة على الأراضي اللبنانية.

بطريق عودتي إلى لبنان، توقفت في العاصمة الفرنسية حيث رتب لي السفير بطرس ديب اجتماعاً مع الوزير الجديد للخارجية الفرنسية كلود شيسون دام أكثر من ساعة. ولمست لديه رغبة صادقة في مساعدة لبنان لكنه ظل يتساءل عن الوسيلة الأنجع من أجل ذلك. وقد أبلغني شيسون أن الرئيس الفرنسي الجديد فرنسوا ميتران يرغب في تسليمي رسالة إلى الرئيس الياس سركيس، لكنها لم تكن جاهزة قبل موعد إقلاع طائرتي إلى بيروت، فغادرت باريس قبل أن أتسلمها. وعندما وصلت إلى مطار بيروت، وجدت السفير لوي دولامار بانتظاري ليسلمني إياها.

بعد عودتي إلى لبنان، جرى التركيز بشكل خاص على إحياء لجنة المتابعة العربية، ولكن الوضع الأمني الذي كان يزداد تدهوراً جعل السعوديين يحاولون عقد الاجتماعات في الرياض. رفض الرئيس سركيس ذلك مصراً على عقدها في لبنان، فكشف لنا السعوديون إذّاك أنهم تلقوا معلومات مفادها أن ثمة مؤامرة لاغتيال الأمير سعود الفيصل مشددين على

صرف النظر عن الاجتماع في قصر بعبدا الذي كان تعرض في وقت سابق لقصف مباشر.

لمزيد من التشاور حول هذا الموضوع، اجتمعت مع عبد الحليم خدام في شتورا في الثامن والعشرين من أيار، وتبادلنا الرأي في جدول أعمال لجنة المتابعة ومكان الاجتماع. ولمست لديه رغبة في توريط العرب في الوضع المتأزم في لبنان، ولعل فكرة انخراط السعودية بشكل خاص تعطيه بعض الاطمئنان بالنسبة إلى إسرائيل نظراً للعلاقة القائمة بين السعودية والولايات المتحدة. وبعد أخذ ورد طويلين، وبعدما حاول خدام عقد اجتماع لجنة المتابعة في شتورا، اتفقنا على الاجتماع في قصر بيت الدين برئاسة الرئيس سركيس وحضور الرئيس الوزان وحضوري إلى جانب وزراء خارجية السعودية والكويت وسوريا، والأمين العام لجامعة الدول العربية.

نهاية شهر أيار، شعرت بتوعك صحي حاد، وراجعت طبيب القلب في الجامعة الأميركية الدكتور سمير علم الذي أبلغني في الحادي والثلاثين منه أن حالتي تدعو إلى القلق وأنه لا بد من إجراء المزيد من الفحوص المخبرية. وتبين بعد نحو عشرين يوماً أني بحاجة ماسة وسريعة إلى عملية جراحية لاستبدال أربعة شرايين أساسية للقلب، في أحد مستشفيات نيويورك المتخصصة، لأن المستشفيات المحلية لم تكن في ذلك الحين تقوم بمثل هذه العملية. فطلبت من طبيبي بدء الإجراءات اللازمة لأخذ موعد لي في المستشفى في الولايات المتحدة. وتابعت عملي كالمعتاد وحضرت ثلاثة اجتماعات للجنة المتابعة، إلى أن حان موعد السفر، فلم يفتني بسبب العملية الجراحية سوى اجتماع واحد في الخامس والعشرين من تموز ١٩٨١.

تمام السابعة من صباح السابع من حزيران، توجهت من بيت الدين حيث أمضيت ليلتي للإشراف على وضع اللمسات الأخيرة لاجتماع لجنة المتابعة، إلى شتورا لاستقبال نظرائي الثلاثة السعودي والكويتي والسوري الذين رافقوني إلى بيت الدين حيث انعقد في الساعة العاشرة الاجتماع الذي جاءت نقاشاته ممتعة ومتشعبة في آن واحد. وكان سفيرا الكويت والسعودية قالا لي إن على الرئيس سركيس أن يثير المطالب التي يريد وإن بلديهما على استعداد للتجاوب مع ما سيطرحه. لذلك عمد رئيس الجمهورية إلى إثارة كل المشاكل، وما تبقى منها أثرته أنا. واحتدم النقاش خصوصاً عندما بحثنا في مسألة بقاء أو انسحاب قوات الردع العربية من لبنان تدريجياً، وكذلك عندما تطرقنا إلى ضرورة «تطعيمها» بوحدات غير سورية، إذا بقيت في لبنان، وفي علاقات بعض اللبنانيين بإسرائيل، وفي القصف العشوائي إلى ما سوى ذلك من مواضيع خلافية بيننا وبين السوريين.

كان عبد الحليم خدام قاسياً جداً بحق بشير الجميل والكتائب و«القوات اللبنانية»، وقال: «تؤكد سوريا تعاون فريق من اللبنانيين، الكتائب، مع العدو الإسرائيلي، وتمتلك من الوثائق والمحاضر ما يدل على مخططات رهيبة لتقسيم لبنان. وذلك من خلال ما عرضه بشير الجميل على العقيد محمد الخولي الذي عقد عدة اجتماعات مع بشير من أجل مفاوضته وإقناعه بفك الارتباط مع إسرائيل». وأبدى اقتناعه «بسوء نوايا بشير الجميل بصورة خاصة، وبالتالي بما لدى حزب الكتائب من مخططات تعمل على سلخ هذه المجموعة من جسد الأمة العربية وجعلها معبراً للشرور والاعتداءات الإسرائيلية». وهنا تدخل وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد الصباح قائلاً إن التعاون بين الكتائب وإسرائيل يجب ألا يستمر «مهما كانت الظروف، ونريد الآن أن نسمع من الرئاسة مدى إمكانية تحقيق هذا المطلب لأن هؤلاء الناس أصبحوا غير مرتبطين بلبنان مثلما هم مرتبطون بغيره. والمهم أن نقنع إخواننا الكتائبيين بأن يساعدونا ولا يضعونا غطاء لهم (...) نريد أن يظهر الكتائبيون روح التعاون بالإعلان عن فك ارتباطهم بالعدو وهذا من الأولويات ونحن لا نمانع في الاجتماع ببشير وبغيره ويمكن أن نوجد لهم مخارج».

وعندما سأل وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل عن كيفية التحقق من إقدام الكتائب على إعلان فك ارتباطها مع إسرائيل، أجابه رئيس الجمهورية: «عندما أعلنت مبادئ الوفاق كان هناك بند أساسي يرفض أي تعامل مع إسرائيل. ووقع كل الفرقاء على هذه المبادئ، وقع الشيخ بيار وبشير وكميل شمعون، فضلاً عن بقية الفرقاء المسيحيين. ما أريد قوله هو أن الخيار المسيحي لا يمكن أن يكون خياراً إسرائيلياً، صار هناك تعاط مع إسرائيل من قبل بعض الأفراد لتأمين السلاح. أنا شخصياً أتصور -مجرد تصور شخصي- أنه إذا أعطينا ضمانات لهذا الفريق المتخوف الذي بدأ في شراء الأسلحة من إسرائيل للدفاع عن نفسه ينتهي الأمر». وتأييداً لما قاله الرئيس سركيس، ذكّرت الحاضرين بما قاله بعض المسؤولين العرب، وفي مقدمهم ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز، عن ضرورة عدم معاقبة الرئيس المصري أنور السادات على الذهاب إلى إسرائيل كيلا ندفعه إليها أكثر، وكيف أن أكثرية الدول العربية لم تأخذ بهذا الرأي وأصرت على العزل والمقاطعة والعقاب. فكانت النتيجة أن السادات وصل إلى حد توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل.

بعدما حاول عبد الحليم خدام وقف أعمال اللجنة العربية إلى أن يقدّم قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل تعهد فك الارتباط مع إسرائيل، تقرر أن تتابع اللجنة مهمتها في

الوقت الذي نتابع فيه المشاورات من أجل الوصول إلى هذا التعهد. وعهدت اللجنة إلى وزيري خارجية الكويت والسعودية الاتصال بجميع الأطراف اللبنانية الأساسية بمن فيهم بشير الجميل. واتفقنا على أن تعقد لجنة المتابعة اجتماعاً تحضيرياً في السعودية في الثالث والعشرين من حزيران تعقبه جلسة للجنة في الرابع من تموز ١٩٨١، في قصر بيت الدين.

وقد ترسخ اعتقادي، بعد اجتماع لجنة المتابعة في بيت الدين أن سوريا لا تريد أن تسحب جيشها من لبنان حتى إشعار آخر، فهي تارة تتذرع بخطر إسرائيل عليها، وطوراً بعدم أهلية الجيش اللبناني وعدم قدرته على تولي مهمات أمنية، فيما تحرص «الحركة الوطنية» على اتخاذ مواقف تطعن في الجيش بشكل يدعم وجهة نظر سوريا. وكان الرئيس الوزان حتى ذلك الوقت، على رغم مواقفه الشجاعة، يراعي إلى حد ما «الحركة الوطنية» في تهجمها على الجيش.

بنتيجة المراوحة واستمرار التصعيد في أزمة الصواريخ التي هددت بانفجار كبير للوضع في منطقة الشرق الأوسط، جاء الموفد الأميركي فيليب حبيب مجدداً إلى بيروت في التاسع من حزيران. وقد اجتمع في اليوم نفسه بالرئيس سركيس بحضوري، ولمست يومها مرة جديدة كم أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط هزيلة. كان حبيب يومذاك تحت تأثير الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي في العراق، ولا يدري ما عليه أن يفعل بالضبط لتفادي الانفجار. ولعل الفائدة الوحيدة التي تحققت من زيارته هي تمكنه من إقناع بشير الجميل باعتماد الواقعية، كما نصحه بالتخفيف من اندفاعه باتجاه إسرائيل على أساس أن الولايات المتحدة والدول العربية المتحالفة معها لن تدير ظهرها للبنان.

وعلى وقع الاشتباكات المتقطعة والتأزيم المستمر، أعددت ما عرف آنذاك «بورقة العمل اللبنانية» لبحثها في السعودية ضمن الاجتماع التحضيري للجنة المتابعة العربية. وهي ورقة سياسية إصلاحية من ثماني صفحات، انطلقت من تأكيد المبادئ الوفاقية الأربعة عشر المعلنة في الخامس من آذار ١٩٨٠ وقدمت تصوراً لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ من أربعة بنود هي: رفض أشكال التعامل مع إسرائيل، والعلاقات مع منظمة التحرير، والعلاقات مع سوريا، وبسط سيادة الدولة على الأراضي اللبنانية. ومن ثم اقترحت بعض الإصلاحات الدستورية مثل تأكيد العرف بالنسبة إلى توزيع الرئاسات الثلاث، اعتماد أكثرية ٥٥ لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الأولى، انتخاب رئيس

مجلس النواب لمدة سنتين، واختيار رئيس الحكومة بعد استشارات نيابية وتكريس الصلاحيات التي يمارسها عرفاً، إقالة الوزارة حكماً إذا حجب مجلس النواب ثقته عنها، وتحقيق المناصفة الطائفية في مجلس النواب وتطوير قانون الانتخاب بما يضمن تمثيلاً أفضل للمواطنين، خفض سن الاقتراع، تعزيز اللامركزية الإدارية والإنمائية، إنشاء محكمة دستورية، وأخرى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، إنشاء مجلس اقتصادي اجتماعي، اعتبار الثلاثة أرباع الأكثرية المطلوبة لتعديل الدستور، والثلثين لتعديل القوانين الهامة، تعزيز التعليم العام، تكريس حرية مسؤولة للصحافة، تعديل قانون الجنسية، وتعزيز استقلال القضاء.

بعدما أنجزت مسودة المشروع، أجريت سلسلة من المشاورات بشأن الأفكار التي تضمنتها، شملت بعض الفرقاء السياسيين والشخصيات المستقلة وفي مقدمها السفير السعودي علي الشاعر، وتوجتها في الثاني والعشرين من حزيران باجتماع مع الرئيسين سركيس والوزان حيث أجرينا تقويماً شاملاً لها وللأوضاع المستجدة أمنياً وسياسياً، عشية سفري إلى المملكة السعودية.

تمام السابعة والنصف من صباح اليوم التالي، أقلعت بنا الطائرة من مطار بيروت، وأثناء الرحلة شعرت بانزعاج صحي شديد وعاهدت نفسي على استكمال الفحوصات الطبية والمخبرية فور عودتي إلى بيروت. وأعربت لأمين سري سمير مبارك عن عدم توقعي تحقيق الكثير من خلال لجنة المتابعة لأني بت متأكداً من أن «سوريا تريد أن تبقى في لبنان إلى أجل غير محدد».

على أرض المطار في جدة، كان وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل في انتظارنا وإلى جانبه سفير لبنان لدى المملكة ظافر الحسن. وبعد استراحة وجيزة في قصر الحمراء حيث استضفنا، تناولت طعام الغداء مع نظرائي الثلاثة: صباح الأحمد الصباح، وسعود الفيصل، وعبد الحليم خدام. وعند الخامسة عصراً، بدأت الاجتماعات، بحضور وزراء الخارجية الأربعة والأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي وممثله في بيروت محمود المعموري.

حاول وزير الخارجية السورية منذ اللحظة الأولى فرض إيقاعه على الاجتماع عندما قال: «إن سوريا لن تقدم أي تنازل إلا بعد أن يعلن حزب الكتائب في وثيقة رسمية تنديده بالتعامل مع إسرائيل». وبعد أخذ ورد غير وجيزين، وافق نظرائي على دراسة ورقة العمل اللبنانية، ولكنهم أكدوا أنه لن ينفذ منها شيء قبل صدور الورقة الكتائبية المطلوبة.

عقدنا في الرابع والعشرين من حزيران جلستين، صباحية ومسائية، تخللتهما زيارة قمت بها إلى العاهل السعودي خالد بن عبد العزيز، برفقة السفير ظافر الحسن. وتمكنا خلال الجلستين اللتين تميزتا بالجدال الحاد بيني وبين عبد الحليم خدام حول معظم المواضيع المطروحة، من تحقيق أمرين مهمين: جدولة زمنية لإعادة تنظيم الجيش، وإقناع سوريا بمبدأ «تطعيم» قوات الردع بوحدات عربية إلى جانب الوحدات السورية، إضافة إلى وضع برنامج لانتشار قوات الردع العربية في لبنان. وفي اليوم التالي، ركبنا الطائرة عائدين إلى بيروت، وكان تقييمي لأداء نظرائي الثلاثة وزراء خارجية الكويت والسعودية وسوريا خلال اجتماع جدة على الشكل التالي: «إن صباح الأحمد، يتمتع بقدرة فائقة على المناورة، وسعود الفيصل وزير خارجية جيد وفعّال، ولكنني أشك في قدرة بلاده على التأثير على دمشق، أو على ردعها، أما عبد الحليم خدام فهو محام يستغل موقعه إلى أبعد الحدود، ويتهمني بأني الحاكم الفعلي في لبنان، ولعلي في الواقع أتخذ بعض القرارات الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والداخلية في الدولة، نظراً لتمتعي بثقة الرئيس سركيس، ولكن في الأساس هل من سلطة فعلية في لبنان بالمعنى الصحيح؟».

عدت إلى بيروت وشاركت أهل الحكم في سلسلة مشاورات واتصالات بغية تهدئة الوضع الأمني في البقاع وفك الحصار عن أهالي زحلة، وتهيئة الجو السياسي لنجاح مساعي تحقيق الوفاق. وقد أثمرت أخيراً الجهود العربية والدولية واللبنانية التي بذلت في سبيل إنهاء مأساة زحلة، وتوصلنا إلى إقناع السوريين بقبول انتشار ثلاثمئة وخمسين عنصراً من قوى الأمن الداخلي، وخروج مقاتلي «القوات اللبنانية» من المدينة بأسلحتهم الخفيفة في حافلات ركاب، في الثلاثين من حزيران بعد نحو ثلاثة أشهر على بدء المعارك والحصار. غير أن أزمة الصواريخ بقيت على حالها وإن كانت تراجعت حدتها بعد إبداء الأطراف المعنية مقداراً مقبولاً من ضبط النفس. وفي الثاني من تموز، زرت العاصمة السورية حيث اجتمعت بنظيري عبد الحليم خدام وبالرئيس حافظ الأسد لإجراء محادثات حول القضايا التي ستثار في اجتماع لجنة المتابعة العربية بعد يومين.

عند الخامسة من عصر الرابع من تموز، وصل الوزراء سعود الفيصل، وصباح الأحمد الصباح، وعبد الحليم خدام إلى بيت الدين بعد مرورهم بإهدن حيث قاموا بزيارة الرئيس سليمان فرنجية. وكنا الرئيس سركيس وأنا وصلنا عند الواحدة ظهراً للإشراف على الترتيبات الأخيرة لاجتماع اللجنة الرباعية، وحضر أيضاً رئيس الحكومة شفيق الوزان. وكنا لم نفقد الأمل في أن يتمكن جوني عبدو من إقناع بشير الجميل بإعلان تنديده بالتعامل مع

إسرائيل. وكان مدير المخابرات يعمل في هذا الاتجاه منذ أن عدت من السعودية، وقد عقد سلسلة اجتماعات مع قائد «القوات اللبنانية» لإقناعه بذلك.

بعد إفطار في السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين، عقدنا الجلسة الأولى في تمام الثامنة. وفور افتتاح الجلسة، سأل عبد الحليم خدام عن الورقة الكتائبية، فطلب الرئيس سركيس التريث حتى ظهر اليوم التالي لأن الاتصالات لا تزال جارية في هذا الشأن مع بشير الجميل. ثم بدأ الحديث عن ورقة العمل اللبنانية، وقرأ عبد الحليم خدام البند المتعلق بالجيش اللبناني ومسألة تولي مسؤولياته الأمنية، وما جاء من طلب برمجة لانسحاب قوات الردع العربية من بيروت وضواحيها قبل حلول الأول من آب ١٩٨٢. ثم نظر إلى الرئيس سركيس وقال له: «فخامة الرئيس، كنت أتمنى لو أنكم وضعتم هذه الورقة بالتعاون مع رئيس الحكومة وليس مع الأخ فؤاد». فدخلت على الخط وقلت لخدام: «إن دولة الرئيس مشارك أساسي في وضعها». عندها توجه بالسؤال إلى الرئيس الوزان: «هل أنت مشارك في وضع هذه الورقة؟»، فأجابه رئيس الحكومة بالإيجاب. وبدا في الحال لجميع الحضور أن خدام استاء للغاية من موقف الرئيس الوزان. وعلمت لاحقاً أن نظيري السوري فاتح رئيس الحكومة مجدداً بالموضوع بعد ارفضاض الجلسة، وعندما جدد الأخير التزامه وتمسكه بما جاء في ورقة العمل، قال خدام له بسخط شديد: «دعني أرى كيف ستطبقونها».

وساد في الأوساط السياسية، بعدما انتشر ما جرى بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية السورية، انطباع بأن الرئيس الوزان سيدفع ثمن موقفه وأن حكومته ستسقط في أمد قريب، لتخلفها حكومة برئاسة رشيد كرامي.

صباح اليوم التالي، أبلغني جوني عبدو أن بشير الجميل لم يقبل بإصدار البيان الذي يشجب فيه التعامل مع إسرائيل لأن قائد القوات رفض أن يأتي كنتيجة للضغط السوري، ويفضل أن «يبيع» هذا التنازل للسعودية لا لسوريا، على أن يأخذ مقابله ضمانات معينة. وقد خلّف موقف بشير الجميل جواً من الاستياء والخيبة في الجلسة التي انتهت في الثانية عشرة والنصف وأفضت فقط إلى تحديد موعد آخر لاجتماع لجنة المتابعة في الخامس والعشرين من تموز. وانتقلت مع رئيس الجمهورية، وميشال إده، وكارلوس خوري، وخليل حداد وسمير مبارك إلى المقر الصيفي لمطرانية صيدا المارونية في بيت الدين التي كانت دار سكن الأمير بشير شهاب الثاني، لتناول طعام الغداء إلى مائدة المطران إبراهيم الحلو.

وبالفعل زار بشير الجميل رئيس الجمهورية في السادس من تموز، ووضع في عهدته المذكرة المطلوبة من غير إعلان مضمونها ليستعملها في الوقت المناسب إسهاماً في تقدم أعمال لجنة المتابعة العربية ولكي لا تبدو «القوات اللبنانية» كأنها المعرقلة للحل.

في التاسع من تموز ١٩٨١، غادرت مطار بيروت برفقة زوجتي ورفيقي الأمين طوال تلك الفترة سمير مبارك، متوجهاً إلى باريس حيث أمضيت ليلتين، ومنها إلى نيويورك حيث وافاني طبيبي اللبناني، الدكتور سمير علم، ودخلت مستشفى القديس لوقا في الثالث عشر منه، وأجريت فحوصاً أكدت تشخيص طبيبي في بيروت، وخضعت لعملية جراحية في القلب في الخامس عشر من تموز تكللت بالنجاح. وبعد يومين في غرفة العناية الفائقة، نقلوني إلى غرفة في المستشفى حتى الخامس والعشرين من الشهر نفسه، انتقلت بعدها إلى فندق حيث أمضيت فترة النقاهة مرتاحاً ومتنزهاً في الحديقة العامة القريبة منه. وفي الثلاثين من تموز، زارني السفير فيليب حبيب برفقة أبريل غلاسبي واجتمع بي بحضور فخري صاغية وسمير مبارك، متمنياً لي الشفاء العاجل وللبنان عدم الإصرار على الذهاب إلى مجلس الأمن مشيراً إلى أن هذا التكتيك فلسطيني. وأذكر أنني استقبلت حبيب وغلاسبي قائلاً: «لو كان سياسيوكم ودبلوماسيوكم على مستوى أطبائكم، من حيث العلم والمهارة، لكنتم وفرتم عليكم وعلى العالم كمية لا بأس بها من المشاكل».

مطلع آب، عادني صديقي الشيخ ميشال الخوري الذي رافقني في نزهتي اليومية في الحديقة العامة، وحدثني عن الانطباعات التي كونها خلال زيارته إلى الولايات المتحدة وقال إنه لمس تحولاً في السياسة الأميركية تجاه المسألة اللبنانية. وتطرقنا إلى الاستحقاق الرئاسي في شهر آب من العام التالي، وأبديت خشيتي أن تتفرد فيه سوريا، إذا استمرت الظروف الراهنة على حالها. وفي اليوم الذي غادرت فيه نيويورك إلى باريس، أي في الرابع عشر من آب، بلغني أن وزير الخارجية الفرنسية كلود شيسون سيزور لبنان في التاسع والعشرين من الشهر نفسه، فأزعجني هذا الخبر لأني كنت أتوقع أن ينتظر شيسون عودتي إلى لبنان حتى يقوم بزيارته له.

بعد ظهر الثاني والعشرين من آب، زرت الكي دورسيه واجتمعت بنظيري الفرنسي بحضور السفيرين لوي دولامار وبطرس ديب والأمين العام للخارجية الفرنسية وسمير مبارك. وأذكر أن شيسون قال لي في نهاية المقابلة: «إن فرنسا لا تستطيع شيئاً من أجل لبنان، ماذا يريد لبنان من فرنسا؟» وفي اليوم نفسه، قال السفير دولامار لسمير مبارك: «لن أمضي في بيروت إلا بضعة أيام، إلى حين انتهاء زيارة الوزير شيسون إلى لبنان،

بعدها سأعود إلى النورماندي حيث سأدعوك والوزير بطرس لتمضية بعض الوقت في ضيافتي». ولكن يد الغدر اغتالت في بيروت، في الرابع من أيلول، السفير لوي دولامار الذي أحب لبنان وعمل دائماً ما في وسعه من أجل قضيته، وقد يكون ذلك السبب الرئيسي لاغتياله.

عدت إلى بيروت في التاسع من أيلول، ووجدت زملائي الوزراء فضلاً عن عدد كبير من الشخصيات بانتظاري على أرض المطار فتأثرت كثيراً جراء هذا الاستقبال الحار. من خلدة توجهت تواً إلى القصر الجمهوري حيث كان الرئيسان سركيس والوزان بانتظاري أيضاً. وبعد أن شكرتهما على تمنياتهما لي بسلامة العودة وتحدثنا في الأوضاع المستجدة، أبلغتهما أنني سأكمل فترة نقاهتي في فندق البستان حتى نهاية أيلول. وابتداء من الخامس من تشرين الأول، عدت إلى العمل كما في السابق مع أنني قررت وعاهدت عائلتي أثناء تلك الفترة على أن أحفظ لنفسي بعض أوقات الراحة ولكني سرعان ما نسيت ذلك بمجرد عودتي إلى العمل.

الفصل الرابع

شد الحبال مع السوريين

لدى عودتي لمزاولة مهامي، شعرت بأن السوريين لا يزالون مستائين من الرئيس شفيق الوزان لمواقفه المتكررة المساندة لتوجهات الحكم وبخاصة موقفه من مضمون «ورقة العمل اللبنانية» التي طالبنا فيها بانسحاب قوات الردع العربية من بيروت وضواحيها قبل أن يحين موعد الاستحقاق الرئاسي. لقد أعطى صمود الرئيس الوزان أمام ضغط السوريين أملاً كبيراً للبنانيين في أن يتمكنوا من إحياء الميثاق الوطني الذي مكّنهم قبل نحو أربعين عاماً من وضع حد للانتداب الفرنسي.

وبعدما تبين لنا وللجنة المتابعة العربية أن البحث في عمق المسألة اللبنانية أمر متعذر في ذلك الوقت بنتيجة الموقف السوري السلبي حيال استعمال الجيش اللبناني وتداعيات أزمة صورايخ السام، سعينا إلى بعض الإجراءات التي من شأنها أن تهدئ الأجواء، وتعيد بعض الثقة والاطمئنان إلى المواطنين. وعقدت اللجنة دورتها الخامسة في قصر بعبدا، في الثامن من تشرين الثاني ١٩٨١، وكانت أشبه بمهزلة المهازل. إذ جدد السوريون خلالها رفضهم استخدام الجيش اللبناني لفرض الأمن، واستمعوا دون تعليق إلى تقرير تلاه رئيس الجمهورية حول كميات الأسلحة التي وصلت إلى المقاومة و«الحركة الوطنية» في غضون الشهرين الأخيرين. وفي النهاية، قررت لجنة المتابعة العربية وضع مخطط لتنفيذ قرار تشكيل هيئة الرقابة على الشواطئ والمرافئ اللبنانية، ووضع عناصر من القوى الأمنية في تصرف رئيس الحكومة تكون مهمتها حفظ الأمن في الجانب الشرقي من خط التماس الممتد من السوديكو والمرفأ، واستكمال فتح جميع المعابر والطرق بين شطري العاصمة، وتأكيد ضرورة التزام وقف النار بشكل كامل على جميع الأراضي اللبنانية.

واستعداداً لاجتماع وزراء الخارجية العرب في فاس المقرر في الثاني والعشرين من تشرين الثاني، طلبت من دوائر وزارة الخارجية إعداد ملف عن الجنوب، وقمت بإعداد كلمتين واحدة للافتتاح بصفتي رئيساً للدورة وواحدة باسم لبنان. وعقدت سلسلة اجتماعات مع الأمين العام للوزارة كسروان لبكي والسفير جوزيف عقل ثم اجتمعت، مساء السابع عشر من تشرين الثاني بالرئيسين سركيس والوزان لأطلعهما على الكلمة التي سألقيها باسم لبنان. وكنت أشرت في خطابي إلى ما توصلنا إليه في مؤتمر الطائف الإسلامي لناحية ضبط السلاح الفلسطيني فتمنى عليّ الرئيس الوزان ألا أشير إلى ما جرى في مؤتمر القمة الإسلامية لكنني تمسكت في البداية برأيي. وعندما لاحظت أن الرئيس سركيس لا يميل إلى تأييد موقفي مراعاة للرئيس الوزان، اقتنعت بموقف رئيس الحكومة الذي كان من الواجب علينا تقدير شجاعته ووطنيته، وفي الوقت نفسه ظروفه.

صباح الحادي والعشرين من تشرين الثاني، غادرنا لبنان إلى تونس مروراً بمالطا حيث حطت الطائرة للتزود بالوقود، وذهبنا في جولة سريعة إلى عاصمتها لافاليت حيث استذكرنا مرور الأمير بشير الثاني الشهابي بها في طريقه إلى المنفى بعدما جرت تنحيته عن إمارة جبل لبنان سنة ١٨٤٠.

افتتحتُ ظهر اليوم التالي المؤتمر بخطاب طغت عليه النفحة الوجدانية استعرضت فيه مواضيع المؤتمر. وتنحيت في ختامه عن رئاسة المؤتمر لنظيري المغربي حتى أتمكن من إلقاء كلمة لبنان والدفاع عن مصالحه. وتكلم بعدي في جلسة الافتتاح وزير الخارجية المغربية والأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي. ثم عقدت جلسة مغلقة دار فيها البحث حول جدول الأعمال، وطلبت ليبيا رفض إدراج مشروع الأمير فهد «لأنه يشكل اعترافاً عربياً جماعياً بإسرائيل من دون الحصول على أي مقابل». ورد عليه الأمير سعود الفيصل، ثم تكلم عبد الحليم خدام عن الأولويات. بعد ذلك، ألقيت الكلمة الأولى في المؤتمر عددت فيها المعطيات القائمة في لبنان وبخاصة في الجنوب «لئلا يقال بأننا نمارس سياسة النعامة»، وأهمها:

- النشاط العسكري الذي تنفرد المقاومة الفلسطينية بالقيام به خصوصاً في جنوب لبنان، وخضوع بعض المناطق اللبنانية لسيطرتها، ناهيك عن تجاوزها الاتفاقات.
- المفارقات القائمة في العالم العربي التي تتخذ طابعاً حاداً أحياناً، وتنعكس على الساحة اللبنانية بما فيها الجنوب.
- سيطرة شبح التوطين والاستيطان على ذهن أكثر أبناء الجنوب، وانتقال هذا الهاجس إلى سواهم من اللبنانيين، مما ينعكس على العلاقات مع المقاومة الفلسطينية، ويسيء إلى وحدة لبنان، ويغذي نزعة التقسيم.

- تحمل لبنان وحده منذ سنوات، لا سيما منذ آذار ١٩٧٨ وزر الحرب بين العرب وإسرائيل، فيما تنعم الجبهات الأخرى بالهدوء.

ثم طرحت العديد من الأسئلة حول المعطى الأخير، مستعرضاً الأجوبة المحتملة عليها مدللاً على أنها غير مقنعة، وخلصت إلى التالي:

إن الوضع القائم في جنوب لبنان لا مثيل له في الجبهات العربية الأخرى لأن الدول العربية لا تقبل به، إذ ثمة نشاط عسكري دائم يتخذ من الجنوب منطلقاً له، فتتخذ منه إسرائيل أحياناً ذريعة للاعتداء على المقاومة وعلى لبنان. فحيال ما تقدم لا بد إذاً، من وضع استراتيجية عربية موحدة وشاملة للحؤول دون العدوان الإسرائيلي ولمواجهته إن وقع، على أن تشمل هذه الاستراتيجية ما تنص عليه ورقة العمل اللبنانية من استعمال وسائل الضغط على العدو في شتى الميادين. (...)

نرجو ألا يغيب عن بالكم أن يأس شعب يخلق وضعاً خطيراً تتعذر معالجته بالطرق المألوفة، ولا تجدي مواجهته بالقوة، فيفقد لبنان إذّاك حتى حق الخيار، ولا يبقى أمامه إلا مواكبة ما تفرضه عليه الظروف، وقد تكون هذه المواكبة قفزة في المجهول مما لا تريدونه لأنه يشكل خطراً جسيماً علينا وعليكم على السواء (...)

ثم تلوت ورقة العمل اللبنانية التي طالبت بوضع استراتيجية عربية شاملة موحدة حول الجنوب، وبتكليف هيئة مصغرة ترتبط مباشرة بالأمين العام لجامعة الدول العربية تعكف على وضع مشروع لهذه الاستراتيجية مع تحديد مهلة ثلاثة أشهر لإنجاز مهمتها. علّق ممثل فلسطين على كلمتي بالقول إن إسرائيل لا تحتاج إلى مبرر لضرب لبنان، أما عبد الحليم خدام فعزا الاعتداءات الإسرائيلية إلى نيات تل أبيب التوسعية، وليس إلى وجود الفلسطينيين وقوات الردع في لبنان، أما ممثل العراق سعدون حمادي فدعا إلى إعادة تكوين قوات الردع العربية بحيث «تصبح عربية حقيقية»، وإلى دعم السلطة الشرعية اللبنانية. وكان لافتاً ألا يرد ممثل سوريا على حمادي وعزا بعض المشاركين السبب إلى عدم رغبته في إثارة العراق الذي لم يكن مؤيداً لمشروع الأمير فهد الذي كان يشكل جوهر الخلاف بين جبهة الرفض من جهة وبين دول الخليج ومعظم الدول العربية من جهة ثانية. وقد حرصت على عدم اتخاذ موقف يشتم منه تأييداً لهذا الفريق أو ذاك لأنني إذا أخذت موقفاً مؤيداً لمشروع الأمير فهد انفجر الوضع فوراً في لبنان، وفي المقابل، لا يمكنني ضميرياً أخذ موقف ضد المشروع من أجل مسايرة سوريا وإرضائها. لذلك ارتأيت التمسك بمبدأ الحياد الإيجابي الذي على لبنان تبنيه كلما وقع خلاف بين العرب.

في هذا الجو المكفهر، وصل الرئيسان سركيس والوزان بعد ظهر الرابع والعشرين من

تشرين الثاني للمشاركة في أعمال القمة المقررة في اليوم التالي. وكما كان متوقعاً انفجر الخلاف بين جبهة التصدي ودول الخليج وحلفائها، وكادت الجبهة أن تطيح بالفريق المعتدل لولا تدخل الملك المغربي الحسن الثاني بطريقة ذكية وقوية أثارت إعجابي ودفعتني إلى الاقتراب منه وتهنئته على مهارته في إدارة الجلسة وأدائه الذي أظهره يومذاك يوم رجل دولة كبيراً. أما النقطة الأولى التي أثارها العاهل المغربي فهي مستوى التمثيل وعدم حضور بعض الرؤساء وعدم تمثلهم بالرقم اثنين في دولتهم مشيراً إلى سوريا وليبيا والجزائر بصورة خاصة. واستند إلى مؤتمر القمة الأخير في عمان حيث تقرر أن تتمثل الدولة إما برئيسها وإما بمن يليه مباشرة في سلم المسؤوليات. وكانت لهجة الحسن الثاني لا تخلو من التهكم وبخاصة بالنسبة إلى سوريا، خصوصاً عندما طلب عبد الحليم خدام الكلام وتوجه إلى الملك بالقول: «سيدي الرئيس إني مفوض بأن أمثل سيادة الرئيس السوري، وإذا كان ذلك لا يروق للمؤتمر فإني على استعداد للانسحاب»، فبادره الملك المغربي فوراً بالرد قائلاً: «إن الأبواب مفتوحة بوجهك وكذلك المطار، نحن لا نطرد أحداً ولكننا لا نمنع أحداً من المغادرة».

ثم تكلم الأمير فهد وقال إن المسؤولين السعوديين لم يرغبوا في إحراج أحد أو في التقدم بمشروع بالمعنى المتعارف عليه مشيراً إلى أنهم طرحوا أفكارا «وإذا كان ذلك يلقى معارضة، على ما يبدو، وقد وصل الأمر إلى حد التجريح غير المقبول، فإننا نسحب المشروع من التداول». وتلاه رئيس منظمة التحرير وتمنى ألا يتوقف الملك عند الشكليات ثم أصر على ألا يُسحب مشروع الأمير فهد من التداول داعياً إلى درسه بعمق. وبدا عرفات مرة جديدة لاعباً على أكثر من حبل ولكن استُدل من كلامه أنه ميّال للمضي فيه إذا أدخلت تعديلات عليه. أتى جواب العاهل المغربي أيضاً لاذعاً، إذ قال له إنه لا يقبل بأن يلقنه أحد درساً مضيفاً: «ربما قبل سواي بذلك أما أنا فلست مستعداً لأن أقبل درسا». فاعتذر عرفات في الحال قائلاً بأنه لا يلقنه درساً بل يأخذ منه دروساً.

قبل ارفضاض الاجتماع، ألححنا الرئيس الوزان وأنا، على الرئيس الياس سركيس ليطلب الكلام من أجل إثارة موضوع جنوب لبنان حتى لا يضيع في خضم السجالات القائمة، فأبدى الرئيس تردداً في بداية الأمر نظراً لجو التوتر السائد. ولكن حيال إصرارنا عليه، ألقى كلمة موجزة طلب فيها أن يقر المؤتمر التوصية المتعلقة بجنوب لبنان. وبنتيجة الأخذ والرد، ونظراً لموقف الملك الحسن الثاني، أقرت التوصية، وشكلت القرار الوحيد الذي اتخذه مؤتمر القمة. حاول أبو عمار أن يعرقل الأمر عبر إثارة مسألة دعم الصمود الفلسطيني داخل الأراضي

المحتلة، طالباً إقرارها أيضاً، فأجابه العاهل المغربي: «إن هذا الموضوع كناية عن شيك تستطيع أن تأخذه خارج المؤتمر»، وانتهى الأمر عند هذا الحد ولزم عرفات الصمت.

في اليوم التالي، استقبل الرئيس سركيس عبد الحليم خدام الذي أبدى عتباً علي أمامه لأني لم أتكلم في موضوع مشروع الأمير فهد. ثم زاره وزير الخارجية الجزائرية بحضور الرئيس الوزان وحضوري. وبعدما تكلم الرئيسان، وجدت أنه من الضروري أن أعرض الموقف اللبناني بطريقة دبلوماسية مباشرة فقلت:

> نحن نشكو من أمرين أساسيين، وكل مشكلة أخرى عندنا ناتجة عنهما: سوريا التي تعرقل كل شيء وتحرك كل شيء، والمقاومة التي تسيطر على جزء كبير من لبنان وتتحكم به ريثما تستعيد أرضها. المطلوب من الجزائر أن تعرف ماذا تريد سوريا بالتمام، فنرى إذا كان يمكننا أن نتجاوب مع متطلباتها. والمطلوب منها أيضاً أن تحمل المقاومة على الانضباط والانكماش كي نستطيع أن نتعايش معها.

غادرنا المغرب في السابع والعشرين من تشرين الثاني إلى لبنان عبر جنيف حيث بقي رئيس الجمهورية لإجراء بعض الفحوص الطبية نظراً لما كان يعاني من ارتفاع في ضغط الدم. وهناك قال لي السفير سعيد الأسعد أن لمياء الصلح، زوجة شقيق الملك المغربي، اتصلت به ونقلت عن الملك الحسن الثاني قوله إن الوهن كان بادياً على محيا الرئيس سركيس وإن «الأسد الحقيقي في الوفد اللبناني هو الوزير فؤاد بطرس»، كما أن أمير قطر قال لي كلاماً بهذا المعنى أيضاً، ولكنني كنت دائماً أعزو أدائي إلى تجانسنا وتضامننا، الرئيسين سركيس والوزان وأنا، وإلى حسن تعاطيهما وثقتهما بي.

يوم الأحد في التاسع والعشرين من تشرين الثاني زارني المبعوث الأميركي فيليب حبيب في منزلي بعد الظهر، ثم أعقبها بزيارة رسمية ظهر اليوم التالي في قصر بسترس. دار البحث في الاجتماعين حول ضرورة وقف إطلاق النار كي لا تعطى إسرائيل ذريعة لشن هجوم على لبنان، وحول مسألة الصواريخ في البقاع، وقضية الوجود السوري وكيفية معالجتها، والاستحقاق الرئاسي المقبل. وأبدى حبيب خشيته أن يكون لسوريا تأثير كبير على مجريات الانتخابات الرئاسية ورغبة بلاده في أن ينسقوا معنا في هذه المسألة مشيراً إلى أن «المتطرفين غير مقبولين».

عاد رئيس الجمهورية من سويسرا في الخامس من كانون الأول، فزاره فيليب حبيب في اليوم التالي ليؤكد له أن السعودية لن تتخلى عن التزاماتها بالنسبة إلى لبنان. وفاتحه سراً فيما إذا كان يقبل بأن تمدد ولايته سنتين إذا تعقدت الأمور فأجابه الرئيس سركيس برفض

قاطع. وأخبرني الرئيس أن السفير الأميركي السابق جون غونتر دين فاتحه في الموضوع نفسه قبل نحو سبعة أشهر، وأنه أبلغه أيضاً رفضاً قاطعاً لفكرة تمديد الولاية.

في تلك الفترة، اجتمعت بكل من الرئيسين كميل شمعون وصائب سلام اللذين أبديا تشاؤمهما حيال السنة التالية المفترض أن تشهد انتخابات رئاسية. وقال لي الرئيس سلام الذي دعاني إلى تناول الغداء إلى مائدته في الثامن من كانون الأول: «كان المسلمون والمسيحيون مجانين عندما تقاتلوا. يجب أن يرحل السوري من لبنان، لدي أدلة وبراهين على أن لدى السوريين نية في قتلي وقتل السفير علي الشاعر وياسر عرفات. لقد انتقدت سركيس ولكنني اليوم أعترف بأنني كنت مخطئاً». وفي موضوع الانتخابات الرئاسية شكك الرئيس السابق للحكومة في إمكانية حصول انتخابات رئاسية في موعدها في الصيف المقبل. وبدا لي أنه أحد القلائل في شارعه الذين يرون الأمور على حقيقتها، ويعارضون الدور السوري، ويدركون مخاطر الانتشار المسلح الفلسطيني. وأبدى اعتقاده بأن سياستنا القائمة «على تدبير الأمور بالتي هي أحسن وكسب الوقت هي الفضلى في هذه الظروف».

وتعليقاً على مبادرة نحو الشارع الإسلامي أعلنها بشير الجميل، قلت، في الثامن والعشرين من كانون الأول، إنها أشمل وأوسع من حيث التفاصيل، من مبادئ الوفاق الأربعة عشر، وإن الأمر متروك للمناقشة والحوار. وقد أوردت صحيفة السفير في اليوم التالي الخبر من باب أن «الحكم يتبنى مبادرة بشير الجميل»، وتحركت القوى السياسية في المنطقة الغربية باتجاه الرئيس الوزان لتحثه على اتخاذ موقف من تصريحي. وراجعه إبراهيم قليلات وأوفد وليد جنبلاط إليه مروان حمادة، فعمد إذذاك رئيس الحكومة إلى الإدلاء بتصريح رد فيه عليّ بشكل غير مباشر، وقال إن لكل الحق في التعبير عن رأيه وأن يكون له اجتهاده إلا أنه هو الذي يعلن موقف الحكومة والحكم. حاول بعض الصحافيين أن يفتعلوا سجالاً بين الرئيس الوزان وبيني ولكنني لم أحرك ساكناً وامتنعت عن التعليق على تصريح رئيس الحكومة.

تعمدت في اليوم التالي ألا أصل في الوقت المحدد للاجتماع الثلاثي الأسبوعي الذي يسبق مجلس الوزراء كيلا أجتمع بالرئيس الوزان في مكتب رئيس الجمهورية. ولكن فور وصولي، قال لي أحد الحجاب إن الرئيسين يسألان عني، وينتظرانني. فدخلت إلى مكتب الرئيس سركيس حيث صافحت الرئيسين وحرصت على أن أشعر الرئيس الوزان ببعض البرودة من ناحيتي. أما هو فقد وجّه إليّ الكلام بشكل عادي مستفسراً عن بعض المسائل المتعلقة بوزارة الخارجية وقد أجبته بأنه سيطلع عليها لدى وصول البريد إليه. ثم نظرت في عينيه وسألته: «لماذا تسعى إلى استعدائي؟» وعاتبته على موقفه موضحاً له أنه في غير محله، وإذا كان أحرج

من جرائه فما كان عليه سوى الاتصال بي وأنا كفيل بترتيب الوضع. فأبدى أسفه لسوء التفاهم كاشفاً عن المراجعات التي تلقاها في هذا الصدد، وأقر بأنه كان من الأفضل أن يتصل بي بدلاً من أن يصرح بما صرح به، وعرض أن يدلي بحديث أمام وسائل الإعلام بعد مجلس الوزراء لإزالة الانطباع السيئ الذي تركه كلامه في اليوم السابق. فعارضت الفكرة قائلاً إن لا حاجة لذلك. لكنني تأثرت في الواقع كثيراً بصراحة رئيس الحكومة ونبله وشجاعته وتقديمه مصلحة لبنان على أي اعتبار آخر مهما كان الثمن باهظاً.

يوم الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٨٢، زار لبنان آتياً من سوريا الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي. اجتمع بي أولاً، ثم بالرئيسين سركيس والوزان، فمعنا نحن الثلاثة، للبحث في موضوعين: تشكيل الهيئة المصغرة لتحضير استراتيجية عربية موحدة التي نص عليها مؤتمر القمة في فاس، بناء على اقتراح لبنان، وتشكيل هيئة مراقبة الشواطئ المفترض أن تنبثق من لجنة المتابعة العربية. كان موقف رئيسي الجمهورية والحكومة أن ليس على لبنان أن يقدم تصوراً للاستراتيجية بل أن يطلب إلى الجميع إبداء تصورهم ليصار إلى تصور موحد، فلم أشاطرهما هذا الرأي. وبعد جدل طويل، اتفقنا على أن يتقدم لبنان بتصور سياسي-اقتصادي ويترك الشق العسكري من الاستراتيجية لكل دولة لكي تعالجه وفق إمكاناتها وقدراتها العسكرية. أما بشأن هيئة مراقبة الشواطئ فقد قرّ الرأي على أن تتكون من الدول الأعضاء في لجنة المتابعة، وعلى أن يضاف إليها دول أخرى إذا تبين أن العدد الذي سيؤمنونه غير كاف، وتوافقنا على أن يعرض الأمين العام على مجلس الجامعة موضوع التمويل في ضوء تحديد العدد المطلوب لهيئة المراقبة. لم أكن في الواقع مقتنعاً بجدوى ذلك وكتبت مساء اليوم نفسه في يومياتي:

> جميع هذه الأمور من الشكليات وهي بمثابة ذر الرماد في العيون لأن ما من أحد يستطيع أن يفعل شيئاً من أجل الجنوب طالما أن هناك مقاومة فلسطينية موجودة فيه. ليس باستطاعة أحد أن يمنع السلاح عن المقاومة ولا عن خصومها.

وكما في كل مرة كنا نبحث فيها مسالة التجديد لقوات الردع العربية، حاولت في مطلع العام ١٩٨٢ أن أقوم بما يمكن أن يخفف من وطأة القوات السورية على لبنان. وقد أثرت أمام الرئيس الوزان صعوبة قرار التجديد كاشفاً أمامه عن عدم استطاعتي تحمل تجديد آخر في تموز. واقترحت في معرض البحث فكرة طلب إعادة مشاركة الدول التي سبق أن شاركت في قوات الردع العربية عندما أسست سنة ١٩٧٦، مستنداً إلى تصريح عبد الحليم خدام في جدة بأنه لا يعارض ذلك. لكن الرئيس الوزان أبدى تخوفاً من هذه الخطوة، وألمح إلى عدم قدرته على المضي في هذا الاتجاه.

منتصف كانون الثاني، بلغني أن الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي وزع في تونس، في اليوم السابق، على ممثلي الدول الأعضاء في لجنة المتابعة العربية مذكرة قدمها ياسر عرفات إليه في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٨١. وقد ضمّنها وجهة نظره بشأن اختصاص هيئة المراقبة للشواطئ التي أقرتها الدورة الخامسة للجنة المتابعة العربية معتبراً أنه لا يمكن أن تشمل مهماتها مراقبة السلاح الذي يدخل إلى لبنان لصالح المقاومة بالاستناد إلى الاتفاقات المعقودة بينها وبين الدولة وإلى حاجاتها للتسلح كي تقوم بدورها المقاوم.

عشية الموعد المقرر للدورة السادسة للجنة المتابعة العربية في السابع عشر من كانون الثاني، زارنا خدام بعد سلسلة اتصالات أجراها مع سامي الخطيب وأخرى بين جوني عبدو ومحمد غانم على خلفية أن ليس من اللائق ألا يحاط لبنان علماً بأجواء جولة الرئيس السوري حافظ الأسد على البلدان العربية. استقبل الرئيس سركيس وزير الخارجية السورية لبعض الوقت ثم انضممنا، الرئيس الوزان وأنا، إلى الاجتماع الذي تلته مأدبة غداء. تداولنا بداية في ما أبلغتنا إياه السعودية عن تعذر حضور وزير خارجيتها سعود الفيصل وإيفاد وزير دولة مكانه، وفي اعتذار وزير الخارجية الكويتية صباح الأحمد الصباح عن حضور تلك الدورة. فتفاهمنا مع خدام على تأجيل الدورة إلى موعد يحدد لاحقاً يحضره وزراء الخارجية في الدول المشاركة في اللجنة.

وبعدما لخص لنا خدام نتائج جولة الرئيس السوري العربية، تطرقنا إلى الوضع اللبناني والاستحقاق الرئاسي المقبل والوفاق اللبناني. كان وزير الخارجية السورية على غير عادته هادئاً جداً ولم يمزح كثيراً ولم يطلق المواقف العنترية بل كان متزناً ومتحدثاً بجدية طوال الوقت متخلياً عن المنحى الإيديولوجي الذي كان يُميّز خطابه في تلك السنوات. واتفقنا على أن أقوم بزيارة قريبة إلى دمشق قبل أو بعد الدورة الطارئة لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية التي كانت سوريا طلبتها وتأجلت نزولاً عند رغبتها للبحث في القرار الإسرائيلي القاضي بتطبيق التشريعات الإسرائيلية على منطقة الجولان. وبعد مغادرة خدام إلى سوريا، قلت للرئيس سركيس إن وراء تخلف وزيري الخارجية الكويتية والسعودية ثلاثة أسباب: الأول عتب دول الخليج على سوريا لموقفها في قمة فاس من مشروع الأمير فهد، وفي لجنة المتابعة العربية حيث تُشغل اللجنة بالتفاصيل والأمور الهامشية وتتهرب من التصدي للمواضيع الأساسية وإيجاد حلول جذرية لهامثل انتشار الجيش اللبناني ومستقبل قوات الردع العربية. والسبب الثاني التعبير عن عدم نجاح زيارة الرئيس الأسد إلى البلدان الخليجية بالنسبة إلى أي موضوع يتجاوز الجولان. والثالث موقف المقاومة المُعبر عنه في مذكرة عرفات المتعلقة بهيئة الرقابة.

مساء التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٨٢، استقبلت في القصر الجمهوري رئيس لجنة

الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي شارل بيرسي. وبعد الاجتماع الرسمي الذي دام بضع دقائق، تبعته إلى منزل السفير الأميركي في اليرزة حيث تناولنا طعام العشاء ثم تكلمنا مطولاً في الشؤون اللبنانية، فبدا لي أنه رجل ذكي لكنه غير مطلع بشكل كاف على أوضاع لبنان. تساءل بيرسي كمعظم المسؤولين الأميركيين عن سبب عدم صمود الجيش وبالتالي انفراطه وقيام الدويلات الطائفية، وسبب عدم تحقيق الوفاق بين اللبنانيين. كما تحدثنا مطولاً عن سوريا ودورها في لبنان، وقال إنه لولا تدخلها لقُضي على المسيحيين، فأجبته: «هذا صحيح لكن الصحيح أيضاً أنه كان لها دور في الظروف والأسباب التي جعلت المسيحيين يطلبون تدخلها بعدما باتت حياتهم في خطر، لا يجوز أن يكون ذلك خافياً على الإدارة الأميركية». وأشرت إلى أنه من الضروري تحديد دور سوريا في الزمان والمكان، وفي شكل واضح.

ولما ذكر أمامي أن السعوديين يقولون إنه لا بد للبنان أن يطلب رسمياً إنهاء الدور السوري في يوم من الأيام، أجبته بأنه سبق لنا أن طلبنا ذلك عملياً في ورقة العمل التي تقدم بها الحكم الممثل بالرئيسين سركيس والوزان إلى لجنة المتابعة العربية، وبأن سوريا غضبت من هذا الموقف، وعملت ما بوسعها لوضع الورقة اللبنانية جانباً ولتهميش موضوع الجيش.

يوم السبت في الثالث والعشرين من كانون الثاني زرت دمشق حيث اجتمعت بعبد الحليم خدام ثم بالرئيس الأسد بحضور الأول. وقد تناولت المحادثات مسألة الجنوب والأخطار الإسرائيلية، وضرورة نشر الجيش اللبناني في صور والنبطية، والحاجة إلى زيادة عدد أفراد قوات الطوارئ الدولية، والتحرك سياسياً كيلا يصاب الأمن في لبنان بنكسة. وتوافقنا على أن النقطة الأخيرة تحتاج إلى المضي في عملية الوفاق والاتفاق على دور الجيش، والبحث في العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا.

من حيث الشكل، كان جو اللقاءين صافياً وهادئاً، ولكن من حيث المضمون كاد أن يكون فارغاً عملياً باستثناء تأكيد السوريين على أنهم لا يرغبون في التفجير وأنهم على استعداد للحوار مع جميع الأطراف، بمن فيهم الكتائب، من أجل الوصول إلى وفاق شامل يتناول مسألة انتخاب رئيس جديد للجمهورية إضافة إلى المسائل الأخرى. غير أنني تجنبت أن أبحث معهم في موضوع رئاسة الجمهورية بشكل مباشر خوفاً من أن يعمدوا إلى تحوير أقوالي على هواهم، كما حصل في السابق. وخرجت يومذاك بانطباع أنه لم تعد لدى السوريين نية في محاولة إسقاط حكومة الرئيس شفيق الوزان. وحرصت في نهاية المحادثات على الإدلاء بتصريح فيه شيء من الإيجابية لكي لا ييأس اللبنانيون، على رغم أن فحوى ما دار في الاجتماعين لم يكن يبعث على التفاؤل.

القسم الثامن

الاجتياح الإسرائيلي للبنان

كان عام ١٩٨٢ سنة الاستحقاقات والأحداث الكبيرة التي واجهناها بشجاعة وحزم وحكمة محاولين إنقاذ الجمهورية واللبنانيين من تداعياتها السلبية. غير أننا سعينا في الوقت نفسه إلى الاستفادة منها، قدر الإمكان، لتحويلها إلى فرصة للخروج من الدوامة التي كان يدور فيها لبنان منذ سنة ١٩٦٧. إذ كان علينا التعامل مع الاجتياح الإسرائيلي على أنه احتلال مرفوض للأراضي اللبنانية، ومن ثم للعاصمة بيروت، وبالتالي يجب القيام بكل ما يلزم لمواجهته ولإحراجه أمام المحافل الدولية، ولكننا كنا، في الوقت نفسه، راغبين أيضاً في الانتهاء من حال الفوضى التي كانت تتسبب بها المقاومة الفلسطينية والتي كانت إسرائيل، من وقت لآخر، تتذرع بها لكي تضرب لبنان ومقوماته ومرافقه السياحية والاقتصادية. لم يكن من السهل علينا القيام بهذا الدور الأشبه بالسير على الحبل بالنظر إلى التركيبة الديموغرافية اللبنانية المتعاطفة بجزء كبير منها مع الفلسطينيين فيما يضيق صدر الجزء الآخر بهم ويريد خروجهم من لبنان.

على رغم جسامة الأحداث، لم يهمل العهد استحقاق رئاسة الجمهورية ولم يستجب للمداخلات المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى إقناعه بقبول تمديد ولايته، فكان بذلك أميناً على الإرث الشهابي الحريص على مقتضيات الدستور والرافض لتجاوزه حتى لو قُدم إليه التجديد أوالتمديد على طبق من ذهب، كما حصل سنتي ١٩٦٤ و١٩٨٢. وكما ساندت الرئيس فؤاد شهاب، ساندت الرئيس الياس سركيس في قراره الحازم بعدم قبول التمديد لأنني أكثر العالمين بما يعنيه احترام الدستور والقانون في القاموس الشهابي الذي ارتضيناه نهجاً لنا في تعاطينا بأمور الشأن العام.



مع الرئيس كارتر في زيارة للولايات المتحدة.



مع الرئيس أنور السادات.

الفصل الأول

مؤشرات الاجتياح

اعتباراً من النصف الثاني من كانون الثاني ١٩٨٢، بدأت ترد إلينا أخبار وشائعات مقرونة ببعض المعلومات عن عزم إسرائيل على شن اعتداء عسكري واسع النطاق على لبنان وربما على سوريا بهدف استئصال المقاومة الفلسطينية. وفي ظل ورود هذه المعلومات، استدعى الرئيس سركيس السفير الأميركي روبرت ديلون واجتمع به للاستفسار عن حقيقة هذه الشائعات ومعرفة موقف واشنطن منها، ثم استدعيته بدوري إلى قصر بسترس للغرض نفسه. فأبلغنا أن الموقف الرسمي لبلاده هو رفض هذا المخطط والسعي لإحباطه والتحذير منه لأنه محرج للولايات المتحدة ولا يؤدي إلى المبتغى بحسب رأيها.

وبنتيجة هذه الاتصالات، وعدني السفير ديلون بأن يحذر بشير الجميل في اجتماع ليلي سيعقده معه مساء الثلاثين من كانون الثاني، من المشاركة بأي عمل إذا أقدمت إسرائيل على تحرك عسكري، وأن يطلب منه الوقوف وراء السلطة الحكومية اللبنانية في كل ما يمكن أن تطلبه أو تقدم عليه من تحركات.

أقلقتني كثيراً هذه المعلومات لأن التعقيدات في الوضع اللبناني لم تكن تنقصنا. وما كان يقلقني أكثر هو معرفتي العميقة بتحكم نزعة المغامرة عند أركان «الجبهة اللبنانية»، بشيبهم وشبابهم، وقد باتت أوساطهم تتحدث عن حرب سورية-إسرائيلية شاملة ستؤدي إلى قصم ظهر النظام السوري وجيوشه. وقد دونت في مفكرتي في الوقت الذي كان روبرت ديلون مجتمعاً ببشير الجميل:

لست أدري في الوقت الحاضر ماذا يمكن أن تفعل الكتائب، إلا أنني بالنسبة إلى إسرائيل

لا أزال أميل إلى الاعتقاد بأنهم لن يقوموا بعمليات واسعة تهدف إلى دك النظام السوري وتسديد ضربة قاضية لسوريا تجعلها عاجزة لسنوات عن القيام بأي دور. وفي رأيي، قد يقوم الإسرائيليون بعمل محدود ضد المقاومة وضد سوريا في لبنان، فلا يستفيد أحد سواهم من هذا العمل الذي يزيد الطين بلة في بلدنا. والسؤال الأساسي هو ماذا ستكون ردة فعل بشير وجماعته؟ هذا محور الموضوع وصلبه، وهو شغلنا الشاغل في هذه الأيام خوفاً من تعرض حياة ومستقبل المسيحيين في لبنان والشرق أجمع للخطر.

ولعل أغرب ما طلبه الأميركيون من لبنان على الإطلاق، كان في الخامس من شباط ١٩٨٢. حينذاك كانت سوريا، والعرب جميعاً من خلفها، تخوض معركة دبلوماسية شرسة لاستصدار قرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة يدين إقدام إسرائيل على ضم الجولان، بعدما قطعت الولايات المتحدة الطريق عليها في مجلس الأمن. في ذلك اليوم، زارني السفير الأميركي روبرت ديلون، وطلب مني بكل جدية أن يصوت لبنان في الجمعية العمومية ضد القرار الذي عملت سوريا من أجل التوصل إليه دفاعاً عن حقها. استمعت إلى ديلون وقد تملكني الذهول، لكنني كتمت رد فعلي، وأفهمته بهدوء أن ليس من الوارد مجرد التفكير بمثل هذا الموقف.

في السابع من شباط، ذهبت إلى باريس في زيارة خاصة وأمضيت فيها ستة أيام بانتظار السفر إلى تونس لترؤس الدورة الاستثنائية لجامعة الدول العربية التي طلبت سوريا عقدها للنظر بنتائج المواقف الدولية من قضية الجولان. أثناء إقامتي في باريس، دعاني وزير الخارجية الفرنسية كلود شيسون إلى غداء عمل تباحثنا خلاله في مختلف جوانب المسألة اللبنانية. وبدا لي يومذاك أنه لم يكن ملماً بالشكل الكافي بما كان يجري في لبنان ولكنه قال لي إن إسرائيل قد تقدم على ضربة عسكرية كبيرة وإن أزمة الشرق الأوسط لن يحلها إلا مؤتمر يالطا جديد بين الجبارين الأميركي والسوفياتي. وأبدى استعداد بلاده لتقديم ألف رجل للانضمام إلى قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان. من جهتي، شرحت له خلفيات الأزمة اللبنانية السياسية والتاريخية، وأفهمته حقيقة المشكلة. وعندما سألته عن سبب اتهاماته المتكررة للحكومة اللبنانية بالتقصير، أجابني: «يجب أن تقول الحكومة اللبنانية بصوت عال ما تريده». فقلت له: «إذا أعلنا ما نريده سيقف نصف اللبنانيين تلقائياً ضدنا قبل السوريين والفلسطينيين والعالم العربي».

تناولت طعام العشاء لدى السفير بطرس ديب، بحضور بيار ماريون رئيس المخابرات الفرنسية المقرب من الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران. وقد أكد لي ماريون أن إسرائيل ستقوم

بعملية عسكرية كبيرة وصولاً إلى الدامور بغية ضرب المقاومة والقضاء عليها نهائياً معتبراً أن هذه العملية قد تشكل مدخلاً جديداً للحل في أزمة لبنان خصوصاً بعدما أعلنت الولايات المتحدة عجزها عن إيجاد حل شاف للمسألة اللبنانية. وأبدى ماريون استعداد فرنسا للعب دور بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية والإدارة الأميركية وإجراء اتصالات مع إسرائيل في سبيل تصور حلول للأزمة. واللافت أنه سألني أكثر من مرة ما إذا كنت أستطيع أن أؤكد له بأن جوني عبدو رجل ثقة، فأجبته بأنه يستطيع الاعتماد عليه دون أدنى شك. وكنت في الواقع راغباً في توطيد العلاقة بين عبدو وماريون وقيام تعاون بينهما مفيد لنا نظراً للعلاقة القوية التي تربط الأخير بالرئيس الفرنسي.

افتتحتُ الدورة الاستثنائية لجامعة الدول العربية في تونس، في الثاني عشر من شباط، ملقياً كلمة الافتتاح بصفتي رئيس الدورة. ثم تكلم بعدي الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، فوزير الخارجية السورية الذي تحدث باتزان كلي، خلافاً لعادته، مستعرضاً الموقف السوري ومطالبه. وقال إن دمشق لا ترغب في إحراج أو جر أحد إلى ما لا يريده، وتقدم بورقة عمل بمنتهى التصلب دعت إلى سحب الأرصدة العربية من المصارف الأميركية، ومقاطعة الولايات المتحدة اقتصادياً، ووقف الحوار العربي-الأوروبي إلى ما سوى ذلك من مسائل شعرت بأنها ستحرج بعض الدول العربية وبخاصة في المغرب العربي والخليج. فارتأيت أن أرفع الجلسة إلى صباح اليوم التالي إفساحاً في المجال أمام وزير الخارجية الكويتية صباح الأحمد الصباح للقيام بمساع لجمع بعض الأطراف مثل سوريا والسعودية ومنظمة التحرير والجزائر ولبنان والبحرين، ومحاولة التوصل إلى حل مقبول، وبالنتيجة تكللت مساعيه بالنجاح.

تصاعدت شائعات الهجوم الإسرائيلي المرتقب على لبنان، واضطرب الوضع خصوصاً بعدما نشرت صحف أميركية مثل تايمس ونيوزويك خبر اجتماع قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل بوزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون سراً على متن بارجة إسرائيلية في عرض البحر. وبنتيجة التعقيدات الناجمة عن هذه المعلومات وجمود الوضع في لبنان والحملة السورية المتزايدة على الولايات المتحدة، قررت الإدارة الأميركية أن توفد فيليب حبيب في جولة جديدة على المنطقة. وقد نقل لي السفير ديلون في حينه أن زيارة حبيب للبنان ستكون في السادس والعشرين من شباط.

صباح اليوم التالي لوصوله إلى بيروت، زارني فيليب حبيب في مكتبي في الخارجية برفقة موري درايبر وروبرت ديلون وأحد موظفي السفارة الأميركية في بيروت. وتحدثنا في المواضيع

المطروحة على بساط البحث وفي مقدمها خطر الهجوم الإسرائيلي على لبنان، ومشروع الأمير فهد، وفك ارتباط السعودية بلبنان إلى حد ما، والأوضاع في سوريا لا سيما ما جرى في حماة، والانتخابات الرئاسية المقررة في صيف العام نفسه.

أبرز ما بدر من حبيب أنه لم يكن جازماً حول إمكانية استبعاد خطر الهجوم الإسرائيلي، لا سيما إذا أعطت المقاومة ذريعة لإسرائيل. كما أنه بدا لي مهتماً باستحقاق الانتخابات الرئاسية، وراغباً في عدم تورط «الجبهة اللبنانية» في مغامرة عسكرية في حال تحركت إسرائيل شمال حدودها مع لبنان. من جهتي، طرحت عليه سلسلة أسئلة عكست قلقي الكبير مما قد يجري: «هل تستطيعون أن تتحملوا هجوماً إسرائيلياً؟ ألا تعتقد أن مثل هذا الهجوم سيؤثر سلباً على علاقاتكم مع بعض الدول العربية التي تعتبرونها صديقة؟ ثم إذا تورط بعض المسيحيين فيه هل تسعون لدى العرب لاستيعاب النقمة التي لا بد أن تتفاعل ضدهم؟ وهل أهداف إسرائيل من الهجوم هي التخفيف عن لبنان وحل مشكلته أو حل مشكلتها ولو على حساب لبنان؟»

أتت إجابات فيليب حبيب على هذه الأسئلة مبهمة لا تحمل تطمينات للهواجس اللبنانية المتزايدة بفعل الشائعات المتواصلة عن سيناريوهات حرب إسرائيلية مقبلة لا أحد يعرف مداها أو أهدافها الحقيقية. وبعدما أكد دعم بلاده الدائم للبنان ووقوفها إلى جانبه في كل الظروف، وعدني حبيب بأن يمر مجدداً ببيروت في طريق عودته من جولته على المنطقة.

خلال آذار ١٩٨٢، تراجعت الشائعات عن هجوم إسرائيلي بعض الشيء، وانشغل الرأي العام اللبناني والعربي بالأحداث الجارية في سوريا بين الجيش والإخوان المسلمين وتلك التي وقعت في طرابلس بين التنظيمات الفلسطينية الموالية لياسر عرفات وتلك الموالية لدمشق التي تدخلت مباشرة على خط هذا الصراع. وغادر السفير الكويتي عبد الحميد بعيجان والبعثة الدبلوماسية الكويتية لبنان بعدما سبقه إلى ذلك السفير السعودي علي الشاعر والقائم بالأعمال الأردني إثر تهديدات تلقوها. وساد لدى البعثات الدبلوماسية المذكورة أن النظام السوري يقف وراء هذه التهديدات. كما زرت، في تلك الفترة، مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد على إثر وضع متفجرة بالقرب من منزله في عرمون، وبدا لي مدركاً لمغزى هذه التحذيرات وأوضح لي أن السوريين أفهموه أن أي تحرك من قبله «لا يجوز أن يهدف إلى تجميع المسلمين السنة، لما لذلك من محاذير على صعيد التكتلات الطائفية».

وبعدما عبّر رئيس المخابرات السورية في لبنان محمد غانم مراراً عن رغبته في الاجتماع بي، استقبلته في الثامن من آذار، في القصر الجمهوري بحضور جوني عبدو. وكشف أمامي عن توجه سوري لتفعيل عملية الوفاق بين اللبنانيين فسألته:

- هل تعتقدون أن «الحركة الوطنية» هي أحد أطراف الوفاق؟
- طبعاً، أجابني بلهجة الواثق.
- هل تعتقدون أن «الحركة الوطنية» تجرؤ على الشروع في حوار علني مع الكتائب قبل الحصول على موافقتكم؟
- بصراحة، كلا، لا أعتقد أنها تجرؤ على ذلك.
- هل أعطيتم «الحركة الوطنية» هذه الموافقة؟
- كلا.
- إذاً، لماذا طلبت مقابلتي؟

تشنج الجو قليلاً، ثم عملت على الانتقال بالحديث إلى موضوع علاقاتنا مع سوريا، وحاولت أن أحرك الأمور بيننا وبين السوريين وبين هؤلاء وبشير الجميل للخروج من حال الجمود القائمة. ولمست تجاوباً من غانم الذي طالبته بالانفتاح على قائد «القوات اللبنانية»، ووعدني بمراجعة قيادته في هذا الشأن. وفي اليوم التالي، فهمت أنه حصل على ضوء أخضر لمتابعة اتصالاته ببشير الجميل.

زارني السفير الأميركي روبرت ديلون في الثامن عشر من آذار وأبلغني استعداد واشنطن لاستقبالي في نهاية شهر نيسان، واتفقنا على التشاور بشأن زيارتي المحتملة إلى العاصمة الأميركية في الأسبوع التالي. كما أطلعني ديلون على اكتشاف مؤامرة لاغتياله في الحازمية مشيراً إلى متابعة التحقيق في القضية بالتنسيق مع مدير المخابرت جوني عبدو.

نهاية آذار، وبعد ارفضاض الدورة العادية، دعت الجامعة العربية إلى اجتماع على مستوى وزراء الخارجية بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية للنظر في الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. قررت ألا أذهب مقترحاً على رئيس الجمهورية إيفاد الوزير جوزيف أبو خاطر لترؤس الوفد اللبناني، نيابة عني، فأخذ الرئيس سركيس باقتراحي. وكالعادة تبارى العرب في التصعيد الكلامي ووضعوا مشروع قرار بإباحة العمل الفدائي على كل الجبهات وبالتجنيد الإجباري في المناطق التي ينشطون فيها. اتصل بي الوزير أبو خاطر ليطلعني على اتجاه المؤتمر وللتشاور في الموقف الواجب اتخاذه، فطلبت إليه أن يتحفظ عن هذين البندين. وعندما أبدى الوزير أبو خاطر هذا التحفظ، تبعه ممثل الأردن، بينما امتنع ممثل المملكة العربية السعودية عن التصويت على أحد القرارين بحجة أنه لم يتلق من حكومته التعليمات بشأنه.

بعد عودته من تونس، زارني الوزير أبو خاطر، في الثالث من نيسان، في منزلي حيث كنت

أعاني من زكام حاد. وبعدما أطلعني على ما جرى في الجامعة العربية، قال لي: «ليس من شيء ننتظره من العرب أو من الفلسطينيين. إنهم غير صادقين. كل ما كانوا يحاولون التوصل إليه هو الحصول على موافقتنا على السماح بشن العمليات الفدائية انطلاقاً من لبنان، لأن لا دولة عربية مستعدة لتشريع أرضها لمثل هذه العمليات. عندما أعلنت عن تحفظ لبنان، طالت الجلسة الليلية حتى ساعات الصباح الأولى وهم يحاولون إقناعي بعدم إدراج تحفظنا في البيان الختامي، ولكنني تمسكت بموقفنا إلى أن أذعنوا». كما أخبرني أنه قال لعبد الحليم خدام في تونس: «تتكلمون عن الوفاق الوطني، وأنتم تعرفون أنه لكي يتحقق يكفي أن تطلبوا الأمر إلى جماعتكم في لبنان، غير أنكم لا تفعلون شيئاً من ذلك».

في هذه الأثناء، جرى اغتيال دبلوماسي إسرائيلي في باريس، وصرح وزير الخارجية الإسرائيلية إسحق شامير بأن أوامر الاغتيال صدرت من «مركز الإرهاب في لبنان». وأدى هذا الموقف إلى تزايد المخاوف من تنفيذ التهديدات الإسرائيلية بتوجيه ضربة عسكرية كبيرة للمقاومة في لبنان والتي يجري الكلام عنها منذ مطلع العام ١٩٨٢. فوجهت في السادس من نيسان برقية إلى سفيرنا في واشنطن خليل عيتاني أطلب إليه فيها: «القيام فوراً باتصالات حثيثة لدى الخارجية، والتأكيد للمسؤولين الأميركيين بأن ليس لدى إسرائيل أي دليل على صحة هذا الاتهام، وأن التحقيق لم يثبت بعد أية علاقة من بعيد أو قريب لمنظمة التحرير بهذا الاغتيال، وأننا لا نفهم مطلقاً المنطق القائل بأن أي حادث يتعرض له أي إسرائيلي في أي مكان يعتبر خرقاً لاتفاقية وقف إطلاق النار في لبنان». وأشرت عليه بأن يطلب إليهم القيام بالضغط اللازم على إسرائيل للحؤول دون قيامها بأي عمل ثأري من شأنه المساس بلبنان وحرمة سيادته». ثم زارني السفير الأميركي روبرت ديلون مستوضحاً فرددت على مسمعه ما يشبه فحوى الرسالة.

وتحركنا، الرئيسان سركيس والوزان وأنا، لمواجهة التهديدات والتعزيزات العسكرية الإسرائيلية والشائعات القائلة باقتراب موعد التنفيذ. فاستدعى رئيس الجمهورية سفيري الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، واجتمع بكل منهما بحضورنا. ثم اتصلت هاتفياً بالسفير غسان تويني وطلبت إليه تقديم مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن، وبالسفير حسين العبد الله لمراجعة الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبالسفير بطرس ديب للاتصال بالخارجية الفرنسية من أجل تأمين مظلة عربية ودولية للوضع اللبناني حتى لا تتفرد به إسرائيل. وفي الحادي عشر من نيسان، زارني السفير الفرنسي بول مارك هنري في منزلي للتداول في شأن طبول الحرب الإسرائيلية. ثم اتصل الشاذلي القليبي بي وبالرئيسين

سركيس والوزان مقترحاً الدعوة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن، فرفضت الفكرة لأن الجلسة، في ظل الأجواء السائدة، ستنقلب إلى حفلة شتائم بين العرب وإسرائيل وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ولن تأتي بالنتائج المرجوة. لذا اكتفيت بتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن من دون أن أطلب دعوته للانعقاد.

أما التساؤلات التي كانت تراودني في تلك الفترة، كما دونتها في مفكرتي فكانت التالية: ماذا سيكون عليه التحرك العسكري الإسرائيلي؟ بأي حجم وبأي شكل؟ كيف ستكون ردود الفعل والنتائج على لبنان في المدى القريب والمدى البعيد؟ والسؤال المهم الذي يراودني: ماذا سنطلب إذا وقع الاعتداء؟ وقف إطلاق النار والانسحاب طبعاً! ولكن ماذا بشأن قوات دولية جديدة؟ كل هذا لا يزال مبهماً ومن الأفضل ألا نحركه إلا بصورة سرية، وبين بعضنا فقط، ثم نرى ماذا نفعل. إني متخوف جداً وحذر لأن سوريا تبدو مطمئنة أكثر من اللازم.

وسط هذه الأجواء، اجتمعت بعبد الحليم خدام في الرابع عشر من نيسان في شتورا. وتحدثنا في جو هادئ عن كل شيء: الخطر الإسرائيلي وطرق مواجهته، الحال في العالم العربي، وانعكاساتها على لجنة المتابعة، والأوضاع في لبنان وضرورة التحرك لمعالجتها، وانتخابات رئاسة الجمهورية وتدني مستوى المسترئسين، وزيارة الرئيس سليمان فرنجية قبل يومين إلى دمشق. واتفقنا على أنه ينبغي البقاء على لجنة المتابعة ولكن عدم دعوتها في الظرف الراهن ما لم يحدث شيء، وعلى أن الضربة الإسرائيلية ممكنة في أي وقت غير أن واشنطن وموسكو غير راغبتين فيها خشية أن تؤثر على الوضع في الشرق الأوسط. وقال خدام: «إذا وقعت الضربة فسنحارب وسنوسع الحرب لجعلها تأكل الأخضر واليابس وتجر الاتحاد السوفياتي للتدخل». وعندما قلت له إن ثمة من يدعو إلى التنبه إلى احتمال قيام قائد الجيش فيكتور خوري بانقلاب عسكري لحساب بشير الجميل، اكفهر وجهه ولم يجد ما يقوله.

وفي موضوع الوفاق الوطني قال لي خدام:

– نستطيع في المدة الباقية من ولاية الرئيس سركيس تحضير أجواء الوفاق ومنع الانفجار. حتى الساعة، لم نستطع معرفة ما إذا كان بشير الجميل يريد حقاً الوفاق، ومستعداً لقطع العلاقة مع إسرائيل. لم نتمكن من معرفة حقيقة موقفه على رغم اجتماعاته مع محمد الخولي. والآن نطلب من الرئيس سركيس أن يعطينا هو تصوره لما تطلبه «الجبهة اللبنانية» من سوريا لكي تطمئن وتقطع العلاقة مع إسرائيل وتدخل في عملية الوفاق.

– الرئيس كميل شمعون عبّر عن مطالب الجبهة وفي مقدمها انسحاب الجيش السوري من لبنان وبشير وبيار الجميل ليسا بعيدين عن هذا الموقف.

– آتنا بتصور الجبهة الجدي فنتدارسه ونرى ما عسى يكون موقفنا منه.

– سأسعى لإقناع الرئيس سركيس بالقيام بهذا الدور.

بدا لي أن المستجدات على حدودنا الجنوبية جعلت الإخوان السوريين أكثر مرونة، وعقدت اجتماعين متتاليين مع الرئيس سركيس بحضور جوني عبدو للتداول في شأن الطلب السوري، واتفقنا على معاودة البحث فيه بعد أن يفاتح مدير المخابرات قائد «القوات اللبنانية» بالموضوع. وخرجت بانطباع أن السوريين يخشون هجوماً إسرائيلياً واسع النطاق ولكنهم قلقون جداً من انضمام القوات والكتائب إلى المعركة إلى جانب الجيش الإسرائيلي.

بينما كان مجلس الوزراء منعقداً في الحادي والعشرين من نيسان، أغارت الطائرات الحربية الإسرائيلية على محور الدامور–الناعمة–مزبود–خلدة. وكان رد الفعل الأول لدى الرئيس الوزان والوزراء مروان حمادة، وعلي الخليل ورينيه معوض طلب انعقاد مجلس الأمن. وكنت مقتنعاً بأن هذا الأمر أشبه بحفلة دعاية للمقاومة، ولبعض العرب وللاتحاد السوفياتي ضد إسرائيل والولايات المتحدة وليس أكثر من ذلك خصوصاً لأن واشنطن ستستعمل حق الفيتو لتعطيل كل إجراء دولي ضد الدولة العبرية. فطلبت بهدوء إرجاء البحث في الموضوع، واتصلت أكثر من مرة بالرئيسين سركيس والوزان للتشاور في هذا الأمر. وقد أملت في حينه أن تكون الغارة الإسرائيلية قد شكلت رد الحد الأدنى لأنها استهدفت مواقع عسكرية للمقاومة وحلفائها ولم يرافقها تحرك عسكري ميداني، وهذا ما جعلها تبدو بديلاً عن الاجتياح الذي كنا نخشاه.

بنتيجة الاتصالات، بادرت إلى تقديم طلب إلى مجلس الأمن لأخذ العلم وإجراء مشاورات مع الاحتفاظ بحقنا في الدعوة إلى جلسة علنية. وقد حاول بعض العرب والسوفيات جرنا إلى جلسة مناقشة عامة، فيما بذل الأميركيون ما بوسعهم في بيروت ونيويورك لردعنا عنها. أما أنا فأصريت على الموقف القائل بأننا سندعو إلى جلسة مناقشة إذا تبع العملية الجوية اعتداء آخر، واستطعت أن أوقف الأمور عند هذا الحد. ولم أبلغ رئيسي الجمهورية والحكومة فحوى الرسالة إلا بعد مضي نصف ساعة على توجيهها إلى بعثتنا في الأمم المتحدة.

في تلك الفترة أيضاً، تفاقمت الأزمة بين الفرنسيين والسوريين في لبنان، بعدما سرت أخبار أن بعثات إعلامية فرنسية في بيروت في صدد إعداد فيلم وثائقي عن اغتيال السفير الفرنسي لوي دولامار يتهم السوريين مباشرة بقتله. وحاولت قوات الردع العربية في الثاني والعشرين من نيسان أن تبعد عناصر قوى الأمن الداخلي المولجة حماية مقر إقامة السفير الفرنسي في قصر الصنوبر. فاتصلت بقائد قوات الردع العربية سامي الخطيب وطلبت إليه أن يتصل بمحمد غانم ويقول له: «إذا ظلت قوات الردع مصرة على إبعاد عناصر قوى الأمن

عن مواقعها فإني سأطلب حالاً إلى السفير الفرنسي أن يغادر لبنان فوراً، ويعلن في المطار أسباب سفره». وبذلك أقلعت قوات الردع عن فكرة إقصاء عناصر الأمن عن محيط المصالح الفرنسية في لبنان.

تردى الوضعان الأمني والسياسي من جديد في مطلع أيار، إذ أغار الطيران الإسرائيلي في التاسع منه على الدلهمية ومزبود وسواهما. وكالعادة تحركنا وقدمنا مذكرة إلى مجلس الأمن، معطوفة على المذكرة السابقة، لاتخاذ تدابير عملية لإيقاف العدوان الإسرائيلي. وجاء الوزير مروان حمادة يقترح على رئيس الحكومة طلب انعقاد مجلس الأمن، فأصريت على موقفي المتريث شارحاً للرئيس الوزان أن الإدارة الأميركية أفهمت سفيرنا لديها أنها ضد انعقاد جلسة لمجلس الأمن. أما ما استغربته آنذاك فهو إقدام المقاومة الفلسطينية على الرد بقصف على الجليل لم يستهدف الأماكن الآهلة بالسكان. فما كان من إسرائيل إلا أن حشدت قواتها العسكرية على حدودها مع لبنان، ودقت طبول الحرب. أمام ذلك المشهد المخيف لم يكن بإمكاننا سوى استعمال ما في حوزتنا من وسائل لحمل الولايات المتحدة على ضبط إسرائيل، فاستدعى الرئيس الأميركي رونالد ريغان مبعوثه فيليب حبيب للتشاور معه، وأوفد موري درابير في جولة على منطقة الشرق الأوسط.

اجتمعت ساعتين بدرابير مساء العشرين من أيار، في منزلي، وقد حضر برفقة السفير روبرت ديلون العائد لتوه من الولايات المتحدة حيث أمضى عشرة أيام. تحدثنا في الوضع في الجنوب وخطر الهجوم الإسرائيلي، وفي الاستحقاق الرئاسي، وتبين لي أن واشنطن لم تكن قد حددت بعد سياستها تجاه المنطقة وتجاه سوريا وإن كان ثمة تيار في الإدارة الأميركية يدعو إلى اتخاذ موقف سلبي منها. وقال درابير إن ليس لديهم إمكانات مباشرة للمساعدة على الحد من النفوذ السوري وإنهم يخشون المواجهة العسكرية بين سوريا وإسرائيل خوفاً من أن تتطور إلى حرب في المنطقة يدخل فيها الجباران، وأضاف: «الأشهر المقبلة لغاية تشرين الأول خطرة بالنسبة إلى إسرائيل حيال المقاومة».

صباح الرابع والعشرين من أيار، انفجرت سيارة مفخخة لدى دخولها إلى حديقة السفارة الفرنسية ما أسفر عن سقوط تسعة قتلى وعدد كبير من الجرحى. كان وقع هذه المأساة سيئاً للغاية، أصيبت البلاد بخضة كبيرة، واتجهت الأنظار نحو سوريا خصوصاً أن أي منظمة إرهابية لم تتبن التفجير. في السادس والعشرين منه، أبلغتنا السفارة الفرنسية أن شخصية كبيرة فرنسية قادمة إلى لبنان مساء اليوم نفسه للمشاركة في الصلاة على القتلى وتلاوة بيان رسمي عن الحكومة الفرنسية. ثم زار السفير بول مارك هنري رئيس الجمهورية وأبلغه

أن الشخصية المقصودة هي رئيس الحكومة الفرنسية بيار موروا الذي اجتمعت به لدى وصوله نحو عشرين دقيقة، وقلت له بكل صراحة:

– كيف تريدون للبنان أن يعيش ويستقر وعلى أرضه مئات الألوف من اللاجئين؟ ثم هل تريدون أن نتمحور حول الاتحاد السوفياتي عبر سوريا؟ إن استمرار الأمور على هذا الشكل لا بد أن يؤدي إلى مثل هذه النتائج.

– كلا، لا نريد ذلك للبنان، ولكن يجب أن يتحرك الأميركيون، ألحوا عليهم، أحرجوهم.

– نحن نفعل ذلك ولكن عليكم أن تعملوا في الاتجاه نفسه وأن تنسقوا مع الولايات المتحدة وسواها من أجل إخراج الوضع اللبناني من أمام الحائط المسدود.

بدا رئيس الوزراء الفرنسي رجلاً ذكياً ملماً بالوضع اللبناني، لم يتهم سوريا مباشرة بوقوفها وراء المتفجرة، إنما ألمح إلى ما يمكن أن يشتم منه اتهاماً لها، على عكس السفير بول مارك هنري الذي أكد لنا، بعد خمسة أيام، أن لدى فرنسا دليلاً على أن ضابطاً سورياً أشرف على إعداد المتفجرة التي وضعت على باب وكالة الصحافة الفرنسية. وقال إنه يتوقع حصول اعتداءات تستهدف المصالح الفرنسية في الأيام التالية.

مطلع حزيران، تسلمت تقريراً سرياً من سفيرنا لدى المملكة العربية السعودية ظافر الحسن حول المحادثات التي أجراها موري درابير مع وزير الخارجية سعود الفيصل. ورد في التقرير أن الجانبين اتفقا على ضرورة السعي إلى تثبيت وقف إطلاق النار في لبنان، وإيصال شخص معتدل إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، والعمل على إنهاء الحرب العراقية-الإيرانية.

في الرابع من حزيران، زارني السفير الأميركي روبرت ديلون لإعادة البحث في مسألة قيامي بزيارة للولايات المتحدة بعدما حالت دونها في الشهر السابق الظروف التي مررنا بها. أما وزارة الخارجية السوفياتية، فأرسلت إليّ تعلمني بأن شخصية مهمة سوفياتية ستزورني خلال الأسبوع التالي، بشكل سري، وبأنها مرتاحة جداً لموقفي أثناء مقابلة صحافية قلت فيها قبل أيام إنه من غير المعقول عدم إشراك موسكو في عملية السلام في الشرق الأوسط.

يومذاك، جرت محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرغوف، وقبل معرفة هوية المعتدين، ردت إسرائيل بغارات جوية عنيفة على مواقع المقاومة والتنظيمات اللبنانية المتحالفة معها. فأوعزت إلى السفير غسان تويني لتقديم رسالة شكوى عاجلة تطلب من مجلس الأمن النظر بصورة عاجلة في موضوع الشكوى، واحتفظنا بحق لبنان بطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن فيما إذا استمر التدهور. وكان هذا المجلس منشغلاً في حرب جزر الملوين (فالكلاند) الدائرة بين بريطانيا والأرجنتين.

في الخامس من حزيران، أبرقت إلى السفير تويني لإبلاغه بأن غارات اليوم السابق بلغت التسع، وبأن الأعمال الحربية من قصف وغارات مستمرة لليوم الثاني وأضفت: «في ضوء ما تقدم، ولا سيما استمرار العدوان والقصف، نرى أنه لا بد من أن تُعقد فوراً جلسة علنية وأن يبادر مجلس الأمن إلى بحث الموضوع ومناقشته»[55]. ثم أدليت بتصريح قلت فيه: «إن لبنان ليس فلسطين». وبعدما عرض تلفزيون لبنان هذا التصريح عند السادسة، اتصل رئيس المخابرات السورية محمد غانم بتلفزيون لبنان طالباً اقتطاع هذه الجملة. وعلمت أيضاً أن غانم اتصل أيضاً بالرئيس شفيق الوزان ليسأله التدخل لدي حتى لا أكرر هذا الموقف المنتقد للدول العربية، فأجابه رئيس الحكومة بأنه ليس بإمكانه مفاتحتي في مثل هذا الموضوع. وانتهت المسألة عند هذا الحد.

خلال ذلك اليوم أيضاً، أقلقتني التقارير الصحفية الأميركية التي أشارت إلى أن الكلام يجري في واشنطن عن خطة جديدة لفيليب حبيب لوقف النار وإبعاد الفلسطينيين عن حدود لبنان الجنوبية مسافة أربعين كيلومتراً ولجعل السوريين ينسحبون تدريجياً من لبنان، في وقت كانت فيه إسرائيل تدق طبول الحرب، وتنفذ الغارات المدمرة، وتزيد من حشود قواتها العسكرية على الحدود مع لبنان. وفيما كان أمين سري سمير مبارك يهم بالخروج من مكتبي، بعدما كنا تداولنا في هذه الأخبار المقلقة، قال لي: «اليوم هو الخامس من حزيران، عسى ألا تكرر إسرائيل في لبنان ما سبق لها أن قامت به في مثل هذا اليوم قبل خمسة عشر عاماً».

٥٥ – ١٩٨٢، عام الاجتياح، م.م.، ص ١٤٢.



مع بشير الجميّل.



لجنة المتابعة العربيّة. من اليمين: الأمير سعود الفيصل، أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي، الشيخ صباح الأحمد الصباح، عبد الحليم خدام.

الفصل الثاني

الاجتياح

كان العالم بأسره ينتظر خبر اجتياز الجيش الإسرائيلي للحدود اللبنانية شمالاً، ولم تبدأ التساؤلات عن مدى الاجتياح وأهدافه إلا بعدما تخطت القوات الغازية خط نهر القاسمية، في ظل توقعات وتحليلات ومعلومات متناقضة حول النتائج التي سوف تترتب عليه. وفيما كانت المعارك متواصلة، شرعت في المواجهة الدبلوماسية المفتوحة مع إسرائيل المدعومة بقوة وبشكل سافر من الولايات المتحدة الأميركية.

لم تكترث الدولة العبرية للقرار ٥٠٨ الصادر عن مجلس الأمن في الخامس من حزيران والقاضي بحث «جميع أطراف النزاع على الوقف الفوري في آن لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية-الإسرائيلية في موعد لا يتعدى الساعة السادسة بالتوقيت المحلي من يوم الأحد ٦ حزيران». بل واصلت تقدمها العسكري شمالاً وهجومها الدبلوماسي في نيويورك حيث دعا سفير إسرائيل، في بيان طويل حاول فيه تأخير التصويت أو تعطيله، إلى «تحميل لبنان مسؤولية الأعمال الفلسطينية لأن لبنان لا يمنع ما هو موجه منها ضد إسرائيل، وفقد معالم السيادة، ولم يعد يمكنه حتى اتخاذ قرار داخلي ولا خارجي، ولذلك لا يمكنه الإفادة من امتيازات القوانين الدولية لأنه لا يتحمل الأعباء الناجمة عن هذه القوانين»[56]. وأتبع مجلس الأمن القرار ٥٠٨ بالقرار ٥٠٩، في السادس من حزيران، وطلب فيه من إسرائيل سحب قواتها «فوراً ومن دون شروط، إلى حدود لبنان المعترف بها دولياً».

وبينما كنا عاجزين، نحن والأسرة الدولية، عن وقف المواجهة العسكرية التي دارت رحاها

٥٦ - المرجع نفسه، ص ١٤٤.

على أرضنا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لم نستسلم على الجبهة الدبلوماسية. وفي البرقية رقم ٣٧٥ المؤرخة في السابع من حزيران ١٩٨٢، أوعزت إلى بعثتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة بإتباع الستراتيجية التالية:

(...) لذلك نعتقد أن نُجيب مستهلين جوابنا بأننا لسنا فرقاء في القتال الذي يقع على أراضينا وينال من أبنائنا ومن ممتلكاتنا، وأن اتفاقية الهدنة هي التي ترعى الوضع بيننا وبين إسرائيل، وإننا نتمسك بها، إلا أننا نرحب بالقرار(٥٠٩) ونطلب أن ينفذه الفرقاء المعنيون، وإن كنا نتمنى أن يتضمن أحكاماً أكثر صلابة تؤمن تنفيذه وردع العدو الإسرائيلي، وهذا مع تحفظنا بإثارته في أي وقت.[57]

وقبل انعقاد مجلس الوزراء في اليوم نفسه، اجتمعت مع الرئيسين سركيس والوزان في مكتب رئيس الجمهورية. وقد أردت يومذاك أن أضع رئيس الحكومة أمام مسؤولياته، فقلت له: «حان الوقت، يا دولة الرئيس، أن يتخذ السنة في لبنان موقفاً تاريخياً: إما أن يدخل الجيش اللبناني الآن إلى المنطقة الغربية، أو ستدخل قوات بشير الجميل بعد الفراغ الذي ستشهده قريباً». على الأثر، دعا الرئيس الوزان الوزراء السنة إلى اجتماع جانبي، فيما كان رئيس الجمهورية يبدي شيئاً من العتب على الأسلوب الذي اعتمدته في حديثي مع رئيس الحكومة.

وفي شكل موازٍ للجهود المبذولة في سبيل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، كنت أستعد لفترة ما بعد وقف الأعمال الحربية الإسرائيلية. وطلبت إلى السفير غسان تويني، في برقية مؤرخة في الثامن من حزيران، أن يستعلم عن أمرين: نيات إسرائيل واستعدادات الدول الكبرى حيال مستقبل عمل قوات الطوارئ الدولية. وسألت تويني: «هل من تصور لدى محدثيكم في الأمم المتحدة عن أهداف إسرائيل الحقيقية، وما يمكن أن تقرن به انسحابها العملي من شروط أو مطالب. وبهذه المناسبة نتمنى معرفة ما إذا كان الاتحاد السوفياتي يمكن أن يوافق على أن توسع قوات الأمن الدولية انتشارها في لبنان»[58]. فقد كنت أتوقع أن تشترط إسرائيل مقابل انسحابها من لبنان ضمان عدم عودة التنظيمات الفلسطينية إلى الجنوب للانطلاق منه للقيام بأعمال حربية ضدها، ورأيت أن الفرصة قد تسنح لكي تقبل أخيراً الدول التي كانت تعارض دائماً تحويل القوات الدولية إلى قوات ردع وتوسيع رقعة انتشارها.

تداولت في الخيارات المتاحة أمامنا مع الأمين العام في الخارجية كسروان لبكي، في الثامن من حزيران، وقلت له: «ليس وارداً لدي خيار توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل المطروح

٥٧ - المرجع نفسه، ص ١٤٦.

٥٨ - المرجع نفسه، ص ١٥٠.

بقوة في هذه الأيام من جانبها. أما الخياران اللذان تمكن المفاضلة بينهما فهما توسيع رقعة انتشار قوات الطوارئ العاملة في جنوب لبنان أو استقدام فرق عسكرية أوروبية، فضلاً عن خيار نشر الجيش اللبناني في المنطقة الواقعة بين الحدود وصيدا». وفي موضوع رئاسة الجمهورية واحتمال وصول بشير الجميل إليها، قلت له: «لا يزال الأمر مبكراً للبت في مسألة فوز بشير بها، لأن كل شيء متعلق بطريقة تعامله مع الوضع: فإما أن يصبح رئيساً للجمهورية وإما أن يُشطب من المعادلة».

تابعنا مساعينا لدى مجلس الأمن للحصول على قرار صارم بوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل. ومضينا في مشروع قرار إسباني يدين عدم الالتزام بالقرارين ٥٠٨ و٥٠٩ ويدعو إلى انسحاب فوري للقوات الإسرائيلية ووقف كل النشاطات العسكرية عبر الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، بعد اثنتي عشرة ساعة من المداولات في مجلس الأمن. ولكن سفيرة الولايات المتحدة تلقت تعليمات باستعمال الفيتو لتعطيل مشروع القرار وعزت موقف بلادها إلى عدم وجود توازن في المشروع مضيفة أن الاقتراع ضده لا يمنع حكومتها من الاستمرار في جهودها لتأمين وقف إطلاق النار. وعندما أبلغني السفير تويني الموقف الأميركي السلبي واستياء أعضاء مجلس الأمن بمن فيهم ممثل فرنسا، وأنه لم يعد أمامنا إلا خياران: الذهاب إلى الجمعية العمومية أو العمل انطلاقاً من القرار ٥٠٩، أبرقت إليه في التاسع من حزيران بالتالي:

نعتقد أن المندوبة الأميركية كانت قصيرة النظر في استعمال حق النقض، وإننا سنعالج هذا الموضوع مع سفيرها اليوم داعين لتوظيف هذا التصرف في سبيل المصلحة. وإننا لسنا نرى فائدة في الوضع الحاضر من الذهاب إلى الجمعية العامة لأن ذلك لن يؤدي إلى نتائج عملية وسنواصل مساعينا ضمن نطاق القرار ٥٠٩، وبالطرق الثنائية وسنحيطكم علماً بالتطورات.

عند الساعة الأولى من فجر العاشر من حزيران، اتصل بي السفير الأميركي روبرت ديلون ليعلمني بأن الرئيس الأميركي رونالد ريغان اتصل شخصياً برئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن وطلب منه وقف إطلاق النار في تمام الساعة السادسة من التوقيت العالمي أي الثامنة صباحاً بتوقيت لبنان. وطلب مني ديلون أن أتصل بالرئيس الوزان لكي ينقل إلى منظمة التحرير الفلسطينية هذا القرار.

في الصباح، وقبل اجتماعي بالرئيسين سركيس والوزان وانعقاد مجلس الوزراء في القصر الجمهوري، قلت للسفير الأميركي إن الوضع لا يطاق بالنسبة إلى اللبنانيين الذين لم

يعودوا قادرين على تحمل الأعمال الحربية والغارات والقصف لأكثر من يوم أو يومين. فأجابني ديلون: «لا أعرف في الواقع الأسباب التي حملت حكومتي على استعمال حق النقض ضد مشروع القرار الإسباني في مجلس الأمن، ولكني على المستوى الشخصي أتفهم موقفكم». وطلبت إليه أن يحث حكومته على العمل في سبيل وقف إطلاق النار الذي لم يصمد طويلاً، والسماح لخمس طائرات ميدل إيست بمغادرة مطار بيروت، ومنع إسرائيل من اجتياح العاصمة، والطلب إلى الإسرائيليين أن يراعوا وليد جنبلاط الموجود في المختارة. وقلت لسفير واشنطن: «سأفعل ما بوسعي لتفادي قطع العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا، ولكن إذا اجتاحت إسرائيل بيروت سنكون عندئذ مضطرين إلى قطع العلاقات». وبدا لي يومذاك أكثر من أي وقت آخر أن السفير روبرت ديلون مناهض لإسرائيل، وقد لفتني كثيراً قوله إن سوريا كانت أكثر من متعاونة مع الولايات المتحدة.

بعد ذلك، اجتمعت مطولاً مع الرئيس سركيس، وتداولنا في شأن عقد قمة عربية طارئة، وقلت له: «في حال انعقدت القمة، على لبنان أن يطلب أربع مسائل: وقف إطلاق النار، انسحاب إسرائيل، وقف كل النشاطات العسكرية على كامل الأراضي اللبنانية، نشر الجيش اللبناني على كامل البقعة الجغرافية التي ستنسحب منها إسرائيل. وإذا لم يتمكن الجيش، لسبب أو لآخر، من الانتشار في هذه البقعة فيجب التفكير حينئذ باستحضار قوات متعددة الجنسيات يمكن أن تضم في صفوفها وحدات عربية». فأبدى الرئيس سركيس موافقته المبدئية على هذا التصور. في هذه الأثناء، حضر رئيس الحكومة فأعدت عليه تصوري، لكنه لم يوافق إلا على البندين الأول والثاني ورفض الثالث والرابع. عندئذ قلت له: «يا دولة الرئيس، ليس أمامك إذاً إلا أن تختار بين الاحتلال الإسرائيلي والقوات المتعددة الجنسيات، لأنه عندما لا يثق اللبنانيون بجيشهم لا أرى كيف يمكن للإسرائيليين أن يثقوا به».

وهنا، دخل الرئيس صائب سلام، وسألته فوراً عما إذا كان من المنطق اللجوء إلى الجيش اللبناني في هذه الأوضاع، فأجابني بالإيجاب. عندها نظرت إلى الرئيس الوزان ولم أقل شيئاً، وهو بدوره لم ينبس ببنت شفة. ثم خرجنا سوية للاجتماع بالأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي تاركين الرئيسين سركيس وسلام وحدهما. لم يحمل القليبي يومذاك جديداً بل اكتفى بعبارات التأييد العربي للبنان إلى ما سوى ذلك من عبارات الود والمجاملة والتضامن. من جهتي، طرحت المسائل الأربع المذكورة آنفاً، فيما أبدى الرئيس الوزان من جديد تحفظه على النقطتين الأخيرتين. عندها توجهت بالكلام إلى القليبي قائلاً: «بهذه المعطيات، لست أرى جدوى من انعقاد قمة عربية لأنه، في ظل الظروف الراهنة، لا يمكننا

القبول بأقل من ذلك وبالاكتفاء بقرارات غير قابلة للتنفيذ كما حصل في تونس وفاس». في نهاية اللقاء، قال لي الأمين العام للجامعة العربية: «العرب لن يقبلوا أبداً بالنقطتين الأخيرتين»، فأجبته: «إذاً، لا جدوى من انعقاد قمة عربية الآن».

وفيما كنا متوجهين إلى مجلس الوزراء، قال لي الرئيس الوزان: «بعد الفيتو الأميركي، ليس بإمكاني إلا أن أقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة»، فأجبته بانفعال: «منذ ١٩٦٧، لم يتعلم العرب شيئاً، ففي حينه عزلوا أنفسهم عن الغرب، هل سنرتكب اليوم الخطأ التاريخي نفسه؟ إني أرفض رفضاً باتاً قطع العلاقات مع واشنطن لأنها وحدها قادرة على توفير إمكانية لتحقيق انسحاب إسرائيلي من لبنان بعد مفاوضات طويلة وشاقة سيخوضها لبنان». فصمت الرئيس الوزان وبدا لي كأنه يفكر في ما قلته له.

عندما انعقد مجلس الوزراء، طالب الوزراء مروان حمادة ومصطفى درنيقة ونزيه البزري في بداية الجلسة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بسبب الفيتو الذي استعملته ضد مشروع القرار الإسباني. فتوجهت إليهم بالقول: «إن الأميركيين سيئون وأشرار وأوغاد، ألصقوا بهم ما تشاؤونه من النعوت، لكن يصدف أنني بحاجة إليهم لإخراج الإسرائيليين من لبنان. بالنسبة إليّ، إني أحذركم من الخطأ التاريخي الذي أنتم على وشك اقترافه». وهنا، تدخل الرئيس الوزان مؤيداً وجهة نظري من مسالة قطع العلاقات مع واشنطن التي كنت ألمس لأول مرة منذ ست سنوات اهتمامها البالغ والجدي بما كان يجري في لبنان. وعلى رغم المآسي التي كانت تحل بنا، اعتبرت في تلك الفترة أننا نتمتع بهامش تحرك ومناورة لا يستهان بهما، وقد يوفران لنا، إذا أحسنا التعاطي، فرصة للتخلص من الإسرائيليين والسوريين معاً.

وما كان يحبطني بعض الشيء هو مواقف معظم القادة المسلمين الذين لم يكونوا قد سلّموا – بعد كل ما حل بنا– بأن مواقفهم الداعمة دون تحفظ للنشاط الفلسطيني العسكري هو ما أدى إلى وقوع أجزاء من البلاد تحت الاحتلال الإسرائيلي.

في الحادي عشر من حزيران، فوجئنا بقرار بوقف إطلاق النار بعدما أصبحت القوات الإسرائيلية على مشارف العاصمة، وقد حمله السفير الأميركي إلى القصر الجمهوري حيث أبلغه إلى الرئيس سركيس الذي أبدى موافقته عليه. وعندما أبلغني رئيس الجمهورية، بحضور مدير المخابرات جوني عبدو، ما دار بينه وبين السفير روبرت ديلون، لفت نظره إلى أن لبنان، على رغم اعتداء إسرائيل عليه، ليس من الوجهة القانونية في حال حرب معها لكي يضطر إلى الموافقة على اتفاق بوقف إطلاق النار بل هو متمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في العام ١٩٤٩، ويطالب بتنفيذها. وليلاً استدعيت السفير الأميركي، وقلت له: « إن لبنان متمسك

باتفاقية الهدنة وبجلاء القوات الإسرائيلية عن أراضيه، وليس عليه أن يقبل أو يرفض وقف إطلاق النار وإن كان ينظر بارتياح إلى توقف القتال بين المتصارعين». من جهته، سلمني السفير ديلون نسخة عن رسالة وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ إلى نظرائه في حلف شمالي الأطلسي والتي أشار فيها إلى أن ستاتيكو ما قبل الاجتياح الإسرائيلي قد زال وأنه بات من المطلوب البحث عن وضع جديد يحفظ أمن إسرائيل وفي الوقت نفسه، سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه. ودعا هيغ في رسالته إلى بحث قضية لبنان في شكل مستقل، ودراسة إمكانية إرسال قوات متعددة الجنسيات تأميناً لخروج الإسرائيليين والسوريين منه.

أبرقت إلى السفير غسان تويني في الثاني عشر من حزيران، أعلمه بما تبلغناه من السفير الأميركي في اليوم السابق، وأفدته بأن «الشيء الوحيد الذي فهمناه هو أن إسرائيل لن تخرج كما دخلت، وأن لدى السفير حبيب الخبر اليقين، وهو لم يأت بعد، ولم يعط معلومات إلى السفير الأميركي. ما يهمنا في هذه المرحلة هو تأمين وقف إطلاق النار، وحصر موضوع الأخذ والرد، بالنسبة إلى الانسحاب الإسرائيلي، بالسلطة اللبنانية دون سواها، وإبقاء المبادرة بيدنا».[٥٩]

في هذه الأثناء، دعت الكويت إلى عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، فطلبت التأجيل لأن الموعد المحدد لم يكن يناسبنا ناهيك عن أن هذا الاجتماع كان سيبدو كأنه بديل عن القمة التي طالبنا بانعقادها للبحث في أربع مسائل: وقف إطلاق النار، انسحاب إسرائيل، وقف كل النشاطات العسكرية على كامل الأراضي اللبنانية، نشر الجيش اللبناني على كامل البقعة الجغرافية التي ستنسحب منها إسرائيل. وفي الواقع، كانت هذه المسائل لا تزال موضع بحث بيني وبين الرئيسين سركيس والوزان الذي كان لا يزال عند تحفظاته، الأمر الذي تسبب في تلك الفترة بأكثر من جدال بيننا، وكانت أكثرها حدة المشادة التي حصلت بيننا في الثالث عشر من حزيران. يومذاك قلت له: «لم يعد بإمكاني أن أقبل بأن يظل لبنان منقاداً من جانب الفلسطينيين والسوريين، ألا ترى أن البلد يحترق». فأجابني: «أعطنا المزيد من الوقت». وحتى الرئيس صائب سلام قال لي في اليوم نفسه: «لا تطلبوا منا في الوقت الحالي أن نطالب السوريين بالانسحاب».

موقف الرئيسين الوزان وسلام، المعتبرين في تلك الفترة، أكثر القادة المسلمين السنة تعاوناً مع الحكم وتمسكاً بالسيادة اللبنانية، جعلني أزداد تساؤلاً حيال مستقبل لبنان، إذ لم أكن أشك في صدق نياتهما لكن ترددهما الناتج عن عدم رغبة أو قدرة على مواجهة الرأي العام المتضامن

٥٩ – المرجع نفسه، ص ١٦٤.

بقوة مع منظمة التحرير الفلسطينية، أقلقني لأنه أثبت لي مرة جديدة أن بعض المسلمين يتعاطفون مع القضايا العربية أكثر مما يهتمون بسلامة لبنان واستقراره. وفي المقابل، كانت الأحزاب المسيحية شديدة التصلب في المطالبة بخروج فوري لكل الجيوش والمسلحين غير اللبنانيين دونما الأخذ بأي اعتبار لمشاعر الآخرين. وقد جعلني هذا التضارب الحاد قلقاً جداً على وحدة البلد ومستقبله في ظل ظروف مأسوية مفتوحة على جميع الاحتمالات.

في ذلك اليوم نفسه، كان علينا أن نخشى أمراً آخر أكثر إلحاحاً، وهو دخول الجيش الإسرائيلي إلى القصر الجمهوري. يومذاك كنت إلى جانب كبار المسؤولين وأعضاء الفريق الرئاسي مجتمعين في مكتب الرئيس سركيس نتبلغ تباعاً تقدم وحدات إسرائيلية باتجاه بعبدا. فتحدثت مع السفير الأميركي روبرت ديلون بشأن هذا التقدم نحونا فأكد لي أن الإسرائيليين لن يدخلوا إلى القصر الجمهوري واعداً ببذل الجهود اللازمة لسحبهم من محيطه في أسرع وقت ممكن لكن كلمته لم تطمئنا كثيراً بالنظر إلى عدم التزام إسرائيل دائماً بما تعد به الولايات المتحدة. وفيما كنا في أوج القلق، اتصل مدعي عام جبل لبنان القاضي موريس خوام بالرئيس سركيس، وأبلغه أن وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون دخل إلى سراي بعبدا وطلب عبر أحد ضباط قوى الأمن الداخلي مقابلته، مضيفاً أنه تمنع عن استقبال شارون. لم يكن هذا الاتصال ليطمئنا خصوصاً بعدما نشرت إسرائيل قواتها على مسافة أمتار من القصر الجمهوري على رغم وعود أميركية متكررة بسحبها.

بدخول الجيش الإسرائيلي إلى بعبدا، باتت بيروت عملياً تحت الحصار، واتخذ الاجتياح الإسرائيلي بعداً جديداً غير مسبوق. إنها المرة الأولى التي يحاصر فيها الجيش الإسرائيلي عاصمة عربية، ويضع من أجل فك حصاره شروطاً صارمة بإخراج كل المقاتلين الفلسطينيين والسوريين منها. وفي ظل هذه الأجواء المتوترة والخطيرة، وصل إلى لبنان آتياً عن طريق البر من دمشق، الموفد الأميركي فيليب حبيب برفقة مساعده موريس درايبر، في عصر الرابع عشر من حزيران.

سبق وصول فيليب حبيب، عند الظهر، تشكيل هيئة الإنقاذ الوطني بعدما غضضنا الطرف عن فكرة تشكيل حكومة فاعليات وطنية مصغرة تضم القيادات المتحاربة. وتألفت الهيئة من الرئيسين سركيس والوزان، ومني، ومن النائب نصري المعلوف وقائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس حركة أمل نبيه بري. وكنا نعول على هيئة الإنقاذ الوطني لكي نوحد اللبنانيين حول مواجهة تداعيات الاجتياح الإسرائيلي للبنان بغية تفادي مخاطر التفتت في ظل الانقسام الحاد بينهم.

استقبلت في الثانية عشرة والربع من ظهر الخامس عشر من حزيران على شرفة منزلي في الأشرفية الموفد الأميركي فيليب حبيب ومساعده موري درايبر، والسفير روبرت ديلون، وحضر إلى جانبي أمين السر سمير مبارك. واستمر الاجتماع الذي تميز بجو هادئ ومنفتح، وتخلله غداء، حتى الساعة الثالثة إلا الربع حين وردت إلينا أنباء مقلقة من واشنطن استدعت رحيل الوفد الأميركي على عجل. كان محتوى جعبة فيليب حبيب يومذاك مختلفاً تماماً عن المرات السابقة. فقد طرح عملية دبلوماسية معقدة تفضي في نهاية الأمر إلى اتفاق سلام بين لبنان وإسرائيل، وإلى انسحاب الجيشين الإسرائيلي والسوري والمسلحين الفلسطينيين من لبنان، من دون الإتيان على ذكر المدنيين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات، وإلى تشكيل قوات متعددة الجنسيات بإشراف الأميركيين تضم وحدات فرنسية وغربية عموماً، تتولى مهمة حفظ الأمن وإعادة إرساء هيبة الدولة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية تباعاً من الأراضي اللبنانية. وأكد أن واشنطن منعت إسرائيل من استخدام الطيران الحربي الإسرائيلي في بيروت.

وعندما أشار السفير حبيب إلى موضوع السلام مع إسرائيل، انتفضت وقلت له بصراحة كلية إن مثل هذا الطلب ليس من مجال للنظر فيه، فلا رئيس الجمهورية ولا الحكومة ولا أنا يمكن أن نقبل بوضعه موضع بحث. وأضفت: «إن لبنان هو آخر دولة عربية يمكن أن توقع اتفاق صلح مع إسرائيل».

ثم تطرقنا إلى مسألة التجديد للقوات الدولية في جنوب لبنان التي كان الاتحاد السوفياتي يتساءل في ذلك الوقت عن جدواها معتبراً أنها تحمي خلفية القوات الإسرائيلية الغازية، فأفاد حبيب بأن السوفيات بحسب رأيه لن يعارضوا في النهاية التجديد لاعتبارات كثيرة. وأضاف: «لا بأس عند الاقتضاء بأن يكون التجديد لأقل من ستة أشهر ريثما تكون المرحلة الحاضرة قد انقضت». وفي موضوع فك الارتباط بين القوات الإسرائيلية والفريق الآخر، أشار الموفد الأميركي بوضوح إلى أنه ليس ميالاً إليه، ورأى أن «مراجعة مجلس الأمن في هذا الظرف بالذات من شأنها أن تعقد الأمور، فمجلس الأمن ليس هو القادر على حل المشكلة القائمة بل الاتصالات الثنائية والجماعية الجارية خارجه والنشاط الدبلوماسي».

لم ألمس لدى حبيب التزاماً محدداً بالنسبة إلى توقف القوات الإسرائيلية عند خطوط معينة، وتأكيده إصرار بلاده الثابت على وقف إطلاق النار، وتنفيذ مقررات مجلس الأمن. وأبدى الموفد الشخصي لرونالد ريغان تأييده التام لتشكيل هيئة الإنقاذ الوطني التي «يجب أن تعمل على توحيد الكلمة بين اللبنانيين ولو إلى حد ما».

سألت السفير فيليب حبيب عن هوية المرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية الذي تدعم

الولايات المتحدة ترشيحه في الاستحقاق الرئاسي المقبل. فأجابني: «ليس للولايات المتحدة من مرشح، ولكن ما أعرفه هو أنك يجب أن تبقى في وزارة الخارجية».

أثناء الاجتماع، اتصل الوزير مروان حمادة، وتحدث إلى سمير مبارك وطلب منه أن ينقل إلى فيليب حبيب رغبة وليد جنبلاط في الاجتماع به في منزل السفير الأميركي في اليرزة، إذا تمكن من مغادرة قصر المختارة، وفي حال لم يتمكن من ذلك، إيفاد حمادة ومسؤول اشتراكي آخر إليه. استمع حبيب باهتمام إلى رسالة مروان حمادة وحدد موعداً لجنبلاط في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه. أما ما استدعى إنهاء الاجتماع بشكل عاجل فكان ورود رسالة عاجلة من واشنطن إلى فيليب حبيب تبلغه أن الإسرائيليين قرروا اجتياز خط طريق الشام وأن الاشتباكات قد استؤنفت. فاستشاط الموفد الأميركي غيظاً وشتم الإسرائيليين ونعتهم بالغباء، وفيما هو يغادر التفت صوبي وقال لي: «المسألة الأهم الآن هي الحؤول دون حرب سورية-إسرائيلية».

في اليوم نفسه، أوفدنا قائد قوات الردع العربية سامي الخطيب إلى دمشق حاملاً رسالة إلى القيادة السورية لإبلاغهم أن السلطات اللبنانية قد تطلب منها في الأيام المقبلة تجميع قواتها في بيروت وضواحيها تمهيداً لسحبها. وعاد الخطيب ناقلاً انطباعاً مفاده أن الاقتراح اللبناني أثار توجساً لدى القيادة السورية. وفي الأيام التالية بدأ استياء دمشق من الطلب اللبناني يأخذ ترجمته العملية ميدانياً من خلال مواقف حلفائها في لبنان وتصرفاتهم وفي مقدمهم وليد جنبلاط الذي ما لبث أن أعلن انسحابه من هيئة الإنقاذ الوطني. كما أن رئيس حركة أمل نبيه بري أبدى تراجعاً مماثلاً. وما جعل المسألة تزداد تعقيداً هو تمسك الرئيس الوزان حتى ذلك الوقت بالتمديد لقوات الردع العربية التي سوف تنتهي مدتها في نهاية تموز ١٩٨٢، بدل أن يجارينا في طلب انسحاب الجيش السوري من لبنان.

مساء الخامس عشر من حزيران، اجتمعت مع رئيس الجمهورية وتداولت معه في ما حمله السفير فيليب حبيب حول توقيع اتفاق سلام بين لبنان وإسرائيل. وكنا متفقين تماماً على رفض هذه الاتفاقية رفضاً باتاً. وتطرقنا إلى الاستحقاق الرئاسي وبدا لنا أن لبشير الجميل حظوظاً كبيرة في الفوز بها، وقال لي الرئيس سركيس: «إذا فاز بشير بالانتخابات فسيحكم لبنان بناء على قواعد جديدة وقد يحكم مدى الحياة، وأعتقد أنه سيوقع اتفاق سلام مع إسرائيل، وهذا الاتفاق سيسيء إلى لبنان، في الظروف الحالية». وعندما نقلت إليه مطالب بعض الفرقاء اللبنانيين بتمديد ولايته لسنة أو لسنتين قاطعني قائلاً إنه لا يريد حتى أن يستمع إلى هذا الكلام أو التحدث فيه.

على خط الجهود الدبلوماسية، حافظت على الاجتماعات مع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وتابعت عن كثب ما كان يجري في نيويورك من مباحثات في الكواليس من خلال اتصالات ومراسلات يومية مع السفير غسان تويني. وفي الثامن عشر من حزيران، أعددت تعميماً وزعته على البعثات الدبلوماسية اللبنانية المنتشرة في العالم هذا نصه:

> في غمرة الأحداث المؤلمة الجارية على أرض لبنان، يهمنا أن تركزوا في محادثاتكم الرسمية وغير الرسمية على:
>
> ١- تنفيذ قراري مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩، هذا مع الإشارة إلى أن لبنان ما يزال يعتبر أن اتفاق الهدنة هو الذي يرعى الوضع بينه وبين إسرائيل، وأن وقف إطلاق النار ما هو إلا جزء من أحكام الهدنة.
>
> ٢- السعي إلى إنقاذ مدينة بيروت من الدمار والاحتلال.
>
> ٣- إعادة السيادة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية بصورة شاملة ومطلقة.
>
> ٤- الموافقة على التمديد لقوات الأمن الدولية لمدة وجيزة لا تتجاوز الستة أشهر أو دونها، وذلك ريثما يتبلور الوضع سياسياً، وأمنياً، ودولياً.
>
> ٥- هناك مسائل أخرى تثار، بمناسبة الاحتلال الإسرائيلي، سنبلغكم تصورنا بشأنها في الوقت المناسب.
>
> وفي اليوم نفسه، أرسلت إلى مندوبنا لدى جامعة الدول العربية السفير حسين العبد الله برقية بشأن دعوة الكويت لعقد اجتماع المجلس على مستوى وزراء الخارجية لإبلاغ مضمونها إلى الأمين العام الشاذلي القليبي. ومما جاء فيها:
>
> (...) اهتماماتنا مركزة الآن على إنقاذ مدينة بيروت من الدمار والاحتلال، وفي هذا السبيل إننا نقوم باتصالات واسعة تشمل أطرافاً محلية ودولية. وهذا ما يستنفد كل طاقاتنا في الظرف الحاضر، وسنرى بنتيجة الاتصالات هل من أرضية مشتركة يمكن أن نتوصل إليها مع منظمة التحرير. فإذا حصل ذلك يمكن الانطلاق إلى انعقاد مؤتمرات عربية على المستوى الذي سنتفق عليه مع الأمين العام. أما إذا لم يحصل ذلك فلسنا في وارد حضور مؤتمرات عربية لا جدوى منها.
>
> (...) عندما يطلب إلى وزراء الخارجية الاجتماع تمهيداً لمؤتمر قمة يكون مؤتمر القمة تقرر وتحدد موعده ويأتي مؤتمر وزراء الخارجية قبله مباشرة للتحضير لأعماله وهذا ليس متوافراً في الدعوة التي تبلغناها (...)

اجتمعت هيئة الإنقاذ الوطني برئاسة الرئيس الياس سركيس بحضور المبعوث الأميركي فيليب حبيب والأعضاء كافة في العشرين من حزيران في القصر الجمهوري. وسرعان ما

انتقلت انقسامات البلد إلى طاولة الاجتماع بدل أن يتفق الفرقاء على جمع الصفوف وتوحيد الرأي ونبذ الخلافات لإخراج لبنان من محنته. استهل رئيس الجمهورية الجلسة بكلام حث فيه المجتمعين على توحيد الجهود والتكاتف من أجل اجتياز الأزمة الخطيرة الراهنة. ثم أعطى الكلام لبشير الجميل الذي دعا إلى طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة وإلى اتخاذ موقف موحد يطالب بخروج كل الجيوش الأجنبية من لبنان.[60]

ثم تكلم وليد جنبلاط الذي رفض البحث في مسألة انسحاب الجيش السوري قبل جلاء القوات الإسرائيلية عن لبنان مما سبب صداماً بينه وبين بشير الجميل، فتبادلا بداية الانتقادات القاسية ولكن المبطنة، ثم ما لبث صوتهما أن ارتفع، فتدخلت محاولاً تهدئتهما وحملهما على التفاهم والحوار. وقد لفتني موقف نبيه بري الذي كان يساندني في الأفكار التي طرحتها بشكل دائم. وشارك السفير فيليب حبيب في النقاش وطرح أسئلة دقيقة تناولت مستقبل منظمة التحرير في لبنان ووجوب خضوعها للسلطة اللبنانية دون قيد، وتخليها عن صفتها العسكرية ونشاطها العسكري وطلب معرفة تصورات الحكم في هذا الاتجاه. أما موقف الرئيس الوزان فكان أقرب إلى موقف جنبلاط، وقد دفعني ذلك إلى أن أقول له بعد الاجتماع: «لقد اخترت الأمة بدل أن تختار لبنان».

بعد انصراف الجميع، اجتمعت مع رئيس الجمهورية واستعرضنا ما جرى، فتأكد لنا أننا أمام حائط مسدود وأنه من الصعب إقناع الأطراف المتقاتلة بالتفاهم حول مطلب واحد. وعندما فاتحته مجدداً بموضوع تمديد ولايته، قال لي: «فؤاد، إني أفكر جدياً بالاستقالة قبل انتهاء ولايتي». فأجبته: «أنا أيضاً، فخامة الرئيس، لأنني لا أحتمل فكرة أن يذكر التاريخ أنني ضيعت الفرصة الوحيدة التي أتيحت لإنقاذ البلاد وتحريرها من الجيوش الغريبة كافة».

وقد عبر لي حينذاك السفير فيليب حبيب عن خيبة أمله من موقف القادة المسلمين حيال المطالبة بانسحاب جميع الجيوش الأجنبية من لبنان لافتاً إلى أن الرئيس شفيق الوزان كثيراً ما رفض الإجابة عن أسئلته في هذا الشأن. وقال لي: «إن أحداً لن يساعد لبنان من دون مساهمة جميع اللبنانيين». وفهمت مرة جديدة أن لبنان لن يتحرر ما دام مطلب خروج الجيوش الغريبة مسيحياً فقط. وفي ظل انقسام اللبنانيين ازدادت مخاوفي من وقوع البلد فريسة التجاذب بين سوريا وإسرائيل.

كان علينا، إضافة إلى مواجهة الاعتداء الإسرائيلي والسعي إلى تجنب قدر الإمكان تداعياته السيئة على لبنان وتحويلها إلى ما فيه خيره، أن نبقي عيناً مفتوحة على نشاط

٦٠ – هيثم نبيل، نبيه بري أسكن هذا الكتاب، دار مختارات، ص ص ١٥٠.١٥١.

الفلسطينيين في الأمم المتحدة حيث كانوا يسعون للاستحصال على قرار جديد يكرس لمنظمة التحرير الفلسطينية صفتها التمثيلية عن الشعب الفلسطيني. لم أكن ضد ذلك في المطلق لكنني خشيت أن يجري الربط من جديد بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية فيدفع إذّاك لبنان الثمن كالعادة، خصوصاً أن ثمة اتجاهاً دولياً جدياً للمرة الأولى للنظر في المسألة اللبنانية بحد ذاتها. لذلك أبرقت إلى السفير غسان تويني في الثاني والعشرين من حزيران طالباً إليه أن ينتبه للخطوة الفلسطينية التي قد تضيع علينا الفرصة «لأننا مع تأييدنا للقضية الفلسطينية، لا نستطيع، بعد أن أصبح لنا قضية أكثر تفاقماً من القضية الفلسطينية، أن نوافق على استعمال قضية لبنان ومأساته لدفع أي قضية أخرى إلى الواجهة(...) فنحن أصحاب الأرض التي احتلت والتي فقدنا سيادتنا عليها لأكثر من سبب. ونحن الذين يموت مواطنونا، ونحن الذين ندفع الثمن بالدم والدمار وليس الوقت وقت استغلال مأساتنا في سبيل أية قضية أخرى»[61].

في ذلك اليوم، استقبلت السفير الفرنسي بول مارك هنري الذي أكد لي صحة المعلومات الصحفية المتداولة عن موقف وزير الخارجية كلود شيسون القائل بأنه من الصعب إيجاد حل للمسألة اللبنانية بمعزل عن تسوية القضية الفلسطينية. استأت جداً من الموقف الفرنسي الذي لم يأخذ بالاعتبار مصالح لبنان الذي يعاني منذ سنوات طويلة من جراء ربط قضيته بأزمة الشرق الأوسط. وأفهمت السفير هنري بطريقة لبقة أننا نعتبر أن الوقت غير مناسب لكي تتخذ بلاده مثل هذا الموقف شارحاً له تداعياته على محاولة إنقاذ لبنان من براثن الحرب.

اشتدت وطأة الحصار الإسرائيلي على بيروت الغربية وسط مخاوف لبنانية وعربية ودولية من احتمال قيام إسرائيل بدك المدينة لكي تجبر منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرتها. وأثمرت مفاوضات السفير فيليب حبيب مع الحكومة اللبنانية ومع منظمة التحرير الفلسطينية عبر الرئيس الوزان عن خطة موسعة من ثلاثة بنود: وقف إطلاق النار، انسحاب إسرائيل مسافة خمسة كيلومترات إفساحاً في المجال أمام انتشار قوات متعددة الجنسيات أو وحدات من الجيش اللبناني لتشكيل حزام عازل، وإنهاء المفاوضات مع منظمة التحرير وإقناعها بمغادرة بيروت في أسرع وقت. وبدا لي السفير حبيب مقتنعاً بأن المسألة ستسوى في غضون أيام قليلة على رغم أننا لم نكن قد عملنا بعد على مجيء القوات المتعددة الجنسيات، فعبّرت له عن عدم مشاطرتي لتفاؤله بالنظر إلى خبرتي الطويلة في المسائل المتعلقة بالفلسطينيين.

٦١ – من محفوظات غسان تويني، ١٩٨٢ عام الاجتياح، تحقيق فارس ساسين، ١٩٩٨، دار النهار، ص ١٨٤.

الفصل الثالث

إخراج المقاتلين الفلسطينيين

لم يكن الفلسطينيون متحمسين البتة لمغادرة بيروت الغربية. راهنوا بداية على عامل الوقت والمماطلة تمهيداً لتزايد الضغط الدولي على الولايات المتحدة وإسرائيل لحمل الأخيرة على سحب قواتها من بيروت، من دون اضطرارهم لترك معاقلهم فيها. واعتقد فيليب حبيب أن يوم إجلاء المدنيين الأميركيين عن بيروت في الرابع والعشرين من حزيران ١٩٨٢، سيكون «يوم التقدم المفاجئ نحو الحل»، لأنه «قد يزيد من هلع منظمة التحرير الفلسطينية»[٦٢].

أخطأ حبيب في حساباته: لا الفلسطينيون راغبون في ترك بيروت، ولا الإسرائيليون على استعداد للانسحاب خمسة كيلومترات عن خطوط المواجهة إفساحاً في المجال أمام قوات متعددة الجنسيات. ومع ازدياد الضغط الإسرائيلي، بدأ الفلسطينيون يعيدون التفكير في الانسحاب من بيروت لقاء الحصول على مكسب سياسي مهم جداً بالنسبة إليهم وهو اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية الذي كان من سابع المستحيلات في تلك الحقبة.

في الرابع والعشرين من حزيران، تابعت الجهد الدبلوماسي خصوصاً على خطي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية حيث كانت منظمة التحرير الفلسطينية تنشط باستمرار. وفي برقية إلى السفير غسان تويني شرحت له «أن التطورات الميدانية لا تحمل على التفاؤل لأن وقف إطلاق النار خرق أمس باستمرار». وأوجزت له أجواء النقاش الذي دار مع فيليب حبيب

٦٢ - بويكن، جون، **ملعون هو صانع السلام، فيليب حبيب في مواجهة آرييل شارون، بيروت ١٩٨٢**، ترجمة غسان غصن، ٢٠٠٢، دار النهار، ص ١٤٩.

في هيئة الإنقاذ الوطني حول مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان لافتاً إلى أن «هذه الاعتبارات قد تدفع المنظمة إلى تحريك الأمور في نيويورك»[٦٣]. كما أبرقت إلى السفير حسين العبد الله شارحاً فيها موقف لبنان من تجديد الكويت الدعوة إلى عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية العرب، مجدداً الإشارة إلى أنه يفترض أن يكون الاجتماع تمهيداً لمؤتمر على مستوى القمة وتحضيراً له، وإلى أنه سبق لنا أن طلبنا غير مرة عقد مؤتمرات عربية على مستوى القمة أو على مستوى وزاري من أجل النظر في الأخطار المحدقة بالجنوب ووضع استراتيجية عربية موحدة «كي تكون هناك حرب شاملة أو هدوء شامل على سائر الجبهات، ولم نلق التجاوب المفروض». وأضفت في البرقية:

إننا نرى أن انعقاد مؤتمر لوزراء الخارجية، ما لم يسبقه تفاهم صريح بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، نتيجة للأبحاث الجارية، لن يأتي بفائدة، لأننا لن نجد خارج هذا المؤتمر مساندة سياسية من الإخوة القادرين، ولأن الناحية العربية من المأساة لا يقدر المؤتمر على معالجتها، بشكل مجدٍ، ما لم يكن ضمن تفاهم كامل بين الطرفين المعنيين بصورة رئيسية، وهما لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإننا نسعى إلى هذا التفاهم الذي لم نبلغه حتى الساعة. وبالإضافة إلى ما تقدم، ثمة صعوبات جمة لمغادرة البلاد في الظروف الحالية.

ففي ضوء ما تقدم، نرى أنه ليس ثمة فائدة، في الوقت الحاضر، من الدعوة إلى مؤتمر لوزراء الخارجية العرب. أما إذا أجمع الإخوان كلهم على خلاف هذا الرأي، على أساس أن المؤتمر باستطاعته أن يواجه المشاكل المطروحة، وأن يتجاوز القيود والاعتبارات التي طالما شكونا منها في الماضي، فنرجو إبلاغنا ذلك لنتجاوب مع الدعوة.

مساء اليوم نفسه، دعا الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران إلى مفاوضات بين الأطراف المتقاتلة على أرض لبنان وأعلن مشروع قرار فرنسي قدم في الليلة نفسها إلى مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار وانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى مسافة معينة ونشر الجيش اللبناني وإرسال مراقبين دوليين لمراقبة وقف إطلاق النار. استأت من موقف الرئيس الفرنسي وبخاصة لأنه لم يتشاور مع الحكومة اللبنانية ولأنني اعتبرت أن مبادرته ترمي إلى إنقاذ منظمة التحرير وتعويم فرنسا في العالم العربي من دون أن يكلف نفسه عناء أخذ مصالح لبنان بالاعتبار.

اتصلت بالسفير الفرنسي بول مارك هنري واستدعيته فحضر في العاشرة ليلاً إلى منزلي حيث أعربت له عن استيائي من موقف بلاده شارحاً له مخاطر ربط المسألة اللبنانية

٦٣ - **١٩٨٢ عام الاجتياح**، م م، ص ١٨٨.

بالقضية الفلسطينية خصوصاً على مستوى بقاء الجيش الإسرائيلي محتلاً لأجزاء كبيرة من لبنان إلى أجل غير معروف وعلى مستوى خسارة فرصة تحرير لبنان من الجيوش الغربية كافة. وقلت له أخيراً: «يبدو أن لبنان لا يقع في دائرة اهتماماتكم، أو أولوياتكم، لو أنكم مهتمون به لأتيتم، على الأقل، على ذكر نزع سلاح الفلسطينيين، وبسط سلطة الدولة اللبنانية». كما اتصلت بالسفير فيليب حبيب، وتوافقت معه على سلبية التحرك الفرنسي، وأنه من المستحسن قطع الطريق عليه. وفي برقية عاجلة وسرية للغاية من نيويورك، نقل لي السفير غسان تويني أن المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة أبلغه أن «الهدف الأساسي من القرار يظل حرصهم على حماية بيروت ولبنان من الأخطار المحدقة، خصوصاً أن الأنباء التي لديهم تشير إلى أن الإسرائيليين لا ينوون احترام وقف إطلاق النار»[٦٤].

رحّب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط على الفور بالمبادرة الفرنسية واعتبرها «إيجابية جدا» وأضاف: «إن محتوى الإعلان الفرنسي يحتاج بالطبع إلى موافقة الحكومة اللبنانية وبالتحديد موافقة رئيس الجمهورية الياس سركيس ووزير الخارجية فؤاد بطرس. وإني أتوقع أن السيدين سركيس وبطرس، كل منهما لأسباب مختلفة، سيرفضان هذا الاقتراح. كل منهما لديه حساب قديم يريد تسويته الآن مع الفلسطينيين ومع العرب في لبنان. إن التاريخ سيحكم على هذين الرجلين، وكذلك أهل صيدا وصور وكل الفقراء في لبنان بسبب مواقفهما أثناء الاجتياح الإسرائيلي».[٦٥] ومساء اليوم نفسه، وضع رئيس الحكومة شفيق الوزان استقالته بتصرف رئيس الجمهورية الذي ساءه، كما ساءني، أن يتركنا الرئيس الوزان في هذا الظرف الصعب الذي يقتضي تضامن اللبنانيين كي يتمكنوا من تجاوز المخاطر المحدقة ببلدهم ومن الحصول على جلاء لجميع القوات المسلحة غير اللبنانية.

فور وصولي إلى مكتبي في وزارة الخارجية في اليوم التالي، أبرقت إلى السفير حسين العبد الله طالباً إليه أن ينقل موقف رئيس الجمهورية من منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي وفق الآتي:

١- منع المنظمة من أي عمل عسكري على كامل الأراضي اللبنانية.

٢- نزع سلاحها.

٣- إلغاء كل الاتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية وبينها.

٤- إذا رغبت المنظمة بالتحول إلى حزب سياسي، ستدرس السلطات اللبنانية لاحقاً هذا الاحتمال.

٦٤ - المرجع نفسه، ص ١٩١.

٦٥ - صحيفة **لوريان لوجور** بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٥.

٥- يخضع الفلسطينيون المقيمون على الأراضي اللبنانية للقانون اللبناني.

ثم أبرقت إلى السفير غسان تويني لأضعه في أجواء تحركاتي الدبلوماسية الرامية إلى قطع الطريق على المبادرة الفرنسية أو على الأقل التخفيف من ضررها. ومما جاء في البرقية:

إن المبادرة التي لا نستطيع أن نرفضها، من حيث المبدأ، إنما جاءت بشكل لا يراعي مصلحة لبنان تماماً وإنها بعيدة عن الواقعية السياسية (...) فإذا كانت الغاية منها اتخاذ مجلس الأمن منبراً دعائياً، وتحسين صورة فرنسا في بعض الأوساط، فإنها صائبة. إنما إذا كانت الغاية منها وقف إطلاق النار، فك الارتباط ووقف الدمار والموت، لا سيما في بيروت، فإننا نبدي بصددها الملاحظات التالية:

١- إنها لا تأخذ بعين الاعتبار الاتجاه الذي اتخذته المحادثات التي يقوم بها السفير حبيب (...)

٢- للولايات المتحدة موقف واضح بالنسبة إلى الأهداف التي تبغي تحقيقها في لبنان، كان الأجدر بفرنسا (...) أن لا تتجاهل في مبادرتها الموقف والتحرك الأميركيين، خوفاً من التصادم.

٣- إن الأهداف المعلنة لإسرائيل تصطدم بالمبادرة الفرنسية (...)

٤- إن هذه المبادرة (...) وضعت السلطات اللبنانية تجاه الأمر الواقع، بينما هي تبذل جهودها باتجاهات أخرى. (...)[٦٦]

واقترحت تعديلين على نص المشروع الفرنسي صبا في خانة تعزيز حضور السلطات اللبنانية وموقعها ودورها. ثم أبرقت إلى السفير تويني في اليوم نفسه، اطلب المماطلة وكسب الوقت ريثما تتحرك الدبلوماسية الأميركية لمواجهة المبادرة الفرنسية: «باستطاعتكم اعتماد المناورة قدر الإمكان على أن لا تتنازلوا بالنتيجة».[٦٧] وفي الواقع، أجهضت الولايات المتحدة المبادرة باستعمالها حق الفيتو خلال اجتماع مجلس الأمن، في اليوم التالي.

وأرسلت برقية يوم السبت في السادس والعشرين من حزيران إلى السفير حسين العبد الله، أعلمه فيها بعدم مشاركتي شخصياً في اجتماع وزراء الخارجية العرب المقرر انعقاده في تونس، وبتشكيلة الوفد اللبناني المؤلفة من الوزير جوزيف أبو خاطر رئيساً وعضوية بطرس ديب وعادل اسماعيل ومسعود المعلوف، وناجي أبي عاصي. وأوصيت السفير العبد الله التمسك بورقة العمل اللبنانية المقدمة إلى الجامعة العربية في اليوم السابق والمطالبة بوقف كل نشاط عسكري فلسطيني على الأراضي اللبنانية، وبتسجيل تحفظ على كل قرار يخالف وجهة نظر

٦٦ - **١٩٨٢ عام الاجتياح**، م م، ص ١٩٤-١٩٥.

٦٧ - المرجع نفسه، ص ١٩٦.

لبنان. وما لفت نظري خصوصاً في تلك الفترة اتجاه قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل إلى اعتماد خطاب سياسي معتدل عموماً تاركاً لي ولغيري اعتماد التصلب من أجل استعادة الحقوق اللبنانية.

بعد ذلك، توجهت إلى القصر الجمهوري حيث شاركت في الاجتماع الذي عقد بين الرئيس الياس سركيس والسفير فيليب حبيب الذي طرح علينا يومذاك أسئلة محددة متعلقة بنظرتنا إلى المستجدات وبالأسلوب الواجب اعتماده للتوصل إلى انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت. وأخبرت السفير حبيب أن فرنسا رفضت إدخال التعديلات التي اقترحتها على مشروع قرارها المقدم إلى مجلس الأمن وبخاصة طلب نزع سلاح التنظيمات الفلسطينية. وبدا أن الموفد الأميركي كان مرتاحاً إلى فشل المسعى الفرنسي الذي كان في الواقع يتضارب مع مسعاه الرامي إلى الانتهاء من وجود مسلح فلسطيني على الأراضي اللبنانية.

أثناء الاجتماع مع حبيب، كان المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أحمد الحاج يزور الرئيس شفيق الوزان موفداً من رئيس الجمهورية لإطلاعه على ورقة العمل اللبنانية المقدمة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس. وعاد اللواء الحاج بموافقة الرئيس الوزان الكاملة على ورقة العمل التي لم يدخل عليها سوى تعديلين لغويين بسيطين لا يمسان مضمونها.

وخلال نهاية الأسبوع، تلقيت العديد من اتصالات الاتهام بالخيانة والتهديد بالقتل من مجهولين اتصلوا مستنكرين مواقفي المتعلقة بنزع سلاح الفلسطينيين وانسحاب كل الجيوش الغريبة من لبنان!

صباح الاثنين في الثامن والعشرين من حزيران، اجتمعت في القصر الجمهوري مع الرئيسين سركيس والوزان والسفير فيليب حبيب. يومذاك حمل الرئيس الوزان الذي تولى عملياً التفاوض مع منظمة التحرير، عرضاً فلسطينياً اعتبره السفير حبيب «أول عرض حسن النية من منظمة التحرير بمغادرة لبنان»[٦٨]. ويقضي هذا العرض بمغادرة جميع المقاتلين الفلسطينيين مقابل إجراء لإنقاذ ماء الوجه يقوم على ترك حضور عسكري فلسطيني رمزي تحت سيطرة الجيش اللبناني في مكان منعزل وبعيد عن الأنظار في لبنان. وأعلن رئيس الحكومة أنه يعتبر الحضور العسكري الفلسطيني الرمزي الذي اشترطه الفلسطينيون «النقطة الجوهرية في موقف منظمة التحرير الفلسطينية التي من دونها سوف تستحيل معالجة مئات التفاصيل»[٦٩]. وبدا لي من خلال ما سمعته من الرئيس الوزان والسفير حبيب أن

٦٨ - بويكن، جون، **ملعون هو صانع السلام**، ....، م م، ص ١٥٤.

٦٩ - المرجع نفسه، ص ١٥٥.

ثمة «بوادر لبعض الإيجابيات حتى بالنسبة إلى إدخال «تظبيطات» على مواقع المتحاربين»، وفق ما كتبته في برقية وجهتها إلى غسان تويني في اليوم نفسه، والتي كشفت له فيها عن اتفاق بيننا وبين المبعوث الأميركي «على متابعة السير في هذا الطريق لعلنا نتوصل إلى نتيجة، لأن الموضوع دقيق ومتشعب ويستلزم مشاورات مستمرة، وإننا نترك جانباً موقتاً أي خيار آخر»[٧٠].

شاطرنا السفير حبيب رأيه بأن موقف منظمة التحرير خطوة للأمام تعكس بداية تقييم واقعي لدى الفلسطينيين للموازين العسكرية الميدانية، ولم نكن مرتاحين كثيراً لفكرة إبقاء قوة رمزية فلسطينية. لكننا لم نعلن رفضنا لها كيلا يتم تصوير موقفنا كأنه منسجم مع الموقف الإسرائيلي فتزداد الضغوط على رئيس الحكومة ويضطر بالتالي للتراجع. وبعد أن تبلغ ما حمله الرئيس الوزان من قيادة منظمة التحرير، طلب فيليب حبيب بعض الوقت لمراجعة الخارجية الأميركية على أن يوافينا بموقفها في اليوم التالي. وعندما اجتمعنا به مجدداً، مساء التاسع والعشرين من حزيران، تبلغنا منه موقف بلاده الرافض لبقاء قوة رمزية عسكرية فلسطينية والمشدد على ضرورة نزع سلاح الفلسطينيين بالكامل وترحيل جميع المقاتلين من بينهم. وعاد الحائط المسدود يرتسم مجدداً أمامنا، وتبدد تفاؤل فيليب حبيب مرة جديدة. وقد لخصت للسفير تويني الوضع اللبناني، في برقية وجهتها إليه في الثلاثين من حزيران، على الشكل التالي: «إذا أردنا أن نقوّم الوضع في هذه الساعة، فنحن بالتأكيد لسنا على أبواب الانسحاب، لا من هنا ولا من هناك، وإن الاستمرار في البحث مع المبعوث الأميركي أمر مهم للغاية»[٧١].

بعد ذلك، تلقيت اتصالاً هاتفياً من فيليب حبيب طلب مني فيه أن نجتمع سوية سراً بعد الظهر إثر انتهاء الاجتماع الذي سيضمنا مع الرئيسين سركيس والوزان قرابة الظهر، فوافقت. ثم توجهت إلى القصر الجمهوري وعقدنا اجتماعاً تداولنا فيه في مستجدات الحوار الدائر بين الرئيس شفيق الوزان ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبدا رئيس الحكومة متعاوناً إلى حد كبير بشكل مشابه للدور الذي لعبه في بيت الدين قبل بضعة أشهر. وأذكر أنه قال لي كلاماً شديد الأهمية في تلك الفترة التي شهدت في البداية تردداً منه تبعه إقدام مميز وشجاع: «إذا وجدت مسلماً يقبل بأن يذهب مع الحكم إلى أبعد مما يمكنني، فإنني سأكون سعيداً فيما لو طلبتم منه أن يحل مكاني». قدّم لنا يومذاك فيليب حبيب مذكرة من تسع نقاط صادرة عن وزارة الخارجية الأميركية «تطلب من منظمة التحرير جوهرياً أن تستسلم وتغادر

٧٠ - ١٩٨٢ **عام الاجتياح**، م م، ص ٢٠٢.

٧١ - المرجع نفسه، ص ٢٠٥.

لبنان كلياً؛ خاضعة، ذليلة»[٧٢]. وتداولنا في الجهة التي سيغادر إليها الفلسطينيون والتي قد تكون الجزائر أو اليمن الجنوبية خصوصاً بعدما أعلنت دمشق رفضها القاطع لاستقبالهم.

بعد الظهر، اجتمعت بالمبعوث الأميركي فيليب حبيب الذي كشف لي رفض إسرائيل القاطع لبقاء المقاتلين الفلسطينيين وإصرار وزير الخارجية الأميركية المستقيل ألكسندر هيغ الذي كان لا يزال يصرف الأعمال على تلبية طلب إسرائيل. وخلال هذا الاجتماع، وافقني المبعوث الأميركي على ما كنت أقوله له في السابق من أن عملية انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت لن تكون بالأمر السهل. وأذكر أنه ساد ذلك الاجتماع جو من الصراحة وغلب عليه طابع إيجابي.

مساء، أبرق لي الوزير جوزيف أبو خاطر الذي كان يرأس وفد لبنان إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب إلى الطائف، بأن ممثلي الدول العربية اقترحوا أن يقبل لبنان بفكرة بقاء خمسمئة مقاتل فلسطيني في لبنان. فاتصلت بالرئيس شفيق الوزان وأبلغته فحوى برقية الوزير أبو خاطر وقلت له: «بما أنه ليس في حوزتنا عناصر إضافية عن مضمون الرؤية العربية حول مستقبل الوجود المسلح الفلسطيني في لبنان فليس بإمكاننا الآن أن نحدد موقفاً إيجابياً أو سلبياً من الاقتراح العربي».

قبل ظهر الأول من تموز، استقبلت السفير الفرنسي بول مارك هنري الذي جاء يعلمني بتأجيل زيارة الأمين العام للخارجية الفرنسية فرانسيس غوتمان بضعة أيام. وكانت مناسبة لكي أسجل اعتراضي مرة جديدة على مضي فرنسا في مبادرتها لدى مجلس الأمن دون التشاور المسبق مع لبنان ودون الأخذ بالتعديلات التي اقترحتها على مشروعها لكي يحفظ مصالحنا. وقلت للسفير هنري: «بأي منطق تقترحون انسحاب إسرائيلي مسافة عشرة كيلومترات مقابل عودة المسلحين الفلسطينيين إلى مخيماتهم؟ كيف تظنون أن بشير الجميل سيقبل بهذا الطرح؟ وبالمناسبة، لماذا رفضتم تعديلاتنا التي اعتبرتها الولايات المتحدة ضعيفة فيما قيمتموها أنتم بأنها متصلبة؟ إن مبادرتكم التي سرتم بها دون التشاور مع أحد كان لا بد لها من الفشل ومن الاصطدام بالفيتو الأميركي». وبعدما تلوت على مسمع السفير هنري تعديلاتنا المقترحة على مبادرة بلاده لدى مجلس الأمن، قال لي هذا الأخير إنه لم يعرف بأننا تقدمنا بها».

صباح الثاني من تموز، تلقيت اتصالاً من الرئيس شفيق الوزان سألني فيه أن نتباحث في بعض المستجدات، فاتفقنا على أن نجتمع خلال اليوم نفسه. وبعدما أقفلت سماعة الهاتف،

٧٢ - بويكن، جون، **ملعون هو صانع السلام**، م م، ص ١٥٥.

شعرت بقلق من أن يكون رئيس الحكومة قد تعرض مجدداً للضغوط لحمله على التراجع عن المواقف التي اتخذناها من الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان.

بعد ذلك توجهت إلى وزارة الخارجية حيث تلقيت برقية من الوزير جوزيف أبو خاطر يعلمني فيها عن إعلانه في اجتماع وزراء الخارجية العرب في الطائف رفض لبنان المشاركة في اللجنة التي ستكلف القيام بجولة على عواصم القرار للدفاع عن القضية الفلسطينية. سجل الوزير أبو خاطر هذا الموقف بسبب صدور بيان عن المؤتمر يدافع عن الفلسطينيين المحاصرين في بيروت ولا يأخذ المصالح اللبنانية بالاعتبار وهدد بعقد مؤتمر صحافي يعلن فيه معارضة لبنان لهذا القرار ولتجاوز مبدأ الإجماع العربي. سررت جداً بالبرقية، وقلت بصوت عال أمام بعض موظفي الخارجية الموجودين في مكتبي: «برافو أبو خاطر، عندما سأراك سأعانقك».

استقبلت في الثالث من تموز، السيد غوتمان المبعوث الرئاسي الفرنسي الذي ناقشته بهدوء تفاصيل المبادرة الفرنسية وخلفياتها. وشعرت بأن غوتمان الذي بدا لي رجلاً ذكياً قد اقتنع بوجهة نظري، خصوصاً عندما أقر بأن الدبلوماسية الفرنسية تسرعت بعض الشيء وأخطأت في أسلوب طرح المبادرة على مجلس الأمن حيث واجهها الفيتو الأميركي. ونفى معرفته بوجود مبادرة فرنسية-مصرية مشتركة متعلقة بلبنان، وقرأ نص برقية وردته في اليوم السابق من وزير الخارجية الفرنسية كلود شيسون تفيد عن مسعى مشترك بين فرنسا والولايات المتحدة. من جهتي، أفهمت الأمين العام للخارجية الفرنسية أننا نخشى أن تؤدي أية مبادرة لدى مجلس الأمن إلى تعارض مع المحادثات الجارية في لبنان والتي كانت وصلت إلى مرحلة حساسة جداً. وأخبرته أن المقاومة أبلغت رئيس الحكومة في اليوم السابق بعض المواقف المبدئية التي قد يكون لها تأثير على مجرى الأمور. ووعد غوتمان بمخابرة حكومته وسلم معنا بأن ثمة احتمالاً لحصول تناقض بين الخط الجاري في لبنان وما يحصل في الأمم المتحدة. وعلمت في اليوم التالي، أن الأمين العام للخارجية الفرنسية اجتمع بالسفير فيليب حبيب الذي شرح له أنه من المناسب التريث قليلاً في المبادرة الفرنسية لإفساح المجال أمام المحادثات الجارية في لبنان. ونقل إليّ السفير حبيب انطباعه بأن غوتمان لم يقتنع بوجهة نظره وبأنه من المرجح أن تواصل فرنسا مسعاها.

اشتد الوضع الأمني والسياسي تأزماً في بيروت، بعدما أحكمت القوات الإسرائيلية، في الرابع من تموز، الطوق على بيروت الغربية مانعة ضخ المياه ودخول الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية. واتصل بي رئيس الحكومة شفيق الوزان وأبلغني أنه لم يعد يستطيع الانتقال إلى

القصر الجمهوري لأن الجيش الإسرائيلي احتل معبر غاليري سمعان الذي كان يجتازه مشيراً إلى أنه لا يستطيع تحمل إهانة المرور على حاجز إسرائيلي. وسألني رأيي بشأن طلب انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية والطلب إلى المبعوث الأميركي فيليب حبيب بترك لبنان فأجبته بأن بإمكانه أن يطلب من حبيب مغادرة لبنان من دون الحاجة إلى مؤتمر قمة إسلامية. كان رئيس الحكومة في تلك الفترة يتعرض لشتى أنواع الضغوط النفسية والسياسية من جراء الحصار الإسرائيلي على بيروت الغربية، خصوصاً بعدما وافق على وثيقة طلب إنهاء الوجود المسلح الفلسطيني التي قدمناها إلى الجامعة العربية. اتصلت على الأثر بالسفير حبيب، وطلبت إليه أن يتدخل لدى إسرائيل في أسرع وقت لحملها على رفع الحصار الغذائي عن بيروت الغربية، والسماح بضخ الماء وتأمين الكهرباء.

صباح الخامس من تموز، وبعد مروري بوزارة الخارجية لتصريف بعض الأعمال الإدارية الروتينية، توجهت إلى قصر بعبدا. وقرابة الظهيرة، سقطت ثلاث قذائف هاون من عيار ١٢٠ ملم بالقرب من سيارتي المتوقفة في باحة القصر الجمهوري فأصيب سائقي الذي كان في داخلها بجروح طفيفة نقل على أثرها إلى المستشفى. عقدت اجتماعاً مع رئيس الجمهورية بحضور المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء الركن أحمد الحاج، والسفير هنري أبو فاضل رئيس قسم الاتصالات في الخارجية وأمين السر سمير مبارك. وأمليت على السفير أبو فاضل برقيتين إلى السفيرين غسان تويني في نيويورك وبطرس ديب في فرنسا ألفت نظرهما إلى سلبيات التحرك الفرنسي في ذلك الوقت خصوصاً على مستوى عرقلة الجهود الرامية إلى إخراج الفلسطينيين المسلحين من بيروت الغربية. كما وضعتهما في أجواء الاجتماع الذي عقدته مع المبعوث الرئاسي الفرنسي.

انضم لاحقاً إلى الاجتماع مدير المخابرات جوني عبدو، وتطرق الحديث إلى إحجام الرئيس الوزان عن الخروج من منزله منذ بضعة أيام بسبب الحصار الإسرائيلي. فأخذ رئيس الجمهورية سماعة الهاتف، واتصل برئيس الحكومة وقال له: «إن الامتناع عن ممارسة المسؤوليات سيؤدي إلى نتائج سلبية، وبالنتيجة لن يدفع الثمن سوى الشرعية والناس». فوعده الرئيس الوزان بإبداء كل تعاون مطلوب. ولدى خروجي من القصر الجمهوري، أدليت بتصريح طالبت فيه برفع الحصار عن بيروت، وانتقدت قلة الجدية في اجتماع وزراء الخارجية العرب الأخير في الطائف، وأكدت أن الوثيقة اللبنانية المتعلقة بنزع سلاح الفلسطينيين المقدمة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حظيت بموافقة جميع المسؤولين اللبنانيين.

رد عليّ وليد جنبلاط بطريقته المعهودة في اليوم التالي، واتهمني بالسعي إلى تدمير بيروت وبرفض تدويل الأزمة اللبنانية. وقال إنه لم يوافق قط على نزع سلاح الفلسطينيين، فارتأيت أن أرد على اتهاماته بطريقة غير مباشرة، وعقدت في السابع من تموز مؤتمراً صحافياً قلت فيه إنه لطالما «اتهمني البعض جزافاً بأنني أسعى للتدويل وها هو يتهمني اليوم برفض التدويل فما هو الصحيح؟» وأوضحت أنني كنت في السابق أعارض هذا التوجه لأن لا طائل منه أما في الظرف الراهن فإنني مستعد للمضي به شرط أن يكون خيار السلطة الشرعية. وفي اعتقادي آنذاك أن وليد جنبلاط أصبح مؤيداً لتدويل المسألة اللبنانية للحد من نفوذ حزب الكتائب المتعاظم حينذاك في المعادلة القائمة بقدر ما كان يريد مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

تشديد الحصار الإسرائيلي، المصحوب بتعثر المبادرة الفرنسية في مجلس الأمن وبرفض أميركي ولبناني لإبقاء قوة رمزية عسكرية فلسطينية، أعطى بعض الدفع للمحادثات الجارية بين السفير فيليب حبيب ومنظمة التحرير عبر الرئيس شفيق الوزان. وابتداء من أوائل تموز ١٩٨٢، بدأ البحث عن الجهة التي ستستقبل المسلحين الفلسطينيين وعن الدول التي ستشارك في القوات المتعددة الجنسيات، يدخل في التفاصيل. من جهتي، طرحت على رئيس الحكومة في الثامن من تموز سؤالاً عن مصير المقاتلين الفلسطينيين المنتشرين في البقاع والشمال فأجابني بأنه سينظر في المسألة لاحقاً. وفي موضوع القوات المتعددة الجنسيات، أخبرني فيليب حبيب أن البحث يتم حول الموعد التي ستنزل فيه على البر اللبناني. فالفلسطينيون يطالبون بنزولها قبل البدء بعملية الانسحاب بحجة تأمين خلفيتهم، فيما الأميركيون يفضلون انتظار جلاء المقاتلين حتى لا يستغل هؤلاء انتشار القوات المتعددة الجنسيات بينهم وبين الإسرائيليين لتأخير انسحابهم ولكي لا تصبح قواتهم بين نارين. ورغبة منا في حلحلة هذه العقدة، بدأنا محاولة للتوصل إلى تسوية مرضية قائمة على التزامن بين وصول القوات الدولية وبدء الانسحاب على أن يبدأ الانتشار عند بلوغ عملية الجلاء منتصفها.

في هذه الأثناء، تصاعدت عليّ حملات الفلسطينيين ورموز «الحركة الوطنية» والصحف ووسائل الإعلام المتعاطفة معها. هاجمني جنبلاط مجدداً معتبراً أنني سبب مأساة الفلسطينيين، وسانده إبراهيم قليلات وأبو أياد وغيرهم إلى أن بلغت هجومات جنبلاط المتتالية حد المطالبة بمقاضاتي مع الرئيس الياس سركيس بتهمة الخيانة العظمى. كان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي حتى ذلك الوقت أشد المدافعين عن بقاء وجود مسلح فلسطيني في لبنان، ولو على حساب السيادة الوطنية وهيبة الدولة، ربما لأنه كان من أكثر المستفيدين منه.

عند الساعة العاشرة من صباح التاسع من تموز، اتصل بي رئيس الجمهورية في مكتبي في قصر بسترس، وطلب إلي أن أوافيه في الحال إلى قصر بعبدا لأن الرئيس شفيق الوزان سيصل إليه بين الفينة والفينة. فأوعزت إلى أمين السر سمير مبارك بالاتصال بالسفير الفرنسي بول مارك هنري الذي كنت على موعد معه بعد نصف ساعة للاعتذار منه وتحديد موعد آخر، والاتصال بالسفير الأميركي روبرت ديلون الذي كنت أيضاً على موعد معه في الساعة الثانية عشرة لكي يتوجه، برفقة ميلكرسون المبعوث الخاص الذي أوفده الرئيس الأميركي لتقييم الأضرار الناجمة عن الاجتياح الإسرائيلي، إلى القصر الجمهوري في الموعد نفسه.

نقل الرئيس الوزان يومذاك مواقف مشجعة وإيجابية عن مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية وفي مقدمهم ياسر عرفات. فقد أبدى الفلسطينيون مرونة حيال انسحابهم الكامل من بيروت لكنهم أعلنوا رفضهم الذهاب إلى العراق، بعدما قرر السعوديون والسوريون عدم استقبالهم. وباتت الأزمة إيجاد البلد الذي يوافق على استقبال الستة آلاف مقاتل. ومساء، استقبلت في منزلي السفير الفرنسي بول مارك هنري الذي جاء ينقل لي موافقة بلاده المبدئية على المشاركة في قوات متعددة الجنسيات على أن يجري البحث في التفاصيل بالشكل المناسب.

صباح الاثنين في الثاني عشر من تموز، استقبلت في مكتبي السفير أنطوان فتال الذي كان تقاعد من السلك الدبلوماسي قبل اثني عشر يوماً بعد مسيرة توّجها في سفارة لبنان لدى الكرسي الرسولي. لفت السفير فتال نظري إلى أن الفاتيكان مهتم بوضع الفلسطينيين بالدرجة الأولى ولا يولي قضية لبنان الأهمية التي تستحق، باستثناء الكاردينال باولو برتولي الذي بات متقدماً في السن. وأضاف: «إني أقترح عليك أن تستدعي القاصد الرسولي كارلو فورنو، وهو شخصية ذات تأثير في الكرسي الرسولي، وأن تشرح له وجهة نظرك مما يجري في لبنان لينقلها إلى أمين سر الدولة الفاتيكانية الكاردينال أغسطينو كازارولي الذي يكن لك تقديراً فائقاً».

في اليوم التالي، زارني سفير إيطاليا في قصر بسترس ناقلاً رغبة بلاده في المشاركة في القوات المتعددة الجنسيات التي يجري التحضير لها وفق بعض الشروط التي تضمن سلامة جنودها وفي مقدمها عدم معارضة أي طرف لبناني لمجيئها. وعلمت لاحقاً أن الولايات المتحدة هي التي اتصلت بالدولة الإيطالية وطلبت إليها المشاركة في هذه القوات.

اعتباراً من منتصف تموز، بدأنا نلمس جدياً التزام الرئيس شفيق الوزان بالسعي إلى

إنهاء قضية الفلسطينيين المقاتلين الموجودين في بيروت على رغم مماطلتهم وعدم اتضاح صورة انسحابهم نهائياً والقلق الكبير الناتج عن فشل المسعى الذي يقوم به السفير فيليب حبيب. ووسط التأييد الكبير الذي كان يوفره الرأي العام الإسلامي ورموز «الحركة الوطنية» لمنظمة التحرير الفلسطينية، تميز الرئيس الوزان وإلى جانبه الرئيس صائب سلام بمواقف جريئة حيال سيادة لبنان واستقلاله والدفاع عن هيبة الدولة. وقد عززت هذه المواقف ثقتنا بإمكانية تجاوز المحنة الكبيرة التي كنا نتخبط بها، وازدادت آمالنا في احتمال نجاح مساعينا الرامية إلى التخلص من كل الجيوش غير اللبنانية الموجودة على أرضنا، بما فيها القوات السورية التي كانت حتى ذلك الوقت تحظى بغطاء إسلامي كبير مطالب ببقائها.

وفي السادس عشر من تموز، حضّني الرئيس صائب سلام، عبر وسائل الإعلام، على ملاقاة وزيري خارجية السعودية سعود الفيصل والسورية عبد الحليم خدام المتوجهين إلى واشنطن للاجتماع بالرئيس رونالد ريغان، بتكليف من مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في الطائف، لشرح القضية الفلسطينية. في اليوم التالي، اتصلت بالرئيس سلام، وأوضحت له الأسباب التي دفعتنا لرفض المشاركة في هذا الوفد، وفي مقدمها إهمال المسألة اللبنانية وعدم الأخذ بوجهة نظر الحكومة اللبنانية المعبر عنها في الوثيقة المقدمة إلى جامعة الدول العربية في تونس، وتهميشها لمصلحة القضية الفلسطينية. فأبدى الرئيس الأسبق للحكومة تفهماً كبيراً لموقفنا واقتناعاً بالخيار الذي أخذناه، ثم سألني: «لماذا إذاً لا ينسحب لبنان من جامعة الدول العربية؟» فأجبته في الحال: «اسأل دولة الرئيس الوزان عن السبب».

بعد ظهر اليوم نفسه، أخبرني رئيس الجمهورية أن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط سيزور القصر الجمهوري في اليوم التالي بناء على طلبه وسيلتقي أيضاً مع بشير الجميل. فقلت له: «كيف نتعامل مع من نعتنا قبل أيام بأننا ارتكبنا الخيانة العظمى وطلب محاكمتنا؟ ألا ترى بأنه يسعى الآن إلى التقارب منا ومن «الجبهة اللبنانية» بعدما تأكد له أن حلفاءه الفلسطينيين ذاهبون؟» أجابني الرئيس سركيس بهدوء: «هل هذه الإساءة بحقنا هي الوحيدة؟ لننظر إلى الأمر من زاوية إيجابية». حضر وليد جنبلاط في الموعد المحدد، صباح الثامن عشر من تموز، وصادفته في أروقة القصر الجمهوري من غير أن نتبادل التحية، فاستوقف ذلك الصحف الصادرة في اليوم التالي.

هذا الطابع السلبي للعلاقات بين أهل الحكم أنفسهم وبين أهل الحكم وبعض الشخصيات السياسية والذي اتصف بالعنف في بعض الحالات وبالتجني لم يكن ذا جذور عميقة بدليل أنه لم يصمد مدة طويلة. وقد تبدل هذا الطابع نظراً لما أصاب ذهنية المنتقدين من تبدل إزاء

سياسة حكم الرئيس سركيس والأوضاع العامة أدى إلى تغيير موقفهم. بحيث حلّ الصفاء والمديح محل التشنج والتحدي والانتقاد، فعادت العلاقة تباعاً إلى مجراها الطبيعي ليس بين أهل الحكم فحسب، بل بينهم وبين معارضيهم السابقين.

اجتمعت، في الحادي والعشرين من تموز، بفيليب حبيب في منزل السفير الأميركي في اليرزة. وتبلغت منه أن زيارة سعود الفيصل وعبد الحليم خدام إلى واشنطن لم تفض إلى نتيجة إيجابية، وأن المباحثات الجارية لاستقبال المقاتلين الفلسطينيين الذين سيغادرون بيروت لا تزال في إطار المراوحة. وقد أشار إلى أن الحل ليس في متناول اليد ويحتاج إلى المزيد من الوقت، وطلب إليّ أن أقنع رئيس الجمهورية بفكرة ترحيل الفلسطينيين من لبنان على مراحل أي أن يتركوا بيروت إلى الشمال أو البقاع ومن ثم إلى خارج لبنان. سألني حبيب رأيي في قيامه بجولة على بعض العواصم العربية وبخاصة عمان ودمشق والرياض، للبحث في شأن مصير المقاتلين الفلسطينيين وفي الاستحقاق الرئاسي اللبناني، فشجعته على الخطوة. وبعد انتهاء الخلوة مع حبيب التي دامت ساعة توجهت إلى منزل الرئيس سركيس الجديد في اليرزة ونقلت إليه كل ما أطلعني عليه المبعوث الأميركي، ومن بينها اقتراحه بإجلاء المقاتلين الفلسطينيين على مراحل لكن رئيس الجمهورية رفض الاقتراح بشكل قاطع، وقد أقنعني بخطورته على مستوى عدم وجود ضمانة باستكمال تطبيقه فيما لو تغيرت الموازين التي فرضت انسحابهم من بيروت.

وفي إطار الاستعداد للمشاركة في اجتماع اللجنة السداسية التي شكلت لشرح القضية الفلسطينية في عواصم الدول ذات العضوية في مجلس الأمن، اجتمعت في الثاني والعشرين من تموز بالرئيسين سركيس والوزان. وقلت لهما إنه من الضروري أن يجتمع مجلس الوزراء للاتفاق على موقف موحد أتولى إعلانه في مؤتمر جدة، لكن الرئيسين خشيا أن يفشل أعضاء الحكومة في التفاهم على هذا الموقف، وأن يؤدي مثل هذا الخلاف إلى تفكك مجلس الوزراء. فأجبتهما: «هذا يعني أنكما تريدان أن أظل كبش محرقة الحكومة». وحاولت أن أشرح لهما جدوى ما أطالب به لكنهما بقيا على رفضهما.

التأم مجلس الوزراء في الرابع والعشرين من تموز، وعرضت أمامه كل تفاصيل اجتماع اللجنة السداسية وخلفياتها. تطرق الحديث إلى محادثات وزيري خارجية السعودية وسوريا في واشنطن، وإلى اقتراح إخراج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان على مراحل بحيث ينتقلون من العاصمة إلى الشمال والبقاع بانتظار إيجاد البلد المضيف الملائم. فعارض رئيس الجمهورية بشكل قاطع هذا الاقتراح مشيراً إلى أن التجربة علمتنا أن الموقت في هذه المسائل

يصير دائماً، وإلى أن هذا الاقتراح يحمل في طياته أيضاً بذور التوطين الذي تراه الدول الغربية الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

عشية توجهي إلى السعودية للمشاركة في اجتماعات اللجنة السداسية، زارني المدير العام للأمن العام فاروق أبي اللمع، وقال لي إن معلومات وردته بشأن وجود مخطط فلسطيني لاغتيالي أثناء مروري بقبرص حيث كان من المفترض أن أستقل الطائرة إلى جدة، واعداً ببذل الجهود اللازمة مع الأجهزة الأمنية القبرصية لتأمين سفر آمن، في اليوم التالي، لي وللوفد اللبناني الذي ترأسته وضم الوزيرين جوزيف أبو خاطر وعبد الرحمن اللبان ومدير المخابرات جوني عبدو وأمين سري سمير مبارك إضافة إلى السفراء ظافر الحسن وحسين العبد الله وعادل إسماعيل الذين وافوني إلى جدة.

صباح الثامن والعشرين من تموز، تركت مع الوفد اللبناني القاعدة البحرية التابعة للجيش اللبناني في منطقة الكسليك على متن طوافة عسكرية إلى لارنكا حيث كانت طائرة وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل بانتظارنا لكي تقلنا إلى المملكة العربية السعودية. وعندما هبطت في مطار جدة، كان الوزير الفيصل شخصياً في استقبالنا. بعد وصولنا إلى فندق حياة ريجنسي، اجتمعت بنظيري السوري عبد الحليم خدام الذي أبدى أمامي معارضة بلاده الشديدة لوصول بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية، وتأييدها لانتخاب رينيه معوض أو جان عبيد. وأكد عدم استعداد بلاده لاستقبال المقاتلين الفلسطينيين المنسحبين من بيروت، وقد بدا لي حينذاك أن السبب السوري الرئيسي لرفض استقبالهم هو حرصهم على النظام القائم في دمشق، لا بل تساءلت هل يبالي السوريون إذا ما سحقت إسرائيل منظمة التحرير في بيروت؟

تطرقنا إلى مسألة الاستحقاق الرئاسي، وبدا لي أن خدام متأكد من أن الرئيس الياس سركيس لن يقبل بتمديد ولايته. وبعدما أعلن رفض بلاده القاطع لانتخاب بشير الجميل أو كميل شمعون لخشيته أن يقدما على توقيع سلام بين لبنان وإسرائيل، ولو أدى ذلك إلى فراغ على مستوى رئاسة الجمهورية، قال وزير الخارجية السورية: «في أسوأ الأحوال، ستكون هناك حكومة انتقالية». وأخبرني أن وفداً كتائبياً سيزوره بعد يومين في دمشق وفهمت من الطريقة التي تكلم بها أنه لم يكن يعلق أهمية كبيرة على هذه الزيارة.

بعد الظهر، اجتمعت في سفارة لبنان في جدة بالسفير الأميركي ريتشارد مورفي بناء على طلبه، لإبلاغي رسالة من السفير فيليب حبيب مفادها أن الإسرائيليين لم يحددوا، على عكس الشائعات والمعلومات المتداولة في الأمم المتحدة وغيرها، مهلة معينة للمفاوضات التي

كان يقودها لإخراج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت. ثم التقيت بالأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، واغتنمت المناسبة لكي أتوجه إليه ببعض اللوم على أداء الجامعة العربية المقصّر حيناً والمؤذي للبنان أحياناً أخرى. أما هو فقد نقل إليّ تمني بعض رؤساء الوفود العربية عليّ بالتزام الهدوء وعدم تفجير النقاشات على النحو الذي قمت به في المؤتمرات السابقة.

بين السادسة والسابعة والربع مساء، اجتمعت الوفود العربية وتداولت في محاضر الاجتماعات التي عقدت مع المسؤولين في الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن. لم تثر المداولات مع المسؤولين الفرنسيين والبريطانيين والسوفيات اهتمام المجتمعين على عكس المداولات بين الرئيس الأميركي رونالد ريغان والوزيرين سعود الفيصل وعبد الحليم خدام التي استمع إليها جميع الحاضرين بانتباه كبير. بعد الاجتماع، التقيت مطولاً مع نظيري السعودي، وقد أبدى الفيصل معارضة شديدة لانتخاب بشير الجميل، وقال: «إن المسلمين في لبنان وخارج لبنان ضده. وليس في نيتي على الإطلاق ممارسة ضغوط على المسلمين اللبنانيين لكي يرضوا به. هم لا يريدونه رئيساً للجمهورية، نحن كذلك. ما نريده هو أن يمدد الرئيس سركيس ولايته، لأن ليس بالإمكان إجراء انتخابات رئاسية في ظل الاحتلال الإسرائيلي». وعندما سألته ما إذا كان بمقدوره أن ينصح المسلمين اللبنانيين بإبداء بعض المرونة حتى لا نقع في فراغ رئاسي، جدد رفض بلاده القاطع للبحث في انتخاب بشير الجميل أو الرئيس كميل شمعون وأضاف: «أرجو منك أن تحاول إقناع الرئيس سركيس بقبول التمديد». فجددت بدوري استحالة إقناع رئيس الجمهورية بذلك.

وعندما انضم وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام إلى الاجتماع، قال: «إن الحل الأمثل في حال عدم التمكن من إجراء انتخابات رئاسية تشكيل حكومة تضم الرئيس الوزان والأخ فؤاد، سوريا لن تقبل في أي شكل من الأشكال انتخاب بشير الجميل، وإني أسألكم هل تشكون للحظة إذا انتخب بشير بأنه لن يوقع اتفاق سلام مع إسرائيل؟ كما أريد أن أسألكم هل سيجد إذّاك رئيساً للحكومة يقبل بالتعاون معه؟» بعد ذلك، انضممنا إلى العشاء الذي أقامه الوزير سعود الفيصل على شرف الوفود. وروى خدام بعض النكات المتعلقة ببشير الجميل، فقال إن الإسرائيليين لما مروا ببلدة بيت الدين قصفوا قصر الأمير أمين وليس قصر الأمير بشير، إلى ما سوى ذلك من أخبار مشابهة. وفيما كان الجميع يتكلمون همس الوزير سعود الفيصل في أذني قائلاً: «هل تظن أنه لو لم تحتل إسرائيل لبنان هل كان بإمكان بشير الجميل عسكرياً احتلال كامل الأراضي اللبنانية؟» وعندما أجبته بالنفي قال لي: «لهذا السبب

لا يمكننا القبول به رئيساً للجمهورية، التحامه مع الإسرائيليين ليس بحاجة إلى إثبات».

استأنفنا في التاسعة من صباح اليوم التالي أعمال المؤتمر. واشتبكت كلامياً مع مندوب فلسطين الذي حاول تحميلي مسؤولية الوضع الذي آلت إليه القضية الفلسطينية في لبنان منتقداً أسلوبي بالتفاوض مع فيليب حبيب. فانتفضت ورددت على كلامه بكلام أقسى منه، وقلت بشيء من الحدة اعتراضاً على منحى الجلسة الذي بات يتجه نحو الربط بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية: «نحن لن نقبل بعد اليوم بربط القضية الفلسطينية بالمسألة اللبنانية. إذا كنتم ترفضون الإقرار بأن لبنان قد احتمل أكثر مما يتوجب عليه في سبيل القضية الفلسطينية وبأنه من الضروري وقف الكفاح المسلح انطلاقاً من أراضيه، فإنه لا جدوى من متابعة أعمال المؤتمر». دهش رؤساء الوفود من حدة كلامي وتوافقوا على ضرورة عقد اجتماعات منفصلة معنا ومع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إيجاد مخرج لهذا المأزق. وعندما اجتمعت ببعض نظرائي على حدة في محاولة لتقريب وجهات النظر بيننا وبين الفلسطينيين قلت لهم بصراحة: «لا أريد أن أرى غريباً مسلحاً على الأراضي اللبنانية، ويجب التركيز أيضاً على إنقاذ بيروت».

خلال استراحة بين جلستين من أعمال المؤتمر، طلب الوزير جوزيف أبو خاطر مني أن ألفت نظر الوزير عبد الرحمن اللبان إلى عدم جواز طرح موضوع الاستحقاق الرئاسي اللبناني خلال الاجتماعات. فاختليت بالأخير وشرحت له أن إثارة مسألة انتخابات رئاسة الجمهورية في هذا المؤتمر لن تؤدي إلا إلى زيادة التعقيدات من غير أن تكون هناك فرصة واحدة لإيجاد التسوية المطلوبة أو التوافق الذي يرضي كل الأطراف في لبنان. وفي الواقع، أبدى الوزير اللبان تفهماً لما طلبته منه، ولم يثر الموضوع في ما تبقى من جلسات عامة.

خلال جلسات بعد الظهر، وردتني برقية من الخارجية اللبنانية فيها ملخص عن مضمون اجتماع السفير فيليب حبيب مع الرئيسين سركيس والوزان قبل ظهر اليوم نفسه. فقد أبلغهما المبعوث الأميركي أن هناك احتمالاً كبيراً بألا يتمكن من التوصل إلى وقف لإطلاق النار. أقلقتني هذه البرقية وإن كنت أدرجت هذه المسألة في خانة الحرب النفسية. وعندما أطلعت الوزيرين سعود الفيصل وعبد الحليم خدام على مضمونها، أبديا بدورهما قلقاً كبيراً على الوضع في لبنان وأعربا عن نيتهما الطلب إلى الفلسطينيين التعاطي بجدية مع هذا المعطى حتى لا يدفع الشعب اللبناني الثمن الكبير. وفي نهاية المحادثات، حاول المجتمعون في جلسة عامة أن يدخلوا في تفاصيل المفاوضات الجارية من أجل إخراج الفلسطينيين من بيروت فرفضت بشكل قاطع. كما رفضت فكرة أن يتم الجلاء على مراحل، وتوصلنا بعد نقاش

مستفيض إلى اتفاق من ستة بنود أهمها البند الثاني المتعلق بانسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت بعد إنجاز ترتيبات بينهم وبين الحكومة اللبنانية تضمن سلامة المغادرين وسلامة المدنيين الباقين في المخيمات. غادرنا جدة في الساعة التاسعة والنصف من صباح الثلاثين من تموز بالطريقة نفسها التي جئنا بها، أي مروراً بلارنكا، ووصلنا إلى الكسليك عند الساعة الأولى بعد الظهر.

صباح اليوم التالي، نقل إلي السفير الأميركي روبرت ديلون رسالة من وزير خارجيته جورج شولتز، وجاء فيها:

> عزيزي السيد الوزير:
>
> إن المقررات التي اتخذتموها، أنتم وزملاؤكم، في جدة توفر حلاً سلمياً لأزمة بيروت الغربية قريباً جداً من التحقيق. إني أقدر وأحترم رؤيتكم وحكمتكم في هذه الفترة الشديدة الاضطراب. إن تركيز كل جهودنا كان بالضرورة من أجل تفادي المزيد من إراقة الدماء والخراب في لبنان، ولكني أعلم تمام العلم أن مأساة لبنان هي أخطر تجل للمسألة الفلسطينية. فور تخلصنا من خطر داهم للحرب في لبنان، يجب أن نمضي قدماً، من خلال المفاوضات، للبحث عن حل للفلسطينيين يأخذ بالاعتبار كل حقوقهم المشروعة.
>
> إني ملتزم بهذا الهدف وإني أريد وأحتاج إلى مساعدتكم من أجل تحقيقه.
>
> ليس من عمل أكثر أهمية في الأشهر المقبلة من إيجاد السلام والعدالة لشعوب الشرق الأوسط.

مع مطلع آب ١٩٨٢، تجددت الآمال باقتراب خروج المقاتلين الفلسطينيين بعدما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في الثلاثين من تموز استعدادها للمغادرة وللمساومة على بعض مطالبها مثل تراجع القوات الإسرائيل إلى مسافة معينة، وتنفيذ عملية الانسحاب خلال خمسة عشر يوماً بدلاً من ثلاثة أشهر، وقبول فكرة تزامن انتشار القوات المتعددة الجنسيات مع بدء عملية الانسحاب بدلاً من انتشارها المسبق. انصرفنا مذّاك إلى تعيين وجهة رحيل المقاتلين الفلسطينيين ووضع اللمسات الأخيرة على مشروع دعوة قوات متعددة الجنسيات لتأمين سلامة المنسحبين وسلامة المدنين الفلسطينيين الباقين في لبنان. وأعلمني فيليب حبيب أن الجهود انصبت لإقناع تونس باستقبالهم باعتبارها بعيدة ألفي كيلومتر عن البقعة الجغرافية التي تدور عليها رحى المعارك.

وقبل أن يعلن عدد من الدول العربية استعداداته لاستقبال الفلسطينيين، وخشية اصطدامنا بحائط مسدود من جراء رفض كل الدول العربية استقبالهم، قررت في تلك

الفترة إيفاد أمين سري سمير مبارك في مهمة سرية ليسلم باليد رسالة إلى سفيرنا في باريس بطرس ديب أطلب إليه فيها الاتصال بسفير مصر لدى فرنسا والطلب إليه محاولة إقناع حكومته خلال ثمان وأربعين ساعة بقبول نزول المقاتلين الفلسطينيين على الأراضي المصرية، ومن ثم إفادتي خطياً وبشكل سري أيضاً بنتائج مسعاه لدى السفير المشار إليه. كتبت الرسالة وفاتحت سمير مبارك بالموضوع، وقبل أن أطلب إليه السفر إلى فرنسا بدأت الدول العربية تباعاً تعلن استعدادها لاستقبال المقاتلين الفلسطينيين، فصرفت النظر عن المسألة ومزقت الرسالة. في هذا الوقت، كانت الاشتباكات بين القوات الإسرائيلية والتنظيمات الفلسطينية وقوى «الحركة الوطنية» على أشدها فأمضيت ليلة الرابع من آب في الطابق السفلي من المبنى الذي أقطن فيه. ومن جديد نشطت على خط الطلب من فيليب حبيب التدخل لدى إدارة بلاده لحمل إسرائيل على وقف القصف على بيروت الغربية وتخفيف قبضتها عنها تسهيلاً لوصول الإمدادات الغذائية.

انصرفت بعد ذلك إلى إعداد الطلبات الرسمية إلى الدول الأربع التي ستشارك في القوات المتعددة الجنسيات بعدما رفضت إسرائيل بشدة مشاركة اليونان فيها. واقترحت على فيليب حبيب إضافة مقطع مفاده أن هذه القوات ستنسحب تلقائياً من لبنان إذا تعرقلت عملية إجلاء الفلسطينيين لسبب أو لآخر. وفي السابع من آب، طلب الرئيس سركيس من حبيب رسمياً إضافة هذا المقطع فأعرب الأخير عن خشيته أن ترفضه إسرائيل وطلب بعض الوقت لإجراء مشاورات في شأن ذلك. وقد أطلعني الرئيس الوزان على أنه اتفق مع السفير الفرنسي بول مارك هنري على أن تصل القوات الفرنسية في اليوم نفسه الذي تبدأ فيه عملية الإجلاء. واهتز بعض الشيء تفاؤلنا حيال انجاز عملية انسحاب الفلسطينيين مساء الأحد في الثامن من آب بعد تصريح لوزير الدفاع الإسرائيلي أريبل شارون قال فيه إنه ليس هناك اتفاق حول خطة حبيب. غير أن المبعوث الأميركي عاد وأكد لنا أن الخطة تسير على ما يرام.

ومع تفكك العقد الواحدة تلو الأخرى، وكانت آخرها رفض منظمة التحرير إعطاء لوائح بأسماء المنسحبين، ورفض القيادة السورية بداية سحب الوحدات السورية المتحصنة في بيروت الغربية، وجهت إلى كل من سفراء الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا المعتمدين لدى لبنان رسالة رسمية تدعو حكومته إلى المشاركة في القوات المتعددة وفق جدول زمني مرفق بالدعوة يحدد بالتفصيل دور هذه القوات بغية «تأمين السلامة الجسدية للمقاتلين الفلسطينيين المغادرين وسلامة المدنيين الفلسطينيين الباقين في المخيمات ومساعدة القوات المسلحة اللبنانية على استعادة سيادة لبنان وبسط سلطة الحكومة على

الأراضي اللبنانية». وذكرت الدعوة أنه «إن لم تنفذ عملية الانسحاب بشكل كامل خلال الفترة التي تحددها الروزنامة المرفقة، لأي سبب كان، تنتهي ولاية القوات المتعددة الجنسيات تلقائياً على الفور». وعندما وقعت هذه المراسلة في السادس عشر من آب قلت لسمير مبارك: «إنها آخر وثيقة مهمة يوقعها العهد قبل أن يفسح في المجال لغيره ليتسلم السلطة، لست مستاء من جراء انتهاء الأعوام الستة بمذكرة متفائلة».

وأخيراً، بدأت في الحادي والعشرين من آب عملية انسحاب المقاتلين الفلسطينيين منهية مرحلة استمرت خمسة عشر عاماً عرف اللبنانيون خلالها أياماً صعبة للغاية. كان خروجهم أشبه بحلم غير قابل للتصديق ولّد فرحة عارمة لدى جزء كبير من اللبنانيين. لكن انتباه جميع المعنيين بالمسألة اللبنانية، محلياً وإقليمياً ودولياً بات مشدوداً إلى أمر آخر: الاستحقاق الرئاسي!

الفصل الرابع

الانتخابات الرئاسيّة

مع اقتراب القوات الإسرائيلية الغازية من بيروت اتضح للجميع أن للاجتياح الإسرائيلي بعداً سياسياً يهدف إلى إيصال بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية، إضافة إلى البُعد العسكري الرامي إلى استئصال التنظيمات الفلسطينية من جنوب لبنان وعاصمته. كنت تحدثت مع الرئيس الياس سركيس مراراً بموضوع ترشح قائد «القوات اللبنانية» وأبلغته تحفظي في شأن انتخاب هذا الأخير لكنني آثرت أن أحيّد نفسي وأبلغت رئيس الجمهورية أنني لن أتعامل مع هذا الموضوع لا سلباً ولا إيجاباً. وقد تولى مدير المخابرات في الجيش جوني عبدو مهمة التنسيق بين الرئيس سركيس وبشير الجميل، وكنت لاحظت، خصوصاً في الأشهر الأخيرة من العهد، أنه كان يزور الرئيس يومياً تقريباً في القصر الجمهوري بعد رحيل الجميع ويختلي به لساعات. وفي اعتقادي آنذاك أن جوني عبدو لعب دوراً مهماً في إقناع رئيس الجمهورية بوجوب تبني ترشح بشير الجميل ومساعدته على الفوز بالمنصب الأول.

مساء الثاني من تموز ١٩٨٢، عقدت خلوة طويلة مع رئيس الجمهورية تناولنا خلالها موضوع الاستحقاق الرئاسي والخيارات المفتوحة أمامنا. وقد أعربت خلالها عن شكي في إمكانية إجراء انتخابات رئاسية في ظل احتلال الجيش الإسرائيلي لمعظم أرجاء العاصمة. فأجابني الرئيس سركيس: «لا أريد أن أسمع شيئاً عن تمديد ولايتي، حتى لو اقتنعت بأنني سأجد حلاً للأزمة اللبنانية في الرابع والعشرين من أيلول». ثم تطرقنا إلى مسألة ترشح بشير الجميل لرئاسة الجمهورية، وقال لي الرئيس سركيس بوضوح: «يجب أن يصبح بشير رئيساً للجمهورية، ربما لديه فرصة لحل الأزمة اللبنانية». لمست يومذاك مدى التغيير الذي

حصل في مقاربة الرئيس سركيس لموضوع الانتخابات الرئاسية مقارنة مع مزاجه المعهود واعتداله المعروف. فنحن من مدرسة سياسية واحدة بشرت بالاعتدال والاتزان خصوصاً على مستوى رأس الهرم في الجمهورية.

تباحثنا طويلاً في تلك الليلة. لم أجار الرئيس سركيس في موقفه، وإن كنت قد تفهمته إلى حد ما. فأنا القائل، للشيخ بيار الجميل وفريقه، إبان الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٦٤ بأنه يستحيل على كتائبي أن يُنتخب رئيساً للجمهورية لأن لبنان عندئذ يبطل أن يكون لبنان الذي كنا نعرفه. ربما لبناننا هذا كان قد تغيّر في صيف العام ١٩٨٢، والرئيس المعتدل الذي يوازن بين المجموعات المكونة للبنان لم يعد قادراً على حكم البلاد وإنقاذها من الأزمة بل أضحى دوره أن يدير الأزمة ويسعى إلى عدم السقوط في المجهول والانزلاق إلى الانهيار الشامل والتفتت. كان قبول الرئيس سركيس بفكرة وصول بشير إلى قصر بعبدا نوعاً من الإقرار غير المباشر منه بأن الرئيس المعتدل لن يكون بإمكانه أن ينجح بمهمة إنقاذ البلد في تلك الظروف، وبأن هذا النموذج من الرؤساء لم يعد يصلح، خصوصاً بعد منعطف الاجتياح الإسرائيلي الذي أدخل لبنان في نفق مجهول.

حاولنا، منذ مطلع العهد، الإقلاع بالجناحين المسيحي والإسلامي مصرين على عدم استبعاد الأخير في النصف الأول من العهد على رغم الإصرار السوري على ذلك. فرفضنا تشكيل حكومة تستبعد رموز «الحركة الوطنية» وشكّلنا حكومة من غير السياسيين كيلا يشعر هؤلاء بأنهم مهمشون، لكنهم بقوا على دعمهم للمقاومة الفلسطينية حائلين دون تنفيذ مقررات الرياض والقاهرة بالتفاهم مع بعض الدول العربية. ولم نكن، في المقابل، قادرين على التأثير في الساحة المسيحية لافتقارنا إلى قواعد حزبية مؤيدة للعهد الذي كان موضع تشكيك دائم من جانب تنظيمات «الجبهة اللبنانية» وموضع اتهام بالضعف والتفريط بهيبة الدولة.

حاولنا مد الجسور مراراً بين الطرفين، ولكننا لم نوفق إلى ذلك لاختلاف في النظرة إلى الهوية والانتماء ومفهوم الدولة، بين قائل بالانخراط في الصراع العربي-الإسرائيلي أياً تكن العواقب والأثمان، وآخر يدعو إلى عدم ربط مصير لبنان بمصير دول وشعوب المنطقة. وبين هاتين النظريتين، وقفنا حائرين عاجزين. كنا في الواقع أقرب إلى النظرية الثانية، لكننا تفهمنا دوافع أصحاب النظرية الأولى، ورغبنا في استيعابهم وإقناعهم بأن الدولة السيدة والمزدهرة والديمقراطية التي تؤمّن لأبنائها كافة حقوقهم هي أيضاً فاعلة ومفيدة للدول العربية الأخرى في النزاع العربي-الإسرائيلي. وكنا من القائلين بأنه لا يجوز أن يتحمل لبنان

وحده وزر القضية الفلسطينية، وبأنه لا بد من استراتيجية دفاع عربي مشترك تحدد متى يجب إشعال جميع الجبهات العربية مع إسرائيل، ومتى يجب انتظار الظروف الملائمة لذلك، ودور كل دولة في هذا المشروع.

وما زاد ربما من اقتناع رئيس الجمهورية بضرورة المساهمة في انتخاب بشير الجميل هو الاجتياح الإسرائيلي الذي وصل إلى مشارف العاصمة بيروت. لم يكن بإمكانه التصور بأن رئيساً معتدلاً وسطياً سيكون قادراً على حمل الجيش الإسرائيلي على الانسحاب من لبنان، ولم نكن من المتحمسين لحروب الاستنزاف التي سوف تدمر العاصمة ولبنان، إذا كان بإمكان رئيس قوي مثل بشير الجميل توفير أجواء أمن واستقرار تنزع من إسرائيل حجة احتلال لبنان لتأمين حماية حدودها الشمالية. كان الرئيس سركيس يتوقع بالطبع أن يوقع بشير الجميل اتفاقية سلام مع إسرائيل، وكان هذا الأخير أخذ علماً بمعارضة الرئيس سركيس لهذا التوجه، وخوفه من تداعياته على التركيبة اللبنانية، ولكن رئيس الجمهورية مع تحذيره لبشير الجميل، ارتأى أنه الأنسب للرئاسة في تلك اللحظة التاريخية.

وقد أثرت مع معاونيّ في وزارة الخارجية في ذلك الحين مسألة وصول بشير الجميل إلى رئاسة الجمهورية. وقلت لهم إن بشير سينتخب رئيساً، على رغم محاولات العرقلة التي يقوم بها شقيقه أمين في أكثر من اتجاه، وسيعّين حكومة فاعلة قادرة على إدارة شؤون البلاد، ولكني «لن أقبل بأن أكون وزيراً للخارجية فيها لأن السياسة الخارجية ستكون متأثرة بإسرائيل، ولأن الحكم سيكون أقرب إلى الديكتاتورية. وستكون التداعيات باهظة على المسيحيين على المدى الطويل وستنال تدريجياً من موقع رئاسة الجمهورية المارونية التي ستصبح سلطتها مع الوقت شكلية». وقلت إنني «سألزم الصمت خلال السنة الأولى من عهد بشير الجميل، على أن أنبري للمعارضة اعتباراً من العام الثاني، إذا اقتضى الأمر، إلى جانب زعيم ماروني يجب أن نخلقه لأنه ليس موجوداً في الوقت الحاضر».

مع اقتراب المهلة الدستورية في الثالث والعشرين من تموز، التي يصبح لرئيس مجلس النواب الحق في دعوة المجلس لجلسة انتخاب رئيس للجمهورية، ازداد تخوف القيادات الإسلامية من احتمال انتخاب بشير الجميل. وبدأت هذه القيادات اتصالاتها العربية والدولية للحؤول دون انتخابه. وتلقيت برقية من سفيرنا في واشنطن خليل عيتاني ذكر فيها أن الوزيرين سعود الفيصل وعبد الحليم خدام أعربا في اجتماعهما مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان عن رغبة بلديهما والجامعة العربية في وصول رئيس يحظى بإجماع لبناني ولا يكون ممثل فئة ستستغل الموقع في ظل الظروف القائمة. وقد تأكدت من هذا

الموقف خلال مشاركتي في اجتماع اللجنة السداسية بعد أيام في جدة، كما أن سفير لبنان لدى السعودية ظافر الحسن بعث إلى الخارجية برسالة سرية قبل نحو ستة أسابيع ذكر فيها أن وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط موري درايبر توافقا على ضرورة قطع طريق رئاسة الجمهورية على أي مرشح لا يحظى بإجماع لبناني.

في هذه الأثناء، أعلن قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميل رسمياً ترشحه لمنصب رئاسة الجمهورية، فأثار هذا الترشح استياء القيادات والقواعد الإسلامية التي أعلنت رفضها إجراء الانتخابات الرئاسية في ظل الاحتلال الإسرائيلي كيلا تعلن صراحة معارضتها لانتخاب بشير الجميل. في السادس والعشرين من تموز، اجتمعت بالرئيس صائب سلام الذي كان على رأس معارضي انتخاب بشير الجميل، وبحثت معه في الموضوع من زاوية تفادي فراغ رئاسي محاولاً إقناعه بإبداء بعض المرونة لأن رئيس الجمهورية رفض بشكل قاطع تمديد ولايته. غير أن الرئيس سلام لم يبدل من موقفه الرافض لانتخاب بشير الجميل وقال لي: «إن هذا الترشيح غير مقبول في أي شكل من الأشكال». وقد حاول بعض المسلمين حينذاك اقتراح ترشيح الرئيس كميل شمعون ولكن من باب المناورة على ما بدا لي في تلك الفترة، أو التمديد للرئيس الياس سركيس لكن هذا الأخير بقي رافضاً لمجرد الاستماع إلى مثل هذا الكلام.

وقد بلغني أيضاً أن الرئيس صائب سلام قال للنائب فؤاد نفاع في الثاني من آب إن الإسلام السياسي في لبنان يريد مرشحاً وفاقيا «حتى لو كان غابي لحود»، وأشار إلى أن الولايات المتحدة هي اللاعب الأهم في معركة الانتخابات الرئاسية مضيفاً: «إن الوزير فؤاد بطرس قريب إلى الولايات المتحدة ويتمتع برصيد كبير لدى السفير فيليب حبيب، ويكفي أن يهمس باسم أي مرشح توافقي للسفير حبيب كي ينتخب هذا الشخص رئيساً للجمهورية».

وعلمت أيضاً أن الاتصالات السرية نشطت في الأسبوعين الأولين من آب بين الرئيس كميل شمعون والقيادات الإسلامية وفي مقدمها الرئيس صائب سلام بواسطة الرئيس تقي الدين الصلح. وقد سعى الرئيس شمعون إلى إقناع القيادات الإسلامية بتأييد ترشيحه فيما كانت هذه القيادات تناور بغية خلق شرخ بين أركان «الجبهة اللبنانية» حتى لا يتم اكتمال النصاب في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية ما دام المرشح هو إما بشير الجميل وإما كميل شمعون.

وفي الثاني عشر من آب، زارني النائب فؤاد غصن في مكتبي في قصر بسترس، وأخبرني أنه وعد قائد ««القوات اللبنانية» بشير الجميل بالتصويت له، لكن الرئيس سليمان فرنجية شدد عليه بعدم انتخاب الجميل. وطلب مني أن أشير عليه بالخيار الصائب، فهو

يعيش في المنطقة الشرقية الخاضعة لسيطرة «القوات اللبنانية» لكنه يريد أن يحافظ على إمكانية قيامه بزيارة الشمال وبالتحديد الكورة المنطقة التي يمثلها في المجلس النيابي. فقلت له إن عليه في هذه الحال أن يحكم ضميره ويعمل بموجب اقتناعاته وما يعتبر أنه يصب في مصلحة البلاد فقط.

انسجاماً مع اقتناعاتي بالنسبة إلى وصول بشير الجميل إلى قصر بعبدا، بقيت حيادياً، ولم أقم بأي دور مؤيد أو معرقل، ولم أحاول إقناع أي نائب سألني رأيي أو كنت على علاقة صداقة معه بحضور أو عدم حضور جلسة الانتخاب التي حددها رئيس المجلس كامل الأسعد بداية في التاسع عشر من آب، ثم تأجلت إلى الثالث والعشرين منه. فالمعركة الرئاسية في العام ١٩٨٢ لم تكن معركة أصوات بل معركة تأمين نصاب. وأعتقد أن الرئيس الياس سركيس على رغم تأييده ترشيح بشير الجميل لم يقم بدور مباشر لمصلحة الأخير بل اكتفى بدور غير مباشر من خلال تسهيل الأمور له.

حاول رئيس الحكومة شفيق الوزان في التاسع عشر من آب، إقناع رئيس الجمهورية مرة أخرى بقبول تمديد ولايته لسنة أو سنتين، شارحاً له الانعكاسات السلبية لانتخاب بشير الجميل غصباً عن إرادة المسلمين اللبنانيين على العيش المشترك في لبنان، ومستقبل العلاقة بين المسلمين والمسيحيين. تأثر الرئيس سركيس بما سمعه لكنه أصر بشكل قاطع على رفض فكرة تمديد ولايته.

مساء اليوم نفسه، تناول المبعوث الرئاسي الأميركي فيليب حبيب طعام العشاء إلى مائدتي. وكنت حرصت على ألا أثير موضوع الاستحقاق الرئاسي معه طوال الفترة التي سبقت الانتخابات، وهو بدوره لم يفاتحني بالموضوع ربما لأنه كان يعرف رأيي. غير أنه في تلك الليلة، سألني مباشرة عن وجهة نظري من مسألة الانتخابات الرئاسية ومن ترشيح بشير الجميل لها. فقدمت له عرضاً مطولاً تناول موقفي من الصيغة اللبنانية القائمة على التوازن وأهمية أن يكون رئيس الجمهورية من الخط المعتدل حتى يتمكن من حفظ البلاد من الانقسام والتفتت. وشرحت له موقف القيادات الإسلامية التي اجتمعت، في اليوم السابق، في منزل الرئيس صائب سلام وقررت مقاطعة الانتخابات الرئاسية. وأردفت قائلاً: «إن الفلسطينيين والسوريين والإسرائيليين والكتائبيين قد أخضعوا على التوالي المسلمين في لبنان لسيطرتهم، وقد سئم هؤلاء ذلك، ولم يعودوا قادرين على احتمال هزيمة سياسية إضافية سيشكلها لهم انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية».

من جهته، شرح فيليب حبيب وجهة النظر الأميركية التي اعتبرت في ذلك الحين أن

انتخاب بشير الجميل أمر ضروري لا يمكن الاستعاضة عنه من أجل فرض الاستقرار والأمن في لبنان، وأنه لا يوجد شخص آخر في تلك الظروف يتمتع بالمقدرة والنفوذ اللازمين للقيام بالدور المطلوب. أثناء العشاء، أجرى الرئيس صائب سلام اتصالاً هاتفياً بمنزلي وطلب التحدث إلى السفير حبيب. بالطبع لم أسأل المبعوث الأميركي عن غرض الاتصال ولا هو أخبرني لكني توقعت أن يكون الرئيس سلام قد حاول مرة أخيرة ثنيه عن دعم ترشيح بشير الجميل والاستعاضة عنه بمرشح توافقي. غير أن فيليب حبيب كان شديد الاقتناع بالجميّل ولم يكن ليفكر لحظة في أي خيار آخر. وفي اعتقادي، أن السفير فيليب حبيب قد لعب آنذاك دوراً حاسماً في إقناع الإدارة الأميركية بترشيح بشير الجميل لأنه لو لم يكن في لبنان لكان السفير روبرت ديلون فعل كل ما بوسعه لمنع قائد «القوات اللبنانية» من الوصول إلى قصر بعبدا. فديلون كسلفيه، جون غونتر دين وريتشارد باركر، لم يكن يكّن مودة لبشير الجميل.

اشتد التشويق في الأيام الثلاثة السابقة للثالث والعشرين من آب حيال إمكانية تأمين النصاب في جلسة مجلس النواب والمحدد باثنين وستين نائباً بنتيجة وفاة عدد من أعضاء المجلس النيابي المنتخب سنة ١٩٧٢ والمستمر بحكم الأحداث وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تنظيم انتخابات تشريعية. وبلغتني معلومات في الحادي والعشرين من آب لم أتأكد من صحتها مفادها أن بشير الجميل كان لا يزال بحاجة إلى تأمين حضور نائبين إلى البرلمان بعد يومين لاكتمال النصاب وأنه في صدد تحضير خطة بديلة في حال لم يتوافر، وهي القيام بانقلاب والإمساك بالسلطات الدستورية. فزاد قلقنا من جراء تلك الأخبار التي لم تكن تعني لنا في حينه سوى المباشرة العملية في مشروع تفتيت لبنان لأن القوى الإسلامية سترفض الاعتراف ببشير الجميل وستعلن من جهتها سلطة موازية لسلطته في المناطق غير الخاضعة لنفوذ قائد «القوات اللبنانية».

صباح الثالث والعشرين من آب ١٩٨٢، وصلت إلى وزارة الخارجية التي كانت شاغرة تقريباً يومذاك من الموظفين. كان اللبنانيون عموماً أمام شاشات التلفزيون يتساءلون عما إذا كان النصاب سيكتمل، أما أنا فكان قد بلغني أن النواب سليمان العلي، وفؤاد طحيني، وفؤاد لحود، وسالم عبد النور، حسموا أمرهم وقرروا حضور الجلسة. وقد قال لي النائبان طحيني وعبد النور أنهما مضطران لحضور الجلسة استجابة لمطالب الناخبين المسيحيين في الشوف.

اجتمعت يومذاك في مكتبي مع الأمين العام للوزارة كسروان لبكي وأمين السر سمير مبارك ولاحظت أن الوجوم مسيطر على وجهيهما، وبالطبع لم أكن في حال أفضل منهما. دار الحديث بيننا حول مستقبل البلاد ووزارة الخارجية بعد انتخاب بشير الجميل، فقلت لهما إننا سنبحث في التشكيلات الدبلوماسية المنتظرة في مجلس الوزراء بعد يومين مشيراً إلى أنه

يجب أن يوافق عليها أيضاً الجميّل. وقلت لهما إن الأسماء التي يجري التداول فيها لخلافتي ثلاثة: خليل أبو حمد، أو نجيب الدحداح، أو ألفرد ماضي، وإني أتساءل كيف سيبدو بعضهم في مؤتمر عربي أو إسلامي. فقال أمين عام الخارجية: «سأتقدم فوراً باستقالتي إذا أسندت الخارجية إلى الدحداح أو ماضي». وكان في هذه الأثناء قد انضم إلينا مدير المراسم جان رياشي الذي قال لي: «لن تسند وزارة الخارجية إلى سواك». فأجبته فوراً: «أريد أن أرتاح وأعود إلى مكتب المحاماة خاصتي، وأزاول مهنتي».

قرابة الظهر، توجهت إلى القصر الجمهوري الذي يقع على بعد نحو كيلومتر واحد من المدرسة الحربية في الفياضية حيث جرت عملية الانتخاب. وقد قررت، كما معظم الوزراء المسيحيين، التغيب عن الجلسة انسجاماً مع زملائنا المسلمين حتى لا تظهر الحكومة منقسمة. وصلت إلى قصر بعبدا فوجدت رئيس الجمهورية هادئاً، وجلسنا سوية أمام شاشة التلفزيون نتابع وقائع جلسة انتخاب خلفه. وقد لفتني تخلف النائبين ألبير مخيبر ومنير أبو فاضل عن حضور الجلسة وبخاصة مخيبر الذي كان يقيم في منطقة خاضعة للنفوذ المباشر لآل الجميل. اكتمل النصاب بحضور اثنين وستين نائباً بالتمام وجرت عملية الانتخاب، وفاز بشير في الدورة الثانية. شعرت بأن الرئيس الياس سركيس قد ارتاح للنتيجة، أما أنا فقد كنت أتمنى لو كنت مقتنعاً كي أشاطره ارتياحه وأكون أقلّ انزعاجاً. بعد إعلان فوز الجميّل، قررت الانسحاب والعودة إلى المنزل لأن القصر الجمهوري سيشهد الزيارة البروتوكولية للرئيس المنتخب، وسيصحبها هرج ومرج وعراضات، لا أستسيغ مشاهدتها بطبيعتي.

صباح اليوم التالي، قررت مراعاة البروتوكول، كوني وزيراً في الحكومة، أن أتوجه إلى بكفيا لتقديم التهانئ للرئيس المنتخب مصطحباً معي أمين السر سمير مبارك. وفي الطريق تبادلنا الحديث حول الانتخابات التي جرت في اليوم السابق فقلت له: «سنة ١٩٧٠، فوجئت بفوز الرئيس سليمان فرنجية، أما البارحة فكان الأمر أشبه بثورة. ما يثير قلقي هو أن بشير محاط بأشخاص أكثرهم غير كفوئين ولا يفقهون شيئاً في عالم السياسة ولا في الإسلام والعالم العربي المتحفظ على عملية انتخابه. أعتقد أنه سيتبدل ولكن ربما قد يؤدي ذلك إلى انقلاب قواعده عليه. يجب على بشير أن يحيط نفسه بليبراليين يعرفون جيداً العالم العربي».

عندما وصلنا إلى بكفيا كان بشير الجميل غادر المنزل، فاستقبلنا والده بيار وشقيقه أمين. وعدنا بعدها إلى القصر الجمهوري للتداول مع رئيس الجمهورية والوزير جوزيف أبو خاطر في شأن اجتماع وزراء الخارجية العرب المزمع عقده في المحمودية في المغرب في الثامن والعشرين من الشهر نفسه. وكنت قد طلبت أن يرأس الوفد اللبناني الوزير أبو خاطر لأنني

سئمت الاشتباك مع الفلسطينيين وتعاطف الدول العربية معهم في عشرات المؤتمرات التي حضرتها طوال فترة توليي وزارة الخارجية، على أن أرافق الرئيسين سركيس والوزان إلى مؤتمر القمة المقرر عقده في فاس في الرابع من أيلول. وكان كلام عن احتمال مشاركة الرئيس المنتخب في هذه القمة.

انشغلنا في الأيام التالية لانتخاب بشير الجميل في مراقبة رحيل المقاتلين الفلسطينيين وانسحاب القوات السورية من بيروت، وفي متابعة أخبار الوفد اللبناني إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب إلى المغرب، فيما كانت البلاد منقسمة بين مناطق محتفلة ومتفائلة ومناطق تشعر بالانهزام والتشاؤم.

على المستوى الشخصي، بدأت أفكر في الطريقة الواجب إتباعها لاستنهاض مكتبي للمحاماة بعد إهمالي له مدة ست سنوات. كما اهتممت مع رئيس الجمهورية في إجراء تشكيلات دبلوماسية لبعض معاوني رئيس الجمهورية ومعاونيّ تتيح لهم الانتقال إلى مواقع مريحة لهم بعد انتهاء ولاية الرئيس سركيس. وكنا نعتزم إجراء تبديلات لنحو اثني عشر شخصاً لكن الرئيس المنتخب لم يقبل إلا «بخمسة أو ستة»، فتم نقل المدير العام للأمن العام فاروق أبي اللمع إلى ملاك الخارجية، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي أحمد الحاج، سفيراً للبنان لدى المملكة المتحدة، ومدير المراسم في القصر الجمهوري السفير خليل حداد سفيراً إلى إيطاليا، وأمين السر سمير مبارك سفيراً إلى السويد، والسفير صلاح ستيتية لدى المحكمة الدولية في لاهاي، والسفير عبد الرحمن الصلح إلى بلجيكا.

مطلع أيلول ١٩٨٢، باتت بيروت خالية من المقاتلين الفلسطينيين ومن القوات السورية. لذا قررت القوات المتعددة الجنسيات الانسحاب من العاصمة اللبنانية بعد تنفيذ مهمتها بنجاح ملحوظ، على رغم أن الاتفاق بيننا وبينهم، وفق الروزنامة المرفقة بالدعوة الرسمية التي وجهتها لهم، نص على أن ينسحبوا من لبنان بين الحادي والعشرين والسادس والعشرين من أيلول. حاولت مع رئيس الجمهورية إقناع الأميركيين بتأخير انسحابهم إلى الموعد المحدد أصلاً لكننا لم نوفق.

حتى الثالث من أيلول، كان الرئيسان سركيس والوزان يعتزمان السفر إلى المغرب للمشاركة في اجتماع القمة العربية في فاس خصوصاً بعد تلقيهما تمنياً ملحاً من الملك الحسن الثاني بعدم التغيب. فاجتمعت بهما يومذاك في القصر الجمهوري حيث شرحت لهما أنهما سيصطدمان بورقتي عمل سورية وفلسطينية تشكلان تدخلاً في الشؤون الداخلية للبنان، وبجو عربي مستنفر ومتضامن مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وذكرتهما بما

جرى مع الوزير أبو خاطر قبل أيام في اجتماعات وزراء الخارجية العرب عندما طُرحت الورقتان الفلسطينية والإسرائيلية واضطر رئيس الوفد اللبناني للانسحاب. حاول الرئيسان سركيس والوزان أن يؤكدا لي أنهما لن يتراجعا وسيصران على التمسك بالورقة اللبنانية، لكني في النهاية أقنعتهما بالعدول عن فكرة المشاركة في قمة فاس وتكليف الوزير جوزيف أبو خاطر ترؤس الوفد اللبناني، على أن يصحبه رئيس مركز الأبحاث والتوثيق في الخارجية جوزيف عقل ومستشاري سمير مبارك. كما أقنعتهما أن تغيبنا نحن الثلاثة عن القمة يعني بكل وضوح أننا متمسكون بورقة العمل اللبنانية وأننا لسنا في وارد التفاوض بشأنها أياً تكن اعتبارات الأطراف ومواقفها. ومساء اليوم نفسه، توجهت والوزير أبو خاطر إلى منزل الرئيس سركيس وتداولنا معه في أعمال قمة فاس، وفي ما يمكن أن يواجهه الوفد اللبناني المشارك من مناورات واستفزازات. وقد حاول الرئيس سركيس مرة أخيرة إقناعي بترؤس الوفد إلى قمة فاس لكنني لم أقبل.

توجه الوزير جوزيف أبو خاطر مع جوزيف عقل وسمير مبارك صباح الرابع من أيلول إلى المغرب، مزوداً بورقة عمل للحكومة اللبنانية مطالبها واضحة وصريحة بإنهاء عمل قوات الردع العربية ووقف كل عمل مسلح انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. وكنا مهدنا لهذا الطلب بقرار من مجلس الوزراء اللبناني صدر في الرابع عشر من تموز قضى بانسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية. كما أننا لم نطلب التجديد لقوات الردع العربية عندما انتهت مدتها في السابع والعشرين من الشهر نفسه. ولا بد من الإشارة إلى أن الرئيس شفيق الوزان كان شجاعاً للغاية عندما وافق على هذين القرارين إذ إن الغالبية القصوى من القيادات الإسلامية لم تكن تجرؤ حتى على إعلان تأييدها لهما على رغم أن بعضها في سره كان يحبذهما.

تابعت عن كثب أعمال القمة واللقاءات الجانبية التي عقدها أعضاء الوفد اللبناني مع نظرائهم العرب وبخاصة مع السوريين. وأرسلت برقية إلى الوزير أبو خاطر في السابع من أيلول ألفت فيه نظره إلى أن البند المتعلق بإنهاء مهمة قوات الردع العربية لا ينص على انسحاب فوري. وأضفت في البرقية شارحاً خلفية هذا البند بالتالي:



> وقد تعمدنا ألا نقول في ورقة العمل إن هذه القوات تخرج فوراً وذلك ليتسنى لنا عبر المفاوضة التي ستجري أن نحاول توقيت خروج هذه القوات بشكل يتفق مع مقتضيات الظرف المفروضة علينا بسبب الاحتلال الإسرائيلي، ومع حرصنا على مراعاة كرامة الجيش السوري ضمن الحدود التي نستطيع أن نتحرك بها.

في الثامن من أيلول، أبرق الوزير أبو خاطر يعلمني بملخص ما أنجزه أعضاء الوفد وبخاصة نجاحهم بجعل ورقة العمل اللبنانية الوحيدة للمداولات وعدم الأخذ بالتالي بورقتي العمل السورية والفلسطينية. وذكر أنه أجرى مباحثات مع وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام الذي أبلغه أن الرئيس السوري حافظ الأسد قرر سحب قوات الردع وأن خدام اقترح علينا تعديلاً لفقرة من ورقتنا بحيث يصبح: «وافق المؤتمر على قرار الحكومة اللبنانية بإنهاء عمل قوات الردع العربية في لبنان ويجري التفاوض حول ذلك بين الحكومتين السورية واللبنانية في ضوء الانسحاب الإسرائيلي من لبنان». وأضاف أبو خاطر في برقيته:

> رفضنا فوراً هذه الجملة الأخيرة: «في ضوء الانسحاب الإسرائيلي من لبنان». وطلبنا التريث في إعطاء الجواب عن القسم الأول من مقترحاته. وبعد مداولات مع زملائي أبلغت الوزير خدام بأننا نقترح بأن تصبح تلك الفقرة كما يلي على أن لا تكون نهائية إلا بعد موافقتكم عليها وهذا نصها:
>
> «الإعلان عن انتهاء مهمة قوات الردع العربية في لبنان، وتوضع الترتيبات بشأن إجراءات التنفيذ بين الحكومتين اللبنانية والسورية». (...)
>
> أبلغنا الأمير سعود (الفيصل) والوزير بوسته (وزير خارجية المغرب) أن سورية تطالب بنصها لتبرير الانسحاب لأسباب داخلية. في آخر الجلسة أبلغني الوزير خدام أن الرئيس الأسد موافق على اقتراحنا تسهيلاً لمهمتنا. (...)
>
> اقترح الأمير سعود أن يضاف إلى ورقتنا النص التالي:
>
> «أخذ المجلس علماً بقرار الحكومة اللبنانية تأكيد التزام لبنان بمقررات القمة العربية ولا سيما قمة بغداد والتي نصت على عدم جواز انفراد دولة عربية في موقف حيال إسرائيل إلا بقرار من القمة العربية».
>
> رفضنا الاقتراح وقلت بأننا نرفض رفضاً قاطعاً كل ما من شأنه أن يُشكل اتهاماً ما أو ارتياباً بمواقف لبنان أو يعتبر تدخلاً في شؤونه الداخلية. وقد تم الاتفاق أخيراً على وضع النص التالي في الوثيقة المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط:
>
> «يؤكد المؤتمر على مضمون مقررات القمة العربية في بغداد التي تنص على عدم جواز انفراد أية دولة عربية في موقف حيال إسرائيل إلا بقرار من القمة العربية».

كما أطلعني الوزير أبو خاطر في البرقية على إعلان فاروق القدومي رفض الوفد الفلسطيني لنص الورقة اللبنانية المتعلق بإنهاء الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان ومطالبته بإجراء مفاوضات جديدة حول اتفاق القاهرة. وقد أفادني أيضاً رئيس الوفد اللبناني بأنه أعلن انتهاء اتفاق القاهرة «ولا مجال إطلاقاً لوضع أي اتفاق جديد» مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبأن القدومي سجل تحفظ الفلسطينيين على ورقتنا.

وفي الحال، وجهت برقية إلى الوزير أبو خاطر شكرته والوفد اللبناني على الجهود التي بذلوها وأبديت فيها موافقتي على ما تم التوافق عليه من تعديلات على الورقة اللبنانية. وطلبت منه أن «نصر على النص المتعلق بإزالة الوجود الفلسطيني المسلح كما ورد في ورقة عملنا حرفياً ولا بأس أن تتحفظ المنظمة إذا رأت ذلك ضرورياً».

وفي برقية ثانية بعثها إليّ الوزير جوزيف أبو خاطر في اليوم نفسه، نسخة عن مشروع الملك فهد حول الشرق الأوسط بعدما أقرته لجنة الصياغة والمؤلف من ثمانية بنود أبرزها: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وضمان حرية العبادة في الأمكنة المقدسة، تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة، خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لإشراف الأمم المتحدة، وقيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس.

بعد قراءتي هذه البرقية، لفت نظر الوزير أبو خاطر في برقية جوابية ثانية إلى مسألة دقيقة وردت في البند الرابع منها:

> إن العبارة الأخيرة الواردة في هذا البند: «تعويض من لا يرغب في العودة»، تنطوي على محاذير في نظرنا، ولا نستطيع أن نقبل بها، باعتبار أنها تشجع على التوطين، وكان الأحرى بأن ينظر في أمر تشجيع الفلسطينيين على العودة لا على البقاء حيث هم، وتعلمون وضع لبنان والعبء الذي يتحمله، لذلك نطلب حذف هذه العبارة أو الاستعاضة عنها بنص آخر لا يشجع على التوطين، وفي حال عدم تمكنكم من إقناع المؤتمر بتبني وجهة نظركم، نرجو إبداء تحفظ على القرار من هذه الجهة.

أبلغني الوفد اللبناني إلى قمة فاس أنه تبلغ من وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام موافقة الرئيس السوري على ورقة العمل اللبنانية لكن برقية أخرى بلغتني بعد ساعات أفادت بأن الوفد السوري عاد يصر على عبارة «في ضوء الانسحاب الإسرائيلي». فأبرقت إلى الوفد اللبناني التالي:

> نستغرب التعديل في الموقف السوري، ونعتبر أنه يهدف إلى عرقلة الأمور أياً كانت الدوافع. نحن نفهم أن يحرص السوريون على التزامن في الانسحاب بينهم وبين الإسرائيليين. ونحن نعي ذلك، لكن النص كما هو مقترح ينطوي على أن هناك انسحاباً إسرائيلياً مسبقاً، وهذا ما لا نستطيع نحن ولا غيرنا من العرب أن يرتبط به، ومن شأنه أن يشل أية مفاوضات تتناول الانسحاب الإسرائيلي مستقبلاً، وأن يربط لبنان ويحد من طاقته على التحرك دولياً.

لذلك، نرجو أن تتمسكوا بالنص، كما كنتم اتفقتم عليه أمس، وفي آخر لحظة، إن لم تستطيعوا أن تنجحوا في موقفكم فإن أقصى ما يمكن أن تقبلوا به هو النص الآتي الذي نرغب إليكم في ألا تفصحوا عنه إلا في الدقيقة الأخيرة، كحل للمشكلة القائمة:

«الإعلان عن انتهاء مهمة قوات الردع العربية في لبنان، أو وافق المؤتمر على قرار الحكومة اللبنانية بإنهاء عمل قوات الردع العربية في لبنان، وتوضع الترتيبات بشأن إجراءات التنفيذ بين الحكومتين اللبنانية والسورية، مع الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان». ويمكن أن تكون العبارة الأخيرة: «إجراءات التنفيذ بين الحكومتين اللبنانية والسورية في ضوء الإجراءات المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان».

إن هذا التعديل من شأنه أن يتجاوب مع الرغبات السورية إذا كانوا حقيقة غير راغبين بعرقلة الأمور. وإذا تشبث الوفد السوري بنصه، كما هو وارد في برقيتكم، ولم تستطيعوا إجراء تعديل عليه، فنرجو أن تتحفظوا على المقطع الأخير من هذا البند للأسباب التي ذكرناها أعلاه(...)

انتهى مؤتمر القمة العربية في فاس إلى تبني التعديل السوري لورقة العمل اللبنانية، فتقدم رئيس الوفد اللبناني الوزير أبو خاطر بتحفظ الدولة اللبنانية. وقد أخبرني أمين السر سمير مبارك لاحقاً أن اتجاه الجلسة الختامية كان بعدم صدور قرار متعلق بالمسألة اللبنانية، فتحفظ الوفد اللبناني وانسحب. عندها رفع الملك المغربي الحسن الثاني الجلسة، وقال لأعضاء الوفد اللبناني: «لو كنت مكانكم، لكنت تصرفت مثلكم، لكنت تحالفت مع الشيطان». ثم عُقدت جلسة سميت «بالفرصة الأخيرة» وحضرها ملوك السعودية والأردن والمغرب والرئيسان السوداني جعفر النميري والسوري حافظ الأسد ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، والوزير جوزيف أبو خاطر والسفير عادل إسماعيل عن لبنان. تمسك في هذا الاجتماع كل من الأطراف بموقفه فاستاء الملك المغربي وترك الجلسة قائلاً: «لا يريدون الاستماع إلى شيء». ونقل لي مبارك انطباعه بأن قمة فاس أظهرت أن العرب يتوجسون من لبنان ومن بشير الجميل، فعلقت على ملاحظته: «سيترحمون على أيام الياس سركيس، ولكن بعد فوات الآوان».

في هذه الأثناء، التقيت مدير المخابرات جوني عبدو الذي قال لي إن الرئيس المنتخب سأله: «إذا عرضنا على فؤاد بطرس أن يتولى وزارة الخارجية في الحكومة الأولى من العهد فهل سيقبل برأيك؟» لفتتني الطريقة غير المباشرة للعرض، فأجبته: «قراري هو العودة إلى مكتب المحاماة وأخذ فترة استراحة من السياسة». غير أن بشير الجميل لم يفاتحني بالأمر

عندما التقيت به، بل أخبرني أنه خلال اجتماعه السري مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في نهاريا في مطلع أيلول ١٩٨٢، قال للمسؤولين الإسرائيليين عندما تكلموا معه عن ضرورة البدء بمفاوضات من أجل توقيع اتفاق سلام بين لبنان وإسرائيل، إن وزير الخارجية فؤاد بطرس يرفض الدخول في مفاوضات مع إسرائيل. وأضاف: «أعتذر منك لأني ألصقت بك مسؤولية عدم التمكن من بدء المفاوضات»، فأجبته بأن لا مشكلة عندي في ذلك. ثم سألني عن سمير مبارك الذي عيناه سفيراً لدى السويد فقلت له: «لقد كان خير مساعد لي طوال خمس سنوات في وزارة الخارجية، وهو دبلوماسي ممتاز على كل الصعد، وهو ابن موسى مبارك». فأجابني: «لا تشغل بالك، حول هذه النقطة أبداً».

بعد ظهر الرابع عشر من أيلول، دوى الانفجار الذي أودى بحياة الرئيس المنتخب الشاب. كنت وقتئذ مجتمعاً بالرئيس سركيس في القصر الجمهوري، وبعد لحظات على سماعنا صوت الانفجار، جاء من يخبرنا أنه استهدف الرئيس المنتخب، وأن لا معلومات حول مصيره. أحبطنا هذا الخبر المشؤوم، وشعرنا بأننا دخلنا نفقاً مظلماً، وصرنا ننتظر المعلومات بفارغ الصبر فجاءتنا متضاربة إلى أن اتصل المحامي كريم بقرادوني هاتفياً بُعيد التاسعة والنصف ليلاً، وتحادث مع جوني عبدو وكنا، الرئيس سركيس وأنا، نستمع إلى المكالمة، وقد رواها بقرادوني في كتابة السلام المفقود على الشكل التالي:

تجمدت شفتاي، وتعمدت ألا أتفوه بكلمة «لقد مات» فتمتمت بصوت أبح: «انتهى الأمر». بادرني جوني ملهوفاً: «هل رأيت الجثة؟» أجبت: «نعم». سمعت الرئيس يلح قائلاً: «اسأله هل شاهده هو بالذات». فرددت قولي: «نعم أنا رأيته بعيني. إنه الآن في مستشفى أوتيل ديو. لم يعد لدينا رئيس منتخب للجمهورية». وبعد صمت تخيلته دهراً سمعت الرئيس اللبناني يبكي فأقفلت الخط.[73]

تأثرت كثيراً لحزن الرئيس سركيس، ويومها أدركت حجم العاطفة التي كان يكنها لبشير الجميل الذي خاصمه بشدة وأساء إليه كثيراً في السنوات الأولى لعهده. حاولت قدر الإمكان أن أهدئ من روعه وحزنه مع علمي في تلك اللحظة بأنني لن أوفق. وكنت أُدرك أن جزءاً كبيراً من هذا الحزن سببه القلق على الجمهورية وعلى مستقبلها في وقت كان يمني به نفسه بالاعتزال والخلود إلى الراحة بعد ست سنوات من الجهود والآمال والخيبات. لكأن تلك الخيبة الجديدة والأخيرة التي أتت بعد جهد في سبيل إيصال بشير إلى الرئاسة وأمل كبير في إنقاذ البلاد أخيراً، أكبر تجل لتلك الثلاثية المحبطة التي حفل بها عهد الرئيس الياس

٧٣ - السلام المفقود...، ص ٧.

سركيس. تركت القصر الجمهوري في ذلك المساء في وقت متأخر، وخلدت إلى فراشي وأنا أفكر في المصاب الجلل الذي حلّ بالبلاد.

شاركت في اليوم التالي في المأتم الرسمي والشعبي الحاشد للرئيس المنتخب في مسقط رأسه بكفيا حيث زحفت الشخصيات السياسية اللبنانية والدولية لتأدية واجب التعزية، ومنها من ناصبه العداء طوال فترة الحرب ومن قاطع جلسة انتخابه. وألقى النائب أمين الجميل كلمة العائلة وكانت أشبه بخطاب ترشح إلى رئاسة الجمهورية بحيث شعر الحاضرون بأنه يطالب بحق وراثة أخيه. لفّ الحزن والغضب المنطقة الشرقية فيما كانت المنطقة الغربية مغتبطة بعض الشيء من عملية الاغتيال، بعدما كانت الشرقية قبل وقوعه محتفلة والغربية شبه متشحة بالسواد. إنها المفارقة الغريبة العجيبة في البلد الصغير الذي قلّما اجتمع أبناؤه على أمر واحد.

صباح ذلك اليوم، وفيما البلاد تحت صدمة اغتيال الرئيس بشير الجميل، فاجأنا الإسرائيليون بدخول بيروت الغربية بذريعة الحؤول دون ردود الفعل الانتقامية بين الفئات الطائفية مخالفين بذلك مخطط فيليب حبيب الذي أخلى بموجبه العاصمة اللبنانية من المسلحين الفلسطينيين. فاتصلت بالسفير غسان تويني، وأبلغته نبأ تقدم الإسرائيليين داخل أحياء بيروت الغربية طالباً إليه التحرك في أسرع وقت لدى الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريس دوكويلار ومجلس الأمن لوقف التوغل الإسرائيلي. فرد عليّ بعد ساعات قليلة ببرقية نقل لي فيها استياء الأمين العام للأمم المتحدة الذي وصف «هذا الانتشار بأقسى العبارات وقال عن الذريعة الإسرائيلية إنها مستغربة ومستهجنة (...) وكان شديد الغضب»[٧٤].
وأعرب الأمين العام بحسب برقية السفير تويني عن «استعداده لبذل أي شيء نطلبه أو القيام بأي عمل أو التقدم بأي اقتراح إلى مجلس الأمن»[٧٥]. وفي البرقية أيضاً نقل لي رئيس البعثة اللبنانية الذي كان ينوي أن يترك منصبه بعد يومين، أجواء المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة التي كانت تتوقع أن نطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن. من جهتي طلبت رسمياً في برقية إلى بعثتنا في نيويورك التالي:

> بالنظر لقضية بيروت، نرى أن تتصلوا فوراً برئيس مجلس الأمن، وتطلبوا عقد المجلس، وإدانة إسرائيل لخرقها وقف إطلاق النار، وانسحاب قواتها من بيروت، مع احتفاظنا بمطالبنا وحقوقنا الأخرى، لا سيما تنفيذ القرارين ٥٠٨ و ٥٠٩ بكل أحكامهما. أما في ما

٧٤ - ١٩٨٢، عام الاجتياح، م م، ص ٢٨٩.
٧٥ - المرجع نفسه.

> يتعلق بمشروع القرار الذي سيصدر عن مجلس الأمن، فنرجو أن تنسقوا قدر الإمكان مع البعثة الأميركية علكم تستطيعون الحصول على موافقتها في التصويت.[٧٦]

كان همي من خلال حث بعثتنا على التنسيق مع البعثة الأميركية إقناعها بالتصويت لمصلحة قرار ضد إسرائيل، وعدم استعمال حقها بالنقض. أما همي الثاني في ذلك اليوم، أي في السادس عشر من أيلول، فكان متابعة المداولات الجارية من أجل مواجهة الاستحقاق الرئاسي الداهم من جراء اغتيال الرئيس المنتخب. وكانت الحلول المطروحة ثلاثة: انتخاب رئيس جديد للجمهورية، إقناع الرئيس سركيس بالتمديد لسنة أو سنتين، والثالث تشكيل حكومة انتقالية. في حين أن «الجبهة اللبنانية» التي كانت تعتبر نفسها منتصرة في المعادلة التي فرضها الاجتياح الإسرائيلي بدت مصرة على إيصال أحد أركانها إلى سدة الرئاسة الأولى. وقد أعلن المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية في اجتماع طارئ له، يومذاك ترشيح نائب المتن أمين الجميل لرئاسة الجمهورية فيما أشارت أوساط الرئيس كميل شمعون إلى أنه سيتقدم أيضاً بترشيحه لهذا المنصب.

من جهتي، لم أكن مرتاحاً إلى الترشيحين. فالرئيس كميل شمعون البالغ من العمر الاثنين والثمانين عاماً، لم يكن برأيي في ذلك الحين قادراً على حكم البلاد التي كانت تواجه الكثير من الاستحقاقات والتحديات، إضافة إلى كونه حزبياً وطرفاً في الحرب الدائرة وسيعتبر وصوله تحدياً للمسلمين. فيما كان أمين الجميل بدوره حزبياً، وكنت غير متحمس لانتخابه، للأسباب نفسها التي حددت موقفي من ترشيح شقيقه بشير قبل نحو شهر.

يوم السادس عشر من أيلول ١٩٨٢، كان أيضاً يوم المحاولات الأخيرة لإقناع الرئيس الياس سركيس بقبول تمديد ولايته سنة أو سنتين. وقد فاتحه بهذا الموضوع العديد من الشخصيات اللبنانية، الإسلامية والمسيحية، وغير اللبنانية وفي مقدمها وزير الخارجية الفرنسية كلود شيسون ومبعوث الرئيس الأميركي موري درايبر. وقد حاولت بدوري أن أكلم رئيس الجمهورية بذلك، على رغم علمي بمعارضته القاطعة للتمديد، فلم أكن موفقاً أكثر من سواي لأنه كان مصمماً على ترك الحكم أياً كانت الاعتبارات والظروف، ولأنني كنت مثله مقتنعاً أن الواجب يقضي باحترام الدستور وعدم تجاوزه أياً تكن الاعتبارات.

قبل ظهر السابع عشر من أيلول، تلقيت اتصالاً هاتفياً فيما كان النائب ألبير مخيبر يدخل مكتبي، وكان المتحدث نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس

٧٦ - المرجع نفسه، ص ٢٩٢.

الدين الذي طالبني بنشر الجيش اللبناني في بيروت الغربية التي دخلتها القوات الإسرائيلية قبل يومين. فأجبته: «مرة جديدة، صاحب السماحة، إنكم متأخرون، منذ سنوات ونحن نتوسل إليكم بأن تقبلوا بدخول الجيش إلى المنطقة الغربية، وكنتم ترفضون باستمرار، سأرى ماذا بإمكاني أن أفعل». أما مع النائب مخيبر فتحدثت في موضوع الاستحقاق الرئاسي، وقد أعرب أمامي عن اعتقاده أن الرئيس كميل شمعون هو من سينتخب رئيساً للجمهورية. من جهتي، رأيت أن حظوظ أمين الجميل أكبر لأن سوريا والمسلمين يفضلونه بالتأكيد على الرئيس شمعون الذي أعلن ترشيحه رسمياً في ذلك اليوم.

ومساء اجتمعت بالرئيس شارل حلو الذي كان يجري التداول باسمه كرئيس حكومة انتقالية محتمل في حال لم تجر الانتخابات الرئاسية. ففوجئت بمبادرته إلى تشجيعي على قبول تكليفي تشكيل حكومة انتقالية، إذا عرض عليّ الرئيس سركيس ذلك قائلاً لي: «لقد كنت في الواقع الرئيس الثاني في الجمهورية خلال عهد الرئيس الياس سركيس، وأعتقد أنك أكثر من يصلح لتشكيل حكومة انتقالية تعمل على انتخاب رئيس جديد وتتابع المساعي التي بدأتها على مستوى تحقيق انسحاب جميع الجيوش الغريبة والتنظيمات غير اللبنانية من لبنان»، ولكني لم أكن في هذا الوارد على الإطلاق.

وفي ذلك اليوم صدر القرار ٥٢٠ الذي شكل تتويجاً لكل جهودي وجهود معاونيّ طوال السنوات الست التي أمضيتها في وزارة الخارجية، وذروة ما يمكن التوصل إليه في ظل الحرب الباردة التي شلّت المنظمة الدولية وأطالت عمر الصراعات في النقاط الساخنة من العالم. فأدان مجلس الأمن «اغتيال بشير الجميل، الرئيس المنتخب(...) آخذا العلم بتصميم لبنان على تأمين انسحاب كل القوات غير اللبنانية من أراضيه». كما أدان التوغلات الإسرائيلية الأخيرة في بيروت طالباً انسحابها فوراً إلى المواقع التي كانت فيها قبل الخامس عشر من أيلول ١٩٨٢، كخطوة أولى نحو التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن الذي طلب «مجدداً الاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها دون سواها، بواسطة الجيش اللبناني على كامل الأراضي اللبنانية». وتلقيت يومذاك من السفير غسان تويني الذي أبدى نشاطاً بارزاً لاستصدار القرار ٥٢٠، برقية شرح لي فيها خلفيات القرار المذكور وحيثياته:

> (...) انتزعنا، بعد صعاب تدركونها ولم تكن غريبة عما دار في قمة «فاس» تأكيداً لانسحاب جميع القوات غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية. لفت نظرنا التصلب في موقف السوفيات، وكذلك الإشارة في كلمة الصين، بعد سواها، إلى ضرورة عدم الربط بين الانسحاب الإسرائيلي والانسحابات السورية والفلسطينية. والنص النهائي تضمن دعوة لنشر الجيش في كل الأراضي اللبنانية.
>
> نسقنا، وفق تعليماتكم، مع البعثة الأميركية، ولم يكن الموضوع سهلاً كما تدركون (...) والموقف الأميركي الأخير تقرر على ضوء المعلومات «الميدانية» بكل أبعادها. وقراءتنا أن أميركا كانت بحاجة إلى قرار قوي تظهر فيه غضبها على إسرائيل ويكون أداة تأثير إضافية، مما يعيد إلى المجلس الكثير من الدور الذي كانت واشنطن تعالت عليه في مناسبات سابقة.[٧٧]

ابتداء من صباح الثامن عشر من أيلول بدأت تتضح ملامح مأساة مروعة. فقد أقدمت مجموعات مسلحة إسرائيلية ولبنانية من جيش لبنان الجنوبي و«القوات اللبنانية» خلال اليومين السابقين على اقتحام المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا، وارتكاب مجازر بحق المدنيين الفلسطينيين. اهتز لبنان والعالم لهذا الخبر المشؤوم فاجتمع مجلس الأمن مجدداً وأصدر القرار ٥٢١ الذي أدان المجزرة وأكد قراراته السابقة الداعية إلى احترام حقوق السكان المدنيين، وأجاز للأمين العام زيادة عدد المراقبين في بيروت وضواحيها، وطلب إليه الدخول في مشاورات مع الحكومة اللبنانية حول الخطوات الممكن اتخاذها لتأمين الحماية الكاملة للمدنيين بما في ذلك انتشار قوات دولية. وفي العشرين من أيلول، وافق مجلس الوزراء على استدعاء قوات متعددة الجنسيات، فأبرقت إلى السفير غسان تويني أُعلمه بالقرار طالباً إليه التصرف لدى المنظمة الدولية على هذا الأساس. ثم استدعيت سفراء الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وطلبت إليهم رسمياً إيفاد قوات من جيوشهم مجدداً إلى لبنان لمؤازرة الجيش اللبناني في عملية بسط سيادة الدولة وتأمين الاستقرار وحماية كل المدنيين.

أما في لبنان فقد لفتني كثيراً تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها المسلمين اللبنانيين لمسؤولية الكتائبيين والقواتيين في مجزرة صبرا وشاتيلا. وقد انعكس هذا التجاوز إيجاباً على عملية انتخاب أمين الجميل في الحادي والعشرين من أيلول، حين تحقق شبه إجماع لبناني وسوري وإسرائيلي وحتى فلسطيني عليه بحضور ثمانين نائباً جلسة الانتخاب ففاز من الدورة الأولى بسبعة وسبعين صوتاً مقابل ثلاث أوراق بيض. وعلى عكس جلسة انتخاب بشير، حضرت الحكومة، وأنا من ضمنها، جلسة الانتخاب التي نقل تلفزيون لبنان وقائعها مباشرة. ثم حضرت جلسة القسم الدستوري في المدرسة الحربية في

---

٧٧ - المرجع نفسه، ص ٢٩٤.

الفياضية، في الثالث والعشرين من أيلول، وتميزت كلمة الرئيس أمين الجميل بالتأكيد على البعد العربي للبنان.

تقدم الرئيس شفيق الوزان باستقالة الحكومة غداة جلسة القسم، على ما تقتضي الأصول الدستورية، فكلفها الرئيس الجديد تصريف الأعمال إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة. لذلك واظبت على الحضور اليومي إلى مكتبي في وزارة الخارجية كالمعتاد لتسيير العمل الروتيني. أما احتكاكي الأول بأمين الجميل كرئيس للجمهورية فكان في اليوم الأول من عهده. يومها أمضيت ساعة ونصف ساعة وأنا أحاول إقناعه بأنه لا يجوز أن يصوت لبنان في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ضد قرار تشكيل هيئة استقصاء دولية للتحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا. وكان في البداية مصمماً على أن يصوت لبنان ضده. فقلت له: «بذلك، تحول أصابع الاتهام نحوك. إن الولايات المتحدة وإسرائيل لن تصوتا ضده». وبعدما فشلت في إقناعه، اقترحت عليه أن نستدعي السفير الأميركي روبرت ديلون فوافق.

حضر السفير الأميركي إلى القصر الجمهوري في غضون دقائق، واستمع إلى وجهة نظر كل منا من مسألة التصويت في الجمعية العمومية، فانحاز تلقائياً إلى رأيي وانضم إليّ في محاولة إقناع رئيس الجمهورية قائلاً له إن بلاده وإسرائيل قد لا تصوتان ضد القرار، وربما تكتفيان بالامتناع عن التصويت. بعد جهد جهيد اقتنع الرئيس أمين الجميل بوجهة نظري. وفيما نحن خارجان سوية من القصر الجمهوري، قال لي روبرت ديلون: «أمين يحتاج إلى رجل خبرة يكون إلى جانبه، شخص مثلك أنت». وكان هذا أيضاً رأي فيليب حبيب وغيره من الدبلوماسيين الأميركيين الذين تعاونت معهم في تلك الفترة. وفي أية حال، كثيرون من محيط الرئيس الجميل الذي أبدى تقديراً وكياسة لافتتين حيالي، في تلك الفترة، سألوني ما إذا كنت على استعداد لتولي حقيبة الخارجية في الحكومة العتيدة، وكنت أجيبهم بأنني مضطر إلى العودة إلى مكتب المحاماة لكي أعيد تفعيله.

ولكن ما زاد من ترددي حيال قبول تولي حقيبة الخارجية في عهد الرئيس أمين الجميل ما قاله لي السفير ديلون ونحن خارجان من القصر الجمهوري عن أن رئيس الجمهورية اتصل به مباشرة في اليومين الأولين من العهد أي من دون المرور بي. فاعتبرت أنه لن يكون بإمكاني القبول بلعب دور الوزير الموظف بدل دور الوزير الشريك في اتخاذ القرارات المصيرية كما كنت أيام الرئيس الياس سركيس. بعد يومين، اتصل بي الرئيس أمين الجميل وقال لي إنه بإمكاني أن أطلب الاجتماع به ساعة أشاء، فشكرته على بادرته، وأجبته بأنني لا أريد إزعاجه، وإنني على استعداد لزيارته عندما يحتاج إليّ. وفي التاسع والعشرين من أيلول، زارني أحد

السفراء الغربيين في وزارة الخارجية وقال لي: «عندي سؤال أرجو أن تجيبني عليه بعد خروجك من الحكومة: هل تعتقد أن شخصاً مثل أمين الجميل قادر على أن يحكم بلداً مثل لبنان؟ شخصياً، لا أظن أنه يتمتع بالقدرات اللازمة».

مساء السبت في الثاني من تشرين الأول، دعوت الرئيس الياس سركيس وبعض الأصدقاء الحميمين إلى تناول العشاء في منزلي. وكان بينهم جوني عبدو الذي أطلعته على تحذير وردني قبل يومين من نائب سابق سني بيروتي بأن الخلايا الأمنية الفلسطينية الباقية في بيروت تخطط لاغتيالي نظراً للدور الذي لعبته في عملية ترحيل الفلسطينيين عن العاصمة اللبنانية، فوعدني بمتابعة الموضوع بانتباه كبير.

كلّف الرئيس الجميل، في الرابع من تشرين الأول، الرئيس شفيق الوزان تشكيل الحكومة الأولى من عهده. وفي اليوم نفسه، اتصل بي ليشكرني على مذكرة أرسلتها له قبل يومين حول لقائي مع القائم بالأعمال العراقي، مع أن إرسال نسخة عن محضر اجتماع على درجة من الأهمية كان جزءاً من عملي الروتيني. وفي اليوم التالي، أرسل الرئيس صائب سلام إليّ مندوباً من قبله، اجتمع بي في وزارة الخارجية ونقل منه الرسالة التالية: «صائب بك يقول لك إنك ستعود إلى وزارة الخارجية علىّ رغم الممانعة التي تبديها». وعاد اسمي إلى التداول بجدية، لكني توقعت ألا يقبل الرئيس الجميل بإسناد الخارجية إليّ لا سيما أنه كلف الرئيس الوزان، فهو بالتالي سيشعر بأن تركيبة الرئيس الياس سركيس ستبقى قائمة، وهذا ما لا يستسيغه.

يوم السادس من تشرين الأول، تناولت موضوع تولي حقيبة الخارجية في الحكومة العتيدة مع فاروق أبي اللمع الذي أصبح في ملاك وزارة الخارجية وأمين السر سمير مبارك الذي عُيّن سفيراً للبنان لدى السويد. وفنّدت الأسباب التي تجعلني أحجم عن تولي حقيبة الخارجية على الشكل التالي:

١- أنا مهدد من الفلسطينيين لأنني عملت على إخراجهم من بيروت، فكيف ستكون حالهم إذا عدت إلى وزارة الخارجية لمتابعة مسألة انسحابهم الكامل من لبنان.

٢- لن أتمكن من التفاهم مع أمين الجميل الذي سيحاول طوال الوقت أن يتخطاني ويقطع الطريق عليّ عبر أنصاره ومحازبيه الذين سيعينون في المفاصل الأساسية في الدولة وفي عواصم القرار.

٣- لن ينسحب الإسرائيليون من لبنان من دون الحصول على مقابل، ولست متحمساً لكي أكون الرجل الذي سيعطي التنازلات المطلوبة.

٤- إن السوريين لن يكونوا أبداً سعيدين برؤيتي مجدداً في وزارة الخارجية بعد الذي كان بيني وبينهم خلال السنوات التي أمضيتها على رأس الدبلوماسية اللبنانية.
٥- إن مكتبي للمحاماة مهدد بالخراب نهائياً إذا استمريت بعيداً عنه.
٦- ليس لدي رغبة في البقاء في الحكم مع علمي بأنه لن تكون لي قدرة التأثير التي تمتعت بها خلال عهد الرئيس الياس سركيس.

وافقني فاروق أبي اللمع على مخاوفي وبخاصة مسألة تعيين الرئيس الجميل لمحازبيه في المواقع الأساسية وميله لتخطي المسؤولين وقطع الطريق عليهم.

صباح السابع من تشرين الأول، زرت الرئيس الياس سركيس في منزله في اليرزة لوداعه عشية سفره إلى الخارج. كانت الأوساط السياسية آنذاك تتداول باسمي كمرشح جدي لتولي الخارجية فتباحثت بالأمر معه ومع الوزان الذي حضر للغاية نفسها. أعدت على الرئيسين الصديقين الأسباب التي تدفعني إلى عدم قبول العودة إلى وزارة الخارجية. حاول الرئيس الوزان جاهداً إقناعي مذكراً بتعاوننا السابق خلال السنتين الأخيرتين من عهد الرئيس سركيس والانجازات التي حققناها سوية على رغم الظروف الصعبة التي تبددت بمعظمها، ولافتاً إلى أنه بإمكاننا أن نحقق الكثير للبنان في الفترة الانتقالية المقبلة. من جهتي، قلت له إن سبب نجاحنا كان عملنا مع الرئيس الياس سركيس صاحب الصفات الحميدة المعروفة التي أضيفت إليها صداقة عمرها اثنان وعشرون سنة ورغبته العميقة في التعاون معنا. وتمنيت للرئيس المكلف التوفيق وأكدت له أنني إلى جانبه دائماً.

ثم التقيت فاروق أبي اللمع الذي كان اجتمع برئيس الجمهورية مساء اليوم السابق، فأخبرني أن الرئيس الجميل قال له: «لا يمكنني أن أقبل بفؤاد بطرس في وزارة الخارجية، لديه شخصية قوية. إذا حصلت إنجازات سيقولون فؤاد بطرس حققها، أنا أريد أن يقولوا هذه إنجازات أمين الجميل. لقد قررت أن أجعل هذه الوزارة تحت إشرافي، أريد أن أقرر فيها وحدي، وفؤاد بطرس ليس الرجل الذي يناسبني. ولا أريد شارل حلو، وهو رئيس جمهورية سابق وهناك احتمال كبير أن تقع بيني وبينه اختلافات. إنني مزمع أن أعيّن شخصاً مغموراً وجديداً في السياسة، هو أستاذ في الجامعة الأميركية، ولن تكون له ولاءات إلى غير العهد، وسيلتزم بالخط الذي سأرسمه له».

خاتمة

خرجت من قصر بسترس للمرة الأخيرة في تشرين الأول ١٩٨٢ ولم أعد إليه قط. تركتُ ورائي ذكريات أعوام ستة مليئة بالأحداث المأسوية بعد فترة وجيزة من الأمل في إمكانية نجاح المشروع الإنقاذي الذي قاده بصدق وشجاعة ونزاهة صديقي الكبير الرئيس الياس سركيس. وفي محصلة سريعة - وللتاريخ أن يحكم لنا أو علينا - سلّمنا وديعة الحكم للرئيس أمين الجميل في ظروف أفضل بكثير من تلك التي كانت سائدة يوم آلت إلى الرئيس سركيس على رغم أن الاحتلال الإسرائيلي كان جاثماً على مشارف قصر بعبدا وعلى العديد من المناطق اللبنانية: فالسلطة المركزية بأجهزتها الأمنية والإدارية موحدة، والعامل الفلسطيني الضاغط انكفأ إلى غير رجعة، والتذابح بين اللبنانيين في كل المناطق كان قد توقف. وهذا كله لم يكن متوافراً للرئيس سركيس الذي لم يتسلم مكتباً صالحاً للعمل في القصر الجمهوري في بداية عهده.

بعد انقضاء كل هذه السنوات، ربع قرن بالتمام، واعتراف القاصي والداني بأهمية ما تمت المحافظة عليه، وبما أُنجز على صعيد إعادة وصل ما انقطع في البلاد، خلال الأعوام الستة، على المستويات كافة وبخاصة على مستوى الدبلوماسية اللبنانية التي عُنيت بها، لا بد لي من الإقرار بأن شخصية الرئيس الراحل الياس سركيس وأسلوبه ومزاجه هي ما وفر لزملائي ولي إمكانية القيام بواجباتنا على النحو المفروض. وأود أن أستعيد في خاتمة مذكراتي ما كتبته عن الرئيس سركيس، في صحيفة **لوريان لوجور**، في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٨٥ بمناسبة رحيله:

(...) هذا الرجل الذي نجح بفضل جهوده الشخصية، كان صاحب وعي سياسي ومهني لا يتزعزع، وقوة إرادة تسترها رباطة جأش تامة، وهدوء لا تشوبه شائبة. كان جدياً في

> غير مأسوية، ومنصفاً دون تعقيد، ومتواضعاً ومتجرداً، ومترفعاً، فاستطاع أن يجعل من إنكار الذات عقيدة.
>
> (...) حسن تقديره الأبعاد والحدود يدين به إلى فطرته، أما اعتداله واتزانه فيدين بهما إلى الممارسة المهنية والسياسية التي كان من جرائها أن اتسمت ردات فعله بالتلاؤم والتسامح. لكن لم يكن من شأن ذلك النيل من صلابة اقتناعاته إطلاقاً، أكانت دينية، أم وطنية، أم سياسية، أم اجتماعية.
>
> في الأوقات العصيبة بل المأسوية التي عاشها وهو على رأس الدولة، لم يكن لصفاء ذهنه من معادل إلا شجاعته الجسدية والنفسية بعيداً عن التحدي والادعاء. فطوال حياته كان مثال الرجل الحازم الهادئ، صاحب الخيارات الدقيقة، أميناً لنفسه، ولمثله، ولأصدقائه. ومن الجبل اللبناني الذي ترسخت فيه جذوره، ورث خصائصه ونهجه.

أما في الذكرى العاشرة لوفاته، فقد قيض لي أن أوضح مرة جديدة أسلوب الرئيس الياس سركيس المرن الذي ميّز العهد وطبعه بطابع وفاقي أصبح مع مرور الزمن نموذجاً لبنانياً صادقاً للاتباع، والذي انتقده نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وبعض السياسيين اللبنانيين وبخاصة جماعة «الجبهة اللبنانية». وقلت في خطابي:

> إن وداعته وما أبداه من تهيّب في بعض الظروف كانا أبعد ما يكون عن التخاذل والتردد، بل كانا مظهراً لأسلوب يتسم بالخفر ولا يتنافى والشجاعة الجسدية والمعنوية التي أبداها في أكثر من مناسبة، بعيداً عن التبجح والاستعراض المسرحي.
>
> وفي أية حال، إن اللجوء إلى العنف، والبلد مقطع الأوصال وقوات الدولة الذاتية هزيلة، كان يخضع لاعتبارات قلّما تمّت إلى سلطان الدولة وتصوراتها، فكان لا بد للرئيس أن يتحاشى الانزلاق إلى إجراءات انتقائية قد تأخذ طابعاً اعتباطياً أو انتقامياً، وهذا ما يجافي المساواة والعدالة ويوسع الهوة بين الأطراف المتخاصمة. فهل يلام الياس سركيس إذا لم يستسلم لهذا التيار، لا سيما أنه كان يرى عن حق، أن ساعة الحل لن تدق في عهده سواء من طريق الحزم أو من طريق التفاوض؟

لقد كان الرئيس الياس سركيس رجل دولة من طراز رفيع، ويحز في نفسي أن اللبنانيين لم ينصفوه بالقدر الذي يستحق أثناء حياته، وأنهم لم يعترفوا له بذلك إلا بعد وفاته. ولكن التاريخ سيذكر له أنه صان مفهوم الدولة خلال ولايته على رغم أن كل عوامل التفتيت والانهيار كانت ماثلة وممعنة في ضرب أساسات الدولة اللبنانية.

عدت إلى مزاولة مهنة المحاماة وأعيد استنهاض مكتبي الذي تأثر كثيراً بنتيجة انقطاعي عنه، لمدة ست سنوات، ورفضي أن يتولى قضايا لها اتصال بالشأن العام وإدارات الدولة.

واستفدت من فترة الهدوء النسبي التي سادت بين تشرين الأول ١٩٨٢ وصيف ١٩٨٣ لأعيد لمكتبي مكانته.

خرجت من السياسة غير أن السياسة لم تخرج مني. كان خروجي منها هذه المرة مختلفاً عن سنة ١٩٧٠. ففي تلك السنة انكفأت عن الحياة السياسية ليقتصر تماسي بها على اجتماعات خاصة ولقاءات نقاش مع بعض الزملاء من جماعة النهج أو الشهابية حول سياسة الرئيس سليمان فرنجية والتساؤل عن إمكانية عودتنا كفريق إلى واجهة الحياة السياسية اللبنانية. لكن منذ خريف ١٩٨٢، اختلف الوضع. لم يعد تعاطي أهل السياسة معي على أساس أني من الفريق الشهابي بل صرت شيئاً فشيئاً أتحول إلى رجل سياسي حيادي يتواصل معه الجميع بغية أخذ الرأي أو المشورة أو إدعاء أخذها مني في سبيل التسويق لفكرة أو مبادرة سياسية ما، لا سيما أن الشهابية أصبحت تدريجياً ترتدي في نظر الرأي العام هذا الطابع.

بقيت أتابع عن كثب ما يجري بحكم اتصالاتي المحلية والإقليمية والدولية وعلاقاتي مع كبار المسؤولين اللبنانيين وبخاصة الرئيسين أمين الجميل وشفيق الوزان اللذين كنت أزورهما من وقت لأخر برغبة مني أو تلبية لدعوة من كل منهما. كنت أقول لهما وبخاصة للرئيس الجميل رأيي بصراحة تامة في الأمور التي كانت تستجد وتطرح على بساط البحث لأن همي كان أن ينجح في قيادة البلاد إلى شاطئ الأمان فيما كنت ألاحظ أنه كان يصغي إلى ما أقوله باهتمام بالغ من غير أن يعني أنه كان يعمل دائماً بنصائحي واقتراحاتي. وأذكر أنه عندما كانت آرائي تتسم ببعض النقد لطريقة التعاطي مع الواقع السياسي كان الرئيس الجميل يبتسم ويقول لي: «لو كان أحد غيرك يقول هذا الكلام لا أقبل بأن أستمع إليه، لكنك في أية حال معلمي القديم»، وكان يشير بالطبع إلى الفترة التي أمضاها في مكتبي خلال تدرجه في مهنة المحاماة.

في أول زيارة قمت بها إلى القصر الجمهوري بعد تسلمه صلاحياته الدستورية قلت للرئيس الجميل: «لن يكون من السهل عليك أن تكون رئيساً الكتائب ورئيساً لجمهورية لبنان في آن واحد. وأنت تعلم أن قضية الكتائب تثير حساسيات لدى الطرف الآخر، لذا عليك أن تكون رئيس جمهورية لبنان أولاً حتى لا يكون هناك تناقض مع الآخرين وحتى لا تصطدم أيضاً بجماعتك».

على المستوى الدبلوماسي، تكرّس نوع من عرف يقضي بأن يزورني معظم سفراء الدول المعتمدين في لبنان لدى وصولهم إلى العاصمة اللبنانية. كما أن كثيرين من الدبلوماسيين المكلفين بمبادرات متعلقة بالوضع اللبناني كانوا يحرصون على الاجتماع بي في إطار اجتماعاتهم مع المسؤولين الرسميين اللبنانيين.



مصافحاً الرؤساء: لحود، برّي، الحريري، في إحدى المناسبات الوطنيّة.

إلى جانب الرئيس الهراوي أصافح الرئيس جورج بوش.



كان السفير فيليب حبيب الذي ربطتني به صداقة متينة تخطت حد التعاون الدبلوماسي أبرز من ترددوا عليّ أثناء زياراته المتكررة إلى لبنان للاجتماع بالرئيس الجميل في نهاية العام ١٩٨٢ والنصف الأول من العام ١٩٨٣. كان حبيب رجلاً صادقاً ومستقيماً حمل في قلبه محبة كبيرة جداً للبنان اضطر دائماً إلى التعبير عنها بحذر بالغ لأنه كان في النهاية دبلوماسياً أميركياً ملزماً بتبني سياسة بلاده وبتنفيذ تعليمات وزارة الخارجية الأميركية. ولكنه كان يحرص في المقابل على أن يبدي ملاحظات تعبر عن آرائه الشخصية من المسألة المطروحة على بساط البحث ويحاول أن يسهل الأمور على لبنان قدر الإمكان، وكثيراً ما جاراني في تقييمي لما يجب أن تكون عليه السياسة الأميركية في لبنان والشرق الأوسط. وقد امتدت الصداقة بيننا إلى ما بعد انتهاء مهمته في لبنان وحين زرت الولايات المتحدة سنة ١٩٨٨، سهل لي أمر الاجتماع بوزير الخارجية الأميركية جورج شولتز. وقد زار السفير اللبناني في واشنطن آنذاك عبد الله بو حبيب وطلب إليه أن يتغيب عن هذا الاجتماع مبرراً تدخله الذي لم أطلبه في الواقع برغبته في تسهيل الأمور لي في واشنطن كما كنت أفعل في بيروت عندما كنت على رأس الدبلوماسية اللبنانية.

أذكر من لقاءاتي مع السفير فيليب حبيب حين كان يزورني في منزلي في بيروت في عهد الرئيس الجميل أنه لم يكن مرتاحاً دائماً لأسلوب تعاطي رئيس الجمهورية مع الأحداث ويحذر من مغبة الاستمرار في الاتجاه الذي كان العهد سائراً فيه خصوصاً إبان البحث في مرحلة التحضير لاتفاق ١٧ أيار. وفي الواقع، لم تكذّب الأحداث التي شهدها النصف الثاني من العام ١٩٨٣ مخاوف فيليب حبيب، وربما كانت أسوأ مما توقع.

في تقديري، لقد بالغ الرئيس أمين الجميل في الاعتماد على الوعود الأميركية له بالوقوف إلى جانب لبنان في المعركة الدبلوماسية الشاقة التي كان يخوضها في مواجهة إسرائيل لحملها على الانسحاب من لبنان، وفي مواجهة النفوذ السوري الذي كان يحاول العودة بأي ثمن إلى قلب المعادلة اللبنانية بعدما أخرجه الجيش الإسرائيلي منها في حزيران ١٩٨٢. وأذكر حديثاً دار بيني وبين الرئيس أمين الجميل إثر وقوع الانفجار الذي أودى بحياة جنود المارينز في تشرين الأول ١٩٨٣ حول انعكاسات هذا الانفجار على السياسة الأميركية تجاه لبنان. وأعرب الرئيس الجميل عن اعتقاده بأنه سوف يدفع واشنطن إلى تعزيز القوات الأميركية في لبنان. فقلت له:

- إنني أميل إلى الاعتقاد بأنهم سوف ينسحبون.
- أنت تقول ذلك لأنك لا تحب الأميركيين. لقد قال لي الرئيس رونالد ريغان إنهم

مستمرون في دعمهم للبنان وإنهم لا يملكون ناقل سرعة للوراء في سيارتهم. لن يتراجعوا.

- أنا أتعاطى السياسة بعقلي وليس بقلبي. وإذا كانت قضية العلاقة مع الأميركيين ثقافية فأنا قريب منهم لأن ثقافتي غربية. أما إذا كانت سياسية فأنا أحكّم عقلي وليس عاطفتي وبعد اطلاعي على أمور عدة أرى أن الأميركيين غير مهيّأين لتعزيز وجودهم في لبنان وسترى.

إنني أعتبر أن بناء السياسة على الأوهام والأمنيات أخطر ما يمكن أن يصيب المسؤول الرسمي أو الرجل السياسي المخول الدفاع عن مصير الناس. ولطالما جهدت كي لا أقع في هذا الفخ وأُطلق حكماً أو أعطي رأياً أو أقدم مشورة منطلقة من غير الواقع المجرد. وقد سعيت دائماً إلى التفريق بين المبتغى والواقع وعدم السماح للخيالات والأوهام بأن تسيطر عليّ أثناء اضطلاعي بالشأن الوزاري حين كنت مخوّلاً باتخاذ بعض القرارات وتوجيه السياسة الخارجية للحكومة، أو بعد انكفائي عن السياسة المباشرة واقتصار مشاركتي فيها على إبداء الرأي وإعطاء النصيحة لمن يطلبها مني.

بعد انسحاب الأميركيين وسائر القوات المتعددة الجنسيات وتزامُن ذلك مع موجة انهيار السلطة المركزية إثر حرب الجبل في مطلع أيلول ١٩٨٣ وانتفاضة السادس من شباط ١٩٨٤ التي جعلت سلطة الدولة مقتصرة على القصر الجمهوري وبعض أرجاء المنطقة الشرقية، غرقت البلاد في نوع من العبثية والفوضى والضياع، لم تنجح مؤتمرات جنيف ولوزان ولا حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رشيد كرامي في إنقاذها منه.

في تلك المرحلة، برز توجه لدى بعض أركان حزب الكتائب والقوات اللبنانية لفتح علاقة مباشرة مع سوريا، وتحقيق تقارب معها، أفضى إلى ما عُرف في حينه بـ«الاتفاق الثلاثي»، نسبة إلى الأطراف الثلاثة التي تفاوضت عليه ووقعته: القوات اللبنانية وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي. وقد أتت خطوة الكتائب والقوات الانفتاحية على سوريا بعد انتفاضة داخلهما ضد الرئيس الجميل في آذار ١٩٨٥ اعتراضاً على خلوات بكفيا والاجتماعات التي عقدت مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. وبدا لي آنذاك أن الرئيس الجميل اعتبر أن اتفاق ١٧ أيار خطأ كبير وأنه مضطر إلى أن يستبدله بشيء يعاكسه تماماً حتى يغطي المسألة فتُنسى من سوريا والرأي العام اللبناني المتحالف معها.

قبل اتضاح معالم الاتفاق، كان ميشال سماحة وميشال المر، كل على حدة، يتفاوضان مع السوريين، وكان سماحة يطلعني على الأفكار الرئيسية التي كان يجري التداول فيها ويطلب رأيي بها. فكانت لي ملاحظات بدائية عدة على ما نقله إليّ، إلى أن أتاني رئيس الهيئة

التنفيذية في القوات اللبنانية إيلي حبيقة في أحد أيام تشرين الثاني بمشروع نص. فقرأته واعترضت على ثلاثة أرباع ما جاء فيه، وقلت له إن على السوريين أن يتصلوا بالرئيس أمين الجميل ويطلعوه بالتفصيل على ما يجري الإعداد له، وأن يتواصلوا مع الرئيس سليمان فرنجية الذي كانت تربطهم به علاقة صداقة. فبحسب انطباع تكون لديّ في حينه، لم يكن الرئيس فرنجية ليوافق على الاتفاق الثلاثي وليرتاح للاتجاه الذي يسير فيه حبيقة. وعندما أبديت عدم موافقتي على المشروع، قال لي حبيقة إن هذه العملية تستلزم أشهراً عدة، ولا يزال أمامنا متسع من الوقت لنتكلم فيها، ونعدّل ما يُفترض تعديله. وقد ارتأيت في ذلك الحين أنه من الأفضل أن أواكب العملية الحوارية الدائرة بين القوات اللبنانية وسوريا كي أكون على بينة مما يجري، وأفيد هذا الفريق بخبرتي مع القيادة السورية التي لم يكن يعرفها بالقدر الكافي.

خلال النصف الثاني من تشرين الثاني والنصف الأول من كانون الأول ١٩٨٥، بقي المسؤولون القواتيون يترددون عليّ ويتحدثون في شكل عمومي عن الاتفاق ولكن من غير الدخول في تفاصيل المحادثات الجارية والمراحل التي كان يقطعها. وكانوا يشددون في الأخص على أن الاتفاق سينهي الحرب اللبنانية التي كان مضى على اندلاعها عشر سنوات وأدت إلى سلسلة من المآسي والهزائم، وسيطلق فرصة جديدة للمسيحيين في لبنان. في المقابل، كان المحامي كريم بقرادوني، من الفريق القواتي غير الموافق على الاتفاق، يتردد عليّ بدوره للتداول معي في القضايا الواجب تعديلها كي يصبح مقبولاً. واتفقنا على أن الملح هو تعديل الشق المتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية لأنه يقلّمها إلى حد بعيد، وتوضيح البند المتعلق بالوجود الإستراتيجي العسكري السوري لناحية عدم ربطه بنهاية الصراع العربي-الإسرائيلي.

قبل توقيع الاتفاق الثلاثي بأيام قليلة، أتى ميشال سماحة على عجل، وقال لي: «بعد يومين هناك اجتماع للموافقة على الاتفاق الثلاثي في دمشق. والسوريون، وبالطبع نحن، مهتمون جداً بأن تكون حاضرا». فأجبته بأنني غير موافق على هذا الاتفاق، عندها قال لي: «حتى لو لم توافق فإن حضورك مهم». وقد أشعرني فريق «القوات اللبنانية» المستعجل وغير الراغب في التصلب أمام مسائل مبدئية لا يجوز التهاون فيها مثل صلاحيات رئاسة الجمهورية ووضع الجيش السوري بأنه يعوّل على المجلس النيابي، حيث سيمر الاتفاق قبل أن يصبح قابلاً للتنفيذ، لكي يجري التعديلات اللازمة. في أية حال، هذا فحوى ما قاله رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية إيلي حبيقة في اجتماع الفاعليات المسيحية في بكركي عشية الاتفاق حين قال: «لنوقع هذا الاتفاق الذي سينهي الحرب وبعد ذلك أسقطوه في مجلس النواب إذا ارتأيتم أن ذلك ضروريا».

ولا بد من الإشارة، إلى أن فترة إعداد الاتفاق الثلاثي تزامنت مع قصف مدفعي سوري كان يستهدف المنطقة الشرقية في شكل عنيف. وربما كان القصد منه زيادة التهويل على المسيحيين كي لا يعارضوا هذا الاتفاق بشدة.

في اجتماع بكركي الذي ترأسه المدبر الرسولي المطران إبراهيم الحلو، مساء الجمعة في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٨٥، ساد جو من التوتر والانزعاج والحذر بين المجتمعين على رغم أن المداخلات تعمدت النبرة الهادئة لعلمها أن الوضع خطير جداً وينذر بحرب بين المسيحيين. ولم يفض الاجتماع الذي دام ساعات إلى موقف موحد بل كان مجرد مناسبة لكي يستعرض كلٌ من الطرفين القواتيين المختلفين وجهة نظره من الاتفاق أمام الفاعليات المسيحية. في طريق العودة من بكركي، رافقني في السيارة الوزيران السابقان ميشال إده ورينيه معوض، فدعوتهما إلى تناول العشاء في منزلي لمتابعة الكلام في الموضوع. ثم اتصلت بإيلي حبيقة وطلبت منه أن يوافينا. وعندما أتى قلت له: «لست موافقاً على الذهاب إلى دمشق غداً ألغ الزيارة أو أجِّل الجلسة». فأجابني: «لا أستطيع أن أؤجلها لأن من شأن ذلك أن يثير مشكلة كبيرة. احضر الاجتماع وخذ الموقف الذي تريد. المهم أن تحضر».

بعد ذهاب حبيقة، سألت ميشال إده عن استعداده للذهاب إلى دمشق وحضور حفلة التوقيع، فأجاب بأنه على موعد مع الرئيس سليمان فرنجية ولا يستطيع أن يعتذر عنه في اللحظة الأخيرة. وأردف بأنه سوف يوافينا إلى الشام بعد الظهر. فيما برر رينيه معوض عدم حضوره مراسم توقيع الاتفاق بعدم رغبته في خلق حساسية بينه وبين الرئيس فرنجية الذي لم يكن مرتاحاً أبداً إلى ما يجري بين الميليشيات اللبنانية الثلاث، خصوصاً لناحية تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية الذي اعترض عليه بشدة في مؤتمري جنيف ولوزان.

صباح اليوم التالي، السبت في الثامن والعشرين من كانون الأول، اتصل بي كريم بقرادوني وسألني عن ذهابي إلى دمشق، فقلت له بأنني سأذهب وأسجل اعتراضي على المسألتين اللتين كنت توافقت معه على كونهما دقيقتين ولا يجوز السكوت عنهما. عندئذ قال لي: «إذاً، سأذهب أنا أيضاً إلى دمشق، سأحاول مع خدام لنرى ما إذا كان لا يزال ثمة مجال لإجراء تعديل في الاتفاق». وقرابة الظهر، كانت سيارتي التاسعة في الموكب المسيحي المؤلف من عشر سيارات المتوجه إلى دمشق.

وصلنا بعد الظهر إلى العاصمة السورية حيث عقدنا اجتماعاً مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم ضم كل الفريق المسيحي اللبناني الحاضر في دمشق ومن بينهم النائبان الياس الهراوي ومخايل الضاهر. استهل خدام الاجتماع، بعدما حرص على إجلاسي إلى جانبه،

بالترحيب بنا وبالكلام على أهمية ما تم التوصل إليه في وثيقة الاتفاق الثلاثي. وعندما انتهى، لم يقل أحد شيئاً، فانتظرت بضع ثوان ثم قلت له: «يا أبا جمال أنا أشكرك وأهنئك على هذا العرض وخصوصاً على صراحتك، لو كنت مكانك لربما اتخذت الموقف نفسه لكنني في موقع آخر». هنا سألني خدام عن رأيي في الاتفاق وعما جناه المسيحيون من الحرب، فأجبته: «لم يجنوا من الحرب شيئاً سوى الخراب لكن لا يمكنك إقناعهم ببنود هذا الاتفاق الذي لن يتمكن إيلي حبيقة من حمله وحده. لذلك لا بد من إخضاعه لمزيد من الدرس والتشاور مع الرئيسين أمين الجميل وسليمان فرنجية».

لم يتكلم غيري في هذا الاجتماع باستثناء بعض عبارات المجاملة الشكلية، وقد استوقفني ذلك. لقد ساد بين الحاضرين شعور بأن ما كتب قد كتب ولا مجال لتغيير حرف واحد، وبأن أكثر ما يمكن أن يطمح إليه المرء هو محاولة إجراء تعديل على الاتفاق لدى وضعه على السكة العملية للتطبيق خصوصاً عندما يصل إلى مجلس النواب. رفع خدام الجلسة، وتوجه الحاضرون نحو القاعة التي شهدت التوقيع. وعندما دخلت إليها، وجدت أن معظم الحاضرين قد جلسوا إلى الطاولة فبقيت واقفاً. فدعيت إلى الجلوس بجانب الموقعين لكنني اعتذرت. والتفت فوجدت رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط واقفاً إلى جانبي. وأذكر أنني سمعته يقول: «هذا (الاتفاق) سينفذه تيمور»[٧٨] بما معناه أنه سيبقى حبراً على ورق، ولن يجد طريقه إلى التنفيذ.

أمضينا ليلتنا في دمشق للاجتماع في اليوم التالي بالرئيس السوري حافظ الأسد. وقرابة منتصف الليل، رجع المحامي كريم بقرادوني إلى الفندق من اجتماع عقده مع عبد الحليم خدام وكنت لا أزال في لوبي الأوتيل أتسامر في السياسة اللبنانية وشجونها مع بعض النواب والشخصيات اللبنانية. كان الوجوم بادياً بوضوح على وجه بقرادوني فانتحيت به جانباً وسألته عن السبب. عندها أخبرني أن اجتماعه مع نائب الرئيس السوري كان سلبياً لناحية موقف دمشق من رئيس الجمهورية أمين الجميل وموازين القوى في المنطقة الشرقية. وقال لي: «يجب أن أرى كيف سأتصرف مع سمير (جعجع) حتى لا يصطدم بإيلي (حبيقة)، الجميع يعرفون أنني ضد الاتفاق لكن أسوأ اتفاق ونحن موحدون خير من أفضل اتفاق ونحن منقسمون». حاولت أن أهدئ من روعه وقلت له: «لكل حادث حديث لا تستبق الأمور، سنرى ما يمكن القيام به في بيروت لمنع حصول اقتتال في المنطقة الشرقية».

غير أن الأحداث تسارعت وتفاقمت، وصار الانقلاب على إيلي حبيقة في الخامس عشر

٧٨ – نجل رئيس الحزب التقدمي وليد جنبلاط وكان يومها طفلاً.

من كانون الثاني ١٩٨٦، واضطررت إلى أن أتدخل لدى بقرادوني الذي كان أساسياً في فريق سمير جعجع حتى أنقذ بعض الكتائبيين والقواتيين الموالين لحبيقة حتى لا ينتقم أحد منهم ويسيء إليهم. بعد يومين من انتهاء الاقتتال، اتصل بي المحامي إميل رحمه وطلب أن يزورني من قبل جعجع، فحددت له موعداً. حتى ذلك الحين لم أكن أعرف سمير جعجع، ولكن كنت أسمع به. وعندما جاء رحمة قال لي إن جعجع يعرف مواقفي جيداً ويقدّرها كثيراً بما فيها موقفي من الاتفاق الثلاثي، وإن كان عندي ما أطلبه فإنه على استعداد لتلبيته، فشكرته وحمّلته سلاماً إلى قائد القوات اللبنانية.

وسرعان ما اقترب استحقاق الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٨٨ ومع بداية الموسم الانتخابي، استدعاني الرئيس الجميل وقال لي: «أنت كلمتك مسموعة ولمواقفك أصداء إيجابية لدى الرأي العام اللبناني والسفارات المعتمدة في لبنان، وتستطيع أن تساعدني في عملية تأمين انتخابات رئاسية تحفظ الجمهورية». أذكر جيداً أنني قلت له ممازحاً: «ولكن أيدينا جميعاً فوق الطاولة وليس تحتها، ربما أنت مضطر في بعض الأحيان أن تضعهما تحت الطاولة». وتبادلنا الآراء حول الاستحقاق الرئاسي في أكثر من اجتماع إلى أن توقفت لقاءاتنا تحت وطأة الأحداث السياسية في ذلك الصيف الحار. ولكنني كنت بسبب صداقاتي مع بعض السياسيين وبخاصة المرشحين منهم أعرف عموماً المنحى الذي كانت تأخذه الأمور. وفي تلك الفترة، زرت العاصمة الأميركية، واجتمعت بوزير الخارجية الأميركية جورج شولتز، كما ذكرت أعلاه، وتطرقت معه إلى موضوع الاستحقاق الرئاسي. وفي سياق استعراض مواصفات الرئيس العتيد للجمهورية، أتينا على ذكر أسماء بعض المرشحين، فتوقفت عند اسم الشيخ ميشال الخوري، لما كان يمثل من طاقة وقدرة انفتاح على مختلف القوى اللبنانية.

لم تجر الانتخابات الرئاسية في تلك السنة بعدما عمدت قوى الأمر الواقع في المنطقة الشرقية إلى منع انعقاد جلسة الانتخاب في الثامن عشر من آب خوفاً من انتخاب الرئيس سليمان فرنجية الذي كان على خصومة كبيرة معها، وبعدما رفض قائد الجيش ميشال عون وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع الاتفاق الأميركي - السوري على ترشيح النائب مخايل الضاهر. يومها انتقدت طريقة العرض التي تنال من حرية النواب والقوى السياسية اللبنانية والتي بدا لي كأنها تحمل في طياتها الدوافع الكافية لجعل الفرقاء في المنطقة الشرقية يرفضون الاتفاق الأميركي - السوري، مع العلم بأن موقفي هذا لم يكن نابعاً من معارضتي الشخصية للنائب مخايل الضاهر.

عيّن الرئيس الجميل قائد الجيش رئيساً للحكومة الانتقالية في ربع الساعة الأخير من عهده، وقد فاجأني هذا التعيين نظراً لمعرفتي بالعلاقة الفاترة التي كانت سائدة بين الرجلين. وكنت لمست فتور هذه العلاقة من الطرفين. إذ إن العماد ميشال عون زارني مرتين قبل تعيينه رئيساً للحكومة: المرة الأولى في منتصف الثمانينات والثانية قبل نهاية عهد الجميل. وفي المرتين تكلمنا في السياسة واستعرضنا الأوضاع، وكان واضحاً لي أن عون لم يكن على انسجام مع رئيس الجمهورية حسبما فهمت آنذاك منه بالذات. وكان هذا أيضاً انطباعي بعد اجتماعاتي مع الرئيس أمين الجميل الذي لم يكن ينظر بارتياح إلى أداء قائد الجيش.

كانت علاقتي بالعماد ميشال عون أثناء توليه رئاسة الحكومة الانتقالية عادية مشابهة لعلاقتي بكثير ممن تولوا السلطة في البلاد، ورغبوا في الاستئناس برأيي من حين لآخر. وفي الواقع، كان عون يطلب مني أن أزوره لا سيما عندما كان يود استشارتي في شؤون السياسة الإقليمية والدولية. وأذكر أنه بعدما طلبت منه اللجنة العربية الثلاثية المؤلفة من السعودية والجزائر والمغرب في أيلول ١٩٨٩ أن يوقف القتال، أرسل أحد ضباطه إليّ في فقرا حيث كنت مع زوجتي هاربين من القذائف وصواريخ الراجمات التي كانت تدك المنطقة الشرقية يومياً، طالباً أن يراني. لبيت الدعوة وزرته في القصر الجمهوري في بعبدا حيث اجتمعنا في الطابق السفلي الذي زاد عون من تحصينه، وتذكرت الوقت العصيب الذي كنت أقضيه فيه برفقة صديقي الرئيس الياس سركيس. قال لي العماد عون يومها إنه لا يميل إلى القبول بوقف لإطلاق النار والاستجابة للمبادئ السبعة التي طرحتها اللجنة العربية كقاعدة لبدء المباحثات التي أجريت فيما بعد في مدينة الطائف السعودية. واعتبر أنه لا يفترض به أن يتراجع خصوصاً أن الشعب معه ولا يزال يسانده وكل تراجع سيكون بمثابة خذلان للرأي العام. فسألته: «هل تستطيع أن تقف طويلاً وحيداً في وجه السوريين؟ هل من بلد يساندك؟» أجابني: «لا»، ثم أردف متسائلاً: «هل ترى أني مجبر على القبول بطلب اللجنة الثلاثية العربية؟» إذّاك قلت له: «خذ وقتك، وأمّن الاتصال بالدول التي تعول عليها وبعد ذلك خذ قرارك النهائي، ولكن أخرج من القضية بطريقة لبقة. ولا تنس أن الشعب إذا ما هزمت عسكرياً لن يبقى طويلاً إلى جانبك، ولن يكون بإمكانه أن يفعل لك شيئاً».

بدا لي أن العماد عون اقتنع بما عرضته عليه خصوصاً عندما قال لي إنه يريد أن يستشير بعض الجهات. فأجبته بهدوء: «استشر من تريد، ولكن لا تستهلك وقتاً طويلاً كيلا يظنوا أنك تخدعهم وتحاول شراء الوقت». بعد ذلك، علمت من خلال بعض الأصدقاء أن ميشال عون أجرى، بعد اجتماعي به، اتصالات بالفرنسيين والعراقيين، ولما لم يعدوه بشيء، أبدى

استعداده للتجاوب مع اللجنة العربية الثلاثية. ثم وافق على سفر النواب المقيمين في المنطقة الشرقية إلى المملكة العربية السعودية للبحث في وسيلة لإنهاء الأزمة اللبنانية.

في تقديري أن العماد ميشال عون بالغ في الاعتماد على التأييد الشعبي لطروحاته وعلى نظرية أن ما يطالب به لبنان حق له ويجب على الأسرة الدولية أن تعكف على إيجاد طريقة لتأمين تحقيق الحق. وكان على ثقة تامة بنفسه وبقدرته على جعل كل ما يتمناه أمراً واقعاً لا مفر من حدوثه، وقد تأكدت من ذلك يوم حدثني عن فكرة إجراء تبديل في موقف الرأي العام الأميركي بحيث يضغط على إدارة بلاده لكي تغير سياستها تجاه لبنان في شكل جذري يجبر سوريا على الانسحاب منه.

في تلك الفترة أيضاً، انتخب النائب رينيه معوض رئيساً للجمهورية واغتيل بعد ثمانية عشر يوماً في يوم عيد الاستقلال سنة ١٩٨٩. قبل اغتياله بيومين، زرته مساء واجتمعت به، بناء على دعوته، واستبقاني إلى مائدة العشاء. كان معوض ككل رئيس جديد آت من تجربة سياسية، يفكر في المستقبل وفي كيفية إنهاض الدولة وتحقيق الوفاق والسلام بين اللبنانيين. وكانت مشكلة إخراج العماد عون من قصر بعبدا تطغى على ما سواها، لأنه لم يكن من الممكن البحث في أي حل قبل إيجاد تسوية لها خصوصاً أن الرئيس معوض كان يعارض في شكل قاطع استعمال القوة ضد عون. لمست أيضاً أن رئيس الجمهورية يحاول تذليل عقد كثيرة والجمع بين المتناقضات: فكان يريد أن يعين حكومة متوازنة ترضي ضميره، وفي الوقت نفسه ألا يصطدم بالسوريين. هنا كانت الصعوبة الكبرى والمشكلة التي كان يبحث عن حل لها. وعلمت فيما بعد أنه أسر للوزير السابق ميشال إده بأنه سوف يسند إليّ وزارة الخارجية في الحكومة التي كان يزمع تأليفها. وعندما لفت صديقنا المشترك نظره إلى أن السوريين قد لا يحبذوا توزيري أجابه بأنه قادر على إقناع الرئيس حافظ الأسد بذلك.

أذكر جيداً أن الرئيس رينيه معوض قال لي تلك الليلة: «بعد غد عيد الاستقلال، وهناك حفل استقبال في الصنائع هل ستأتي؟» فأجبته بأني لا أحب كثيراً المناسبات العامة خصوصاً في مثل هذه الأجواء. عندها أردف قائلاً: «إذا جئت إلى هنا نذهب سوية». وكانت النهاية المأسوية للرئيس الذي لم يحكم لبنان سوى ثمانية عشر يوماً.

خلف معوض الرئيس الياس الهراوي في الظروف المعروفة والإصرار الدولي والعربي على إجراء انتخابات رئاسية أياً كان الثمن. وفي كل حال، فإن الظروف التي واكبت انتخاب

الهراوي رافقت عهده، الممدد ثلاث سنوات، حتى الدقيقة الأخيرة. في هذه الولاية الرئاسية، انهارت كل مفاهيم الدولة السيدة وأحكم السوريون قبضتهم على الحكم المركزي والإدارة العامة وسائر مرافق الدولة. وإذا كان التصرف السوري والصمت الدولي عنه مدانين، فإنه لا يجوز، في المقابل، إغفال أخطاء غالبية الرسميين اللبنانيين في تعاملهم مع رؤساء المخابرات السورية لأنهم كانوا يراجعونهم لالتماس مطالب شخصية لهم ولأتباعهم وجماعاتهم مما جعلهم في غالب الأحيان لا يحافظون كفاية على كرامة بلدهم.

زاملت الياس الهراوي في وزارة الرئيس شفيق الوزان وربطتني به علاقة حسنة. وكنت، كما مع من سبقه وكما لا أزال حتى الآن، على استعداد لمساعدة كل مسؤول وإبداء المشورة له إذا طلبها. عندما استقر الرئيس الهراوي في المبنى الذي عرف بالمقر الرئاسي الموقت في الرملة البيضاء، قمت بزيارة مجاملة له. وأثناء الحديث أخذ يستذكر أيام الحكومة التي ضمتنا في عهد الرئيس الياس سركيس، وقال: «لم يكن يهمه كيف يصوّت سائر الوزراء بل ما هو رأي فؤاد بطرس.»

بعد أيام، اتصل بي الرئيس الهراوي وطلب مني أن أمر به. وحين لبيت دعوته، قال لي: «ثمة مشاريع تعمل عليها الحكومة (حكومة الرئيس عمر كرامي) أود أن أستشيرك فيها وبخاصة مشاريع الاتفاقات المتعلقة بالعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا، ومعرفة رأيك فيها». ثم أرسل إليّ رزمة من الأوراق فراجعتها وكان لي مآخذ عليها بالنسبة إلى مصلحة لبنان. وذهبت إليه مجدداً وأخبرته بأنني غير موافق عليها بوجه عام. وعندما طلب مني أن أكتب ملاحظاتي عليها وأقدمها إليه خطياً، أجبته: «لدي ما يكفيني من المشاكل، ما بدي وجّع راسي، أنا مستعد لأن أقدم إليك أو إلى من تنتدبه ملاحظاتي شفويا». فوافق وأرسل لي وزير التربية آنذاك بطرس حرب وشرحت له وجهة نظري شفوياً من بعض المسائل الدقيقة في مشاريع الاتفاقات المنوي توقيعها بين لبنان وسوريا، ثم سافرت إلى أوروبا لمدة ثلاثة أسابيع للقيام ببعض الأعمال. في هذه الأثناء، أقرت الحكومة المشاريع في الشكل الذي كانت عليه قبل مراجعتي، وعندما سألت الرئيس الهراوي، بعد عودتي، عن سبب ما تم إقراره في مجلس الوزراء، أجابني بالحرف الواحد ودون تردد: «الجو لا يسمح بغير ذلك».

أبان هذه المرحلة التي فقد لبنان فيها الكثير من حضوره ودوره جراء الوجود السوري وأداء الطبقة السياسية اللبنانية الخاضعة لدمشق، نشأت قواعد جديدة للحياة السياسية في لبنان لم أكن موافقاً عليها. لذلك أحجمت عن التعاطي المباشر في السياسة وعن إطلاق المواقف والتصريحات التي تجعلني عضواً في النادي السياسي اللبناني القابل بشروط اللعبة كما

وضعتها القيادة السورية والممارسة اللبنانية. وانصرفت إلى أعمال المحاماة والكتابة من وقت لآخر في الصحف اليومية[78] ومكتفياً بالإطلالة مرتين أو ثلاث في السنة في مقابلات تلفزيونية لإبداء الرأي وإشراك اللبنانيين بوجهة نظري مما كان يجري في لبنان وانعكاسات السياسات الدولية عليه. وقد قلت للرئيس الراحل رفيق الحريري عندما طلب إليّ يوماً القبول بالترشح للانتخابات النيابية على لائحته سنة ١٩٩٦: «المشكلة أن سقف السياسة في لبنان غير عال وأنا أعاني من ألم في ظهري يمنعني من الانحناء والتعايش مع هذا السقف. فإذا أصبحت نائباً وأنت رئيس حكومة لن أعطيك الثقة، ليس لأن لا ثقة لي فيك بل لأن تشكيلات حكوماتك وبرامجها سوف تُفرض عليك. وسأعطيك مثلاً آخر إذا أردتم القيام بأمر تريده سوريا لا أوافق عليه فهل بإمكانك وأنت رئيس اللائحة التي انتخبت عليها أن تتحمل معارضتي؟»

على مستوى علاقاتي بعواصم القرار والشخصيات الدبلوماسية والسياسية العربية والدولية التي تعاونت معها يوم كنت وزيراً للخارجية، حرصت على محاولة الحفاظ عليها بالقدر الممكن. كما قمت في بعض الأحيان بزيارة مقر وزارة الخارجية الفرنسية في الكي دورسيه عندما أقوم بزيارة عمل لفرنسا أو أوروبا وكذلك الخارجية الأميركية أثناء قيامي بزيارة الولايات المتحدة. وأذكر أنني يوم زرت واشنطن سائحاً مطلع صيف ١٩٩١، زارني في الفندق السفير فيليب حبيب وقال لي: «يجب أن تجتمع بإيغلبرغر»، وكان الرئيس الأميركي جورج بوش، الأب، قد عيّن، قبل مدة قصيرة، لورنس إيغلبرغر وزيراً للخارجية خلفاً للوزير جيمس بايكر الذي انتقل لإدارة الحملة الانتخابية الرامية إلى تجديد ولاية الرئيس بوش. بعد أيام اتصل بي حبيب، فأبلغني الموعد مع وزير الخارجية الأميركية.

عندما علم سفير لبنان في واشنطن آنذاك صديقي نسيب لحود بموعدي مع إيغلبرغر تمنى عليّ أن أصطحبه معي لأنه لم يكن بعد قد اجتمع به. فوافقت على أن نقول لوزير الخارجية الأميركية أنه يصحبني بصفته الشخصية الخاصة وليس كممثل لبنان لأن زيارتي لم تكن رسمية باسم لبنان إنما باسمي الشخصي، وهكذا كان. تطرق الحديث إلى مختلف جوانب الحياة السياسية اللبنانية وأزمة الشرق الأوسط، ومن بينها قضية اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم في أماكن وجودهم التي كانت آنذاك من المواضيع

٧٨. جُمعت بعض المقالات المنشورة في صحيفتي **النهار** و**الأوريان لوجور** في كتابين صدرا عن دار النهار تحت عنواني: **كتابات في السياسة** و *Ecrits politiques* (١٩٩٧).

المطروحة بجدية في الكثير من الدوائر الدولية والمنظمات الإنسانية المعنية بشؤونهم. من جهتي، أصريت على عدم «التوطين» مبيناً مخاطره على لبنان وتركيبته الديموغرافية وقدراته الاقتصادية.

في نهاية اللقاء، وفيما كان إيغلبرغر يرافقني إلى الباب وكنا، نحن الاثنين، نمشي وحدنا في المقدمة، قال لي: «إلى أين تريدهم أن يذهبوا؟» ففهمت أنه كان يسألني عن اللاجئين الفلسطينيين ومصيرهم فأجبته في الحال: «أي مكان عدا لبنان».

كان لبنان في هذه الأثناء، يستعد لدخول رفيق الحريري السياسة اللبنانية من بابها العريض، بعد سنوات من الاضطلاع بالشؤون اللبنانية من بوابة المملكة العربية السعودية التي حرصت، خصوصاً في المرحلة الأخيرة من الحرب اللبنانية، على تسهيل أمر التقاء اللبنانيين حول صيغة جديدة للعلاقة في ما بينهم. وكان الحريري، المعروف آنذاك برجل الأعمال اللبناني-السعودي، ممثل المملكة إلى جانب مسؤولين سعوديين.

المرة الأولى التي سمعت فيها باسم رفيق الحريري، كنت لا أزال وزيراً للدفاع وللخارجية في حكومة الرئيس سليم الحص، عندما رغب في الحصول على امتياز من أجل استثمار مرفأ صيدا. وقد اعترضت في مجلس الوزراء على إعطاء الامتياز بالتراضي لأي كان تمسكاً بالمبدأ القائل بوجوب استدراج العروض، ودرسها كلها قبل اختيار الأنسب للدولة من بينها. لم يرقه موقفي حينذاك، وبما أن غالبية الوزراء عادت وساندتني، صرف رفيق الحريري النظر عن هذا الموضوع.

وتشاء الأيام أن التقي به بعد سنوات طويلة خلال مأدبة عشاء عند روبير دباس، وأن نتعارف شخصياً. ثم اجتمعت به في باريس قبل أن يصبح رئيس حكومة وترسخت بيننا علاقة صداقة ومودة، أعتقد أنها كانت متبادلة، على رغم التباين المتكرر في الآراء ووجهات النظر وفي تقدير الظروف واتخاذ المواقف المناسبة في شأنها وبخاصة تلك المتعلقة بالدور السوري في لبنان وكيفية التعاطي معه ومع بعض أهل السياسة. وفي تقديري أن أهم ما تمكنت من التفاهم عليه مع الرئيس الحريري عملياً في حقل السياسة هو تكريس المناصفة الطائفية عرفاً في المجلس البلدي لمدينة بيروت.

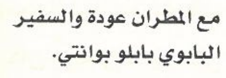
عندما قررت الحكومة سنة ١٩٩٨ إجراء الانتخابات البلدية في لبنان بعد خمسة وثلاثين عاماً على آخر انتخابات، اتصل بي الرئيس الحريري، واقترح أن ننسق سوية في انتخابات بلدية بيروت. وأثناء الحديث، طلبت منه أمرين كي أقبل بالتعاون معه في هذا الملف: المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والقبول بأن أُشرف على تسمية المرشحين

المسيحيين. استدرك الحريري قائلاً: «لكن نحن أكثر ويحق لنا بأكثر من النصف». فأصررت من جهتي على مطلبي المناصفة وحق التسمية شارحاً له مخاطر إشعار المسيحيين بالمزيد من الاستهداف في تلك الفترة، ولافتاً نظره إلى أن التراجع الديموغرافي في لبنان عموماً وبيروت خصوصاً، مرده إلى الأحداث العسكرية التي عرفها اللبنانيون خلال الحرب وإلى عدم الاستقرار السياسي الذي ساد بعدها على رغم أن الحال الأمنية استتبت ابتداء منذ نهاية العام ١٩٩٠. وافق الحريري في النهاية على المطلبين، وأخذت على عاتقي الاتصال بالفاعليات المسيحية الواجب تمثيلها في المجلس البلدي ومنها من كان ممنوعاً عن العمل السياسي. وكم كانت دهشة اللبنانيين كبيرة عندما شاهدوا مناصري القوات اللبنانية والكتائب يخوضون المعركة الانتخابية بحرية تامة بأعلامهم وشعاراتهم للمرة الأولى بعد سنوات من القمع الذي عاد ومورس عليهم بعد إعلان نتائج الانتخابات البلدية.

خريف العام نفسه، انتخب قائد الجيش العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية وهو نجل النائب الراحل اللواء جميل لحود الذي زاملته في إحدى حكومات النهج وتعاون معي في الكتلة النيابية المستقلة في المجلسين النيابيين المنتخبين سنتي ١٩٦٠ و١٩٦٤. حافظت أيضاً، بشكل صحيح على مدى السنوات الست الأولى، على علاقة محايدة مع هذا العهد الذي شهد في مرحلته المدة أحداثاً مؤسفة سوف تترك بصماتها على تاريخ لبنان ولم يبادر إلى معالجتها.

خلال تشرين الثاني من العام ألفين، تلقيت دعوة من الرئيس السوري بشار الأسد لزيارة دمشق والاجتماع به بغية التداول في العلاقات اللبنانية-السورية، وبصورة خاصة في العلاقات بين الفريق المسيحي وسوريا التي انتابها تدهور كبير. لبيت الدعوة، وعقدت اجتماعاً مع الرئيس الأسد، في العشرين من تشرين الثاني، تبادلنا فيه الآراء ووجهات النظر في صدد العلاقات الثنائية، في جو حضاري وهادئ، وقد تميز بالمصارحة إلى أبعد الحدود. وأذكر أنه عندما سألني الرئيس الأسد عما بالإمكان القيام به من أجل تحسين العلاقات اللبنانية-السورية أجبته: «في الواقع، لم يعد لدينا شيء نعطيه، ليس الممكن إلا أن نأخذ، على أن نبدأ بإعادة النظر في كل الاتفاقات المعقودة بين البلدين في عهد والدك لأن فيها إجحاف في حق لبنان.»

تتابعت الاجتماعات بيني وبين الرئيس السوري على ثلاث دفعات لغاية السادس من أيلول





مع المطران عودة والسفير البابوي بابلو بوانتي.



مع وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون.

٢٠٠١، ثم عقدت جلسة أخيرة سرية لم يعلن عنها في الثامن عشر من الشهر نفسه في منزلي مع موفد من الرئيس السوري. وغني عن البيان أنها لم تؤد إلى ما كان يُرتجى منها على مستوى تصحيح العلاقات الثنائية.

كل ما يمكن قوله عن هذه الاجتماعات هو أنني نقلت إلى القيادة السورية حقيقة الوضع من وجهة نظري ونظر الفريق المسيحي اللبناني والسبل الناجعة لتصحيح العلاقة بين لبنان وسوريا وإزالة الشوائب التي تعتريها وبخاصة إعادة النظر في الاتفاقات المعقودة بين الطرفين، وفي تصرف السوريين وجيشهم في لبنان. لم ينظر الفريق السياسي المحيط بالرئيس الأسد بعين الرضى إلى زياراتي إلى العاصمة السورية، وأبدى تحفظاً عليها إن لم تكن ريبة، على ما فهمت في حينه. فهذا الفريق كان على علاقة متينة مع الطبقة السياسية اللبنانية التي كانت بغالبيتها الساحقة تبدي موافقة غير مشروطة على كل ما ترغب فيه سوريا حول العلاقات الثنائية وحكم لبنان وغيرها من المسائل التي تعني البلدين.

مهما يكن من أمر، كرجل سياسي احترف السياسة سنوات طويلة في لبنان، كنت واثقاً أن اجتماعاتي مع الرئيس السوري لن تفضي إلى النتيجة التي يتوخاها اللبنانيون نظراً إلى الاختلاف الكبير في الرؤية بيننا وبين السوريين للدور المفترض أن يلعبه لبنان. وكما هي الحال في مسائل أخرى متعلقة بمستقبله والعلاقات التي تربط بين المجموعات الطائفية التي تكونه، سيبقى موضوع العلاقات اللبنانية-السورية لفترة طويلة غير معروفة الأمد، خلافاً ينتظر مصارحة تامة واتفاقاً بين اللبنانيين يعطي أخيراً جواباً على سؤال قديم جديد: «أي لبنان يريد اللبنانيون؟» وماذا تريد سوريا، في الواقع، من لبنان؟

أما الإشكالية الشائكة الأخرى في لبنان فهي قانون الانتخابات النيابية وبخاصة التقسيمات الانتخابية الواجب اعتمادها حتى لا تعتبر أية طائفة لبنانية أنها موضوعة على هامش الحياة السياسية. وقد ارتأت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في الثامن من آب ٢٠٠٥ تشكيل «الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية» برئاستي والتي ضمت نخبة من رجال العلم والقانون في لبنان. كان علينا أن نعمل في ظل توازنات سياسية وديموغرافية أنتجتها قوانين الانتخاب والظروف التي سادت في البلاد إلى حين انسحاب الجيش السوري من لبنان وبعده، وفي ظل نص دستوري أصرت السلطة التنفيذية في أكثر من كتاب رسمي على تذكير الهيئة بضرورة التقيّد به. وتمخضت المداولات في الهيئة عن تصور أعتقد أنه أفضل الممكن في الظرف الذي صدر فيه. وأتمنى صادقاً أن يصار إلى تحسينه، إذا كان

بالإمكان ذلك، خصوصاً متى اقتنع كل الأطراف بالعمق أن لا مصلحة لأي طرف منهم بالاستفادة من ظرف عابر لشد اللحاف صوبه كما يقال في لغتنا العامية.

إني إذ أختم مذكراتي عند هذا الحد الزمني، ينتابني الأسى حيال الأحداث التي أعقبت هذا الحد وصولاً إلى الزمن الحاضر. فمنذ صدور القرار ١٥٥٩، والمآسي والشدائد تتعاقب على بلدنا. وقد بلغت أوجها في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري الذي كان عملاقاً في حقل السياسة والحكم في نظر مؤيديه ومعارضيه على السواء على الرغم مما وُجهت له من انتقادات، إلى جانب محاولات واغتيالات سابقة ولاحقة تناولت نخبة من النواب وأهل السياسة والصحافيين البارزين الملتزمين القضايا الوطنية بجرأة وإيمان. كل ذلك تزامناً مع ما ترتّب على الممارسة السياسية في سائر اتجاهاتها من نتائج مأساوية كرست انقساماً حاداً يهدد الكيان والعيش المشترك ورسالة لبنان.

وإذا كنت قد حظّرت على نفسي الخوض تفصيلاً في المرحلة هذه لأنها خارجة عن إطار مذكراتي فلا بد لي من إعلان بعض الحقائق التي زكّتها الأحداث المؤلمة التي نعيشها والتي لا يجوز تجاوزها والتغاضي عنها بمناسبة إصدار هذا المؤلف.

أزمتنا أزمة وطن وكيان وليست أزمة سياسية عادية أو حكومية لذا ينبغي معالجتها بالاستناد إلى مفاهيم ومقاييس تتصدى لجوهر الأزمة لا لظواهرها.

إن مفهوم المواطنة ومرتكزاتها هو الذي يفرض ماهية المعالجة.

وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير بأن ثمة رابطة حتمية بين المواطنة والإيمان بالعيش المشترك في إطار دولة ديمقراطية واحدة ومستقلة ذات سيادة في الداخل وتجاه الخارج تخضع للقانون وليس لمزاج الحاكم ولا لرغبته و لإرادته التعسفية وتكون مرآة للوطن وتجلياته.

رابطة المواطنة هذه إذا كانت صادقة وفعالة، طغت على أي رابطة أخرى كالطائفية والعائلية التي ينبغي أن تمارس بالتالي في إطار المواطنة ذات المفعول القسري.

وغني عن القول أن تكريس الحرية ضمن إطار الشرعية هو في صلب الديمقراطية.

ويترتب على ما تقدم أن المأساة التي نعيشها تفرض الاهتمام بتأمين ثقافة ديمقراطية للمواطنين وللحكام على السواء.

ومن المناسب التذكير في هذا السياق بأن المحللين السياسيين يلعبون دوراً رئيساً داخل النظام الديموقراطي في تثقيف المجتمع وتوعيته وكذلك في توجيه الحكام الذين لا بد أن يتأثروا بهم. ولكن لا بد من التذكير في المقابل بأن ما يمكن أن يرتكبه الحكم من أخطاء

نتيجة لهذا التوجيه يتحمل مسؤوليته أهل السياسة. لذلك يجدر بهم أن يكونوا واعين ومؤهلين لممارسة المسؤوليات المُلقاة على عاتقهم والتمييز بين الصالح والطالح والمناسب وغير المناسب.

كما ينبغي ألا يفوتنا أن موقع لبنان في الصراع العربي - الإسرائيلي، وما يتسبب له من مشاكل ومتاعب في حقلي السياسة الخارجية والداخلية، إضافة إلى بعض التناقضات في السياسة بين بعض الدول العربية وموقف بعضها من لبنان نسبة لماهية علاقاتها به والتي تشق صفوف اللبنانيين لتباين آرائهم في صددها، تشكل عقبة على طريق مشروع إنقاذ الوطن وتُعقّد مهمة أهل السياسة في لبنان، بمن فيهم أصحاب التوجه الصحيح، وتُسيء إلى الوحدة الوطنية والعيش المشترك.

وفي هذه الخاتمة لا مجال لمزيد من التوسع لا سيما فيما ينبغي أن يتصف به أهل السياسة من مؤهلات وميزات وحكمة في سائر الحقول بما فيها الحقل الأخلاقي. ولعل المأساة التي عاناها لبنان تُشكل درساً للجميع فيحسنون التمييز بين حسنات ومساوئ الجمود والحركة وبين الصمود والتصدي، ويحسنون التصرف في ضوء الواقع متذكرين قول الرئيس جون كيندي بأن عدو الحقيقة والواقع هو الأسطورة أكثر مما هو الكذب. فيكفّون عن العيش في عالم الأسطورة مواجهين الواقع والحقيقة بشجاعة ودون مواربة متحصنين بحسن النية وبالإيمان بأن للقضايا والمصلحة الوطنية الأولوية حيال قضاياهم ومصلحتهم الخاصة.

باختصار، أصبح لبنان مهدداً في كيانه ووجوده وهويته وقدرته على أن يُشكّل وطناً بالمعنى الصحيح بالنظر إلى تناقض بل تعارض تصور أبنائه للدولة والوطن ووجهة نظرهم بالنسبة إلى الطائفية ودورها بحيث يصح أن يتساءل اللبنانيون - إلى أي فئة انتموا - والعالم أجمع: إلى أي مدى ثمة قابلية لأن يكون لبنان دولة ووطناً بالمعنى الصحيح والسليم. هذه هي المعضلة التي ينبغي مواجهتها والتصدي لها بدون مواربة وتكاذب وتحايل.

وعلى أمل أن نساعد الحياة على الانتصار على العدم، والإيجابية على السلبية، أختم مذكراتي.

فهرس الأعلام

فهرس عام

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

لا

ي


RAIDY
www.raidy.com

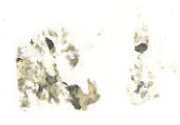
فؤاد بطرس إنه صنَعُ نفسه سيرةً في سفْر مذكّرات. مِن الألف إلى الياء خَطَّ أبْجديَّةَ حياته روحاً وحرْفاً. خطَّطَ لمسيرته. وعاها. تأهَّب لها. حاول. تأمَّل. عزَم. أقدَم. من المدرسة إلى الجامعة، فإلى وظيفةِ أيَّام العسْر، فإلى القضاء، فالمحاماة، فإلى السياسة ومناصب الحكْم، تلك رحلة العمر. فكان منها ما قد كان وما لا يزال معظَمُ أثره وتأثيره إلى اليوم. حتى إذا تقاعد «المعلِّم»، مثلما بات يُلقَّب، لم يتقاعس، بل استوطن شبابَ التسعين، لم يفتأ يدأب، يجِدّ، يتمثَّل، يتعالى ثابتَ الخطو على أرض الواقع.

(...) مذكّرات فؤاد بطرس، وقد انطلق فيها من سيرته إلى سيرة لبنان، في مدى الخاص والعام إجمالاً وتفصيلاً، - مذكّرات بطرس، هذه، شهادةُ صدْقٍ موضوعيَّةُ التقصّي، منطقيَّةُ التعليل والاستنتاج، مترابطةُ الفصول، في عفويَّةٍ تلاحم وانسجام، وسْطَ مجرى الأحداث إيجاباً، أو سلباً، أو بين بين.

(...) هكذا قرأتُ فرافقت، بين سطور المذكّرات، منجَزاتِ رجل دولة اعتنق لبنان، وعاصر نصفَ قرن من تاريخنا الحديث، فشارك في مراحل منه حاسمةٍ مشارَكةً مسؤولة توخّى بها، وهو القاضي السابق، ما لعلّه يكشف الحقيقة، أو ما يعتقد أنه الحقيقة، رجاءَ أن ينصف أهلها، ليس يخفى على فطنته عمق الفجوة، أو الفجوات، ما بين الحقيقة والواقع في بلدٍ صعبِ المراس جُبل سوادُه على المخالَفة والتحدّي في ما قد يقال له «صراع الأضداد».

خليل رامز سركيس
مدخل

صدر للمؤلّف عن دار النهار في العام ١٩٩٧: كتابات في السياسة و *Écrits politiques* .



ISBN 978-9953-74-226-7

